مكتبة الأسرة

جورج ريتزر

العولمة

نصٌّ أساسٌ



ترجمة وتقديم

السيد إمام

2308

إن الجـدل الدائر حول العولمة هو بدون شك أحدُ الأسباب التي تجعل منها موضوعًا لا يدانيه في صعوبته أي موضوع آخر من الموضوعات التي تشغل تفكيرنـا . ومع ذلك ، فالأمـر الأكثر أهمية بكثير هو عظـم وتنوع وتعقد عمليـة العولمة التي تشمل تقريبًـا كل إنسان وكل شيء وكل مكان بطرق يصعب حصرها .

لقـد أصبحت العولمة ، وبشكل متزايد ، موجودة في كل مكان . إننا نعيش في عصر عولمي ، أو بالأحـرى ، في عصر العولمة . إن العولمة تمثل بوضوح تغـيرًا بالغ الأهميـة ، بل ويمكن القـول بأنها أهم تغير طـرأ على التاريخ الإنساني ، وهو ما ينعكس في مجالات كثيرة ولاسيما في مجال العلاقات الاجتماعيـة ، وبشكل خاص ، في تلك العلاقـات والبنى التي تنتشر على نطاق واسع جغرافيًا .

وعلى الرغـم من أن جل اهتمامنا يقع في هذا الكتـاب على العولمة ، فإن العديد من الباحثين لا يقبلون فكرة أننا نعيش في عصر العولمة . ومع ذلك ، يتبنى هذا الكتاب وينطلق مـن منظور عولمي . لقد باتت العولمة أمرًا واقعًا . لقد غدت من الأهمية بمكان بحيث يمكن أن نطلق على العصر الذي نعيش فيه "عصر العولمة" .

كمـا يقوم الكتاب الذى ينطلـق من عدد من النظريات بـدءًا بالإمبريالية والأمركـة (والأمركة المضادة) وصـولاً إلى الليبرالية الجديـدة وبدائلها المتمثلة فى الماركسية الجديدة والنماذج الكـبرى للنظرية الثقافية ، بفحص الأحـداث المؤثرة فى تاريخ العولمة والتدفقات والبنى الأساسية المقدمة فى هذا السياق التاريخى . ومن بين الموضوعات الرئيسية التى يتناولها الكتاب : الاقتصاد ، الثقافة ، التكنولوجيا ، الميديـا ، الإنترنـت ، الهجـرة ، البيئـة ، التفاوتات العالمية ، مستقبـل العولمة . والكتاب مزود بمجموعة من الخرائط ومسرد بالمصطلحات المهمة ، ويقـدم للقارئ ليس فقط وصفًا للعولمة ، وإنما يقدم أيضًا تحليلاً نقديًا لها .

تصميم الغلاف : جاسر مخدوح

العولمة

نص أساس

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2308
- العولمة: نص أساس
- جورج ريتزر
- السيد إمام
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:
GLOBALIZATION: A Basic Text
By: George Ritzer

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

العولمة

نص أساس

تأليف: جورج ريتزر

ترجمة وتقديم: السيد إمام



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ريتزر، جورج
العولمة نص أساس / تأليف: جورج ريتزر، ترجمة وتقديم: السيد إمام.
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
١١٥٢ ص، ٢٤ سم
١ - العلاقات الخارجية
٢ - العالم - الأحوال الاجتماعية
٣ - العولمة
(أ) إمام، السيد (مترجم ومقدم)
(ب) العنوان ٣٠٩,١٩٩

رقم الإيداع ٢٠٥٨٠ / ٢٠١٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978-977- 718 - 133- 4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم

كنت في زيارة للأستاذ طلعت الشايب، في مكتبه بالمركز القومي للترجمة، إثر صدور كتاب برندا مارشال "تعليم ما بعد الحداثة: "المتخيل والنظرية"، وناولني كتاب جورج ريتزر "العولمة: نص أساسي" وأوصاني بترجمته. سألته مستفسرًا، وما علاقة هذا بالمجال الذي أترجم فيه؟ (نظرة إلي الكتـب التي ترجمتها بـدءا بـ "الشعرية البنيوية").

وناثان كلر وحتي "تعليم ما بعد الحداثة: المتخيل والنظرية" لبرندا مارشال مرورًا بـ "قاموس السرديات" لجيرالد برنس، و"إنتاج النص" لمايكل ريفاتير... إلخ، تؤكد اهتمامي بالنقد الأدبي ونظرية الأدب). رد علي ببساطة -ومعه كل الحق- إن الكتاب سوف يكون وثيق الصلة بمشروع النقد الثقافي وتركيزه على النص، ليس بوصفه بناءًا لغويًا مغلقًا، وإنما بوصفه حاملاً وكاشفًا في ذات الوقت عن أنظمة الخطاب الواقعه خارجه. شرعـت في قـراءة الكتاب، ثم بدأت فـي تـرجمته، ولا أظنني نادمًا على ذلك (هل يمكن عزل الفن عن المحيط الواسع الذي يحيط به، عن العالم الذي نعيش فيه بكل تلاطماته وقضاياه). إن عزل الفن عن محيطه الثقافي والفكري وغيره من أنواع الخطاب لا يؤدي سوي إلي فهم ناقص لطبيعته. أليس الفن تجاوبًا مع الحياة، نقدًا أو حاملاً لأنساقها الفكرية والذهنية والأيديولوجية وخطاباتها المهيمنة، جدل دؤوب بين المكتوب أو المرئي، وما يقع خارجه من أنساق ثقافية وأيديولوجية حاكمة (تمامًا مثلما هو جدل دائم مع نصوص -أدبية وغير أدبية- كثيرة سابقة ومعاصرة).

لقد استفدت من قراءة هذا الكتاب استفادة جمة على المستوي الشخصي وتفتحت عيناي على قضايا لم تكن لدي الدراية الكافية بها، على الأقل، على هذا النحو من الدقة والتفصيل. وفوق هذا وذاك تفتحت عيناي على أسباب الأزمة الحضارية (اجتماعية وثقافية واقتصادية) التي نحياها الآن.

العولمة. ما العولمة؟ خير أم شر؟ أم مزيج من هذا وذاك؟ ما دورنا في اللعبة الدائرة على المسرح العالمي الآن، والتي يديرها لاعبون كبار، لمصلحتهم بالطبع؟ وأين نقف من هذه اللعبة؟ نكتفي بدور المشاهد أو المتفرج؟ كيف يكون رد فعلنا؟ تبعية خالصة لما يقوله "رُسل" العولمة أو الليبرالية الجديدة الجُدد؟ مجرد التلقي دون المشاركة؟ استهلاك دون إنتاج أو نقدٍ ومساءلة؟ بأي شكل أصبحنا جزءًا من العالم الجديد؟ ننفذ أجندات وبرامج صانعي المشهد ومخرجيه؟ أم تكون لنا رؤيتنا الخاصة فيما نري ونسمع ونشاهد؟

الكتاب يناقش نطاقًا عريضًا من القضايا المهمة في علاقتها بالعولمة: الإمبريالية، والكولونيالية، والتطور أو التنمية، والأمركة، والتشريق، والتغريب، والمكدلة، والديزنية، والعولمة البديلة، والكساد الكبير، وأزمة الذرة المكسيكي، والميديا، والهجرة، والعالم مسطح، والحواجز التي تقام في وجه تدفق التجارة والسوق الحرة، والماركسية الجديدة، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والدولية الحكومية، والدولية غير الحكومية ودورها في المشهد العالمي؛ البيئة والتلوث، الثقافة والتكنولوجيا، شبكة الإنترنت، والتفاوتات العالمية، ومستقبل العولمة... إلخ.

سوف تكون معرفتك بالعالم الذي تعيش فيه (والوطن الذي أنت جزء منه، والذي يمثل جزءًا من هذا العالم) أكثر ثراءًا، ولن يضحك عليك أحد بعد ذلك تحت أي مسمي، وسوف يدفعك هذا بكل تأكيد لأن تكون مقاومًا لكل أشكال الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدمًا.

سوف تصبح بالتأكيد، أكثر إنسانية ووعيًا. ومن يدرِ، ربما تشارك في تغيير هذا العالم وتحويله إلي عالم أكثر إنسانيةً وإنصافًا وعدلاً.

أما من ناحية الترجمة، فالنص الذي أمامنا ليس من النصوص التي تبرز تفوق المترجم. إنه نص شفاف الدوال، لا يحتاج من المترجم سوي أن يكون هو الآخر وسيطًا شفافًا لا تشعر بوجوده مثل لوح الزجاج. الكتاب ليس مثل غيره، كتابًا يحتاج إلي جهد من التأويل ولا إلي معرفةٍ كامنةٍ للغوص فيما تريد أن تفضي به الدوال. سوي أنه على الجانب الآخر، نص مشكل بكل ما تحمل الكلمة من معني. مثلاً لم يكن بالإمكان ترجمة هذا الكتاب دون وسيط مهم من وسائط العولمة التي رفعت الحواجز وتعدت الحدود، أقصد عالم الإنترنت. إن الكتاب يضم فيضًا زاخرًا من الإشارات إلي مؤسسات ومنظمات وهيئات وقضايا لم يكن بالإمكان التعرف عليها سوي عبر هذا الوسيط الكوكبي.

لقد ساعدني الإنترنت على تجاوز الكثير من العقبات، وزودني بالمعرفة اللازمة لإنجاز ترجمة النص الذي بين أيدينا. وهذا في نهاية الأمر أحد إنجازات العولمة بحق، أو تأكيدًا لـــ "العالم المسطح" أو إلي جانب منه على الأقل الذي قال به توماس فريدمان.

وبعد، أرجو أن يكون الكتاب إضافة إلي المكتبة العربية، ويكون معينًا لنا على فهم العالم الذي نعيش فيه، ونكتفي فقط بمجرد استهلاك منتجه الفكري والثقافي والمادي دون أن نعرف ما الحكاية بالضبط.

السيد إمام

مقدمة

في الوقت الذي كنت أقوم فيه بمراجعة هذه المقدمة في مارس ٢٠٠٩، لفت انتباهي إلي أي حد تعكس الأحداث الراهنة، وتغيُّر بشكل عميق، عملية العولمة. أنا أشير هنا بطبيعة الحال إلي الأزمة الاقتصادية الكبري المتعلقة بأزمة الرهون العقارية، وإخفاق المؤسسات المالية والمصرفية الأسطورية، وانهيار الاقتصادات القومية (أيسلندا مثلاً)، والاضطرابات السياسية المتصاعدة في أجزاء عديدة من العالم، في الوقت الذي تفاقمت فيه الأزمة وانتشرت آثارها. لقد بلغت الأزمة الاقتصادية حدًا من الخطورة اضطرني، ومعي آخرين، إلي أن أطلق عليها وصف "الكساد الكبير". إن الطرق التي تدفقت بها هذه العمليات الاقتصادية التي تفجرت بشكل كبير في الولايات المتحدة بسرعة هائلة، مثيرةٌ للدهشة، وهي فضلاً عن ذلك، تلقي بظلالها، لسوء الحظ، على الموضوعات الرئيسية لهذا الكتاب.

ومثال آخر على التدفقات العالمية السريعة والواسعة الانتشار، هو فضيحة الـــ ٥٠ بليون دولار المرتبطة ببرنارد مادوف، الممول النيويوركي والعقل المدبر لأكبر مخططات الاحتيال، وهو "مخطط بونزي": "*Ponzi Scheme*" الشهير. إن مخططات بونزي محليةٌ من الناحية التاريخية، وتشمل هذه المخططات دفع أرباح لعملاء من خلال أموال يضيفها عملاءُ جدد لرأس المال، وهي أموال لا يتم استثمارها قط، على الأقل بنجاح، ومن ثم، انهار المخطط عندما أصبح تدفق أموال المودعين غير كافٍ لدفع الأرباح المستحقة لعملاء آخرين. والأمر الفريد بالنسبة لمادوف هو؛ أنه قام بتنفيذ "مخطط بونزي" عالمي. يقول أحد الخبراء في

مخططات بونزي "لم يكن هناك شيء يشبه هذا، شيء يمكن أن نطلق عليه بحق وصف كوني". ولذا، فإن هذا يعبر بشكل مطرد عما نعرف أنه حقيقي بشكل متزايد بالنسبة للعالم. إن المال لا يعترف بالحدود، ولا بالقيود"(١)، وتحتل فكرة كون المال ليس وحده الذي لا يعترف بالحدود (أو بعدد منها على الأقل)، وإنما أيضًا بكل شيء آخر في العصر الكوني، موقعًا مركزيًا في هذا الكتاب.

إن هذه الأزمة سوف تعيد تشكيل العالم بطرق سوف تكون أكثر وضوحًا بكثير وقت صدور هذا الكتاب. إن الأزمة تغدو أكثر وضوحًا في مظاهرها ومكوناتها الاقتصادية، ولكن من الأهمية بمكان، كما سوف نعاين في هذا الكتاب *ألا نختزل العولمة في العولمة الاقتصادية*. إن كل مظهر من مظاهر العولمة تجري مناقشته في هذا الكتاب سوف يتأثر، وبشكل درامي قوي في كثير من الحالات. وسوف يتعين علينا نتيجة لذلك مراجعة بعض الموضوعات المطروحة للمناقشة في هذا الكتاب على ضوء هذه التغيرات. ومع ذلك، فالمنظورات والمفاهيم والنظريات التي نقدمها، سوف تكون صالحة للتطبيق على أي تغيرات تحدث، أو يمكن أن تحدث للعولمة. إن فكرة التغير ليست جديدة على العولمة، بل ويمكن القول بأن التغير، بما في ذلك الأحداث الكارثية، والتغيرات التي تحدث الآن (وباء الأنفلونزا الإسبانية التي انتشرت عام ١٩١٩، الكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية) جزءٌ لا يتجزأ من تكوينها. لقد شاهدنا منذ فترة وجيزة عددًا من الأزمات في آسيا مثلاً، وروسيا والأرجنتين التي تشكل أيضًا جزءًا من عملية العولمة. ويتعين على أي منظور مفيد حول العولمة أن يتميز بالقدرة على التعامل مع هذه الأحداث.

إن كتابة عرض شامل للعولمة، عملٌ مرهق. إنه يشمل تقريبًا كل شيء، كل مكان، كل موضوع، كل إنسان، وكل مجال مفترض من مجالات الدراسة. إنه يقتضي أيضًا حسًا بالمنظور الكلي للتاريخ ولكل ما يميز "عصر العولمة الحالي"

والعصور التي سبقته. لقد كَتَبتُ العديدَ من الكتب من قبل، أحدها كتاب يغطي مجمل النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة. وبغض النظر عن ضخامة المادة التي تتوجب معالجتها في هذا الكتاب، هناك حقيقة أن العولمة، على الأقل في شكلها الحالي، جديدة كل الجدة، بما في ذلك المصطلح نفسه الذي دخل المعجم منذ ثلاثة عقود فقط. إن العولمة، بوصفها ظاهرة جديدة نسبيًا، تتغير بشكل دائم، شأنها في ذلك شأن المفاهيم والتصورات المتعلقة بها. لقد كان عليَّ، دون سوابق تذكر أعتمد عليها، أن "أبتكر" مقاربة للعولمة (ترتكز على مصادر نظرية أساسية)، وكذلك ابتكار بنية للكتاب تحيط بمعظم الموضوعات والقضايا الرئيسية المرتبطة بالعولمة في اللحظة الراهنة، وهذا أمر شاق في حد ذاته، ولكنه يصبح أكثر مشقةً بكثير عبر حقيقة أن التغيرات العالمية (أسعار كل السلع الأساسية المهمة، البترول، حالة حلف الناتو في أفغانستان) تقع بشكل دائم. ومع تفاقم الأزمة العالمية ووصولها إلي الذروة وقت أن كنت بصدد الانتهاء من هذا الكتاب، كنت معنيًا على الدوام بتحديث بعض الأجزاء بشكل منتظم قبل صدوره.

ويرتبط هذا بمسألة المصادر الخاصة بالكتاب، والتي تشمل كتبًا معروفة (مثلاً، كتب توماس فريدمان، على الرغم من انتقادي الشديد لعمله)، والصحف، والمجلات، ومواقع الإنترنت، وهي مصادر نموذجية لكتاب يهدف إلي تقديم عرض شامل لما نعرفه عن حقل من حقول المعرفة من وجهة نظر كونية. ومع ذلك، تحدث العولمة في عالم واقعي، وتواصل عملها حثيثًا في هذا العالم. إن مثل هذه الأحداث إما أنها لا تجد طريقها إلي الأعمال الأكاديمية، أو لا تفعل ذلك لعدة سنوات بعد حدوثها. ومن ثم، لكي يكون هذا الكتاب عصريًا - ومن المهم أن يكون كتاب حول العولمة متدفقًا - فإنه يعتمد جزئيًا على مجموعة من المصادر الشعبية. إن المصادر الشعبية تساعد أيضًا على تقديم أمثلة عملية محسوسة ترتبط بالعالم

الواقعي، ودراسات حالةٍ واقعية ملموسة حول العولمة. إنها تعمل على جعل العولمة شيئًا أقل تجريدًا.

ومع ذلك، ولكونه نصًا أكاديميًا، يعتمد هذا الكتاب بشكل أكبر بكثير على العمل البحثي، ولا سيما المقالات الصحفية والأبحاث العلمية بشتي أنواعها التي تركز على موضوع محدد. إنه مثقل بالمراجع. إن المراجع الكثيرة المتضمنة في قسم المراجع في آخر الكتاب (وكذلك القراءات المقترحة في نهاية كل فصل)، تقدم للطلاب عونًا مهمًا إذا أرادوا معرفة المزيد عن الموضوعات الكثيرة التي يضمها هذا الكتاب.

وتحدٍ آخر يتمثّل في جمع هذه المصادر الشعبية والأكاديمية معًا في رؤية شاملة متماسكة للعولمة وما نعرفه عنها. وأحد التحديات المرتبطة بهذا التحدي هو؛ الحاجة لكتابة كتاب ميسر، مفيد وشيق بالنسبة للطلاب الجامعيين (القراء الأساسيين لهذا الكتاب)، ويكون أيضًا مفيدًا بالنسبة للطلاب الجامعيين المبتدئين، بل وللباحثين الذين يسعون للحصول على كتاب يمنحهم رؤية شاملة حول هذا المجال، موضوعاته الرئيسية، والأعمال المهمة المتضمنة فيه. لقد حاولت أن أعالج قدرًا كبيرًا من العمل العلمي المتزايد الضخم الذي يدور حول العولمة، ولكن بطريقة صديقة للطالب. ولقد حاولت أيضًا استخدام الكثير من الأمثلة لكي أجعل المناقشة أكثر طرافة ومناسبةً للقاري العادي.

لقد سعيت إلي أن أضم معًا نظرة شاملة متماسكة حول العولمة، ترتكز على توجه نظري (السيولة المتزايدة بوصفها مركز العالم الكوني الراهن) وجهاز مفاهيمي ("تدفقات"، "حواجز"،... إلخ) في الفصل الأول. وينظر باقي الكُتاب للعولمة من عدسات هذا المنظور وتلك المفاهيم. لقد تم التشديد بشكل مكثف على المفاهيم الرئيسية في الكتاب كله، والوصف المفصّل للجوانب المهمة للعولمة. ولقد

حاولت ألا أغوص في مستنقع البيانات والإحصاءات حول العولمة (التي تتميز بميوعة كبيرة وتكون في الغالب مثار جدل)، ولكنني ضمَّنت الكتاب عددًا من الخرائط الهدف منها تلخيص الجوانب المهمة للبيانات المتصلة بالعولمة، بطريقة بصرية عالية.

إن التركيز هنا، كما اقترحت من قبل، يقع على التدفقات بين مناطق العالم وفيما بين منطقةٍ وأخري (وكذلك الحواجز بينها). وهذا يعني أن التركيز هنا لا يقع على المناطق ذاتها – الشمال والجنوب العالميين، الدول القومية في العالم، الأقاليم... إلخ – وإنما على ما يتدفق بينها وبين كل واحدة منها والأخري بمعني أصح. ومع ذلك، تظهر هذه المناطق في هذه الصفحات كثيرًا، لأنها تمثل في الغالب بداية أو نهاية تدفقات عديدة. ولقد حاولت أن أغطي مناطق ودولاً قومية كثيرة في العالم في هذه الصفحات، إلا أن الولايات المتحدة تحتل حيزًا ضخمًا متميزًا في هذه المناقشات لأسباب عديدة. أولاً، أنها زعيمة العالم لكونها مصدر الكثير من التدفقات الكونية، ومُستقبِلاً لتدفقاتٍ أكثر بكثير وأثقل بمراحل (البترول، السلع الصينية... إلخ). ثانيًا، إننا نندفع بفضل هيمنتها التاريخية وأهميتها المعاصرة للتركيز على دورها في العولمة (علي الرغم من أن الانحطاطات الحديثة البارزة تؤدي إلي فكرة دخولنا الآن عصر "ما بعد أمريكا"). ثالثًا، إن ميول أي مؤلف أمريكي والمصادر المتاحة أمامه تفضي إلي تركيز على الولايات المتحدة، حتي ولو كان من أشد المنتقدين لها ولدورها في العولمة. وعلى الرغم من وجود قدر كبير من الانتباه الموجه إلي الولايات المتحدة، فإن تركيز القارئ يجب أن ينصب على التدفقات والحواجز التي توجد في كل مكان في العالم والتي تمثل أهمية كونية عامة.

وتلعب النظرية دورًا بارزًا في هذا التحليل، ليس فقط في الإطار الذي تم تطويره في الفصل الأول والمستخدم في كل الكتاب، ولكن أيضًا في عددٍ من الفصول المحددة. وتشمل هذه نظريات الإمبريالية، والكولونيالية، والتنمية (التطور) في الفصل٣، والأمركة (والحركة المضادة للأمركة) في الفصل الرابع، والليبرالبية الجديدة في الفصل٥، ونظريات التخالف والتقارب والتهجين الثقافي في الفصل٣، والتفاوت العالمي في الفصل ١٤، ولقد حاولت جاهدًا أن أُيَسِّر هذه النظريات وأن أربطها بأمثلة واقعية ملموسة.

وأحد أسباب كل هذا التشديد على الطبيعة متعددة الأبعاد للعولمة هنا، هو الإحباط الذي يسببه التركيز شبه الحصري على العولمة الاقتصادية من قِبل كل من الباحثين والأشخاص العاديين. وسبب آخر هو؛ القلق الذي ينتابني عندما أسمع الناس يرددون أن العولمـــة ليســت شيئًا مفيدًا "لنا" وأنه من الواجب علينا كبحها أو على الأقل احتواؤها. وكثيرًا ما أسألهم: مـــا نوع العولمة الذي يريـــدون كبحه أو احتواءه. هل يريدون الحد من أو كبح تدفق الواردات الصينية الرخيصة والعروض المغرية التي تقدمها محلات وول مارت؟ المواد الصيدلانية التي تنقذ حياة البشر؟ تهريب المخدرات؟ المشاركة في الدورات الأوليمبية أو بثها تليفزيونيًا؟ الحظر العالمي لاستخدام الألغام الأرضية؟ البترول والماء؟ الشبكات الاجتماعية على الإنترنت؟ الإرهابيين؟ السياحة؟ ملوثات البيئة؟ يمكن للمرء أن يعترض على بعض هذه الأشكال (أو غيرها) من أشكال العولمة، ولكـــن لا يمكـــن لأحد أن يعترض، أو يمكن أن يعترض على كل أشكال العولمة مرة واحدة.

إن عددًا من المفاهيم يُقدم في هذا الكتاب، وتوجد تعريفات هذه المفاهيم مشددًا عليها طباعيًا ليس في النص فقط، ولكن أيضًا في آخر الكتاب، وكذلك بشكل متكررمختصر بين أقواس في هوامش النص.

1 Cited in Diana B. Henriques. "Madoff Scheme Kept Rippling Outward, Crossing Borders." *New York Times,* December 20, 2008: A1.

الفصل الأول

العـولمـــة

السوائل، والتدفقات، والبنى

لقد أصبحت العولمة[١]، وبشكل متزايد، موجودة في كل مكان. إننا نعيش في عصر عولمي، أو بالأحري، في عصر العولمة. *(Albrow, 1996)*. إن العولمة تمثل بوضوح تغيرًا بالغ الأهمية، بل ويمكن القول بأنها أهم تغير طرأ على التاريخ الإنساني[٢] *(Buman, 2003)* . وهو ما ينعكس في مجالات كثيرة ولا سيما في مجال العلاقات الاجتماعية، وبشكل خاص، في تلك العلاقات والبني[٣] التي تنتشر على نطاق واسع جغرافيًا. إن الإنسانية تواجه، في عصر العولمة، أكثر الخطوات "إنذارًا بالسوء" على مدي تاريخها الطويل (*Buman, 2003 : 156*، والتشديد من عندي) وإليك تعريف "العولمة": *Globalization*"[٤] الذي سوف نتبناه في هذا الكتاب (لاحظ أننا سوف نعكف على مناقشة كل المصطلحات المشدَّدة في هذا الفصل).

> **العولمة سيرورة، أو مجموعة من السيرورات عبر الكونية *(transplanetary)* التي تتضمن سيولة متزايدة وتدفقات في جميع الاتجاهات للبشر والأشياء والأماكن والمعلومات، فضلاً عن البنى التي تواجهها وتتسبب في ظهورها والتي تعد بمثابة عوائق أو مُعجلات لتلك التدفقات[٥].**

ولا يفترض هذا التعريف، خلافًا لتعريفات أخرى عديدة، كون التكامل الأعظم مكونًا لا مفر منه من مكونات العولمة، بمعني إمكانية أن تجلب العولمة معيا تكاملاً أعظم (خاصة عندما تتدفق الأشياء بسهولة ويسر)، ولكن يمكن أن يؤدي أيضنا إلى تقليص مستوي التكامل (عندما تشيِّدُ البنى لكي تعوِّق التدفقات بشكل ناجح).

والمصطلح الذي يتصل اتصالاً وثيقًا بالعولمة هو مصطلح "تخطي القوميات" *(transnationalism)*، *(Morawska, 2007)* أو "السيرورات التي تربط الأفراد والمجموعات الاجتماعية عبر حدود جيوسياسية بعينها" – *(Giulianotti and Roberston, 2007b : 62)* – ومصطلح آخر وثيق الصلة هو مصطلح "تخطي الجنسيات: *"transnationality"* أو "ظهور مجتمعات جديدة وتكوين هويات وعلاقات اجتماعية جديدة لا يمكن تحديدها بالاستناد إلى المرجع القديم للدولة القومية. *(William Robinson, 2007 : 1199 – 201)*.

إن العولمة، وعملية تخطي القوميات غالبًا ما تتبادلان موقعيهما، سوي أن العملية الثانية تكون على نحو واضح أكثر محدودية من الأولي. إن عملية تخطي القوميات تقتصر على الروابط البينية التي تتخطي الحدود الجيوسياسية، وبالأخص تلك الروابط التي تتعلق بدولتين أو قوميتين(٦). ومثال ذلك، هو المهاجرون المكسيكيون في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يرسلون بالحوالات المالية البريدية إلى أعضاء أسرهم في المكسيك. إن العولمة تشمل مثل هذه الروابط ولكنها لا تقتصر عليها، بل تضم نطاقًا أوسع بكثير من العمليات الكونية التي تتخطي الحدود الجغرافية (العلاقات المباشرة بين البشر في أماكن عديدة في الشبكة العالمية بواسطة الإنترنت)(٧). وفضلاً عن ذلك، تكون الحواجز الجيو سياسية مجرد واحدة فقط من الحواجز التي تعترض العولمة والتي غالبًا ما تنتصر عليها(٨). ومن الأفضل النظر إلى بعض الظواهر، مثل اتحادات العمال، بوصفها متخطية القوميات بدلاً من كونها عالمية. إن العلاقة بين اتحادات العمال في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً والسويد، تكون أكثر أهمية من التحرك صوب حركة عمالية عالمية (انظر الفصل ١٦). إن عملية تخطي القوميات تستخدم في الغالب الأعم في النظر إلي، والبحث المكرس للمهاجرين الذي ينتقلون من بلد إلى آخر، والذين يستمرون مع ذلك في الارتباط بطرق عديدة بالبلد الذي أتوا منه، *(Portes, 2001b)*

بعض الأسس

على الرغم من أن جل اهتمامنا يقع في هذا الكتاب على العولمة، فإن العديد من الباحثين لا يقبلون بفكرة أننا نعيش في عصر العولمة (انظر الفصل٢). ومع ذلك، يتبني هذا الكتاب وينطلق من منظور عولمي. ***(Hirst and Thompson, 1999)*** لقد باتت العولمة واقعًا. لقد غدت من الأهمية بمكان، بحيث يمكن أن نطلق على العصر الذي نعيش فيه "عصر العولمة".

إن الجدل الدائر حول العولمة أحدُ الأسباب التي تجعل منها بدون شك موضوعًا لا يدانيه في صعوبته أي موضوع آخر من الموضوعات التي تشغل تفكيرنا. ومع ذلك، فالأمر الأكثر أهمية بكثير هو؛ عظم وتنوع وتعقد عملية العولمة التي تشمل تقريبًا كل إنسان وكل شيء وكل مكان بطرق يصعب حصرها. (إن فكرة العالمية ***(globability)*** تشير إلى الوضع "كلي الوجود في هذه الحالة" الذي ينشأ عن العولمة: ***(Scholte, 2004 : 102 – 10***).

لقد كُتب هذا الكتاب على سبيل المثال شخصٌ أمريكي، بينما ينهض بمراجعة وتصحيح مخطوطاته أشخاصٌ يقيمون في إنجلترا، ويتولي تنفيذه وإخراجه شخصٌ في كندا؛ وينتمي المراجعون إلى أربع دول؛ والكتاب مطبوع في سنغافورة، ويتم توزيعه بواسطة الناشر في أماكن عديدة من العالم، ويمكن أن تقوم بقراءته اليوم في طائرة تتجه من فالديفستوك إلى شنغهاي. كما يمكن بالإضافة إلى ذلك، ترجمته إلى الروسية، والصينية وإلى لغات أخرى عديدة. ويمكن لشركة أمازون أن تضيفه إلى قائمة كتبها الرقمية، حيث يمكن قراءته وفقًا لبرنامج كندل ***(kindle)***، الأمر الذي سوف يحقق سيولة عالمية للكتاب، حيث سيصبح بالإمكان تحميله في أي مكان في العالم وفي أي وقت نشاء.

ويتعين علينا قبل الانتقال إلى القسم التالي أن نبدي ملاحظة حول استخدام الاستعارات *(Brown, 1989)* التي سوف تحتل حيزًا بارزًا في المناقشات القادمة. إن الاستعارة هي استخدام أحد الألفاظ لمساعدتنا على فهم لفظ آخر فهمًا أفضل. ومن ثم فإننا سوف نستخدم استعارة "جامد" (صلب) *(solid)* في القسم التالي لكي نصف عصور ما قبل العولمة[٩]. وسوف نصف عالم العولمة كـ "سائل: ***liquid***". إن استخدام استعارات من هذا النوع يهدف إلى تزويد القارئ بفهم أفضل وأكثر حيوية لعصر العولمة، والكيفية التي يختلف بها هذا العصر عن عصور أخري.

من الجوامد إلى السوائل إلى الغازات

- الجوامد

يمكن القول: إن أحد الأشياء التي كانت تميز البشر والأشياء، والمعلومات والأماكن وغيرها من الظواهر التي كانت تسبق الحقبة الحالية للعولمة (وقد كانت توجد بالنسبة لمعظم الملاحظين، كما سوف نري، حقبة عولمية سابقة، انظر الفصل ٢ إن لم يكن العديد من الحقب العولمية السابقة)، هو؛ جمودها الملحوظ، بمعني أنها كانت تنزع جميعها لأن تكون صلبة أو عرضة للصلابة (استعاريًا ومجازيًا وليس حرفيًا بطبيعة الحال) في علاقتها بالزمن، ومن ثم، من بين أشياء أخرى، الثبات في مكانها إلى حد كبير. وكان من نتيجة ذلك أن ظل البشر قابعين في أماكنهم دون أن ينتقلوا إلى أماكن أخري، أو أنهم لم يغامروا بالانتقال بعيدًا عن الأماكن التي ولدوا ونشأوا فيها. لقد اقتصرت علاقاتهم الاجتماعية على المجاورين لهم في المكان. ويمكن قول نفس الشيء على معظم الأشياء (الأدوات، الطعام... إلخ) التي كانت تستخدم في الغالب في المكان الذي أنتجت فيه. إن صلابة معظم الوسائط المادية للمعلومات - الألواح الحجرية، الصحف، المجلات، الكتب وهلم جرا-

جعلت من الصعب أيضًا، إلى حد ما على الأقل، نقلها إلى أماكن أخري. وعلاوة على ذلك، لم يكن بالإمكان نقل المعلومات إلى أماكن بعيدة نظرًا لعدم قدرة البشر على الانتقال إلى هذه الأماكن. لم تكن الأمكنة غاية في الصلابة فقط، ويتعذر تحريكها، ولكنها كانت غالبًا ما تواجه عوائق طبيعية صلبة (الجبال، والأنهار، والمحيطات، وعوائق من صنع الإنسان (الأسوار، البوابات) التي جعلت من الصعب على البشر والأشياء الخروج أو الدخول.

وفوق هذا كله، تصف الصلابة عالمًا توجد فيه العوائق ويتم إنشاؤها للحيلولـــة دون الحركة الحرة بشتي أنواعها. لقد كانت الدولة القومية هي التي تقيم -على الأرجح- هذه العوائق "الصلبة" (علي سبيل المثال، الأسوار -سور الصين العظيم مثلاً، الجدار العازل الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية- والبوابات الحدودية وحرس الحدود)، وغدت الدولة ذاتها أكثر صلابة بمقاومتها للتغيير. ويمكن العثور على صور مصغرة من هذا في القرن العشرين ممثلة في الاتحاد السوفيتي، ومجموعة الدول التي كانت تدور في فلكه والتي كانت تسعي لإقامة أي عدد من العوائق للحيولة دون خروج أو دخول أي شيء منها وإليها. (ولا سيما السكان الساخطين). وبمرور الزمن أصبح ذلك هو إقامة سور برلين (الذي بدأ العمل به عام ١٩٦١) والذي كان الغرض منه حجز أهل برلين الشرقية داخل الشطر الشرقي من المدينة، والحيلولة دون تأثرهم بالأفكار التي يمكن أن تصل إليهم عبر الشطر الغربي. لقد كانت هناك علاقة أكثر سيولة بين برلين الشرقية وبرلين الغربية قبل إقامة السور، ولكن كان ينظر إلى هذه السيولة بوصفها شيئًا معينًا بل وينطوي على قدر من الخطورة. وما إن أنشئ السور، حتى تجمدت العلاقات بالفعل بين برلين الغربية وبرلين الشرقية في مكانها - لقد أدركتها الصلابة - وأصبحت الحركة بكل أنواعها بين شطري المدينة معدومة نسبيًا.

لقد انهار السور، وانهارت معه ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي منذ أمد بعيد، وانهار معهما الكثير من أشكال الصلابة المفرطة التي برزت إلى الوجود بفضل الحرب الباردة. ومع ذلك، بقيت البنى الصلبة -الدولة القومية وحدودها وضوابط جماركها- وهناك دعوة دائمة راهنة لإقامة أنماط جديدة من البنى الصلبة. وبناء عليه، هناك مطالب، في أجزاء عديدة من أوربا، لإقامة المزيد من العوائق في وجه الهجرات المشروعة وغير المشروعة. ولقد بلغت هذه المطالب ذروتها في الولايات المتحدة مع القلق المتصاعد إزاء الهجرة المكسيكية غير المشروعة (وغيرها من الهجرات الخاصة بأمريكا اللاتينية) والذي أدي إلى إقامة سور ضخم بين البلدين. ومن ثم، فالصلابة أبعد ما تكون عن الموت في عالمنا المعاصر. ويبدو أن الحاجة إلى أشكال جديدة من الصلابة هي المحصلة النهائية للسيولة المتزايدة. ومهما يكن من أمر، فإن السيولة هي الخاصية الأميز للعالم الراهن، وبخاصة في عصر العولمة.

ولم يكن البشر بطبيعة الحال من الصلابة بمكان، بحيث اتسموا بالجمود التام أو الالتصاق تمامًا بمكان بعينه (لقد تمكن عدد قليل من سكان برلين الشرقية من الهرب على الرغم من السور، وسوف يتمكن الكثير من المكسيكيين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير مشروعة حتى عندما يكتمل بناء الجدار على الحدود المكسيكية)، ولقد انطبق هذا بصفة خاصة على الأعضاء المميزين الذين ينتمون إلى النخبة في أي مجتمع. لقد كانت النخبة دائمًا (ولا تزال) قادرة على الحركة والتنقل، ولقد زادت هذه القدرة مع التقدم الذي تم إحرازه أيضًا -دائمًا تقريبًا_ في مجال نقل السلع، وخاصة تلك التي يتم إنتاجها لصالح النخبة، وأصبحت عملية نقلها من مكان إلى آخر أكثر سهولة ويسرًا أيضًا مع تقدم التكنولوجيا. لقد أصبح بالإمكان نقل المعلومات (لأنها لم تكن صلبة على الرغم من إمكانية تحويلها إلى مادة صلبة على هيئة كتاب مثلاً) بطريقة أيسر دائمًا من طريقة

نقل البضائع أو البشر (يمكن نشرها عن طريق الكلمة الشفاهية إلى مسافات كبيرة حتى ولو لم يستطع منشئ المعلومات الانتقال بعيدًا؛ لقد انتقلت بشكل أسرع مع ظهور تكنولوجيات الاتصال المتقدمة كالتلغراف، والهاتف، والإنترنت). ومع تقدم التكنولوجيات الأخري (السفن، والسيارات، والطائرات) أصبح البشر، خاصة الأثرياء منهم، أكثر قدرة على ترك أماكنهم والسفر إلى أماكن أخرى، بل وتمكنوا -حرفيًا- من نقل الأماكن (أو على الأقل جزء منها) مثلما حدث على سبيل المثال عندما قام لورد إيلجين في أوائل القرن التاسع عشر بتفكيك عشرة أجزاء من البارثينون ونقلها من اليونان إلى لندن، حيث توجد حتى الوقت الراهن في المتحف البريطاني[١٠].

السوائل والغازات

ومع ذلك، فإن ما بدا صلبًا بمعدل متصاعد على مدي القرون القليلة الماضية، ولا سيما في العقود القليلة الماضية، قد أخذ في الذوبان وصار سائلاً على نحو متزايد. وبدلاً من التفكير في البشر، والموضوعات والمعلومات والأماكن بوصفها أشياء تشبه كتل الجليد، تتعين رؤيتها بوصفها تنزع، في السنوات الأخيرة، للذوبان والتحول على نحو مطرد إلى سوائل. ولا حاجة بنا للقول إن من الأصعب بكثير نقل كتل الجليد من نقل الماءِ الذي يسفر عنه ذوبان تلك الكتل الجليدية. وبطبيعة الحال، وتوسيعًا للاستعارة، سوف تواصل كتل الجليد، بل وأنهار الجليد (علي الرغم من أنها تذوب الآن حرفيًا) التي لم يدركها الذوبان بعد، على الأقل تمامًا، بقاءها. إن الوقائع المادية الصلبة (البشر، والبضائع والصحف) تواصل بقاءها، ولكن يمكنها التنقل عبر الكرة الأرضية بسهولة أكبر بكثير بفضل نطاق عريض من التطورات التكنولوجية (في مجالات النقل، والاتصال، والإنترنت، وهلم جرا).

إن أشياء كثيرة، بما فيها أنفسنا، تصير، أينما التفتنا، مسيلة على نحو متزايد. زد على ذلك، ومع استمرار هذه العملية، أن تلك السوائل تنزع، مثلما يحدث في العالم الطبيعي إلى التحول إلى بخار ماء. إن الغازات أخف وزنًا من السوائل، ولذلك فهي تنتقل بسهولة أكبر من نقلها باعتبارها سوائل. ويمكن معاينة هذا بمنتهي السهولة حرفيًا في حالة التدفق العالمي للغاز الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب الطويلة. وإذا تحدثنا بلغة أكثر استعارية، فإن الكثير من المعلومات المتاحة الآن بالفعل في اللحظة والتو حول العالم تنطلق خلال الهواء على شكل إشارات تبثها الأقمار الصناعية. إن هذه الإشارات تتحول إلى نشرات إخبارية على شاشات أجهزة التليفزيون الخاصة بنا، أو رسائل تبثها أنظمتنا المتمركزة لمعرفة أفضل الطرق الواجب اتخاذها للوصول إلى وجهاتنا.

ويتعين أن نلاحظ مرة أخري، أن كل المصطلحات التي قمنا باستخدامها توًا جوامد (مواد صلبة)، وسوائل، وغازات، هي استعارات. إن قدرًا ضئيلاً من عالم الكرة الأرضية صلب، أو سائل، أو غازي بالمعني الحرفي. إنها استعارات المقصود بها نقل إحساس بالتغيرات الأساسية التي تقع مع تقدم سيرورة العولمة.

لقد فتح كارل ماركس الباب لهذا النوع من التحليل (ولاستخدام هذا النوع من الاستعارات) عندما أطلق عبارته الشهيرة بصدد طبيعة الرأسمالية[11] باعتبارها نظامًا اقتصاديًا "إن كل شيء صلب يذوب في الهواء"، أي أن الكثير من الوقائع الصلبة المادية التي سبقت النظام الرأسمالي (مثلاً بنى النظام الإقطاعي) قد "أذيبت" بفضله وتحولت إلي سوائل. ولكي نوسع الاستعارة أكثر مما استخدميا ماركس، فإنيا قد تحولت في النهاية إلى غازات انتشرت في الهواء. ومع ذلك، بينما كان ماركس يصف سيرورة مدمرة على نطاق واسع، فإن ما يهم هنا هو أن السوائل والغازات الجديدة التي تتخلق تكون أجزاء متأصلة من العالم الجديد وتقوم بتحويله

جذريًا. وفي خضم ذلك، تكون لها نتائج بناءة وأخري هدامة على حد سواء. *(Schumpeter, 1976).*

لم يكن تبصر ماركس الذي يرجع إلى قرن ونصف قرن مضي تنبؤيًا بشكل عالٍ فقط، ولكنه يُعَدُّ الآن أكثر صدقًا مما كان عليه في زمن ماركس. إنه في واقع الأمر أكثر صدقًا بكثير مما كان يتخيل هو نفسه. وفضلاً عن ذلك، من غير المحتمل أن يستمر ذلك الذوبان فقط في السنوات المقبلة، بوصفه واحدًا من المشكلات الكبرى في عالمنا الراهن، ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وبالقرب منهما نتيجة للاحتباس الحراري (انظر الفصل١٢)، وإنما سوف يتضاعف معدل زيادته. إن ذوبان الجليد القطبي يمكن رؤيته في واقع الأمر بوصفه استعارة للسيولة المتزايدة المرتبطة بالعولمة، ولا سيما جوانبها الإشكالية. وتقدم السيولة المتزايدة المرتبطة بالعولمة، وأرجو ألا أكون مخطئًا، فرصًا عظيمة وأخطارًا كبرى في آن معًا.

ومن ثم، ينطوي المنظور الخاص بالعولمة المقدم هنا، والذي يقتفي أثر عمل زيجمونت بومان *(Zugmunt Bauman (2000; 2003; 2005; 2006)*، فوق كل شيء آخر، على السيولة (والغازية) المتزايدة *(Lakoff, 2008 : 277 – 300)*[١٢]. إن بعض أفكار بومان حول السيولة وثيقة الصلة بالمنظور الذي نتبناه حول العولمة هنا.

إن الظواهر السائلة، على سبيل المثال لا تحتفظ بأشكالها بسهولة أو لأمد طويل. ولذا، فإن الظواهر السائلة المرتبطة بالعولمة والتي يفوق عددها الحصر، لا تتخذ أي شكلٍ مميز، وحتى لو اتخذت شكلاً، فإنه سوف يتغير على الأرجح وبسرعة هائلة.

إن الظواهر السائلة لا تُثبّت المكان ولا الزمان. إن ما هو سائل يكون تحديدًا مقاومًا لأي نوع من الثبات أو الاستقرار، سواء كان مكانيًا أم زمانيًا. وهذا يعني أن الجوانب المكانية والزمانية للعولمة تكون في حالة من الدفق المتواصل. إن ما هو سائل يكون مهيأ دائمًا لتغيير أي شكلٍ (مكان) يمكن أن يتخذه مؤقتًا. إن الزمان (مهما يكن قصيرًا) في عالمٍ سائل يكون أكثر أهمية من المكان. وربما كان أفضل مثال على ذلك هو الموارد المالية العالمية حيث لا يغير شيء بالفعل، أو يغير تغييرًا طفيفًا، مكانه (دولارات، ذهب) (علي الأقل في الحال)، ولكن الزمن يكون جوهريًا من حيث إن التمثيلات الرمزية للمال تنتقل في الحال، ويمكن تحقيق الأربــاح أو خسارتها بنــاء على قرارات تتخــذ في جزء من الثانية في المعاملات المالية.

إن الظواهر السائلة لا تتحرك فقط بسهولة، ولكنها ما إن تتحرك حتى يكون من الصعب إيقاف حركتها. ويتمثل هذا في العديد من المجالات مثل مجال التجارة الخارجية، ومجال الاستثمار، ومجال المعاملات المالية العالمية – *(Polillo and Guillen, 2005 : 1764 – 802)*، (على الفيس بوك، والتويتر –*[Clive Twitter Thompson, 2008, 42ff]*)، والإنترنت وصعوبة إيقاف التدفق العالمي للعقاقير، والصور الإباحية، وأنشطة الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين.

وأخيرًا، وربما الأهم، يميل كل ما هو سائل لتذويب كل ما يعترض سبيله (الجــوامد على وجه الخصوص). ويتجلي هذا كأوضح ما يكون في حالة موت، أو على الأقل انهيار[١٣]، الدولة القومية وحدودها في عهد التدفقات العالمية (انظر الفصل٦) "لقد جعلت قوي العولمة" تبعًا لكارتييه *(2001 : 269)* "الكثير من الحدود السياسية أكثر مسامية بالنسبة لتدفقات البشر، والمال، والأشياء".

ومن الواضح أنه إذا رغب المرء في استخدام مصطلح وحيد لوصف العولمة في الوقت الراهن، فسوف تكون "السيولة" على رأس القائمة أو بالقرب منها. ولا يعني هذا القول بعدم وجود بنى صلبة في العالم، إننا لا نزال نعيش برغم أي شيء في عالم حديث، حتى ولو كانت حداثته حداثة متأخرة، ولقد ارتبطت الحداثة طويلاً بالصلابة. ولا يعني هذا عدم وجود تفاعل دائم بين السيولة والصلابة مع وجود تزايد فيما هو سائل (الهجمات التي كان يشنها الإرهابيون على إسرائيل من الضفة الغربية أثناء الانتفاضة) وهو ما يؤدي إلى ردود فعل مضادة تشمل إقامة أشكال صلبة جديدة (الجدار العازل بين إسرائيل والضفة الغربية)، بقدر ما يعني أن القوة الدافعة، في الوقت الراهن، وبالنسبة للمستقبل الذي يمكن التنبؤ به، تكمن في السيولة العالمية المتزايدة والمتكاثرة.

التدفقات

هناك مفهوم مركزي آخر وثيق الصلة بفكرة السيولة ومكمل له يتصل بالتفكير في العولمة، هو فكرة التدفقات *(Appaduria, 1996)*. إن السوائل، برغم أي شيء، تتدفق بسهولة. إنها تتدفق بسهولة أكبر من تدفق الجوامد. إن مفهوم التدفقات هو في واقع الأمر، المفهوم الأوسع استخدامًا في أدبيات العولمة[١٤]، وهو المفهوم الذي سوف يمثل جوهر قسمٍ كبير من قوام هذا الكتاب[١٥].

ولأن جزءًا كبيرًا من العالم قد "ذاب" أو يتعرض لسيرورة "الذوبان" وصار مُسيَّلاً، فإن العولمة تتميز على نحو متزايد بتدفقات عظيمة لظواهر سائلة بشكل متزايد من كل الأنماط، تشمل البشر، والموضوعات، والمعلومات، والقرارات والأماكن وهلم جرا[١٦]. مثلاً، تتدفق الأطعمة بجميع أشكالها بشكل متزايد حول العالم بما في ذلك السوشي *(Sushi)* المعولم من جذوره في اليابان *(Bestor, 2005 : 13 – 20)*،

والمنتجات الغذائية الشيلية التي توجد الآن في كل الأماكن وفي كل الأوقات في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية (وفي غيرها من الأماكن) *(Goldfrank, 2005 : 42– 53)*، كما يوجد الطعام الهندي في سان فرانسيسكو (وفي أماكن عديدة من العالم) *(Mankekar, 2005 : 197 – 214)*... إلــخ. لقد غدت التدفقات طوفانًا هائلاً لا يمكــن أن تعوقها أية عوائق مكانية من أي نوع بما في ذلك المحيطات والجبال ولا سيما حدود الدولة القومية. ولقد تجلي هذا مرة ثانية في أواخر عام *2008*، مع انتشار أزمة الائتمان الأمريكي والأزمة المالية في أوربا (وفي غيرها من الأماكن): "في نظام مالي عالمي، تكون الحدود القومية مسامية" *(Lander, 2008a : CI)*.

وإذا نظرنا إلى نوع مختلف تمامًا من أنواع التدفق، فإن الكثير من الأشخاص في أجزاء عديدة من العالم يعتقدون بأنهم قد تم إغراقهم بالمهاجرين، وعلي الأخص، المهاجرين الفقراء غير الشرعيين *(Moses, 2006)*. وسواء كانت هذه طوفانات حقيقية أم العكس، فإنها بدت كذلك بالنسبة للكثير من الأشخاص، وساندهم في ذلك السياسيون والإعلاميون في العديد من البلدان الذين أسسوا شهرتهم على تصوير الأمر بهذه الطريقة. وأفضل الأمثلة دلالة على ذلك: اثنان من المعارضين للهجرة غير الشرعية، السياسي اليميني جان ماري لوبان والإخباري التليفزيوني الأمريكي لو دوبز *(Lou Dobbs)*. لقد ركز لوبان في انتخابات الرئاسة الفرنسية عام ٢٠٠٢، على مشكلات الهجرة وكرس دوبز جزءًا كبيرًا من برنامجه الإخباري الليلي الذي تذيعه محطة الــ *CNN* (وكذلك في كتبه) للمخاطر التي يمثلها "طوفان" المهاجرين غير الشرعيين.

إن الأفكار، والصور، والمعلومات القانونية (المدونات) وغير القانونية (الصور الإباحية) تتدفق بسبب لا ماديتها من دون شك في كل مكان من خلال الاتصال البيشخصي والميديا، وخصوصًا الإنترنت الآن[١٧]. ولكي نأخذ مثالاً

محددًا من داخل التداول العالمي للأفكار، فإن "السرية" في موضوع علاج مرضى الإيدز قد تدفقت إلى الهند (وفي غيرها من الأماكن) بسبب الجهود التي بذلها الخبراء وبنيتهم التحتية. لقد جعل وصول هذه الفكرة إلى الهند التعامل بشكل أفضل مع مرضي الإيدز وعلاجهم أمرا ممكنا. لقد سعي هؤلاء المرضي إلى العلاج بسبب الضمانات التي تلقوها حول "سرية" مرضهم. لقد كانت السرية في هذا السياق غاية في الأهمية بسبب عدم رغبة الكثير من الهنود في مناقشة أمور من قبيل الأمراض الجنسية التي يمكن نقلها إلى أشخاص آخرين ولا سيما مرض الإيدز مناقشة علنية. *(Misra, 2008 : 433 - 67)*.

إن القرارات بجميع أنواعها تتدفق حول العالم، وكذلك عبر الزمن: "لقد تدفقت آثار القرارات الاقتصادية، وسوف تواصل تدفقها، بكل السبل الممكنة. وسوف تنعكس بعض القرارات على المنتجات التي تضاعفها خطوط التجميع، وسوف تنعكس قرارات أخرى على أسعار وسائل الأمن، وغيرها في التفاعلات الشخصية. إن كل قرار سوف يسقط هادرًا مثل شلال حول العالم، ثم إلى الأمام عبر الزمن"، *(Althman, 2007 : 255)*. وفي الوقت الراهن، تعاني الكثير من بلدان العالم من الكساد العميق، وتواصل التأثر بطريقة مناوئة بمجموعة من القرارات الاقتصادية السيئة التي تم اتخاذها في العقد السابق خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

بل ويمكن القول؛ إن الأماكن تتدفق حول العالم من خلال محاولة المهاجرين، مثلاً، إعادة بناء الأماكن الأصلية التي نزحوا منها في مواطن جديدة (مثلاً، الأحياء الهندية والباكستانية في لندن). وعلاوة على ذلك صارت الأمكنة ذاتها (المطارات، مولات التسوق) شبيهة بالتدفقات والانتقال من فضاءات الأماكن" إلى "فضاءات التدفقات" (للمزيد في هذا الشأن. انظر كاستيلز: *(Castells, 1996*).

أنماط التدفقات

يجدر بنا التمييز بين الأنماط المختلفة من التدفقات. إن أحد هذه الأنماط هو نمط التدفقات المترابطة *(Interconnectedness)*. والحقيقة هي أن التدفقات لا تحدث في عزلة عن بعضها بعضًا؛ إن العديد من التدفقات المختلفة تترابط عند نقاط وأوقات متنوعة. خذ نموذج صناعة الجنس العالمية *(Farr, 2005; 2007 : 611 – 29)*. إن صناعة الجنس تتطلب تداخل تدفق البشر العاملين في هذه الصناعة. (عادة من النساء) وتدفق الزبائن (سياح الجنس). وتشمل تدفقات أخرى تترابط مع صناعة الجنس العالمية المال والعقاقير. ثم هناك الأمراض المنقولة عن طريق الجنس التي يحملها المتورطون في هذه الصناعة، والتي تتفرع إلى عدة تدفقات مرضية أخرى عبر العالم.

ونموذج آخر مختلف تمامًا للتدفقات المترابطة يوجد في صناعة الأسماك العالمية. إن هذه الصناعة تهيمن عليها الآن تدفقات السفن الصناعية الضخمة والكم الهائل من الأسماك المجمدة الذي تقوم بإنتاجه والذي يوزع في شتي أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب هذه السفن الصناعية الضخمة في انتشار البطالة بين صغار الصيادين واستخدام بعضهم لقواربهم لأغراض أخرى من التدفقات. (لقد نقل المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوربا، *(La Franiere, 2008 : AI, A10)*. تسبب الإفراط في عمليات الصيد التي تقوم بها السفن الصناعية في إفراغ البحار من الأسماك، وهو ما أدى إلى ارتفاع ثمنها. لقد جذبت هذه الصناعة إليها المجرمين، وكانت النتيجة زيادة في التدفق العالمي للصيد غير الشرعي *(Rothenthal, 2008b : AI – A6)*.

وهناك أيضًا تدفقات متعددة الاتجاهات. إن العولمة ليست سيرورة أحادية الاتجاه مثل مفهومي الغربنة والأمركة *(Marling, 2006)*. وبينما تتدفق كل الأشياء

من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى كل مكان من العالم، فإن الكثير منها يتدفق إلى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من كل مكان (السيارات اليابانية، والقمصان الصينية، وأجهزة الآي فون المصنوعة في الصين، والعاملين بصناعة الجنس الروس... إلخ). وعلاوة على ذلك تتدفق كل الأشياء في كل اتجاه يمكن تصوره بين كل الأماكن الأخري في العالم.

ومع ذلك تُضاف طبقة أخرى من التعقد عندما ندرك أن السيرورات الكونية لا تكمل بعضها بعضًا فقط، (لقاء تدفقات سياح الجنس والعاهرات) ولكنها تدخل أيضًا في صراع مع بعضها بعضًا (ومع الكثير غيرها). إن هذه "التدفقات المتصارعة" هي التي تستحوذ عادة على أكبر قدر من الاهتمام. ويتضح هذا كأجلي ما يكون في حالة "الحرب" الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية (وحلفائها وخصوصًا بريطانيا العظمي) وتنظيم القاعدة. فمن جهة، يحاول تنظيم القاعدة بشكل واضح الحفاظ على أو زيادة نفوذه العالمي، وأن يجد من غير شك طرقًا أخرى للانخراط في نطاق من الأنشطة الإرهابية. ومن ناحيتها، تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة ضخمة من السيرورات العالمية الهدف منها مناهضة هذا التهديد وإحباط طموحات القاعدة، وفي النهاية، وعلي نحو مثالي، احتواء هذه الطموحات أو تدميرها. ويشمل هذا غزو الولايات المتحدة للعراق[١٨] وأفغانستان، والحرب الدائرة هناك بالإضافة إلى التدفق العالمي للجنود والمعدات إلى تلك الأماكن وغيرها (باكستان)؛ الجهود المخابراتية الجمة للكشف عن مخططات القاعدة، والأنشطة المناهضة للإرهاب التي تهدف إلى العثور على زعمائها وقتلهم (وخصوصًا أسامة بن لادن)، الاتصال المستمر بوكالات المخابرات المملوكة لدول أخرى، للحصول على معلومات حول نيَّات تنظيم القاعدة... إلخ.

وهناك أيضًا تدفقات معاكسة. إن السيرورات المتدفقة من اتجاه واحد ترتد في بعض الحالات إلى مصادرها (ومصادر أخرى كثيرة)، وهذا ما دعاه أولريتش بك *(1992) (Ulrich Beck)* الأثر المرتد *(boomerang effect)*. إن الأثر المرتد، يتخذ في عمل بك على سبيل المثال شكل التلوث الذي "يُصَدَّر" إلى أجزاء أخرى من العالم، ولكنه يعود بعد ذلك لكي يمارس تأثيره على المصدر. ولذلك، يمكن للبلدان على سبيل المثال أن تصر على أن تبني مصانعها بمداخن شاهقة لكي يصل التلوث إلى ارتفاعات أعظم في الغلاف الجوي، وبذا تسوقها الريح إلى بلدان أخرى وربما حول العالم *(Ritzer, 2008b : 342)*. وفي الوقت الذي يبدو فيه هذا الإجراء مخفضًا للتلوث في البلد المنشأ، يكون الأثر المرتد جليًا عندما تغير الرياح اتجاهها ويندفع التلوث مرتدًا إلى مصدره، وبالإضافة إلى ذلك، قد تجد الدول المستقبلة للتلوث الصادر عن دولة أخرى طرقًا للرد بأن تبني مداخن أكثر ارتفاعًا من مداخن جيرانها.

هل تثبت العولمة بدلاً من أن تتدفق

على الرغم من الصراعات العرضية، قد يكون من المريح تصور العولمة بلغة التدفقات. إن المصطلح يمكن أن يوحي بنوع من المساواة الكونية لكل أجزاء الكرة الأرضية التي يتم اختراقها، على الأقل نظريًا، عن طريق هذه التدفقات بنفس الدرجة تقريبًا. ومع ذلك، فالعالمُ، كما نعرف جميعًا، يتسم باللامساواة الصارخة (انظر الفصلين١٤ و ١٥) ولذلك، لا تذهب التدفقات إلى كل مكان في العالم، وحتى عندما تفعل، فإنها تؤثر في مناطق عديدة بدرجات متفاوتة وبطرق غاية في الاختلاف. وسوف نناقش فيما يلي العوائق المختلفة التي تؤثر على أنواع التدفقات التي قمنا بمناقشتها سابقًا. ومع ذلك، فمن الممكن أيضًا أن تنقل فكرة التدفقات

معني خاطئا، أو على الأقل معني مشوهًا للعولمة، ويمكن لاستعارة أخرى أن تكون أكثر ملاءمة، على الأقل، بالنسبة لبعض أجزاء العالم.

وهذا بالضبط ما يقترحه جيمس فيرجسون في عمله حول أفريقيا. إنه يجادل بالأحري أن العولمة في حالة مثل أفريقيا (وفي غيرها من الأماكن أيضا) "تثب" من مكان لآخر بدلاً من التدفق بانتظام في جميع القارات:

> **لقد تعودنا على لغة لـــ "التدفقات" العالمية عند التفكير في "العولمة"، ولكن التدفق استعارة فقيرة بوجه خاص بالنسبة للاتصال بين طرفين اثنين وشبكة اتصال المقاطعات المستقلة داخل حدود الدولة. وكما تبين المادة الأفريقية المعاصرة بقوة، فإن العالمي لا "يتدفق"، ومن ثم يربط ويروي فضاءات متجاورة، وبدلاً من ذلك فإنه يثب، رابطًا بكفاءة أطراف المقاطعة في الشبكة، بينما يستبعد (بكفاءة مساوية) الفضاءات التي تقع بين الأطراف.** (*Fergson, 2006 : 47*).

إن فكرة أن العولمة تثب بدلاً من أن تتدفق، على الأقل في بعض أجزاء العالم (مثل أفريقيا) توحي بأنه في الوقت الذي تتأثر فيه بعض المناطق بها بقوة وإيجابية غالبًا، فإن مناطق أخرى لا تتأثر بها.

ويتصل هذا بفكرة المقاطعات المحاطة بأرض أجنبية (*enclaves*) التي ناقشها فرجسون. فبينما تنخرط بعض المناطق – المقاطعات أو الكانتونات في أفريقيا (وفي غيرها من الأماكن) – بشكل عميق في سيرورات عالمية، فإن تلك السيرورات تثب ببساطة فوق معظم المناطق الأخري في هذه القارة. وبين هذه المقاطعات توجد الحدائق الوطنية (*national parks*) التي تعد مقاصد مرغوبًا فيها بشدة من قِبل السياح الأثرياء القادمين من الشمال (لاحظ أننا سوف نستخدم

مصطلحي "الشمال" و"الجنوب" في هذا الكتاب للإشارة إلى قسمي العالم الكبيرين الشمال المتقدم وخصوصًا الولايات المتحدة وأوربا، والجنوب الأقل تقدمًا وخصوصًا أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبعض مناطق جنوب شرق آسيا)[١٩]. لقد تم فصل بعض المناطق المرغوب فيها بشدة حتى يتمكن السياح الشماليون من "الوثوب" إليها، والاستمتاع بشيء من أفريقيا، ثم الوثوب خارجًا. ومن خلال هذا العمل، يمكن عزل هذه المناطق (ربما بالأسلاك الشائكة) وحراستها من قِبل الحراس العسكريين أو الخصوصيين الذين يعملون وفق أوامر بإطلاق النار على "أي من الصيادين غير الشرعيين" الذين يمكن أن يوجدوا بالمكان. والمشكلة هي أن الكثيرين ممن يطلق عليهم صيادين غير شرعيين، هم، في حقيقة الأمر، سكان محليون طردوا من مناطق يمكن أن تكون، على سبيل المثال، أراضي صيدهم التقليدية. والمسألة الأكثر عمومية هنا هي، أن العولمة تثب إلى هذه الكانتونات (علي هيئة سياح وأموالهم) ولكنها تقفز على معظم الأماكن الأخري في أفريقيا، بما في ذلك الأماكن التي يعيش فيها "الصيـــادون غير الشرعيين" الآن. إن الأخيرين لا يستفيدون فقط من التدفقات العالمية، ولكنهم على العكس يتأثرون بالحواجز التي تستبعدهم من المناطق التي كانت جزءًا من أملاكهم في وقت من الأوقات.

ويشير هذا كله إلى صورة مختلفة تمامًا للعولمة عن تلك الصورة التي اعتدنا عليها:

> **إن ما هو "عولمي" في أفريقيا، كمـــا نـــري، يمتلـــك حواف حادة ومثلمة، حركة مرور غنية وخطيرة وسط مناطق اعتراض معممة، مقاطعات (كانتونـــات) محاطـــة بالأســـلاك الشائكة مجاورة لمناطق أخرى خلفية مهملة تزودها بالمؤن. إنه يميز بلادا بأكملها ذات آمـــال عريـــضة فـــي منتـــصف**

الثلاثينيات ولحظات انحسارها وانهيارها؛ حـرب تبـدو بـلا نهاية، وتفاوتات اقتصادية هي الأكثـر حـدة فـي التـاريخ البشري حتى الآن. إنها عولمـة تتحـرك بطريقـة خاطفـة وصاعقة، مرقّعة، ناقصة وغير كاملة، يكون فيها الكـانتون المشتبك عولميًا ملاصقًا تمامًا لمنطقة الكارثة الإنسانية، التي لا يمكن التحكم فيها أو ضبطها. إنها عولمة، ليست للتشارك الكوني، وإنما لقطع الاتصال، والتفتت والعزل، ليست عالمًـا مستويًا بلا حدود، وإنما خليط مـن الفـضاءات المنفـصلة والمرتبة ترتيبًا هرميًا، حوافها محددة بعناية فائقة، محميـة، ومفروضة بالقوة.

ربما كان من الأفضل بالنسبة لنا أن نفكر في العولمة بلغة التدفقات ولغة السيرورات التي تثب من مكان لآخر. والعولمة بوصفها قاعدة عامة، تتدفق بسهولة أكبر خلال العالم المتقدم (على الرغم من أنها تتدفق، حتى في هذا العالم، حول العديد من المناطق التي يهيمن عليها الفقراء)، بينما تلتف حول العديد من الأماكن في العالم الأقل تقدمًا أو حتى تتفـاداها كليـة. إن استعـارة "التدفقـات" أو "الوثبات" توجد بطبيعة الحال على نحو قلق مقترنة ببعضها؛ إن من الصعب التفكير في التدفقات بمنطق الوثب. وبدلاً من ذلك، واتساقًا مع فكرة التدفقات، نحتاج إلى التفكير بلغة بعض "البنى الثقيلة" التي سوف نتناولها حالاً، والتي تعوق هذه التدفقات، وخصوصًا في الأماكن الأقل تقدمًا من العالم. إن الكثير من التدفقات الإيجابية تضطر إلى الالتفاف حول المناطق الأقل تقدمًا بسبب هذه العوائق.

الثقيل، والخفيف، ومعدوم الوزن

هناك مجموعة من التمييزات المفهومية، أو الاستعارات المفيدة في عملية التفكير في العولمة. فبالإضافة إلى التحول من جوامد إلى سوائل (ثم إلى غازات)، يمكننا أيضًا التفكير بلغة التحول التي تتضمن الانتقال مما هو ثقيل إلى ما هو خفيف، (وهذا تمييز آخر يمكن إرجاعه إلى عمل زيجمونت بومان ***(Zegmunt Bauman)*** وحديثًا جدًا، إلى ما هو أخف من الخفيف، ذلك الذي يقترب من كونه بلا وزن. (الغازات التي تم ذكرها آنفًا).

إن إنجيل جوتنبيرج الأصلي (ألمانيا في منتصف القرن الخامس عشر) كان يُنشر عادة في مجلدين، ويصل عدد صفحاته إلى ما يقرب من ***1.400*** صفحة، وكان يطبع في ورق ثقيل جدًا أو على الرقاع. لقد كان بكل ما في الكلمة من معنى مجلدًا ثقيلاً (يشبه إلى حد ما هذا المجلد الذي نقرأه الآن)، يصعب نقله بسبب وزنه وحجمه. وإذا انتقلنا سريعًا إلى عام ***2006***، أمكن الحصول على نسخة أكثر خفة بكثير من الإنجيل من موقع الأمازون، ونقله في غضون بضعة أيام عن طريق البريد السريع إلى أي مكان في العالم. وبقدوم عام ***2007***، أصبح هذا الإنجيل بلا وزن طالما أمكن تحميله باستخدام نظام "كندل: ***Kindle***".

وعلى نحو أكثر عمومية، يمكن القول: إن كل المجتمعات ما قبل الصناعية والصناعية كانت تتسم بالثقل، أي أنها كانت تتميز بما لا يمكن تحريكه أو نقله. وينطبق هذا على كل من العاملين فيها (الريفيين، والمزارعين، وعمال المصانع)، والأماكن التي كانوا يعملون بها (قطع الأراضي، المزارع، المصانع) والمنتج الذي كانوا ينتجونه (المحاصيل، والآلات، والكتب، والسيارات). لقد اتجه العمال إلى البقاء في أماكنهم وأمكن نقل ما ينتجونه (والذي لم يكن يستهلك محليًا) إلى مسافات بعيدة، فقط بمشقة عظيمة وبتكلفة عالية. ولقد جعل التقدم الحاصل فيما بعد،

وخصوصنا في مجال التكنولوجيا، البضائع والبشر والأماكن "أكثر خفة" وبالتالي أسهل في النقل. ولقد شمل هذا التقدم مجالي النقل والتكنولوجيا الذي جعل كل أنواع المجتمعات أصغر حجمًا، وأخف وزنًا، وأسهل في عملية النقل. (قارن جهاز الكمبيوتر الصغير اللاب توب في الوقت الراهن بجهاز الكمبيوتر الذي كان يحتل حجرة كاملة في منتصف القرن العشرين).

لقد كتبت كارين كنور ستينا ***(Karin Knorr Cetina (2005 : 215)*** عما أطلقت عليه "البني العالمية الجزئية المعقدة" أو "بني الترابط والتكامل العالمية من ناحية المجال ولكنها مايكروسوسيولوجية الطابع". لقد وصفت الأسواق المالية ***(Knorr Cetina and Bruegger, 2002 : 905 – 50)*** بهذه المصطلحات، وفي وقت أحدث، المنظمات الإرهابية العالمية مثل تنظيم القاعدة، وسوف يكون لدينا ما هو أكثر لكي نقوله حول هذه البنى الحزنية العالمية (انظر الفصل١٣)، ولكن الأمر المهم هنا هو؛ أنه بينما تري كنور ستينا هذه البنى الجزئية العالمية بوصفها تمتلك العديد من الخصائص، فإن ما يتسم بأهمية أولية هو "خفتها" بالمقارنة بالنظم البيروقراطية "الثقيلة". ومن ثم، فإن القاعدة، خلافًا للقوات المسلحة الأمريكية، ليست بنية بيروقراطية ثقيلة، وإنما هي بالأحري، "بنية جزئية عالمية" خفيفة. إن خفة القاعدة (وكذلك خفة طالبان في أفغانستان) هي التي تكسبها عدة مزايا على القوة العسكرية الأمريكية الثقيلة الهائلة للولايات المتحدة، والبيروقراطية الضخمة التي تشكل جزءًا منها، وهو ما يعلل، إلى حد كبير على الأقل، عجز الأخيرة عن قمع القاعدة أو القبض على أسامة بن لادن.

ويمكن القول بأننا قد انتقلنا من عهد الثقل إلى عهد الخفة في القرن أو القرنين الماضيين. ومع ذلك، يمكن القول أيضا؛ إننا قد انتقلنا حوالي عام ١٩٨٠، إلى ما وراء كلتا هاتين الحقبتين. إننا الآن نعيش عهدًا يتميز بشكل

متزايد، ليس بخفته بالضبط، وإنما بشيء أقرب ما يكون إلى انعدام الوزن. إن ما يتصف بانعدام الوزن، أو بشيء أقرب إلى ذلك، ينتقل بسهولة أكبر بكثير (حتي عالميًا) من ذلك الذي يتسم بالثقل أو الخفة. وتضم التغيرات الكبري هنا وصول التليفزيون الكابلي الذي يعمل بالأقمار الصناعية، وأجهزة الراديو التي تعمل بالأقمار الصناعية، والهواتف الخلوية، وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي *PDA's*، والأهم من ذلك كله موقع تويتر: *Twitter*. ومع أجهزة الكمبيوتر الشخصية والإنترنت بلغت العولمة ذري جديدة بلغة تدفق الأشياء ولغة العلاقات الاجتماعية لأنها اقتربت، هي وكل شيء آخر، من مرحلة انعدام الوزن.

ويمكن العثور على نموذج ممتاز لهذا في عالم الموسيقي، لقد كانت مسجلات الفينيل *(Vinyl)* تتسم بثقل بالغ، ولم يجعل الانتقال إلى أجهزة الكاسيت والأقراص المدمجة *CD's*، الموسيقي أكثر خفة بكثير. ومع ذلك، يسمح لنا المنجز الذي قدمته التكنولوجيا المتقدمة مثل أجهزة الآى بودز *iPods*، أو أجهزة الهاتف الخلوي بأن نحمل في جيوبنا آلاف الألبومات التي كانت تعد قبل ذلك بالغة الثقل. إننا نحمل تلك الموسيقي معنا في كل مكان في العالم، بل ويمكننا تبادل الألبومات الموسيقية عبر الإنترنت مع أشخاص آخرين حول العالم.

وإليك نموذج آخر. لقد كان على إذا احتجت في الماضي لاستشارة أحد الأطباء الأخصائيين في سويسرا، أن أسافر إلى سويسرا، وأن أصطحب معي صور أشعة إكس، أو صور الرنين المغناطيسي أو أن أرسل بها عن طريق البريد العادي. والآن، يمكن ترقيم هذه الصور وإرسالها عبر الإنترنت. لقد أصبحت نتائج أشعة إكس وأشعة الرنين المغناطيسي بلا وزن. ويمكن لطبيبي السويسري الاطلاع عليها على شاشة جهاز الكمبيوتر الخاص به، بل ولا يتعين عليَّ أبذا الذهاب إلى سويسرا (لقد أصبحت أنا نفسي، بمعني من المعاني، بلا وزن أيضا). إن

باستطاعتي (أو باستطاعة طبيبي المحلي) التشاور مع الطبيب السويسري عبر الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو برنامج سكاي بي *(Skype)*[*]، عبر شبكة الإنترنت. إن المعلومات، وليس الأشياء هي التي تكتسب أهمية متزايدة في العالم المعاصر. إن المعلومات، خاصة إذا نقلت إلى شفرات رقمية محسوسة (هذا ما يحدث لصور أشعة إكس أو أشعة الرنين المغناطيسي الخاصة بي) تكون بلا وزن ويمكن إرسالها حول العالم في نفس اللحظة.

ويظل هناك بطبيعة الحال الكثير من الأشياء الثقيلة في عالمنا الذي يتسم بشكل متزايد بانعدام الوزن. إن المصانع، والمكاتب، والمباني، والآلات الضخمة والثقيلة (بما في ذلك أجهزة الرنين المغناطيسي، والصحف، والكتب، وحتي بعض البشر الذين يُكتسبون "ثقلاً" بسبب وضعهم باعتبارهم أقلية، وبسبب الفقر، ونقص التعليم) تواصل البقاء. إن كل هذه الأشياء بطبيعة الحال، تتم عولمتها مع ذلك بدرجة أو بأخري، ولكن انعدام وزنها يجعل من هذه السيرورة أمرا أكثر إرهاقًا وصعوبة بالنسبة له. ان أنظمة تسليم الطرود العالمية (الفيدكس ***FedEx***، كمثال) أصبحت ذات كفاءة عالية، ولكن لا يزال عليها نقل منتج مادي عبر مسافات طويلة. إن هذه السيرورة كما هو واضح، لا تزال ذات ثقل بالمقارنة، مثلا، بتحميل الصور السينمائية من على موقع النت فيكس: ***Net Fix*** (وهو موقع بدأ بالسماح للأعضاء باستقبال أقراص الفيديو الرقمية ***DVD***، الثقيلة عبر البريد العادي). والواقع بطبيعة الحال هو؛ أن ما هو معدوم الوزن (الـ آي تيونز ***i Tunes***، والموسيقي التي يمكن تحميلها عموما، والصور المتحركة القابلة للتحميل، والمدونات) تدمر ما هو ثقيل نسبيا (مثلاً، الأقراص المدمجة، أقراص الفيديو الرقمية ***DVD***، الصحف).

(*) ***Skype*** : برنامج كمبيوتر يمكن استخدامه في المكالمات الصوتية المجانية عبر شبكة الإنترنت إلى أي شخص آخر يستخدم نفس البرنامج.

إن أفكار السيولة وانعدام الوزن المتزايدة التي نستخدمها هنا، لا تقتضي أن يكون العالم منبسطًا أو النظر إليه بهذه الصفة (انظر الفصل 8) - *(Friedman, 2005)* - إن باستطاعة السوائل التسرب من كل أنواع الأبنية العالمية والسميكة، بل ويمكنها إزالتها كما في حالة الفيضانات مثلاً (سور برلين على سبيل المثال، وعلى نحو أكثر استعارية، الستار الحديدي) ولو بشكل مؤقت على الأقل. وفضلاً عن ذلك، فإن بإمكان ما لا وزن له أن يندفع فوق وبين أعلى الأبنية وأكثرها سمكًا. وبذا، يكون العالم في الوقت الراهن متسمًا وبشكل متزايد بالسيولة وانعدام الوزن، ولكنه ليس بالضرورة أكثر انبساطًا عما كان عليه في وقت من الأوقات[٢٠]. إن تلك البنى العالية والسميكة لا تزال تحتفظ بأهميتها، وخصوصًا في إعاقة (أو محاولة إعاقة) حركة ما هو صلب وثقيل. وتبدو الكيفية التي يمكن بها لهذه البنى أن تنجح في إعاقة حركة ما هو سائل، وخفيف، أو معدوم الوزن، أقل وضوحًا.

وأوضح نماذج هذه البنى هي الحدود - *(Crack, 2007 : 341 – 54; Ramford, 2007a : 327 – 39)* - بين الدول القومية، وحقيقة أننا نشهد في السنوات الأخيرة تقوية (تعلية، تطويل... إلخ)، العديد من هذه الحدود. وبالمثل، حاولت الحكومة الصينية تقييد دخول مواطنيها على الأقل إلى بعض جوانب شبكة الإنترنت التي تشعر الحكومة بخطورتها على نظام حكمها الممتد. ويعرف العائق الإلكتروني الذي أنشأته الحكومة باسم "سور النار العظيم" - *(French, 2008 : A1, Great Firewall, A6)* - ("سور النار العظيم" هو حاجز على شبكة الإنترنت، وتحيل التسمية بطبيعة الحال إلى "سور الصين العظيم").

إن الفجوة الرقمية *(digital divide)* في العالم في وقتنا الراهن *(Drori and Jang, 2003 : 144 – 61)* - وعلى الأخص بين الشمال والجنوب، تعدُّ نموذجًا آخر للعائق: إن الغياب النسبي في الجنوب لأجهزة الكمبيوتر والبنية التحتية الداعمة (أجهزة الهاتف وروابط الاتصال السريع بالإنترنت اللازمة لعالم محوسب) خلق

عائقًا بين الشمال والجنوب. إن العالم، إذا استخدمنا لغة الحوسبة، يمكن أن يكون منبسطًا بشكل متزايد (على الرغم من كونه ليس منبسطًا تمامًا) بين بلدان الشمال، ولكنه يضم العديد من التلال في الجنوب، وتواصل سلاسل الجبـــال الضخمة التي لا يمكن تسلقها فيما يبدو عملها في فصل الشمال عن الجنوب.

إن تاريخ العالم الاجتماعي والفكر والبحث الاجتماعي، يقودنا إلى نتيجة مفادها؛ أن البشر، وكذلك مندوبيهم في الأماكن التي يعيشون فيها، قد سعوا دائمًا لإقامة العوائق الإنسانية لحماية أنفسهم والمحافظة عليها، ولكي يؤثروا على الآخرين من جهة أخري، ومن المرجح أنهم سوف يواصلون عمل ذلك. وبالتالي، ربما نعيش في عالم أكثر تسيلاً، أكثر انعدامًا للوزن ولكننا لا نعيش في عالم منبسط. ومن المرجح ألا نعيش في مثل هذا العالم في القريب العاجل. بل إن رأسماليًا ناجحًا، هو جورج سوروس يعترف بهذا، مستخدمًا مع ذلك استعارة أخرى في تحليله للعولمة الاقتصادية عندما يجادل: "لقد أنتج النظام الرأسمالي العالمي حقلاً غير مستو للعب" (*Soros, 2000 : xix*).

البنى الثقيلة التي تعجل بالتدفقات

إن تمييع العالم الاجتماعي، بالإضافة إلى انعدام وزنه المتزايد، يعد مجرد جزء من قصة العولمة. وكما أوضحنا بالفعل، فإن جزءًا رئيسيًا آخر هو حقيقة أن البنى الثقيلة المادية الموضوعية تواصل الوجود، ويستمر خلقها في الكون المعولم(٢١)، وبعضها يُعَدُّ بقايا من العالم ما قبل الكوني، ولكن بعضها يتم إنتاجه فعلاً عن قصد أو عن غير قصد عن طريق القوي الكونية وعلينا، عند التصدي لدراسة العولمة، أن تنظر في ذات الوقت إلى كل ما يتدفق أو "يندفع" بسهولة متزايدة، بالإضافة إلى كل البني(٢٢) التي تعوق أو تعترض هذه التدفقات (انظر ما يلي للمزيد حول هذا الموضوع) فضلاً عن تلك التي تقوم بتعجيل وحصر تلك

التدفقات في اتجاهات بعينها. وبتعبير آخر، يتوجب علينا أن ننظر إلى كل ما هو خفيف ومنعدم الوزن، بالإضافة إلى ما هو صلب وثقيل، والذي يؤثر تأثيرًا ملموسًا على تدفقها بمعني إيجابي وسلبي على حدٍ سواء. ويتسق هذا مع نظرة إندا روزالدو *(2008b : 29)*.

> **سوف نفحص مادية الكوني. وهذا يحيلنا إلى الممارسات المادية – البنية التحتية، المؤسسات، الآليات المنظِّمة، الإستراتيجيات الحكومية وما إلى ذلك – التي تنتج وتعوق الحركة على حد سواء. والهدف هنا هو القول بأن التدفقات العالمية مبنية ومنظَّمة بشكل معتمد، بحيثُ إنه في الوقت الذي يُسمح فيه لبعض الموضوعات والندوات بالسفر، لا يسمح لبعضها الآخر، إن الجمود والإقصاء هما إذن جزء لا يتجزأ من العولمة شأنهما شأن الحركة.**

على سبيل المثال، هناك العديد من "الطرق" أو "الممرات" التي يمكن النظر إليها باعتبارها بنى تهدف إلى تعجيل عمليات التدفق (انظر الشكل ١ – ١، لمعرفة طرق النقل العالمية الكبري)، بالإضافة إلى تحديد التدفقات التي تقع خارج حدودها في ذات الوقت.

> **إن الخطوط الجوية بين القارات تقوم عمومًا بعدد من الرحلات المحدودة عبر طرق محدودة تمامًا[٢٣]. (مثلاً بين نيودلهي ولندن) بدلاً من الطيران في أي طريق يريده قائدو الطائرات وبذا تزداد احتمالات الاصطدامات الجوية (انظر شكل ٢ – ١، للاطلاع على بعض طرق الخطوط الجوية العالمية الرئيسية).**

- لقد كان المهاجرون المكسيكيون غير الشرعيين يتبعون عمومًا حتى وقت قريب، عددًا صغيرًا نسبيًا من الطرق البالية إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان عليهم أن يدفعوا مبالغ كبيرة للمهربين، وكان المهربون يتبعون عمومًا طرقًا شيدت خصيصًا لهم (ولآخرين) في الماضي.

- كانت البضائع بجميع أنواعها تُستخدم في "سلاسل إمدادات: *supply chains*(*)" محددة (انظر الفصل 8 لمناقشة حول هذا المفهوم) حيث تستورد من بعض البلدان، وتُصدر إلى بلدان أخرى.

- المنتجات غير الشرعية -العقاقير المزيفة على سبيل المثال- التي تتبع ممرات مطروقة على الطريق من مكان تصنيعها (الصين في الغالب) إلى مناطق تجارية حرة محكومة (دبي مثلاً)، عبر العديد من البلدان الوسيطة، إلى مقصدها النهائي، الولايات المتحدة في الغالب، حيث يتم الحصول عليها غالبًا من خلال شبكة الإنترنت. *(Bogdanich, 2007 : A1, A6)*.

ثم هناك عدد متزايد من "الجسور" الرسمية وغير الرسمية – *(Anner and Evans, 2004 : 34 – 47)* – التي أنشئت في كل مكان على سطح الكرة الأرضية التي تعجل بتدفق كل الأشياء. وتستخدم هذه الفكرة كأفضل ما يكون –ربما– من خلال عملية الهجرة. *(Sassen, 2007b : 788 – 95)* ومن الواضح أنه في الماضي غير البعيد جدًا، كانت توجد العديد من العوائق الإنشائية لمنع تدفق البشر. بل وتوجد بعض الأماكن في العالم اليوم تنطبق عليها نفس الشروط (مثلاً، بين الولايات المتحدة وكوبا). ومع ذلك، وبانتهاء الحرب الباردة، توجد الآن العديد من الجسور للبشر (والمنتجات) للعبور بشكل صريح ليس فقط بين بلدان الشرق القديم

(*) نقل المنتج من المصنِّع إلى الموزع إلى تاجر التجزئة، وأي وسيط آخر يوجد بين هذه الأطراف.

وبينها وبين الغرب، ولكن أيضًا بينها وبين كل بلد وكل إقليم في العالم. ومهما يكن من أمر، فمن المحتمل أن تزداد حاجة المهاجرين الشرعيين إلى إخفاء تحركاتهم. وهناك أيضًا احتمالات أقل في أن تنتقل كل أنواع المنتجات غير الشرعية بشكل صريح عبر هذه "الجسور" حيث يكون أمر اكتشافها من قبل السلطات المعنية أمرًا واردًا. ومن ثم، هناك أيضًا بنى أكثر خفاءً تسمح بالحركة غير الشرعية للبشر والمنتجات.

والواقع أيضًا هو وجود عدد متزايد من البشر، ربما كل إنسان، منخرط في، ومتأثر بـــ "علاقات وتدفقات كونية" ويشارك بصفة شخصية في شبكات عالمية *(Singh Grewal, 2008)* بغض النظر عن نوعها (شبكات اتصال وتكنولوجيا المعلومات، شبكات بينشخصية تشمل الأفراد والمجموعات)[٢٤]. وفي الوقت الذي تمتد فيه الشبكات العالمية عبر الكرة الأرضية (مثلاً، الكابلات الموجودة تحت المحيطات التي تسمح بالاتصال عبر المحيطات: *Yuan, 2006 : A1*)، أو على الأقل الكثير منها، هناك أيضًا أنماط أخرى من الشبكات تشمل الشبكات عابرة القوميات (تلك التي تمر عبر حدود الدول القومية ***Portes, 2001b : 181 – 93*** والشبكات الدولية (تلك التي تضم دولة قومية أو أكثر)، والشبكات القومية (تلك التي تقتصر على الدولة القومية)، والشبكات المحلية (تلك التي توجد دون المستوى القومي)، *(Mann, 2007 : 472 – 96)*. إن هذه الشبكات يمكنها أن تعجّل تدفق أشياء لا حصر لها، ولكنها ربما تكون ملائمة بشكل أفضل لتدفق المعلومات. *(Connell – and Grawford, 2005 : 5 – 26)* – إن البشر المنخرطين في هذه الشبكات بإمكانهم نقل كل أنواع المعلومات إلى بعضهم بعضًا بطرق عديدة ومتنوعة، المكالمات الهاتفية، البريد العادي، البريد الإلكتروني، المدونات، مواقع الشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك. لقد ثوّرت هذه الشبكات ووسعت إلى درجة كبيرة التدفق الكوني

للمعلومات. وشأنها شأن كل البني، يمكن اعتراض هذه الشبكات بطرق عديدة ومتنوعة (مثلاً، "حائط النار العظيم").

لقد أصبحت جميع الشبكات ممكنة بفضل الإنترنت. إن بالإمكان النظر إلى الإنترنت بوصفه ذا أهمية عظمي في السماح للمعلومات بجميع أشكالها بالتدفق في اتجاهات لا حصر لها. ويشمل نموذج مهم تكوين الشبكات التي أصبحت، وتشكل، حركة العولمة البديلة (انظر الفصل *16*). لقد أصبح هذا النموذج (بالإضافة إلى أعماله السياسية المتنوعة، وأبرزها، الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية (***WTO***) في سياتل عام ***1999*** (***Smith, 2001 : 1 – 20***)، *شأنه شأن أشياء كثيرة في العالم اليوم (مثلاً، حملة باراك أوباما* الانتخابية الناجحة عام ***2008***)، ممكنًا بفضل الإنترنت وعبر تعزيز سرعة المعلومات، ومرونتها، والمدي العالمي لتدفقها بشكل مميز، والذي يتيح الاتصال عن بعد في زمن فعلي، توفر الشبكات الرقمية البنية التحتية التكنولوجية لظهور أشكال من العلاقات المؤسسة على الشبكات الاجتماعية المعاصرة التي تسمح للجماعات بالتفاعل عبر مسافات بعيدة...ويمكن لهذه المجتمعات، باستخدام الإنترنت، كمعمار تكنولوجي، أن تؤدي عملها على مستويات محلية وإقليمية وعالمية ... (***Juris, 2008 : 352 – 4***).

وأخيرًا، ليس الأفراد وحدهم هم المنخرطين بشكل متزايد في الشبكات. إن عددًا متزايدًا من البنى الاجتماعية (مثلاً، الدول، والمدن، والقانون) والمؤسسات الاجتماعية (الأسرة، والدين، والرياضة) يترابط[٢٥] عالميا من خلال هذه الشبكات، وهذه أيضًا، تمكّن وتعزز التدفقات العالمية. إن نظام البنوك الدولي على سبيل المثال، يمتلك بنية تحتية تسهل الحركة العالمية للاعتمادات المالية أو الودائع المصرفية بين شبكة من البنوك. وتضم هذه البنية التحتية أرقام الحسابات المصرفية العالمية *IBANs*، والقواعد، والمعايير، والإجراءات التي يمكن بها تحقيق مثل هذه

التحويلات المالية، ولغة تقنية عالية معقدة تسمح لأولئك المنخرطين في عالم الأعمال من التواصل مع بعضهم بعضًا بغض النظر عن موقعهم في العالم. ويشمل نموذج آخر مدنًا كونية *(Sassen, 1991)* ومدنًا عالمية:- *(Marcuse and Van Kempen, 2000)* - (انظر الفصل ١٤) تترابط مع بعضها بعضًا مباشرة بدلاً من ترابطها من خلال الدول القومية التي توجد بها. إن الأسواق المالية للمدن العالمية مثل نيويورك، لندن، وطوكيو، ترتبط ارتباطًا وثيقًا حتى إن جميع أنواع المنتجات المالية تتدفق عبرها وبسرعة خاطفة. والأمر الأكثر عمومية في هذا السياق، هو قدرتنا على التحدث بلغة ترابط "الاقتصاد العالمي" *(Altman, 2007 : 255)*. ونموذج آخر، هو وجود (أو وجود سابق) لسبع منظمات دولية غير حكومية مترابطة، لعبت دورًا مهمًا في، من بين أشياء أخرى، في تحسين علاج مرض الإيدز في الهند *(Misra, 2008 : 433 – 67)*. إن المنظمة غير الحكومية الهندية لمرضي الإيدز، مثلها مثل منظمات أخرى "قد فُعّلت في شبكة تتموقع عالميًا وقوميًا من الوكالات الحكومية وفوق الحكومية". *(Misra, 2008 : 441)* ومرة أخري، تقام العوائق لتقييد مثل هذه الترابطات (مثلاً، عدم رغبة بعض الدول على الأقل، في الاعتراف بمرض الإيدز، أو مدي انتشاره والعواقب المترتبة على ذلك).

البنى الثقيلة بوصفها حواجز تعوّق التدفقات

في الوقت الذي لم يعد فيه شك في أن العالم يتميز بشكل متزايد بالسيولة المتعاظمة، والتدفقات المتزايدة، بالإضافة إلى مجموعة من البنى التي تسرع من هذه التدفقات، فإننا بحاجة أيضًا إلى الاعتراف بوجود قيود وعوائق تعترض هذه التدفقات. إن العالم ليس في حالة سيرورة بالضبط، فهناك أيضًا العديد من البنى المادية (اتفاقات تجارية، وكالات منظمة، حدود، جمارك، حواجز، معايير، ... إلخ)

في حالة وجود. وكما يجادل إندا وروزالدو *(2008b : 31)* "إن البنى التحتيـــة الماديـــة لا تعزز الحراك فقط، بل إنها توقفه أيضًا وتعوقه". إن أي وصف كامل للعولمة يقتضي النظر إلى كل من التدفقات والبني، ووفقًا للأخيرة، الطرق التي ينتج بها كلتاهما ويعزز التدفقات بالإضافة إلى تبديلها، بل وتعويقها. وبعبارة أخري، هناك تفاعل بين التدفقات والبني التي يتم تشييدها لمحاولة منعها أو وقف حركتها[٢٦]. وطبقًا لصياغة شامير *(2005 : 197 – 217)*، فإن العولمة هي زمن الانفتاح المتزايد، وهي "في ذات الوقت عهد القيود المتنامية لتعويق الحركة". وتكون الحدود بطبيعة الحال، نقاطًا رئيسية تعوق عندها الحركة. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، والتي تشمل تشديد الرقابة على الحدود في فرنسا (وغيرها من الدول في أوربا) بسبب العدد المتزايد من اللاجئين *(Fassin, 2008 : 212 – 34)*.

وهنا اعتراضات على فكرة أن كل ما يهم العولمة هو التدفقات والسيولة. *(Tsing, 2000 : 327 – 6)* إن بحث موضوع العولمة، يقتضينا أيضًا تأمل العملاء الذين يقومون بـــ "نحت" القنوات التي تتدفق عبرها الأشياء، أولئك الذين يبدلون هذه القنوات عبر الزمن، الوحدات القومية والإقليمية التي تخلق التدفقات وتتنازع عليها، وائتلافات المطالبين بالتحكم في القنوات.

إن تسليط الضوء على أنواع الوسائل التي تم تناولها، والبني التي تحدثنا عنها، عوضًا عن التدفقات، يُعدُ بتوجه أكثر انتقادًا للعولمة بلغة البنى ذاتها، بالإضافة إلى لغة مَنْ الذي يقوم بتشييد البنى التي تتدفق عبرها الأشياء، ومن الذي يتحكم أو لا يتحكم فيها وينتفع بها.

ولقد وُجِّه النقد للتدفقات لأسباب أخرى بالمثل. هناك مثلاً نوع من السرمدية بالنسبة لفكرة التدفقات[٢٧]، ومن ثم، فهي تنطوي على فكرة احتمال استمرارها في المستقبل، وبأن الأمل في وقفها ضئيل أو معدوم. ويدل هذا ضمنًا على أن كل

إنسان – العلماء ورجال الأعمال الذين ينتفعون من التدفقات بالإضافة إلى أولئك يقيمون على هامش تلك التدفقات، بل وربما أولئك الذين يصيبهم الأذي بسببها – يتم اكتساحهم جميعًا بفعل عملياتها(٢٨). إن التركيز على التدفقات يفضي إلى إصابتهم جميعًا بالحماسة وإلي الفكرة الخاطئة بأن كل إنسان يستفيد من التدفقات فعليًا بجميع أنواعها.

ومن المهم أيضًا في هذا السياق، هو ما أطلق عليه "روابط متهالكة" ***(awkward connection) (Inda and Rosaldo, 2008b : 31)***. وبينما تنقل فكرة التدفقات إحساسًا بالترابط الشامل والموحد، فإننا نعرف أن ذلك ليس ببساطة صحيحًا، وبأنه توجد في العديد من الأماكن في العالم، وخصوصًا الأماكن الأقل تقدمًا، روابط متهالكة (تقتصر على الروابط الهاتفية البطيئة وغير الجديرة بالثقة على الإنترنت)، بالإضافة إلى انعدام الروابط كلية (عدم وجود أي خدمة إنترنت من أي نوع). ومثال آخر، هو؛ أنه في الوقت الذي تدعي فيه بنوك الاستثمار في وول ستريت (علي الأقل تلك التي تواصل الوجود في أعقاب "الكساد الكبير"(٢٩)) بأنها كونية، فإنها في واقع الأمر تركز على الأسواق الرئيسية (نيويورك، لندن، وطـــوكيو) وليس لها أكثر من وجود رمزي في أمـــاكن أخرى عديدة من العالم ***(Ho, 2008 : 137 – 64)***. وفي الوقت الذي يكون فيه العالم الكوني مترابطًا بشكل متزايد، ينبغي ألا نغفل حقيقة بقاء، واحتمال بقـــاء العديـــد من نقـــاط الضعـــف أو الارتباك أو حتى الغياب بالنسبة للترابط.

وفكرة مماثلة هي فكرة "الاحتكاكات"، أو "الترابط... القلق، المتفاوت، غير المستقر عبر الاختلاف" ***(Lowenhaup Tsing, 2005 : 4)***. والفكرة الرئيسية هي؛ أن التدفقات الكونية التي تخلق الترابطات لا تنتقل بيسر. إنها لا تنتقل إلا من خلال خلق الاحتكاك. إن الاحتكاك يعوّق العمل الناعم للتدفقات الكونيـــة(٣٠). ومـــع ذلك،

لا يؤدي الاحتكاك فقط إلى إبطاء التدفقات، ولكنه يستطيع أيضًا أن يحفظ حركتها بل والقيام بتسريعها. ويمكن للطرق السريعة أن تتمتع بهذه الخاصية مزدوجة الحدود من خلال تحديدها لاتجاه سير البشر والمركبات، في الوقت الذي تجعل فيه الحركة "أسهل وأكثر كفاءة" *(Lowenhaup Tsing, 2006 : 6)*. وعلى نحو أكثر عمومية "تُصنع الترابطات العالمية وتُشوش في الاحتكاك" – *(Lowenhaup Tsing, 2005 : 472)*–. والنقطة المهمة في هذا السياق هي أن التدفقات نفسها تنتج الاحتكاك الذي يمكنه إبطاء أو حتى وقف التدفقات الكونية: "إن الاحتكاك يعترض العمل الناعم للقوة الكونية. إن الاختلاف يمكن أن يزعزع، مسببًا قصورًا يوميًا عن أداء العمل بالإضافة إلى كوارث غير متوقعة. إن الاحتكاك يرفض كذبة أن القوة الكونية تعمل مثل آلة مزيتة جيدا. وفضلاً عن ذلك، يوحي الاختلاف أحيانًا بالعصيان أو التمرد. إن الاحتكاك يمكن أن يكون الذبابة التي تقف على أنف الفيل". *(Lowenhaup Tsing, 2005 : 6)*. وأحد الأمثلة الأولية على ذلك في الوقت الراهن هو؛ الاحتكاكات التي يتم توليدها في أجزاء عديدة من العالم بواسطة أعداد كبيرة من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين (مثلاً، ملايين المهاجرين من زيمبابوي الذين فروا إلى جنوب أفريقيا، وتسببوا في ردود فعل عنيفة من قبل أهالي جنوب أفريقيا الذين أحسوا بالتهديد الذي يحيق بهم والكراهية الموجهة نحوهم. *(Economist, 2008 : May22)*.

إن أهم عوائق التدفقات العالمية وأوضحها، كما ذكرنا بالفعل، هي تلك التي أقامتها الدول القومية، فهناك الحدود، والبوابات، والحراس، والتحكم في جوازات السفر، والعاملين بالجمارك، ومفتشي الصحة... إلخ، في معظم دول العالم. (الاستثناء الأكبر هو البلدان التي تمثل جزءًا من الاتحاد الأوربي، حيث قُلصت، إن لم تكن قد أزيلت عوائق الحركة بين الدول الأعضاء إلى حد كبير) إن الاتحاد

الأوربي بنيةً تسمح للبشر والمنتجات بالتنقل بحرية أكبر وبسرعة فائقة، وتهدف في نفس الوقت إلى تقليص الحاجة لاستخدام قنوات سرية، حيث لم تصبح هناك ضرورة لإخفاء ما يتم نقله بين بلدان الاتحاد الأوربي). وعلي الرغم من أن الكثير من البشر (المهاجرين غير الشرعيين) والأشياء (السلع المحظورة) تتخطى هذه العوائق، فإن بعضها يتم اعتراضه بنجاح أو يتم منعه بواسطتها. ومع ذلك، فمن الصعوبة بمكان إقامة عوائق أمام العديد من الظواهر الأحدث، وخصوصًا الظواهر غير المادية المرتبطة بالهواتف الخلوية وشبكة الإنترنت.

وتشمل النماذج المحددة التي تقيمها الدولة القومية منع المعاملات الاقتصادية التي تعتبرها في غير صالحها القومي. لقد اعترضت الولايات المتحدة على سبيل المثال عام *2006*، على صفقة كانت شركة دبي تهدف من ورائها إلى شراء شركة أمريكية تدير الموانئ الأمريكية. ***(Economist, 2006 : March 10)***. لقد شعرت الحكومة الأمريكية أن ملكية دبي لهذه الشركة سوف يمثل تهديدًا للأمن القومي لأن قوميات أجنبية، وربما الأعداء، يمكنهم الحصول على معلومات من شأنها أن تسمح للإرهابيين بالدخول السهل إلى موانئها. ونموذج آخر هو؛ اعتراض الحكومة الأمريكية في بداية عام *2008*، على جهود بذلتها إحدى الشركات الصينية (بالاشتراك مع شركة أمريكية مخصصة لاسترداد العقارات) لشراء شركة أمريكية كانت تقوم، من بين أشياء أخرى، بتصنيع البرمجيات التي تمنع السطو على أجهزة الكمبيوتر العسكرية. ***(Weisman, 2008 : C1 – C4)***.

ومع ذلك، فإن الكثير من العوائق التي أنشأتها الدول القومية التي نعتبرها ناجحة، أو التي يمكن أن تكون ناجحة، لا تتصدى في الحقيقة للتدفقات المنوط بها كبحها. ويظل التساؤل عما إذا كان بإمكان الجدار الجديد بين المكسيك والولايات

المتحدة كبح تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة. وليس واضحًا بالمثل ما إذا كان بمقدور الجدار العازل بين إسرائيل والضفة الغربية إيقاف تدفق الإرهابيين إذا ما اندلعت حمي الأعمال العدائية مرة ثانية في الشرق الأوسط.

وعلى نحو أكثر عمومية، اكتشفت "نوردستروم: *Nordstrom*"، في دراسة حول تضافر الواردات العالمية الشرعية وغير الشرعية والتقائهما على صعيد واحد، استحالة وقف التدفق الكوني للسلع غير الشرعية، والسبب في ذلك هو؛ أن السلع غير الشرعية غالبًا ما يتم شحنها مع، أو بوصفها جزءًا من السلع الشرعية بحيث يؤدي منع إحداها إلى منع الأخري. وسبب آخر هو؛ احتمال إصابة الاقتصاد العالمي بالشلل التام نتيجة الإصرار على فحص كل حمولة تدخل إلى كل بلد من بلدان العالم. بل إن تأخير أو اعتراض "طابور من الشاحنات، أو قطار، أو إحدى السفن" سوف يترك آثاره على سلسلة الإمداد العالمي. ***(Nordstrom, 2007 : 196)***. إن نوردستروم تقدر "إن أكثر موانئ العالم حنكة يمكنه فحص 5% فقط كحد أقصي من أي حمولة تمر خلال جماركه، بل إن فحص أي حمولة بكاملها سوف يتجاوز طاقة الميناء وسلطاته. إن حركة الاقتصاد سوف تصاب بما يشبه الشلل إذا تم الإصرار على فحص 5% من أي حمولة، وسوف يصاب الاقتصاد العالمي بالانهيار إذا ما فُحصت كل الحمولة.

وفضلاً عن ذلك، فإن طبيعة الشحن الحديث، وخصوصًا عملية الشحن في حاويات، يجعل من الفحص أمرًا أكثر صعوبة بكثير. إن من المستحيل أن نعرف حقيقة محتوي كل حاوية، ويمكن فقط فحص عدد رمزي من هذه الحاويات. إن الكثير من الحاويات تحمل، عمدًا، أو عن غير عمد، بيانات مضللة. إن البضائع غير الشرعية أو المهربة غالبًا ما تسافر مع، البضائع الشرعية أو من الصعب فصلها عنها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن دائمًا التمييز على نحو قاطع بين ما هو

شرعي وما هو غير شرعي. إنّ مستحضرات التجميل مثلاً يتم شحنها حول العالم، ولكن لا يمكن حسم أيها يكون هو الشرعي، وأيها يكون غير شرعي (زائف، مثلاً). وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد طريقة للتحكم في السفن عندما تغادر الميناء. إن بإمكانها، عندما تصل إلى عرض البحر، أن تلتقي بسهولة وسرية بسفن أخرى والتخلص من البضائع غير المشروعة.

لقد اكتشفت نوردستروم، أن المنتجات غير الشرعية لا تتدفق فقط بحرية عبر الحدود، وإنما البشر أيضًا. لقد سافرت بواسطة إحدى السفن من وإلى الولايات المتحدة، واكتشفت أن "لا وجود للأمن . إنه لا يمكن أن يوجد في عالمنا الراهن" *(Nordstrom, 2007 : 181)*. لقد استقلت السفينة وتركت الولايات المتحدة دون أن يكلف أحد نفسه عناء فحصها أو ختم جواز سفرها، ولم يكن وصولها إلى أوربا بأفضل حال: "عندما هبطت إلى الشاطئ، لم أستطع حتى العثور على شخص يخبرني عن الكيفية التي أخرج بها من الميناء إلى المدينة. لم يكن هناك أي قائمين على الجمارك، أو شئون الهجرة، أو حتى أي شخص يتجاهلني". *(2007 : 187)* لقد تنقلت بكل حرية على جانبي الأطلنطي بين الحاويات التي كانت مكدسة على الشاطئ، والتي كان بعضها مفتوحًا.

إن هناك العديد من المنظمات التي، تضع كل أنواع العراقيل أمام بعض التدفقات بينما تعجل البعض الآخر. وتُعَدُّ الدول القومية في واقع الأمر واحدة من هذه المنظمات، وهي تعمل (عمومًا) لصالح مواطنيها (وتدفقاتهم وتدفقات الأشياء التي تمثل أهمية بالنسبة لهم) بشتي الطرق بينما تضع العراقيل أمام أولئك الذين ينتمون إلى دول أجنبية. مثلاً، تقيم الدول القومية أنظمة مرورية حمائية قومية *(Reuveny and Thompson, 2001 : 229 – 49)* لكي تساعد مزارعيا وشركاتها، وما إلى ذلك، على النجاح عن طريق رفع أسعار منتجات منافسيها الأجانب

وجعلها أغلى ثمنًا. وهذا يعني السماح بتدفق المنتجات من المزارع الخاصة بالدولة القومية ومصنّعيها في الوقت الذي يتم فيه منع تدفق منتجات منافسيها الأجانب إليها. ويمكن العثور على نموذج آخر في النظام الثنائي للتحكم في جوازات السفر في المطارات الدولية، حيث يسمح بمرور المواطنين الأصليين للدولة عادة بالمرور سريعًا، وبسهولة بينما ينتظر الأجانب في الغالب في طوابير طويلة. وأحد أسباب هذه التفرقة هو؛ وجود عدد أقل نسبيًا من الموظفين المخصصين للزوار عمومًا من ذلك العدد المخصص للمواطنين الأصليين، وكذلك بسبب عدد الأسئلة التي توجه إليهم قبل السماح لهم بالدخول.

إن كيانات لشركات متعددة القوميات مثل شركة تويوتا مثلاً، تكرس كل جهودها لضمان تدفق سياراتها إلى كل أنواع الأسواق الممكنة في كل أنحاء العالم. إنها أيضًا تسعى للمنافسة مع شركات أخرى متعدد القوميات خاصة بصناعة السيارات والتفوق عليها. وفي حالة نجاحها، ولقد كانت تويوتا ناجحة بشكل منقطع النظير (لقد حلت محل جنرال موتورز بوصفها أكبر مصنّع للسيارات في العالم) فإن تدفق السيارات من تلك الشركات يتقلص إلى حد كبير، وهو ما يحقق ميزة إضافية لتويوتا.

وتعد نقابات العمال أيضًا منظمات تكرس لتدفق أشياء معينة بينما تكرس لإعاقة تدفق أشياء أخري. *(Bronfenbrenner, 2007)*. إن النقابات تعارض في الغالب تدفق المهاجرين غير الشرعيين، مثلاً، لاحتمال حصولهم على أجور أقل ومزايا (إن وجدت) أدنى (التأمين الصحي، على سبيل المثال) من تلك التي يمكن أن يحصل عليها العمال الوطنيون والمنظمون نقابيا، في حالة حصولهم على فرصة عمل. كما أنها تعارض بالمثل، تدفق البضائع التي تنتجها محلات غير خاضعة للنقابة في بلدان أخرى (وفي بلادهم) طالما أن نجاح الأخيرة سوف يؤثر

تأثيرًا عكسيًا على المحلات الخاضعة للنقابة، الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بالنقابة وأعضائها.

وبينما تعمل تنظيمات من أنماط مختلفة، بما في ذلك الدول القومية، والشركات، ونقابات العمال، بوصفها بنى يمكنها الوقوف في وجه التدفقات العالمية، فإن الواقع يشهد وجود علامات على أن الكثير من التنظيمات تخضع لعمليات التغيير، وبأنها هي ذاتها تصير أكثر سيولة وانفتاحًا بشكل متزايد.

وأحد جذور هذا التغيير هو نظام ما يطلق عليه نظام المصادر المفتوحة(*) *(open-sourcing)* والإنترنت. وأفضل نموذج لنظام المصادر المفتوحة هو نظام لينوكس *(Linux)* وهو نظام تشغيل مجاني للكمبيوتر. إن أي إنسان في العالم مزود بالمهارات الضرورية يمكنه إجراء تعديلات في النظام والمشاركة فيه. (إن أكثر أنظمة التشغيل شهرة تنتجها شركة مايكروسوفت (ويندوز والآن فستا) . إنها تكلف الكثير ومغلقة، من حيث إن أولئك الذين يعملون في الشركة فقط هم الذين يمكنهم، على الأقل قانونيًا، تحسينها وتعديلها). وفي السنوات القليلة الماضية، ضم تنظيم مغلق تقليدي – ***IBM*** – إلى نطاقه، ليس فقط نظام لينوكس، ولكنه فتح الكثير والكثير من عملياته الخاصة على مدخلات خارجية. ويمتلك الإنترنت عددًا من أنظمة أنظمة المصادر المفتوحة المرتبطة بما يعرف بـــ ***(Beer, Web 2.0 and Burrows, 2007***. وأحد هذه الأنظمة هو المعجم المجاني المتاح على شبكة الإنترنت المعروف باسم "ويكيبيديا" ***Wikipedia*** (أو الاسم الأكثر عمومية ويكيس ***Wikis***)[٣١]، حيث يستطيع أي شخص، في أي مكان في العالم، أن يسهم في تعريف المصطلحات على موقعه. والجانب المقابل هنا هو المعاجم التقليدية (ومرتفعة الثمن) (مثلاً، قاموس مريام وبستر) ودوائر المعارف التي يكتبها خبراء منتقون (دائرة المعارف البريطانية) والتي لا تسمح بمساهمات من أي أحد آخر.

(*) يشير المصطلح إلى المشاركة الحرة في المعلومات التكنولوجية والبرمجيات... إلخ.

ومع ذلك، وعلي الرغم من هذا الانفتاح الجديد، تظل معظم المنظمات والأنظمة مسدودة أمام التدفقات العديدة. ويفيد هذا في العادة (اقتصاديًا في الغالب) أولئك الذين يقعون خارج المنظمة. وحتي مع الأنظمة الجديدة المفتوحة توجد وقائع بنيوية تساعد البعض وتمنع البعض الآخر. فمثلاً، لكي تسهم في برنامج لينوكس أو في معجم الويكيبيديا، يتعين على المرء أن يمتلك جهاز كمبيوتر ودراية بطريقة تشغيل الجهاز، ومدخل إلى شبكة الإنترنت (وخصوصًا مدخل ذا سرعة عالية). وواضح أن أولئك الذين لا يتمتعون بمزايا اقتصادية – في الطبقات الدنيا في الدول المتقدمة أو أولئك الذين يعيشون في الدول الأقل تقدمًا في الجنوب (مثلاً، أولئك الذين يقعون على الجانب الآخر من "الفجوة الرقمية") – لا يملكون أيًا من هذه الأشياء، أو العديد منها، أو كلها. ونتيجة لذلك، يكونون غير قادرين على المساهمة فيه أو الاستفادة منه بنفس درجة استفادة أولئك الذين يحتلون مواقع أو مناطق متميزة.

عوائق بنيوية أكثر دقة

ويعيدنا هذا إلى سلسلة أخرى من العوائق البنيوية التي تعمل أيضًا على مناقضة فكرة الميوعة العالمية الشاملة. إن هذه البنى أقل وضوحًا، وأكثر خفاءً من البنى التي قمنا بمناقشتها سابقًا. ومع ذلك، فهي أكثر قوة وأكثر أهمية من عدة نواح من وجهة نظر اجتماعية. ويشمل هذا مجموعة من البنى التي تعمل على تمييز العرق والانتماء الإثني، والنوع (انظر الفصلين ١٤ و١٥) والإقليم (شمال – جنوب)، على أساس الطبقة الاجتماعية. والواقع أن هذه الظواهر تنزع إلى أن تكون ذات علاقات متبادلة، ومن ثم، يكون من الأرجح بالنسبة لنا أن نجد في الجنوب المحروم من الموارد والشروط الرئيسية للحياة أعدادًا كبيرة من الفقراء في الطبقات الاجتماعية الأدني، وأقليات عرقية وإثنية محرومة، ونساء يُمارس عليهن التمييز على أساس النوع *(Moghadan, 2007 : 135 – 51)*. ونتيجة لذلك، تعمل الجهود المختلفة المبذولة من قبل الشمال لإخضاع الجنوب على مضاعفة الضرر

الذي يلحق بالبشر المنتمين هناك لكل هذه الفئات. وفضلاً عن ذلك، تتداخل هذه الفئات – يحتمل أن تحتل أنثي سوداء عضو في قبيلة الإيبو مكانًا في طبقة أدني. (ويوجد تداخل مماثل بين أولئك الذين يكونون في وضعية مميزة) – على سبيل المثال، الأنجلوساكسون، البيض، أعضاء الطبقة العليا، الذكور في أوربا وشمال أمريكا. ·ولذا فإن اجتماع هذه االأوضاع الشائنة ("التقاطعية: **intersectionality**" **Hill Collins, 2000** ينطوي على نتائج كارثية بالنسبة لأولئك الذين يتميزون بخصائص مذارة.

ويميل أولئك الذين يحتلون أوضاعًا عُليا في هذه التراتبيات لإقامة بنى توقف أو تبطئ التدفقات المختلفة. وتهدف هذه القيود إلى تعزيز مصالحهم وإهدار مصالح الآخرين. وتضم النماذج الجيدة عمليات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي (انظر الفصل 7) التي تعمل على تقييد تدفقات الأموال الضرورية إلى البلدان الجنوبية ما لم تنخرط هذه البلدان في برامج إعادة هيكلة وتقشف يكون الهدف منها إبطاء اقتصاداتها (علي الأقل في المدي القريب). وتضم برامج إعادة الهيكلة والتقشف هذه في الغالب إلحاحًا على ضرورة تقليص برامج الرفاه أو إلغائها وتكون النتيجة تعرض الأعضاء المحرومين من المقومات الأساسية للحياة في دول الجنوب – الأقليات العرقية والإثنية، النساء، أولئك المنتمين إلى الطبقات الدنيا – لأشد أنواع الضرر من جراء هذه البرامج.

إن أولئك الذين يحتلون أوضاعًا عليا يشجعون أيضًا أنواعًا معينة من التدفقات التي تصب في صالحهم (وفــي غيــر صالــح تابعيهم). إن مــا يسمي بــ "هجرة العقول" **(Lander, 2007a : A10** (انظر الفصل ١١) ظاهرةٌ عالمية وغالبًا ما تتخذ هيئة أناس مدربين تدريبًا عاليًا يهجرون الجنوب ويتجهون إلى الشمال. إن الشماليين يسعون بدأب لاجتذاب ذوي المهارات في الجنوب ويشجعون

انتقالهم إلى الشمال. ومن جانب آخر، يشجعون، وإن يكن بشكل أقل هذه الأيام، انتقال العمال غير المهرة إلى الشمال للقيام بأعمال حقيرة ذات أجور متدنية.

وصحيح أيضًا أن الشخص الأنجلوساكسوني الذكر الأبيض البروتستانتي الذي ينتمي إلى الطبقة العليا الذي يمثل الطراز البدني (لقد اكتسب رجل الشمال قدرًا كبيرًا من الميوعة و"الخفة" في شكل حراك. ومن ثم، فهو قادر على أن يطوف الكرة الأرضية بكل سهولةٍ ويسر. وفي المقابل، تكون الأنثي الجنوبية السوداء التي تنتمي للطبقة الدنيا من قبيلة الأيبو أقل ميوعة بكثير، وأكثر "ثقلاً" ومن ثم أقل قدرة بكثير على الطواف حول العالم).

لقد أوضح "زيجمونت بومان: *"Zygmunt Bauman*، *(1998 : esp. ch. 4)* هذا الاختلاف من خلال تمييزه المفاهيمي بين السياح والمشردين. (انظر الفصل *11* من أجل المزيد من المعلومات حول هذه الأفكار). إن الطراز البدني الشمالي يمكن أن يكون هو السياح الذين يطوفون العالم لأنهم يريدون ذلك (ولأنهم يتسمون بـــ "الخفة")، بينما يكون الطراز البدني الجنوبي من المشردين الذين يتسمون بـــ "الثقل" والذين يمكن أن ينتقلوا، إذا كانت لديهم أية قدرة من أي نوع على الانتقال، لأنهم مضطرون لفعل ذلك (مثلاً، مجبرون على الهجرة فرارًا من الفقر وللحصول على فرصة عمل، أو بسبب الحرب، أو التمييز، وما شابه). إن الطواف حول العالم إراديًا كسائح يمثل تجربة أكثر بهجةً وإشباعًا من الاضطرار إلى الطواف باعتبارك مشردًا. والأمر الأكثر تعقيدًا بالنسبة للمشردين هو حقيقة أنهم يكونون مجبرين في الغالب على التنقل مرات عديدة. إن المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين فـــي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، (الذين يقدر عددهم بـــ ١١ مليونًا) يضطرون في الغالب إلى تغيير أعمالهم ومنازلهم عدة مرات، وقد يضطرون أيضًا إلى العودة إلى المكسيك ربما عدة مرات أيضًا *(Archibold, 2008 : A12)*

وعلي الجانب الأخر، يضطر السياح إلى عمل القليل، وقد لا يضطرون لعمل أي شيء، أنهم يذهبون إلى حيث يرغبون، وفي الوقت الذي يحلو لهم، ويمكثون حيث يحلون طيلة الوقت الذي تسمح به تأشيرات إقامتهم وأموالهم.

إن المشردين هم أولئك الذين يملكون واحدة أو أكثر (وفي الغالب كل) الأوضاع المزرية التي ذكرناها من قبل، ومن الأرجح أن يكونوا من الفقراء، والسود، وأعضاء في جماعة إثنية منبوذة، أنثى وينتمون جميعا إلى الجنوب. ومن جهة أخري، يكون السياح من الأثرياء البيض، أعضاء في جماعة إثنية ذات منزلة رفيعة، ومن الذكور وينتمون إلى الشمال. وهناك بالطبع العديد من الاستثناءات على هذه القاعدة. يوجد سياح من الجنوب ومشردون من الشمال، ولكن القاعدة العامة بالنسبة للعلاقة بين الخصائص المثمنة والخصائص المحقرة، وبين السياح والمشردين تظل صحيحة.

وفي الوقت الذي تبقى فيه أفضلية الشماليين على الجنوبيين، نجح الجنوبيون بشكل مطرد على الأقل من بعض النواحي، في الحصول على مميزات عبر التحكم الأفضل في التدفقات من وخارج هذا الجزء من العالم. على سبيل المثال، بنزول الشرق الأوسط الذي ظل تحت سيطرة الشركات الشمالية (شركة "شل" التي حافظت على انخفاض الأسعار، وأمنت بشكل مناسب عملية إمداد الشمال الأكثر تقدمًا ببترول رخيص نسبيًا). ولقد أثر ذلك على نحو معاكس على البلدان المنتجة للبترول التي لم تحصل على السعر الذي تستحقه، والأدهي من ذلك، أن نسبة كبيرة من الأرباح ذهبت إلى شركات الشمال وليس إلى بلدان الشرق الأوسط التي يأتي منها البترول. والآن، تتحكم هذه البلدان بالطبع (من خلال منظمة الأوبك، انظر الفصل٧) في تدفق البترول وتجني الأرباح الطائلة من وراء إنتاجه.

وفي النهاية، تتضمن العولمة إذن تدفقات من السوائل، والغازات وما إلى ذلك، والكثير من البنى التي لا تعجل فقط هذه التدفقات، وإنما تعوقها أيضًا، بل وتوقفها تمامًا.

البنية والسيرورة

لقد بنينا تصورنا عن العولمة حتى الآن بالاستعانة بعدد من الأفكار الحديثة جدًا مثل الجوامد، السوائل، الغازات، الخفيف، ما لا وزن له. ومن الصحيح أيضًا أن الكثير من هذه الأفكار الأحدث تتصل اتصالاً وثيقًا بالأفكار الكلاسيكية، وأن تلك الأفكار الكلاسيكية مفيدة أيضًا في إلقاء الضوء على العولمة. وأحد أقدم أزواج الأفكار في العلوم الاجتماعية، والذي لا يزال يواصل تحديد أسسها، هو الزوج بنية /سيرورة. (ومن المهم ملاحظة أن هذه البنى والسيرورات يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، مثلاً، اقتصادية، سياسية، دينية، ثقافية... إلخ). إن أفكارًا كهذه واضحة في عمل بعض المنظرين الاجتماعيين الأوائل (وعلي الأخص، أوجست كونت، وهربرت سبنسر)، وكانت تمثل أهمية بالنسبة لمفكرين اجتماعيين آخرين عبر السنين، (مثلاً، تالكوت بارسونز، ونوبيرت إلياس)، ولا تزال تحتفظ بأهميتها *(Ritzer, 2008b)*.

ولقد كان هناك لوقت طويل اتجاه بين علماء الاجتماع للتركيز على البنية عوضًا عن السيرورة(٣٢). ومع ذلك، بدأ التركيز على البنى يفقد أفضليته في النظرية الاجتماعية في منتصف القرن العشرين. وكانت إحدى الاستجابات هي تطور النظريات التي تركز على السيرورة بدلاً من البنية. وأفضل مثال على ذلك هو "علم اجتماع السيرورة" لفوربيرت إلياس *(1939 / 1994)*.

وفي ثمانينيات القرن الماضي برزت نظريات أخرى كانت تسعى إلى تناول أكثر كفاية لكل من البنية والتغير، أبرزها نظرية البنينة، المرتبطة باسمي أنتوني جيدنز *Antony Giddens (1984)*، وبيير بــورديــو *Pierre Bourdieu (1977)*. إن فكرتي البنية والسيرورة وثيقتا الصلة بفكرة العولمة، بالإضافة إلى مجموعة الأفكار الأكثر معاصرة التي عكفنا على شرحها من قبل.

ومع ذلك، من المهم الاحتذاءُ بنموذج إلياس في رؤيته حول العولمة، أن نفضل السيرورة على البنية (مثلما كانت الأفضلية عندنا للتدفقات على الحواجز). إن العولمة قبل أي شيء آخر سيرورة، أو، بتعبير أفضل، عددٌ كبير من السيرورات متبادلة العلاقات. إن التفكير في العولمة بلغة السيرورات (السوائل، والغازات، والتدفقات... إلخ التي ناقشناها من قبل) يمنحها نوعًا من الدينامية التي نعرف جميعًا أنها تمتلكها، والتي تقدم استبصارًا عميقًا فيها وفي الطرق التي تعمل بها.

ومع ذلك، يتعين علينا ألا نتغاضى عن دور البنى (مثلاً، الدول القومية، والشركات متعددة القوميات) في العولمة. أولاً، غالبًا ما تولِّد البنى سيروراتِ العولمة. ثانيا، غالبًا ما تنبثق البنى من سيرورة العولمة (مثلاً، الشبكات التي قمنا بمناقشتها آنفًا). ثالثًا، في الوقت الذي تباشر فيه سيرورة العولمة عملها، تُشيد البنى في الغالب، أو تبرز، للتعجيل بعملية العولمة. وأخيرًا، هناك تلك البنى التي تُشيد لإبطاء، وعرقلة أو حتى وقف سيرورة العولمة(٣٣).

ربما أمكن من جهة أخرى تحديد العولمة تحديدًا أفضل من خلال مجموعة من السيرورات، بعضها جديد، وبعضها قائم بالفعل لبعض الوقت، وإن تكن قد تغيرت وربما تسارعت في الحقبة المعاصرة للعولمة. وسوف تحتل هذه السيرورات الاجتماعية (التي يمكن أن تتخذ مجموعة كبيرة من الأشكال، اقتصادية، سياسية، ثقافية، دينية،... إلخ) قلب المشهد خلال المناقشة التالية حول العولمة.

ومع ذلك، فمن الممكن أيضًا تحديد بنى جديدة مهمة والتركيز عليها (يمكن لهذه البنى أن تتخذ – شأنها شأن السيرورات الاجتماعية – نطاقًا واسعًا من الأشكال) وهي بنى تعد جزءًا مكملاً للعولمة.

الوجود المتعاظم للتدفقات (والسيرورات) والبنى العالمية

تتمتع العولمة (وعلى الأخص التدفقات والبنى العالمية) بوجود كلّي متزايد *(Boli and Petrova, 2007 : 103 – 24)*. لقد تأثرت حياتنا اليومية في الواقع بشكل عميق بهذه السيرورة.

لقد أصبحت التدفقات العالمية والبني جزءًا لا يتجزأ من خبرتنا اليومية. وليست التدفقات والبني وحدها هي التي تؤثر على العالم ككل. وليست البنى والسيرورات الاجتماعية وحدها هي التي تتأثر، ولكن تتأثر أيضًا أكثر المناطق الشخصية والحميمة في حياتنا اليومية، بل ووعينا. *(Robertson, 1992)* وفضلاً عن ذلك، لا ينظر معظمنا لهذه التدفقات والبني بوصفها مفروضة علينا ضد رغبتنا، وإنما ينظر إليها معظمنا بمعني أصح بوصفها شرعية بل ويُسعي إليها. ونتيجة لذلك، يُرحب بها أكثر مما ينظر إليها بوصفها أعباء غير مقبولة. ومن المحتمل بطبيعة الحال ألا تلقي التدفقات العالمية ترحيبًا من قبل المحرومين في العالم. ومـــن الصحيح أيضًا أننا نسمع أصواتًا عالية متزايدة ترتفع في الشمال، ولا سيما في الجنوب تعارض التدفقات والبني العالمية والمشكلات التي تسببها، وينطبق هذا على الفقراء في الشمال (وممثليهم) وخصوصًا على أولئك الذين يعيشون في الجنوب العالمي (هوجو شافيز رئيس فنزويلا، هو أحد الأصوات المعبرة عن منظورهم ومتاعبهم) ومع ذلك، تضاعف الاحتجاجات والمعارضة في

الشمال والجنوب الإحساس بالوجود الكلي للتدفقات والبني العالمية ووطأتها في الحياة اليومية.

إن التدفقات والبني العالمية مُسلم بها بشكل متزايد باعتبارها مظاهر من الحياة الاجتماعية، بمعني أنها لم تعد تبدو بالنسبة للكثيرين ظواهر غريبة أو حتى مثار شك أو اعتراض أو نقاش. ولقد أصبح هذا واضحًا منذ دخلت أفكار التدفقات والبني العالمية بالإضافة إلى العولمة عمومًا مجال الاستخدام العام منذ نحو عام *1990*. إن التدفقات والبني العالمية لم تعودا تؤثران بشكل رئيسي على الصفوة المجتمعية، لقد هبطت إلى الحدود الدنيا للمجتمع. ولا يعني هذا القول إن المنتمين لهذه الحدود قد استفادوا بالمثل، أو استفادوا كلية من التدفقات والبني العالمية؛ من المحتمل أن يكونوا قد تأثروا بها بشكل عكسي، ولكنهم في النهاية قد تأثروا بها.

يمثل ما سبق في واقع الأمر منظورًا أكثر محدودية حول التدفقات والبني العالمية. ومع ذلك، يتعين علينا ألا نتجاهل مظاهر المستوى الأوسع نطاقًا للوجود الكلي. توجد على سبيل المثال عولمة الكيانات الاجتماعية، أو البنى الاجتماعية والأشكال التنظيمية التي تشمل الدولة والشركات متعددة القوميات. وهناك عولمة المجتمع المدني (انظر الفصل السادس) وعولمة المؤسسات الاجتماعية (مثلاً، المنظمات الدولية الحكومية ***(IGOs)*** والمنظمات الدولية غير الحكومية ***(INGOs)*** التي تحتل موقعًا بين الدول والسوق والبشر في المجتمع. وأخيرًا، هناك عولمة المتعالي ***(transcendental)*** والتي تشمل الكوني (بلغة المناخ، غلاف الأرض المائي، هجرة الجنس البشري، والأمراض بدون حدود)، والكوزمولوجيات (نظريات كل شيء)، والدين (مثلاً، المسكونية بما في ذلك مجلس الكنائس العالمي).

التفكير في التدفقات والبنى العالمية

هناك بضعة مفاهيم مفيدة في التفكير في العولمة عمومًا. خصوصًا التدفقات والسيرورات العالمية ذات الاهتمام البؤري هنا *(Held, et al., 1995)*.

١- ما مدى شدة أو كثافة التدفقات والعلاقات والشبكات والروابط المتبادلة؟ من الواضح أن مثل هذه الظواهر قد وجدت لعدة قرون، إن لم يكن لعدة آلاف من السنين، ولكن الشيء الفريد في الوقت الراهن هو؛ إلى أي مدى أصبحت أكثر شدة أو كثافة. إنها الآن تغطي مساحة أكبر بكثير من الكرة الأرضية، وتضم المزيد من السيرورات العالمية، بل ومن المحتمل أن تصبح أكثر كثافة وشدة في المستقبل.

٢- كم تبلغ كثافة التدفقات والعلاقات والشبكات والعلاقات المتبادلة العالمية، إلخ؟ وبينما كانت هذه الظواهر تفتقر – ربما – إلى الكثير من الكثافة في الماضي، ومن ثم كانت تتصف أكثر بكونها ظواهر ثانوية أو مصاحبة، فإنها تعد الآن ظواهر أكثر مركزية بكثير وأعظم أهمية. ويرجع هذا، جزئيًا على الأقل، إلى النشاط المسعور المتزايد المرتبط بهذه العمليات، وكذلك إلى الاهتمام الشديد المماثل والانشغال بها. إن الكثير من الناس في الوقت الراهن على سبيل المثال يكرسون أنفسهم تكريسًا شديدًا لأشياء مثل البريد الإلكتروني للاتصال بأصدقاء يوجدون في كل مكان في العالم، ومواقع شبكات اجتماعية تضم مشاركين ينتمون إلى كل مكان على وجه الكرة الأرضية.

٣- ما سرعة التدفقات والعلاقات، والشبكات والترابطات العالمية... إلخ؟ إن ما يهم ليس هو شموليتها أو شدتها ولكن أيضا السرعة التي تتحرك بها. إن من الواضح أن العولمة قد جلبت معها، وتتميز، بحركة سريعة متزايدة ككل شيء مفترض. إن السرعة تتصل اتصالاً وثيقًا بالعديد من المفاهيم التي قمنا بمناقشتها

قبل ذلك (وتتصل بالفعل اتصالاً وثيقًا بالعولمة) بما في ذلك السيولة، والغازية، والخفة، وانعدام الوزن. إن الزيادة في أي من هذه الخصائص وفيها كلها تؤدي إلى حركة حول العالم بمعدل سرعة أكبر فأكبر.

ما احتمالات تأثير التدفقات والعلاقات والشبكات والعلاقات المتبادلة العالمية... إلخ؟ مرةً أخري، في الوقت الذي كان يمكن أن تنطوي هذه السيرورات على احتمال ضئيل بامتلاك أثر عميق وواسع النطاق في الماضي، فإن الميل المتزايد لامتلاك مثل هذه الآثار هو إحدى خصائص العولمة. فكِّر، على سبيل المثال في الأثر العالمي الضخم لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لأنها عُرفت، بل وشوهدت في ذات الوقت في كل أنحاء العالم تقريبًا.

إن نفس هذه المجموعة من الأفكار يمكن – ويجب – أيضًا أن تستغل في التفكير في البنى المختلفة التي ظهرت إلى الوجود لكي تعجّل وتعوّق العولمة في وقت واحد.

١- ما مدى اتساع البنى التي تعجّل وتعرقل العولمة؟ من الواضح أن البنى المصممة للتعجيل بالعولمة (مثلاً، مناطق المناطق الحرة، انظر الفصل الخامس) أكثر اتساعًا بكثير مما كانت عليه في وقت من الأوقات، ومن المحتمل أن تصبح أكثر اتساعًا في المستقبل. إن البنى المصممة لكي تعرقل العولمة (مثلاً، الجمارك، القيود، ضبط الحدود... إلخ) تشهد نهضة في الوقت الراهن، وخصوصًا على ضوء الكساد العظيم.

٢- ما مدى كثافة الجهود الموجهة إلى بناء أو هدم، توسيع أو تقليص البنى التي تعجل وتعرقل العولمة؟ على سبيل المثال، الجهود المبذولة لتخفيض رسوم الحدود عالميًا، التي يبدو أنها فقدت شدّتها، بينما وصلت الجهود المبذولة

لإقامة حواجز جديدة (مثلاً، الجدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك) إلى ذروة محمومة.

٣- ما سرعة الجهود المبذولة لإقامة بنى تُعجّل وتُعرقل العولمة؟ إن الجدار الفاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك، مثلاً، يتم العمل فيه بهمة عالية ومعــدلٍ سريــع، ومــن المحتمــل الانتهــاء منــه قبــل نهــاية عام ٢٠٠٩ *(Blumenthal, 2002 : 12)*.

٤- ما الأثر الذي سوف يترتب على جهود إقامة بنى تُعجّل وتُعرقل العولمة؟ تحديدًا، ما أثر هذه البنى على التدفقات والعلاقات، والشبكات والترابطات العالمية، إلخ. إن الولايات المتحدة تأمل من خلال بناء السور أن تنخفض الهجرة غير الشرعية من وإلي أراضيها بشكل كبير، ومع ذلك، يشكك البعض في الولايات المتحدة في نتائج هذه العملية. لقد قال عمدة إحدى المدن الحدودية التابعة لتكساس: "بإمكانك تسلق السور، والسير تحته وحوله، دون أن تخشى شيئًا". *(Blumenthal, 2000 : 12)*.

ملخص الفصل

العولمة سيرورة أو مجموعة من السيرورات الكونية تتضمن السيولة المتزايدة وتنامي التدفقات متعددة الاتجاهات للبشر، والأشياء، والأماكن، والمعلومات، وكذلك البنى التي يواجهونها ويؤسسونها لتعجيل أو عرقلة تلك التدفقات.

وعلى الرغم من أن العولمة ونزعة تعدي القوميات تستخدمان ترادفيًا، فإن الأخيرة تمثل سيرورة أكثر محدودية، وتشير بشكل عام إلى الارتباطات المتبادلة عبر اثنين أو أكثر من الحدود القومية. وتؤدي ضخامة، وتنوع، وتعقد سيرورة العولمة في الوقت الراهن إلى تصور الفترة الراهنة بوصفها "عصر العولمة". إن بالإمكان تحليل العولمة من خلال استعارات مفهومية مثل الجوامد، والسوائل، والغازات، والبني، وثقيل، وخفيف، ومنعدم الوزن.

إن الأشياء، والمعلومات، والأماكن، والموضوعات، قبل عصر العولمة، كانت تميل إلى الثبات عبر الزمن. ولذا، كانت الصفة الشائعة لهذه الأشياء هي "الصلابة"، سمة الاقتصار على مكان واحد. وتشير الصلابة أيضًا إلى وجود الحواجز التي تمنع الحركة الحرة للبشر، والمعلومات، والموضوعات في ذلك العصـــر. وعلى الرغم من بقاء الصلابة، فإن "السيولة" هي الصفة الأكثر تمييزًا لــ "عصر العولمة".

وما بدا في العقود القليلة الماضية صلبًا، يميل إلى "الذوبان" ويصبح أكثر حركة أو "سيولة". لقد ساعد نطاق من التطورات التكنولوجية في مجالات النقل والاتصال في تحريك ما كان يتسم قبل ذلك بالصلابة. إن بالإمكان الآن أيضًا

التعامل بشكل أكثر سلاسة ويسرًا مع الصعوبات التي تطرحها حقيقة أن الكثير من الأشياء والكثير من البشر يحتفظون بشيء من الصلابة.

ومع استمرار سيرورة هذا الحراك المتزايد، فإن السوائل تنزع إلى التحول إلى غازات. ويتضمن هذا صفات إضافية حول الخفة، والقدرة على التدفق ربما على نحو أسرع وأسهل. إن تدفق المعلومات في عصر العولمة يقترب بشكل وثيق من هذه الخصيصة الغازية. إن السوائل والغازات الجديدة التي تتخلق الآن تملك آثارًا بناءةً وأخري هدامة على حد سواء.

إن أفكار بومان حول السيولة تحدد الأساس الذي سوف يقوم عليه توجه هذا الكتاب حول العولمة. إن الظواهر السائلة لا تحتفظ بشكلها بسهولة لأمد طويل؛ إنها ليست مثبتة في المكان أو الزمان. والأمر الأكثر أهمية هو؛ أن السوائل تميل إلى تذويب ما يصادفها من عقبات.

وأحد المفاهيم وثيقة الصلة هو فكرة "التدفقات". إن العولمة تتميز بشكل متزايد بتدفقات الظواهر السائلة بما في ذلك البشر، والموضوعات، والقرارات، والمعلومات، والأماكن. إن العديد من التدفقات العالمية يتسم بالترابط، بمعني أنها لا تحدث منفردة وبمعزل عن غيرها، وبعضها يمكن أن يكون تدفقات متعددة الاتجاهات، إن كل شيء يتدفق في كل اتجاه يمكن تصوره بين كل المواقع في العالم. وتضيف التدفقات المتصارعة طبقة أخرى من التعقد إلى تحليل السيرورات العالمية. وأخيرًا، فإن التدفقات المعاكسة يكون لها في الغالب تأثير ارتدادي، بمعني أنها تتدفق عائدة إلى مصدرها وغالبًا ما يكون لها أثر سلبي عليه.

وعلي الرغم من السيولة الأعظم ووجود أنماط متعددة من التدفقات، فإن العالم لا يزال يتميز بتفاوت ضخم. إن التدفقات لا تتجه بالضرورة إلى كل مكان. وحتي عندما تفعل ذلك، فإنها تؤثر على أماكن مختلفة بدرجات متفاوتة من الشدة.

وإذا استخدمنا استعارة أخرى فإن من الممكن القول: إن العولمة "تثب" من مكان إلى آخر، بدلاً من التدفق بشكل منتظم في كل الأماكن. وبينما تتدفق العولمة على نحو أكثر سهولة عبر العالم المتقدم، فإنها تتخذ مسارات جانبية لكي تلتف حول العديد من الأماكن في العالم الأقل تقدمًا.

ويمكن تحليل العولمة أيضًا من خلال استعارات "الثقيل"، و"الخفيف"، و"منعدم الوزن"، وتاريخيًا، كان هناك انتقال مما هو ثقيل إلى ما هو خفيف، وحديثًا جدًا، إلى ما يقترب من انعدام الوزن. لقد كانت المجتمعات قبل الصناعية والمجتمعات الصناعية تتسم بالثقل؛ تتميز بما لا يمكن نقله. لقد جعل التقدمُ الذي تم إحرازه في مجال النقل والتكنولوجيا السلع والبشر والأماكن أكثر خفة. إننا نعيش الآن في عهد يتحدد ليس فقط بخفته ولكن أيضًا بانعدام وزنه المتزايد.

ولا يعني هذا أن العالم منبسط. إن بعض البنى تواصل أهميتها في عرقلة حركة انتقال ما هو سائل، وخفيف، أو معدوم الوزن. وتعد الحدود القائمة بين الدول القومية و"الفجوة الرقمية" نماذج مهمة لمثل هذه الحواجز.

وتعجل بنى أخرى ثقيلة التدفقات. إن "الطرق" أو"الممرات" تعمل في آن معًا على تعجيل التدفقات على امتداداها، بالإضافة إلى تقييد التدفقات التي تقع خارج هذه الامتدادات. وهناك أيضًا جسور رسمية وأخري غير رسمية تعجل التدفقات. إن بعض البنى الأكثر خفاءً تسهل الانتقال غير الشرعي للبشر والمنتجات. ويشارك عدد متزايد من البشر أيضا في الشبكات العالمية، بما في ذلك شبكات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فضلاً عن الشبكات البيشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، يترابط عدد متزايد من البنى الاجتماعية (الدول، المدن، القانون) والمؤسسات الاجتماعية (الأسرة، الدين، الرياضة) من خلال الشبكات، ومن ثم، تشجع التدفقات العالمية.

إن فكرة التدفقات تنقل إلينا الإحساس بأن كل إنسان مفترض يستفيد منها. إن مفاهيم مثل الروابط القلقة (نقاط الضعف أو عدم وجود رابط) والاحتكاكات (الروابط الصعبة، وغير المتساوية، وغير المستقرة) تسهل تحليلاً أكثر دقة يبين أن البعض يحقق أدني استفادة من التدفقات العالمية.

إن الدول القومية، شأنها شأن غيرها من المنظمات، مثل الشركات ونقابات العمال، يمكنها أن تعجل التدفقات بالنسبة للبعض، في الوقت الذي تقيم فيه الحواجز أمام آخرين. وعلى سبيل المثال، يساعد نظام الرسوم الحمائية على تدفق المنتجات من المزارع الخاصة بالدول القومية وصناعها، في الوقت الذي يعوق فيه تدفقات مماثلة من دول منافسة.

وتوجد أيضًا بنى هيكلية أكثر خفاءً ومكرًا تعد من وجوه كثيرة أكثر قوة من البنى المادية مثل الحدود الطبيعية. إن هذه البنى تصلح للتمييز والاحتواء على أساس الطبقة الاجتماعية، والانتماء الإثني، والعرق، والنوع، والعمر، والتوجه الجنسي والإقليم. وتنزع مثل هذه الظواهر في الغالب إلى أن تكون ترابطية. إن أولئك الذين يحتلون مكانة عليا في هذه التراتبيات يميلون إلى تشييد بنى يكون الهدف منها تعويق التدفقات غير المفيدة بالنسبة لهم. وتشجيع التدفقات التي تحقق مصالحهم.

ويمكن أيضًا تصور العولمة من خلال البنى والسيرورات. ويصلح هذا لتسليط الضوء على دينامية سيرورة العولمة، بالإضافة إلى فكرة الارتباطات المتبادلة بين البنى والسيرورات. لقد أصبحت التدفقات والبني العالمية الآن ذات وجود كلي في التجربة اليومية. لقد أصبحت من المسلمات. لقد كان هناك أيضًا

تعميم للتدفقات والبني العالمية حتى إن أثرها أصبح يمتد إلى كل مستويات المجتمع. ويمكن تتبع أربعة اتجاهات للبحث في تحليل البنى والتدفقات الانتشارية، الشدة أو الكثافة، السرعة، وميل الأثر. *(impact propensity)* .

قراءات إضافية

Zygmunt Bauman. *Liquid Fear*. Cambridge: Polity, 2006.

Jared Diamond. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed*. New York: Penguin, 2006.

Arjen Y. Hoekstra and Ashok K. Chapagain. *Globalization of Water: Sharing the Planet's Freshwater Resources*. Malden, MA: Blackwell, 2008.

Rachel Carson. *Silent Spring*. Boston: Houghton Mifflin, 1962.

Ernesto Zedillo, ed. *Global Warming: Looking Beyond Kyoto*. Washington, DC: Brookings, 2008.

Simone Borghesi and Alessandro Vercelli. *Global Sustainability: Social and Environmental Conditions*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Jacob Park, Ken Conca and Matthias Finger, eds. *The Crisis of Global Environmental Governance: Towards a New Political Economy of Sustainability*. New York: Routledge, 2008.

ملاحظات

١- يدعوها الفرنسيون ***(mondialization)*** (الموندياليّة/العالمية). انظر على سبيل المثال، أورتيز ***Ortiz (2006 : 401 – 3)***. ومع ذلك، وكما هو واضح من عنوان كتابها، تميز جان لوك نانسي ***(2007)*** بين مصطلح ***(mondialization)***، أي الخلق المفتوح للعالم، والعولمة ***(globalization)*** التي تراها سيرورة أكثر انغلاقًا وتكاملاً.

٢- إن وولف *(Wolf, 2005 : ix)* أكثر تحفظاً بعض الشيء في حكمه. يقول وولف: إن العولمة هي "الحدث الأعظم لعصرنا".

٣- إن مصطلح *(social)*: "اجتماعي" هنا وفي مواضع أخرى من الكتاب، يستعمل بشكل واسع لكي يشمل السيرورة الاجتماعية في قطاعات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية... إلخ.

٤- ينبغي ملاحظة أنه في الوقت الذي أصبح فيه مفهوم العولمة مألوفًا لنا جميعًا، فإنه، حديث النشأة في واقع الأمر. انظر تشاندا ***(Chanda, 2007 : 246)*** لقد راجع تشاندا قاعدة معلومات إلكترونية تضم ***8.000*** مصدر في كل أنحاء العالم (صحف، مجلات، تقارير)، ولـم يعثـر على مرجع للعولمة إلا عام ***1979***، في وثيقة إدارية مهملة. وبحلول عام ***1981***، ذكر مصطلح العولمة مرتين، ولكن بحلول عام ***2001***، وصل عدد المرات التي ذكر فيها المصطلح ***57.000***، ثم هبط معدل ذكر المصطلح بشكل متزايد بعد ذلك، ولكنه بدأ في البروز مرة أخري، ويبدو أن عدد الإشارات للعولمة سوف يتخطي في القريب العاجل معدله عام ***2001***.

٥- يتطلب هذا التعريف مزيدًا من التفصيل والتوضيح. أولاً، إن فكرة العولمة "كونية" متعدية الحدود مستمدة من شولت ***(Sholte, 2005)***. ثانيا، في الوقت الذي تكون فيه العولمة "كونية"، فإن قدرًا ضئيلاً منها هو الذي يتخلل الكوكب كله. وهذا هو الحد الخارجي للعولمة، ولكنه نادرًا ما تم تناوله. ثالثا، يبدو التعريف ككل متضمنا "حكاية كبري" للعولمة المتزايدة، ولكن من المعترف به، أن العولمة تحدث على نطاق أكثر محدودية عند لحظات أقدم في التاريخ (انظر الفصل 2) وأن التغييرات التي تم وصفها هنا تكون في الغالب غير منتظمة، وأنه كانت توجد في بعض الحالات (مثلاً، في حالة

المهاجرين، انظر ما يلي) سيولة أكبر، وكانت الأشياء تتدفق بسهولة أكبر، في حقب سابقة. رابعًا، تتعين الإشارة إلى أن كل الظواهر المذكورة في هذا التعريف سائلة بالتساوي، أو تتدفق بنفس الدرجة. إن من الواضح أن الاتصال هو الأكثر سيولة والأيسر تدفقًا، وأن الأماكن والبشر أقل سيولة بكثير، وأن تدفقهم أكثر محدودية بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن الأماكن حول العالم، أكثرُ تدفقًا مما كانت عليها الحال في الماضي، الأمر الذي يتمثل في الوجود العالمي للكثير من مطاعم الوجبات السريعة وغيرها من السلاسل. لقد كان البشر، بمعني من المعاني ينتقلون بسهولة أكبر في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، عندما كانت تفرض الحكومات القومية قيودًا أقل على الهجرة من تلك التي تفرضها الآن (إلا أن هذه القيود قد ازدادت بشكل كبير أخيرًا). ومهما يكون من أمر، فإن البشر عمومًا أكثر سيولة في الوقت الراهن، ويتدفقون عالميًا بشكل أكثر سهولة، مثلما هي الحال بالنسبة للسياح مثلاً، والمسافرين من رجال الأعمال وما شابه. بل وباعتبارنا مهاجرين، على الأقل، بمعني من المعاني. (مثلاً، أصبح التدفق في اتجاهات متعددة أكثر مما كانت عليها الحال في فترات سابقة). ومن الصحيح أن العلاقات الاجتماعية أكثرُ سيولة، وتتدفق بسهولة أكبر مما كانت عليه الحال في الماضي. خامسا، يقدم توملينسون *Tomlinson (2007 : 352)* تعريفًا للعولمة يؤيد كثيرًا المنظور الذي نتبناه هنا: "سيرورة معقدة، متسارعة متكاملة للترابط العالمي، شبكة سريعة التطور، متزايدة الكثافة من الترابطات والاعتمادات المتبادلة التي تميز الحياة المادية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية في العالم الحديث"؛ ويمكن العثور على تعريف يشدد على التدفقات، والترابطات بالإضافة إلى الحواجز عند يرجين *Yergin* وستانيسلو *Stanislaw (1998 : 383)*.

٦- ويمكن اعتبار المهاجرين "متعدين للحدود القومية" عندما ينخرطون في مجموعة من العلاقات (اجتماعية مثلاً، واقتصادية، وسياسية) تتجاوز دول الإقامة والمنشأ مؤسسين مجالاً متجاوزًا للقوميات والحدود *(Basch, Schiller and Blanc-Szanton, 1994)*. وفي الوقت الذي يوجد فيه بالتأكيد الكثير من المهاجرين الذين ينتمون إلى هذه الفئة، والذين يحتمل أن تكون أعدادهم في تزايد، فإن هناك اتجاهًا يغالي في تقدير عددهم ودمج المهاجرين المؤقتين والمهاجرين المقيمين. ومن ثم يستخلص بورتس *(2001a : 183)* : "إن من الأفيد تصور نزعة تعدي الحدود القومية بوصفها شكلاً من أشكال التكيف الاقتصادي، والسياسي، والثقافي الذي يتعايش مع أشكال أخرى أكثر تقليدية "مثلاً، التمثل". إنه يقصر بشكل مفيد فكرة الأنشطة العابرة للحدود القومية على "الأنشطة التي يبادر إليها ويدعمها ممثلون خارج المؤسسات، سواء كانوا من المجموعات المنظمة أم شبكات الأفراد العابرة للحدود القومية. إن الكثير من هذه الأنشطة غير رسمي، أي أنها تحدث خارج إطار الضوابط التي تضعها الدولة وخارج سيطرتها إنها تمثل مبادرات موجهة الهدف تتطلب تنسيقًا عبر الحدود القومية من قبل أعضاء المجتمع المدني. وهذه الأنشطة يتم القيام بها لمصلحتهم وليس لمصلحة الدولة أو الهيئات التي تمثلها الشركات". *(Portes, 2001a : 186)*.

٧- كلما تسارعت العولمة، أحاطت بأجزاء أكبر من الكوكب.

٨- تشمل حواجز أخرى على سبيل المثال المحيطات بالنسبة لتطور الكابل العابر للمحيط الهادي.

٩- للمزيد من الاستعارات التي تتعلق بالعولمة، انظر *(Kornprobst, et al., 2008)*.

١٠- يعكس هذا التوترات التي توجد دائمًا في العولمة نظرًا لأن اليونانيين يستاءون من هذه السرقة. ولقد تطور هذا الاستياء أخيرًا مع بناء متحف جديد للأكروبولوس في أثينا (افتتح جزء منه عام *2008*) وتسليط الضوء على الأجزاء المفقودة للبارثينون.

١١- إن الرأسمالية، كما سوف نري، متضمنة في العولمة بشكل كبير جدًا، ولكن العولمة أيضًا، كما سوف نعاين في هذا الكتاب، مفهوم أكثر اتساعًا من مفهوم الرأسمالية أو الاقتصاد على وجه العموم.

١٢- هناك وجهة نظر مشابهة يقدمها الصحفي المعروف توماس فريدمان في فكرته حول "الشبكات السائلة" التي تؤدي عملها على نحو سلس غير معوق إلى حد كبير عبر ما يراه "عالمًا مسطحًا" بشكل مطرد؛ للمزيد حول أفكار فريدمان ونقد لفكرة عالم مسطح، انظر الفصل٥.

١٣- لتفنيد هذه الحجة انظر ويس *Weiss (1998)*.

١٤- بالإضافة إلى مصطلح "التدفق" يستخدم تشاندا مصطلحات مثل "متدفق"، "ماء"، و"تموجات"، و"موجات" عند مناقشة فكرة العولمة. إن عنوان "تتبع التدفقات العالمية" هو عنوان المقدمة التي كتبتها كل من إندا وروزالدو *(2008b)* لمختارات من الموضوعات الأنثروبولوجية حول العولمة، وتشكل التدفقات المبدأ المنظِّم لذلك الكتاب. إن الأجزاء الخمسة الأساسية لهذا الكتاب تعالج مسألة تدفق رأس المال، والبشر، والسلع، والإعلام، والأيديولوجيات. إن بول جيلروي *Paul Gilroy (1993 : 190)* غالبًا ما يستخدم صورًا للسفن والرحلات البحرية في مناقشته لـــ "التدفقات" العالمية. انظر أيضًا أونج: *Ong (2006a : 499 – 505)*.

١٥- يتسق هذا مع إحدى المقاربتين اللتين لخصهما مارتين، ميتزجر، وببير *(2006 : 499 – 521)*، بمعني أن ما هو عالمي حقيقة ليس ببساطة التغيرات المتماثلة في الكثير من البلدان.

١٦- "جون يوري: *John Urry* (*2009* وما بعد) يري هذا بوصفه جزءًا من حقيقة أن كل شيء يبدو هذه الأيام في حالة حركة، ونتيجة لذلك، نحتاج إلى نظرية للـــ "حركيات" للتعامل مع هذا الواقع.

١٧- على الرغم من أن التفاوت العالمي، كما سوف نعاين في الفصل *14*، وخصوصنا "الفجوة الرقمية" في هذه الحالة، يمنع أجزاء كبيرة من العالم من استقبال الكثير من التدفقات.

١٨- علي الرغم من أنه من غير المحتمل، خلافًا للدعاية الأمريكية، أن يكون للقاعدة أي دور في العراق.

١٩- للتمييز بين الشمال والجنوب، انظر على سبيل المثال أريجي، سيلفر، وبرور *(2007 : 320 – 34)*؛ بيرسود: *Persaud (2007 : 891 – 6)*.

٢٠- يجادل "جورج سوروس *(2000, xix)* على سبيل المثال بأن الرأسمالية العالمية قد "أنتجت حقلاً غير مستوٍ للعب".

٢١- لوجهة نظر مماثلة، انظر شامير *(2005 : 197 – 217)*.

٢٢- في الوقت الذي سوف تركز فيه هذه المناقشة على البني، فمن الواضح أن البنى تقام، وتدار من قبل فاعلين من البشر يوجهون عملياتها. ويتسق هذا مع الاتجاه العام في النظرية الاجتماعية التي تهتم بالعلاقة بين البنية والوساطة. انظر ريتزر *(2008b : 394 – 420)*.

٢٣- لقد وجدت هذه "الطرق التجارية في الواقع" لعدة قرون (مثلاً، طريق الحرير في القرن الثالث عشر) واستمرت في الوجود على الرغم من أنها تأثرت تأثرًا كبيرًا وعُدّلت، بواسطة التطورات التكنولوجية من كل الأنواع. انظر سيوليك: *Ciolek (2007 : 1180 – 4)*.

٢٤- كاستيلز *(2000)*؛ هولتون *(2007 : 867 – 72)*؛ إن فكرة الشبكات هي في واقـــع الأمـــر بالغـــة الأهمية بالنسبة لدراسة العولمة، حتى إنه توجد صحيفة تسمي "الشبكات العالمية: صحيفة الشئون المتعدية للقوميات. *Global Networks : A Journal of Transnational Affairs*.

٢٥- أحد الذيـــن شددوا على فكرة الترابطـــات هـــو نايـــان تشانـــدا فـــي *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers and Warriors Shaped Globalization; New Haven; Yale University Press, 2007*.

٢٦- ماير وجيشير *(2003) (Geschiere) Mayer and* يناقشان أيضًا "ديالكتيك التدفق والقلق"، على الرغم من أن اهتمامهما أكثر ميكروسكوبية كما عليها الحال، هنا بمعني أنهما مهتمان بغلق الهوية في وجه تدفقات البشر.

٢٧- كما تقول أغنية *(Ol'Man River)* في المسرحية الموسيقية *(Showboat)* "إنه يواصل التدفق" (يقصد نهر المسيسبي م).

٢٨- لوجهة نظر مماثلة انظر هو: *HO (2005 : 68 – 96)*.

٢٩- الكساد العالمي الذي بدأ في أواخر عام *2007*، وبلغ ذروته في *2009*، وربما بعد ذلك، سوف يطلق عليه "الكساد الكبير" في مواضع عديدة من هذا الكتاب.

٣٠- لوين هوبت تسنج *(2005 : 6)* يتعامل مع الطاقة هنا وليس التدفقات.

٣١- تابسكوت وويليامز *(2006)*؛ من أجل نقد لهذا، انظر كين: *Keen (2007)*.

٣٢- إن تالكوت بارسونز يجادل على سبيل المثال بأننا لا نأمل في فهم السيرورة (والتغير الاجتماعي) حتى نفهم البنية. إن المدرسة النظرية السائدة في علم الاجتماع الأمريكي في منتصف القرن العشرين – الوظيفية البنيوية – كانت تنطلق، كما هو واضح من اسمها، من فكرة أن التركيز يجب أن ينصب على البنى (وعلى علاقتها الوظيفية ببعضها بعضًا). ومع ذلك، كان للوظيفية البنيوية دائمًا منافس نظري في المقاربة الأكثر توجهًا إلى السيرورة التي تتعلق بالتفاعلية الرمزية (انظر *Sandstorm and Kleinman, 2001 : 217 – 31*). وأحد الأسباب التي أدت إلى فقدان الوظيفية البنيوية لمكانتها المهيمنة هو؛ حقيقة أنها لم تجد قط طريقًا للتعامل مع السيرورة (والتغير) بشكل مناسب.

٣٣- في الوقت الذي نناقش فيه البنى والسيرورات في تميزهما عن بعضهما بعضًا هنا، سوف نناقش في وقت لاحق (انظر الفصل 2) كيف يمكن النظر إلى البنى باعتبارها مجموعات من السيرورات التي تتعلق بسيرورات أخرى.

الفصل الثاني

العَولمَة

بعض القضايا الأساسية، مساجلات ومسائل خلافية[١]

يقدم الفصل الأول منظورًا شاملاً ومتكاملاً، حول العولمة، بالإضافة إلى بعض المساجلات، على الأقل، حول بعض عناصرها (التى يصعب حصرها). ومع ذلك، نواصل مناقشتنا إلى حد كبير كما لو أن العولمة بصفة عامة، وكذلك المنظور الخاص بها الذى نقدمه هنا، وتركيزه على التدفقات والحواجز، والسيرورات والبنى، ليست محل نزاع. وبرغم ذلك، يعج الحقل الكلى للدراسات المكرسة للعولمة باختلاف الآراء والمساجلات الكبرى *(Guillen 2001)*. وفى هذا الفصل، نقدم بعض هذه الاختلافات. والهدف من وراء ذلك، هو تقديم حس متعدد الأطياف حول العولمة.

إننا نستهل عملنا بقضية، سوف تبدو من خلالى فحوى الكلام فى الفصل الأول لا قضية بالأساس، وهى قضية ما إذا كانت توجد مجموعة من التطورات يمكن أن نطلق عليها بشكل مشروع "عولمة" من عدمه. وفى الوقت الذى تبين فيه المناقشة السابقة، وكذلك حقيقة هذا الكتاب وعنوانه، أن الإجابة عن هذا السؤال سوف تكون فى النهاية بالإيجاب، فإن السجال الدائر حول وجود العولمة ذاته، أمر يستحق المراجعة.

هل هناك شيء اسمه العولمة؟

إن الجدل الدائر حول العولمة الآن، هو جدل بين ("المشككين") فى هذه السيرورة، وأولئك الذين يقبلونها باعتبارها واقعًا ("أنصار العولمة") – *(Held and McGrew, 2000: 1 – 50)*. إن موقف أنصار العولمة ينبنى على وجود شيء اسمه العولمة، ويشمل، على سبيل الافتراض، كل الكرة الأرضية، بينما يشكك المشككون

فى وجود شيء اسمه العولمة. نظرًا لوجود مناطق شاسعة من العالم، وقطاع عريض من سكان كوكب الأرض، كليةً، خارج، بل ومستبعدون بشكل ملحوظ من السيرورات المرتبطة عمومًا بالعولمة. ويجري النقاش على الوجه التالي: حيث إن العولمة تتضمن في واقع الأمر ظواهر عالمية، فإن استبعاد هذا النطاق العريض من الكرة الأرضية يصلح لإنكار وجود العولمة. وعلاوة على ذلك، يرى المشككون أن هناك العديد من العوائق، وخصوصًا تلك التى تضعها الدول القومية والمجموعات الإقليمية لهذه الدول، التي تقيد بشكل كبير، بل وتمنع التدفقات العالمية.

ويرد أنصار العولمة بأن عــدم الانخــراط النسبى لبعــض مناطق العالم، لا يعني أن الغالبية العظمى منها ليست منخرطة عمومًا بشكل عميق في مجموعة العلاقات التى تتفق مع مفهوم العولمة. وفضلاً عن ذلك، يجادل أنصار العولمة بأن من المستحيل، أو ما يشبه المستحيل، أن نجد مكانًا في العالم لم يتأثر كليةً بالعولمة.

إن أنصار العولمة يميلون لرؤية سيرورةٍ عريضةٍ للعولمة، ولكن المشككين يرون عدم وجود سيرورة للعولمة، وإنما بالأحرى العديد من العولمات.

(Therborn, 2000: 151 – 79)

(توجد مجلة بحثية تسمى "العولمات": ***"Globalizations"***) وهناك بطبيعة الحال، عدة طرق مختلفة للتفكير فى العولمة تضم سيرورات عامة عديدة (مثلاً، اقتصادية، سياسية... إلخ) بالإضافة إلى اختلافات بين العولمة كما يعرفها المترفون والمحرومون اقتصاديًا ***(Souza Santos, 2006: 393 – 9)***. وبناء عليه يكون مصطلح العولمة بالنسبة للمشككين بمثابة تبسيط مخل يحجب مجموعة واسعة من السيرورات التى تؤثر على العالم بشتى الطرق.

ويوافق أنصار العولمة على وجود الكثير مما يؤيد الجدل الدائر حول سيرورات متعددة للعولمة، ومن ثم، يتمتع مصطلح العولمات بأهلية واسعة النطاق. ومع ذلك، يُعَدُّ هذا من وجهة نظرهم مجرد اختلاف فى المصطلحات، وأن كلا المفهومين (العولمة والعولمات) يقر بأهمية العولمة. والواقع، أن استخدام مصطلح العولمة فى هذا الكتاب، يغطى عمومًا كلا من السيرورة العامة، وعدد وافر من السيرورات الفرعية التى يحيط بها المصطلح (انظر ما يلي).

إن أنصار العولمة لا يرون العولمة فقط باعتبارها وجودًا قائمًا فى اللحظة الراهنة، ولكن أيضًا باعتيارها شيئًا يكتسب قوة وانتشارًا بشكل مستمر. وتشمل العولمة طبقًا لهذه النظرة مجموعة من السيرورات التى أفضت، من بين أشياء أخرى، إلى إزاحة الدولة القومية بوصفها الفاعل الأكثر هيمنة فى العالم. لقد فقدت الدولة القومية، طبقًا ليرجين *(Yergin)* وستانيسلو *(Stanislow)* "الذرى المتحكمة" التى كانت تحتلها حتى وقت قريب (بالنسبة للأسواق، بصفة أولية)؛ ذلك النقد الذى "يؤشر لانشقاق كبير بين القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين" *(1990: xiii)*. ومن ثم، فقد حلت التدفقات العالمية مثلاً بمختلف أشكالها، فى هذا النطاق على الأقل، محل الدولة القومية، وتلك التدفقات هى التى تتمتع بأهمية أساسية، وأصبحت الدولة القومية غير قادرة على وقفها (أو غير راغبة فى ذلك). وبينما تقلصت أهمية الدولة القومية فى عصر العولمة "فإن هذا العهد لا يمثل نهاية الدولة القومية، أو نهاية الحكومة ولو بدرجة أقل" *(1998: 396)*.

وربما كانت توجد فى وقت من الأوقات، بالنسبة للمشككين، سيرورة أمكن أن يطلق عليها اسم العولمة، ولكنها تصل الآن إلى نهايتها. إنهم يجادلون بأن الدولة القومية أعادت، فى السنوات الأخيرة، إثبات نفسها واستعادت، أو أنها تستعيد الآن، دورها التاريخى بوصفها اللاعب الرئيسى فى العالم. وينعكس هذا، على

سبيل المثال، فى الأعمال الحالية التى تقوم بها الولايات المتحدة بما فى ذلك حدودها مع المكسيك، بدورياتها المتزايدة، المدعمة بوحدات الحراسة ومعدات المراقبة عالية التقنية، وجدارها الحدودى. ويميل أنصار العولمة لرؤية العولمة بوصفها ظاهرة جديدة نسبيًا، ويراها المشككون مجرد مصطلح جديد يصف سيرورة قديمة بل وعتيقة، تترابط من خلالها مناطق عديدة من العالم.

ومن الناحية الاقتصادية، يشدد أنصار العولمة على مثل هذه البنى بوصفها شركات متعددة القوميات ***(MNCs Dunning, 2006: 173 – 227; 1995: 461 – 91)***، واقتصادًا متعدى القوميات، وظهور نوع جديد من التقسيم العالمى للعمل. ويجادل المتشككون بأن هناك، ضمن حدود الاقتصاد، عددًا قليل من الشركات متعددة القوميات ***(MNCs)*** الحقيقية التى لا تزال تقيم ضمن مواطنها القومية الأصلية (مثلاً، ديملر فى ألمانيا، وتويوتا فى اليابان). وفضلاً عن ذلك يركز المشككون، كما ذكرنا من قبل، على الدولة القومية والاقتصادات القومية. إن التكتلات الإقليمية للدول، بالإضافة إلى دول محددة – وليس الشركات متعددة القوميات ***MNCs*** – هى التى تنخرط فى أشكال جديدة من الإمبريالية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الدول القومية، وبخاصة الكتل القوية منها (انظر الفصل 7) تنظيم الاقتصاد العالمى والتحكم فيه.

ويرد أنصار العولمة، بأنه فى الوقت الذى يكون فيه من الصحيح أن معظم الشركات متعددة القوميات تحتفظ بارتباطاتها مع الدول القومية التى انبثقت منها أساسًا، فإن هذا الارتباط صار أقل أهمية عبر السنين. إن من المتصور مثلاً، أن تتمكن شركة جنرال موتورز (إذا كتب لها البقاء) أن تقطع كل ارتباطاتها بالولايات المتحدة فى النهاية، وأن تنطلق، أو ينطلق إنتاجها فى مكان آخر، إذا استمر انهيارها فى الولايات المتحدة ونجاحها فى أماكن أخرى (الصين مثلاً).

ويجادل أنصار العولمة أيضًا بأن قوة أو ضعف الدولة القومية لا علاقة له بواقع العولمة. وأن الدولة القومية، سواء كانت قوية أم ضعيفة، تشكل جزءًا رئيسيًا من العولمة. إن قدرة الدولة القومية على التحكم في التدفقات العالمية للمهاجرين على سبيل المثال - وكذلك العقاقير أو تجارة الجنس - تشهد انحسارات وتدفقات، ولكن ليست لهذا علاقة بوجود العولمة وواقعها أو حقيقة أن الدولة القومية هي أحد لاعبيها الرئيسيين. ويجادل أنصار العولمة أيضًا، أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار القوة المستمرة للدول القومية، منفردة أو مجتمعة، فإن قدرتها على ضبط الأسواق الاقتصادية تنهار باطراد، ويكون تحكمها في بعض الأسواق (الحالية، مثلاً) متدنيًا بالفعل.

ويشدد أنصار العولمة من الناحية السياسية، على النزعة الجمعية (متعددة الجوانب) في الوقت الذي يرتكز فيه المشككون على (النزعة) الحكومية الدولية *(Inter- governmentalism)* بمعنى أن أنصار العولمة يرون كل أنواع العلاقات ممكنة في عالم كوكبي لا يتضمن الكثير من الحكومات، بينما يجادل المشككون أن العالم يستمر في أن تهيمن عليه علاقات متبادلة بين حكومات قومية.

ويواصل المشككون التشديد، بلغة النظام العالمي، على دور النظام الدولي للدول القومية والحوكمة الدولية، بينما يرى أنصار العولمة حكومة عالمية متعددة الطبقات تشمل ما هو أكبر من مجرد دول قومية (مثلاً، المنظمات غير الحكومية: *NGOs*، والمنظمات الدولية الحكومية: *INGOs*). وفضلاً عن ذلك، يرى أنصار العولمة الأهمية المتزايدة في مجال تنامي مجتمع مدني عالمي، وحكومة عالمية، وتوجُّه كوزموبوليتاني تجاه العالم. ويعمل هذا كله، كما سوف نرى، في تقليص دور الدول القومية والحوكمة الدولية.

وثقافيًا، يولى أنصار العولمة أهمية كبرى لنهضة الثقافة الشعبية العالمية، ثقافة يشترك فيها عدد كبير من البشر؛ ثقافة تشمل معظم، إن لم يكن كل، مناطق العالم. ويرفض المشككون فكرة ثقافة شعبية عالمية مشتركة تهيمن عليها الولايات المتحدة. وتكون فكرة هذه الثقافة بالنسبة لهم مبالغًا فيها. لقد انهارت فكرة ثقافة عالمية مشتركة فى السنوات الأخيرة مع إعادة التأكيد على الاستقلال الثقافى الإقليمى القومى، وأصبحت الثقافة بوجه عام متنوعة بشكل متزايد وتتشكل بفعل مصادر عديدة ذات آثار مختلفة متعددة.

لقد أصبح الإنترنت على سبيل المثال مؤممًا إلى حد كبير وبإمكان المرء التحدث عن إنترنت ألمانى أو يابانى.

إن أنصار العولمة يشددون، فى موضوع ذى صلة، على انحطاط البشر الذين يتمسكون بشكل صارم بهويات سياسية ثابتة. إن مثل هذا الانحطاط يترك البشر أكثر انفتاحًا بكثير على الثقافة الشعبية العالمية. وفى المقابل، يشير المشككون مرة أخرى إلى البعث الذى حدث فى السنوات الأخيرة للقومية والهويات القومية. ولا يمثل هذا فى حد ذاته أهمية من وجهة نظر العولمة، ولكن الهويات القومية القوية، يمكن أن تعمل على تقييد هيمنة ثقافة شعبية عالمية.

وسوف ننتهز الفرصة للعودة فى هذا الكتاب إلى الكثير من القضايا التى تناولها أنصار العولمة والمتشككون. ومع ذلك، تجدر الإشارة بشكل لا لبس فيه عند هذا الحد، إلى أننا نخلص، فى النهاية، وعلى الرغم من جدارة بعض مواقف المشككين وانتقاداتهم، إلى وجود مجموعة من السيرورات والبنى التى يمكن أن نطلق عليها بشكل مشروع اسم "عولمة". وبهذا المعنى، يتبنى هذا الكتاب، كما ذكرنا فى الفصل الأول، موقف أنصار العولمة من العولمة، وإن يكن موقفًا لا يخلو على الأقل من الحساسية تجاه بعض مناقشات المشككين.

إذا كان هناك شيء اسمه العولمة؛ فمتى بدأت؟

سوف نقدم فى هذا القسم خمس طرق مختلفة للنظر إلى ما تحول إلى قضية غاية فى التعقيد حول أصل العولمة.

فطـــرية

يجادل نايان تشاندا *(Nayan Chanda) (2007: xiv)* بأن "العولمة برزت، من بين أشياء أخرى، من الحاجة الإنسانية الملحة للبحث عن حياة أفضل وأكثر تحققًا". ولقد دفعه هذا إلى تتبع آثار العولمة الأولية للجنس البشرى عندما تركت مجموعة صغيرة من أسلافنا أفريقيا فى العصر الحجرى المتأخر بحثًا عن طعام أفضل وحياة أكثر أمنًا. ولقد استقرت هذه المجموعة أخيرًا بعد خمسة آلاف سنة من الترحال عبر سواحل المحيطات وعمليات الصيد فى وسط آسيا، فى كل القارات. "إن نظرة تشاندا بأن العولمة فطرية أو متأصلة فى البشر، ليست النظرة التى نتبناها هنا، طالما أننا نرى بأننا نعيش الآن فى عصر كونى مميز.

إن تشاندا يركز على أربعة مظاهر محددة للعولمة تتعلق بـــ "الحاجة الملحة"(٢) الأساسية لحياة أفضل، التجارة، العمل التبشيرى (الدين)، المغامرات، وأعمال الغزو (السياسية والعسكرية)، وتمثل كل هذه الأشياء مفاهيم أساسية بالنسبة للعولمة يمكن تتبع آثارها جميعًا فى التاريخ الإنسانى المبكر، سوف نتصدى لمناقشتها، وأشياء أخرى كثيرة غيرها، فى هذا الكتاب.

دورات

والمنظور الثانى هو؛ أن العولمة سيرورة دورية طويلة المدى، وليس من الصعب فقط أن نعثر فى هذه النظرة على منشئ واحد، ولكن الجهد الذى يمكن أن

يوجه نحو هذه الغاية سوف يكون بلا جدوى، نظرًا لوجود دورات من العولمة تمثل فى حد ذاتها أهمية قصوى عوضًا عن طور واحد بعينه ومنشأ واحد محدد *(Scholte, 2005)*. وتميل هذه النظرة شأنها شأن نظرة تشاندا، إلى دحض فكرة أننا نعيش الآن فى "عصر كوني" جديد. ويوحى هذا بمعنى أصح بوجود عصور كونية أخرى فى الماضى، وأن ما يبدو الآن عصرًا كونيًا جديدًا، أو ذروة هذا العصر، مقدر عليه الانكماش والاختفاء فى المستقبل. وأخيرًا، سوف يستبدل هذا أيضًا بدورة جديدة فى سيرورة العولمة.

فترات

وفى مقاربة ثالثة حول بدايات العولمة، يرى ثيربورن *(Therborn, 2000: 151 – 79)* ست فترات أو "موجات" كبرى متتابعة للعولمة لكل منها منشأ محدد:

١- من القرن الرابع إلى السابع، وهى الفترة التى شهدت عولمة الدين (المسيحية والإسلام).

٢- أواخر القرن الخامس عشر، وهى الفترة التى تتميز بأشكال الغزو الاستعمارى الأوربى.

٣- أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهى الفترة التى برزت فيها العولمة نتيجة للعديد من الحروب داخل أوربا.

٤- منتصف القرن التاسع عشر وحتى عام *1918*، وهى الفترة التى شهدت ذروة الإمبريالية الأوربية.

٥- الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

٦- فترة ما بعد الحرب الباردة.

يستنتج ثيربون من كل هذا أن العولمة ليست ظاهرة مقصورة على عالمنا الراهن. ومع ذلك ترفض نظرته التاريخية أو المبنية على الفترات أيضًا النظرة الدورية للعولمة. إن الفترات الماضية لا تعاود الظهور، على الأقل فى شكلها المبكر فى لحظة ما من لحظات المستقبل.

ويقدم روبرتسون *(Robertson, 1990: 15 – 30)* مجموعة مختلفة وأكثر جدة بكثير من الفترات (أو الأطوار). إنه يتتبع بدايات العولمة إلى أوائل القرن الخامس عشر، ولكنه لا يرى أنها انطلقت حقيقةً إلا مع أواخر القرن التاسع عشر.

١- الطور الجنينى فى أوربا (من أوائل القرن الخامس عشر إلى وسط القرن الثامن عشر). وشملت التطورات المهمة أثناء هذه الفترة نظرية مركزية الشمس فى الكون، بدايات الجغرافيا الحديثة، وانتشار التقويم الجريجورى.

٢- الطور الأوّلى فى أوربا أساسًا (منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر) ومن بين التطورات الرئيسية فى هذه الفترة، كان "بلورة مفاهيم العلاقات الدولية التى اتخذت طابعًا رسميًا"، "تصور أكثر يمينية للبشرية"، و"زيادة [زيادات] كبرى فى المعاهدات والوكالات المهتمة بالتنظيم والاتصال الدولى ومتعدى القوميات. *(1990: 26)*

٣- طور الانطلاق (من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عشرينيات القرن العشرين). ومن بين التطوارت الرئيسية لهذه الفترة، كانت الزيادة (الزيادات) الحادة فى عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، بروز الحركة المسكونية، تطور المنافسات العالمية، الدورات الأوليمبية، جائزة نوبل، استخدام التوقيت العالمى، وتبنى التقويم الجريجورى، الحرب العالمية الأولى، عصبة الأمم.

٤- طور الصراع من أجل الهيمنة (عشرينيات القرن العشرين إلى ستينيات نفس القرن). لقد تميزت هذه الفترة بالحرب (الحرب العالمية الثانية) والمنازعات (الحرب الباردة) حول سيرورة العولمة التى كانت لا تزال فى طور الهشاشة. ولقد تأسست منظمة الأمم المتحدة فى هذه الفترة.

٥- طور اللايقين (ستينيات القرن العشرين إلى أوائل التسعينيات)[٣]. وقعت الكثير من التطورات أثناء هذه الفترة تشمل اندماج العالم الثالث فى النظام العالمى، نهاية الحرب الباردة (والثنائية القطبية)، انتشار الأسلحة النووية، المجتمع المدنى العالمى، المواطنة العالمية، تقوية منظومة الميديا العالمية. لقد رأى روبرتسون "اتجاهات الأزمة" فى النظام العالمى فى بداية التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن العولمة شهدت برغم ذلك تسارعًا عالميًا منذ ذلك الوقت (على الرغم من أنها لا تزال تضم اتجاهات الأزمة هذه).

ولو تعين على روبرتسون أن يعالج هذه القضية مرة أخرى، فلربما وجد أن فترة أخرى قد بدأت عند منعطف القرن الواحد والعشرين. إن هذه الاتجاهات الفترية تتضاد هنا مع توجهنا الذى يقوم على التركيز على العصر العالمى الراهن، حيث لا تنظر هذه الاتجاهات لهذا العصر بوصفه فريدًا على نحو خاص.

الأحـــــداث

ويرى اتجاه رابع، أنه بدلاً من الدورات أو الفترات الكبرى، يمكن للمرء أن يشير إلى أحداث أكثر خصوصية بكثير بوصفها أصل العولمة[٤]. وهناك فى حقيقة الأمر، الكثير من الأصول الممكنة للعولمة، من بينها:

- الرومان وغزواتهم الواسعة فى القرون التى سبقت المسيح (جيبون، ١٩٩٨).

- ظهور المسيحية وانتشارها فى القرون التى أعقبت سقوط الإمبراطورية الرومانية.
- انتشار الإسلام فى القرن السابع والقرون التى تليه.
- انتقال الفايكنج من أوربا إلى أيسلندا، وجرين لاند، وبشكل مختصر إلى أمريكا الشمالية فى القرن التاسع وحتى القرن الحادى عشر باعتبارها أمثلة وعلامات على العولمة.
- التجارة فى العصور الوسطى عبر البحر المتوسط.
- أنشطة المصارف فى الدول، المدن الإيطالية فى القرن الثانى عشر.
- اجتياح جيوش جنكيزخان لأوربا الشرقية فى القرن الثالث عشر ***(Economist, 2006: January 12)***
- التجار الأوربيون مثل مارك بولو ورحلاته فى أواخر القرن الثالث عشر عبر طريق الحرير إلى الصين. (ومن الطريف وجود مناقشة تجرى الآن حول تطوير "طريق حرير حديدي" يضم شبكة من السكك الحديدية تمر بالبلدان الآسيوية، الأمر الذى يستدعى، على الأقل، طريق الحرير عند مارك بولو)[٥].
- "اكتشاف أمريكا" بواسطة كريستوفر كولومبوس عام ١٤٩٢. وتشمل رحلات بحرية اكتشافية مهمة فى هذا الزمن، دوران فاسكو دى جاما حول رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، والإبحار حول الكرة الأرضية الذى اكتمل عام ١٥٢٢ عن طريق إحدى سفن فرديناند ماجلان ***(Joel Rothental, 2007: 1237 – 4)***.
- الاستعمار الأوربى خصوصًا فى القرن التاسع عشر.
- وباء الإنفلونزا الإسبانى العالمى فى بداية القرن العشرين.
- الحربان العالميتان فى النصف الأول من القرن العشرين.

بل ويمكن أيضا أن نكون أكثر تحديدًا فيما يختص بنشأة العولمة، وخاصة في السنوات الأخيرة. وتشمل بعض النماذج الكهربائية القليلة الحديثة إلى حد ما:

- ١٩٥٦– أول كابل هاتفي عابر للأطلنطي (انظر الشكل١ -٢ ، للمزيد حول الرأى الحالى بشأن خطوط الهاتف العالمية، وشبكات الهاتف الخلوى وكلابلات الرقائق البصرية الممتدة تحت سطح البحر).
- ١٩٥٨– بينما كان من المستحيل الطيران عبر الأطلنطي في الثلاثينيات من القرن العشرين على متن الطائرات التى كانت تضطر للتوقف عدة مرات أثناء الرحلة، كانت الثورة الكبرى في هذا المجال هى القيام بأول رحلة ركاب نفاثة قامت بها شركة "بان أمريكان" من نيويورك إلى لندن عبر الأطلنطي (مع التوقف للتزود بالوقود في نيوفاوندلاند)؛
- ١٩٦٢– إطلاق القمر الصناعى تلستار؛ أعقبه بوقت قصير، أول بث تليفزيونى عبر الأطلنطي.
- ١٩٦٦– نقل صورة الأرض من أحد الأقمار الصناعية بوصفها مكانًا فريدًا، الأمر الذى أدى ليس فقط إلى الإحساس المتعاظم بالعالم باعتباره مكانًا واحدًا (الوعى الكونى المتزايد: ***Roberstson and Inglis, 2004: 38 – 49***)، ولكن أيضًا بالأهمية الكبرى لتطور حركة البيئة العالمية.
- ١٩٧٠– نشأة نظام المقاصة بين مختلف البنوك ***(CHIPS)*** الذى مكن من نقل رءوس الأموال إلكترونيا (سلكيا) على نحو كونى (٢ تريليون دولار يوميًا الآن) بين المؤسسات المالية.

- ١٩٧٧- ظهور جمعية الاتصالات المالية المتبادلة بين المصارف في كل أنحاء العالم عن بعد *(SWIFT)* والتي مكنت من انتقال قدر أكبر من الاعتمادات المالية كونيا بواسطة الأفراد.

- ١٩٨٨- تأسيس شبكة الإنترنت الحديثة المؤسسة على نظام الـ *(Arpanet)* (الذي أنشئ عام *1969*). بينما استغرق انطلاق الإنترنت بضع سنوات، كان هذا بمثابة نقطة تحول في الترابط العالمي بالنسبة لبلايين البشر.

- ٢٠٠١ – الهجوم الذي قام به الإرهابيون على برجي نيويورك والبنتاجون في واشنطن، بالإضافة إلى الهجوم الذي نفذه الإرهابيون بعد ذلك على القطارات في مدريد (١١مارس ٢٠٠٤) ولندن (٧ يوليو٢٠٠٥) (من بين هجمات أخرى). ونورد فيما يلي نموذجًا محددًا يدعم فكرة أن الحادي عشر من سبتمبر يمكن اعتباره أصلاً للعولمة (على الأقل في التعليم العالي: "لقد غدت عملية التدويل *(Internationalization)* على رأس أجندات معظم الجامعات منذ الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكان الهدف من وراء ذلك هو إعداد الطلاب لعالم كوني ومساعدة هيئة التدريس بالكلية على مواكبة أحدث التطورات في اختصاصياتهم *(Lewin, 2008b: 8)*.

ويقربنا هذا بطبيعة الحال، من اللحظة الراهنة، ومن الممكن أن ترتبط أحداث خاصة أخرى (خصوصًا الكساد الكبير) على وجه اليقين تقريبا بواسطة ملاحظي المستقبل، أو بتطور أبعد للعولمة.

إن هذا التركيز على أحداث تاريخية خاصة يكون أقل عمومية من المقاربة التي نتبناها في هذا الكتاب الذي يسلط الضوء على العصر الكوني الحالي.

تغيرات أوسع وأحدث

والنظرة الخامسة تركز على تغيرات أوسع، ولكنها تظل أحدث. وهناك إحساس داخل هذه النظرة بأن هناك تغيرًا كبيرًا قد حدث فى النصف الأخير من القرن العشرين. ولقد تم تعيين ثلاثة من هذه التغيرات المهمة بواسطة الباحثين بوصفها مصدر العولمة على الطريقة التى توجد بها فى وقتنا الراهن.

١- بروز الولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم فقط باستعراض لقوتها العسكرية فى العالم (كوريا فى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وبشكل كارثى فى فيتنام فى الستينيات وبداية السبعينيات من نفس القرن)، بل ومدت نفوذها كذلك فى المجال الاقتصادى عندما أصبحت القوة الصناعية المهيمنة عندما قضت الحرب على معظم منافسيها عسكريًا (ألمانيا، اليابان) أو، اقتصاديًا (قوى المحور وكذلك الحلفاء مثل فرنسا وبريطانيا العظمى) ولقد صاحب تلك التغيرات الكثير من مظاهر التوسع الأمريكى أو أعقبتها مباشرة، مثل النفوذ الدبلوماسى لحكومة الولايات المتحدة، والمدى الواسع الذى وصلت إليه الميديا فى الولايات المتحدة، ونفوذ هوليوود... إلخ. وتضع هذه النظرة العولمة فى خط واحد مع فكرة الأمركة. (انظر الفصل ٤).

٢- ظهور الشركات متعدية القوميات *(MNCs)*. ففى الوقت الذى يمكن فيه تتبع الشركات العالمية الكبرى حتى القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع

عشر فى ألمانيا مثلاً، وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، إلا أنها ارتبطت بشكل كبير مبدئيا بأوطانها الأصلية، وقامت بإنجاز الغالبية العظمى من أعمالها داخل هذه الأوطان. ومع ذلك، وبمرور الزمن، قامت هذه الشركات بإنجاز الكثير من أعمالها دوليًا. وبهذا كانت تتبع قول ماركس الشهير الذى يذهب إلى أن الرأسمالية كان عليها أن تتوسع فى الأسواق العالمية أو تموت، بسبب الأرباح الراكدة أو المتردية. إن ماركس وإنجلز يطرحان المسألة على الوجه التالى. *(1848/2000: 248 – 9)*.

لقد استقطبت حاجة الرأسمالية إلى سوق تتوسع باستمرار تستوعب منتجاتها البورجوازيين فى كل أنحاء الكرة الأرضية. ويتعين على هذه السوق أن توجد فى كل مكان، تقيم فى كل مكان. لقد أعطى البورجوازى من خلال استغلاله للسوق العالمى، طابعًا كوزموبوليتانيا للإنتاج والاستهلاك فى كل البلدان، لقد تم تدمير الصناعات الوطنية التى تأسست قديمًا، أو يتم تدميرها كل يوم. لقد أزيحت وحلت محلها صناعات جديدة إنها لم تعد تنشئ مادة خامًا وطنية، وإنما مواد خام تجلب من أقصى المناطق؛ صناعات لا تُستهلك منتجاتها فقط فى الوطن، ولكن فى كل ركن من أركان العالم. وبدلاً من الاحتياجات القديمة التى يفى بها إنتاج الوطن، نجد احتياجات جديدة يقتضى إشباعها الاستعانة بمنتجات أراض بعيدة ومناخات قصية. وبدلاً من النزعة المحلية. القديمة والعزلة القومية والاكتفاء الذاتى، لدينا علاقات فى كل اتجاه، واعتماد متبادل بين الأمم.

إن شركات السيارات الأمريكية التى كانت توصف فى يوم من الأيام بالشركات الكبرى مثل فورد وجنرال موتورز، لم تنشأ فقط فى الولايات المتحدة ولكنها كانت تركز أيضًا وبشكل مبدئى، على بيع منتجاتها فى السوق الأمريكية، وكانت معظم مكوناتها، إن لم يكن كلها، تُنتج بواسطتها أو بواسطة متعهدين من

الباطن من داخل الولايات المتحدة. ولقد كانت هاتان الشركتان تقومان باستيراد المواد الخام بكل أنواعها بطبيعة الحال (وكانتا تقومان ببيع سياراتها عبر البحار وخاصة فى أوربا). ولكن الجزء الأكبر من عملها، كان يتم إنجازه فى الولايات المتحدة بوجه عام. وفضلاً عن ذلك، كانت الأغلبية العظمى من الهيئة الإدارية، والموظفين والمستثمرين أمريكيين. ومع ذلك، فقد بدأ هذا كله فى التغير فى القرن العشرين حيث قامت هذه الشركات بتصدير المزيد من سياراتها إلى أجزاء أخرى من العالم، وتم افتتاح المصانع فى بلدان أخرى لبيع السيارات تحت أسمائها التجارية (أو أسماء أخرى) ولبت منتجاتها الاحتياجات الخاصة (مثلاً، سيارات أصغر حجمًا، سيارات أكثر توفيرًا للوقود) لهذه البلدان، بل وبدأت فى السنوات الأخيرة فى نقل المزيد من إنتاجها من السيارات المخصصة للسوق الأمريكية إلى بلدان أخرى. إما فى مصانع خاصة بها، أو فى مصانع يمتلكها متعهدون فرعيون فى هذه البلدان.

وبهذه الطريقة، وغيرها من الطرق، أصبحت فورد وجنرال موتورز من الشركات متعددة القوميات، ومن ثم، باتت هاتان الشركتان بحكم طبيعتهما، جزءًا لا يتجزأ من العولمة. إن هاتين الشركتين ليستا فى واقع الأمر منخرطتين فقط فى العولمة، ولكن تم أيضًا إدماج هذه السيرورة فى المنظمة، نظرًا لأن كل أنواع التدفقات الكونية (الأجزاء، البشر، المال) تقع ضمن نطاق الشركة.

وربما كانت حالة شركة السيارات الأمريكية التى كانت فى وقت من الأوقات "أكبر ثلاث" شركات أمريكية – كريسلر – أكثر لفتًا للانتباه من هذه الناحية. لقد حذت كريسلر حذو الشركتين الكبريين الأخريين، فورد وجنرال موتورز، وأصبحت بشكل متزايد متعددة القوميات. لقد كان على كريسلر مع ذلك، التى كانت ولأمد طويل أكثر الشركات الثلاث الكبرى الشهيرة هامشية، أن تتلقى

دعمًا من الحكومة الأمريكية عام ١٩٧٩ لإنقاذها من الإفلاس على شكل قرض مثير للجدل. لقد كان هذا الإجراء بمثابة مساعدة قصيرة الأجل. وفى عام ١٩٩٨، استولت عليها شركة مرسيدس بنز الألمانية التى قامت بتغيير اسمها إلى ديملر كريسلر *AG*. لقد كان هذا يمثّل بشكل واضح تكوينًا لشركة متعدية القوميات على الرغم من كون ديملر بنز نفسها (وكذلك كريسلر) شركة متعددة القوميات قبل ذلك، نظرًا لأنها كانت من بين أشياء أخرى تبيع منتجاتها من السيارات فى الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، لم يدم هذا الزواج طويلاً، فقد باعت ديملر حصتها من كريسلر عام ٢٠٠٧. وفى الوقت الذى تحاول فيه كريسلر مرة أخرى الاعتماد على نفسها، فإنها تظل شركة متعددة القوميات، شأنها فى ذلك شأن ديملر.

ومن الطبيعى ألا تظل شركات السيارات الأمريكية والألمانية أصحاب الريادة فى هذه الصناعة. لقد انتقلت الريادة إلى اليابانيين وبخاصة شركة تويوتا ونيسان وهوندا (ومعها الشركات الكورية [هيونداى وكيا] التى تظهر قوى كونية مماثلة). ومع ذلك، تُعَدُّ هذه الشركات نفسها فى الوقت الراهن شركاتٍ متعددة القوميات لأنها لا تكتفى ببيع سياراتها فقط فى الولايات المتحدة (وفى بلدان أخرى عديدة)، ولكنها تنتجها أيضًا فى مصانع تبنى فى أجزاء مختلفة من شمال أفريقيا. إن وضعية صناع السيارات الآن، هى مجرد نموذج للشركات القومية التى أصبحت متعددة القوميات، ومن ثم أصبحت بشكل أكثر وضوحًا وأهميــة جــزءًا لا يتجزأ من العولمة.

٣- انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة.

يمكن القول؛ إن العولمة ظاهرة حديثة نسبيًا، وإنها لم تبدأ فى الواقع إلا مع سقوط "الستار الحديدي" والاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. لقد انتهى مع انهيار الاتحاد

السوفيتى وسقوط "الستار الحديدي" تقسيم العالم إلى عالمين "رأسمالي" وآخر "شيوعي". لقد انهار بانهيارهما كل أنواع العوائق التى وجدت بينهما، وترتب على ذلك، انفتاح أجزاء كبيرة من العالم لأول مرة. منذ بداية القرن العشرين أمام التدفقات بكل أنواعها: الهجرة، السياحة، الميديا، الدبلوماسية، ولا سيما المعاملات الاقتصادية الرأسمالية للشركات متعددة القوميات وغيرها من المعاملات.

لقد غمرت السيرورات الكونية التى كانت قد انتشرت فى معظم أنحاء العالم "الحر" قبل عام ١٩٩١، الدول المستقلة الآن، والتى كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتى وخاصة روسيا ومعظم حلفائها.

ولا تزال هناك بقايا للشيوعية وخصوصًا فى كوبا وكوريا الشمالية، واسميًا على الأقل فى الصين. وتظل كوبا أساسًا خارج منظومة الرأسمالية العالمية، وذلك بسبب الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا، وهو حظر سارى المفعول منذ عام ١٩٦٢، والذى توسع وأعيد تقنينه عدة مرات منذ ذلك الوقت. ومع ذلك، يُعَدُّ هذا الحظر ذاته أحد تجليات العولمة، إن الولايات المتحدة الأمريكية تقيم العوائق لكى تحد من تدفق التجارة مع كوبا أو توقف هذا التدفق، ولكى تكبح أو تمنع أممًا أخرى فى كل أنحاء العالم من التجارة مع كوبا. لقد أصبحت الصين بطبيعة الحال القوة العظمى (أو قوة عظمى) فى الرأسمالية العالمية، على الرغم من بقاء حكومتها شيوعية، رسميًا على الأقل ***(Fishman, 2006)***. ومهما يكن من أمر، فإن الصين منخرطة بشكل مؤثر فى العولمة، ليس اقتصاديًا فقط، وإنما فى العديد من المجالات الأخرى أيضًا (إن إقامة دورة الألعاب الأوليمبية فى بكين عام ٢٠٠٨، مثال جيد).

إن المنظور الذى يتبناه هذا الكتاب بالنسبة لعصر العولمة الراهن، يتفق فى معظمه مع هذا التركيز على التغيرات الواسعة النطاق التى وقعت فى النصف الأخير من القرن العشرين. وعلى الرغم من تناول كل المنظورات الأخرى للسيرورات الكونية، فقد اقتصرت جميعها على المجال الجغرافى، وكانت أقل شمولاً وشدة بكثير من السيرورات الكونية التى انطلقت أواخر القرن العشرين. ومن ثم، فإن المنظور الذى نتبناه هنا فى هذا الكتاب، يذهب إلى أن العولمة تمثل تطورًا حديثًا نسبيًا، وأن أصولها ترجع إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

عولمـــة أم عولمـــات

فى الوقت الذى يمكن فيه مناقشة العولمة بصفة عامة، فإن مناقشة من هذا النوع تحجبُ، كما أوضحنا من قبل، حقيقة وجود أنواع أخرى من العولمة عولمات عديدة يتعين التعرف عليها، وبلورة العلاقات القائمة بينها *(Hoffman, 2002: 104 – 15)*، وإليك بعض الأنماط الرئيسية[٦] للعولمة التى سوف نتناولها فى هذا الكتاب.

العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية كما عايناها بالفعل، هى العولمة بالنسبة للكثير من المراقبين[٧]. وعلى الرغم مما تتمتع به العولمة الاقتصادية بأهمية كبرى بكل تأكيد، وربما بأهمية قصوى، فإن هناك أنواعًا أخرى من العولمة (انظر ما يلي).

العولمة السياسية

لا يمكن اختزال العولمة السياسية على الرغم من تأثرها الشديد بالعولمة الاقتصادية، إلى الاقتصاد وحده. فعلى سبيل المثال، كانت للحروب التى خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١وعام ٢٠٠٣، دوافع اقتصادية بكل تأكيد

(مثلاً، ضمان تدفق بترول الشرق الأوسط، وربما مزيد من التحكم فى بترول العراق). ومع ذلك، كانت هناك عوامل أخرى (الخوف المضلّل من "أسلحة الدمار الشامل" ومن تنظيم القاعدة فى العراق)، ومن القوة الشيطانية للإسلام عمومًا وصدام حسين على وجه الخصوص... إلخ.

ويميل أولئك الذين يدرسون العولمة السياسية إلى التفكير بمصطلحات العلاقات الدولية فيما بين الدول. ومع ذلك، فإن الإسهام الرئيسى لدراسات العولمة فى هذا المجال، هى الإحاطة بـــ، بل والنظر فيما وراء العلاقات الدولية إلى أنواع أخرى من العلاقات السياسية التى توجد على مستوى كونى. وتشمل نماذج هذه العلاقات تلك العلاقات التى تضم المنظمات الكونية، وخصوصًا منظمة الأمم المتحدة *(UN)*، والعلاقات بين الأقاليم والمدن التى تتعدى الدول القومية التى توجد. بل إنها تضمُ، على نحو أكثر تحديدًا، ظواهر مثل المنظمات الإرهابية (مثلاً تنظيم القاعدة) التى لا تنتمى أو ترتبط بدولة قومية بعينها. إنها تنظيمات بـــ "لا دولة". إن اللادولة والمشكلات المتزايدة المرتبطة بها (مثلاً، الإرهابيين القبليين فى باكستان وفى بضعة بلدان أفريقية -الصومال، والكونجو- التى تمتلك حكومة فى الظاهر فقط) تثير اهتمامًا وقلقًا كونيين متزايدين.

العولمة الثقافية

هناك العديد من التدفقات الثقافية التى توجد – على الأقل جزئيًا، مستقلة عن الأشكال الكبرى الأخرى للعولمة. وتشمل هذه النماذج، الطعام (الإيطالى، والصينى، والهندى... إلخ) والبث التليفزيونى (محطة الـــ *BBC* وقناة الحرة) والسينما (هوليوود وبوليوود)، ومحتويات المتاحف، وعروض موسيقى الروك المتجولة والموسيقى الكلاسيكية وما إلى ذلك. ولا يمكن بطبيعة الحال فصل

العولمة الثقافية كليةً عن الأشكال الأخرى للعولمة. إن لها فى الغالب جذورًا فى دولٍ قوميةٍ معينة (مثلاً البوليوود الهندي). ويمكن لحركتها الكونية أن تؤدى إلى احتجاجات سياسية عنيفة فى بلدان عديدة (العداء لأسلوب الأطعمة الأمريكية السريعة، على الأقل، بين البعض فى فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول). والأمر الأهم، هو أن كل هذه الأشكال من العولمـــة الثقافيـــة، تتأثر باعتبارات اقتصادية (ما إذا كانت على الأقل تستطيع استرداد تكاليفها إذا لم تحقق أرباحًا فى أماكن جغرافية محددة)، وتكون ذات عوائد اقتصادية (يعتمد الإنتاج المستمر لعروض ثقافية على عروض سابقة، تقدم ربحا أو على الأقل لا تحقق خسارة).

العولمة الدينية

إن معظم الأديان العالمية (المسيحية، الإسلام، البوذية. . . إلخ) تتسم بطبيعة كونية، وتسعى فى الغالب إلى توسيع نفوذها الكونى *(Byer, 2007: 444 – 60)*. على سبيل المثال، تُعَدُّ العقيدة الكاثولوليكية بمعتنقيها البليون تقريبا، عملية كونية يديرها الفاتيكان. هناك الكاثوليكيون، والكنائس الكاثوليكية، والكهنة الكاثوليكيون فى معظم أرجاء العالم، وتتدفق كل أنواع المعلومات منهم وإليهم، وكذلك من الفاتيكان وإليه. إن الكثير من الأديان الأخرى الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء، أديانٌ كونية، أو تسعى لأن تكون كذلك، وتعمل على تحقيق هذا من خلال حشد الأتباع فى كل مكان فى العالم، وإرسال البعثات التبشيرية، وفتح المراكز الدينية (الكنائس، المساجد، والمعابد اليهودية وما شابه). إن اهتمامًا كبيرًا يوجه اليوم لنشر الإسلام كونيا، ولا سيما الإسلام الأصولى على الرغم من كونه دينا ذا طبيعة عالمية منذ ظهوره فى القرن السابع الميلادى (لقد انتشر فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وامتد حتى إسبانيا). *(Levering Lewis, Vertigans, and Sutton, 2002)*.

العولمة العلمية

يُعَدُّ العلم الآن مشروعًا كونيًا بالأساس، نظرًا لأن قاعدته المعرفية تشكلها مدخلات تنتمى إلى مناطق مختلفة من العالم، وتنتشر هذه المعرفة فعليًا فى مختلف أرجاء العالم. ولقد كان هذا صحيحًا لبعض الوقت (العمل فى النظرية الذرية وما دون الذرية فى النصف الأول من القرن العشرين)، ولكنه أصبح أكثر يسرًا بفعل التقدم التكنولوجى فى جميع المجالات. ولقد شكَّل ظهور الإنترنت أهمية خاصة فى تقوية الطابع الكونى للعلم وتعزيز مداه. إن العديد من المجالات العلمية توجد الآن على شبكة الإنترنت ويمكن للعلماء فى معظم مناطق العالم الاطلاع عليها. ولم يعد العلماء، بالإضافة إلى ذلك، ينتظرون ترحيب هذه المجلات بمقالاتهم ونشرها. إنهم يقومون الآن بنشر أعمالهم على شبكة الإنترنت، ويمكن للعلماء فى مناطق عديدة من العالم، قراءة هذه الأعمال والاطلاع عليها، بل ويمكنها التأثير الفورى على أعمالهم، وبإمكانهم تقديم تغذية استرجاعية سريعة وتصويبات للمؤلف الأصلى (أو المؤلفين الأصليين) الذى يمكنه مراجعة عمله بسرعة ونشر الورقة المُراجعة على شبكة الإنترنت. وإذا أردنا أن نأخذ مثالاً آخر، فإن التعاون الضخم بين العلماء فى كل أنحاء العالم يُعَدُّ الآن أكثر احتمالاً بشكل كبير بسبب الرسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت.

عولمة الصحة والدواء

لقد تم عولمة الصحة والدواء بشكل متزايد بواسطة العديد من الطرق *(Hashimian and Yach, 2007: 516 – 38)*. إن الأمراض يمكنها أن تتكاثر (بل وتتكاثر) عالميًا. وهناك أيضًا الانتشار الكونى للمعرفة والخبرات الطبية، بالإضافة إلى التكنولوجيات المفيدة فى تشخيص وعلاج الأمراض بكل أنواعها. وكما هى

الحال مع المعرفة العلمية، فإن الكثير من المعرفة الطبية متاح على شبكة الإنترنت وينتشر بسرعة هائلة حول العالم.

العولمة الرياضية

لقد تمت عولمة الرياضة أيضًا بواسطة العديد من الطرق. - *(Andrews and Grainger, 2007: 478: 97)*-. لقد عبرنا سريعًا بالفعل على بعض المنظمات الأساسية المنخرطة فى عملية العولمة الخاصة بالرياضة. وتضم بعض الرياضات العالمية لعبة التنس الاحترافية، والجولف. ولقد لعبت بعض وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون دورًا رئيسيًا فى عولمة الرياضة، وخلقت اهتمامًا بالرياضة بين الجماهير.

عولمة التعليم

لقد انتشر التعليم العالى فى مناطق عديدة من العالم، وغدا التعليم العالى متشابهًا بشكل كبير *(Manicas, 2007: 461 – 77)*، وينطبق هذا على مدارس إدارة الأعمال، ولا سيما تلك التى تقدم برامج الــ *MBA* (درجة البكالوريوس فى إدارة الأعمال)، *(Clegg and Carter, 2007: 516 – 38)*. وفتحت الجامعات الأمريكية أخيرًا "فروعًا" فى بلدان عديدة، وخصوصًا فى منطقة الخليج الغنية بالنفط. *(Lewin, 2008b: 8)*.

ومع ذلك، لم تفعل المدارس الابتدائية والثانوية نفس الشيء لمواكبة العولمة. لقد ارتبطت إخفاقات ثلاثة بالمدارس الابتدائية والثانوية فى الوقت الراهن فى ارتباطها بالعولمة:

١- إن المدارس لا تدمج الشباب عمومًا فى عملية التعلم، وتكون النتيجة هى أنه عندما يُسأل الطلاب فإنهم يجيبون بأن المدرسة "شيء ممل". إن المظاهر – اقتصادية، وسوسيوثقافية، وديموغرافية – تمثل وقائع يومية بالنسبة للشباب، ولكن المدارس تقدم القليل مما هو وثيق الصلة بتلك الوقائع.

٢- إن المدارس، ولا سيما فى الشمال، لا تستجيب بشكل مناسب لاحتياجات الأعداد الكبيرة، من المهاجرين الشبان فى الجنوب. إنهم فى الغالب "يصبحون على وجه السرعة مهمشين بوصفهم جماعات أقلية موسومة عنصريًا، وإثنيًا، ودينيًا ولغويًا. وتكون نتائج هذه الاتجاهات العامة واضحة بشكل مؤلم بطرق عديدة قابلة للقياس: بدءًا بالمعدلات العالية للمتسربين من المدارس بين المهاجرين، الأقليات الإثنية والعرقية فى العديد من البلدان الغنية، وحتى الاختلافات الشديدة فى نماذج الإنجاز بين الأقليات من أهل البلاد الأصليين والأقليات المميزة عرقيًا". *(Suarez Orozco and Smith,-2007: 3)*

٣- إن أكثر المشكلات إثارة للرعب وقابلية للجدل، ترتبط بإخفاقات المدارس فى الجنوب وحقيقة أن العديد من الطلاب والشبان (نحو ٢٠٠ مليون) فى الجنوب ليسوا مسجلين فى المدارس. ونتيجة لذلك، يتخلفون عن أقرانهم فى الشمال. وفضلاً عن ذلك، تسهم هذه الإخفاقات فى المشكلة الضخمة الخاصة بالأمية التى تتركز فى الجنوب. ويعمل معدل الأمية المتزايد هناك على تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب.

إن المدارس الابتدائية والثانوية بحاجة للتغيير لكى تتكيف مع حقائق العالم الكونى الجديد.

إن ما سبق يعطينا على الأقل إحساسًا بالمدى الذى وصلت إليه العولمة، ولكن هذا التكرار يمس فى الواقع عددًا صغيرًا فقط من العولمات التى سوف نعكف على تناولها فى هذا الكتاب.

إن إحدى النقاط المهمة حول فكرة وجود عولمات متعددة هو؛ حقيقة أنها تُعقّد إلى مدى أبعد فكرة إيجاد أصل للعولمة. ومن الواضح أن هناك أصولاً مختلفة تعتمد على ما إذا كان المرء يركز على العولمة فى الاقتصاد، أو السياسة، أو العلم، أو التعليم العالى. . . إلخ. ومن الأجدى بالنسبة لعملية البحث عن أصولاً (إذا افترضنا أننا معنيون بتتبع الأصول) تحديد أصول مختلفة لكل واحد من الأشكال العديدة للعولمة بدلاً من السعى للوصول إلى أصل واحد للعولمة ككل. وفضلاً عن ذلك، توجد مجالات فرعية يحتمل أن يضم كل منها أصلاً مغايرًا لبداية العولمة داخل كل شكل من هذه الأشكال (لقد انتشرت الملاريا على سبيل المثال كونيًا لعدة قرون فى الوقت الذى تؤثر فيه أنفلونزا الطيور على أعداد كبيرة من البشر فى كل أنحاء العالم).

القوة الدافعة للعولمة

هذا سؤال صعب ليس من السهولة الإجابة عنه. على سبيل المثال، إذا قبلنا بحقيقة وجود عولمات متعددة، فسوف يكون من الواضح أن التفكير فى إمكان العثور على قوة دافعة واحدة للعولمة أو حتى عدد صغير من القوى الدافعة، هو من قبيل الوهم. ومع ذلك، فإن البحث عن القوى الدافعة لكل شكل من أشكال العولمة على حدة، وكل أشكالها مجتمعة، سوف يكون بمثابة عملية طويلة مرهقة. وعند هذا الحد، على الأقل، ينبغى أن نقصر جهودنا على بحث عن القوى الدافعة للعولمة عند أكثر المستويات عمومية.

وفى الوقت الذى سوف نركز فيه على العولمة بصفة عامة، فإن العديد من نفس هذه العوامل ينطبق على بعض العولمات الأكثر تحديدًا.

وإحدى طرق مقاربة هذا الموضوع، يكون من خلال واحد من التقسيمات الكلاسيكية فى العلوم الاجتماعية، التمييز بين التفسيرات المادية والتفسيرات المثالية. إن تفسيرًا ماديًا سوف يميل إلى التركيز على العوامل والقوى المادية. وفى الوقت الذى يمكن أن تكون فيه عوامل مادية أخرى (مثلاً، الدولة القومية فى المجال السياسي)، فإن هذا سوف يُختزل عمومًا (كما حدث بالنسبة لكارل ماركس، الذى كان ماديًا وتسليطه الضوء على العوامل الاقتصادية مثل "قوى" و"علاقات" الإنتاج والتكنولوجيا... إلخ). إن هذا النوع من التفكير هو الذى حدا بالكثيرين إلى التفكير فى أن الرأسمالية عمومًا، أو الشركات متعددة القومية *(MNCs)* المعاصرة، بوصفها القوة الدافعة الأكثر أهمية فى العولمة المعاصرة.

إن النظرة القطبية، كما كان يراها ماركس، ترى أن القوى المحركة الأساسية للعولمة، لا تتمثل فى العوامل المادية بقدر ما تتمثل فى العوامل المثالية. لقد كان التشديد على العوامل المثالية هو ما يميز الفيلسوف الألمانى ج. و. ا هيجل وأتباعه "الهيجيليين الصغار". ولقد بلغ ماركس سن الرشد فى هذا السياق الفكرى، ولكنه خلافًا لهيجل ركز على العوامل المادية وليس على العوامل المثالية. ومع ذلك، احتفظ ماركس باهتمام ثانوى بالأيديولوجيا بوصفها نظامًا من الأفكار، (انظر الفصل الخامس للمزيد حول الأيديولوجيا، على الأقل فيما يتصل بنظرة الليبرالية الجديدة للعولمة). وفى الوقت الراهن، يكون الموقف المثالى من العولمة، هو أن القوى الدافعة الرئيسية لهذه السيرورة، هى التغيرات فى الفكر والأفكار، بالإضافة إلى المعلومات والمعرفة. ومن ثم، سوف نتحدث بلغة كونية عوض الحديث بلغة محلية أو حتى قومية. ولقد حذت قاعدة معرفتنا نفس النهج لكى تصبح هى الأخرى كونية المجال بشكل متزايد. وخير مثال على الأخيرة، يتضمن قضية التغيرات المناخية الكونية. لقد توصلنا بشكل ما إلى معرفة الكثير حول المناخ الكونى، والتغيرات المناخية، ربما أكثر بكثير مما نعرف عن المناخ المحلى بسبب السينما

مثلاً وكتب مثل كتاب آل جور *[2006]* "حقيقة تثير القلق: *An Inconvenient Truth*"– وسوف تقودنا معرفتنا بالتغير المناخى فى النهاية إلى بعض الجهود العالمية الجادة للتعامل مع قضاياه وتبعاته. وعلى هذا الأساس، وطبقًا لهذه النظرة، يكون ما يحفز العولمة ليس هو التغيرات المادية، وإنما التغير الذى طرأ على الأفكار والمعرفة.

وتوجد بطبيعة الحال أرضًا وسط ترى أن كلا من العوامل المادية والمثالية تمثل أهمية عظمى ويُعَدُّ ماكس فيبر، على ضوء تاريخ النظرية الاجتماعية، أشهر مُنظِر اجتماعى يتبنى هذه النظرة. وفى الوقت الذى شرع فيه فيبر، خلافًا لماركس والماركسيين، فى إظهار أهمية العوامل المثالية (دور الروح البروتستانتية مثلاً فى صعود الرأسمالية فى الغرب: *Weber, 1904 – 5 / 1958*)، كان هذا ضمن سياق نظرة أوسع اعترفت بأهمية كل العوامل المثالية والمادية. *(Weber 1927 / 1981)*. ولقد رأى فيبر فى النهاية أن العوامل المادية هى القوى الدافعة الرئيسية، ولكن الأمر الأهم، من وجهة نظرنا، هى أنه عزى الأهمية لكلا العاملين. ومن ثم، يمكن من هذا المنظور، أن نرى العولمة باعتبارها قوة تحفزها كل العوامل المادية والمثالية. ويتضح هذا فى وقتنا الراهن فى الحركة الخضراء العالمية التى تحفزها كلتا الفكرتين (أفكار ألجور مثلاً) والوقائع المادية (أسعار الجازولين المرتفعة).

إذا كان هناك شيء اسمه العولمة، فهل تتميز بعدم المرونة والتصلب؟

بافتراض وجود شيء اسمه العولمة، فهل تطورها الأبعد وتوسعها أمران حتميان؟ إن النظرة التى ترى العولمة أمرًا حتميًا نظرة واسعة الانتشار فى كلٍ من المجال الأكاديمى والأوساط الأكثر شعبية بوجه خاص. إنها النظرة التى يتميز بها على سبيل المثال توماس فريدمان *(1999; 2005)* الذى يجادل "فى العالم مسطح"

"The World is Flat"[٨] أن العولمة تتوسع بطرق مختلفة وفى اتجاهات متعددة. ويرى دانيال ألتمان *Daniel Altman (2007: x)* أن "القوى التى تسمى فى الغالب عولمة. . . وجدت لتبقى". وتجادل نايان تشاندا *(Nayan Chanda, 2007: 320)* بأن "الدعوات التى تهدف إلى وقف العولمة، دعوات تافهة ولا معنى لها".

إن العولمة تبدو متصلبة نظرًا لأنها تضم مناطق أكثر وأكثر من العالم الاجتماعى. ومع ذلك، فإن أفكارًا مثل التصلب والحتمية تكون دائمًا إشكالية من وجهة نظر العلوم الاجتماعية. ومن المؤكد، وجود اتجاهات اجتماعية قوية جدا هنا واحتمال قوى جدًا أن تستمر هذه الاتجاهات، بل وتتسارع فى السنوات القادمة. ومع ذلك لا يتساوى هذا مع القول بأن مثل هذه التغيرات حتمية. إن العلوم الاجتماعية تشير فى واقع الأمر إلى عدم وجود أى حتميات مطلقًا. وينطبق هذا بوجه خاص على سيرورة واسعة النطاق ممتدة كونيا فى غير انتظام مثل العولمة. وعلى سبيل المثال، فإن ردود الفعل الحالية المضادة خصوصًا فى الولايات المتحدة وأوربا وجنوب أفريقيا تجاه الهجرة واسعة النطاق، وخاصة الهجرة غير الشرعية من البلدان الأقل تطورًا (زيمبابوى مثلاً فى جنوب أفريقيا) تفضى، أو يمكن أن تفضى على الأقل إلى عولمة أقل وليس أكثر، على الأقل بلغة التدفقات الخاصة بهذه الأنماط من البشر. ومن ثم، تشكل ردود الفعل المضادة للعولمة (مثلاً، العنف الموجه إلى أهالى زيمبابوى فى جنوب أفريقيا) كبحًا مهمًا لتوسعها البادى الحتمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يفضى التفكير وفقًا لهذه الحتميات إلى اختزال البشر إلى منزلة "المغفلين البلهاء" *(Ritzer, 2008c: 387)* الذين لا يمكن لهم فعل شيء عدا القبول بشكل أعمى بهذه التغيرات. وبينما يكون من الصحيح، أن البشر يمكن أن تشملهم هذه التغيرات واسعة النطاق، فإنهم يحتفظون دائمًا بالقدرة على العمل الفردى والجماعى لتعديل، إن لم يكن وقف هذه التغيرات. وفى الوقت الذى يمكن أن يبدو فيه البشر أحيانًا مغفلين بلهاء، فإن الأمر الأكثر احتمالاً بكثير، هو أن يكونوا فاعلين أقوياء *(Giddens, 1984)* بل و"مردة خطرين"[٩].

ويتصل هذا بمفهومى "العولمة من أعلى" و"العولمة من أسفل" *(Khan and Keller, 2007: 662 – 74)*. إن العولمة، خاصة عندما ينظر إليها من قبل أولئك الذين يمتلكون القدرة على مخاطبة الجمهور العادى، مثل توماس فريدمان، ترتبط عمومًا بـــ "العولمة من أعلى". إننا نعرف "العولمة من أعلى" بوصفها سيرورة تخلقها وتنشرها قوى واسعة النطاق (مثل الدولة القومية والشركات متعددة القوميات)، وخصوصًا القوى المرتبطة بالشمـــال والمفروضـــة علـــى الجنـــوب (ولا سيما الدول القومية وأعمالها التجارية) وعلاوة على ذلك، تكون العولمة، عند النظر إليها من هذه الزاوية، مفروضة إلى حد كبير على ممثلين أفراد فى كل من الشمال والجنوب.

وفى الوقت الذى يأتى فيه قدر كبير من العولمة من أعلى بكل تأكيد، يتوافق علماء الاجتماع على وجه الخصوص مع العولمة من أسفل التى تعمل إلى حد ما على الأقل إلى مناهضتها وجعلها أقل حتمية. إن العولمة من أسفل يمكن أن تتخذ شكل فاعلين فرديين، وجماعات صغيرة من الفاعلين يعارضون ويعملون على معارضة العولمة فى البلدان المتقدمة، والأقل تقدمًا على حد سواء. وبالإضافة إلى هذا، يمكن للعولمة من أسفل أن تضم أيضًا جماعات كبيرة، بل ودولاً بأكملها (معظمها من العالم الأقل تقدمًا). إن البشر من منظور العولمة يكون أدوات، بل و"مردة خطرين".

إن العولمة من أسفل ترتبط عمومًا بردود الأفعال المناهضة للعولمة من أعلى. ومن ثم، غالبًا ما تسمى حركة "العولمة المضادة"، وهى تسمية خاطئة، لأن الحركة فى عمومها ليست ضد العولمة فى حد ذاتها، وإنما ضد أشكال محددة من تلك السيرورة، ولا سيما العولمة من أعلى. (إن مصطلحات مثل "العولمة البديلة" "*alter globalization*"، أو "حركة العدالة الكونية" "*global justice movement*"،

غالبًا ما ترتبط بها، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر الفصل ١٦). وبالتالى، فإن المجموعات والمنظمات المختلفة المرتبطة بهذه الحركة (المنتدى الاجتماعى العالمى، مثلاً) تعترض على الأعباء التى يفرضها مثلاً صندوق النقد الدولى ***IMF***. إن هذه المنظمات والمجموعات لا يمكن رؤيتها بوصفها منظمات ومجموعات مضادة للعولمة، لأنها تتميز هى ذاتها، وفى الكثير من الأحوال، بالكونية، ويتمثل طموحها فى خلق السيرورات والحركات التى تعارض "العولمة من أعلى" واستمرار بقائها.

ويُنظر للعولمة البديلة عمومًا بوصفها قد بلغت سن الرشد فى احتجاجها على منظمة التجارة العالمية ***(WTO)*** فى سياتل عام ١٩٩٩ (على الرغم مما سبقها من مقدمات مثل الاحتجاجات التى جرت فى مدريد عام ١٩٩٤). لقد أجبر المحتجون فى سياتل المسئولين على تأجيل الجلسة الافتتاحية لاجتماع منظمة التجارة الدولية واستمرت الاحتجاجات العنيفة عدة أيام. ولقد أبدت وسائل الإعلام المهتمة بتلك الأنشطة اهتمامًا خاصًا بحركة العولمة البديلة، واتخذت هذه الحركة شكلاً أكثر جماعية مع مولد المنتدى الاجتماعى العالمى ***(WSF)*** فى بورتو أليجرى ***(Porto Alegre)*** فى البرازيل عام ٢٠٠١. إن هذا المنتدى يلتقى مرة كل عام منذ ذلك الوقت فى شهر يناير عادةً، لأن ذلك هو الشهر الذى تلتقى فيه سنويًا فى دافوس بسويسرا المجموعة التى تمثل الكثير مما يعارضه المنتدى الاقتصادى العالمى. والأمر الأكثر أهمية فى هذا السياق هو؛ أن المنتدى الاجتماعى العالمى (بالإضافة إلى المنظمات والمجموعات المنخرطة فى أنشطته) ذو طبيعةٍ وطموحات كونية، ومن ثم لا يمكن اعتباره مضادًا للعولمة، وإنما هو بالأحرى أحد نماذج "العولمة من أسفل".

وخير مثال على ذلك هو الحركة الإيطالية للطعام البطيء *Italian – Based Slow Food*. لقد أصبحت حركة الطعام البطيء التى تأسست عام ١٩٨٩، وانطلقت شرارتها بالتزامن مع الاحتجاجات المناهضة لافتتاح أحد محلات ماكدونالدز عند سفح "السلالم الإسبانية" فى روما، حركةً اجتماعية تضم أكثر من ٨٦,٠٠٠ عضو من حوالى ١٠٠ دولة من دول العالم. *(Severson, 2008: D1. D7)* ومن ثم، فحركة الطعام البطيء كونيةُ الطابع ومنخرطة بالعديد من الطرق فى العولمة. ومن الواضح أنها ليست مناهضة للعولمة، ولكنها تبدى اعتراضًا على أنماط عديدة من "العولمة من أعلى"، وبشكل أدق، الانتشار العالمى لماكدونالدز وغيرها من سلاسل الطعام السريع التى تقدم الوجبات السريعة المصنَّعة. والأمر الأكثر إيجابيًة، هو أن حركة الطعام البطيء تقف إلى جانب دعم بل والتوزيع الكونى للأطعمة المحلية التى يتم تصنيعها بالطرق التقليدية والتى لا تخضع لضوابط الصناعات الزراعية. لقد توسعت حركة الأطعمة البطيئة فى اتجاهات متعددة وانخرطت فى العديد من الأنشطة، بعضها كونى المدى ومعارض للعولمة من أعلى. لقد قامت على سبيل المثال، منذ عام ٢٠٠٤، برعاية لقاء "تيرا مادرى: *Terra Madre*" الذى يضم ممثلين من عدة بلدان حول العالم حضروا معًا لمناقشة قضايا مثل الأطعمة العضوية، والزراعة على نطاق ضيق والصيد، وفوق هذا وذاك، الإنتاج الصحى للطعام. وفى ذات الوقت، يعارض أشكال العولمة من أعلى مثل التصدير الكونى وتكاثر الأطعمة المعدَّلة جينيًا.

والمسألة الأكثر عمومية هناك، هى؛ أن العولمة ليست مقصورة على أفعال أولئك الموجودين على "القمة" (مثلاً، الدولة القومية ورؤساء الشركات متعددة القوميات)، وإنما تأتى أيضًا من رؤية "القاع" المتمثلة فى أفعال البشر والمجموعات التى تمتلك رؤية مختلفة، متصارعة فى الغالب حول العولمة. وهناك بطبيعة الحال الكثير من البشر والعديد من المجموعات بين هذين الطرفين المتباعدين المنخرطين

فى العولمة. وربما كانت أهم مسألة فى هذا السياق، هى أن أحد أسباب عدم تصلب العولمة، أو على الأقل أى نوع محدد من العولمة، يعود إلى أفعال المجموعات المرتبطة بالعولمة البديلة.

هل اليد الطولى للولع بالعولمة أم لرُهاب العولمة؟

يتعلق ما سبق، بالصدع أو الفجوة القائمة بين أولئك المولعين بالعولمة *(globaphilia)* ويؤيدونها، وأولئك الذين يخشون العولمة ويعارضونها *(globaphobia).* *(Kellner and Pierce, 2007: 383 – 95)*. إن المولعين بالعولمة يرون الكثير مما يستوجب الاحتفاء بالعولمة. إنهم يميلون إلى التشديد على جوانبها الإيجابية والتهوين من شأن الجوانب السلبية. ويميل المتخوفون من العولمة لرؤية البشر بوصفهم "ضحايا للعولمة وتبعاتها السلبية واسعة النطاق.

وهناك بالمثل، موقف وسط بين الموقفين "لا هو برهاب العولمة، ولا هو بالولع الذى يبدو غير مبرر تمامًا". إن العولمة ليست نبعًا لا يجف لمنفعة البشر كما يدعى البعض، كما أنها غير مسئولة عن كل الخطايا التى تقع فوق رءوسهم".

(de la Dehesa).

الولع بالعولمة *(Globaphilia)*

لقد كُرِّس قدرٌ كبيرٌ من الاهتمام، على الأقل حتى وقت قريب، للنجاح الاقتصادى المنسوب للعولمة *(Wolf, 2005)*. ومن الواضح للمؤيدين أن الشمال قد استفاد بشكل غير متناسب من العولمة، وهناك اتجاه لتجاهل "الخاسرين" فى هذه السيرورة يضمُّ، ليس معظم الجنوب فقط. وإنما أيضا أولئك الموجودين فى الشمال الذين لم يستفيدوا من تلك المكاسب الاقتصادية. وفى الوقت الذى يتم فيه تجاهل الخاسرين، فإنهم سوف يجدون السلوى فى أنهم على الرغم من عدم تحقيقهم الكثير

من المكاسب فى الوقت الراهن، فإنهم سوف يحققونها فى القريب العاجل فقط إذا تحلوا بالصبر. والحكمة التى يستندون إليها هنا هى "البحر الناهض، يحمل كل السفن". وفى النهاية، فإن معظم البشر، بل جميعهم سوف يستفيدون من التقدم الاقتصادى للعولمة.

وأحد الآراء الأخرى الإيجابية التى ترتبط بالولع بالعولمة، هو أن العولمة سوف تجلب معها تحولاً ديمقراطيًا واسع النطاق. هناك دعوى بأن التقدم الاقتصادى يؤدى إلى الديمقراطية أو أن الديمقراطية تؤدى إلى التقدم الاقتصادى *(Friedman, 2002)*. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الرأى الذى يذهب إلى أن الديمقراطية نفسها يتم نشرها بواسطة العولمة. والرأى المعتدل حول هذه القضية هو؛ أن الكثير من البشر فى كل أنحاء العالم أصبحوا على قناعة بأن الديمقراطية هى أفضل نظم الحكم، وبأنهم يتخذون الخطوات الواجبة لنشر هذا النظام فى المزيد من الدول. والرأى الأكثر ضراوة، وهو الرأى الذى يكره أنصار العولمة الإقرار به علنًا (وربما سرًا) هو أن الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة، وربما التدخل العسكرى الأمريكى (كما فى العراق وأفغانستان) هو القوة الدافعة للحركة العالمية باتجاه الديمقراطية (بافتراض وجود مثل هذه الحركة التى لا وجود لها بالأساس، وهو ما يدل عليه فشل الولايات المتحدة حتى الآن فى تحقيق الديمقراطية فى العراق؛ والجدير بالذكر أيضا، هو الانقلاب العسكرى الذى وقع فى أواخر عام ٢٠٠٦، والذى أسفر عن الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطيًا فى تايلاند والمرجح أنها فاسدة وإقامة ديكتاتورية عسكرية مكانها ولو مؤقتًا).

وهناك العديد من المواقف الإيجابية المرتبطة بالولع بالعولمة بما فى ذلك فكرة؛ أن العولمة تعجل بنشر "المجتمع المدني" *(Kaldor, 2007: 153 – 7; Keane, 2003)*. إن المجتمع المدنى (انظر الفصل٦) يتضمن المؤسسات والمنظمات المستقلة عن الدولة القومية والسوق، والتى يمكن أن تقدم بديلاً لهما إن لم يكن معارضتهما

ومناهضة سطوتهما. إن نشر الديمقراطية فى كل أنحاء العالم يتم النظر إليه بوصفه إجراءً يعجل بإقامة المجتمع المدنى فى البلدان التى تتحرك فى هذا الاتجاه. ومع كلٍ، فإن قدرة المجتمع المدنى على الوقوف فى وجه الدولة والسوق يفضى إلى تقليص النزعة السلوطية وتعزيز عملية التحول الديمقراطى. وبالإضافة إلى ذلك، يتم النظر إلى العولمة بوصفها تجلب معها منظمات عالمية وخصوصًا المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*، مثل منظمة السلام الأخضر، والمنظمة الدولية للحفاظ على البيئة والمحافظة على الحيوانات المعرضة لخطر الانقراض، والاتحاد العالمى للمحافظة على الحياة البرية، والتى تُعدُّ هى نفسها جزءًا من المجتمع المدنى العالمى. وما يتجاهله المولعون بالعولمة على وجه الخصوص هو الطرق التى يمكن بها للعولمة أن تؤثر بالسلب على المجتمع المدنى من خلال قوة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية (مثلاً، المنتدى الاقتصادى العالمي)، وكذلك من خلال العمليات الكونية مثل السوق، ظهور الأنظمة الاستبدادية وانتشارها، وأشكال الغزو العسكرى. ويمكن لكل هذه الأشياء أن تقصر الدائرة، وتدمر المجتمع المدنى الأهلى.

رهاب العولمة *(Globaphobia)*

فى الوقت الذى يهيمن فيه الولع بالعولمة، على الأقل فى الولايات المتحدة، فإننا لا نعدم وجودًا لرهاب العولمة هناك. إن لرهاب العولمة وجودًا فى أجزاء أخرى من العالم وخصوصًا فى البلدان الأقل تطورًا. إن معظم النقد الموجه إلى العولمة، ولا سيما ارتباطها بالرأسمالية العالمية، يأتى من باحثين، خصوصًا أولئك الأكثر ليبرالية وذوى الميول اليسارية. ولا يخلو الأمر أيضًا من انتقادات أكثر رواجًا للعولمة ليس فقط من اليسار (نعوم تشومسكى على سبيل المثال *(2003*

ولكن من اليمين أيضًا (لو دوبز *Lou Dobbs -2004-*). وفضلاً عن ذلك، توجد حركة "العولمة البديلة" واسعة الانتشار فى الوقت الراهن، والتى تتخذ من المنظورات النقدية للعولمة مرتكزًا لها.

إن لو دوبز ناقد محافظ بارز للعولمة. لقد قامت شهرته أساسًا على أنه محرر تليفزيونى أمريكى، ولكنه انهمك أخيرًا فى تأليف الكتب حول العولمة، وبالأخص الهجوم على الاستعانة بمصادر خارجية، والهجرة و انهيار الطبقة المتوسطة فى أمريكا *(Dobbs, 2004)*. وفى الوقت الذى انتقل فيه دوبز من قاعدة جمهورية محافظة إلى كونه ناقدًا على الأقل لبعض السياسات الأمريكية المتعلقة بالشئون التجارية التى تتصل بهذه القضايا *(Auleta, 2006:66ff)* فإن موقفه يظل محافظًا بدرجة كبيرة بمعنى أنه يريد أن يحمى الأمريكيين، وعلى الأخص الوظائف الأمريكية من الاعتماد علـــى مصادر خارجية ومنافسة المهاجرين، ولا سيما أولئك الموجودين فى الولايات المتحدة بطرق غير شرعية.

إن دوبز قلق بشأن اتجاه الشركات الأمريكية للحصول على منتجات وخدمات من مصادر خارجية يؤديها الآن عمال أمريكيون لصالح أجزاء عديدة من العالم *(Ritzer and Lair, 2007: 307 – 29)*. ويعنى هذا فى رأى دوبز، أن الشركات الأمريكية (وهى الشركات متعددة القوميات على نحو متزايد كما شاهدنا، والتى يصعب من ثم التفكير فيها على أنها أمريكية) التى تدفعها الرغبة فى خفض التكاليف وزيادة الأرباح، تكون أكثر استعدادًا للتضحية بوظائف العمال الأمريكيين وأحوالهم المعيشية، بل وتتطلع إلى فعل ذلك. إن دوبز يعمل وفق نموذج معادلة الأرباح بالخسائر، الذى يكون فيه الحصول على الوظائف فى البلدان الأخرى مرتبطًا مباشرة بفقدان الوظائف فى الولايات المتحدة. وسوف نعكف على تحليل هذا الرأى نقديًا فيما بعد (انظر الفصل٨). ولكن يكفى القول فى الوقت الراهن: إن هذا يمثل نقدًا محافظًا للعولمة.

إن دوبــز يوجــه النقد أيضًا لطوفان المهاجرين[١٠] ولا سيما المهاجرين اللا شرعيين الذين يغزون الولايات المتحدة. إنه يرى أيضًا، أن ذلك يمثل تهديدًا للعمال الأمريكيين الذين يفقدون وظائفهم لحساب المهاجرين الذين يبدون استعدادًا للعمل بأجور أقل كثيرًا وخدمات أكثر تدنٍ، أو بلا خدمات على الإطلاق[١١]. ومرة أخرى، يكون موقف دوبز موقفًا محافظًا بالأساس، (على الرغم من تعرض سياسات الرئيس الأمريكى المحافظ السابق جورج بوش بشأن الهجرة للنقد القاسى من قبل دوبز) نظرًا لرغبته فى الحفاظ على وظائف الأمريكيين وأسلوب حياتهم. إن دوبز هنا يبدى اهتمامًا ضئيلاً أو لا يبدى أى اهتمام على الإطلاق بحق المهاجرين إلى الولايات المتحدة فى حياة أفضل (مرة أخرى، حق أولئك المقيمين فى الولايات المتحدة بطرق غير شرعية)، فما بالك بالعمال فى الهند وفى بلدان أخرى أقل تقدمًا ممن يحصلون على الوظائف التى تحتاجها الولايات المتحدة على حساب الخبرات المحلية.

وعندما نتحول إلى ألوان النقد الموجه إلى العولمة، من جانب اليسار، فإننا لا نعدم أيضًا وجود مثل هذا النقد فى أجزاء عديدة من العالم، بدءًا ببعض الشخصيات السياسية المعروفة مثل الرئيس الكوبى فيدل كاسترو، والرئيس الفنزويلى هوجو شافيز؛ الذى شن هجومًا عنيفًا على الولايات المتحدة واصفًا إياها بالدولة الإمبريالية التى تسعى إلى بناء إمبراطورية عالمية من خلال العولمة. لقد وصف شافيز الرئيس الأمريكى جورج دبليو. بوش بـــ "الشيطان"، وهو يلوح بكتاب فى يده من تأليف اللساتى الأمريكى، والمحلل السياسى الذى تحول إلى اليسار نعوم تشومسكى *(2003)*.

إن نعوم تشومسكى لا يعارض العولمة فى حد ذاتها، وإنما كان هدفه بالأحرى معارضة عولمة الليبرالية الجديدة التى تهيمن عليها الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية. *(2003: 24)*.

ويمكن القول: إنه مُعارضٌ لعولمة الشركات، وهى عملية تهدف إلى فتح أسواق للدفع بأرباح ومصالح ورفاه المستثمرين إلى حدودها القصوى. ومع ذلك يقف إلى جانب العولمة كما تمثلها على سبيل المثال حركة العمل والمنتدى الاجتماعى العالمى *WSF*. بعبارة أخرى، يفضل تشومسكى العولمة من أسفل بدلاً من العولمة من أعلى. إنه يؤيد العولمة البديلة، ويجــادل بشكل أكثر عمومية بأن لا أحد يمكنه حقيقةً معارضة العولمة باعتبارها سيرورة كلية، إن ما يعارضه هو وغيره من النقاد اليساريين هو الطرق المحددة التى تؤدى بها العولمة عملها فى الوقت الراهن.

إن تشومسكى يوجه النقد للعولمة الاقتصادية المرتبطة بالليبرالية الجديدة من عدة نواحٍ. وأول مظاهر هذا النقد هو؛ أن مثل هذا النوع من العولمة ترعاه إلى حد كبير الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى تعزيز مصالحها فضلاً عن مصالح الشركات الأمريكية والأثرياء داخل الولايات المتحدة. إن هذا الضرب من العولمة يصب، على نحو أكثر عمومية، فى صالح الشمال عمومًا، والنخب هناك على وجه التحديد. ويتصل بهذا حقيقة أن هذا النوع من العولمة، يسعى لتحقيق مصالح الأقلية فى العالم، ولكنه لا يحقق أى منفعة للأغلبية من "البشر". إن تشومسكى، كما هو واضح، يحبذ عولمةً تحقق مصالح الأغلبية العظمى من البشر فى العالم، وليس مجرد أقلية منتقاة.

ويجادل تشومسكى أيضًا بأن عولمة الليبرالية الجديدة لا تشجع الديمقراطية بقدر ما تلحق بها الأذى، أى أنها تعزز قوة زعماء الدول المسئولين عن الشعوب والشركات

ذوى العلاقات المتبادلة الذين يتحكمون فى الاقتصاد وغيره من الأنشطة دون أن يتعرض أحدهم للمساءلة. إن الخصخصة التى يراها عنصرًا من عناصر الليبرالية الجديدة "تقلل إمكانية فرص الاختيار الديمقراطي" *(2003: 138)*. وعلاوة على ذلك، ومع اغتصاب أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة للأمور المهمة، يُترك الشعب لكى يحسم ديمقراطيًا أمورًا قليلة الأهمية نسبيًا: "إن ما يتبقى من الديمقراطية، هو إلى حد كبير، الحق فى الاختيار بين مجموعة من السلع" *(2003: 139)*.

إن هجوم تشومسكى الموجع على الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه مواطنًا أمريكيًا، وعالمًا يحظى بشهرة عالمية، هجوم له ما يبرره. إنه لا يوجه النقد إلى أمريكا وحدها ولسياستها الاقتصادية، ولكن أيضًا لمسئوليتها السياسية والعسكرية. لقد وجه النقد بوجه خاص لأعمال أمريكا فى كل أرجاء العالم أثناء فترة رئاسة الرئيس الأمريكى جورج دبليو. بوش. لقد رأى هذه الأعمال بوصفها جزءًا من الجهود الأمريكية المبذولة للهيمنة على العالم. إن قسوة النقد الموجه للولايات المتحدة، وكون هذا النقد صادرًا من مفكر أمريكى بارز، هو الذى حدا بالرئيس الفنزويلى شافيز إلى التلويح بكتاب تشومسكى فى منظمة الأمم المتحدة.

وإذا نحينا جانبًا المناقشات الخاصة من النوع الذى قدمه اليمين (دوبز) واليسار (تشومسكي) فما الانتقادات الأكثر عمومية التى وجهها رهابيو العولمة؟ إن أحد الانتقادات الكبرى التى وُجهت للعولمة، كما تبين مما سبق، هو؛ أنها لم تحق النتائج الإيجابية التى افترضها وأكدها المولعون بالعولمة من أمثال فريدمان. إن النقاد يميلون إلى التشديد على الآثار السلبية للعولمة خصوصًا فى دول الجنوب الأقل ثراءً. إن هذه الدول تخسر أكثر مما تربح من العولمة. وما يتم التشديد عليه فى واقع الأمر هو: أنه بدلاً من أن تلحق هذه الدول بالدول المتقدمة، فإن الكثيرين منه يتخلفون وراء هذه الدول. ومن ثم، تزداد الفجوة بدلاً من أن تضيق نتيجة

للعولمة. ومن ثم، فإن رأسمالية العولمة شأنها شأن الرأسمالية بوجه عام، تحقق المنفعة للأغنياء، بينما لا تحقق أى نفع للفقراء والمحرومين الذين لا تتوافر لهم الموارد والشروط الأساسية للحياة. إنها تتسبب فى جعل الوضع الاقتصادى لهذه الفئات أسوأ مما هو عليه بدلاً من تحسينه ولو نسبيًا على الأقل. بعبارة أخرى، يرى رهابيو العولمة أن الأخيرة تفضى إلى تفاوت عالمى أكثر حدة (على الرغم من أن هذا يمثل قضية تدور حولها المناقشات الحامية فى علم الاجتماع. انظر الفصل *14*). ويتعارض هذا بشدة - على الأقل - مع أحد تضمينات أطروحة فريدمان حول "العالم المسطح" والتى تذهب إلى أن العولمة تفضى إلى مساواة كونية أعظم.

وغنى عن القول، إن المولعين بالعولمة، يهونون من شأن رهابيى العولمة (والعكس صحيح). إن مارتن وولف *(Martin Wolf)*، وهو أحد الليبراليين الجدد، يجادل بأن الانتقادات الموجهة للعولمة "خاطئة" "خاطئة تمامًا تقريبًا"، "بلا أساس إلى حد كبير، وليس مطلقًا"... إلخ. إن وولف يصف أحد أهم الأعمال النقدية التى ظهرت أخيرًا حول العولمة، وهو كتاب "الإمبراطورية": *"The Empire"* لـــ "هارت ونجرى: *"Hardet and Negri"* (انظر الفصل الخامس) بأنه "عبث" *(Wolf, 2005: 57)*:

> لقد شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، زوال الاستبداد الشيوعى السوفيتى، وانتشارًا سريعًا غير مسبوق للديمقراطية والتحرر النسبى للاقتصاد العالمى. لقد تحققت قفزة نحو الرخاء. ومع ذلك، يتحدث نقاد العولمة عن حقبة الأمل والإنجاز هذه كما لو كانت كارثة. ويفعل البعض هذا بدافع الرعب الأصيل الذى يمكن تفهمه من تفشى الفقر والبؤس فى عالمٍ من الوفرة، ولكنهم يصلون إلى نتائج

خاطئة بالنسبة للأسباب ووسائل العلاج. ويفعل آخرون هذا لأنهم ينعون موت التقاليد الثورية التى داعبت خيال الكثيرين على مدى قرنين من الزمان. إن معظم هؤلاء النقاد يعقدون المقارنات بين العالم الناقص الذى نعيش فيه وبين عالم مثالى يوجد فى خيالهم. إن أولئك المعادين للتكامل الاقتصادى مخطئون فى الغالب بسبب الطريقة التى ينظرون بها لما حدث فى العالم، وليس بسبب التفصيلات التى ينطوى عليها نقدهم. *(Wolf, 2005: 308)*.

البحث عن حل وسط

لقد سعى بعض الباحثين لإيجاد موقف وسط بين الموقفين المتعارضين اللذيـــن قمنـــا بمناقشتهما آنفًا. وأحـــد النمـــاذج هـــو كتاب "دفاعًا عن العولمة": ***In Defence of Globalization*** – الذى كتبه رجل الاقتصاد الشهير جاجديش باجاواتى ***Jagdish Bhagawati, (2004)*** : إن العنوان يشير إلى المشكلات التى تنطوى عليها عملية إيجاد حل وسط نظرًا لأن الكتاب ينبرى بالأساس للدفاع عن العولمة[١٢]. ولا سيما اقتصاداتها فى مواجهة الانتقادات الموجهة إليها. ويستخدم باجاواتى بيانات لا سبيل إلى إنكارها، وانطباعات ذاتية، وخبرات شخصية لكى يثبت أن العولمة شيء طيب بالأساس. ومع ذلك، يعترف أن العولمة فى حد ذاتها سوف تسفر عن نتائج طيبة، ولكنها ليست بالضرورة أفضل النتائج. ومن ثم يعترف على مضض ليس بوجود منافع فقط، وإنما أيضًا بوجود مشكلات تتصل بالعولمة فى الوقت الراهن: "إن كل شيء لا يتحسن بالضرورة فى كل وقت! هناك عيوب من حين إلى آخر" *(2004: 228)* إن الحل الذى يقدمه للمشكلات المتعلقة

بالعولمة، واقتراحه حول الكيفية التى يمكن بها للعولمة أن تكون أفضل، هو تناول العملية باقتراح سياسات أكثر ملاءمة. إن تناول قضية العولمة يُعَدُّ هرطقة بالنسبة إلى معظم الاقتصاديين (ولا سيما الليبراليين الجدد) الذين يؤمنون بسوقٍ تخلو من أى تدخل خارجى، ولكن باجاواتى يرغب فى تفادى أى دوجما اقتصادية مستقرة. وفى غضون ذلك، يقدم موقفًا متوازنًا نسبيًا، ولكن عمله يرتبط على الرغم من ذلك بشكل قوى بموقف المولعين بالعولمة.

وأحد المواقف المشابهة، هو الموقف الذى يتنباه مارتن وولف الذى يعترف بوجود مشكلات تتعلق بالعولمة الاقتصادية، ولكنه يرجع أصول معظمها، ليس إلى الاقتصاد العالمى، وإنما إلى الدولة القومية. إن مصدر المشكلة هو، إلى حدٍ ما الوجود المحض لنحو *200* دولة مستقلة فى العالم الراهن. والأمر الأكثر أهمية، هو الاختلافات التى تتعلق بمدى ملاءمة الطرق التى تدار بها هذه الدول، ولا سيما مدى ملاءمة الوسائل التى تدير بها اقتصادها. إن هذا الاختلاف بين الدول هو مصدر التفاوت بين الأفراد فى كل أنحاء الكرة الأرضية. ومن بين المشكلات السياسية التى يحددها وولف *(2005: 320)* مشكلة "النفاق، الجشع والغباء التى غالبًا ما تفسد سياستنا فى البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدٍ سواء"، فإذا أردنا أن نجعل من العالم مكانًا أفضل، فى رأى وولف، توجَّب علينا النظر إلى الدولة وإلى هذه المشكلات وليس إلى اقتصاد السوق الذى، برغم عدم كماله، هو أفضل أمل نمتلكه لرفاةٍ ومساواةٍ أعظم. إن موقف وولف الوسط، إذا جاز لنا أن نصفه بهذه الصفة، يمكن أن يكون أكثر إقناعًا إذا ما تعامل مع المشكلات القائمة فى الاقتصاد العالمى والناتجة عنه على نحو أكثر جدية.

وأخيرًا، يتخذ "دى لاديهيسا: *de la Dehesea*" موقفًا وسطًا عندما يجادل بأن العولمة "على الرغم من كونها إيجابية فى عمومها، تستتبعها نتائج معينة لا يمكن

تجنبها، ولكنها نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية سلبية مؤقتة بشكل أساسى، يتعين مواجهتها بشكل عاجل" *(2007: 2)*. إن دى لاديهيسا يختتم تحليله بقائمة طويلة بأنواع النقد الموجه إلى العولمة ورأيه فى كل نوع على حدة:

- فى الوقت الذى "تواجه فيه العولمة تهمة زيادة معدلات الفقر فى العالم" يستخلص دى لاديهيسا أن المعلومات والأدلة تظهر أن معدلات الفقر النسبى والمطلق فى العالم قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ الثمانينيات من القرن الماضى فى الوقت الذى اكتسبت فيه العولمة زخمًا" *(2007: 294)*.
- "لقد اتهمت العولمة بزيادة معدلات التفاوت فى العالم"، ولكن فى الوقت الذى يكون فيه القياس إشكاليًا، هناك قدر ملحوظ من الشواهد التجريبية التى تشير إلى انخفاض معدلات التفاوت بين المواطنين فى العالم، ولو بشكل متواضع تمامًا" *(2007: 295)*.
- "يقال إن العولمة قد مكنت الشركات متعددة القوميات من أن تكون أكثر قوة من الدول والحكومات، وبأنها أصبحت أكبر من معظم الدول" ومع ذلك "لا تؤيد الشواهد التجريبية المتاحة أيًا من هذين الادعاءين" *(2007: 295 – 6)*.
- فى الوقت الذى اتهمت فيه الشركات متعددة القوميات باستغلال العمال فى الدول النامية وإعطائهم أجورًا أقل بكثير وإجبارهم على العمل فى ظروف مشينة وغير آدمية"، باستثناء بعض النماذج البارزة التى تتقلص لحسن الحظ، هناك دليل تجريبى واسع النطاق يشير إلى نتيجة معاكسة" *(2007: 296)*.
- إنه يقبل الاتهام بأن "الدول المتقدمة متهمة بالاحتفاظ بمستويات حمائية عالية فى مواجهة السلع والخدمات التى تصدرها الدول النامية، مثل المنتجات الزراعية والغذائية والمنسوجات والأحذية والملابس" ولكن "هناك الكثير من

الشواهد أيضًا على أن الدول النامية تقوم فى المتوسط بحماية منتجاتها بمعدل يفوق بكثير معدلات الدول المتقدمة، حتى ولو كانت إجراءاتها الحمائية أقل انتشارًا بكثير" *(2007: 298)*.

- إنه غاضب من "شُح" الدول المتقدمة وخفضها للمساعدات المخصصة للدول النامية بدلاً من زيادة معدلاتها.
- ومن "الصحيح جزئيًا" أن المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى مثلاً) تعمل لصالح الدول المتقدمة.
- إن البنك الدولى لا يؤدى عمله دائمًا بشكل جيد بالقدر الذى تتطلبه الدول النامية.
- إن الأزمات المالية كانت موجودة على الدوام، ولكن الأمر المثير للدهشة، هو أن الأسواق المالية لم يتحسن أداؤها فى التعامل مع هذه الأزمات أفضل مما كانت عليها الحال فى السابق.
- إنه يتفق مع، ويبدى قلقًا عظيمًا حول حقيقة أن "بإمكان الاختلال الضخم فى التوازن الديموغرافى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أن يشعل شرارة موقف خطير لا يمكن احتماله على المدى الطويل".

وفى الوقت الذى يقدم فيه دى لاديهيسا صورة متوازنة معقولة، فمن المتعين أن نتذكر أنها تصدر عن اقتصادى يجد العولمة، برغم كل ما يقال ويتحقق، شيئًا إيجابيًا.

إذا لم تكن العولمة متصلبة فهل تجاوزت الحدود؟

هناك أولئك الذين لا يرون أن العولمة متصلبة بالضرورة، أو أنها تتقدم على نحو متصلب، والذين ينتقدون مع ذلك كون سيرورة العولمة قد تعدت الحدود

المقبولة. وهناك من غير شك أولئك الذين لا يتفقون بشدة مع هذا، ويجادلون بأن العولمة تواصل تقدمها بما يكفى تقريبًا. ويوجد على سبيل المثال أولئك الذين يجادلون بأن هناك الكثير من الحواجز التى تعطل حركة التجارة الحرة، وأن إزاحة مثل هذه الحواجز يمثل شيئًا يتوجب إنجازه. كما يوجد أولئك الذين يجادلون بأن أمام العولمة الكثير جدًا مما يمكن عمله من مجرد تحرير التجارة، والذين يرغبون فى رؤية العولمة تمضى قدمًا حتى يمكنها أن تفضى إلى تحرير الجنس البشرى عمومًا.

إن أولئك الذين يعتقدون أن العولمة قد تجاوزت الحدود المقبولة، يميلون إلى أن يكونوا نقادًا لها على وجه العموم، أو لبعض مظاهرها المحددة. لقد كتب دانى رودريك ***(Dani Rodrik)*** كتابًا بعنوان "هل تجاوزت العولمة الحدود المقبولة" ***(Has Globalization Gone Too Far)? (1997)***، مجادلاً بأن العولمة يمكن أن تكون قد تجاوزت الحدود بالطرق التى أثرت عكسيًا على الاستقرار الاجتماعى. وإليك بعض المجالات التى تجاوزت بها العولمة فى رأيه الحدود:

١- "تُشدِّد الحواجز المختزلة أمام التجارة والاستثمار على اللا تماثلات بين المجموعات التى يمكن أن تعبر الحدود الدولية، وتلك التى لا يمكنها فعل ذلك" ***(1997: 4)***. إن المهنيين، والمقاولين، والعمال المهرة يمكنهم عبور الحدود بسهولة، ولا يمكن للعمال غير المهرة أو العاطلين القيام بنفس الشيء. ويؤدى هذا بشكل واضح إلى تفاوت كبير. وفضلاً عن ذلك، تعمل حقيقة أن العديد من العمال يمكنهم العبور من أحد البلدان إلى بلد آخر، فى تآكل العقد الاجتماعى القائم لمدة طويلة بين العمال وأصحاب العمل فى العديد من الدول، وهو العقد الذى يقضى بزيادات منتظمة فى الأجور والفوائد بالنسبة للعمال داخل أحد البلدان نظير عدم قيامهم بالتوقف عن

العمل. إن العلاقة المستقرة بين أصحاب العمل والعمال فى العديد من البلدان قد تآكلت.

٢- "... إن العولمة تتسبب فى صراعات داخل الدول وفيما بينها حول المعايير المحلية والمؤسسات الاجتماعية التى تجسدها" *(1997: 5)*. إن عملية وضع المعايير التى تميز بشكلٍ متزايد التجارة العالمية تدخلِ فى صراع مع المعايير والمؤسسات المحلية، وقد تتسبب فى دمارها. وعلاوة على ذلك، يمكن لمعايير ومؤسسات إحدى الدول أن تدخل فى صراع مع تلك التى تخص دولة أخرى. وفى كلتا الحالتين يتم القضاء على الاستقرار القومى والعالمى.

٣- "... لقد جعلت العولمة من عملية تقديم الحكومات تأمينًا اجتماعيًا أمرًا بالغ الصعوبة *(1997: 6)*. ومن الواضح أن التأمين الاجتماعى كان مصدرًا للاستقرار الداخلى فى الدول القومية التى كانت قادرة على تقديمه، وبإخفاقه، يمكن زعزعة حياة البشر بشكل جذرى.

إن رودريك يعمل ضمن إطار اقتصادى محدد فى هذه المناقشة، ولكنه يشير فى هذا الإطار للعديد من الطرق التى تجاوزت بها العولمة الحدود المقبولة.

ومع ذلك، يوجد رأى أكثر جذرية بكثير وأكثر انتشارًا حول هذه المسألة يصدر عن حركة العولمة البديلة. وتُعَدُّ المشكلات التى حددها رودريك طبقًا لهذا الرأى أمورًا ثانوية بالمقارنة بالمشكلات الضخمة التى تسببها العولمة، وخصوصًا مسألة التفاوت المتزايد بين الأغنياء والمحرومين من مقومات الحياة الأساسية فى كل أنحاء الكرة الأرضية، وإمكانية تزايد العداء بينهما. وهناك من ثم الدمار الناشئ عن توسع الرأسمالية العالمية والمقترن بإمكانية زيادة الاحتباس الحرارى والدمار الذى سوف يلحق بأجزاء كبيرة من كوكب الأرض من جراء ذلك، والذى سوف يلحق بكوكب الأرض ككل، طبقًا لبعض السيناريوهات المتشددة. إن الكثير ممن

يساورهم القلق بشأن مشكلة الاحتباس الحرارى يشعرون بأننا قد تجاوزنا الحدود المعقولة بالفعل بالنسبة لعملية الانحدار، وأن عملية التغيرات الكونية الجارية بالفعل يتعذر تحاشيها.

إذا كان بالإمكان عمل شيء ما بالنسبة للعولمة، فما الذى يمكن عمله؟

هناك بالفعل مجموعات كبيرة من البشر تشعر بالحرمان، إن لم يكن بالقهر والاستغلال الناشئ عن بعض مظاهر العولمة وبعض المجموعات والمنظمات التابعة لها. ما الذى يمكن عمله تجاه هذه المشكلات؟

لا شـــيء!

تُعَدُّ العولمة من هذا المنظور سيرورة عنيدة ومتصلبة، وليس هناك ما يمكن عمله لوقفها، إنها "عالم هروب". وفى الوقت الذى لا يوجد فيه بشكل واضح قوة اقتصادية وسياسية عظمى من داخل العولمة وخلفها، فإن فكرة عدم إمكانية عمل شيء بشأنها، تساعد على تشيؤ هذه السيرورة. التشيؤ هو الفكرة المستمدة من النظرية الماركسية، والذى يذهب إلى أن البشر قد أقدموا على منح السيرورات الاجتماعية واقعية خاصة بهم، وباتوا يشعرون بالعجز عن عمل أى شيء تجاهها، على الرغم من أنهم هم الذين أبدعوا، وما زالـــوا يبدعـــون تلك السيرورات *(Ritzer, 2008c: 278 – 9)* ونتيجة لذلك، أصبح لهذه السيرورات حياتها الخاصة بها، وبدلاً من أن تكون تحت سيطرة البشر، أصبحت هى التى تمارس عليهم السيطرة. ولأن التشيؤ يحدث بكل تأكيد، فإنه شيء حتمى. إن أولئك الذين يرون العولمة شيئًا حتميًا، خارج نطاق سيطرتهم، مذنبين بتشيؤ هذه السيرورة، وإذا

واصلوا فعل ذلك، فإنها سوف تخرج عن نطاق سيطرتهم؛ لن يكون هناك ما يمكن عمله بشأنها. ومع ذلك، فإن عملية التشيؤ، شأنها شأن العولمة، سيرورةٌ اجتماعية. وهذا يعنى أن البشر متورطون فى، ويخلقون، ويعيدون خلق كلا البنى المشيأة والمعولمَة والسيرورات على نحو منتظم من خلال تورطهم (أو عدم تورطهم) فيها *(Berger and Luckman, 1967)*. ومن ثم، يمكن للبشر أيضًا المسئولين عن خلق هذه الوقائع، تغييرها بكل تأكيد عبر تبديل طبيعة انخراطهم فيها. وهذا ليس بالطبع أمرًا سهلاً، ولكن ليست هناك من ناحية المبدأ سيرورة اجتماعية بما فى ذلك سيرورة مثل السيرورة الشاملة للعولمة تتسم بالتصلب؛ إن كل السيرورات الاجتماعية مفتوحة على التغيير بواسطة أولئك الذين أبدعوها وانخرطوا فيها.

كل شــيء!

إن وجهة النظر النقيضة تتعامل بجدية مع فكرة؛ أن البشر يبنون وقائعهم الاجتماعية، بما فى ذلك العولمة، ومن ثم، تبين أن العولمة يمكن أن تتأثر بأعمالهم. ويكون بالإمكان، طبقًا لهذا الرأى، ليس فقط إبطــاء إيقــاع العــولمــة أو تغييرها، وإنما أيضًا وقف السيرورة كليةً. ويبدو هذا الرأى المغالى فيه غير واقعى شأنه فى ذلك شأن مقابلة القطبى. لقد واصلت العولمة عملها من جهةٍ لبعض الوقت، ولعدة قرون، إن لم يكن لآلاف السنين فى رأى البعض. وهناك، على الجانب الآخر، الكثير من البشر والجماعات والمنظمات والدول القومية المنخرطة فى عملية العولمة. وفى الوقت الذى يمكن فيه أن يرغب البعض فى تفكيك العولمة، هناك كثيرون آخرون منخرطون فيها بعمق ويبدون درجة كبيرة من الالتزام تجاهها، وسوف يقاتلون بكل ضراوة لمقاومة أى جهود لتغيير هذه السيرورة تغييرًا لافتًا للنظر. وعلاوة على ذلك، يكون الأخيرون فى الغالب الأكثر

قوة من بين الفاعلين المنخرطين فى سيرورة العولمة (مرة أخرى، الشركات متعددة القوميات والدول القومية، من بين أشياء أخرى، التى تستفيد منها بشكل كبير)، ومن المحتمل أن يشكلوا معارضة قوية تقف فى وجه أى جهد يُبذل لتغيير هذه السيرورة، فما بالك بتفكيكها. وقد يبدو أن أولئك الراغبين فى وضع نهاية للعولمة سوف يحتاجون أيضًا لمواجهة أنظمة سياسية (ديمقراطية مثلاً) واقتصادية (رأسمالية مثلاً) أكثر شمولاً بكثير، فضلاً عن أنظمة أخرى (ثقافية مثلاً) تمثل مكونات رئيسية للعولمة ولها مصالح عميقة وراسخة فيها وفى استمرارها.

الإجراءات الضرورية التى يجرى اتخاذها بالفعل

هذا هو المنظور الذى يرى أن أى مشكلات تنطوى عليها العولمة يتم التعامل معها بالفعل ليس فقط من قبل اللاعبين الرئيسيين مثل منظمة الأمم المتحدة *UN*، والمنظمات الدولية الحكومية (مثلاً، صندوق النقد الدولي)، والدول القومية والشركات متعددة القوميات ذات الأهمية والقوة المتزايدة فيما يبدو فى العالم الكونى. ومن الصعب التعامل بجدية مفرطة فى هذا السياق مع أعمال منظمة مثل منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية والدول القومية والشركات متعددة القوميات، لأن لها مصالح راسخة فى العولمة يكون من المحتمل على أساسها فقط، تحمل وتدعيم التغييرات التى تحدث على هوامش السيرورة. وهناك بكل تأكيد المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*، التى تحاول التعامل مع مظاهر إشكالية للعولمة (مثلاً، المنظمة العالمية للحفاظ على البيئة وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، نادى سيرا *Sierra Club*، الطعام البطيء: *(Slow Food)*. وعلى الرغم مما تتمتع به هذه المنظمات الدولية غير الحكومية من أهمية، فإنها ضعيفة بالمقارنة بقوة الدول القومية والشركات متعددة القوميات التى تضطلع

بمعارضتّها، وكذلك المنظمات الدولية الحكومية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وما شابه من منظمات.

يتعين عمل الكثير والكثير جدًا

يشعر الكثير من النشطاء، وأولئك المنخرطين فى المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*، المعارضة للعولمة فى شكلها الحالى، أن ما يتم إنجازه ليس كافيًا، وبضرورة عمل الكثير للتعامل مع، على الأقل، المظاهر الأكثر إشكالية للعولمة، إن لم يكن مع السيرورة ككل. وعلى ضوء المشكلات الكبرى المرتبطة بالعولمة التى قمنا بمناقشتها بالفعل حتى هذه اللحظة، والتى سوف نعكف على مناقشتها بشكلٍ أكثر تفصيلاً فى هذا الكتاب، يكون من الواضح أن ذلك هو الرأى وثيق الصلة بالرأى الذى نتبناه هنا. يظل هناك الكثير مما يمكن عمله، والكثير مما نحتاج للقيام به لتناول المساوئ المترتبة على العولمة. إن ما يتعين عمله، تحدده المشكلات العديدة المرتبطة بالعولمة. إن كم المشكلات التى يمكن تناولها يتعين تناولها، وينبغي تناولها طبقًا لنظام آثارها السلبية على السواد الأعظم من البشر فى أكثر المناطق اتساعا على الكرة الأرضية. ويعنى هذا بوضوح أن ما يتعين التصدى له أولاً هو: النطاق العريض من المشكلات المترتبة على العولمة على الطريقة التى تُعاين بها فى الجنوب بصفة خاصة، فضلاً عن المناطق الفقيرة أو المعدمة فى الشمال.

ملخص الفصل

لقد غدت دراسة العولمة، محكًا للعديد من المساجلات والمناقشات المهمة. إن الخلاف الأساس هو بين أنصار العولمة (المولعين بها) والمشككين فيها. إن "السجال العولمى العظيم" يدور حول قضية وجود العولمة ذاتها. إن أنصار العولمة يجادلون بأن العولمة توجد فى كل أنحاء الكرة الأرضية وتحيط بها. أما المشككون فيرون عدم وجود شيء اسمه العولمة طالما أن قطاعًا كبيرًا من سكان العالم مستثنى من السيرورة المرتبطة بها. وفى الوقت الذى يرى فيه أنصار العولمة سيرورة واحدة عريضة للعولمة، يشير المشككون ليس إلى عولمةٍ واحدة ولكن إلى العديد من العولمات.

إن أنصار العولمة يعتبرون العولمة ظاهرة متنامية القوة، أفضت، من بين أشياء أخرى، إلى انهيار الدولة القومية. ويرد المشككون بأن الدولة القومية قد أعادت، فى السنوات الأخيرة، تأكيد ذاتها واستعادة دورها باعتبارها لاعبًا أساسيًا فى العالم. إن أنصار العولمة ينظرون إلى العولمة بوصفها سيرورة جديدة، بينما يجادل المشككون بأنها مجرد اسم جديد لسيرورة قديمة بل وعتيقة.

إن أنصار العولمة يشددون اقتصاديًا على بنى مثل الشركات متعددة القوميات *(MNCs)*، والاقتصاد متعدى القوميات، وظهور تقسيم كونى جديد للعمل. أما المشككون فيعطون الأولوية للاقتصادات القومية والتكتلات الإقليمية المرتكزة على الدولة القومية، ويؤكدون على وجود عدد قليل من الشركات متعددة القوميات الحقيقية فى الوقت الراهن. ويرى أنصار العولمة بأنه على الرغم من عدم إنكار

القوة المستمرة للدول القومية، فإن قدرتها على ضبط الأسواق الاقتصادية فى حالة تدهور مستمر.

ويلاحظ أنصار العولمة، بلغة النظام الكونى، تطور علاقات عديدة فى العالم الكونى لا تشمل الحكومات. ويجادل المشككون فى المقابل بأن العالم يظل محكومًا بعلاقات بين حكومات قومية.

وثقافيًا، يميل أنصار العولمة لقبول فكرة ثقافة مشتركة بين معظم مناطق العالم. ويرفض المتشككون عمومًا فكرة ثقافة كونية واحدة مشتركة ويجادلون بأن الثقافة تتجه بشكل متزايد نحو التنوع.

إن بالإمكان تحليل أصل العولمة من خلال خمس منظورات. أولاً، يمكن النظر إلى العولمة بوصفها شيئًا فطريًا ومتأصلاً فى البشر، فى شكل حاجة أساسية ملحة لحياة أفضل. وتسفر هذه الغريزة عن نشر العولمة من خلال التجارة، الدين، السياسة والحرب. ثانيًا، يمكن تصور العولمة باعتبارها سيرورة دورية طويلة المدى. وطبقًا لهذه النظرة، كانت هناك عصور عولمة أخرى سابقة على العصر الحالى، كان مآلها الانكماش والزوال بعد أن تصل إلى ذروة ما. ثالثًا، يمكن النظر إلى العولمة بوصفها سلسلة من الفترات أو الموجات لكل منها أصله الخاص. ويجادل منظور رابع بأن الأصول المتعددة للعولمة تكمن فى أحداث تاريخية بزرية. ويركز منظور خامس على تغيرات أوسع أحدث فى القرن العشرين. إنه يجادل بأن السيرورات الكونية الفاعلة السابقة على الحرب العالمية الثانية كانت أكثر محدودية من حيث المجال الجغرافي، وأقل شدة وكثافة من السيرورات الكونية الخاصة بأواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

توجد أنماط مختلفة من العولمة. وتشمل الفئات الكبرى للعولمة، العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الثقافية، وعولمة الدين والعلم والصحة

والطب، عولمة الرياضة وعولمة التعليم العالى. وبدلاً من وجود أصل واحد للعولمة ككل، توجد عدة أصول لعولمات مختلفة.

وتكون العوامل التى تمثل قوى دفع للعولمة هى الأخرى موضوع نقاش محتدم. إن المقاربة المادية تميل إلى تحديد عوامل موضوعية مثل الرأسمالية، والتكنولوجيا، والشركات متعددة القوميات بوصفها القوى الدافعة للعولمة المعاصرة. وتشدد المقاربة المثالية على دور أنظمة الفكر والمعلومات، والمعرفة بوصفها المحركات الأولية لهذه السيرورة. وعوضًا عن ذلك، يمكننا أن نرى العولمة مدفوعة بفعل كل من العوامل المادية والمثالية.

وهناك خلاف حول تطور العولمة وتوسعها فى المستقبل. إن البعض يرى العولمة باعتبارها سيرورة متصلبة تفتقر إلى المرونة. وهنا يجدر بنا التمييز بين "العولمة من فوق"، و"العولمة من أسفل". إن "العولمة من فوق" سيرورةٌ تُبدعها وتنشرها قوى واسعة النطاق، ولا سيما تلك التى ترتبط بالشمال. ويمكن لـــ "العولمة من أسفل"، التى تضم ممثلين أفرادا بالإضافة إلى مجموعات صغيرة من الممثلين المعارضين للعولمة أن تعمل على جعل السيرورة أقل حتمية بل وتوقف حركتها كليةً".

وهناك اختلاف فى الرأى بين المولعين بالعولمة ورهابيى العولمة: إنهم يجادلون بأن العولمة تفضى إلى نمو اقتصادى عظيم وإلى احتمال نشر الديمقراطية والمجتمع المدنى. إنهم يميلون إلى عدم التشديد على المظاهر السلبية وخصوصًا أولئك الذين لم يحققوا أى استفادة من هذه السيرورة. أما النقد الذى يوجهه رهابيو العولمة فمتنوع، ولا يصدر فقط عن الاتجاهات اليسارية والليبرالية، وإنما أيضًا عن اليمين المحافظ. ويشدد هؤلاء النقاد على الأثر السلبى للعولمة على القطاعات

الفقيرة من سكان العالم. إنهم يجادلون بأن العولمة تؤدى إلى تفاوت أعظم بين البشر. ويتبنى بعض الباحثين موقفًا وسطًا فى هذا النقاش.

إن مجموعات كبيرة من البشر تشعر بالحرمان من جراء العديد من مظاهر العولمة. إن البعض يرى أن العولمة سيرورة متصلبة، بينما يرى البعض الآخر أن هذه السيرورة لا يمكنها فقط الإبطاء من حركتها، وإنما يمكنها أن تتوقف كليةً. ويذهب رأى آخر إلى أن المشكلات الموجودة فى العولمة يتم معالجتها بواسطة لاعبين كبار بالإضافة إلى منظمات دولية غير حكومية *(INGOs)*. ومع ذلك، يشعر الكثير من النشطاء بوجوب عمل الكثير للتعامل مع أكثر مظاهر العولمة إشكاليةً.

قراءات إضافية

David Held and Anthony McGrew. "The Great Globalization Debate: An Introduction." In David Held and Anthony McGrew, eds. *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate*. Cambridge: Polity, 2000: 1-50.

Hoffman, Stanley. "Clash of Globalizations." *Foreign Affairs* 81, 4, 2002: 104-15.

Martin Wolf. *Why Globalization Works*. New Haven: Yale University Press, 2005.

Noam Chomsky. *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*. New York: Metropolitan Books, 2003.

Jagdish Bhagwati. *In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press, 2004.

Guillermo de la Dehesa. *What Do We Know About Globalization? Issues of Poverty and Income Distribution*. Malden, MA: Blackwell, 2007.

Dani Rodrik. *Has Globalization Gone Too Far?* Washington, DC: Institute for International Economics, 1997.

ملاحظات

١- عنوان هذا الفصل مأخوذ من مقتطفات مختارة كنت قد قمت بتحريرها منذ عدة سنوات. انظر ريتزر ١٩٨٢.

٢- بالمناسبة، هذه الفكرة حول "الحاجة الملحة" الأساسية فكرة مثيرة للجدل، وتم نقدها من قبل ما بعد الحداثيين (وآخرين) بوصفها توحي بـ "الماهوية" *(essentialism)* أو فكرة وجود خاصية محددة للبشر تتعلق بماهيتهم وتشرح الكثير مما يفعلونه. انظر ريتزر *(1997a)*.

٣- ينتهى تحليل روبرتسون عند هذا الحد حيث تم نشر مقاله عام *1990*.

٤- أو باعتبارها نهاية على الأقل لأحد الأطوار. انظر جيمس *(2001)*.

٥- *http://new/yahoo. com/s/ap. on-bi-gel/asia-iron-silk-road-1*.

٦- والأمر الذى لا يثير الدهشة، هو أن المناقشة تتداخل إلى حد ما مع مناقشة أنماط التدفقات فى الفصل السابق. وهذا صحيح لأن أنماط العولمة، هى، إلى حد كبير، أنماط للتدفقات.

٧- مثال آخر: يقول ولف *Wolf (2005: 19)*: "تتحدد العولمة فيما يلى بوصفها تكامل الأنشطة الاقتصادية بواسطة السوق". انظر أيضًا رودريك *Rodrik (1997)*.

٨- انظر الفصل الخامس لمناقشة حول عمل فريدمان فى سياق الليبرالية الجديدة.

٩- "جوفمان: *Goffman" (1961: 81)*، والمقتطف هو "أن تكون مرتبكًا أو غير مصقول، أن نتحدث أو نتحرك بشكل خاطئ، يعنى أن تكون ماردًا خطيرًا، مدمر للعوالم. وكما ينبغى على كل ذهانى و"كوميدى *Comic*" أن يعرف، بأن كل نقلة (حركة) غير مناسبة يمكنها أن تنفذ من الواقع المباشر.

١٠- ومع ذلك، يبدو أن الطوفان قد بدأ الانحسار فمنذ عام ٢٠٠٥، كان هناك متوسط سنوى ٥٠٠,٠٠٠ مهاجر غير شرعى إلى الولايات المتحدة من المكسيك، وكان المتوسط ٨٠٠,٠٠٠ فى العام الذى يقع بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤؛ لقد كان هناك انخفاض ملموس فى عدد المهاجرين من باقى بلدان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى عام٢٠٠٨. انظر جينجر تومسون *(Ginger Thompson, 2008a: 17)*

١١- ومع ذلك، يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال لا يقبل العمل بها معظم الأمريكيين، ويبدون استعدادًا وفقًا لشروط يعتبرها العمال الأمريكيون غير محتملة.

١٢- وينطبق هذا أيضًا على دى لاديهيسا (٢٠٠٦).

الفصل الثالث

العولمة وما يتصل بها من سيرورات(١)

الإمبريالية، والكولونيالية، والتطور، والتغريب، والتشريق

لقد أصبحت العولمة المصطلح الأكثر جلاء لوصف (أو التفكير في) سيرورات تؤثر على أجزاء كبيرة من العالم المعاصر، وبنى مشتركة بين هذه الأجزاء. ومع ذلك، توجد مفاهيم أخرى كثيرة تصف إما وقائع تاريخية سابقة أو معاصرة تتعامل مع جزء واحد على الأقل مما تشتمل عليه العولمة. وفي هذا الفصل، نتناول بضعة مفاهيم تتصل بالعولمة – الإمبريالية *(Imperialism)* *(Berberoglu, 2003)*، الكولونيالية *(Colonialim)* وما بعد الكولونيالية *Post* *(colonialism)*، التطور *(Development)* (والتبعية *Dependency*)، والتغريب *(Westernization)* والتشريق *(Easternization)*. ويأخذ الفصل بأطراف المناقشة ويركز حصريًا على مفهوم واحد آخر يتصل بشكل وثيق في العادة بالعولمة هو مفهوم الأمركة (*Americanization*) (بالإضافة على النزعة المضادة للأمركة (*Anti-Americanism* التي تقترن به في الغالب).

إننا نكرس اهتمامًا بسيرورة العولمة أكثر بكثير جدًا من الاهتمام الذي نكرسه لغيرها من السيرورات، على الرغم من وجود الكثير مما يمكن قوله في هذا الصدد. إن الكثير من الباحثين يجادلون (كما سوف نشرح في هذا الكتاب) بأن عهد التفوق الأمريكي في المجال العالمي يخضع لعملية انحسار، بل ويمكن أن يستمر هذا الانحسار في المستقبل. إن فريد زكريا *(Farid Zakaria, 2008)* يجادل مثلاً، بأننا نعيش في "عالم ما بعد أمريكي". وعلي الرغم من توفر الكثير مما يستوجب الثناء على هذه المناقشات، فإن الحقيقة هي؛ أن الأمركة كانت تتمتع بأهمية كونية عظمي بعد الحرب العالمية الثانية وحتي وقت قريب. وعلي الرغم مما أصابها من وهن، فإنها تظل حتى الوقت الراهن قوة كونية مهمة. وبالإضافة على ذلك، وحتى بافتراض اختفائها في المستقبل القريب (وهي إمكانية بعدة

الاحتمال على حدٍ كبير)، فإن آثارها سوف تبقي في كل أنحاء العالم وتُحس للعديد من السنوات، والعقود بل والقرون المقبلة. وأحد الأسباب التي حدت بنا لإفراد فصل كامل للأمركة والنزعة المضادة للأمركة، هو؛ أنها جذبت انتباه الكثير من الكُتاب والباحثين المعروفين، وكان من نتيجة ذلك، ظهور الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع الذي يصعب تناوله في بضع صفحات.

ومن المهم أن نشير في مرحلة مبكرة أنه في الوقت الذي تتم فيه مناقشة كل هذه المفاهيم بمعزل عن بعضها بعضًا، فإن الكثير منها يتداخل على نحو أساسي أحيانًا. إن من الصعوبة بمكان مثلاً، أن نميز في بعض الأحيان بين الإمبريالية والكولونيالية. إن الأمركة نمطٌ فرعي من أنماط التغريب، ولقد شملت أيضًا الإمبريالية والكولونيالية والتزامًا بالتطور (والتبعية). وتوجد الكثير من التداخلات بين هذه المفاهيم. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن فصل العولمة تمامًا عن هذه الأفكار التي يبقي أثرها الماضي في العصر الكوني وتواصل تأثيرها في العولمة. وفي أحوال أخري، تكون قادرة على الحياة، وممارسة التأثير على العولمة، بل وأن تكون جزءًا لا يتجزأ من كيانها.

الإمبريالية

الإمبريالية مفهوم فضفاض يصف وسائل عديدة يستخدمها أحد البلدان للتحكم في بلد آخر والسيطرة عليه. أو إحدي المناطق الجغرافية (أحيانًا من خلال الغزو الإقليمي)، ومن ثم، يفرض هيمنته، ولا سيما الهيمنة السياسية والاقتصادية والإقليمية، على هذا البلد وربما بلدان أخرى كثيرة (كما هي الحال مع النموذج الشهير للإمبراطورية البريطانية) إنها فكرة (وواقع) تبلورت في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر (علي الرغم من أن تاريخها كما سوف نري أكثر قدمًا بكثير).

ومن ثم، تتجذر، على الأقل منذ ذلك الوقت، في فكرة الدولة القومية والسيطرة التي تمارسها على دول قومية أخرى بالإضافة على مناطق جغرافية أقل تحديدًا.

إن الإمبريالية يمكنها أن تشمل نطاقًا عريضًا من ميادين التحكم والسيطرة. وفي عهد التحول الثقافي في علم الاجتماع، أصبح الأخير موضع اهتمام متزايد وأصبح يصنف بوصفه إمبريالية ثقافية. إن تجليات أكثر تحديدًا للإمبريالية الثقافية تكون مهمة بما يكفي لكي تنضوي تحت عنوان يخصها هي وحدها بوصفها إمبريالية الميديا (انظر الفصل ٩، ١٠ لمناقشة حول هذين الشكلين من أشكال الإمبريالية)[1].

إن مصطلح الإمبريالية مشتق من المصطلح الروماني *Imperium (Markoff, 2007b: 209 – 14)*، وارتبط أول الأمر بالهيمنة والسيطرة السياسية على دولة أو أكثر من الدول المجاورة. إن لفظ *(empire)*، (إمبراطورية) مشتق من لفظ *(imperium)* وتم استخدامه لوصف الأشكال السياسية الخاصة التي يتميز بها نظام الحكم الروماني، ولا سيما السلطة المطلقة للقائد (الإمبراطور: الروماني *imperator*) والفجوة الواسعة التي تفصل سلطة الحاكم عن المحكومين (جيبون *1998*). وبمرور الزمن، أصبحت فكرة الإمبراطور وسيرورة الإمبريالية مرتبطتين بنظام الحكم الذي يسيطر على أماكن جغرافية واسعة، بالإضافة على البشر الذين يعيشون في هذه الأماكن. إن هذه السمة هي التي تؤدي على الربط بين الإمبريالية والعولمة. إن الكثير من السيرورات التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب تحت عنوان "العولمة" – التجارة، الهجرة، الاتصال. . . إلخ – تقع بين السلطة الإمبريالية والمناطق الجغرافية التي تتحكم فيها وتخضع لسيطرتها.

لقد استعمل مصطلح "الإمبريالية" استعمالاً أوسع مع أواخر القرن التاسع عشر، عندما تنافست العديد من الدول (ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبريطانيا العظمى،

وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية) للسيطرة على مناطق جغرافية متخلفة آنذاك، ولا سيما في أفريقيا (وقبل ذلك، كانت إسبانيا والبرتغال والأراضي الواطئة دولاً إمبريالية رائدة). وعلى الرغم من أن مصطلح "الإمبريالية" قد تم استخدامه أساسًا على نحوٍ وصفي في البداية، فإنه اكتسب إيحاءً سلبيًا ربما بدأ مع حرب البوير (١٨٩٩ – ١٩٠٢) لقد بدأ في ذلك الوقت طرح الأسئلة حول الحاجة على سيطرة إمبريالية تنهض بها القوي الإمبريالية. ومن الأمور التي أثيرت حولها الأسئلة أيضًا، هو الأساس المنطقي الراسخ الذي يذهب على أن الثقافات "المتفوقة" المرتبطة بالقوي الإمبريالية كانت ضرورية ومفيدة بالنسبة للثقافات "الأدني" التي تخضع لسيطرتها، وبينما يكون من الصحيح أن قدرًا كبيرًا من الثقافة قد تدفق من الدول الإمبريالية على المناطق الخاضعة لها، فإن الثقافة قد تدفقت بالمثل في الاتجاه المعاكس. لقد مارست الدول الإمبريالية تحكمًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا كبيرًا بل ومتنوعًا على أجزاء واسعة من العالم.

لقد مارست بريطانيا العظمي، بلغة القوة السياسية، سيطرة عظمي على إمبراطورية مترامية الأطراف حتى القرن العشرين (شملت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب الثورية والتي يطلق عليها أيضًا "حرب الاستقلال" عن بريطانيا العظمي، ومعاهدة باريس عام ١٩٨٣؛ والهند على أن استقلت عام ١٩٤٦... إلخ). ولقد بني الاتحاد السوفيتي إمبراطورية سياسية عظمي في أوائل القرن العشرين، من خلال دمج العديد من الدول في كيانه (أوكرانيا مثلاً)، بالإضافة على ممارسة قدر كبير من الهيمنة على دول الكتلة السوفيتية (بولندا مثلاً وألمانيا الشرقية). وربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخري دولة إمبريالية مهمة، بل وأهم دولة إمبريالية، ولكن هيمنتها السياسية كانت على وجه العموم (وليس مؤكدًا دائمًا) أكثر دهاء وخبثًا وأقل مباشرة من تلك التي مارستها بريطانيا العظمي والاتحاد السوفيتي في عز مجدهما.

لقد انهارت الإمبريالية السياسية بشكل دراماتيكي بعد الحرب العالمية الثانية نظرًا لانسحاب معظم الدول الإمبريالية، مكرهة في الغالب، من المناطق التي خضعت لسيطرتها. لقد استغرقت السلطة الإمبريالية للاتحاد السوفيتي وقتًا أطول، ولكنها تلاشت مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وفي الوقت الذي تقلصت فيه الإمبريالية على حدودها الدنيا في الوقت الراهن، إن لم يكن قد تلاشت تمامًا، واصلت أشكال أخرى من الإمبريالية بقاءها.

وبالنسبة للإمبريالية بمفهومها الاقتصادي، مثلت أعمال البريطانيين النموذج الأبرز. لقد مارست شركة الهند الشرقية الإنجليزية (كان للهولنديين والفرنسيين والسويديين شركاتهم الهندية الشرقية الخاصة بهم أيضًا) السلطة نيابة عن بريطانيا العظمي في الهند. وعلي نفس القدر من الأهمية، كانت شركة خليج هدسون البريطانية تمارس سيطرة كبري على تجارة الفرو من قاعدتها في كندا، وعلي أشكال أخرى من التجارة فيما بعد في شمال أمريكا. مع ذلك، كانت للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على اقتصادات العالم، ولا سيما في النصف الأخير من القرن العشرين بوصفها قوة إمبريالية، بالمعني الاقتصادي، على أدني تقدير.

لقد كان فلاديمير لينين (١٩١٧ – ١٩٣٩) أول زعيم للاتحاد السوفيتي وواحدًا من أوائل المنظرين للإمبريالية، ولا سيما في كتابه "الإمبريالية أعلي مراحل الرأسمالية". لقد تأثر لينين بكتاب ج. ا. هوبسون *(J. A. Hobson)* الذي ظهر في وقت أسبق من كتاب لينين تحت عنوان "الإمبريالية" عام ١٩٠٢. ويعكس عنوان كتاب لينين رأيه في أن الطبيعة الاقتصادية(٢) للرأسمالية تدفع الاقتصاد الرأسمالي والدول القومية التي تخضع لهذا النظام الاقتصادي للسعي على السيطرة على مناطق جغرافية نائية، وهي نفس النتيجة التي خلص إليها هوبسون في كتابه سالف الذكر *(1902/1905/1938: 85)* "ومن ثم نصل على نتيجة مفادها؛ أن

الإمبريالية هي السعي الحثيث لأرباب الصناعة الكبار لتوسيع المجري الذي يستوعب تدفق فائض ثرواتهم من خلال البحث عن أسواق خارجية لنقل السلع والرأسمال اللذين يصعب بيعهما أو استعمالهما داخل حدود الوطن. لقد كانت السيطرة على هذه المناطق مطلبًا ملحًا لتوفير الموارد للصناعات الرأسمالية، وأيضًا لخلق أسواق جديدة لهذه الصناعات. بتعبير آخر، مال النظام الاقتصادي الرأسمالي على التوسع إمبرياليًا في كل ركن من أركان العالم.

وبينما اعترف لينين بوجود مظاهر أخرى للرأسمالية، فإنه رأي أن "العوامل الاقتصادية وحدها" هي الأكثر أهمية، وجوهر الرأسمالية. إن تعريفه للإمبريالية يضم أبعادًا خمسة، يسلط كل منها الضوء على العوامل الاقتصادية:

١- تطور تركيز الإنتاج والرأسمال بدرجة عالية تسمح بظهور الاحتكارات[٣] الكبري التي تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية.

٢- اندماج الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي، وخلق "أوليجاركية مالية[٤] على أساس رأس مال "الموارد المالية" هذا.

٣- تصدير رأس المال، تمييزًا له عن تصدير السلع، الذي أصبح بالغ الأهمية.

٤- تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها.

٥- التقسيم الإقليمي للعالم كله بين القوي الرأسمالية الأعظم يكون تامًا

(Lenin, 1917/1939: 89).

إن الدول والشركات الرأسمالية (الأوربية أساسًا) يُنظر لها بوصفها قد توسعت في كل أرجاء العالم وبأنها اقتسمت ذلك العالم فيما بينها. إن لينين يري الإمبريالية، من وجهة نظر ثورية، نظامًا طفيليًا، وجزءًا من الرأسمالية يعكس انهيارها. ومن ثم، فهي دليل آخر على فساد الرأسمالية، وحقيقة أن الرأسمالية إما

أنها في خطر أو في حالة انهيار وتردٍ أو أن بقاياها المتحللة سوف يتم التخلص منها بسهولة في نهاية الأمر.

والأمر الذي يمثل مفارقة، هو؛ أن الاتحاد السوفيتي اللينيني الذي لم يكن دولة رأسمالية، هو الذي أصبح قوة إمبريالية مهمة، ليس على الصعيد السياسي وحده، وإنما من خلال الاستغلال الاقتصادي للبلدان الخاضعة للكتلة السوفيتية. وفي الوقت الذي لم يكن أمام الإمبريالية السياسية سوي التلاشي، حافظت الإمبريالية الاقتصادية على قوتها، إن لم يكن لأي سبب آخر سوي حقيقة أن تظل الرأسمالية محافظة على صدارتها في النظام الاقتصادي العالمي.

ويوجد عدد من الآراء المعارضة لوجهة النظر التي تري أن الإمبريالية مجرد ظاهرة اقتصادية. إن تدفق الأرباح للبلدان المهيمنة في سنواتها الأولي لم يكن كبيرًا بالدرجة التي افترضها البعض، ومن جانب آخر، كان أمام الرأسمالية الكثير مما يمكن عمله بالنسبة للسياسة الأوربية والتنافس بين الدول القومية الأوربية. وربما كان الأمر الذي يحظي بأكبر قدر من الأهمية هو الإحساس الأوربي بتفوق ثقافته والاعتقاد بحق الأوربيين من ثمة في استغلال ونشر الحضارة في بقية أنحاء العالم "الأقل تقدمًا": *(Aschroft, Griffiths and Tiffin, 1998: 126)*.

لقد تضمنت الإمبريالية الثقافية من بين أشياء أخري، بعثات كشفية، وتبشيرية، وإنسانية، ورحلات، واستخدامًا للتعليم ووسائل النشر للترويج للأفكار الأوربية ونشرها في كل أنحاء العالم.

على سبيل المثال، أخذ الفرنسيون معهم أينما حلوا لغتهم وأساليب طبخهم، كما أخذ البريطانيون معهم تلك الأشياء (على الرغم من أن مطبخهم كان أقل شهرة من نظيره الفرنسي) فضلاً عن أشياء أخرى مثل ألعابهم الرياضية وأبرزها لعبة الكريكيت التي ظلت رياضة رئيسية في العديد من مستعمراتها السابقة، ولا سيما

الهند (انظر الفصل٩) *(Appaduria, 1996)*. ومن ثم ظلت الكثير من المستعمرات البريطانية السابقة تمارس رياضة الكريكيت الإنجليزية حتى وقتنا الراهن، وتنخرط في مباريات نشطة ليس فقط فيما بينها، ولكن أيضًا مع إنجلترا (وتهزم الفرق الإنجليزية أحيانًا). إن الكثيرين في أفريقيا بما في ذلك أولئك الذين يوجهون النقد القاسي للشمال عمومًا، وبريطانيا على وجه الخصوص- *(Economist, 2008: February 14)*-، فيما اعتبر شكلاً من أشكال الإمبريالية الجديدة، ، هم من المشجعين المتحمسين للعبة كرة القدم ويقومون بمشاهدة مباريات كرة القدم التي تذيعها بريطانيا العظمي – *(Economist, 2007: November 1 "New Imperialism at the Point of a Boot")*-. ويُمارس شكلٌ آخر من أشكال الإمبريالية الثقافية البريطانية عبر الحضور العالمي لمحطة إذاعة الـ *BBC*، وخصوصًا الشبكة العالمية لمحطة الـ *BBC*(ويُعَدُّ هذا بطبيعة الحال، أحد نماذج إمبريالية الميديا).

ومهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال أقوي قوة عالمية من المنظور الثقافي، وأصبحت هذه القوة أكثر بروزًا وشهرة ولا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين. ومن بين الطرق التي انخرطت بها الولايات المتحدة في الإمبريالية الثقافية هي السينما والتليفزيون وصناعة نشر الكتب. ومع ذلك، توجد علامات كثيرة في بواكير القرن الواحد والعشرين تدل على تضاؤل نفوذ الإمبريالية الأمريكية وانحسارها.

لقد أصبحت الأهمية المستمرة لفكرة الإمبريالية موضع ريبة واحد من أهم الكتب التي تناولت مسألة العولمة، وهو كتاب "الإمبراطورية": "*Empire*" لـ مايكل هارت: *Micheal Hardt*" و"أنطونيو نجري: *Antonia Negri (2000)*". إن الأشكال الخرقاء للإمبريالية المرتكزة على القومية التي قمنا بوصفها آنفًا، قد تم استبدالها بشبكة أكثر دهاءً ومكرًا من السيرورات السياسية والاقتصادية، والثقافية الكونية

التي تمارس شكلاً جديدًا من السيطرة يمكن فهمه بشكلٍ أفضل، في رأيهما، من خلال فكرة "الإمبراطورية" بدلاً من فكرة الإمبريالية. وسوف نعكف على دراسة عملهما بالتفصيل في مرحلة لاحقة من هذا الكتاب (انظر الفصل ٥). ولكن ما يرميان إليه هو؛ أنه في الوقت الذي كان يمكن فيه لهذه السيرورة أن تتغير، فإن الجهود المبذولة لتحقيق نوع من التحكم عن طريق الهيمنة تستمر دون كلل.

والفكرة وثيقة الصلة بمناقشة هارت ونجري هي؛ فكرة أن تضاؤل أهمية الدولة القومية يجعل من الصعوبة بمكان الاستمرار في الحديث بمفردات الإمبريالية التي تمثل في جوهرها نظرة تقوم على أن دولة معطاه (أو عناصر منها، مثلاً، في حالة إمبريالية الميديا "صوت أمريكا" في الولايات المتحدة) تقوم بالسيطرة على دولٍ أخرى (أو مناطق جغرافية) حول العالم. إن هذا التدهور هو الذي يفضي على وجهة نظر هارت ونجري الأكثر "لا مركزية" حول العولمة. بمعنى، أن الإمبريالية كانت سيرورة حديثة ومنظورًا "تمركز" حول الدول القومية (بريطانيا العظمي والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة)، ولكن الأهمية المتضائلة للدول القومية تقتضي وجهة نظر مغايرة للتحكم الذي يُمارس على نطاق عالمي. وبالنسبة لهارت ونجري، تكون السلطة التي تمارسها إمبراطورية لا مركزية هي التي حلت محل السلطة التي تمارسها الإمبريالية وتضعها الدول القومية موضع التطبيق.

الإمبريالية الجديدة

لقد صاغ ديفيد هارفي (٢٠٠٣) أخيرًا فكرة بروز "إمبريالية جديدة" في الولايات المتحدة بوصفها ممثلها الأول (إن لم يكن الوحيد). ولقد أطلق ديفيد

هارفي على هذا النوع من الإمبريالية وصف "الإمبريالية الرأسمالية" التي يراها مزيجًا متناقضًا من الاقتصاد والسياسية. ومن ثم، يقدم هارفي وجهة نظر أكثر تكاملاً حول الإمبريالية من تلك التي قدمها لينين أو هوبسون. إنها تتضمن تحديدًا، مزجًا للسياسي، الإمبريالية بوصفها مشروعًا سياسيًا مميزًا من جانب ممثلين تقوم قوتهم على السيطرة على أحد الأقاليم، والقدرة على تحريك موارده الإنسانية والطبيعية باتجاه غايات سياسية واقتصادية وعسكرية"؛ والاقتصادي، "الإمبريالية بوصفها سيرورة سياسية اقتصادية منتشرة في المكان والزمان تحتل فيها السيطرة على رأس المال واستخدامه الأولوية" *(Harvey, 2003: 26)*. وهناك اختلاف أساسي بين الاثنين (الاهتمام السياسي بالأرض والاهتمام الرأسمالي بالسيطرة، واستعمال رأس المال) "إلا أن المنطقين يتضافران بطرق معقدة وأحيانًا متناقضة" *(2003: 29)*. فمثلاً، كان لحرب فيتنام بالنسبة للحكومة الأمريكية معنى من وجهة النظر السياسية، ولم يكن لها معنى تقريبًا من المنظور الاقتصادي، بل ويمكن أن تكون قد أثرت تأثيرًا معاكسًا على الاقتصاد الأمريكي.

ويتساءل هارفي على نحو أكثر عمومية، عما إذا كنا نشاهد اليوم توسعًا في الإمبريالية السياسية للولايات المتحدة (العراق وأفغانستان على سبيل المثال) في الوقت الذي تعاني فيه تدهورًا في أهميتها من منظور الإمبريالية الاقتصادية (صعود القوة الاقتصادية للصين وأوربا والهند مثلاً).

إن الإمبريالية الجديدة من وجهة نظر هارفي، هي المزيج المزعج لهذين النمطين تحت العنوان الفضفاض للإمبريالية الرأسمالية. وبالإضافة على ذلك، إن ما هو "جديد" هنا، على الأقل من منظور الإمبريالية الكلاسيكية للبريطانيين مثلاً، هو أن الولايات المتحدة هي أنموذج الإمبريالية الجديدة وزعميتها. إن هارفي لا يصف فقط إمبريالية الولايات المتحدة، ولكنه يقدم أيضًا نقدًا قاسيًا لها. إنه يراها

مثقلة بتناقضات داخلية وخارجية ومشكلات تجعلها غير قادرة على البقـاء علـى المدي الطويل (وربما أيضًا على المدي القصير). وسواء كان هارفي محقًا أم غير محق في تكهنه هذا، فإنه يقدم إسهامًا مفيدًا لفهمنا للإمبريالية مـن خـلال تقديمـه لمعني أكثر اتزانًا لمظاهرها الاقتصادية والسياسية فضلاً عن العلاقات المتبادلة بين هذه المظاهر.

الكولونياليـة

من الواضح أن الكولونيالية وثيقة الـصلة بالإمبرياليـة – *(Williams and Chrisman, 1994a)* –وهي تستخدم أحيانًا باعتبارها بديلاً لها[٤]؛ ومع ذلك فإن لها معنى أكثر خصوصية وتحديدًا. في معناها الأكثر تطرفًا، تقتـضي الكولونياليـة ضمنًا تحكمًا أو سيطرة على المستعمرات ولـيس إنـشاؤها *(Harvey, 2006: 21)*. إنها تتطلب على وجه العموم مستوطنين بالإضافة علـى آليـات شـكلية للـتحكم والسيطرة أكثر بكثير مماتفعل الإمبريالية. ومن ثم، تحتاج الكولونيالية في الغالـب على إنشاء جهاز إداري بواسطة السلطة المستعمِرة في البلد (أو المنطقة الجغرافية) التي تخضع لها لإدارة شئونها الداخلية بما في ذلك مستوطناتها. لقد وصف إدوارد سعيد الفروق الرئيسية بين الإمبريالية والكولونيالية وصفًا دقيقًا فضلاً عن علاقتهما ببعضهما البعض: "تعني الإمبريالية الممارسة والنظرية والمواقف الخاصة بمركـز متروبوليتاني مهيمن يمارس سلطة الحكم على إقليم بعيد؛ أما الكولونياليـة، التـي تكون دائمًا تقريبًا نتيجة للإمبريالية فتعني إقامة المـستوطنات فـي أراض بعيـدة" (استشهاد أورده أشكروفت وجريفيث وتيفين، ٤٥ : ١٩٩٨) وبينما تقتضي كل من الإمبريالية؛ والكولونيالية سيطرة اقتصادية وسياسية (وكذلك ثقافية)، فإن الإمبريالية

تكون (وفقا لرؤية لينين) مرتبطة أكثر بالسيطرة الاقتصادية (والاستغلال)، بينما ترتبط الكولونيالية بالتحكم والسيطرة السياسية.

ويمكن القول: إن الكولونيالية، على الرغم من امتلاكها لتاريخ قديم، كانت تمتلك عصرين عظيمين وأكثر حداثة. ويقع هذان العصران أثناء وبعد عصر النهضة (القرن الرابع عشر وحتي السابع عشر) ويرتبطان أساسًا بالمجتمعات الأوربية. لقد تزعمت القوي الأوربية، ولا سيما إسبانيا والبرتغال، العصر الأول، الذي شمل إقامة مستعمرات في إفريقيا وآسيا والأمريكتين، واستمر العصر الثاني أو الحديث تقريبًا ما بين *1820*، ونهاية الحرب العالمية الأولي، وشمل قوي أوربية أخرى (أهمها بريطانيا العظمي وفرنسا وألمانيا) بالإضافة على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ومن المهم أن نذكر أن مصطلح الكولونيالية يُستخدم بشكل أكثر اتساعًا لكي يشمل مثلاً "الكولونيالية الثقافية" *(Amsler, 2008)* التي تقتضي "توسيع السلطة الكولونيالية من خلال الأنشطة والمؤسسات الثقافية (ولا سيما التعليم والميديا) أو التأثير اللا متماثل لإحدي الثقافات على ثقافة أخري. إن الثقافة تكون في هذا السياق وسيط للتحكم السياسي والاقتصادي. وعلي الرغم من هذه التوسعات، سوف ينصب تركيزنا في هذا القسم على المعني الكلاسيكي للكولونيالية (المستعمرة والإدارة) الذي تطرقنا إليه آنفا.

إن بعض المستعمرات (الهند مثلاً بوصفها مستعمرة بريطانية سابقة) تقع في القرن العشرين، ومع ذلك انتقلت قوة الدفع خلال هذه الفترة باتجاه تفكيك المستعمرات، أو "سيرورة كشف وتفكيك السلطة الكولونيالية بجميع أشكالها، ويدخل ضمن هذا تفكيك المظاهر الخفية للقوي المؤسسية والثقافية التي كانت تحتفظ بالسلطة الكولونيالية والتي بقيت حتى بعد أن تحقق الاستقلال السياسي" *(Ashcroft,*

(*Griffiths and Tiffin, 1998: 63*). لقد بدأت حركات تفكيك المستعمرات في النجاح بتواتر أعظم في الوقت الذي كان فيه القرن العشرون قد بدأ يظهر للعيـان. ولقـد أعقب ذلك تفكيك المستعمرات وتحقيق الاستقلال الـسياسي (*Grima, 1878*). لقـد كان تفكيك المستعمرات مهمًا بصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتلا ذلك عصر الكولونيالية الجديدة (*Nkrumah, 1965*) حيث أصبحت الجهود المبذولة للسيطرة على المستعمرات السابقة والدول القومية الأخري غير مباشرة وأكثر دهاءً ومكرًا على حد كبير (مثلاً، من خلال المؤسسات الثقافية والتعليميـة)، وانـصب اهتمامها على الهيمنة الاقتصادية والاستغلال. لقد جعلت البراعة التي اتصفت بهـا الكولونيالية الجديدة منها قوة أكثر دهاءً وخبثًا وأكثر استعصاءً علـى الاكتـشاف، ومن ثم تصعب مقاومتها ومحاربتها.

ما بعد الكولونيالية

إن ما تبقي من مستعمرات في الوقت الراهن، إذا كان قد تبقي منها شـيء، قليل جدًا بحيث يمكننا الآن الحديث عما بعـد الكولونياليـة (*Post- colonialism*) (*Bhambarah, 2007: 871 – 84*)[٦]. إن المصطلح يشير بوضوح على حقبة ما بعد رحيل القوي الاستعمارية من المناطق التي كانت تخضع للاستعمار في وقت مـن الأوقات (علي الرغم من أن التفكير والعمل ما بعد الكولونيالي كانا قائمين بالفعـل قبل رحيل السلطة المستعمِرة). ومع ذلك اتخذ المصطلح في الأعوام الأخيرة معنى أكثر خصوصية وتحديدًا يتصل بالعديد من التطورات التي تقع في مستعمرة سابقة بعد رحيل سلطة الاستعمار عنها. على سبيل المثال، يتـصل المـصطلح بإحـدي القضايا النقدية في الدراسات التي تدور حول العولمة في الوقت الراهن، ونعني بها قضية الهوية القومية، ولا سيما صعوبة الحصول على هوية (كهندي مـثلاً) بعـد

رحيل السلطة المستعمِرة (السلطة البريطانية في حالة الهند). وأبرز عمل[٧] في هذا المجال، هو؛ كتاب إدوار سعيد "الاستشراق" *(Orientalism, 1979/1994: 93)* الذي يعالج هذا الموضوع في سياق كلا النمطين المكشوف والسالب الأكثر خفاءً ومكرًا اللذين تطورا في الغرب حول أولئك الذين يعيشون في الشرق. والقضية المطروحة هي الصعوبة التي يواجهها "الشرقيون" لتطوير هوية إيجابية على ضوء كلا قوي السلب المحيطة بهم في الغرب والتي هيمنت بطبيعة الحال على الشرق عبر العديد من الطرق (الإمبريالية، الكولونيالية... إلخ، وحتي وقت قريب جدًا). وتتجلي هذه القوة السالبة بشكل خاص في تاريخ الأدب الغربي[٨] (والسينما) حول الشرق (تتمتع هذه القضية بطبيعة الحال بأهمية خاصة في الحقل الأدبي عند إدوارد سعيد). لقد ثبت أن "نظرية ما بعد الكولونيالية كانت إحدي ثمار الدراسة الأدبية" *(Ashcroft, Griffiths and Tiffin, 2006: 5)* .

إن منظِّري ما بعد الكولونيالية يركزون على النصوص الأدبية لأسباب عديدة. فمن جهة يمكن استخدام النصوص الأدبية كوسيلة من وسائل ممارسة الهيمنة الثقافية على "المواطنين الأصليين" *(Janmohamed, 2006: 19 – 23)*. فعلي سبيل المثال، يمكن للنصوص الأدبية التي . •يا القوي الكولونيالية أن تعكس منظورها وحقها في الإمساك بزمام السلطة وتفوقها مقابل دونية المواطنين من أهل البلاد الأصليين". كما يمكن، من جانب آخر، هدم تلك النصوص من قبل أولئك الذين يعارضون السلطة الكولونيالية ويمكن استخدامها لتقويض هذه السلطة. وأخيرًا، فإن معرفة هذه النصوص يمكن أن يفضي على نصوص جديدة يمكن استخدامها من قبل بعض المستعمرات المحررة حديثًا لإعطاء صورة إيجابية عنها وفهمها فهمًا أفضل، ونقد ميراث ما بعد الكولونيالية الذي يواصل بقاءه في الغالب والانتصار عليه. إن بإمكان تلك النصوص ما بعد الكولنيالية أن تمثل قاعدة مهمة للمجتمع الجديد الذي تم بناؤه على أنقاض الكولونيالية.

ومهما يكن من أمر، فقد تم توجيه النقد لمنظري ما بعد الكولونيالية بسبب تركيزهم على النصوص لعدة أسباب من بينها؛ أن من أنتج هذه النصوص هم من المثقفين الغربيين بالأساس. ومن ثم يُنظر على مفكري ما بعد الكولونيالية بوصفهم يقفون في نفس الخندق مع أولئك الذين قاموا بكتابة النصوص الكولونيالية التي ساعدت على استعباد التابعين، أي أن الثقافة ما بعد الكولونيالية تنتج ما هو "في أفضل الأحوال نسخة منقحة من ذات الخطاب الذي تسعي لإزاحته" *(Ashcroft, Griffiths and Tiffin, 2006: 11)*. وفضلاً عند ذلك، أفضي تَوجُّه ما بعد الكولونياليين بوصفهم باحثين أوربيين، أو على الأقل تلقوا تدريبًا أوربيًا، على عمل يتم إنتاجه من أجل باحثين آخرين، ومن ثم يكون غير قابل للفهم والاستيعاب بشكل كبير، من قبل المواطنين من أهل البلاد الأصليين دون تدريب أكاديمي مماثل. وأخيرًا، يُنظر على عملهم بوصفه مجافيًا لاحتياجات ومصالح المواطنين الأصليين الذين يمكن أن يكونوا أدوات أي حركة مضادة للكولونيالية أو ميراث ما بعد الكولونيالية.

إن عمل ما بعد الكولونياليين يُنظَر إليه بوصفه مختلفًا تمامًا عن عمل فرانز فانون على سبيل المثال (مثلاً "حقــراء الأرض" *The Wretched of the Earth 1968*) الذي كُتب بلغة ميسرة ووجه نحو غاية عملية تهدف على هدم كل من الكولونيالية وميراث ما بعد الكولونيالية على حدٍ سواء.

التنمية

يمكن النظر على فكرة التنمية بوصفها مرحلة تاريخية (تقريبًا من أربعينيات القرن الماضي على السبعينيات من نفس القرن) سابقة على العصر الكوني *(MacMichael, 2008: 21)*، كما يمكن النظر على التنمية تحديدًا بوصفها

"مشروعًا" سابقًا على مشروع العولمة[٩]. إن التنمية باعتبارها مشروعًا كانت تنصب بصفة أساسية على التطور الاقتصادي لدول بعينها، تلك التي لم يكن ينظر إليها عادة بوصفها متطورة اقتصاديًا بالشكل الكافي.

وكان هذا المشروع مواتيًا بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في مساعدة البلدان التي دمرتها الحرب، وكذلك أثناء الحرب الباردة والجهود التي بذلتها قوي الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، لمساعدة العديد من الدول الضعيفة على التطور اقتصاديًا حتى لا تعتنق الشيوعية وتقع في قبضة الاتحاد السوفيتي. لقد كان الاهتمام منصبًا على المساعدات المالية بهدف تقوية اقتصاديات هذه البلدان، غير أن التنمية شملت أيضًا المساعدات التكنولوجية والعسكرية.

لقد كانت التنمية مشروعًا نخبويًا بالأساس تتولي فيه الدول القومية للشمال مسئولية تطوير الدول القومية للجنوب (ومن ثم، كانت التنمية، خلافًا لمشروع العولمة، مبنيَّة على الدولة القومية بوصفها الوحدة الأساسية المعنية، الوحدة التي يتعين مساعدتها، فضلاً عن كونها الوحدة التي تقدم المساعدة). وكان الافتراض هو أن الشمال لم يكن أكثر ازدهارًا من الناحية الاقتصادية فقط (وفي مجالات أخرى أيضًا) من الجنوب، ولكنه أيضًا كان الأكثر دراية وخبرة بالكيفية التي يمكن بها للجنوب أن يتطور. وبناء عليه، اتجه لمساعدة الجنوب وفقًا لشروطه الخاصة وليس وفقًا لشروط الجنوب. وعلاوة على ذلك، كان هناك اتجاه ينظر للشمال بوصفه نموذجًا، شيئًا أقرب ما يكون على "المثال"، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل الجنوب شيئًا مشابهًا للشمال إذا كان ذلك ممكنًا. ولقد امتد هذا الاتجاه في الغالب على ما وراء الاقتصاد البسيط، لكي يشمل مظاهر أخرى (ثقافية، أخلاقية، وسياسية... إلخ). وتضمّن هذا النظر على الجنوب بوصفه "أدنى" من الشمال من عدة نواحٍ، وأن الحل الوحيد بالنسبة إليه هو أن يتطور، أو يتم تطويره حتى يتمكن

من تحقيق التشابه مع الشمال بدرجة كبيرة، وبطرق مختلف كثيرة. وكان هذا وثيق الصلة بـ "الاستشراق" الذي كان يميز الشمال (الغرب في هذه الحالة) وعمله الأكاديمي وتفكيره حول الجنوب (الشرق). لقد ارتبط "الاستشراق" فضلاً عن ذلك، بالجهود المبذولة من قبل الشمال لممارسة الهيمنة على الدول القومية للجنوب. ومن ثم، لم تكن التنمية مجرد مشروع اقتصادي بقدر ما كانت أيضًا "منهجًا للحكم"

(McMichael, 2008: 49.)

وواحد من المظاهر الأساسية لمشروعات التنمية، كان مشروع "الاستعاضة عن الواردات" *(import substitution)*، الذي كان يعني أن على البلدان الجنوبية، إذا أرادت أن تتطور، أن تقوم بتطوير صناعاتها الخاصة(١٠). بدلاً من الاعتماد على الواردات التي تأتي إليها من بلدان أخرى ولا سيما الشمال. ومن ثم، تم تشجيع البلدان النامية مثلاً على تطوير صناعة للسيارات، ولم تكن هذه الصناعة تمثل أهمية في حد ذاتها، ولكنها سوف تؤدي على أشكال أخرى من التطور مثل تصنيع قطع الغيار وإنشاء الطرق ومحطات الخدمة، بالإضافة على قيام صناعات مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة المطاط والألمنيوم والأسمنت ومواد الطلاء. *(McMichael, 2008: 42)*. وقد لا يبدو هذا الاستقلال في صالح الدول المتقدمة. مثلاً، أليس من الأفضل للولايات المتحدة بيع سياراتها للبرازيل بدلاً من أن تقوم البرازيل بصنع سياراتها الخاصة؟ وعلي الرغم مما يحمله هذا الاعتراض من أسباب وجيهة، فإن الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة قد استفادت في واقع الأمر من تطور مبدأ "الاستعاضة عن الواردات" عبر زيادة حجم استثماراتها الخارجية المباشرة *FDI* (انظر الفصل ٧) في الصناعات التي نشأت في الدول الأقل تقدمًا، وجنت من وراء ذلك أرباحًا طائلة.

لقد شملت التنمية أيضًا عددًا من العناصر الأخري في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وأحد هذه العناصر هو خطة مارشال التي سميت على اسم وزير الدولة الأمريكي جورج مارشال، والتي بدأ سريانها في منتصف عام ١٩٤٧ بضخ الأموال الطائلة للدول الأوربية (الواقعة خارج منظومة الاتحاد السوفيتي) بغرض مساعدتها على التنمية (وللحيلولة بينها وبين الوقوع في قبضة الاتحاد السوفيتي). ولقد كانت اتفاقية بريتون وودز *(Bretton Woods Agreement, 1944)* والمؤسسات التابعة لها (ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد *IMF*، في ذلك الوقت مكرسة لأهداف مماثلة على الرغم من اضطلاعها بلعب أدوار أساسية في مشروع العولمة فيما بعد (انظر الفصل 7). وتقع أيضًا تحت عنوان مشروع التنمية المعونات الخارجية التي كانت تقدمها الدول المتقدمة للدول الأقل تقدمًا. ولقد شمل هذه المساعدات المالية والمعونات الغذائية على حدٍ سواء (قيام الولايات المتحدة مثلاً بنقل فائض القمح عندها للدول النامية). وعلي الرغم من جدوي هذه المساعدات على المدي القصير بكل تأكيد، فإن تأثيرها كان في الغالب عكسيًا على المدي الطويل نظرًا لعجز بعض الدول عن النمو وإنتاج طعامها الخاص (القمح مثلاً)، ومن ثم أدي ذلك على تبعية غذائية كبري في بعض البلدان الأقل تطورًا.

إن الكثيرين يوجهون النقد لنظرية التنمية للعديد من الأسباب. إن "بول كولير: *Paul Collier (2007)*" ينتقد أولئك الذين يهتمون بالتنمية بسبب تركيزهم على البلدان التي كانت لديها فرصة طيبة للنجاح في الوقت الذي يهملون فيه البلدان الأكثر فقرًا (والدول القومية الضعيفة) التي تقع في آخر سلم التراتبية العالمية بدرجات مختلفة (متوسط العمر، وفاة الأطفال، سوء التغذية المزمن،... إلخ) والذي يشمل الآن 58 بلدًا يبلغ عدد سكانها ما يقرب من مليار نسمة (وسوف يكون عندنا المزيد مما يمكن قوله حول هذه المجموعة من البلدان في الفصل ١٤).

كما يوجد أيضًا كم هائل من النقد الموجه لمشروع التطور ونظرية التنمية المعروفة باسم "نظرية الاعتماد أو التبعية" *–Cordoso and dependency theory) (Faletto, 1979–*. وتشدد النظرية، كما يتضح من اسمها، على حقيقة أن نوع البرامج التي تمت مناقشتها آنفا، لا يؤدي كثيرًا على تطور الدول القومية للجنوب بقدر ما يؤدي على تقليص استقلالها وزيادة اعتمادها أو تبعيتها لبلدان الشمال، ولا سيما الولايات المتحدة. إن التخلف لا يمثل حالة شاذة، أو حالة تتسبب فيها البلدان الأقل تقدمًا نفسها، ولكنه جزء لا يتجزأ من مشروع التطور (وكذلك من الرأسمالية العالمية). إنه ينطوي أيضًا على فكرة أنه يجلب معه إفقارًا اقتصاديًا أعظم بدلاً من أن يجلب معه أوضاعًا اقتصادية أفضل. إن لفكرة الاعتماد أو التبعية قابليتها الواسعة للتطبيق أو الاستخدام (تبعية الطعام التي خلقتها جزئيًا على الأقل المساعدات الغذائية).

ويُعَدُّ عمل "أندريه جندر فرانك: *André Gender Frank, 1969*" المسمي "تطوير المتخلفين: *Development of the Underdevelopment*"[11] أحد الأعمال الرئيسية التي تتناول قضية "التبعية". إن فرانك يري أنه خلف الفكرة الكاملة للتطور تكمن فكرة؛ أن حاضر الدول الأقل تقدمًا يشبه ماضي البلدان المتقدمة. وبناءً عليه، إذا انتهجت البلدان الأقل تقدمًا نفس النهج الذي انتهجته قبلها الدول المتقدمة، فإنها سوف تصبح أيضًا متقدمة. ومع ذلك لم تكن الدول المتقدمة أبدًا في نفس وضعية البلدان الأقل تقدمًا في الوقت الراهن. لقد كانت البلدان المتقدمة غير متقدمة في الوقت الذي كانت فيه البلدان الأقل تقدمًا (وتكون) متخلفة. والنتيجة هي؛ أن النهج الذي تبناه النوع الأول من البلدان، ليس بالضرورة هو أفضل نهج يمكن أن يتبناه النوع الثاني.

كما يرفض فرانك أيضًا فكرة عزو تخلف أحد البلدان على أسباب داخلية تخص البلد المتخلف، ويجادل بالأحري بأنه محصلة النظام الرأسمالي والعلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة داخل منظومة الرأسمالية العالمية. وعلاوة على ذلك يرفض فرانك فكرة؛ أن المخرج الوحيد من التخلف يكمن في انتشار رأس المال والمؤسسات والقيم... إلخ، الآتية من العالم المتقدم. ويجادل مع ذلك بأن البلدان الأقل تقدمًا يمكنها فقط أن تتطور في حالة استقلالها عن معظم هذه العلاقات الرأسمالية التي، برغم أي شيء، هي سبب عدم قدرتها على التطور. إن الرأسمالية هي سبب تطور الدول المتقدمة وهي نفسها سبب تخلف البلدان الأقل تقدمًا.

إن نظرية التبعية تتجه نحو الانحسار والتلاشي[١٢]. لقد استُبدلت بنظرية أكثر اتساعًا واندمجت فيها على حدٍ ما ما تعرف باسم "نظرية النظام العالمي: *World System Theory (Wallerstein, 1974)* وتصور هذه النظرية عالمًا مقسمًا أساسًا بين المركز والأطراف، حيث ترتبط الدول القومية بالحد الأخير (الأطراف) كونها تابعة للدول القومية للمركز ومستغلة من جانبها[١٣]. وينتقد نورد ستروم *(2004: 236)* هذا التمييز علاوة على التقسيم القائم بين شمال وجنوب، مجادلاً بأن الأطراف "ليست مفيدة فقط بالنسبة للمراكز الكوزموبوليتانية، ولكنها أيضًا نافذة له. إنها ليست أطرافًا للنظام الاقتصادي، ولكنها مركزية بالنسبة له".

وفي الوقت الذي حقق فيه مشروع التنمية بعض النجاحات، فإنه فاشل بالأساس طالما أن العالم ظل، ويظل بشكل واضح متميزًا بالتفاوتات الضخمة، ولا سيما التفاوتات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. والأدهي من ذلك هو؛ أن معظم البلدان المرتبطة بالجنوب لم تتطور على درجة تدعو للتقدير والإعجاب، ويمكن أن نجادل في واقع الأمر بأن المسافة التي تفصليا عن الدول المتقدمة قد أصبحت أكثر اتساعا والهوة أعمق. وفضلاً عن ذلك، أصبح يُنظر على مشروع

التنمية برمته بوصفه مزعجًا نظرًا لميله الواضح للإعلاء من شأن الشمال وكل ما يتصل به، ولا سيما نظامه الاقتصادي في الوقت الذي يتم فيه التحقير من شأن الجنوب وكل ما يرتبط به. وعوضًا عن ذلك يبدو مشروع العولمة أكثر إنصافًا وعدلاً نظرًا لتعدد جوانبه واتجاهاته الملازمة، في الوقت الذي يكون فيه مشروع التنمية ثنائي الأبعاد والاتجاهات، تتدفق فيه الأموال والمساعدات من الشمال على الجنوب. وهناك الكثير من الدلائل على أن مشروع العولمة لم يؤد عمله بطريقة تختلف كثيرًا عن الطريقة التي يؤدي بها مشروع التنمية عمله وفقًا للغة الاختلافات بين الشمال والجنوب، زد على ذلك أن الكثير من المؤسسات التي تم إنشاؤها إبان فكرة التبعية (تلك التي ترتبط باتفاقية بريتون وودز والأمم المتحدة) تواصل أداء وظائفها ولعب دور مركزي في العولمة. ويطرح هذا سؤال ما إذا كانت العولمة مجرد تطور يتخذ اسمًا آخر أقل إزعاجًا. سوف تكون تلك هي النظرة التي يتبناها أولئك الذين يوجهون النقد لليبرالية الجديدة التي تدعم الكثير من مظاهر العولمة الاقتصادية المعاصرة (انظر الفصل ٥).

التغريب

هناك الكثيرون ممن يربطون ليس بين العولمة فقط والتغريب *(Westernization)*، وإنما ممن يرون الكثير من الحدود المشتركة بين الاثنين. *(Sen, 2002: 1 – 14)*، ويرتبط هذا بشكل وثيق بمسألة معادلة العولمة بالأمركة (انظر الفصل ٤). غير أن الأخيرة (الأمركة) تندرج في هذه الحالة تحت العنوان الأشمل للتغريب على حدٍ كبير عن طريق إضافة تأثيرها على ذلك الذي يتعلق بالأوربة *(Europeanization)* *(Headly, 2008)*. ومن الشائع أيضًا، خاصة في الوقت الراهن، نتيجة للعولمة، ربط مصطلح "التغريب" بمفاهيم سلبية (كما هي

الحال بالنسبة لمصطلح الأمركة) إذا كان المرء يعيش في أجزاء أخرى من العالم (علي الرغم من أن النقاد في الغرب ينظرون أيضًا على التغريب نظرة سلبية). ولا سيما في الجنوب. إن المصطلح وثيق الصلة تحديدًا بأفكار وفترات أسبق للإمبريالية والكولونيالية الغربية. إن معظم العالم يميل الآن على التراجع عن فكرة الإمبريالية والكولونيالية الغربية من أي نوع ولأسباب معقولة. ومع ذلك يكون ما يتم تجاهله أو استبعاده برفضهما، هو أفضل ما كان يضطر الغرب لتقديمه، وما يمكن مع ذلك تقديمه حتى الآن لأجزاء أخرى من العالم.

إن دعاوي تغريب العالم تلقي الدعم والمساندة عبر العديد من الطرق، ولكن من المهم أن نتعرف على كل من الاختلافات داخل الغرب والاختلافات بين الغرب وبقية أجزاء العالم، بما في ذلك تلك الأجزاء التي تحذو حذو الغرب *(Gray, 2000)*. فعلي سبيل المثال، ترتبط الديمقراطية بالغرب ارتباطًا وثيقًا، كما ترتبط الجهود المبذولة لنشر الديمقراطية في أجزاء عديدة من العالم بعملية التغريب. ومع ذلك، هناك اختلافات كثيرة بين طبيعة الديمقراطيات الغربية (مثلاً، بين ديمقراطية أمريكا وديمقراطية بريطانيا العظمي، وبين الديمقراطيات الغربية والديمقراطيات التي تمارس في أجزاء أخرى عديدة من العالم). إن باكستان مثلاً تُعَدُّ من الدول الديمقراطية، ولكنها مرت بفترات من الحكم العسكري الأوتوقراطي منذ إنشائها عام١٩٤٧. ففي أواخر عام ٢٠٠٧، خضعت لحكم حاكم عسكري، وأعلنت فيها حالة الطوارئ، ووقعت البلاد في فوضي بعد عملية اغتيال بنازير بوتو، الأمر الذي يثير الكثير من الشكوك حول التزام باكستان بتطبيق الديمقراطية (برغم انتخاب أسيف علي زارداري زوج بوتو رئيسًا عام ٢٠٠٨) وقدرتها على الحفاظ عليها في وجه العديد من القوي المناهضة للاستقرار، بما في ذلك التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة وجماعة طالبان داخل حدودها. لقد عانت تايلاند أيضًا من انقلاب عسكري أطاح بحاكمها المنتخب (وإن يكن فاسدًا). إن الديمقراطيات

المعرضة للإطاحة بين حين لآخر من قبل الجنرالات المتمردين تختلف اختلافا بيّنا عن الديمقراطيات المستقرة لوقت طويل في الغرب. وعلاوة على ذلك، يختلف جوهر هذه الديمقراطيات المتقلبة اختلافًا كبيرًا من مكان على آخر من العالم. وأخيرًا، لم تكن هناك منطقة غير غربية من مناطق العالم - وأشهرها الصين - يمكنها مقاومة عملية التحول الديمقراطي بشكل كلي والمحافظة على نظامها الشمولي.

وبالمثل، يبدو اقتصاد السوق الخاص بالغرب منتصرًا في مناطق كثيرة من العالم خارج نطاق العالم الغربي. ولكن الطرق التي تؤدي بها هذه الأسواق وظائفها في أماكن أخري، تختلف بشكل كبير من مكان لآخر. إن السوق في الغرب عمومًا (علي الرغم من وجود تنوع كبير داخل الغرب أيضًا) منفتحة تمامًا بشكل نموذجي وحر (ومن هنا يجيء مصطلح "السوق الحرة"، ولكن هذه السوق تكون مقيدة جزئيًا في أنحاء أخرى من العالم وبشكل كبير. وأفضل مثال على ذلك هو الصين في أوائل القرن الواحد والعشرين والتي تتمتع في بعض الحالات بسوق مفتوحة. سوي أن السوق تهيمن عليها في أحيان أخرى مشروعات تديرها الدولة أو، تسيطر عليها. إن الاقتصاد في المرحلة ما بعد السوفيتية، كان اقتصادًا فوضويًا في أعوامه الأولي، ولكن تم تدعيمه بعد ذلك في السنوات الأخيرة، وبدا أكثر تشابهًا بالسوق الغربية، على الأقل في بعض المناطق، من خلال ازدهار تجارة البترول.

إن التغريب يتعدي السياسة والاقتصاد لكي يشمل تنوعًا ضخمًا من الصادرات الأخري على بقية أنحاء العالم بما في ذلك تكنولوجياته، ولغاته (الإنجليزية بوصفها اللغة المشتركة، انظر الشكل ١ - ٣ ، لخريطة تظهر الاستخدام المهم "للإنجليزية الكونية" في العالم اليوم، في الكثير من أنحاء العالم؛

ولا تزال الفرنسية لغة منطوقة في أجزاء كثيرة من العالم)، قانونه (وهذا مهم على نحو خاص من وجهة نظر هارت ونجري حول منشأ "دستور" الإمبراطورية في الغرب، ولا سيما دستور الولايات المتحدة)، أسلوب حياته (مركزية الاستهلاك)، طعامه (الانتشار العالمي لأسلوب الوجبات الغربية السريعة)... إلخ. إن بعض أنماط الوجبات السريعة ترتبط بصفة خاصة بالولايات المتحدة، ومن ثم بعملية الأمركة.

ولكننا قبل أن نتطرق لمناقشة الأخيرة (الأمركة) سوف نناقش سيرورة لها نفس أهمية سيرورة التغريب، ونقصد بها سيرورة "التشريق": ***Easternization***"، على الأقل من ناحية المنشأ الكوني.

ومهما يكن من أمر، فإننا نختتم هذا القسم بثلاثة أنماط من النقد الموجه لسيرورة التغريب. أولاً، إن العولمة أكثر تعقيدًا بكثير من التدفق الذي يتخذ طريقًا واحدًا والمتضمن في عملية التغريب. وعوضًا عن ذلك، يتعين فهمها كـ "سيرورة ترشيح متبادل حتى ولو كان متقطعًا: الغرب الذي يتسرب على ما عداه والعكس" ***(Inda and Rosaldo, 2008b: 24)***. ثانيًا، تقتضي سيرورة التغريب عملية المجانسة، بمعني أن تصبح بقية أجزاء العالم مجانسة للغرب أو شبيهة به، بينما تقتضي العولمة كلا من المجانسة والمغايرة. وأخيرًا "لا يهمل" التغريب "دوائر الثقافة التي تدور حول الغرب، تلك التي تعمل بصفة أولية على الربط بين البلدان الطرفية بعضها بعضا ***(Inda and Rosaldo, 2008b: 25)***. ومن ثم، يمكن مثلاً للروابط التي تجمع بين تايوان من جهة والصين واليابان من جهة أخري، أن تكون أكثر أهمية بكثير من الروابط التي تجمعها بالغرب. إن نمو مراكز أخرى للقوة (مثل الشرق، ولا سيما الصين). يفضي على وجهة النظر التي تري "عدم وجود مركز قوة ثقافي واحد، وإنما العديد من المراكز، حتى ولو كان وجود الغرب متفوقًا بين هذه المراكز. ***(Inda and Rosoldo, 2008b: 29)***.

التشريـــق

إن العولمة تعادل في الغرب، وإلى حد كبير، التغريب، وعلى نحـــو أكثـــر تحديدًا، الأمركة. ومع ذلك، فهذا يمثل وجهة نظر ضيقة جدا حول العولمـــة التـــي تتجاهل كل أنواع السيرورات (دور القوي الإقليمية مثلاً كاليابان والـــصين بـــشكل متزايد في شرق آسيا). ومن بين الكثير من الأشياء التي تتجاهلها العولمة، العديـــد من التدفقات المضادة، وأحد هذه التدفقات التي تتمتع بأهمية خاصة هو؛ ما يطلـــق عليه كولين كامبل ٢٠٠٧، أخيرًا مصطلح "التشريق": ***Easternization***، ولا ســـيما "تشريق" الغرب. وفي الوقت الذي سوف نعكف فيه هنا على مناقشة هذه السيرورة من وجهة نظر العولمة، يكون من المهم الإشارة على أن تـــشريق الغـــرب وثيـــق الصلة من وجهة نظر كامبل بعوامل داخلية تتعلق بالغرب أكثر مما تتعلق بتدفقات تنتمي على الشرق. وبهذا المعنى يكون "التشريق" مختلفًا اختلافا بينًا عن "التغريب" الأكثر ارتباطًا بالتدفقات التي تصدر عن الغرب. ومع ذلك، ينسب كامبـــل بعـــض الأهمية لتدفق مؤثرات عديدة من الشرق على الغـــرب. بعبـــارة أخـــري، يكـــون "التشريق" على حد ما سيرورة أخرى يمكن تمييزها عن العولمة بـــرغم انتـــسابها إليها.

وربما كان من الصحيح أن معظم الغربيين لن ينظروا على التشريق بوصفه أحـــد المـــؤثـــرات الأساسية في حيـــاتهم. إن الأثر الأكثر بروزًا في حياتهم هو، بلا ريب، وجود وشهرة العديد من المطاعم والمطابخ الإثنية في الغرب، وأهمهـــا المطاعم والمأكولات الصينية والتايلاندية والهندية واليابانية. غير أن كامبل يـــشير على مجموعة كبيرة من الظواهر شرقية الأصل والتي يمكن معاينتها بشكل متزايد في الغرب ومن بينها اليوجا، وبوذية زن، والعديد من المعتقدات (عقيدة التناســـخ) والنزعة النباتية والآي تشنج ***(I Ching)*** والتارو والرونية ***(Runes)***... إلخ. وهناك

الأثر الذي تتركه الموسيقي الشرقية والآلات الموسيقية التي تنتمي للشرق في التغير الذي طرأ على موسيقي البيتلز في الستينيات من القرن العشرين، علاوة على الاهتمام المتزايد الذي أبدته فرقة البيتلز بالشرق عمومًا والروحانية الشرقية على وجه التحديد.

ويمكننا أن نضيف أيضًا، رغم عدم تطرق كامبل إليه، الأثر القوي للمصنعين الشرقيين على السوق الأمريكية ولا سيما سوق السيارات (تويوتا، نيسان، وهوندا من اليابان، وفي الوقت الراهن هيونداي من كوريا، والأثر المتنامي لصناعة السيارات الناهضة حديثًا في الصين) والإلكترونيات (سوني وباناسونيك على وجه الخصوص). وقد يُحاج بأن المصنعين الشرقيين لا يقومون بتصدير المنتجات "الشرقية" للغرب (لا يوجد ما هو "شرقي" في السيارات وأجهزة الفيديو؛ إنها مخترعات أوربية بالأساس)، إلا أنهم قاموا بتجديدات مميزة على صعيد الإنتاج عززت من قدرتهم على المنافسة بشكل كبير بنجاح في الغرب[١٤]. لقد قدمت شركة تويوتا على سبيل المثال مفهوم الإنتاج الجماعي من خلال، مثلاً، تطوير "مجموعات التحكم الكيفي: *"quality control groups" (Ritzer, 2001: 230 – 1)*، وهي مجموعات من العمال الذين يلتقون بعد العمل لمناقشة العمليات الإنتاجية ونظم عملهم، نقاط الضعف وطرق تحسينها. ويتم الاستفادة من الأفكار الجيدة من قبل الإدارة وتستخدم في تحسين عملية الإنتاج. ولا تكون المحصلة فقط عمليات إنتاج محسنة، وإنما أيضًا معنويات مرتفعة نظرًا لأن العمال يرون أفكارهم وقد أخذت مأخذ الجد. ومن خلال "تشريق" إنتاج السيارات (وأشياء أخرى عديدة) بهذه الطريقة وغيرها من الطرق (مثلاً نظام الـ *"ringi"* الذي يتعلق بجماعية اتخاذ القرار) تمكنت تويوتا (وغيرها من مصنعي السيارات اليابانيين الكبار) من اللحاق بمصنعي السيارات في الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، بل والتفوق عليهم، والسيطرة على جزء كبير من السوق الأمريكية (والأوربية). ويمكن القول أيضًا

بأنهم سرّقوا تقنيات التصنيع الأمريكية، فقد أدركت الشركات الأمريكية ما كان يحدث، وسعت على التكيف بإدماج الكثير من التقنيات اليابانية. ولقد حاولت بعض الشركات مثلاً الاستفادة من نسخ دوائر الجودة *(quality circles)*.

وابتكار ياباني آخر تم تبنيه على نطاق أوسع بكثير من قبل الشركات، بما في ذلك بعض الشركات التي لا تعمل في مجال صناعة السيارات، هو نظام "التسليم في الوقت المناسب": *just – in – time*" للمكونات بدلاً من النظام الأمريكي "عند الضرورة" *just – in – case* حيث كانت كميات كبيرة من المكونات تحفظ في المخازن بأسعار باهظة لوقت الحاجة أو إذا اقتضت الضرورة. *(Schonberger, 1982)*.

لقد استمرت شركات مثل تويوتا في النمو (يتوقع أن تصل مبيعاتها في عام ٢٠٠٥، على ١٠,٤مليون سيارة حول العالم، وهو ما يوازي ضعف إجمالي مبيعاتها عام ٢٠٠٠، وبذا تصبح أكبر شركة سيارات في العالم متفوقة في ذلك على شركة جنرال موتورز)، وفي التوسع عالميا (توجد تويوتا الآن في ٢٧ بلدًا من بلدان العالم)، وفي الابتكار بالعديد من الطرق *(Maynard, 2008: C1, C4)*. إن تويوتا تحاول على سبيل المثال أن تحقق توازنًا بين نظام التحكم المركزي الذي تضطلع به الإدارة اليابانية العليا بمدينة تويوتا في اليابان، ومنح عملياتها حول العالم استقلالية أكبر، ومزيدًا من المرونة. وطبقًا لما صرح به رئيس شركة تويوتا "إنه لأمر بالغ الأهمية أن يتم تسريب نفس طريقة تويوتا المشتركة على العمال في كل أنحاء العالم... ولكن من جهة أخرى توجد في كل ركن من أركان العالم، وفي كل إقليم خصائص متأصلة مميزة يتعين احترامها" (اقتبسها ماينيارد، *2008: C1*).

إن تويوتا على الطريقة التي حققت بها النجاح، تعرف أن من المتوجب عليها أن تبتكر وتبدع، وأن الكثير من هذه الابتكارات والإبداعات، شأنها شأن سابقاتها، يمكن أن يكون لها أثر عالمي قوي. إن الإدارة التنفيذية لشركة فورد،

التي تحاول علاج تدهورها الطويل، تعترف بأن تويوتا هي النموذج لمقاربة كونية لصناعة السيارات. وإليك أحد الابتكارات التي يمكن أن يتبعها مصنعو السيارات في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى في المستقبل.

> **لقد اعتاد العاملون اختيار الأجزاء التي يحتاجون على تركيبها في كل سيارة من صناديق مجاورة لخط التجميع. والآن يُحَمّل طقم من العمال في الطابق العلوي الأجزاء المطلوبة في حاويات، وتوضع الصناديق في هياكل السيارات الفارغة، ولا يحتاج العمال سوي على مد أيديهم للحصول على الأجزاء المطلوبة. وبعد الاستعمال، تحمل الصناديق وترسل على الطابق العلوي لكي يعاد تعبئتها *(Maynard, 2008: C4)*.**

ومن ثم، تحق لنا مناقشة عملية "التشريق" بوصفها سيرورة مهمة ترتبط بالعولمة. وبالإضافة على ذلك، ونظرًا لأن الصين تواصل الانفجار باعتبارها قوة كونية ولا سيما من الناحية الاقتصادية، فإننا نتوقع ازدياد تأثيرها على الغرب، الأمر الذي يبشر بشكل جديد وموسع للتشريق. إن الصين على سبيل المثال تمتلك احتياطات ضخمة بالفعل من العملات الغربية، وخصوصًا الدولار الأمريكي نتيجة لميزانها التجاري الإيجابي (حجم صادرات يفوق كثيرًا حجم وارداتها). إن لديها القدرة، وهي قدرة سوف تنمو بشكل كبير في السنوات القادمة، على التأثير بشكل كبير على الغرب، ليس فقط من خلال الطريقة التي تستخدم بها هذه الاحتياطات (مثلاً، بالاستثمار في الغرب أو العكس)، ولكن أيضا من خلال مجرد التهديد باستخدام هذه الاحتياطات بطرق معينة. مثلاً، تمتلك الصين رصيدًا كبيرًا من الدولارات الأمريكية، بحيث إذا قررت أن تستبدلها بعملات أخرى (اليورو مثلاً) فسوف يهبط سعر الدولار الأمريكي على أدني المستويات.

مقارنات مع العولمة

إن العولمة تواصل تقدمها بشكل سريع في القرن الواحد والعشرين، ويتسع مجالها وأهميتها. لقد اختفت بعض السيرورات الأخرى تقريبًا (الكولونيالية، التطور)، وتبدو سيرورات أخرى وقد تجاوزت ريعانها، وتعاني الآن من الانحسار (التغريب، التشريق). ويمكن القول: إن الإمبريالية، أو على الأقل "الإمبريالية الجديدة" قد تم دمجها في سيرورة العولمة. إن التشريق، مع بروز الصين باعتبارها قوة كونية، يمكن أن يشهد، شأنه شأن العولمة، نموًا مؤثرًا في السنوات القادمة.

إن العولمة بطبيعتها سيرورة متعددة الاتجاهات نظرًا لتحرك التدفقات الكونية بطرق لا حصر لها. إنها لا تتميز بمنشأ جغرافي واحد ومحدد، في الوقت الذي يتميز فيه غيرها من الظواهر بأنها أحادية الاتجاه على حد كبير: التدفق من مناطق محددة؛ القوي الإمبريالية، القوي الكولونيالية، العالم المتقدم، الغرب، الولايات المتحدة، الشرق.

إن العولمة لا ترتكز على قاعدة الدولة القومية، ويحتمل، كما سوف نري في عدة مواضع من هذا الكتاب، أن تمثل تهديدًا للدولة القومية، في الوقت الذي ترتكز فيه كل السيرورات الأخري على دولة قومية أو أكثر (مثلاً، الإمبريالية السوفيتية، الكولونيالية البريطانية) وتؤثر على دولة قومية أو أكثر (مثلاً، الدول الواقعة خلف الستار الحديدي، والمستعمرات البريطانية السابقة).

وطريقة أخرى للتعبير عن نفس الشيء هي؛ أن العولمة سيرورةٌ بلا مركز، بينما كل السيرورات الأخري لها مراكز واضحة تنبثق منها وتمد سلطتها ونفوذها من خلالها.

إن العولمة لا تقتضي عمومًا سيطرة عسكرية ومباشرة (الاحتلال؛ فرض الإدارات كما في الكولونيالية) من قبل بعض البلدان على بلدان أخري. هناك سلطة، سيطرة، بل واستغلال، ولكنها تتحقق عمومًا على نحو أكثر دهاءً وخبثًا من الإمبريالية، والكولونيالية وحتي التطور. وتختلف السيرورات الأخري – التغريب، الأمركة، التشريق – بشكل كبير في درجة فجاجتها ومباشرتها. إن التشريق، على الأقل كما يمارس اليوم(١٥)، هو أكثر هذه السيرورات دهاءً ومكرًا، أما التغريب والأمركة فقد تميزا في الغالب بالفجاجة والمباشرة التامة، والارتباط بشكل وثيق بالإمبريالية، والكولونيالية والتطور.

إن العولمة، التي لا تنزع لأن تكون فجة وخرقاء، (هي والسيرورات التي نناقشها في هذا الفصل) لا تؤدي على نفس المعارضة الشديدة كما هي الحال مع الإمبريالية والكولونيالية، والتطور، وإن يكن بدرجة أقل. وفي الحالات الأخيرة، تتخذ المعارضة في الغالب شكل التمرد العسكري والحروب للقضاء عليها، على الرغم من عدم نجاح هذه الحروب دائمًا.

ولا يعني هذا القول بعدم وجود ردود أفعال سلبية مضادة للعولمة (والتطور والتغريب والأمركة) كما تنعكس في حركة العولمة البديلة والكثير من الاحتجاجات الضخمة والعنيفة أحيانًا التي ثارت ضدها. إن الأمركة يمكن أيضًا أن تُواجه بردود فعل قوية (إيجابية وسلبية) في كل أنحاء العالم (انظر الفصل القادم لمناقشة حول مناهضة الأمركة).

ويمكن القول، بناءً على استمرار هذه السيرورات الأخري في الوجود والبقاء والاحتفاظ بأهميتها، إن العولمة هي السيرورة الأوسع والأكثر شمولاً، والتي يمكن أن تستوعب ضمن إطارها الإمبريالية، والتغريب والأمركة والتشريق.

إن الكولونيالية، والتبعية *(dependency)* تتمتعان باهتمام تاريخي أكبر، بالإضافة على أنهما نموذجان لما لا ينبغي للعولمة عمله أو التشبه به. ومع ذلك، تقترب العولمة لسوء الحظ من التشابه معهما بشكل وثيق جدًا.

وفي الوقت الذي حاول فيه هذا الفصل أن يميز بين السيرورات المختلفة، وأن يفرق بينها وبين العولمة بطريقة أو بأخري، فإنهما متداخلان بشكل قوي فيما بينهما. فإذا سلمنا بفكرة أن العولمة هي أكثر هذه السيرورات حداثة وأكثرها اتساعًا، أمكن الخلوص على أن مثل هذه السيرورات إما أنها تواصل البقاء ضمن إطارها أو الانضواء تحتها. وبلغة أخري، هناك بالتأكيد أولئك الذين يرون عناصر باقية من الفترات السابقة للإمبريالية، والكولونيالية والتبعية. بل وتحيا كذلك في العصر الكوني وفي سيرورة العولمة. وينطبق هذا بشكل خاص على منتقدي الليبرالية الجديدة التي تهيمن على العولمة في الوقت الراهن (انظر الفصل *5*).

إنهم يرون أن العولمة شعارٌ أحدث، يبدو أكثر لطفًا، ومنهجٌ أكثر خفاءً ودهاءً للجهود الموجودة لأمد طويل لفرض سيطرة إمبريالية واستعمار وخلق تبعية بين العديد من الدول القومية الأكثر ضعفًا وغيرها من مناطق العالم (مثلاً، البلدان التي تفتقر على دولة). وفيما وراء ذلك، يمكن رؤية السيرورات الأخري – التغريب، الأمركة، التشريق – باعتبارها سيرورات فرعية داخل إطار العولمة تواصل بقاءها حتى اللحظة الراهنة، وأن نجادل أن واحدة أو أكثر من هذه السيرورات يمكن أن تزداد أهميتها في المستقبل. ومن ثم، بينما يكون من المقبول، كما فعلنا في هذا الفصل، التمييز بين هذه السيرورات، يمكن أيضا النظر إليها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من العولمة. وفي النهاية، تكون المسألة الرئيسية هي إمكان الوصول على معنى أكثر دقة وتعقيدًا للطبيعة الأساسية للعولمة عن طريق الوصول على فهم أفضل لهذه السيرورات: هذه هي الحقيقة سواء ميزنا بدقة بين هذه السيرورات أو رأيناها جميعًا جزءًا لا يتجزأ من سيرورة أشمل، هي العولمة.

حقبة الـــ "ما بعـــد"

لقد تطرقنا بالفعل لذكر مسألة ما بعـــد الكولونياليـــة فـــي ســـياق مناقـــشتنا للكولونيالية. ومع ذلك، يمكن القول أيضا: إن كل السيرورات التي تمت مناقـــشتها تقريبًا في هذا الفصل فضلاً عن الأمركة، يمكن وصفها بأنها تقع في "حقبـــة المـــا بعد"، بمعني أنها أصبحت جزءًا من التاريخ. وبأنها جاوزت ريعانها، أو أنها تبدي علامات الانتقال على الزمن الماضي. إن معظم هذه السيرورات، إن لم يكن كلها، تحتفظ بأهميتها، ولكن الشيء المهم أيضا، هو العلامات الدالة على أنها أصـــبحت جزءًا من التاريخ، ومن ثم، يمكن لنا الحديث عن ما بعد الإمبريالية، ومـــا بعـــد الكولونيالية، وما بعد التطور، وما بعد التشريق، وما بعد الأمركة"[١٦] (الكثيـــرون يتحدثون بهذه اللغة).

وأحـــد الأمثلـــة الحيـــة علـــى ذلك، هـــو مصطلح مـــا بعـــد التغريـــب *(Post- Westernization)*، ولا سيما مـــا بعـــد تغـــريب ريـــاضة الكـــريكيت *(Rumford, 2007c: 97 – 106)*. إن رياضة الكريكيت، كما تحدثنا من قبل، غربية المنشأ، رياضة إنجليزية على وجه التحديد، ومـــع ذلـــك أصـــبحت المـــستعمرات البريطانية السابقة في السنوات الأخيرة ولا سيما في آسيا، خـــصوصًا أقويـــاء فـــي ممارسة اللعبة ومنافساتها العالمية. ويوجد في واقع الأمر صراعٌ قائم الآن حـــول الهيمنة على لعبة الكريكيت بين القوي التقليدية والقوي الناشئة حديثًا، وينطبق هـــذا على الهند بصفة خاصة: "تعد الهند، بالعديد من الطرق، بؤرةً لكـــل مـــن عولمـــة الكريكيت – بؤرة جديدة لتوليد تمويل للكريكيت من خـــلال جمهـــور التليفزيـــون الضخم والقيادة الإدارية – ولما بعد تغريب اللعبة" *(Rumford, 2007c: 95)*.

والقضية الأكثر عمومية بطبيعة الحال هي؛ ما إذا كنا قد انتقلنا على حقبة ما بعد الغرب بالمعني الواسع. إن فكرة التشريق، ولا سيما بـــالمعني الـــذي يـــرتبط

بنهضة الصين، والهند بدرجة أقل، بوصفهما قوتين كونيتين يمكن اعتبارها إشــارة على ما بعد التغريب. فإذا كان القرن العشرون قد شهد عنفوان التغريــب، أمكــن القول بأن القرن الواحد والعشرين بوصفه حقبة ما بعد الغرب؛ حقبة التشريق.

ملخص الفصل

يبحث هذا الفصل في عدة مفاهيم تتصل بالعولمة؛ الإمبريالية، الكولونيالية (وما بعد الكولونيالية)، التنمية (والتبعية)، التغريب، التشريق. وبينما كان لبعض هذه السيرورات أثره على العولمة في الماضي، واصل البعض الآخر ممارسة تأثيره في الوقت الراهن، بل ويمكن أن يكون جزءًا من العولمة في الوقت الحالي.

إن الإمبريالية تصف الوسائل التي تستخدمها إحدي الدول لفرض سيطرتها الإقليمية على دولة أخري، بغية ممارسة الهيمنة السياسية والاقتصادية والإقليمية عليها. ويمكن فرض هذه الهيمنة على دول قومية عديدة فضلاً عن مناطق جغرافية أقل تحددًا. لقد أصبحت فكرة الإمبريالية مرتبطة بفرض السيطرة على أقاليم مترامية الأطراف. وتفضي بها هذه الخصيصة المميزة على ارتباطها بالعولمة. لقد شملت القوي الإمبريالية الكبري بريطانيا العظمي، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وإن يكن على نحو أقل مباشرة في بعض الأحيان. واليوم، بينما انهارت الإمبريالية السياسية (السيطرة السياسية المباشرة)، واصلت أشكال أخرى بقاءها.

لقد جادل لينين بأن العوامل الاقتصادية هي جوهر الإمبريالية، وطبقًا لهذا الرأي أدت العوامل الملازمة للرأسمالية بالدول على القيام بمغامرات إمبريالية. وبغض النظر عن المظهر الاقتصادي، فإن الإمبريالية الثقافية تعد شكلاً مهمًا من أشكال التحكم والسيطرة. لقد برزت هذه الفكرة بشكل أوّلي في السياق الأوربي وصاحبها الاعتقاد بأن الثقافة "المتفوقة" ينبغي أن "تمدين" بقية العالم "الأقل تقدمًا"

من خلال البعثات الكشفية والتبشيرية والإنسانية. ولقد عمل التعليم وصناعة النشر باعتبارها أدوات رئيسية لنشر الأفكار الأوربية. لقد كانت الولايات المتحدة القوة الكونية العظمي من منظور الإمبريالية الثقافية عبر انتشار السينما الأمريكية والتليفزيون والكتب.

ويجادل هارت ونجري بأن الإمبريالية المستندة على القوة الخرقاء للدولة قد استبدلت الآن بإمبراطورية بلا مركز تمارس فيها السلطة عبر شبكة أكثر تعقيدًا وبراعة ومكرًا من السيرورات السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الطابع الكوني. ومن جهة أخري، يتحدث هارفي عن إمبريالية جديدة تتخذ شكل الإمبريالية الرأسمالية تكون الولايات المتحدة ممثلها الأول. ويتشكل هذا النوع من الإمبريالية عبر دمج معقد ومتناقض للإمبريالية السياسية والاقتصادية.

وتتضمن الكولونيالية آليات للسيطرة أكثر شكلية تتطلب إقامة جهاز إداري لإدارة الشئون الداخلية لإحدى المستعمرات، كما تضم أيضًا آلية "الكولونيالية الثقافية" التي تسمح بتوسيع السلطة الاستعمارية من خلال الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية. لقد كان هناك وجهان أساسيان وأكثر حداثة للكولونيالية، بدأ الوجه الأول في القرن الخامس عشر، وهيمنت عليه إسبانيا والبرتغال، واستمر الوجه الثاني من ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتي نهاية الحرب العالمية الأولي، وشمل بريطانيا العظمي، وفرنسا وألمانيا فضلاً عن الولايات المتحدة واليابان.

لقد شهدت نهاية الحرب العالمية الأولي قوة دفع كبري باتجاه تفكيك الكولونيالية. لقد استبدلت الكولونيالية بمحاولة أكثر دهاءً ومكرًا للسيطرة والاستغلال الاقتصادي من خلال الكولونيالية الجديدة. إن لما بعد الكولونيالية صلة وطيدة بالتطورات التي وقعت في المستعمرات السابقة بعد رحيل القوي المستعمرة.

لقد ركزت التنمية باعتبارها مشروعًا على التطور الاقتصادي لدولٍ بعينها. لقد كانت نخبويّة بطبيعتها. ومؤسسة على فرضية أن الغرب نموذج "مثالي" للنمو الاقتصادي. وفي محاولته لدفع الجنوب قريبًا من "المثال" بقدر الإمكان، امتد المشروع على ما وراء الاقتصاد. ولقد بدأت الجهود لاستبدال العوامل السوسيوثقافية "الأدنى" للجنوب بنظيرتها الأكثر "تفوقًا" في الشمال، والتي يُفترض أنها أكثر قدرة على توصيل النمو الاقتصادي. لقد كان خوف الغرب من اقتداء الدول الضعيفة بالنموذج السوفيتي هو الحافز الرئيسي وراء هذا المشروع. لقد دافع المشروع عن استبدال الواردات الذي شجع الجنوب على أن تكون له منتجاته الصناعية الخاصة بدلاً من الاعتماد على الواردات؛ من الشمال. ولقد استفاد الشمال بشكل كبير من هذه السياسة من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* في الصناعات الناشئة حديثًا في الجنوب. وشملت هذه المقاربة أيضًا، معونات أجنبية ومساعدات مالية على هيئة منتجات غذائية.

إن أحد الانتقادات الكبري الموجهة لمشروع التنمية برز على هيئة "نظرية التبعية". ويجادل أصحاب هذه النظرية، بأن مشروع التطور، قد أفضي في واقع الأمر على تبعية الجنوب للشمال بشكلٍ كبير واعتماده عليه. إن التخلف لا يمكن إرجاع أسبابه لمصادر داخلية في دولة معينة، ولكنه بالأحري، ناتج العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة داخل النظام الرأسمالي ذاته. ويتم توجيه النقد للعولمة في الغالب بوصفها نسخة أقل عداءً من مشروع التطور.

إن التغريب يتم تصوره دائمًا بوصفه مفهومًا مشترك الحدود مع العولمة. وللمصطلح دلالة سلبية قوية بسبب ارتباطاته بفترات أسبق للإمبريالية والكولونيالية الغربية. ومع ذلك، يفضي هذا الرأي على استبعاد المظاهر الإيجابية لما يتعين على الغرب تقديمه للعالم. إن التغريبْ يتضمن، فيما وراء سياساته واقتصاداته،

مؤثرات أخرى مثل التكنولوجيا، واللغة، والقانون، وأسلوب الحياة، والطعام. وفي مقابل التدفق أحادي الاتجاه الذي يتضمنه التغريب، تتضمن العولمة تدفقات متعددة الاتجاهات. إن التغريب يتطلب المجانسة، بينما تشتمل العولمة على كل من المجانسة والمغايرة. وبالإضافة على ذلك، يتجاهل التغريب أيضًا الارتباطات بين الدول الواقعة في الأطراف من خلال تركيزه على الغرب.

ويشدد التشريق على التدفقات الآتية من الشرق على الغرب. ومع ذلك، فإن له صلة أكبر بالعوامل الداخلية في الغرب أكثر من صلته بالتدفقات القادمة من الشرق. ومن بين الظواهر الشرقية المنشأ والشائعة الآن في الغرب، ظاهرة اليوجا، وبوذية زن، والنزعة النباتية، والتارو، والموسيقي الشرقية. ويمكننا أن نضيف على ذلك التأثير القوي (ولا سيما الياباني) الذي يمارسه المُصنّعون الشرقيون على السوق الأمريكي من خلال تقنيات الإنتاج والإدارة مثل تقنية "في الوقت المناسب بالضبط: *just – in – time*".

إن العولمة في تضادها مع كل أنواع التدفقات الأخري، تتميز بتدفقات متعددة الاتجاهات، دون أي اعتبار لمنشأ جغرافي واحد ومحدد. وبالإضافة على ذلك تكون العولمة بلا مركز. بينما تركز السيرورات الأخري على الدول القومية. إن العولمة تتضمن سيطرة أكثر دهاءً ومكرًا، ومن ثم لا تستوجب نفس الدرجة من المعارضة الشديدة، كما هي الحال على الأقل مع السيرورات الأخري (الإمبريالية، الكولونيالية).

ويمكن القول: إن العولمة هي أكثر السيرورات التي قمنا بمناقشتها في هذا الفصل اتساعًا. إن كل السيرورات الأخري، إما أنها تواصل البقاء ضمن إطار العولمة، أو الانضواء تحت لوائها.

ويمكن القول أيضًا، بمعني من المعاني، إن معظم هـــذه الـــسيرورات قـــد تجـــاوزت فترة ازدهارها. إن الحقبة الحالية يمكن النظر إليها إذن بوصفها حقبـــة الـــ "ما بعد" ما بعد الإمبريالية، ما بعد التطور، ما بعد الكولونياليـــة، ومـــا بعـــد التغريب.

قراءات إضافية

Fareed Zakaria. *The Post-American World.* New York: W.W. Norton, 2008.

Vladimir Lenin. *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism.* New York: International Publishers, 1917/1939.

David Harvey. *The New Imperialism.* Oxford: Oxford University Press, 2003.

Kwame Nkrumah. *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism.* Humanities Press International, 1965.

Philip McMichael. *Development and Social Change: A Global Perspective,* 4th edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2008.

Immanuel Wallerstein. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the 16th Century.* New York: Academic Press, 1974.

Colin Campbell. *The Easternization of the West: A Thematic Account of Cultural Change in the Modern Era.* Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007.

ملاحظات

١- للاطلاع على نقد لهذين الشكلين من أشكال الإمبريالية، انظر: *Sparks, 2007*.

٢- تشيلكوت *Chilcote (2000: 17)*، واحد من أولئك الذين يربطون بين الإمبريالية والرأسمالية.

٣-كما صاغها لينين *(1917/1939: 123)* فيما بعد "إن الأساس الاقتصادي للإمبريالية هو رأس المال الاقتصادي".

٤-لقد رأى لينين *(1917/1939: 91)* أن الرأسمال المالي وليس الرأسمال الصناعي هو الذي يتمتع بأهمية مركزية: "إن السمة المميزة للإمبريالية ليست هي رأس المال الصناعي، وإنما رأس مال الموارد المالية".

٥-يستخدم لينين (كما يفعل هوبسون) في الغالب المصطلحين بشكل متبادل أو في صلتهما ببعضهما بعضًا. مثلاً "لقد وجدت السياسة الكولونيالية والإمبريالية قبل تلك المرحلة المتأخرة من الرأسمالية، بل ومن قبل الرأسمالية" (لينين *1917/1939: 81 – 2*) انظر أيضًا وليامز **Willams** وكريسمان **Chrisman (1994b: 1)**.

٦-لمجموعة ممتازة من المقالات حول هذا الموضوع انظر: **(Ashcroft, Griffiths and Tiffin, 2006)**.

انظر أيضًا: **Xie (2007: 989 – 91)** و **Krishnaswamy and Hawley (2008)**.

٧- أيضًا عمل "جياتري سبيفال: **Gayatri Spivak**" و"هومي بهابها: **Homi Bahaha**".

٨- يشمل هذا، بشكل أكثر اتساعًا، نصوصًا وخطابًا (انظر الملحق).

٩- من أجل وجهة نظر مشابهة انظر والرستاين **(Wallerstein, 2005: 1263 – 78)**.

١٠- بالمقابل، يكون التشديد اليوم على بلدٍ يركز على ما يتسم بميزة تنافسية بالنسبة لأشياء أخرى يمكن أن ينتجها.

١١- فرانك *(1969: 17 – 31)*؛ انظر أيضًا كاردوسو *(1972: 83 – 95)*.

١٢- للحصول على استثناء وحيد انظر: إدلمان وهوجيرود- **Edelman and Haugerud (2005)**.

١٣- إن التركيز على الدول القومية هو الذي أفضي بالكثيرين ممن يدرسون العولمة على القول: إن نظرية نظام العالم ليست نظرية عولمة بسبب انهيار الدولة القومية في العصر الكوني.

١٤- حول التجديدات اليابانية في الإنتاج انظر: *Schonberger (1982)*.

١٥- لقد كان اليابانيون وحشيين للغاية بكل تأكيد قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

١٦- نيال فيرجسون *Nial Ferguson (2008: April 13: 1)*، يري عمل فريد زكريا *(2008)* بوصفه واحدًا من "بشائر عالم ما بعد أمريكي".

الفصل الرابع

العولمة
وما يتعلق بها من سيرورات (٢)

الأمركة: والحركة المضادة للأمركة

الأمركةُ سيرورةٌ أخرى ترتبط شأنها شـأن الـسيرورات الأخـري التـي تناولناها في الفصل السابق، بالعولمة، ولكنها لا تتطابق معها أو يمكـن اختزالهـا إليها. ورغم ذلك، هناك من يعتقدون بأنهما شيء واحد. إن "إريك هـوبز داون:- *Eric Hobs dawn*" - على سبيل المثال يصف الحقبة الحالية بـ "الانتصار الكوني للولايات المتحدة وأسلوبها في الحياة". ويقول هنري كيـسنجر، وزيـر خارجيـة أمريكا الأسبق *(1999)* وهو أكثر غلوًا من هوبز داون: "العولمة هي فـي حقيقـة الأمر اسم آخر للدور المهيمن للولايات المتحدة". وربما لم يكن هذا الأمر دقيقًا أبدًا بشكلٍ كامل. ومن الواضح أن سلطة الولايات المتحدة في كل أنحاء العـالم تمـر بحالة انحطاط في القرن الواحد والعشرين. ومع ذلك، نكرس فصلاً قائمًـا بذاتـه للأمركة، لأنها تمثل جزءًا مركزيًا من العولمة (على الأقل حتى وقـت قريـب)، ونظرًا لأهميتها الباقية، ولأنها دُرست بشكل واسع، وحُلِّلت ووجه إليها النقد ودارت حولها الكثير من التعليقات.

ونحن هنا نتبني تعريف "ريتشارد كويـسل: *Richard Kuisel (2003: 96)*" الأمركة هي اهتمـام غيـر الأمـريكيين بالمنتجـات والـصور والتكنولوجيـات والممارسات وأنماط السلوك المرتبطة بشكل وثيق بأمريكا / الأمريكيين"[١].

تفسير الأمركة

في الوقت الذي نتناول فيه الأمركة على أساس علاقتها بالعولمة، فإن هناك الكثير مما يمكن أن يقال بالإضافة إلى ذلك عن الأمركة، ويـنعكس هـذا التعقـد الكبير في حقيقة وجود حقل كامل يُعرف بحقل "الدراسات الأمريكية" بـل ووجـود

"نظرية أمركة" (Grainge, 2004: 215)، تمثل دراسةُ الدور الأمريكي في العولمة داخل منظورها مجرد جزء صغير. إن هذا التعقد وهذا التنوع يعني، ضمن ما يعني، أن من المستحيل كما يفعل بعض منظري العولمة[٢]، عزل فكرة تشكل على نحو واضح موضوع الكثير من الأعمال والدراسات، وتعني أكثر مما يعنيه دورها في العولمة بكثير. وفي الوقت الذي يكون فيه من الخطأ استبعاد هذه الفكرة في كليتها، أو على نحو أكثر تحديدًا، في ارتباطها بالعولمة، فإن من المتعين علينا تفكيك الأمركة حتى يتسنى لنا تحديد أي العناصر يمكن أو يجب استبقاؤها في السياق الأكبر لمناقشة حول علاقة هذه الفكرة بالعولمة.

إن مصطلح "الأمركة" لا يعني بالمناسبة نفوذ الولايات المتحدة فقط، ولكنه يعني أيضًا نفوذ كندا والمكسيك بالإضافة إلى أمريكا الوسطي والجنوبية. إن هذه الدول هي، رغم أي شيء، جزء من أمريكا (الشمال، الوسط، والجنوب). وفي الوقت الذي سوف نتناول فيه تعقدات أخرى في الأجزاء التالية، فإننا سوف نسلط الضوء على الولايات المتحدة[٣]، عند مناقشة مفهوم الأمركة حتى يتسنى لنا التعامل مع هذا التعقد.

قبل أن تصبح العولمة أحد الاهتمامات الأكاديمية المركزية، وموضع اهتمام البشر العاديين بوقت طويل، كانت هناك الكثير من الأعمال، على مدي فترة طويلة من الزمن، التي اهتمت بمناقشة التأثير العالمي لأمريكا ولا سيما على أوربا[٤]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من الأعمال الحديثة جدًا التي تهتم بمعالجة هذا الموضوع[٥]. وبينما تشير استمرارية هذه المسألة حتى اللحظة الراهنة إلى عدم وجود تراجع في الاهتمام بالأمركة، فقد شهدت المسألة تركيزًا خاصًا مكثفًا في الستينيات من القرن الماضي في الوقت الذي بلغت فيه القوة الأمريكية ذروتها العالمية، أو في الوقت الذي كانت فيه قريبة من هذه الذروة (ولا سيما قوتها

الصناعية فضلاً عن العقود التي اقتضتها عملية استعادة أوربـــا، واليابـــان لقوتهـــا الاقتصادية بعد الدمار الذي لحق بها من جراء الحرب العالمية الثانية). ولا يوجـــد عمل يمكن أن يلخص هذه المسألة أفضل من عمل الفرنسي ج.ج. سيرفان شـــريبر *J.J. Servan Shreiber* "التحدي الأمريكي": *The American Challenge (1968)*.

لقد رأي سيرفان شريبر الذي كان يُرَجِّع عمله صدي فكرة جورج دوهاميل *George Duhamel (1931)* حول "التهديد الأمريكي"(٦)، في أمريكا تهديدًا تجاريًـــا وصناعيًا واقتصاديًا لأوربا. إن وجهة نظره وخوفه يعكسهما السطر الافتتاحي من كتابه (الذي يبدو مضحكًا على ضوء التطورات اللاحقة مثل نهـــوض الأوربيـــين [مثلاً النهضة التي شهدتها الصناعة الأوربية مثلاً شـــركة *BM*، والانهيـــار الـــذي شهدته الصناعة الأمريكية، شركة جنرال موتورز الأمريكية على سبيل المثـــال): "من الممكن بعد مرور خمسة عشر عامًا من الآن ألا تكـــون أوربـــا هـــي القـــوة الصناعية الثالثة الأعظم في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وإنمـــا الـــصناعة الأمريكية في أوربا" *(Servan Shreiber, 1968: 3)*. ومهما تكن أخطاء هذه الرؤية على ضوء وقائع اللحظة الراهنة (نهوض أوربا واليابان والصين بالإضافة إلى ما تقدم)، فإنها تعكس إحساسنا اليوم بقوة الأمركة، ولا سيما من الناحية الصناعية.

وفي السنوات التالية، تقلصت المخاوف مـــن الأمركـــة، علـــى الأقـــل مـــن الصناعات الأمريكية(٧) واستبدلت بأفكار ومخاوف أخري، نُظِر إلى معظمها بوصفها تمثل تهديدًا للولايات المتحدة أيضًا. وإحدي هذه الأفكار التي تعكس التطور الملحوظ الذي حدث فيما بعد الحرب في مجـــال الـــصناعة اليابانيـــة، هـــي فكـــرة "اليوبنـــة "*Japanization*" -*(Edgar and Smith, 1994)*، ولقد أضيفت إليها فيما بعد، وحلـــت محلها، إلى حد ما، مخاوف من "النمور الآسيوية" (سنغافورة على ســـبيل المثـــال)، والاتحاد الأوربي، وحديثًا جدا، وبشكل دائم ربما، الصين (هنتنجتون، *1996*).

ومهما يكن من أمر، فإن مخاوف البلدان الأخري من الأمركة، وقوتها الاقتصادية لم تتلاش بكل تأكيد. إن القلق الناجم عن توسع الصناعة الأمريكية قد استبدل (على الأقل حتى الكساد العظيم) إلى حدٍ كبير بخوف متزايد يعكس بحرًا من التغير في الاقتصاد الأمريكي والهيمنة الأمريكية بشكل كوني في مجال الاستهلاك *(Goodman, 2007: 330 – 51)*. إن الخوف لم يعد خاصًا بعمالقة الصناعة الذين يعاني الكثيرون منهم من حالة انهيار (وتلاش) في مجالات صناعة الحديد والصلب الأمريكية، وشركة جنرال موتورز، وإنما بمعني أصح، خوف من تأثير الكيانات الضخمة في مجال الاستهلاك مثل محلات "وول مارت: "*Wal- Mart*"، وشركة كوكاكولا، وسلسلة مطاعم ماكدونالدز، وفيزا – *Visa* *(Ritzer, 1995, 199 / 2005)*. ولم يعكس شيئًا من هذا التغيير أفضلُ من حقيقة أن أكبر شركة في العالم لم تعد شركة جنزال موتورز ذات التوجه الإنتاجي، وإنما بالأحري تاجر التجزئة ذو التوجه الاستهلاكي وال – مارت *(Soderquist, 2005)*. وينعكس هذا الخوف من العمالقة في مجال الاستهلاك، الذي كان موجودًا ولا يزال أيضًا في الولايات المتحدة، على عمليات تصنّف تحت عنوان "استعمار الكوكا" *(Kuisel, 1993)* (أو حتى "عولمة – الكوكا" و"المكدلة" *McDonalization*، و"الديزنية" *Disneyzation* *(Bryman, 2004)* و"الوالمرتية: *Wal- Martization*". وفي الوقت الذي تقدم فيه زعماء جدد، من أصول أمريكية في الغالب، نحو الصدارة، أدي ذلك إلى شعارات ومخاوف جديدة. إن تنامي سلسلة محلات "ستاربكس: *Starbucks*" (على الأقل حتى وقت قريب) أدي إلى اهتمام بالـ "استاربكة: *Starbuckization* *(Ritzer, 2008, d)*. وإذا أقمنا حكمنا على أساس تكاثر محلات ستاربكس: *Starbucks*، للقهوة في العديد من بلدان العالم، أصبحت لدينا أسباب واضحة تبرر هذا الاهتمام *(Stone, 2008: C1, C2)* (على الرغم من العقبات التي واجهتها ستاربكس في منتصف عام ٢٠٠٨ نتيجة للكساد، وإغلاق

600 محل وتقليص خططها التوسعية). ومن ثم، إذا كان قد قيض لشريبر أن يراجع كتابه عام *2007* مثلاً، فإنه كان سوف يوجه اهتمامه بكل تأكيد نحو التهديدات التي يمثلها تصدير المنتجات الأمريكية الاستهلاكية و"وسائل (أو كاتدرائيات) الاستهلاك" *(199 / 2005)* – أطعمة الوجبات السريعة، المتاجر الكبري، مولات التسوق... إلخ، في أوربا. (سوف نتناول كل هذا، وكذلك السيرورات المختلفة التي تم ذكرها فيما سبق، في الفصل *8*). وفي الوقت الذي بدا فيه أن مركز الاهتمام يمكن أن ينتقل من الإنتاج إلى الاستهلاك، واصلت الأعمال العلمية والشعبية حول الأمركة والتي تبدي قلقًا بشأنها، بقاءها ولا تزال حتى اليوم. والآن، يبدو القلق برغم ذلك أعظم بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية، بجذورها التي تمتد في الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها أحد أنماط الأمركة.

إن التركيز على الاقتصاد، بشقيه الإنتاجي والاستهلاكي، يشكل بطبيعة الحال جزءًا صغيرًا من مجموع ما كتب حول موضوع الأمركة. ولسنا بحاجة إلى التأكيد على وجود اهتمام كبير أيضًا بالأمركة في المجالات السياسية *(Harding,* – *2008)* – والقانونية *(Westbrook, 2006: 526 – 8)*، والعسكرية، والثقافية، إلخ. إن الحملات السياسية في الانتخابات الأوربية التي جرت أخيرًا (ولا سيما في بريطانيا العظمي وفرنسا مثلاً) أصبحت وثيقة الشبه إلى حد كبير بنظيراتها في أمريكا، ولعب فيها المستشارون الأمريكيون السياسيون البارزون دورًا ملحوظًا.

يتضح أن الأمركة، بناءً على هذا التعريف، توجد بالفعل في كل هذه الأشياء (منتجات، كاتدرائيات استهلاك، الكساد العظيم... إلخ)، ويتم تصدير ما هو أكثر منها بكثير الآن بواسطة الولايات المتحدة، ويُوَرَّد بأعداد كبيرة من قبل دول أخري. ويقودنا هذا مباشرة إلى تعقد آخر أتينا على ذكره فيما قبل، عن أي واردات أمريكية نتحدث؟ إننا بإمكاننا الاتفاق على أن الأمركة عنوان دقيق لتصدير

وتوريد بعض هذه المنتجات (مثلاً، الكوكاكولا وماكدونالدز) ولكنها لا تنطبق على حالات أخرى (أجهزة التليفزيون، ومسجلات الفيديو التي تم اختراعها بشكل كبير بواسطة الأمريكيين، واحتلت الشركات الأمريكية الريادة في صناعتها، والتي يتم الآن إنتاج أعداد قليلة منها أو لا يتم إنتاجها على الإطلاق). ومن ثم، فإننا نحتاج عند مناقشة الأمركة – وكذلك غيابها – إلى تحديد الواردات والعكوف على دراستها. إن كل الواردات من الولايات المتحدة قد لا تتضمن أمركة، ويمكن لهذه الواردات أن تكون في حالة انحسار وتقلص، إلا أن الولايات المتحدة تظل مُصَدِّرًا عظيمًا لكل الأشياء إلى دول أخري، بما في ذلك العديد من الدول التي تربطها بها علاقات وثيقة.

ويحدث تعقدٌ مماثل عندما نميز بين أمركة ثقافية واجتماعية واتصالية وسياسية واقتصادية. ومرة أخري، أي أمركة تلك التي نتحدث عنها عند التصدي لمناقشة الأمركة؟ إن لأمريكا مثلاً نفوذًا اقتصاديًا ملحوظًا في الصين، إلا أن تأثيرها السياسي بلغة إرساء النموذج الديمقراطي، على الأقل حتى الوقت الراهن، ضئيل نسبيًا. بل ونجد اختلافات في كل مجال من هذه المجالات. فمثلاً ثبت في مجال الثقافة "إن القرن العشرين كان من الناحية الموسيقية، قرنًا أمريكيًا" *(Blake, 2004: 149)*. ولكن في الوقت الذي يمكن أن يكون فيه هذا حقيقيًا، فإنه لا ينطبق على فنون التصوير أو النحت. وتوجد اختلافات أخرى مماثلة في كل المجالات الأخري التي تم ذكرها، وربما أكثر.

وهناك تعقد أبعد ينبثق من حقيقة وجود عمليات كثيرة أيضًا تتصل اتصالاً وثيقًا بالولايات المتحدة، ويتم نشرها وتوزيعها على باقي أنحاء العالم. وهذا هو ما نطلق عليه "الأمركة". إن "ديزالاي: *Dezalay*" يجادل مثلاً أن المجال القانوني قد تعرض للأمركة في أجزاء كبيرة من العالم:

> إن الشركة القانونية لوول ستريت التي تم ابتكارها منذ أكثر من قرن مضي استجابة إلى متطلبات التمويل والصناعة الأمريكية، أصبحت نموذجًا لتطورات مماثلة في كل مكان في العالم نظرًا لشعور المحامين المحليين المنخرطين في النضال من أجل البقاء، بوجوب تبنيهم لنموذج الشركة القانونية الموحدة. *(Dezalay, 1990: 281)*.

ويوجد، على الجانب الآخر، الكثير مما يمكن قوله حول أمركة الرياضة في أماكن مختلفة من العالم، وأحد نماذجها هو تتجير، ومن ثم أمركة الرياضة في نيوزيلاندا *(Grainer and Jackson, 2005: 192 – 212)*. ونموذج آخر هو عملية استغلال مدينة ديزني لقصص الجن الأوربية والتي يُطلق عليها الديزنية *(Disneyzation)* *(Darcy, 2004: 181 – 96)*، ويمكن للمرء النظر عمومًا في هذه العملية، كما ذكرنا من قبل، وكذلك في عملية المكدلة *(MacDonaldization)* والأستربكة *(Strabuckization)*. ومع ذلك، بينما يمكن تتبع هذه السيرورات وردها إلى الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أنها تضم عناصر مشتركة، فإننا سوف نخسر الكثير إذا أدرجناها جميعًا تحت عنوان الأمركة. ويمكن لتحليل أكثر دقة أن ينظر في كل سيرورة من هذه السيرورات للتعرف على الكيفية التي تتشابه بها ومواضع الاختلاف فيما بينها بالإضافة إلى كيفية ارتباطها بالأمركة.

زد على ذلك، أن بعض هذه السيرورات على الأقل لا يمكن أن يقتصر على علاقة بأمريكا. إن للمكدلة مثلاً جذورًا في بقرطة *(Bureaucratization)* وعقلنة *(Rationalization)* المجتمع الألماني وتحليل ماكس فيبر لهما. إن كل هذه السيرورات، إلى حد ما على الأقل، قد هجرت جذورها في الولايات المتحدة وتشهد ازدهارًا الآن في أماكن أخري.

وهناك طرق أخرى لتشريح وتحليل مفهوم الأمركة. فمثلاً، هل ينصب اهتمامنا عند مناقشة العولمة، من بين إمكانات أخري، على مفعولها على ما دون الوعي عند البشر؟ على أجسامهم، والطريقة التي تتجسد بها الأمركة بواسطة أولئك المنتمين إلى مجتمعات أخري؟ على "المشاهد الطبيعية" *(Campbell, 2004: 126 – 43)* للحياة اليومية؟ ومن الواضح أن باستطاعتنا تناول كل هذه المجالات – وأخري كثيرة غيرها – وسوف تعني العولمة أشياء كثيرة مختلفة، وتستخدم بطريقة مغايرة في كل منها.

إن بالإمكان تفتيت الأمركة إلى ما هو أبعد. وأحد أمثلة ذلك، هو أمركة الهولوكوست *(Snaider, 2003: 174 – 88)*. وهنا، نكون إزاء ظاهرة ليست أمريكية المنشأة ولا ترتبط عادة بأمريكا والأمركة بكل تأكيد. ومع ذلك، فالأمريكيون، ولا سيما الأمريكيين اليهود، قد طوروا وجهة نظر خاصة بهم حول الهولوكوست، وأهمية الاحتفاظ بها في الذاكرة، وطرق إحياء ذكراها (مثلاً، متحف الهولوكوست في واشنطن *DC*). ولقد تم تصدير وجهة النظر هذه إلى أماكن أخرى (حتي إلى برلين، في ألمانيا حيث تم افتتاح المتحف اليهودي عام *2001*، الذي يمكن أن نعثر فيه على بني مماثلة وطرق مشابهة لإحياء ذكري الحدث).

هل يوجد إذن ما يمكن اعتباره "أمركة"؟ هل كل ما يحمل البطاقة الأمريكية ("صنع في أمريكا") يحمل بالضرورة صفة الأمركة؟ أو، هل يتعين على كل من ينتجون أشياء أمريكية، والأهم، كل من يستوردون هذه الأشياء، التعرف عليها بوصفها أمريكية؟ إن العديد من المنتجات المصنعة في أمريكا مثلاً (المكونات الداخلية لمختلف الآلات، الحلي السياحية المخصصة لأسواق خارجية بعينها) لا تجلب معها الكثير حول أسلوب الأمركة، هذا بالنسبة للسؤال الأول. أما فيما يتصل بالسؤال الثاني، فإن بإمكان المرء أن يتصور منتجات أمريكية لا يمكن التعرف عليها بواسطة أناس من بلدان أخري. على سبيل المثال، يعتقد الكثيرون في اليابان

أن ماكدونالدز سلسلة مطاعم يابانية، ويفاجأون عند سفرهم إلى الولايات المتحدة بوجود هذه السلسلة من المطاعم هناك *(Watson, 77)*.

وينشأ تعقد آخر من التنوع الموجود بين بلدان أخري، بل ومناطق فرعية (محلية، إقليمية) داخل هذه البلدان في علاقتها بالأمركة. ومن الواضح أن بعض البلدان، والمناطق الداخلة فيها، تكون أكثر استهدافًا للعولمة وأكثر عرضة لها من غيرها. إن فرنسا ليست بلدًا يعتقد المرء في كونه مستقبلاً للأمركة، ولكنه من وجهة نظر كويسل بلد تمت أمركته، إلى حدٍ ما على الأقل، في النصف الأخير من القرن العشرين (على الرغم من أن فرنسا لم تفقد بالتأكيد ثقافتها الخاصة وهويتها المميزة). غير أن بعض أجزاء من فرنسا (المدن الصغيرة والمناطق الريفية مثلاً) كانت ولا تزال أكثر تأمركًا من غيرها. وبالإضافة إلى تنوع الأثر، تعد الأمركة أيضًا مسألة أكثر جماهيرية في بعض الأماكن من غيرها. وهناك أماكن لا تمثل فيها الأمركة قضية على الإطلاق. وهذا يعني أن الأمركة يمكن أن تلهب حماس الجماهير وتؤجج مسيرتها في بعض الأماكن دون أماكن أخري، بل وترحِّب بها ولا تزال تلقي الترحيب في الكثير من الأماكن.

ويمكن القول: إن للأمركة علاقة أكبر بشكل أو بآخر بالبلد (أو المنطقة) المستقبلة من تلك التي تربطها بأمريكا *(Hedson, 2001: 79 – 88)*. ومن ثم يمكن القول: إن من المتعين تسليط الضوء، عند دراسة الأمركة، ليس على ما يرْشحُ في الولايات المتحدة، وإنما بالأحرى على الدول المستقبلة والديناميات التي تشملها والاختلافات بينها. إن الدول المستقبلة ليست سلبية أو خاملة، ويمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في تشكيل الأمركة. إن ما يُصدَّر من جانب الولايات المتحدة، يمكن أن يحدده ما تعتقد أنه يمكن أن يحظي بقبول بلدان أخري، وإمكانية انفتاح بلدان مختلفة على صادراتها. توجد الأمركة إذن ضمن هذه العلاقة المتبادلة، وليست مقصورة على أمريكا أو الدول المستقبلة فقط.

إن هناك الكثير من التنوع في الولايات المتحدة، ويتعين علينا تحديد مظاهر هذا التنوع، وهي مظاهر قمنا بمناقشتها عند تصدينا لتحليل الأمركة. ومن ثم، يمكن أن نتحدث على سبيل المثال عن شيء مثل "الأمركة الأفريقية" *(White, 2004: 164)* – مثلاً، الانتشار العالمي لموسيقي الجاز، والهيب هوب *(hip hop)* وموسيقي الراب – وأن ندرك أن بعض البلدان تتأثر بها أكثر من غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، وبافتراض وجود شيء مثل العولمة الأفريقية، هناك بكل تأكيد عولمة تتعلق بالأمريكيين الأصليين، والأمريكيين الإسبان، والأمريكيين اليهود (مشكلة الهولوكوست التي قمنا بمناقشتها مثلاً)... إلخ. وفضلاً عن ذلك، يوجد تنوع متنام في الولايات المتحدة يزيد من عدد هذه الإمكانات(٨). وأحد النماذج، هو العدد المتنامي للأمريكيين الإسبان وصادراتهم إلى البلدان المختلفة، ولا سيما إلى أمريكا اللاتينية (الأموال مثلاً التي تُصدَّر على هيئة تحويلات نقدية، انظر الفصل ١١).

وحتى لو أثبتنا واتفقنا على أن الأمركة تعاني من حالة تدهور وانحسار أو حتى تلاش، فإنها كانت بكل تأكيد قوة فتية في الماضي، وأن قدرًا كبيرًا من العولمة، على الأقل حتى وقت قريب جدًا، كانت تتزعمه أمريكا. إن من المتعيَّن علينا، على أقل تقدير، الاعتراف بهذا التاريخ القريب على ما كان عليه، والذي كانت تغلب عليه الأمركة بشكل كبير. وفضلاً عن ذلك لا يهم إلى أي مدي تقلصت أهمية الأمركة بالفعل، فسوف يمر وقت طويل قبل أن تتحرر معظم البلدان والمناطق التي تأثرت بها في الماضي من آثارها البالغة التنوع والقوية في أغلب الأحوال. إن آثار الأمركة سوف يستمر الإحساس بها من قبل عدد من البلدان لسنوات قادمة، حتى لو اعتقدنا في تباطؤها أو توقفها كلية (وهو رأي خاطئ بشكل واضح، على الأقل في الوقت الراهن).

ومن ثم كثيرًا ما نغفل، وعلى ضوء نجاحات صناعة السيارات اليابانية، ومبتكراتها مثلاً (شعار "في الوقت المناسب بالضبط": *just – in – time*"، وشعار "دوائر الجودة: *quality circles*") وعجز شركات السيارات الأمريكية عن المنافسة الجيدة معها، حقيقة أن نجاح صناعة السيارات اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية يمكن عزوه إلى أمركتها. لقد شهدت صناعة السيارات اليابانية تدهورًا شديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الشيخوخة قد دبت فيما تبقي من هذه الصناعة، ولكنها انطلقت لكي تصبح أكثر قدرة على المنافسة عبر الاستعانة بخبراء من الولايات المتحدة (مثلاً، و. إدواردز ديمنج: *W. Edward Deming*)(٩)، ومحاكاة خطوط الإنتاج في الولايات المتحدة، وتقنيات خط الإنتاج... إلخ. ويتعين ألا يصرفنا هذا عن حقيقة أن قيام صناعة السيارات اليابانية بالعديد من مبتكراتها (الكثير منها كان يقوم على مبدأ: "في الوقت المناسب بالضبط" الذي قامت شركات السيارات في الولايات المتحدة بالأخذ به) وتفوقها على نظيرتها في الولايات المتحدة كان، ولا يزال إلى حد ما، ثمرة الأمركة. إن مطعم الوجبات السريعة، لكي نذكر نموذجًا آخر أكثر حداثة مستمد هذه المرة من مجال الاستهلاك، كان ابتكارًا أمريكيًا (ولا سيما راي كروك: "*Ray Kroc*" وسلسلة محلات ماكدونالدز التي بدأت عملها في الخمسينيات من القرن الماضي) يُصَدَّر ولا يزال بشكل فاعل إلى باقي أجزاء العالم. ومع ذلك، تمتلك بلدان كثيرة الآن مطاعم ماكدونالدز الخاصة بها (وغيرها من المطاعم) التي يتم تصديرها في بعض الأحوال مرة أخرى إلى الولايات المتحدة ("بولوكامبيرو" من جواتيمالا مثلاً). وفي الوقت الذي يمكن أن يُعَدُّ هذا جزءًا من "الأمركة اللاتينية" للولايات المتحدة، فإن له جذورًا في الأمركة (أمركة أمريكا اللاتينية في هذه الحالة) عن طريق تصدير مطعم الوجبات السريعة. وفي الوقت الذي يمكن أن تبيع فيه الطعام الأكثر خصوصية بالنسبة لأمريكا

اللاتينية، فإن نظرة سطحية إلى أحد مطاعم "بولوكامبيرو: *Pollo Campero*" تبين أنه إحدى ثمار الأمركة.

ومع ذلك، تظل الأمركة في العديد من المجالات قوية كما كان العهد بها، إن لم تكن أكثر قوة من أي وقت مضي. ويتمثل أحد هذه المجالات في نظام العدالة الجنائي. إن أحد الكتب التي صدرت حديثًا يؤكد علي "وجود شيء من أمركة أنظمة العدالة الجنائية في أجزاء كثيرة من العالم" *(Andreas and Nadelman, 2006: 107)*. وتعكس الفقرة التالية بعض خصوصيات الدور الفريد للولايات في عملية العولمة في مجال القانون الجنائي:

> **إن ما يجعل من الولايات المتحدة حالة فريدة، هو المدي الذي دوّلت فيه قوانينها الجنائية، وإجراءاتها، والجهود الموجهة لوضعها موضع التنفيذ. ليست هناك حكومة فعلت ما فعلته الحكومة الأمريكية في جمع الأدلة من السلطات القضائية الأجنبية، والقبض على المجرمين في الخارج، وملاحقة فساد الحكومات الأجنبية، وإقناع حكومات أجنبية لتغيير معايير العدالة في مجال الجريمة لكي تنسجم بشكل أفضل مع معاييرها. وليست هناك حكومة كرّست مواردها الدبلوماسية والمالية لمتابعة تنفيذ أجندتها الدولية الخاصة بتنفيذ القانون مثلما فعلت حكومة الولايات المتحدة. ولم تبد أي حكومة تدخلاً في امتيازات السيادات الأجنبية، والتحايل على المعايير القانونية الخارجية والطعن فيها مثلما فعلت حكومة الولايات المتحدة. -**
> ***(Andreas and Nadelman, 2006: 106)***

لقد شملت سيرورة الأمركة الكثير من المجالات أهمها وأبرزها في مجال القوانين المنظمة للعقاقير ومنع تهريبها، والتعامل مع مسألة الهجرة غير الشرعية، ومنع الإرهاب وملاحقة الإرهابيين واعتقالهم. إن الولايات المتحدة لم تضطلع بدور فاعل فقط في هذه المجالات، ولكنها مارست الضغوط أيضًا على العديد من الحكومات في كل أنحاء العالم لتكثيف جهودها في هذه المجالات وغيرها.

بعض التمييزات المفهومية المفيدة

على ضوء الطبيعة المتغيرة للأمركة، يمكننا التمييز بين "أمركة واسعة:- *Capacious Americanization*" – و"أمركة ترديد الصدي: *Resonant Americanization*". يصف النوع الأول من الأمركة ذروة النفوذ الأمريكي (في أوربا) بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧١، بينما يصف النوع الثاني الفترة التي بدأت فيها الأمركة، في الوقت الذي كانت تتمتع فيه بوجود كلي، في فقدان سيطرتها. والمسألة الأكثر عمومية، هي إمكانية التعرف على فترات مختلفة في تاريخ الأمركة. ومن المؤكد أن هاتين الفترتين – والفئتين – أبعد ما يكونان عن استنفاد الإمكانات. وفضلاً عن ذلك، فإننا الآن نشهد فترة أخرى من الأمركة، مهما يكن الاسم الذي نطلقه عليها. زد على ذلك، واستكمالاً لمسألة تناولناها من قبل، أن من المؤكد تقريبًا أن أجزاء عديدة من العالم تمر الآن بفترات مختلفة من الأمركة. على سبيل المثال، تُصدَّر أجزاء كبيرة من المكتبة الهائلة لعروض التليفزيون الأمريكي القديم، ("أحب لوسي": *I love Lucy* مثلاً) في أوقات مختلفة إلى أجزاء عديدة من العالم، ويتم تطويعها لمواكبة احتياجات ومصالح العديد من المناطق. ومن ثم، تستمر إذاعة بعض العروض التليفزيونية الأمريكية المبكرة حتى اليوم – مترجمة في الغالب – في بعض أجزاء من العالم.

وطريقة أخرى للنظر في القضية المثارة هنا هو؛ ما اصطلح على تسميته "أمركة بدون أمريكا": *(Delauty, 2003: 117) Americanization without America* بمعني، أنه يمكن مثلاً أمركة أحد البلدان عن طريق نشر الرأسمالية الاستهلاكية العالمية دون الوقوع تحت التأثير الأمريكي مباشرة. وتذهب هذه الفرضية إلى أنه في الوقت الذي نشأت فيه الرأسمالية الاستهلاكية في أمريكا، فقد اتخذت الآن أشكالاً تخلو من، أو هي بصدد فقدان تأثيرها الأمريكي (مثلاً، ماكدونالدز في اليابان). أضف إلى ذلك، أن "الأمركة" يمكن أن تحدث بدون أي قيم أمريكية على الإطلاق أو بواسطة إعادة تقديم قيم أخرى (على سبيل المثال "أخلاقيات العمل") انهارت إلى حد كبير أو فُقدت في الولايات المتحدة.

كما يمكن التفكير أيضا وفقًا لمفهوم "ما وراء الأمركة" *(Delanty, 2003: 123) beyond Americaniztion*، والذي يعني وجود بلدان تأثرت بالولايات المتحدة، ولكنها تجاوزتها. وترد اليابان إلى الذهن مباشرة، ولا سيما ثقافتها الاستهلاكية. فمثلاً، حققت اليابان استفادة كبري من ماكينات البيع بكل أنواعها في زيادة كفاءة الاستهلاك، أكثر مما فعلت الولايات المتحدة. برغم ذلك، وبغض النظر عن المدي الذي يمكن لأحد البلدان أن تصل إليه في تجاوزها للأمركة، فإن بالإمكان القول: إنها لم تكن بمأمن من التأثر بالأمركة، ومن الصعب إثبات أن اليابان (بالإضافة إلى أجزاء كثيرة من العالم) لم تتأثر بالأمركة، ولا سيما، في مثل هذه الحالة، بثقافتها الاستهلاكية.

وفكرة أخرى من الأفكار النافعة هي فكرة "تسريع(التعبير عن) أمريكا: *(Ritzer, 195) "expressing America* وهو مفهوم تطوّر في تحليل انتشار بطاقة الائتمان الحديثة، وهي ابتكار أمريكي تم في منتصف القرن العشرين، وتم استخدامه في الاقتصاد العالمي. والمفهوم هو لعب على اسم أحد كبار اللاعبين في

هذا المجال، وهو "شركة إكسبريس" الأمريكية[١٠]: *American Express*" ويمكن تأويله بشكل أوسع. فمن جهة، يوصل المصطلح فكرة وجود ابتكارات أمريكية عديدة (مثل بطاقة الائتمان، بالإضافة إلى أجهزة الأي بود *i Pods* والآي فون: *i Phones*) التي يتم نقلها سريعًا (جوًا، وبحرًا أو عبر الإنترنت في حالة وجود ابتكارات أمريكية غير مادية مثل الفيس بوك) إلى بقية أجزاء العالم؛ ويعني هذا نشرها على نطاق عريض وواسع وبشكل سريع. ومن جهة أخرى يشير المفهوم إلى أن ما يتم إرساله إلى بقية أجزاء العالم، هو في الغالب تعبير عن شيء مميز تتصف به الولايات المتحدة، ربما يمس جوهرها. ولذا، تعبر بطاقة الائتمان عن ولع الأمريكيين بالاستهلاك واستعدادهم الكبير (على الأقل حتى وقت قريب) إلى الاستدانة بغرض الاستهلاك. إن مطاعم الوجبات السريعة التي تُعَدُّ أيضًا، كما عاينا من قبل، أحد الابتكارات الأمريكية المهمة، تعبر عن تفضيل الأمريكيين لما هو سريع وكفء، حتى ولو شمل الأمر الطعام الذي يتناولونه (مثلاً، "طعام الأصابع: *finger foods*" [دجاج "ماكنوجتس: *McNuggets*"] وكيفية تناوله (مثلاً أثناء قيادة سياراتهم). وبهذه الطريقة، لا تكون المنتجات الأمريكية هي التي تُصدر فقط إلى باقي أنحاء العالم، وإنما الخصائص المميزة للأساليب التي يحيا بها الأمريكيون (إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة).

لقد حدث انفجار في مجال تصدير بطاقات الائتمان الأمريكية. فمثلاً، كان هناك ما يقرب من *10.000* بطاقة ائتمان في تركيا في أواخر السبعينيات، وبلغ عدد هذه البطاقات بحلول عام *2007*، *38* مليون بطاقة! وفي عام ٢٠٠٧، بلغت بطاقات ائتمان الدين في تركيا سبعة أضعاف عددها عام *2002* *(Lander: 1, 8)* وعلى نحو أكثر عمومية: "أثبتت بعض الصادرات الأمريكية شعبيتها شأنها في ذلك شأن بطاقات الائتمان. ففي خلال جيل واحد، تحولت من مجرد طوطم للثراء الغربي، إلى كماليات يومية في البرازيل، والمكسيك، والهند، وكوريا الجنوبية وغيرها من

البلدان. إن أكثر من ثلثي بطاقات الدفع في العالم والتي يبلغ عددها ٣,٦٧ بليون بطاقة، يتم تداولها في الخارج" *(Lander, 2008: b: 8)*. وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد بطاقات الائتمان بمقدار ٧,٤ % بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ ١٠٤,٩ % في تركيا و٢٨٢,٩ % في الصين. ولقد صاحب هذا إقبال من قبل الأمريكيين يشبه الإدمان على الدَّين (لقد زادت نسبة الدين المئوية من الدخل المقرر بشكل أعلي في تركيا منه في الولايات المتحدة).

وأخيرًا، لكي نضيف تعقدًا أكبر لهذا كله، أود أن أقترح فكرة جديدة – "الأمركة الأهلية": *indigenous Americanization*"، بمعني إمكان التفكير في نمط من الأمركة ينبع من داخل بلدان أخرى بدلاً من أن ينبثق (مثلما تفعل "الأمركة بدون أمريكا"، من بين أشياء أخري) كليةً على الأقل من الولايات المتحدة. فمثلاً، أدي نجاح مشروب الكوكاكولا، والعداء لأمريكا، إلى ظهور مشروب "مكة كولا" *(Ram, 2007: 465 – 84)*. وعلى الرغم من أن طعم مشروب "مكة كولا" لا يختلف كثيرًا عن طعم الكوكاكولا، فإن حملة الإعلانات المصاحبة له، وتكريس بعض أرباحه للقضية الفلسطينية، مميز جدًا، ويعكس نوع الثقافة الأهلية للمناطق (الشرق الأوسط المسلم مثلاً) التي يمكن لمشروب "مكة كولا" أن يحقق فيها نجاحًا منقطع النظير. وما ينطوي على مفارقة هنا، هو أن ما نطلق عليه "أمركة أهلية"، يستخدم في حالة مشروب "مكة كولا" لاتخاذ موقف مضاد لأمريكا، ولا سيما الاحتجاج على الدعم الأمريكي لإسرائيل.

وفي الوقت الذي يكون فيه كل ما تقدم وثيق الصلة بفهم الأمركة، توجد أيضا "أمركة عتيقة الطراز" ينظر من خلالها لأمريكا بوصفها قوة تفرض نفسها على أجزاء كثيرة من العالم لتحقيق مصالحها الخاصة. وتواصل هذه الرؤية تلقي الكثير من الدعم، كما نري، على سبيل المثال في دراسة شهيرة حول هوليوود

والسينما الأمريكية (Miller et al., 2005). إن هيمنة هوليوود تُري بوصفها نموذجًا للعديد من المجالات الأخري بما فــي ذلــك "تــصدير الموســيقي، والتليفزيــون، والإعلان، والإنترنت، والرياضة" (Miller et al., 2005: 9).

إن كِتاب "هوليوود العالمية 2: Global Hollywood 2" يصل إلى ثلاث نتائج رئيسية حول هوليوود. أولاً، إن هوليوود عالمية من حيث إنها "تبيع أفلامهــا إلــى كل دول العالم تقريبًا، من خلال نظام للملكيــة الفكريــة والتــشجيــع والتوزيــع" (Miller, et al., 2005: 362). ثانيًا، إذا أردنا أن "نجعل الفيلم والتليفزيون العــالميين أكثر تمثيلاً، وشمولاً وتعددًا من ناحية المصادر والنصوص والتأثيرات، تعين علينا أن نركز الاهتمام على الـــ NICL، التقسيم الدولي الجديد للعمل الثقــافي، والبنيــة التحتية لــ "التبادل النصي" (Miller et al., 2005: 362). وأخيرًا، إذا أراد المرء أن يعرف أين توجد هوليوود، فمن الواضح أنها توجــد فــي الولايــات المتحــدة. إن هوليوود توجد تحديــدًا أيــديولوجيًا فــي "ووش وود: Washwood"، وهــو خــط مستعرض بين LA وDC"، وتكنولوجيًا في "خط مستعرض بين LA ووادي الــسيليكون الذي يتوقف أحيانًا عند جامعة جنوب كاليفورنيا" (Miller et al., 2005: 364).

إن هذه المناطق، شأنها شأن هوليوود نفسها، توجد في الولايــات المتحــدة الأمريكية، ويمكن أن نستخلص من هذا التحليل، أن أمريكا تحتفظ بهيمنتهــا فــي مجال السينما، وتواصل الأمركة سيادتها وتفوقها.

التكنولوجيات اللوجستية الأمريكية

يقدم عمــل وليــام مــارلنج (2006) (How American is Globalization?) طريقة مفيدة للتفكير في ظواهر حديثة، أمريكية إلى حد كبير – يصنفها كـــ "تكنولوجيات

لوجوستية" – تم تصديرها إلى باقي أنحاء العالم. ويضم هذا العنوان ماكينات الصراف الآلي *ATMs*، سوق المال العالمي، التصنيع المرن، امتيازات الشحن الجوي، الشحنات المعبأة في حاويات، الشفرات الخطية، الحوسبة، بالإضافة إلى اللوجستيات ذاتها (طرق ووسائل عمل الأشياء).

وحقيقي أن قسمًا من بلدان العالم على الأقل يواصل تبني اللوجستيات الأمريكية، وهي الطرق والوسائل الأمريكية لعمل الأشياء، إنها لا تزال إذن تؤمرك إلى درجة استثنائية. إنها تمثل شكلاً أكثر أهمية بكثير من أشكال الأمركة، أكثر أهمية مما تكون عليها الحال عندما يتولي أولئك الذين ينتمون إلى بلدان أخرى قيادة سياراتهم أو يتناولون وجبات الهامبورجر الأمريكية. إن هذه اللوجستيات تمثل مقاربات عامة وأساسية يمكن استخدامها في العديد من مناحي الحياة. ونتيجة لذلك، يُلمس أثرها ويتردد صداها في كل ركن من أركان المجتمع في البلدان التي تستخدم فيها.

- إن مفتاح نجاح ماكدونالدز وعمالقة صناعة الوجبات السريعة الآخرين، هو في واقع الأمر الأنظمة اللوجستية التي أقاموها لإدارة كل المطاعم الفردية بالإضافة إلى سلسلة المطاعم الكبري العالمية. والنتيجة هي؛ أن أولئك الذين يتناولون الوجبات في محلات ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم يشاركون في نظام ذي جذور أمريكية حتى عندما يتناولون الوجبات المحلية التي تتسم بطابع ماكدونالدي بارز يدمج في أغذية المطعم.
- إن الانخراط في سوق المال العالمي يعني أن كل شخص يشارك في نفس سوق المال ويتم إيقاعه، وهذا هو الأهم، في شرك النظام الرأسمالي العالمي بشكل عميق، والذي يمثل هذا السوق جزءًا منه، وتنهض أمريكا بزعامته على نحو

واضح. ولقد تجلى هذا بشكل كبير، وبطريقة غاية في السلب، في الكساد العظيم.

- إن ماكينات الصراف الآلي في أبسط صورها تعني أن أشخاصًا أكثر وأكثر حول العالم يستخدمون نفس التكنولوجيا، ويحصلون على نقودهم تمامًا بنفس الطريقة التي يحصل بها معظم الأمريكيين على نقودهم. إنها تعني أيضًا، وهذا هو الأهم، أن البشر في جميع أنحاء العالم يجدون أن من الأيسر الحصول على ما يحتاجونه من نقود (بافتراض عدم امتلاكهم لبطاقات ائتمان أو عجزهم، أو عدم رغبتهم في استخدامها) للمساهمة في المجتمع الاستهلاكي (وهو مجال آخر من مجالات الهيمنة الأمريكية) الذي يتماثل بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم. وبالمناسبة، يحذف مارلنج شكلاً أكثر أهمية هنا كان تأثيره أكثر قوة من ماكينات الصراف الآلي على التماثلات العالمية يتعلق بالكيفية التي ينفق بها البشر نقودهم، وكيفية وقوعهم في الدين (من خلال الاستخدام الأكبر، مثلاً، لبطاقات الائتمان) وبالتالي تشجيع مجتمع الاستهلاك العالمي.
- إن نظام التصنيع المرن (الذي تلعب فيه الولايات المتحدة دور الزعامة مقابل التكنولوجيا عتيقة الطراز لخط الإنتاج غير المرن) يعني أن مصانع أكثر وأكثر حول العالم تنتج أشياء مختلفة بنفس الأساليب (الأمريكية بشكل متزايد). ومع ذلك، تنتجُ، على الأقل أحيانًا، نفس الشيء وبنفس الأسلوب استجابة للمجتمع الاستهلاكي العالمي ومتطلباته.
- إن الشحن الجوي، والشحنات المعبأة في حاويات (وهي أيضا ابتكارات أمريكية إلى حد كبير) تعني أنه يتم شحن الأشياء بنفس الأسلوب من أي مكان تنشأ فيه (للمزيد حول هذا الموضوع، انظر الفصل ١٠). وفي الوقت الذي يكون فيه من الصحيح أن الصادرات المحلية يمكن أن تُشحن، أو تُشحن بهذه الطريقة،

فإن من الصحيح أيضًا أن المنتجات العالمية الأكثر تجانسا يمكن على الأقل أن تجد مكانا لها في الطائرات والسفن وحاوياتها. إن "علة وجــود" معظــم هــذه الأنظمة واسعة النطــاق هــي نقــل أعــداد كبيــرة من المنتجات المتطابقة، أو المتطابقة تقريبًا.

- ويمكن إبداء نفس الملاحظـــة حــول الــشفرات الخطيـــة *bar codes* وأجهــزة الكمبيوتر. ففي الوقت الذي تُستخدم فيه هذه الآليات لتسريع عملية بيع المنتجــات المحلية، فإنها تبدو أكثر ملاءمة للتعجيل بعملية بيع المنتجات العالمية.
- إن عولمة التكنولوجيات اللوجستية الأمريكية هي الأكثر أهمية عمومًــا مــن الأشياء الأكثر وضوحًا والأكثر عرضة للمناقشة، أشياء مثل عولمــة أجهــزة الآي بود والآي فون الخاصة بأبل بالإضافة إلى مشروب الفرابوبتشينو الخاص بستاربكس.

وجهة نظر أكثر اتساعًا وعمقًا حول أمركة ثقافة الاستهلاك

إن عمل "فكتوريا دي جرازيا: *Victoria de Grazia*"، "إمبراطورية لا تقاوم: تقدم أمريكا خلال أوربا القــرن العــشرين": – *Irresistible Empire: America's Advance through 20th Century Europe (de Grazia, 2005: 3)* –، يفحص أيضًا القوي الأعمق في أمركة الثقافة الاستهلاكية ولكن من خلال منظور مختلف نوعًــا ما يركز على:

> ظهــور الإمبراطوريـــة الكبــري الولايــات المتحــدة المصحوبة بذهنية الأسواق التجارية الضخمة. كانت هذه هي الولايات المتحدة أثناء عهد ما ادعوه "إمبراطورية الــسوق"،

وهي إمبراطورية بلا حدود، برزت أثناء القرن العشرين، وبلغت أوج قوتها في النصف الثاني من هذا القرن، وبدت عليها أعراض التحلل بالقرب من نهايته. ويمكن أن توسم محيطاتها الأكثر بعدًا بالطموحات التي يصعب إرضاؤها لشركاتها المتزعمة للأسواق العالمية، وأقاليم مبيعاتها الأكثر اتساعًا التي تخطط لها وكالات الدولة ومؤسساتها التجارية الخاصة، والنفوذ البالغ الاتساع لشبكات أعمالها التجارية، وصك الاعتراف بعلاماتها التجارية الموجودة في كل مكان، والتعود الحميم على أسلوب الحياة الأمريكية، الذي غرسته كل هذه الأشياء في شعوب العالم. إن حافزها وأدواتها مستمدتان من نفس ثورة الاستهلاك الجماهيري التي تعيد تشكيل حياة مواطنيها بشكل أكثر ملموسية.

لقد ساعد تصدير المبتكرات الأمريكية في مجال الاستهلاك الجماهيري، في رأيها، على الوصول، من خلال التسويق الجماهيري إلى "تعزيز ممارسات الاستهلاك المشترك عبر الثقافات الأكثر تنوعًا" *(de Grazia, 2005: 3)*.

إن دي جرازيا، مثلها مثل مارلينج، لا تركز على الصادرات الظاهرية فيما يبدو مثل الكوكاكولا، ولكنها تركز بالأحري على ظواهر أكثر براعة وخفاءً استقرت عميقًا في نسيج مجتمعات أخري، ولا سيما الأوربية، وفي مجتمعات أخرى كثيرة فيما بعد. ومن بين الصادرات التي تناولتها دي جرازيا، أخلاقيات الخدمة، سلاسل المحلات، السلع ذات الماركات الشهيرة، الدعاية المؤسسية، خدمات الأسواق المركزية. ومع نهاية القرن العشرين، كانت الأمركة قد تقدمت بشكلٍ كبير، وكانت هذه التغيرات وغيرها قد توطدت بما يكفي في أوربا (وفي

أماكن أخري) بدرجة فقدت معها الولايات المتحدة موقع الزعامة: "لقد أصبحت أوربا مجتمعًا استهلاكيا شأنها شأن الولايات المتحدة" *(de Grazia, 2005: 363)*.

إن دي جرازيا *(2005: 468)* تجادل "إن آخر مبتكرات الثقافة الاستهلاكية الضخمة لأمريكا القرن العشرين" كان ماكدونالدز ومطعم الوجبات السريعة وسلاسله". إنها تخلع عليها أهمية عظمي، وعلى ما يقابلها أيضًا، ولا سيما حركة الوجبات البطيئة في إيطاليا (انظر الفصل الثاني). إن تطورات الحركة الأخيرة وغيرها من التطورات الكثيرة تشير فضلاً عن ذلك إلى الأهمية المتردية للولايات المتحدة في هذه المجالات، ولكن الكثير من هذه التطورات التي تحدث ضمن سياق التغيرات التي تجري في أوربا وفي أماكن أخرى تُظهر انتصار المبتكرات الأمريكية حتى ولو طُوّعت وتم استبدالها بمبتكرات أخرى تنبت في أوربا. وتشعر دي جرازيا أن من اليسير في هذا السياق عدم الالتفات إلى و"التقلل من أهمية الدور الذي لعبته المبتكرات الاجتماعية الأمريكية في التطورات المحلية [الأوربية]" *(de Grazia, 2005: 477)*... إن دي جرازيا، في مجادلتها حول الانحطاط قريب العهد[١١]، توضح أن إمبراطورية السوق الأمريكية خلفت وراءها ظواهر لا حصر لها ذات صلة بالاستهلاك سوف "يكتشفها، ويستفيد منها ويتفهمها" المتجنسون الأوربيون.

ومع ذلك، ومهما يكن من شأن هذا الانحطاط، استمرت أمريكا في ممارسة نفوذها القوي في كل مكان في العالم. وهناك دلائل تشير إلى أن صناعات السينما في بلدان أخرى لا تزال تسعي للتعلم من أساليب صناعة الفيلم الأمريكية. لقد تمت الاستعانة مثلاً بالمستشارين والتقنيين الأمريكيين في روسيا لتعليم الروس كيفية إنتاج أفلام ذات نوعية محددة. وكما قال أحد المخرجين الروس الذي يقوم بإخراج فيلم يتم إنتاجه بمساعدة أمريكية "الفكرة هي أن تستوعب الخبرة الأمريكية" (الاقتباس عن هولسن ومايرز، *2006:1*). وبمجرد استيعاب تلك الخبرة، يتم صنع

أفلام روسية، مثلها مثل أفلام أخرى كثيرة، بالاستعانة بـالخبرة المحليـة. ولكـن الكيفية التي سوف يتحقق بها هذا سوف تعزى بدرجة ما على الأقل، للأمركة.

إن المناقشات التي قام بها كل من مارلنج ودي جرازيا (وكـذلك موضـوع السينما الروسية) تصب في اتجاهات مماثلة. أولاً، إن الأهمية القـصوى للأمركـة تُوجد وتُحس في هذه المجالات الأعمق والأكثر مركزيـة. ثانيـا، إذا أرادت هـذه الأنشطة أن تناهض الأمركة حقيقةً، فإن عليها أن توجه طاقاتها بالفعل على هـذه المستويات وضد هذه الظواهر. ومع ذلك، فإن من الصعوبة بمكان تعيـين حـدود الكثير من هذه الظواهر، فضلاً عن مهاجمتها (من السهل مـثلاً علـى النـشطاء الروس مناهضة السينما الأمريكية، ولكن سوف يكون من الصعب جدًا التعامل مع الأمركة في هذا المجال في الوقت الذي تتم فيه الاستعانة بالتقنيات الأمريكية فـي صناعة الفيلم الروسي). وفضلاً عن ذلك، تغلغلت الكثير من هذه الظواهر في نسيج المجتمعات في كل أنحاء العالم بحيث يغدو أي هجوم عليها بمثابة عـدوان علـى مجتمع المرء ذاته. إن مناهضة مجتمع المرء ذاته أصعب بكثير مما لـو عـارض "عدوًا" خارجيًا مثل الولايات المتحدة. وهذا هو مـا يجعـل مـن مهمـة أولئـك المعارضين للأمركة شيئًا مثبطًا للهمة، إن لم يكن مستحيلاً.

إمبراطورية أمريكية

إن واحدة من أقوي المناقشات حول أمريكا والأمركة يمكن أن نجـدها فـي عمل المؤرخ المحافظ نيال فرجسون "التمثال الضخم: نهوض وسقوط الإمبراطوريـة الأمريكية" *(Colossus: The Rise and Fall of the American Empire (2004)*. إن فرجسون يجادل أن على الولايات المتحدة أن تكون إمبراطورية، وهو أمر يـصب في مصلحتها ومصلحة الكثير من دول العالم. لقد لعبت الولايات المتحدة في رأيـه هذا الدور في العالم لبعض الوقت، ولكنها لم تلعبه كما يجب. وفضلاً عـن ذلـك،

تلعب الولايات المتحدة دورًا إمبرياليًا رغم أنفها في العالم، وتنكر في الحقيقة أنهــا تقوم أو حتى تطمح في مكانة إمبريالية.

وتعد العوامل التي يضمرها هذا الفشل استثمارًا غير كــاف للمــال والقــوة البشرية وكذلك، وهذا هو الأهم، ونقصًا في الانتباه إلى كونها إمبراطورية، وعــدم وجود ما يكفي من الرغبة لفعل ذلك.

وطبقًا لوصف فرجسون *(2004: 15)* فإن الولايــات المتحــدة تُعَــدُّ تقريبًــا الإمبراطورية الثامنة والستين في تاريخ العالم (لقد كانت أثينا ورومــا نمــوذجين كلاسيكيين للإمبراطوريات) إنه يشبه الإمبراطوريــة الأمريكيــة بالإمبراطوريــة البريطانية التي استمرت هيمنتها من خمسينيات القرن التاسع عشر وحتي ثلاثينيات القرن العشرين.

لقد نجحت الإمبراطورية البريطانية في "تصدير ليس فقط السلع والمواطنين ورأس المال، وإنما أيضًا مؤسساتها الاجتماعيــة والــسياسية". إن للإمبراطوريــة الأمريكية الكثير من نقاط التشابه ونقاط الاختلاف مع الإمبراطورية البريطانية. لقد ضمت الإمبراطورية البريطانية أراض أكثر بكثير (بلغت في عصور الذروة *23%* من حجم الكرة الأرضية مقابل ٦,٥ % للولايات المتحدة). ومن جهة أخري، تُعَــدُّ الولايات المتحدة أقوي كثيرًا من بريطانيا من ناحية القوة العسكرية وأكثــر منهــا وفرة وثروة. ولقد استخدم كلاهما مزيجًا من القــوة "الناعمــة" والقــوة "الخــشنة" (العسكرية مثلاً) *(Nye, 2002)*. وتشمل نماذج القوة "الناعمة" استخدام بشر متنوعين ومؤسسات متنوعة (مثلاً، المديرين، والبعثات، والمعلمين ووسائل الميديا المختلفة) لكي تبدو القوة الإمبريالية مقبولة، وذات جاذبية بالنسبة للشعوب الخاضــعة لهــا. وعلى الرغم من هذه التشابهات، فإن الاختلاف الأساسي بينهما، هو أن البريطانيين

كانـــوا يؤمنـــون بفكـــرة الإمبراطورية في الوقت الذي لم يؤمن بها الأمريكيون، أو على الأقل كانوا أصحاب مواقف متناقضة تجاهها.

إن فرجسون (24 :2004) معنى بالعلاقة المزدوجة لأمريكـــا تجـــاه فكـــرة الإمبراطورية[١٢]، ذلك "إنني أقف بالأساس إلى جانب الإمبراطوريـــة، وأعتقـــد أن الإمبراطورية أكثر ضرورة في القرن الواحد والعشرين من أي وقت مضي". إنـــه يعتقد أن من المتعيَّن على أمريكا أن تكون قوة إمبريالية لسببين رئيسيين: أولاً، أن من مصلحتها محاصرة الأوبئة، ومحاربة الإرهاب في كل مكان. ثانيـــا، إن مـــن مصلحة الدول الفاسدة التي لا يحكمها القانون، اللجـــوء إلـــى الولايـــات المتحـــدة لمساعدتها على أداء وظائفها بشكل أفضل سياسيًا واقتصاديًا. ومع ذلك، لا ينحـــاز فرجسون إلى فكرة الإمبراطورية عمومًا، وإنما ينحاز إلـــى نمـــط محـــدد، هـــو الإمبراطورية الليبرالية، وهي "إمبراطورية تعزز أمنها ورخاءها الخاصين تحديـــدًا من خلال تزويد باقي دول العالم، ليس بالحرية الاقتـــصادية فقـــط، وإنمـــا أيـــضًا بالمؤسسات اللازمة لازدهار الأسواق".

ولا توجد أي إمكانات للإمبراطورية اليوم (إن فرجـــسون يـــستبعد، بـــشكل خاطئ ربما، إمكانية أن يصبح الاتحاد الأوربي أو الصين قوة إمبريالية). ومن ثم، إذا رفضت الولايات المتحدة أن تكون قوة إمبريالية، فسوف يترتب على ذلك وجود فراغ للقوة في العالم في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور. وسوف يفاقم هـــذا الفراغ من المخاطر المرتبطة بالإرهاب العالمي، ويضعف آمال الكثير من الـــدول الأقل تقدمًا. إن فرجسون يوجه النقد لما حدث في العالم بعد الحرب العالمية الثانية انحطاط القوة الإمبريالية وظهور مبدأ حق تقرير المصير بين الكثير مـــن شـــعوب دول العالم. وفي الوقت الذي يشعر فيه الكثيرون بأن ذلك خيرٌ في حد ذاته، وبأنـــه سوف يجلب قدرًا أكبر من الديمقراطية والنجاح الاقتصادي، يـــري فرجـــسون أن

العكس هو الصحيح. لقد حدث صعود للديكتاتورية في هذه الدول، وشهدت انحطاطًا اقتصاديًا أدي إلى زيادة معدل الفقر والحرمان بين شعوب دول العالم. ويتضاد هذا الفشل مع النجاح الأسبق للإمبريالية البريطانية حيث "دفع اجتماع التجارة الحرة، والهجرة الجماعية ورأس المال البريطاني منخفض التكلفة، أجزاء كبيرة من الإمبراطورية إلى موقع الصدارة في تطور الاقتصاد العالمي *(2004: 193)*. إن فرجسون يريد أن يري الولايات المتحدة وقد اضطلعت بعبء يشبه ذلك الذي اضطلعت به بريطانيا. وبهذا المسلك، سوف تساعد الولايات المتحدة أجزاء كبيرة من العالم وتساعد نفسها أيضا. ويخلص فرجسون *(2004: 301)*:

> **إن لدي الولايات المتحدة أسبابًا وجيهة للعب دور الإمبراطورية الليبرالية، من وجهة نظر أمنها الخاص من جهة، وبدافع من الغيرية المباشرة من جهة أخري. إن أمريكا مؤهلة للعب هذا الدور بشكلٍ فريد عبر العديد من الطرق. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة على الرغم مما تتمتع به من سلطات اقتصادية وعسكرية وثقافية ضخمة، لا تزال غير مؤهلة فيما يبدو لأن تكون إمبراطورية ليبرالية مؤثرة دون بعض التغيرات العميقة في البنية الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية وثقافتها السياسية.**

التقليل من أهمية الأمركة

على الرغم من كل الدلائل على أهمية الأمركة، فإن الكتابات الأكاديمية تميل إلى التقليل من شأن الولايات المتحدة أو الحط من مكانتها في هذه السيرورة العالمية.

إن البعض يسلــط الضـــوء على الأهميـــة المتراجعة للولايات المتحدة *(Hardt and Negri, 2000; Huntington, 1996)*. إن "والرشتاين: *Wllerstein*" الذي يَصدُر عن منظور نظامه العالمي، يقدم وصفًا دقيقًا لدور الولايات المتحدة في نظام العالم الكوني، ولكنه وصف تهيمن عليه صور الانحطاط. إن والرشتاين الذي يبدأ بالأحداث الثورَية قريبة العهد التي وقعت في نهاية الستينيات منَ القرن العشرين (مثلاً، ثورة الطلاب، الحركة المناهضة لحرب فيتنام)، يصف الولايات المتحدة بأنها تعاني من حالة انحطاط طويلة المدي لا تستطيع كبحها سوي جزئي. إنه يجادل بأن "الزمن الذي شهد ذروة رخاء الولايات المتحدة قد ولي. إن السقالات يجري تفكيكها الآن" *(1992: 16)*. ويمكن القول: إن قدرًا كبيرًا من رخاء الولايات المتحدة قد تم تشييده على أرضية من الواردات المنخفضة السعر بشكل غير عادي، وأن هذه الفترة تشارف نهايتها الآن *(Bradsher, 2008a: A1 – A6)* على الرغم من أن والرشتاين قد سلط الضوء خطأ على اليابان، وكان عاجزًا عن معاينة الصعود الاقتصادي للصين. وفي الوقت الذي سوف تحتفظ فيه الولايات المتحدة بقوتها العسكرية والسياسية، فإن والرشتاين يلمس انحطاطًا سيكولوجيًا مخيفًا بين الأمريكيين الذين سوف يشهدون أوقاتًا عصيبة حتى يتمكنوا من التكيف مع وضعهم الأقل أهمية في النظام العالمي.

ويري آخرون أن الولايات المتحدة ترتبط بالانحطاط الذي تتعرض له الدولة القومية على نحو العموم *(Dhmae, 1996: 7 – 20; Strange, 1996: 3 – 15)*. إن انحسار أهمية الدولة القومية عمومًا، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، ينعكس أيضًا في العمل الذي يتمحور مثلاً حول ارتفاع أهمية التدفقات العابرة للقوميات (انظر الفصل *5*) والمدن الكونية (انظر الفصل *14*)[١٣].

وتركز مناقشة أخرى وثيقة الصلة بهذا الموضوع، على أن الدولة القومية، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد أصابها الانحطاط من جراء الأهمية المتزايدة للسيرورات العالمية التي توجد بمعزل عن أي دولة قومية، ولا يمكن السيطرة عليها من قبل هذه الدول. وربما كانت المناقشة الأكثر شهرة حول هذا الموضوع هـي دراسة أبادوريا: *Appaduria* حول "المناظر" *Scapes* (انظر الفصل ٩) .*(Appaduria, 1996)*

ويمكن القول ونحن مطمئنون إلى أن قدرًا كبيرًا من الكتابات المهمة حول العولمة تتدفق من اليسار السياسي *(Hardt and Negri, 2000; Sklair, 2002)* أو من المتعاطفين مع المناطق الأقل تقدمًا في العالم. *(Appaduria, 1996; Caldwell, 2004: 5 – 26; Watson, 1997; 1 – 38)*. وبناء على هذه الجذور، توجد عداوة قوية لهيمنة الولايات المتحدة (والغرب عمومًا) والدور الذي تلعبه في استغلال الشعوب، ولا سيما شعوب العالم الأقل تقدمًا. وهناك اتجاه يطلب من الولايات المتحدة أن تلعب دورًا أقل في الشئون العالمية، ويتجلي هذا أحيانًا في منظورات تحط من أهميتها.

ويمكن بالمثل إرجاع التشديد على انحطاط الدولة القومية عمومًا، والولايات المتحدة بصفة خاصة لأسباب داخلية تتصل بالنظرية الاجتماعية ولا سيما هيمنة نظرية التحديث ونظرية التبعية (انظر الفصل ٣ فيما يتصل بالأخيرة). إن هاتين النظريتين المتباعدتين يجمعهما الاهتمام بالدولة القومية (ولا سيما الولايات المتحدة) أو بمجموعة من هذه الدول (مثلاً، أمريكا اللاتينية وأفريقيا). إن الولايات المتحدة كانت تقدم بالنسبة لمنظري التحديث *(Inkeles and Smith, 1974)* والدول الغربية الأخري نماذج يتعين على بقية بلدان العالم محاكاتها، بينما كان النقد يوجه لهذه الدول والمناطق من وجهة نظر منظري التبعية[١٤]، بسبب تأثيرها السلبي على

البلدان الأقل تقدمًا في العالم. لقد هيمنت نظرية التحديث لبعض الوقت، ولكنها أصبحت عرضة للنقد القاسي *(Nettle and Robertson, 1966)*. ولقد ترتب على هذا رد فعل مناهض تمثله، من بين أشياء أخرى نظرية التبعية. لقد ارتبط بعض المفكرين البارزين في مجال السوسيولوجيا (تالكوت بارسونز مثلاً) وفي مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة (والت على سبيل المثال) بمنظور التحديث، وأصبحت الشخصيات المعارضة من داخل نظرية التبعية (أندريه جوندر فرانك، وفرناندو هنريك كاردوسو) نجومًا فوق العادة.

لقد كانت هيمنة نظرية التحديث عمومًا، وكذلك ردود الفعل السلبية تجاهها، هي التي لعبت دورًا أساسيًا في تطوير نظرية العولمة. والأمر الذي أغضب الكثيرين ممن ارتبطوا بتطور الأخيرة هو اتخاذ الولايات المتحدة (والغرب) نموذجًا يتعين على بقية بلدان العالم احتذاؤه. ولقد تم تجاهل المشكلات الموجودة داخل الولايات المتحدة في هذه السيرورة (التفاوت العرقي والاقتصادي على سبيل المثال)، وكذلك تأثيرها السلبي على بلدان ومناطق أخرى على الطريقة التي وصفته بها نظرية التبعية. وفي الوقت الذي أدت فيه هذه النظرية أخيرًا إلى تسليط الضوء على نظرية العولمة في البلدان والمناطق الأقل تقدمًا، فإنها أدت كذلك إلى الاهتمام بسيرورات مستقلة عن أي دولة أو منطقة مثل "تسريبات" أبادوريا و"تدفقات" كاستلز. لقد جرفت هذه المنظورات نظرية العولمة بعيدًا عن الدولة القومية عمومًا، والولايات المتحدة بصفة خاصة.

وعلى الرغم من عدم إحراز النظرية الاجتماعية ما بعد الحداثية *(Ritzer, 1997a)* لأي تقدم مهم بوصفها نظرية مستقلة، وكونها تمر في واقع الأمر بحالة انحطاط، إن لم تكن حالة احتضار *(Ritzer and Ryan, 2007: 41 – 57)* فقد أثرت بشكل عميق على معظم عمليات التنظير، بما في ذلك النظريات التي تركز الانتباه على

الأمركة فضلاً عن الولايات المتحدة والدولة القومية. إن القليلين هم الذين يمكن اعتبارهم ما بعد حداثيين في الوقت الراهن، ولكن من الصعب جدًا القيام بمعظم عمليات التنظير اليوم دون أن نضع النظرية الاجتماعية ما بعد الحداثية في الحسبان، ولا سيما نقدها للتنظير الحديث. الأمركة – الفكرة العامة التي تذهب إلى أن أجزاء كبيرة من العالم تخضع الآن بشكل متزايد للأمركة – هي إحدى الحكايات الكبري الحديثة (قصة "كبري" حول جزء كبير من التاريخ والعالم) وصورة شمولية (صورة تغطي جزءًا كبيرًا، إن لم يكن كل، العالم الاجتماعي) يرفضها ما بعد الحداثيين. فإذا كان على المرء أن يشغل نفسه بمثل هذه السيرورة على الرغم من هذا النقد، فإن ذلك سوف يكون إلى حد كبير من نقطة أفضلية مناطق العالم المحلية أو متعددة الأشكال التي تخضع لتأثير تلك السيرورة. ويتسق هذا مع الفكرة ما بعد الحداثية حول التحليلات مزاحة المركز، بعيدًا في هذه الحالة عن الولايات المتحدة بوصفها مركزًا وباتجاه دول طرفية تقع تحت تأثيرها. وهناك أيضًا الفكرة المتضمنة في الأمركة التي تقوم على أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال منبعًا للعديد من السيرورات التي تمارس تأثيرًا في كل أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن فكرة إيجاد أصول فكرةٌ حديثة جدًا. إن منظري ما بعد الحداثة الاجتماعيين يميلون إلى رفض فكرة الأصول، ولا سيما فكرة وجود مصدر بسيط وواضح يمكن أن نرد إليه كل مظهر من مظاهر التطور.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد تركيز الانتباه على الولايات المتحدة والدول الطرفية مثالاً للتفكير الثنائي الذي عارضه ما بعد الحداثيين. لا يوجد خط واضح وبسيط يفصل بين الولايات المتحدة وباقي أنحاء العالم. وفضلاً عن ذلك، يوجد تنوعٌ ملحوظ في كليهما، ومن ثم، فإن بالإمكان رؤية عدد كبير من بلدان العالم موجودًا داخل الولايات المتحدة، بينما تُعَدُّ الأخيرة بكل تأكيد جزءًا من معظم، إن لم يكن كل، المجتمعات الأخرى.

إن منظور ما بعد الحداثة يتصل، بجماهيرية، إن لم يكن خلق سلسلة من المقاربات التي تشدد على أفكار مثل انصهار العالمي والمحلي *glocaliztion*[*]، التهجين: *hybridization*، والكريبيولية: *creolization*، إلخ (انظر الفصل 9)[١٥]. وبدلاً من قوة عالمية ما تخضع القوة المحلية (وهي نظرة حديثة جدًا)، تشدد هذه المقاربات على تكامل وانصهار العالمي والمحلي ويكون الناتج من ثمة تكوينات فريدة وخاصة (وهي نظرة ما بعد حداثية أكثر). إن كل هذه المقاربات تميل إلى التقليل من أهمية الأمركة، وتري أن كل ما ينبثق من الولايات المتحدة ينصهر فيما هو محلي، وأنه يمتلك، في أفضل الأحوال، أثرًا متواضعًا على ثقافات أخري. إن الأمركة يمكن أن توجد، ولكن تم تلطيف أثرها وتحويله، إن لم يكن قد اختفي تمامًا، بظهور وقائع فريدة ينصهر فيها العالمي والمحلي.

النزعة المضادة للأمركة

إن جزءًا على الأقل من وجهة النظر التي تري أن الأمركة تعاني من حالة انحطاط أو تلاشٍ يمكن ردها إلى النزعة المضادة للعولمة *(anti-Americanization)*، ومع ذلك، فالنزعة المضادة للعولمة تمثل أحد الموضوعات المهمة جدًا، وسيرورة تستحق في حد ذاتها أن يفرد لها هذا القسم لمناقشتها.

النـــزعة المضادة للأمركة بوصفها سيرورة عالمية

لا توجد ندرة فيما يتعلق بالنزعة المضادة للعولمة في جميع أنحاء العالم. لقد وجد الكثير من الأفراد والجماعات أشياء كثيرة في الولايات المتحدة يستخفون بهـــا

(*) لفظ هجين مؤلف من الكلمتين *global* (عالمي) و*local* (محلي)، والمصطلح استخدم لكي يظهر القدرة الإنسانية على عبور الفجوة بين ما هو عالمي وما هو محلي.

أو يزدرونها، بما في ذلك نزعتها العسكرية (التي كشفت عن نفسها أخيرًا في الحرب على العراق *[Isernia, 2007: 187 – 215]* وأفغانستان)، وتسلط فكرة الحرب عليها، واستمرارها في استخدام عقوبة الإعدام *(Singh, 2007: 59 – 84)*، تدينها الظاهري الغريب (ولا سيما النزعة الأصولية) *(Berggren and Rae, 2007: 85 – 114)*، ودورها في الاحتباس الحراري (بما في ذلك انسحابها من اتفاقية كيوتو *Koyoto*) وثقافتها (الجماهيرية *Hudson, 2007: 239 – 62*، وغيرها) نزعتها الإمبريالية (برامجها التليفزيونية، أفلامها، بل ووجباتها السريعة) المرتبطة بها، ولا سيما دورها الراهن في العولمة وارتباطها بالليبرالية الجديدة و"اتفاق واشنطن" *(Washington Consensus) (Morgan, 2007)* (انظر الفصل ٥) بالإضافة إلى قوة المنظمات التي تهيمن عليها بشكل كبير (وكذلك الغرب المتقدم) ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ولقد أظهرت دراسات عديدة في أوربا وأمريكا وغيرها من الأماكن بالإضافة إلى ذلك، مشاعر عميقة ومتزايدة من النفور من الولايات المتحدة *(Markovits, 2007: 40, 41 – 28)*.

لقد صاحبت الأمركة، ولزمن طويل، ردود فعل مناهضة في أماكن عديدة من العالم يمكن اعتبارها مضادة لنزعة الأمركة. ومثلما تكاثرت الأمركة باعتبارها سيرورة وثيقة الاتصال بالعولمة، كذلك فعلت النزعة المضادة للأمركة. إنها لا تمثل فقط ظاهرة عالمية متزايدة، ولكنها أيضًا ظاهرة يبدو أنها تتدفق بسهولة أكبر مما تفعل الأمركة إلى الأطراف القصية من الكرة الأرضية. إنها تبدو أيضًا أكثر كثافة وشدة مما كانت عليه في الماضي، وتلقي اهتمامًا وجماهيرية أكبر بكثير بكل تأكيد. ولكن ما النزعة المضادة للعولمة بالضبط؟

على الرغم من أن مصطلح "النزعة المضادة للعولمة" قد أصبح مصطلحًا طنانًا في الدوائر السياسية والأكاديمية، فإنه يستخدم (شأنه شأن مصطلح الأمركة) من قبل الكثيرين، وبطرق عديدة مختلفة، بحيث أصبح اليوم مفهومًا ملتبسًا يفتقر

إلى التماسك والانسجام[١٦]. ومن الضروري إدراك أن النزعة المضادة للأمركة ليست ظاهرة منسجمة، حتى ولو كانت الكلمة ذاتها تحمل شيئًا من النقد العام يتم التعبير عنه أيضًا في أجزاء كبيرة من العالم. وهناك أشكال وأسباب وتعابير مميزة للنزعة المضادة للأمركة. بكلمات أخري، هناك نزعات مضادة للأمركة عوضنا عن نزعة واحدة شاملة (كما عاينا في الفصل 2 بالنسبة لوجود العديد من العولمات) *(Singh, 2006)*. إنها مفهوم غير متبلر بحيث يمكن أن تشمل كلا من معارضة السياسات الثقافية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، بالإضافة إلى تعميمات أكثر سلبية حول الولايات المتحدة. إنها يمكن أن تعني كل شيء بدءًا من النقد العشوائي والسطحي للولايات المتحدة وحتي العداوة الراسخة التي تجمع قطاعا عريضًا من البشر حولها. وبكلمات أوكونور *(2007b: 1 – 21)* "إن النقد الذي يوجهه شخصٌ ما إلى الولايات المتحدة، يكون بمثابة نزعة مضادة للأمركة بالنسبة لشخص آخر.

ويمكننا أن نبدأ بتعريف مشهور للنزعة المضادة للأمركة:

> **إن النزعة المضادة للأمركة هي ميل أو نزوع معاد للولايات المتحدة والمجتمع الأمريكي، اندفاع نقدي لا يهدأ نحو المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التقاليد والقيم الأمريكية، وهي تقتضي ضمنًا نفورًا من الثقافة الأمريكية بوجه خاص، ومن نفوذها الخارجي، وغالبًا ما تحمل أيضًا، اختصارًا للطابع القومي الأمريكي (أو ما يفترض أنه طابع أمريكي) وكراهية للشعب الأمريكي وأنماط السلوك والأخلاق وأسلوب الملبس الأمريكي... إلخ؛ وتعني أيضًا رفضًا للسياسة الأمريكية الخارجية واعتقادًا راسخًا في**

الطبيعة الشريرة للنفوذ الأمريكي المنتشر في كل أرجاء العالم *(Höllander, 1992: 339)*.

ويعد هذا تعريفًا لافتًا للنظر إلى حدٍ ما للنزعة المضادة للأمركة يشمل نطاقًا عريضًا من الظواهر المحددة. وتكمن جاذبيته في اتساعه، ولكن تنوع الأشكال التي يشملها هذا الاتساع يجعل من الواضح أن إحساسنا بالنزعة المضادة للأمركة يحتاج إلى قدر أكبر من الصقل والتهذيب.

- وهناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها صقل وتهذيب الفكرة العامة لمفهوم "النزعة المضادة للأمركة". لقد حلل "نائيم: *Naim*" مثلاً المفهوم على ضوء عدة مقولات *(2002: 103 – 4)*.
- العداوة السيكولوجية والدينية المنبثقة من والتي دامت بفضل الأنماط المسكوكة والصور الثابتة حول أمريكا.
- النزعة المضادة للأمركة التي تشير إلى النفور من الولايات المتحدة نتيجة لتصرفاتها الماضية.
- النزعة المضادة للأمركة السياسية والاقتصادية التي تتجذر في التوجهات السياسية والاقتصادية الحالية للولايات المتحدة.
- وأخيرًا، النزعة الثقافية المضادة للأمركة أو النفور من الهيمنة الثقافية الأمريكية، وإزاحة الثقافات المحلية نتيجة للإمبريالية الثقافية الأمريكية. وينصب انتباه المظهر الثقافي المعبر عن كراهية الولايات المتحدة على الآثار المجنسة لثقافة الولايات المتحدة، وأذواقها، وقيمها، وسلعها الاستهلاكية، وأنظمتها في كل أنحاء العالم.

ويقوم "جيمس سيزار: *James Ceasar*"، *(2003: 3 – 18)* بدراسة أكثر تاريخية، أو بتعبير أدق، دراسة "جينالوجية"(١٧) للنزعة المضادة للأمركة، وذلك بتتبع سيرة وتاريخ وجهات نظر المفكرين الأوربيين حول هذه القضية.

وتربط إحدى وجهات النظر المبكرة هذه أمريكا بـ "الانحلال" و"البشاعة". إنها تسبق تاريخيًا في واقع الأمر تأسيس الولايات المتحدة، ويمكن النظر إليها بوصفها نوعًا مما قبل تاريخ النزعة المضادة للعولمة. لقد ثبت أن المناخ في أمريكا، ولا سيما درجة الرطوبة العالية قد تسببت في أن تكون كل الأشياء الحية، بما في ذلك البشر، أدنى من نظرائهم في أوربا. والأدهي، هو أن الأمريكيين قد قُدِّر عليهم، بسبب هذه الأوضاع أن يواصلوا انحطاطهم إلى آماد أبعد في المستقبل.

وتذهب وجهة نظر ثانية إلى إمكان إرجاع الدونية الأمريكية ليس إلى المناخ المادي، وإنما إلى الأفكار الذهنية التي تتأسس عليها. ففي مقابل التشديد الأوربي على التقاليد والعادات، كان يُنظر إلى التمسك الأمريكي بالعقل والمبادئ الكلية والتفكير العقلاني بوصفه يعاني من حالة ضعف وتلاش. وتذهب ضروب أخرى من النقد إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها مطلقًا تطوير مجتمع حقيقي، وأن جماهيرها قوية للغاية، وأن البلد أنتج تماثلاً مميتًا.

ولقد ارتبطت نزعة أخيرة مضادة للأمركة بظهور الولايات المتحدة باعتبارها قوة اقتصادية وتكنولوجية عظمي. لقد كانت تُرى باعتبارها كيانًا خطيرًا ضخمًا يحوم فوق رءوس دول العالم ويهددها، ولا سيما أوربا، بالمرض الأمريكي.

ويركز شكل أكثر حداثة من أشكال النزعة المضادة للأمركة على الأخطار والكوارث التي يمكن أن يتسبب فيها تصاعد نزعة الاستهلاك الأمريكية. ويتصل

بهذا فكرة؛ أن ما يهيمن على نزعة الاستهلاك الأمريكية، وما يمثل أكبر تهديد لها هو سلعها وخدماتها المتماثلة والموحدة القياس. (ربما نكون بصدد بروز شكل جديد من النزعة المضادة للأمركة، نظرًا لأن الآخرين يحملون الإفراطات الاقتصادية الأمريكية مسئولية الكساد العظيم).

إن سيزار يري أن الأفكار الأوربية المرتبطة بالنزعة المضادة للأمركة، قد عملت إلى حد كبير على إعاقة الحوار بين الولايات المتحدة وأوربا (وكذلك بين الولايات المتحدة وباقي أجزاء العالم). إنه يجادل بأن من المتعين على الأوربيين تحرير أنفسهم من قبضته النزعة المضادة للأمركة حتى يمكن إقامة حوار مبدع. والأمر الذي ينطوي على مفارقة، هو أن سيزار قد كتب هذا تقريبًا-بالتأكيد- قبيل الغزو والأمريكي الثاني للعراق عام ٢٠٠٣، وهو الحدث الذي أسهم أكثر من أي شيء آخر في الذاكرة الحديثة[١٨]، إن لم يكن في التاريخ، في إذكاء نار النزعة المضادة للأمركة في أوربا والكثير من أجزاء العالم الأخري.

لقد سعي أوكونور *(2007b)*، الذي قام بمراجعة تصنيف نائيم، بالإضافة إلى عدد من المنظورات الأخري، إلى تقديم بعض التوضيحات من خلال إيراد خمسة تصورات حول النزعة المضادة للأمركة يوجزها كالتالي:

١- إنها أحد طرفي ثنائية: مؤيد لما هو أمريكي أو معارض له. يكون البشر والجماعات والدول طبقًا لهذا الرأي، إما مؤيدين أو معارضين لما هو أمريكي.

٢- نزعة يمكن أن تنحرف باتجاه ما هو مؤيد أو معارض للأمركة، اعتمادًا على متغيرات مثل القضية الخاصة المتضمنة، الزمان أو المكان.

٣- باثولوجيا. بمعني أن النزعة المضادة للأمركة هي رد فعل باثولوجي ككل شيء يفوح برائحة الأمركة.

٤- متحاملة. يمكن رؤية النزعة المضادة للأمركة بوصفها تحاملاً عندما تحكم على أمريكا والأمريكيين والفعل الأمريكي حكمًا مسبقًا، عندما تقدم وجهة نظر أحادية للأشياء الأمريكية، وعندما تفتقر وجهة نظرها حول أمريكا إلى التمييز.

٥- أيديولوجيا. (للمزيد حول هذا الموضوع انظر الفصل ٥). إن الأيديولوجيا المضادة لما هو أمريكي هي، بشكل فضفاض في الغالب، مجموعة من الأفكار العامة والمتماسكة بشكل منطقي التي تنتقد أمريكا والأمركة. ومع ذلك، فإن مصطلح أيديولوجيا، منذ ماركس، قد ارتبط بمجموعة مشوهة من الأفكار، بمعنى أن أفكار الطبقة الحاكمة بالنسبة لماركس، قد شُوِّهت بفعل الطبيعة النخبوية لموقعها في المجتمع. ومن ثم، شعر أعضاء هذه الطبقة خطأً بأنهم يستحقون مكانتهم الرفيعة، والسلطة والثروة، بينما استحقت طبقة البروليتاريا الغياب النسبي لهذه الأشياء. إن موقع الطبقة الحاكمة في المجتمع قد منعها من رؤية الطبيعة الاستغلالية (وحقيقة أنها تلعب دورًا مركزيًا باعتبارها مستغلاً) التي جنوا الأرباح بفضلها. وبهذا المعنى، تمثل النزعة المضادة للأمركة وجهة نظر مشوهة للطبيعة الحقيقة التي يمكن إرجاعها إلى موقع أولئك الذين يتمسكون بوجهة النظر هذه خارج النظام الأمريكي.

وبعد فحص هذه التصورات، ينتهي أوكونور إلى أنها جميعًا مفيدة في التفكير في النزعة المضادة للأمركة. إن أوكونور أكثر ميلاً، من بين التصورات الخمسة، لرؤية النزعة المضادة للأمركة بوصفها تحاملاً. وللتغلب على هذا التحامل، وتطوير نقد أفضل بكثير لأمريكا، يتعين على هذا النقد؛ أن "يتأسس على تفاصيل وشواهد أكثر من ارتكازه على تحاملات وأنماط مسكوكة فضفاضة؛ وعلى التحليل عوضًا عن الرفض الأوتوماتي" *(O'Conner, 2007b: 19)*. ويجادل أن ذلك التحامل، شأنه شأن غيره من التحاملات، (١) يتعين تحديه ومواجهته (٢) تتعين

رؤيته باعتباره يظهر الحاجة إلى وجهة نظر أكثر تمييزًا للولايات المتحدة. (٣) تتعين رؤيته في تعارضه مع الفكر الذكي. ومن ثم يكون التحدي هو كيف نحقق تواصلاً فاعلاً مع أمريكا دون أن نسمح لتحاملات النزعة المضادة للأمركة بحجب النقد. *(O'Conner, 2007b: 21)* وعمومًا، يجادل أوكونور بأننا لكي نتعامل بجدية مع النزعة المضادة للأمركة، فإن من المتعين على هذه النزعة أن تتأسس على نقد ذكي مؤسس بشكل جيد على الحقائق عوضًا عن ارتكازها على التحامل على الولايات المتحدة.

ما بعد الأمركة

لقد أكد فريد زكريا (٢٠٠٨)، كما ذكرنا من قبل، على أننا نعيش في العصر ما بعد الأمريكي. إنه في غاية الوضوح منذ العبارة الافتتاحية في كتابه: إن القضية الأساسية ليست انحلال الولايات المتحدة وإنما هي بالأحرى "نهوض قوى أخرى" *(2008: 1)*. وتشمل عبارة قوى أخرى دولاً قومية أخرى (ولا سيما الصين "أهم ثاني قوة في العالم" *2008: 93*، والتي لا يحتمل أن تتجاوز الولايات المتحدة في أي مجال لعقود قادمة، على الأقل)، بالإضافة إلى العديد من الممثلين من غير الدول (الاتحاد الأوربي مثلاً). لقد فقدت الولايات المتحدة، ولا تزال تفقد مكانتها في عدة مجالات، كبيرة وصغيرة، ولكنها لا تزال تحتفظ، ويحتمل أن تواصل احتفاظها بمكانتها السياسية والعسكرية بوصفها إحدى الدول العظمى، إن لم تكن الدولة العظمى الوحيدة، المهيمنة في العالم. ومع ذلك يتأرجح البندول بعيدًا عن هيمنة الولايات المتحدة في كل المجالات الأخرى المهمة – "الصناعية، والمالية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية" – *(2008: 4)*. بعبارة أخرى، "إننا نتحرك نحو عالم ما بعد أمريكي، عالم يتحدد ويُوَجّه من أماكن كثيرة، وبواسطة أناس كثيرين"

(2008: 5). إن الولايات المتحدة تتهددها هذه التغيرات بشكل بالغ، ولديها الكثير مما يمكن أن تفقده، ولكن من المحتمل أن تظل على القمة على الأقل في بعض المجالات لبعض الوقت، وسوف يظل تأثيرها ملموسًا لمدة طويلة في المستقبل. وأحد أسباب مرونة الولايات المتحدة هو نوسان ديموغرافياتها، على الأقل، مقابل أجزاء عديدة من العالم (ولا سيما أوربا) حيث يتقلص عدد السكان، ويلقى المهاجرون ترحيبًا أقل. إن هذا العنصر السكاني الدينامي هو الذي يساعد على منح الولايات المتحدة خصوصيتها في إبداع الأفكار الجديدة وتطبيقاتها.

وفي الوقت الذي يسلط فيه زكريا الضوء على باقي الأسباب، فإنه لا يتجاهل المشكلات الأخري المتعلقة بالولايات المتحدة والتي أسهمت في انحطاطها النسبي. إنه يوجه الانتقاد إلى ما يعتبره حكومة مختلة وظيفيًا، يمكنها إنجاز القليل، إن لم تكن عاجزة عن إنجاز أي شيء. وفيما عدا ذلك، يعترف بوجود مشكلات تتعلق بالاقتصاد، ضعف الدولار، انخفاض معدل المدخرات، ارتفاع الأسعار المرتبطة بالودائع المصرفية التي تتنامي بشكل سريع. ولقد طرأت بطبيعة الحال العديد من المشكلات الاقتصادية الأكثر خطورة منذ كتب زكريا كتابه.

وأخيرًا، إن ما يعنيه هذا بالنسبة لزكريا في نهاية المطاف هو؛ أن الولايات المتحدة لن تعود في موقع يمكنها من إملاء أوامرها على بقية بلدان العالم. وعوضًا عن ذلك، سوف يتعين على الولايات المتحدة أن تقنع بدور "الاستشارة، التعاون، بل ويا لها من صدمة! دور التسوية" *(2008: 233)*. وعلى الرغم من هذا، سوف يظل دور الولايات المتحدة مهمًا جدًا بلغة وضع الأجندات لباقي دول العالم وفي تنظيم الائتلافات تدعيمًا لمسارات عملها المفضلة.

ومع ذلك، فإن للآخرين وجهات نظر أكثر تشاؤمًا بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة. إن "جان نيدرفين بياترس: *Jan Nederveen Pieterse (2008)*" يـــري أن الولايات المتحدة قد ابتليت بمجموعة من المشكلات – التفاوت وعـــدم المـــساواة، الاقتصاد – التي تهدد بدمارها. ويمكن (ولكن ليس على المدي القصير) أن تنهض الولايات المتحدة مرة أخرى مثل طائر الفينيق، أو تحتاج إلـــى برنـــامج تـــشريعي وإداري يشبه برنامج الرئيس روزفلت الذي كان يهـــدف إلـــى إنعـــاش الاقتـــصاد الأمريكي وإصلاحه في الثلاثينيات من القرن الماضي *(New Deal)*. وفي النهايـــة لا يري ندرفين بياترس مع ذلك تصحيحًا ذاتيًا يتعلـــق بالولايـــات المتحـــدة فـــي المستقبل، إنه يتنبأ بانهيارها. ونتيجة لذلك، سوف تتوقف البلدان عن اتباع الولايات المتحدة أو تمويلها. وعلى أية حال، سيحل التطور في أماكن أخرى مـــن العـــالم، البرازيل، الصين، الهند... إلخ. وسوف يؤدي هذا إلى تعددية قطبية عالمية تمثـــل خطوة نحو "التحرر العـــالمي" *(Nederveen Pieterse, 2008: 179)* مـــن الهيمنـــة الأمريكية بصفة خاصة.

ملخص الفصل

يركز هذا الفصل على سيرورة الأمركة (والنزعة المضادة للأمركـــة). إن الأمركة على الرغم من كونها أحيانًا تُعَدُّ مرادفًا للعولمة، فإنها في حقيقـــة الأمـــر تمثل مكونًا واحدًا من مكوناتها.

إن الأمركة تُعَرَّف بوصفها تصدير المنتجات، والـــصور، والتكنولوجيـــات، والممارسات وأنواع السلوك وثيقة الارتباط بأمريكا والأمريكيين. لقد برز الخطاب المتعلق بهذه المسألة جزئيًا على الأقل نتيجة الاهتمام بـــ ودراسة النفوذ الأمريكـــي في أوربا.

وفي الوقت الذي كان ينُظر فيه إلى الولايات المتحدة بعد الحـــرب العالميـــة الثانية باعتبارها مخلصًا لأوربا (على الأقل من قبل البعض) فإنها أصبحت، بحلول الستينيات من القرن الماضي، تمثل تهديدًا تجاريًا وصناعيًا واقتصاديًا لأوربا. وفي وقت أحدث استبدل التهديد الصناعي الذي تمثله الولايات المتحدة، بـــالخوف مـــن الهيمنة الأمريكية في مجال الاستهلاك العالمي من خلال سيرورات مثل اســـتعمار الكوكا، *(Coca Colonization)* وعملية المكدلة *(MacDonalization)*، والأستربكة *(Starbuckization)* وبغض النظر عن المجال الاقتصادي، تظهر عملية الأمركـــة أيضًا في أوربا، وفي كل أنحاء العـــالم، فـــي المجـــالات الـــسياسية، والقانونيـــة، والعسكرية والثقافية.

ومع ذلك، يتعرض هذا الخطاب إلى نوع من التعقيد بفعـــل تـــدخل بعـــض القضايا الأخري، ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تحليل أكثر دقة للأمركة، إننا نحتـــاج

عند التصدي لمناقشة عملية الأمركة إلى أن نحدد معنى الموضوع الذي نتصدي لمناقشته. وبالمثل، يحتاج الشكل الخاص من العولمة – الثقافي، الاجتماعي، الاتصالي، السياسي أو الاقتصادي – إلى التحديد. وفي الوقت الذي يمكن فيه إرجاع بعض السيرورات العالمية إلى الولايات المتحدة، فإن الكثير من تفاصيل هذه السيرورة المعقدة يمكن أن تضيع إذا ما تم إدراجها ببساطة تحت عنوان الأمركة.

وتصبح المسألة أكثر تعقيدًا عندما نحاول أن نحدد ما يمكن اعتباره أمركة. هل يتعين إنتاج المنتَج أو السيرورة في الولايات المتحدة؟ أو أن الأمر يعتمد على ما إذا كان التعرف عليها بوصفها أمريكية يتم بواسطة أولئك الذين يستوردونها؟ ويمكن القول: إن للأمركة علاقة بالدولة المستقبلة بنفس قدر علاقتها بالولايات المتحدة ذاتها. إن الدول المستقبلة ليست كينونات خاملة. إنها تلعب أدوارًا نشطة في تشكيل سيرورة الأمركة. على سبيل المثال، أصبح للعديد من الدول مطاعم ماكدونالدز الخاصة بها، والتي تُصدِّر بعد ذلك مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

إن أحد المفاهيم الأساسية هو مفهوم "أمركة بدون أمريكا:- "*Americanization without America*"، حيث يمكن لإحدي الدول أن تؤمرك دون أن تتأثر بأمريكا في حد ذاتها. إن بعض البلدان يمكن أن تكون قد تأثرت بشكل كبير بالولايات المتحدة في الماضي، ولكنها تبدو الآن متجاوزة لعملية الأمركة. إن مفهوم *(Expressing America)* يشير إلى تصدير التعبير عن شيء أمريكي بشكل مميز. على سبيل المثال، تعبر بطاقة الائتمان عن طابع الحياة الأمريكية التي هيمن عليها حتى عهد قريب الاستهلاك والدَّين. وتشير الأمركة الأهلية، للسيرورة التي تنبع من داخل بلدان أخرى (مثل مشروب "مكة كولا"، وهو رد فعل للعالم الإسلامي تجاه مشروب "الكوكاكولا") عوضًا عن نسبتها بالكامل للولايات المتحدة.

ويجادل "وليام مارلي: William Marley" أن جوهر الأمركة يقوم على تصدير "التقنيات اللوجستية" الأساسية. إنها تمثل مقاربات عامة يمكن استخدامها في نطاق عريض من الأماكن. وتشمل هذه السيرورات أسواق المال العالمية، التصنيع المرن، وماكينات الصراف الآلي المصرفية، والامتياز الذي تمنحه الحكومة للأفراد والمجموعات والشركات لإنتاج وتسويق السلع وفقًا لمواصفات وامتيازات محددة ، الشحن الجوي، الشحنات المعبأة في حاويات، الشفرات الخطية، الحوسبة، بالإضافة إلى اللوجستيات نفسها. وعلى نحو مشابه، تفحص فكتوريا دي جرازيا السيرورات الأكثر دهاءً ومكرًا التي استقرت بها الأمركة عميقًا في نسيج المجتمعات الأخرى ، ولا سيما ثقافة الاستهلاك الأمريكية. وتشمل هذه الصادرات أخلاق الخدمة *(Service ethic)*، سلاسل المحلات، السلع ذات العلامات التجارية الشهيرة، وخدمات المحلات الكبرى.

ويجادل نيال فيرجسون، الذي يتبنى مقاربة أكثر تحفظًا، لصالح الأمركة، بأنه يري أن أمريكا يجب أن تكون إمبراطورية لصالحها الخاص، وصالح بقية أنحاء العالم.

وتميل الأنساق الجديدة للنظرية الاجتماعية إلى التقليل من أهمية الأمركة. إن ما بعد الحداثة، التي تشكك في "الحكايات الكبري: grand narratives"، رفضت الأمركة لصالح تحليل يخلو من المركز لكي تركز الانتباه على ظواهر مثل انصهار العالمي والمحلي، والتهجين، والكريبولية *(Creolization)*.

إن النزعة المضادة للأمركة سيرورة مكثفة وغير متجانسة تشمل أشكالاً وأسبابا وتعابير مميزة. ولقد أجملنا خمسة تصورات حول النزعة المضادة للعولمة: أحد طرفي ثنائية، نزعة، باثولوجيا، تحامل، وأيديولوجيا.

ويمكن القول: إن العالم قد انتقل إلى عصر ما بعد أمريكي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد احتفظت بهيمنة اقتصادية عسكرية، فإن مجـــالات أخـــرى تتحدد وتُوَجَّه من أماكن عديدة وبواسطة أناس كثيرين.

قراءات إضافية

J.-J. Servan-Schreiber. *The American Challenge*. New York: Atheneum, 1968.

Richard F. Kuisel. *Seducing the French: The Dilemma of Americanization*. Berkeley: University of California Press, 1993.

Robert J. Foster. *Coca-Globalization: Following Soft Drinks from New York to New Guinea*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Peter Andreas and Ethan Nadelmann. *Policing the Globe: Criminalization and Crime Control in International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Victoria de Grazia. *Irresistible Empire: America's Advance through 20th-Century Europe*. Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 2005.

Niall Ferguson. *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire*. New York: Penguin, 2004.

William Marling. *How American is Globalization?* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006.

ملاحظات

١- إن "كويسل: *Kuisel*" كان في ذهنه مواطنو الولايات المتحدة وهو يستخدم عبارة *(America / Americans)*.

٢- سوف نناقش عمل بعض هؤلاء المفكرين فيما بعد في هذا الفصل.

٣- إن التأثيرات العالمية لكل البلدان الأمريكية الشمالية، والوسطي والجنوبية متنوعة بشكل بالغ إلى درجة لا يمكن أن تحيط بها الأمركة.

٤- يشمل هذا دوهاميل *(1931)*؛ ويليامز *(1962)*؛ ماك كريري *(1962)*؛ هيبدج *(1988)*؛ دوجنان وجان *(1992)*؛ كويسيل *(1993)*؛ كروس *Kroes*، وريدل وبوشر *(1993)*.

٥- يشمل كامبل *(2003)*؛ بيك، شنايدر ونتر *(2003)*؛ وكامبل، ديفيز وماك كاي *(2004)*.

٦- وبالمثل كتب هيبدج *Hebdige (1988: 52)*، حول "شبح الأمركة" بعد الحرب.

٧- علي الرغم من وجود مخاوف أخرى في أوربا من التوسع العالمي الأمريكي مثل القلق بشأن الأخطار التي تمثلها قوتها العسكرية والثقافية عمومًا وميدياها بصفة خاصة... إلخ.

٨- يمكن القول في الحقيقة: إن الولايات المتحدة تخضع لعملية "كسر العولمة"، وتدعم هذا الرأي فكرة انحسار أهمية الأمركة. هل يمكن لأمريكا منزوعة الأمركة أن تكون قوة للأمركة حول العالم؟ انظر روبرتسون *(2003: 262 – 3)*.

٩- حول "ديمنج: *Deming*" وتأثره على التطور الاقتصادي في اليابان، انظر (ليتنر *Leitner 1999: 489 – 505*).

١٠- في الحقيقة "بطاقة الشحن وليست بطاقة ائتمان، ويكمن الفرق في أن المرء يتوقع، في حالة بطاقة الشحن أن يدفع فاتورته كاملة كل شهر.

١١- فيرجسون *(2004)* كتب أيضًا عن انحطاط أمريكا على الرغم أن هذا يرتبط في رأيه بالازدواجية الأمريكية حول كونها قوة إمبريالية أكثر مما يرتبط بتطورات تجري في أماكن أخرى من العالم.

١٢- للحصول على وجهة نظر مختلفة أكثر أنانية حول، على الأقل، الإمبراطورية الأمريكية الحديثة، انظر بيسون وهيجوت *(2005: 1173 – 88)*.

١٣- "ساسن: *Sassen*" *(1991)*، وللحصول على سلسلة من الدراسات حول المدن العالمية الباحثة عن الاعتراف انظر "ماركوس: *Marcuse*" وفان كمبن *(Van Kempen) (2000)*.

١٤- فرانك *(1969: 17 – 31)*؛ انظر أيضا كاردوسو *(1972: 83 – 95)*.

١٥- ومع ذلك، فإن الشخصيات الرئيسية المرتبطة بهذه الأفكار – روبرتسون، بيترز، هانيرز... إلخ – لا يعتبرون أنفسهم بكل تأكيد ما بعد حداثيين ولا يعترفون بأي تأثير لما بعد الحداثة على تفكيرهم. *(Ritzer and Ryan, 2007)*.

١٦- انظر "سيزار: *Ceaser*" *(2003: 3 – 18)* للحصول على بعض معاني المصطلح.

١٧- يرتبط المفهوم ارتباطًا وثيقًا هذه الأيام بعمل ميشيل فوكو *(1969)*. إنه نوع من التاريخ الثقافي الذي يحمل سمات مميزة عديدة، مثل حقيقة كونه ذا مسارات متعددة ويميل إلى أن يكون نقديًا.

١٨- يمكن أن يكون الآن خاضعًا لعملية كونه مرتبطًا، أو مزاحًا بواسطة الكساد العظيم.

الفصل الخامس

الليبرالية الجديدة

الجذور، والمبادئ، والانتقادات وبدائل الماركسية الجديدة

في الوقت الذي باتت فيه الليبرالية الجديدة عرضة للهجوم القاسي أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت، وبطريقة مثيرة للجدل، أهم نظرية في حقل الدراسات المخصصة للعولمة. ومع ذلك فهي شيء أكبر من "مجرد" نظرية مهمة. لقد تركت أبلغ الأثر على الاقتصاد (والسياسة) في الولايات المتحدة فضلاً عن أجزاء كبيرة من العالم. إن لها أنصارها الأقوياء، ونقادها الصاخبين، ولقد أصبحت اليد العليا للمنتقدين على الأقل في اللحظة الراهنة نتيجة لارتباط الأزمة الاقتصادية القوى بتمسك الليبرالية الجديدة بالسوق الحرة ورفع القواعد والقيود الحكومية على بعض الأنشطة التجارية. إن رفع القيود والضوابط الحكومية على المصارف والمؤسسات المالية هو الذي أدى إلى المغامرات عالية المخاطر (الرهونات العقارية الثانوية، المشتقات... إلخ) التي باءت بالفشل في أواخر عام ٢٠٠٧، وأفضت إلى الأزمة العالمية. إننا لا نستطيع فهم العولمة والكثير من مشكلاتها دون فهم الليبرالية الجديدة. لقد كانت الليبرالية الجديدة عاملاً أساسيًا (ولن تختفي في القريب العاجل على أية حال) في ظهور العصر الكوني. ولقد كان للمشكلات التي ساعدت على بروزها استتباعات عالمية بكل تأكيد. لقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في الوقت الذي تصاعدت فيه تلك المشكلات في أوربا "إنها مشكلة تطال العالم كله، ويتعين أن تستغرق الاستجابة العالم كله بالمثل" (*Cody, 2008: A20*).

إن لليبرالية الجديدة نظرية استتباعاتها بالنسبة للعولمة عمومًا، كما أن لها العديد من الاستتباعات المتعلقة بعناصرها[١]. إنها تستخدم في الاقتصاد بصفة خاصة (ولا سيما السوق والتجار) والسياسة (الدول القومية والحاجة إلى تقييد تدخلها وتحكمها في السوق والمعاملات التجارية) (*Nederveen Pieterse, 2004b:- 119 – 40*).

إنها ليست مهمة في حد ذاتها فقط، ولكنها أثرت أيضًا بقوة على أنماط التفكير والتنظير الأخرى الخاصة بهذين المجالين. وينطبق هذا بصفة خاصة على النظريات الاقتصادية للماركسية الجديدة (ديفيد هارفي مثلاً، انظر ما يلي)، وهي النظريات التي توجه انتقادًا لاذعًا لليبرالية الجديدة. وسوف نتناول في الجزء الأخير من هذا الفصل اثنين من البدائل الأساسية للماركسية الجديدة التي يمكن أن تحل محل الليبرالية الجديدة.

ماضي الليبرالية الجديدة وحاضرها ومستقبلها

يتعامـــل هارفي *(2005)* مع الليبرالية الجديدة بوصفها "حكاية كبرى" *(grand narrative)* تتضمن خمس مراحل أساسية. المرحلة الأولى، هي "الليبرالية الكلاسيكية" التي تستمد قوة دفعها من عمل مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر من أمثال جون لـــوك وآدم سميث *(Macpherson, 1962)*. إن الكثيـــريـــن لا يلحظون اختلافًا بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة. إن مارتن وولف *(2005)* يستبعد فكرة الليبرالية الجديدة، ويرى أنها مصطلح ازدرائي طوره واستخدمه نقاد الليبرالية (مثل هارفي).

إن مصطلح الليبرالية الجديدة يجمع في رأي هارفي بين الليبرالية الكلاسيكية والتزامها بحرية الفرد، والاقتصاد النيوكلاسيكي المكرس للسوق الحرة والمعارض لتدخل الدولة في السوق. لقد أصبح يطلق على الليبرالية مصطلح "الليبرالية الجديدة" *(Fourcade – Gourinchas and Babb, 2002: 533 – 79)* نتيجة للتطورات التي حدثت في الثلاثينيات من القرن الماضي.

لقد شهدت فترة الكساد بداية المرحلة الثانية عند هارفي أو ما يطلق عليه "الليبرالية جزء لا يتجزأ" والتي ظهرت جزئيًا على الأقل، باعتبارها رد فعل لاقتصاد كينز وتأثيره على المجتمع الأكبر. ولقد أُطلق عليها مصطلح "الليبرالية جزء لا يتجزأ" *(embedded liberalism)* نظرًا لأن السوق، والمقاولين والشركات التي تأثرت جزئيًا بنظرية كينز انتهت إلى الوقوع في فخ "شبكة من القيود الاجتماعية والسياسية وبيئة منظمة كانت تقيد في بعض الأحيان، (وفي ظروف أخرى تعود إلى) إستراتيجية اقتصادية وصناعية" *(Harvey, 2005: 11)*. لقد كان على الأفكار الليبرالية أن تخضع لعملية ضخ دماء وتحويل بسبب الحاجة إلى مناهضة نزعة التدخل والشمولية التي سادت الكثير من الفكر (وعلى الأخص النظريات الكينزية وكذلك الماركسية) والكثير من النظم السياسية (ولا سيما "برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي الجديد" *New Deal*، في الولايات المتحدة، وظهور الاتحاد السوفيتي) في أوائل القرن العشرين *(Turner and Gamble, 2007: 865 – 7)*. إن قادة الفكر الليبرالي الجديد كانوا من رجال الاقتصاد، ولا سيما أعضاء المدرسة النمساوية التي تضم "فردريك فان هايك: *Friedrick vau Hayek*" "ولودفيج فون مايسيس *Ludwig vou Mises*. ولقد ولدت إحدى المنظمات المكرسة للأفكار الليبرالية – "جمعية مونت بيليرين: *(Mont Pelerin Society) (MPS)* عام١٩٤٧. لقد انزعج أعضاؤها إزاء توسع الاشتراكية الشمولية (ولا سيما في الاتحاد السوفيتي وتحت رعايته) والتدخل العدواني الذي قامت به الحكومات الليبرالية في السوق (برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي *(The New Deal)* للرئيس روزفلت على سبيل المثال). لقد لعب أولئك الذين ارتبطوا بجمعية *MPS* ولا سيما الاقتصادي الشيغاوي الشهير واسع النفوذ ملتون فريدمان، دورًا رئيسيًا في الجهود المبذولة لحماية الأفكار الليبرالية التقليدية، وتطوير النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وضمان استخدامها من قبل بلدان تنتمي إلى كل أنحاء العالم *(Goodmau, 2008a: 3)*.

لقد قام فريدمان بتدريس الاقتصاد في جامعة شيكاغو التي بدأت العمل عام ١٩٤٦ وكان هايك ("القديس الحامي لمدرسة شيكاغو" *Klein, 2007: 131*) زميلاً بنفس الجامعة لبعض الوقت في الخمسينيات. لقد أصبح قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو مركزًا لمقاربة الليبرالية الجديدة، وتخرج فيه عدد من الطلاب عرفوا بعد ذلك بـــ "أولاد شيكاغو: *Chicago Boys*". وبعد أن حصلوا على درجاتهم العليا، عادوا إلى بلادهم الأصلية أو عملوا مستشارين في أماكن عديدة في كل أرجاء العالم. لقد نشروا في أي من الحالتين مبدأ الليبرالية الجديدة التي تولى تدريسها في جامعة شيكاغو ملتون فريدمان، ولعبوا دورًا مركزيًا في أن يصبح هذا المبدأ سياسة يتبناها عدد من البلدان.

ولقد أصبح انتخاب سلفادور اللندي رئيسًا لشيلي عام ١٩٧٠، تطورًا مهمًا في تاريخ الليبرالية الجديدة. لقد كان اللندي ماركسيًا، ودبرت الولايات المتحـــدة، ولا سيما وكالة المخابرات الأمريكية *CIA*، انقلابًا عسكريًا ضده، قام به العسكريون التشيليون في سبتمبر عام ١٩٧٣ *(Dallek, 2007)* بإيعاز من وكالة المخابرات الأمريكية. لقد لقى اللندي مصرعه أثناء الانقلاب وحل محله الجنرال أوجستوبينوشيه قائد الانقلاب، الذي أصبح بعد ذلك بوقت قصير، رئيسًا لشيلي.

كان العديد من "أولاد شيكاغو" قد عادوا إلى شيلي[٢]، بعد أن تلقوا تدريبهم في جامعة شيكاغو، وسنحت لهم الفرصة بعد تولي بينوشيه السلطة لتطبيق أفكار الليبرالية الجديدة لفريدمان، والتي أطلقت عليها "ناعومي كلاين: *Naomi Klein*" في أحد بياناتها الناقدة الشديدة مصطلح "مبدأ الصدمة: *shock doctrine*" *(Klein, 2007)*، ويعبر هذا المبدأ عن وجهة النظر التي تقوم على أن فحصنا دقيقًا وشاملاً لأي اقتصاد يقتضي "صدمة" (مثل الانقلاب الذي وقع في شيلي)، وأن السياسات الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الشيلي، كانت تهدف إلى توجيه صدمة تهدف إلى

تغييره بشكل دراماتيكي أو نفخ الحياة فيه على الأقل. ولقد استمدت الفرضيات الرئيسية لهذا المبدأ الاقتصادي حول السوق من تعاليم فريدمان وكتاباته (ولا سيما "الرأسمالية والحرية" *Capitalism and Freedom 2002*) لقد شملت هذه التعاليم والكتابات خصخصة الصناعة، عدم خضوع الاقتصاد للقواعد والضوابط التي تضعها الحكومات، وتقليصًا للإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية. وفي ميدان التنافس السياسي تم تفكيك القوانين والقواعد المنظمة تاركة البشر يتعاملون مع صدمة اللا قانون المترتبة على ذلك. لقد تسببت الأحداث المرتبطة بكل هذه الأشياء في إلحاق هزة عنيفة بالاقتصاد وكذلك بالمجتمع الأكبر. لقد كان رأسماليو الدولة هم المستفيد الأكبر من هذا النوع من علاج الصدمة، ولا سيما سياسة الخصخصة التي وضعتهم في مواقع الملكية والتحكم في الصناعات المخصخصة حديثًا. ولقد استفادوا أيضًا من إلغاء الضوابط المقيدة التي تفرضها الدولة على الاقتصاد، وهو الإجراء الذي منحهم حرية العمل - والربح - وفقًا لرغباتهم الشخصية تقريبًا. إن الضحايا الرئيسيين لعلاج الصدمة هذا كانوا فقراء الوطن الذين ساءت أحوالهم الاقتصادية عبر تمزيق شبكة الضمان الاجتماعي التي كانت توفر لهم الحماية إلى حدٍ ما على الأقل.

وكان الأمر الذي يمثل أهمية عالمية أكبر، هو أثر هذه الأفكار، ومبدأ الصدمة في الثمانينيات تحت الإدارة السياسية المحافظة لمارجريت تاتشر في بريطانيا العظمى، ورونالد ريجان في الولايات المتحدة. لقد تبنى الزعيمان (تاتشر وريجان) العلاج بالصدمة في بداية إدارتيهما عبر تحدي اتحادات العمل القوية وإلحاق الهزيمة بها. ولقد استخدمت هذه الصدمات فيما بعد باعتبارها أساسًا لفحص اقتصادهما فحصًا دقيقًا بشكل جذري باستخدام أفكار الليبرالية الجديدة لمدرسة شيكاغو. ولقد ترك سقوط الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بعقد من الزمان عددًا صغيرًا فيما يبدو من البدائل أمام الليبرالية الجديدة. لقد أخذت روسيا وغيرها من

البلدان التي كانت تدور في مدارها (بولندا مثلاً) بعلاج الصدمة وبمؤسسة اقتصاد السوق، ولو جزئيًا بعد انهيار الشيوعية بوقت قصير. وتقدم كلاين عددًا من النماذج الأخرى للاستخدام العالمي لعلاج الصدمة[٣] يشمل:

- إعـادة صياغة الاقتصاد الآسيوي بعد الكبوة المالية التي وقعت في آسيا عام ١٩٩٧.
- التخلص من نحو مليون من أعضاء حزب البعث المناصرين لصدام حسين ("عملية استئصال البعث" *DeBaathification*) وإقصائهم عن مناصبهم الحكومية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام *2003*، الأمر الذي ترك الحكومة والمجتمع الأكبر في حالة من العجز عن القيام بوظائفهما.
- استخدام الصدمة، والعجز عن إدارة الكارثة المرتبطة بإعصار تسونامي في آسيا في ٢٦ ديسمبر عام *2004* *(Gunewardina and Schuller, 2008)* لخلق "تسونامي ثانية" وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع بشكل جذري.

لقد تقبلت الكثير من بلدان العالم، أو أُكرهت على قبول الليبرالية الجديدة، وكانت القوى الرئيسية المتضمنـة فـي هذه العملية هي صندوق النقد الدولي *IMF* والبنك الدولي اللذان تكدسا بالخريجين من قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو ("حزام النقل الذي أسلم أولاد شيكاغو للمؤسستين" *Klein, 2007: 286*) واللذين مارسا شكلاً من أشكال العلاج بالصدمة الذي يُعرف بـــ "التكيف الهيكلي: *"structural adjustment"*–، الأمر الذي يعني ضرورة قيام الدول المستقبلة بإعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعاتها على ضوء نظرية الليبرالية الجديدة. ولقد أصبحت هذه النظرية الأكثر ارتباطًا بالولايات المتحدة والمنظمات العالمية التابعة لواشنطن والخاضعة لسيطرتها (مرة ثانيـة، صنـدوق النقـد الدولي والبنك الدولي هما النموذجان الأوليان. *Plehwe, 2007: 514 – 28* وغالبًا ما يشار إلى الليبرالية

الجديدة (Campbell and Pederson, 2001; Harvey, 2005) بـ "توافق واشنطن "Washington Consensus (Serra and Stiglitz, 2008) بسبب ارتباطها بالوضع السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة والموقع الفيزيقي لهذه المنظمات في عاصمة هذه الدولة. لقد صُك مصطلح "توافق واشنطن" وارتبط بعمل جون وليامسون (John Williamson, 1990a; 1990b: 1993; Cavanagh and Broad, 2007: 1243 – 5). والأمر الأكثر عمومية، هو أن "قوى السوق الخاصة التي لا يعترض سبيلها شيء، كان ينظر إليها في توافق واشنطن باعتبارها القوى المحركة للنمو" (Cavanagh and Brood, 2007: 1243). ولقد غاب عن هذا كله أي اهتمام بالعدالة وإعادة التوزيع والقضايا الاجتماعية والبيئة[٤].

إن ناعومي كلاين تنتقد كل هذه المظاهر بكل قسوة. إن نتيجة الإصلاحات المرتبطة بعلاج الصدمة "هو الحقيقة البغيضة لعدم المساواة، والفساد، وانحطاط البيئة" (2007: 280). إنها تشير بشكل موجز إلى نظرية جوزيف شمبيتر Joseph Shumpeter الشهيرة (1976: 81 – 6) "حول الدمار الخلاق" creative destruction (انظر الفصل 8) التي تذهب إلى أن جوهر الرأسمالية هو الحاجة إلى التدمير من أجل الخلق. ومع ذلك تجادل ناعومي بأن هذا "أسفر" في حالة الليبرالية الجديدة ومبدأ الصدمة، "عن خلق هزيل ومعدل تدمير أسرع" (Klein, 2007: 224). إنها توجه نقدها بالذات للدور المركزي الذي تلعبه الولايات المتحدة، وكذلك المؤسسات العالمية التي تمارس عليها الولايات المتحدة سيطرة كبرى.

لقد أصبح التكيف الهيكلي بصفة خاصة هدفًا لهجوم جهات عديدة. لقد انتقد فرجسون مثلاً (2006: 11 ff) أثر هذا التكيف على أفريقيا. لقد أدى التكيف من الناحية الاقتصادية، من وجهة نظره، إلى عدم المساواة (التفاوت)، والتهميش، وأدنى حد لمعدلات التنمية؛ بل وأدى، في بعض الحالات، إلى نمو سلبي. كما أدى،

من الناحية السياسية، إلى انحطاط الدولة "التي لا يتعدى وجودها تقريبًا حدود مدنها العاصمية"، كما أسفر عن تخلي دول قومية عن مسئوليتها عن مناطق واسعة من القارة بشكل فاعل *(2006: 13)*. لقد عم الفساد، وتم خصخصة الوظائف التي كانت من اختصاص الدولة في العديد من الحالات.

إن قضية التكيف الهيكلي لم تلق الدعم من التعليقات العامة التي كان يبديها مؤيدوها وبخاصة مذكرة لورانس سمرز (التي تسربت إلى الصحافة فيما بعد) الذي أصبح بعد ذلك الاقتصادي الأول للبنك الدولي (وأصبح بعدها وزيرًا للخزانة الأمريكية ورئيسًا لجامعة هارفارد[٥]، والذي يعمل حاليًا رئيسًا للمجلس الاقتصادي للبيت الأبيض في إدارة الرئيس باراك أوباما). إنه يجادل بأن من الواجب على البنك الدولي تشجيع تصدير التلوث والمخلفات السامة إلى العالم الثالث. وكان منطقه كالتالي: "إن قياس تكلفة التلوث الضار بالصحة يعتمد على المكاسب السابقة التي تم جنيها من الانتشار المتزايد للمرض والموت، إن كمية معطاة من التلوث الضار بالصحة ينبغى إنجازها في البلد ذى التكلفة الأدنى، والذي سوف تكون البلد الذي يتمتع بأدنى معدل للأجور"[٦] وعلى نحو أكثر تحديدًا، فإن الجينات المسئولة عن سرطان البروستاتا لا تمثل على سبيل المثال نفس المشكلة بالنسبة للرجال في الجنوب، نظرًا لأن الرجال هناك لا تطول أعمارهم بما يكفي لكي يصابوا بهذا المرض (إن الرجال المتقدمين في السن هم في الغالب الذين يصابون بسرطان البرستاتا). ويجادل بشكل أكثر تحديدًا، "في حالة أفريقيا، تكون البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة أقل تلوثًا بشكل كبير"[٧]. إن مثل هذه المناقشات لا يمكن أن تجلب أصدقاءً من الجنوب لأولئك الذين يؤيدون التكيف الهيكلي والمؤسسات التي يضطلعون بمهمة قيادتها.

لقد بلغ "توافق واشنطن" اوْجَهُ في الثمانينيات وأوائل التسعينيات (كما ينعكس في إنشاء "اتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية":- *The North American Free Trade Association* ،*NAFTA* عام *1994*؛ انظر الفصل (٧)، ولكنه بدأ في الانهيار

بعد ذلك مباشرة نتيجة للسقوط المدوي لعمليات التطور (الصدمات المالية في المكسيك عام ١٩٩٤وعام ١٩٩٨؛ الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ - ٨؛ انهيار الاقتصاد الأرجنتيني عام ٢٠٠١؛ الفضائح المرتبطة بـــ إنرون: ***Enron*** وورلد كوم:- ***World Com*** أثناء هذه الفترة التي ارتبطت بالاستخدام المفرط لأفكار الليبرالية الجديدة مثل إزاحة الضوابط والقيود التي تفرضها الحكومات على حركة الأســواق والتجــارة بالإضــافة إلــى عمليات الخصخصة... إلخ). لقد تضامنت مجموعات مختلفة - من العمال، وعلماء البيئة، والفلاحين، والقرويين، وسكان البلدان الفقيرة والأقل تقدمًا - اعتراضًا على "توافق واشنطن". ثم كانت هناك الأعمال التي قامت بها حركات العولمة البديلة (ولا سيما الاحتجاجات الموجهة ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل، بالإضافة إلى الحركة المضادة التي تزعمها الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز في أمريكا اللاتينية (انظر الفصل ١٦).

لقد أصبحت الليبرالية الجديدة أخيرًا موضع شك البلدان المتقدمة بسبب الانهيار المتسارع للاقتصاد العالمي. لقد اضطرت حكومة الولايات المتحدة للتدخل في السوق بالعديد من الطرق، بما في ذلك التخطيط عام ٢٠٠٨، لإسناد مسئولية شركة بيرستيرنز الاستثمارية ***(Bear Stearns)*** لـــ ج.ب.مورجان ***"J.P. Morgan"***، الذي قـــام بشـــرائها. ولقـــد اضطرت حكومة الولايات المتحدة أخيرًا إلى تأميم (أو ما يقرب من تأميم) شركات الرهن العقارية الكبرى فاني ماي ***Fannie Mae*** وفردي ماك ***Freddie Mac*** بالإضافة إلى المجموعة الأمريكية الدولية ***AIG*** للتأمين، التي شارفت على الإفلاس بسبب عجزها عن الوفاء بالدين نتيجة لنفس الأزمة. لقد اضطرت الولايات المتحدة إلى استثمار عدة بلايين من الدولارات في أكبر البنوك الأمريكية (سيتي بانك مثلاً) لكي تحمي هذه المؤسسات من الإفلاس. لقد استثمرت أيضًا مبالغ ضخمة في شركات صناعة السيارات الأمريكية، كما أن هناك اتجاهًا في الوقت الراهن يمنح حكومة الولايات المتحدة قدرًا أكبر من

الإشراف على الأسواق المتورطة في الأزمة، ودورًا أكبر في تطوير مجموعة من القواعد والضوابط التي تخول للحكومة الأمريكية حق التحكم والسيطرة على هذه الأسواق وكبح إفراطات العديد من المصارف وبيوت الاستثمار، التي تسببت بشكل أساسي في نشوب هذه الأزمة. ويمكن أن تشكل هذه التدخلات لعنة بالنسبة لشخص مثل ميلتون فريدمان الذي أكد طويلاً على ضرورة منح الحرية للأسواق للتغلب على هذه الصعوبات بنفسها. إن الدور الوحيد الذي كان يرى وجوب قيام الحكومة به هو؛ إدارة التمويلات المالية *(monetarism)*، والسماح في المقابل للبنوك بالاعتناء بشئونها. وفي هذه الحالة، كان يتعين ترك بيرستيرنز، وفاني ماي، وفريدي ماك، والمجموعة الدولية الأمريكية *AIG*، وسيتي بانك تعاني مرارة السقوط (كما حدث مع "لهمان برادرز: *Lehman Brothers*" التي كانت عملاقًا ماليًا في وقت من الأوقات).

وفي أمريكا اللاتينية، وُجِّه الهجوم إلى أفكار فريدمان لفشلها في وضع مشكلات الفقر والتفاوت الاقتصادي ضمن اهتماماتها. إن أحد رجال الاقتصاد المعروفين في بيرو يصرح: "إن مشكلة ميلتون فريدمان وزملائه من الليبراليين الجدد، هي أنهم لم ينظروا أبدًا بعين الاعتبار إلى أهمية الطبقة. لقد تجاهلوا الطريقة التي تمكنت بها النخبة من تشويه السياسات التي أوصوا بها لتحقيق مصالحهم الشخصية" *(Goodman, 2008a: 3)*.

ويؤكد هارفي (٢٠٠٥) الصلة بين الليبرالية الجديدة والعولمة بطرق شتى. أولاً، إن مجال الليبرالية الجديدة عالمي، بمعنى أنها أصبحت نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا يميز نطاقًا واسعًا من المجتمعات في كل أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن للدول سبلها المشتركة لتحقيق الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى الاختلافات الأساسية فيما بينها، والتي ترجع إلى تاريخها المختلف وطابعها المميز. ثانيًا، الليبرالية

الجديدة نظامٌ من الأفكار التي تدفقت عبر العالم. ثالثًا، يرى هارفي أن منظمات دولية عديدة، ولا سيما صندوق النقد الدولي ***IMF***، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي تخضع لسيطرة الأفكار الليبرالية الجديدة التي تجيء على هيئة مطاليات عديدة بإعادة الهيكلة، وتقوم بفرضها على عدد من المجتمعات في كل أنحاء العالم. إن هذه المنظمات تقع بطبيعة الحال تحت سيطرة الولايات المتحدة التي تقوم بتصدر الليبرالية الجديدة بطرق غير مباشرة ومباشرة، وخفية (في العراق وأفغانستان على سبيل المثال) في كل أنحاء الكرة الأرضية. ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم حقيقة أن ظاهرة معارضة الليبرالية الجديدة تتسم أيضًا بالعالمية، وأن المدى الذي وصلت إليه هذه المعارضة قد اتسع أثناء الكساد العظيم.

لقد رأى هارفي (وتخوف من) ظهور المرحلة الثالثة – التيار المحافظ الجديد (الذي يقوده المحافظون الجدد سيئو السمعة ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد، ومساعده "بول ولفوويتز: *Paul Wolfowitz*" الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للبنك الدولي، اللذين ارتبط اسماهما بالسياسة الكارثية للولايات المتحدة وحرب العراق) – التي ترتكز على تمسك قوي بالنظام والأخلاقية والحاجة إلى فرضهما على باقي بلدان العالم (إن هذه المرحلة الثالثة هي التي تدفع الليبرالية الجديدة بالمناسبة في اتجاه أكثر خفاءً). إن هارفي يرى أن تيار المحافظين الجدد الذي يحدوه نزوع طبيعي نحو الفاشية، خطيرٌ ويتعين رفضه في كل من الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم التي أصبحت لها فيها قدم راسخة (سنغافورة مثلاً والصين).

إن الأمل في المستقبل (وفي مرحلة رابعة ممكنة) يتمثل، طبقًا للتوجه الماركسي الجديد لهارفي، في بروز تحالف يساري عضوي يضم العمال، والأقليات العنصرية، والعرقية، والجنسية لمقاومة العولمة الليبرالية الجديدة

(والمحافظة) (Watson, 2001: 201 – 18) كما أنه يرى الأمل كذلك في مجموعة من الحركات الاجتماعية "الصادمة" التي تولدها المساوئ المرتبطة بالليبرالية الجديدة. ولا يذكر هارفي سوى عدد قليل من هذه المساوئ (الأمر المثير للدهشة هو عدم وجود أي ذكر للتحرك المهم باتجاه اليسار في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولا سيما فنزويلا)، ولا يقدم سوى عدد قليل من البدائل الإيجابية التي يمكن أن تحل محل النظام الذي يتصدى لنقده. وأخيرًا، يقف هارفي (شأنه شأن كارل بولاني) إلى جانب نظام تحل فيه مجموعة أكثر اتساعًا من الحريات، وديمقراطيةً أكثر انفتاحًا، ومساواة اجتماعية أكبر، وعدالة أعظم في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية محل الحريات المحدودة للسوق والربح.

وفي الوقت الذي نناقش فيه نزعة الليبرالية الجديدة باعتبارها نظريةً بالأساس في هذا الفصل، فإن طريقة أخرى تنظر إليها، كليًا أو جزئيًا، باعتبارها أيديولوجيا (Steger, 2007: 367 – 82; 2004a and b). إن بالإمكان تعريف الأيديولوجيا بوصفها نظامًا من الأفكار المشتركة على نطاق واسع، والمعتقدات المنمطة، والمعايير والقيم المُوَجِهة، والمثل التي تقبلها إحدى الجماعات بوصفها حقائق. إن إحدى الأيديولوجيات تقدم صورة متماسكة، بدرجات متفاوتة، للعالم، ليس فقط على ما هو عليه، ولكن على الصورة التي يتعين أن يكون عليها. وفي الوقت الذي تُبسِّط فيه الأيديولوجيا تعقدًا ضخمًا فإنها تخضع أيضًا للتشويه. وفضلاً عن عملية التشويه، تهدف الأيديولوجيا أيضًا إلى سن القوانين وإجراء عملية التكامل والإدماج. وفي الوقت الذي تُقدم فيه أفكار الليبرالية الجديدة هنا باعتبارها نظرية وعلمًا (تكون البيانات المضللة دائمًا داعمًا لها) فإن بالإمكان تأويلها أيضًا باعتبارها أيديولوجيا، مؤيدي رأسمالية السوق الحرة، ومعارضي الاشتراكية التي تخضع لسيطرة الدولة.

الليبرالية الجديدة: بيان تمثيلي والمبادئ الأساسية

ترتبط أسماء عدد من الباحثين المعروفين، ولا سيما الاقتصاديين، بالليبرالية الجديدة (ميلتون فريدمان مثلاً). ونشرع هنا في تتبع موجز لبعض أفكار أحد الاقتصاديين المنتمين لتيار الليبرالية الجديدة[٨]، وهو "وليام إيسترلي:- *William Easterly* – لكي يحصل القارئ على فكرة أفضل حول هذا المنظور من وجهة نظر أحد أنصاره.

إن إيسترلي معارض لأي شكل من أشكال النزعة الشمولية والتخطيط من جانب الدولة[٩]. لأن ذلك يكبح بل يدمر الحرية. إن الحرية، ولا سيما الحرية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا كبيرًا، حسب إيسترلي، بالنجاح الاقتصادي. وهذا صحيح، لأن الحرية الاقتصادية "تسمح بالبحث الخالي من المركز، عن النجاح وهو الصفة المميزة للأسواق الحرة" *(Easterly, 2006a: 35)*.

ويقدم إيسترلي بعض الأسباب التي تجعل الحرية الاقتصادية شديدة الارتباط بالنجاح الاقتصادي، والسبب الذي يجعل التخطيط المركزي بمثابة فشل اقتصادي. أولاً، من الصعب جدًا معرفة ما الذي سوف ينجح وما الذي سوف يفشل. إن الحرية الاقتصادية تسمح بكثرة المحاولات والتخلص من أنواع الفشل. إن ما يبقى بالأساس عبر الزمن هو؛ النجاحات التي تساعد على توفير مستوى عالٍ من المعيشة. إن المخططين المركزيين لا يمكن أن يكون لديهم نفس القدر من المعرفة تقريبًا الذي تمتلكه الأعداد الضخمة من الأفراد الساعين إلى النجاح، والذين يتعلمون من فشلهم وفشل الآخرين. ثانيًا، تقدم الأسواق تغذية استرجاعية مستمرة لما ينجح وما يفشل، ويفتقر المخططون المركزيون إلى مثل هذه التغذية. ثالثًا، تقود الحرية الاقتصادية إلى إعادة تخصيص الموارد نحو ما يحقق النجاح؛ أما المخططون المركزيون فتكون لهم في الغالب مصالح ثابتة تحول دون عملية إعادة

التخصيص هذه. رابعًا، تسمح الحرية الاقتصادية بالزيادة الكبيرة سريعة المعدل عن طريق الأسواق المحلية والمنظمات التجارية، إن المخططين المركزيين يفتقرون إلى المرونة لإجراء تغييرات واسعة النطاق بشكل سريع. وأخيرًا، يكون لدى الأفراد والشركات الاستعداد للقيام بمخاطرات كبيرة بسبب الحمايات التعاقدية المعقدة في الوقت الذي يكون فيه المخططون المركزيون معادين للمخاطرة بسبب تعرضهم للانتقاد الشخصي في حالة عدم تحقيق النجاح المطلوب.

والأمر الأكثر عمومية، هو؛ أن الليبرالية الجديدة باعتبارها نظرية تتخذ أشكالاً عديدة، ولكن جميع هذه الأشكال تدعمها بعض أو كل الأفكار التالية *(Antonio, 2007: 67-83)*.

إن إيمانًا كبيرًا يوضع في السوق الحرة وفي عقلانيتها، ومن المتعين السماح للسوق بأن تعمل متحررة من أية معوقات أو عقبات ولا سيما تلك التي تفرضها الدول القومية وغيرها من الكيانات السياسية. إن العمل الحر للسوق سوف يمنح كل شخص "على المدى الطويل" أفضلية، ويجلب رفاهية اقتصادية محسَّنه وحرية شخصية أكبر (ونظام سياسي ديمقراطي). إن "جورج سوروس: **George Soros**" يدعو هذا "أصولية السوق: **market fundamentalism**"، أو فكرة "إن الأسواق سوف تلبي كل احتياجاتنا(١٠)، ولكي نساعد على تحقيق كل ذلك، فإن من المهم أن نشجع وندعم ونوسع نطاقًا واسعًا من الترتيبات التكنولوجية، والقانونية والمؤسسية التي تدعم السوق وحريته. وتمثل السوق الحرة أهمية كبرى بالنسبة لأحد الليبراليين الجدد، هو "جوهان نوربيرج: **Johan Norberg (2003: 16)**" إلى درجة أنه يعرف الرأسمالية ليس بوصفها "نظامًا اقتصاديًا لملكية رأس المال واستثمار الفرص"، ولكن بالأحرى بوصفها "اقتصاد السوق الليبرالية، ذات المنافسة الحرة التي تقوم على الاحتفاظ بملكيتك الخاصة وحرية التفاوض للوصول إلى اتفاقات، والقيام بالأنشطة التجارية".

ولا تقتصر مبادئ السوق الحرة على الاقتصاد (وشكل أو نظام الحكم) ولكن يمكن استخدامها في كل مجال من مجالات المجتمع.

> **لا أقصد أن تحل المعاملات الاقتصادية محل كل العلاقات الإنسانية الأخرى بقدر ما أهدف إلى الحرية والعلاقات الإرادية في كل المجالات. ويعني هذا في المجال الثقافي حرية التعبير؛ وفي المجال السياسي يعني الديمقراطية وحكم القانون. وفي الحياة الاجتماعية، يعني أن تحيا طبقًا لقيمك الخاصة، وأن تختار صحبتك الخاصة. وفي الاقتصاد يعني الرأسمالية والأسواق الحرة *(Norberg, 2003: 17* والتشديد من عندي).**

ويذهب البعض إلى حد أبعد، ويرون ضرورة أن تكون المعاملات في كل مجال من مجالات الحياة على غرار نظيرتها في الاقتصاد. إن مفتاح كل هذه المعاملات هو الفرد؛ إن الليبرالية الجديدة فردية بشكل جذري.

ويتصل بالإيمان بالسوق الحرة، إيمان موازٍ بالتجارة الحرة. فحيثما فرضت القيود على السوق الحرة والتجارة الحرة، أدت النظرية إلى تمسك برفع القواعد والضوابط المقيدة لتقليص هذه القيود أو استبعادها. ومن ثم، نشب مثلاً ما يسمى بـ "حرب الموز بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حول الموز الذي يزرع في جزر الكاريبي *(Myers, 2004)* لقد احتفظ الاتحاد الأوربي بنظام حصة يصب في صالح واردات الموز من بعض دول الكاريبي الصغيرة. رأت الولايات المتحدة، التي تعكس مصالح شركاتها الكبرى المنخرطة في تجارة الموز، في هذا قيدًا على التجارة الحرة، وبادرت بتقديم شكاوى إلى منظمة الجات ***GATT*** (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) وإلى منظمة التجارة العالمية ***WTO*** (انظر الفصل ٧). والقضية قيد المداولة الآن، ولكن السؤال الأساسي هو؛ ما إذا

كانت الحدود المفروضة على التجارة الحرة مسوغة في ظروف معينة. وفي الوقت الذي تجادل فيه الليبرالية الجديدة بضرورة عدم وجود أي قيود، يؤيد آخرون وجودها. فمثلاً صرح رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر جرينادا، وهي جزر كاريبية صغيرة تزرع الموز متورطة في ذات الصراع:

المعركة ليست مجرد معركة الموز، إنها معركة استعداد منظمة التجارة العالمية ومجتمع التجارة الدولي لعلاج المشكلات الخاصة لمجموعة من الدول، الجزر التي تمتلك اقتصادات هشة وموارد طبيعية محدودة للغاية. ودون أن يمد لها أحد يد العون، سوف تعاني اقتصاداتها في النهاية من الدمار بفعل القوة الماحقة للتجارة الحرة.

(Gonsalves, 2004: x – xi).

هناك إيمان كبير بالحاجة لاستمرار توسع نظام رأسمالي عالمي. ويفترض أن هذا التوسع سوف يجلب معه ازدهارًا أكبر وفقرًا أقل.

إن الكثير من الأفكار المرتبطة بالاقتصاد الليبرالي الجديد تنطبق على مفهوم الدولة الليبرالية الجديدة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذه الأفكار. ويعطينا هارفي في "فضاء الرأسمالية العالمية: ***Space of Global Capitalism(2006: 25)***" فكرة عن هذه الدولة:

إن المهمة الأساسية للدولة الليبرالية الجديدة هي خلق "مناخ تجاري جيد"، وبالتالي توفير الشروط لتراكم رأس المال بقدر الإمكان بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للعمل والحياة الاجتماعية الكريمة. ويتضاد ذلك مع

الدولة الديمقراطية الاجتماعية التي تتمسك بالعمالة الكاملة وتوفير الحياة الكريمة لكل مواطنيها والملتزمة بشرط الاحتفاظ بمعدلات كافية ومستقرة من تراكم رأس المال.

وتدل الفقرة السابقة بوضوح على أن الدولة تكون خاضعة في كل الأحوال للاقتصاد، على الرغم من أن التركيز في حالة الدولة الليبرالية الجديدة يكون على أولئك الذين يربحون من تراكم رأس المال (الرأسماليين)، بينما يكون التشديد في حالة الديمقراطية الاجتماعية على توفير الحياة الكريمة للجميع، ولا سيما من خلال الاحتفاظ بشيء أقرب ما يكون إلى العمالة الكاملة.

إن الأسواق الحرة والتجارة الحرة يرتبطان بـــ "نظام سياسي ديمقراطي". ومن ثم يكون النظام السياسي، ولا سيما حرية الديمقراطية، مرتبطًا بالحياة الاقتصادية الكريمة وحرية الأفكار في جمع الثروات الفردية الهائلة. وطبقًا لنوربيرج *(2003: 61)* والتشديد من عندي: "لا يمكن لأحد أن يشك في أن العالم لديه ما يكفى من المشكلات الخطيرة. والشيء المثير للعجب هو؛ أن انتشار الديمقراطية والرأسمالية قد قلص من هذه المشكلات بشكل ملحوظ. وحيثما أمكن للسياسات الليبرالية العمل لأطول مدة ممكنة أصبح الفقر والحرمان استثناءً وليس قاعدة".

هناك التزام بتخفيضات ضريبية (ولا سيما بالنسبة للأثرياء) حيثما كانت الضرائب عالية بشكل مغالٍ فيه ومرهقة. ويوجد اعتقاد بأن الضرائب المخفضة تنشط الاقتصاد عبر تشجيع البشر على المزيد من الكسب، وبالتالي على المزيد من الاستثمار والإنفاق.

إن تخفيض الضرائب على الأعمال التجارية والصناعية تشجعه أيضًا فكرة أنهم سوف يستخدمون المدخرات الضريبية في المزيد من الاستثمار في عملياتهم

وبنيتهم التحتية، الأمر الذي يترتب عليه المزيد من الأعمال التجارية، والدخل وتحقيق الأرباح. وسوف يعود ذلك بالفائدة، ليس عليهم وحدهم، وإنما على المجتمع ككل. إن الأرباح الأعلى سوف "تتساقط إلى أسفل" وتحقق المنفعة لعدد أكبر من أفراد المجتمع[١١].

إن من الواجب خفض الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية، كما ينبغي خفض شبكة الأمان *(safety ne)t* الخاصة بالفقراء إلى حدها الأدنى. وينظر إلى هذا النوع من الإنفاق ونظام الرعاية الاجتماعية *(welfare system)* باعتبارهما معوقين للنمو الاقتصادي بل وبوصفهما يلحقان الضرر بالفقراء *(Norberg, 2003: 97)*. إن الهدف من خفض مستوى الرعاية الاجتماعية هو تقليص النفقات الحكومية ومن ثم السماح للحكومة "بخفض الضرائب أو الاستثمار في مشاريع "أكثر إنتاجية". ويُفترض أيضًا؛ أن عددًا أكبر من البشر، في حالة عدم وجود شبكة الأمان، سوف يضطر للبحث عن عمل، بأجور منخفضة غالبًا أو مقابل رواتب متدنية. إن عددًا أكبر من العمال سوف يسمح للشركات بزيادة الإنتاجية والأرباح. وسوف يؤدي تقليص شبكة الأمان أيضًا إلى خلق "احتياطي ضخم"[١٢]، يمكن للأعمال التجارية الاستفـــادة منـــه فـــي أوقـــات الـــرخاء الاقتصــــادي لتوسيع رقعة القوى العاملة الخاصة بها.

هناك اعتقاد قوي يتصف بالعمومية في حكومة محدودة. وتقوم النظرية على عدم قدرة أي حكومة أو هيئة حكومية على الاضطلاع بمسئوليات إلى جانب إشرافها على السوق (ويعد سقوط الاتحاد السوفيتي دليلاً على ذلك). ويعني هذا، بالإضافة إلى أشياء أخرى عجز الحكومة، ولو نظريًا، عن التدخل في السوق.

كما يعني أيضًا حكومة أقل غنىً، حكومة تُعنى بفرض ضرائب أقل. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى وضع المزيد من الأموال في أيدي الجماهير، وخصوصًا الأعضاء الأكثر ثراءً في المجتمع، الذين حققوا، في السنوات الأخيرة، أقصى قدر

من الاستفادة من عملية خفض الضرائب. ويجادل وولف *(2005: xvii)* بأن من المتعين ألا تكون الحكومة محدودة فقط، بل يجب أن يقتصر عملها على التعاون مع الأسواق العالمية المفتوحة: "إنني أدعو لفهم أفضل من جانب الدول لمصلحتها على المدى البعيد في نظام اقتصادي تعاوني عالمي".

إن الدولة الليبرالية الجديدة تولي اهتمامًا كبيرًا بخصخصة قطاعات عديدة ("النقل، الاتصالات، البترول وغيره من الموارد الطبيعية، المنافع العامة، الإسكان الاجتماعي، التعليم" *(Harvey, 2006: 25)* بهدف فتح المجالات أمام الأعمال التجارية وتحقيق الربح. إنها تسعى للتأكد من أن القطاعات التي لا يمكن خصخصتها تكون "ذات عائد معقول" و"قدرة على تحمل المسئولية".

إنها تعمل على السماح بحرية انتقال رءوس الأموال بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية ضمن حدود دولة قومية معينة. إن الدولة الليبرالية الجديدة تعمل أيضًا بجدية لإزالة العوائق أمام الحركة الحرة لرأس المال عبر الحدود القومية وخلق أسواق عالمية جديدة.

إن دولة الليبرالية الجديدة تمجد فضائل المنافسة الحرة، وتعارض، وتقف في وجه الجماعات (الاتحادات، الحركات الاجتماعية، على سبيل المثال) التي تعمل على تقييد المصالح التجارية وجهودها لمراكمة رأس المال.

إن هارفي يجادل باختصار، وخلافًا للكثير من المراقبين *(2006: 28)* بأن "الليبرالية الجديدة لم تهمش الدولة أو مؤسساتها (مثل المحاكم)" وإنما حولت مؤسسات الدولة وممارساتها، بمعنى أصح، لكي تكون أكثر تناغمًا مع احتياجات ومصالح السوق الليبرالي الجديد واقتصاداته.

ومع ذلك، فإن دولة الليبرالية الجديدة تكون مثقلة بالتناقضات الداخلية. فمن جهة، توجد نزعتها السلطوية بشكل يثير القلق جنبًا إلى جنب مع اهتمامها المفترض بحرية الفرد والديمقراطية. ومن جهة أخرى تؤدي عملياتها، ولا سيما تدعيمها للمضاربة المالية، في الوقت الذي تلتزم فيه بالاستقرار، إلى مزيد من عدم الاستقرار (كما يتضح الآن في الكساد الكبير). وهناك أيضًا تعهدها بالمنافسة في الوقت الذي تعمل فيه بالفعل لصالح الاحتكار. وهناك أيضًا، بشكل أكثر عمومية، التناقض القائم على تدعيمها لمبدأ الحياة الكريمة لكل إنسان والذي تدحضه أفعالها المكرسة لمساندة وتدعيم النخبة الاقتصادية.

"نظرية" الليبرالية الجديدة الشعبية

حالة توماس فريدمان

يرى "روبرت أنطونيو: ***Robert Antonio***" أن توماس فريدمان يقدم في عمله "ما يمكن أن يكون أشمل دفاع عن عولمة الليبرالية الجديدة، وأكثره مقروئية" ***(Antonio, 2007:67–83).***

الليكزس وشجرة الزيتون

يسعى "فريدمان ***Friedman***" في "الليكزس وشجرة الزيتون: ***The Lexus and the Olive Tree***–"، أن يقبض على جوهر العولمة، ولا سيما التوترات المرتبطة المصاحبة لها من خلال تمييزه بين السيارة الحديثة (ليكزس) والقوى القديمة (شجرة الزيتون) التي استمرت في السيطرة على معظم أنحاء العالم ***(Friedman, 1995)***. وفي الوقت الذي "تمثل فيه أشجار الزيتون كل شيء يمد

جذورنا في العالم ويثبت أقدامنا ويحدد وضعنا فيه"، تمثل سيارة الليكزس "الدافع للبقاء، والتحسن؛ الرخاء والتحديث، كما يتجلى في النظام العالمي الجديد ... إنها تمثل كل الأسواق العالمية المزدهرة، والمؤسسات المالية، وتكنولوجيا الحواسب التي نتابع من خلالها مستويات أعلى للمعيشة في وقتنا الراهن" *(Friedman, 1999: 8 – 27)*. إن فريدمان يرى في سيارة الليكزس تهديدًا لشجرة الزيتون، بمعنى أن كل قوى السوق وتكنولوجياته المتعدية القوميات، المجانسة، والموحّدة القياس، والمجهولة، تشكل تهديدًا للثقافة والهوية المحلية *(Friedman, 1999: 29)*. وبينما يرى فريدمان الحركة باتجاه نموذج الليكزس في العالم الكوني الراهن، فإنه يجادل بأن هناك حاجة لـــ "توازن صحي" بينه وبين نموذج شجرة الزيتون.

إن فريدمان شديد الإعجاب بالعولمة ويرى أنها تشمل مقرطة التكنولوجيا، والمال، والمعلومات. إن العولمة، بالإضافة إلى أي شيء، تشهد على انتصار إحدى الخصائص المميزة لليبرالية الجديدة، رأسمالية السوق الحرة. وعندما تتعرف إحدى البلدان على قواعد السوق الحرة وتوافق على الالتزام بها، أي عندما تقبل بالليبرالية الجديدة، فإنها ترتدي "السترة الذهبية": *Golden Strait Jacket*" التي تتضمن قبولاً بالأفكار التالية، التي قمنا بمناقشة بعضها على الأقل في القسم السابق حول الليبرالية الجديدة (لاحظ المصطلحات المكتوبة بالخط المائل التي تتعلق بطريقة أو بأخرى بالسوق الحرة أو المفتوحة):

- العامل الأول للنمو الاقتصادي هو القطاع الخاص.
- الاحتفاظ بمعدل منخفض للتضخم واستقرار الأسعار.
- تقليص حجم بيروقراطية الدولة.
- الاحتفاظ بموازنة متزنة ما لم تكن تحقق فائضا.

- تخفيض التعريفات الجمركية المقررة أو إلغاؤها على السلع المستوردة.
- إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي.
- إلغاء نظام الحصص (الكوتا).
- إلغاء الاحتكارات المحلية (الداخلية).
- زيادة الصادرات.
- خصخصة الصناعات المملوكة للدولة والمنافع العامة.
- إلغاء القيود الحكومية على أسواق المال.
- تيسير التحويلات المالية.
- فتح الصناعات وأسواق المال والسندات لإدارة الاستثمارات والملكيات الأجنبية.
- خلق أكبر قدر ممكن من المنافسة عن طريق رفع القواعد والقيود المفروضة على الاقتصاد.
- تقليص الفساد الحكومي واستئصاله، والإعانات الحكومية وكل أشكال الفساد السياسي.
- فتح الصناعة المصرفية والاتصالات عن بعد أمام الملكية الخاصة والمنافسة الحرة.
- السماح للمواطنين بالاختيار بين نطاق من خطط التقاعد ***(pension plans)*** والصناديق التبادلية ***(mutual funds)***.

ويعترف فريدمان بأن هذا النموذج موحد وشامل (غالبًا ما تُتهم الليبرالية الجديدة بهذا) وبأن البعض من ثمة سوف "يُضغطون" أو "يُعصرون" بسببه. ولكن فريدمان بوصفه رئيس رابطة مشجعي عولمة السوق الحرة، لا يذهب أبعد من ذلك في نقده. وبالنسبة له، لا يوجد أمام بلدان العالم من خيار، إذا افترضنا أنها تريد أن تحقق النجاح، سوى أن ترتدي "السترة الذهبية" وتتحمل "الضغوط" المصاحبة للميزات الأكثر غلبة بكثير للعولمة. وسوف يخاطر أولئك الذين يتقاعسون عن فعل ذلك، أو لا يفعلونه بشكل كامل، بغضب "القطيع الإلكتروني: ***electronic herd***" ولا سيما أشياء مثل المخزون الإلكتروني، والسندات وتجار العملة (ويشمل القطيع الإلكتروني أيضًا الشركات الكبرى التي تنخرط في الاستثمار الخارجي المباشر)، الذين سوف يندفعون أفواجًا إلى البلدان التي تتبنى مبادئ السوق بشكل كامل، ويهربون من تلك التي تتقاعس عن فعل ذلك.

إن فريدمان يعترف بـــ، ويبدي موافقته على حقيقة أنه مع انتصار السوق الاقتصادي، تنكمش أهمية القطاع السياسي والدولة القومية (وهنا تكمن الصلة المعتادة بين الاقتصاد والسياسة في الليبرالية الجديدة). إن السياسيين يملكون بعض الخيارات ولكنهم مقيدون باعتبارات اقتصادية.

إن العولمة والقطيع يدفعان أجزاء أكبر وأكبر من العالم في اتجاه الديمقراطية عبر المطالبة بشفافية أكبر، والإصرار على معايير متناغمة وموثوق بها، وجعل المنافسة والنجاح بالنسبة للبلدان والكيانات الفاسدة أمرًا أكثر مشقة، والمطالبة بحرية الصحافة، وأن تكون مُوَصِّلاً لتطور أسواق السندات التنافسية وأسواق المعاشات التقاعدية.

العالم مسطح

يُعَدُّ كتاب توماس فريدمان "العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين" *(Friedman, 2005)* أكثر شهرة وأبعد أثرًا من كتابه المبكر حول العولمة[١٣]. إن النقطة المحورية في هذا الكتاب، هي أن العالم قد أصبح مسطحًا بشكل متزايد، بمعنى أن الحواجز والعوائق التي تحول دون المنافسة الناجحة في هذا العالم قد تقلصت، إن لم تكن قد اختفت تمامًا. وبكلمات أخرى، إن حقل اللعب العالمي قد سُوِّي بشكل متزايد، الأمر الذي مكن الكثير من البشر من ممارسة اللعب والمنافسة والفوز. وهذا يعني أن الكثير من الشركات الصغيرة والأفراد في كل مكان قد أصبحت لديهم القدرة غير المسبوقة على المنافسة بنجاح على أسس عالمية.

ويذكر فريدمان عددًا من العوامل التي أدت إلى ظهور العالم المسطح، والعوامل التي أدت إلى تسطيحه عبر الزمن:

١- انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين.

٢- ظهور جهاز الكمبيوتر الشخصي *IBM* ونظام ويندوز للتشغيل.

٣- وصول برامج البحث *(Netscape)* عام ١٩٩٥، وهي أول نظام جماهيري تجاري واسع لتصفح الإنترنت *(Friedman, 2005 – 26)*.

٤- التوحيد القياسي لطريقة ترقيم الأشياء ونقلها على شبكة الإنترنت، بحيث يمكن لأي إنسان الاستفادة من شبكة الإنترنت في أي مكان، ومن أي حاسوب والاتصال بأي مكان وبأي حاسوب آخر في العالم.

٥- فتح المصادر: *open-sourcing*" من خلال جماعات تعاونية ذاتية التنظيم (البرامج المجانية لنظام التشغيل "ليونكس: *Linux*"، ويكيبيديا، على سبيل المثال).

٦- اللجوء إلى تعاقدات من خارج الشواطئ الأمريكية *(off shoring out sourcing)* التي تؤدي إلى أشكال جديدة من التعاون في أماكن تنتشر في كل بقعة من بقاع العالم.

٧- نظام توريد المنتجات والخدمات من المورّد إلى العميل والمسمى بخطوط الإمداد *(supply chaining)*، أو "طريقة التعاون الأفقي، بين الموردين وتجار التجزئة والزبائن – لخلق القيمة" *(Friedman, 2005: 129)*.

٨- نظام الاستعانة بالمصادر الداخلية *(insourcing)* (تفعيل العمالة الداخلية) الذي يتيح للشركات، حتى الصغيرة طلب الدعم من الشركات العملاقة للقيام بمهام محددة (كما حدث مع شركة *UPS* لخدمة الطرود) لقد تم تسطيح حقل اللعب لأن باستطاعة الشركات الصغيرة أن تتولى خدمة الطرود *package delivery* – أو أي نشاط داخلي آخر. وفي ذات الوقت يمكن للأخيرة أن تؤدي مهمتها على نحو أفضل بالاستعانة بالمصادر الداخلية للقيام بنفس المهام.

٩- "المعلوماتية *in-forming*"، أو "القدرة على بناء ونشر خط الإمدادات:- *(supply chain)* الخاص بك – خط الإمداد بالمعلومات، المعرفة، والتسلية. إن المعلوماتية تدور حول التعاون الذاتي – أن تكون أنت موجهًا نفسك، مفوضًا من قبل ذاتك ومحرك الخاص. *(Friedman, 2005: 153)*.

١٠- التكنولوجيات الجديدة التي تضخم وتنشّط المسطّحين الذين وصفناهم آنفًا والتي تشمل التكنولوجيات الرقمية لأجهزة التليفون المحمول، والتكنولوجيات الشخصية والمفترضة.

إن عدم اكتفاء فريدمان بمجرد وصف اتجاه ما، وإنما بامتداحه أيضًا والثناء عليه، واضح عندما يقول: إن "العالم يتسطح وينهض في ذات الوقت" *(2005: 231)* وبعبارة أخرى، الكل ينتفع من العالم المسطح.

إن قضية العالم المسطح، تدخل ضمن إطار منظور الليبرالية الجديدة، لأنه يتضمن التخلص من كل العوائق والعقبات التي تقف في وجه التجارة الحرة (وكل شيء آخر يفترض دخوله ضمن هذه المسألة). أي أن التجارة في عالم مسطح تكون حرة في الطواف بأي مكان والوصول إلى أي مكان دون أي عائق من أي نوع، والمقابل للعالم المسطح، يكون عالمًا يضم الكثير من الحواجز والعوائق، التي يكون بعضها مرتفعًا وبعضها الآخر بالغ الانخفاض، وتكون وظيفتها تعويق التجارة الحرة وتعطيل حركتها. إن هذه الحواجز أو تلك العقبات كثيرة؛ إنها الأشياء التي تناهضها "الستزة الذهبية"، التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود، التنظيمات والضوابط... إلخ. تلك هي الأشياء المقيّدة التي تمثل لعنة بالنسبة لكل الليبراليين الجدد.

وتجدر الإشارة إلى العلاقة بين أفكار فريدمان والمنظور الذي عرضناه في الفصل الأول من هذا الكتاب. فمن جهة، يكون العالم المسطح مُوَصِّلاً لكل التدفقات المسيَّلة التي تم التشديد عليها هناك. ومن جهة أخرى يأخذ هذا العالم في اعتباره أنواع الحواجز والعوائق التي تمت مناقشتها في الفصل الأول. ومع ذلك، فإن نقطة الاختلاف بيني وبين فريدمان تتركز في مرغوبية كل هذه التدفقات، والحاجة إلى إزالة كل الحواجز التي تقف في وجهها. وفي الوقت الذي يبدو فيه فريدمان داعمًا لكل أنواع التدفقات والحاجة لإزالة الحواجز بجميع أشكالها، فإنني أقدم ببساطة أدوات لتحليل العالم الكوني. وإذا كان لزامًا عليَّ أن أصدر حكمًا هنا، فسوف يكون حكمي هو: ليست كل التدفقات مرغوبًا فيها (انظر الفصل ١٣ على سبيل المثال

من أجل مناقشة حول بعض التدفقات السلبية)، وبأن من الضروري الإبقاء على بعض الحواجز بغية حماية بعض الأفراد والبنى من أشكال الخراب التي يمكن أن تلحقها بهم التدفقات العالمية الطافية بحرية، ولا سيما تلك التي تولدها ليبرالية جديدة لا كابح لها. ولقد بات هذا جليًا بما يكفي مرة أخرى في الكساد العظيم الذي حل بالعالم في الوقت الراهن.

كما أختلف أيضًا مع فريدمان حول وجود عالم مسطح أو إمكانية وجود هذا العالم. لقد دخلت الحواجز ضمن تعريفي للعولمة. وفضلاً عن ذلك، فإن قسمًا كبيرًا من علم الاجتماع يصدر عن فكرة؛ أن أولئك الذين يملكون القوة سوف يقيمون الحواجز بجميع أشكالها لتعزيز مصالحهم، وبأنهم، من خلال هذا الإجراء، يمارسون تأثيرهم المعادي على الآخرين ويخلقون عالمًا من اللامساواة.

نقد الليبرالية الجديدة

التفكير المبكر لكارل بولاني

إن قدرًا كبيرًا من النقد المعاصر لليبرالية الجديدة، ولا سيما في علاقتها بالاقتصاد، يمكن إرجاعه للعمل الذي قام بـــه "كـــارل بولاني[١٤]: *Karl Polany*" ولا سيما كتابه الصادر عام ١٩٤٤، والمسمى "التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لعصرنا" – *(The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time)*–. إن بولاني هو أكبر ناقد للتركيز المحدود على الاقتصـــاد، وخصـــوصًا تركيـــز الليبرالية الاقتصادية على السوق ذاتي التنظيم، أو غير الخاضع للتنظيم فضلاً عن التركيز على اعتماد هذا كله على المصلحة الذاتية. ولا توجد في رأيه مبادئ كلية، وإنما بالأحرى تطورات غير

مسبوقة ترتبط بمقدم الرأسمالية. ويبين بولاني *(1944: 149)* أن نظام "دعه يعمل" ظهر إلى الوجود بمساعدة الدولة واستمر في ممارسة وظيفته نتيجة لأفعال الدولة. أضف إلى ذلك أن نظام "دعه يعمل" إذا ما تُرك لنفسه، فإنه كان يهدد بتدمير المجتمع. لقد كانت هذه التهديدات في واقع الأمر، فضلاً عن الأخطار الفعلية، هي التي أدت إلى ردود الفعل المناهضة التي صدرت عن المجتمع والدولة (الاشتراكية، والشيوعية، و"برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادي الحكومـــي الجديد ***New Deal***، لحماية نفسيهما من المشكلات المترتبة على السوق الحرة، وبالأخص، لحماية منتجاتهما والعاملين بهما ***(Munk, 2002a: 10 – 21)*** إن توسع السوق الذي يعتمد على مبدأ "دعه يعمل" ورد الفعل المناوئ له، يُطلق عليه مصطلح "الحركة المضاعفة": ***the double movement" (Hell, 2007: 338 – 40)***. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الليبرالية الاقتصادية ردود الأفعال هذه (بما في ذلك أي شكل من أشكال الحماية) أخطاءً تزعزع قوة الأسواق الاقتصادية، نظر إليها بولاني بأنها ردود فعل ضرورية ومرغوب فيها ضد مساوئ السوق الحرة وانتهاكاتها. إن بولاني الذي يتنبأ بالغيب *(144: 145)* يشير إلى "العبث الملازم لفكرة سوق تقوم على التنظيم الذاتي". ولقد وصف أيضًا الفكرة الليبرالية التي تذهب إلى تورط الاشتراكيين والشيوعيين والمضاربين الجدد... إلخ، في مؤامرة ضد الليبرالية والسوق الحرة، بوصفها فكرة أسطورية. إن ما حدث، عوضًا عن أن يكون مؤامرة، كان رد فعل طبيعيًا "تلقائيًا" قام به المجتمع وعناصره المختلفة إزاء التهديد الذي تجسده السوق الحرة. لقد كان بولاني *(1944: 251)* يرى انقلابًا على نزوع النظام الاقتصادي للهيمنة على المجتمع في زمنه: "إننا نشهد داخل الدول تطورًا توقف فيه التطور الاقتصادي عن وضع القوانين للمجتمع تُكفل فيه أولوية المجتمع على هذا النظام". إن هذا يبشر بإنهاء المساوئ المترتبة على هيمنة نظام السوق الحرة وإتاحة مساحة أكبر من الحرية وليست أقل. وهذا يعني أن بولاني كان يرى

أن التخطيط والتحكم الجماعي يمكن أن يسفرا عن قدر أكبر من الحرية للجميع من تلك التي يتيحها النظام الاقتصادي الليبرالي.

ومن المفيد مراجعة أفكار بولاني بعد مرور أكثر من ٦٠ عامًا، ولا سيما مع ظهور نظام السوق الحرة الذي كان يخشاه ويزدريه. إن بولاني يعقد الأمل على المجتمع والدولة القومية، إلا أنهما باتا أقل قوة مع ظهور العولمة، ولا سيما الاقتصاد العالمي. وتحضرنا هنا عبارة مارجريت تاتشر الشهيرة "ليس هناك شيء اسمه المجتمع"[١٥]، من أين يتعين على التخطيط الجماعي والتحكم الاجتماعي في السوق أن يأتيا، دون تأثيرات اجتماعية وسياسية قوية؟ ومن الواضح أن هذا التخطيط وهذا التحكم أقل ملاءمة من أي وقت مضى في العصر العولمي. وفوق هذا، نتساءل عما إذا كان الاعتماد على تخطيط وتحكم كونيين حقيقيين يمكن أن يكون ممكنًا أو مرغوبًا فيه. وبرغم هذا، كان يمكن للمنطق الذي يستند إليه موقف بولاني، إذا كان حيًا بيننا الآن، أن يفضي به للوقوف إلى جانب التخطيط والتحكم بسبب مخاوفه الجمة من اقتصاد السوق الحرة، الذي غدا الآن أكثر قوة بكثير وأكثر خطورة بسبب وجوده على نطاق عالمي.

النقد المعاصر لليبرالية الجديدة

من بين مشكلات الليبرالية الجديدة باعتبارها نظرية، حقيقة أنها تفترض أن كل إنسان في العالم يرغب في أنماط ضيقة ومحددة من الحياة الاقتصادية الكريمة (أن تكون في وضع اقتصادي حسن بل أن تكون ثريًا)، والحرية السياسية (الديمقراطية). وتوجد في حقيقة الأمر خلافات ثقافية كبيرة بالنسبة لمفهوم الحياة الكريمة (ألا تضطر لممارسة العمل الشاق) والحرية (ألا تقيدك الدولة حتى ولو لم تكن مختارة ديمقراطيًا). إن الليبرالية الجديدة غالبًا ما تعتمد أساسًا على الشمال،

والولايات المتحدة أو المنظمات العالمية (صندوق النقد الدولي مثلاً) في محاولة لفرض تعريفها للحياة الكريمة على باقي أجزاء العالم. وفضلاً عن ذلك، يوجد تنوع كبير في هذا الشأن بين الأفراد في كل مجتمع من هذه المجتمعات بحيث تختلف هذه التعريفات عن بعض تعريفاتهم على الأقل، ولكنها تفرض عليهم برغم ذلك.

ومشكلة أخرى، تكمن في حقيقة أن النظرية تخفي أو تحجب المصالح الاجتماعية والمادية الخاصة بأولئك الذين يقومون بدعم هذا النظام الاقتصادي بأنظمته التكنولوجية والقانونية والمؤسسية المرتبطة به، وهي أنظمة لا يتم التمسك بها، لأن كل إنسان في العالم يرغب فيها أو سوف يستفيد منها، ولكن لأن البعض، ممن ينتمون عادة إلى الشمال، ينتفعون من وجودها ومن ثم يقومون بتشجيعها والتمسك بها.

ويقدم هارفي بعض الانتقادات الأخرى لنزعة الليبرالية الجديدة من بينها أنها تسببت في العديد من الأزمات الاقتصادية لبلدان عديدة في كل أنحاء العالم (المكسيك والأرجنتين على سبيل المثال)، وأن سجلها الاقتصادي مقبض نظرًا لأنها أعادت توزيع الثروة (من الفقراء إلى الأغنياء) بدلاً من تنمية ثروة جديدة، وأنها ساعدت على تسليع كل شيء وساهمت في انحطاط البيئة، إلخ. ومع ذلك، فالنزعة الليبرالية الجديدة تواجه الآن نقدًا أكثر قسوة في أعقاب الكساد الكبير. ومن الواضح أن الليبرالية الجديدة لعبت دورًا أساسيًا في ظهور هذا الكساد، ولا سيما اعتراضها على عملية تنظيم الشئون المالية والاقتصادية بوجه عام. لقد سمح غياب الضوابط للاقتصاد بالتوسع بلا حدود. ومن ثم أن ينهار بطريقة كارثية. وحتى قبل الانهيار، وجدت إشارات تدل على ترديه مثل عجز التمويل في الولايات المتحدة، وعلامات تشيـــر إلى أزمة عاجلة (ازدياد العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، على سبيل المثال).

الليبرالية الجديدة بوصفها استثناءً

تقدم "أيهوا أونج: *Aihwa Ong*" إسهامًا مهمًا في تفكيرنا حول الليبرالية الجديدة من خلال تمييزها بين الليبرالية الجديدة بوصفها استثناءً *neo-liberalism as exception*، واستثناءات الليبرالية الجديدة *exceptions to neo-liberalism*.

يتضمن أحد نماذج الليبرالية الجديدة بوصفها استثناء إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في أماكن عديدة من العالم، منفصلة بشكل كبير عن باقي المجتمع، ولا تخضع لسيطرة الحكومة، والتي يُمنح فيها السوق سلطة حرة تتفاوت من ناحية الدرجة. إنها استثناءات "لأن السوق ليس حرًا تقريبًا في باقي المجتمع. فعلى سبيل المثال، أقامت الصين "مناطق اقتصادية خاصة" و"أقاليم إدارية خاصة" (بالإضافة إلى "مناطق تنمية مدينية") تتميز بـ "فضاءات خاصة بأسواق العمل"، و"استثمار الفرص، والحرية الإدارية النسبية" *(Ong, 2006b: 19)* (انظر الشكل ١ – ٥ بالنسبة للمناطق الاقتصادية الصينية). وفي الوقت الذي احتفظت فيه الدولة بالسيطرة الشكلية على هذه المناطق، ظلت القوة الفعلية في يد الشركات متعددة القوميات التي أقامت لنفسها منشآت بداخلها. إن هذه الشركات هي التي سيطرت على الهجرة إلى هذه المناطق، بالإضافة إلى الطرق التي كان يحيا بها البشر هناك ويمارسون بها أعمالهم.

لقد وصفت "ناعومي كلاين: *Naomi Klein*" منطقة التجارة الحرة بـ "كافيت: *Cavite*" في روزاريو، وهي بلدة تقع على بعد نحو *90* ميلاً جنوب مانيلا في الفلبين، بشكل نقدي (إن أونج ناقدة أيضًا) *(Klein, 2000: 202 – 29)*. إن كافيت منطقة معفاة من الضرائب معزولة عن البلدة المحلية والإقليم. وتشكل هذه المناطق كينونات مستقلة، لها حرية تنظيم شئونها الخاصة، ومنع المقيمين خارجها

من الاطلاع على ما يحدث بداخلها. إنها في حقيقة الأمر مناطق منزوعة القومية *(denationalized zones)*. وتوجد داخل بوابات كافيت مصانع مخصصة لإنتاج بضائع لحساب بعض الأسماء التجارية الكبرى في العالم "نايك *Nike*"، "جاب: *Gap*"، آي.بي.إم: *IMB*، أولد نيفي: *Old Navy*... إلخ. ومع ذلك، تكون أسماء هذه العلامات التجارية غير مرئية إلى حدٍ كبير ولا تزين المباني في المنطقة بكل تأكيد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تُكرس المنشآت لإنتاج علامة تجارية واحدة بعينها، وإنما بالأحرى عدة علامات جنبًا إلى جنب في نفس المصنع، وبواسطة نفس العمال الذين يستخدمون نفس الآلات، ويتم التركيز على الإنتاج منخفض التكلفة والحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج من المصانع والعاملين بها.

وتجادل كلاين أن هذه المناطق التجارية الحرة *EPZ*، تؤدي عملها بنفس الطريقة بغض النظر عن أماكن وجودها في أي منطقة من مناطق العالم، يكون العمال في الغالب من النساء، ويعملون لحساب مقاولين، أو مقاولين فرعيين وبأجور متدنية (غالبًا ما تكون أدنى من أن تقيم الأود)، وتكون الأعمال روتينية ومملة، ولا تحتاج إلى أية مهارة عالية. أما المصانع، فتدار بطريقة عسكرية، غالبًا بواسطة مديرين متعسفين، وهو شيء يلقى الترحيب من قبل الشركات متعددة القوميات التي تجذبها أيضًا حقيقة أن هذه المناطق معفاة من الضرائب، على الأقل، في سنواتها الأولى (غالبًا ما تغلق هذه الشركات أبوابها أو تعيد تأسيس نفسها في نهاية مدة الإعفاء لكي تتهرب من الضرائب المستحقة عليها). وهذا يعني أن المواد الخام التي يتم شحنها معفاة من الضرائب، وتغادر المنتجات المصنَّعة معفاة أيضًا من الضرائب. وتصف كلاين *(2000: 287)* هذا الأمر بأنه يرقى لأن يكون "عولمة دون مخاطرة: *zero-risk*".

إن الأحوال في روزاليو تتسم بالبشاعة نتيجة لكمية التلوث الرهيبة بها، وأنهارها التي تختلط فيها المياة بطفح المجاري، وندرة المياه الجارية، وارتفاع معدلات الجريمة، والانفجار السكاني... إلخ. وتدار المصانع بقبضة من حديد، وقيود صارمة يتم فرضها على فترات استخدام دورات المياه (يضطر العمال أحيانًا إلى التبول في أكياس بلاستيكية مخبأة تحت آلاتهم)، ويتم منعهم من الكلام بل والابتسام. إن العمال لا يحصلون على أجور متدنية فقط، ولكن يمكن أن يعملوا أوقاتًا إضافية لقاء بضع كعكات صغيرة، وليس مقابل أجر إضافي أبدًا. ويمكن للشركات متعددة القوميات المستفيدة من كل هذه الأوضاع أن تتذرع بعدم مسئوليتها عن كل ذلك، طالما أن العمل لا يتم لحسابها بل لحساب مقاولين من الباطن.

ويمكن لليبرالية الجديدة باعتبارها استثناء أن تتخذ عدة أشكال، بعضها أقل شكلية وأقل مغامرة من تلك التي ابتدعتها الصين أو الفلبين. لقد أقامت بعض بلدان آسيا على سبيل المثال، مناطق خاصة للعمل والسياحة لزارعة وحصد الأشجار، وحدائق للعلم، ومراكز للمعرفة. ولا تحكم هذه المناطق القوانين القومية بالنسبة لمسائل مثل "فرض الضرائب، حقوق العمل، أو التمثيل العرقي" بينما تكون هذه المناطق حرة بالمعنى الإيجابي في إتاحة الفرص لترقية العمال المهرة، وتحسين التسهيلات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية، وأن تحاول منح حقوق سياسية أكبر... إلخ". *(Oug, 2006: 78)*

إن أونج تطلق على النتيجة السياسية لإنشاء مثل هذه المناطق مصطلح "سيادة متدرجة": *graduated sovereignty*، بمعنى، أنه بدلاً من حكم المنطقة الجغرافية الكاملة للدولة القومية تحتفظ الحكومة القومية بسيطرة كاملة في بعض

المناطق، ولكنها تتنازل عن درجات مختلفة من السيطرة في مناطق أخرى لصالح الشركات والكيانات الأخرى.

وفي الوقت الذي يمكن أن تجلب فيه إقامة هذه المناطق سلسلة من المزايا الاقتصادية، فإن بإمكانها أيضًا خلق مشكلات للدولة القومية، التي لم تعد لها السيطرة الكاملة على أراضيها (ويُعَدُّ هذا برغم ذَلك مؤشرًا آخر لانحطاط الدولة القومية). ويشمل نموذج آخر لنزعة الليبرالية الجديدة باعتبارها استثناء إنشاء "مثلثات للنمو:- *growth triangles*، أو مناطق مستقلة بشكل كبير تربط مناطق مجـــاورة لبلدان متاخمة. وأحد الأمثلة على ذلك هو "مثلث جاهور - ريو: *Jahore-Riau Triangle*" (سيجوري) الذي يشمل إندونسيا، ماليزيا، وسنغافورة. إن مثل هذه المناطق تسمح باستغلال الموارد التكميلية التي توجد في المناطق الحدودية بين تلك البلدان.

إن أونج مهتمة بصفة مبدئية بالليبرالية الجديدة باعتبارها استثناء، ولكنها تتناول أيضًا استثناءات الليبرالية الجديدة. ويمكن أن يكون هذا سلاحًا ذا حدين. فمن جهة، يمكن للدولة استخدام مثل هذه الاستثناءات لحماية مواطنيها من مساوئ الليبرالية الجديدة. يمكن، على سبيل المثال، الاحتفاظ بالإسكان المدعم ماليًا حتى في حالة سيطرة كيانات وسيرورات ليبرالية جديدة على ممارسات الميزانية. ومن جهة أخرى، يمكن استخدامها لجعل الآثار المترتبة على الليبرالية الجديدة أكثر سوءًا. على سبيل المثال، يمكن للشركات أن تستبعد بعض الجماعات (العمال المهاجرين مثلاً) مـــن التحسينات الخاصة بمستوى المعيشة المرتبطة باقتصاد حركة السوق.

الليبرالية الجديدة: حالة إسرائيـــل

لقد حلل يوري رام *(Uri Ram) 2008* عولمة إسرائيل. إنه يقاربها بطرق عدة، ولكن أحد الموضوعات المهيمنة هو؛ أثر الليبرالية الجديـــدة على إسرائيل، ولا سيما، وليس حصريًا، اقتصادها.

إن أحد التغيرات الاقتصادية في إسرائيل في السنوات الأخيرة، هو الاتجاه إلى بيع الشركات العامة، وكبح اتحادات العمال الإسرائيلية التي تتمتع بقوة تقليدية. أما القوى التي تدفع في هذا الاتجاه فهي البورجوازية الصاعدة وأعضاء النخبة الإدارية من الحاصلين على عضوية "توافق واشنطن: ***Washington Consensus***". وبالإضافة إلى هاتين الخطوتين، أدت الليبرالية الجديدة لتوافق واشنطن إلى مجموعة من الخطوات الأخرى تشمل تعريض الأسواق المحلية للواردات، تحرير العملة الإسرائيلية، إزالة الضوابط والحدود أمام الممارسات المرتبطة بالأعمال التجارية، تخفيض الضرائب، تخفيض الإنفاق العام، تخفيض الدين العام، والتقليص العنيف في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ***.(Ram, 2008: 20)***

ونتيجة لهذه التغيرات، أمكن لإسرائيل أن تغير ترتيبها العالمي من الناحية التنافسية في الأسواق العالمية. لقد أثرى الرأسماليون والتنفيذيون الذين ينتمون إلى المستويات العليا، ولكن الطبقات العاملة عانت من انحطاط ملحوظ، وكانت النتيجة وجود تفاوتات متصاعدة في توزيع الدخل في إسرائيل. ولهذا علاقة بنمو سوق عمل جديد في إسرائيل يشمل تصدير مواقع الإنتاج، استيراد العمل، التعاقد من الباطن مع قوة العمل، وزيادة العمالة المؤقتة.

لقد تعززت قوة الرأسمالية في إسرائيل عبر عاملين:

أولاً، تطوير تكنولوجيات المعلومات، والاتصال والنقل التي أسهمت على الفور في سيطرة إدارية أكثر انسجامًا وفاعلية، وفي قوة عمل أكثر تشظيًا وانزياحًا؛ ثانيًا، وعلى نفس أسس البنية التحتية المادية، تطوير الشبكات المتعددة للقوميات والمعاملات التجارية الرمزية، والمكونات الأساسية للعولمة. ***(Ram, 2008: 96)***.

لم تزد هذه التطورات من قوة الرأسمالية فقط، ولكنها أضعفت أيضًا المجال العام ***(public sphere)*** بالإضافة إلى اتحادات العمال وأحزاب العمل.

إن تبني سياسات ليبرالية جديدة لم يفض فقط إلى تغيرات مؤثرة في الاقتصاد، ولكن في النظام الحكومي أيضًا. لقد هيمنت الصهيونية والاشتراكية الصهيونية على إسرائيل منذ مولدها مع ما صاحبهما من تشديد على دولة قوية. ونتيجة للحركة باتجاه أجندة ليبرالية جديدة، كانت هناك حركة باتجاه الخصخصة، وبالتالي باتجاه تقليص دور الدولة في الهيمنة على المجتمع الإسرائيلي ***(Ram, 2008: 28)***. والحقيقة التي ترتبط بهذا هي؛ أن النخبة السياسية المهيمنة تقليديًا قد استبدلت على نحو متزايد بالنخبة الاقتصادية. لقد أصبح رأس المال مسيطرًا بشكل متزايد في إسرائيل.

وبالمثل، يتعرض نظام الكيبوتز الشهير(١٦)، لتغيرات جذرية. لقد كانت المزارع الجماعية اليهودية (الكيبوتز) مملوكة بشكل تعاوني وتقع تحت إشراف الجمعية التشريعية. ومع ذلك، تم تصفية المظاهر الاقتصادية للكيبوتز في السنوات الأخيرة، وأصبحت تدار من قبل خبراء اقتصاديين. ونتيجة لذلك أصبح الكيبوتز بشكل متزايد أشبه ما يكون بضاحية ترتبط بصناعات عالية التقنية تُوجَّه نحو مهمات تصديرية.

هناك وجهة نظر معروفة وواسعة الانتشار، ترى أن الليبرالية الجديدة التي قمنا بمناقشتها في هذا الفصل هي ذروة التاريخ، وبأن التاريخ لن يشهد أي تغيرات كبرى بعد ذلك. لم تعد الليبرالية الجديدة بمثابة شيء جديد فقط، ولكنها سوف تظل لصيقة بنا في المستقبل المنظور، إن لم يكن إلى الأبد.

ويمكن العثور على هذا الرأي في كتاب فرانسيس فوكوياما *(1989: 3 – 18; 1992)* "نهاية التاريخ" *"The End of History ?"*؛ وهو مجموعة من المقالات المثيرة للجدل (أو أحد الكتب المثيرة للجدل) في التاريخ الفكري الحديث. لقد حقق الكتاب شهرة واسعة وكان موضوعًا للكثير من المناقشات، المؤيدة والمعارضة على حد سواء. لقد كان الكتاب ذا صلة (ولا يزال) بالعديد من التخصصات والموضوعات ليس أقلها العولمة. إن فوكوياما يقترح نموذجًا من الليبرالية الاقتصادية والسياسية يراها قد غدت تهيمن بشكل متزايد على كل أنحاء الكرة الأرضية. لقد أصبحت الأفكار الليبرالية والبنى الليبرالية، ولا سيما السياسية والاقتصادية هي المهيمنة تحديدًا وبشكل متزايد في كل أنحاء العالم.

وتمثل فلسفة هيجل وتأكيده على تطور الأفكار، نقطة البدء عند فوكوياما. لقد اعتبر هيجل انتصار نابليون على مملكة بروسيا في معركة "جينا: *Jena*" عام *1806* "نهاية التاريخ" (بالنسبة لهذه اللحظة من التاريخ على الأقل)، بمعنى أنها كانت تؤشر إلى انتصار أفكار الثورة الفرنسية – الحرية والمساواة – والدولة التي جسدت هذه الأفكار. لقد كانت هذه الدولة ليبرالية نظرًا لأن نظامها القانوني كان يقوم على حماية الحقوق العامة للشعب في الحرية. كانت هذه الدولة ديمقراطية من حيث إن وجود الدولة كان مرهونًا بموافقة المحكومين. لقد كانت هذه الدولة الليبرالية هي نهاية التاريخ بمعنى أنها، فضلاً عن الأفكار التي قامت عليها، لم تكن عرضة لتغيرات أبعد.

ويشرح فوكوياما ما الذي يعنيه (وهيجل) بـــ "نهاية التاريخ": "لا يعني هذا توقف دورة الحياة الطبيعية من مولد وحياة وموت، وأن الأحداث المهمة لن تقع، أو أن الصحف التي تنقل التقارير المتصلة بهذه الأحداث سوف تتوقف عن النشر، وإنما يعني بالأحرى، عدم وجود تقدم أبعد في تطور المبادئ والمؤسسات الملازمة، لأن جميع القضايا الكبرى قد تم حسمها" *(Fukuyama, 1992: xii)*. ومن ثم، تكون نهاية التاريخ هي نهاية الأفكار الكبرى والأنظمة الكبرى التي أقيمت على أساسها. وسوف تستمر أشياء كثيرة في الحدوث، وفي التغير بعد نهاية التاريخ، ولكن مثل هذه التحولات لن تتمتع بالتذكارية مرة أخرى.

إن نهاية التاريخ واضحة في مناقشة فوكويوما لبعض أنظمة الأفكار الكبرى التي تشمل الفاشية، والشيوعية، والليبرالية (بشقيها السياسي والاقتصادي). وتقوم حجته الأساسية على أن الفاشية بوصفها نظامًا فكريًا بديلاً، قد تعرضت للدمار نتيجة لهزيمة القوى الفاشية (ألمانيا النازية، اليابان، إيطاليا) في الحرب العالمية الثانية. ولقد كان من نتيجة ذلك، أن أصبحت الشيوعية النظام المنافس لليبرالية، ولكنها اختفت مع سقوط الاتحاد السوفيتي، وتحرك الصين باتجاه نظام اقتصادي ليبرالي (رأسمالي). وحقيقي أن الصين تحتفظ بحكومة "شيوعية"، ولكنها حكومة "شيوعية" ظاهريًا فقط على ما يبدو، بما أن هذه الدولة تؤدي عملها ضمن إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالي. ومع سقوط الشيوعية (والفاشية) نكون قد وصلنا إلى نهاية التاريخ بمعنى؛ أنه لم يعد هناك بديل أيديولوجي لليبرالية، والليبرالية الجديدة في الوقت الراهن.

وإحدى المشكلات المتعلقة بوجهة النظر هذه، هي أن تصريحًا مماثلاً صدر عن هيجل في أوائل القرن التاسع عشر وأثبت عدم كفايته. لقد شهدنا فيما بعد ظهور أيديولوجيات بديلة عديدة تشمل الفاشية والشيوعية. ويدفعنا هذا التساؤل عما

إذا كان رأي فوكوياما بالنسبة لنهاية التاريخ يعاني هو الآخر من عدم الكفاية والابتسار، وعما إذا كانت أنظمة فكرية كبرى أخرى سوف تظهر في المستقبل لكي تزاحم الليبرالية (الجديدة) في حلبة المنافسة.

إن أطروحة فوكوياما تعني، بلغة العولمة، السيطرة العالمية النهائية للأيديولوجيا الليبرالية وكذلك الدولة الليبرالية والاقتصاد الليبرالي. ومن ثم، يتفق هذا المنظور وبشكل واضح مع الليبرالية الجديدة. إن فوكوياما يعزو أهمية كبرى، على ضوء الاقتصاد الليبرالي، إلى الاستهلاك، والسلع الاستهلاكية، و"ثقافة استهلاكية عالمية" *(Fukuyama, 1989: 119)*. إن أي أيديولوجيا، أو دولة، أو اقتصاد، يعجز عن تحرير السلع (الاستهلاكية) مصيره الفشل في العالم المعاصر. ونظرًا لأن التنوع الليبرالي لأي من هذه العوامل هو الذي ينتج الوفرة اللازمة لمجتمع استهلاكي، فإن من الواضح عدم وجود بدائل له. ويكون المعنى الضمني لهذا هو نوعًا من المجانسة المتزايدة الدائمة في كل أنحاء الكرة الأرضية بلغة الأيديولوجيا (الليبرالية)، والدولة، والاقتصاد.

وفي الوقت الذي تتضح فيه قناعة فوكوياما بهذا التطور، فإنه يبدي قلقه في نهاية كتابه بشأن حالة "الملل" التي سوف يولدها انتصار الليبرالية وغياب البدائل. لقد أدت الصراعات الأيديولوجية المبكرة إلى نوع من "الجرأة، والشجاعة، والخيال، والمثالية"، إلا أنه يجري استبدال كل هذا الآن بـــ "حسابات اقتصادية، الحل اللانهائي للمشكلات التقنية، الاهتمام بالبيئة، وإشباع الاحتياجات الاستهلاكية المتطورة"[١٧]. ويدفع هذا فوكوياما للأمل في أن يؤدي إداركنا بأنه من المقدر علينا أن نعاني قرونًا من "الملل"، إلى بذل الجهود لكي يبدأ التاريخ حركته من جديد، بشكل مفترض، عن طريق خلق أنظمة فكرية كبرى أحدث وأفضل.

إن فكرة فوكوياما حول نهاية التاريخ، تتضمن عددًا لا حصر له من نقاط الضعف والمشكلات. إنها، من وجهة نظر العولمة، تنتصر لاقتصاديات الليبرالية الجديدة، والإهمال المألوف المترتب على ذلك لأحوال المحرومين في العالم وإمكانية ازدياد أحوالهم الاقتصادية ســوءً بفعــل العــولمة، عوضًا عن ارتقائها أو تطورها للأفضل. وفضلاً عن هذا، تعلن بغرابة ما التوصل إلى حل قضية الطبقة بنجاح في الغرب، وأن الحكم الماركسي لمجتمع بلا طبقات قد تم إنجازه بشكل أساسي في الولايات المتحدة. ولن يقدم هذا ما يكفي من العزاء لعشرات الملايين من الأمريكيين الذين يعيشون تحت خط الفقر. كما أنها تكرس لمركزية اقتصادية للاستهلاك والنزعة الاستهلاكية، وتتجاهل أولئك الذين يقعون خارج حسابات المجتمع الاستهلاكي، والانحطاط الكارثي الذي يعاني منه هذا المجتمع أخيرًا. إنها تقبل أيضًا النزعة الاستهلاكية وتتجاهل أولئك الذين يقعون خارج حسابات المجتمع الاستهلاكي، والانحطاط الكارثي الذي يعاني منه هذا المجتمع أخيرًا. إنها تقبل أيضًا النزعة الاستهلاكية دون تحفظ ودون اعتبار للانتقادات الكثيرة الموجهة لمجتمع مكرسٍ بشكلٍ واضح وصريح للنزعة الاستهلاكية. *(Barber, 2007)*. وعلاوة على ذلك، تشدد مرة أخرى على مركزية الدولة المركزية (الليبرالية) في الوقت الذي يرى فيه الكثيرون من المهتمين بالعولمة أن الدولة القومية تعاني من انحسار أهميتها في عصر العولمة. وأخيرًا، لا يرى فوكوياما تهديدًا ملحوظًا لسيطرة الليبرالية العالمية ينبع من الدين، الذي يشمل النزعات الدينية الأصولية، أو القومية. ومع ذلك، يُوَجه الهجوم الآن إلى هذه السيطرة من كلتا الجهتين النزعة الأصولية الدينية للإسلام، وتصاعد النزعات القومية في بلدان مثل روسيا وفنزويلا.

والأمــر الأعــم، هو أنها تؤكد مرة أخرى على فكرة "الحكاية الكبرى: *grand narrative*" – للحركة التاريخية باتجاه المجتمع الليبرالي الجديد في حقبة كان يتعين فيها على النقد ما بعد الحداثي، أن يدفع فوكوياما إلى التحلي بقدر أكبر من الحذر تجاه هذه المقاربة، وأن يكون أكثر انعكاسية فيما يتصل بها. إنها تختفي أيضًا بشكل شمولي بالانتصار العالمي للغرب عمومًا، والولايات المتحدة بشكل خاص. إن فوكوياما يؤمن إيمانًا راسخًا بالثروة المادية، والوفرة المادية، وبأنهما سوف يفضيان في نهاية المطاف إلى ديمقراطية ليبرالية.

موت الليبرالية الجديدة

من الأمور المثيرة للجدل، أن الأزمة الاقتصادية الحالية تؤشر لبداية نهاية الليبرالية الجديدة. إن الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي يقول في تصريح أدلى به في أواخر عام ٢٠٠٨: "إن فكرة أن السوق تكون دائمًا على حق، فكرة مجنونة"[١٨]. إن ساركوزي الذي كان يشير ضمنًا إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي هيمنت عليه نزعة الليبرالية الجديدة إلى هذا الحد يذهب إلى القول "إننا بحاجة إلى إعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي كله من أساسه"[١٩]. بعبارة أخرى، إننا بحاجة إلى التخلص من بقايا النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي الجديد، تمامًا كما تم التخلص من النظام الكينزي عند صعود الليبرالية الجديدة، وأن يحل محله بديل غير واضح المعالم بعد. أين وإلى أي مدى يمكن لهذا الأمر أن يصل، مسألةٌ يمكن النظر فيها. سوى أن المعتنقين لفكرة الليبرالية الجديدة، لم يختفوا بعد، ومن المحتمل أن يعاود شكل جديد من أشكالها الظهور على السطح، عندما ينقشع غبار الأزمة الحالية.

لقد ذكرتنا الأزمة الحالية بأهمية تفكير الماركسية الجديدة الذي يعد في جوهره انتقاذا لليبرالية الجديدة والنظام الرأسمالي الذي يقف إلى حد كبير على أرضية الليبرالية (الجديدة).

بدائل نظرية من الماركسية الجديدة لليبرالية الجديدة

لقد قدمنا بالفعل نقدًا لليبرالية الجديدة من منظور الماركسية الجديدة (نقد ديفيد هارفي على سبيل المثال). إلا أن الماركسيين الجدد قدموا أكثر من مجرد نقد الليبرالية الجديدة. لقد طوروا بالأحرى منظورهم الخاص حول الرأسمالية، ونظرياتهم المميزة بشأنها. وفي الوقت الذي تدعم فيه الليبرالية الجديدة الرأسمالية، يوجه الماركسيون الجدد النقد إليها. وسوف نقدم في هذا القسم مثالين لمقاربة ماركسية جديدة توجه النقد، صراحة أو ضمنًا، للنظرية الليبرالية الجديدة التي أهملناها في هذا الفصل.

الرأسمالية متعدية القوميات

يميــز "ليــزلــي سكلير: *Leslie Sklair*" بين نظامين من نظام العولمة *(Sklair, 2002)*. الأول – النظام الرأسمالية الليبرالي الجديد للعولمة – وهو النظام السائد الآن على الطريقة التي عايناه بها. أما النظام الآخر، فهو النظام الاشتراكي الذي لم يبرز إلى الوجود بعد، ولكن يتم التبشير به من جانب حركات العولمة البديلة الحالية، ولا سيما تلك الحركات الموجهة للمطالبة بحقوق إنسانية أكبر في كل أنحاء العالم. إن حركات العولمة البديلة وإمكانية الاشتراكية، قد برزت إلى حيز الممكن بفضل المشكلات المتضمنة في النظام الحالي لعولمة الليبرالية الجديدة،

ولا سيما مشكلة "الاستقطاب الطبقي: *class polarization*"، والعولمة الرأسمالية العاجزة عن البقاء والاستمرار على نحو أيكولوجي متزايد.

وفي الوقت الذي تحتفظ فيه الدولة القومية بأهميتها في رأيه، فإن سكلير يركز على الممارسات متعدية القوميات التي يمكنها أن تتجاوز الحدود – بما في ذلك تلك التي تقيمها الدول القومية – الأمر الذي يعني انحسار الحدود الإقليمية في العولمة الرأسمالية. إن سكلير، بوصفه ماركسيًا، يعطي الأولوية للممارسات الاقتصادية متعدية القوميات، وفي هذا السياق يهيمن واحد من المظاهر المركزية لتحليله – الشركات متعدية القوميات. والفكرة المتضمنة في هذا هي؛ أن الرأسمالية قد ابتعدت عن كونها نظامًا دوليًا لكي تشكل نظامًا عالميًا مستقلاً عن أي إقليم جغرافي محدد أو دولة قومية بعينها.

والممارسة الثانية متعدية القوميات التي تتميز بأهمية كبرى، ممارسةٌ سياسية، وهنا تهيمن الطبقة الرأسمالية متعدية القوميات *(Carroll and Carson, 2003: 29 – 29)*. ومع ذلك، فإن هذه الطبقة لا تتألف من الرأسماليين بالمعنى الماركسي التقليدي للكلمة، وهذا يعني أنها ليست مالكة بالضرورة لوسائل الإنتاج. ويميز سكلير بين أربع "شرائح" داخل الطبقة الرأسمالية متعدية القوميات. الشريحة الأولى، هي الشريحة المتعلقة بالشركات *(corporate fraction)*، والمؤلفة من المديرين التنفيذيين للشركات متعدية القوميات والشركات المحلية الخاضعة لها. الشريحة الثانية، هي شريحة الدولة *(state fraction)*، والتي تتألف من بيروقراطيي وسياسيي الدولة أو الدولة البينية *(inter-state)* المعولمين. والشريحة الثالثة، هي الشريحة التقنية *(technical fraction)* وتتألف من المهنيين المُعَولمين. ولخيرا، هناك الشريحة الاستهلاكية *(consumerist fraction)* التي تضم التجار ومديري الميديا التنفيذيين. وتختلف هذه الشرائح الأربع بوضوح اختلافًا بينًا عن الرأسمالية كما تصورها كارل ماركس.

إن الطبقة الرأسمالية متعدية القوميات يمكن ألا تكون رأسمالية بالمعنى التقليدي للكلمة. ولكنها طبقة متعدية للقوميات بطرق متعددة. أولاً، يميل "أعضاؤها" إلى الاشتراك في مصالح عالمية (وكذلك محلية). ثانيا، يسعى هؤلاء الأعضاء إلى ممارسة أنماط مختلفة من السيطرة عبر الدول، بمعنى أنهم يمارسون سيطرة اقتصادية على منطقة العمل، وسيطرة سياسية على السياسات الداخلية والدولية وسيطرة ثقافية أيديولوجية في الحياة اليومية عبر الحدود الدولية. ثالثًا، يشتركون في منظور عالمي وليس محليًا حول نطاق واسع من القضايا. رابعًا، ينتمي أعضاء هذه الطبقة إلى عدة بلدان ولكنهم يعتبرون أنفسهم بشكل متزايد مواطنين ينتمون إلى العالم وليس فقط إلى أماكن ولادتهم. ويشتركون أخيرًا، حيثما وجدوا في أي وقت من الأوقات، في نفس أساليب الحياة، ولا سيما ما يتصل بنوع السلع والخدمات التي يقومون باستهلاكها.

والممارسة الثالثة متعدية القوميات هي أيديولوجيا الثقافة، وهنا يولي سكلير أهمية كبرى لثقافة، أيديولوجيا الاستهلاك في العولمة الرأسمالية. وبينما يقع التركيز على الثقافة والأيديولوجيا، فإنه يشمل في النهاية الاقتصاد من خلال إضافة الاهتمام بالاستهلاك إلى الاهتمام التقليدي بالإنتاج (والشركات متعدية القوميات) في المقاربات الاقتصادية بوجه عام، والنظريات الماركسية بوجه خاص. إن القدرة على ممارسة هيمنة أيديولوجية على البشر المنتشرين في كل أنحاء الكرة الأرضية على نطاق واسع قد زادت مبدئيًا بصورة مؤثرة، من خلال المدى الأوسع الذي وصل إليه الإعلان عن السلع وتطور وسائل الإعلام، والكم الضخم المحير من السلع الاستهلاكية التي تُسوّق بواسطتها ومن خلالها. وأخيرًا، عملت كل هذه الأشياء على خلق رغبة عالمية في استهلاك ما يعود بالفائدة على الشركات متعدية القوميات، وكذلك شركات الإعلان وشركات الميديا التي تمثل نماذج لهذه الشركات، والتي تحقق الأرباح من ورائها.

وأخيرًا، يهتم سكلير بالعلاقة بين الممارسات الاجتماعية متعدية القوميات، والمؤسسات التي تهيمن على كل واحدة من هذه الممارسات بالقول: إن الشركات متعدية القوميات تستخدم الطبقة الرأسمالية متعدية القوميات لتطوير وتقوية ثقافة وأيديولوجيا الاستهلاك التي أصبحت ضرورية بشكل متزايد لتغذية مطالب نظام الإنتاج الرأسمالي. إن سكلير، بوصفه ماركسيًا، لا يهتم فقط بتحليل العولمة الرأسمالية تحليلاً نقديًا، بقدر ما يهتم أيضًا بتقديم بديل لها وانتهاكاتها. إنه يرى بعض العلامات الواعدة في النزعة الحمائية (التي تمثل لعنة بالنسبة لليبرالية الجديدة) التي تتبناها بعض الدول التي ترى نفسها مستغلة من قبل الشركات متعدية القوميات. وما يدفع أيضًا إلى الأمل، هو الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركة الخضر التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة وجماعات العولمة البديلة التي برزت في السنوات الأخيرة. إنه مهتم على وجه الخصوص بالحركات العديدة لحقوق الإنسان التي يمكن أن نجد فيها، حسب اعتقاده، بذور بديل للعولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة (العولمة الاشتراكية على سبيل المثال). إنه يتوقع أن تكتسب هذه الحركات وغيرها قوة دفع في القرن الواحد والعشرين، نظرًا لأنها تقاوم بشكل متزايد الطرق التي قامت بها الشركات متعدية القوميات بتطويع العولمة لحسابها الخاص. إنه يرى في واقع الأمر، وبلغة ديالكتيكية ماركسية، أن نجاح العولمة الرأسمالية ينطوي على بذور هلاكها. بمعنى أن توسعها يزود معارضيها بالوسائل (المستمدة من النجاح الاقتصادي للرأسمالية متعددة القوميات)، والأشكال التنظيمية (المنسوخة من المنظمات الناجحة في الرأسمالية العالمية) وبوضوح الهدف، وهو الأمر الأكثر بروزًا. وهذا معناه أنه كلما أصبحت الشركات متعدية القوميات أكثر نجاحا، كلما تعاظمت أيضًا مساوئها وانتهاكاتها والحاجة إلى استئصالها بوصفها اللاعب المركزي في النظام العالمي.

يعد كتاب "الإمبراطورية: *Empire*" لمايكل هارت، وأنطونيو نجري *(2000)* (وكذلك كتاب "الجماهير: *Multitude*" *(2004)* من أكثر المقاربات الماركسية أهمية وأكثرها إثارة للنقاشات والمساجلات الواسعة. وعلى الرغم من تحفظ كل من هارت ونجري حول النظرية الاجتماعية ما بعد الحداثية، فإنهما يحللان عملية صبغ الاقتصاد العالمي بصبغة ما بعد حداثية، إنهما يربطان الحداثة بالإمبريالية (انظر الفصل ٣) التي تتميز بشكل مبدئي بوجود دولة (دول) مركز تتحكم في وتقوم باستغلال (ولا سيما اقتصاديًا) عدد من الدول في كل أنحاء العالم. إنهما يقومان، في إجراء ما بعد حداثي، بإزاحة مركز هذه السيرورة، وبذا يعرّفان الإمبراطورية بوصفها واقعًا توجد فيه هذه الهيمنة، ولكن دون أن تضطلع دولة واحدة (أو أي كينونة أخرى) بدور المركز فيه. وبعبارة أخرى، يمكن إرجاع السيادة الحداثية إلى مكان ما، ولكنها في شكلها ما بعد الحداثي باعتبارها إمبراطورية، لا تتحدد بأي مكان[٢٠]. إن السيادة لا تشغل مكانًا محددًا نظرًا لغياب المركز. إنها مجردة من الصبغة الإقليمية أو المحلية. إنها توجد عمليًا على هيئة اتصال (وخصوصًا من خلال وسائل الإعلام)، ونتيجة لذلك، تكون صورة الإمبراطورية وواقعها موجودين في كل مكان. إنها تتمتع بوجود كلي.

ومع ذلك، لا توجد الإمبراطورية بشكل كامل بعد. إنها تخضع لعملية تَشَكُّل في الوقت الراهن. ولكن من الممكن تلمس معالمها. إن الإمبراطورية تحكم العالم بمبدأ واحد من مبادئ الحكم، ولكنها لا تضم قوة مفردة في موقع القلب من الإمبراطورية. وبدلاً من مصدر واحد للتحكم، تتفرق القوة في كل أنحاء المجتمع والكرة الأرضية. وحتى الولايات المتحدة، على الرغم من سيطرتها البادية على العالم في الوقت الراهن، ليست إمبراطورية وفقًا لهذا التصور، ولا تقع أيضًا في قلب المعنى الذي يعنيه هاردت ونجري بالإمبراطورية. ومع ذلك لا تشكل سيادة

الولايات المتحدة إيذانًا بقيام بإمبراطورية. وعلى الرغم من أن الولايـــات المتحدة لا تزال تشغل موقعًا متميزًا في العالم في الوقت الراهن، فإنها تخضع برغم ذلك لعملية إحلال من قبل الإمبراطورية.

إن الإمبراطورية تفتقر الآن (أو سوف تفتقر) إلى الحدود الإقليمية الجغرافية، ويمكن النظر إليها على أساس افتقارها إلى الحدود الزمنيـــة، بمعنى أنها تسعى (ولو بشكل يفتقر إلى النجاح) إلى تعليق التاريخ (ظلال من فوكوياما!) وإلى الوجود بشكل سرمدي. كما يمكن النظر إليها على أساس افتقارها إلى تخم منخفض نظرًا لأنها تسعى للتوسع نزولاً في أعماق العالم الاجتماعي. وهذا يعني أنها تسعى إلى التحكم في أسس العالم الاجتماعي (الفكر، الفعل، رد الفعل، الجماعات) بل وتمضي أبعد من ذلك في محاولة لاستخدام القوة البيولوجية للتحكم في الطبيعة البشرية والسكان؛ كلا أدمغة البشر وأجسادهم[٢١]. إن الإمبراطورية، تكون بطريقة ما، أكثر طموحًا من الإمبريالية، نظرًا لأنها تسعى للتحكم في كلية الحياة نزولاً إلى أكثر مستوياتها قاعدية.

ويكمن أساس القوة العالمية للإمبراطورية في حقيقة كونها (أو في سعيها لأن تكون) سلطة قضائية جديدة، بمعنى أنها ترتكز على قوام من النظام، والمعايير، والحقائق الأخلاقية، فكرة مشتركة عما هو حق... إلخ. إن هذه البنية القضائية هي مصدر قوة الإمبراطورية. ومن ثم، يمكنها، باسم ما هو "حق" التدخل في أي مكان في العالم لكي تتعاطى مع ما تعتبره مشكلات إنسانية، وتكفل تنفيذ الاتفاقيات، وفرض السلام على أولئك الذين لا يرغبون فيه. إن بإمكانها، على نحو أكثر تحديدًا، خوض "حروب عادلة" باسم هذه البنية القضائية؛ إن الأخيرة تضفي الشرعية على الأولى. وتصبح هذه الحروب من قبيل المهمة المقدسة. إن العدو يصبح أي شخص أو أي شيء تعتبره البنية القضائية تهديدًا للنظام الأخلاقي، الذي

تقوم بتحديد معالمه، في العالم. ومن ثم يمكن النظر إلى الحق في خوض حرب عادلة باعتبارها شيئًا لا حدود له يشمل فضاء الحضارة كله. كما ينظر أيضًا إلى الحق في خوض الحروب بوصفه عملاً لانهائيًا؛ إنه دائم، وأبدي. في الحرب العادلة، يكون العمل العسكري المستند إلى القواعد الأخلاقية، شرعيًا، ويكون الهدف منه هو فرض النظام والسلام المرغوب فيهما. ومـــن ثم، فالإمبـــراطورية لا ترتكز على القوة في حد ذاتها، وإنما على القدرة على استخدام القوة في خدمة ما هو حق (يمكن رؤية مقدمات هذا في الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة ضد العراق، بالإضافة إلى الغزو الذي قامت به لأفغانستان).

إن الإمبراطورية تقوم على مقتضى ثلاثي. أولاً، إنها تسعى لدمج كل ما تستطيع دمجه. إنها تتسم برحابة الصدر، وتؤدي عملها بواجهة ليبرالية (جديدة). ومع ذلك، تخلق، من خلال عملية التضمين، عالمًا "ناعمًا" تُستبعد فيه الاختلافات، والمقاومة، والصراع. ثانيًا، تميز الإمبراطورية وتُؤكد الاختلافات. وفي الوقت الذي يتم فيه الاحتفاء ثقافيًا بالمختلفين، فإنهم يُعزلون ويلاحقون قضائيًا. ثالثًا، ما إن تستقر الاختلافات في مكانها حتى تسعى الإمبراطورية إلى القيام بعملية تراتب والتعامل مع التراتبية والاختلافات المتضمنة فيها. إن القيام بعملية التراتب والتعامل معها هما مصادر القوة الحقيقة للإمبراطورية.

الإمبراطورية إذن منظور ماركسي ما بعد حداثي للعولمة وممارسة للقوة حول العالم. ومع ذلك، وبدلاً من أن يمارس الرأسماليون أو البلدان الرأسمالية تلك القوة، تكون الإمبراطورية الأكثر ضبابية بشكل كبير هي المنوط بها عملية التحكم والسيطرة. وإذا لم يعد بالإمبراطورية أي وجود للرأسماليين، فماذا عن البروليتاريا؟ إن زمن البروليتاريا قد انقضى من وجهة نظر هاردت ونجري. ولكن إذا لم يعد هناك وجود للبروليتاريا لكي تعارض الإمبراطورية، فمن أين يجيء

الاعتراض عليها؟ إن على هارت ونجري اللذين يعملان من منظور ماركسي، أن يبحثا برغم ذلك عن قوة معارضة. إنهما في واقع الأمر لا يفقدان الأمل في هذه الحقيقة القاسية التي يفرضها هذا الموقف، ويصفـان تلك الجمـاعة المعتـرضة بـ "الجماهير: *multitude*"، وهو اختيار طريف للمصطلح لعدة أسباب. أولاً، إنه أكثر عمومية وتجريدًا من مصطلح بروليتاريا، كما أنه يبعدنا عن التركيز على الاقتصاد. ثانيًا، من الواضح أن هناك الكثير على الأقل من المعارضين المحتملين للإمبراطورية. إن المتحكمين في الإمبراطورية لا يشكلون سوى أقلية ضئيلة بالنسبة للجماهير.

إن "الجماهير" هم مجموعة البشر الموجودون في كل أنحاء العالم الذين يمدون الإمبراطورية بأسباب الحياة بالعديد من السبل التي تشمـل عملهم، ولكنهـا لا تقتصر عليه (إنهم القوة المنتجة الحقيقية في الإمبراطورية). إنهم يمدونها أيضًا بأسباب الحياة عبر قبولهم بالأيديولوجيا الثقافية للنزعة الاستهلاكية، والأهم، هو استهلاكهم الفعلي لمجموعة من عروضها. إن الإمبراطورية، شأنها شأن الرأسمالية وعلاقتها بالبروليتاريا، تمثل طفيلاً يصيب الجماهير وإبداعيتها وإنتاجيتها. إن الجماهير، شأنهما شأن البروليتاريا الماركسية (التي تختفي من هذه النظرية) قوةٌ إبداع في الإمبراطورية. والجماهير، شأنها شأن البروليتاريا أيضًا، تتمتع بالقدرة على قلب نظام الإمبراطورية من خلال الإبداع الذاتي المستقل لإمبراطورية مضادة. إن الإمبراطورية المضادة، شأنها شأن الإمبراطورية تكون، أو يمكن أن تكون، ظاهرة عالمية تسببها التدفقات والتبادلات. إن العولمة تؤدي إلى نزع الصفة الإقليمية أو المحلية (وتكون الجماهير نفسها قوة في نزع الصفة الإقليمية، وتكون هي ذاتها مجردة من هذه الصفة) وتمثل الأخيرة شرطًا رئيسيًا للتحرر العالمي للجماهير. أي أن الثورة الاجتماعية يمكن، كما تنبأ ماركس، أن تقع، ربما للمرة الأولى على مستوى عالمي من خلال نزع الصفة الإقليمية.

وبالتالي، فإنه في الوقت الذي يكون فيه هارت ونجري ناقدين للعولمة بشكل مؤكد، سواء كانت عولمة إمبريالية رأسمالية ليبرالية جديدة حديثة، أم إمبراطورية ما بعد حداثية، فإنهما يريان أيضًا إمكانية يوتوبية في العولمة. ومن ثم، لا تكون العولمة في حد ذاتها هي المشكلة، وإنما بالأحرى الشكل الليبرالي الجديد الذي اتخذته، أو تأخذه داخل إطار الإمبريالية والإمبراطورية. لقد وُجدت هذه الإمكانية اليوتوبية دائمًا، ولكن تمت تسوية سطوحها بواسطة القوى السيادية الحديثة من خلال التحكم الأيديولوجي أو القوة العسكرية. والآن تحتل الإمبراطورية، أو سوف تحتل عاجلاً، هذا الموقع المتحكم، ولكن حاجتها إلى قمع هذه الإمكانية تتم موازنتها عن طريق حاجة الجماهير لإظهار تلك الإمكانية اليوتوبية والتعبير عنها. وأخيرًا، توجد إمكانية الحرية الشاملة والمساواة الكاملة في العولمة. زد على ذلك أن العولمة تمنعنا من الوقوع مرة ثانية في النزعة الانصرافية والانعزالية التي ميزت شطرًا كبيرًا من التاريخ الإنساني. إن تلك السيرورات سوف تعمل بطبيعة الحال على إعاقة التغير العالمي الذي تسعى إليه الجماهير. إنها تعمل، بشكل أكثر إيجابية، في الوقت الذي تواصل فيه العولمة تقدمها، على دفعنا أكثر وأكثر باتجاه خلق الإمبراطورية المضادة. إن هذا التركيز على ما هو عالمي يعمل على التمييز بين هارت ونجري وبين غيرهما ممن ينتمون إلى تيار ما بعد الحداثة وتيار الماركسية الجديدة اللذين ينزعان إلى التركيز على ما هو محلي والمشكلات والممكنات التي ينطوي عليها[٢٢]. وفي المقابل، يعمل التركيز على ما هو محلي في رأيهما على حجب حقيقة، أن أساس كل مشكلاتنا الكبرى وتحررنا يوجد على مستوى عالمي، في الإمبراطورية.

وفي الوقت الذي يتنبأ فيه كل من هارت ونجري بالإمبراطورية المضادة، فإنهما لا يقدمان، مثل ماركس في حالة الشيوعية، أي برنامج عمل حول الكيفية

التي يمكن بها بلوغها، أو الطريقة التي يمكن أن تبدو عليها. إن الإمبراطورية المضادة، مثلها مثل شيوعية ماركس، سوف تبرز من الممارسة الفعلية (*Praxis*)، للجماهير بوجه خاص. إن على الإمبراطورية المضادة أن تكون عالمية، ويجب عليها أن توجد في كل مكان، ويتعين عليها أن تكون معارضة للإمبراطورية. الإمبراطورية المضادة تمثل احتمالاً متزايدًا، نظرًا لأن الإمبراطورية تفقد الآن قدرتها على التحكم في الجماهير. ومن ثم، يتعين على الإمبراطورية مضاعفة جهودها من خلال قوة الشرطة مثلاً، ويعمل هذا على تحريك الجماهير وجعل الإمبراطورية أكثر احتمالاً. إن هارت ونجري، بوصفهما ما بعد حداثيين، يرفضان التركيز على عامل النمط *type*، الذي يوجد في نظرية ماركس، وخصوصًا المركزية التي تمنح للعامل الثوري البروليتاري الذي يتمتع بوعي متزايد بالاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية. إنهما يركزان عوضًا عن ذلك على الأعمال الجماعية التي تقوم بها الجماهير مثل؛ الهروب من الخدمة العسكرية، والهجرة ونزعة "البداوة: *nomadism*". إن هارت ونجري، بتوجههما ما بعد الحداثي الذي يركز على الجسد، يحفزان "نزعة بربرية" جديدة تشمل أشكالاً جسدية جديدة، مثل تلك التي تظهر الآن في مجال "الجنوسة: *gender*"، والجنسانية: *sexuality*" والتغايرات الجمالية. (مثل عمليات الوشم، ووخز البدن). إن احتمالات خضوع هذه الأجساد للتحكم الخارجي أقل؛ واحتمالات قيامها بإبداع حياة جديدة أكبر؛ إنها الأسس التي تقوم عليها الإمبراطورية المضادة. ومن ثم، لا تكون القوة الثورية عوامل واعية، وإنما أشكال جسدية جديدة.

وفي الوقت الذي يحتفظ فيه كلٌ من هارت ونجري باهتمام ماركس بالإنتاج، فإنهما يتعرفان على عالمٍ جديد من الإنتاج والعمل، يكون فيه العمل اللامادي، والفكري، والاتصالي مركزيًا بشكل متزايد. ومن ثم، يكون التحكم في أولئك الذين

ينخرطون في مثل هذا العمل، ذا أهمية متزايدة. ومع ذلك، في الوقت الذي يتم فيه التحكم في هؤلاء من خلال وسائل الاتصال العالمية، والأيديولوجيا (وخصوصًا بواسطة الميديا)، فإنه سيتم التعبير أيضًا عن الإمكانية الثورية للجماهير من خلال وسائل الاتصال والأيديولوجيا. إن الخاصية الرئيسية للاتصال هي، أن يتدفق بسهولة وفاعلية عبر العالم، الأمر الذي يجعل من الأيسر على الإمبراطورية ممارسة التحكم، وتنظيم الإنتاج عالميًا، وأن تجعل تبريرها لنفسها وأفعالها شيئًا محايثًا لهذا الاتصال، إنها أيضًا، على العكس من ذلك بطبيعة الحال، الآلية التي يمكن بها للجماهير أخيرًا خلق إمبراطورية مضادة.

ملخص الفصل

يدرس هذا الفصل أثر نظرية الليبرالية الجديدة على العولمة. إن نظرية الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى الخطاب الذي برز باعتباره رد فعل لها، أثَّرا بشكل ملحوظ على الاقتصاد والسياسة. كما يمكن النظر إليها ككل، أو جزئيًا، بوصفها أيديولوجيا.

لقد ظهرت نظرية الليبرالية الجديدة في الثلاثينيات باعتبارها مركبًا من الالتزام الليبرالي بالحرية الفردية والاقتصاد الكلاسيكي الجديد. إن حرية السوق، والتدخل الأدنى للدولة كانا حجر الزاوية بالنسبة لهذه النظرية. لقد كانت نهاية فترة الكساد منطلقًا للمرحلة الثانية لتطور النظرية؛ لقد دخلت النظرية مرحلة الليبرالية "جزء لا يتجزأ". لقد أصبح السوق، والشركات، والأفراد، بفضل نفوذ دولة الرفاهية المؤسسة على الاقتصاد الكينزي جزءًا لا يتجزأ من بيئة منظمة تحكمها القواعد والضوابط. ولقد بذلت المدرسة النمساوية بزعامة "هايك: ***Hayek***" و"فون مايسيس:- ***Von Mises***" جهدًا كابحًا لمناهضة هذه النزعة التدخلية. ولقد باتت هذه الحركة أكثر قوة، نظرًا لأن جامعة شيكاغو أصبحت مركزًا مهمًا للتفكير الليبرالي الجديد ومكانًا لتدريب الليبراليين الجدد تحت إشراف ملتون فريدمان.

وإحدى الآليات الأساسية في الاقتصاد الليبرالي الجديد هو "مبدأ توجيه الصدمة" الذي يهدف إلى تنشيط الاقتصاد من خلال أسلوب الصدمة مثل خصخصة الصناعة، ورفع القواعد والضوابط، وخفض الإنفاق العام على برامج الرعاية الاجتماعية. وبينما أثبتت التجربة المبدئية في شيلي عدم نجاحها، فإن نسخًا معدلة

قد استخدمت من قِبَل حكومتي تاتشر وريجان في المملكة المتحدة والولايات المتحدة على التوالي.

ولقد أُكره العالم فيما بعد على قبول الليبرالية الجديدة، على الأقل جزئيًا عبر جهود صندوق النقد الدولي *IMF*، والبنك الدولي اللذين مارسا شكلاً محددًا من العلاج بالصدمة يعرف باسم "التكيف الهيكلي: ***structural adjustment***". لقد كان على البلدان المستقلة أن تعيد هيكلة اقتصاداتها طبقًا للسياسة الليبرالية الجديدة حتى يتسنى لها الحصول على القروض المالية من هاتين المؤسستين. ويُشار إلى هذه النظرية باسم "توافق واشنطن: ***Washington Consensus***" نظرًا لارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة. لقد تم توجيه النقد الشديد إلى مبدأ "التكيف الهيكلي" لأنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت وعدم المساواة. ولقد واجه أيضًا اعتراضًا من قبل حركات العولمة البديلة.

وتقتضي المرحلة الثالثة انتقالاً من الليبرالية الجديدة إلى النزعة المحافظة الجديدة ***(neo-conservatism)*** التي تبدي التزامًا قويًا بالنظام والأخلاقية ***(morality)*** والحاجة إلى فرضهما على باقي أنحاء العالم. وهناك مرحلة رابعة ممكنة تكمن في تطور تحالف يساري عضوي يشمل العمال، والأقليات العرقية، والإثنية والجنوسة ***(gender)*** التي تبدي جميعها مقاومة لعولمة الليبرالية الجديدة.

إن عمل الأسواق الحرة، في ظل الليبرالية الجديدة، يتسم بأهمية بالغة. إنه يشدد على التمسك بعدم وجود قواعد أو ضوابط للأسواق. ويتم أيضًا تصوير الأسواق الحرة على أساس ارتباطها الملازم بنظام سياسي ديمقراطي يسهل الحياة الاقتصادية الكريمة للفرد. وتم تأييد خفض الضريبة بوصفه آلية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد، والذي يقتضي بدوره تقليصًا للإنفاق الحكومي، وخصوصًا الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية.

وعلى الرغم من تأييد هذه النظرية لـ "حكومة محدودة"، فإنها تجند التدخل الحكومي لتسهيل المعاملات وتخفيف العوائق التي تقف في وجه الانتقال الحر لرأس المال عبر الحدود القومية. وبدلاً من استبعاد الدولة، قامت الليبرالية الجديدة بتعديل الطريقة التي تقوم بها الدولة بأداء وظيفتها حتى تسهل على السوق القيام بعمله. ويجادل فريدمان بأن عملية تقليص الحواجز هذه قد سطحت حقل اللعب العالمي، الأمر الذي يُمكّن كل إنسان من الاستفادة من عالمٍ مسطح.

ويسلط النقد الذي وجهه "بولاني: *Polany*" لنزعة الليبرالية الجديدة على حقيقة أن نظام "دعه يعمل" قد ظهر إلى الوجود بمساعدة الدولة: إن هذا النظام إذا ما ترك لنفسه، يهدد بتدمير المجتمع. إن الأسواق الحرة تغرى برد فعل جماعي طبيعي من قبل المجتمع.

ولقد تم توجيه النقد إلى الليبرالية الجديدة بسبب تعريفها الضيق لمصطلح الحياة الكريمة الذي يعادل الحياة الاقتصادية الطيبة. وتحجب النظرية أيضًا المصالح الثابتة لأولئك الذين يشجعون هذا النظام الاقتصادي. لقد أفضى تبني نظرية الليبرالية الجديدة إلى أزمة مالية عنيفة في بلدان عديدة، وتسبب في زيادة عملية التسليع بالإضافة إلى انحطاط البيئة.

وتشدد أونج على إمكانية الفصل بين الليبرالية باعتبارها استثناء واستثناءات الليبرالية. وتعد المناطق الحرة التي تمتلك فيها الأسواق حرية مطلقة نموذجًا للنوع الأول. ففي الوقت الذي يكون فيه التحكم الشكلي في قبضة الدولة القومية، فإن السلطة الفعلية تكون في يد الشركات متعددة القوميات *MNC*، التي تشتغل داخل هذه المناطق. أما استثناءات الليبرالية الجديدة، فتشكل سلاحًا ذا حدين. ففي الوقت الذي يمكن فيه للدولة استخدام الاستثناءات لحماية المواطنين من التقلبات التي يمكن

أن تنتج عن الليبرالية الجديدة، فإن بالإمكان استخدامها أيضًا لزيادة آثار الليبرالية الجديدة سوءًا.

ويضـــع فوكوياما نهاية التاريخ في الليبرالية الجديدة. إن الليبرالية الجديدة لا ينظر إليها فقط باعتبارها تطورًا إيجابيًا، ولكن أيضًا بوصفها جزءًا لا يتجزأ من المستقبل المنظور.

لقد أثارت نظرية الليبرالية الجديدة ألوانًا من النقد الضمني والصريح من جانب المفكرين الماركسيين الجدد. إن سكلير يُشدد على الممارسات متعدية القوميات القادرة على تجاوز الحدود، من جانب الشركات متعدية القوميات، والطبقة الرأسمالية متعدية القوميات، وأيديولوجيا الثقافة الرأسمالية. إن الشركات متعدية القوميات تستخدم الطبقة الرأسمالية لتنمية وتقوية أيديولوجيا الاستهلاك اللازمة لتلبية احتياجات النظام الرأسمالي. وينتقد هارت ونجري الشكل الليبرالي الجديد من العولمة بلغة الإمبريالية والإمبراطورية؛ إنهما يضيفان طابعًا ما بعد حداثي على الإمبريالية يؤدي إلى نزع مركزية الإمبراطورية الإمبريالية، ونشوء الإمبراطورية. وبرغم ذلك، يعزوان إمكانية إيجابية لعملية العولمة، ويتنبآن بإمبراطورية مضادة تتميز بفعل جماعي بلا وسيط. ***(non-agential)***.

قراءات إضافية

Milton Friedman. *Capitalism and Freedom*. Chicago: University of Chicago Press, 1950.

David Harvey. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Johan Norberg. *In Defense of Global Capitalism*. Washington, DC: Cato Institute, 2003.

Naomi Klein. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York: Metropolitan Books, 2007.

Narcis Serra and Joseph E. Stiglitz, eds. *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance*. New York: Oxford University Press, 2008.

Robert J. Antonio, "The Cultural Construction of Neoliberal Globalization." In George Ritzer, ed. *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell, 2007: 67–83.

Thomas Friedman. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century*. New York: Farrar, Strauss and Giroux, 2005.

Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Press, 1944.

Aiwha Ong. *Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty*. Durham, NC: Duke University Press, 2006.

Leslie Sklair. *Globalization: Capitalism and Its Alternatives*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Michael Hardt and Antonio Negri. *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

ملاحظات

١- من الممكن في الواقع رؤيتها بوصفها ميتانظرية *(metatheory)* أي بوصفها نظرية العديد من النظريات المحددة، أكثر منها نظرية. ومع ذلك، فسوف نتعامل معها أساسًا باعتبارها نظرية في هذا الفصل. انظر ريتزر *Ritzer (1991)*.

٢- انظر باب *(2001)* *(Babb)* حول دور الليبرالية الجديدة في بلد أمريكي لاتيني آخر.

٣- إنها تجادل أيضًا بأنها استخدمت كذلك في داخل الولايات المتحدة، مثل نموذج الصدمة الطبيعية لإعصار كاترينا، وما أعقبه، في نيو أورليانز.

٤- يشعر الكثيرون أن "توافق واشنطن: *Washington Consensus*" قد تآكل وبأنه تعدى لحظة ذروته من وقت طويل. انظر هيلد **(Held, 2005: 95 – 113; Broad, 2004: 129 – 34).**

٥- حيث صنع أخبارًا عن طريق عمل تعليقات حول النساء اللائي كن تقريبًا عرضة للتوبيخ أو الشجب مثل تلك التي تلي ذلك، والتي تدور حول الدول الأقل تقدمًا.

٦- الاستشهاد من عند فرجسون. *(2006: 70)*.

٧- الاستشهاد من عند فرجسون. *(2006: 70)*.

٨- الآخرون هم دولار وفيشر؛ دولار وكراي *(Kraay)* *(2002: 195 – 225)*؛ انظر أيضًا، فيشر *(2003: 1 – 30)*.

٩- www.freetheworld.com/release_html . إيسترلي: *Easterly* *(2006a: 29 – 41)* وعلى نحو أكثر عمومية، انظر إيسترلي *(2006b)*.

١٠- بينما كان سوروس*(2000)*، *(Soros)* رأسماليًا، فإنه يوجه النقد لهذه الفكرة، ولا سيما فكرة أن السوق الحرة سوف ترعى المصالح المشتركة ومجتمعًا ديمقراطيًا.

١١- ويذهب رأي آخر إلى أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تهبط على أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أدنى.

١٢- هذا هو تصور كارل ماركس؛ انظر ريتزر *Ritzer (2008c: 61)*.

١٣- للاطــلاع علــى واحد من الانتقادات الكثيرة، انظر: "شتاينجارت:
Steingart (2008)."

١٤- استخدم الكثيرون أفكار بولاني في العالم المعاصر. انظر، على سبيل المثال، مونك *Munck (2006: 175 – 86; Da Casta and MacMichael,* *(2007: 588 – 602*.

١٥- www.margaretthatcher.org/speeches .

١٦- الكيبوتز، مزرعة جماعية، مؤسسة عادة على الزراعة، تعمل على مبادئ اشتراكية.

١٧- فوكوياما *(1989)*، أعيد طبعه في *(Tauthail Dalby and Rutledge (1998:- 114 – 24)*.

١٨- www.france24com/en/20080926.

١٩- www.france24.com/en/20080926.

٢٠- هارت ونجري يستخدمان هذا المصطلح بشكل مختلف عن الآخرين الذين سوف نعكف على مناقشتهم مثل أوج "*Auge*، وريتزر: *Ritzer*"، (انظر الفصل ٩). إن معناهما أقرب ما يكون إلى معنى مصطلح كاستلز *(Spaces of flows)* (فضاءات التدفقات)، (في تعارضها مع "فضاءات الأمكنة: *Spaces of places*".

٢١- يقترب هارت ونجري هنا من عمل فوكو.

٢٢- انظر على سبيل المثال، سيدمان:- *(Seidman, 1991: 131 – 46; Antonio, 1991: 154 – 63)*.

الفصل السادس

البنية السياسية العالمية والسيرورة

ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على البني السياسية[1] المتضمنة في العولمة. ومع ذلك، فمن الأفضل النظر إلى هذه البني في الغالب، شأنها شأن كل البني، باعتبارها سيرورات (وتدفقات) أو بوصفها مجموعة شاملة من السيرورات. فعلى سبيل المثال، يتم في الغالب التفكير في الدولة القومية أو البيروقراطية بوصفها بنية في الوقت الذي تكون فيه بالأساس حاصل السيرورات الحادثة بداخلها (الاتصال، واتخاذ القرار... إلخ). بعبارة أخرى، يمكن رؤية البني باعتبارها "تدفقات مجمدة (متخثرة)، وبهذا المعني، يتناول الجزء الأكبر من هذا الفصل، أيضًا، السيرورات (والتدفقات) السياسية. ومع ذلك، يتعين علينا قبل أن نصل إلى النقطة المركزية التي تدور حول البني السياسية، أن نكون أكثر تحديدًا فيما يتعلق بالبني السياسية نفسها.

حول السيرورات والتدفقات السياسية

في الوقت الذي يركز فيه هذا الفصل على تطور وطبيعة نطاق عريض من البني السياسية ذات الصلة بالعولمة، يوجد بالتأكيد عدد من السيرورات القابلة للانفصال والبني متعددة الأشكال وثيقة الصلة بفهم العولمة المعاصرة. ويمكن في حقيقة الأمر إثبات أن كل التدفقات التي قمنا بمناقشتها بالفعل في هذا الكتاب هي من النوع السياسي الذي يتصل اتصالاً وثيقًا بالبني السياسية بكل أنواعها، ويكون بعضها أكثر مباشرة من ناحية ملاءمته السياسية من غيره بطبيعة الحال.

- يمثل التدفق العالمي للبشر (الفصل ١١)، ولا سيما تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، تهديدًا مباشرًا للدولة القومية وقدرتها على التحكم في حدودها.

- إن الأزمة التي تلوح في الأفق، والتي ترتبط بتناقص الموارد البترولية والمائية (الفصل ٨) تهدد بقيام أعمال شغب وربما إلى نوع من العصيان المسلح الذي يمكن أن يؤدي إلى سقوط الحكومات الحالية.

- إن عجز الدولة القومية عن التحكم في التدفقات الاقتصادية التي تتحكم فيها الشركات متعددة القوميات *MNCs*، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تجتاح العالم الآن (الفصل ٨)، تمثل أيضًا تهديدًا خطيرًا للدولة القومية (أوربا الشرقية على سبيل المثال).

- من المحتمل أن تكون المشكلات البيئية بكافة أنواعها (الفصل ١٢) وعلى الأخص تلك التي تتعلق بالاحتباس الحراري سببًا في عدم الاستقرار السياسي للكثير من الدول.

- إن الأمراض التي تجتاح الحدود (الفصل ١٣) ولا سيما الملاريا والسل الرئوي والإيدز في أفريقيا تشكل خطرًا على البني السياسية.

- إن الحرب (الفصل ١٣) هي التدفق العالمي الأكثر بروزًا الذي يهدد الدول القومية المتورطة فيها، وخصوصًا تلك التي تقف على الجانب الخاسر.

- إن التفاوتات (عدم المساواة) العالمية (الفصل ١٤و١٥)، ولا سيما الفجوة بين الشمال والجنوب تهدد بإثارة الدول الفقيرة ضد الدول الغنية.

- يشكل الإرهاب (الفصل ١٣) بشكل واضح تهديدًا للدول التي يُمارس ضدها (ومن هنا كان إطلاق مصطلح: الحرب على الإرهاب "في الولايات المتحدة").

وبناء عليه، سوف يتناول جزء كبير من هذا الكتاب، السيرورات السياسية، أو سيرورات كثيرة تتصل مباشرة أو بشكل غير مباشر بالسياسة. وفضلاً عن

ذلك، توجد مناقشة (وخصوصًا في الفصل ١٦) حول الجهـود المختلفـة الراميـة للتعامل مع مشكلات عالمية (حماية التجارة، وعملية التحول الليبرالي على سـبيل المثال) كثير منها ذو طبيعة سياسية.

وأخيرًا، استوعبت البني السياسية (الدول القومية، والأمم المتحدة مثلاً) نطاقًا عريضًا من التدفقات العالمية (لقد أدي العنف الذي ترعاه حكومة روبرت موجابي مثلاً في زيمبابوي إلى الهجرة الجماعية لملايين من البشر من الوطن).

الدولة القومية

لقد أنهت معاهدة وستفاليا *(1948)* *(Westphalia)* حرب (حروب) الثلاثـين و(الثمانين) عامًا في أوربا وأقامت نظامًا دوليًا مبنيًا على مبدأ سيادة الدول. لم يكن الجديد هو الدول ذات السيادة (لقد وجدت الدول المستبدة لآمـاد طويلـة)، وإنمـا بالأحري الاعتراف الذي حصلت عليه في وستفاليا. ولقد جري تفـسير المعاهـدة على نطاق واسع على أساس أنها تمنح الدول حـق تقريـر مـصيرها الـسياسي، ومساواتها من الناحية القانونية، ومنعها من التدخل فـي شـئون دول أخـرى ذات سيادة. ويري نقاد المعاهدة ممن يأخذون بالتفسير التقليدي أن لا شـيء مـن هـذه المبادئ كان متضمنًا في المعاهدة الأصلية، وإنما هي مجرد استنتاجات خلص إليها في وقت لاحق أولئك الذين أرادوا أن يدعموا نظام الدولة. وفضلاً عن ذلك، يـري البعض أن هذا التفسير حرك علاقة قديمة وصراعية بين الدول، وربما هيأ المسرح للحروب فيما بين الدول، ولا سيما الحربين العالميتين الأولي والثانية. وعلى الرغم من ذلك، حافظت الدول القومية[٣،٢] على وجودها بشكل بارز حتي عهد العولمـة

الحالي عندما بدأت السيرورات العالمية، على الأقل في عيون العديد من الملاحظين (بما فيهم مؤلف هذا الكتـــاب)[٤] فـــي اضعـــاف الدولة القومية - *(Hayman and Williams, 2006: 521 – 41)*.

إن للدولة القومية *(nation- state)* بطبيعة الحال مكونـــان: الدولـــة *(state)* والأمة (أو الوطن)، *(nation)*. إن الأمة تشير إلى جماعة اجتماعية يجمعها أصـــل واحد، وثقافة ولغة وأرض مشتركة. *(Cerny, 2007: 854)*. وأحد العوامل المهمـــة في هذا السياق هو عامل الهوية القومية، "شكل سائل وديـــنامي للهويـــة الجمعيـــة المـــؤسس على الإيمان الذاتي للمجتمع بأن أعضاءه يشتركون في مجموعـــة مـــن الخصائص المميـــزة التي تجعلهـــم مختلفـــين عـــن غيـــرهم مـــن الجماعـــات". *(Guibernau, 2007: 849 – 53)* وفي الوقت الذي تكون فيه فكرة القوميـــة مقيَّـــدة بشكل كبير (إقليميا مثلاً) في العصور الوسطى، فإن فكرة القومية قد توسعت منـــذ القرن السابع عشر وتعاظمت بفعل العديـــد مـــن القـــوى (الزعمـــاء الـــسياسيين، والبيروقراطيين، والبورجوازيين، والبروليتاريا، والمفكرين... إلخ) التي تدفع فـــي اتجاهها. إنها مبدأ أو حركة تسعى إلى جعل الأمة أساسًا للبنية السياسية ولا ســـيما الدولة. لقد برزت الدولة كشكل مؤسسي جديد في أعقاب زوال النظام الإقطـــاعي. لقد قدمت الدولة شكلاً أكثر مركزية للتحكم (بالمقارنة مـــثلاً الدولـــة - المدينـــة)، وطورت بنية تنظيمية "ذات موظفين حكوميين مستقلين نسبيًا خارج أي تراتبيـــات اجتماعية اقتصادية، لها قواعدها ومواردها الخاصة التـــي تحـــصل عليهـــا مـــن الضرائب عوض الالتزامات الشخصية والدينية الإقطاعيـــة" *(Cerny, 2007: 855)*. كما يأتي أيضًا ضمن تعريف الدولة حقها في السيادة. ويتضمن هذا القـــدرة علـــى القيام بأعمال جمعية داخلية (جمع الضرائب مثلاً) وخارجية (التعامل مـــع الـــدول الأخرى، وخوض الحروب... إلخ). يمكن إذن النظر إلى الدولة القومية بوصـــفها تكاملاً للجماعات الفرعية التي تحدد نفسها باعتبارها دولة، بالإضافة إلـــى البنيـــة التنظيمية التي تشكل الدولة.

التهديدات التي تواجه الدولة القومية

لقد أصبحنا نفكر في الدولة القومية، نتيجة للإرث الذي تركته لنا معاهدة وستفاليا، بوصفها كينونة مستقلة، عوضًا عن كونها كينونة تتمتع بالاكتفاء الذاتي(*). ولكن السيرورات العالمية التي تنفذ من خلالها (انظر ما يلي، وكذلك لكل ما يرد في هذا الكتاب) تدل على أن الدولة القومية ليست في واقع الأمر، ولم تكن بلا أدني شك في أي وقت من الأوقات، هذا "الوعاء". ونتيجة لذلك يخلص أحد المراقبين (ويوافقه مؤلف هذا الكتاب) إلى أن "الدولة في الوقت الراهن تمثل شيئًا طارئًا، وأنها في حالة من التغير الدائم" *(Cerny, 2007: 854)*.

التدفقات والسيرورات العالمية

إن الدولة القومية بصفة خاصة تواجه تهديدًا من جانب الاقتصاد العالمي والتدفقات الاقتصادية العالمية. إن "أوهامامي: *Ohamae*" يبدي رأيًا متطرفًا في هذه المسألة. إنه يري أن الحقيقة المزعجة هي أن الدول القومية أصبحت، بلغة الاقتصاد العالمي، مجرد ممثلين ثانويين" *(1996: 12)*. إنه يتحدث بلغة الاقتصاد العالمي الذي لا حدود له، والذي تعجز الدول القومية عن السيطرة عليه أو التحكم فيه.

وتبدي "سترينج: *Strange*" رأيًا مشابهًا عندما تجادل بأن انحطاط الدولة القومية يرتبط بتغيرات تكنولوجية ومالية، وكذلك "بالاندماج المتسارع للاقتصادات القومية في اقتصاد سوق عالمية واحدة". *(Strange, 1996: 13 – 14)* فبينما كانت الدولة القومية هي المتحكمة في الأسواق في وقت من الأوقات، فإن الأسواق هي التي تتحكم الآن في الدول القومية (سوف يكون لدينا الكثير مما يمكن قوله حول

هذه العوامل الاقتصادية في الفصلين التاليين). وفي هذا السياق تتناول سترينج نظام وستفاليا وتطلق عليه مصطلح "وستفيلير: *Westfailure*(*)" إنها تفعل ذلك لأن الدولة قد فشلت في السيطرة على النظام المالي (إنها تستشهد بالأزمة المالية الآسيوية، على الرغم من أن الكساد الكبير يقدم نموذجًا أفضل)، وفي حماية البيئة، والتعامل مع مسألة التفاوتات الاجتماعية (*Strange, 1999: 345 – 54*).

وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تهدد استقلال الدول القومية تشمل تدفق المعلومات، والهجرة غير الشرعية، والحركات الاجتماعية الجديدة، والإرهابيين، والمجرمين، والعقاقير، والمال (بما في ذلك الأموال المغسولة وغيرها من الوسائل المالية)، وتجارة الجنس وأمور كثيرة غير ذلك. لقد أصبح الكثير من هذه التدفقات ممكنًا بفضل تطور التكنولوجيا وتقدمها بجميع صورها. لقد تم أيضًا إضعاف الدولة القومية بفضل القوة المتنامية للمنظمات العالمية والمتعدية للقوميات (الاتحاد الأوربي مثلاً) التي تؤدي عملها متحررة إلى حد كبير من سيطرة الدول القومية. وأحد العوامل الأخرى المؤثرة، هو تزايد المشكلات العالمية (مرض الإيدز، مرض السل الرئوي، الاحتباس الحراري (انظر الفصلين ١٢ و١٣) التي لا يمكن للدولة القومية بمفردها أن تتعامل معها، أو لا يمكنها بالأحري التعامل معها بالكفاءة المطلوبة. وعامل آخر تاريخي محدد هو نهاية الحرب الباردة التي كانت تمثل قوة فاعلة في توحيد أو على الأقل في ترابط بعض الدول القومية. وأحد النماذج الدالة على ذلك يتمثل في دولة يوغوسلافيا وتحللها مع نهاية الحرب الباردة. ولكن النموذج الأهم بطبيعة الحال هو، تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول المستقلة (روسيا، وأوكرانيا، وجورجيا... إلخ). وهناك أيضًا مجموعة من "الدول الفاشلة" (الصومال مثلاً) وهي الدول القومية التي تعجز

(*) ويعني حرفيا "فشل الغرب". المترجم.

حكوماتها عن الاضطلاع بمسئولياتها وتأدية الوظائف المنوطة بها، وكذلك يطلق المصطلح على الدول التي تعاني من حالة تفكك وانهيار. *(Li, 2002: 1 – 20)*. إن الدول الفاشلة والدول التي تعاني من حالة تفسخ وانحلال لا تكون في وضع يسمح لها بالحفاظ على حدودها بطريقة مناسبة.

وإحدي الطرق التي تلخص الكثير من هذا كله هي القول؛ إن الدولة القومية قد أصبحت مسامية على نحو متزايد. وفي الوقت الذي تدعم فيه الكثير من الشواهد هذا الرأي، فإن الحقيقة هي أنه لم توجد أبدًا في أي وقت من الأوقات دولة تمتلك القدرة على ضبط حدودها بشكل كامل *(Bauman, 1992: 57)*. ومن ثم فإن مسامية الدولة القومية ليست هي الشيء الجديد، وإنما الجديد بالأحري هو الزيادة الملحوظة في هذه المسامية، وفي أنواع التدفقات التي لديها القدرة على النفاذ من الحدود القومية.

حقوق الإنسان الدولية

وأحد التهديدات الأخرى الموجهة إلى استقلال الدولة القومية هو الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الإنسان – *(Chatterjee, 2008; Elliott, 2007: 343 – 63; Freedman, 2008)*– لقد برزت قضية حقوق الإنسان والتي يمكن تعريفها بأنها "حق كل إنسان في الحياة، والأمن، والحياة الكريمة" – *(Turner, 1993: 489 – 512; 2007a: 591)* – بوصفها قضية سياسية عالمية كبري. ويقال إنه مادامت هذه الحقوق شاملة وكلية، فليس بإمكان الدولة القومية إلغاؤها[٦]. ونتيجة لذلك، طالبت جماعات حقوق الإنسان العالمية بالحق في أن تمارس تأثيرها بشأن ما يحدث للبشر داخل حدود الدول القومية ذات السيادة (المتهمين المشتبه في قيامهم بعمليات إرهابية مثلًا) وفيما بين هذه الدول (التجارة غير المشروعة في البشر على سبيل المثال:– (*Farr, 2005*). ومن ثم تكون حقوق الإنسان طبقًا لهذا الرأي أمرًا عالميا

وليس اهتمامًا مقصورًا على الدولة (Levy and Sznaider, 2006b: 57 – 76). وفضلاً عن ذلك يكون معني هذا هو؛ أن المجتمع الدولي يستطيع بل وينبغي أن يتدخل عندما تنتهك إحدى الدول حقوق الإنسان، أو عندما يحدث الانتهاك داخل حدود الدولة. ولا تتخذ الدولة الإجراء المناسب إزاء هذا الانتهاك.

لقد برز الاهتمام بحقوق الإنسان على نطاق عالمي كرد فعل للهولوكوست (Baumann, 1989) وغيره من الفظائع التي ارتكبت في القرن العشرين. لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإليك بعض مواد هذا الإعلان الأكثر صلة بالدولة القومية:

المادة (١)

يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرًا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء.

المادة (٢)

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أم القانوني أو الدولي لبلد أو لبقعة ينتمي إليها الفرد، سواء كان هذا البلد أم تلك البقعة مستقلة أو تحت الوصاية أو غير متمتعة بالحكم الذاتي أم كانت سيادتها خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة (١٣)

- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما تحق له العودة إليه.

المادة (١٥)

- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفًا أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة (١٩)

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقبال الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة (٢٢)

لكل شخص بصفته عضوًا في المجتمع، الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن يتحقق بواسطة المجهود القومي والتعاون وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية أو الدينية، وإلي زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المادة (٣٠)

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

يتضح من هذا الإعلان ومواده أن حقوق الإنسان تكون لها الأولوية على الدولة القومية، وأن الأمم المتحدة تسعى إلى ممارسة التحكم في الدولة القومية على الأقل في هذه القضايا.

ونتيجة للاهتمام الزائد بحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، ولو جزئيًا على الأقل، أصبح عدد أكبر من البشر في كل أنحاء العالم يعرّفون أنفسهم بوصفهم مواطنين عالميين، ويصيبهم القلق بسبب انتهاك حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم. لقد تم تأسيس "المحكمة الجنائية الدولية" *ICC* عام *2002*، لإقامة الدعوى ضد المتهمين بارتكاب جرائم تتصل بانتهاك حقوق الإنسان ومحاكمتهم. ومع ذلك يري البعض أن هذا النظام الدولي يمثل تهديدًا لسيادة الدولة القومية *(Sorensen, 2007: 1075 – 8)*. ونتيجة لذلك، رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بهذه المحكمة.

"ظلال الحرب"

وتري "كارولين نوردستروم: *Carolyn Nordestrom*" تهديدًا آخر يواجه الدولة القومية فيما تطلق عليه "ظلال الحرب: *Shadows of War*". إنها تعرّف ظلال الحرب بأنها "مجموعة من الارتباطات الاقتصادية والسياسية المعقدة بين الدول والروابط التي تتحرك خارج القنوات الرسمية للدولة". *(Nordstroom, 2004: 106)* إن "ظلال الحرب هذه غير مقيدة بواسطة الدولة" ولا تقتصر عليها. إنها سيرورات من "خارج الدولة: *extra-state*" (أي تلك التي تقع خارج نطاق القنوات الرسمية للدولة؛ تدفقات سلع السوق السوداء مثلاً) تتمتع بأهمية مركزية ولا سيما في البلدان الأقل تقدمًا. إن التدفقات الضخمة (الصيدلانية على سبيل المثال) التي تحدث بهذه الطريقة تساعد في تطور تلك الدول وتربطها بمواقع متعدية القوميات وكوزموبوليتانية. وتنهي كلامها:

> إن القوة الخالصة التي تدعمها أنظمة من خارج الدولة – قوة تشكيل الوقائع الاقتصادية والسياسية العالمية –

> **تظهر الطبيعة المغرضة لسلطة الدولة. ويظهر هذا أن قـوة الدولة "ليست قوة تتسم بالتفوق، وإنما هي وهم صُنع بعناية وحِرفية، فقط لأن شعبًا اختار أن يصدقه.**

لا يوجد نظام واحد للقوة متفوق، ولا توجـد هيمنـة نهائيـة غالبـة فـي العالم.(2004: 235) إن نوردستروم تمنح أهمية كبري لما هو "خارج الدولة". فمـن جهة، عندما تنهار دولة قومية، فإن البشر الذين يعيشون داخل حـدودها يعتمـدون على شبكات تربط البشر والدول عالميًا لكي يحافظوا على وجودهم. وتمثـل هـذه الشبكات أنظمة غاية في المرونة تكون قادرة على التكيف مع أقـصي الظـروف. ومن جهة أخرى، يكون من الحقيقي أن الجماعات المناهضة من خارج الدولة مثل تنظيم القاعدة تمثل تهديدًا أعظم للدول القومية بما في ذلك الدول العظمي (الولايات المتحدة فقط في الوقت الراهن) من ذلك الذي يمكن أن تشكله دول قومية أخـرى. "إن النظر في تاريخ الجماعات التي تمارس أنشطتها من خـارج الدولـة، والتـي أوقعت الهزيمة بالعالم الكولونيالي، يعلمنا أن هذه الجماعات هـي أقـوي الطـرق لتحدي الدولة ومقاومة إحدى القوي العظمي. *(Nordstrom, 2004: 249)*.

جماعات الخطاب متعدي القوميات

ونوع آخر من التهديد الذي يواجه الدولة القومية والمختلف تمامًا عن غيـره من أشكال التهديد، يتمثل في تطـور جماعـات الخطـاب المتعـدي القوميـات **TDCs** *(Bisley et al., 2007: 199: 212)* إن هذه الجماعات تكرس، على مـستوي الخطاب، لـ"ترابط متزايد بين المحلي والعالمي" *(Bisley et al. 2002:199)*، وتظهر في مجال آخر للحكومات المحلية داخل حدودها عجز الدول القومية عن أن تكـون مصدرًا لهذا الخطاب وعدم قدرة هذه الدول في ذات الوقت عن صد تدفقه. ومـن

ثم، فإن مدنًا غاية في التباعد مثل مدينة فينيكس في الولايات المتحدة، ومدينة مثل مدينة بريمن في ألمانيا تشتركان بشكل مباشر، على سبيل المثال، في أفكار حول إدارة المدينتين مستمدة من جماعات الخطاب متعدي القوميات وشبكة برتلسمان *(Bertelsmann Network)* (لتبادل الخبرة الإدارية). والمهم هو أن هذه الشبكة والأفكار الإدارية التي تنشرها هي التي أثرت على هاتين المدينتين وليس، أو على الأقل بمعزل عن، الدولتين القوميتين (الولايات المتحدة وألمانيا) اللتين توجدان بهما.

إن شبكة برتلسمان شبكة صغيرة نسبيًا للبحث والمعلومات. والأمر الأكثر أهمية بكثير هو منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ***IMF***، وخطاباتهما. وهناك أيضًا مجموعات مختلفة من المنظمات المحترفة ذات الخبرة التي تشكل جماعات للخطاب متعدي القوميات. إن هذه الجماعات تؤثر بطبيعة الحال بشكل مباشر على طبيعة الحكومة المحلية في أماكن عديدة من العالم.

دفاعًا عن الدولة القومية

هناك على الأقل البعض ممن يتشككون في صحة الوضع السابق. إن عددًا من المناقشات يذهب إلى أن الدولة القومية تواصل أداء دورها بوصفها اللاعب الرئيسي على المسرح العالمي ***(Gilpin, 2001)***، وبأنها تحتفظ على الأقل ببعض القوة في مواجهة العولمة ***(Conley, 2002: 378 – 99)***، وبأن الدول القومية تختلف اختلافًا بيّنًا بالنسبة لقوة تأثيرها في مواجهة العولمة ***(Mann, 2007: 472 – 99)***، وأن الشائعات التي تروّج حول زوال الدولة القومية شائعات مبالغ فيها إلى حد كبير(٧).

ويجادل دانيال بيلاند "إن دور الدولة باقٍ – بل ويتعاظم – في المجتمعات الصناعية المتقدمة" ***(Beland, 2008: 48)***. إنه يري أن الدولة القومية تتحمل أعباء

أكبر بسبب أربعة عوامل أساسية تتعلق بعدم الشعور الجمعي بالأمان: الإرهاب (انظر الفصل١٣)، والعولمة الاقتصادية التي تؤدي إلى مشكلات مثل الاستعانة بمصادر خارجية *(outsourcing)* والضغوط التي تدفع باتجاه تخفيض النفقات فضلاً عن التهديد الذي تشكله الأزمة الاقتصادية بالنسبة للهوية القومية بسبب الهجرة (انظر الفصل ١١)، وانتشار الأمراض العالمية مثل الإيدز (انظر الفصل ١٣). زد على ذلك، أن الدولة لا تستجيب فقط لهذه التهديدات، بل وتجد أن من مصلحتها بالفعل المبالغة في هذه التهديدات أو حتي اختراع المخاطر حتي تجعل مواطنيها أكثر إحساسًا بعدم الأمان *(Glassner, 2000)*. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك هو المناقشات التي أجرتها حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا قبل حرب ٢٠٠٣ على العراق والادعاء بامتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل التي كانت تشكل تهديدًا مباشرًا لها. بل وزعمت الولايات المتحدة أن باستطاعة العراق قتل الملايين باستخدام سفن بعيدة عن الشاطئ، تقذف عبوات تحتوي على مواد كيميائية أو بيولوجية قاتلة على المدن الأمريكية *(Isikoff and Corn, 2006)* (لقد ساعد الإحساس الجمعي بالخطر الذي تسببت فيه هذه المزاعم على تعزيز الإحساس لدي الرأي العام بضرورة غزو العراق والتخلص من نظام صدام حسين.

ويتمثل الوجه الآخر لهذا الرأي المؤيد للدولة القومية في؛ أن السيرورات العالمية بجميع أشكالها ليست بالضبط بهذه الفاعلية التي يتصورها البعض. فمثلاً تعاني المعاملات التجارية العالمية من حالة من الضعف إذا ما قورنت بالمعاملات التجارية داخل العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، يشكك البعض في "مسامية" (نفاذية) الدولة القومية بالرجوع على سبيل المثال إلى حقيقة أن معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول قد انخفض كثيرًا منذ أن بلغ ذروته في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين *(Gilphin, 2001)*.

وتذهب إحدى النقاط المتعلقة بهذا الموضوع إلى أن من الخطأ رؤية العولمة ببساطة بوصفها تهديدًا على الدولة القومية وقيدًا عليها، إن بإمكانها أيضًا أن تُعَدَّ

فرصة يتعين على الدولة انتهازها. لقد استخدمت مطالب العولمة مثلاً باعتبارها مرتكزًا لتحقيق التغيرات اللازمة (علي الأقل من وجهة نظر ليبرالية جديدة) في المجتمع الأسترالي، والسماح له على وجه الخصوص بالابتعاد عن النزعة الحمائية والتحرك في اتجاه عملية التحول الليبرالي الجديد لتحويل مشاريع الدولة إلى مشاريع خاصة، وجعل الرفاه الاجتماعي أكثر سلاسة وانسيابية. وبهذا، كانت بلاغة العولمة، ولا سيما عملية المبالغة فيها وفي آثارها، مفيدة بالنسبة للسياسيين الراغبين في مثل هذه التغيرات. وبعبارة أخرى، استخدم السياسيون الأستراليون العولمة باعتبارها أيديولوجيا بهدف إصلاح المجتمع الاسترالي.

"مجتمع متخيل"

إن الدولة القومية، سواء اُستبدلت بالعولمة أم لم تستبدل، تظل محتفظة بأهميتها. إننا نحتاج عندما نفكر في الدولة القومية ولا سيما في عصر العولمة، أن نفهم بأنها ليست ظاهرة "طبيعية" وإنما هي بالأحري بنية اجتماعية وسياسية. ويعني هذا أن الدولة القومية كان عليها أن تتأسس حرفيًا مثلما فعل الزعماء الأوائل للولايات المتحدة عندما أدمجوا الولايات المستقلة الأصلية في دولة قومية موحدة، كما يعني أن على الدولة القومية أن تُعَرَّف من قبل أولئك الموجودين بداخلها وكذلك الموجودون خارجها، بوصفها كينونة، ويمكن لهذا أن يحدث بطرق عديدة، سوي أن إحدى الأفكار المتعلقة بالتفكير في توحيد الدولة القومية هي فكرة بنيدكت أندرسون ***Benedict Anderson (2006)*** حول البلاد المتخيلة:

(imagined countries).

إن أندرسون *(2006: 6)* يحدد "الأمة: ***nation***" باعتبارها "مجتمعًا سياسيًا متخيلاً". وهذا يعني بوضوح أن "الأمة"، تبعًا لأندرسون، توجد بشكل أوّلي ضمن

مملكة الأفكار القائمة ذاتيًا داخل عقول البشر باعتبارها صورة. وينسب أندرسون أربع خصائص لـ "أمة" متخيلة. إنها أولاً متخيلة لأن من المستحيل، إلا في المجتمعات الأصغر، أن يجري المرء اتصالاً مباشرًا (وجهًا لوجه) مع أكثر من عدد قليل جدًا من نظرائه. ونظرًا لوجود البعض على الأقل، والكثيرين على الأرجح، ممن لا يتاح للمرء الاتصال الشخصي بهم، كان على المرء أن يتخيل من يكونون، وما الذي يؤمنون به، وما الذي يجمعهم معًا... إلخ. ثانيًا، يُتخيل أنها محدودة لأن أكبرها، التي يمكن أن تضم بليونًا من البشر الأحياء، تمتلك حدودًا محدودة، ما لم تكن مرنة، تقع خلفها أمم أخرى. ليست هناك أمة تتخيل نفسها مشتركة الحدود مع البشر" *(Anderson, 2006: 7)*. ثالثًا، تُتخيل الدولة القومية بوصفها ذات سيادة، أي بوصفها حرة. وأخيرًا، تُتخيل باعتبارها مجتمع *(community)* "لأنه بغض النظر عن عدم المساواة الحقيقية والاستغلال اللذين يمكن أن يسودا في كل أمة، فإن الأمة يتم تصورها دائمًا باعتبارها رفقة أفقية عميقة". *(Anderson, 2006: 7)*.

إن أندرسون يري القرن الثامن عشر بوصفه بداية فجر الأمة (بالمعني الذي يحددها به) والقومية *(nationalism)*، ويربط ذلك بتطورين أساسيين – الرواية الحديثة والصحيفة الحديثة – يضمها معًا تحت عنوان "رأسمالية الطباعة". إن إحدى الأفكار الرئيسية بالنسبة للرواية الحديثة كانت فكرة ممثل يتحرك تقويميًا *(calendericaIly)* عبر "زمن فارغ متجانس"، إنه يري هذا "تظيرًا دقيقًا لفكرة الأمة، التي تُتصور أيضًا باعتبارها مجتمعًا صلبًا يتحرك بثبات أسفل (أو أعلي) التاريخ" *(Anderson, 2006: 26)*. لقد كانت الروايات تنزع إلى أن يكون لها خيال قومي بالإضافة إلى تخيل لشخصيات تتحرك خلال المشهد السوسيولوجي المُمثَّل فيها.

وفي حالة الصحيفة، يعمل القارئ أيضًا بإحساس أن ما يظهر في صفحاتها يعمل تقويميًا، ويحدث هذا عندما يقرأ المرء حول مجتمع ما – مثلاً لاجئي دارفور – في حالة من العنف والفوضى لعدة أيام. ومن الحقيقي أيضًا أن يفترض القارئ، عندما تختفي القصة من الصحيفة لبعض الوقت أن مجتمع دارفور يواصل التقدم، ومن ثم، لا يواجه أي مشكلة تقريبًا في استكمال أحداث القصة (لاحظ التشابه مع الرواية وخط القصة). عندما تنشر المقالات مرة أخرى حول دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تشتري أعداد كبيرة من البشر الصحيفة ويقرأونها في يوم مفترض، وتتخيل قارئة ما مفترضة بأنها جزء من المجتمع الأكبر الذي يقرأ نفس القصص.

لقد كان بيع وتوزيع الروايات ونشرها على نطاق واسع هو النقطة الفارقة في ظهور فكرة الأمة المتخيلة. وكان من المهم أيضًا أنها لم تنتج بلغة النخبة (اللاتينية مثلاً)، أو بأي من اللغات الدارجة العديدة، وإنما في عدد محدود من اللغات المطبوعة. وبفضل هذا الإجراء أصبح أولئك الذين لم تكن لهم القدرة على فهم بعضهم بعضًا تدريجيًا على دراية بمئات الآلاف، بل الملايين من البشر داخل إطار حقل لغتهم الخاصة، لقد شكل هؤلاء القراء المزاملون الذين ارتبطوا بهم من خلال الطباعة، في خفائهم الملموس الدنيوي الخاص، جنين المجتمع المتخيل قوميًا. *(Anderson, 2006: 44)*

إن رأسمالية الطباعة *(print capitalism)* منحت أيضًا ثباتًا جديدًا للغة، الأمر الذي ساعد على إعطاء صلابة واستمرارية طويلة المدى لفكرة "الأمة". ومع ذلك، ففي الوقت الذي كانت تمثل فيه اللغة القومية المطبوعة أهمية من الناحية التاريخية، فإن ذلك لا يعني أن الأمم في الوقت الراهن (وكذلك الدول القومية)

واللغة المطبوعة مشتركة الحدود. ومن الواضح أن هناك لغات عديدة داخل إطار دولة قومية معطاة (تضم الهند العديد من اللغات)، وتمتد اللغات بعيدًا إلى ما وراء حدود دول قومية معينة (يتحدث الكثيرون الفرنسية في أكثر من مكان في العالم).

إن المجتمع المتخيل يمثل واقعًا أكبر بكثير من أي وقت مضي بسبب التطورات التي تتجاوز بكثير رأسمالية الطباعة والتي لم يتناولها أندرسون. وتحضرني الآن الميديا الرقمية، ولا سيما الهواتف الخلوية، والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت والمدونات... إلخ. التي تمكن شعوبًا كثيرة واسعة الانتشار من الاحتفاظ بـ وخلق وبذر إحساس متواصل بمجتمع متخيل. إن العولمة لم تكن تعني فقط تشتيت الكثير من البشر، ولكنها زودتهم أيضًا بتكنولوجيات أحدث تسمح لهم بأن يكونوا جزءًا من مجتمعات (كونية) حقيقية. ومن ثم، وعلى الرغم مما يمكن أن تعانيه أهمية الدولة القومية من انحسار، فإن أهميتها في الوقت الراهن تساوي أهمية واقعٍ متخيل، بل وتفوق أهميتها أهميته في حقيقة الأمر.

وأحد الأمثلة العديدة لاستخدام فكرة المجتمعات المتخيلة في مجال الدراسات حول العولمة، هو عمل فرانك ليتشنر *(Frank Lechner, 2007: 107 – 21)* عن الهولنديين، ولا سيما الطريقة التي يتصورون بها أنفسهم من خلال لعبة كرة القدم. لقد استخدم الهولنديون كرة القدم وسيلة لإعادة تخيل أمتهم. ففي عام ١٩٧٤، وصل الفريق الهولندي القومي لنهائيات كأس العالم، وعلى الرغم من خسارته أمام الفريق الألماني، فإن هذا الإنجاز اُعتبر تجليًا لحقيقة أن بلدًا صغيرًا مثل هولندا يمكنه المنافسة على المسرح العالمي، ليس فقط في لعبة كرة القدم، ولكن في أشياء أخرى عديدة أيضًا. بعبارة أخرى، سمح نجاح الهولنديين في لعبة كرة القدم بتخيل دولتهم القومية كدولة قوية، أقوي ربما مما هي في الواقع. وفضلاً عن ذلك، تم النظر إلى نجاح الفريق، وكذلك الدولة القومية بوصفه محصلة لتكامل الجمعي، أو النظام،

والفرد المبدع، إما باعتباره لاعبًا أو مواطنًا. لقد كان يُنظر إلى الفريق بوصفه قادرًا من خلال اللعب على "توسيع" حقل كرة القدم، وعكس هذا قدرة الهولنديين على توسيع الأبعاد الفيزيقية الحرفية للبلد ذاته من خلال، مثلاً، إصلاح الأراضي الواقعة في البحر. إن الهولنديين ليسوا استثناءً في هذا المجال. إن الكثير من بلدان العالم تتخيل نفسها من خلال كأس العالم وكرة القدم العالمية بشكل أكثر عمومية. ويري الكثيرون أنفسهم في واقع الأمر أرقي، وأكثر تميزًا بسبب نجاحهم في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن فكرة أسلوب هولندي مميز في كرة القدم، فكرةٌ مشكوك فيها. وفضلاً عن ذلك، يمكن قول نفس الشيء بالنسبة لكرة القدم في دول أخرى كثيرة. إن لدي الهولنديين مظاهر أسطورية تتعلق بإحساس الهولنديين ليس فقط بكرة القدم، وإنما أيضًا بالنسبة لوطنهم ككل. إن فكرة دولة قومية هولندية مميزة، أو أي دولة قومية، تشمل ذاكرة واستخدام انتقائيين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التصورات ليست محفورة في الحجر، وإنما يتم إنجازها بفعل العولمة وتتغير نتيجة لها. إن الهولنديين، شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين ينتمون إلى قوميات أخرى، يعيدون تخيل أنفسهم في أعقاب العولمة، ولا سيما الهجرة. إن الموضوع الرئيسي مع ذلك ليس هو الطبيعة الخاصة أو المحددة لـ "المجتمعات المتخيلة"، وإنما حقيقة أن تلك المجتمعات مطلوبةٌ على نطاق عريض في الكثير من الأطر القومية.

تغيرات في العلاقات العالمية للدولة القومية

يوجد فيما وراء الدولة القومية نطاق عريض من العلاقات السياسية الرسمية وغير الرسمية بين الدول القومية التي عملت على هيكلة العلاقات الدولية، وأخيرًا، العلاقات الكونية. وبالتالي، كان الانقسام الأساسي أثناء الحرب العالمية الثانية

انقسامًا بين الدول القومية المرتبطة بالحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا، بالأساس) والدول القومية المرتبطة بالمحور (ألمانيا، اليابان، إيطاليا بصفة مبدئية). وكان الانقسام الأكبر أثناء الحرب الباردة انقسامًا بين الكتلة السوفيتية والمتحالفين مع الغرب. وفي العقدين اللذين أعقبا سقوط الاتحاد السوفيتي تقريبًا، أصبح الموقف السياسي العالمي الجديد أكثر سيولة، وبذلت جهود عديدة لتقديم صورة للعالم السياسي الكوني الجديد.

إن باراج كهانا *(Parag Khana) (2008a; 2008b: 34 ff)* يقدم منظورًا في غاية الطرافة حول هذا العالم الجديد الذي انبثق في أعقاب الحرب الباردة[٨]. لقد بني تحليله على تمييز بين العولمة والجغرافيا السياسية[٩]. إن العولمة تشمل بالأساس تدفقات حرة تتميز بطبيعتها السياسية على وجه الخصوص. وفي المقابل، تتضمن الجغرافيا السياسية بشكل كبير الجهود السياسية والعسكرية التي تهدف إلى السيطرة على تلك التدفقات، ولكنها تتسبب في الغالب في زعزعتها (والكثير غيرها). وفي الوقت الذي كانت تتمتع فيه الولايات المتحدة بالهيمنة في حقبة الجغرافيا السياسية، أصابها الوهن بشدة عندما نافست العولمة الجغرافيا السياسية وتفوقت عليها. ومع ذلك، فإن كهانا الذي بني موقفه على حقيقة أن حقبة العولمة السابقة المعترف بها على نطاق واسع (انظر الفصل ٧) كانت قد بلغت نهايتها بفعل الجغرافيا السياسية المرتبطة ببداية الحرب العالمية الأولي، *(2008: 34)* يبدي قلقه من أن تقوّض الجغرافيا السياسية العولمة مرة أخرى.

ويجادل كهانا، أنه مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، كان من المتوقع للهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة أن تواصل عملها في المستقبل، ولكنها فشلت في أن تتعدي نهاية القرن. وعوضًا عن ذلك، يري كهانا بروز ثلاث قوي كبري في القرن الواحد والعشرين، الاتحاد الأوربي *EU*، والصين، والولايات المتحدة.

ويشرح كهانا "إن شبكة العولمة الآن، تمتلك ثلاث عناكب". ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة في رأيه، هي الوحيدة من بين هذه القوي الثلاث التي تعاني من حالة انحطاط. بينما يحتمل أن تواصل القوتان الأخريان صعودهما الحالي (ومع ذلك لا يتنبأ كهانا بأن تحل القوتان الأخريان محل الولايات المتحدة. إنهما سوف تتعايشان وتتنافسان بفاعلية وعدوانية مع بعضهما بعضًا). ويستبعد كهانا الاحتمالات الأخرى لوجود قوة عالمية عظمي مهيمنة. إن روسيا *(Blum, 2008)* تعاني من حالة هبوط في معدل سكانها الآن. وأصبحت مقاليدها في يد "حكومة غازبروم"(١٠)، ويعاني الإسلام من حالة انقسام حاد (الشيعة والسنة)، وتشتعل الحرب بين أطرافه؛ والهند متخلفة خطوات وراء الصين ولا يبدو أنها تمتلك نفس الطموحات العالمية التي تميز أطرافًا أخرى.

وتوجد بعض الملاحظات المسهبة التي يتعين إبداؤها حول قوة الاتحاد الأوربي واحتمالات استمراره في الصعود على مستوي الأهمية العالمية:

- وجود قائمة طويلة بالدول القومية التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الآن.
- وجود خطوط أنانيب لنقل البترول إلى دول الاتحاد الأوربي من ليبيا والجزائر، وأذربيجان.
- يشكل الاتحاد الأوربي بالفعل أكبر سوق في العالم متجاوزًا في ذلك الولايات المتحدة.
- ازدياد قوة اليورو الذي يتفوق الآن على الدولار الأمريكي، وهناك العديد من الضغوطات التي تصدر عن جهات عديدة للتخلي عن الدولار (تحدد منظمة

الأوبك سعر برميل البترول بالدولار) لمصلحة اليورو بوصفه عملة عالمية (على الرغم من هبوط قيمة اليورو في بدايات الكساد الكبير).

- اضطلاع أوربا بدور قيادي في التطورات التكنولوجية.
- أصبحت لندن تحتل المكانة التي كانت تحتلها نيويورك باعتبارها عاصمة مالية للعالم (وهناك احتمال في أن تتصاعد هذه النزعة نتيجة الأزمة العالمية وانهيار عدد من المؤسسات المالية الأمريكية الكبري) وتعد خطط الصين لوضع المكاتب الغربية الخاصة بصندوق الدولة للاستثمار في لندن، بدلاً من نيويورك أحد انعكاسات هذه النزعة.
- أصبحت أوربا (والاتحاد الأوربي) نموذجًا سياسيًا بالنسبة للأفارقة أو الشرق الأوسط أكثر جذبًا من نموذج الولايات المتحدة.
- ازدياد الصعوبات أمام الطلاب الأفارقة الذين يرغبون في الدراسة في الولايات المتحدة بسبب العديد من العوائق التي تضعها حكومة الولايات المتحدة أمام هؤلاء الطلاب، واتجاههم للدراسة في المؤسسات التعليمية الأوربية التي يجدونها أكثر جذبًا.

وتتوسع الصين باعتبارها قوة عالمية بالعديد من الطرق:

- عقد العديد من الصفقات مع عدد من مناطق العالم، أفريقيا، أمريكا اللاتينية... إلخ. وإرسال عدد كبير من موظفيها (المهندسين، والخبراء والعسكريين... إلخ) إلى هذه المناطق.
- تضخم حجم أعمالها التجارية في العالم، ونموها بشكل مستمر (على الرغم مما تعرضت له من ضربات عنيفة نتيجة للكساد).

- احتفاظها بعلاقات مع الكثير من الدول التي لا تحتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة بسبب انتمائها لما تطلق عليه "محور الشر" (إيران وكوريا الشمالية على سبيل المثال)، بل وتزويدها بالسلاح.
- وجود أعظم قوة للصين في شرق آسيا بطبيعة الحال، الأمر الذي يعززه وجود نحو ٣٥ مليون شخص من ذوي العرق الصيني الذين يعيشون في دول شرق آسيا، ويحتلون مواقع ممتازة في اقتصادياتها.
- جذب الصين للمزيد من دول المنطقة إلى مدارها السياسي. وهناك إمكانية في أن تحتل مركز النسخة الشرقية من حلف الناتو ***NATO***.

وعندما توضع أمريكا بدورها في الحسبان، فإن الناتج الآن يمثل ثلاثة أقاليم جغرافية نصف كروية كبري، مناطق طولية تهيمن عليها أمريكا وأوربا والصين، لأن إقليمًا منظمًا تنظيمًا عموديًا يضم كل المناطق المناخية طوال العام، وكل منطقة جغرافية من هذه المناطق، يمكن أن تتميز بالاكتفاء الذاتي وبناء قاعدة قوة تسمح لها بالتدخل في أراضي الغير ***(Khanna, 2008b: 37)***. ولقد تفاقم هذا التدخل في شئون الأخرين بفضل العولمة، وأصبح أكثر سهولة في عالم منكمش.

وسوف تكون ساحة المعركة الرئيسية بين الثلاثة الكبار ما يدعوه كهانا "العالم الثاني" الذي يمكن تمييزه عن بلدان العالم الأول وبلدان العالم الثالث الطرفية ***(Wallerstein, 1974)***. وهناك "الدول المتأرجحة: ***"The Swing States*** التي سوف تتصارع بشأنها القوي الثلاث، وسوف تحدد نتيجة المعركة الأطراف التي سوف تخرج منتصرة في الجغرافيا السياسية للمستقبل. وتوجد أهم الدول المتأرجحة في "شرق أوربا، ووسط آسيا، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا" ***(Khanna, 2008b: 39)***.

وأكثر الدول إثارة للجدل في العالم الثاني هي روسيا. سوي أن انكماش عدد سكانها (إذا استمرت المعدلات الحالية، فسوف يهبط عدد سكانها إلى ما يقارب عدد سكان تركيا بحلول عام *(2025)*، وانخفاض السكان في روسيا الشرقية على وجه الخصوص، وتركيز التنمية في الجزاء الغربي من البلاد وخصوصًا في موسكو وما حولها) يدل على أنه من الأفضل اعتبارها بلدًا ينتمي إلى العالم الثاني بدلاً من كونها منافسًا جادًا للثلاث الكبار. إن أوربا تكثف استثمارها في روسيا، وتعد أوربا سوقًا كبري لبترولها وغازها الطبيعي (على الرغم من امتلاكها لبدائل لهذه السلع). ومن ثم، يري كهانا *(39 :2008b)* إن روسيا تلعب بشكل مطرد دور الملحق لأوربا، على الرغم من أن أحد البدائل المطروحة على روسيا هي أن تتجه نحو الشرق بعيدًا عن أوربا، الأمر الذي سوف يؤدي في رأيه لأن تصبح روسيا "الخزان البترولي للصين". إن دور الملحق غير الرسمي لأوربا يبدو أكثر جاذبية وخيارًا أكثر احتمالاً. إن بعض المسئولين في الاتحاد الأوربي يتحدثون صراحة، حسبما يذكر كهانا، عن إسناد دور الملحق لروسيا.

ويضع كهانا قائمة بالكثير من الدول المركزية في هذا العالم الثاني تشمل تركيا، وكازاخستان، وفنزويلا، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، وإيران، وماليزيا، وتايلاند... إلخ. إن هذه الدول متأهبة دائمًا للخطف، ولن تستطيع أي من القوي الثلاث أن تضمها بشكل دائم في مدارها. إن تلك الدول يمكن أن تصنع تحالفًا مع واحدة من القوي الثلاث لبعض الوقت بشأن قضية من القضايا، ثم تتحالف بعد ذلك مع قوة أخرى من هذه القوي في قضية أخرى. وسوف تشكل دول العالم الثاني أيضًا تحالفًا مع نفسها، أو فيما بينها.

إن كهانا (*2008b: 62*، والتشديد من عندي) يضع هذه التغيرات في سياق انحطاط عملية الأمركة وصعود العولمة: "إن ما شاهدته في هذه الدول وفي العديد من الدول (في العالم الثاني) الأخرى هو؛ أن العولمة ليست مرادفة للأمركة: إن لا شيء أحدث تآكلاً في أولوية ترتيب الولايات المتحدة أسرع من العولمة".. وما يعنيه هو؛ أن العولمة قد أحدثت تآكلاً في الوضع الجيوسياسي للولايات المتحدة.

تطورات وبنى سياسية عالمية أخرى

عصبة الأمم

برزت فكرة عصبة الأمم في أعقاب وأثناء الحرب العالميــة الأولـــي. لقــد تشكلت العصبة أثناء مؤتمر السلام بباريس عام ١٩١٩، وبدأت في ممارسة مهامها في يناير ١٩٢٠، وكان الهدف منها أن تكون منظمة سياسية عالميــة وأصــبحت مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة الأكثر أهمية بكثير. ولم تكن عصبة الأمم هي المنظمة الأولي من نوعها (كان هناك "اتفــاق أوربــا: *Concert of Europe*" واجتماعاتــه الدورية) ولكنها كانت الأكثر اتساعا وشمولاً – أي الأكثر عالمية – حتــي اليــوم. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لعبت دورًا أساسيًا في إنشاء العصبة، فإنها لم تصبح عضوًا فيها بسبب اعتراض مجلس الشيوخ على المــصادقة علــى ميثاقهــا لرفضه الموافقة على هيمنة القوي المسببة للحروب على المنظمة. ولقد خــضعت العصبة بدون الولايات المتحدة، لهيمنة أوربا وفقدت انتشارها العالمي والــشرعية التي كــان يمكــن أن تستمــدها من هذا الانتشار. ولقد تم الإعــلان عــن وفــاة العصبة رسميًا في أبريل عام ١٩٤٦، لكن مصيرها كان معروفًا سلفًا بسبب غياب الولايات المتحدة عنها، ونظرًا لأنهــا لــم تكــن قــط منظمــة عالميــة بحــق – *(Northedge, 1989; Schuket, 2007: 727 – 33)*.

الأمم المتحدة

من الواضح أن منظمة الأمم المتحدة *UN*، على الرغم من المشكلات الجمة التي تعترض عملها، هي المنظمة العالمية الأولي في المجال السياسي. لقد أنــشئت في أعقاب الفشل الذي منيت به عصبة الأمم، على الرغم من أنهــا ضــمت فــي

ميثاقها الكثير من مبادئها وبعضا من وظائفها وخصائصها المميزة. لقد كانت، شأنها شأن الحروب العالمية التي سبقتها وعجلت بإنشائها، مؤشرًا للعولمة، على الأقل في المجال السياسي.

لقد بدأت الأمم المتحدة في مباشرة عملها في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥، وتقوم على قاعدة من الدول القومية (لقد ضمت المنظمة ١٩٢عضوًا عام ٢٠٠٧) التي شكلت عضويتها. لقد وقفت المنظمة، بوصفها منظمة تقوم على مركزية الدولة *(Weiss, Forsythe and Coate, 2004; Weiss and Zach, 2007: 1217 – 23)* موقف المعارضة من أولئك الذين روجوا لفكرة أن العولمة كانت مؤشرًا، أو هي مؤشر، لنهاية الدولة القومية. إن الأمم المتحدة تمثل إطارًا عالميًا تلتقي فيه الدول القومية وتقوم بمشاوراتها. ومع ذلك، فالأمم المتحدة ليست مجرد إطار تلتقي فيه الدول القومية، ولكنها أيضًا فاعلٌ مستقل.

الأمم المتحدة بوصفها ساحة لاتخاذ القرار من قبل الدول القومية

إن أشهر جهازين يتخذان من الدولة قاعدة لهما هما "مجلس الأمن" و"الجمعية العامة"، والأخيرة هي الجهاز الذي تجري فيه المناقشات في الأمم المتحدة، بينما الأول (مجلس الأمن) هو المسئول عن حفظ السلام والأمن الدوليين. وتقوم بإدارة الأعمال اليومية للأمم المتحدة سكرتارية تتألف من ٩,٠٠٠ موظف في نيويورك، بالإضافة إلى نحو ٤٠,٠٠٠ موظف آخر في كل أنحاء العالم. ولقد حال بين الأمم المتحدة وبين أداء دورها بالشكل المطلوب ضعفُ ميزانيتها الشديد والمزمن.

وتهتم منظمة الأمم المتحدة أساسًا بأربعة مجالات تمثل قوة كبري في تقرير السلام والأمن، ولا سيما في مجال العلاقات الدولية. ومع ذلك، تم تهميشها أثناء الحرب الباردة[١١]. نظرًا لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانا يملكان حق

الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن على الاقتراحات المقدمة. وكانت نقطة التحول في الدور العسكري للأمم المتحدة هو إقرار مجلس الأمن عام، مبدأ استخدام القوة لمواجهة الغزو العراقي للكويت. ولقد انخرطت الأمم المتحدة خلال التسعينيات في مجموعة كبيرة من الأنشطة التي لم يكن يتوقعها مؤسسوها، والتي كانت تعتبر في وقت سابق من اختصاص الدول. ولقد شملت هذه الأنشطة التدخلات في الحروب الأهلية في الدول الأقل تقدمًا، "مراقبة الانتخابات وحقوق الإنسان ونزع السلاح، بل والاضطلاع بوظائف الدولة" (في كمبوديا وتيمور الشرقية، على سبيل المثال)" *(Weiss and Zach, 2007: 1219)*. ومع ذلك باءت هذه النزعة التوسعية للأمم المتحدة بالفشل في التسعينيات في الصومال ويوغوسلافيا مثلاً. ومن المهم أن نذكر أيضًا أن الولايات المتحدة، على الصعيد العسكري، قد تورطت في مشكلات مثل التحكم في الأسلحة ونزع السلاح. وتشمل المنطقة الثانية القضايا الاقتصادية. لقد كان الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المجال هو تشجيع الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حدة التفاوتات الاقتصادية العالمية. أما المنطقة الثالثة فتشمل قضايا البيئة (التلوث مثلاً، والنفايات الخطرة) التي تم معالجتها بشكل أولي من خلال "برنامج الأمم المتحدة للبيئة"[١٢]. وأخيرًا هناك قضايا حماية الإنسان. لقد قامت مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان تحت رعاية الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان (انظر ما سبق) في كل أنحاء العالم.

إن الأمم المتحدة تتبع الولايات المتحدة قلبًا وقالبًا. إن الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت هو الذي اقترح اسمها، وصنع ميثاقها في سان فرانسيسكو واستقرت مقامًا في مدينة نيويورك منذ الخمسينيات. ولقد كانت الولايات المتحدة أيضًا هي أكبر مموليها. ومع ذلك لا تمثل ميزانية الأمم المتحدة بالمقارنة بميزانية الولايات المتحدة، سوي هامش ضئيل جدًا، تمثل ميزانيتها نحو ٠,٠٧ في المائة من ميزانية الولايات المتحدة، ولعل هذا هو السبب في الضعف النسبي الذي تعاني منه

الأمم المتحدة، واستعداد الولايات المتحدة لوقف تمويلها لها لدي نشوب أي أزمة تهدد العلاقة بينهما. *(Furguson, 2004)*.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)(١٣)

أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *(UNCTAD)* عام ١٩٦٤، بواسطة الجمعية العامة أساسًا لتحسين الوضع الاقتصادي للدول الأقل تقدمًا، وكذلك لتحسين طبيعة العلاقة بينها وبين الدول المتقدمة. إنه يسعي لإيجاد أسواق للسلع المصنعة الخاصة بالبلاد الأقل تقدمًا والحصول على أسعار مستقرة لسلعها. ولقد أبدت الدول المتقدمة معارضتها لهذه الخطوة لأنها تعارض الليبرالية الجديدة المهيمنة وقت إنشائه. ومع ذلك فقد تغير مساره عام ١٩٩٢، وقبل بالنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد، وتوقف عن البحث عن تغير شامل، وسعي بدلاً من ذلك إلى إدماج الدول الأقل تقدمًا في الاقتصاد العالمي *(Williams, 2007: 1211 – 13)*. لقد استمر الأونكتاد في التركيز على التجارة والتنمية، بهدف تحسين وضعية الدول الأقل تقدمًا في هذه المناطق، وذلك من خلال إيجاد الطرق التي تسمح لها بمزيد من الاستفادة من الاقتصاد العالمي وأداء عملها بشكل أفضل داخل منظومة هذا الاقتصاد.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي تقع مقراتها في باريس، عملها منذ عام ١٩٤٦. وتوجه المنظمة اهتمامها الرئيسي نحو مجالات "التعليم، والعلوم الطبيعية والاجتماعية والثقافية" *(Kazancigil, 2007: 1213 – 15)*. ولقد حققت عددًا من النجاحات في عقودها الأربعة الأولي من وجودها، ولكن الحرب الباردة أعاقت عملها، وأسهمت الليبرالية الجديدة للعولمة الاقتصادية أخيرًا

في عملية الإعاقة هذه. لقد سعت المنظمة إلى تيسير الحركة الحرة للمعرفة والمعلومات، ولكن الليبراليين الجدد فضلوا تحويل هذه الأشياء إلى سلع يمكن بيعها وشراؤها في السوق. لقد كان انتصار الليبرالية الجديدة يعني أن كلتا ميزانية اليونسكو وأنشطتها ظلتا تعانيان من حالة تدهور وانحطاط.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية *(IAEA)*

أصبحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية معروفة للعالم على نطاق واسع في أوائل عام ٢٠٠٣، عندما قاد رئيسها الحالي محمد البرادعي فريقًا من الخبراء للتحقق من وجود أسلحة نووية في إيران (ولقد أظهرت الوكالة في وقت سابق، وخلافًا لتأكيدات الولايات المتحدة، أن عراق صدام حسين يخلو من الأسلحة النووية). لقد أظهر التقرير الذي أصدرته فيما بعد أن إيران فشلت في الوفاء بمسئوليات السلامة والأمن المرتبطين بتطوير وصنع أسلحة نووية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمةٌ مستقلة تأسست في ٢٩ يونيو عام ١٩٥٧. ولا تخضع المنظمة لسيطرة الأمم المتحدة، ولكنها تبعث بتقاريرها إلى كلٍ من الجمعية العامة ومجلس الأمن. إن الغالبية العظمي للدول المشتركة أعضاء في الأمم المتحدة. وتظهر حالة إيران واحدًا من أشهر أدوار الوكالة بوصفها "كلب حراسة" بالنسبة للمسائل النووية. وبهذه الصفة تعكف الوكالة على تفتيش المنشآت النووية للتأكد من أنها موجهة نحو الاستخدام السلمي، وتنشر المعلومات والمعايير التي تهدف إلى التأكد من أن المنشآت النووية لا تمثل خطورة، وتعمل باعتبارها مركزًا للمعلومات العلمية حول الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

مجموعة الثماني (G8)

بدأت مجموعة الثماني باعتبارها مجموعة للستة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) عام ١٩٧٥، وأضيفت إليها كندا عام ١٩٧٦، وأصبحت روسيا عضوًا رسميًا بها عام ١٩٩٨. ويجتمع زعماء الدول المعنيون من مرتين إلى ثلاث مرات سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد متزايد من اللقاءات الأكثر تخصيصًا التي تضم ممثلين عن دول مجموعة الثمانية. ولقد تأسست العديد من الهيئات لتناول المسائل المتخصصة *(Kirton, 2001)* وتتمثل الأهمية الرئيسية لمجموعة الثماني في حقيقة أن اجتماع القمة الخاص بها "يظل هو المكان الوحيد الذي يلتقي فيه زعماء كل دول العالم الرئيسيين بانتظام لتقديم حوكمة عالمية واسعة النطاق تتأسس على مبادئ الديمقراطية" *(Kirton, 2007: 552)*. لقد قامت المجموعة بمعالجة سلسلة من القضايا السياسية المحددة (ضبط الأسلحة، الأمن الإقليمي، حقوق الإنسان... إلخ) والاقتصادية (سعر الصرف مثلاً، والتجارة العالمي، والعلاقات مع الدول النامية).

لقد كانت قضايا البيئة على قمة جدول الأعمال عندما التقي الأعضاء الثمانية في ألمانيا في منتصف عام ٢٠٠٧، وكان الموضوع الرئيسي هو التغير المناخي ومشكلة الاحتباس الحراري. ولقد قدمت ألمانيا خطة أكثر جرأة بكثير من تلك التي قدمتها الولايات المتحدة للتعامل مع هذه القضايا المتعلقة بالبيئة، وشملت الأجندة أيضًا خطة قدمتها الولايات المتحدة لإقامة نظام صاروخي دفاعي في أوربا الغربية، وهي الخطة التي وقفت منها روسيا موقف المعارضة الشديدة. لقد شملت اجتماعات رؤساء ألمانيا، والولايات المتحدة وروسيا – أنجيلا ميركل، جورج بوش، وفلاديمير بوتين – مناقشة هذه القضايا والتشاور بشأنها. *(Stalberg, 2007: A 14)*. ولقد تميز الاجتماع أيضًا بالتظاهرات التي قام بها آلاف من المحتجين المعارضين

للعولمة وللطابع غير الديمقراطي للاجتماعات (لقد استبعدت معظم دول العالم من الاجتماع) مثلما حدث في هذا الاجتماع *(Landler, 2007d: A 14)*. ولقد ظل موضوع التغير المناخي الموضوع الرئيسي على قائمة أجندة الاجتماع الذي عقد بمدينة (هوكايدو *Hokaido*) اليابانية عام ٢٠٠٨، لمجموعة الثماني الكبار، ولكن الاجتماع تمخض عن لا شيء تقريبًا عدا بعض التغييرات الطفيفة في الصيغة اللفظية حول أهداف خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة ٥٠% بحلول عام *(Economist, 2008: July 10 2050)*.

المنظمات السياسية الإقليمية

سوف نتناول فيما يلي بعض المنظمات السياسية الإقليمية *(Cooper, Hughes and de Lombaerde, 2008)*، ولن نغطي كل المنظمات بطبيعة الحال، ولكن سوف ينصب اهتمامنا أكثر على المنظمات الإقليمية الأكثر رسمية، عوضًا عن المنظمات غير الرسمية.

منظمة الدول الأمريكية *(OAS)*

تأسست منظمة الدول الأمريكية في ٣٠ أبريل عام ١٩٤٨، وشملت بشكل أولي كل الدول في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى كوبا والولايات المتحدة *(Philips, 2007: 917 – 21; Vaky, 1993)*. ولقد انضمت كندا وباقي دول الكاريبي بعد ذلك إلى المنظمة، ولكن تم تعليق عضوية كوبا، على الرغم من بقائها عضوًا من الناحية التقنية، عام ١٩٦٢، على خلفية قيام حكومة شيوعية في كوبا

برئاسة فيدل كاسترو. ولم تكن منظمة الدول الأمريكية منظمة إقليمية ناجحة بشكل مميز إلى حد كبير نظرًا للاختلافات العميقة بين الولايات المتحدة وباقي أعضاء المنظمة. وفي الوقت الذي كانت تكرس فيه المنظمة لتعدد المسئولية بين الأطراف الممثلة، استمرت الولايات المتحدة في تفضيل مقاربة أحادية تجاه أمريكا اللاتينية. ولم ينعكس هذا فقط على معارضتها الشديدة والمستمرة لكوبا (علي الرغم من تخلي فيدل كاسترو عن السلطة لأخيه عام ٢٠٠٨) بل وعدائه لها، ولكنه ينعكس أيضًا في العديد من المجالات الأخرى مثل التعامل مع مشكلة تدفق المخدرات من أمريكا اللاتينية، وتدفق المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك عبر حدودها. ولقد أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية أكثر توترًا مع ظهور هوجو شافيز في فنزويلا والتحول نحو اليسار في الكثير من نظم الحكم في أمريكا اللاتينية (إكوادور مثلاً وبوليفيا). ولقد أسفر هذا أيضًا عن توترات بين بلدان أمريكا اللاتينية، بين الدول التي اتخذت منحًى يساريًا وتلك التي لم تفعل نفس الشيء.

اتحاد دول جنوب شرق آسيا *(ASEAN)*

تأسس اتحاد جنوب شرق آسيا عام *1967*، وضم في عضويته إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، والهدف منه هو؛ تعزيز التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا بين دوله النامية الأصغر. ولقد أصبح الاتحاد يتألف الآن من عشرة أعضاء بعد أن أضيفت إليه عضوية بروناي، وفيتنام، ولاوس، وميانمار، وكمبوديا[١٤]. ويعمل الاتحاد وفقًا للمبادئ التالية التي تعكس بوضوح شخصيته السياسية وقاعدته في الدول القومية التي يتألف منها:

- الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة ومساواة ووحدة أراضي كل الدول وهويتها القومية.
- حق كل دولة في أن تحيي وجودها القومي متحررة من أي تدخل أو إكراه خارجي.
- عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الاتحاد.
- حل الخلافات أو المنازعات بين دول الاتحاد بالوسائل السلمية.
- نبذ لغة التهديد أو استخدام القوة.
- التعاون الفاعل بين الدول الأعضاء[١٥].

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الاتحاد أهدافًا أخرى له مثل تسريع "عملية التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والتنمية الثقافية في المنطقة"[١٦].

وعلى الرغم من أن الاتحاد قد تأسس بشكل كبير باعتباره منظمة سياسية *(Leifer, 1989)*، فقد أصبحت تهيمن عليه القضايا الاقتصادية *(Nesaduria, 2003)*، ولا سيما تلك التي تتعلق بتأثير السياسيات الاقتصادية التي تنتمي لليبرالية الجديدة على المنطقة ودولها الأعضاء. فمن جهة، سعي الاتحاد إلى التكيف مع الليبرالية الجديدة وذلك عن طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة (أفتا *AFTA*) لتخفيض حواجز التعريفة الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الحرة. ولقد سعي من جهة أخرى منذ عام ١٩٩٨ لتعزيز الشركات الداخلية الجديدة بمنح أولوية للمستثمرين في الداخل على المستثمرين الأجانب، وكان الهدف من ذلك هو الحيلولة بين هذه الشركات والوقوع تحت طائلة الهيمنة الأجنبية ومساعدتها على التطور والنمو بحيث تتمكن من منافسة الشركات متعددة القوميات. ومع ذلك، انتقل مركز الاهتمام عام ٢٠٠١ لجذب الاستثمارات الأجنبية. وأخيرًا استجاب الاتحاد للأزمة المالية الآسيوية عام ٨- ١٩٩٨، وذلك من خلال السعي لتطوير النظم المالية الإقليمية التي يمكن أن تساعد على منع الأزمات المالية المستقبلية.

ولقد أدى الحجم الصغير نسبيًا لاقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد (آسيان) إلى تأسيس "آسيان + 3" *(APT) ASEAN Plus Three*، الذي يضم ثلاث دول قوية شرق آسيوية هي اليابان، والصين وكوريا الجنوبية. وفي مايو عام ٢٠٠٠، وافقت الدول الأعضاء على مبادرة تشانج ماي *(Chiang May)* لتقديم اعتمادات مالية للدول الأعضاء في حالة نشوب أزمة مالية. وتظهر الأعمال التي قام بها الاتحاد (آسيان) "الكيفية التي استخدمت بها مجموعةٌ صغيرةٌ من الدول النامية بطريقة براجماتية التعاون الإقليمي لمساعدتها في التوسط بين نطاق من الضغوطات الصادرة عن العولمة، كما ساعدت أيضًا على تفسير ظاهرة التناقض الظاهري لبعث عالمي واسع النطاق لمشاريع التكامل منذ الثمانينيات بالترادف مع لعولمة".

الاتحاد الأفريقي *(AU)*[١٧].

بدأت منظمة الوحدة الأفريقية عملها عام ١٩٦٣، وأعقبها الاتحاد الأفريقي عام *2002 (Murray, 2004)*، ويشير هذا التغيير إلى تحولٍ من تركيز أساسي علي"الوحدة الأفريقية"، والاعتماد الجماعي على الذات إلى محاولة الاستفادة من العولمة، بالإضافة إلى تجنب آثارها المعاكسة *(Soderbaum, 2007: 16 – 18)*. وفي ظل المشكلات الكبيرة داخل أفريقيا، ظل من غير الواضح، إلى أي مدي يمكن للاتحاد الأفريقي أن ينجح في الاستفادة من امتيازات العولمة أو تجنب الوقوع تحت نيرها واستغلالها.

الحوكمة العالمية

لقد أدى انحطاط الدولة القومية ومعها على الأقل شيء من وظيفتها الحكومية، إلى ظهور ثلاثة أشكال جديدة من الحوكمة *(Whiteman, 2003: 253 – 72)*، الأول

هو حوكمة بدون حكومة *Rosenau and Czempiel, 1992*))، حوكمة بدون إدارة حكومية. فمثلاً، يتم تقرير الكثير من المسائل داخل الدولة القومية دون إدارة حكومة الدولة. ومن ثم يمكن لمناطق وأقاليم داخل الدولة القومية أن تتولي إدارة نفسها بنفسها. والثاني، هو؛ نظام حوكمة من خلال شبكات سياسية عامة متعددة. ويشمل هذا على المستوي العالمي حكومة تديرها مؤسسات دولية متعددة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*، ومنظمات شتي تخضع للقطاع الخاص. وأخيرًا يمكن لحوكمة على مستوي عالمي أن توسَّط وتلطِّف معياريًا. ويدخل في هذا جهود تحفزها قيم تشمل "منح صلاحيات للحكومة العالمية" بالإضافة إلى "الاتفاق السياسي: *The Global Compact*" الذي اقترحه كوفي عنان السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (والذي يضم عشرة مبادئ رئيسية يتعين على الأعمال التجارية الاستعانة بها في إدارة شئونها *Soederberg, 2007: 500 – 13*). إن الشكلين الأخيرين هما للذان يعبران بشكل مباشر عن العولمة والحوكمة، ولكن الأشكال الثلاثة مجتمعة تتعلق بانحطاط الدولة القومية حتي في مجال الحوكمة.

وهناك شاهدٌ ما على ظهور أشكال متعددة من "الحوكمة: *governance*" العالمية وضغوط متزايدة باتجاهها. إن جيمس روسينو *(2002; Rosenau, and Czempiel, 1992)* يربط هذا بعملية "التشعب: *fragmegration*" المتزايد (انظر أدناه) للنظام العالمي. ويعكس هذا تنوعًا عالميًا متزايدًا فضلاً عن العدد الكبير من القوي المتناقضة التي تم إطلاق العنان لها نتيجة لذلك. ومن بين هذه القوي المتناقضة، إندماج العالمي والمحلي *(localization)*، التمركز واللا تمركز، التكامل والتشعب.

وهناك سلسلة من العوامل الأكثر خصوصية وتحديدًا خلف هذا النمو تقتضي حوكمة أكثر عالمية. وعلى رأس القائمة، ينبغي أن تكون القوة المتداعية للدول

القومية. فإذا كانت الدول نفسها أقل قدرة على الاضطلاع بالعديد من المسئوليات، فإن هذا يفتح إمكانية ظهور شكل ما من أشكال الحوكمة العالمية لملء الفراغ. أما العامل الثاني فيتمثل في التدفقات الضخمة بكل أنواعها للأشياء التي تصطدم بالحواجز التي تقيمها الدول القومية والتي غالبًا ما تنفذ من خلالها. فمن جهة، يمكن أن يشمل هذا تدفق المعلومات الرقمية بجميع أشكالها عبر شبكة الإنترنت. ومن الصعب، بل ومن المستحيل، أن توقف دولة قومية هذه التدفقات. ومهما يكن من أمر، فمن المحتمل أن تكون هذه الأفعال غير مقبولة سياسيًا ويترتب عليها ردود أفعال سلبية تجاه الدولة القومية المشاركة في هذا الجهد. لقد سعت الصين على سبيل المثال إلى التدخل الدوري في شبكة الإنترنت، الأمر الذي عرضها لموجة من النقد الشديد داخليًا وخارجيًا. وهناك الهجرة الجماعية والدخول غير الشرعي إلى العديد من الدول القومية. فإذا كانت الدول عاجزة عن التحكم في هذا التدفق وضبط حركته، برزت الحاجة من ثم إلى حوكمة عالمية من نوع ما للمساعدة على علاج المشكلة. إن تدفق العناصر الإجرامية، بالإضافة إلى نوعية أنشطتها "المخدرات، الأموال المغسولة، تجارة الجنس... إلخ" عاملٌ قوي في الدعوة لحوكمة عالمية. وفي مثل هذه الحالات وغيرها، تبرز الحاجة إلى درجة من درجات النظام، نوع من السلطة الفاعلة، وعلى الأقل إمكانية ما لتحسين الحياة الإنسانية. هذه بعض الأشياء التي يمكن أن يقدمها شكل من أشكال الحوكمة العالمية.

وتشمل مجموعة أخرى من القضايا التي أفضت إلى دعوات بإقامة حوكمة عالمية، أحداثًا رهيبة داخل الدول القومية، إما أن تكمدها الدول نفسها أو تقوم بإنجازها، أو تعجز عن التحكم فيها وضبطها. فعلي سبيل المثال، يمكن لمئات الآلاف في دارفور في السودان أن يكونوا قد لقوا حتفهم، ورُحّل الملايين، وشُرّد ما يفوق عددهم من السكان في الصراع الذي يرجع تاريخه لعام ٢٠٠٣. لقد تورطت الحكومة السودانية والجيش السوداني في هذا الصراع بين مجموعات

عرقية وقبلية، وأبدت الحكومة السودانية معارضتها لأي تدخل أجنبي في شـئونها الداخلية. وبالطبع ليس هذا هو الحدث الأول من نوعه. إن نماذج أخرى شهيرة من التاريخ المعاصر تشمل الموت والتمزق فـي روانـدا (فـي عـام ١٩٩٤ قتلـت الميليشيات المسلحة لقبيلة الهوتو مئات الآلاف من أعضاء قبيلة التوتسي والكثيـر من أعضاء قبيلة الهوتو المعتدلين) وكوسوفو (وهو إقليم شبه مستقل في الـصرب وساحة الصراع في التسعينيات بين الجماعات الألبانية العرقية والصرب والمذبحة الجماعية التي تعرض لها الألبان). بل ويمكن أن نعود بالذاكرة إلى الحرب العالمية الثانية ونجادل بأنه كان يمكن تفادي المحرقة اليهودية (الهولوكوسـت)، أو علـى الأقل التخفيف من آثارها في حالة وجود شكل من أشكال الحوكمة العالمية تمارس الضغط على الحكومة النازية وتتدخل في النهاية على شكل أكثر مادية، ربما على هيئة تدخل عسكري (انظر الشكل *6.1* لمعاينة الخريطة العالمية لمناطق الصراع المتكرر).

هناك إذن مشكلات عالمية ليس بوسع الدول القومية بمفردهـا أن تتـصدي لها. وإحدي هذه المشكلات بطبيعة الحال، هي الأزمة المالية العالمية والذعر (الذي يشمل الذعر الحالي) الذي يجتاح العالم بشكل دوري والذي تعجز الـدول القوميـة عن التعامل معه بمفردها. إن بعض الدول (دول جنوب شرق آسيا مثلاً (آسـيان) التي قمنا بذكرها من قبل) كانت في الغالب، وتكون، ضحية لمثل هذه الأزمات. إن هذه الدول التي تعجز عن مساعدة نفسها، تحتاج إلى العون الذي يمكـن أن يقدمـه شكل من أشكال الحوكمة العالمية.

لقد ناضلت الدول القومية لوقت طويل للتعامل مع مشكلات من هذا النـوع من خلال أنظمة كثيرة تقوم ما بين الدول (مـثلاً، أحـلاف مثـل حلـف النـاتو: *NATO*). ولكن النزعة التي برزت أخيرًا تتجه نحو تطوير بنـي عالميـة أكثـر إخلاصًا، وأساليب للتعامل مع أنواع مختلفة من القضايا والمشكلات.

وإحدى هذه القضايا هي حوكمة اقتصاد العالم *(Hurst and Thompson, 1999)*.

وتوجد على الأقل خمسة مستويات يمكن على أساسها أن تؤدي هذه الحوكمة عملها.

١- الكينونات السياسية الكبرى، ولا سيما مجموعة الثلاث (أوربا، واليابان، وأمريكا الشمالية) التي يمكنها أن تحكم من خلال العديد من الاتفاقيات (تثبيت سعر الصرف، تنسيق السياسيات المالية، والتعاون في تحديد المعاملات المالية قصيرة الأجل التي تتسم بطابع المضاربة – *(Hurst and Thompson, 1999: 191)*

٢- أن يكون باستطاعة الدول إنشاء وكالات منظمة دولية عديدة للتعامل مع قضية اقتصادية محددة (منظمة التجارة العالمية *WTO*، مثلاً لمراقبة اتفاقية الجات *GATT*).

٣- التكتلات التجارية والاستثمارية مثل الاتحاد الأوربي، نافتا *NAFTA*، (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا)، أفتا *AFTA* (منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا)، التي يمكنها حكم مناطق اقتصادية مترامية الأطراف.

٤- يمكن للدول أن تطور سياسات للارتقاء بنفسها وتعزيز قدرة شركاتها على المنافسة في السوق العالمي.

٥- يمكن للأقاليم الواقعة داخل الدول أن تدمج الأنشطة الاقتصادية التي تقع داخل حدودها بهدف زيادة قدرتها على المنافسة العالمية وحمايتها من الصدمات الكبرى التي يمكن أن تؤثر عليها بالسلب.

المجتمع المدني

في الوقت الذي تمتلك فيه فكرة التمدن *(civility)* والمجتمع المدني *(Civil Society)* جذورًا ونماذج قديمة (عند أرسطو مثلاً)، فإن جون كين *(John Keane (2003)* يُرجع ما نعتبره الآن مجتمعًا مدنيًا إلى ظهور الغرب على المسرح العالمي نحو عام ١٥٠٠ (انظر أيضًا إيبرلي: *Eberly 2008*). إن المجتمع المدني ظل حتى القرن التاسع عشر *(Lipsechutz, 2007: 304 – 8)* غير منفصل عن فكرة دولة تحكمها القوانين. ولقد لعب الفيلسوف الألماني ج.و.ف هيجل دورًا رئيسيًا في إعادة تعريف المجتمع المدني بوصفه المجتمع الذي يوجد بين الأسرة والدولة. إنه مجال يمكن فيه للفرد أن يشارك بشكل مباشر في المؤسسات الاجتماعية المختلفة. لقد كان الاقتصاد بالنسبة لهيجل، مثلما كانت عليها الحال بالنسبة لماركس وأنجلز (وكين)، جزءًا من المجتمع المدني.

والشخصية الأشهر في النظرية الاجتماعية[١٨]، المرتبطة بفكرة المجتمع المدني هي شخصية "أليكسيس دي توكفيل: *Alexis de Tocquville*". لقد مجَّد توكفيل النزعة الأمريكية المبكرة لتكوين نطاق واسع من الجمعيات (مثلاً، الدينية والأخلاقية) التي لم تكن ذات طبيعة وتوجه سياسيين. لقد سمحت هذه الجمعيات المدنية للبشر بالتفاعل مع بعضهم بعضًا وأن يطوروا، ويجددوا ويوسعوا المشاعر، والأفكار، والعواطف والتفاهمات. ولقد سمحت هذه الجمعيات المدنية أيضًا للبشر بالالتفاف حول بعضهم البعض وإنجاز المهام معًا. وكان يمكن لهم، بغير هذه الجمعيات، أن يعانوا من العزلة والضعف على نطاق واسع في المجتمع المعاصر.
(Tocqueville, 1825 – 1840 / 1969: 513, 515).

إن التمييز بين السوق (وبين الدولة والأسرة) والمجتمع المدني، تجديدٌ يختص به القرن العشرون ويرتبط عادة بالمفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو

جرامشي *(1992)*، الذي يري، أن على المعارضة لكي تتحدي سيطرة الدولة (التي تتحكم فيها السوق) أن تكتسب مواقع في المجتمع المدني (الجامعات ووسائل الإعلام، على سبيل المثال) لكي تولّد أفكارها الخاصة المناهضة لأفكار الهيمنة النابعة من النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وفي الوقت الذي غزا فيه الغرب العالم بوسائل غير متحضرة في الغالب، بل وترتكز على العنف، تسبب في "بروز أشكال النضال الحديثة أيضًا من أجل حرية الصحافة، والدساتير المكتوبة، والتسامح الديني، وسنن جديدة للسلوك المدني (المرتبطة في الغالب بالرياضة)، والتداول السلمي للسلطة، والحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تسببت "روحها: *ethos*" الموحّدة تدريجيًا في تطور مؤسسات المجتمع المدني". *(Keane, 2003: 44)* لقد ظهر إلى الوجود مجتمع مدني بالفعل بحلول القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (جمعيات السلام، الجمعيات التعاونية، الحركات العمالية)، ولكنه تعرض لانتكاسة خطيرة بسبب الحربين العالميتين. لقد تشكلت حركة المجتمع المدني الحديث وتوسعت بشكل ملحوظ في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

إن ماري كالدور *(Mary Kaldor) (2003; 2007: 153 – 7)* تعزو أهمية مركزية للسبعينيات والثمانينات ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية. لقد كانت هناك في كلا الإقليمين معارضة للديكتاتورية العسكرية وجهود لإيجاد قاعدة مستقلة وذاتية التنظيم من خارج الدولة لمواجهة النزعة العسكرية. ولقد أصبح المجتمع المدني أيضًا خلال هذه الفترة عالميًا بشكل متزايد، نظرًا لأن وسائل السفر والاتصال جعلت من التواصل بين جماعات المجتمع المدني المختلفة في كل بقاع العالم أمرًا ممكنًا بشكل متزايد. لقد احتكمت هذه الجماعات إلى السلطات الدولية، وتمكنت من خلق فضاء سياسي عالمي لنفسها، حيث دعت إلى اتفاقيات دولية

بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان وساعدت على عقدها. وإحدي القضايا المهمة في التسعينيات "كان ظهور الشبكات متعدية القوميات للنشطاء الذين تجمع بينهم قضايا خاصة مشتركة من بينها قضية الألغام الأرضية، وحقوق الإنسان، والتغير المناخي، والسدود، ومرض الإيدز، والمسئولية الاجتماعية للشركات (Kaldor, 2007: 155 corporate responsibility). إن جزءًا كبيرًا من "حركة العولمة البديلة" المعاصرة (انظر الفصل ١٦) هي الآن جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني، تبعًا لكالدور (2007: 145)، يُعرَّف بأنه (وسوف نورد حالاً تعريفًا للمجتمع المدني العالمي): "السيرورة التي يتفاوض بها الأفراد ويتبادلون الآراء، ويناضلون ضد أو يتفقون مع بعضهم بعضًا ومراكز السلطة السياسية والاقتصادية". إنه مجال يمكن فيه للبشر أن ينجذبوا إلى بعضهم بعضًا بشكل مباشر تقريبًا، والذي يمكن لهم فيه، من بين أشياء أخرى، تحليل ونقد مؤسساتهم الاقتصادية. ويمكن للبشر إنجاز ذلك، ومن ثم التصرف بطريقة علنية، من خلال الانخراط في الجمعيات، والحركات والأحزاب والاتحادات التطوعية" (Kaldor, 2007: 154). ومن ثم يشمل المجتمع المدني كلاً من الأماكن والأحداث التي تقع في هذه الأماكن. إنه أيضًا بمثابة نموذج يتطلع إلى بلوغه الكثير من البشر والمجموعات، مجتمع مدني نشط مفعم بالحياة وقوي يمكنه التأثير علي، وموازنة القوي النشطة في مجالي السياسة والاقتصاد (Seckinelgin, 2002: 357 – 76). إن المجتمع المدني في الحقيقة يعمل بوصفه قوة موازنة لـ وبديلاً عن كل من الدولة القومية والسوق الاقتصادي، ولا سيما السوق الرأسمالي.

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع المدني متمركزًا حول الدولة، أي مرتبطًا بجماعات وأعمال ضمن إطار الدول[١٩]، فقد ارتبط في السنوات الأخيرة بأعمال

أكثر عالمية، ومن ثم بمجموعة متنوعة إلى حد ما من المنظمات تشمل "حركات اجتماعية، ومنظمات غير حكومية *(NGOs)*، وشبكات متعدية القوميات، ومنظمات دينية، ومجموعات اجتماعية" *(Kaldor, 2007: 153)*. لقد تحركنا، بعبارة أخرى، باتجاه المجتمع المدني العالمي *(Alexander, 2006a)*. على الرغم من بقاء المجتمع المدني باعتباره قوة داخل الدول والمجتمعات. *(Smith and West, 2005: 621 – 52)*.

إن جون كين *(2003: 8*، والتشديد من عندي) يقدم تعريفًا للمجتمع المدني بوصفه:

> **نظامًا ديناميًا غير حكومي ذا مؤسسات اجتماعية اقتصادية مترابطة يمتد في غير نظام أو اتساق في كل أنحاء الكرة الأرضية، يمتلك، آثارًا معقدة يمكن الإحساس بها في أركان الكرة الأرضية الأربعة. إن المجتمع المدني العالمي ليس شيئًا ساكنًا ولا يمثل كذلك أمرًا واقعًا، إنه مشروع غير مكتمل يتألف من شبكات، وأهرامات، وعناقيد ذات محاور وأطراف من المؤسسات السوسيواقتصادية، وفاعلين ينظمون أنفسهم عبر الحدود، عن عمد لتوحيد العالم معًا بطرق جديدة. إن هذه المؤسسات والفاعلين غير الحكوميين يميلون إلى استجماع القوة وتأمل العناصر الملموسة للعنف، وبالتالي يمكن الإحساس بآثارها السلمية أو "المدنية" في كل مكان، هنا وهناك، من وإلي مناطق محلية، وعبر أقاليم واسعة وإلي المستوي الكوني ذاته.**

ويشدد هذا التعريف على خمس خصائص وثيقة الارتباط تتعلق بالمجتمع المدني العالمي؛ إنه غير حكومي، ويتألف من سيرورات اجتماعية مترابطة،

وموجه إلى "التمدن: *civility*" (عدم ممارسة العنف) وتعددي (يشمل الإمكانية القوية لتهدئة الصراع)، وعالمي.

إن كين يمنحنا إحساسًا قويًا بالمجتمع المدني العالمي بالإضافة إلى طبيعته غير المكتملة والمتنوعة. ومع ذلك، فإن أحد الأشياء التي تميز وجهة نظر كين حول المجتمع المدني هو؛ رأيه في أن السوق الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع المدني. وفي الوقت الذي يري فيه الكثيرون المجتمع المدني متميزًا عن كل من الدولة القومية والسوق، يطرح كين قاعدة "لا يوجد مجتمع مدني في غياب السوق". إن المجتمع المدني لا يمكن أن يظل على قيد الحياة في غياب السوق، والمال، واقتصاد المال "ولا يوجد في واقع الأمر خط فاصل واضح بين المجتمع المدني والسوق؛ إن السوق جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، والعكس صحيح. إن أولئك الذين يعملون في السوق على سبيل المثال يخضعون لمعايير المجتمع المدني التي تتعلق بالمرغوبية الاجتماعية *(sociability)* مثل "درجة الالتزام بالمواعيد، الثقة، الأمانة، إمكانية التعويل على الشخص المنوط به أداء عمل ما، درجة التمسك بالجماعة وعدم اللجوء إلى العنف". *(Keane, 2003: 77 0)*.

ويستخلص كين *(2003: 78)* ثلاث نتائج رئيسية من هذه العلاقة: "إن الأسواق مظهر إمبريقي فطري، ومطلب رئيسي مصغر وظيفيًا للعلاقات الاجتماعية لمجتمع مدني عالمي قائم بالفعل"؛ "إن المجتمع المدني العالمي كما نعرفه ونلمسه الآن لا يمكن أن يبقي على قيد الحياة لمدة تزيد على بضعة أيام دون تحرير لقوي السوق بواسطة رأسمالية توربينية"؛ "ولا يمكن لقوي السوق التوربينية ذاتها أن تواصل بقاءها على قيد الحياة لمدة يوم واحد دون مؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل الأسرة، أعمال الخير، الروابط الاجتماعية، والمعايير الاجتماعية المشتركة مثل الصداقة، والثقة، والتعاون".

ولكي يدعم وجهة نظره، يجادل كين أن العمل ليس مقصورًا على اقتصاد السوق، وإنما هو نوع من النشاط الاجتماعي يوجد أيضًا في سياقات لا تشكل أسواقًا مثل الأعمال المنزلية، وأعمال البر، والفنون، والتسلية، ووسائل الاستجمام، والعلاقات الحميمة، ووسائل الإعلام الاتصالية، والسياقات والمؤسسات المقدسة. وفضلاً عن ذلك، تمتلك الأسواق والشركات الرأسمالية أثرًا باعثًا على التحضر على المجتمعات المدنية من خلال، مثلاً، أشكال مفاوضاتها المباشرة (وجهًا لوجه)، ومن خلال تدعيمها للسنن الاجتماعية مثل تلك التي ترتبط بأعمال الخير (مؤسسة جيتس مثلاً).

ومع ذلك، يدرك كين أيضًا أن السوق الرأسمالي يمكن أن يزعج، بل ويمزق المجتمع المدني العالمي مثلاً من خلال عدم المساواة الاجتماعية التي يتسبب فيها، أو من خلال اختيار المكان الذي يستثمر فيه، ولا سيما المكان الذي يتعين عليه عدم الاستثمار فيه، والمكان الذي يستوجب سحب استثماراته منه. والأمر الذي يمثل أهمية قصوى من وجهة نظر سلبية هو نزعة السوق الرأسمالي لإحكام "قبضة هيمنة السوق على مؤسسات المجتمع التي لا تهدف إلى الربح، التي تعاني من الشد والجذب واللَّي والتمزق إلى هيئات تخضع لقواعد التراكم والوصول إلى أعلى معدلات الربح. *(Keane, 2003: 90)*.

وربما كان هذا هو السبب الذي حدا بالكثيرين إلى التأكيد على الحاجة إلى التمييز بين المنظمات التي ترتكز على قاعدة السوق، والمجتمع المدني.

ويفرق "جيفري ألكساندر: *Jeffery Alexander*" خلافًا لكين، بين المجتمع المدني (أو ما يدعوه غالبًا "المجال المدني: *The civil sphere*") والسوق والاقتصاد. ومع ذلك، يمضي خطوة أبعد أيضًا في فصل المجتمع المدني عن الدولة، والدين، والأسرة، والجماعة *(Alexander, 2006b: 7)*. ومن ثم يرى

ألكساندر أن المجتمع المدني مستقل عن تلك وغيرها من البني والمؤسسات. إنه مجال يتميز بأخلاقياته ومؤسساته الخاصة. ومع ذلك، فهو ليس مجرد فكرة أو مثل أعلي. إنه موجود أيضًا على مستوي العالم الواقعي"، بمعني أنه يتمتع بوجود محلي في كلا الزمان والمكان. ومع ذلك، هناك مجموعة من المثل العليا المرتبطة به تشمل الجماعة المحلية، والتضامن، والعدالة، والديمقراطية. وبهذه الصفة، لا يُعَدُّ المجتمع المدني بمثابة واقع مُستَكمَل دائمًا، أو يمكن أن يكون كذلك. إنه، بدلاً من ذلك مشروع يتقدم باستمرار، وحاضر دائمًا.

وينطبق هذه بصفة خاصة على عصر العولمة، حيث يجب على المجتمعات المدنية التي نشأت في الدول القومية أن يجري توسيعها الآن للوصول إلى المستوي العالمي.

إن ألكساندر يري في حقيقة الأمر أنه في غياب مجتمع مدني عالمي، يمكن لوعود مجتمع مدني قومي أن تموت. لقد أصبحت تحديات ومخاطر العالم الراهن عالمية، الأمر الذي أدي إلى ضرورة أن يصبح المجتمع المدني ذاته عالميًا حتي تتاح له فرصة مجابهة هذه التحديات والمخاطر، وبشكل أكثر عمومية، حتي تتاح له الفرصة لخلق مجتمع مدني حقيقي.

لقد خضع المجتمع المدني على صعيد الممارسة ولعدة عقود لعوامل وقوي نقدية، إلا أن نوعًا من الليبرالية الجديدة والمنظمات التابعة لها (البنك الدولي مثلاً) قد استغل هذه الفكرة في وقت متأخر جدًا لتأسيس منظمات غير حكومية *(NGOs)* تمولها الحكومات والقوي الدولية، يجري توجيهها لإصلاح السوق والحكومة. ويري البعض أن هذه المنظمات غير الحكومية تنطوي على نفس فكرة المجتمع المدني، ويجادلون بأنه من غير المتعين التفكير فيها بوصفها جزءًا منه. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني، كما يوضح كين وكالدور، مقولةٌ عامة تنطوي على تناقض داخلي وتضم نطاقًا عريضًا من الجماعات.

كيف نبرر الصعود الأخير للمجتمع المدني عمومًا، وللمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة؟ هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تفسر هذه الظاهرة، ربما كان أهمها هو التدفقات المختلفة التي قمنا بذكرها بالفعل عدة مرات بما في ذلك تدفقات كلا الموارد (الأموال، والمعلومات، والثقافة الشعبية... إلخ) والتهديدات (التلوث، العقاقير، تجارة الجنس... إلخ) *(Mathews, 1997: 50 – 66)*. ونظرًا لانحسار قدرة الدولة القومية على التعامل مع هذه التدفقات، وفي حالة التدفقات السلبية (انظر الفصلين ١٢ و١٣) التخفيف من وطأتها أو منعها، فإن دور المجتمع المدني عمومًا، وآلاف المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة، قد تنامي.

لقد اجتمعت مجموعة من الحركات والمنظمات معًا منذ التسعينيات لكي تصبح مكونات مهمة في المجتمع المدني العالمي. ويشمل أحد الأنماط مجموعات مختلفة للأنشطة متعدية القوميات المشاركة في الجهود المبذولة لتناول مشكلات الاحتباس الحراري، مرض الإيدز، والألغام الرياضية، وهلم جرا. وهناك أيضًا حركة العولمة العالمية البديلة بالإضافة إلى الحركة المناهضة للحرب، وخاصة الأعمال الأخيرة التي تسبب فيها الغزو الأمريكي للعراق. والأمر الذي يكتسب أهمية متزايدة في مجال المجتمع المدني العالمي هو المدي الواسع للمنظمات التي تتصدي بصفة أولية لمشكلات تتعلق بالبيئة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية. ومن بين أبرز هذه المنظمات، المنظمات الدولية غير الحكومية للرعاية *(INGOs Care)* (انظر أدناه)، الصندوق العالمي لحماية الطبيعة *(Worldwide Fund for Nature)*، منظمة السلام الأخضر *(Greenpeace)*، منظمة العفو الدولية، منظمة أصدقاء الأرض، منظمة أطباء بلا حدود، منظمة أوكسفام *Oxfam*... إلخ. وربما كان الأمر الأكثر أهمية في الوقت الراهن بالنسبة للتفكير في المجتمع المدني، هو المجموعات التي تمثل الفقراء، ولا سيما تلك التي توجد في البلدان الأقل تطورًا، وجهودها لتحسين أوضاع الفقراء داخل منظومة الاقتصاد العالمي.

المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*

إن المنظمات الدولية غير الحكومية منظمات لا تهدف إلى الربح تؤدي خدمات عامة ولكنها لا تدار من قبل الدول القومية (يضاف إلى النماذج السابق ذكرها، منظمة "الشاهد العالمي: *"Global Witness*، "مركز النزاهة العامة"، "حملة الملابس النظيفة"، "المنظمة الدولية للتوحيد القاسي (الإيزو) *ISO*، المفوضية الدولية الكهروتقنية *[IEC] (International Electrotechnical Commission)* وغيرها من الاتحادات المحترفة). إنها خاصة، وتطوعية ولا تهدف إلى تحقيق الربح، ويُوجه معظمها لإحداث نوع من التغيير الاجتماعي أو السياسي. وتدافع المنظمات الدولية غير الحكومية عن أشياء عديدة، ولكنها أيضًا "تمارس تأثيرها بشكل روتيني على السياسات الداخلية للدول، وتشارك في العديد من المنتديات والمؤسسات متعددة الجوانب، وتعزز التعاون بين الدول، وتسهل المشاركة السياسية من جانب الحكومات والجمهور". *(Workentin, 2007: 883 – 7)*

إن أول المنظمات الدولية غير الحكومية الحديثة يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر (لقد أنشئت منظمة الصليب الأحمر في سويسرا عام ١٨٦٥)، ولكنها شهدت نوعًا من الازدهار في السنوات الأخيرة. لقد أصبحت مع زيادة عددها، وتوسع نفوذها وقوتها، مثار خلافات كبيرة. إن البعض يراها إرهاصًا بالمجتمع المدني الديمقراطي المستقبلي، بينما يوجه إليها البعض الآخر الكثير من النقد العنيف (انظر أدناه).

وفي الوقت الذي اتسع فيه نفوذ المنظمات الدولية غير الحكومية، فإن قوتها لا تنطوي على سلطة عقلية شرعية. *(Weber, 1921 / 1968)* وإنما تستمد هذه القوة من سلطة عقلية معنوية. *(Thomas, 2007: 84 – 102)* ويصدر هذا عن حقيقة أنها تدعي (بشكل ناجح في الغالب) أنها تمثل، وتعبر عن اهتمامات إنسانية شاملة،

وبأنها ديمقراطية نظرًا لكونها منظمات من جهة، ومن منظور أهدافها من جهة أخرى. وبأنها ملتزمة بالتقدم العالمي وخلق عالمٍ أكثر عقلانية. كما تصدر قوتها المعنوية الكبري عن حيادها وتجردها. وعلى المستوي الأكثر عمومية، تعمل على صياغة قضايا السياسة العالمية في مجالات حقوق المرأة، والسكان، والتعليم، والبيئة على المسرح العالمي.

وبوصفها قوي أخلاقية، فإنها تقوم بدور الناصح للدول، والشركات والأفراد حول الطريقة التي يمكن لهم بها التصرف في العديد من القضايا في ظل مجموعة محددة من الظروف.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية تتمتع ببعض المزايا التي تؤهلها لتتبوأ مكانة رفيعة لا تُضاهي على الساحة العالمية. أولاً، إنها في الغالب منظمات تلقائية، ولذلك فهي أكثر التصاقًا باحتياجات ومصالح أعضائها من المنظمات الرسمية والأكثر بيروقراطية المرتبطة بالدول القومية أو المجتمع الدولي. ثانيًا، هي في الغالب أكثر فاعلية في إنجاز أهدافها من أنماط أخرى من المنظمات (إنها قادرة في الغالب على الوصول أسرع لمناطق النكبات لتقديم الغوث إلى المنكوبين في البلدان الفقيرة أو ضحايا الكوارث). ثالثًا، إنها أكثر قدرة على جذب انتباه وسائل الإعلام في محاولة لإجبار منظمات أكثر التصاقًا بالناحية الرسمية (الدول مثلاً) على العمل.

وإحدى نقاط التحول في تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية كانت عام ١٩٩٢، عندما وُقعت اتفاقية للتحكم في غازات الدفيئة المنبعثة في الغلاف الجوي نتيجة لأعمال عدد من الجماعات التي لم تكتف بمجرد ممارسة الضغط الخارجي، ولكنها كانت منخرطة بالفعل في عملية اتخاذ القرار. وتشمل مجموعة النجاحات الأخرى:

١- مراجعة ما قام به البنك الدولي لإستراتيجيات اعتماداته المالية.

٢- قيام الأمم المتحدة بتأسيس مفوضية سامية لحقوق الإنسان.

٣- الحيلولة دون الموافقة على اتفاق الاستثمار متعدد الأطراف *(Multilateral Agreement on Investment)*، (الذي كان يمكنه تحرير الاستثمار الأجنبي وتقييد دور الدول القومية بالنسبة لهذا النشاط).

٤- الاحتجاجات التي جرت ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل عام١٩٩٥.

٥- التمثيل الرسمي في المنتدي الاقتصادي الدولي في ديفوس بسويسرا.

إن أحد أكثر النجاحات بروزًا للمنظمات الدولية غير الحكومية كان معاهدة دولية قادتها الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية *(ICBL)*. لقد وقعت ١٢٢ دولة على المعاهدة عام ١٩٩٧، ووافقت على عدم بيع واستخدام الألغام الأرضية. إن حقيقة أن الكثير من الدول القومية قد شاركت في التوقيع على المعاهدة يمكن أن يشير ظاهريًا إلى أن ذلك كان إنجازًا يحسب للنظام القديم المعتمد على مركزية الدولة القومية، ولكن الكثير من الفضل يرجع في واقع الأمر إلى المنظمات غير الحكومية الألف التي أسهمت في التأثير على نحو ٦٠ بلدًا من بلدان العالم للتوقيع على المعاهدة *(Bond, 2000)*.

ومع ذلك هناك العديد من الجوانب السلبية التي صاحبت نمو المنظمات الدولية غير الحكومية (والمجتمع المدني):

- إن المنظمات الدولية غير الحكومية هي بالأساس جماعات ضغط، ومن ثم لن تأخذ في اعتبارها مجموعة من الاهتمامات والقضايا الأوسع.

- إنها بالإضافة إلى ذلك منظمات غير ديمقراطية، وغالبًا ما تحافظ على سرية جداول أعمالها، وليست مسئولة أمام أي أحد خارج أعضائها.
- إنها منظمات نخبوية (تضم الكثير من هذه المنظمات في عضويتها أناسًا مترفين ومن ذوي التعليم الراقي ممن ينتمون إلى الشمال)، غير ديمقراطية، منظمات تسعى إلى فرض خطط شاملة غير ملائمة على منظمات وسياقات محلية.
- ومن ثم يمكن أن تكون غير مسئولة ومنفلتة، تمارس العربدة على المسرح العالمي.
- يُنظر إليها بوصفها تسبب الإزعاج للفضوليين الذين اعتادوا دائمًا على دس أنوفهم في شئون الآخرين *(Thomas, 2007: 84 – 102)*.
- وغالبًا ما تقوم بدور القوّاد للرأي العام وتتخذ وضعًا مبالغًا فيه وغير طبيعي بالنسبة للميديا لكي تجذب الانتباه لقضاياها من جهة، والاحتفاظ وتوسيع قوتها وعضويتها من جهة أخرى.
- ونتيجة لذلك يمكن أن تشوه حجم بعض المشكلات (المبالغة في تقدير نتائج، وسوء الحكم على أسباب التسربات النفطية لكي تعزز قضاياها ومصالحها).
- إن تركيزها على قضية واحدة يمكن أن يؤثر بشكل عكسي على الاهتمام والقدرة على التعامل مع قضايا كثيرة أخرى مهمة.
- إن طبيعة التركيز على المنظمات الدولية غير الحكومية، وتأسيسها نفسه يمكن أن يكون وظيفة لقدرتها على جذب الانتباه وزيادة الاعتمادات المالية. ونتيجة لذلك تفشل في تكريس اهتمام كبير، أو أي اهتمام على الإطلاق،

لقضايا مستحقة، إن لم تكن أكثر استحقاقًا (تآكل التربة ولا سيما في أفريقيا).

- وفي بعض الحالات تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بحسن النوايا مع بعضها بعضًا في صراع، مثل تلك التي تسعى لإنهاء بعض الممارسات (قطع أشجار الغابات بغية الحصول على الأخشاب) مقابل تلك التي ترى في هذه الممارسات حلولاً (قطع الأشجار لإنتاج الخشب بوصفه مصدرًا مستدامًا مفضل على الوقود المستخرج من الأرض).
- وهناك أيضًا تلك الفئة من النقاد الذين يشيرون إلى بعض القضايا المسايرة للموضة (الطارئة)، وحقيقة أن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تنساق وراء ما هو رائج وليس ما يستحق الانتباه بالفعل.
- إن تحكم الشمال في المنظمات الدولية غير الحكومية يثير الشكوك حول علاقتها بهموم ومشكلات الجنوب.
- ومع ذلك، ربما كان أقوى نقد للمنظمات الدولية غير الحكومية هو أنها ساعدت في تسريع انسحاب الدولة من بعض "التدابير الاجتماعية" *(Harvey, 2006: 52)*. وبهذا المعنى، يمكن النظر إليها بوصفها "جياد طروادة" الليبرالية الجديدة التي تدفع بجدول أعمالها إلى الأمام في الوقت الذي تبدو فيه وكأنها تناهض بعض أسوأ انتهاكاتها.

المجتمع المدني بالغ الاتساع إذن، ويشمل منظمات وأحزاب يمكن أن تدخل في صراعات مع بعضها بعضًا (الليبراليين الجدد الغربيين الذين يهيمنون على المنظمات الدولية غير الحكومية الكبرى، والنقاد غير الغربيين في الغالب الذين يوجهون نقدهم للرأسمالية الجديدة، وتشمل هذه الفئة الأصوليين الدينيين المتشددين

الذين يهيمنون على مجموعات أقل تنظيمًا). وما يجمع بين هذه المنظمات هو؛ أنها توجد تقريبًا خارج تخوم الدولة القومية وتقدم على الأقل إمكانية أن يكـون البـشر جزءًا من الجدل الدائر في العالم، بل ويمكن أن ينخرطوا في حركات تسير باتجـاه ديمقراطية أكبر وتحرر أعظم. *(Munck, Teune, 2002: 22 – 34)*

وفيما وراء قوتها المعنوية، أصبحت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مرتبطة رسميًا بمنظمات دولية حكومية *(IGOs)* ذات أهدف عالمية (مثلاً، الأمـم المتحدة) *404 – 388 :Martins, 2001)*). إن المنظمات الدولية غير الحكومية تقـف على أهبة الاستعداد للاستفادة من هذا الارتباط الرسمي بطـرق عديـدة. فهنـاك مكاسب رمزية مثل اكتسابها لشرعية أكبر من خلال ارتباطها بمنظمـة معروفـة دوليًا. وهناك أيضًا المكاسب الأكثر مادية نظرًا لأن هذه المنظمة يمكـن أن تقـدم بعض الاعتمادات المالية الضرورية للعديد من المنظمات الدولية غير الحكوميـة؛ ويمكن أيضًا إسناد بعض الأعمال من الباطن لهذه المنظمات وتحقيق دخـل مـن خلال إنجازها للمهام المطلوبة منها.

وهناك بالطبع بعض المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية المنخرطة في هذا النوع من النشاط، فبالإمكان استدراجها بسهولة من قبل المنظمات الدولية الحكومية *(IGOs)*. كما يمكن، بشكل أقل غلوًا، أن تحتـاج هـذه المنظمات إلى أن تصبح أكثر ترشيدًا، وأكثر بيروقراطية ومهنية[٢٠]، لكي تـتمكن من التعامل مع احتياجات ومطالب المنظمة الدولية الحكومية. ويمكن لهذا أن يؤدي بدوره إلى تغير أكثر دقة في توجهها. وذبـول وضـعف تـدريجي فـي دورهـا الراديكالي. وتشمل تغيرات أخرى في المنظمات الدولية غير الحكومية نقصًا فـي درجة المرونة (نظرًا لاضطرارها لتلبية مطالب المنظمة الدولية الحكوميـة التـي

تقوم بإمدادها بالاعتمادات المالية اللازمة وقت الحاجة) وتقلص قدرتها على العمل السريع، وربما، وهو الأكثر إزعاجا، فقدان استقلالها، بل وضياع هويتها.

ومن جهتها، تتأثر المنظمات الدولية الحكومية من تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطتها. إنها أيضًا يمكن أن تستفيد رمزيًا من هذه العلاقة وزيادة شرعيتها عبر احتكاكها بالقدرات العقلية و المعنوية العالية التي تمتلكها المنظمات الدولية غير الحكومية. وفضلاً عن ذلك، يمكنها الاستفادة ماديًا، نظرًا لأن هذه المنظمات الدولية غير الحكومية الأقل تمسكًا بالبيروقرطية يمكنها أداء مهام تؤديها المنظمات الدولية الحكومية على نحو أكثر تكلفة بكثير، ويتم إنجازها ببطء أكثر وكفاءة أقل.

وربما كانت الانخراط المتبادل بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية أكثر جلاءًا في حالة منظمة اليونسكو ***UNESCO***، نظرًا لانخراط المنظمات الدولية غير الحكومية فيها منذ بدايتها عام ١٩٤٥. لقد أنشئت اليونسكوفي حقيقة الأمر، حتي تتمكن من الاضطلاع بمسئولياتها الكبيرة والمتنوعة، العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل "المجلس الدولي للمتاحف" ***(ICOM)***. وفي أحوالٍ أخرى، قامت اليونسكو بتمويل منظمات دولية غير حكومية قائمة بالفعل (المجلس الدولي للاتحادات العلمية) ***[ICSU]*** الموجود منذ عام ١٩٣١، لكي يضطلع بمهام كان يمكن أن يطلب منها إنجازها لو لم تستعن بهذه المنظمات (تشجيع البحث العلمي وتطبيقاته لخير البشرية في حالة المجلس الدولي للاتحادات العلمية). وأخيرًا، قامت اليونسكو بمساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية إما بعدم التدخل في ميادين تخصص هذه المنظمات بالفعل، أو عن طريق الانسحاب من مجالات تبرز فيها منظمة دولية غير حكومية ممكنة. ولذلك تخلت

اليونسكو مع ظهور "الصندوق العالمي للحياة البرية" *(WWF)* عـــام ١٩٩١، عـــن قضايا بيئية كانت تقع ضمن اهتماماتها حتي تلك اللحظة.

المنظمات الدولية غير الحكومية والعولمة

يمكن أن نجادل، من ناحية، أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد ظهـــرت إلى الوجود بوصفها جزءًا من العولمة. ولكن نظرة أكثر انتقادًا يمكن أن تكون: بما أن الليبرالية الجديدة قد انتشرت في كل أنحاء العالم بوصفها جزءًا لا يتجـــزأ مـــن عولمة اقتصادية وسياسية، فإن بعض الوظائف التي كانت تضطلع بها قبـــل ذلـــك الدولة القومية، قد تراجعت إلى الخلف أو أصبحت خارج اهتمامها تمامًا. إن الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية، يمكن النظر إليها بوصفها قـــد بـــرزت إلـــى الوجود لكي تملأ الفراغات المختلفة التي ترتبت على انـــسحاب الدولـــة القوميـــة. والأدهي من ذلك، هو الدور الذي تلعبه الليبرالية الجديدة وأجهزتها (البنك الـــدولي مثلاً) في العالم الأقل تقدمًا. فعلي سبيل المثال، كانت عملية إعادة الهيكلـــة التـــي طلبتها هذه الأجهزة في العالم الثالث تعني في الغالب تراجع الحكومـــات عـــن أداء الكثير من الوظائف التي كانت منوطة بها. وبدون وجود للمنظمات الدوليـــة غيـــر الحكومية في هذه المجالات، كان يمكن لهذه الوظائف أن تُهمل كليةً.

لاعبون آخرون

هناك مجموعة من اللاعبين الأخرين علـــى الـــساحة الـــسياسية العالميـــة *(Thomas, 2007: 84 – 102)*. وتسعي هذه المنظمات إلى تناول المشكلات العالمية، وخصوصًا الفجوة بين المثل العليا العالمية والواقع، كما أنها تـــسعى إلـــى تنـــاول

مشكـــلات ترتبط بمنظمات عالمية عديدة مثل مبدأ الإقرار بالمسئولية والمـــساءلة (أو عدمه)، الفساد، الإنجاز، الامتثال، والتوترات العالمية – المحلية.

- إن المنظمات الدولية غير الحكومية ليست قوية فقط في حد ذاتها، ولكنها شـــكلت في بعض الحالات في الأعوام الأخيرة ائتلافات تمتلك على الأقل إمكانية زيادة قوتها ونفوذها *(Yanacapulos, 2005: 247 – 66)*، ولا تتشكل هذه الائتلافـــات (إذا أردنا أن نستخدم لفظًا مفتاحًا بالنسبة لتصور هذا الكتاب حـــول العولمـــة) بصفة عامة حول قضايا محددة، وإنما بالأحري لممارسة نفـــوذ أكبـــر علـــى المؤسسات المالية العالمية مثل "البنك الدولي"، وكذلك الدفاع عـــن المنظمـــات غير الحكومية إزاء التهديدات التي تواجهها ومساءلتها. والهدف الأكثر عمومية هو؛ أن تتمكن من ممارسة نفوذ أعظم على السياسات العالمية.

- يوجد عدد كبير من اللاعبين العالميين "المهجنين"، الذين يجمعون بـــين عناصـــر متعددة. وعلى سبيل المثال يجمع "المجلس الاقتصادي المـــسئول عـــن البيئـــة" **(Council for Environmentally Responsible Economics)** بين مجموعـــات خاصة من المستثمرين وأخرى من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنيـــة بالبيئة. إن "الاتفاق العالمي: ***Global Compact***" يضم مـــسئولين مـــن الدولـــة وأعضاء من الشركات في مناقشات حول العولمة ومبدأ المسئولية والخـــضوع للمساءلة. ومجموعةٌ أخرى أكثر تخصصًا هي مجموعـــة "عمليـــة كيمبرلـــي: ***Kimberly Process***" التي يجتمع فيها أعضاء من الدول القومية، والمنظمـــات الدولية غير الحكومية، والشركات لتناول مشكلات تتصل بـــ "حرب الماس: ***–Blood Diamonds.***"

- توجد العديد من المنظمات دون الإقليمية، والأخرى فوق الإقليمية.

- هناك روابط مباشرة بين كينونات محلية، والمجال العالمي، وأحد الأمثلة هي المدن التي تسوّق نفسها مباشرة لجمهور عالمي.
- لقد تكاثرت المنظمات غير الحكومية القومية والمحلية وغالبًا ما تتجمع حول المنظمات الدولية غبر الحكومية.
- إن جماعات ومنظمات وحركات دينية مختلفة تعد لاعبين عالميين مهمين. والأمر الذي يرتبط بهذا ارتباطًا خاصًا في هذا السياق هي المنظمات الدولية غير الحكومية *INGOs*، المنخرطة في الإغاثة والتنمية البشرية مثل منظمة "الإغاثة الكاثوليكية الخيرية: ***Catholic Relief Charities***".
- وهناك المنظمات الإرهابية العالمية. إن بالإمكان اعتبار تنظيم القاعدة مثلاً منظمة دولية غير حكومية.
- وهناك أيضًا مجموعة من الأفراد الذين يشكلون لاعبين عالميين (مهنيون، علماء، زعماء دينيون الذين يتمتعون بشيء من الشهرة باعتبارهم رجال أعمال "بونو، جورج كلوني"، وسياسيون سابقون (توني بلير، جيمي كارتر... إلخ).

ومن الطريف ملاحظة كيف أن قدرًا كبيرًا من العولمة يحركه الأفراد، والمصالح الفردية، والفردانية التي ترتبط إل حد كبير بالليبرالية الجديدة. ومع ذلك، يمكن النظر إلى هذا بوصفه الشيء الذي أفضي إلى حركة ارتجاعية مفاجئة على المستوي الجمعي بلغة المنظمات الدولية غير الحكومية التي ناقشناها آنفًا. لقد نظرت الاستجابات الجمعية عمومًا للفردانية غير المكبوحة باعتبارها مشكلة ولا سيما في المجال الاقتصادي.

ملخص الفصل

يدرس هذا الفصل، تطور البني الأساسية العالمية وعملها. لقد بدأنا ببني أكثر تقليدية مثل الدول القومية، وتطرقنا في المناقشة إلى تطور البني والسيرورات الإقليمية والعالمية.

ويمكن إرجاع أصل الدولة القومية الحديثة إلى "معاهدة وستفاليا: *Treaty of Westphalia*" التي أسفرت عن فكرة أن الدول القومية دولٌ مستقلة. ولقد أدت التطورات اللاحقة إلى دمج المفهوم الثقافي للأمة وبنية الدولة بفكرة الدولة القومية. ومع العولمة، تواجه الدولة القومية تحديات لا حصر لها تؤدي إلى فقدان السيطرة على التدفقات الاقتصادية والمنظمات متعدية القوميات. ولقد نشأ جدال حول ما إذا كانت الدولة القومية "قد ماتت". وعلى الرغم من انحطاط دور الدولة القومية، فإنها تظل بنية سياسية مهمة. ومع ذلك فـ "مسامية" الدولة القومية في عصر العولمة، والتدفقات العالمية المتزايدة التي تنفذ من خلالها، أمر يتعين أن يكون في بؤرة الاهتمام.

وتُعَدُّ فكرة "بنيدكت أندرسون: *Benedict Anderson*" حول "المجتمع المتخيل" فكرةً مهمة بالنسبة للتفكير في الدولة القومية. ونتيجة لتطور "رأسمالية الطباعة: *Print Capitalism*"، أصبح بالإمكان تصور الدولة القومية على أساس أنها مبنية بشكل فاعل، اجتماعيًا وسياسيًا بواسطة أناس يتطابقون مع المجتمع الذي تمثله. ولقد توسع هذا المفهوم بشكل أبعد عن طريق فحص الطريقة التي تعلو بها الدولة القومية على حدودها الجغرافية في مواجهة التكنولوجيا سريعة التطور

وتدفقات الهجرة المتزايدة. إن التشديد يقع على "إعادة تخيل" الدولة القومية على ضوء مثل هذه التدفقات العالمية.

وعلى ضوء السيناريوهات الجيوسياسية المتغيرة، يمكن رؤية العالم بوصفه قد تطور من خلال ثلاث مراحل، المرحلة ثنائية القطب (أثناء الحرب الباردة)، والمرحلة أحادية القطب (صعود الولايات المتحدة)، وأخيرًا مرحلة المستقبل ثلاثية الأقطاب التي تمثل فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، والصين المراكز الثلاثة للقوة.

وتم أيضًا فحص ظهور بني سياسية عالمية أكبر مثل عصبة الأمم، والأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمات أكثر تخصصًا مثل منظمة الأونكتاد، ومنظمة اليونسكو، ومجموعة الثماني الكبار، ووكالة الطاقة الذرية ***IAEA***.

وتم شرح مفهوم "الحوكمة العالمية: ***global governance***" ولقد ظهر هذا المفهوم بوصفه بديلاً عن نظام العلاقات فيما بين الدول ***(inter-state)*** في تناول المشكلات العالمية المختلفة. لقد تطور مفهوم الحوكمة العالمية كرد فعل لانحطاط الدولة القومية، وبوصفه أيضا استجابة للأزمة العالمية التي لم تتمكن الدولة القومية من التحكم فيها.

ويُعَدُّ المجتمع المدني أيضًا من الأمور التي تتمتع بأهمية سياسية بالغة. وعلى الرغم من أن للفكرة جذورًا قديمة، فإن المفهوم الحديث للمجتمع المدني قد تبلور على يد مفكرين مثل هيجل وجرامشي. لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني متميزًا بشكل واضح عن مفهوم الدولة من جهة، وعن مفهوم السوق والأسرة من جهة أخرى. ومع ذلك، يدور الكثير من الجدل المعاصر حول ما إذا كان بالإمكان فصل المجتمع المدني حقيقة عن السوق على ضوء الأثر المُمزّق الذي يمكن أن يتركه الأخير على الأول. ويمكن إرجاع ذلك جزئيًا إلى التوتر الداخلي في المجتمع

المدني المؤلف من عدد من المنظمات المتباينة أشد التباين. إن المجتمع المدني المحلي يتعايش الآن مع "المجتمع المدني العالمي". إن المنظمات غير الحكومية *(NGOs)* توجد جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية غير الحكومية *(INGOs)*.

وهناك اعتقاد بأن المجتمع المدني العالمي يمكن أن يكون "بديلاً" للدولة القومية. إن المجتمع المدني ينظر إليه في مناطق عديدة بوصفه يملأ الفراغ الذي خلّفه بالفعل انحطاط الدولة القومية. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يمتلك عددًا من نقاط القوة (كفاءة أكبر، أكثر قربًا من البشر)، فإنه يواجه أيضًا العديد من التحديات من حيث ضيق المجال، والاتهام بالنخبوية ووقوعه في قبضة الشمال. ويمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تشترك في علاقة تكافلية مع المنظمات الدولية الحكومية *(IGOs)* التي على الرغم من كونها مفيدة على المستوى الرمزي والمادي، تخلق تحديات أمام المنظمات الدولية غير الحكومية من بينها فقدان النزعة الراديكالية والاستقلال اللذين تتمتع بهما هذه المنظمات.

قراءات إضافية

Robert J. Holton. *Globalization and the Nation-State*. New York: St. Martin's Press, 1998.

E. Ohmae. *The End of the Nation-State: The Rise of Regional Economies*. New York: Free Press, 1996.

Susan Strange. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Carolyn Nordstrom. *Shadows of War: Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-First Century*. Berkeley: University of California Press, 2004.

Daniel Beland. *States of Global Insecurity: Policy, Politics and Society*. New York: Worth, 2008.

Benedict Anderson. *Imagined Communities*. Revised Edition. London: Verso, 2006.

Parag Khanna. *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order*. New York: Random House, 2008.

John Keane. *Global Civil Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Mary Kaldor. *Global Civil Society: An Answer to War*. London: Polity, 2003.

ملاحظات

١- على الرغم من أن بعض البني الاقتصادية - الاتحاد الأوربي ***EU*** مثلاً، يمتلك على الأقل بعض الجوانب والتضمينات السياسية - فإن كل شيء يُناقش في هذا الكتاب له وثاقة سياسية.

٢- انظر كيم ***Kim (2000)***؛ محمدي ***Mohammadi (2003)***.

٣- في الوقت الذي نميل فيه الآن للتفكير في الدولة القومية بوصفها مرادفا للبنية السياسية، فإن الحقيقة هي أنه كانت توجد، ولا تزال توجد بني سياسية مهمة أخرى تشمل "المجتمعات القروية، والدول، المدن، الولايات، والمجتمعات متعددة الطبقات والإقطاعية التي يهيمن عليها لوردات الحروب، والمجتمعات القبلية، والفيدراليات، والكونفدراليات بجميع أنواعها. هايمان ووليامز *(2006: 521 – 41)*.

٤- ومع ذلك، فإن إنقاذ اقتصادها عن طريق الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمي، وألمانيا وغيرها من الدول كان يمكن فقط أن يتم عن طريق الدولة القومية. ولم تكن تملك أي هيئة دولية أو عالمية الاعتمادات لفعل ذلك.

٥- لقد كان ينظر إلى حدود الدول القومية بوصفها المحيط "الوعاء" الذي يحميها من تأثيرات خارجية غير مرغوب فيها ويسمح لها بالاحتفاظ بمعظم، إن لم يكن بكل ما تحتاج إليه لكي تؤدي عملها بنفسها.

٦- علي الرغم، من أن الدولة القومية كما سوف نري في الفصل *11* تظل مركزية بطرق عديدة بما في ذلك تعريف اللاجئ بوصفه شخصًا يعبر الحدود القومية.

٧- انظر على سبيل المثال، ولف *Wolf (2005)*، كونلي *Conley (2002:377 – 99)*.

٨- لقد كتب "كهانا: *Khanna*" عملاً جماهيريًا ولكنه اجتذب العديد من علماء الجغرافيا السياسية المرموقين مثل ريتشارد.ن.روزيكرانسي، وصامويل هنتنجتون، وروبرت جيلين، وجون أجنيو.

٩- إنه لسوء الحظ ليس واضحًا كما يجب أن يكون بالنسبة لهذين المصطلحين؛ انظر الهامش صفحة *xxi*.

١٠- شركة غازبروم (*Gazprom*) شركة تضم أنشطة كثيـرة، ولكـن نـشاطها الرئيسي هو الغاز الطبيعي، ويعتقد أنها تمارس تأثيرًا غيـر ملائـم علـى الحكومة الروسية.

١١- "الحرب الباردة" مصطلح استخدم لتحديد علاقـة الـصراع بـين الاتحـاد السوفيتي وحلفائه من جهة، والغرب من جهة أخرى، ولا سـيما الولايـات المتحدة، فيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي عام *1991*. لقد كانت حربًا "باردة" لأنها لم تتحول أبدًا إلى حرب "ساخنة" يُتبادل فيها إطلاق النار تشمل الدول الرئيسية على الأقل بشكل مباشر.

١٢- *www.unep.org* .

١٣- *www.unctad.org* ؛ *Taylor (2003: 409 – 18)*.

١٤- *www.aseansec.org* ؛ *Nesadurai (2007.14: 64 – 7)*.

١٥- *www.aseansec.org* .

١٦- *www.aseansec.org* .

١٧- *www.africa.union.org* .

١٨- للاطلاع على نموذج معاصر أساسي للنظرية الاجتماعية في هذا المجال، يتأثر على الأقل جزئيًا بعمل توكفيل، انظر ريتزر *Ritzer (2008a: 81 – 105)*.

١٩- من أجل مناقشة حول بقاء الحال على ما هي عليها، على الأقل بدرجة مـا، انظر فوجل *Vogel (2006: 635 – 55)*.

٢٠- حول العلاقة المتداخلة لهذه السيرورات، على الأقل من وجهة نظر نظريـة فيبرمان (*Weberian*)، انظر ريتزر *Ritzer (1975: 627 – 34)*.

الفصل السابع

هيكلة الاقتصاد العالمي

نظرًا لأهمية الاقتصاد في العولمة، نكرس له فصلين. وسوف ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على البنى الاقتصادية، بينما ينصب اهتمامنا في الفصل القادم على السيرورات والتدفقات الاقتصادية. ومع ذلك، سوف يكون من المفيد أن نكرر أن ذلك التمييز اعتسافي إلى حد كبير، نظرًا لأن البنى تتألف من سيرورات، ويمكن للسيرورات أن تجري عليها عملية بينية.

إن علينا، إذا أردنا أن نفهم البنى الاقتصادية الكبرى المتضمنة في العولمة في الوقت الراهن، أن يكون لدينا إحساس بمكانها في التاريخ الاقتصادي.

(Frieden, 2006; Hirst and Thompson, 1999).

ما قبل بريتون وودز

حقبة سابقة على العولمة

هناك وجهة نظر مهمة ترى أن نظامًا اقتصاديًا عالميًا، ولا سيما نظامًا رأسماليًا عالميا، قد ظهر إلى الوجود نحوعام ١٨٩٦ وصل ذروته حول العالم عام ١٩١٤.[١،٢] وهناك بعض التناظرات الطريفة بين نمو الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، ونموه في الوقت الراهن[٣]:

- لقد حفزت تطورات من قبيل السكك الحديدية والسفن التجارية التقدم العالمي أثناء الحقبة الأسبق، بينما لعبت الطائرة في السنوات التالية دورًا مركزيًا في هذا التطور.
- لقد عزز التلغراف الاتصال العالمي إلى حد كبير في أوائل القرن العشرين، بينما لعب الإنترنت هذا الدور فيما بعد بقرن تقريبًا.

- لقد اعتمد التطور الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت وفي أيامنا هذه على التدفقات الكبرى لرأس المال.
- وفضلاً عن ذلك، احتاج هذا التطور في كل من الفترتين قدرًا كبيرًا إلى الخيال، بل والاهتمام المتزايد بالتحويلات المالية البريدية لأولئك الذين احتفظوا بإقامتهم في الوطن (انظر الفصل ١١ لمناقشة حول التحويلات المالية).
- والأمر الأكثر عمومية، هو؛ أن التخصص الاقتصادي العالمي *(Smith, 1776 – 1977)* بين دول العالم أصبح هو المعيار في ذلك الوقت، والوقت الراهن.
- وفضلاً عن ذلك، اعتمد هذا التخصص على "قانون" الأفضلية المقارنة ***comparative advantage (Ricardo, 1817/1971)***، أي أن على البلدان أن تركز على ما تنتجه بشكل أفضل، وهذه مقارنة داخلية، أي أن على الدولة أن تركز على ما تنتجه بشكل أفضل بالمقارنة بما تنتجه من أشياء أخرى (أو يمكن أن تنتجه) وليس بالمقارنة بما تنتجه دول أخرى.
- ولهذا علاقة بتماثل آخر بين اللحظة الراهنة وقرن مضى، يتمثل في التشديد على التجارة الحرة وإزالة الحواجز التجارية (التعريفات الجمركية على سبيل المثال)[٤].

ولا توجد تماثلات بنيوية فقط بين التنمية الاقتصادية في الفترتين، وإنما يوجد تماثل أيضًا بين المشكلات التي برزت فيهما. أولاً، لقد تم استبعاد الدول الفقيرة وشعوبها، وتستبعدُ الآن، بفعل فاعليات الاقتصاد العالمي. ثانيا، لم تستفد كل بلدان العالم (أو لم تستفد بشكل متساوٍ) من نمو الاقتصاد العالمي. لقد وجدت وتوجد أماكن فرعية ضمن هذه البلدان لم تشارك ولا تشارك بالتساوي في هذه

الاستفادة. ثالثًا، لم يوجد أو لا يوجد فقط خاسرون في هذه المنافسة الاقتصادية بين مناطق جغرافية، ولكن خسرت أيضًا صناعات وطبقات اجتماعية بعينها، على الأقل بالمقارنة بالفائزين. رابعًا، ذاق الفقراء، ويذوقون داخل أوطانهم، أشد ألوان المعاناة بسبب اضطرار هذه البلدان إلى سداد ديونها للدول الأكثر تقدمًا. باختصار، لم يكن الاقتصاد العالمي لقرن مضى (ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للوقت الراهن) حسنًا بالتساوي بالنسبة لكل شخص، وكان سيئًا بالنسبة للكثيرين.

وفي الوقت الذي يمكن فيه أن نتحدث لصالح حقبة سابقة للعولمة الاقتصادية، فإن ما لم يدركه الكثيرون في هذه المناقشة – وما يُعد مركزيًا بالنسبة لهذا الكتاب – هو احتواء العولمة على أشياء أكثر بكثير من مجرد الاقتصاد. إن جيفري فرايدن *(Jeffry Freieden)* على سبيل المثال، يذكر الانتشار العالمي للغة الإنجليزية ولعبة كرة القدم، ولكنه يفشل في إضفاء الاهتمام المستحق على هاتين الظاهرتين. وفضلاً عن ذلك، فإن فرايدن، في الوقت الذي يبدي فيه اهتمامًا أكبر بالقضايا السياسية، إلا أن هذه القضايا تكون في العادة جزءًا من الاقتصادات والعولمة الاقتصادية وخاضعة لها. ومن ثم، يفشل (هو وآخرون كثيرون) في إدراك الدور المهم للعولمة السياسية والثقافية ضمن منظوره العام حول العولمة. إن فرايدن لم يولِ المظهرين الثقافي والسياسي سوى قدر ضئيل من اهتمامه، أو لم يولهما بالأحرى أي قدر من الاهتمام على الإطلاق. ومن ثم، فإننا حتى لو قبلنا بوجهة نظره (التي يشاركه فيها آخرون) بأن العولمة الاقتصادية ليست بالشيء الجديد، فإن وجهة النظر هذه لا تخبرنا سوى بأقل القليل، أو لا تخبرنا بشيء على الإطلاق حول المظاهر الأخرى للعولمة. ومع ذلك، يمثل هذا الرأي حول حقبة سابقة للعولمة الاقتصادية أهمية كبرى بالنسبة للمناقشة التالية حول ظهور بنى اقتصادية عالمية أكثر جدة.

التنمية الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

إن فرايدن يرى تطور العولمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار هذه الحقبة السابقة للعولمة الاقتصادية وانهيارها نتيجة للحرب العالمية الأولى، والكساد، والحرب العالمية الثانية. لقد تركت كل هذه الأحداث آثارًا سلبية على كل الاقتصادات الكبرى تقريبًا (كان اقتصاد الولايات المتحدة استثناءً كبيرًا، على الأقل بالنسبة لآثار الحربين العالميتين). والأمر الذي كان يشكل أهمية كبرى في الثلاثينيات هو حركة الكثير من البلدان – ولا سيما إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية – باتجاه الحكم المطلق أو حكم الفرد، أو التحول إلى الداخل بغية بناء اقتصاد مكتف بذاته بقدر الإمكان. إن هذا التحول إلى الداخل، هو بالطبع لعنة على العولمة التي تقتضي تطلع الكينونات المختلفة – بما في ذلك الدول القومية – نحو الخارج، عوضًا عن التطلع إلى الداخل، ليس فقط من ناحية الطريقة التي تنظر بها إلى العالم، ولكن من ناحية تعاملاتها الفعلية مع بلدان العالم الأخرى. ومن ناحيتها، كانت للولايات المتحدة نزعة قوية باتجاه العزلة في الثلاثينيات(*)، على الرغم من أن هذا التوجه لم يكن مناقضًا تمامًا للعولمة الاقتصادية مثل نظام الحكم المطلق، نظرًا لأنه كان سياسيًا إلى حد كبير أكثر منه اقتصاديًا.

ومع ذلك، بدأ العالم الغربي، وخصوصًا الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، في التخطيط لاقتصاد دولي أكثر انفتاحًا. وكانت أحد المخاوف الكبرى هي عودة الكساد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خصوصًا بسبب المصاعب التي يمكن أن تواجهها هذه المجتمعات في استيعاب القوة العاملة الضخمة التي تسبب فيها تسريح الجنود عند انتهاء الحرب. وكان هناك خوف أيضًا من اللجوء إلى إقامة الحواجز مرة أخرى أمام التجارة والتدفق الحر للأموال الذي كان شائعًا قبل الحرب العالمية الثانية. لقد انصب اهتمام المخططين على تقليص الحواجز، وعلى

تهيئة الشروط الضرورية للتدفق الحر للأموال والاستثمار. وتمثل اهتمام آخر في خلق الشروط اللازمة للاستقرار المالي في كل أنحاء الكرة الأرضية. ولقد كان هذا بمثابة الخلفية التي تأسس عليها اجتماع عقد في يوليو عام ١٩٤٤، في فندق "ماونت واشنطن" في غابات بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير، والذي تمخض عن "منظومة بريتون وودز" عند نهاية الاجتماع الذي استغرق انعقاده ثلاثة أسابيع.

بريتون وودز ومنظومة بريتون وودز

لقد ساد اعتقاد بأن أحد العوامل الأساسية للكساد، كان الافتقار إلى التعاون بين الدول القومية. لقد ارتبط هذا الافتقار إلى التعاون في مجال التعريفات الجمركية وغيرها من القيود والممارسات الحمائية المفروضة على الاستيراد، بالإضافة إلى نزوع الحكومات لتخفيض عملتها حتى تكون لها الأفضلية في التجارة العالمية على غيرها من البلدان. ولقد أدى الإجراء الأخير إلى جعل أسعار صرف العملات بين الدول المشاركة في هذا الإجراء، أمرًا أكثر احتمالاً.

كانت تلك الاهتمامات هي الخلفية التي قامت عليها منظومة بريتون وودز وعناصرها الخمسة الرئيسية. *(Borda and Eichengreen, 1993; Boughton, 2007: 106 – 7)*. أولاً، تقوم كل دولة مشاركة بتأسيس "قيمة اسمية لعملتها بلغة الذهب أو على أساس قيمة الدولار الأمريكي ذهبًا كما حدث في يوليو عام ١٩٤٤" *(Boughton, 2007: 106)*. فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة بتثبيت سعر عملتها بـ ٣٥ دولارًا لأوقية الذهب، بينما حددته نيكارجوا بـ ١٧٥ كوردوبة للأوقية، ومعنى ذلك أن سعر الصرف بين العملتين كان خمس كوردوبات مقابل دولار واحد.

"ثانيا، وافقت الهيئة المالية في كل بلد (البنك المركزي أو ما يعادله) على صرف عملتها بالنسبة للأجانب وفقًا لأسعار الصرف المقررة زائد أو ناقص ١% فرق بين سعر الشراء وسعر البيع". ***(Boughton, 2007: 106 – 7)*** ولقد جعل هذا التجارة الدولية ممكنة بسعر صرف العملات الخاصة بالبلدان المشتركة، أو قريبًا منه، دون حاجة إلى أي تدخل خارجي.

ثالثًا، تأسيس صندوق النقد الدولي ***(IMF) (Babb, 2007: 128 – 64)*** (مثلما حدث مع البنك الدولي الذي سبقه) لكي يُثَبِّت ويحد من تقلب أسعار الصرف ويشرف عليها. ولقد أصبحت أربعون دولة أعضاء في صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٦، وطُلب منها أن تُودِع فيه بعضًا من احتياطي ذهبها. ولقد تم تفويض صندوق النقد الدولي للقبول بالقيمة الاسمية للعملات، ولا يمكن للبلاد الأعضاء تغيير هذه القيمة بأكثر من ١٠%، وفي حالة تعرض إحدى العملات لهزات من أي نوع، يقوم الصندوق بإقراض المال اللازم للدول الأعضاء لإعادة الاستقرار لعملتها.

رابعًا، وافقت الدول الأعضاء على التخلص، على الأقل في نهاية لمطاف، من "كل القيود المفروضة على استخدام عملتها في التجارة الدولية" ***(Boughton, 2007: 107).***

وأخيرًا، تأسست المنظومة كلها على الدولار الأمريكي (في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تمتلك ثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي، وكانت مسئولة عن أكثر من خمس صادرات العالم). ولقد وافقت الولايات المتحدة على تحويل الدولار إلى عملات أخرى أو إلى ذهب بسعر القيمة الاسمية المثبتة. لقد أصبح الدولار في حقيقة الأمر عملة عالمية. وبعد ظهور منظومة بريتون وودز وتطورها، تغير النظام بشكل دراماتيكي مع مرور الزمن.

لقد كان لبريتون وودز آثارها القوية جدًا على التجارة العالمية، والنظام المالي العالمي، والاستثمار العالمي. *(Peet, 2003)*.

وفي مجال التجارة العالمية، كانت إحدى الأفكار الرئيسية هي فكرة "الدولة الأولى بالرعاية" التي كانت تفرض على الحكومات تقديم نفس التنازلات التجارية للجميع، تقليص الحواجز التجارية، عدم ممارسة التمييز ضد منتجات دولة من الدول" *(Frieden, 2006: 288)*. ولقد خُففت القيود على التجارة الدولية على مر السنين عبر العديد من الاجتماعات ("الجولات") التي ترعاها منظمة الجات *(GATT)* (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، ثم منظمة التجارة العالمية: *(WTO)* فيما بعد (انظر أدناه).

وفيما يتعلق بالنظام المالي، يأتي صندوق النقد الدولي *IMF*، في المقدمة. لقد كان الهدف من إنشاء الصندوق هو تأمين النظام المالي الدولي وتيسير المرونة فيه. إن ما حدث ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧١، كان نظامًا لم يسمح للولايات المتحدة بتغيير قيمة دولارها، في الوقت الذي كان يمكن فيه لدول أخرى أن تفعل وإنما في أوقات غير منتظمة بقدر الإمكان. ولقد تسبب هذا في استقرار أسعار الصرف على نحو يكفي لتشجيع التجارة الدولية والاستثمار الدولي اللذين كانا يمكن أن يصابا بالإحباط نتيجة للتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف بدون هذا الإجراء.

وبالنسبة للاستثمار العالمي، كان من المفترض أن يقوم البنك الدولي بدور أساسي فيه، إلا أن المساعدات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة من خلال مشروع مارشال، وتعافي أوربا السريع بعد الحرب، جعل عمله في هذه الفترة أقل أهمية بكثير مما كان ينتظر منه. ولقد شمل تطور آخر أساسي للاستثمار، الشركات متعددة القوميات: *MNCs*، ولا سيما الشركات الأمريكية لصناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر التي تبني خططها أو تستثمر في شركات قومية في دول أخرى. لقد احتل

هذا النوع من الاستثمار مكانا مركزيا نظرًا لأن الصناعات المتضمنة كانت تحتاج إلى منظمات كبيرة، عالمية في الغالب لكي تقوم بوظائفها بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، جعل هذا النوع من الاستثمار بالإمكان الالتفاف على الحواجز التجارية عن طريق فتح المشاريع داخل البلدان التي تقيم مثل هذه الحواجز.

ولقد أسهم الانفتاح العالمي الذي شجعته منظومة بريتون وودز في ظهور أو توسيع برامج الرعاية الاجتماعية، ودولة الرفاهية في العديد من بلدان العالم. لقد سعت دول الرفاهية إلى علاج أشكال مختلفة من المشكلات: الكساد، التسريح المؤقت للعمال، خفض الأجور، إفلاس الشركات العاجزة عن المنافسة. وعمل إنشاء شبكة الضمان الاجتماعي داخل إحدى البلدان على حمايتها وحماية مواطنيها من هذه المشكلات، إلى حدٍ ما على الأقل. لقد وفر هذا للدول ورجال أعمالها الغطاء اللازم للاندماج بشكل فعال في السوق العالمي.

إن اجتماع كل هذه المظاهر والأبعاد في منظومة بريتون وودز، أرضى الكثير من البلدان والدوائر المختلفة (رأس المال، والعمل). وفي غضون هذا كله "أشرفت المنظومة على أكثر معدلات النمو الاقتصادي سرعة وأكثر أنواع الاستقرار الاقتصادي ثباتًا في التاريخ الحديث". ***(Frieden, 2006: 300)***.

أما وقد قدمنا هذه الخلفية المختصرة عن بريتون وودز، فقد آن الأوان الآن للنظر بشيء من التفصيل في بعض المنظمات الاقتصادية التي تسببت في ظهورها هذه المنظومة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

منظمة التجارة الدولية

يمكننا البدء بمنظمة التجارة الدولية ***(ITO)*** لأنها على الرغم من كونها إحدى ثمار بريتون وودز، فإنها لم تشرع في ممارسة فاعلياتها في حقيقة الأمر أبدًا.

لقد أسهمت الولايات المتحدة في وأدها من خلال معارضتها لها لأنها تمثل تهديداً، لسيادتها القومية. وفضلاً عن ذلك، وجد البعض (من أنصار النظرية الحمائية في الولايات المتحدة) أنها تنحاز بشكل مفرط إلى التجارة الحرة، في الوقت الذي اعتقد فيه أمريكيون آخرون (أنصار التجارة الحرة) أنها حمائية أكثر مما يجب. ومن الواضح، بعد أن اطلعنا على الطبيعة التناقضية لهذا الهجوم، أن تكون فرص منظمة التجارة الدولية للحصول على دعم الولايات المتحدة معدومة بالكاد إلى حد كبير، لقد كان الاعتراض على منظمة التجارة الدولية من القوة بدرجة حدت بالرئيس هاري ترومان إلى التقاعس عن تقديمها للكونجرس، لأنه كان على يقين من أنها سوف تلقى حتفها هنا. لقد ذاقت المنظمة مرارة الموت حتى قبل أن تبدأ، ولكن لم تمت بموتها فكرة تجارة حرة (أكثر حرية) ويتضح هذا من المناقشة التالية حول منظمة الجات والبنك الدولي.

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات *GATT*)

كانت منظمة الجات نظاماً لتحرير التجارة، وأحد نتاجات منظومة بريتون وودز. لقد ظهرت المنظمة إلى الوجود عام *1947 (Hudec, 1975)*، ومارست نشاطها حتى عام ١٩٩٥، عندما تم تعليقها بفضل منظمة التجارة العالمية *(WTO)*. وفي الوقت الذي صبت فيه منظمة الجات كل اهتمامها على التجارة في السلع، اضطلعت منظمة التجارة العالمية أيضاً بمسئولية تجارة الخدمات التي كانت آخذة في النمو. وفي الوقت الذي كانت فيه منظمة الجات مجرد منتدى لاجتماع ممثلي الدول، كانت منظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة.

لقد لقيت منظمة الجات قبولاً أكبر من قبل الولايات المتحدة (وآخرين) من ذلك القبول الذي حظيت به منظمة التجارة الدولية. وفي عام ١٩٤٧، تم التفاوض

حول عدد من الاتفاقيات التجارية المبدئية من قبل ٢٣ بلدًا. ومنذ ذلك الوقت، تم التفاوض بشأن العديد من الاتفاقيات متعددة القوميات (ومن بينها اتفاقية التجارة الدولية فيما بعد) تحت المظلة المؤسسية لمنظمة الجات. وتم استكمال عدد من "جولات" المفاوضات فيما بعد (مثلاً، "جولة كينيدي: *Kinnedy Round* التي أنهت أعمالها عام ١٩٦٧، و"جولة طوكيو: *Tokyo Round 93 - 1986)* التي ختمت أعمالها عام ١٩٧٩). ولقد أسفرت "جولة أوروجواي: *Uruguay Round" (93 - 1986)* عن الوصول إلى اتفاق لتأسيس منظمة التجارة العالمية *(WTO)*. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية قد جاءت لتحل محل منظمة الجات، فإن الكثير من عناصرها قد تم إدماجه في منظمة التجارة العالمية، على الرغم من مواصلة الأخيرة لتغيرها وتطورها نتيجة للأحداث العالمية المتقلبة. لقد استمرت المفاوضات حول التجارة برعاية منظمة التجارة العالمية، وانتهت جولة الدوحة *(Doha Round)* المثيرة للجدل بالفشل وقت كتابة هذه السطور. لقد تناولت مفاوضات منظمة التجارة العالمية قضايا مثل تخفيض التعريفة الجمركية على تجارة السلع، وحواجز أخرى غير حواجز التعريفة الجمركية (الحصص، المعونات المالية التي تقدمها الحكومة للصناعة والزراعة، على سبيل المثال)، وتحرير التجارة الدولية في الزراعة. وفي وقت أحدث، تحول الانتباه إلى قضايا مثل "التجارة الدولية في الخدمات، والتجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية *(TRIPS)*، والتدابير ذات الصلة بالاستثمار. *(TRIMS) (House, 2007: 477 – 9)*.

الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية *(TRIPS)*

تُعَدُّ قضية حقوق الملكية الفكرية *(TRIPS)* إحدى القضايا المهمة في العالم في الوقت الراهن نظرًا لارتباطها بالعولمة. وتشمل هذه الحقوق الأفكار الذهنية، والمعرفة وأشكال التعبير التي تحتاج إلى الحصول على إذن باستخدامها من

مالكيها. ويدخل في هذا نطاق عريض من الملكية الفكرية يشمل السينما والكتب والتسجيلات الموسيقية وأنظمة الكمبيوتر الموجودة في مجال الأفكار، أو التي تكمن قيمتها في هذا المجال. وهناك منتجات أخرى مادية، مثل المواد الصيدلانية، والتكنولوجيات المتقدمة التي يمكن النظر إليها أيضًا بوصفها تمتلك مكونًا فكريًا مميزًا. وتضم الفكرة تاريخيًا جوانب مثل "براءة الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية، والأسرار التجارية" *(Ranguekar, 2007: 1175 – 8)*، وحقوق الملكية الفكرية، ولكنها تمتد الآن لتشمل أشياء مثل تلك التي قمنا بمناقشتها آنفًا. لقد كانت هناك اتفاقيات حول حقوق الملكية الفكرية سبقت حقبة العولمة الحالية بوقت طويل، سوى أن الاختلافات العميقة بين هذه الاتفاقيات أكدت الحاجة إلى تطوير اتفاق عالمي عوضًا عن مجموعة من الاتفاقيات القومية. لقد جرى التفاوض بشأن هذه الاتفاقية العالمية – الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية *(TRIPS)* *(Correa, 2000)* نتيجة لجولة مفاوضات أوروجواي ١٩٨٦ – ١٩٩٤، ويعني هذا الاتفاق بحماية مصالح الأفراد والمنظمات والدول التي تبدع أفكارًا. ومع ذلك يوجد تفاوت عالمي في إنتاج هذه الأفكار استفادت على أثره معظم الدول المتقدمة، بالإضافة إلى المنظمات والأفراد الذين ينتمون إلى هذه الدول، من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفردية *(TRIPS)*، بينما شعرت الدول الأقل تقدمًا أن هذا الاتفاق يهدف إلى الاستمرار في منح الأفضليات للدول المتقدمة وحرمانها منها (تلك واحدة من الحقائق العالمية الكثيرة التي تتناقض مع فكرة توماس فريدمان حول "العالم المسطح"، *Friedman, 2005*). وهناك، على نحو أكثر عمومية، أولئك الذين يحتجون بالأساس على فكرة تسليع المنتجات الفكرية والتنافسية *(May, 2002: 123 – 44)*. وهناك أيضًا شكاوى أكثر تحديدًا مثل تلك الموجهة ضد القرصنة البيولوجية في صناعة الدواء التي يمكن أن تشمل الجهود المبذولة للسيطرة على الموارد الجينية، ومن ثم عدم السماح لأحد بالمشاركة فيها بشكل منصف وبالتساوي. ويمكن أن

تشمل القرصنة البيولوجية أيضًا التحكم في (سرقة) المعرفة الطبية الطبيعية الخاصة بشعب من الشعوب، وكذلك المكونات التي تكتشفها شعوب فطرية يمكن أن تستمر في استعمالها (مثل النباتات) في علاج العديد من الأمراض. ويمكن النظر إلى هذا باعتباره قرصنة نظرًا لعدم وجود أي جهد باتجاه مكافأة الشعوب التقليدية على اكتشافاتها.

ولقد أدى هذا كله إلى خلافات حول شرعية الملكية الفكرية ككل، وهناك أيضًا العديد من الخلافات الأكثر تحديدًا حول أصحاب الحق في أشكال محددة من الملكية الفكرية. إن لدى منظمة التجارة العالمية نظامًا لتسوية المنازعات يعني بهذه القضايا.

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة *(TRIMs)*

إن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة هي "نطاق من التدابير الفاعلة أو المتصلة بالأداء التي تفرضها حكومات الدول المضيفة على الشركات الأجنبية حتى تمنعها من أن يكون لها أثر مشوّه على التجارة في السلع والخدمات" *(Grimwade, 2007: 1178)*. وهناك عدد من القيود والضوابط المحددة المفروضة على الشركات الأجنبية التي يمكن وضعها تحت هذا العنوان تشمل:

١- مطالبات بمحتوى أو مصادر محلية. الحد الأدنى من المحتوى المحلي أو المصادر المحلية التي تدخل في المنتج النهائي.

٢- معايير الأداء الخاصة بالتصدير. وهذه تحدد بشكل دقيق كم الإنتاج الذي يتعين تصديره بالنسبة لمنتج أجنبي.

٣- مقتضيات الميزان التجاري. تحديد القيمة النقدية للسلع المصدرة.

٤- قيود العملة الأجنبية. تحدد تدفق العملة الأجنبية للشركات الأجنبية.

٥- التحكم في الصادرات. القيود المفروضة على الكمية التي يمكن لشركة أجنبية تصديرها *(Grimwade, 2007: 1178 – 80)*.

وهناك قيود أخرى كثيرة يمكن فرضها على الشركات الأجنبية، ولكن الدول القومية تستخدم أيضًا إغراءات عديدة (مثلاً، الإعانات الحكومية والإعفاءات الضريبية) لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في بلادها وزيادة استثماراتها.

وتشكل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة *(TRIMs)* موضوعًا آخر للخلاف بين الشمال والجنوب (خلافات يمكن مناقشتها داخل منظمة التجارة العالمية *WTO*). وتميل بلدان الجنوب الأقل تقدمًا إلى تفضيل هذه التدابير، لأنها تسمح لها بممارسة تحكم أفضل في الاستثمار الخارجي، بينما تميل الدول الأكثر تقدمًا لانتقاد هذه التدابير نظرًا لأنها تقيد بشكل كبير قدرة الشركات على أشكال التعاون التي تنجم مباشرة من الشمال للقيام بالمعاملات التجارية وجني الأرباح في الدول الأقل تقدمًا. إنها تنتقد، بشكل أكثر عمومية، ومن موقف نيوليبرالي مباشر، تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لأنها تشكل حواجز، أمام التدفق الحر للأموال والمنتجات.

منظمة التجارة العالمية *(WTO)*

إن منظمة التجارة العالمية منظمةٌ متعددة الأطراف توجد مقراتها في جينيف وسويسرا، ووصل عدد أعضائها إلى ١٥٢ دولة عام 2008 *(Krueger, 2000; Trachtman, 2007: 1308 – 15)*، ويضعها اهتمامها بالتجارة في قلب العولمة الاقتصادية، ويجعل منها مركز جذب لأولئك الذين يقفون موقف المعارضة من

العملية الواسعة لتحرير التجارة وتشجيعها، أو من أحد جوانب منظمة التجارة العالمية. إن منظمة التجارة العالمية تضم معظم الأنشطة التي كانت تضطلع بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة *GATT* (الجات) ولكنها ضمت قضايا ومجالات أخرى مثل الخدمات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: *GATS* (الجاتس) *Koivusalo, 2007: 479 – 81*) وحقوق الملكية الفكرية *TRIPs*... إلخ.

إن لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية صوتًا متساويًا. إن منظمة التجارة العالمية، هي إلى حد كبير، منظمة هذه الدول الأعضاء وليست (مع بعض الاستثناءات) منظمة فوقومية. وتتدفق بنود جدول الأعمال المطروحة للتصويت عمومًا من عدد من المجموعات التي تتمتع بصفة غير رسمية أكبر.

وهناك شد وجذب بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدمًا في منظمة التجارة العالمية يتبدى في هذه المجموعات وفيما بينها، بالإضافة إلى المنظمة ككل، وكان أحد موضوعات الخلاف هو اجتماعات القوى التجارية الأكبر فيما يطلق عليه "الغرفة الخضراء: *Green Room*"، واستبعاد القوى الأصغر من هذه الاجتماعات. ولقد أسفرت الاحتجاجات على هذه الأمور عن شفافية أكبر في العمليات الداخلية لمنظمة التجارة العالمية (وفي غيرها من المنظمات). ولا توجد أيضًا آلية لاشتراك المنظمات الدولية غير الحكومية في اتخاذ القرارات التي تصدرها منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي دفع المنظمات الدولية غير الحكومية لتنظيم الاحتجاجات والمسيرات المتواصلة ضد منظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت الذي ركزت فيه منظمة الجات *GATT*، اهتمامها على تخفيض التعريفة الجمركية، ركزت منظمة التجارة العالمية أكثر على حواجز تجارية أخرى غير تلك التي تتصل بالتعريفة الجمركية. وأحد الأمثلة على ذلك هو الاختلافات بين الدول حول الضوابط المنظمة لأشياء مثل المواد الغذائية المصنّعة. إن اللوم

يمكن أن يوجه إلى دولة بعينها بسبب تمسكها بهذه الضوابط إذا ما ثبت أنها تـشكل قيدًا على تجارة هذه المواد. ومع ذلك وُجِّه النقد إلى منظمة التجارة العالمية، لأنهـا لم تتخذ خطوات أبعد تكفي لمناهضة الحواجز التجارية التي احتفظت بهـا الـدول المتقدمة في مجالات مثل المنتجات الزراعية وبعض الخدمات.

ولقد استمرت منظمة التجارة العالمية بطبيعة الحال في الاهتمام بـالحواجز المتصلة بالتعريفة الجمركية، بالإضافة إلى القيود المفروضة علـى التجـارة فـي الخدمات. كما تتعامل منظمة التجارة العالمية مع بعض أشكال النزعة الحمائية. إن منظمة التجارة العالمية، تقوم عمومًا، على فرضية الفكرة الليبرالية الجديـدة التـي تذهب إلى أن كل الدول تستفيد من التجارة الحـرة والمفتوحـة، وبأنهـا تكـرس لتقليص، وفي النهاية إزالة الحواجز أمام هذه التجارة. وفي الوقت الذي يوجد فيـه فائزون داخل هذا النظام، يوجد أيضًا خاسرون.

"الجولات: *Rounds*"

إن إحدى "الجولات"، وهي جولة الدوحة التي بدأت في الدوحة في دولة قطـر عام ٢٠٠١، قد انهارت في منتصف عام ٢٠٠٨. لقد اتسمت المحادثات التي جـرت أثناء هذه الجولات بنزعة أخلاقية شديدة منذ البداية، ثم توقفـت فجـأة فـي صـيف ٢٠٠٦ بواسطة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ***(Weisman, 2007 D-: c3)***. لقد كان الهدف الظاهر لهذه الجولة من المحادثات التجارية، مساعدة البلدان الأقل تقـدمًا في العالم، وتركزت إحدى القضايا الكبرى موضوع الخلاف بين الولايـات المتحـدة والاتحاد الأوربي حول الإعانات الحكومية الزراعية. لقد اقترحت الولايات المتحـدة تحديد الإعانات الحكومية الزراعية بـ ٢٢,٥ بليون دولار في العام، وبينمـا يـشكل ذلك أقل من نصف ما تسمح به الاتفاقيات الحالية، فقد كان هـذا المبلـغ يزيـد

بمقدار ٣ ملايين دولار على المبلغ الذي كان مقررًا لهذه الإعانات عام ٢٠٠٥. ولقد رأى المفاوضون الأوربيون فى هذا محاولة لزيادة وليس لخفض الاعتمادات المالية المخصصة للولايات المتحدة. ومن جانبها، أرادت الولايات المتحدة أن تقوم أوربا بخفض إعاناتها الزراعية بواقع ٥٠% ولقد أعاق تقديم الطرفين لأي تنازلات كتلهما الزراعية القوية. لقد كان على الدول المتقدمة أن تقوم أيضًا بتخفيض تعريفاتها الجمركية المفروضة على السلع الزراعية حتى يمكن الوصول إلى اتفاق. أما بالنسبة للدول الفقيرة، فقد قامت بمقاومة مثل هذه التخفيضات، وأكدت بأنه لا يتعين عليها القيام بتضحيات من أجل أن تتمكن البلدان الغنية من فتح أسواقها. ويقول الممثل التجاري للولايات المتحدة "لم يكن من المعقول أن نخرج بنتائج تعود بنظام التجارة العالمي إلى الوراء ليس عامًا واحدًا أو خمسة أعوام وإنما ثلاثين عامًا" (مقتبس من كاسنل ولاندر – *Castle and Lander, 2008: A7*).

لقد كانت المفاوضات، بل ومستقبل هذه المفاوضات موضع شك منذ بداية إعادة افتتاح "جولة الدوحة: *Doha Round*" في منتصف عام ٢٠٠٨. وهذا حقيقي نظرًا لأن عددًا كبيرًا من الدول الأعضاء المشاركين (١٥٣) كان قد أصبح على يقين بأن المفاوضات قد أصبحت معقدة ومرهقة، ولقد كانت الجولات الأسبق أسهل، ليس فقط بسبب اشتراك عدد أصغر من الدول، ولكن أيضًا لأن اتفاقًا بين عدد صغير من الدول، ولا سيما الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة سوف يكون بطبيعة الحال أساسًا لقرار عام. ومع ذلك، لم يَعُدْ هذا حقيقيًا بالنسبة لعدد أكبر بكثير من الدول المشتركة مع التحول العام في القوة الاقتصادية باتجاه الشرق عمومًا، ولا سيما الصين والهند *(Castle, 2008: B2)*. إن لانهيار محادثات الدوحة تضمينات عديدة تشمل استعراضًا للقوة الصاعدة للهند والصين (وكذلك الدول الأقل تقدمًا)، والقوة المتداعية في هذه المشاورات للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وإضعاف منظمة التجارة العالمية، وربما تدهورًا في القبول العام لليبرالية الجديدة والعودة، إلى حدٍ ما، خاصة في المناخ الضعيف لمنتصف ٢٠٠٨ إلى النزعة

الحمائية. وسوف تستمر المحادثات التجارية، ولكنها ربما تتخذ شكل مفاوضات ثنائية محدودة عوضًا عن المفاوضات التي تميزت بها محادثات منظمة التجارة العالمية.

منظمات أخرى

إن مجموعة الثلاثين *(G30)* ليست حكومية، كما أنها لا تقوم كذلك على قاعدة الدولة *(Tsingou, 2007: 556 – 8)*. لقد أسست عام ١٩٧٨، بمنحة من مؤسسة روكفلر لكي تكون منظمة لا تستهدف الربح، وكان الهدف منها دراسة "قضايا اقتصادية ومالية بطريقة تتعلق بصناع السياسة وممارسيها في عصر العولمة" *(Tsingou,- 2007: 556)*. وتتألف المجموعة من شخصيات من ذوي المناصب الرفيعة في المؤسسات الدولية (بنك التسويات الدولية مثلاً ***Bank of International Settlements***، وكالات الإشراف القومية: ***(National Supervising Agencies)*** (مدير بنك المكسيك)، المؤسسات المالية الكبرى (المديرين الأرفع مكانة في شركة سيتي جروب)، والأكاديميات (ولا سيما الاقتصاديين). لقد قدمت المجموعة عددًا من الدراسات المهمة حول موضوعات مثل المقاصة والتسوية، في أسواق الأوراق المالية القومية واستخدام المشتقات (العقود) التي يتم التفاوض بشأنها مباشرة بين طرفين دون اللجوء إلى عملية التبادل العيني أو وسيط من أي نوع.

وتضم مجموعة الـ ٧٧ دولاً نامية، وهي جزء من الأمم المتحدة. إن مجموعة الـ ٧٧ التي تأسست عام ١٩٦٤، تسمية خاطئة، نظرًا لأنها تضم الآن ١٣٣ دولة. لقد تشكلت بسبب عدم اكتراث منظومة بريتون وودز ومنظمة الجات بمصالح الدول النامية. ولقد خلق حجمها المتزايد وتنوعها تقسيمات عديدة بداخلها

(الدول الغنية والدول الفقيرة، الدول الكبيرة والدول الصغيرة) الأمر الذي أدى، من بين أشياء أخرى، إلى تأسيس مجموعة الـ ٢١).

لقد ظهرت مجموعة الـ ٢١إلى الوجود في اجتماعات منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٣ بقيادة البرازيل، وجنوب أفريقيا والهند، وكان شاغلها الأول، مبدئيًا على الأقل، هو القضايا الزراعية *(Cheru, 2007: 553 – 6)*.

صندوق النقد الدولي *(IMF)*

إن الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي، هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي لكل من الدول والأعضاء، والاقتصاد العالمي على وجه العموم. *(Cardim de Carvalho, 2007: 658 – 63)*. ويتعامل الصندوق بصفة خاصة مع أسعار الصرف ومشكلات موازين المدفوعات، وتدفقات رأس المال الدولي، ومراقبة الدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية الكلية. إن صندوق النقد الدولي يُعَدُّ بمثابة مانعة صواعق بالنسبة للمنتقدين الذين يرونه داعمًا للدول المتقدمة والجهود التي تبذلها لفرض سياساتها على الدول الأقل تقدمًا. ويراه أنصاره، أساسًا لظهور الاقتصاد العالمي وتطوره الأبعد.

ونتيجة للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، تغيرت أيضًا طبيعة الصندوق ووظائفه منذ تأسيسه عام ١٩٤٤. لقد أدار في البداية نظام أسعار صرف العملات الذي تضمنته منظومة بريتون وودز، وراقب عن كثب موازين المدفوعات في البلدان المعنية لكي يتأكد من تمسكها بأسعار الصرف المتفق عليها لعملتها. فإذا وقعت مشكلة تتعلق بالأمر الأخير، وجه الصندوق اهتمامه بأمرين، الأول، هو أخطاء السياسة التي ترتكبها الدولة المعنية والتي يمكن تصحيحها على سبيل

الافتراض، والثاني هو المشكلات الاقتصادية الأكثر جوهرية (التي تتصل على سبيل المثال بالإنتاجية). وفوق هذا وذاك، أراد الصندوق أن يتأكد من أن بلدًا ما لا يستخدم هذه المشكلات ذريعة لتخفيض سعر عملته، ومن ثم تحسين موقفه التنافسي في مواجهة بلدان أخرى، فإذا حدث اختلال جوهري، فإن الصندوق يمتلك القوة لاعتماد التغيير في أسعار صرف العملات في الدولة المعنية.

ويمكن للصندوق أيضًا، تقديم قروض التكيف *(adjustment loans)* للدول(المتقدمة إلى حد كبير مبدئيًا) في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية. ولقد تم تأسيس الصندوق على أساس الحصص بالنسبة للبلدان الأعضاء: وتتعلق حصة كل بلد بالحدود المفروضة على ما يمكن له اقتراضه (إذا لزم الأمر) وكذلك قوته التصويتية في الصندوق.

وعندما انهار نظام أسعار الصرف الثابتة في بداية السبعينيات، تغيرت أولى وظائف الصندوق، بحيث أصبح يسعى إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بين الدول الأعضاء. ومع نهاية السبعينيات استعادت الدول المتقدمة عافيتها تمامًا مما حدث لها في الحرب العالمية وتوقفت عن البحث عن قروض التكيف. لقد كانت هذه القروض تمنح الآن للدول النامية التي تعاني من مشكلات في ميزان مدفوعاتها. لقد تغيرت شروط هذه القروض مع ظهور العملاء الجدد، وأصبحت أكثر صرامة وشدة، واشترطت تكيفات هيكلية في هذه البلدان[٦]. ومن بين التكيفات كانت المطالبات بسياسة مالية محكمة وتقشف مالي حكومي. وقد يطلب الصندوق بشكل أكثر تحديدًا تخفيض قيمة العملة، وتدابير لخفض الإنفاق الحكومي، أو (وهو أمر أكثر ندرة) فرض المزيد من الضرائب، تحرير أسعار الفائدة ومعاملات الصرف الأجنبية، التوسع الأبطأ في خلق الائتمان المحلي، واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع المديونية الخارجية وتخفيضها *(Fillick, 2007: 1095)*. ويمكن تتبع آثار

هذه السياسة في الاعتقاد المتزايد في أن الاختلال في موازين المدفوعات كان محصلة سياسات وعمليات تضخم (السياسة المالية "الفضفاضة"، السياسات المالية الحكومية التوسعية) في بلد معين. وكان المستهدف من التكيفات الهيكلية هو كبح نزعات التضخم وخلق شروط تلقي المساعدة من صندوق النقد الدولي. إن البلد الذي يتلقى المساعدة يوافق على تغيير سياساته، لكي يتمكن من تصحيح الخلل في ميُزان مدفوعاته في فترة قصيرة من الزمن (عادة ما تكون عامًا).

ونظرًا لأن الصندوق قد أصبح الملاذ الأخير باعتباره مانحًا للقروض بالنسبة للدول النامية في أواخر السبعينيات والثمانينيات، فقد خضع لتغيرات أبعد. ولم يكن من المحتمل أن تتمكن هذه البلدان من تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها في وقت قصير، ومن ثم برزت الحاجة إلى برامج للتكيف الهيكلي أطول مدىً. لقد تبنى الصندوق نماذج عامة من الشروط لتفعيل اقتصاد السوق، ولقد فُرضت هذه الشروط على البلدان النامية دون اعتبار للاختلافات والفروق بين اقتصادات هذه البلدان. ولم تجرف هذه التكيفات الهيكلية صندوق النقد الدولي فقط إلى بحار مجهولة واتجاهات جديدة، ولكنها أصبحت أيضًا موضع خلاف شديد وهدفًا في نهاية المطاف للمجموعات المعارضة للعولمة، على الأقل، بالطريقة التي فهمت بها وطُبقت من قبل الصندوق.

كما ارتبطت هذه الاحتجاجات أيضًا ببنية "الحوكمة: *governance*" الخاصة بالصندوق التي هيمنت عليها الولايات المتحدة (التي تبلغ قوتها التصويتية ١٧% من إجمالي عدد أصوات الدول الأعضاء، وحق الاعتراض على أي من القرارات الإستراتيجية). وتتحكم البلدان النامية في أكثر من ٥٠% من الأصوات. (الأصوات هي وظيفة عدد ثابت لكل بلد زائد قوة تصويتية ترتكز على حصة كل بلد عضو في الصندوق). ويأتي المدير العام للصندوق عادة من أوربا الغربية، ونائب المدير

العام من الولايات المتحدة. وتجاوبًا مع الانتقادات الموجهة لهذه البنية، تحرك الصندوق باتجاه قدر أكبر من الشفافية في تعاملاته مع البلدان الأعضاء، ومزيد من التعامل مع المنظمات غير الحكومية *NGOs*، وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام بالقضايا الاجتماعية (مشكلة الفقر مثلاً) عند التعامل مع البلدان النامية.

ولقد أدت الطبيعة المتغيرة للأزمات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين إلى تغيرات أبعد في صندوق النقد الدولي. لقد انتقلت بؤرة الاهتمام من قضايا موازين المدفوعات التي كانت ترتبط بحركة الحسابات الجارية (التجارة والدخل) إلى حساب رأس المال الخاص بالأصول المالية. ولقد أسفر هذا عن إنشاء إدارة أسواق المال لمراقبة الأسواق المالية واقتراح وسائل للحفاظ على استقرارها.

وفي التسعينيات، ساعد صندوق النقد الدولي بشكل فاعل في حل الأزمات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وآسيا وروسيا. لقد قام الصندوق بإقراض مبالغ ضخمة، ولكن نظرًا لأن الدول المعنية قامت بسداد ديونها، فقد هبط دخل الصندوق، وبحلول عام ٢٠٠٧، وهبوط دخل الفائدة، واجه الصندوق عجزًا (يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار في السنة). وبناء عليه، اضطر الصندوق إلى تسريح *380* من موظفيه (لقد كان يوظف نحو ٤,٠٠٠ موظف عام٢٠٠٧)، وبذا وفر مبلغًا كبيرًا من المال *(Economist, 2008, February 7)*. بل وترددت أقاويل بأن الصندوق قد يضطر إلى بيع احتياطاته من السبائك الذهبية (نحو ٧٠ بليون دولار). وفي أكتوبر ٢٠٠٧، عين الفرنسي دومينيك ستراوس مديرًا عامًا للصندوق والذي أشار إلى أن وجود الصندوق ذاته يمكن أن يكون في خطر.

لقد بدا الصندوق وبشكل مطرد هامشيًا أو عديم الصلة. لقد كان يمتلك حوالي ٣٠٠ بليون دولارًا في احتياطاته وخطوط ائتمانه، ولكنه واجه اقتصادًا عالميًا تتدفق فيه تريليونات الدولارات في كل أنحاء العالم يوميًا. وعلى ضوء

وضعه الاقتصادي الهامشي المتزايد، بدأ الصندوق في التركيز على قضايا أخرى مثل العمل على "منع الأزمات، ومراقبة الاقتصاد العالمي، وتقديم المساعدات الفنية" ***(Weisman, 2007b: C1)***. ورأى آخرون ضرورة أن يقوم الصندوق بالتركيز على جمع البيانات ونشر المعلومات المالية بغرض إحباط المفاجآت الاقتصادية. ولقد واجه الصندوق مشكلات أخرى مثل الاحتجاجات التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم ضد الهيمنة الدائمة التي تمارسها القوى الغربية (بالإضافة إلى المدير العام الفرنسي الجديد للصندوق، كان المدير الجديد للبنك الدولي – روبرت ب. زوليك ***Robert B. Zoellick*** – جريًا على العادة أمريكيًا). وعلاوة على ذلك، كانت البلدان التي قام الصندوق بمساعدتها على الإفلات من مأزقها في التسعينيات قد أصبحت قوية اقتصاديًا، ورفضت من ثم أن يملي عليها الصندوق شروطه. وكان هناك أيضًا شعور بالاستياء من تدخلات الصندوق ومطالباته بميزانيات متقشفة وتضييقات مالية حكومية أخرى مقابل الحصول على القروض. وعلى حد قول المندوب الروسي للصندوق، كان الاستياء موجهًا إلى التعامل التقليدي للصندوق "إذا أردت الحصول على أموالنا، نفِّذ شروطنا" ***(Weisman, 2007b: C5)***.

ومع ذلك، تسبب الكساد الكبير في تغير درامي في مصير الصندوق. لقد كانت العديد من الاقتصادات على شفا كارثة (أيسلندا على سبيل المثال)، أو قريبة من ذلك (المجر، وأوكرانيا)، ومن ثم قبلت أموالاً من الصندوق ***(Economics, October 23, 008)***. بل وتلقت الاقتصادات المزدهرة (البرازيل، كوريا الجنوبية)، مساعدات اقتصادية من الصندوق ***(Landler, 2008c: B4)***. لقد شارف الانهيار الطويل للصندوق نهايته، على الأقل مؤقتًا، وظهرت دعوات، حتى من بعض منتقديه السابقين، لزيادة ضخمة في القدرة الإقراضية للصندوق للمساعدة في مواجهة الانهيار الاقتصادي العالمي. ***(Economics, 2009: February 5)***.

البنك الدولي

إن "البنك الدولي: "*World Bank*" (رسميًا البنك الدولي للإنشاء والتعمير *[IBRD]*) هو إحدى المؤسسات المتخصصة للأمم المتحدة، وأهم عناصر مجموعة البنك الدولي *(WBG)* *(Bradlow, 2007: 1262 – 7; Gilbert and Vines, 2000)*.
لقد أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير *IBRD* (أو "البنك") عام ١٩٤٤ في مؤتمر بريتون وودز، وبدأ في ممارسة أعماله عام ١٩٤٦، وعضويته مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ويضم - حتى وقت كتابة هذه السطور - ١٨٤ دولة. إنه يقدم أموالاً للبرامج التي ترعاها أو تضمنها الحكومات فيما يسمى ببلدان العالم الثاني (الدول الأعضاء التي تتمتع بدخل متوسط أو البلدان الأكثر فقرًا ذات الجدارة الائتمانية). ويقدم البنك أيضًا المشورة والخدمات التحليلية لهذه الدول.
ومن بين المهام التي يضطلع بها البنك:

- تشجيع تنمية المرافق الإنتاجية والموارد في البلدان الأقل تقدمًا.
- التمويل لـ "أغراض إنتاجية" عندما يتعسر الحصول على رأس مال خاص بشروط معقولة.
- تشجيع الاستثمار الدولي بغرض تعزيز التجارة الدولية والتنمية والتوازن في ميزان المدفوعات.
- مساعدة الدول الأعضاء على تحسين إنتاجيتها، ومستوى معيشتها، وشروط العمل بها. *(Bradlow, 2007: 1264)*

وبمرور الزمن، توسع البنك بعيدًا فيما وراء تركيزه الأساسي على مشروعات تشمل بنية تحتية مادية (المواصلات، الاتصال عن بعد، مشروعات المياه، على سبيل المثال) يمكنها تحقيق دخل. إنه يتعامل الآن مع نطاق عريض

من القضايا التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية يشمل "السكان، والتعليم، والصحة، والأمن الاجتماعي، والبيئة، والثقافة، مظاهر سياسة الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، وتخفيف حدة الفقر" *(Bradlow, 2007: 1265)*. وفضلاً عن ذلك، يمنح البنك الآن قروضًا لمعالجة مجموعة من الأمور المتعلقة بالحوكمة مثل "إدارة القطاع العام، الفساد، الإصلاح القانوني والقضائي وبعض جوانب حقوق الإنسان وإصلاحات سياسية أشمل" *(Bradlow, 2007: 1265)*. ولقد قام البنك أيضًا بتقديم العون لمساعدة النساء على التعامل مع مسألة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين. كما يواصل البنك "توسيع نطاق اهتماماته وأنشطته (أخيرًا، عمالة الأطفال، الإعمار الذي يعقب الصراعات... إلخ). لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية والشعوب المتضررة أكثر انخراطًا في برامج يمولها البنك".

ويُفترض اتخاذ القرارات على أسس اقتصادية خالصة، وليست سياسية، ولا يُفترض أن يقوم البنك بتدخلات في الشئون السياسية الخاصة بالدول الأعضاء. ومع ذلك، لم يجر تحديد ما هو سياسي، ومن الصعب في الغالب التحقق مما إذا كانت الاعتبارات السياسية قد تدخلت في قرارات البنك، وإلى أي درجة بالضبط.

إن كل الدول الأعضاء لها الحق في التعبير عن نفسها في مجموعة البنك الدولي *WBG*، ولكن عدد الأصوات التي تمتلكها الدولة العضو يحدده حجمها وأهميتها في الاقتصاد العالمي. إن من حق كل دولة من الدول الأعضاء أن تعين محافظًا في مجلس المحافظين الذي يجتمع مرة كل عام. وهناك أيضًا *24* مديرًا تنفيذيًا بمجلس المديرين التنفيذيين يفوضهم مجلس المحافظين الأكبر بالقيام بواجبات محددة (عمليات التمويل، الميزانية) ورئيس البنك هو المسئول عن جهاز الموظفين العاملين بالبنك، ويُعين رسميًا لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين، ولكن جرت العادة أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بتعيين الرئيس،

ومع ذلك حدث في عام ٢٠٠٧ أن أجبر مجلس المحافظين رئيس البنك وقتذاك "بول ولفوويتز: *Paul Wolfowitz*" (وهو أحد المحافظين الجدد البارزين ومن الليبراليين الجدد، انظر الفصل ٥) أحد مستشاري الرئيس جورج بوش المقربين والذي كان قد عينه لهذا المنصب، على الاستقالة(٧).

وتشمل موارد البنك مبلغًا صغيرًا نسبيًا تدفعه البلدان الأعضاء ومبلغًا أكبر بكثير يمكن أن يستعين به البنك في حالة وجود حاجة إلى المال. إن البنك يستخدم حقه الممكن في الاستفادة من هذا المبلغ لإصدار سندات مالية عالية القيمة، ومن ثم يمكنه جمع نحو ٢٥ بليون دولار في العام. وتشكل هذه الأموال حجم الموارد المالية التي يستخدمها البنك لتمويل القروض بجميع أشكالها. وتستفيد البلدان التي تتلقى العروض من حقيقة أن البنك يقدم معدلات فوائد منخفضة. ونظرًا لأن البنك يقوم بإقراض هذه الأموال، فإنه يعتمد على قدرة الدول المقترضة على رد الأموال التي قامت باقتراضها. إن قرارات الإقراض التي يتخذها البنك تعتمد على قدرة الدولة المقترضة على سداد القروض.

وبمرور الزمن، ومنذ الثمانينيات بصفة خاصة، أصبحت عمليات البنك مثيرة للجدل بشكل متزايد، أولاً ينظر إلى البنك بوصفه واقعًا تحت سيطرة الدول الغنية المتقدمة، عوضًا عن الدول الأقل تقدمًا واللادول (المنظمات غير الحكومية *NGO* مثلاً) التي لا تتمتع بأي نفوذ داخله. ثانيًا، يسود اعتقاد بأن البنك يعني بتحقيق مصالح معينة (الدولة القومية مثلاً، رأس المال الدولي، والدول الغنية على سبيل المثال). وبالتالي يمارس تأثيرًا مناوئًا على البلدان الأخرى (وخصوصًا الدول الفقيرة والأقل تقدمًا). ثالثًا، ونتيجة لصلاحياته الواسعة أصبح ينظر إليه باعتباره مفتقرًا إلى التركيز، وبأنه يتعدى على أنشطة مؤسسات أخرى (ومن ثم يقوم بإضعافها).

وفي أواخرعام ٢٠٠٧، ثار جدل عنيف حول "التقرير العالمي السنوي للتنمية" الذي كان مكرسًا هذه المرة للزراعة. لقد كان التقرير الذي أصدره البنك المفوض باستخدام الأموال المأخوذة من بلدان غنية لتخفيف حدة الفقر في البلدان الفقيرة، بمثابة صدمة نظرًا لأنه يبين أن البنك قد قام طويلاً بإهمال الزراعة في جنوب صحراء أفريقيا. لقد حدث هذا الإهمال على الرغم من أن جنوب صحراء أفريقيا يُعَدُّ واحدًا من أفقر الأقاليم في العالم، والذي يعتمد بشكل كامل تقريبًا على الزراعة. ولقد ساعد البنك في حقيقة الأمر على تخلي القطاع العام في جنوب صحراء أفريقيا عن الزراعة ، بوصفه مفتقرًا إلى الكفاءة وتسوده ممارسات إدارة فقيرة، وفقًا لفرضية الليبرالية الجديدة التي تقوم على أن الزراعة سوف تتحسن إذا ما خضعت للخصخصة وقوى السوق (ومن خلال إطلاق الأسعار). ومع ذلك، لم يتمكن القطاع الخاص من ملء الفراغ، وكانت لهذا نتائجه الكارثية على الزراعة في هذا الإقليم (كان من الصعب على المزارعين الحصول على اعتمادات مالية). وإليك ما صرح به أحد الاقتصاديين تعليقًا على هذه الحالة "لا يمكن للأسواق أن تتدخل ولن تتدخل في الوقت الذي لا يملك فيه البشر أي شيء. وإذا تخليت عن مساعدتهم، فإنك تحكم عليهم بالموت" (مقتبس من ***Dugger, 2007b: A3***) ويقول اقتصادي آخر "هنا يوجد أهم زبائنك، أفريقيا بنشاطها الأهم وهو الزراعة، ذات الصلة بأهم الأهداف – البشر الذين يوفرون الطعام لأسرهم – والبنك الذي يدير لها ظهره لمدة عقدين من الزمان" (مقتبس من ***Dugger, 2007b: A3***). وفي الوقت الذي رأى فيه بعض المراقبين أن البنك لم تتوفر له الاعتمادات المالية الكافية مقابل إسهاماته الإيجابية، وأن الكثير من اللوم يقع على الحكومات الأفريقية ذاتيا، اعترف البنك نفسه بما ارتكبه من أخطاء في هذا المجال.

ومع تقرير ٢٠٠٧، أعلن البنك عن نيته في العودة إلى التركيز على الزراعة في الدول النامية، ولا سيما في أفريقيا. لقد أتى هذا الإجراء متأخرًا نظرًا

لأن مؤسسة بيل وميليندا جيتس ومؤسسة روكفلر كانتا قد سبقتاه بالفعل إلى التركيز على هذه القضية في أفريقيا. وفي الوقت الذي كان يتعين على البنك مناقشة الكثير من التفضيلات والتفاوض بشأنها مع الحكومات الأفريقية، قرر البنك التحول مرة أخرى عن اهتماماته بقضايا مثل الصحة (مرض الإيدز مثلاً) والتعليم الأولي، إلى تركيزه السابق على الزراعة. ولقد استغرق البنك بطبيعة الحال، شأنه في ذلك شأن صندوق النقد الدولي، بعمق في القضايا الاقتصادية التي نتجت عن الكساد الكبير والتي يمكن أن تحرفه عن طريقه إلى مسائل فرعية، على الأقل لبعض الوقت (وحتى قبل الكساد، كان البنك يتتبع، ويهتم بمستويات الدين، ولا سيما تلك التي تتعلق بالبلدان النامية؛ انظر الشكل ١ . ٧).

وعلى الرغم من اتساع نطاق الصعوبات التي يواجهها البنك، فإنه يمثل قوة مهمة عالميًا. أولاً، يُعَدُّ البنك بمثابة منتدى لعدد ضخم من الدول لمناقشة التنمية وتمويل التنمية. ثانيًا، يظل البنك مصدرًا مهمًا لتمويل البلدان النامية. ثالثًا، يُعَدُّ البنك مصدرًا مهمًا للمعلومات المتعلقة بالتنمية ويقدم النصائح القيمة والدعم المهم للدول الأعضاء.

نهاية بريتون وودز

في الوقت الذي لا تزال تتمتع فيه الكثير من المنظمات الاقتصادية التي قمنا بمناقشتها آنفًا بأهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، وتأثر الكثير من تلك التي سوف نتناولها فيما يلي على الأقل بمؤتمر بريتون وودز، يمكن القول إن منظومة بريتون وودز ذاتيا قد ماتت في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١. لقد خرج الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأمريكا من نظام غطاء الذهب، الأمر الذي أدى إلى خفض قيمة الدولار الأمريكي، ووضع نهاية للمعيار الذي كانت تتحدد على أساسه قيمة عملات

البلدان الأخرى. لقد ردد العاملون بصندوق النقد الدولي الملاحظة التاليــة: "تنعــي لكم بكل أسف الوفاة غير المفاجئة لبريتون وودز في الساعة التاسعة من يوم الأحد الماضي بعد صراع طويل مع المرض. لقد ولدت المنظومة في ولاية نيوهامبشير عام ١٩٤٤، وأدركتها المنية إثر عيد ميلادها السابع والعشرين بأيام قليلة" (اقتبسها

(*Frieden: 342*.

إن زوال منظومة بريتون وودز يعود إلى عدة عوامــل *(60 – 339 :2006)*.
أولاً، لقد اعتمدت المنظومة عند تأسيسها على هيمنة الولايات المتحــدة والــدولار الأمريكي. ومع ذلك، ومع تعافي الكثير من اقتصادات العالم مــن آثــار الحــرب العالمية الثانية – جزئيا بسبب بريتون وودز – ازدادت أهمية الكثير مــن البلــدان والعملات (مثلاً، اليابان والين الياباني، يورو الاتحاد الأوربي، وفي وقت أحــدث، الصين واليوان الصيني). ثانيًا، استعادت الموارد الدولية العالمية أهميتها الكبــرى بعد سنوات من خضوعها لبؤرة داخل الاقتصاديات القومية. ولقد أدى هــذا إلــى زيادة المضاربة في العملات الدولية. فعلى سبيل المثال، عندما تظهــر مؤشــرات احتمال زيادة أسعار الفائدة في بلد ما، فإن المضاربين يقومون بشراء تلك العملــة ويقومون في ذات الوقت بالتخلص من العملات التي يحتمل تدهور قيمتهــا بــسبب أسعار الفائدة الأدنى. ومع تقلص أهمية الولايات المتحدة، وزيادة الــشكوك حــول إمكانية احتفاظها بأسعار الصرف التــي أقرتهــا اتفاقيــة بريتــون وودز، اتجــه المضاربون إلى الدولار الأمريكي. وللدفاع عن الدولار، اضطر نظام الاحتيــاطي الفيدرالي زيادة أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى كساد في الولايات المتحدة، لأنــه رفع أسعار المنتجات وجعل منافسة الشركات الأمريكية في السوق العالميــة أمــرًا أكثر مشقة. ولم تكن إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون راضية عــن هــذا الوضع بسبب النتائج السياسية المناوئة التي ترتبت على كساد تسبب فيــه ارتفــاع سعر الفائدة.

ولقد تعرضت الاتفاقات والتفاهمات التي كانت تدعم التجارة العالمية والاستثمار العالمي أيضًا للهجوم. لقد حدث اتفاق بين أعضاء منظمة الجات بعدم رفع التعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية. ومع ذلك بدأت الدول في البحث عن طرق أخرى لحماية نفسها من المنافسة الخارجية. أولاً، اتهمت هذه الدول دولاً أخرى بعملية "إغراق" لمنتجاتها، أي بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار إنتاجها لكي تتمكن من الهيمنة على سوق بعينها. ثانيًا، سعت هذه الدول إلى إقناع دول أخرى (من خلال قيود تصديرية اختيارية – *VERs*) بتقييد صادراتها إليها. لقد كان ذلك بمثابة حركة إلى الخلف باتجاه النزعة الحمائية وابتعادًا عن الانفتاح الذي كان السمة المميزة لاتفاقية الجات.

وأحد المؤشرات الأخرى على هذا التحول كان رد الفعل المتزايد تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر *(FDI)*. ويلخص هذا الوضع كتاب سيرفان شريبر "التحدي الأمريكي" *(The American Challenge) (1968)*. لقد رأى شريبر أوربا بالأساس، كما شاهدنا في الفصل ٤، بوصفها قد أصبحت خاضعة للشركات الأمريكية متعددة القوميات واستثماراتها المباشرة في أوربا. ونتيجة لهذه الآراء بدأت البلدان المتقدمة مثل فرنسا، وكذلك البلدان الأقل تقدمًا، في وضع الحدود وإقامة القيود على هذه الاستثمارات.

التغيرات التي طرأت على منظمات حقبة بريتون وودز والنقد الموجه إليها

في القرن الواحد والعشرين، مرت المنظمات التي تمخض عنها مؤتمر بريتون وودز – البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية – بتغيرات مثيرة *(Weisman, 2007a: C1, C8)*. يقول أحد وزراء الخزانة الأمريكية السابقين: "لقد عفا الزمان على منظومة بريتون وودز، لقد قدمت لنا العديد من

الخدمات لأمد طويل، ولكن هذه المؤسسات لم تتغير مع الزمن. إنها تحتاج لإعادة النظر وإلى إعادة هيكلة". *(Weisman, 2007a: C8)*.

إن التغيرات التي جرت حديثًا على هذه المنظمات ترجع إلى بضع قوى رئيسية تشمل العولمة (باعتبارها مفهومًا وسيرورة لم يمكن حتى الحلم بهما عام ١٩٤٤)، والمنازعات التجارية الكبرى، والقوة والطموح المتزايدين للقوى الاقتصادية الصاعدة ولا سيما في آسيا. وبالنسبة للأخيرة كان البنك الدولي يقرض مبالغ ضخمة إلى بلدان لا تحتاج اقتصاداتها لمثل هذه القروض (الصين مثلاً؛ ٧١٠ ملايين دولار لإعادة بناء المناطق التي ضربها الزلزال عام ٢٠٠٨). لقد ذهب مبلغ ١٣ بليون دولار من قيمة قروض البنك الدولي التي تبلغ ٢٣ بليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى بلدان "متوسطة الدخل" عوضًا عن أن تذهب إلى بلدان فقيرة. وحتى بالنسبة إلى الاعتمادات المالية التي ذهبت إلى الدول الفقيرة، يُعَدُّ البنك الدولي لاعبًا صغيرًا بشكل متزايد بالمقارنة بمنظمات المساعدة الدولية الخاصة العديدة. ونتيجة لذلك، يقول أحد الأساتذة: "من الصعب رؤية ما حققه البنك من خير في كل مكان" (مقتبس من *Weisman, 2007a: C8*). ويؤكد البنك بأنه يساعد أعدادًا كبيرة من الفقراء في الدول الأقل تقدمًا، بينما يرى منتقدوه بأن هذه المساعدة جاءت على هيئة فتح أسواق بهذه الدول، وليس في صورة مساعدات قروض يقدمها البنك لمساعدتها على التخفيف من حدة الفقر بها.

وهناك أيضًا قضية قيادة هذه المنظمات ولا سيما المكانة المرموقة التي تحتلها الولايات المتحدة فيها. لقد أصبحت هذه المسألة مثار خلاف لعدة أسباب من بينها أن الولايات المتحدة لم تعد تسهم بمبالغ كبيرة من المال، كما اعتادت أن تفعل في الماضي بالمقارنة بدول أخرى على الأقل.

لقد حُمّل صندوق النقد الدولي بأعباء كثيرة من بينها: النقد القاسي لبرامج التقشف الماضية التي فرضت على البلدان الفقيرة مقابل تقديم مساعدات مالية تعينها على الوقوف على قدميها، المساعدات المالية نفسها التي يقدمها الصندوق لإضفاء الشرعية على السياسات السيئة التي تنتهجها البلدان التي تتلقى هذه المساعدات ودعمها، التحول في القوة العالمية بعيدًا عن الولايات المتحدة وأوربا باتجاه بلدان مثل الصين، وحقيقة أن الصندوق نفسه قد تضاءلت أهميته بشكل مطرد بفعل اقتصاد عالمي متنام، وهو ما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى القول: "لا أعتقد أن العالم سوف يفتقد الصندوق كثيرًا إذا ما اختفى غدًا" (مقتبسة من *Weisman, 2007a: C8*). ومن جهة أخرى، هناك أولئك الذين يؤكدون أنه في الوقت الذي تبدو فيه الأمور هادئة نسبيًا في اللحظة الراهنة، سوف تبرز الحاجة إليه في الأزمة المالية القادمة.

إن المشكلة الكبرى التي تواجه منظمة التجارة العالمية، هي إمكانية أن يؤدي فشل جولة الدوحة إلى رد فعل عكسي مضاد للنزعة التي استغرقت وقتًا طويلاً باتجاه أنظمة تجارة أكثر انفتاحًا. هناك مخاوف من نزعة حمائية يمكن أن تؤدي بدورها إلى إبطاء حركة الاقتصاد العالمي. ولقد تفاقمت هذه المخاوف في الكساد الكبير؛ حيث بدأنا نسمع نداءات في الولايات المتحدة تدعو إلى "شراء المنتجات الأمريكية"، ولقد سُمعت نداءات مماثلة في أماكن مختلفة من العالم لشراء المنتجات المحلية.

وأحد النقاد ذوي النفوذ لمنظمات بريتون وودز هو الاقتصادي الشهير "جوزيف. إ. ستيجلتز: *Joseph. E. Stiglitz*". ويتميز نقده بالقوة والفاعلية بصفة خاصة نظرًا لخبرته العملية الكبيرة باعتباره عضوًا في "المجلس الاستشاري الاقتصادي للرئيس بيل كلينتون" وكـ "اقتصادي بارز" في البنك الدولي. ومن ثم

كانت لديه القدرة على معاينة فاعليات النظام الاقتصادي العالمي، ليس فقط من الداخل ولكن أيضًا من مواقع متميزة داخل المؤسسات القوية داخل النظام. إن ما يمنح نقد ستيجلتز القوة، هو كونه نقدًا يأتي من الداخل، عوضًا عن كونه صادرًا عن أشخاص يقعون على هامش النظام، ويشعرون بأنه قد تم استغلالهم من قبل هذا النظام.

إن العولمة بالنسبة لستيجليتز *(2002: ix)* تُعرَّف بأنها "إزالة الحواجز لتحرير التجارة والتكامل الوثيق للاقتصادات القومية[٨]" ومن الواضح إذن أن ستيجليتز يقع في نفس الشرك المعتاد، وخصوصًا ذلك الشرك الذي يقع فيه الاقتصاديون عمومًا، وإن يكن ليس مقصورًا عليهم، الذي يُعَرِّف العولمة بوصفها عولمة اقتصادية. وكما بينا في العديد من المناسبات، والأمر الذي يؤكده هذا الكتاب، هو أن للعولمة مظاهر كثيرة ولا تقتصر على المظهر الاقتصادي فقط. وينبغي أن يكون واضحًا أيضًا، أن العولمة الاقتصادية بالنسبة لستيجليتز عولمةٌ اقتصادية تنتمي لليبرالية الجديدة (وخصوصًا "التكامل الوثيق" و"إزالة الحواجز")، ولكنه يتبنى هذا الموقف في الوقت الذي يوجه فيه النقد إليها.

إن ستيجليتز يؤكد أن العولمة الاقتصادية يمكنها أن تكون قوة إيجابية تغني البشر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الفقراء. ومع ذلك لم تتحقق رؤية ستيجليتز نظرًا للطريقة التي عولجت بها العولمة، ولا سيما الاتفاقيات التجارية الدولية، بما في ذلك فرضها على البلدان الأقل تقدمًا. ونتيجة لذلك، يرى ستيجليتز زيادة في معدلات الفقر العالمي، وكذلك اتساعا في الهوة التي تفصل الأغنياء العالميين عن الفقراء العالميين. ومن ثم، لم تحقق العولمة وعدها. وفضلاً عن ذلك، لم تحقق العولمة الاستقرار الاقتصادي العالمي الذي يعتقد الكثيرون بأنها وعدت به

(لا يشير ستيجليتز فقط إلى الأزمة المالية الآسيوية، ولكن إلى أزمات أخرى أيضًا في روسيا وأمريكا اللاتينية).

إن ستيجليتز يقبل بالانتقادات الكثيرة التي تصدر عن الغرب. إنه يتفق على سبيل المثال مع الرأي الذي يذهب إلى أن الغرب كان منافقًا في سعيه إلى إزالة الحواجز التجارية في أجزاء أخرى من العالم، في الوقت الذي يحتفظ فيه بحواجزه في وجه التجارة. إنه يقبل أيضًا بفكرة أن الغرب كان هو القوة المحركة لأجندة اقتصادية تعزز مصالحه في الوقت الذي تلحق فيه الضرر ببلدان أقل تقدمًا في العالم.

وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، يرى ستيجليتز أن الصندوق خضع لبضعة تغيرات كبرى منذ إنشائه في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. لقد أنشئ الصندوق على أساس الاعتقاد بأن الأسواق تعمل بشكل سيئ في الغالب، ولكنه أصبح الآن أحد الأنصار الأقوياء لاقتصاد السوق. لقد أُسِّس على فكرة الحاجة إلى الضغط على البلدان النامية لكي تتوسع اقتصاديًا (مثلاً، زيادة النفقات، تخفيض الضرائب، أسعار فائدة أقل، الهدف منها جميعًا تنشيط الاقتصاد) ولكنه سوف يقدم الأموال الآن للبلدان النامية فقط "إذا انخرطت في سياسات مثل خفض العجز، وزيادة الضرائب أو رفع أسعار الفائدة التي تؤدي إلى انكماش الاقتصاد". (*Stialitz, 2002: 12 – 13*، والتشديد من عندي). إن ستيجليتز يعزو هذا التحول الكامل والمفاجئ في موقف الصندوق لحقبة الثمانينيات ولسنوات حكم الرئيس ريجان ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر. لقد أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستين تبشيريتين تفرضان أفكار "اتفاق واشنطن: *Washington Consensus* – حول الليبرالية الجديدة (مثل فكرة تحرير السوق، رفع الحواجز، وممارسة التقشف في النفقات الحكومية، والخصخصة) على البلدان النامية التي ترضخ لشروطهما نظرًا لحاجتها الماسة للاعتمادات المالية التي يوفرانها.

لقد كان صندوق النقد الدولي يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار العالمي عن طريق التعامل مع قضايا اقتصادية كلية مثل "عجز ميزانية الحكومة، سياستها المالية، تضخمها، عجز ميزانها التجاري، قروضها الخارجية" *(Stiglitz, 2002: 14)*. باختصار، كانت مهمة صندوق النقد الدولي هي التأكد من أن بلدًا ما يعيش على موارده المتاحة. وكان من المفترض أن يقوم البنك الدولي بمحو الفقر، وذلك من خلال التعامل مع قضايا هيكلية مثل "على أي شيء تنفق الحكومة أموالها، المؤسسات المالية لبلد من البلدان، أسواق عملها، سياساتها التجارية" *(Stiglitz, 2002: 14)*.

ومع ذلك، أصبح البنك الدولي وبشكل مطرد إمبرياليًا يرى أن كل القضايا الهيكلية تقريبًا تمتلك تضمينات اقتصادية كلية. ومن ثم، كان يرى أن كل شيء يقع ضمن مجاله. إن البنك لم يشعر فقط بأن لديه إجابات تصلح للتعامل مع هذه القضايا، ولكن كان ميالاً لاستخدام مجموعة واحدة من الإجابات لكل بلد. "إنه يميل بكلمات ستيجليتز، إلى "تبني مقاربه مقاس واحد يناسب الجميع" *(Stiglitz, 2002: 34)*، واتجه أيضًا إلى تجاهل مدخلات الدول التي كان يساعدها في الظاهر. ولم يكن أمام الدول التي قام بتجاهلها ملاذ سوى القبول بشروطه نظرًا لحاجتها الماسة للاعتمادات المالية التي كان يقدمها مقابل تغيرات وإصلاحات هيكلية. إن ستيجليتز يرى أن صندوق النقد الدولي كان فاشلاً، على الرغم من طموحاته الكبرى، أو ربما بسببها، بالنظر إلى مهامه التي تقوم على توفير رءوس الأموال اللازمة (لخلق فرص عمل... إلخ) للدول حتى تتمكن من اجتياز أزماتها الاقتصادية بسلام، ولكي يتمكن على نحو أكثر عمومية من تحقيق استقرار اقتصادي عالمي أكبر (لقد فشل بكل تأكيد على ضوء الهدف الأخير، وعلينا أن ننتظر حتى نرى ما إذا كانت جهوده المبذولة لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للبلدان المحتاجة، سوف تفعّل من

عدمه. ومن بين مظاهر الفشل الأكثر تحديدًا لصندوق النقد الدولي حقيقة أن برامج التكيف الهيكلي لم تجلب تنمية مستدامة. لقد أدت سياسة فرص التقشف الاقتصادي على الدول في الغالب إلى إعاقة النمو الاقتصادي، كما أدت سياسة فتح الأسواق بسرعة فائقة أمام المنافسة إلى فقدان الوظائف وزيادة معدلات الفقر. إن صندوق النقد الدولي، من وجهة نظر ستيجليتز، لم يفشل فقط، ولكن تفاقم فشله (وفشل البنك الدولي كذلك) عبر إقدامه على لعب دور عالمي أكبر بكثير من الدور الذي كان يُتصور قيامه به بالأساس.

إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين كانا مميزين في وقت من الأوقات، قد أصبحا وبشكل متزايد، متضافرين. لقد كان البنك الدولي فيما سبق يركز على تقديم القروض لمشاريع محددة (مثلاً، الطرق والسدود)، ولكنه تحول فيما بعد إلى "قروض للتكيف الهيكلي" أكثر شمولاً. ومع ذلك، فإن هذه القروض كانت تتطلب موافقة صندوق النقد الدولي، وكان صندوق النقد الدولي من جانبه، يفرضُ، علاوة على موافقته، شروطًا متعددة على الدول المقترضة. ونتيجة لذلك، انحرف صندوق النقد الدولي بعيدًا عن دوره الأصلي في التعامل مع الأزمات لكي يصبح جزءًا أبديًا لا يتجزأ من حياة الدول النامية.

وتركز مجموعة أخرى من الانتقادات على من المسئول عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكما شاهدنا من قبل، فإن المناصب العليا في الصندوق والبنك الدولي يتقلدها الأوربيون والأمريكيون. والأمر الأكثر عمومية، هو هيمنة البلدان والشركات الكبرى والمؤسسات المالية للبلدان المتقدمة على هذه المنظمات. وينحي هذا بطبيعة الحال باقي بلدان العالم عن المواقع القيادية، الأمر الذي يُعَدُّ مصدرًا لكثير من السخط والاستياء من جانب هذه البلدان. ولا يمكن بكل تأكيد أن يؤدي نظام عالمي مهيمن كهذا دوره بشكل أفضل وعلى نحو أكثر إنصافًا. ومن

ثم، لدينا ما يطلق عليه ستيجليتز "حوكمة عالمية بدون حكومة عالمية" *(Stiglitz, 2002: 21)*. إن النظام يدار من قبل القلة، والقلة هم المستفيدون الأساسيون. إن معظم سكان العالم لا يملكون التأثير على هذه الأنظمة، وبالتالي فهم لا يستفيدون من مساعدتها أو يضارون خلافًا لذلك بسببها.

وأحد مظاهر النقد الأخرى لصندوق النقد الدولي يقوم على نقص الشفافية في اتخاذ القرارات وما يقوم به من عمليات. إن الدول التي تتلقى الخدمات من الصندوق ليست لها دراية بكيفية قيامه بعمله أو القواعد التي يتخذ على أساسها قراراته. وفضلاً عن ذلك، لا يكون الصندوق مسئولاً أمام تلك الدول القومية. إن ستيجليتز يقدم قائمة طويلة بأخطاء فادحة أكثر تحديدًا قام الصندوق بارتكابها:

١- لقد تمت خصخصة أنظمة تديرها الدولة (مثلاً مصانع الحديد والصلب) في الغالب بشيء من العجلة المفرطة، ولقد أثبتت الأعمال الجديدة المخصخصة عدم فاعليتها غالبًا جزئيًا، لأنها لم تكن مهيأة للعمل اعتمادًا على نفسها. ونتيجة لذلك، عانى الزبائن، وفقد العمال وظائفهم جراء عملية الخصخصة، ورافقها الفساد كظلها (انظر ما يلي).

٢- إن الدفع باتجاه تحرير الأسواق المالية والرأسمالية، وتخفيض الحواجز أمام التجارة، غالبًا ما أسفر عن إلحاق الضرر بالدول الصغيرة الصاعدة (من خلال معدلات البطالة الأعلى) وأسهم في نشوء الأزمات الاقتصادية للتسعينيات. وفضلاً عن ذلك، ظهرت حالة من السخط والاستياء في تلك الدول، لأن الضغط الذي مورس عليها لكي تلتزم بالنظام الليبرالي صاحبته قيود على الموارد المالية، ورأس المال، والتجارة.

٣- لقد أثر التشديد على الاستثمار الخارجي في الغالب بطريقة معاكسة على المعاملات الأهلية في البلاد الأقل تقدمًا.

٤- لقد فشل صندوق النقد الدولي في سلْسلَة التغييرات وتنظيم إيقاعها: "فرض عملية التحول الليبرالي قبل أن تستقر عملية "شبكات الأمان: *Safety nets*" في مكانها، وقبل أن يتوفر هيكل تنظيمي مناسب، وقبل أن تتمكن الدول من الصمود في وجه النتائج المعاكسة التي تأتي بها التقلبات المفاجئة للسوق، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة، وفرض السياسيات التي أدت إلى تدمير الوظائف قبل أن تستقر أسس خلق فرص عمل مناسبة، وفرض الخصخصة قبل أن توجد منافسة مناسبة وهياكل تنظيمية ملائمة" ***(Stiglitz, 2002: 73)***.

٥- فَشَلَ صندوق النقد الدولي في علاج مجموعة من القضايا مثل إتاحة فرص عمل، إصلاح الأراضي، تقديم خدمات تعليمية وصحية محسَّنة، ومساعدة العمال الذين أضيروا بشكل سيئ من جراء سياساته.

إن ستيجليتز يُحَمّل صندوق النقد الدولي مسئولية جزء كبير مما حدث في الأزمة المالية في آسيا في التسعينيات، وخصوصًا إلحاحه على تحرير حسابات رأس المال. وبينما ساعد ذلك على فتح بلدان شرق آسيا أمام الاستثمار، فإنه ساعد أيضًا على إضعافها أمام الحركات الكبرى وغير العقلانية للاعتمادات المالية، ولا سيما خارج شرق آسيا. وما إن بدأت الأزمة، حتى بالغ الصندوق في المشكلات الاقتصادية في شرق آسيا، وفرض على الدول المعنية تقشفًا قاسيًا (من خلال فرض أسعار فائدة أعلى). ولقد أُمرت الدول بخفض الواردات، الأمر الذي ساعد على مفاقمة المشكلات، وذلك بمد الأزمة إلى البلدان التي كانت تصدر تلك المنتجات. ولقد تسبب إصرار صندوق النقد الدولي فيما بعد على إعادة الهيكلة (إغلاق البنوك المثقلة بقروض مبعثرة، إغلاق الشركات ذات الديون المعدومة، أو السماح لدائنيها بالاستيلاء عليها) أيضًا في العديد من المشكلات التي يفوق

عددها عدد المشكلات التي قام بحلها. وأخيرًا، تسبب الصندوق في زعزعة الاستقرار الأمر الذي ترتب عليه الكثير من أعمال الشغب والفوضى. وفي النهاية، استطاعت دول شرق آسيا التي رفضت تدخل الصندوق (ماليزيا والصين على سبيل المثال) تحقيق نتائج أفضل من تلك التي حققتها الدول التي قبلت بتدخلاته، على المدى القصير على الأقل. ويخلص ستيجليتز إلى أن صندوق النقد الدولي قد فشل لأنه كان يعكس "مصالح وأيديولوجيا الدوائر المالية الغربية" *(Stiglitz, 2002: 130)* وأيضًا بسبب افتقاره إلى برنامج متماسك قائم على أسس اقتصادية. إنه يحتاج، بالإضافة إلى أشياء أخرى كثيرة، إلى عملية إصلاح حتى يتمكن من أداء عمله على نحو أكثر عدالة وإنصافًا وبصورة "أكثر إنسانية".

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *(OECD)*[٩]

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة واسعة تتألف حتى اللحظة الراهنة من ثلاثين بلدًا متقدمًا. إنها "أشمل نادٍ لدول العالم الغنية". ومع أن القوة الرسمية للمنظمة ضئيلة للغاية، فإنها تتمتع بنفوذ واسع النطاق.

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خليفةُ منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي *(OEEC)*. لقد تأسست عام ١٩٤٨، لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأوربية *(Ougaard, 2007: 914 – 17)*. لقد كانت المنظمة تركز على عملية إعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع المساعدات الأمريكية التي كانت ترمي لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم، كانت وثيقة الصلة بالولايات المتحدة وأهدافها الرامية إلى علاقات دولية منفتحة متعددة الأطراف وتعاونية.

وفي الخمسينيات، ظهرت مخططات ومنظمات أخرى موجهة نحو تكامل اقتصادي أوربي يشمل المجتمع الاقتصادي الأوربي (أو السوق المشتركة). ولم

تكن الولايات المتحدة من المشاركين في هذا المجتمع الاقتصادي، وأرادت أن تؤسس منظمة تخلف منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي *(OEEC)* التي كان ينصب اهتمامها على التعاون عبر الأطلنطي. ونتيجة لذلك، أعيد إنشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *(OECD)* لكي تخلف منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي *(OEEC)* في ديسمبر عام ١٩٦٠. ولقد شملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في البداية الولايات المتحدة، و١٦ من بلدان أوربا الغربية، بالإضافة إلى تركيا وكندا. وعلى مدار الزمن، أضيف إليها عدد من البلدان في أوربا ومناطق أخرى من العالم (اليابان على سبيل المثال وأستراليا). وللمنظمة، بالإضافة إلى ذلك، علاقات مع ٧٠ بلدًا آخر في كل أنحاء العالم تمدها بالمشورة حول السياسة التي يجب اتباعها والدعم التحليلي بهدف مساعدتها على تحقيق تكامل أفضل للاقتصادي العالمي.

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منظمةٌ دولية حكومية *IGO*، تتخذ من باريس مركزًا لها، وتُمثَّل كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس الذي تؤخذ فيه القرارات بالإجماع. إن سفراء الدول يجتمعون على أسس منتظمة، أما اجتماع الوزراء فيكون سنويًا. وتضم المنظمة العديد من اللجان التي تعالج قضايا مثل المساعدات التنموية، النقل البحري، فضلاً عن العديد من مجموعات العمل الأخرى والمجموعات المتخصصة. وعلى العموم، توجد نحو ٢٠٠ لجنة ومجموعة، نحو ٤٠,٠٠٠ موظف من دول مختلفة للنهوض بالأعمال المنوطة بها. وهناك أيضًا سكرتارية تضم أكثر من ٢٠٠٠ موظف مدني يركزون على مجالات وقضايا محددة مثل الشئون الاقتصادية والبيئة والتعليم.

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوجه عام:

١- تجمع الإحصاءات حول العولمة الاقتصادية.

٢-تراقب الأداء الاقتصادي للدول.

٣-تشجع تحرير تدفقات رأس المال وعولمة الموارد المالية.

٤-تسعى لمعالجة الموضوعات الشائكة المتعلقة بفرض الضرائب ومشكلات فرض الضريبة المزدوجة والتهرب الضريبي في اقتصاد عالمي.

٥-تنخرط في تنظيمات تعالج المشكلات العالمية المتعلقة بالبيئة.

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالليبرالية الجديدة. لقد لعبت المنظمة دورًا رئيسيًا في تطوير فكرة إصلاح الاقتصادات عبر مجموعة من السياسات المالية الحكومية المواكبة لعملية الإصلاح الهيكلي. لقد كانت المنظمة تأمل من خلال ترميم الاقتصادات الضعيفة أن تسهم المجتمعات التي خاضت عملية الإصلاح بنجاح بشكل أكثر فاعلية في السوق الحرة العالمية.

إن لمنظمة التعاون والتنمية نفوذًا كبيرًا ولكن قوتها الفعلية ضئيلة جدًا. إنها "تواصل تعزيز العولمة الاقتصادية عبر تشجيع الحركة الحرة لرأس المال والسلع عبر الحدود، وعن طريق التطوير المنسّق نسبيًا لاستجابات السياسة القومية للتحديات التي تسفر عنها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في سياق العولمة" ***(Ougaard, 2007: 917)*** .

الاتحاد الأوربي (السوق المشتركة)

كان الاتحاد الأوربي نتاج حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان ناتجًا لحقبة بريتون وودز. وأحد الشخصيات الرئيسية التي أسهمت في تطوره، هي شخصية "جان مونيه: ***Jean Monnet***" الذي كان يعتقد أن تفتت أوربا وَضَعَها في حالة لا تحسد عليها قبالة الولايات المتحدة في حقبة الرأسمالية الصناعية، والإنتاج

الضخم، والاستهلاك الواسع. ولكي تتمكن أوربا من المنافسة، كان عليها أن تتحد أكثر لكي تشكل سوقًا كبيرة متكاملة وشركات ومؤسسات كبرى مثل تلك التي توجد في الولايات المتحدة.

وأحد التطورات المهمة في الظهور النهائي للاتحاد الأوربي كان إنشاء مؤسسة أكثر تكاملاً للفحم والصلب في أوربا وفقًا لخطة قام بصياغتها مونيه. إن الصراع على هذه الموارد كثيرًا ما أفسد العلاقة بين فرنسا وألمانيا. وفي عام *1950* برزت مؤسسة الصلب والفحم الأوربية *(ECSC)* في هذا السياق والتي بدأت أعمالها عام *1952*. ولم تشمل المؤسسة فرنسا وألمانيا فقط، وإنما إيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج. ولقد ترك مونيه منصبه بعد ذلك بعدة سنوات لكي يشكل لجنة للعمل *(Action Committee)* الخاص الذي يتعلق بالولايات المتحدة الأوربية. ولقد أدى ذلك بدوره لتأسيس منظمة تكرس لتنمية العلاقات التعاونية للطاقة الذرية – المؤسسة الأوربية للطاقة الذرية *(Euratom)* – والجماعة الاقتصادية الأوربية *(EEC)*. ولقد بدأت هاتان المؤسستان أعمالهما عام ١٩٥٨ (شكلت الجماعة الاقتصادية الأوربية ***EEC*** بالإضافة إلى مؤسسة الصلب والفحم الأوربية ***ECSC*** والمؤسسة الأوربية للطاقة الذرية ***Euratom*** الجماعة الأوربية *(EC)* عام ١٩٩٢ *(.[Rumford, 2002; 2007b: 417 – 221.]*

وبحلول الستينيات، تحركت الدول الأعضاء الست للجماعة الاقتصادية الأوربية باتجاه إنشاء سوق موحدة. وفي عام ١٩٧١ دُعِّم هذا الجهد على نحو مؤثر بانضمام المملكة المتحدة (لقد قاومت فرنسا انضمام المملكة المتحدة لأمد طويل) وأيرلندا والدانمارك إلى الأعضاء الستة الأساسيين، وبذا أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوربية أكبر – اقتصاديًا – من الولايات المتحدة، فضلاً عن عدد سكانها الذي يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بشكل ملحوظ. ولقد مرت الجماعة

الأوربية بتطور أبعد منذ ذلك الوقت، حيث ضمت في عضويتها ٢٥ عضوًا. وتعد الجماعة الآن أكبر سوق داخلي في العالم المتقدم (الذي سوف تفوقه سوق الصين حجمًا في القريب العاجل) بمواطنيها الذين يبلغ عددهم ٤٥٠ مليون نسمة. لقد كانت الولايات المتحدة على الرغم من أنها ليست عضوًا بالاتحاد الأوربي محفزًا مهمًا لتأسيسه واستمرت في الاحتفاظ معه بعلاقات وثيقة.

ولقد تم الانتهاء من معاهدة ماسترخت (التي سميت باسم المدينة الهولندية التي وقعت فيها الاتفاقية) في ٧ فبراير عام١٩٩٢. وكان أهم ما أسفر عنه هذا الاجتماع من الناحية الاقتصادية تأسيس اتحاد مالي، والبنك المركزي الأروبي، والعملة الأوربية الموحدة – اليورو:

> **إن الاتحاد الأوربي يملك الآن كل العلاقات الدالة على وطن واحد: سوق واحدة، عملة واحدة، بنك مركزي واحد، سياسة تجارية مشتركة، وتنظيمات اقتصادية مشتركة تتعلق بأشياء مثل مقاومة التروستات الاحتكارية، بالإضافة إلى البيئة. وعلى الرغم من كل الأهداف الاقتصادية، كانت أوربا وحدة اقتصادية واحدة، أكبر وحدة اقتصادية في العالم حقيقة بكل المقاييس، أكبر من الولايات المتحدة وضعف حجم اليابان. *(Frieden, 2006: 384)*.**

لقد أسفرت معاهدة ماسترخت أيضًا عن مجموعة من النتائج السياسية مثل تعاون سياسي أكبر بين أعضاء الاتحاد الأوربي (في السياسة الخارجية) وتدعيم البرلمان الأوربي (الهيئة التشريعية للاتحاد الأوربي وأعضائه المنتخبين). وهناك جهود لتدعيم الاتحاد الأوربي باعتباره بنية سياسية (مثلاً، رئيس متفرغ طوال الوقت، رئيس للسياسة الخارجية، وإضعاف لقدرة البلدان الأوربية على حق

الاعتراض (الفيتو) على سياسات بعينها مثل عمل الشرطة العابرة للحدود، ولكن تم رفض هذه الخطة (معاهدة لشبونه) من قبل المصوتين الأيرلنديين في منتصف عام ٢٠٠٨، ويتسم مستقبلها بالغموض *(Economist, 2008: June 13)*، (انظر الشكل 7.2 لخريطة تبين تاريخ الاتحاد الأوربي ومكانته الحالية).

منطقة اليورو

تضم منطقة اليورو الدول الأوربية التي جعلت اليورو عملتها الرئيسية. إن معظم الدول التي تستعمل اليورو، وليس كلها، أعضاء في الاتحاد الأوربي. لقد أصبحت سلوفينيا على سبيل المثال عضواً في منطقة اليورو في ١ يناير عام ٢٠٠٧ على الرغم من كونها لم تصبح بعد عضواً في الاتحاد الأوربي. *(Bilefsky and Wood, 2007: C3)*. ومع ذلك، واجه اليورو، الذي بدا مقبولاً من جانب معظم الدول الأوربية عندما تم التعامل به رسميًا في يناير ٢٠٠٢، وأصبح عملة قوية (ولا سيما أمام الدولار) معارضةً من بعض الدول الأعضاء. إن بعض الدول الأوربية الغربية (مثلاً، بريطانيا العظمى والسويد والدانمرك، لم تقبل قط باليورو) احتفظت بعملاتها التقليدية. وهناك أيضًا اعتراض على اليورو من بعض الدول التي قبلت التعامل به (إيطاليا وفرنسا وهولندا) لأسباب عديدة (مثلاً، يُعتقد أنه تسبب في زيادة الأسعار وإحباط معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لسياسات البنك المركزي الأوربي الذي يضطلع بوضع السياسات لدول منطقة اليورو). وفي الوقت الذي فشلت فيه بعض الدول (ليتوانيا على سبيل المثال) في استيفاء الشروط اللازمة للتأهل لمنطقة اليورو (مشكلة التضخم مثلاً) أجلت دول أخرى (بولندا والمجر وأستونيا) محاولاتها طوعًا للانضمام إليه.

ويبدو أن الانتقادات الموجهة إلى اليورو تشهد حالة من التصاعد. وكما ذكرنا آنفًا، فإن النقد الرئيسي الموجه إلى اليورو، هو أنه لم يأت بالنمو الاقتصادي

المأمول. إن اقتصاد بريطانيا العظمى الذي رفض التعامل باليورو وتمسك بالجنيه الأسترليني تفوق عمومًا على بلدان منطقة اليورو. ويتعلق نقد آخر بسياسات البنك المركزي الأوربي التي ينظر إليها بوصفها تفتقر إلى المرونة الكافية لكي تضع في اعتبارها الاحتياجات المختلفة للخمسة عشر بلدًا أوربيًا التي تستخدم اليورو في الوقت الحالي.

إن لليورو بطبيعة الحال أنصاره والمدافعين عنه. ومن بين الآراء المؤيدة لليورو الرأي الذي يذهب إلى أن اليورو قد خفض تكلفة المعاملات المالية، سهل المعاملات التجارية عبر الحدود، وكان له الأثر السيكولوجي في ربط البلدان الأوربية المختلفة معًا. كما ينظر إليه باعتباره يدفع الدول الأعضاء باتجاه سياسات أكثر انضباطًا (مثلاً، معدلات تضخم أدنى، عجوزات أقل في الميزانية).

اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) *NAFTA*

فإذا تحولنا إلى أمريكا الشمالية، فإن التطورات في أوربا قد حفزت الولايات المتحدة وكندا لتوقيع اتفاقية ثنائية عام ١٩٨٨. ولم تكن هذه الاتفاقية مثيرة للجدل لأنها كانت تضم دولتين متقدمتين، حتى وإن لم تكونا على نفس الدرجة من التقدم. أما الأمر المثير للجدل، ولا سيما في الولايات المتحدة فهو انضمام المكسيك إلى الاتفاقية. إن ضم دولة أقل تقدمًا بكثير مثل المكسيك ميز ما أصبح في نهاية المطاف نافتا عن الاتحاد الأوربي الذي ضم، ولا سيما في البداية، بلدانًا على مستوى عالٍ من التقدم ولم يضم إلى عضويته أبدًا دولة أقل تقدمًا مثل المكسيك.

لقد بدأت المفاوضات لتأسيس نافتا عام ١٩٩٠، واستكملت عام ١٩٩٢. وكان من الضروري عقد سلسلة من الاتفاقيات الجانبية حول قضايا مثل البيئة والعمل، سوى أن نافتا دخلت في حيز التنفيذ في ١ يناير عام ١٩٩٤. لقد تأسست نافتا على فكرة أن على الدول الثلاث المشتركة في الاتفاقية أن ترفع معظم

الحواجز التي تقف عقبة في وجه التجارة والاستثمار *(Anderson, 2007: 887 – 919)*. ولقد سعت الولايات المتحدة، ولا سيما في فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج.و.بوش إلى توسيع الفكرة لكي تضم كل الدول الأربع والثلاثين في نصف الكرة الأرضية الغربي (عدا كوبا) في منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين *(FTAA)*، إلا أن الفكرة جوبهت بمعارضة متزايدة من قبل زعماء أمريكا اللاتينية وخصوصًا الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز.

إن لاتفاقية نافتا مؤيدين أشداء ومعارضين لدودين. إن مؤيديها يشددون على أن حجم التجارة بين الدول المشتركة في الاتفاقية قد ازداد بشكل مؤثر، وحدث على الأقل، وبشكل مبدئي، نمو ملحوظ في العمالة في المكسيك. ومع ذلك تواجه الاتفاقية عددًا من الانتقادات تشمل الحقائق التالية:

- تدهور الأجور بدلاً من زيادتها في المكسيك.
- الزيادة المبدئية في عدد الوظائف في المكسيك يقابلها فقدان في الوظائف وخصوصًا في الصين.
- وقوع الضرر على المزارعين المكسيكيين بالمقارنة بالمزارعين الأمريكيين الذين يتلقون إعانات مالية دائمة من الحكومة الأمريكية.
- فقدان العمال الأمريكيين أيضًا لوظائفهم *(Kletzer, 2007: 6)* بسبب انتقال شركاتهم إلى المكسيك (أو كندا)، وإضعاف قدرة هذه الشركات على النضال من أجل العمل أو تحسين ظروفه.
- تدني الأجور في الولايات المتحدة.
- قامت كندا بتخفيض البرامج الاجتماعية لكي تتمكن من المنافسة بشكل أفضل داخل إطار نافتا.
- تدهور الحماية البيئية مع تزايد مصاحب في المشكلات البيئية.

الذرة المكسيكي

يُعَدّ الذرة عنصرًا أساسيًا في الوجبة المكسيكية نظرًا لأنه مكون رئيسي في كعكة الترتية الطعام الرئيسي للمكسيكيين. ولقد تناقص الآن محصول الذرة المكسيكي بسبب العولمة واتفاقية نافتا بصفة خاصة، وهي الآن (المكسيك) تستورد كميات أكبر من الذرة من بلدان أخرى وخصوصًا الولايات المتحدة. ويجادل المنتقدون بأن هذا يجعل بلدانًا مثل المكسيك أكثر عرضة لتقلبات السوق العالمية ومن ثم الأسعار المرتفعة. ويبدو أن هذا هو الذي حدث بالتحديد لسعر الذرة ومن ثم سعر الترتية، وكان أكثر الناس تأثرًا بارتفاع هذا المحصول الرئيسي بالطبع هم أفقر الطبقات في المجتمع المكسيكي.

لقد احتلت هذه القضية الصدارة أوائل عام ٢٠٠٧، عندما اضطر الرئيس المكسيكي فيليب كالدرون، نتيجة للاحتجاجات على ارتفاع أسعار الذرة والترتية إلى إجبار المنتجين وبعض تجار التجزئة مثل محلات وول مارت، وهي أحد اللاعبين الكبار في سوق التجزئة المكسيكي، على التوقيع على اتفاقية تثبيت سعر الذرة. لقد اتسم هذا الإجراء بأهمية وطرافة، نظرًا لأن كالدرون نفسه، هو أحد أنصار التجارة الحرة. لقد دفعه لاتخاذ هذا الإجراء ارتفاع ملحوظ في سعر الذرة في السوق العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر كعكة الترتية بمقدار الثلث. *(Mckinley, 2007a: A11)* لقد تضرر أكثر من نصف سكان المكسيك من هذا الإجراء (*107* ملايين نسمة)، والأمر الذي زاد من حدته هو؛ أن هذا العدد من السكان يعيش على دخل مقداره أربعة دولارات في اليوم أو أقل، ينفقون ربعه بالضبط على شراء التورتية وحدها.

وكان أحد أسباب ارتفاع سعر الذرة في الولايات المتحدة هو زيادة الطلب عليه، نظرًا للاهتمام المتزايد باستخدام هذا المحصول في الحصول على غاز

الإيثانول (بديلاً للجازولين) (انظر الفصل ١٢). ولكن الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، اعتقادٌ بأن منتجي التورتية الكبار وموزعي دقيق الذرة قد أسهموا في خلق المشكلة من خلال تخزينهم لمحصول الذرة على أمل رفع أسعاره إلى معدلات أعلى.

وفي الواحد والثلاثين من يناير ٢٠٠٧، قام آلاف العمال والمزارعين بمسيرة في مدينة المكسيك، اتجهت نحو الميدان الرئيسي للاحتجاج على ارتفاع أسعار الذرة بصفة خاصة، وعلى عولمة الليبرالية الجديدة بصفة عامة. يقول المتحدث باسم المسيرة "في الوقت الذي تبحث فيه بلدان أخرى عن بدائل لسياسات الليبرالية الجديدة، تقاعست حكومة المكسيك وأصرت على تبني نموذج أثبت بعد ربع قرن عدم كفايته وظلمه". *(Malkin, 2007b: A6)*.

ومن بين أهداف المحتجين، كان تحقيق حماية أفضل للمزارعين المكسيكيين من خلال إعادة عملية التفاوض بشأن مظاهر اتفاقية نافتا المتعلقة بالزراعة؛ تقليل اعتماد المكسيك على واردات الذرة من الولايات المتحدة أو إلغاء هذا الاعتماد كليةً (تحصل المكسيك على حوالي ٢٥% من احتياجاتها من الذرة من الولايات المتحدة)، والتحرك باتجاه الهدف الأكبر لـ "سيادة الطعام". وحاول المدافعون عن السياسة الحالية بأن هذه الزيادات أو التقلبات في الأسعار أمر عادي في اقتصاد السوق. إنهم يجادلون بأن البديل – اقتصاد خاضع لإشراف الدولة (كما كانت عليها الحال في الاتحاد السوفيتي) – أثبت عقمه وعدم ملاءمته بالنسبة لاقتصاد السوق.

والقضية الأكثر أهمية هنا هي ما إذا كان هناك اتجاه طويل المدى تتوقف المكسيك بموجبه عن سياسة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الذرة، وما إذا كانت تلك السياسة قد جعلتها أكثر قابلية لأخطار السوق العالمية، ومخاطر الأسعار الأعلى وارتفاعات الأسعار التي تنجم عن التقلبات المفاجئة للسوق.

رد الفعل ضد نافتا في الولايات المتحدة

كان رد الفعل تجاه نافتا في الولايات المتحدة في أفضل الأحوال مختلطًا. لقد حظي "روس بيروت: *Ross Perot*" وهو مرشح مستقل في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ بسمعة سيئة لتأكيده بأنه إذا تم إقرار اتفاقية نافتا (التي تم إقرارها في العام التالي) فسوف نحتاج إلى "ماص عملاق للأصوات" بسبب صرخات الكثيرين ممن سوف يفقدون وظائفهم في المكسيك. ولقد عادت المسألة للظهور على السطح مرة أخرى في الحملة الرئاسية التمهيدية لعام ٢٠٠٨ حيث اتفق مرشحا الحزب الديمقراطي على أن اتفاقية نافتا كانت تكلف الولايات المتحدة اختفاء فرص العمل بها. وأنهما في حالة انتخابهما، سوف يسعيان إلى إعادة التفاوض بشأن الاتفاقية. ***(Leonhardt, 2008: C1, C9)*** ومع ذلك، في الوقت الذي حدث فيه فقدان الوظائف في الولايات الصناعية مثل ولاية أوهيو، فإن من الصعب ربط هذا باتفاقية نافتا. إن الاحتمال الأكبر هو؛ أن الكثير من هذه الوظائف قد تم الاستغناء عنها ليس بسبب المكسيك، وإنما بسبب الاقتصادات الآسيوية. إن اتفاقية نافتا تبدو هدفًا سياسيًا سهلاً، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت سببًا رئيسيًا لفقدان الوظائف بسبب المكسيك، والأمر الذي تم تجاهله هو المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة، ولا سيما تلك التي تسببت في غضب المكسيكيين من اتفاقية نافتا. ويبدو أن القادة السياسيين ورجال الأعمال في البلدان الثلاثة كانوا في حقيقة الأمر يؤيدون الاتفاقية، وبدا أنهم راغبون في المزيد من التكامل الاقتصادي وليس الأقل. ***(Economist, 2008: ["An Unreliable Ally"])***.

ولقد حافظت اتفاقية نافتا على وجودها، ولكنها لم تحقق بكل تأكيد النجاح الذي حققه الاتحاد الأوربي، وليس من الواضح ما إذا كانت سوف تواصل بقاءها، أو على الأقل تواصل بقاءها على صورتها الراهنة.

ميركوسور *(MERCOSUR)*

يطلق على اتفاقية ميركوسور أحيانًا "السوق المشتركة لدول الجنوب " لقد تأسست هذه السوق بفضل "معاهدة أسونسيون: *Treaty of Asuncion*" عام ١٩٩١ وكان الهدف منها إنشاء سوق مشتركة في أمريكا الجنوبية بحلول عام ١٩٩٥، وكان الأعضاء الأصليون أصحاب الحق في التصويت الكامل هم: الأرجنتين، البرازيل، باراجواي وأوروجواي ومعهم بوليفيا، وتشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، وبيرو باعتبارهم أعضاء غير كاملي العضوية. وهناك أسلاف لميركوسور يعود تاريخهم إلى عام ١٩٦٠، ولكن كانت تحفزهم أكثر فكرة "صناعة استبدال الواردات" *(McMichal, 2008)* (وهي فكرة تبنتها إلى حد كبير دول أمريكا اللاتينية لتأسيس صناعة وطنية متقدمة بغرض تجنب استيراد المنتجات من الدول الصناعية). في الوقت الذي اتجهت فيه ميركوسور إلى العولمة، وتأثرت بشكل كبير بأفكار الليبرالية الجديدة. وما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ أزيلت الغالبية العظمى من القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء. ولقد انضمت كل من بوليفيا وتشيلي إلى ميركوسور عام *1996* *(Tussie, 2007: 917)* وتم قبول فنزويلا على عجل عام ٢٠٠٦، إلا أن فلسفة وسياسة رئيسها هوجو شافيز حول "اشتراكية القرن الواحد والعشرين" تتعارض بشكل أساسي مع ليبرالية ميركوسور الجديدة. وعوضًا عن التقليل من أهمية هذه الاختلافات، أعلن شافيز عند وصوله لحضور أحد الاجتماعات في يناير ٢٠٠٧، أن هدفه هو "إزالة التلوث عن تلوث الليبرالية الجديدة. *(Rohter, 2007b: A11)* . وكانت إحدى أفكار شافيز هي تأسيس بنك للتنمية هو "بنك الجنوب" (انظر الفصل للمزيد حول هذا الموضوع) في ميركوسور لكي يكون بديلاً عن "البنك الدولي". ولقد تسبب هذا، من بين أشياء أخرى، في خلق صراع بين تشافيز والرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا داسيلفا الداعم للتوجه النينوليبرالي لميركوسور.

منظمة الأوبك *(OPEC)*

على الرغم من أن الأوبك منظمة أضيق وأكثر تخصصًا من باقي المنظمات التي ناقشتها في هذا الفصل، فإن من المتعين علينا أن نذكر في هذا السياق شيئًا عن منظمة الدول المصدرة للبترول *(OPEC)* التي تأسست عام ١٩٦٠، وضمت في عضويتها مصدري البترول الكبار في ذلك الوقت – إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا (يبلغ عدد الأعضاء الآن ١١ عضوًا بعد انضمام إندونيسيا والجزائر وليبيا ونيجيريا وقطر ودولة الإمارات العربية). لقد حفزها السعر المتدني نسبيًا للبترول في ذلك الوقت، وحقيقة أن أسعار البترول قد فشلت لوقت طويل في مجاراة التضخم. ومع ذلك لم يكن للأوبك في أيامها الأولى تأثير يذكر، نظرًا لوقوعها تحت سيطرة شركات البترول الغربية الكبرى في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٧٣، وبسبب الحرب العربية الإسرائيلية، جزئيًا على الأقل، رفعت الأوبك أسعار البترول بواقع ٣,٦٠ دولارًا للبرميل مع نهاية عام ١٩٧٣، ثم إلى ١٠,٤٠ دولارًا للبرميل مع نهاية عام ١٩٤٧. *(Pirages, 2007: 907 – 10)*. ولقد أسست المنظمة أيضًا نظامًا للحصص للحفاظ على هذه الأسعار. ومع ذلك، حالت أحداث أكبر دون قيام المنظمة بالتحكم في أسعار البترول فضلاً عن زيادتها بشكل مطرد.

ومن ثم، وبعد أن وصل سعر برميل البترول إلى نحو ٤٠ دولارًا عام (جزئيًا نتيجة لسقوط شاه إيران ووصول آية الله الخميني إلى السلطة عام ١٩٧٩)، هبطت الأسعار بشكل مؤثر خلال عقد الثمانينيات، جزئيًا على الأقل، نتيجة لتباطؤ حركة الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع الأسعار (المؤقت). وبعد أن وصل سعر الجالون عام ١٩٩٩ إلى نحو ١١ دولارًا، وهو أدنى سعر يصل إليه، ارتفعت أسعار البترول بشكل مؤثر (وصل سعر البرميل في منتصف الثمانينيات إلى ما

يقارب ١٥٠ دولارًا للبرميل). ومع ذلك، ونتيجة لقوة الدفع التي حصل عليها الكساد الكبير وانخفاض الطلب على البترول، هبطت الأسعار إلى ما يقارب ٥٠ دولارًا للبرميل في أوائل عام ٢٠٠٩.

الشركة متعددة القوميات *(MNC)*

واللاعب الآخر الكبير – ممثل قوي – بكل المقاييس، في العولمة الاقتصادية (بعيدًا عن الدولة القومية والمنظمات التي تحدثنا عنها آنفًا) هو الشركة متعددة القوميات *MNC*. ومن اللاعبين ذوي الأهمية أيضًا، الشركات متعدية القوميات *TNCs*[١٠]. وهناك البعض ممن يعتقدون أن الشركات متعدية القوميات تتمتع بمكانة أقوى من تلك التي تتمتع بها الدول القومية[١١]، ومن المنظمات التي ترتكز على قاعدة الدولة القومية التي ناقشناها آنفًا. إن دي لاديهيسا *(de la Dehesa, 2006: 85)* يؤكد على سبيل المثال: "علينا أن نتعود على حقيقة أن الشركات وليست الدول سوف تكون بفضل العولمة، اللاعب الرئيسي في الاقتصاد العالمي".

ومن المؤكد أن الشركات متعددة القوميات تمثل أهمية متزايدة على المسرح العالمي. فإذا قمنا بتعديل لتعريف دايكن *(Dicken, 2007: 106)* للشركة متعدية القوميات، كانت الشركة متعددة القوميات هي "مؤسسة تمتلك القوة على تنسيق العمليات والتحكم فيها" في أكثر من بلدين "حتى ولو لم تمتلكها". ومعنى هذا أنهما يشتغلان في أكثر من مجال من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وفي الوقت الذي تكاثرت فيه الشركات متعددة القوميات، ونمت في السنوات الأخيرة، فإن الشركات التي تعمل وتمتلك مصالح وأنشطة خارج الوطن (إذا أمكن تعيين وطن لها) ليست جديدة، ويمكن التمثيل لذلك بشركة الهند الشرقية

(من القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر)، وشركة خليج هدسون (أواخر القرن السابع عشر مع بقايا حتى اللحظة الراهنة).

إن معنى مثل هذا للشركة متعددة القوميات من الصعب تكميته، ولكن إذا اعتمدنا على بيانات الملكية (وهي معايير أكثر تقييدًا من تلك التي وردت في التعريف السابق)، وجدنا أن هناك ٦١,٠٠٠ شركة في العالم اليوم تضطلع بالإنتاج عبر أكثر من ٩٠٠,٠٠ شركة تابعة لها. وتلك الشركات مسئولة عن عشر إجمالي الناتج القومي *(GNP)*، وعن نحو ثلث إجمالي صادرات العالم. وعلى الرغم من وجود الكثير من الشركات متعددة القوميات، فإن عددًا قليلاً نسبيًا من "الشركات العالمية" (تويوتا، **IBM**) هي المتصدرة. وتقع الغالبية العظمى من هذه الشركات – ٩٦ من الشركات المائة التي تحتل القمة – في الدول المتقدمة ***(Dicken, 2007)***. ومع ذلك، وكما سوف نرى، فإن عدد الشركات متعددة القوميات التي تنتمي إلى البلدان النامية يزداد من ناحية العدد والأهمية.

إن نشاط الشركة متعددة القوميات يُقاس عادة بالاستثمار الخارجي المباشر *(FDI)*. ويشمل هذا استثمارات تقوم بها شركة واحدة في شركة أخرى توجد بالخارج في دولة قومية مختلفة بقصد السيطرة على عمليات الأخيرة. ويمكن أن يشمل أيضًا القيام بعملية فرعية في بلد آخر. إن الاستثمار الخارجي المباشر ***FDI*** قد نما بشكل ملموس في السنوات الأخيرة، ويعد هذا مؤشرًا أساسيًا لنمو الشركات متعددة القوميات. إن أكثر من ثلثي الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة يذهب إلى البلدان المتقدمة عوضًا عن البلدان الأقل تقدمًا.

وشكل آخر من أشكال نشاط الشركة متعددة القوميات هو الاستثمار في الحوافظ المالية ***(Portfolio Investment)***، ويتضمن هذا شراء الأسهم والسندات في

شركات تقع في بلدان أخرى، ويكون الغرض هو تحقيق عوائد مالية وليس التحكم في هذه الشركات.

لماذا تصبح الشركات متعددة (أو متعدية القوميات؟) هناك عدد من الأسباب المتعلقة باستثمارات السوق التي يجعلها التفاوت الجغرافي للأسواق ضـــرورية. إن شركة ما يمكن أن تصل إلى حد التشبع في سوقها الداخلي؛ تتعرف علـــى أســـواق جديدة تحتاج إلى وجودها المباشر؛ تجد أنه بدون أن تـــصبح متعديـــة أو متعـــددة القوميات سوف تواجه أسواقًا محدودة ومقيدة نظرًا للـــضوابط الـــسياسية (مـــثلاً، التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات)؛ تجـــد أن ســـوقًا خارجيـــة تتـــسم بخصوصية شديدة، بحيث يتطلب التعامل معها وجودها المباشر، تكتـــشف وجـــود أسباب سياسية وثقافية قوية تدفعها إلى الوجود المباشر في بلدان أخرى.

وهناك أيضًا أسباب تتعلق باستثمارات السوق التـــي تقتـــضيها التفاوتـــات الجغرافية للأصول. إن شركة تخضع لمثل هذه الظروف يمكنها الاستثمار في بلـــد آخر، حتى يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية والبـــشرية لهـــذا البلـــد. ويمكـــن للعنصر الأخير أن يتضمن إما تقديم موارد بشرية ذات مهارة أو خبرة، أو عاملين ذوي أجور متدنية ومهارة أو خبرة تصل إلى حدودها الدنيا، وتكمن أهميتهم فقـــط في أجورهم المتدنية.

إن دايكن يلخص طرقًا عديدة يمكن للشركات من خلالها أن تصبح متعديـــة أو متعددة القوميات. وإحدى هذه الطرق هي "الاستثمار في المنـــاطق الخـــضراء: *Greenfield Investment*" –الذي يشمل بناء مرافق جديدة تمامًا في بلد آخر. وهو نوع من الاستثمار ترحب به البلدان المضيفة ولكنه ينطوي على مخاطر عالية من وجهة نظر الشركات متعددة القوميات، والطريقة الثانية هي "الانـــدماج والتملـــك:

"merge and acquisition– (مثلاً، امتلاك شركة ديملر بنز الألمانية لشركة كريزلر الأمريكية لصناعة السيارات في وقت من الأوقات). والطريقة الثالثة هـي أنمـاط التعاون الإستراتيجي بين شركات تنتمي لجنسيات مختلفـة، والتـي ازداد عـددها واتسع نطاقها وأصبحت مركزية بشكل متزايد، لبعض الوقت، بالنسبة للإستراتيجية متعدية القوميات لشركة ما. إن التعاون الإستراتيجي بين شركات تنتمـي لبلـدان مختلفة تكون له أهداف عديدة مثل الوصول إلى أسواق محـددة والاسـتفادة مـن تكنولوجيات بعينها، اقتسام المخاطر المرتبطة بـدخول الـسوق، اقتـسام النفقـات والتقلبات، وإنجاز اقتصادات ترتبط بالتآزر. وهناك بالطبع مخاطر تـرتبط بهـذه العمليات مثل فقدان التحكم في التكنولوجيات المهمة والأساسـية، والتعقـد الكبيـر المتضمن في إقامة مثل هذه الأشكال من التعاون.

ومع ذلك، أدت الشركات متعددة القوميات إلى تطوير شبكات عمـل أكثـر تعقيدًا بكثير. وكبداية، تحتاج الشبكة الداخلية للشركة الآن للتـداخل مـع شـبكات أخرى في بلدان أخرى. ويكون من الصعوبة بمكان التحكم بطبيعة الحال في هـذه الشبكات الأكبر والأكثر تعقيدا. هناك صعوبات متضمنة في عملية إيجاد توازن بين التحكم المركزي والحساسية المحلية؛ اقتصادات الحجم الكبير في الإنتاج وسـرعة الاستجابة لشروط السوق المحلية؛ معرفة القلب والأطـراف؛ والتكامـل العـالمي وسرعة الاستجابة المحلية. ثم هناك القضايا الأكثر تحديدا مثـل موقـع المقـرات الخـاصة بالشـركـات (المـوطن الأصلي فـي العـادة)؛ البحـوث الأساسـية *(core research)* ومراكز التطوير؛ المبيعات والتسويق (تكون متفرقة فـي العـادة عالميا)؛ والأنشطة الإنتاجية (تكون هي الأخرى متفرقة عادة).

وبالنسبة للأمر الأخير، هناك إمكانات عديدة:

- أن يتمركز الإنتاج عالميًا في موقع واحد. وتنتج عن هذا اقتصادات كبيرة الحجم، ولكنه يرفع تكاليف النقل إلى حدودها القصوى، ولا يستفيد من الخبرة المحلية.
- الإنتاج الموجه تحديدًا للسوق المحلية أو القومية، وهذا يقيد الاقتصادات كبيرة الحجم.
- إنتاج مُنتج خاص بسوق إقليمية (مثلاً: السوق الأوربية).
- الإنتاج الجزئي *(segment production)* وإقامة الأجزاء المختلفة في مواقع جغرافية مختلفة، الأمر الذي ينتج عنه شكل من أشكال التكامل الرأسي متعدي القوميات.

يوجد تنوع كبير في الشركات متعددة القوميات، ولكن دايكن يؤكد أن عددًا قليلاً منها هو الذي يمكن أن نطلق عليه حقيقةً صفة العالمية. إنها أقرب ما تكون للمحلية (في أوربا، شمال أمريكا أو شرق آسيا على سبيل المثال). ومع ذلك فهي تختلف من ناحية الحجم والشكل.

وهناك أيضًا دائمًا توترات تشمل الشركات متعددة القوميات من بينها توترات مع الدول القومية، المجتمعات المحلية، العمل، المستهلكين، ومنظمات المجتمع المدني. ولقد ساعدت الشركات متعددة القوميات أيضًا في ظهور قوى مضادة مثل الأنظمة المنظمة (منظمة التجارة العالمية *WTO* مثلاً)، والمؤسسات الدولية للمعايير (مثلاً، منظمة الأيزو: *ISO*، المنظمة الدولية للمعايير)، وانبعاث الدولة القومية.

وفي الوقت الذي يشدد فيه معظم المراقبين على قوة الشركات متعددة القوميات وسطوتها المتزايدة على الدولة القومية، يتردد دايكن في أنه يرى أن الدولة

القومية لا تزال تحتفظ بأهميتها، وبأنها تمتلك مزايا عديدة لا تمتلكها الشركات متعددة القوميات (مثلاً، تحكمها في الأقاليم المتصلة مقابل الأقاليم المنفصلة التي تسيطر عليها الشركات متعددة القوميات). ولا يرى ديكن أن الشركات متعددة القوميات هي "القوى الساحقة الماحقة التي لا يمكن أن يقف في طريقها أحد" كما يرى بعض المراقبين ونقاد آخرون، ولا سيما في مواجهة الدولة القومية.

ويقف منظور دايكن أيضًا في اتجاه مضاد للرأي السائد الذي يرى أن العالم الكوني، عالمٌ لا مكان له أو لا يتحدد بأماكن محددة. *(Auge, 1995; Reitzer, 2007)* إن دايكن يؤكد على أهمية المكان والجغرافيا بالنسبة للشركات متعددة القوميات. إنه يؤكد أن الشركات متعددة القوميات تستمر في إظهار خصائص عديدة مميزة يمكن تتبع آثارها في الوطن الذي تنتمي إليه، وفي منشئها بما في ذلك سماتها المعرفية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. إنه يرى أن هذه المنظمات، بغض النظر عن كونها قد أصبحت متعدية القوميات، لا تزال تفوح بـ "رائحة الوطن الأم"، ومن ثم لا يرى دليلاً كافيًا على أن هذه المنظمات "تلتقي في نموذج واحد". *(Dicken, 2007: 135)* إنه يرفض أيضًا وجهات النظر العديدة (انظر الفصل ١٠) التي تؤكد أن الشركات متعددة القوميات في كل أنحاء العالم تسير في طريق المعايرة والمجانسة.

الشركات متعددة القوميات في العالم النامي

في الوقت الذي كانت لدينا شركات متعددة القوميات لبعض الوقت، فإن الجديد بالنسبة للكثير من هذه الشركات في الفترة الأخيرة، هو أنها تجيء من قواعد في الجنوب وليس في الشمال. أضف إلى ذلك، أنها تتوسع وتنمو عبر بعض

أشكال التعاون، أشكال من التعاون المشهورة أحيانًا، التي تتمركز في الشمال. إن إحدى الشركات الهندية المتخصصة في صناعة السيارات، وهي شركة تاتا موتورز (جزء من مجموعة تاتا أكبر مجموعة هندية مختلطة)، اشترت أخيرًا اثنين من أشهر ماركات السيارات العالمية، جاجوار وروفر. لقد اشترتهما من شركة فورد التي شهدت انهيارًا سريعًا، والتي كانت في وقت من الأوقات واحدة من أقوى شركات السيارات الأمريكية متعددة القوميات. لقد قدمت شركة تاتا أيضًا مؤخرًا أرخص سيارة في العالم (٢٥٠٠ دولارًا) – تاتا نانو: *Tata Nano* (انظر الفصل١٠)، وهناك تساؤلات حول الكيفية التي يمكن أن ينسجم به هذا مع إنتاج سياراتها الجديدة الفاخرة. وهناك شركة هندية أخرى متعددة القوميات هي شركة "سوزيون: *Suzion*"، لقد تطورت هذه الشركة من بين أشياء أخرى عن طريق شراء شركات شمالية مثل شركة "هانسن البلجيكية الدولية لمعدات الإرسال (أدرجت على قائمة البورصة عام ٢٠٠٧)، وشركة "ريباور: *Repower*"، وهي شركة ألمانية تعمل في مجال طاقة الرياح، الأمر الذي جعل من شركة سوزيون واحدة من أكبر خمس شركات في العالم في مجال توربينات الرياح. وتعد شركة "ميتال: *Mittal*" الهندية، أكبر شركات صناعة الحديد والصلب في العالم، بينما تعد شركة "بتروبراس: *Petrobras*" البرازيلية رائدة في مجال التنقيب عن البترول في أعماق البحر. والأمر الأكثر عمومية، هو أنه في الوقت الذي لا يزال يتدفق فيه "الاستثمار الأجنبي المباشر" *(FDI)* بشكل غير متناسب من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (التدفق إلى الأخيرة يتجاوز التدفق إلى خارجها بمقدار ٢٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٦) إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية هو المسئول عن نحو سُبع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٦.

المنتدى الاقتصادي العالمي

إن "المنتدى الاقتصادي العالمي" *(WEF)*[١٢]، الذي ترجع أصوله إلى عـــام ١٩٧١ يجتمع مرة كل عام في شهر يناير في مدينة ديفوس بسويسرا[١٣]، ويـــضم المنتدى مجموعة منتقاة من المسئولين المنتخبين، وقادة المؤسسات المهمة، ورؤساء الشركات من كل أنحاء العالم. لقد تأسس بوصفه منظمة مستقلة لا تهدف إلى الربح ذات أهـــداف عالميـــة. وينصب اهتمـــام المنتدى، كمـــا يـــوحي الاســـم، علـــى الاقتصاد، وشعاره هو "أنشطة منظمي الأعمال فـــي خدمـــة المـــصالح العالميـــة" *(Simonson, 2007: 1273 – 5)*، ويضم بين أعضائه آلافًا من الشركات الكبرى في العالم؛ ويتطلب الحصول على عضوية المنتدى، أن تمتلك الشركات بليـــون دولار في معدل دوران رأس المال السنوي، أو تمتلك مبلغًا مـــساويًا مـــن رأس المـــال. وهناك سلسلة من المتحدثين المدعويين، والمناقشات العامـــة والاجتماعـــات غيـــر الرسمية، والمناقشات الخاصة في الاجتماعات السنوية. ولقد شـــملت موضـــوعات هذه الاجتماعات العولمة، والتكنولوجيا، والتعاون... إلخ. لقد مارس المنتدى تأثيره على مجموعة من الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسة العالمية.

ولقد كانت مثل هذه الأمور من بين الأشياء التي حركت المعارضـــة ضـــد المنتدى والاحتجاج عليه خاصة منذ عام ١٩٩٩. ولقد رأى المنتقدون هذا التـــأثير النخبوي على الشئون السياسية والاقتصادية أمرًا غير مناسب؛ إنهم يرونه بـــشكل أعم منظمة اقتصادية رأسمالية مكرسة، على الرغم من مزاعمها الإنسانية، للتوسع المستمر والربحية المتزايدة للنظام الرأسمالي. كما يُوجَّه النقد كذلك إلـــى المنتـــدى الاقتصادي لتمسكه بالليبرالية الجديدة وتشجيعه لها. ولقـــد أدت هـــذه الانتقـــادات والاحتجاجات إلى تأسيس "المنتـــدى الاجتمـــاعي العـــالمي" *WSF*، ذي التوجـــه الاجتماعي (وليس الاقتصادي) (انظر الفصل ١٦) في مدينة بورتو أليجـــري فـــي

البرازيل عام ٢٠٠١، باعتباره بديلاً لـ "المنتدى الاقتصادي العالمي"، عام ٢٠٠١، ولقد استجاب "المنتدى الاقتصادي" لهذه التطورات بأن أصبح أكثر انفتاحًا على المنظمات غير الحكومية *NGOs*، كما أصبحت اجتماعاته ومناقشاته أكثر انفتاحًا.

لقد كان موضوع اجتماع شهر يناير "تشكيل برنامج العمل العالمي: معادلة القوة المتحولة"، وشملت قائمة الحضور "٢٤ من رؤساء الدول أو الحكومات، و٢٥ وزيرًا، وأكثر من ٨٠٠ من رؤساء الشركات ***(Landler, 2007c: C1)***. ومن بين التغيرات التي انعكست على الاجتماعات، كانت القوة المتنامية للاقتصادات العالمية الصاعدة (فيتنام مثلاً)، وللأنماط الجديدة من المعاملات مثل موقع اليوتيوب ***(You Tube)***. ولقد استمر هذا التشديد في عام ٢٠٠٨، عندما كان الموضوع هو "قوة الإبداع التعاوني". وغني عن القول إن الكثير من الاهتمام قد كُرِّس في اجتماع المنتدى عام ٢٠٠٩، للصعوبات الاقتصادية والمالية العالمية.

أسطورة العولمة الاقتصادية

يشير كل ما تقدم (وكل ما سيتطرق إليه الفصل القادم) إلى الأهمية المتزايدة للعولمة الاقتصادية.

وفي الوقت الذي يكون فيه هذا الرأي هو الرأي السائد، وكذلك الرأي الذي نتبناه هنا، هناك أولئك الذين لا يقبلون به. على سبيل المثال، يؤكد كلٌ من بول هيرست وجراهام تومبسون أن العولمة، ولا سيما العولمة الاقتصادية، مجرد أسطورة. إنهما يؤكدان أن مثل هذا الاقتصاد المدوّل على نطاق عالٍ، على الرغم من أنه يمكن ألا يكون قد صنف بوصفه اقتصادًا "عالميًا" ليس غير مسبوق. وربما يكون الاقتصاد العالمي الحالي أقل انفتاحًا من الاقتصاد العالمي أثناء الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ (انظر إلى بداية هذا الفصل). إن معظم الشركات تستمر في

التمركز في الأوطان فيما يتعلق بالأصول، والمرافق الإنتاجية، والمبيعات (وهـذا هو رأي دايكن أيضًا)، وتنبثق معاملاتها التجارية من هذه القاعدة القومية، ولا يبدو أن هناك الكثير مما يرجى في طريقة التحرك باتجاه تنمية المعـاملات متعـددة القوميات. ليس هناك انتقال ضخم للاستثمار والتنمية من البلـدان المتقدمـة إلـى البلدان النامية. إن الاستثمار الأجنبي المباشر *(FDI)* يظل بالأساس موجـودًا فـي الاقتصادات الصناعية المتقدمة وليس في البلدان الأقـل تقـدمًا. وتظـل التجـارة متمركزة بالأساس في أوربا، واليابان وشمال أمريكا. (ويتعين أن نضيف إلى هـذه القائمة التي وضعت عام ١٩٩٩، الصين وربما الهند)، وهذا ليس عالميًا في واقـع الأمر. إن هذه الدول هي الدول التي تمتلك القدرة على التحكم في الاقتصاد العالمي ليس إلا. *(Hirst and Thompson, 1999: 2)*.

وفي الوقت الذي توجد فيه الكثير من الحجج القوية، فإنها تنتهي حقيقةً إلـى أن العولمة الاقتصادية المعاصرة قد لا تكون جديدة أو عظيمة كما يؤكد الكثيرون. ومع ذلك لا تتناقض هذه الحجج مع فكرة أن اقتصاد اللحظـة الراهنـة، اقتـصاد معولم. والرأي الذي نأخذ به هنا هو؛ أن الاقتصاد أكثر عالمية مما يعتقد هيرسـت وتومبسون نظرًا لأن رأيهما قد مضى عليه عقد من الزمان.

ملخص الفصل

يدرس هذا الفصل البنى الاقتصادية العالمية الكبرى. لقد تم تحليل التماثلات بين النظام الرأسمالي العالمي ونظام سابق باشر عمله أثناء الفترة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤. لقد أنهت الفوضى التي بدأت مع الحرب العالمية الأولى النظام الرأسمالي الأسبق، وأعدت المسرح لظهور النظام الرأسمالي العالمي الحالي.

لقد أسفرت المخاوف عن وقوع كساد آخر بعد الحرب العالمية الثانية عند ظهور منظومة بريتون وودز عام١٩٤٤. لقد كانت هذه المنظومة بمثابة محاولة لإنشاء بنى مؤسسية يمكنها تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتشجيع التدفق الحر لرأس المال في كل أنحاء العالم. ولقد تم اعتماد الدولار الأمريكي معيارًا للتعاملات، وأصبح على وجه التقريب "عملة عالمية"، وكان الهدف من وراء ذلك تأسيس أسعار صرف دولية مستقرة.

ولقد أدت منظومة بريتون وودز إلى تأسيس بنى اقتصادية عالمية عديدة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي الوقت الذي لم تحرز فيه "منظمة التجارة الدولية" نجاحًا يذكر بسبب تقاعس الولايات المتحدة عن تقديم الدعم لها، سعت "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية" (الجات *GATT*) إلى تسهيل عملية التحول الليبرالي للتجارة عن طريق تخفيض الحواجز الجمركية. ولقد حلت "منظمة التجارة العالمية" *WTO*، محل "الجات" في نهاية المطاف. لقد أبدت "منظمة التجارة العالمية" اهتمامًا بتخفيض حواجز أخرى غير حواجز التعريفة الجمركية تضمنت "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" (*GATS*)، وحماية الملكية الفكرية من خلال

اتفاقية "الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية" *TRIPS*، واتفاقية "الجوانب التجارية المتصلة بتدابير الاستثمار" التي تسمح للدولة القومية بالتحكم في الآثار المعيبة للاستثمار الأجنبي. وتعد "منظمة التجارة العالمية" منتدى للمفاوضات الدولية الخاصة بالتجارة، تقوم فيه الدول الأعضاء بالمشاركة في "جولات" متعاقبة من النقاش.

ولقد أدت منظومة بريتون وودز إلى تأسيس "صندوق النقد الدولي" بغية خلق نظام مالي عالمي مستقر، وأن يقوم بدور "دائن الملاذ الأخير". وأحد المؤسسات الأخرى المهمة هو "البنك الدولي" الذي استهل عمله (واستمر في ذلك) بالتركيز على تطوير البنية التحتية المادية في الدول ذات الدخل المتوسط. ولقد أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موضعًا للنقد بسبب تشجيعهما لأجندة الليبرالية الجديدة. لقد فرض صندوق النقد الدولي *IMF* (و"البنك الدولي" فيما بعد بالتشاور مع الصندوق) برامج التكيف الهيكلي على الدول النامية، وقام بمنح القروض فقط في حالة استيفاء المقترضين لشروط معينة (تقليص النفقات الحكومية والتكامل مع السوق العالمي).

ويوجه جوزيف ستيجليتز النقد لهاتين المؤسستين بسبب سياستهما التي تعتمد على فرض الليبرالية على البلدان النامية، ولا سيما استخدامهما لمبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع". إن ستيجليتز يعتقد أن فتح الأسواق قبل الأوان وفقًا لبرامج التكيف الهيكلي أدى إلى تعرض بعض البلدان للآثار السيئة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، (كما حدث على سبيل المثال في الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧). كما وجهت الانتقادات الشديدة أيضا لغياب الشفافية وهيمنة الولايات المتحدة وأوربا على البنية الحاكمة لهاتين المؤسستين.

ولقد لعبت الائتلافات الإقليمية أيضًا دورًا أساسيًا في النظام الاقتصادي العالمي، وربما كان الاتحاد الأوربي بسوقه المشتركة، واعتماد اليورو عملة مشتركة، أشهر هذه الائتلافات. كما تشمل ائتلافات أخرى منظمة نافتا: ***NAFTA***، وميركوسور: ***MERCOUSUR***، ومنظمة الأوبك: ***OPEC***". وفي الوقت الذي تواجه فيه هذه المنظمات تحديات داخلية عديدة، فإنها تنخرط في العولمة الاقتصادية (وتقدم آليات هامة يمكن للدول القومية الاستفادة منها).

ولقد عكفنا أيضًا على تحليل لاعب اقتصادي آخر هام هو الشركة متعددة القوميات *(MNC)*. إن البعض يعتقد أن الشركة متعددة القوميات قد أصبحت أكثر قوة وفعالية من الدول القومية. إن نشاط الشركة متعددة القوميات يقاس على أساس "الاستثمار الأجنبي المباشر" و"الاستثمار في الحوافظ المالية" ***(Portfolio Investment)***. إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم العديد من الآليات مثل "الاستثمارات في المناطق الخضراء ***(Greenfield Investments)***، والاندماج والتملك، وأشكال التعاون الإستراتيجي.

وعلى الرغم من أن أغلبية الشركات متعددة القوميات تتمركز في الشمال، فإن هناك ازديادا في عدد الشركات متعددة القوميات الناجحة التي تنتمي إلى الجنوب، وهناك توتر متزايد بين الشركات متعددة القوميات والدول القومية والمجتمع المدني.

وهناك أولئك الذين يؤكدون أن العولمة الاقتصادية مجرد "أسطورة". إنهم يؤكدون مثلاً؛ أن الاقتصاد العالمي هو بالفعل أقل انفتاحًا مما كانت عليها الحال في فترات سابقة. والموقف المتخذ هنا هو أن اقتصاد العالم أكثرُ عالمية بكثير مما يؤكد هؤلاء النقاد.

قراءات إضافية

Jeffry A. Frieden, *Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century.* New York: W.W. Norton & Co., 2006.
Joseph E. Stiglitz. *Globalization and Its Discontents.* New York: W.W. Norton and Co., 2002.
Chris Rumford. *The European Union: A Political Sociology.* Oxford: Blackwell, 2002.
Peter Dicken. *Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy.* 5th edn. New York: Guilford Press, 2007.
Guillermo de la Dehesa. *Winners and Losers in Globalization.* Malden, MA: Blackwell, 2006.

ملاحظات

١- إن فريدمان، وهو نموذج للمؤرخين الاقتصاديين والاقتصاديين عمومًا، وكذلك الكثير من الصحفيين والعلمانيين، غالبًا ما يساوون فيما يبدو بين الرأسمالية العالمية والعولمة. فعلى سبيل المثال "كانت السنوات الافتتاحية للقرن العشرين أقرب الأشياء التي شاهدها العالم على الإطلاق لسوق حرة عالمية للسلع، ورأس المال، والعمل. وسوف تمر مائة سنة قبل أن يعود العالم إلى هذا المستوى من العولمة". (*Frieden, 2006: 16*).

٢- ومع ذلك، فمن المهم أن نضع في اعتبارنا أن هذا الرأي حول العولمة يتصل فقط بالاقتصاد ويخبرنا بالقليل حول العولمة عمومًا، وكذلك حول العولمة في مجالات أخرى مثل العولمة السياسية والثقافية.

٣- ومع ذلك، هناك بالتأكيد عوامل خاصة بكل فترة. وأحد الأمثلة هـو انتـصار معيار الذهب في الفترة السابقة نتيجة لرفض جمهور النـاخبين الأمـريكيين لمؤيدهم العاطفي وليام جينينجز بريانت: *(William Jennings Bryant)* في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٩٦.

٤- ومع ذلك، سوف يكون من الخطأ الافتراض بأن التجارة حـرة كليـةً، وبـأن التعريفات الجمركية قد أزيلت. لقد بقيت العديد من الحواجز، في الماضـي وفي الوقت الراهن، نظرًا لأن الدول القومية، على سبيل المثال كانت تريـد حماية مزارعيها، وكذلك صناعاتها الهشة الجديدة في الغالب.

٥- هناك اهتمام كبير في الكساد الكبير بالعودة إلى نظرية العزلة.

٦- على الرغم من عدم وجود خطوط تقسيم صارمة، فإن البنك الـدولي انخـرط أيضًا في برامج التكيف الهيكلي التي كانت تميل إلى التركيز علـى قـضايا مثل "الخدمة المدنية، الخصخصة، إصلاح الـسياسات التجاريـة الدوليـة، إصلاحات على مستوى القطاعات (مثل الزراعة، والتعليم، والمنافع العامة)، تحسين حقوق الملكية وإجراءات أخرى لتشجيع نمو القطاع الخاص، والإجراءات المضادة للفساد،... إلخ. *(Killick, 2007: 1095; Babb, 2005: 199 – 222)*.

٧- لقد أجبر على الاستقالة بسبب تصرفات غير لائقة تتضمن علاقة حميمة مـع امرأة بارزة لها علاقة بالبنك.

٨- يقدم ستيجليتز *(9 :2002)* أيضًا تعريفًا أكثر تفصيلاً "التكامل الأوثـق لبلـدان وشعوب العالم الذي تسببت فيه التخفيضات الـضخمة فـي تكلفـة النقـل والاتصالات، وانهيار الحواجز المصطنعة أمام تدفق الـسلع، والخـدمات، ورأس المال، والمعرفة و(بدرجة أقل) البشر عبر الحدود".

٩- *www.oecd.org*..

١٠- دايكن *(2007; Pearce, 2007 – 1193 – 8)*. انظر أيضا جريدة الأمم المتحدة *Transnational Corporations*.

١١- أحد الاستثناءات هو وولف *Wolf (2005: 247)*.

١٢- *www.weforum.org*..

١٣- هناك أيضا نطاق من الاجتماعات الأكثر خصوصية أثناء العام.

الفصل الثامن

التدفقات الاقتصادية العالمية

الإنتاج والاستهلاك

ننتقل الآن من تركيز على بنى اقتصادية متعددة إلى عدد من التدفقات الاقتصادية، ولا سيما في علاقتها بالإنتاج والاستهلاك.

التجارة

إن موقعًا مناسبًا لإلقاء نظرة سريعة على التجارة العالمية *(Mann and Pluck, 2007: 1159 – 66)*. (انظر الشكل ٨,١، لخريطة تظهر قيمة التجارة بين الأقاليم الرئيسية للعالم) وعلى صافي التدفقات الاقتصادية من وإلى الدولة القومية، هو الفائض التجاري والعجز التجاري للدولة القومية.

الفائض التجاري والعجز التجاري

من الأشياء الطريفة والمهمة بالنسبة لفائض الميزانية وعجزها هي أوضاع العملاقين الاقتصاديين العالميين فيما يتعلق بالميزان التجاري لكل منهما، الولايات المتحدة والصين(١). فمن جهة، حققت الولايات المتحدة عجزًا تجاريًا بلغ ٧٠١,٦ بليون دولار بحلول شهر نوفمبر ٢٠٠٧، وتمت موازنة هذا العجز لكي يتجاوز العجز السنوي السابق بمبلغ ٩١٦,٧ بليون دولار *(Peters, 2007: C3)*. ومن جهتها، أعلنت الصين أنها حققت فائضًا قدره ١٧٧,٤٧ بليون دولار عام *2006(Peters, 2007: C3)*. لقد حققت الصين فائضًا يفوق ما حققته من فائض في العام السابق (٢٠٠٥) بنسبة ٧٥%، وفي نوفمبر عام ٢٠٠٦، كان فائض الصين مع الولايات المتحدة مساويًا تقريبًا لفائضها مع كل بلدان العالم. لقد بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين وحدها ٢٢,٩ بليون دولار، وكان ذلك خاصًا

بشهر نوفمبر ٢٠٠٦ فقط. لقد كان عجز الولايات المتحدة مع الصين أكبر من عجزها مع أي بلدٍ آخر في العالم، الأمر الذي دفعها للتفاوض معها حول حجم عجزها، وتوجيه اللوم لها، جزئيًا على الأقل، بسبب سياساتها المالية، حيث قامت الصين، من وجهة نظر الولايات المتحدة، بخفض سعر اليوان بشكل تعسفي، ومن ثم أسهمت في جعل الصادرات الصينية أقل تكلفة، ومن ثم، أكثر قابلية للشراء من قبل المواطن الأمريكي. وهناك بالطبع ما يجذب المستهلك الأمريكي للمنتجات الصينية عدا رخص ثمنها مثل – ربما – عملتها المنخفضة. والحقيقة هي أن الكثير من المنتجات الصينية تحظى بجاذبيةٍ بسبب أسعارها المنخفضة أساسًا نتيجة للتكلفة المنخفضة للعمالة هناك، فضلاً عن جودتها الفائقة، على الأقل، بالنسبة لما يدفع فيها من نقود.

لقد أدى العجز التجاري مع الصين بالتأكيد إلى إلحاق الضرر بالصناعة الأمريكية، ولكنه أتاح للمستهلك الأمريكي نطاقًا واسعًا من الواردات مع الصين (ومن أماكن أخرى). إن ٧,٥% فقط من حجم الإنفاق الإجمالي على السلع الاستهلاكية يُوجه إلى منتجات مستوردة من الصين، لكن هذه النسبة تزيد كثيرًا فيما يتعلق بمنتجات مثل الأحذية (٨٥%)، ولعب الأطفال والملابس (٤٠%) *(Barboza, 2008a: A1, A8)*.

التجارة العالمية: السلاسل والشبكات الاقتصادية

من الواضح أن تجارة السلع الاستهلاكية والخدمات تحتل مكانة مركزية في الاقتصاد العالمي، ويوجد قدر كبير من هذه التجارة في دوائر مترابطة بشكل أو بآخر، وتبرز هذه الترابطات في السلاسل والشبكات المتعددة الموجودة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في التجارة العالمية.

لقد أوجز "جاري جيرفي[٢] Gary Gereffi" بعض أهم السلاسل والشبكات الاقتصادية المتضمنة في التجارة العالمية *(Gereffi, 2005: 160 – 83)*:

- "سلاسل الإمداد: *supply chains*". وهي تصنيف عام لأنشطة القيمة المضافة *(value – adding)* في عملية الإنتاج. إن سلسلة الإمداد تبدأ بالمواد الخام وتتبع عملية القيمة المضافة عبر مجموعة من المدخلات والمخرجات وحتى الوصول إلى المنتج النهائي. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه العملية أن تبدأ بمادة خام رخيصة نسبيًا (القطن، مثلاً)، ثم يضيف العمال والتكنولوجيا المستخدمة قيمة للقطن (مثلاً، تحويله إلى خيوط، إنتاج قميص) بحيث يكون للمنتج النهائي – القميص في هذه الحالة – قيمة أعلى من قيمة القطن الذي بدأت به العملية *(Rivoli, 2005)*.

- سلاسل السلع العالمية. *(Gerffi and Korzeniewicz, 1994)*، وتضم مغزا سلاسل القيمة المضافة والتنظيم العالمي للصناعة، وهي تمنح أيضًا مكانًا مركزيًا للأهمية المتزايدة لبائعي المنتجات العالمية. ويشمل هذا السلاسل التي تحركها رغبة المشتري مثل محلات وول مارت التي تلعب دورًا مطردًا في تحديد الصناعات التي تنتج والكمية التي يتعين إنتاجها. وحيث إن هذه المحلات لا تقوم بإنتاج منتجاتها الخاصة، فإنها تشتري منتجات تباع بعد ذلك تحت أسمائها التجارية المميزة. ويشمل هذا أيضًا "شركات العلامات التجارية: *brand companies*" أو "صناع بلا مصانع" (أشهرها شركة نايك: *Rothenberg Nike* *(Alani, 2004: 335 – 54)*. إن السلاسل التي تحركها رغبة المشتري تختلف عن السلاسل التى تحركها رغبة المنتج (تويوتا، مثلاً). وهناك تركيز على بنية "الحوكمة: *governance*" الخاصة بسلاسل السلع

العالمية. (مثلاً، هل يتحكم فيها المنتجون أم المشترون؟). ومن بين الأشياء المهمة أيضًا دور الشركات الرائدة ***(lead firms)*** (وول مارت ونايك) في خلق إنتاج عالمي وشبكات المصادر: ***Sourcing networks*** (***Gereffi, 2005: 168***).

- سلسلة القيمة العالمية، التي تبرز بوصفها الشعار الشامل لكل العمل في هذا المجال وكل هذه السلاسل. وإليك الطريقة التي تصنف بها سلاسل القيمة العالمية:

> **التشديد على القيمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المطلوبة لإنتاج سلعة ما أو إحدى الخدمات بدءًا بالتصور (الفكرة) وحتى مرحلة التسليم للمستهلكين والتخلص منها بعد الاستعمال، مرورًا بالمراحل المختلفة للإنتاج (التي تشمل الجمع بين التحويل المادي ومدخلات الخدمات الإنتاجية المختلفة)، *(Gereffi, 2005: 168)*.**

ويتمتع هذا التصور بالعديد من المزايا. أولاً "إنه يركز على خلق القيمة ***(value creation)*** والإمساك بالقيمة ***(value capture)*** عبر النطاق الكامل لسلسلة الأنشطة الممكنة والمنتجات النهائية (السلع والخدمات)". ***(Gereffi, 2005: 168)*** ثانيا، "إنه يتحاشى المعنى الضمني المحدود لكلمة سلعة ***(commodity)*** التي تعني بالنسبة للبعض إنتاج سلع مخفضة الحواجز عند الدخول ***(Gereffi, 2005: 168)***. ثالثًا، في الوقت الذي يقبل فيه عددًا من الأفكار من مقاربات أسبق، طبيعة ونتائج التشتت التنظيمي والجغرافي؛ دور القوة في السلسلة؛ و"(إعادة) تنظيم الصناعة، والتنسيق، والحوكمة ***governance***" ***(Gereffi, 2005: 168)***، وطرق ترابط الشركات في الاقتصاد العالمي، فإنه يتجاوزها لكي يُضمِّن السياقات المؤسسية الأوسع (مثلاً، سياسة التجارة، ضوابط التجارة، مقاييس التجارة) لهذه السلاسل. ومع ذلك، فإن

أهم مزايا فكرة سلاسل القيمة العالمية هو، أنها تشمل كلا من الإنتاج والاستهلاك (بل وما بعد الاستهلاك).

سلاسل القيمة العالمية: الصين والولايات المتحدة

من أجل أن نمنح خصوصيةً لفكرة القيمة العالمية، سوف نتأمل عدة نماذج محددة من هذه السلاسل، تشمل جميعها التجارة بين الصين ***(Brandt and Rawslei, 2008)*** والولايات المتحدة (على الرغم من انخراط بلدان أخرى كثيرة في العالم في هذه السلاسل أو في سلاسل مشابهة).

خردة المعادن

أحد أهم الأمثلة على سلسلة القيمة العالمية يشمل خردة المعادن ***(Seabook, 2008: 47 – 59)*** التي تبدو سلعة مبتذلة إلى حد ما، ولكنها في حقيقة الأمر أكثر أهمية مما يعتقد الكثيرون. ويخبرنا مصيرها بالشيء الكثير حول العولمة. أولاً، إن ثلثي الصلب المصنوع في الولايات المتحدة يأتي من صلب أعيد تدويره، وليس من الحديد والفحم ("الصلب البكر"). ثانيًا، تمثل خردة المعادن أحد الأعمال التجارية الكبرى نظرًا لأن أسعارها (الصلب، والنحاس، مثلاً) قد ارتفعت بشكل كبير. وليس من المدهش أن يكون المصدر الرئيسي للمعادن الخردة هو الولايات المتحدة (نتيجة للمعدل العالمي لاستهلاك السيارات، وجزازات العشب... إلخ). ولكن العمل المتضمن في استخراج المعدن القابل للاستعمال من الخردة، يتم إنجازه في مكان آخر في العالم، وخصوصًا الصين.

إن خردة المعادن مهمة في هذا السياق، لأن أصولها ترجع تحديدًا إلى سلاسل أخرى متضمنة في استخدام المواد الخام (الحديد الخام مثلاً) وخلق المنتج النهائي (السيارات مثلاً). وفضلاً عن ذلك، تتضمن أيضًا استهلاك هذا المنتج والتخلص النهائي منه بوصفه خردة أو نفاية. فعلى سبيل المثال، يتعين علينا العودة إلى عملية استخراج المواد الخام لصناعة سيارة (التي يمكن أن تصنع في جزء منها من الخردة)، إنتاج السيارة، بيعها للمستهلك، استخدامها من قبل أحد المستهلكين وربما آخرين (في حالة السيارات المستعملة)، وهكذا حتى ينتهي عمر السيارة في نهاية المطاف. وعند هذا الحد، تتحول السيارة الخردة إلى أنماط عديدة من الخردة، وخصوصًا المعادن خردة.

إن الألومنيوم وخردة النحاس التي تخضع لعملية الفرز، يتم شحنها بواسطة الشركات الخاصة بخردة المعادن في الولايات المتحدة إلى الشركات التي تتولى إعادة تدويرها في الصين. لماذا يتم شحنها إلى الصين؟ السبب المبدئي بطبيعة الحال هو استعداد البشر هناك لأداء الأعمال التي ينفر الأمريكيون من أدائها، بالإضافة إلى التدني الصارخ في الأجور التي تمنح نظير القيام بهذه الأعمال. إن أولئك الذين يتولون مهمة تدوير المعادن في الصين يتقاضون أجرًا يبلغ ١٤٠ دولارًا في الشهر. وإليك وصف للعمل الذي يقوم به هؤلاء:

> **داخل الحظيرة المفتوحة الجدران، يوجد ٤٠٠ امرأة في مجموعات تضم كل منها عشرين امرأة تحيط بهن أكواخ من المعادن، ويرتدين قفازات وأقنعة وزيًا موحد أبيض اللون، ويقمن بالتقاط قطع المعادن بأيديهن، وفرز الألومنيوم ووضعه في أوان خاصة، كما يفصلن أيضًا قطع الأسلاك النحاسية الصغيرة وأي شيء آخر يعثرن عليه.** *(Seabrook, 2008: 57)*.

أما الرجال فيقومون بعمليات الصهر التي تتضمن تحويل الخردة إلى سائل يتم تبريده بعد ذلك في قوالب.

وتتضمن بعض أمثلة الاستخدامات التي يمكن أن يوظف فيها المعدن الخردة، استخدام الألومنيوم لصناعة "الأغلفة الخارجية لمحرك السيارات الجديدة، بالإضافة إلى المكاوي وأوعية القهوة وأواني الطبخ". ***(Seabrook, 2008: 55)*** وكما هو متوقع، يتم تحويل بعض المعدن الخردة المرسل إلى الصين إلى منتجات عديدة يعاد شحنها إلى الولايات المتحدة لكي تباع على هيئة منتجات جديدة، ثم يجري تكهينها مرة أخرى. والأمر الأكثر طرافة هو؛ أن الكثير من المنتجات التي تصنع من المعادن الخردة يمكن أن تستخدم بشكل متزايد في الصين نفسها لتأسيس البنية التحتية اللازمة للنمو المستقبلي المذهل لهذا البلد وتوسعه: "إن معظم المعدن الخردة الذي يذهب إلى الصين يتحول إلى مواد تدخل في صناعة البناء الصينية – حديد البناء، عوارض ومستلزمات الأرضيات؛ إن هذا الصلب يتدفق في ناطحات السحاب التي تنتشر بسرعة رهيبة في كل أنحاء المدن الصينية، وفي كل البلدات الجديدة التي تضم مصانع. ويستخدم النحاس لمد الأسلاك إلى ملايين المنازل التي تبنى لأجل الطبقة المتوسطة الصينية". والأمر الذي يدعو إلى السخرية هو؛ أن قوة الصين تبنى على أنقاض ومخلفات الولايات المتحدة ***(Seabook, 2008: 55)***. ومن المرجح أن الصينيين لن يكونوا بحاجة في المستقبل إلى معدن الخردة الأمريكي؛ إنهم لن يكونوا بحاجة إلى الاندماج في تجارة مع الولايات المتحدة للحصول على هذه الخردة نظرًا لأنهم سوف ينتجون ما يفوق احتياجاتهم من هذه المواد.

نفايات الورق

إن أكثـــر نســـاء العالم ثراءً هي "زهانج ين" *Zehang Yin*" (تقدر ثروتهـــا بـــ ١,٥ بليون دولار، وتستحق أسرتها عدة ملايين أكثر). مـــا مـــصدر ثروتهـــا؟ الإجابة هي عملها التجاري: شركة "التنانين التسعة للورق: *Nine Dragons Paper*" (التي تتحكم أسرة زهانج في ٧٢% منها)، وشركة "تـــشانج نـــام: *Chung Nam*" ومقرها لوس أنجلوس (أكبر مصدر للصين) التي تأخذ جبالاً من نفايات الورق من الولايات المتحدة، وتقوم بشحنها إلى الصين، حيث يعاد تـــدويرها وتحويلهـــا إلـــى صناديق من الورق المجموع الذي يستخدم في شحن البضائع إلى أماكن عديدة من العالم – بما في ذلك الولايات المتحدة – وما إن تصل الـــصناديق الورقيـــة إلـــى وجهتها ويتم فض محتوياتها حتى تتحول إلى نفاية مرة أخرى، لكي تبـــدأ عمليـــة التدوير من جديد.

إن "التنانين التسعة للورق" واحدةٌ بالفعل من أكبر منتجي الورق في العـــالم، ويمكنها أن تصبح في القريب العاجل الشركة الأولى في العـــالم متجـــاوزة بـــذلك عمالقة معروفين في هذا المجال مثل "ويـــر هاوســـر: *Weyer Hauser*". إن مـــن الصعب منافسة "التنانين التسعة" لأن هذه الشركة تتعامـــل مـــع ورق أقـــل تكلفـــة ويستخدم مصنعها فحمًا أقل سعرًا نسبيًا، وأحدث التكنولوجيات (بينما تستخدم ويـــر هـــاوسر تكنـــولوجيـــات أقل كفاءة يتعدى عمرها ثلاثة أو أربعة عقود)

(Barboza, 2007b: C1, C8).

قمصان الـــ "تي شيرت"

إن الليبرالية الجديدة التي تمثل أساسًا للسوق العالمية تستند إلى الاعتقاد بأن على الأسواق أن تكون حرة، ومفتوحة، بلا أية عوائق تعرقل تدفق التجارة الحـــرة

المفتوحة. وفي الوقت الذي بذلت فيه العديد من الجهود لتخفيض هذه العوائق أو إزالتها، فإن الحقيقة هي أن الكثير منها لا يزال موجودًا في الكثير من المناطق. ويمكن العثور على أحد النماذج المهمة والدالة في عمل "بيترا ريفولي: ***Pietra Rivoli***" حول سلسلة القيمة العالمية هذه، ولكننا بدلاً من التركيز على الخطوات العديدة المتضمنة هذه المرة، سوف نتناول بصفة مبدئية طبيعة الأسواق المختلفة المتضمنة.

ويمكننا البدء بإنتاج القطن في تكساس. والسؤال هو، كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتزعم العالم في إنتاج القطن (على الأقل معظم الوقت) وتصديره في ظل الأجور العالية للأيدي العاملة؟ وبينما يكمن جزء من الإجابة في حقيقة أن هذه الصناعة تعد جزءًا لا يتجزأ من مؤسسات أخرى غاية في التقدم (مثلاً، الجامعات الأمريكية التي تجري أبحاثًا علمية متقدمة حول إنتاج القطن)، فإن الحقيقة هي؛ أن جزءًا كبيرًا من الإجابة يكمن في حقيقة أن الإعانات المقدمة من الحكومة الأمريكية (٤ بلايين دولار عام ٢٠٠٠) أفسدت السوق العالمية ومنحت المنتجين الأمريكيين ميزة ضخمة. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لمشروع القانون الزراعي ***(Farm Bill)*** عام ٢٠٠٠، حصل المزارعون على حد أدنى يتجاوز *72* سنتًا عن كل رطل، بينما كان متوسط السعر في السوق *38* سنتًا. ويرقى هذا لأن يكون إعانة حكومية تقدر بنحو ٣٤ سنتًا عن كل رطل حتى يتمكن القطن الأمريكي من المنافسة في السوق العالمية. ولقد حكمت منظمة التجارة العالمية ***WTO*** (الواقعة بشدة تحت هيمنة الولايات المتحدة) بأن الولايات المتحدة قد قامت بخرق قواعد التجارة العالمية لكي تحقق امتيازًا. والأمر الذي يدعو للسخرية بطبيعة الحال هو؛ أن الولايات المتحدة من أكبر المشجعين للتجارة الحرة وغالبًا ما تنحي باللائحة على دول أخرى بسبب أعمال تشبه بالضبط تلك التي تقوم بها هي نفسها في سوق القطن.

وبالمثل، فإن تجارة القمصان العالمية من نوع الـ *(T. Shirt)*، ولا سيما تلك التي تصنع في الصين، لم تكن حرة ومفتوحة، وخصوصا فيما يتعلق ببيع قمصان الـ "تي شيرت" المصنوعة في الصين في السوق الأمريكية. إن "اتفاقية الألياف المتعددة: *(Multi- Fiber Agreement (1975 – 2005"* حددت حصصًا لعدد القمصان التي يمكن استيرادها إلى الولايات المتحدة من الدول المنتجة المختلفة. ولقد كان الغرض الأساسي من هذا القانون هو منع الصين من الاستئثار بهذا السوق كله، أو ما يقرب من ذلك. فإذا افترضنا أن تلك السوق، سوقٌ حرة ومفتوحة، فقد كان بإمكان الصين الهيمنة على معظم هذه السوق لأنها طبقًا للكثير من المحللين تنتج أفضل النوعيات من هذه القمصان وبأرخص الأسعار. لقد كانت "اتفاقية الألياف المتعددة" آليةً مفروضة حكوميًا لتقييد قدرة الصينيين على بيع هذه القمصان في السوق الأمريكية. وبعد انتهاء الاتفاقية مع نهاية عام ٢٠٠٥، تم تقييد الواردات الصينية من قمصان الـ "تي شيرت" إلى الولايات المتحدة (والاتحاد الأوربي) لأكثر من ثلاث سنوات أخرى. *(Chanda, 2007: 82)*.

إن السوق الليبرالية الوحيدة الجديدة، الحرة والمفتوحة التي عثرت عليها ريفولي هي سوق قمصان الـ "تي شيرت" المستعملة التي تشحن من الولايات المتحدة إلى البلدان الأفريقية مثل تنزانيا. وهناك الكثير من رجال الأعمال الصغار الذين يتنافسون في هذا المضمار. إنهم يتنافسون للحصول على أفضل القمصان الصالحة للاستعمال من بين محتويات البالات الضخمة التي يتم شحنها من الولايات المتحدة، وعلى المستهلكين بعد ذلك أن يختاروا من بين الملابس التي يقدمها عددٌ من بائعي القمصان المنافسين الكبار. ولقد وجدت ريفولي أن سوق قمصان الـ "تي شيرت" الأفريقية سوقٌ في أوج الازدهار بالمقارنة والتشوهات والحواجز المفروضة في الأسواق على القطن الأمريكي والقمصان الصينية. وهنا نجد مثالاً للعالم المسطح الذي وصفه توماس فريدمان، وهو عالم لا يمكن العثور عليه

بسهولة في كل المظاهر الأخرى للسوق العالمية، وليس بالتأكيد في حالـــة القطـــن الأمريكي أو قمصان الـــ "تي شيرت" الصينية الجديدة.

وتأسيسًا على هذا، تستخلص ريفولي أن المشكلات الكبرى في هذا المجـــال لا ترجع إلى فاعلية السوق، بقدر ما تعود إلى العديد من الإجراءات التي تقوم بهـــا الحكومات على وجه التحديد لاستبعاد قطاعات من الاقتصاد العالمي من الفاعليات الحرة للسوق. وعلى الرغم مما تنطوي عليه وجهة نظرها النيوليبرالية من وجاهة، على الأقل في هذا السياق المحدد، فإن معظم منتقدي السوق العالمية يرجعون سبب هذه المشكلات إلى السوق ذاتها وليس إلى الدول.

الآي فون

إن سلسلة القيمة العالمية لجهاز الآي فون: *i Phone*" التي تنتجها شركة آبل آسرةٌ. وتبدأ القصة بلغز؛ أنه في الوقت الذي بيع فيه *3.7* مليون جهاز من أجهـــزة الـــ آي فون عام ٢٠٠٧، فإن ٢,٣ مليون جهاز فقط هي المسجلة على الـــشبكات اللاسلكية شريكة آبل الحصرية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي. إن مـــن المفترض أن تُستعمل هذه الأجهزة على هذه الشبكات التي تُحصّل منها شركة آبـــل حق ابتكار (ربما بواقع *120* دولارًا سنويًا عن كل جهاز من شـــريكتها *AT & T*، في الشبكة الأمريكية). وكان من المتوقع أن تصل خسارة الدخل المترتب على حق الابتكار لشركة آبل على مدى السنوات الثلاث المتعاقبة إلى ما يقرب مـــن بليـــون دولار. إذن أين ذهبت بقية الأجهزة ؟

إن أجهزة الـــ "آي فون" تُصنَّع في الصين وتُصدر إلى الولايـــات المتحـــدة وأوربا، ومع ذلك ينتهي الأمر بالكثير منها إلى أن تُشترى هناك[٣]، ثم يتم تهريبها

بعد ذلك بواسطة السائحين، والعاملين بخطوط الطيران، وبعض رجال الأعمال الصغار، والمهربين الكبار إلى دولٍ أخرى، وعلى رأسها الصين حيث، يعشق المستهلكون الأجهزة ذات التقنيات التكنولوجية العالية. إن بإمكان المهربين الحصول على ٣٠ دولارًا أو ما يقارب هذا المبلغ عن كل جهاز يجلبونه إلى الصين، وتحتاج هذه الأجهزة إلى "الفتح" لكي تزود ببرنامج صيني يمكنها من العمل في الصين وخارج الشبكات الرسمية، وهو إجراء سريع وسهل ورخيص التكلفة (ربما يكلف مبلغًا صغيرًا يساوي ٢٫٥ دولارًا). إن المحلات الصينية التي تقوم ببيع أجهزة الآي فون تقوم أيضًا بفتح هذه الأجهزة باعتبارها خدمة إضافية. وفي غضون شهور من ظهور أجهزة الآي فون في منتصف عام ٢٠٠٧، كانت أجهزة "الآي كلون: *i Clones*" معروضة للبيع في أسواق الصين بجزء بسيط من تكلفة الآي فون. وفي الوقت الذي كانت فيه أجهزة الآي كلون شديدة الشبه بأجهزة الآي فون، فإن الكثير من المستهلكين الصينيين يفضلون أجهزة الآي فون. إنهم مستعدون لدفع المبلغ الإضافي الذي يصل من – ٥٠٠ دولار لشراء الجهاز الأصلي.

ولكي تعالج شركة أبل هذه المسألة، قامت بإجراء مفاوضات مع شركة "موبيل الصين: *China Mobile*" التي تُعَدُّ، بمشتركيها الـ ٣٥٠ مليونًا، أكبر شركة لخدمات الهاتف المحمول في العالم. ومع ذلك، لم يكتب النجاح لهذه المفاوضات، على الأقل حتى الآن. والأمر الأكثر عمومية هو؛ أن نظام التعاملات الذي طورته آبل لبيع أجهزة الآي فون إلى زبائن مختارين يواجه التهديد. ويشعر البعض بضرورة التخلي عنه والسماح للمالكين بالتعاقد مع أي حامل. وسوف يؤدي هذا إلى زيادة مبيعات أجهزة الآي فون بشكل كبير، ولكنه سوف يؤدي كذلك إلى تخفيض أو إلغاء الضرائب الضخمة المنتظرة المستحقة لآبل بشكل عنيف.

(Barboza, 2008b: A1: AB).

المصانع "المستعملة"

في الوقت الذي تُصنّع فيه الصين كل المنتجات وتقوم بتصديرها إلى كل أنحاء العالم، فإن أحد الأشياء التي تقوم باستيرادها هي المصانع المستعملة التي تقادمت وأصبحت غير مسايرة للتقدم في بلدها الأصلي. لقد كانت ألمانيا على سبيل المثال تمتلك عددًا من مصانع الصلب التي أصبحت بحلول الثمانينيات عتيقة الطراز، بحيث لم تعد على نفس القدر من الكفاءة التي تتمتع به المصانع الأحدث التي أنشئت في أماكن أخرى من العالم (اليابان مثلاً). ولم تكن التكنولوجيات المستخدمة في هذه المصانع متخلفة فقط عن مثيلاتها، ولكنها كانت سببًا رئيسيًا من أسباب تلوث البيئة إلى درجة لم تعد مقبولة في الغرب. وأخيرًا، كانت فترة الصناعات الثقيلة المربحة في الغرب قد ولت، وكانت صناعة الحديد والصلب مجرد إحدى الصناعات الكثيرة التي كانت تنقل الآن إلى أجزاء أخرى كثيرة من العالم.

لقد حدث كل هذا في وقت كانت الصين قد بدأت في التطور في العديد من المجالات التي تشمل صناعاتها الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب. وأدرك الصينيون سريعًا أنه من الأرخص لهم شراء المصانع القديمة الموجودة في أماكن مثل ألمانيا بدلاً من بناء مصانع جديدة. لقد اشترت الصين ذات مرة فرنًا عاليًا وأرسلت عمالها إلى ألمانيا لتفكيكه. ولقد تحمل العمال الكثير من المشقة في وضع البطاقات الخاصة بكل جزء من أجزاء الفرن في موضعه، ثم عكفوا على تفكيكه وتعبئة أجزائه في آلاف الصناديق الخشبية المعدة لهذا الغرض لشحنه إلى الصين. يقول أحد المسئولين في إحدى الشركات الألمانية: "كانوا يواصلون الليل بالنهار... ولم يكن بمقدروهم فعل ذلك لو أنهم كانوا خاضعين لقوانين العمل الألمانية" *(Khan and Landler, 2007: A12)*. لقد استعمل الصينيون هذه المعدات والمصانع

لكي تساعدهم على أن يصبحوا عمالقة في الإنتاج والتصدير. ومع ذلك، فعلت تلك المصانع بالبيئة الصينية نفس ما فعلته في وقت من الأوقات بالبيئة الألمانية وبيئات أخرى في العالم... لقد تلوثت البيئة بفعل انبعاث غازات ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد الكربون، إلخ. وفي الوقت الذي أصبح فيه الهواء نقيًا ونظيفًا في "روهر" حيث كانت توجد الكثير من هذه المصانع، أصيب الهواء بكميات كبيرة من التلوث في الأماكن النظيرة في الصين. وبالطبع، توفر للصينيين العمل والدخل المتصاعدين، بينما فقدت ألمانيا هذين العنصرين. وفي المقابل، يعيش الألمان الآن في بيئة نظيفة نسبيًا، وبإمكانهم الآن شراء كل الواردات الرخيصة من الصين. إن منطقة "روهر" الآن بمراكزها التعليمية والتكنولوجية العالية، تجتذب الآن عددًا من السياح من ذلك الذي كانت تجتذبه في أي وقت من الأوقات.

السيارات

لقد تجاوزت الصين مع ذلك مرحلة شراء المصانع الألمانية القديمة أو غير المرغوب فيها. إنها تبني الآن المصانع الخاصة بها، وهي مصانع حديثة ومتطورة إلى حد كبير. إن شركة "جيلي": *Geely*" الصينية لصناعة السيارات تعد واحدة من كبريات صناعة السيارات في الصين. لقد قدمت الشركة باكورة إنتاجها من السيارات عام ٢٠٠٠ (نحو ٥,٠٠٠ سيارة). وفي عام ٢٠٠٦ أنتجت الشركة ١٨٠,٠٠٠ سيارة أكثر تطورًا بيعت ليس فقط في الصين، وإنما في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوربا *(Fairclough, 2006: A1, A14)*. ولقد أصبح ميسورًا للصين (والبلدان الشبيهة بها) الدخول إلى صناعة السيارات (وغيرها من الصناعات) وأن تصبح أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه الصناعة. وهناك العديد من الأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة منها؛ الخبرة التي اكتسبتها نتيجة للمغامرات

السابقة المشتركة مع أرباب الصناعة الغربيين واليابانيين والاستعانة بالخبراء (وخاصة المهندسين) من الشركات الراسخة في تلك البلدان، والقدرة على شراء المكونات المستخدمة من قبل شركات السيارات صاحبة الخبرة في هذا المجال في الصين وكل أنحاء العالم، بالإضافة إلى القدرة على الاستعانة بالكثير من مظاهر عملية الإنتاج من الخارج.

- إن المغامرات المشتركة مع شركات السيارات العالمية الراسخة في هذا المجال، أمر يجري تنفيذه الآن، ويقوم الرأسماليون المضاربون في الوقت الراهن بالاستثمار في مجال صناعة السيارات الصينية. يقول رئيس مجلس إدارة الشركة: "إن العولمة تغير خريطة صناعة السيارات في العالم. إن الصناعة هنا تتطور من البسيط إلى المعقد. إن الصين سوق تصبح قاعدة لإنتاج السيارات" مقتبس من *(Fairclough, 2000a: A14)*. وفي نفس الوقت، تفتح شركات السيارات الأمريكية واليابانية الآن المزيد من المصانع المشتركة في الصين، ليس بهدف إنتاج الأجزاء المكونة فقط، وإنما لإنتاج سيارات للتصدير. *(Fairclough, 2006a: A3)*.

النبيذ

يعد النبيذ إحدى دراسات الحالة بالنسبة للعولمة *(Nossiter, 2005: 135 minutes, Veseth, 2005)*. لقد كانت صناعة النبيذ تجارة عالمية لأمد طويل، وكانت تشمل تصدير الأنبذة الفاخرة من مواطنها الأولى في فرنسا وإيطاليا إلى كل مكان في العالم. ولقد سعت بلدان أخرى كثيرة في العالم، خصوصًا في الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا وشيلي... إلخ، لأن تصبح، وبنجاح ملحوظ، لاعبين أساسيين في تجارة النبيذ العالمية.

ومع ذلك، يوجد فرق كبير في الأسواق العالمية بين الأنبذة ذات الجودة الفائقة والأسعار المرتفعة والأنبذة المتوسطة التي تقدم بأسعار رخيصة نسبيًا. وأحد العوامل المشتركة التي تجمع بين السوقين هو؛ غياب احتكارٍ واحد عملاق، أو عدد صغير من الشركات الضخمة التي تسيطر على تجارة الأنبذة العالمية. ومن ثم، لا توجد شركات عملاقة في صناعة الأنبذة شبيهة بكوكاكولا أو بيبسي كولا مثلاً، اللتين تهيمنان تجارية تتفوق في الأسواق القومية (كما هي الحال مع "جالو" في سوق الولايات المتحدة)، تقوم بأدوار أقل على السوق العالمية في مجال صناعة المشروبات الخفيفة. هناك أسماء مشهورة (جاللو *Gallo*) ومعاملات بكثير خارج حدود مَنشئها.

والشيء الطريف هو وجود عدد من منتجي الأنبذة (روزشيلد: ***Rothschild*** مثلاً) ممن يعدون لاعبين كبارًا في سوق الأنبذة المرتفعة الثمن. ولكن نظرًا للقيود المفروضة على كمية الأنبذة ذات الجودة العالية التي يمكن إنتاجها بواسطة مزارع الكروم المحلية، فإنها تبيع كميات كبيرة صغيرة نسبيًا وتحقق ريعًا صغيرًا نسبيًا. ولا يوجد لاعب واحد كبير نسبيًا من اللاعبين العالميين يمكنه وحده السيطرة على هذه السوق. ومن جهة أخرى، ونظرًا لأن بإمكان كل دولة منتجة للأنبذة أن تنتج بسهولة أنبذتها المتوسطة رخيصة الثمن، فإن من الصعب على شركة مثل شركة "جالو" أن تكون لاعبًا بارزًا في السوق العالمية (من المحتمل أن تكون مساهمتها بنسبة ١% من السوق العالمية للأنبذة).

وأحد العوامل المهمة الذي يفسر عدم عولمة تجارة الأنبذة، على الأقل بالنسبة للأنبذة ذات الأسعار المرتفعة في الصناعة، هو ما يعرف بالـ ***(terroir)*** (المذاق المحلي) وهو فكرة مراوغة بل ورومانتيكية ترتبط بصفة مبدئية بنوع التربة التي يرزع فيها الكروم وطبيعة المناخ في المنطقة.

وهناك أقاليم جغرافية (منطقة البارولو: *Barolo*، في إيطاليا على سبيل المثال) تعرف بمذاقها المحلي المميز. إنها أراض تلائم جيدًا زراعة أنواع معينة من الكروم (التربة المناسبة، درجة انحدار التلال، كمية الأمطار وضوء الشمس وما إلى ذلك). إن الأرض التي تبتعد مسافة قصيرة فقط عن هذه المنطقة يمكن ألا يكون لها نفس المذاق المحلي، ومن ثم لا تكون مؤهلة لأن يطلق عليها "بارولو". ويؤدي هذا إلى تحديد زراعة الكروم المناسب بشكل كبير، ومن ثم كمية نبيذ البارولو المنتجة. ونظرًا لأن كميات نبيذ البارولو تكون محدودة، فإنها تتسم بعالمية محدودة جدًا.

لقد حدث ذات مرة أن قمت بجولة في مزارع كروم البارولو الشهيرة في إيطاليا. وأثناء جولتي في المنطقة – من المدهش أنها منطقة صغيرة – أشار المالك إلى عدد من المناطق الأصغر التي تتميز بمذاق مختلف وتنتج نوعيات مختلفة من الكروم ذات مذاق مختلف، ثم أشار بعد ذلك إلى منطقة تحت شجرة كبيرة وقال إن تلك المنطقة كانت تنتج لسنوات عديدة أفضل أنواع الكروم في الحقل كله. والمهم هو أنه في الوقت الذي يتعلق فيه المذاق المحلي بالأقاليم ككل (فيما وراء منطقة البارولو في إيطاليا تقع منطقة بيرجاندي في فرنسا، ومنطقة وادي نابا في *Napa Valley* في كاليفورنيا... إلخ) فإن بمقدور الخبراء أن يفرقوا بين منتجات المناطق التي تبدو صغيرة جدًا داخل هذه المناطق الأكبر. إن هذا التفريق يجعل من العولمة عملية مختلفة تمامًا بالنسبة للأنواع الراقية في صناعة الأنبذة. وهذا يعني بشكل أساسي؛ أن أنواع الأنبذة العالمية فائقة الجودة سوف تتدفق حول العالم بكميات صغيرة نسبيًا ينتجها منتجون صغار نسبيًا. بعبارة أخرى، ليس من المحتمل أن نرى إنتاج "ماك وين: *McWine*" الذي هيمن على السوق العالمية بوصفه نوعية عالية الجودة من الخمر. *(Veseth, 2005)*.

إن من الصعب على أي منتج كبير واحد أن يقوم بشراء كل حقول الكروم الأفضل في العالم. وأحد العوائق هو؛ أن مثل هذه الحقول متفرقة بشكل واسع النطاق في أنحاء كثيرة من العالم (أقاليم زراعة الكروم المخصصة للأنبذة في إيطاليا، وفرنسا، والولايات المتحدة، ونيوزيلاندا،... إلخ). والسبب الآخر هو؛ أن الصفات المحلية لكل واحد من هذه الأقاليم فريدة في نوعها وتنتج أنواعًا فريدة من الكروم والأنبذة، بحيث يصعب على أي شركة واحدة التحكم فيها جميعًا في الوقت الذي تحتفظ فيه بالجودة العالية والمائزة لكل واحدة منها. وأخيرًا، يميل ملاك هذه المزارع وأراضيها المميزة إلى القسوة وينفرون من فكرة التخلي عنها، وهناك احتمال في أن تنفجر الاحتجاجات إذا حاول المنتجون الكبار الانقضاض على هذه المزارع وشراء حقول الكروم الصغيرة بها ذات المذاق المحلي الخاص.

ومن ثم، في الوقت الذي نشهد فيه سباقًا نحو القاع في العديد من الأسواق نتيجة للعولمة المتزايدة (انظر ما يلي) يختلف الأمر بالنسبة للأنبذة. إن بالإمكان القول: إن النوعية الأدنى من الأنبذة ترتبط بالأسواق المغلقة وليس بالأسواق المفتوحة، بمعنى أن على سوقٍ قومية مغلقة أمام واردات الخمر أن تقبل بأي شيء يقوم بإنتاجه المنتجون المحليون. وبدون منافسة خارجية، واعتماد على خبرة منتجي النوعيات الجيدة، يمكن لهذه الأنبذة أن تكون من النوعيات الرديئة، خاصة وأن عدد المناطق التي تتمتع بمذاق محلي خاص محدود للغاية.

ومع ذلك، يمكن للقارئ أن يتساءل: لماذا نكرس للخمر قسمًا مخصصًا بالأساس لموقع الصين في سلاسل الإمداد العالمية المختلفة. والإجابة هي أن الصين قد انخرطت في هذا النشاط أيضًا. *(Tagliabue, 2008: A4)* لقد قامت إحدى النساء المشتغلات بالأعمال التجارية بشراء بحيرة شاتو لاتور *(Chateau Latour Laguens)* التي يبلغ عمرها ٥٠٠ عام في إقليم بوردو المشهور في فرنسا، وخططت

لمضاعفة الإنتاج ربما عن طريق الحصول على الأرض المجاورة. إن الكتلة التجارية الضخمة للمشترين، تستورد الأنبذة بالفعل من عدة بلدان، ولكن شراء حقل الكروم هذا في ذلك الإقليم بالذات يمنح الشركة مصداقية كبرى في صناعة الأنبذة. إن عملية الشراء هذه تعد دليلاً على العولمة حتى ولو كانت عولمة صناعة الأنبذة، كما تعد دليلاً على دور الصين المتزايد، والمتنوع باطراد في عملية العولمة. وفي الوقت الذي ترقى فيه صورة المنطقة مكانة صناعة الأنبذة الصينية، فإن حقل الكروم هذا ينتج فقط خموراً من النوعية المتوسطة، ولا يمثل انتقالاً للصين إلى المراتب العليا لصناعة الأنبذة. وهناك في واقع الأمر إحساس بأن الإقليم الفرنسي الخاص بصناعة الأنبذة كان يعاني من عملية احتضار وأنه كان في أمس الحاجة إلى استثمار خارجي. يقول أحد المسئولين الإقليميين: "إذا أرادت بوردو أن تتطور، فإن عليها أن تنفتح على العالم... وإذا أرادت أن تبيع الأنبذة للصين، فمَن أفضل من الصينيين على فعل ذلك ؟" (مقتبس من *Tagliabue, 2008: A44*). لقد كان للمنطقة بالفعل ولأمد طويل مُلاَّك أجانب للشاتو. لقد قامت إحدى الشركات اليابانية عام ١٩٨٣ بشراء أحد حقول الكروم بالمنطقة، ويفكر مندوبون من دول أخرى (الهند والصين) في شراء حقول للكروم هناك.

زيادة التنافس على السلع

إن تنوعًا هائلاً من السلع يشكل نقطة انطلاق للكثير من سلاسل القيمة العالمية التي ناقشناها آنفا. ومع ذلك يتمثل أحد التطورات المدهشة في السنوات الأخيرة في المنافسة العالمية المتزايدة على سلع متعددة. وأشهر مثال لذلك وأكثرها وضوحا هو البترول (انظر ما يلي، والشكل ٢ - ٨، الذي يظهر تدفق البترول حول العالم). ولقد حدث نفس الشيء في أسواق الغاز الطبيعي، ومعدن النيكل

والفضة والذهب وكذلك في أسواق أخرى لسلع مثل الأرز والقمح وفول الصويا (Kraus, 2008: c1, c8). إن الطلب المتزايد على هذه السلع، وسلع أخرى كثيرة غيرها، لم يعد تغذيه أساسًا احتياجات البلدان التي نعتبرها في العادة في أعلى مراتب التقدم (مثلاً، الولايات المتحدة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي واليابان)، وإنما يغذيه بالأحرى التطور الضخم الذي يحدث الآن في أماكن أخرى من العالم وخصوصًا الهند (Dossani, 2008) والصين. إن هذه الدول، ولا سيما الصين، تُصنِّع نفسها بمعدلات سريعة (لقد حقق الاقتصاد الصيني نموًا يصل إلى ١٠% عام ٢٠٠٧؛ وحقق الاقتصاد في الولايات المتحدة نموًا بنسبة ٢,٥% في نفس السنة)، ولقد أدى وجود هذه الصناعات الجديدة نسبيًا إلى زيادة الطلب على كل أنواع السلع ولا سيما البترول اللازم لإمدادها بالطاقة (كان نصيب الصين ٣١% من الطلب المتزايد على البترول ما بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٧؛ وعن ٦٤% من الطلب المتزايد على النحاس، و٧٠% من الألومنيوم، و٨٢% من الزنك). والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، على الرغم من كل هذه المكاسب الضخمة، تظل هي المستهلك الأساسي لمعظم السلع في العالم.

ومع ذلك، لا يقتصر الطلب على السلع على ذلك ما يتعلق بالاحتياجات الخاصة اللازمة لعمليات الإنتاج. إن هذا التطور الصناعي يرتبط بظهور مجتمع استهلاكي مشابه في بلدان مثل الصين والهند، ومستهلكين يقبلون على نفس المنتجات التي يحصل عليها المستهلكون في الولايات المتحدة وأوربا، ويشمل هذا الطلب كل شيء بدءًا من المزيد من الطائرات لنقل البشر الذين يرغبون الآن في مشاهدة العالم، وحتى الشاحنات الملوثة للبيئة بسبب الغازات التي تنبعث منها، واللازمة لنقل الأشياء التي يرغبون في استهلاكها، والسيارات التي يرغبون في اقتنائها الآن باعتبارها مواد استهلاكية وتكنولوجيات تسمح لهم باستهلاك أشياء أخرى كثيرة (مثلاً، السياحة داخل الصين وآسيا). إن كل هذه الطائرات والشاحنات

والسيارات تحتاج إلى الجازولين، ويتعين إنتاجها في مصانع تستهلك كميات ضخمة من الطاقة، كما تقتضي عملية إنتاجها تنوعًا عريضًا من البضائع والسلع. ويلخص أحد الاختصاصيين في السلع العالمية هذه المسألة تلخيصًا جيدًا عندما يقول: "إنه تغير أساسي تمامًا في بيئة الاقتصاد العالمي، إن الطلب على السلع العالمية الذي يبدأ بالبترول وحتى المعادن الأساسية يرتفع عاليًا، نظرًا لأن بلايين البشر في الصين وحول العالم قد أصبحوا أكثر ثراءً، ويستهلكون المزيد؛ لأنهم ينتجون المنتجات لنا ولأنفسهم" (مقتبس من *Kraus, 2008: C1*). وكما عبر أحد الاقتصاديين عن المسألة "لقد أصبح العالم حيًا، وأصبح الضوء مسلطًا على آسيا ... إن ما نتعامل معه هو طلب ضخم على المورد" (مقتبس من *Kraus, 2008: C8*).

إن الدول النامية، وخصوصا الصين، تلتهم كميات ضخمة من السلع (لقد ابتلعت الدول المتقدمة ولوقت طويل، وتستمر في ابتلاع كميات أكبر من هذه السلع):

> **إن الصين تشكل حوالي خُمس العالم، ومع ذلك تلتهم وحدها أكثر من نصف لحم الخنزير في العالم، ونصف كمية إسمنته، وثلث إنتاج الصلب، وأكثر من ربع إنتاجه من الألومنيوم، إنها تنفق على وارداتها من الفول الصويا والبترول الخام ٣٥ ضعفًا، كما فعلت عام ١٩٩٩، لقد التهمت الصين وحدها أكثر من أربعة أخماس الزيادة في المعروض من النحاس منذ عام ٢٠٠٠.** (*Economist, 2008: March 13*).

ولقد ترتبت على هذا كله زيادة ضخمة في أسعار كل أنواع السلع (مثلاً، ارتفع سعر النحاس ثلاثة أضعاف، وتضاعف سعر الزنك خلال خمس سنوات في

بداية القرن الواحد والعشرين، وارتفع سعر القمح وفول الصويا بنسبة ٧٠% عام٢٠٠٧). لقد بلغت أسعار الكثير من السلع حدًا قياسيًا عام ٢٠٠٨ قبل أن تهبط هبوطًا مؤثرًا أثناء الكساد الكبير[٤]. والشيء الطريف هو أن الصين تهيئ نفسها الآن بعد سنوات الكساد للاستثمار في شتى ضروب السلع. لقد استثمرت في فبراير٢٠٠٩ ٤١ بليون دولارًا في شركات البترول في البرازيل وروسيا وفنزويلا وما يربو على عشرين بليونًا من الدولارات في شركات الألومنيوم والزنك في استراليا *(Barboza, 2009)*. لقد أصبح لدى الصين احتياطي نقدي ضخم نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي انتهى أواخر عام ٢٠٠٧، وهي تستخدم بعض هذه الأموال الآن لكي تتهيأ لما تأمل أن يكون ازدهارًا عالميًا قادمًا في الاقتصاد العالمي. فإذا كانت الصين على صواب، فإن تلك هي اللحظة التي سوف نرى فيها استئنافًا للنزعة المتجهة إلى أعلى في عملية إنتاج السلعة.

الأثر الاقتصادي لتدفق البترول

إن الطلب المتزايد على السلع، لا يؤدي فقط إلى أسعار أعلى، ولكنه يؤدي أيضًا إلى صعوبة اكتشاف موارد إضافية (مثلاً، حقول بترول جديدة)، ويجعل من الحصول عليها أمرًا أكثر صعوبة، ومن ثم تزداد تكلفة استخراج البترول من المحيط عن تكلفة استخراجه من آبار في باطن الأرض. إن كل هذه الصعوبات المتزايدة تترجم إلى تكاليف أعلى وأسعار أكثر ارتفاعًا، وتكون لهذه التغيرات آثار ملحوظة على الاقتصاد كله. فعلى سبيل المثال، أدت الأسعار المرتفعة للبترول والجازولين إلى مزيد من الجهود لابتكار واستعمال أنواع الوقود البيولوجي المختلفة، ولا سيما الكحول الإثيلي (الإيثانول) من الذرة (من بين موارد أخرى مثل قصب السكر – انظر الفصل١٥). ولقد أدى ذلك إلى زيادة ضخمة في الطلب على

الذرة وأسعاره (تعد الولايات المتحـدة مـسئولة عـن ٦٠% مـن هـذه الزيـادة عام٢٠٠٧) (انظر المناقشة حول الذرة المكسيكي، الفصل٧).

الثروة البترولية

حدث تدفق ضخم للبترودولارات إلى البلدان المنتجة للبترول (انظر الـشكل *8.3* الذي يقدم خريطة للمركز العالمي لإنتاج البترول) بعد عام ٢٠٠٢، ولا سـيما عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، نتيجة للارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في منتـصف عام ٢٠٠٨. لقد حققت صادرات البترول لمنظمة الأوبك دخلاً قدره ٢٤٣ بليـون دولار، وبحلول عام ٢٠٠٧، كان مقدرًا لـه أن يرتفـع إلـى ٦٨٨ بليـون دولار ***(Weisman, 2007c: A1, A16)***. وفي عام ٢٠٠٧ حققت دول الخليج وحدها دخـلاً يقدر بـ ٥ بلايين دولار في الأسبوع! ونظرًا لأنها يمكن ألا تجد وجهًا لإنفاق هذه الأموال، فقد كان عليها أن تبحث عن مكانٍ آخر لاستثمارها. يقول رئيس مجلـس إدارة إحدى شركات الطاقة "إن البلدان المصدرة للبترول لا يمكنها ببساطة استيعاب كمية الثروة التي تنتجها ... إننا نشهد انتقالاً للثروة ذا أبعاد تاريخية"، مقتبس مـن: ***(Weisman, 2007c: A16)***. إن لهذا الدخل الضخم والمتنامي تـضمينات ضـخمة، ولكن تلك الدول، وزعماءها ومؤسساتها التجارية (الخاصة والتي تديرها الدولـة) أصبحت لها على الأقل أموالاً ضخمة صالحة للاستثمار. ولقد منحتهم قرارات أين ينبغي عليهم استثمار أموالهم قوة كبرى ونفوذًا كبيرًا. وأحد الأشياء التـي يفعلهـا المستفيدون من هذا الازدهار، أو لا يفعلونها، هي الاستثمار في الشركات التابعـة للشمال (وخاصة الأمريكية). ومن المحتمل أن يحقق الشمال فائدة كبرى في حالـة تدفق هذه الأموال مرة أخرى على هيئة استثمارات جديدة، ولكن يحتمل أيـضًا أن

يعاني إذا ما استدارت الدول المصدرة للبترول إلى الداخل، أو إلى مكـــان آخـر (ولا سيما الصين) لكي تحصل على عائد أكبر من استثماراتها.

والجانب الآخر الإيجابي، هو قيام "هيئة الاستثمار بأبو ظبي" باستثمار ٧,٥ بلايين دولار في "شركة سيتي كورب: ***City Corp***" الأمريكية وأصبحت نتيجة لهذا الاستثمار أحد كبار حاملي الأسهم في الشركة. لقد وجدت شركة "سيتي كورب" أنها تمر بضائقة اقتصادية بسبب الاستثمارات السيئة المتعلقة بأزمة الرهن العقاري وبأنها تحتاج إلى الأموال السائلة لتعويض خسائرها في هذا المجال (انظر ما يلي).

لقد تلقت شركات أمريكية أخرى عديدة من بينها شركة "الأجهزة الدقيقة المتقدمة: ***Advanced Micro Devices***"، و"مجموعة كارليل: ***Carlyle Group***"، و"والت ديزني" استثمارات بترودولارية ضخمة. وفي الوقت الذي تعد فيه هذه الاستثمارات شيئًا طيبًا من وجهة نظر الحالة الاقتصادية لهذه الشركات، فإن البعض يساوره القلق من أن تقوم الدول المصدرة للبترول بـ "شراء أمريكا" (ودول أخرى) وأن تخضع مؤسساتها التجارية الكبرى لسيطرتها.

ومع ذلك، فالاستثمارات في أمريكا لم تعد تتمتع بنفس الجاذبية التي كانت تتمتع بها في وقت سابق. ويعود هذا من جهة إلى صعود اقتصادات أخرى وزيادة جاذبيتها (الصين بشكل بارز)، ومن جهة أخرى بسبب تدهور الدولار الأمريكي في السنوات القليلة الماضية والذي أدى إلى إثارة القلق حول المزيد من تدهوره، وبأن هذا سوف يؤدي إلى تآكل في قيمة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة. ومن جانب آخر جعل تدهور الدولار الاستثمارات في الولايات المتحدة أكثر رخصًا، ومن ثم أكثر مرغوبية من قبل دول أخرى.

إن الزيادة في أسعار البترول والصعوبة المتزايدة في الحصول على المزيد منه تعكران صفو العالم، وتزعزعان أوضاع الكثير من الدول والمؤسسات

التجارية والأفراد الموجودين فيها وتعيدان هيكلة هذه الأشياء كلها *(Landler, 2007b: A1, A17)*. وعلى المستوى القومي، أصبحنا أكثر اعتيادًا على التفكير في دول الأوبك مثل السعودية وأبو ظبي بوصفها تحقق أرباحًا طائلة من تجارة البترول[٥]. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت دول أخرى ثرية أيضًا ولاعبين عالميين أكثر أهمية نتيجة للازدهار البترولي. لقد غمرت أموال البترول روسيا، التي كانت على وشك الإفلاس في التسعينيات، وهي تستخدمها الآن بطريقة مختلفة من بينها إعادة تأكيد ذاتها على المسرح العالمي (مثلاً، غزوها لجورجيا في أواخر عام ٢٠٠٨) وعلى نحو يذكرنا بالاتحاد السوفيتي السابق. وفي فنزويلا، يستخدم الرئيس هوجوشافيز (انظر الفصل ١٦ بصفة خاصة) أرباح البترول لتغذية حركة باتجاه الاشتراكية وللحصول على وضع أكثر قوة في أمريكا اللاتينية. ولقد استخدم شافيز هذه الأرباح أيضًا لتمويل الإنفاق العام الضخم وتأسيس الإعانات الحكومية التي تهدف إلى تقديم رعاية صحية مجانية وتعليم مجاني في فنزويلا وتوفير طعام أرخص. وفي عام ٢٠٠٠ أنهت أنجولا حربًا أهلية استغرقت عشر سنوات، وبحلول عام ٢٠٠٧، كان اقتصادها ينمو بمعدل ٢٤%، لقد كانت الحكومة تستثمر في الطرق والمطارات وخطوط السكك الحديدية، وكانت غرف الفنادق في العاصمة لواندا تحجز مقدمًا قبلها بعدة شهور.

وعلى المستوى الفردي، كان يتم إنتاج ثروة ووفرة عظيمتين في القمة ذاتها. إن الأفراد الروس يجوبون العالم، ويشترون أرفع منتجات الفن. وفي أنجولا يكون معظم الأثرياء من المسئولين الحكوميين الحاليين أو السابقين. وفي الوقت الذي يقشد فيه هؤلاء الأشخاص بشكل واضح نسبة كبيرة من دخل البترول من فوق السطح، تحقق الغالبية العظمى من الشعب الأنجولي أرباحا غاية في التدني، أو لا تحقق أرباحا البتة من الازدهار البترولي. لقد عاش اثنان من كل ثلاثة أنجوليين عام ٢٠٠٧، على دخل قدره 5 دولارات في اليوم أو أقل؛ وهو نفس

الدخل الذي كانوا يحصلون عليه عام ٢٠٠٢، عندما انتهت الحروب الأهلية. وفي الوقت الذي تعد فيه أنجولا حالة متطرفة، هناك دليل واه في أجزاء أخرى عديدة من العالم على أن الفقراء يستفيدون بشكل كبير من الازدهار البترولي.

لقد حثت "وكالة الطاقة الدولية" الدول المتقدمة على العمل مع الهند والصين لتخفيض استخدامهما للبترول. إن الطلب المتزايد، وخصوصًا من الصين والهند، هو الذي يلعب دورًا أساسيًا في رفع أسعار البترول في السوق العالمية. إن الاستخدام المتزايد هناك، وفي أماكن أخرى، يرتبط بطبيعة الحال أيضًا بانبعاثات أعلى لغاز ثاني أكسيد الكربون المصحوب بآثار كارثية على مناخ الكرة الأرضية. ومن المقدر أن يكون هذان البلدان مسئولين عن ٧٠% من زيادة الطلب على الطاقة بحلول عامي٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يتضاعف استخدامهما للطاقة ما بين عامي *2005* و *2030*. ومن المنتظر أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستهلك للطاقة بحلول عام *2010*. ويؤكد مندوبو الصين والهند من جانبهما، أنه قد تم تمييزهما بشكل غير مناسب في هذه القضية. إن الدول المتقدمة قد تقدمت بالفعل برغم أي شيء، وينبغي أن تتاح الفرصة أمام الهند والصين للحاق بها قبل أي مناقشة للحد من توسعهما. ***(Mouawad, 2007: c3)***.

الواردات البترولية إلى دول البترول الغنية

الاهتمام العالمي بالبترول يركز في العادة على استهلاكه من قبل الدول المستوردة للبترول. ومع ذلك، سوف يتعين على بعض الدول المنتجة للبترول حاليًا استيراد البترول لسد احتياجاتها الزائدة منه، والناتجة عن التنمية الاقتصادية واحتياجات الأعداد المتزايدة من السيارات والمنازل والمعاملات التجارية. لقد حدث هذا الانتقال بالفعل بالنسبة لإندونيسيا، ويتوقع أن تتحول كل من المكسيك

وإيران من مجرد كونهما مصدرين للبترول إلى مستوردين له. وفي حالات أخرى (روسيا وبعض الدول الأعضاء في الأوبك، مثلاً) سوف يؤدي الطلب الداخلي المتزايد إلى انخفاض في صادرات البترول، وسوف تكون النتيجة انخفاضًا في صادرات البترول يقدر بـ ٢,٥ ملايين برميل، أو نحو ٣% من الطلب العالمي على البترول. ولا يبدو هذا كثيرًا، ولكن ينبغي النظر إليه على ضوء الطلب غير المرن وتسهيلات الإنتاج الإضافية القليلة. وسوف يؤدي هذا إلى استخدام المصادر غير الاعتيادية وفتح مناطق مغلقة حاليًا على الإنتاج البترولي *(Kraus, 2007: 1, 22)*. وأحد الإمكانات هو استخراج البترول من مناطق مثل كندا (ورمال قطرانها). والإمكانية الأخرى، هي تخفيف القيود المفروضة على التنقيب عن البترول في ألاسكا وخارج سواحل الولايات المتحدة.

إن الدول المشترية للبترول لا تزال تتلكأ خلف مستخدمي البترول الكبار في العالم في الاستخدام الكلي للبترول وخصوصًا الولايات المتحدة (والصين في القريب العاجل)، ولكن من المدهش أن يتجاوز استهلاك الفرد من البترول في بعض الدول المنتجة – البحرين مثلاً والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية – مثيله في الولايات المتحدة. إن بعض الدول المنتجة للبترول تقدم دعمًا حكوميًا للبترول، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض زائف في أسعار الجازولين (ما بين ٣٠ إلى ٥٠ سنتًا للجالون في المملكة العربية السعودية وإيران والعراق) و(٧ سنتات فقط للجالون في فنزويلا)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من السيارات واستهلاك الجازولين. إن الكثير من هذه البلدان محدثة الثراء، ولدى سكانها من الشباب نهم للحصول على كل شيء بما في ذلك السيارات. ولقد استبدل المزارعون العربات التي تجرها الجياد بالشاحنات والجرارات، وما شابه من مركبات تنبعث منها الغازات.

الأسعار المتزايدة للأغذية

لقد أدى ارتفاع ثمن الوقود بدوره إلى ارتفاع أسعار أشياء أخرى كثيرة. فمثلاً يترتب على الأسعار المرتفعة للوقود ارتفاع أسعار تكاليف النقل بالنسبة لكل أنواع المنتجات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات. لقد أدى ارتفاع أسعار النقل إلى ارتفاع أسعار قيادة السيارات وأسعار تذاكر السفر بالطائرات. ومن جهة أخرى، تصنع العديد من المنتجات من البترول (البلاستيك مثلاً، ويعني ارتفاع أسعارها ارتفاع أسعار كل هذه المنتجات).

السباق نحو القاع والترقية

إن إحدى الأفكار المهيمنة في النظر إلى اقتصادات أقل تقدمًا من منظور عالمي هو ما يعرف بـ "السباق نحو القاع: *Race to the bottom*" والقاعدة الأساسية التى تقوم عليها هذه الفكرة هي؛ أنه إذا أرادت الدول الأقل تقدمًا المنافسة والنجاح، فإن عليها أن تتغلب على المنافسة باستخدام العديد من الوسائل مثل تقديم أسعار أقل، وشروط عمل أكثر تدنيًا، وساعات عمل أطول وضغوط ومطالب متزايدة دائمة... إلخ. ومن الصحيح فى الغالب، أن دولة ما يمكن أن تحدوها الرغبة فى المضى أبعد من غيرها فى جذب الشركات متعددة القوميات. إن الدولة "الفائزة" يمكن أن تشهد هبوطًا متصاعدًا مستمرًا فى الأجور على الأقل حتى يتم خفضها من قبل بلدان أخرى تتوق إلى العمل ولديها الاستعداد لتقديم أجور أدنى، وشروط عمل أقل جودة، إلخ. بعبارة أخرى، تكون البلدان التي تحصل على العمل هي تلك التي تفوز بالسباق نحو القاع، وتكون هذه الانتصارات في العادة باهظة الثمن، نظرًا لأن العمل يتأسس على أجور متدنية وظروف عمل بشعة بالنسبة للعمال الذين ينتمون إلى الدول "المنتصرة" أو الفائزة في السباق.

الترقية في العالم الأقل تقدمًا

إن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يتأسس جزئيًا على الأقل، على سباق نحو القاع من قبل بلدان أقل تقدمًا تستغلها هي وصناعاتها بلدان أكثر تقدمًا. ومع ذلك علينا ألا نتجاهل حقيقة وجود عملية ترقية في الدول الأقل تقدمًا وصناعاتها. *(Bair and Gereffi, 2003: 143 – 69)*، بمعنى أن بعضها على الأقل يدخل السوق الاقتصادية العالمية عند القاع أو بالقرب منه، ولكنها مع مرور الزمن، تبدأ في الصعود. وهذا، على سبيل المثال، واضح في الصين في الوقت الراهن، حيث تأسس نجاح الصناعة الصينية على فوزها في السباق نحو القاع، لكن الصينيين الآن يتحركون بعيدًا عن هذا نحو إنتاج منتجات عالية القيمة ذات أجور عالية وشروط عمل أفضل، بالنسبة لبعض العمال الصينيين على الأقل.

ومثال آخر يمكن أن تقدمه المكسيك، يتمثل في "الماكيلادورا":- "*Maquiladora*". لقد كان أول جيل من "الماكيلادورا" (مصانع التجميع من أجل التصدير) يتمتع بكثافة عمالية عالية، وتكنولوجيات محدودة، وتجميع لمنتجات منجزة بغرض التصدير (الملابس مثلاً) واستخدامٍ لمكونات مستوردة من الولايات المتحدة. وكان الجيل الثاني من "الماكيلادورا" أقل توجهًا نحو التجميع وأكثر اتجاهًا نحو عمليات التصنيع التي تستخدم آلاتٍ أوتوماتيكية أو شبه أوتوماتيكية، وأجهزة الروبوت في السيارات، وأجهزة التليفزيون، وقطاعات الأجهزة الكهربائية. *(Gereffi, 2005: 163)* وكان الجيل الثالث من "الماكيلادورا" "موجهًا نحو البحث والتصميم والتطوير، واعتمد على العمالة ذات المهارة العالية مثل المهندسين المتخصصين والفنيين، لقد تطورت "الماكيلادورا" من مجرد مواقع للتجميع تعتمد على العمالة الرخيصة إلى مراكز تصنيعية تستمد قدرتها التنافسية من الجمع بين الإنتاجية العالية، والجودة الرفيعة، والأجور الأدنى كثيرًا من نظيرتها شمال

الحدود". *(Gereffie, 2005: 163)* ويشير هذا بطبيعة الحال إلى أنه في الوقت الذي تطورت فيه الماكيلادورات، لم تحقق أحوال العمال المشتغلين بها تطورًا مماثلاً.

ويمكن أن ندرج هذه المسألة بوجه عام تحت عنوان "الترقية الصناعية: "*industrial upgrading*– التي "ينتقل" من خلالها الفاعلون الاقتصاديون – الدول، الشركات، بل والعمال – من أنشطة منخفضة القيمة إلى أنشطة عالية القيمة في شبكات الإنتاج العالمي *(Geriffi, 2005: 17)*. ويمكن لهذا أن يحدث في أربع مراحل متعاقبة، التجميع، تصنيع المعدات الأصلية *(OEM)*، تصنيع العلامات التجارية الأصلية *(OBM)*، وتصنيع التصميم الأصلي *(ODM)*. إن المرء يرى درجات متنوعة من الحركة داخل هذه الترابتية (الملابس، الإلكترونيات، الفاكهة الطازجة).

وهناك مسألة مهمة مشابهة، وإن تكن أكثر عمومية تشير إليها" ريفولي: *Rivoli*– في دراستها حول السوق العالمية للتي شيرت *(Rivoli, 2005)*. فإذا أخذنا بالنظرة التاريخية الطويلة، فإن الدول، ولا سيما المناطق الخاصة والصناعات الموجودة فيها، التي فازت بالسباق نحو القاع هي الآن بين أكثر اقتصادات العالم نجاحًا. لقد فازت إنجلترا أولاً بالنسبة لصناعة النسيج بالسباق نحو القاع (ولا سيما مانشستر)، ثم الولايات المتحدة بعد ذلك (نيوهامبشير وتشارلوت فيما بعد، وشمال كارولينا)، ثم اليابان (أوساكا)، وهونج كونج، وحديثًا جدًا، الصينيون وصناعة النسيج عندهم، ومن الواضح أن هذه الدول، بعد أن فازت بالسباق نحو القاع في هذه الصناعة، تصعد صناعيًا واقتصاديًا.

وتعمم ريفولي عندما تؤكد أن الدول والمناطق الواقعة ضمن هذه الدول يجب أن تفوز بالسباق نحو القاع لكي تحقق النجاح في نهاية المطاف. إن الفوز في هذا السباق يمثل في رأيها "مفتاح الإشعال" الذي يشعل حركة الاقتصاد ويساعده

على الانطلاق. ومن ثم، تستنتج أن أولئك الذين يوجهون النقد للعولمة من أسفل غالبًا ما تطيش جهودهم لإنهاء هذا السباق. ومع ذلك، تعترف ريفولي، بأن النشطاء قد غيروا، من خلال أفعالهم على مر السنين، طبيعة السباق عبر رفع القاع. وبشكل أكثر عمومية، نستنتج أن "القاع يرتفع". *(Rivoli, 2005: 107)*.

ومع ذلك يوجد خلاف حول وجهة نظر ريفولي وتدور حولها النقاشات الساخنة، ولا سيما من قبل رهابيي العولمة بسبب ارتباطها الشديد بالليبرالية الجديدة. ونتيجة لذلك، تبدو وجهة نظرها وكأنما تصادق على السباق نحو القاع بالنسبة لكل البلدان المهتمة بالتنمية. إن هذا لا يؤدي بها فقط إلى الفقر لبعض الوقت على الأقل، وإنما يمنح أفضلية كبيرة للشمال الغني الذي يكفل مصدرًا دائمًا للسلع والخدمات رخيصة الثمن، لأن دولة تحل محل الأخرى في القاع. إن الفوز بسباق القاع ليس ضمانة للترقية التكيفية وإنما هو ضمانة للأجور المنخفضة والفقر لفترة غير معلومة من الزمن.

الاستعانة بمصادر خارجية

إن الاستعانة بمصادر خارجية *(outsourcing)* يعني انتقال الأنشطة التي كانت تؤديها إحدى الكينونات في وقت من الأوقات بالنسبة لأحد الأعمال التجارية (أو لأعمال تجارية) مقابل المال. إنها ظاهرة معقدة لا تقتصر على الاقتصاد، وهي ليست مجرد ظاهرة من مستوى كلي، وليست ببساطة عالمية الطابع. وفي الوقت الذي تكون فيه الاستعانة بمصادر خارجية في المجال الاقتصادي ذات أهمية بالغة، وموضع اهتمامنا هنا، فإنها تحدث أيضًا في الكثير من المؤسسات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمجال العسكري. وبالنسبة للأولى يتضمن مثال واحد حقيقة أن عمل أخصائي الأشعة تتم الاستعانة فيه وبشكل متزايد

بمصادر خارجية. ولقد أصبح هذا ممكنًا نظرًا لأن المادة التي يتعامل معها أخصائي الأشعة (أشعة إكس، نتائج المركز الدولي للبحوث الطبية ***MIRs***) ترقم. ومن ثم يتم إرسالها بسهولة وسرعة بواسطة الإنترنت إلى أخصائي الأشعة في أي مكان في العالم. ومن ثم، يمكن لإحدى صور الأشعة المرقمة المأخوذة في لندن أن تقرأ بسرعة وسهولة من قبل أحد أخصائيي الأشعة منخفضي الأجر في آسيا. وبالمثل، يُستعان في المجال العسكري بمصادر خارجية للقيام بالكثير من الوظائف المرتبطة بهذا المجال. فمثلاً، يمكن لقوات حلف الناتو المؤلفة من عدة دول التي تعمل في أفغانستان أن تنقل إليها جوًا عبر طائرات مستأجرة من أوكرانيا أو بالاستعانة بالخطوط الجوية التجارية لدول الناتو بدلاً من طائرات تابعة لقواته الجوية. وفي الوقت الذي يقع فيه النموذجان السابقان خارج حدود الاقتصاد، فإنهما يشكلان نموذجين للاستعانة بمصادر خارجية كما يمثلان مظهرين من مظاهر العولمة.

ثانيًا، يتعين علينا تجاوز الاستعانة بالمصادر ذات المستوى الكلي ***(macro-level)*** (مثلاً، استعانة إحدى الشركات البريطانية بمصادر خارجية في الهند) لكي نتعامل معها على المستويين المتوسط والجزئي ***(mess and micro levels)***. ومن ثم، يمكننا أن ندرج تحت عنوان الاستعانة بمصادر على المستوى المتوسط المطاعم التي تستعين في طبخ وجباتها بمنظمات خارجية (شركة سيسكو: ***Sysco*** مثلاً)، وعلى المستوى الجزئي الوالدين اللذين يستعينان بمصادر خارجية لرعاية أطفالهما ***(Pyle, 2006: 283 – 95)***، أو الوالدين المسنين اللذين يستعينان بمؤسسات لرعاية الطفل ***(day-care)*** في أوقات محددة، ومراكز رعاية المسنين.

إن تضمين هذه المستويات يجعل من الإحساس الأكثر إشباعًا والأكثر اكتمالاً للاستعانة بالمصادر الخارجية شيئًا ممكنًا، على الرغم أن قدرًا كبيرًا من

هذا الإحساس قد لا يتعلق مباشرة بالعولمة. ومع ذلك فالعولمة متضمنةً حتى على هذه المستويات، كما يتم التمثيل لها عن طريق حقيقة أن المستوى الجزئي لرعاية الأطفال أو الوالدين المسنين في البلدان المتقدمة يتم الاستعانة فيه غالبًا بمصادر خارجية لمهاجرين شرعيين أو غير شرعيين ينتمون لبلدان أقل تقدمًا. إن بالإمكان رؤية هؤلاء المهاجرين باعتبارهم جزءًا من سلسلة رعاية عالمية(6)، وأولئك الذين يقدمون الرعاية للأطفال، بالإضافة إلى الأطفال أنفسهم بوصفهم جزءًا من عولمة الأبوة. كما أن الأمومة ذاتها يتم الاستعانة فيها بمصادر خارجية، حيث تقوم نساء هنديات على سبيل المثل بدور أمهات بديلات لأزواج من إسرائيل. *(Gentleman, 2008: A9)*

وشكل الاستعانة بمصادر خارجية الأكثر صلة وارتباطًا بعملية العولمة هو الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ. ويتضمن إرسال العمل إلى شركات في بلدان أخرى. فمثلاً، هناك مجموعة من الشركات الهندية التي أصبحت مواقع مهمة لجلب شتى أنواع العمل من الخارج – أشهرها تلك التي يتم إنجازها عن طريق مراكز الاتصال *(Mirchandani, 2004: 355 – 73)*، وخصوصًا من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى (على الرغم من أن الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ بمثابة شارع مزدوج الاتجاه، ويشق هذا العمل طريقه أيضًا إلى داخل هذين البلدين المتقدمين)، بل إن الشركات الهندية تبدي تقدمًا في إنجاز عمل مركز الاتصال الذي تمت الاستعانة بخدماته من الخارج لصالح الشركات اليابانية التي تشترط بطبيعة الحال توظيف أولئك الذين يتحدثون اليابانية بطلاقة. – *(Economist, 2007: October 11)* – وفي الوقت الذي كان فيه العمل الصناعي لذوي الياقات الزرقاء يُجلب لأمد طويل من مصادر خارج الشواطئ، فإن ما يجذب الانتباه هو الاستعانة المتزايدة بمصادر من خارج الشواطئ بعاملين من ذوي الياقات البيضاء على المستوى الراقي والعمل الخدمي مثل تكنولوجيا المعلومات *IT*، والمحاسبة،

والقانون، والعمارة، والصحافة، والطب. وهناك العديد من المزايا التي تتعلق بالاستعانة بمصادر من خارج الشواطئ لكلا المتعاقدين من الخارج (توافر العمالة) والمتعاقدين من الداخل (خلق فرص العمل والثروة)، وهذا هو السبب في أن هذه العملية قد نمت بشكل مؤثر ويحتمل استمرار نموها. ومع ذلك، هناك بعض المخاطر، ولا سيما بالنسبة للبلد الذي يضطلع بعملية الاستعانة بمصادر خارجية تتجلى بشكل واضح في فقدان الوظائف والقضاء على فرص الحصول عليها. إن هذه المخاطر هي التي جعلت من الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ إحدى القضايا المهمة المثيرة للجدل في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، والتي أدت إلى دعوات تحث الحكومة على التدخل لتقييدها.

ومع ذلك، وكما عاينا من قبل في حالات مثل الرعاية الصحية والشئون العسكرية، فإن الاستعانة بمصادر خارجية ليس مقصورًا على الاقتصاد. إن الاستعانة بمصادر خارجية في شئون الحرب مثلاً له تاريخ طويل (يتضمن استعانة البريطانيين بخدمات الجنود المرتزقة في خوض "الحرب الثورية الأمريكية"، ولا سيما الجنود الألمان الموالين للملك جورج في الجيش الأمريكي، ولكنها شهدت ازدهارًا على الأقل في حالة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة. لقد ظهرت مجموعة من المنظمات التي تستهدف الربح، والتي وفرت العديد من متطلبات الحرب من مصادر خارجية. وبناء عليه، تمت الاستعانة بمظاهر عديدة في الحرب العراقية من مصادر خارجية حتى إن أحد المازحين أطلق مزحة مفادها أن شعار الرئيس الأمريكي جورج بوش "ائتلاف الراغبين: ***coalition of the willing***" يمكن أن يطلق عليه بطريقة أفضل "ائتلاف الفواتير: ***coalition of billing***"[٧].

ويشمل مبدأ الاستعانة بمصادر داخلية ***(In- sourcing)*** حقيقة أن الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ يتضمن بالضرورة مهام تتولاها شركات أخرى في بلدان

أخرى. وفي حالة الولايات المتحدة (وغيرها من الدول المتقدمة)، يكون العمل الذي يستعان فيه بمصادر خارجية، الهند مثلاً، مجلوبًا في ذات الوقت من مصادر داخلية بواسطة هذا البلد. وحقيقي أيضًا أنه في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة وبريطانيا من بين دول أخرى بالاستعانة بقدر كبير من العمل من خارج الشواطئ، فإنهما أيضًا تستعينان بمصادر داخلية في بعض الأعمال التي كان يتم إنجازها خارجيًا في بلدان أخرى.

التدمير الخلاق والاستعانة بمصادر خارجية

إن النظرية التي تُستخدم في الغالب، ولا سيما من قبل الليبراليين الجدد في التفكير في عملية الاستعانة بمصادر خارجية، هي نظرية جوزيف شمبيتر *(Jeseph Schumpeter)* "التدمير الخلاق: *(Schumpeter, creative destruction 1967: 81 – 7)*. ففي الوقت الذي يُعترف فيه أن قدرًا كبيرًا من عملية الاستعانة بمصادر خارجية يكون مدمرًا (على الرغم من أن الاستعانة بمصادر داخلية على وجه الخصوص يبدي جانبه البناء)، فإن الرأي السائد عمومًا هو؛ أنه عملية بناءة، على المدى الطويل على الأقل، ومفيد للاقتصاد والنظام الرأسمالي في نهاية المطاف. ومع ذلك، فتلك صورة وردية للغاية نظرًا لوجود جوانب هدامة بشكل كبير، أو هدامة تمامًا في عملية الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ. فمثلاً يمكن النظر إلى عملية الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ، في حالة الولايات المتحدة، بوصفها المسئولة عن فقدان الوظائف أو التدمير الكامل للأعمال والصناعات ونزع أحشاء النظام العسكري، ونظام الرعاية الصحية، وإفراغ الكثير من الحيوات التي كانت ممتلئة في وقت من الأوقات بالمهام (رعاية الأطفال، والوالدين المسنين) التي كانت تفيض بالمعنى في زمن مضى.

إن لنظرية "التدمير الخلاق" أصولاً سابقة على الفترة الحالية للعولمة وفكرة الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ. إنها أكثر ملاءمة مثلاً في معالجة الوظائف التي يتم فقدانها في جزء معين من الولايات المتحدة (تدمير) والحصول عليها (خلق) في مكان آخر من الوطن. إنها غير مناسبة للتعامل مع موقف تُفقد فيه الوظائف في بلدٍ ما (ربما يشمل الأمر تدميرًا هناك) لكي يتم خلقها في بلد آخر. إن شمبيتر وتلاميذه كثيرًا ما يجمعون بين الخلق والتدمير بسبب تركيزهم على بلد واحد بعينه لا غير. ومع ذلك، فإنهما في عصر كوكبي (وإن لم يكن دائمًا) يمكن أن ينفصلا، بل وينفصلان بشكل واضح مع احتمال أن يقع الخلق في بلد بينما يقع التدمير في بلد آخر. إن فض الاشتباك بين الخلق والتدمير على هذا النحو يمكن أن يجعل من فكرة التدمير الخلاق شيئًا أكثر قابلية للتطبيق في العصر الكوكبي.

العولمة المالية

لقد أصبحت اقتصادات العالم أكثر ترابطًا نتيجة للعولمة. وأحد تجليات هذا هو العبارة الشهيرة "عندما يعطس الاقتصاد الأمريكي، يصاب العالم بالبرد". ومع ذلك فللأحداث الاقتصادية الدرامية في أجزاء أخرى من العالم أثرها أيضًا على معظم الدول، إن لم يكن كل أجزاء العالم. وهذا واضح على سبيل المثال في الأثر العالمي للأزمات المالية التي ضربت آسيا وروسيا في التسعينيات. ومع ذلك، يظل صحيحًا القول؛ بأنه كلما كان الاقتصاد قويًا، كلما عظم أثر وقع أزمته على العالم. والنتيجة الطبيعية هي؛ أن مشكلات الاقتصادات الأضعف يكون تأثيرها أقل في كل أنحاء العالم. ومن ثم، عانت الأرجنتين من أزمة مالية خطيرة في التسعينيات وبداية الألفينيات، ولكن تأثيرها على الاقتصاد العالمي كان ضئيلاً نسبيًا.

أزمة الرهن العقاري

وبالتالي، عندما تعاني الولايات المتحدة من أزمة مالية، يكون لهذه الأزمة أثر عميق على باقي اقتصادات العالم. ولقد تجلى هذا في وقت حديث جدا في أزمة

الرهن العقاري الثانوي (والأزمة المالية المرتبطة بها في نهاية عام ٢٠٠٨) والتي ترجع جذورها إلى مشكلات ترتبط بزيادة مؤثرة في إصدار رهون عقارية "ثانوية" عالية المخاطر بواسطة البنوك الأمريكية. لقد كانت هذه الرهون رهونًا بيعت بشكل مبدئي إلى أناس ذوي دخل منخفض نسبيًا (لم تُراجع قدرتهم على سداد تلك القروض بشكل دقيق) للسماح لهم وتشجيعهم على شراء منازل. لقد عرضت عليهم معدلات فائدة منخفضة (معدلات أدنى من معدل الفائدة الأولي)، أو إمكانية سداد أصل الدين فقط بدون أية فوائد، ولكن هذه الشروط المغرية لم تستمر سوى بضعة أعوام فقط، وبعد ذلك ارتفعت أسعار الفوائد إلى أعلى معدل لها في ذلك الوقت. ولقد تسبب هذا في رفع قيمة أقساط السداد الشهرية بالنسبة لأصحاب العقارات، أحيانًا، بشكل أساسي. ولم يكن الكثيرون ممن اشتروا المنازل برهون عقارية يعرفون أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تحدث، أو ما المبالغ الزائدة التي يتوجب عليهم سدادها كل شهر. ولقد اعتقدوا أيضًا أنهم سوف يتمكنون من تمويل منازلهم وفقًا لأي معدلات فائدة ثابتة مغرية عندما ينتهي أجل أسعار الفائدة الأولية المخفضة، ولكنهم وجدوا أن الأزمة الطارئة تركت البنوك عاجزة أو غير راغبة في منحهم ائتمانًا جديدًا بأسعار مخفضة. ولقد بدأت الأزمة جديًا عندما عجزت أعداد كبيرة من أصحاب العقارات ذوي الدخول المنخفضة عن سداد الأقساط الشهرية المستحقة عليهم، الأمر الذي دفع البنوك إلى الاستيلاء على منازلهم. وأرادت البنوك بطبيعة الحال بيع المنازل التي استولت عليها، ولكن سوق العقارات الذي ازدهر في بداية عام ٢٠٠٠، كان قد تدهور وأصبحت البنوك مالكة لعقارات كثيرة لا قيمة لها، ولقد ترتبت على ذلك خسائر جسيمة لهذه البنوك. والأمر الأهم، هو إفلاس الكثير من ملاك العقارات ذوي الدخول المنخفضة نتيجة لفقدان منازلهم واستثماراتهم فيها. لقد أسهمت الخسائر التي تكبدتها البنوك الأمريكية في أزمة مصرفية عالمية، وتأثرت بها مؤسسات مالية واقتصادية أخرى بشكل معاكس أيضًا. لقد كان هذا أحد العوامل الرئيسية في كفالة الإنقاذ الضخمة التي قدمها النظام المالي للحكومة الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٨.

إن أحد الأسباب المهمة للأزمة المالية العالمية هو؛ أن البنوك الأمريكية لم تعد تعقّد الكثير من الرهون العقارية التي تكتبها ولكنها بالأحرى "تورقها" (تحزمها) مع رهون أخرى ثم تقوم ببيع الحزم كـ "سندات مالية" مدعومة برهن عقاري لبنوك أخرى، ومؤسسات مالية أخرى في كل أنحاء العالم في الغالب. **(Gothman, 2006: 231 – 75)** إن أولئك الذين قاموا بشراء حزم الديون هذه لم يفهموا فهمًا كاملاً تقريبًا، أو لم يعتنوا بتفاصيل السندات التي كانت موجودة بالحزم. وكان الرأي السائد هو، أن تلك الرهون كانت آمنة عمومًا، وفي حالة اشتمال الحزمة على أي استثمارات خطرة، فإن بالإمكان تعويضها عن طريق الاستثمارات الآمنة. وعندما تطورت أزمن الرهن العقاري الثانوي، أدركت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وفي كل أنحاء العالم أن جزءًا كبيرًا من حزم الديون التي كانت قد اشترتها بلا قيمة. ولقد دفع هذا المؤسسات المالية إلى اقتطاع بلايين الدولارات من سعر الأصول، بينما شارف بعضها على الإفلاس.

وليس من المدهش أن تعاني البنوك الكبرى (مثل سيتي كورب: **Citycorp** (وواشنطن ميوتشوال: **Washington Mutual** ومؤسسات مالية أخرى (فاني ماي:– (**Fannie Mae**، و**AIG** – التي تم تأميمها جميعًا كليًا أو جزئيًا بواسطة الحكومة الأمريكية) في الولايات المتحدة من صعوبات شديدة، إما لأنها أصدرت رهونًا عقارية ثانوية أو لأنها استثمرت في حزم من الرهون المورّقة. ومع ذلك لم تقتصر الأزمة على الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، تم إنقاذ بنك "نورذرن روك:– "**Nortern Rock** – في بريطانيا من الإفلاس في أواخر عام ٢٠٠٧ عن طريق ضخ الأموال من "بنك إنجلترا" **(Economists, 2008: January 24)**. وفي بداية عام ٢٠٠٨، اضطرت الحكومة البريطانية إلى تأميم بنك "نورذرن روك"على الأقل مؤقتًا ووضعه تحت سيطرتها **(Werdigier, 2008b: c1, c24)**. وواصلت الأزمة توسعها عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعصفت بالاقتصاد العالمي إلى درجة لا يمكن التحكم فيها.

وفي أواخر عام ٢٠٠٧ دارت نقاشات طويلة حول ما إذا كانت أزمة الرهون العقارية والانفجار الضمني لسوق الإسكان سوف يؤثران على الاقتصاد الأمريكي ككل، وما حجم هذا التأثير؟ وفي أوائل عام ٢٠٠٨، أصبح من الواضح أن التأثير سوف يكون عميقًا مع مؤشرات متزايدة بأن اقتصاد الولايات المتحدة كان يواجه كسادًا فيما بعد في٢٠٠٨. ولقد هبط سوق المال الأمريكي بشكل مؤثر إلى أكثر من ١٥% تحت أعلى معدلاته في أواخر عام ٢٠٠٧، وبعد تعافٍ طفيف هبط مرة أخرى في أواخر عام 2008. *(Grynbaum, 2008: C1, C7)*. لقد حدث هذا في سياق وجهة نظر تذهب إلى أنه نظرًا للقوة والنمو الكبيرين لاقتصادات أخرى في كل أنحاء العالم (مثلاً، الاتحاد الأوربي، اليابان، الصين، والهند) فإن احتمالات إصابتها بـ "البرد" لمجرد أن الولايات المتحدة قد "عطست" أقل بكثير. *(Goodman, 2008b: C1, c4)* وطريقة أخرى للتعبير عن هذا هو أن عددًا من الاقتصادات الأقوى في العالم قد "فكت ارتباطها" باقتصاد الولايات المتحدة، أي أنها أصبحت قوية بما يكفي، وبأن لديها طلبًا داخليًا كافيًا، وأن باستطاعتها أن تعقد تعاملات تجارية مع بلدان كثيرة، وبأن اقتصاداتها لم تعد مرتبطة بشكل وثيق باقتصادات الولايات المتحدة *(Gross, 2008: 39 – 42)*. وينطبق هذا فيما يبدو بصفة خاصة على الاقتصادات الصاعدة التي تقيم تعاملات تجارية كبيرة مع بعضها بعضًا، وكذلك مع بلدان مثل الصين. *(Economist, 2008; March 6 ["The Decoupling Debate"])*

ومع ذلك، أثبت هذا كله أنه مضلل على الأقل على المدى القصير، نظرًا لأن الكثير من أسواق الأوراق المالية قد عانت من التدهور بنفس القدر الذي عانت منه سوق الأوراق المالية الأمريكية وربما أكثر. وحيث إن الولايات المتحدة هي المستهلك الرئيس للكثير من منتجات العالم، فقد كان من الممكن أن يكون لكساد يحدث هناك، أو أزمة مالية، نتائج سلبية على الكثير من اقتصادات العالم التي

يهيمن عليها إنتاج سلع تصدر إلى الولايات المتحدة. كما كان يمكن لأثـــر ســـلبي لاقتصادات أخرى بدوره التأثير بشكل مناوئ على قـــدرتها علـــى شـــراء الـــسلع والخدمات الأمريكية أو الاستثمار في الولايات المتحدة، الأمر الذي يفاقم من حـــدة الأزمة هناك. وهكذا، تدفقت آثار الأزمة بسهولة وسرعة جيئة وذهابًا خلال العـــالم كله عام ٢٠٠٨، الأمـــر الذي أسهم فـــي مضاعفة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية أو تعميقها. ولقد عبر أحد الاقتصاديين عن هذه الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٨، بقوله "الخوفي الحقيقي هو وجود انهيار كامل للأنظمة". (مقتبس من ***Goodman, 2008: C4***) ولقد أصبح هذا الخوف قريبًا جدًا من الواقع في الأزمة المالية التي وقعت فيما بعد في نفس السنة.

وحتى الاقتصاد الصيني المزدهر بدأ يشعر بالأزمة. لقد تدهورت مبيعـــات قمصان الـــ "تي شيرت"، ومشغولات النسيج اليدوية، بـــشكل ملحـــوظ، وواجهـــت بعض المصانع الصينية خطر التوقف عن العمل. ***(Bradsher, 2008b: S1, C4)***. كـــان من الواضح أن الاقتصاد الصيني مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الأمريكي. وربما كان ذلك أكثر انطباقًا على اقتصادات أقل قوة من اقتصاد الصين (والهند). فعلـــى سبيل المثال، بدا أن الاقتصاد الياباني كان أكثر تأثرًا بالانهيار الأمريكي من هاتين الدولتين. يقول أحد الاقتصاديين اليابانيين: "تشهد الآن عملية إعادة تـــزاوج". لقـــد أثبت الاقتصاد الياباني هشاشته بشكل يائس أمام الصدمات الخارجية" (مقتبس من: ***Bradsher, 2008b: c4)***.

وفي انعكاس آخر لعملية العولمة، سعت شركة "سيتي كورب" لحل مشكلاتها المالية التي نجمت عن أزمة الرهون العقارية الثانوية باستجداء الاستثمارات مـــن أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوســـط. لقد ساعد هذا من جهة على جعل شركة سيتي جروب ذاتها شركة عالميـــة، ومـــن

جهة أخرى أدت هذه الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات التجارية الأمريكية إلى زيادة المخاوف في الولايات المتحدة من أن تشتري دول أخرى الشركات الأمريكية الكبرى والتحكم فيها. *(Goodman and Story, 2008: 1, 29)* إن الاستثمار الأجنبي المباشر ***FDI*** في المؤسسات التجارية الكبرى في الولايات المتحدة قد زاد عام ٢٠٠٧ وحقق ارتفاعًا قدره ٤٠٠ بليون دولار (ما يزيد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة في الخارج بـ١٠٠ بليون دولار). لقد كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ نصف هذا المبلغ تقريبًا.

لقد شمل القلق الأكبر من التحكم الأجنبي استثمارات مالية في الولايات المتحدة تقوم بها صناديق ثروة سيادية (تصل إلى أكثر من ٢١ بليون دولار عام ٢٠٠٧) تمتلكها دول قومية (وليس شركات أو مستثمرون أفراد)، وعندما تُستثمر هذه الصناديق في بلدان أخرى، تكون هذه الدول القومية هي التي تستثمر في حقيقة الأمر. ومن بين صناديق الثروة السيادية "هيئة أبو ظبي للاستثمار" ***(ADIA)*** و"الشركة الحكومية للاستثمار بسنغافورة"، و"شركة الاستثمار الصينية". وتشمل أنشطة هذه الصناديق بشكل من الأشكال نوعًا ما جديدًا من أنواع رأسمالية الدولة. لقد قدرت صناديق الثروة السيادية (ولا سيما في الشرق الأوسط) في أوائل عام ٢٠٠٨، ونتيجه- جزئيًا إلى حد كبير- للارتفاع الضخم في أسعار البترول بـ ٣ تريليونات دولارًا تقريبًا كانت تسعى لاستثمارها، وكان أكبرها، وهو "هيئة أبو ظبي للاستثمار" (التي بدأت عام ١٩٧٦م) يمتلك وحده ما يزيد على تريليون دولار (يموله فائض سنوي يقرب من الـ ٥٠ بليون دولار) *(Thomas, 2008: C1: C4)*. وفضلاً عن ذلك يوجد احتمال في أن تواصل موارد هذه الصناديق (يتوقع أن تصل إلى ١٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥) الزيادة السريعة مع استمرار احتفاظ أسعار البترول بمعدلاتها المرتفعة، بل وارتفاعها على الأرجح. لقد قامت الصناديق

المملوكة لسنغافورة والكويت وجنوب كوريا في الشهر الأول بالضبط من عام ٢٠٠٥ باستثمار مبلغ ضخم من المال ليس فقط بهدف تدعيم سيتي كورب ولكن مؤسسة تجارية أمريكية عملاقة أخرى هي شركة "ميريل لينش *Merrill Lynch* (*Economist, 2008: January 17 ["The Invasion of the Sovereign Wealth Funds"]*). لقد كانت هذه المؤسسات المالية وغيرها على شفا الهاوية بسبب أزمة الائتمان العالمية الطاحنة التي تسببت فيها أزمة الرهون العقارية، والتي انهارت على إثرها الكثير من المؤسسات التجارية الكبرى بما في ذلك شركة ميريل لينش ذاتها في أواخر عام ٢٠٠٨.

إن تدفق الأموال من صناديق الثروة السيادية إلى الشركات المنسحقة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم يعد بمعنى من المعاني مجرد عمل تجاري اعتيادي في عالم كوكبي؛ إنه مجرد تدفق عالمي آخر لأحد الأشياء التي تتدفق بسهولة شديدة جدا حول العالم، وهي الأموال. وفي ذات الوقت، أدى ذلك إلى دعوات لإقامة الحواجز أمام هذه التدفقات. وهناك مخاوف في الولايات المتحدة من أن تتحكم دول أخرى في مؤسساتها (بنوكها، ومؤسساتها المالية) ومواردها من خلال صناديق الثروة السيادية. يقول سيناتور أمريكي: "إن يستثمروا هنا شيء طيب على المدى القصير، ولكنه على المدى الطويل، شيء عديم الفائدة. إن قوتنا وسلطاتنا تتآكل بسبب المبالغ التي نرسل بها إلى الخارج للحصول على الطاقة والسلع الاستهلاكية". (مقتبس من *Thomas, 2008: C4*).

ونتيجة لذلك، يؤيد الكثير من السياسيين الأمريكيين تحكمًا أكبر في تدفق الأموال من صناديق الثروة السيادية إلى الولايات المتحدة، وقيودًا أكثر صرامة عليها. ولقد صدرت ردود أفعال مماثلة من دول أخرى (فرنسا، وألمانيا على سبيل المثال).

الشركات، والبشر، والأفكار

نتحول الآن إلى مجموعة مختلفة من التدفقات الاقتصادية العالمية تشمل أشكالاً تنظيمية جديدة مشتركة، طلبة الماجستير في إدارة الأعمال، رؤساء الشركات، وأفكار الإدارة.

تغيير بنية الشركات

كانت التنظيمات في الكثير من الأعمال في القرن العشرين محكومةً بأشكال التنظيم التايلورية / الفوردية *Tailorist / Fordist (Clegg and Carter, 2007: 272 – 90)* (التي تتميز بطبيعتها البيروقراطية، والتصنيع، والتحكم الصارم في الموظفين، واستعبادهم). إن قوة هذا النمط من التنظيم هي التي مكنت الرأسمالية من غزو العالم. ومع ذلك، يتم هدم هذا النمط من التنظيم في عصرنا هذا نظرًا لتسارع العولمة وتحولها إلى شكل أكثر حنكة ودهاءً. هناك عالم كوني جديد من الأعمال بصفة خاصة، تتخلق فيه الآن أشكال جديدة من التنظيم على مدى رقعة واسعة من الفضاء الجغرافي. ويمكن أن نجادل في حقيقة الأمر أن هذا الفضاء هو الحد الأخير للأعمال[٨].

إن الأشكال الجديدة من التنظيم تقتضيها الوقائع الجديدة للاقتصاد العالمي والممارسة الكونية للأعمال. وإحدى الطرق للتعبير عن هذا (على الرغم مما تنطوي عليه من عيوب) هو أن التنظيمات الخاصة بالأعمال تصبح وبشكل متزايد "مسطحة" بدلاً من أن تكون تراتبية *(Friedman, 2005)*. وطريقة أخرى هي أنها تصير أشبه ما تكون بالشبكات؛ إن ما يجري تأسيسه هو "منظمة شبكية" *(Castells, 2000)*. ومع ذلك، فإمكانية أخرى هي أن هذه المنظمات تصبح افتراضية بشكل متزايد،

وعن هذا الطريق تشرك زبائنها وعملائها بدرجة أكبر في عمـل المنظمـة وبـذا يكونون جزءًا من حركة باتجـاه أنظمـة تشمل "إنتاج الأقران: *Peer production*" أو "محتوىً من خلق المستعمِل" *user generated content*. إنها أشـبه مـا تكـون بنطاق من الظواهر التي يمكن ضمها تحت عنوان ويب *Web 2.0* والفـيس بـوك "*Face- book*"، و"ماي سبيس: *My Space* و"المدونات: *blogging*".

(Beer and Burrows, 2007; Keen, 2007; Tapscott and Williams, 2006: 146)

وما يميز الويب ٢,٠ هو؛ أن المحتوى يتم إنتاجه بشكل متزايد عن طريـق المستخدمين. والنقطة الأساسية من منظور هذا الفصل، هـي الأشـكال التنظيميـة الجديدة التي تنتشر في كل أنحاء العالم.

طلاب الماجستير في إدارة الأعمال

إن طلاب الماجستير في إدارة الأعمال في حالة حركة دائمـة. إن طـلاب الماجستير الأمريكيين المدربين على سبيل المثال، الذين ينتمي الكثيرون منهم الآن إلى دولٍ كثيرة في العالم، من المحتمل أن يقضوا جزءًا من سنوات دراستهم فـي مدارس فيما وراء البحار يتعلمون من الأعمال التجارية في مجتمعات أخـرى. إن بعض المدارس الأمريكية للأعمال (مثلاً "مدرسة أندرسون للإدارة فـي: *UCLA*") تقدم برامج ودرجات علمية مشتركة مع الجامعات الآسيوية. (مثلاً، جامعـة جيـا تونج: *Jiao Tong*، في شنغهاي) إن الطلاب يتلقون في هذه البـرامج المـشتركة دراسات في "جامعات مشارِكة: *participating universities*" في الولايات المتحدة وآسيا وربما في أماكن أخرى من العالم. وفي حالات أخرى تقدم بعض الجامعـات في كل أنحاء العالم برامج تعاونية (يضم أحدها "مدرسة بول ميـراج للأعمـال" "*Paul Merage School for Business*"– في جامعة كولومبيـا، "إرفـن: *Irvine*"،

المعهد الهندي للتكنولوجيا، جامعة بكين، جامعة مدينة هونج كونج. بمعنى، أن التدريب على الأعمال، شأنه شأن الأعمال ذاتها، عالميٌ بشكل متزايد. يقول عميد جامعة جنوب كاليفورنيا: إن هدفها هو خلق جامعة "يمكن فيها للطلاب والكلية عبور التخوم الأكاديمية والجغرافية لكي يبدعوا معهذا مهمته هي الخدمة العامة متعدية القارات". (مقتبس من *Flanigan, 2008: C5*).

إن الطلاب المتخرجون في هذه البرامج سوف يجدون سهولة في الانتقال بين وداخل مؤسسات تجارية في بلدان كثيرة مختلفة في العالم، وسوف يجعل هذا منهجًا، ومن تلك المؤسسات شيئًا أكثر عالمية.

رؤساء المؤسسات التجارية (الشركات)

إن المناصب في المؤسسات التجارية الأمريكية تذهب وبشكل متزايد إلى أشخاص ينتمون إلى مناطق عديدة من العالم. وفي الماضي، كان الأشخاص الذين يشغلون مثل هذه المناصب من خارج الولايات المتحدة ينتمون إلى كندا وأوربا. والآن يأتي عدد أكبر من هؤلاء القادة من أماكن مثل الهند (بيبسكو : ***Pepscico***)، ومصر (ألتريا جروب: ***Alteria Group***)، والمغرب (ألكوا: ***Alcoa***). ويعد هذا انعكاسًا لحقيقة أن من المتوقع أن تكون أكثر من ٥٠% من مبيعات الشركات الـ ٥٠٠ تبعًا لمؤشر "ستاندرد آند بوورز : ***Standard and Poor's***" للسندات، فيما وراء البحار عام ٢٠٠٨. وعلى سبيل المقابلة، كان نحو ثلث هذه المبيعات فقط يقع فيما وراء البحار في أوائل القرن العشرين. يقول أحد أساتذة الأعمال في إحدى المدارس: "إن هذه الشركات على الرغم من تمركزها في الولايات المتحدة، يقل إحساسها شيئًا فشيئًا بأنها أمريكية" (مقتبس من: ***Sorry, 2007: A1***). ومن المحتمل أن يزيد حجم الاستعانة بقيادات للأعمال المتقدمة من بين أشخاص ينتمون إلى

أجزاء مختلفة من العالم، نظرًا لأن ٤٠% من طلبة إدارة الأعمال في أمريكا ليسوا من مواطني الولايات المتحدة.

أفكار الإدارة

في الوقت الذي تتدفق فيه الأشكال التنظيمية والمستخدمون حول العالم، فإن الأفكار التي تدور حولها والمتعلقة بها، تتدفق حول العالم ربما بسهولة أكبر. إن الانتشار العالمي لهذه الأفكار أكثر أهمية بكثير، لأنه ما إن تصبح هذه الأفكار معلومة في أكثر من مكان مختلف، حتى يمكن للأشكال التنظيمية المؤسسة جزئيًا عليها أن تقام بالفعل في كل هذه الأماكن.

إن ما عايناه في السنوات الأخيرة هو نمو صناعة أفكار عالمية للإدارة تقدم مخططًا للأشكال التنظيمية التي تتدفق إلى كل أنحاء العالم وتستخدم فيها. *(Clegg and Carter, 272 – 90)* وتتسق هذه النظرة مع النظرة الأكثر عمومية التي يجسدها "جون ماير: *John Mayer*" ورفاقه حول الانتشار العالمي للمخططات وتطور التشاكل المؤسسي (انظر الفصل 9) *(Meyer, 1980: 109 – 37)*.

وتوجد بعض القوى الرئيسية المتضمنة في الانتشار العالمي لمثل هذه الأفكار التنظيمية الجديدة. وإحدى هذه القوى هي شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى *IT*، التي لعبت دورًا أساسيًا في العولمة (من خلال تكنولوجياتها العالمية) وفي تطور الأفكار الجديدة للإدارة. لقد تخللت هذه الشركات المنظمات في كل أنحاء العالم جالبة معها، ليس تكنولوجياتها وأنظمتها فقط، ولكن، وهو الأهم بالنسبة لأغراضنا، أفكار حول الكيفية التي يمكن أن تدار بها هذه المنظمات.

ثانيًا: الخبراء الاستشاريون في الإدارة، ولا سيما أولئك الذين يرتبطون بشركات المحاسبة الكبيرى. لقد ساعد هؤلاء الاستشاريون في خلق - وكانوا جزءًا مهمًا في - ظهور "ثقافة مراجعة الحسابات: ***audit culture***". لقد أكدت هذه الثقافة على أشياء من قبيل القدرة على التقدير والحساب ***(calculability)*** والتحقق (التدقيق) ***(verification)***. ولقد ساعد هذا شركات المحاسبة على الانتشار عالميًا وأن يمتد تأثيرها بشكل واسع. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت هذه الشركات هذا المدخل إلى ابتكار وبيع كل أنواع الخدمات والأفكار الإدارية إلى شركات موجودة في كل أنحاء العالم. والأمر الأكثر عمومية، هو توسع هذه المؤسسات الاستشارية، لأنها كانت تتمتع بالقدرة على إشاعة القلق بين المنظمات العميلة ثم تقوم بعد ذلك ببيع خدمات تستهدف تحقيق حدة القلق التي تسببت في إشاعتها.

ثالثًا: برامج الـ ***MBA*** (الماجستير في إدارة الأعمال) وهي برامج أصبحت شائعة بشكل متزايد في كل أنحاء العالم. إن هذه البرامج، مثلها مثل كل الأشياء المرتبطة بالعولمة، وخصوصًا العولمة الاقتصادية، منشأها الولايات المتحدة وتعد تمثيلاً لنموذج تعليمي أمريكي على نطاق عالمي. لقد أصبحت هذه البرامج في واقع الأمر النموذج العالمي للتعليم الإداري. ولقد ساعدت بطرق شتى على ترشيد أو "مكدلة" الإدارة عالميًا (انظر الفصل *9*). وتشمل نماذج هذه البرامج اللغة المستحدثة بين طلاب درجة الماجستير في إدارة الأعمال ***MBA***، والاستعمال الشائع لبرنامج العروض التقديمية "باوربوينت: ***Power Point***" وابتكار هيئة متجانسة للمعرفة الإدارية والتي ازدادت جميعها بفضل نمو الهيئات الائتمانية الدولية لبرامج إدارة الأعمال. وفي الوقت الذي وُجّه فيه النقد لدراسات الـ ***MBAs*** وبرامجها لهذه الأسباب وغيره (دورها في الفضائح المحاسبية الأخيرة وانهيار الشركات) بدا أن العولمة تحبذ هذه البرامج وتساعد على توسعها. إن هذا التوسع لا يحدث فقط، ولكن برامج الـ ***MBA*** نفسها، بما في ذلك البرامج الموجودة في

الولايات المتحدة، تصبح وبشكل متسارع، عالمية الطابع. إن عميد "مدرسة مارشال للأعمال" في جامعة جنوب كاليفورنيا يؤكد أن السبب في التثمين الذي تحصل عليه الجامعات والبرامج الأمريكية، وخصوصًا برامج الـ ***MBA*** في كل أنحاء العالم هو؛ "امتلاكنا لنوع مختلف من السياسة التعليمية، إننا أكثر احتواءً للطلبة، والسماح لهم بالمشاركة على عدة مستويات بالمقارنة بنموذج المحاضرة الكلاسيكي لجامعة أكسفورد. إن الطلاب يتعلمون من بعضهم بعضًا، وخصوصًا في الفصول الدراسية العالمية التي يعمل فيها الأفراد المنتمون إلى ثقافات مختلفة معًا". (مقتبس من: ***Flanigan, 2008: C5***).

رابعًا: "خبراء الإدارة: ***management gurus***"، وهو إبداع أمريكي آخر ويبقى منطقة يهيمن عليها الأمريكيون من أمثال "توم بيترز: ***Tom Peters***" (أحد مؤلفي كتاب ***(In Search of Excellence)*** – بحثًا عن الامتياز – ***(Peters and Waterman 1988)***. لقد أبدع هؤلاء الخبراء أفكارًا مبسطة حول الإدارة وحققت كتبهم أفضل المبيعات. لقد بيعت كتبهم في كل مكان وتم ترجمتها للعديد من لغات العالم. إن الخبراء ***(gurus)*** أنفسهم مطلوبون في كل مكان وتدفع إليهم أجور عالمية باعتبارهم متحدثين في كل أنحاء العالم. وبهذه الطريقة، وغيرها من الطرق أبدعوا ونشروا أفكارًا مقبولة عالميًا حول الممارسات الأساسية للإدارة.

خامسًا: أساليب الإدارة، إن "الجورس: ***gurus***"، (خبراء الإدارة) منتجون كبار للأفكار والصور التي غدت مألوفة في برامج الـ ***MBA***، ولدى المديرين في كل مكان في العالم. إن أساليب الإدارة، شأنها شأن الجورس والآخرين الذين أبدعوها، غالبًا ما تكون أمريكية المنشأ. إنها أساليب يمكن أن تكون جذابة بسبب أبعادها الجمالية (مثلاً، المحكيات حول درجة فاعلياتها) والفنية (الأدوات والتقنيات). ومن ثم، يتم محاكاة ما يعتبر الآن أفضل الممارسات، وتجبر اللوائحُ المنظمات إلى

تبنيها، وتصبح بعض الأساليب معيارية بين أوساط المنظمات التجارية في كل أنحاء العالم.

إن هذا الاقتران العالمي للمنظمات، والطلاب، والمديرين، وأفكار الإدارة يطرح عددًا من الأسئلة ولا سيما؛ من أين يأتي الإبداع إذن إذا كانت كل المنظمات التجارية الكبرى حول العالم تتبع وبشكل متزايد نفس النموذج إلى حد كبير؟ هل بإمكان هذه المنظمات الاستجابة بشكل مناسب ومبدع للتهديدات التي يطرحها دورها في مشكلات بيئية مختلفة (مشكلة الاحتباس الحراري مثلاً) ؟

الاستهلاك

في الوقت الذي ذكرنا فيه مظاهر العولمة التي تتعلق بالاستهلاك من قبل، ولا سيما عند مناقشة سلاسل القيمة العالمية، فإننا نركز في هذا القسم بشكل أكثر مباشرة على الاستهلاك ذاته في سياقٍ عالمي. *(Sassattelli, 2008)*.

إن الاستهلاك مسألة معقدة للغاية، تشمل بالأساس موضوعات الاستهلاك، والمستهلكين، وعملية الاستهلاك، ومواقع الاستهلاك – *(Ritzer Weidenhoff and Goodman, 2001: 410 – 27)*. وقبل أن نتطرق لمناقشة هذه الموضوعات، فإن من المهم ملاحظة وجود نزعة تربط الاستهلاك بشكل وثيق، وكذلك عولمة الاستهلاك بأمريكا وعملية الأمركة. ويرجع هذا بشكل كبير للوفرة التي حققتها الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والصعوبات الاقتصادية التي واجهتها معظم المجتمعات الأخرى في العالم أثناء هذه الفترة. ومن ثم، طورت الولايات المتحدة مجتمعًا استهلاكيا غير مسبوق وبلا نظير لمدة عدة عقود في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبدأت في تصديره في ذات الوقت، وتصدير

عناصره إلى أجزاء أخرى كثيرة من العالم. وبينما تم تبني الكثير من المجتمع الاستهلاكي الأمريكي في أماكن أخرى، فقد خضع أيضًا للتعديل بطرق شتى، حتى في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة في الدول الأوربية التي مزقتها الحرب والتي قدمت لها أمريكا العون من خلال خطة مارشال. ***(Kroen, 251 – 77)***.

وتقربنا المسألة الأخيرة من قضية العولمة، وكيف أنها متضمنة في كل هذا بغض النظر عن حقيقة أن مواقع الاستهلاك، والسلع، وما شابه قد أصبحت كلية الوجود ومتماثلة بشكل مطرد في كل أنحاء العالم. وفي عالم تهيمن عليه الليبرالية الجديدة بشكل متزايد، يكون التشديد في الاقتصاد على زيادة التدفقات العالمية بشكل كبير لكل شيء يتعلق بالاستهلاك وتخفيض الحواجز أمام تلك التدفقات. والأمر الذي يتصف بأهمية خاصة هنا هو تسريع التدفقات العالمية للسلع الاستهلاكية والخدمات بجميع أنواعها، وكذلك العمليات المالية والأدوات التي تسرّع تلك التدفقات. ومن ثم، يتم قبول العدد الصغير نسبيًا من بطاقات الائتمان الموسومة بالمنشأ في الولايات المتحدة (ولا سيما بطاقات الفيزا والماستر) واستعمالها بشكل متزايد في أجزاء أكثر وأكثر من العالم. ولا يعمل هذا فقط على تسريع وتيرة الاستهلاك العالمي، وإنما يعمل أيضًا على تسريع تدفق المستهلكين العالميين (بما في ذلك السياح).

والأمر الأهم، هو أن هذا يسرّع التدفق العالمي للاستهلاك المفرط ***(hyperconsumption)***، (شراء ما يفوق احتياجات المرء) والدين المفرط ***(hyperdebt)***، (امتلاك ما يفوق قدرة المرء على الوفاء بالدين). لقد اندفعت البلدان التي اتصفت في وقت من الأوقات بالتحفظ إزاء عملية الاستهلاك والدين، بشكل طائش في هذين الاتجاهين، ويبدو أن الصين والهند بعدد سكانهما الضخم واللتين تمران بحالة غير مسبوقة من الازدهار الاقتصادي، تندفعان أيضًا بشكل طائش في

نفس الاتجاه. ومن ثم، فإن العولمة تعني أيضًا الاستهلاك المفرط، والدين المفــرط، بالإضافة إلى احتمال تحول المشكلات المتعلقة بهما بشكلٍ مطــرد إلــى ظــواهر ومشكلات عالمية (كما حدث في الكساد الكبير).

وتقدم حالة بريطانيا العظمى إضاءة يعتد بها في هذا الاتجاه. فمنذ أكثر مــن عقد مضى، لم يكن من السهل على المواطن البريطاني الوقوع في الدين، ولقد مال البريطانيون إلى اعتبار أي دين عدا الرهن العقاري، أمرًا مشينًا. ومع ذلك، حــدث أن غزت البنوك الأمريكية مثــل "ســيتي جــروب: *City group*" و"كابيتــال ون: *Capital One*" – السوق البريطانية بمنتجــات جديــــدة، وقــــروض منخفــضة الفائدة، أو معدومة الفائدة، وحملة إعلانية ضخمة. وفي الوقــت الــذي قيــد فيــه المنظمون في ألمانيا وفرنسا الدين المتعلق ببطاقة الائتمـــان، وقــف المــسئولون البريطانيون موقف المتفرج من هذه الأحداث "ونتيجــة لــذلك، أصــبحت الــسوق البريطانية أكبر الأسواق الأوربية وأكثرهــا تطــورًا" *(Werdigier, 2008a: B7)*. واللافت للنظر، هو أن بريطانيا العظمى أصبحت أكثر الــدول المدينــة بــين دول العالم الغنية، بل وأكثر مديونية من الولايات المتحدة ذاتها. إننـــا نــسمع الآن مــن المستهلكين البريطانيين نفس الأشياء التــي تعودنـــا ســماعها مــن المــستهلكين الأمريكيين. فعلى سبيل المثال، يقول أحد المديرين التنفيذيين للعلاقــات الإعلاميــة الجلاسجويين المدين بمبلغ ٦٣,٠٠٠ دولار: "كان من الــسهل أن تحــصل علــى القروض والائتمـــان، بحيث يخيــل إليــك أن السلع هدية يقدمها المتجر إليك، إنك لا تدرك بشكل كامل أن ما تنفقه أموال حقيقية حتى تجلس لتسوية فواتيرك، ومــن ثــم، تكــون الصدمة" (مقتبسة من *Werdigier, 2008: B1*).

ورغم ذلك، تُعَدُّ بريطانيا العظمى حالة متطرفــة لعولمــة أســلوب الــدين الأمريكي. إن مجتمعات أوربية أخرى، أبرزها ألمانيا، لم تأخذ بهذا المسلك. يقــول

أحد الأساتذة الأوربيين: "يظل الألمان بسبب ثقافتهم، وربما بسبب هزيمتهم في الحرب، ممانعين للاستدانة، وتجني بنوكهم المملوكة في الغالب للدولة، أرباحًا أقل من الإقراض" (مقتبس من *Werdigier, 2008a: B7*).

وفي الوقت الذي كان يوجد فيه، ولا يزال، مكون أمريكي مهم في عولمة الاستهلاك، فإن من المهم أن ندرك أن أيام المجد بالنسبة للولايات المتحدة في هذا المجال (وفي غيره من المجالات) قد ولَّت منذ زمن طويل، وعلى أية حال، فإن مفهوم عولمة الاستهلاك (وكل شيء آخر) أكثر اتساعًا بكثير من مفهوم الأمركة. *(Brewer and Trentmann, 2006: 1 – 17)* بمعنى أن المناطق المحلية لم تغمرها دائمًا بكل تأكيد، أو ربما إلى الأبد، الواردات الأمريكية، ولكنها أدمجتها في الوقائع الثقافية والاقتصادية المحلية (انظر الفصل٩)[٩]. وفوق هذا وذاك، كانت دول ومناطق أخرى مصدرة لمظاهر مهمة من مظاهر المجتمع الاستهلاكي (مثلاً، سيارات مرسيدس بنز و *BMW* من ألمانيا). وأخيرًا، ظل قدر كبير من عملية الاستهلاك محلي الطابع بشكل كبير، إن لم يكن بشكل كامل مثلاً، حفلات السمر في مملكة بيليز: *Belize*. إن الاستهلاك المتزايد للقات، وهو منشط خفيف، في كينيا: (*Anderson and Carrier, 2006: 145 – 66)* لا يجري تعريفه محليًا فقط، وإنما توجد مقاومة فاعلة للتعريفات الخارجية لهذا النبات (تُعَرِّفه الولايات المتحدة بوصفه مخدرًا خطيرًا). إن الاستهلاك يتحقق بأشكال مختلفة أيضًا في أجزاء مختلفة من العالم. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار الولايات المتحدة واليابان مجتمعات استهلاكية، ولكن اليابان تختلف عن الولايات المتحدة من عدة أوجه؛ بمعنى أنها لم تشجع المجتمع الاستهلاكي بشكل كامل، بل إنها استمرت في ادخار مبالغ كبيرة بالمقارنة بالولايات المتحدة التي اقترب معدل الادخار فيها من الصفر

(Caron, 2006: 189 – 217).

السلع الاستهلاكية والخدمات

تدور معظم عمليات الاستهلاك حول التسوق للحصول على السلع بكل أنواعها وشرائها (الهامبورجر، لوحات الجليد، السيارات... إلخ). ولكن جزءًا كبيرًا من عملية الاستهلاك اتجه أخيرًا إلى الخدمات بجميع أشكالها (قانونية، محاسبية، تعليمية... إلخ). وفي الوقت الذي تظل فيه الكثير من الأشياء والخدمات محلية إلى حد كبير (مثلاً، القات الذي ذكرناه من قبل؛ الخدمات التي يؤديها الكتبة العموميون الموجودون في الشوارع الذين يتولون كتابة الرسائل للهنود الأميين، انظر الفصل ٩)، لكن عددًا كبيرًا منها قد تعولم. فمن جهة، توجد على سبيل المثال الأشياء المحلية مثل السيارات من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ومن جهة أخرى، توجد الخدمات العالمية مثل تلك التي تقدمها شركات المحاسبة (مثلاً، شركة ***KPMG***، الدولية، وشركات تسليم الطرود: ***DHL*** مثلاً).

والأمر الذي يتميز بأهمية خاصة بالنسبة للسلع والخدمات، هو قضية العلامات التجارية ***(Holt, 2004)***. إن للعلامات التجارية أهمية قصوى داخل الدول وخارجها على حد سواء. إن الكثير من المال والجهد ينفقان في صنع علامات تجارية معترف بها وتكون محل ثقة في كل أرجاء العالم. إن كل أسماء الشركات التي ذكرناها من قبل في الفقرة السابقة قد حققت اعترافًا عالميًا من خلال علاماتها التجارية. إن نعومي كلين: ***Naomi Klein***" في كتابها الذي حقق أفضل المبيعات ***(Taking Aim at the Brand Bullies)*** تناقش بالتفصيل أهمية العلامة التجارية (مثلاً، نايك: ***Nike***، وماكدونالدز: ***McDonald's***) في العالم المعاصر والدرجة التي تحققت بها العولمة لكليهما من خلالها (تشكل العلامة التجارية في واقع الأمر لغة دولية) وأصبح لهما تأثير عالمي بسببها. ***(Klein, 2000)***.

المستهلكون

إن إعدادًا متزايدة من البشر في كل مكان من العالم يقضون وقتًا أطول بوصفهم مستهلكين. ولقد كان الوضع مختلفًا تمامًا منذ عهد قريب، حيث كان معظم البشر يقضون معظم وقتهم باعتبارهم منتجين. إن عددًا كبيرًا من البشر لا يقضون وقتًا أطول فقط في الاستهلاك، ولكنهم أميل لتحديد أنفسهم تبعًا لما يستهلكون (سيارات *BMW*، ساعات باتيك فيليب... إلخ) وليس تبعًا لأدوارهم باعتبارهم منتجين وعمالاً. وفضلاً عن ذلك، يكون المستهلكون في حالة تنقل دائم حول العالم، غالبًا باعتبارهم سياحًا. إن السياحة ليست فقط شكلاً من أشكال الاستهلاك، ولكن قدرًا كبيرًا منها يتم القيام به بقصد استهلاك السلع والخدمات المعروضة في أماكن أخرى حول العالم.

عمليات الاستهلاك

إن أعدادًا متزايدة من البشر يعرفون ما هو المنتظر منهم باعتبارهم مستهلكين. إنهم يعرفون عمومًا ما يتعين عليهم عمله من خلال عملية الاستهلاك أينما وجدوا في أي جزء من أجزاء العالم. ويشمل هذا معرفة كيف يشقون طريقهم إلى مول التسوق، كيف يستخدمون بطاقات الائتمان، أو يقومون بعملية الشراء من خلال الإنترنت. ولم يصادف آخرون بعد، أو لم يتعلموا كيفية التعامل مع هذه العمليات، ولكن الكثيرين منهم سوف يفعلون ذلك في المستقبل القريب. وأينما وجدت هذه العمليات، يوجد تشابه ملحوظ في كل أنحاء العالم بالنسبة لعملية الاستهلاك في السوبر ماركت، أو المول التجاري، أو المطعم الذي يقدم الوجبات السريعة.

مواقع الاستهلاك

إن مواقع الاستهلاك المقامة على الطراز الأمريكي والغربي، مولات التسوق، ومطاعم الوجبات السريعة، وسلاسل الملابس، ومحلات الخصومات مثل وول مارت، ومدن الملاهي المقامة على غرار مدينة ديزني، والفنادق والكازينوهات التي تتبع أسلوب لاس فيجاس، ومواقع الإنترنت مثل: (*Amazon.com*، و *Ebay*) انتشرت جميعها في أجزاء كبيرة من العالم. ونناقش فيما يلي بعض النماذج المتنوعة لهذه المواقع.

محلات ماي دولار في الهند

لم تكن الهند قد حظيت باهتمام بائعي التجزئة العالميين الكبار قبل أن تحقق الازدهار الاقتصادي حديثًا. وعلى أية حال، لم تكن الحكومة قد سمعت بعد بالملكية الأجنبية المباشرة لهذه الأعمال. وعلى الرغم من ذلك، قامت إحدى الشركات الأمريكية الصغيرة نسبيًا وهي شركة "ماي دولار ستور: *My Dollar Store*" بغزوات مهمة للسوق الهندية. وفي أوائل عام *2007*، كان يوجد *40* فرعًا من فروعها بالهند (يبلغ عدد هذه الفروع في الولايات المتحدة *50* فرعًا فقط). لقد نجحت الشركة من خلال بيع سلع شائعة في أمريكا، وأكدت طابعها الأمريكي عبر أزياء موحدة بالألوان الحمراء والبيضاء والزرقاء ومعلقات لتمثال الحرية. *(Bellman, 2007: B1, B14)* ولقد مهد هذا الطريق أمام محلات أخرى عملاقة مثل وول مارت التي كانت تتأهب لدخول السوق الهندية.

والأمر اللافت للانتباه، هو أن سلسلة محلات دولار لم تحقق النجاح في الهند فقط، ولكنها حققت هذا النجاح من خلال تمسكها بجذورها الأمريكية وتأكيدها

على الطابع الأمريكي. ومن ثم، تعد هذه المحلات نموذجًا للعولمة ***globalization*** وليس للـ ***glocalization***" (تداخل العالمي و المحلي) (انظر الفصل *9* لتعريف هذين المصطلحين)، وللتوسع الأمريكي العالمي لمواقع وطرق الاستهلاك الأمريكية (عن طريق التشديد مثلاً على منتجات رخيصة الثمن في محلات وول مارت).

بيج بوي *(Big Boy)* في بانكوك

وعلى الجانب الآخر، توجد نماذج لمواقع استهلاك أمريكية تغيرت بشكل لافت للنظر من خلال تكيفها مع الواقع المحلي، أو بتعبير آخر، اكتسبت الطابع المحلي ***(glocalized)***. لقد تصادف وجودي في بانكوك وتايلاند منذ بضع سنوات، وتوجهت إلى أحد المطاعم المميزة. كان كل شيء شاهدته يعكس ثقافة الطاي ***(Thai)*** مثلما هي الحال في معظم المحلات التي تقدم الطعام هناك. وعندما توغلت داخل المحل، شاهدت في أحد الأركان تمثالاً للبيج بوي الذي كان رمزًا، واسمًا على، أحد سلاسل المطاعم الأمريكية الشهيرة في وقت من الأوقات. لقد تعرفت على المطعم حيث كان من الواضح أنه جزء من السلسلة، ولكن بمرور الزمن، اكتسب طابعًا محليًا إلى درجة يصعب معها التعرف عليه بوصفه جزءًا من سلسلة مطاعم البيج بوي. إنني متأكد من أن السكان المحليين لم تكن لديهم أدنى فكرة حول تمثال البيج بوي أو حتى ما يمثله هذا التمثال.

إن معظم مطعم البيج بوي في بانكوك إذن على النقيض من محلات دولار في الهند. لقد تكيفت الأولى مع الطابع المحلي بدرجة فريدة، بينما تظل الأخيرة نموذجًا جيدًا للعولمة، وتبدي قدرًا ضئيلاً من التكيف مع البيئة المحلية. لقد بذلت جهود بالفعل للتأكيد على جذورها الأمريكية وطابعها الأمريكي. وكذلك التشديد على أنها ليست مشروعًا هنديًا.

ونموذج آخر من نماذج العولمة في مجال مواقع الاستهلاك هو ظهور صناعة مدن الملاهي العالمية. إن "سلفادور أنطون كلافيه:– *Salvadore Anton Clavé*" تصف بالتفصيل كلا من التوسع العالمي في تشييد الملاهي العالمية، والتوسع فيما يطلق عليه "نموذج عالمي: *global model*" من النوع الذي يشجعه ديزني *(Clavé, 2007: 78)* إن هذا النوع الخاص من مدن الملاهي (الذي اصطبغ بالطابع المحلي: *glocalized*) لم ينتشر فقط في أجزاء كبيرة من العالم (النموذج الكلاسيكي هو "حدائق تريفولي: *Trivoli gardens*" في كوبنهاجن بالدانمارك)، ولكنه يتأسس على نموذج قياسي (معولم). ويمكن التعرف على ذلك بوصفه جزءًا مما يطلق عليه "ألان بريمان: *Alan Bryman*"، "الديزنية: *Disneyization*" (انظر ما يلي)، وما أطلقت عليه "ماكديزنية: *McDisneysation*" في مجال السياحة (الذي تعد مدن الملاهي جزءًا منه) نظرًا لأن هذا النموذج يجمع عناصر من كل من "المكدلة" *McDonaldization* – و"الديزنية": *Disneysation* *(Ritzer and Liska, 1997: 96 – 109)*.

إن مدن الملاهي لم تنتشر عالميًا فقط، ولكن حقيقة أنها أصبحت مقصدًا للكثير من السياح يعني أنها أثرت على كل من السفر القومي والدولي. ومن ثم، فإن عالم ديزني في أورلاندو وفلوريدا ليس مقصدًا للأمريكيين فقط، وإنما أيضًا للكثيرين في كل المنطقة (أقصد أمريكا اللاتينية) بالإضافة إلى أولئك الذين ينتمون إلى أجزاء أخرى من العالم مثل أوربا وآسيا. وبناء عليه، أصبحت هذه الأماكن مقاصد عالمية وأصبح لها بهذه الصفة أثر عميق على حركة السفر العالمية وعلى الأعمال المتعلقة بحركة السفر العالمية.

إن "الديزنية" شأنها شأن "المكدلة" تتضمن بشكل واضح العولمة *(Bryman, 2004)*. وكما هو الشأن مع مطاعم ماكدونالدز، تتكيف مدن ديزني للملاهي بطرق شتى مع

الوقائع المحلية. لاحظ التكيفات التالية التي جرت على مدينة ديزني للملاهي بطوكيو:

- تم إلغاء "قاعة الرؤساء" لأنها كانت مخصصة لاستقبال الرؤساء الأمريكيين.
- استبدل الشارع الرئيسي ***USA*** بـ "البازار العالمي: ***World Bazar***".
- هناك منزل للأشباح ياباني الطراز.
- وجود مطاعم يابانية تقدم أطعمة تلائم الذوق الياباني.
- السماح بالنزهات.
- عُدّلت مشغلات التعليقات أثناء ركوب القطار لكي تقدم توريات يابانية، ونكتًا وتفسيرات مبتكرة.

وعلى الرغم من هذه التكيفات وغيرها، يستخلص برايمان أن المبادئ الأساسية الفاعلة في اليابان هي ذات المبادئ الفاعلة في الولايات المتحدة. وبتعبير آخر، تنتمي "الديزنية" إلى العولمة أكثر مما تنتمي إلى الطابع الذى يمتزج فيه العالمي والمحلي. ***(glocalization)***.

المقاومة العالمية

لقد أدى الانتشار العالمي لسلاسل المحلات التجارية، ومدن الملاهي... إلخ، إلى إثارة العديد من المخاوف، وإلى ظهور المقاومة في أجزاء عديدة من العالم (نرى الآن مقاومة أو على الأقل قلقًا متزايدًا في الولايات المتحدة). وفي الوقت الذي نقوم فيه هنا بمناقشة مواقع الاستهلاك، وخصوصًا الاستهلاك المفرط، تبرز في العالم معارضة عالمية أوسع بكثير لكل مظاهر الاستهلاك، ولا سيما الاستهلاك

المفرط (منظمة "طعام بطيء: *Slow food* و"حركة البساطة الاختيارية: *Voluntary Simplicity Movement*- ... إلخ.

ففي باريس مثلاً، يوجد قلق كبير بشأن "الشانزليزيه" - "أجمل شوارع العالم" والهيمنة المتزايدة للأسواق الكبيرة والمحلات الضخمة (*megastores*) التي ترتبط بسلاسل محلات عالمية مثل ماكدونالدز، وأديداس، وجاب (*Gap*)، وبنيتون، وديزني، ونايك (*Nike*)، وزارا (*Zara*)، وفيرجين (*Virgin*)، وكارتييه (*Cartier*)، ولويس فيتون (*Louis Vuitton*)، وسيفورا (*Sephora*)، فضلاً عن معارض السيارات الضخمة لشركات تويوتا، ورينو، وبيجو (*Sciolino, 2007: A1 – A8*). وأحد أسباب هيمنة هذه المؤسسات على هذا الشارع هو القيمة الإيجارية المتسارعة الضخمة التي يمكن لهذه المؤسسات وحدها تحمل أعباءها، الأمر الذي أسفر عن اختفاء المؤسسات المحلية مثل الأندية ودور السينما في الشانزليزيه. ولقد ظهرت حركة مناهضة لوقف "عملية الابتذال" التي يتعرض لها أشهر شارع في باريس على الأقل، إن لم يكن أشهر شارع في العالم كله. ولوقف ما حدث بالفعل في مناطق أخرى كثيرة مثل "ميدان التايمز: *Times Square*" في نيويورك، وشارع أكسفورد بلندن. والخطوة الأولى هي حظر افتتاح محل *H & M* (وهو سلسلة محلات سويدية تمتلك نحو ١,٥٠٠ محل في *30* بلدًا تقريبًا) في الشانزليزيه. ولقد انتهت دراسة قامت بها مدينة باريس إلى أن "الشارع يفقد طابعه الفريد والرمزي بشكل مطرد، ومن ثم جاذبيته" (مقتبس من *Sciolino, 2007b: AB*). ويذهب رأي آخر إلى أن هذه التغييرات تمثل مقرطة للشانزليزيه. إنها تقدم مهربًا للجمهور الأقل ثراءً، ولا سيما الشبان من ذوي الأصول العرقية المختلفة، الذين عبر بعضهم عن سخطه على نمط الحياة الفرنسية.

وليس من المدهش أن نرى التعبير عن هذه المخاوف في باريس. ولكن ما يثير الدهشة حقًا هو التعبير عن مخاوف مماثلة داخل الكثير من السلاسل العالمية الولايات المتحدة ولا سيما مدينة نيويورك. وكانت المناسبة التي فجرت ردود الفعل هذه هي الانتشار المتزايد لسلسلة المحلات من ماتهاتن المتخمة بالفعل إلى الأقسام الإدارية الأربعة الأخرى للمدينة. وفي أوائل عام ٢٠٠٧ كان يوجد، على سبيل المثال، أكثر من 200 محل من محلات "دوان ريد للعقاقير: *Duane Reade*"، ومقاه مملوكة لستاربكس في المدينة، والتي كانت تشق طريقها إلى أماكن بعيدة عن المركز. وفي إحدى زياراتي إلى مدينة نيويورك في أوائل عام ٢٠٠٨ (لقد نشأت هناك) وجدت مشقة كبيرة في العثور على محلات لتناول طعام الإفطار والتي حلت محل معظمها سلسلة محلات ستاربكس وغيرها من سلاسل المحلات. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، أدى مثل هذا الانتشار لسلاسل المحلات بسان فرانسيسكو إلى اقتراح تقدمت به لجنة التنظيم الخاصة بالمدينة بوجوب مراجعة أي عرض بإقامة سلاسل المحلات أو المطاعم بالمدينة. يقول المشرف على المدينة: "إن موقفنا هو: نحن سان فرانسيسكو؛ باستطاعتك أن تفعل ما تريد في مدن أخرى، ولكننا هنا، سوف نعني بحماية منطقتنا" (مقتبس من *McGehan, 2007: 24*). إن الخوف الأساسي في نيويورك (وسان فرانسيسكو)، وأيضا في باريس (والعديد من مدن العالم الأخرى) هو أن انتشار سلسلة المحلات سوف يؤدي إلى إزاحة أعمال محلية، مميزة، ويقضي على الطابع الفريد للكثير من مناطق الجوار، وينتج على وجه العموم تماثلاً مضجرًا في المدينة بحيث لن يكون من الصعب فقط التمييز بين منطقة وأخرى، بل وبين مدينة وأخرى. إن الكثير من المستهلكين يرغبون بطبيعة الحال في هذه السلاسل، كما أنها تلقى الترحيب من عدة أماكن للجوار نظرًا لكم الأعمال الذي تجلبه معها. والقضية الحقيقية هي المزج بين المتاجر المحلية وسلاسل المتاجر، واتجاه الأخيرة لاستبعاد الأولى من ممارسة أعمالها التجارية لكي تخلي

مكانها لمناطق تسيطر عليها سلسلة المحلات، ولا شيء سوى سلسلة المحلات على أسوأ الفروض.

وينبغي أن نذكر في النهاية، أن نسبة كبيرة من سكان العالم قد تم استبعادها من أنواع كثيرة من أنماط الاستهلاك ومواقع الاستهلاك التي قمنا بمناقـشتها فـي الصفحات القليلة الماضية. تلك هي المشكلة العالمية الأكبر في هذا المجال، وهـي مشكلة سوف نعود إليها في الفصلين١٤ ، ١٥.

ملخص الفصل

يركز هذا الفصل على التدفقات الاقتصادية العالمية. إن التجارة العالمية تؤدي عملها من خلال شبكات اقتصادية عديدة مثل سلاسل الإمداد، شبكات الإنتاج الدولية، سلاسل السلع العالمية، والأهم من ذلك كله، هو سلاسل القيمة العالمية. إن سلاسل القيمة العالمية تَتَبَّع عملية خلق القيمة عبر مراحل مختلفة، بدءًا بخلق المنتج وحتى مرحلة التخلص منه بعد الاستعمال.

وتشكل السلع في الغالب الحلقة الأولى في هذه السلسلة. لقد زاد الطلب على السلع فجأة بشكل سريع، ولقد شجع هذا بشكل أولي الإقبال الضخم على السلع من قبل البلدان المتقدمة والإقبال المتزايد على استهلاك السلع في البلدان النامية (ولا سيما الصين). ويعد البترول إحدى هذه السلع.

إن أسعار البترول لم ترتفع فقط بسبب زيادة الطلب، ولكن بسبب الصعوبات المتزايدة في عمليات الإنتاج. وسوف تتفاقم هذه المشكلات في المستقبل من خلال النقص في عملية الإمداد العالمي للبترول، بالإضافة إلى أن بعض البلدان المصدرة للبترول سوف تضطر في المستقبل لاستيراد البترول (بدلاً من تصديره) لسد احتياجاتها الداخلية.

إن بعض الدول تشجع التجارة والاستثمار من خلال الأسعار المنخفضة والأجور المتدنية. ويؤدي ذلك في الغالب إلى "السباق نحو القاع" بين الدول التي تتنافس للحصول على مزيد من الاستثمار وأعمال التصدير. ومع ذلك، يرى بعض المنظرين أنه بعد مرحلة معينة، تحدث حركة باتجاه "الترقية" الصناعية. إن البلدان

التي دخلت السوق العالمية عند القاع، مثل الصين والمكسيك تنتقل إلى مرحلة إنتاج منتجات عالية القيمة بأجور مرتفعة. ومع ذلك، ففي الوقت الذي ترتقي فيه بعض الدول، تدخل أخرى إلى القاع لكي تكفل إمدادًا من المنتجات رخيصة الثمن، متدنية الأجور للشمال.

وتعد عملية الاستعانة بمصادر خارجية هي الأخرى تدفقًا عالميًا مهمًا. وتتضمن عملية الاستعانة بمصادر خارج الشواطئ التعاقد مع شركات توجد في بلدان أخرى. وبغض النظر عن المجال الاقتصادي، تسود هذه العملية أيضًا في مجال الرعاية الصحية والمجال العسكري. ولا تشتغل هذه العملية فقط على المستوى الكلي، ولكن يمكن ملاحظتها، وبشكل متزايد أيضًا على المستويين: الجزئي والمتوسط.

إن الاقتصادات القومية في كل أنحاء العالم وثيقة الترابط عبر الأسواق العالمية. إن التقلبات الدورية في أحد البلدان يمكن أن تترك أثرها على الكثير من بلدان العالم. ومع ذلك، كلما زاد الاقتصاد قوة، كلما كان احتمال انتشار الأزمة حول العالم أقوى. وأحد الأمثلة الحديثة العهد هي أزمة الرهون العقارية الثانوية والأزمة المالية المترتبة عليها.

إن التدفقات الاقتصادية العالمية تشمل أيضًا انتقال المؤسسات التجارية (الشركات)، والبشر، والأفكار عبر الحدود الجغرافية والافتراضية على حد سواء. ويتم تسريع تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات أيضًا. ويعد مفهوما الاستهلاك المفرط (شراء ما يفوق قدرة المرء الشرائية) والدين المفرط (امتلاك أموال تفوق قدرة المرء على السداد) مفهومين مهمين في هذا التحليل. إن البشر لا يقضون وقتًا أطول فقط في الاستهلاك، ولكنهم يحددون أنفسهم أيضًا تبعًا لممارساتهم الاستهلاكية.

إن المواقع الاستهلاكية تصبح عالمية وبشكل متزايد. ومع ذلك، فالعملية أكبر من أن تكون مجرد أمركة. إن مواقع الاستهلاك العالمية يمكنها أن تكون تعبيرًا عن العولمة (سلسلة محلات ماي دولار في الهند) كما يمكن أن تكون أيضًا تعبيرًا عن النزعة العالمية المحلية *(glocalization)* (مطعم البيج بوي في بانكوك). إن مدن الملاهي العالمية مثل "عالم ديزني: ***Disney World***" تسهم بشكل بارز في هذه العملية. إن مقاومة مواقع الاستهلاك هذه، وكذلك المقاومة الموجهة إلى عملية الاستهلاك المفرط والدين المفرط، تعد هي الأخرى عالمية الطابع.

قراءات إضافية

Giovanni Arrighi. *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-First Century*. London: Verso, 2007.

Pietra Rivoli. *Travels of a T-Shirt in a Global Economy: An Economist Examines the Markets, Power, and Politics of World Trade*. Chichester: John Wiley, 2005.

Gary Gereffi and Miguel Korzeniewicz, eds. *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, CT: Praeger, 1994.

Joseph Schumpeter. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: Routledge, 2006.

Roberta Sassatelli. *Consumer Culture: History, Theory and Politics*. London: Sage, 2007.

Douglas Holt. *How Brands Become Icons: Principles of Cultural Branding*. Cambridge, MA: Harvard Business School, 2004.

Adam Arvidsson. *Brands: Meaning and Value in Media Culture*. London: Routledge, 2006.

Naomi Klein. *No Logo: Taking Aim at the Brand Bullies*. Toronto: Vintage, Canada, 2000.

Alan Bryman. *The Disneyization of Society*. London: Sage, 2004.

ملاحظات

١- نظرًا لنجاحات الصين الاقتصادية، وأشكال الفشل التي منيت بها أمريكا في فيتنام، وفي وقت أقرب، في العراق، فإن من الممكن ألا تحل الصين فقط محل الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصاديًا، وإنما سياسيًا أيضًا. انظر: *Arrighi, 2007*.

٢- لدراسة نقدية لمنظوره، انظر *Hassler (2003: 513 – 32)*.

٣- يباع منها الكثير في الولايات المتحدة، ولكنها ليست مسجلة. إنها تستخدم في الولايات المتحدة لأغراض متنوعة؛ إنها بحاجة فقط إلى التسجيل حتى يمكن استخدامها باعتبارها هواتف.

٤- يعتقد الكثيرون أن ارتفاع أسعار الكثير من السلع تم بواسطة المضاربين، وأن "فقاعة" المضاربة قد انفجرت في منتصف عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، يحتمل أن يتسبب الارتفاع المطرد للطلب إلى رفع الأسعار إلى معدلات أعلى في المستقبل بمجرد أن تخمد ثورة الكساد.

٥- لقد استخدمت دبي ثروتها البترولية لتنويع اقتصادها عن طريق التوسع في السياحة، الإنشاءات، والتجارة. ونتيجة لذلك، يشكل البترول ٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي.

6- www.prospect.org/articles?Article=the_nanny_chain.

7- http://www.dir.salon.com/story/news/feature/2003/03/12/foreign_aid/

٨- في الوقت الذي تمثل فيه صورة مؤثرة، فإن المرء يتساءل، لماذا يكون الحد الأخير. فمثلاً، يمكن للمرء أن يتصور، من منظور فوكووي، منظمات الأعمال التي تسعى إلى تحقيق تحكم بيوفيزيقي على الإنسان بوصفها حدًا آخر يتعين التغلب عليه في المستقبل.

٩- ومع ذلك، عندما نفكر في الـ *(glocalization)*، (تداخل العالمى والمحلى) في هذا السياق، فإن علينا أن نضع في اعتبارنا دائمًا أن ما تم إضــفاء الطــابع المحلي عليه *(glocalized)* هي ظواهر عالمية مثل مطاعم ماكدونالدز، مدن ديزني للملاهي، وبطاقات الائتمان (الفيزا كارد).

الفصل التاسع

الثقافة العالمية والتدفقات الثقافية

نظرًا لأن قدرًا كبيرًا من الثقافة يوجد على هيئة أفكار وصور وأصوات موسيقية... إلخ، فإنها تنزع إلى التدفق بسهولة نسبية في كل أنحاء العالم، وهو تدفق سهل على نحو متزايد لأن الثقافة توجد، وبشكل مطرد على هيئة أشكال رقمية. ومن ثم، فإن الإنترنت يسمح بالتحميل: ***(download)*** والمشاركة في أشكال ثقافية رقمية مثل الأفلام السينمائية، والفيديو، والموسيقى والكتب والصحف والصور الفوتوغرافية... إلخ. وفضلاً عن ذلك، يمكن لأولئك الذين يشتركون في ثقافة واحدة، أن يجروا اتصالاً مع بعضهم بعضًا من خلال الرسائل الإلكترونية أو بواسطة الاتصال المباشر وجهًا لوجه عن طريق برنامج التخاطب "سكاي بي: ***Skype***"، وبإمكانهم أيضًا أن يظلوا مستغرقين في الثقافة التي يوجدون فيها أو التي جاءوا منها من خلال قراءة صحف بلادهم على المواقع الإلكترونية مثلاً. وفي الوقت الذي يكون فيه التدفق العالمي للثقافة الرقمية سهل بشكل متزايد، فالحقيقة هي أنه لا تزال توجد حواجز تحول دون تدفقه بالشكل المناسب، ولا سيما أن الكثيرين يفتقرون لمدخل إلى شبكة الإنترنت في دول الجنوب ("الفجوة الرقمية العالمية").

وعلى الرغم من أن الثقافة تتدفق بسهولة نسبية بالفعل عبر العالم، فإن كل الثقافات تتدفق بنفس السهولة أو بنفس المعدل. أولاً، إن ثقافات أقوى المجتمعات في العالم (وأبرزها الولايات المتحدة) تتدفق حول العالم بسهولة أكبر من تلك الثقافات التي تنتمي للمجتمعات الضعيفة نسبيًا أو الهامشية. وبالمثل، تتدفق بعض الأنماط الثقافية (موسيقى البوب، على سبيل المثال) بشكل أسرع وأيسر حول العالم، بينما تتحرك أنماط ثقافية أخرى حركة بطيئة (النظرات المبتكرة في العلوم الاجتماعية)، وقد لا تصل إلى أجزاء كثيرة من العالم.

ويتيح لنا هذا الفصل المكرس للثقافة، تقديم النظريات الإضافية حول العولمة فيما وراء نظريات الليبرالية الجديدة والماركسية الجديدة التي قمنا بمناقشتها في الفصل 5. إنها نظريات للتخالف الثقافي *(Cultural differntialism)* والتهجين الثقافي *(Cultural hybridization)*، والتقارب الثقافي *(Culture convergence)*. *(Nederveen Pieterse, 2004a)*. وفي الوقت الذي يتم فيه معالجة هذه النظريات هنا تحت عنوان الثقافة، فإن لها استخدامات أكبر بكثير بالنسبة للعديد من القضايا التي تناولناها في هذا الكتاب مثل موضوعات الاقتصاد والسياسة التي ناقشناها من قبل. ففي السياسة على سبيل المثال، يمكن التأكيد على أن الدول القومية عبر العالم والتي ظلت مختلفة بشكل عنيد ("التخالف") تتجه الآن وبشكل متزايد نحو التماثل ("التقارب")، أو تضم مجموعات أكبر من الأشكال السياسية المختلفة المستمدة من أجزاء عديدة من العالم ("التهجين"). وعلى الرغم من هذه القدرة الواسعة على الاستخدام والتطبيق، سوف ينصب اهتمامنا هنا على هذه الأنماط الثلاثة من النظريات في تعالقها مع الثقافة العالمية.

إن ما يمنح هذه النظريات الثلاث جاذبية، ولا سيما من منظور هذا الكتاب، هو أنها تدور جميعًا حول اهتمامنا المركزي هنا بالتدفقات والحواجز، وتتخذ مواقف مختلفة تمامًا منها ومن علاقتها ببعضها بعضًا. في "التخالف"، يقع التركيز أكثر على الحواجز التي تمنع التدفقات التي يمكن أن تعمل على جعل الثقافات (وأشياء أخرى عديدة) أكثر تماثلاً. إن الثقافات تنزع طبقًا لهذا المنظور إلى العمل على الاحتفاظ باختلافها عن بعضها بعضًا. ومن منظور "التقارب"، تكون الحواجز أضعف بكثير والتدفقات العالمية أقوى، ويترتب على ذلك، خضوع الثقافات لنفس التدفقات الكثيرة ونزوعها إلى مزيد من التماثل. إن التقارب، في شكله المتطرف، يوحي بإمكانية تغلب ثقافات معنية على ثقافات أخرى، أو حتى بثقافة عالمية متجانسة. وأخيرًا، تتفاعل التدفقات الخارجية مع التدفقات الداخلية، من منظور

التهجين، لإنتاج هجين ثقافي فريد يضم عناصر من كليهما. وتبعًا لمنظور التهجين، تقوم الحواجز أمام التدفقات الخارجية. وعلى الرغم من أن هذه الحواجز تكون قوية بما يكفي لمنع هذه التدفقات من التغلب على الثقافة المحلية، فإنها لا تكون قوية بما فيه الكفاية لاعتراض سبيل كل التدفقات الثقافية الخارجية كليةً. وتتحد التدفقات التي تنجح في التغلب على تلك الحواجز مع الثقافة المحلية لكي تنتج أشكالاً ثقافية مهجنة فريدة في نوعها.

التخالف الثقافي

يشدد مفهوم التخالف الثقافي على الاختـــلافـــات الدائمـــة بين الثقافات التي لا تتأثر بشكل كبير بالعولمة أو أي عمليات وتدفقات ثقافية ثنائية متبادلة، متعددة ومتعدية. ولا يعني هذا أن الثقافة لا تتأثر بأي من هذه العمليات، ولا سيما العولمة، وإنما يعني أنها لا تتأثر كثيرًا بها من ناحية الجوهر. إنها تبقى دائمًا على حالها. إن العولمة، طبقًا لهذا المنظور تحدث بصفة أساسية، إن لم تكن حصرية، على السطح دون مساسٍ بالبنية العميقة[1] للثقافة بشكل كبير، أو بالأحرى، دون ممارسة أي تأثير عليها. وتبدو هذه الثقافات مغلقة بصفة أساسية، ليس فقط أمام السيرورات العالمية، وإنما أيضًا أمام مؤثرات الثقافات الأخرى. إن الصورة، صورةُ عالم يمكن تصورُه باعتباره فسيفساء من الثقافات المنعزلة بشكل كبير. وهناك صورة أخرى أكثر تهديدًا لمنضدة بلياردو تُرى فيها كرات البلياردو (التي تمثل الثقافات) وهي ترتطم بغيرها من الكرات (التي تمثل الثقافات الأخرى) ثم ترتد. ويعد هذا الأمر أكثر تهديدًا ووعيدًا لأنه يشير إلى إمكانية الصدام الخطر الكارثي الكامن بين بعض ثقافات العالم على الأقل.

إن لهذه النظرية تاريخًا طويلاً، ولكنها حظيت بمزيد من الاهتمام والمؤيدين (وكذلك المنتقدين) في السنوات الأخيرة بسبب مجموعتين من الأحداث، أحدهما هو الهجوم الإرهابي الذي وقع في الحادي عشر من سبتمبر (وبعد ذلك في لندن ومدريد... إلخ)، والحربين اللتين أعقبتا هذا الهجوم في أفغانستان والعراق. إن البعض يرى أن هذه الأحداث هي ناتج الصدام بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية والاختلافات الأبدية بينهما. أما الحدث الآخر، فهو التعددية الثقافية لكل من الولايات المتحدة (نمو السكان من أصول إسبانية) وبلدان أوربا الغربية (تزايد عدد السكان المسلمين بشكل كبير) والاختلافات العميقة والعداوة بين الأغلبية والأقلية.

الحضارات

وأشهر نموذج لهذه النظرية، وأكثرها إثارة للجدل[٢]، هو نظرية "صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي"[٣] لهنتنجتون. إن هنتنجتون يتتبع بدايات الوضع العالمي الحالي منذ بداياته وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية والكيفية التي أعيد بها صياغة العالم، من كونه عالمًا يقوم على أسس سياسية واقتصادية (ديمقراطي/ رأسمالي مقابل شمولي/ شيوعي) إلى عالم يتميز بخلافاته الثقافية. إن مثل هذه الخلافات ليست شيئًا جديدًا، ولكنها كانت تختفي تحت السطح إلى حد كبير (مثلما كانت عليها الحال في يوغوسلافيا القديمة، والخلافات التي كانت توجد تحت السطح بين الصرب والكروات) بفعل الخلافات السياسية والاقتصادية الغالبة لحقبة الحرب الباردة. وفي العقدين الأخيرين، برزت على السطح مرة أخرى مشكلات الهويات والعداوات القديمة. إن هنتنجتون يستخدم مصطلح "الحضارة" لكي يصف المستوى الأشمل للثقافة والهويات الثقافية (الحضارة بالنسبة إليه هي الثقافة بمعناها

الأشمل). إن ما يراه هنتنجتون هو ظهور الصدوع بين هذه الحضارات، الأمر الذي أسفر عن موقف في غاية الخطورة.

إن هنتنجتون يفرق بين سبع أو ثماني حضارات عالمية: الصينية، اليابانية (التي تُضم أحيانًا إلى الحضارة الصينية بوصفها حضارة الشرق الأقصى)، والهندية، والإسلامية، والأرثوذكسية (التي تتمركز في روسيا) وأوربا الغربية، وأمريكا الشمالية (فضلاً عن حليفتيهما المقربتين، استراليا ونيوزيلاندا)، وأمريكا اللاتينية وربما أفريقيا.

إنه يرى هذه الحضارات في اختلافها الشديد الذي يرتكز على افتراضات فلسفية، وقيم أساسية، وعلاقات اجتماعية، وعادات، ونظرات كلية حول الحياة. إن التاريخ الإنساني بالنسبة لهنتنجتون هو تاريخ الحضارات، وخصوصًا تلك الحضارات. إن كل حضارة من هذه الحضارات تشترك مع غيرها في بعض الخصائص المميزة تتضمن اتفاقًا عظيمًا حول ما تكونه (على الرغم من افتقارها إلى بدايات واضحة، وعدم وجود حدود قاطعة بين حضارات حقيقية تمامًا رغم كل شيء). إن الحضارات تعد من بين أكثر الأشياء دوامًا في العلاقات الإنسانية (على الرغم من تغيرها على مدار السنين). إنها المستوى الأشمل للهوية الثقافية، وهي المصدر الأكثر رحابة للتعرف الذاتي على الهوية، وهي تمتد إلى ما وراء دولة قومية واحدة بعينها (على الرغم من عدم اضطلاعها بوظائف الدولة)[٤]؛ وهي وحدة كاملة وترتبط ارتباطًا وثيقًا بكل من الدين والعرق (انظر ما يلي).

إن هنتنجتون يقدم حكاية كبرى حديثة حول العلاقة بين الحضارات. لقد كانت الحضارات لأكثر من ٣,٠٠٠ عامًا (تقريبًا من عام ١٥٠٠ قبل الميلاد إلى عام ١٥٠٠ بعد الميلاد) منفصلة انفصالاً كبيرًا على المستويين الزمني والمكاني.

ونتيجة لذلك كان يمكن ألا تكون بلا وجود تقريبًا. ولقد كانت الصلات بين هذه الحضارات محدودة أو منقطعة، ولكنها كانت في حال وجودها تتسم بالقوة.

ولقد اتسم الطور الثاني تقريبًا (من عام ١٥٠٠ تقريبًا وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) بالتأثير الدائم والمهيمن ثنائي الاتجاه للحضارة الغربية على كل الحضارات الأخرى. ويعزو هنتنجتون هذا إلى خصائص بنيوية متعددة تتعلق بالغرب تشمل نشأة المدن هناك، والتجارة، وبيروقراطية الدولة، وإحساس طارئ بالوعي القومي. ومع ذلك، فالسبب الأكثر مباشرة كان تكنولوجيًا، وعلى الأخص بما يتعلق بالإبحار في المحيطات والمجال العسكري (الذي يشمل التنظيم العسكري الفائق، والنظام والتدريب وصنع الأسلحة بطبيعة الحال). وفي النهاية تفوق الغرب في العنف المنظم. وفي الوقت الذي ينسى فيه الغربيون هذا، فإن غيرهم من الشعوب في كل أنحاء العالم لم تنس بعد. ومن ثم، فالعالم أصبح بحلول عام ١٩١٠ قبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة، في رأي هنتنجتون أقرب ما يكون، ولأول مرة في التاريخ، إلى عالم واحد، وحضارة واحدة – هي الحضارة الغربية.

والطور الثالث – النظام الحضاري المتعدد – يمكن تتبعه إلى نهاية توسع الغرب وبداية الثورة عليه. لقد اتسمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠ بصدام الأفكار، ولا سيما الأيديولوجيتين الرأسمالية والشيوعية، ولكن مع سقوط الشيوعية، دارت الصدامات في العالم حول الدين والثقافة، وأخيرًا الحضارات. وفي الوقت الذي يواصل فيه الغرب لعب دوره المهيمن، يتنبأ هنتنجتون بانحطاطه؛ وهو انحطاط سوف يتميز بالبطء، ولكنه يحدث في خط مستقيم، وسوف يتضمن انحطاطًا (على الأقل نسبيًا) في الموارد الغربية، السكان، المنتجات الاقتصادية، والقدرة العسكرية (والذي يمكن إرجاعه إلى الانحطاط الذى سوف يحل بالقوات المسلحة الأمريكية نتيجة لعولمة صناعة الدفاع التي سوف

تجعل بالإمكان الحصول على الأسلحة التي لم يكن من الممكن الحصول عليهـا، أو الحصول عليها بشكل كبير إلا من الغرب). إن الحضارات الأخرى سوف ترفض الغرب وبشكل متزايد، ولكنها سوف تحتوي وتستفيد من أشكال التقدم المصاحبة للتحديث الذي يمكن بل ويتوجب تمييزه عن الغربنة.

وفي الوقت الذي يعاني فيه الغرب من الانحطاط، يكون انبعاث حضارتين أخريين ذا أهمية قصوى.

أولاً، النمو الاقتصادي للمجتمعات الآسيوية ولا سيما الحضارة الصينية. إن هنتجتون يتنبأ باستمرار نحو الاقتصادات الآسيوية التي سوف تتجاوز في القريب العاجل اقتصادات الغرب. وسوف يُترجم هذا العامل المهم في في حد ذاته إلى قوة متنامية بالنسبة للشرق وانحطاط موازٍ في قدرة الغرب على فرض نفسه على الشرق. إنه يعرو الصعود الاقتصادي للشرق إلى حد كبير لحضارته (حضاراته) وإلى النزعة الجماعية على وجه الخصوص في تقابلها مع النزعة الفردانية المهيمنة في الغرب. والأمر الذي ساعد أيضًا على النهضة الاقتصادية في آسيا هو وجود مشتركات أخرى بين دول المنطقة (الدين، ولا سيما الكونفوشيوسية). إن النجاحات التي حققتها الاقتصادات الآسيوية ليست مهمة في حد ذاتها، بقدر ما تكمن أهميتها في الدور الذي تلعبه باعتبارها نماذج تحتذى من قبل مجتمعات غير غربية.

والرأي الأول لهنتجتون ليس بالرأي المدهش أو الأصيل. لقد لمسنا النمو الاقتصادي المؤثر للاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، ونشاهد في الوقت الراهن التحول الاقتصادي المدهش للصين والهند. إن نفرًا قليلاً سوف يختلف مع الرأي القائل بأنه بناءً على الاتجاهات الاقتصادية الراهنة، فإن الاقتصاد الصيني سوف يصبح أكبر اقتصادات العالم في المستقبل القريب، وبأن الهند سوف تشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا أيضًا.

والأمر الأكثر إثارة للجدل هو الرأي الثاني لهنتنجتون الذي يتعلق بانبعاث الإسلام. ففي الوقت الذي تتجذر فيه نهضة الحضارة الصينية في الاقتصاد، يتجذر التوسع الإسلامي في النمو السكاني المؤثر وفي تعبئة السكان(ه). لقد طال هذا كل مجتمع مسلم، ثقافيًا أولاً، ثم سوسيوسياسيا ثانيًا. إن بالإمكان رؤيته بوصفه جزءًا من الإحياء العالمي للدين، بل ويمكن رؤيته بوصفه ناتجًا وجهذا موجهًا نحو التعامل مع قضية التحديث.

إن هنتنجتون يذهب فيما وراء الإشارة إلى هذه التطورات لكي يرسم صورة كئيبة لمستقبل العلاقات بين الغرب وهاتين الحضارتين الأخريين، وخصوصًا الإسلام. إن الصراع سوف يحدث عند الصدوع بين الحضارات، ولا سيما الحضارة الغربية والصينية والإسلامية. ومن ثم، يرى صدامات خطيرة في المستقبل بين الغرب (وما يطلق عليه "صلفه")، والإسلام "وعدم تسامحه" و"الحزم والميل إلى تأكيد الذات" في الحضارة الصينية. إن معظم الصراع يدور حول نظرة الغرب إلى نفسه بوصفه صاحب "ثقافة عالمية" ورغبته في تصدير هذه الثقافة إلى باقي أجزاء العالم، وقدرته المتدهورة التي لا تساعده على إنجاز ذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن ما يراه الغرب بوصفه "نزعة عالمية: *Universalism*" أو "كونية"، يراه الإسلام إمبرياليًا. إن الغرب، على وجه أكثر تحديدًا، يرغب في الحد من انتشار الأسلحة، بينما ترغب الحضارات الأخرى في الحصول على الأسلحة، ولا سيما الأسلحة سيئة السمعة الآن "أسلحة الدمار الشامل" التي أُعتقد خطأ امتلاك العراق لها. والأمر الأكثر إثارة للجدل الآن هو المعركة الدائرة حول إمكانية أن تكون إيران، بحكومتها الدينية ذات التوجه الإسلامي المتشدد، بصدد صنع أسلحة نووية. ويريد الغرب أيضًا أن يصدِّر الديمقراطية إلى المجتمعات والحضارات الأخرى، بل ويفرضها عليها (العراق وأفغانستان نموذجان بارزان في العالم الإسلامي) والتي تقاومها في الغالب، باعتبارها جزءًا من فكرة الغرب حول ثقافة عالمية كلية.

ويسعى الغرب إلى التحكم في الهجرة وتقييدها (ولا سيما من الحضارات الإسلامية) ولكن الكثير ممن ينتمون إلى هذه الحضارات استطاعوا أن يشقوا طريقهم بالفعل إلى الغرب، أو تحدوهم الرغبة في الاستقرار هناك. ومع ازدياد هذا الاتجاه، يرى هنتنجتون مجتمعات منشقة تتطور داخل كل من أوربا والولايات المتحدة (سوف تتطور الصدوع في الأخيرة ليس فقط بين الغربيين والمسلمين، ولكن أيضًا بين الإنجليز والمتحدثين بالإسبانية **(Huntington, 2004: 30 – 45)**. ويبدو أن نبوءات هنتنجتون قد تحققت على الأقل جزئيًا في السنوات الأخيرة نظرًا لظهور التوترات والصراعات بين المسلمين و"المواطنين الأصليين" في أوربا (هناك نماذج بارزة وقعت في فرنسا **Economist, 2004: November 4**؛ وهولندا **Economist, 2004: November 4**؛ والدانيمارك **(Economist, 2006: February, 3)** وبين المتحدثين بالإسبانية "والمواطنين الأمريكيين الأصليين" حول المهاجرين غير الشرعيين من أمريكا اللاتينية.

لقد وُجِّه الكثير من النقد لهنتنجتون واكتسب الكثير من العداوة بسبب آرائه حول الحضارة الإسلامية والمسلمين *(Huntington, 1996)*. إنه يؤكد مثلاً، أنه حيثما وُجد المسلمون وغير المسلمين في مكان واحد، عَمَّ الصراع العنيف واستشرت الخصومة الشديدة. وينحى هنتنجتون باللائمة في ذلك على المسلمين ونزوعهم إلى العنف. إنه يؤكد أن الإسلام منذ البداية كان دينًا يقوم على السيف؛ لقد مجد قيم الحرب، وهناك تاريخ طويل من الغزو الإسلامي. لقد كانت العلاقة بين الإسلام والحضارات الأخرى تاريخيًا عصية على الفهم (لقد لعبت النزعة الإمبريالية ونزعة المغامرة في الغرب – التي اتخذت من الإسلام هدفًا في الغالب – دورًا مهمًا في هذا الأمر)، كما أن الإسلام يفتقر أيضًا إلى دولة إسلامية مركزية تمارس التحكم في العناصر المختلفة التي تؤلف حضارته. ومن العناصر ذات الأهمية القصوى بالنسبة لهنتنجتون هي؛ الضغوطات التي يمارسها الانفجار

الديموغرافي من داخل الإسلام. إن معدل المواليد المرتفع بين المسلمين، سوف يجبر الكثيرين إلى النزوح خارج مركز المجتمع الإسلامي بحثًا عن الدخل والعمل. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى احتكاك المسلمين أكثر وأكثر مع أولئك الذين ينتمون إلى حضارات أخرى والصراع معهم.

إن هنتنجتون معني بانحطاط الغرب ولا سيما الولايات المتحدة. إنه يرى أن الولايات المتحدة (كل المجتمعات في واقع الأمر) مهددة بسبب التنوع الحضاري أو الثقافي المتزايد بداخلها. إن زوال الولايات المتحدة بالنسبة له يعني، وبشكل مؤثر، زوال الحضارة الغربية. وبدون ولايات متحدة موحدة حضاريًا بشكل قوي وفاعل، سوف تتضاءل أهمية الغرب تبعًا لهذا المنظور.

إن هنتنجتون يرى أن على الولايات المتحدة، أن تقوم بأمرين لكي يحيا الغرب ويزدهر. أولاً، عليها أن تعيد التأكيد على هويتها باعتبارها دولة غربية (بدلاً من كونها دولة متنوعة حضاريًا). ثانيًا، عليها أن تعاود التأكيد على دورها في العالم بوصفها زعيمة العالم الغربي. إن إعادة التأكيد على الحضارة الغربية وقبولها (الذي يتضمن أيضًا التخلي عن مبدأ العالمية أو الكونية)، فضلاً عن كل الحضارات، هو الطريق المؤكد لمنع الحرب بين الحضارات. ويكمن الخطر الحقيقي بالنسبة لهنتنجتون في التنوع الثقافي داخل الغرب وكل الحضارات الأخرى. وبذا، ينحاز هنتنجتون في نهاية المطاف إلى الاستمرارية الثقافية وشيء أقرب ما يكون إلى النقاء الثقافي داخل الحضارات. ومن ثم تصبح العولمة بالنسبة إليه، من منظور ثقافي على الأقل، عملية يمكن للحضارات من خلالها الاستمرار في الوجود، والتحرك بموازاة بعضها بعضنا تقريبًا. وبشكل مستقل كثيرًا في السنوات القادمة. ويشكل هذا، إعادة تأكيد على أهمية الحضارة، أي الثقافة، في حقبة العولمة.

وتكمن خلف آراء هنتنجتون المثيرة للجدل نظرية أكثر شمولاً حول الثقافة، نظرية للتدفق العالمي للثقافة على وجه التحديد، وكذلك للحواجز التي تقف عائقًا في وجه هذا التدفق. وعلى مستوى أعم، يؤكد التخالف الثقافي على الحواجز التي تعترض التدفقات الثقافية والطرق التي تؤدي بها هذه الحواجز بالثقافات إلى أن تظل متمايزة بشكل كبير عن، وفي صراع كامن مع بعضها بعضًا.

الدين

أما وقد اطلعنا على المكانة المركزية التي يمنحها هنتنجتون للدين، والطابع الثقافي القوي الذي يتمتع به الدين في منظوره، فقد آن الأوان لمناقشة هذا الموضوع وعلاقته بالعولمة. *(Byer, 1994)*.إن العلاقة بين الاثنين هي موضع اهتمام العالم في الوقت الراهن (ردود الفعل في أجزاء عديدة من العالم تجاه المهاجرين المسلمين؛ أنماط أزيائهم ولا سيما أغطية الرأس والأحجبة[6] التي ترتديها النساء، ومساجدهم الجامعة الموجودة في كل مكان والتي يزداد عددها عامًا بعد عام). ومع ذلك، فالعلاقة بين الاثنين قديمة جدا نظرًا لأن الدين قد تعولم قبل أي شيء آخر بالفعل. فإذا انصب اهتمامنا على الدين فقط، أمكن القول بأن عمر العولمة يبلغ على الأقل ٢٠٠٠ عام، بل وأكثر من ذلك بكثير بدون أدنى شك. وبينما يكون الانتشار العالمي للعديد من الأديان أمرًا غير جديد (انظر الشكل ٩,١ لخريطة الأديان السائدة في العالم ونظم الاعتقاد عمومًا)، فقد اكتسب مكانة وأهمية في الحقبة المعاصرة للعولمة. إن التركيز هنا يقع على الدين المؤسسي ولا سيما المسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية واليهودية والمورمونية *(Lechner, 2007b-* *1024 – 6)*: – وعلى بعض الطرق التي تتعالق بها مع العولمة.

الإســـــــلام

إن مؤسس الإسلام هو النبي محمد الذي عاش في القرن السابع الميلادي. لقد نشأ الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وخلال قرن من وفاة محمد انتشر الإسلام ووصل إلى إسبانيا والصين- *(Arjomand, 2007: 278 – 85; Lapidus, 1988)*-. ولقد اعتبرت البلدان التي دخلها الإسلام مركزًا للعالم وكل ما عداها توابع لها، وكانت نظرة الإسلام العالمية الكلية مهمة لانتشاره. لم يكن المسلمون شعبًا مختارًا وكان مصير البشرية واحدًا. ولقد أدت نظرة الإسلام العالمية الكلية (المقاييس التي وضعها اللـــه لخير البشر جميعًا) إلى الاعتقاد بأن عليهم أن ينتشروا في الأرض. فمن جهة، أدت هذه النظرة العالمية الكلية لمهمة عالمية للتخلص من نظم الأفكار المنافسة مثل الوثنية والخرافة. ومن جهة أخرى، رأى الإسلام أنه يُبنى على اليهودية والمسيحية ويتجاوزهما، وليس القضاء عليهما. ومن ثم "كان الإسلام أول الحضارات الدينية العظمى في العالم الذي فهم نفسه باعتباره دينًا من بين أديان أخرى. *(Keane, 2003: 42)*.

لقد انتشر المسلمون وجيوشهم غربًا (حتى إسبانيا وفرنسا) وشرقًا باتجاه الإمبراطورية البيزنطية وفارس، وأخيرًا الهند والصين. لقد انتشروا في الأرض يحدوهم الاعتقاد بأنهم رسل الإسلام، وبأن باقي العالم كان ينتظر تلقي رسالتهم بشغفٍ وشوق، إذا لم ينكروا هذه الرسالة بشكلٍ فاعل. ومن ثم، برز الاعتقاد بأن الإسلام سوف يسود بين شعوب العالم إما طوعًا وقبولاً، أو عن طريق التوهج الروحي، أو عن طريق الغزو (في مواجهة المقاومة العنيفة: *2003: 42*). ونظرًا لوجود إله واحد، وبالتالي قانون واحد، لم تضع هذه النظرة – هذه المهمة – في حسبانها الدول القومية وحدودها.

وفي النهاية، تم التصدي لطموحات الإسلام بفضل الجهود التي بذلتها الأديان البديلة ولا سيما المسيحية. وعامل آخر هو أن مبدأ "الجهاد"، وهو واجب القتال في سبيل اللـــه ضد أعدائه والمشككين فيه، كان نـــادرًا مـــا تـــرك بلا قيـــد ولا شرط". (Keane, 2003: 43; Peters, 1979) وبناء عليه، كان الإسلام مستعدًا للتصالح مع خصومه الأمر الذي أثر بالسلب على طموحاته. وفضلاً عن ذلك، ونتيجة لإيمان المسلمين بأن نصر اللـــه قريب، اعتبر الاتصال والتجارة، والتعامل مع غير المسلمين شيئًا مقبولاً، بل ويمكن تشجيعه "المهم هو تغيير العالم بشتى الوسائل، بما في ذلك مد آفاق الإدراك الحسي للفرد، بحيث يمكن لكل البشر، صغارًا وكبارًا، أغنياء وفقراء، سودًا وبيضًا، ذكورًا وإناثًا، مسيحيين ويهودًا أن يعتبروا الإسلام دينًا عالميًا لكل البشر". (Keane, 2003: 43). وفي الوقت الذي أصابت فيه هذه الجهود نجاحًا محدودًا فقط (بسبب الحروب الصليبية والهزائم العسكرية التي لحقت بالمسلمين وأجبرتهم على التخلي عن إيطاليا وإسبانيا والبرتغال)، يبقى تاريخ هذه الجهود قويًا بين الكثيرين من الــ ١,٢ مليون من معتنقي الإسلام ويساعد على بلورة التفكير المعاصر للمجاهدين.

والآن يوجد عدد كبير من البلدان الإسلامية يمتد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وغربًا حتى باكستان. لقد انتشر الإسلام بسرعة أيضًا فى كل أنحاء الغرب إلى حد كبير نتيجة للهجرة بحثًا عن فرص عمل. وهناك عدد كبير من المسلمين فى العديد من البلاد الأوربية أهمها بريطانيا العظمى. إلا أن الإسلام انتشر إلى أبعد من ذلك بكثيرحتى وصل إلى الولايات المتحدة (تعد ديترويت مركزًا للحياة الإسلامية هناك) وأستراليا (Bouma 1997:71-82) لقد أدى ذلك فى الحقبة التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر، إلى توترات فى العديد من أجزاء العالم ولا سيما هولندا، والغضب الذى أحاط باغتيال المخرج السينمائى ثيو فان جوخ (Hirsi Ali 2007) . وهناك أيضًا الاتصالات الإسلامية متعديـــة القوميـــات،

ولا سيما بواسطة الإنترنت، بالإضافة إلى المنظمات الدولية التى تجمع شمل هؤلاء السكان المنتشرين فى كل مكان معًا.

الهندوسية

يوجد نحو ٩٠٠ مليون هندوسي في العالم في الوقت الراهن، ولكن الغالبية العظمى (نحو ٨٠٠ مليون) يعيشون في الهند *(Flood, 1996; 2003)*. وتعد الهندوسية بصفة عامة دينًا على الرغم من افتقارها للكثير من الخصائص المميزة للدين مثل وجود "مؤسس، ومجموعة أساسية من قواعد أو مبادئ العقيدة والممارسة أو كنيسة" *(Madan, 2007: 571)*. ومع ذلك، انتشرت البوذية في ست قارات. لقد انتشرت عن طريق المهاجرين والمعلمين الدينيين التبشيريين. وعلى الرغم من تمركزها الجغرافي الشديد، فقد كانت أهمية الهندوسية تتمثل في أنها جزء من "حركة تشريق العالم" (انظر الفصل٣) عن طريق نشر اليوجا، والتأمل الروحي، على سبيل المثال) *(Campbell, 2007)*.

البوذية

نشأت البوذية في حوض نهر الجانج الهندي نحو القرن السادس قبل الميلاد، وأصبح لها وجودًا متعدِ للقوميات بعد ذلك بثلاثة قرون تقريبًا *(Taylor, 2007: 108 – 13)*. ويبلغ عدد البوذيين في العالم اليوم ما بين ٢٣٠ و ٥٠٠ مليون، على الرغم من أن الغالبية العظمى توجد في آسيا (يوجد أكبر عدد من البوذيين في الصين، وتأتي اليابان بعدها في المرتبة الثانية). ومع ذلك، انتشرت البوذية في كل مكان في العالم *(Prebish and Baumann, 2002)*. لقد

انتشرت البوذية في حقيقة الأمر عبر العديد من الطرق. (بل يوجد "سايبر البوذية" الذي ينتج عددًا من متغيرات البوذية).

ومع ذلك، فأحد الممكنات الأخرى للبوذية هو انحطاطها، بل واختفاؤها، وخصوصًا في اليابان. لقد مال اليابانيون للاعتماد على البوذية في جنازاتهم في الوقت الذي يلجأون فيه إلى أديان أخرى (الشنتوية: *Shintoism*، المسيحية) لأغراض أخرى (حفلات العرس مثلا). ومع ذلك تشهد الجنازات تراجعًا عن البوذية. فبدلا من أن يقوم اليابانيون بإقامة جنائزهم في المعابد البوذية (أو في المنزل)، فإنهم يستخدمون دُورًا للجنازات (التي يمكن أن توفر كاهنًا بوذي). ويتحاشى بعضهم الجنازات كليةً بحرق الجثث. وفي كلتا الحالتين، فإن المعابد تعاني من التدهور، على الرغم من وجود عوامل أخرى مساعدة أيضا (مثلاً، السكان المسنين). يقول أحد رؤساء الكهنة: "إذا لم تعمل البوذية اليابانية الآن، فإن مآلها الزوال" (مقتبس من *Onishi, 2008: A6*).

المسيحية

إن المسيحية التي يبلغ عدد معتنقيها نحو ٢ بليون نسمة، هي إحدى ديانتين واسعتي الانتشار في العالم في الوقت الراهن (الديانة الأخرى هي الإسلام) *(Garrel, 2007: 139 – 44; Jenkins, 2002)*. لقد انتشرت المسيحية في كل أنحاء الشرق الأوسط بعد وفاة المسيح، ونمت وانتشرت داخل الإمبراطورية الرومانية وكانت أحد العوامل المساعدة في انحطاطها وسقوطها (بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التي كانت تعاني منها روما نفسها مثل الفساد والعجز، وتعرضها للغزوات التي قام بها البرابرة. *(Gibbon, 1998)* لقد قاد الإمبراطور قسطنطين روما نحو قدر أكبر من التسامح الديني، وأصبح هو نفسه مسيحيًا. لقد ساعد قسطنطين من

خلال سماحه بانتشار المسيحية في الإمبراطورية الرومانية، ومن خلال تأسيسه لمدينة إسطنبول، في إطلاق حركة تطور الانشقاق بين الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المتحدثة باللاتينية *(1997: 121 -43)*، في الغرب *(Pelikan, 1971)*، والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية المتحدثة باليونانية في الشرق *(Pelikan, 1974)* (حدثت القطيعة الرسمية عام ١٠٥٤ واستمرت إلى يومنا هذا) *(Casannova, 1997: 121 – 43)* (في ذلك الوقت كان عدد المسيحيين الذين يعيشون في الشرق أكبر من عدد المسيحيين الذين يعيشون في الغرب). وفي الوقت الذي وقع فيه الانشقاق، كانت المسيحية قد أصبحت بالفعل ولأمد طويل ديانة موجهة نحو "تنصير" العالم وتحويله إلى الديانة المسيحية. ولقد كانت الحروب الصليبية أحد الأحداث الكبرى في تاريخ هذا التنصير بل وتاريخ العولمة بشكل عام. لقد بدأت هذه الحروب عام ١٠٩٥ بعد حدوث الانشقاق الرسمي بوقت قصير. لقد كان الهدف من الحروب الصليبية "تحرير الأراضي المقدسة" من قبضة المسلمين (وغيرهم) الذين كانوا قد سيطروا على أورشليم عام *638 CE*. ولا تزال هذه القضية تثير حساسية لدى المسلمين، الأمر الذي عكسته الضجة التي أثارها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عندما استخدم تعبير "الحرب الصليبية" في الخطاب الذي ألقاه في أعقاب الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر بوقت قصير.

إن المسيحيـــة اليـــوم لا تـــزال تنمـــو وتتسع عالميًا. إن انحطاطها في أوربا يعوضه انتشارها في الجنوب – آسيا، أفريقيـــا – وأمريكا اللاتينية *(Coleman, 2007: 1037 – 41)*، وسوف تصبح هذه المناطق في وقت قريب مركزًا للمسيحية. إن الجنوب العالمي سوف يهيمن على المسيحية *(Jenkins, 2002)*.

إن أمريكا اللاتينية تشهد نموًا كبيرًا للمسيحية حتى إن البعض يتنبأ بأن ٨٠% من المسيحيين في العالم سوف يكونون من بين المتحدثين بالإسبانية بحلول

عام ٢٠٥٠. إن المسيحية الجنوبية تختلف عن المسيحية كما تفهم عمومًا وتمارس في الشمال. إنها "أكثر خمسينية: *Pentecostal* وأكثر تحفظًا من الناحية الأخلاقية، وإنجيلية" *(Garrett, 2007: 143)*. وهي من جهة أخرى المصدر الرئيسي أيضًا لـ "لاهوت التحرير: *liberation theology*" وتظل مركزًا له، وهو لاهوت أكثر تحررًا، بل وأكثر فطرية، في طبيعته، إنه يتوجه نحو مساعدة المحرومين اقتصاديًا والمظلومين. لقد نشأ "لاهوت التحرير" في الخمسينيات والستينيات، وانتشر في أجزاء كبيرة من العالم منذ الستينيات وحتى الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت، تباطأ نموه جزئيًا على الأقل بسبب معارضة الفاتيكان له. *(Alves Segato, 2007: 739 – 43)*

ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أنه لم يكن هناك مجرد تدفقات من المسيحية من أوربا، وإنما تدفقات معاكسة وعابرة تجلب معها تنويعات جديدة من المسيحية. إن التوجه متعدد الاتجاهات مهم بصفة خاصة في حالة "الخمسينية" المسيحية التي بدأت في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، تحديدًا، في احتفال ديني أبيض وأسود فقير، عقد في لوس أنجلوس عام ١٩٦٦. لقد انتشرت الحركة الخمسينية بسرعة في كل أنحاء العالم *(Martin, 2002)* وأصبحت لها طوائف كثيرة وأشكالاً محلية ترتبط مع بعضها بعضًا بواسطة النشر، والمؤتمرات، ووسائل الإعلام الإلكترونية والسفر. إنها الآن أكثر ثاني محدد للهوية المسيحية في العالم، ويبلغ عدد معتنقيها ما بين ١٥٠ إلى ٤٠٠ مليون شخص في العالم. لقد أصبحت تتفوق من ناحية الحجم على كل أشكال المسيحية عدا الكاثوليكية. ولقد كان نموها عظيمًا في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص *(Letchier and Boli, 2005)*، ومركزها هو هذه المناطق الجغرافية، وتسافر بعثاتها التبشيرية من هناك الآن في الغالب إلى الولايات المتحدة وأوربا.

ومن المهم أيضا أن نتذكر أن انتشار الدين المؤسسي لم يكن منبت الصلة عن غيره من المؤسسات والمظاهر الخاصة بالعولمة. إن انتشار المسيحية على سبيل المثال في القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر كان وثيق الصلة بانتشار القوة السياسية الأوربية ونفوذها.

اليهودية

اليهودية هي أحد أصغر الأديان في العالم، ويبلغ عدد اليهود في العالم نحو ١٣ مليون شخص *(Ben Sasson, 1976; Goldberg, 2007: 290 – 3; Neusner, 1992)*. ومع ذلك، وللعديد من الأسباب، كانت أهمية اليهودية من الناحيتين التاريخية والمعاصرة، أكبر بكثير مما يتوقع المرء الذي يكتفي بمجرد النظر إلى عدد معتنقيها. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان يوجد ١٢ مليون يهودي في العالم ممن هاجروا من الشرق الأوسط في أعقاب الشتات اليهودي الذي حدث بعد الأسر البابلي، وانتشروا في أوربا في جيتوهات صغيرة في أنحاء كثيرة من العالم. ولقد حدث (واستمر في الحدوث) انكماش كبير لليهود في أوربا، ولكن الهجرات إلى أمريكا الشمالية وإلى فلسطين (التي كانت تخضع للحكم العثماني في ذلك الوقت) بدأ في هذه الفترة. وبحلول الحرب العالمية الثانية، بلغ عدد اليهود في العالم ١٦ مليونا، ولكن الهولوكوست أدت إلى تقليص الشعب اليهودي إلى نحو ١٠ ملايين. ولقد كانت إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، نقطة تحول بالنسبة لليهود. ويزيد عدد سكان إسرائيل الآن وأغلبهم من اليهود على ٥ ملايين نسمة. والمكان الآخر الذي يتركز فيه اليهود هو الولايات المتحدة. إن نحو ثلاثة أرباع الـــ ١٣ مليون يهودي يعيشون الآن إما في الولايات المتحدة أو إسرائيل، ويعيش ٢ مليون فقط في أماكن أخرى (ولا سيما أوربا). إن انتشار اليهود في كل أنحاء العالم، والحركة

الصهيونية (التي ساعدت على إقامة دولة إسرائيل)، والهولوكوست، والحركة المضادة للسامية، والصراع الذي يبدو بلا نهاية بين إسرائيل وجيرانها المسلحين، هي مجرد بعض العوامل التي تجعل من اليهودية أمرًا ذا أهمية كبرى على المستوى العالمي.

المورمونية

إن الحضور الكوني للأديان الكبرى في العالم – الكاثوليكية الرومانية والإسلام، على سبيل المثال – وتوسعها، أمر معروف جيدًا، ولكن أبدت مجموعة من الأديان الأصغر مثل "المورمونية: *Mormonism*"، أو "كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة: ***The Church of Jesus Christ of Later day Saints***"، هي الأخرى نموًا ملموسًا.

إن المورمونية التي تأسست في الولايات المتحدة، واتخذت من مدينة "سولت ليك: ***Salt Lake City***" مقرًا لها، كانت تضم أقل من ٢ مليون عضو عام ١٩٦٠، ولكن هذا الرقم ارتفع في الوقت الراهن إلى ما يقرب من ١٣ مليون عضو.

إن المورمونية التي كانت في وقت من الأوقات دينًا أمريكيًا على وجه الحصر، يفوق عدد اتباعها خارج الولايات المتحدة (نحو ٧ ملايين) عدد أتباعها داخل الولايات المتحدة ذاتها، ويبلغ عدد كنائسها وقاعات اجتماعاتها ٨٤٠٠ كنيسة وقاعة اجتماع في ١٧٨ دولة ومنطقة. وعلى الرغم من وجود حظر على تولي السود منصب الكهنة حتى عام ١٩٧٨، فإن المورمونية تنتشر الآن في أفريقيا وبشكل سريع ويبلغ عدد أعضائها هناك نحو ربع مليون عضوا.

(Jordan, 2007: A1, A13).

إن التوسع العالمي للمورمونية لا يُعد فقط نموذجًا للعولمة، ولكنه ناتج مجموعة من العمليات العالمية. أولاً، لقد استفاد المورمونيون استفادة واسعة من شبكة الإنترنت، ولا سيما موقعهم الشهير "ويب سايت" *www.mormon.org*. ثانيًا، تذاع طقوسهم الدينية التي تقام بمقراتهم بواسطة القمر الصناعي إلى ٦٠٠٠ كنيسة تابعة لهم حول العالم. ثالثًا، إنهم يواصلون اتباع الطريق التقليدي للأديان العالمية والمعولمة عبر إرسال عشرات الآلاف من البعثات التبشيرية إلى كل مكان في العالم.

إن القبول العالمي للمورمونية وتوسعها عالميًا شيء مشهور بسبب طابعها الشبيه بطابع الطائفة، وارتباطها بممارسات غير اعتيادية لا تلقى قبولاً سهلاً من لدن الكثير من الثقافات والبلدان. وينطبق هذا بصفة خاصة على مسألة تعدد الزوجات الذي لا يزال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمورمونية في أذهان الكثير من البشر، على الرغم من حظر الكنيسة له في الوقت الراهن.

لقد جلب المورمونيون أنشطتهم التقليدية وممارساتهم المعهودة إلى بلدان أخرى، حيث تكون الطقوس أشبه ما تكون بتلك التي تمارس في الولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك، جلبت الكنيسة معها ممارساتها المعتادة مثل "ختم" الأسرة حتى تضمن بقاء أعضائها مع بعضهم بعضًا بعد الموت. وممارسة أخرى هي "العشارية"[٧] حيث يمنح المورمونيون عُشر دخلهم للكنيسة.

ومن ثم، يتضح أن المورمونية قد تعولمت بطرق شتى، وأنها لم تتكيف مع التقاليد والوقائع المحلية مثلما فعلت أديان أخرى. إنها خلافًا لـ "الخمسينية" مثلاً، لم تدمج في أفريقيا مجموعة من العادات النظرية أو المحلية (مثلاً، دق الطبول والرقص في أفريقيا) في شعائر يوم الأحد الخاصة بها. يقول أحد الأعضاء الذي كان قد هاجر إلى نيجيريا وتزوج من نيجيرية: "ليس مهمًا إلى أين تتجه في هذا

العالم، إن الشعائر هي ذات الشعائر والطقوس، والتراتيل في لاجوس مطابقة تقريبًا لتلك التي تمارس في الولايات المتحدة" *(Jordan, 2007: A13)*. إن المتعبدين في أي مكان في العالم يمكنهم أن يدركوا بسهولة أن شعائرهم وتعاليمهم الدينية هي ذات الشعائر والتعاليم، أو على الأقل تشبه تمامًا تلك الشعائر والتعاليم الموجودة في الموطن الأصلي للديانة (الولايات المتحدة) من خلال مشاهدتهم للشعائر الدينية التي تمارس في مدينة سولت ليك سيتي والتي يبثها القمر الصناعي.

التهجين الثقافي

يشدد التهجين الثقافي على مزج الثقافات وإنتاج ثقافات نتيجة للعولمة وإنتاج ثقافـات مهجنـة جديـدة وفريـدة مـن خـلال دمـج العـالمي والمحلـي. *(Cvetkovich ad Kellner, 1997)* لا يمكن اختزالها إلى الثقافة المحلية أو العالمية. ومن هذا المنظور يكون التركيز على اندماج العمليات العالمية في وقائع محلية متنوعة لإنتاج أشكال هجينة جديدة ومميزة تشير إلى عملية التغاير العالمي المستمر، وليس إلى عملية التجانس. إن التهجين نظرة إيجابية، بل ورومانتيكية للعولمة بوصفها سيرورة إبداعية عميقة تخرج منها وقائع ثقافية جديدة، وتغاير متواصل، إن لم يكن متزايد، في الكثير من المناطق المختلفة.

إن الـ *(glocalization)* (تداخل العالمي والمحلي) هو المفهوم الذي يمس صميم التهجين الثقافي[٨]، ويمس كذلك ما يعتقد الكثير من المنظرين المعاصرين الميتمين بالعولمـة أنـه الطبيعـة الأساسيـة للعمليات العالمية – *(Giulianotti - and Robertson, 2007a: 133 – 52)*. إن بالإمكان تعريف الـ *(glocalization)* بوصفها تداخل العالمي والمحلي الذي يسفر عن نتائج فريدة في مناطق جغرافية مختلفة.

إن العناصر الأساسية لمنظور العولمة الذي تبنـاه أولئـك الذين يشددون على تداخل العالمي والمحلي، والمؤسسة على عمل رولاند روبرتسون *(Friedman and Robertson, 2001: 458 – 71)*، تقوم على أن العالم يصبح أكثر تعددية (تنتبه نظرية تداخل العالمي والمحلي بصفة خاصة للاختلافات داخل مناطق العالم وفيما بينها)؛ إن الأفراد والمجموعات المحلية يمتلكون قوة عظيمة للتكيف، والإبداع، والمناورة ضمن عالم يتداخل فيه العالمي والمحلي (إن نظرية تداخل العالمي والمحلي ترى الأفراد والمجموعات المحلية باعتبارهم فاعلين مهمين ومبدعين)؛ إن العمليات الاجتماعية علاقية وطارئة (تستدعي العولمة مجموعة من ردود الفعل – تتراوح بين التخندق القومي والقبول الكوزموبوليتاني – التي تنتج التداخل بين العالمي والمحلي؛ ولا يُنظر إلى السلع ووسائل الإعلام بوصفها إكراهية (تماما) وإنما بالأحرى بوصفها تقدم مادة يمكن استعمالها في خلق الفرد والمجموعة عبر المنطقة التي يتداخل فيها العالمي والمحلي من العالم.

إن مناقشةً لبعض المصطلحات وثيقة الصلة ببعضها بعضًا (والأمثلة المتعلقة بها) يمكن أن تفيد في الحصول على معنى أفضل لتداخل العالمي والمحلي، والمصطلح الأكثر شمولاً للتهجين الثقافي *(Canclini, 1995; Nederveen Pieterse, 2004a)*. إن التهجين نفسه بطبيعة الحال مصطلح يشدد على التنوع المتزايد المرتبطة بالمزيج الفريد للعالمي والمحلي الذي يتعارض مع النزوع نحو التماثل المرتبط عالميًا بالعولمة. إن المهجن ثقافيا يشمل الجمع بين عنصرين أو أكثر من ثقافات مختلفة أو أجزاء مختلفة من العالم. ومن بين نماذج التهجين والتغاير وتداخل العالمي والمحلي، السياحُ الأوغنديون الذين يزورون أمستردام لمشاهدة نساء مراكشيات ينخرطن في ملاكمة الطاي، وأرجنتينيين يستمعون إلى موسيقى الراي التي تعزفها فرقة من جنوب .أمريكا في أحد النوادي الكندية التي يمتلكها شخص سعودي، وأشخاص أمريكيون يتناولون خلطات مثل مخبوزات الباجلز الأيرلندية،

والتاكوس: *tacos*، الصينية، وبيتزا الكوشر: *Kosher*... إلخ. إن قائمة هذه المهجنات طويلة بطبيعة الحال. والمقابل هو تجارب موحدة متماثلة مثل تناول الهامبورجر في الولايات المتحدة والكيش فى فرنسا، أو السوشي في اليابان.

ومفهوم آخر وثيق الصلة بمفهوم تداخل العالمي والمحلي هو مفهوم "الكريبولية: *Crealization*"، *(Hannerz, 1987: 546 – 59)* إن مصطلح "كريبولي: *Creole*" يشير عمومًا إلى أناس من ذوي جنس مختلط، ولكنه امتد لكي يشمل فكرة اختلاط اللغة والثقافة الذي يشمل جمعًا بين اللغات والثقافات التي لم تكن مفهومة من قبل بالنتسبة لكل منها على حدة *(Cohen, 2007: 369 – 84)*.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه لكل المصطلحات السابقة – تداخل العالمي والمحلي: *glocalization*، والتهجين: *hybridization*، والكريبولية: *creolization* – أن تمنح القارئ فكرة مناسبة لما نقوم بمناقشته هنا تحت مصطلح "التهجين" الثقافي، فإن النماذج التالية سوف تكون هي الأخرى ذات نفع في توضيح هذه المسألة.

فتيات الكشافة المسلمات

وأحد نماذج التهجين في الولايات المتحدة هو، نموذج فتيات الكشافة المسلمات *(Sarroub, 2005)* المشاركات في إحدى المؤسسات النموذجية الأمريكية، وهي "كشافة الفتيات: *Girl Scouts*"، (مشاركة الفتيان المسلمين في "كشافة الفتيان: *Boy Scouts*، يكون أقل أهمية بكثير) *(MacFarquhar, 2000: A1, A22)*.

إن الفتيات المسلمات يرتدين الآن وشاح "فتيات الكشافة" و(علم أمريكا، ورقم الفرقة الكشفية، وشارة الجدارة) ومعه غطاء الرأس المنسدل (الخمار)، وهو زي إسلامي تقليدي. إن زي فتاة الكشافة بالنسبة لبعض فتيات الكشافة يؤدي إلى

تخفيف التوتر عندما يتعاملن مع غير المسلمين. وفي إحدى النزهات التي تقوم فيها فتيات الكشافة بطهو الطعام، قُدِّم الهوت دوج والسيمورز، وهي أطعمة يحرمها الإسلام (الهوت دوج مصنوع من لحم البقر وليس لحم الخنزير). ولقد أفطرت إحدى الفتيات المسلمات الصائمات في شهر رمضان على الهوت دوج والسيمورز وصاحت "إنه لذيذ!... إنه أصلح طعام أكسر به صيامي في رمضان" (مقتبس من: *MacFarquhar, 2007: A22*). وفازت فتاة أخرى بشريط "باسم اللــه" لأنها قامت بكتابة أسماء اللــه الحسنى بالخط العربي وحفظت آيات من القرآن تنهى عن الغيبة والنميمة (لا تمنح مثل هذه الشارات الدينية في فرق الكشافة الأمريكية الخاصة بالفتيات، ولكنها تمنح من قبل مجموعات خاصة). ومع ذلك، مُنحت شارتها المفضلة لأنها تعلمت "كيف تجعل الجسد يبدو متألقًا وباهرًا، وأي الصبغات تبدو أكثر ملاءمة لوجوهنا، وكيفية الاعتناء بأظافرنا" (مقتبس من *MacFarquhar, 2007: A22*).

لقد تكيفت فتيات الكشافة مع المسلمين أيضًا خصوصًا إذا كانت إحدى المجموعات مسلمة في العموم، أو كلها من المسلمات. وفي إحدى المجموعات الكشفية يكون الوعد الذي تقطعه فتاة الكشافة على نفسها هو: "بشرفي سوف أكون وفيَّة للــه والوطن، أن أساعد الناس، وأن أحيا وفقًا لقانون الكشافة (مقتبس من: *MacFarquhar, 2007: A22*).

رقصة سالسا

لقد أصبحت رقصة "سالسا: *Salsa*"، وهي إحدى صادرات أمريكا اللاتينية، رقصة عالمية. إن السالسا التي تُصَدَّر إلى كل أنحاء العالم، لا تمارس بنفس الطريقة في مناطق جغرافية مختلفة. هناك في واقع الأمر اختلافات مهمة حتى بين بلدان أمريكا اللاتينية ذاتها فيما يتعلق بالطريقة التي تؤدي بها هذه الرقصة. تكون

الرقصة في كوبا "مفعمة بالحيوية والنشاط وتتخذ الطابع الرياضي مع دوران يشبه دوران عقارب الساعة"، وفي بورتريكو يُفَضَّل "أسلوب نيويورك" ذو "الحركات الأكثر استقامة" حيث يتحرك الراقصون إلى الأمام وإلى الخلف كما لو كانوا في أحد الممرات"؛ وفي كولومبيا وفنزويلا هناك "أسلوب مقيد برشاقة، مع الكثير من الخطو إلى الوراء، وحركات أبسط لليد واستخدام أقل لحركات تشابك اليدين التي يفضلها الراقصون الكوبيون" *(Economist, 2008: March 27 ["Selling Rhythm – to the World"])* – ومن ثم، فقد تداخلت السالسا مع الطابع المحلي حتى داخل أمريكا اللاتينية ذاتها، ناهيك عن بقية بلدان العالم.

"صور" أبادوري

إن دراسة "أرجون أبادوري: *Argun Appadaurai*" "حداثة بلا ضوابط: الأبعاد الثقافية للعولمة" – *Modernity at Large: Cultural Dimentions of Globalization (1996)*–، تشدد على فكرة التدفقات العالمية، وهي الفكرة المركزية لهذا الكتاب، على الطريقة التي عايناها بها في الفصل الأول، كما تشدد أيضًا على الانقطاعات بين هذه التدفقات. إن كلا من التدفقات والانقطاعات تعمل على إنتاج وقائع ثقافية فريدة في كل أنحاء العالم، إنها تفضي إلى إنتاج مهجنات ثقافية.

إن أبادوري يناقش خمسة تدفقات عالمية – الصور العرقية: *ethnoscapes*، والصور الإعلامية: *mediascapes*، والصور التكنولوجية: *technoscapes*، والصور المالية: *financescapes*، والصور الأيديولوجية: *idioscapes*. إن استخدام اللاحقة *scape* (منظر) يسمح لأبادوري بنقل فكرة، أن لهذه العمليات أشكالاً سائلة، وغير منتظمة ومتغيرة، وهي من ثم تكون متسقة مع فكرة التغاير وليس فكرة التجانس. إن حقيقة وجود عدد من هذه الصور، وكونها تعمل مستقلة عن بعضها

بعضًا، يجعل هذا المنظور متسقًا أيضًا مع أولئك الذين يشددون على التنوع الثقافي والتغاير. وفضلاً عن ذلك، تؤول هذه الصور بشكل مختلف بواسطة فاعلين مختلفين يتراوحون بين أفراد، ومجموعات حاضرة وجهًا لوجه، ومجموعات قومية فرعية، وشركات متعددة القوميات، بل ودول قومية. ويتم التحكم في مسار هذه الصور أخيرًا عن طريق الأفراد والمجموعات على قاعدة تأويلاتهم الذاتية لها. بتعبير آخر، هذه عوالم متخيلة، ويمكن لأولئك الذين ينهضون بعملية تخيلها أن يتراوحوا بين أولئك الذين يتحكمون فيها وأولئك الذين يعيشون فيها ويقاومونها. وفي الوقت الذي تكمن فيه القوة بشكل واضح عند أولئك المتحكمين وتخيلاتهم، يمنح هذا المنظور أولئك الذين يكتفون بمجرد العيش فيها أو النفاذ منها، القوة على إعادة تحديدها وفي النهاية تقويضها.

إن الصور الخمس التي ذكرناها سالفًا، تقع في مركز تفكير أبادوري. إن الصور العرقية *(ethnoscapes)* تشمل أولئك الذين يوجدون في حالة حركة دائمة، المجموعات والأفراد الذين ينتقلون من مكان إلى آخر (السياح، اللاجئين، العمال الأجانب) الذين يلعبون دورًا مهمًا في العالم دائم التغير الذي نعيش فيه. ويشمل هذا الحركة بمعناها الواقعي، أو الخيالي. وفضلاً عن ذلك، لا يستطيع البشر، في عالم دائم التغير، السماح لخيالاتهم بالراحة طويلاً، ومن ثم، يتوجب عليهم الاحتفاظ بهذه الخيالات على قيد الحياة.

والصور التكنولوجية *(technoscapes)* هي الأشكال العالمية السائلة للتكنولوجيا الآلية والمعلوماتية العالية والمنخفضة (انظر الفصل ١٠) والمدى الواسع للمادة (ملفات التحميل والبريد الإلكتروني) التي تنتقل الآن بحرية كبيرة وسرعة فائقة حول العالم وعبر الحدود التي كانت في وقت من الأوقات منيعة في وجه هذا الانتقال (أو يُظن أنها كذلك على الأقل).

وتشمل الصور المالية *(financescapes)* العملية التي تنتقل بها مبالغ ضخمة إلى الدول وحول العالم بسرعة فائقة من خلال المضاربات على السلع، وأسواق العملات الأجنبية، وأسواق الأوراق المالية القومية وما إلى ذلك. لقد سلط الكساد الكبير الذي انتشر بسرعة في كل أنحاء العالم في أعقاب بداية أواخر عام ٢٠٠٧، الضوء على أهمية هذا المنظر.

وتشمل الصور الإعلامية *(mediascapes)* كلا من القدرة الإلكترونية لإنتاج ونقل المعلومات حول العالم، وفي صور العالم الذي ينقلها وينشرها هذا الإعلام. ويدخل ضمن هذا النطاق، أولئك الذين يكتبون "المدونات" على شبكة الإنترنت، والصحفيون الذين يقومون بتقديم الأخبار إلى محطات خارجية مثل محطة الـ *CNN*، وصانعو الأفلام العالميون، والموزعين، ومحطات التليفزيون (تعد محطة "سكاي نيوز" أحد النماذج البارزة) والصحف والمجلات.

والصور الأيديولوجية *(idioscapes)* هي مجموعة من الصور، شأنها في ذلك شأن صور الإعلام. ومع ذلك هي مقصورة إلى حد كبير على الصور السياسية التي تنتجها إما الدول القومية اتساقًا مع أيديولوجياتها، أو الصور والأيديولوجيات المضادة التي تنتجها الحركات التي تسعى إلى استئصال أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة، أو على أقل تقدير، الحصول على شيء من هذه السلطة.

وهناك ثلاثة أشياء تستحق الملاحظة فيما يتعلق بصور أبادوري. أولاً، يمكن النظر إليها بوصفها عمليات عالمية مستقلة جزئيًا أو كليًا عن أي دولة قومية مفترضة. ثانيًا، لا تحدث التدفقات العالمية فقط من خلال الصور، ولكن أيضًا، وبشكل متزايد في حالات التفكك القائمة بينها ومن خلالها. ولكي نقدم مثالاً على حالة التفكك هذه، فإن اليابانيين يميلون في الغالب إلى الانفتاح على الأفكار (صور

أيديولوجية، صور إعلامية). ولكنهم منغلقون على الهجرة (إحدى الصور العرقية على الأقل). والأمر الأكثر عمومية، هو أن حركة بعض الصور يمكن أن تتباين مع انسدادات غيرها. ويتعين على الدراسات الخاصة بهذا المجال أن تتكيف مع حالات التفكك هذه واستتباعاتها بالنسبة لعملية العولمة. ثالثًا، سوف تتأثر الأقاليم بأشكال مختلفة بالصور الخمس وتؤدي حالات تفككها إلى اختلافات مهمة بين الثقافات. إن التركيز على الصور وحالات تفككها يوجه دراسات العولمة إلى مجموعة من الاتجاهات الفريدة. ومع ذلك، فالنقطة الأساسية هنا هي*P* كون هذا التركيز يتسق مع فكرة التهجين.

التقارب الثقافي

في الوقت الذي يتجذر فيه التخالف *(differentialism)* في فكرة الاختلافات الثابتة بين البلدان، ويشدد التهجين على الاختلافات الناتجة عن تفاعل العالمي والمحلي، يعتمد التقارب الثقافي *(cultural convergence)* على فكرة أن العولمة تؤدي إلى التماثل المتزايد في كل أنحاء العالم. إن أصحاب هذا المنظور يرون أن الثقافات تمر بحالة تغير، جذرية أحيانًا نتيجة للعولمة، وخصوصًا تدفقات الثقافة العالمية وحالة الضعف النسبية للحواجز التي تقف في وجه تلك التدفقات. إن ثقافات العالم، يتم النظر إليها من هذا المنظور من حيث اتجاهها المتصاعد نحو التماثل، على الأقل، بدرجة ما، وعبر طرق محددة. هناك اتجاه لرؤية الاستيعاب الثقافي يصب في اتجاه المجموعات والمجتمعات المهيمنة في العالم.

وبينما تركز المنظورات التي ننوي مناقشتها في هذا القسم على التقارب الثقافي، فإنها لا تقدم البراهين بكل تأكيد على أن ذلك هو كل ما يحدث في العولمة، أو أن الثقافات المحلية *(Wherry, 2008)* بصدد الاختفاء التام، أو حتى إنها

عرضة للتغيير على نحو أساسي. وفي الوقت الذي تتغلب فيه العولمة غالبًا على الوقائع المحلية، أو على الأقل تغيرها على نحو مؤثر، فإن تلك الوقائع غالبًا ما تواصل بقاءها بشكل أو بآخر.

وأحد الأمثلة الدالة على ذلك، هو مسألة توصيل الوجبات المصنوعة منزليًا في كل أنحاء مومباي (التي يبلغ عدد سكانها ٢٥ مليونًا) بواسطة ما يسمى بالـــ ***(dabbawallas)***، (***dabba*** تعني صندوق الطعام و***(wallas)*** هم الأشخاص الذين يقومون بتوصيل صناديق الطعام) ***(Kai, 2007: C1, C7)***. وإليك الطريقة التي يعمل بها هذا النظام:

> **إن شبكة من الأشخاص الذين يعملون بمهمة توصيل الطعام، يقومون بتسلم الطعام من منازل العملاء أو من أولئك الذين يتولون طهو الطعام بناءً على الطلب، ثم يقومون بتوصيل ما معهم من وجبات إلى إحدى محطات السكك الحديدية المحلية. ويتم فرز صناديق الطعام يدويًا وتوصيلها إلى محطات سكك حديدية مختلفة في وسط مومباي، حيث يعاد فرزها مرة أخرى وحملها إلى الجهات التي يتعين توصيلها لها. وبعد الغداء، تنعكس الخدمة، حيث يتم إعادة توصيل الصناديق إلى أماكنها الأصلية. *(Kai, 2007: C7)*.**

وتكون الشفرات اللونية على الصناديق في منتهى الأهمية، لأنها توجه موصلي الطعام إلى المكان الذي أتوا منه، والمحطات التي يتعين المرور بها، وأين يتعين توصيله في النهاية. وما إن يصل الطعام إلى المحطة المطلوبة حتى يتم تفريغ الصناديق وفرزها وحملها في عربات خشبية ثم تسليمها في النهاية إلى كل

عميل شخصيًا. تقول إحدى الزوجات التي تتولى طهو طعام الغداء لأحد هؤلاء الزبائن "إن نظام الداباوالا القديم وغير المكلف هو إحدى القضايا النادرة في هذا العالم سريع الإيقاع. (مقتبس من *Kai, 2007: C7*).

الإمبريالية الثقافية

إن فكرة الإمبريالية الثقافية تشير إلى أن ثقافة أو أكثر تفرض نفسها بوعي تقريبًا على ثقافات أخرى، وبذا تدمر الثقافة المحلية تمامًا أو جزئيًا على الأرجح. وهناك نماذج كثيرة للإمبريالية الثقافية في العالم في الوقت الراهن تواجه فيها الممارسات الثقافية المحلية التهديد بل والتدمير من خلال تدفق الثقافة من أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما من الشمال إلى الجنوب.

نساجو الساري الهندي

إن إحدى الحرف التقليدية المهددة في الوقت الحاضر بالزوال نتيجة للعولمة، هي حرفة صناعة الساري الحريري المنسوج يدويًا في الهند. *(Wax, 2007: A1, A7)* إن صناعة إحدى هذه السواري الجديدة تستغرق نحو شهرين. إنها تقتضي تصميمات دقيقة (مثل أوراق الأشجار، والأفيال، والطيور) تصنع بخيوط من الذهب والحرير الأخضر. ويوجد نحو مليون صانع للسواري في الهند في الوقت الراهن، يواجهون التهديد الذي تمثله صناعة السواري الآلية (لمثل هذه التكنولوجيات جذور في الثقافة الغربية). وفي الوقت الذي تصنع فيه بعض هذه السواري في الهند – باستخدام عدد أقل بكثير من العمال الأقل مهارة – فإن بعضها الآخر يصنع في الصين. يقول رئيس إحدى اللجان المحلية في الهند: "هذا

هو أقبح مظاهر العولمة وأكثرها إيلامًا" (مقتبسة من *Wax, 2007: A17*). ونتيجة لذلك، يواجه منتجٌ ثقافي محلي (الساري الحريري المصنوع يدويًا) والقائمون على هذه الصناعة (صنَّاع الساري المهرة) خطر السواري المصنعة على نطاق ضخم عن طريق الآلات وبواسطة عمال أقل مهارة في الصين.

كتبة الرسائل الهنود المحترفون

ويشمل مثال آخر للإمبريالية الثقافية تدمير كتبة الرسائل المحترفين الهنود. إن هؤلاء الكتبة، هم تقليديًا رجال يتخذون لهم مواقع في أماكن بارزة (مثلاً، بالقرب من مكاتب البريد) ويشتغلون بكتابة رسائل لفقراءٍ من المهاجرين الأميين، مقابل أجر زهيد. لقد تمكن العديد من هؤلاء الكتبة من العيش على هذه المبالغ الضئيلة. ومع ذلك، فقد أدى انتشار أجهزة الهاتف الخلوية (منتج آخر من منتجات الثقافة الغربية) في الهند، والتي تتميز بإمكانية نقل الرسائل، إلى القضاء على هؤلاء الكتبة المحترفين. ومع ذلك، يحدث "التدمير الخلاق" – *(Shumpeter, 1976: 81 – 7; See Chapter 8)*، – على الأقل في بعض الحالات، حين يحصل أبناء هؤلاء الكتبة على وظائف في مجالات الاتصالات عن بعد (وغيرها من الصناعات عالية التقنية) في الغالب مقابل أجور أعلى من تلك التي كان يتقاضاها آباؤهم. وعلى نفس المنوال، يختفيْ الآن صرافو البنوك (لكي تحل محلهم أجهزة الصراف الآلي *ATM*) ومشغلو كبائن التليفونات (الذين تم إحلالهم بأجهزة الهواتف الخلوية) والمرابون الريفيون (حيث تقوم سلاسل محلات السوبر ماركت الآن بأداء هذه المهمة مباشرة مع المزارعين، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن هؤلاء الوسطاء). ومن جهة أخرى، تظهر وظائف جديدة مثل خدم مولات التسوق (ظهرت هذه المولات في وقت متأخر جدًا في الهند)، وصرافي مطاعم الوجبات

السريعة، ومديري مبيعات السيارات، ومهندسي البرمجيات. وتتضمن الكثير من هذه الأشياء إمبريالية ثقافية من خلال تصدير مثل هذه الابتكارات وأوجه التعبير عن الثقافة الغربية مثل أجهزة الصراف الآلي ومحلات السوبر ماركت، ومولات التسوق، ومطاعم الوجبات السريعة، إلى الهند. إن ما يتم تدميره هو الممارساست الثقافية المرتبطة تقليديًا بالهند (كتابة الرسائل، المرابين الريفيين)، وكذلك الأنشطة المرتبطة بهذه الممارسات؛ وما يحل محلها هو الممارسات الثقافية (مثلاً، بيع الوجبات السريعة واستهلاكها)، ووظائف ذات طابع أكثر عالمية وأقل ارتباطًا بالطبيعة الخاصة لثقافة الهند، بمعنى أن ما يجمع بين الوجبات السريعة في الهند، وهندسة البرمجيات فيها والثقافة العالمية، أكبر بكثير مما يجمعها بالثقافة الهندية.

إن نماذج كهذه، أدت إلى التأكيد على أن ما نشاهده في كل أنحاء العالم هو من قبيل التقارب المتزايد نتيجة للإمبريالية الثقافية. ولقد أبدت منظمة اليونسكو اهتمامًا ملحوظًا بمسألة الإمبريالية الثقافية، وأثرها الضار على التنوع الثقافي حتى أنها تبنت في ٢ نوفمبر عام ٢٠٠١ "الإعلان العالمي للتنوع الثقافي" ***(Universal Declaration on Cultural Diversity)*** [٩].

وعلى الرغم من النماذج العديدة المتعلقة بالإمبريالية الثقافية والقلق المتزايد بشأنها (بما في ذلك الاهتمام الكبير الذي تبديه منظمة اليونسكو بشأن التهديدات التي يتعرض لها التنوع الثقافي) يؤكد الكثير من المراقبين بأن خطر الإمبريالية الثقافية مبالغ فيه إلى حد كبير. لقد كان مايك فيذرستون- ***(Mike Featherstone, 1995: 13 – 14)***- أحد المنتقدين الأوائل لفكرة الثقافة العالمية والتجانس العالمي المتزايد: "لا يبدو أن عملية العولمة تنتج إذن تماثلاً ثقافيًا؛ إنها عوضًا عن ذلك، تجعلنا على وعي بمستويات جديدة للتنوع. فإذا كانت هناك ثقافة عالمية، فمن

الأفضل ألا نفكر فيها باعتبارها ثقافة مشتركة، وإنما باعتبارها مجالاً تسوى فيه الاختلافات والمنازعات حول صراعات القوة والمكانة الثقافية".

إن "جون توملينسون: *John Tomlinson*"، *(2007: 352 – 66)* يرى عدة نماذج واضحة للتماثل المتزايد حول العالم في العمليات الخاصة بالنظام الرأسمالي العالمي وآثاره؛ ولكن هناك أيضًا اختلافات واتجاهات موازية. إن العولمة متفاوتةٌ، وتهمل بل وتستبعد بعض المجالات. ومن ثم، فالعولمة بالنسبة لتوملينسون ليست عالمية تمامًا. ومع ذلك، يقوم بتوجيه النقد لوجهة النظر التي تقوم على أن الثقافة العالمية تتشكل الآن، بوجه عام، بفعل الإمبرياليـــة الثقافيـــة المنبثقة عن الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. ويدخل ضمن وجهة النظر هذه، الاختفاء الآني للتقاليد غير الغربية المميزة. وهو يرى، أن هذا المنظور يركز على القضية السطحية[١٠] للتوزيع العالمي للسلع الثقافية (مثلاً، الكوكاكولا، شطائر البيج ماك *Big Mac*، وأجهزة الـــ آي بود: *i pods*، وما شابه).

إزاحة الحدود الجغرافية

تعد قضية إزاحة الحدود الجغرافية: *(deterritorialization)* أو المكانة المتردية للموقع الجغرافي الذي توجد به الثقافة، قضيةً مركزية بالنسبة لعمل توملينسون. إن الثقافة لم تعد مرتبطة كما كانت في وقت سابق بإكراهات الجغرافيا المحلية. وهذا يعني، بلغة توملينسون أن "الترابط العالمي" قد امتد إلى الثقافة المحلية وعلامات الحياة اليومية. إن هذا التحويل محير، مقلق، مبهج، ومانح للقوة في ذات الوقت. (توملينسون، يتبع هنا تنظير أنتوني جدنز)[١١]، ويتضمن هذا، عملية اختراق الحياة اليومية عن طريق قوى بعيدة وإزاحة المعاني اليومية عما يشدها إلى التربة المحلية. ويمكن، على المدى البعيد، أن تكون عملية إضعاف

الروابط التقليدية هذه بين الخبرة الثقافية والإقليم الجغرافي الأثر الأكبر للعولمة الاقتصادية. ومع ذلك، يحرص توملينسون على الإشارة إلى أن هذه العملية لا تنطوي فقط على الخسارة، ولكن يمكن للواقع الإقليمي أن يزدهر نتيجة للعولمة.و رغم هذا، يعترف بأن الثقافة التي ينتجها الواقع المحلي (في حالة ما إذا كان هذا المصدر الضيق للإنتاج هو المَعْني)(٨)، لم تعد هي العامل الأكثر أهمية في واقعنا المعاش. لقد تم إضعافها بفعل إزاحة الحدود الجغرافية التي أدمجت الأحداث والعمليات والعلاقات في أنماط الحياة اليومية. ويركز توملينسون على دور الميديا وتكنولوجيا الاتصال ودورها في محو الحدود الجغرافية الإقليمية. *(Keller and Price, 2007: 383 – 95)*.

ومع ذلك يؤكد بأنه على الرغم من وجود سلبيات ترتبط بكل هذا، وأثرها المدمر على الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والهوية الثقافية، فإن هناك أيضًا الكثير من الممكنات الإيجابية التي تشمل بروز حساسية جديدة للانفتاح الثقافي، والفهم الإنساني المشترك، والمسئولية الأخلاقية العالمية(١٣).

الثقافة العالمية(١٤)

تُعرف المقاربة النظرية المُمَيِّزة للتقارب عمومًا، والتقارب الثقافي على وجه الخصوص بنظرية الثقافة العالمية (ماير: *Meyer* وآخرون: *1997: 144 – 8*) إنهم يؤكدون بأن مجموعة من النماذج العالمية قد تطورت، وعلى الأخص في السنوات الأخيرة، في عدد من المجالات المختلفة – السياسة، الأعمال، التعليم، الأسرة، الدين... إلخ. وأن انتشارها قد أدى إلى كم مدهش من التماثل في كل أنحاء العالم. ويعد هذا في جزء منه، نتيجة لحقيقة أن مثل هذه المجالات العالمية قد أصبحت أكثر تنظيمًا وتصنيفًا وانتشارًا مما كانت عليه في أي وقت مضى. وبالإضافة إلى ذلك، توجد المزيد من المنظمات المتضمنة والأكثر فاعلية في تعليم هذه النماذج

للكثير من شعوب العالم، وإسداء المشورة والنصح فيما يتصل بها. ونتيجة لذلك، يوجد قدر لافت للنظر من التشاكل البنيوي في كل أنحاء العالم نتيجة لانتشار هذه النماذج وذيوعها *(Di Maggio and Powell, 1983: 147 – 60)*. لقد تسبب في انتشار هذه النماذج مجموعة كبيرة من العمليات الثقافية المرافقة (أحد الافتراضات التي تكمن خلف هذه المقاربة هو انحطاط الدولة القومية بوصفها لاعبًا مهمًا على المســـرح العالمي. إن المؤلفين غالبًا ما يصفان المجتمع العالمي بمصطلح "حالة اللا دولة: *statelessness*". ونتيجة لذلك، يمكن للنماذج المعنية في هذه النظرية أن تتدفق بحرية نسبية في كل أنحاء العالم، ولا تعوق تقدمها الدولةُ القومية إلى حد كبير.

وفي الوقت الذي يعكف فيه منظرو الثقافة العالميون على مناقشة مجموعة من نماذج التشاكل، تُمنح الثقافة تيه المكان. إن علماء الثقافة العالميين يصفون العالم بلغة التشريع الثقافي *(enactment of culture)*. أي أن الثقافة، بمعنى أكثر تحديدًا، ترتبط بـــ "نظام ثقافي" و"مؤسسات" ينظر إلى كليهما بوصفهما "مُرْشِدين" (أي أنهما يُحملان ويُشَرَّع لهما من قبل منظمات محترفة وعلمية). إن الثقافة ينظر لها بوصفها تشكل (تُشكَّل بواسطة) المستويات الكلية *(macro)*، (الدولة ونظام الدولة)، والمتوسطة *-meso* (مؤسسات مثل المدارس والشركات، واتحادات تشمل الاتحادات التطوعية)، والجزئية *(micro)* (المواطنين الأفراد والهوية)، في كل أنحاء العالم.

إن "جون بولي: ***John Boli***، وفيلينا بتروفا: ***Vilina Petrova***"، ***(2007: 103 – 24)*** يشرحان الاتجاه العام لهذه المقاربة لكي يشددا على عملية المجانسة. وفي الوقت الذي يعترفان فيه بوجود المقاومة العالمية، يكون تركيزهما على انتشار الثقافة العالمية، وعلى النماذج الثقافية القياسية، والاتجاه نحو التشاكل التنظيمي في كل

مكان في العالم. ويعد هذا كله، جزءًا من نموذج "ناعم" من تجانس عالمي متزايد. إن هذه الأشياء لا يتم فرضها على البشر، والمؤسسات أو المجتمعات، وإنما الأرجح هو أنها تلقى الترحيب من قبل هؤلاء. ومن ثم، ينظر إلى العولمة، من منظورهما، بوصفها شيئًا شرعيًا وليس بوصفها شيئًا مفروضًا على البشر بطريقة غير شرعية. إن البشر يشعرون بشكل متزايد بأنهم جزء من ثقافة عالمية، وبأنهم منخرطون فيها. وفي الوقت الذي يمكن للثقافة العالمية أن تكون مقيّدة، فإن التشديد في هذه المقاربة يقع على الكيفية التي يمكن بها لتلك الثقافة أن تكون ذا نفع للبشر؛ كي تسمح لهم بالتحقق الذاتي.

لقد كانت هناك عولمة للنماذج التي تضفي قيمة كبرى على الفرد، وتتجلى هذه النماذج في النظام التعليمي (التركيز على التعليم والحياة الكريمة للطالب الفرد)، والاقتصاد (يتعين منح الأفراد أجورًا، وأن يتمتعوا بحقوق الملكية... إلخ)، وأيديولوجيا واسعة الانتشار لحقوق الإنسان، وهلم جرا. ثم هناك نماذج عالمية للدولة تحملها أمام مواطنيها مسئولية التعليم والرعاية الصحية، والتنمية، والمساواة بين المرأة والرجل، والسيطرة على فساد الدولة... إلخ. إننا لم نشاهد فقط انتشار النماذج العالمية الخاصة بالدولة، ولكن أيضًا انتشار طرق تقييم أدائها. وهناك أيضًا انتشار للطرق التي تحدد ما إذا كانت الدولة تضطلع بمسئولياتها، بما في ذلك عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها إلى درجة يمكن النظر بها إلى هذه الدولة بوصفها "دولة فاشلة: *failed state*". إن "الدولة الفاشلة" تتميز بمعدل عالٍ من الفقر والعنف والفوضى الاجتماعية. وفي مجال المنظمات الاقتصادية، أصبحت الشركة *(corporation)* هي النموذج المفضل عالميًا. ولقد برز نموذج عالمي للأخلاقية المشتركة *(corporate)* أيضًا، كما تطورت أشكال تنظيمية قياسية عالمية للجامعات والأندية الرياضية، ومجموعات الهواة، والاتحادات المحترفة.

إن قوة العولمة، وفقًا لهذا المنظور، هي أنها داخلية وخارجية بالنسبة للفاعلين في ذات الوقت. إن الثقافة تتجلى معرفيًا في الفرد، ولكنها توجد أيضًا خارج الفاعل في شكل الثقافة الأشمل والتنظيمات المتشاكلة على نحو متزايد التي تعكس تلك الثقافة. ويكون دور المدرسة مهمًا هنا نظرًا لأنها فاعلٌ أولي لتعليم ثقافة العالم، وهي شكلٌ تنظيمي يتماثل بشكل مطرد في كل أنحاء العالم، كما أنها تعد انعكاسًا بنيويًا للثقافة العالمية.

وفي الوقت الذي تكون فيه القوة الدافعة وراء هذا هو التشديد على التجانس العالمي المتزايد، هناك أيضًا تنوع، وتداخل بين العالمي والمحلي ***(glocalization)***، ومقاومة. إن التشديد لا يقع هنا على التجانس المعولم الذي يشمل المقاومة، وإنما تُرى العولمة بالأحرى من حيث كونها تنتج اختلافات وتنوعًا شرعيين.

وأحد الطرق للتعامل مع الثقافة العالمية هو دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية *INGO* بوصفها شكلاً تنظيميًا يتشكل بها. هناك مجموعة مشتركة من المبادئ بين معظم المنظمات الدولية غير الحكومية في كل أنحاء العالم. ***(Boli and Thomas, 1997: 171 – 90)*** وتشمل هذه المبادئ النزعة العالمية (الكلية) ***(universalism)*** والنزعة الفردية: ***(individualism)*** (مثلاً، قاعدة صوت واحد للشخص الواحد)، السلطة الإرادية العقلية، (أفرادًا عاقلين ينظمون أنفسهم على أساس عالمي للقيام بأعمال هادفة واستخدام إجراءات عقلية؛ إن الجماعية التي يمارسون بها أعمالهم تبدع وتستخدم قواعد تتميز بالكفاءة والإنصاف) التقدم العقلي (التنمية الاقتصادية، الأمن الجمعي، العدالة والتحقق الذاتي للأفراد)، والمواطنة العالمية (النظر إلى كل إنسان بوصفه صاحب حقوق والتزامات متعددة، تشمل القيام بأعمال لمعالجة مشكلات عالمية؛ ينظر إلى كل شخص بوصفه مواطنًا في حكومة عالمية).

المكدلة

إن فرضية المكدلة (McDonalidization) (Ritzer, 1997b, 2008b) تقوم على نظرية ماكس فيبر، عند منقلب القرن العشرين، حول عقلنة الغرب. إن نظرية فيبر حول العقلنة كانت على الأقل جزئيًا، نظرية مبكرة حول العولمة، لأنه كان يميل إلي رؤية ليس فقط هيمنة العقلنة على الغرب بشكل متزايد، وإنما كان يرى أيضًا أن جزءًا كبيرًا من بقية بلدان العالم كان مقدرًا عليه أن يتعقلن أيضًا. وكان نموذج فيبر لعملية العقلنة هو البيروقراطية، بينما اتخذت أطروحة مكدلة نهاية القرن العشرين من مطعم الوجبات السريعة نموذجًا لها. ولقد أُدْخِلَت أطروحةُ المكدلة النظريةَ أيضًا في القرن الواحد والعشرين، وهي تنظر إلى أن العقلنة توسع نطاقها إلى قطاعات أكبر من المجتمع ومناطق في العالم على نحو لم يدر بخيال فيبر أبدًا. والأمر الذي يتمتع بأهمية قصوى هنا هو؛ حقيقة أن المكدلة تمثل قوة لها شأنها في عملية التجانس الثقافي العالمي.

إن المكدلة تُعَرَّف بأنها العملية التي تهيمن على أساسها مبادئ مطعم الوجبات السريعة أكثر وأكثر على قطاعات من المجتمع الأمريكي والعالم ككل. والجزء الأخير من التعريف هو الذي يجعل من المكدلة قوة عالمية بحق.

ويمكن تحديد سمات طبيعة عملية المكدلة من خلال تلخيص أبعادها الخمسة الرئيسية: الكفاءة: ***efficiency***، القدرة على التقدير والحساب: ***calculability***، إمكانية التنبؤ: ***predictability***، الضبط والرقابة: ***control***، من خلال إحلال التكنولوجيا محل البشر، وهو الأمر الذي ينطوي على مفارقة، لا عقلانية العقلانية[١٥]. والنقطة الأساسية بالنسبة لأهدافنا، هي أن هذه المبادئ الخمسة، بالإضافة إلى المكدلة، التي تشكل هذه المبادئ الخمسة جزءًا منها، تغدو عالميةً، وعلى نحو مطرد.

أولاً، يشدد المجتمع الذي يتولى عملية المكدلة على مبدأ "الكفاءة" أو القدرة على اكتشاف أفضل الوسائل الممكنة لأي غايةٍ مرغوبٍ في بلوغها. إن من المتعين على العاملين في مطاعم الوجبات السريعة أن يؤدوا عملهم بكفاءة بطبيعة الحال. فعلى سبيل المثال يتم تجميع البورجر بل ويطهى أحيانًا على طريقة خط التجميع. ويريد العملاء، الحصول على وجباتهم واستهلاكها على نحو يتسم بالكفاءة. وتُعَدُّ خدمة الحصول على الوجبات بالنسبة لأصحاب السيارات دون الحاجة إلى مغادرة سياراتهم، إحدى الوسائل عالية الكفاءة. لقد وضعت على وجه العموم، مجموعة من المعايير والقواعد والتنظيمات والتدابير والبنى لمطعم الوجبات السريعة للتأكد من أن كلا من العاملين والزبائن سوف يتصرفون بطريقة تتسم بالكفاءة. وفضلاً عن ذلك، تدفع كفاءة إحدى المجموعات مجموعات أخرى للتصرف بنفس الطريقة.

ثانيا، تُمنح أهمية عظمى إلى مبدأ "القدرة على التقدير الكمي والحساب"، وإلى التشديد على الكم الذي غالبًا ما يكون على حساب الجودة أو النوعية. إن العديد من جوانب العمل الخاصة بالعاملين في مطاعم الوجبات السريعة تكون محددة بوقت معين، وغالبًا ما يؤدي التركيز على عامل السرعة إلى نتائج معاكسة على نوعية العمل، من وجهة نظر العامل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حالة من السخط، والاغتراب، وإلى معدلات عالية من القلق والاضطراب. وبالمثل، من المتوقع أن يقضي الزبائن أقل وقت ممكن في مطعم الوجبات السريعة. إن خدمة تقديم الطعام للزبائن في سياراتهم يقلص هذا الوقت إلى الصفر، ولكن إذا رغب الزبائن في تناول وجباتهم داخل المطعم، فإن الكراسي قد صممت بطريقة لا تبعث على الراحة، حتى يجد الزبائن أنفسهم مضطرين لمغادرة المكان بعد نحو ٢٠ دقيقة. إن لهذا التشديد على عنصر السرعة تأثيرًا سلبيًا بكل تأكيد على نوعية خبرة الطعام في مطعم الوجبات السريعة. وعلاوة على ذلك، يعني التركيز على عملية

السرعة في تناول الوجبات أن الزبائن لن يستمتعوا بخدمة تناول طعام ذي جودة عالية، الأمر الذي يتطلب إعداده قدرًا كافيًا من الوقت.

وتشمل المكدلة أيضًا تشديدًا على إمكانية التنبؤ، بمعنى أن الأشياء (المنتجات، الأماكن، العاملين، وسلوك الزبائن... إلخ) تكون هي ذات الأشياء من مكان جغرافي إلى آخر (عولمة) ومن زمن إلى آخر. إن من المتوقع أن ينجز العمال عملهم بطريقة يمكن التنبؤ بها، ويتوقع أن يستجيب الزبائن على نحو مشابه يمكن التنبؤ به. ومن ثم، فعندما يدخل الزبائن، يسأل العاملون ومعهم قوائمهم الزبائن عن طلباتهم. ومن الطبيعي أن يكون الزبائن على دراية بما يريدون تناوله، أو أين يتعين عليهم النظر للحصول على ما يريدون، ومن المتوقع أن يقوموا بإبداء رغباتهم، ودفع ثمن طعامهم، والمغادرة السريعة. ومن المتوقع في هذه الحالة أن يقوم العاملون بتوجيه الشكر لهم عند مغادرتهم. إن طقسًا عاليًا يمكن التنبؤ به يُمارس في معظم الوجبات السريعة، مطعم يتضمن أطعمة يمكن التنبؤ بها بشكل كبير تختلف قليلاً من مكان لآخر، ومن زمن لآخر.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد قدر كبير من الضبط والرقابة على الأنظمة التي تخضع لعملية المكدلة، وتكون التكنولوجيات مسئولة عن قدر كبير من هذا التحكم. وعلى الرغم من هيمنة هذه التكنولوجيات على العاملين في الوقت الراهن، فإنها سوف تحل محليهم في القريب العاجل. إن تلك التكنولوجيات تتحكم في العاملين بشكل واضح، حيث تصدر أجهزة القلى الفرنسية رنينًا عند الانتهاء من عملية القلي، بل وتقوم بفصل المقليات آليًا عن الزيت المغلي. ومن جانبهم، يخضع الزبائن لتحكم العاملين المكرهين على الخضوع لهذه التكنولوجيات وكذلك للتحكم المباشر لهذه التكنولوجيات ذاتها. ومن ثم، تجعل أجهزة القلي الآلية من المستحيل على الزبون أن يطلب مقليات جيدة الطهو جيدة التحمير.

وأخيرًا، يعاني كل من العاملين والزبائن من لا عقلانية العقلانية التي تصاحب عملية المكدلة على نحو حتمي. إن العقلانية، وهنا يكمن التناقض، تبدو أنها تفضي إلى نقيضها بالضبط اللاعقلانية. إن كفاءة مطعم الوجبات السريعة غالبًا ما تستبدل باللا كفاءات المرتبطة بطوابير البشـــر الطويلة المنتظرة عند الطاولات أو طـــوابيـــر السيـــارات الطويلة بانتظار تسلم الوجبات. وتجل آخر من تجليات لا عقلانية العقلانية هو، عملية التجرد من الصفات الإنسانية ***(dehumanization)***. إن العاملين يجبرون على العمل في وظائف لا إنسانية، ويضطر الزبائن إلى تناول الطعام في أماكن لا إنسانية (في سياراتهم مثلاً)، وظروف لا إنسانية (تناول الطعام في الطريق مثلاً). إن معظم الوجبات السريعة يمكن أن تكون مصدرًا لانحطاط العاملين والزبائن على حدٍ سواء.

إن أكثر وجوه لا عقلانية العقلانية، من وجهة نظر العولمة على الأقل، هو أن المكدلة تدفع باتجاه زيادة التجانس العالمي[١٦]. نظرًا لأن مطاعم الوجبات السريعة، وغيرها من الأعمال والمنظمات في كل أنحاء العالم، تتأسس على نفس المبادئ الرئيسية – الكفاءة، القدرة على التنبؤ، القدرة على التقدير الكمي والحساب، والتحكم – الأمر الذي يضفي عليها قدرًا عاليًا من التماثل البنيوي حتى ولو قامت ببيع أشياء أخرى مختلفة تمامًا؛ حتى وإن كانت الأشياء (الطعام مثلاً) محلية الطابع تمامًا. إنها تكون متماثلة أيضًا من حيث إنها تؤكد جميعها أشكالاً مختلفة من لا عقلانيات العقلانية. ومن ثم، تصف أطروحة المكدلة، عملية تجانس عالمي متزايد، ولكنها تنتقد هذه العملية لدورها في تقليص الاختلافات العالمية وإنتاج تماثل محيط في كل أنحاء العالم.

المكدلة، والنزعة التوسعية، والعولمة

لقد حقق مطعم الوجبات السريعة عمومًا وماكدونالدز بصفة خاصة نجاحًا مدويًا على الساحة العالمية. إن أكثر من نصف مطاعم ماكدونالدز توجد خارج الولايات المتحدة (في منتصف الثمانينيات كان ٢٥% فقط من مطاعم ماكدونالدز خارج الولايات، إن الغالبية العظمى من المطاعم التي تفتح كل عام تكون فيما وراء البحار – في عام ٢٠٠٦، كان ٢٣٣ مطعمًا من المطاعم الـــ ٢٨٠ الجديدة التي تم افتتاحها فيما وراء البحار. إن أكثر من نصف أرباح ماكدونالدز تأتي من عملياتها فيما وراء البحار. ولقد أصبحت محلات "ستاربكس: ***Starbucks***" المكدَّلة على نحو كبير أيضًا قوة عالمية متنامية، عل الأقل حتى النكسة التي منيت بها في منتصف عام ٢٠٠٨، بالمواقع التي احتلتها في ٢٩ دولة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وتمتعها بوجود قوي في أمريكا اللاتينية، وأوربا (ولا سيما حضورها المميز في لندن) والشرق الأوسط، والدول المطلة على المحيط الهادي.

لقد حققت الكثير من الشركات المُكَدَّلة أيضًا نجاحًا عالميًا كبيرًا خارج صناعة الوجبات السريعة. إن شركة "بلوك باستر" ***Blockbuster*** تمتلك الآن، بالإضافة إلى مواقعها الـــ ٩,٠٠٠ الإضافية في الولايات المتحدة، أكثر من ٢,٠٠٠ موقع في ٢٤ بلدًا من بلدان العالم[١٧]. وعلى الرغم من أن سلسلة محلات "وول مارت" افتتحت أول محل دولي لها (في المكسيك) عام ١٩٩١، فإنها تمتلك الآن أكثر من ٢,٧٠٠ فرع في ١٥ بلدًا.

ومؤشر آخر من مؤشرات العولمة هو؛ أن بلدانًا أخرى طورت مطاعم وجباتها السريعة المكدلة الخاصة بها. إن كندا تمتلك مثلاً سلسلة من المقاهي، هي سلسلة "تيم هورتونز": ***Tim Hortons*** (التي اندمجت مع سلسلة محلات "ويندي: ***Wendy*** عام ١٩٩٥)، والتي تمتلك ٢,٧١١ منفذًا (منها ٣٣٦ منفذًا في الولايات

المتحدة). وتملك باريس، التي يمكن أن تحمل المرء على الاعتقاد بأن لديها مناعة ضد الوجبات السريعة، عددًا كبيرًا من محلات وجبة الكرواسون السريعة. لقد تمت أيضًا مكدلة الخبز الفرنسي المبجل. وفي الهند، توجد سلسلة مطاعم الوجبات السريعة، مثل محلات "نيرولا: *Nirula*" التي تبيع المانون بيرجر (لحم الضأن) (٨٠% من الهنود من الهندوس الذين لا يأكلون لحم البقر)، بالإضافة إلى الأطعمة الهندية المحلية. وتمتلك "موس بيرجر: *Moss Burger*"، وهي سلسلة يابانية، ١,٦٠٠٠ مطعم تبيع بالإضافى إلى الطعام المعتاد بيرجر دجاج "الترياكي: *Teriyaki*"، وبيرجر الأرز والأوشيروكو: *Oshiruko*" مع كعكة الأرز البُنية. وتبيع سلسلة مطاعم "روسكوي بيسترو: *Russkoye Bistro*" الروسية، "البيروجي: *Pirogi* (فطائر من اللحم والخضروات) الروسية التقليدية، و"البليني: *Blini*" (فطائر محلاة)، وفطيرة المشمش القوقازية المختمرة، وشراب الفودكا بطبيعة الحال، ولقد شهدت بيروت، التي عانت من الحرب عام ١٩٨٤، افتتاح سلسلة محلات "جوسي بيرجر: *Juicy Burger*"، وكان مالكوها يأملون في أن تصبح ماكدونالدز العالم العربي. وبعد حرب ٢٠٠٣ في العراق، افتتحت مجموعة من المحلات تعد نسخًا طبق الأصل من ماكدونالدز (مادونال: *Madonal*، مات باكس: *Matbax*) على وجه السرعة هناك. وعلى الرغم من العداوة الشديدة بين حكومتي إيران والولايات المتحدة، فإن الإيرانيين إيجابيون تمامًا تجاه الأمريكيين وأمريكا، وينعكس هذا في مطاعم الوجبات السريعة عندهم. وفي الوقت الذي لا توجد فيه أية سلاسل محلات أمريكية هناك حتى عام ٢٠٠٨، توجد محلات محلية مقامة على غرار المحلات الأمريكية مثل أحد محلات الآيس كريم الذي يحاكي "باسكن روبينز: *Baskin Robbins*" في طعومه الـ ٣١، ونسخة طبق الأصل من محلات "تي.جي.آي فرايداي: *T.G.I. Friday*" - التي تقدم شطائر البيرجر، "سلاطة كوب: *Cobb Salad*"،

ونوادل بملابس فرايداي المعتادة، بالإضافة إلى "الدجاج المقلي لستار كبس وكابوكي". *(Blackman, 2008: A11)*

والآن تكتمل دائرة المكدلة. إن بلدانًا أخرى بمؤسساتها المُكَدْلَة الخاصة تبدأ الآن في تصدير هذه المؤسسات إلى الولايات المتحدة. إن محل "بودي شوب:- *Body Shop*" وهو سلسلة من محلات التجميل البريطانية، له أكثر من ٢,١٠٠ محل في ٥٥٠ دولة عام ٢٠٠٦، من بينها ٣٠٠ محل في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تفتتح الآن الشركات الأمريكية نسخًا من هذه السلسلة البريطانية، مثل "باث آند بودي وركس: *Bath and Body Works*. وتوجد سلسلة "بولوكامبيرو: *Polo Campero*" الجواتيمالية المتخصصة في الدجاج المقلي الآن في ستة بلدان، وهي الآن تنتشر بسرعة كبيرة في كل أرجاء الولايات المتحدة.

لقد أصبحت ماكدونالدز بوصفها نموذجًا لهذه العملية، تحتل مكانة مركزية في كل أنحاء العالم. لقد وُصف ماكدونالدز عند افتتاحه في لندن بأنه الأيقونة الأمريكية النهائية. وعند افتتاح "البيتزا هت: *Pizza Hut*" في موسكو عام ١٩٩٠، اعتبره الزبائن قطعة صغيرة من أمريكا. إن أحد المديرين التنفيذيين في البيتزا هت في البرازيل يقول إن بلده متحمس للأشياء الأمريكية.

ما بعد الوجبات السريعة

بينما تكون معظم الوجبات السريعة هي النموذج بالنسبة لعملية المكدلة، فإن العملية تمتد إلى ما وراءه. لقد حللت دراسات كثيرة عملية مكدلة التعليم العالي *(Hayes and Wynard, 2002)* والكنيسة *(Drane, 2000; 2008)* والعمل الاجتماعي *(Dustin, 2007)*، وغيرها من الأنشطة المتعددة[١٨]. وليس المهم هو أن الكثير من

قطاعات المجتمع قد خضعت للمكدلة، وإنما المهم هو كون هذه القطاعات، مثلها مثل ماكدونالدز نفسها، تتمتع بطابع عالمي آخذ في الازدياد.

دعنا نختتم هذا القسم بنموذج غير اعتيادي للمكدلة، يتعلق هذه المرة بعقار الفياجرا الذي يوزع على نطاق عالمي. إن الهدف من تعاطي الفياجرا هو المساعدة على التغلب على مشكلات الانتصاب. ولكن يمكن التأكيد على أن العقار يُستخدم أيضا بعدة طرق لمكدلة الجنس (مثلاً جعل مسألة قدرة الذكور على ممارسة الجنس أمرًا يمكن التنبؤ به أكثر). لقد أصبحت الفياجرا واستخدامها ظاهرتين عالميتين. لقد أصبح استخدام الفياجرا على نطاق واسع موضع اهتمام (وبعض الفكاهة)، ليس فقط في الولايات المتحدة، بل وفي مناطق عديدة من العالم. ففي إسبانيا تم تهريب الفياجرا من الصيدليات؛ لقد أصبحت عقارًا استجماميا يقبل عليه حتى الشباب، ولقد أدى ذلك إلى كمية ضخمة من المبيعات حتى بأسعار تجزئة عالية (١٠٤ دولارات مقابل علبة من أربعة أقراص). ومبيعات غير شرعية (في صالات الديسكو على سبيل المثال) لحبة واحدة مقابل ٨٠ دولارًا. لماذا هذا الإقبال الكبير على الفياجرا في مجتمع معروف بثقافته الذكورية النشطة؟ يقول أحد المتحدثين باسم الشركة التي تقوم بتصنيع الفياجرا: "لقد كنا معتادين على النوم وقت القيلولة، ولكننا الآن أصبحنا أمة تقبل على الوجبات السريعة، حيث يعاني كل إنسان من التوتر، وينعكس هذا بدوره على الأداء الجنسي للذكر. (مقتبس من: ***Bilefsky, 2007b: 14***).

إن المكدلة باعتبارها نظرية للعولمة، تشدد بكل تأكيد على التقارب، ولكنها لا تؤكد على أن كل شيء في العالم يصبح، وبشكل متزايد متجانسًا. وعمومًا، إننا نرى التكاثر العالمي للنظم التي تعمل على أساس المبادئ الرئيسية للمكدلة. ومع ذلك، ففي الوقت الذي يمثل فيه ذلك درجة ما من درجات التقارب، هناك تفاوتات كبيرة في كل أنحاء العالم بالنسبة لدرجة كفاءة اشتغال الأنظمة المُكدَلة، وقدرتها على التنبؤ وطرق

اشتغالها... إلخ. وفضلاً عن ذلك، فإن الأنظمة المكدلة غالبًا ما تستدعي المقاومة، ويؤدي هذا إلى اختلافات مستمرة، أو ربما أجزاء كثيرة من العالم.

والأمر الطريف هو؛ أن معظم النقاشات التي تدور حول المكدلة والعولمة، قد ركزت على القضية الخطأ. لقد صبت اهتمامها بالأساس على المنتج النهائي، وتبنت الموقف المضاد من التقارب لأن المنتجات تختلف على الأقل بدرجة من الدرجات من موقع جغرافي لآخر. ومع ذلك، فالمكدلة لا تدور حول المنتجات النهائية "البيج ماكس: *Big Max*" بقدر ما تدور حول النظام ومبادئه. لقد تمت عولمة هذا النظام، وفي مجالات مختلفة كثيرة، ولكنها تشتغل على الأقل بشكل مختلف قليلاً من قطاع لآخر وفي أماكن مختلفـــة من العالـــم. يوجـــد تقـــارب، ولكنـــه لا يتمخض عن التماثل والتجانس.

عولمة الـــ "لا شيء"

إن عولمة اللاشيء *(Nothing)* *(Ritzer, 2007)* مثلها مثل المكدلة، تتضمن تقاربًا متناميًا نظرًا لأن دولاً كثيرة حول العالم تتميز على نحو متزايد بأشكال مختلفة من "اللاشيء" (انظر ما يلي لتعريف لهذا المفهوم). وتؤكد المحاجة على وجـــود "تقارب انتخابى: *elective affinity*"، وهو مصطلح نستعيره من فيبر (١٩٢١ – ١٩٦٨) بين العولمة والـــ "لا شيء" بمعنى أن أحدهما لا يسبب الآخر، ولكنهما ينزعان نحو التباين معًا. لاحظ: لا تعني المحاجة أن العولمة هي لا شيء؛ فمن الواضح، إن لم يكن لسبب آخر سوى هذا الكتاب المطول، أن العملية ذات أهمية كبرى.

والأمر المركزي بالنسبة لهذه المحاجة هي فكرة الـــ *(grobalization)* فرض العالمي على المحلي (وهي متمم لفكرة: *glocalization*: تداخل العالمي والمحلي) التي تُعَرَّف بأنها الطموحات الإمبريالية للدول القومية، والشركات، والمنظمات وما شابه ورغبتها في (في الحقيقة حاجتها إلى) فرض نفسها على مناطق جغرافية عديدة في كل أنحاء العالم *(Ryan, 2007: 2022 – 3)*. إن اهتمامها الأساسي يكمن في رؤية قوتها، ونفوذها، وفي بعض الأحوال أرباحها تنمو (ومن هنا يجيء مصطلح: *(grobalization)*، وهو جمع بين كلمتي: *grow* (ينمو) و: ***globalization*** (عولمة) في كل أنحاء العالم. وتشمل الـــ: ***grobalization*** (فرض العالمي) مجموعة من العمليات الثانوية، ثلاثة منها – الرأسمالية، الأمركة، والمكدلة – ليست قوى دافعة مركزية فقط للعولمة، وإنما هي أيضًا ذات أهمية كبرى في الانتشار الواسع النطاق للاشيئية: *nothingness*.

إن "اللا شيء" يتضمن (إلى حد كبير) أشكالاً فارغة؛ أشكالاً تخلو إلى حد كبير من محتوى مميز[١٩]. (وعلى العكس، يُعرَّف "الشيء: *something*، بوصفه أشكالاً ممتلئة بشكل كبير؛ أشكالاً غنية بمحتوى مميز). إن من الأسهل تصدير أشكال فارغة (لا شيء) في كل أنحاء الكرة الأرضية، وليس أشكالاً محملة بمحتوى مميز (شيء). إن من المحتمل أن تُرفض الأخيرة من قبل بعض الثقافات والمجتمعات، على الأقل، نظرًا لأن هذا المحتوى يدخل في صراع مع المحتوى المحلي الذي يختلف عنه. وفي المقابل، يكون احتمال دخول الأشكال الفارغة في صراع مع الأشكال المحلية أقل. وبالإضافة إلى ذلك، تتحلى الأشكال الفارغة بميزات أخرى من وجهة نظر العولمة تتضمن سهولة مضاعفتها مرة بعد أخرى وأن لها ميزة تنافسية (نتيجة لانخفاض تكلفتها) نظرًا لأن إعادة إنتاجها غير مكلفة نسبيًا.

وأحد النماذج الدالة على الـــ "لا شيء" وفقًا لهذه الشروط هو مول التسوق (ولا سيما سلاسل المولات) التي تشكل بنية فارغة (إلى حد كبير) يمكن مضاعفتها بسهولة في كل أنحاء العالم. إن بالإمكان ملء هذه المولات بشكل لا نهائي من محتوى محدد (مثلاً، متاجر محلية، أطعمة محلية... إلخ شيء!) يمكن أن يختلف بشكل كبير من مكان في العالم لآخر. ومع ذلك، فإنها تُعبأ وبشكل متزايد بسلاسل محلات، تتوافق هي ذاتها مع تعريف اللا شيء، وتحمل نطاقًا واسعًا من الأنماط المختلفة لـــ "اللاشيء"! أي أن سلاسل المحلات في كل أنحاء العالم تبيع سلعًا هي تقريبًا نفس السلع التي تباع في كل مكان. وحيث إن بلدانًا كثيرة في العالم تمتلك هذه المولات، وسلاسل المحلات، ومنتجات سلاسل المحلات، فهذا مثال على فرض عولمة *(grobalization)* اللا شيء وعلى التقارب العالمي المتزايد.

وهناك أربعة أنماط فرعية من اللاشيء. وجميعها تخلو من محتوى مميز وتُفــرض عليهــا جميعًا العــولمةُ فرضًا. والأنماط الأربعــة هي "لا أماكــن "***non-places***–، أو الأماكن التي تكون فارغة إلى حد كبير من المحتوى (مثلاً، المولات وسلاسل المحلات التي ناقشناها فيما سبق)؛ "اللاأشياء: ***non-things***" مثل منتجات سلسلة أحد المحلات وبطاقات الائتمان (لا يمكن تقريبًا تمييز إحدى هذه البطاقات عن بلايين غيرها، إنها تعمل جميعًا بالضبط بنفس الطريقة بالنسبة لكل مستخدميها في أي مكان في العالم)؛ "اللا بشر: ***non-people***"، أو نوع العمال المرتبطين باللاأمكنة، على سبيل المثال، خبراء التسوق عن بعد (الذين يمكن أن يوجدوا في أي مكان في العالم) الذين يتواصلون مع كل عملائهم بنفس الطريقة التي تعتمــد بشكــل كبير على النصوص *(scripts)* المبرمجة؛ و"اللاخدمات: "***non-services***– مثل تلك التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي: ***ATMs***، (تكون الخدمات المقدمة هي نفسها؛ إن العميل يقوم بعمل كل الأشياء المتضمنة في الحصول على الخدمات)، في تقابلها مع الصرافين الآدميين. إن التكاثر المفروض

عالميًا *(grobal)* للا أمكنة، واللا أشياء، واللا بشر، واللا خدمات هو مؤشر آخر للتقارب المتزايد.

الرياضة: العالمي، وتداخل العالمي والمحلي، وفرض العالمي على المحلي

إن الرياضة *(Giulianotti, 2007: 1086 – 91)* هي الموضوع المناسب الذي يتعين فحصه في هذا الموضع. إنها ظاهرة ثقافية في منتهى الأهمية؛ إنها مُعَولمة إلى حد بعيد، وهي مجال ممتاز يمكن فيه اختبار العلاقة بين النظريتين الأخيرتين(٢٠) – التهجين (وخصوصًا تداخل العالمي والمحلي: ***glocalization***)، والتقارب (وخصوصًا فرض العالمي على المحلي: ***grobalization***).

لقد أصبحت الرياضة عالميةً – وبشكل متزايد – في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين "مع تزايد الهيئات الدولية، والمناقشات، والدورات، وتدفقات الهجرة للمنافسين وأشكال التمثيل الموسع للميديا المرتبطة بها عالميًا، وخصوصًا محطات التليفزيون الأرضية (والفضائية بعد ذلك) والإنترنت *(Smart, 2007: 7)*. لقد أصبح بالإمكان التفكير بلغة الرياضة العالمية أو النظام الرياضي العالمي.

ويمكن تتبع بدايات هذا التطور إلى أواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين. وتعتبر رياضة التنس من وجهة نظر البعض، أول رياضة عالمية. لقد أقيمت أول نسخة لمسابقات التنس في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨، وضمت لاعبين من الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا. وجرت وقائع أول مسابقة لفريق عالمي عندما عرفت المسابقة بعد ذلك باسم "كأس ديفيز" عام ١٩٠٠، وكان عدد الفرق المشتركة محدودًا في البداية. وبحلول الستينيات من القرن العشرين، كانت هناك *50* دولة أو أكثر تتنافس على الكأس.

ومن الأمور المهمة أيضًا في تاريخ الرياضية العالمية هو إقامة أول دورة أوليمبية حديثة في أثينا عام *1896 (Guttman, 2002; 2007: 910 – 14)*. ولقد أقيم ما أصبح معروفًا بعد ذلك بدورة الألعاب الصيفية كل أربع سنوات منذ ذلك التاريخ (عدا أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية). وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد الدول المشاركة في الدورة الأولى ١٣ دولة، فإن ما يربو على ٢٠٠ دولة تتبارى الآن في دورة الألعاب الصيفية. ولقد أعقبتها دورة الألعاب الشتوية عام١٩٢٤. وفي الوقت الراهن، تقام دورتا الألعاب الصيفية والشتوية كل سنتين بالتناوب، وتمثل كلتاهما أحداثًا عالمية من عدة نواح، على الرغم من أن دورة الألعاب الصيفية أكثر شهرة، وتضم عددًا من المشاركين يفوق عدد المشاركين في دورة الألعاب الشتوية. إن كلتا الدورتين عالمية لأن عددًا كبيرًا من الدول تشترك فيهما، ولأن عددًا كبيرًا من البشر يأتون من أجزاء كثيرة من العالم، ليس فقط بهدف المشاركة، وإنما أيضًا باعتبارهم مشاهدين. والأمر الأكثر أهمية، ربما، هو حقيقة أنهما أصبحا حدثين إعلاميين كبيرين. لقد بلغ عدد الذين تابعوا التغطية التليفزيونية لوقائع الدورة الصيفية التي أقيمت في أثينا عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، أربعة بلايين شخص. ولقد شجع هذا بعض الشركات والعلامات التجارية العالمية الكبرى على رعاية جزء من التغطية التليفزيونية للألعاب الأوليمية لزيادة مبيعات منتجاتها وانتشارها عالميًا.

ومع ذلك، فإن الرياضة الأكثر عالميةً هي كرة القدم. إن الفيفا: **FIFA** (الاتحاد الدولي لكرة القدم) هي التي ترعى شئون هذه اللعبة في العالم. لقد تأسست الفيفا عام ١٩٠٤، وتضم ضمن عضويتها ٢٠٤ دول (وبذا يفوق عدد أعضائها عدد أعضاء الأمم المتحدة (بثلاث عشرة دولة). إن بلايين البشر يتابعون مباريات كأس العالم في كل أنحاء العالم، وتُشكل الأحداث التي تقع في تلك المباريات مادة

للأخبار العالمية (مثلاً واقعة ضربة الرأس الشهيرة التي قام بها زيدان في بطولة *2007* والتي احتلت الصفحات الأولى للصحف في كل أنحاء العالم). وهناك العديد من الأندية رفيعة المستوى مثل نادي مانشستر يونايتد (في إنجلترا)، ويوفنتوس (في إيطاليا) التي تتمتع بأهمية عالمية أكبر، مثلاً من نادي "نيويورك يانكيس: "*New York Yankees* – للبيسبول، أو "لوس أنجلوس لاكرز: *Los Angles Lakers*" لكرة السلة. إن نجوم الميديا من لاعبي كرة القدم مثل زين الدين زيدان، وديفيد بيكهام (الذي يلعب الآن في الولايات المتحدة. الأمر الذي يعكس الحركية العالمية الكبرى لنجوم كرة القدم – وغيرها من الألعاب) يتمتعون بشهرة عالمية أكبر من شهرة نجم كرة السلة الأمريكي مثلاً مايكل جوردان. وهناك سوق عالمي ضخم للمعدات الرياضية (قمصان اللعب مثلاً) يرتبط بالفرق الكبرى لكرة القدم.

ومما له أهمية كبرى أيضًا، هو الشركات الرياضية العالمية المرتبطة بهذه الألعاب ونجومها، وتقوم ببيع معداتها وأدواتها الرياضية عالميًا. ومن بين أكثر هذه الشركات شهرة شركة أديداس و"ريبوك: **Reebok** ونايك: ***Nike***". إن أسماء هذه الشركات معروفة في كل مكان في العالم، ولا تستخدم منتجاتها على نطاق عالمي واسع النطاق فقط، وإنما تشتهر علاماتها التجارية بنفس القدر. إن الشرائط المميزة لشركة نايك معروفة في كل أنحاء العالم تقريبًا، ***(Klein, 2000)***. لقد أفرزت الرياضة العالمية نجومًا رياضيين عالميين (بيكهام مثلاً، وتيجر وودز) قامت الشركات الرياضية باستخدامهم لبيع سلعها في كل مكان في العالم ***(Smart, 2007)***، ولقد جنى نجوم الرياضة الملايين مقابل استخدام هذه الشركات لهم بهذه الطريقة. وتوجد في واقع الأمر علاقة تكافلية بين الأبطال الرياضيين والشركات الرياضية، ليس فقط من حيث إن كليهما ينخرط في بيع نفسه للآخر، وإنما أيضًا للترويج لأنفسهم.

دور المنعزل للولايات المتحدة

هناك اتجاه يرى أن الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في العالم في مجال الرياضة. ومع ذلك، يوجد الكثير مما يناقض هذه الدعوى. إن الولايات المتحدة في واقع الأمر تأتي في المرتبة الثانية في العديد من المجالات الرياضية، أو لا تمثل أهمية كبرى نسبيًا في بعض الرياضات (مثلاً، رياضة كرة القدم). إن نجاحها الأكبر يتمثل في رياضات مثل رياضة البيسبول وكرة القدم الأمريكية، التي تتمتع بشعبية كبيرة داخل الولايات المتحدة. إن "إريكسن ***Eriksen 2007: (48)*** يصف الأمر على النحو التالي "إن الولايات المتحدة التى ينظر إليها في الغالب بوصفها المصدر الرئيسي للثقافة العالمية، التي تلقى ازدراءً من الطبقات الوسطى في كل مكان في العالم، تعد تقريبًا جزيرة مغلقة على ذاتها بالنسبة للرياضيات الجماعية". إن المكانة المعزولة نسبيًا في مجال الرياضة تدل عليه حالة رياضة البيسبول. لقد بدأت رياضة البيسبول في الانتشار فيما وراء حدود الولايات المتحدة قبل انتشار رياضات مثل كرة القدم والرجبى الإنجليزية (وعلى الرغم من انتشارها بعد لعبة الكريكيت). لقد انتقلت اللعبة إلى كوبا بحلول عام ١٨٦٠، والصين بحلول عام ١٨٦٣، واليابان وكوريا في بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر ***(Kelly, 2007: 79 – 93)***. ومع ذلك، وعلى الرغم من بدايتها المبكرة، تباطأ انتشار البيسبول. لقد كانت اليابان في حقيقة الأمر هي التي فعلت الكثير لنشر رياضة البيسبول فيما بعد والارتقاء بها داخل إمبراطوريتها في بلدان مثل كوريا وتايوان وجنوب شرق آسيا، وأوقيانوسيا في المحيط الهادي.

وهناك عدة عوامل أسهمت في الحد من انتشار لعبة البيسبول عالميًا. أولاً، لقد أصبحت اللعبة عملاً تجاريًا كبيرًا في الولايات المتحدة يحتكره عدد صغير من الملاك. لقد أسهم هؤلاء الملاك على ترسيخ أسس اللعبة وتنظيمها، وساعد هذا

بدوره على تقوية لعبة البيسبول في سياق أمريكي دون الالتفات إلى أو الاهتمام بالتوسع العالمي. ثانيًا، تم "تشجيع رياضة البيسبول على أساس قومي عالٍ بوصفها تجسيدًا للقيم الأمريكية وطبع صورة الشخصية الأمريكية في الذهن" ***(Kelly, 2007: 84)***. وأخيرًا، لم تنتشر لعبة البيسبول، شأنها شأن كرة القدم أو لعبة الكريكيت عبر الكولونيالية، وإنما بشكل غير رسمي أكثر وأقل إكراهًا عبر البعثات والمعلمين، وهلم جرا.

وفي الوقت الذي يمكن أن نجد فيه أكثر النماذج نجاحًا لانتشار البيسبول في اليابان، فإن اللعبة هناك تختلف تمامًا عن اللعبة التي تمارس في الولايات المتحدة. لقد أجرى عليها اليابانيون تعديلات ملحوظة. ولقد عبر عن ذلك أحد نجوم اللعبة الأمريكيين السابقين بعد أن قضى عامًا في ممارسة اللعبة في اليابان: "ليست هذه لعبة البيسبول. إنها تشبيهها فقط" (مقتبس من ***Kelley, 2007: 88***) وإليك مقارنة تعكس الاختلافات بين لعبة البيسبول في البلدين: "إن لاعبي البسيبول الأمريكيين متحررو الروح، ممتلئون بالحيوية والنشاط، محبون للمرح مقابل الساموراى الياباني الذين يتمتعـــون بـــروح الفـــريق، والحـــذر، والتضحيـــة بالـــذات، شديـــدي الولاء".
(Kelly, 2007: 86).

لقد اخترعت لعبة كرة السلة في الولايات المتحدة، ومؤسس اللعبة هو "جيمس نايسميث: ***James Naismith***"، (المولود في كندا) عام ***1871***، وصُدِّرت إلى كل أنحاء العالم بفضل جمعية الشبان المسيحيين: ***YMCA*** (التي تأسست في إنجلترا). ولقد تسيدت الولايات المتحدة اللعبة وخصوصًا مع ظهور الرابطة القومية لكرة السلة للمحترفين"، (***NBA*** التي تأسست عام ***1946***) و"الرابطة القومية للرياضة الجامعية" للهواة ***(NCAA)***، وبطولتها القومية لكرة السلة (التي بدأت عام ***1939***). ولقد استمرت الولايات المتحدة في تسيد لعبة كرة السلة خلال جزء كبير من النصف الأخير من القرن العشرين.

ومع ذلك، أصبحت رياضة كرة السلة أخيرًا ظاهرة أكثر عالمية بكثير، وفقدت الولايات المتحدة مكانتها المميزة في هذه اللعبة ***(Veseth, 2005)*** وينعكس هذا في الصعوبة المتزايدة التي واجهتها فرق الولايات المتحدة، بما في ذلك الفرق التي تضم نجومًا محترفين في السنوات الأخيرة في الفوز بالدورات الرياضية الدولية والبطولات الأوليمبية (على الرغم من فوز الولايات المتحدة ببطولة ٢٠٠٨ التي أقيمت في بكين). كما ينعكس أيضًا ليس فقط في الوجود المتزايد للاعبين الأجانب في الجمعية الوطنية لكرة السلة: *NBA*، وإنما أيضًا من خلال حقيقة أنهم أصبحوا هم اللاعبين المتسيدين في دوري كرة السلة (مثلاً، ياومنج من الصين). ومـــع ذلك، لا يسير هذا التدفق في اتجاه واحد. إن لاعبين أقل في الولايات المتحدة (وأولئك الذين يمارسون رياضات أخرى مثل لاعبي البيسبول الأمريكيين الذين يذهبون إلى اليابان) غالبًا ما ينضمون إلى فرق أوربية.

إن الرياضيين المحترفين يتميزون بحركية متزايدة؛ إن بالإمكان النظر إليهم كـــ "عابرين للحدود" في الرياضة العالمية بما في ذلك "الرواد" (أولئك الذين ينتقلون إلى بلد جديد تحدوهم الرغبة في ترقية لعبتهم)، و"المقيمون: ***Settlers***" (أولئك الذين ينتقلون إلى بلد جديد ويستقرون هناك)، و"المرتزقة: ***Mercenaries***"، (أولئك الذين يحفزهم المال فقط، والذين ينتقلون من مكان لآخر بحثًا عن الراتب الأعلى) و"البدو: ***Nomads***"، الرُّحل (الذين ينتقلون من مكان إلى آخر "فقط لمجرد أنهم يعشقون الهجرة وأن يكونوا غرباء في ثقافة جديـــدة ومجتمع جديد" ***(Grainger, 2008: 303)***. وينبغي ملاحظة أن هناك أيضًا رياضات بدوية ***(Nomadic)*** عالمية تمامًا مثل رياضة الجولف والتنس الاحترافية حيث ينتقل الرياضيون بشكل دائم من دورة للألعاب إلى دورة أخرى في كل أنحاء العالم ***(Grainger, 2008: 288)***. ومهما يكن السبب، فـــإن عـــددًا متزايدًا من الرياضيين كانـــوا ولا يزالون يتدفقون في كل أنحاء العالم.

ومرة أخرى، وخلافًا لأطروحة الأمركة، فإن الكثير من هذا التدفق يكون إلى داخل الولايات المتحدة وليس إلى خارجها. ولقد أثار هذا قلق الجنوب من عمليـــة "هجرة العضلات: brawn drain" (Bale, 1994) على غرار "هجرة العقول: brain drain " انظر الفصل ١١.

وبالإضافة إلى تدفق اللاعبين الأجانب إلى الجمعية الوطنية لكرة السلة NBA، هناك أيضًا تعاقد عدد كبير من اللاعبين اليابانيين فى "الدوري الرئيسي للبيسبول: Major League Baseball". ففي عام ٢٠٠٦ وقع نادي "بوسطون ردسوكس: Boston Red Sox" عقدًا مع الرامي الياباني النجم "ديسوك ماتسوزاكا Daisuke Matsuzaka" بمرتب طويل الأجل يربو على ٥٠ مليون دولار، والأمر الأكثر لفتًا للانتباه هو أنهم دفعوا لفريقه "سيبو ليونز" Seibu Lions، ٥١ مليون دولار فقط مقابل حق التفاوض معه. وفي عام ٢٠٠٧، وقع نادي "لوس أنجلوس جالاكسي" عقدًا مع نجم الكرة الإنجليزي ديفيد بيكهام يحصل بمقتضاه على 250 مليون دولار للعب في صفوفه لمدة خمس سنوات. (Zinser Lyall, 2007: A1, C14).

وفي الوقت الذي تبدو فيه الرياضة العالمية في تناقض مع الأمركة من عدة وجوه، يشير باري سمارت أن الرياضة العالمية قد "تأمركت" بالمعنى الواسع للكلمة. ويقع تحت عنوان أمركة الرياضة العالمية "التتجير الشامل للرياضة الذي برز لأول مرة في أمريكا والذي يتمثل في تنمية الرياضة باعتبارها مشهدًا للتسلية والترفية، والتطورات التي طرأت على البث التليفزيوني للأحداث الرياضية، والتوسع في ثقافة الشهرة لكي تشمل نجوم الرياضة". (Smart, 2007: 23).

وهناك حركة انتقال لأبطال الرياضة المحترفين في رياضات عديدة من بلدان أقل تقدمًا إلى بلدان أكثر تقدمًا. وأحد النماذج غير المعروفة على نطاق واسع، هو انتقال لاعبي الرجبى من ساموا إلى نيوزيلاندا، حيث يمكنهم الحصول

على أموال أكثر بكثير من تلك التي يتقاضونها في بلادهم، فضلاً عن تحقيق قدرًا أكبر من الشهرة، التي قد تصل إلى الشهرة العالمية *(Grainger, 2008)*. ويمكن النظر إلى هذا باعتباره استغلالاً كولونياليًا جديدًا من جانب دولة إمبريالية (نيوزيلاندا في هذه الحالة) لمصدر طبيعي (الأبطال الرياضيين الموهوبين) يخص إحدى المستعمرات السابقة (ساموا). إن أفضل لاعبي ساموا في لعبة الرجبي يتبارون الآن في نيوزيلاندا ولصالحها. ولقد ساعد هذا على هبوط مستوى اللعبة في ساموا.

المحلي، تداخل العالمي والمحلي، المفروض عالميًا على المحلي

إن إحدى القضايا المركزية في دراسة عولمة الرياضة هي الدرجة التي يتداخل فيها العالمي والمحلي (تداخل مظاهرها العالمية بمظاهرها الأكثر محلية) - *(Giulianotti and Robertson, 2004: 545 – 68)*-. وهناك اعتقاد واسع الانتشار بين أولئك الذين يدرسون هذا الموضوع بأن الرياضة قد تم التداخل فيها بين العالمي والمحلي إلى درجة كبيرة وبأن عملية التداخل بين العالمي والمحلي *(glocalization)* هي أفضل مفهوم نفكر به في عملية عولمة الرياضة. وفي الوقت الذي يكون فيه من المؤكد وجود قدر كبير من تداخل العالمي والمحلي في الرياضة، فإنه أبعد ما يكون عن الصورة الكلية لقضية الرياضة (أو أي شيء آخر).

لقد انكب كل من رولاندرو برتسون وريتشارد جيليانوتي مباشرة على دراسة هذه القضية في علاقتها بالرياضة ولا سيما رياضة كرة القـدم *(Guilianotti and Robertson, 2007b: 58 – 78)*. إنهما يذهبان إلى ما وراء فكرة تداخل العالمي والمحلي التي تتضمن التأثير المتبادل بين ما هو عالمي وما هو محلي، لكي يؤكدا أن تداخل العالمي والمحلي يتضمن "الوجود الاجتماعي المختلط

للتماثل والاختلاف" *(Giullanotti and Roberston, 2007b: 60)*. لـــ "الاتجاهات التي تؤكد على التجانس *homogenizing* وتلك التي تؤكد على التغاير *heterogenizing*" *(Giulianotti and Robertson, 2007b: 61)*. إنهما يريان مفهوم الـــ *glocalization* (تداخل العالمي والمحلي) بوصفه شاملاً لكل من التجانس والتغاير.

ومع ذلك، فهذا الجمع بين التجانس والتغاير تحت عنوان تداخل العالمي والمحلي يحجب الضغوط الصراعية في الغالب تجاه أحدهما. وما نحتاج إليه هو التمييزات، التي ناقشناها من قبل بين فرض العالمي على المحلي *(grobalization)* وتداخل العالمي والمحلي *(glocalization)*، وكذلك بين الـــ "لا شيء: *nothing*"، والـــ "شيء: *(something)*. ووفقًا لهذه التمييزات، يكون فرض العالمي للاشيء هو الذي يميل إلى إنتاج التجانس في أي موقع يؤكد فيه نفسه ويحقق هيمنةً. وفي المقابل، يتضمن تداخل العالمي والمحلي للشيء بشكل ملازم المغايرة من حيث إن "الشيء" (الذي يتصور بوصفه محليًا، ومحكومًا وغنيًا بالمحتوى المميز لهذا الموقع) في مكان ما سوف يكون مختلفًا عن شيء في مكان آخر (مُتصور ومحكوم في مكان آخر ويضم محتوى مميزًا لا محالة).

إن من الأفضل التفكير فيما يؤول في الغالب بوصفه تداخلاً بين العالمي والمحلي، بوصفه فرضًا للعالمي *(grobal)*. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يوجه فيه الكثير من الاهتمام إلى الطريقة التي يتداخل فيها العالمي والمحلي في لعبة الكريكيت (في الهند مثلاً، انظر ما يلي)، فإن الحقيقة هي أن اللعبة قد تم فرضها من قبل البريطانيين. والأمر المهم أيضًا بالنسبة لفرض الرياضة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هو المنظمات والمنافسات الدولية، والهيئات والمنظمات الحاكمة الدولية *(Andrews and Ritzer, 2007: 32)*، والشركات متعددة القوميات (وعلاماتها التجارية العالمية المميزة)، والميديا. لقد

أسهمت كل هذه الأشياء في فرض الرياضة عالميًا وإنتاج تجانس متزايد في الرياضة في كل أنحاء العالم. ولا يعني هذا القول عدم وجود ضغوط مماثلة باتجاه التغاير، وبأن تلك الأشياء يمكن استيعابها أفضل عن طريق مفهوم تداخل العالمي والمحلي. وفي الوقت الذي يكون فيه من الصحيح وجود قوى للتجانس والتغاير فيما يجمع بين العالمي والمحلي ***(glocalization)***، فإن اجتماع ما هو متداخل عالميًا ومحليًا ***(glocalized)*** وما هو مفروض عالميًا: ***grobalized***، هو ما ينتج الفريد في مكان مفترض، والذي ينحو باتجاه التغاير بدلاً من التجانس، ولا سيما فرض اللا شيء عالميًا عندما يتم التركيز على التجانس ومفهوم تداخل العالمي والمحلي (الشيء) لإنتاج التغاير[٢١].

إن إريكسن: ***Eriksen***"، ***(2007: 56)*** في تحليله للرياضة، ولا سيما رياضة كرة القدم الغيلية ***(Gaelic)***، ولعبة الهوكي الأيرلندية ***(hurling)*** يؤكد بأنهما ليسا نموذجين لتداخل العالمي والمحلي لشيء، وإنما هما بمعنى أصح:

> **يمثلان شيئًا لا يمكن عولمته، ولن يتم عولمته لأنهما يرمزان إلى هوية ثقافية ترتبط، في غياب أي فعل مناهض، بمكان محدد. إن سوسيولوجيا العولمة تحتاج إلى مصطلح ثالث لاستيعاب هذه الظاهرة العالمية على وجه الحصر. إن مقاربة ريتزر. محدودة لأنها تستبعد إمكانية أي شيء محلي فحسب، إن النظام المحلي المكتفي بذاته يستمر في الوجود، بإثبات ذاته، حيث توجد دوافع كافية وانعدام للمنافسة الخارجية.**

إن إريكسن يريد في واقع الأمر أن يضيف "المحلي: ***local***" إلى "المفروض عالميًا: ***grobal***" و"ما يتداخل فيه العالمي والمحلي" ***(glocal)*** بوصفها مفاهيم

أساسية لتحليل العولمة، وخصوصًا عولمة الرياضة. والمشكلة هي صعوبة التفكير في أي ظاهرة في عالم الرياضة، أو أي مجال آخر، على أساس اكتفائها الذاتي، وخلوها من أي أثر عالمي. وينطبق هذا بصفة خاصة على النموذجين اللذين أوردهما إريكسون – لعبة الهيرلينج *(hurting)* الأيرلندية، وكرة القدم الغيلية – حيث توجد جذورهما في أيرلندا، الدولة التي يتم تصنيفها في الغالب، واعتبارها أكثر الدول المعولمة في العالم.

الكريكيت:

المحلي، تداخل العالمي والمحلي، أو المفروض عالميًا على المحلي، لقد جذبت رياضة الكريكيت الكثير من انتباه المهتمين بالعولمة بصفة عامة والرياضة على وجه الخصوص. *(Kaufman ad Patterson, 2005: 82 – 110)* وربما كان أفضل عمل أنجز حول هذه المسألة هو عمل أبادوري *Appadurai (1996)*. وتقوم محاجة أبادوري على أن لعبة الكريكيت قد تخلصت من طابعها الاستعماري واكتسبت بعدًا أهليًا في الهند بحيث "لم تعد إنجليزية الطابع" *(Appadurai, 1996: 104)*. بمعنى أن العالمي والمحلي قد امتزجا معًا فيها، إن لم تكن قد أصبحت لعبة محلية. إنه يعترف أن لعبة الكريكيت قد أُدخلت إلى الهند بواسطة إنجلترا. لقد كانت أحد مظاهر الاستعمار. إن إنجلترا كانت ترغب في تكوين فرق يمكنها اللعب معها، وكانت اللهند وغيرها من المستعمرات مؤهلة للعب هذا الدور. ومع ذلك، أجرى الهنود تعديلات على اللعبة (تمامًا مثلما فعل اليابانيون مع لعبة البيسبول) وجعلوا منها لعبة هندية الطابع.

والأمر الذي يتميز بأهمية خاصة، هو الدور الذي لعبته الميديا واللغة في تحويل لعبة الكريكيت في الهند. لقد حررت وسائل النشر الهندية الجماهيرية الكتب –والمجلات والكتيبات– لعبة الكريكيت من "إنجليزيتها". لقد أصبحت اللعبة تمارس على نطاق واسع في الشوارع، والساحات، والقرى في الهند حتى إنها أصبحت

مطبوعة في الممارسة الجسدية للكثير من الهنود. وكان الهنود أيضًا يقرؤون عن فرقهم المفضلة ونجوهم المحبوبين وسمعوا عنهم في الإذاعة وشاهدوهم على شاشات التليفزيون، الأمر الذي ساعد على جعل اللعبة جزءًا من الحياة اليومية للكثير من الهنود.

لقد أصبحت لعبة الكريكيت في الهند وغيرها من المستعمرات السابقة، تحت سيطرة الأماكن المحلية وليس الإنجليز. لقد استولى الهنود على لعبة الكريكيت من الإنجليز. وفي غضون هذا غيروا من طبيعة اللعبة بأن جعلوها لعبة أكثر عدوانية، لعبة أقل إنسانية وربما، وهو الأهم، أكثر مشهدية (تمامًا مثلما أصبحت لعبة البيسبول اليابانية أكثر مشهدية من النسخة الأمريكية). إن لعبة الكريكيت بالنسبة لأبادوري(١٠٧ : ١٩٩٦) "تنتمي الآن إلى عالم أخلاقي وجمالي مختلف". لقد أصبحت مناسبة لتحريك العاطفة القومية في العروض متعدية القوميات" (١٠٩ : ١٩٩٦). ومن ثم تكمن هذه العاطفة القومية في قلب المباريات التي تجري بين الغريمين الهند وباكستان والتي تشبه حربًا. ونتيجة لذلك "لا تكون إنجلترا... جزءًا من المعادلة" في مثل هذه المباريات وكذلك في العديد من مباريات الكريكيت الدولية الأخرى (١٠٩ : ١٩٩٦).

وفي الوقت الذي يتمتع به تحليل أبادوري بالكثير من المزايا، من المهم أن نتذكر أن لعبة الكريكيت قد تم فرضها عالميًا بواسطة الإنجليز. إن الشكل المميز للعبة الكريكيت في الهند برز نتيجة للتفاعل بين لعبة الكريكيت التي فرضتها إنجلترا عالميًا، والتي كان يجري تصورها والتحكم فيها مركزيًا، وتفتقر إلى محتوى مميز "لا شيء"، ولعبة الكريكيت كما يجري تصورها والتحكم فيها محليًا، والغنية بمحتواها المميز "لا شيء" التي أنتجها التداخل بين العالمي والمحلي في

الهند، وشأنها شأن كل الأشكال الثقافية، لا يمكن اختزال لعبة الكـــريكيت إلـــى التداخـــل بين العالمي والمحلي أو فرضها عالميًا أو إلى شيء أو لا شيء، ففي عالم اليوم تتضمن كل الأشكال الثقافية عناصر من كل هذه الأشياء.

ملخص الفصل

يتصدى هذا الفصل لدراسة التدفقات العالمية للثقافة التي تنحو إلى الانتقال بسهولة أكبر حول العالم أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما من خلال أشكال رقمية غير مادية. وقمنا بفحص ثلاثة منظورات حول التدفقات الثقافية العالمية، التخالف، والتهجين، والتقارب.

إن التخالف يركز على حقيقة أن الثقافات مختلفة بصفة أساسية، وأنها تتأثر سطحيا فقط بالتدفقات العالمية. ومن المعتقد أن تفاعل الثقافات ينطوي على إمكانية "صدام كارثي" وتعد نظرية صامويل هنتنجتون حول صراع الحضارات أصدق تمثيل لهذه المقاربة. إن الاختلافات الاقتصادية بعد الحرب الباردة قد اكتنفتها صدوع جديدة كانت تتميز بالطابع الثقافي بصفة مبدئية، ولقد أدى التفاعل المتزايد بين "حضارات" مختلفة (مثل الحضارة الصينية، والإسلامية، والأرثوذكسية والغربية) إلى صدامات عنيفة، ولا سيما الصراع الاقتصادي بين الغرب والحضارة الصينية والصراع السياسي الدموي بين الحضارتين الغربية والإسلامية. ولقد وُجّه النقد لهذه النظرية ولأسباب عديدة، وخصوصا تصويرها المسلمين بوصفهم "نزاعين إلى العنف".

ويمكن القول إن عمر عملية العولمة -التي تشمل نشر الدين (وثيق الصلة بالحضارات) يربو على ٢,٠٠٠ سنة. ولقد قمنا بفحص تطور الأديان العالمية الكبرى مثل الإسلام والهندوسية، والبوذية، والمسيحية، واليهودية، والمورمونية، وحقيقة اشتمالها على تدفقات عالمية، بالإضافة إلى العمليات التي تتكيف بها مع تدفقات أخرى.

وتشدد مقاربة "التهجين" الثقافي على تداخل الثقافات العالمية والمحلية. ومن ثم، يُنظر إلى العولمة على أنها سيرورة خلاقة تساعد في نشأة كينونــات مهجنــة لا يمكن اختزالها إلى العالمي أو المحلي. وأحد المفاهيم الأساسية في هذا السياق هو مفهوم الـ *(glocalization)*، أو تداخل العالمي والمحلي الذي يسفر عن نتائج فريدة في مناطق جغرافية مختلفة. ومفهوم آخر أساسي هو مفهوم أرجون أبادوري "الصور: *Scapes*" (تدفقات عالمية تشمل البشر، والتكنولوجيا، والتمويل المالي، والصور السياسية والميديا) والانقطاعات التي توجد بينها والتي تؤدي إلى خلق المهجنات الثقافية.

ويشدّد "التقارب الثقافي: ***cultural convergence***" على التجانس الذي تنتجه العولمة. ويوجد اعتقاد في أن الثقافات قد جرى عليها التحويل بشكل جذري نتيجة للتدفقات القوية. ولقد قمنا أيضًا بتحليل "الإمبريالية الثقافية: ***cultural imperialism***" التي تفرض عن طريقها إحدى الثقافات نفسها على ثقافة أخرى، وتتسبب على الأقل في تدمير أجزاء من هذه الثقافة، تحت هذا العنوان. وأحد الانتقادات الموجهة للإمبريالية الثقافية يتأسس على فكرة "تجاوز الحدود الجغرافية" الثقافية. ومعنى هذا أن من الصعب جدًا ربط الثقافة بمنطقة جغرافية محددة.

وتشمل "المكدلة: ***Mcdonalidization***" الانتشار العالمي للأنظمة العقلانية، المرتكزة على مبادئ مطاعم الوجبات السريعة مثل: الكفاءة، إمكانية التنبؤ، القدرة على التقدير الكمي والحساب، والرقابة والضبط. وتمتد هذه العملية لأعمال تجارية، وقطاعات، ومناطق جغرافية أخرى. ويعد فرض "العالمي على المحلي: ***grobalization***" (مقابل تداخل العالمي والمحلي ***(glocalization)*** عملية تفرض بمقتضاها الدول، والشركات إلخ، نفسها على المناطق الجغرافية بهدف جني الأرباح، والقوة... إلخ.

ويمكن أيضًا النظر إلى العولمة بوصفها تدفقًا لـ "اللا شيء" (مقابل "الشيء")، بما في ذلك نشر اللا أمكنة، واللا أشياء، واللا بشر، واللا خدمات. إن التفاعل بين هذه العمليات (فرض العالمي على المحلي، تداخل العالمي والمحلي، اللا شيء، والشيء) يمكن مشاهدته بوضوح في عولمة الرياضة، وهي ظاهرة تشكل جزءًا مهمًا من الثقافة.

قراءات إضافية

Jan Nederveen Pieterse, *Globalization and Culture: Global Melange*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2004.

Nestor Garcia Canclini. *Hybrid Cultures: Strategies for Entering and Leaving Modernity*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1995.

Frederick F. Wherry. *Global Markets and Local Crafts: Thailand and Costa Rica Compared*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2008.

Benjamin Barber. *Jihad vs. McWorld*. New York: Times Books, 1995.

Samuel P. Huntington. *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

Peter Beyer. *Religions in Global Society*. London: Routledge, 2006.

Peter Beyer. *Religion and Globalization*. London: Sage, 1994.

John Drane. *The McDonaldization of the Church*. London: Darton, Longman and Todd, 2000.

George Ritzer. *The McDonaldization of Society*, 5th edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2008.

George Ritzer. *The Globalization of Nothing*, 2nd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2007.

ملاحظات

١- تميل النظريات الاجتماعية المعروفة باسم "البنيوية" للأخذ بوجهة النظر التي تذهب إل وجود بنى "عميقة" لا تتأثر عمومًا بالتغيرات السطحية. وعلاوة على ذلك، تنظر إلى هذه البنى العميقة بوصفها ذات أهمية كبرى، أكثر أهمية بكثير من تلك التي توجد على السطح، وتشمل النماذج الشهيرة كارل ماركس، سيجموند فرويد، وكلود ليفي شتراوس.

٢- انظر أيضًا باربر *Barber (1955)*.

٣- هنتنجتون *(1996)*. وللحصول عل اختبار على الأقل لأطروحة هنتنجتون (وفوكوياما) انظر *Diez Nicolas (2002: 465 – 93)*.

٤- مثلاً تمتد الأمة الصينية ، بسبب تاريخ طويل من الهجرة إلى الخارج، ليس فقط إلى "الصين الكبرى"- دولتي الصين وتايوان القوميتين، بالإضافة إلى هونج كونج، ولكن بعيدًا فيما وراءها، حيث توجد أعداد كبيرة من الصينيين غالبًا في مقاطعات في كل أنحاء العالم تقريبًا. ولا يخضع هؤلاء لدولة الصين. انظر هاردينج *Harding (1993:660-86)*

٥- والثروة النفطية المتزايدة في عدد من الدول المسلمة مهمة أيضًا.

٦- لسلسلة من المقالات حول هذا الموضوع، انظر:- *Sociology of Religion 68.3 (2007) Gokariksel and Michell (2005: 146 – 65)*.–

٧- يوجد في العديد من الأديان أيضًا.

٨- على الرغم من أنها تعمل على طمس أشياء كثيرة حول العلاقة بين العالمي والمحلي بما في ذلك حقيقة أن بعض العمليات (السيرورات) تكون متنافرة؛ من غير الممكن أن يجتمعا. والأمر الأكثر عمومية، هو أن الـ *(glocalization)* (تداخل العالمي والمحلي) تتجاهل الصراعات بين العالمي والمحلي.

9- http://www.unesdoc.unesco.org/images/06/2/00/271/127/60m.pdf.

١٠- من جانبي، لست متأكدًا أنها سطحية، ولكن اهتمامي، واهتمام الآخرين، هو الانتشار العالمي للأنظمة، مثل أنظمة ماكدونالدز وديزني وليس منتجاتهما.

١١- انظر على سبيل المثال *Geddens (1990)*.

١٢- للحصول على نقد لهذا الرأي، انظر: ***Galdwell and Lazada, Jr.*** ***(2007: 489 – 515)***.

١٣- يتعارض هذا مع وجهة النظر الأخلاقية في عصر ما بعد الحداثة التي ترفض هذه الأخلاق الشمولية. انظر ***Buman (1993)***.

١٤- يتم التشديد على هذه المقاربة عند بولي وليتشر ***(2009)***.

١٥- كانت هذه في حقيقة الأمر أيضًا الخصائص الرئيسية لسيرورة (عملية) العقلانية عند فيبر.

١٦- من أجل دليل ضد هذه الحجة، على الأقل فيما يتصل بالقيم، انظر

(Esmer (2006: 183 – 202).

١٧- ومع ذلك، تعاني "بلوك بستر: ***Blockbuster***" من عملية انحطاط مثلما يحدث مع الـ ***DVD***، نتيجة للتوصيل المتزايد للسينما الرقمية.

١٨- يمكن العثور على مجموعة من هذه التطبيقات في مقالات ريتزر *(2006)*.

١٩- لنقد آخر للعولمة يعتمد بشكل كبير على مفهوم الـ "لا شيء"، وإن يكن معرفًا بشكل مختلف كثيرًا، انظر *Nancy (2007)*.

٢٠- من الصعب إيراد الدليل القوي على التخالف داخل عالم الرياضة.

٢١- المسألة أكثر تعقيدًا بكثير من هذا، نظرًا لأن عولمة "الشيء" سوف تؤدي إلى تغاير أكبر وسوف تميل عولمة "اللاشيء" نحو التجانس. ومن ثم، فإن الائتلافات الأربعة _ ***glocalization*** (دمج العالمي والمحلي)، وتصور لا شيء أو شيء يجب أن تستخدم حتى يمكن فهم العولمة فهمًا تامًا.

الفصل العاشر

التدفقات العالمية عالية التقنية والبنى

التكنولوجيا، ووسائل الإعلام، والإنترنت

يعالج هذا الفصل ثلاثة من أكثر مظاهر العالم الاجتماعي معاصرة على وجه العموم، والعولمة بوجه خاص. إن الإعلام والإنترنت، وهما يمثلان تدفقات وبنى عالية التقنية، يمكن ضمها معًا تحت مقولة التكنولوجيا. وفي الوقت الذي تتم فيه معالجة العديد من التكنولوجيات (السفن الحاويات، كود المنتج العالمي *[UPC]* بشكل مستقل في هذا الفصل، فإن وسائل الإعلام والإنترنت ينتميان في حد ذاتهما إلى التكنولوجيا. وفضلاً عن ذلك، يشمل الإنترنت العديد من التكنولوجيات المهمة، ويتم تحويل وسائل الإعلام من خلال مجموعة من التكنولوجيات الجديدة (بما في ذلك الإنترنت والمدونات مثلاً التي تحل محل الصحف بشكل متزايد). لقد أصبحت كل هذه الأشياء، منتشرة في كل أنحاء العالم.

التكنولوجيا

لقد لعبت الكثير من التغيرات التكنولوجية (التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة) كما ذكرنا في الفصل ٢، دورًا ضخمًا في العولمة. لقد أثرت هذه التغيرات على السيرورات العالمية لمدة قرن أو أكثر، واعتمد هذا التأثير على الصورة التي يكونها كل امرئ عن العولمة، ولكنها تسارعت في السنوات الأخيرة (وخصوصًا في عصر العولمة) خالقة، أو على الأقل معجلة بـــ (العمليات الكونية).

وأحد نماذج التطور التكنولوجي الأكثر حداثة في مجال التجارة كان بناء أول سفينة حاوية عالمية عام١٩٥٦. فبدلاً من تحميل وتفريغ البضائع بجميع أنواعها. إن الحاويات المعبأة بالفعل بالمنتجات، يتم تحميلها وتفريغ حمولتها من السفن. لقد ولد عصر جديد من الشحن البحري يسمح بالتحميل والتفريغ الأسرع

للسفن، والنقــل المستمــر للحاويـــات بين السفـــن، ومـــن السفن إلى الشاحنات أو القطارات. ولقد أدت تلك التكنولوجيا الجديدة إلى خفض تكلفة نقل البضائع بنسبة ١٠٠%. لقد تحسنت تكنولوجيا الحاويات بطبيعة الحال على مر السنين، الأمر الذي أدى إلى خفض تكاليف الشحن عن طريق السفن بنسب أكبر. فمثلاً، لدينا ما يطلق عليه الآن "السفن العملاقة": *Monster Ships*" التي يمكنها حمل حاويات تعادل حمولة ما يقرب من ٢٠ ميلاً من الشاحنات. ونتيجة لعملية النقل الحديثة في حاويات "فإن تكلفة نقل حاوية عن طريق البر لمسافة مائة ميل من الميناء إلى وجهتها النهائية، يزيد بطبيعة الحال من تكلفة شحن نفس الحاوية عن طريق البحر من شنغهاي إلى روتردام". ***(Chanda, 2007: 37)***.

لقد أدى تطور النقل الجوي وتوسعه إلى تسريع نقل البضائع بشكل كبير، بل وأدى في بعض الأحوال إلى خفض التكاليف (على الرغم من أنه يظل من الأرخص نقل أشياء كثيرة بواسطة السفن والسيارات مثلاً). وأحد التطورات التكنولوجية المهمة كان ظهور طائرة بوينج ٧٤٧ بجسدها العملاق عام ١٩٧٠، ووصول نسخة من حمولة الطائرة بعد ذلك بوقت قصير.

وتطور آخر مهم حدث أيضا عام ١٩٧٠، مع إنشاء البريد الفيدرالي السريع (فيديكس: ***FedEx***). ففي الوقت الذي كانت فيه فيديكس ولا تزال منظمة مبتكرة، فإن التقدم التكنولوجي مهم المرتبط بها يشمل استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر لتتبع تسليم الطرود عن طريق الطائرات النفاثة وغيرها من الوسائل. وما تبقى هو تاريخ، لأن فيديكس قد أصبحت اسمًا متداولاً وحضورًا ملموسًا في كل أنحاء العالم. "لقد قامت فيديكس في ليلتها الأولى بتسليم ١٨٦ طردًا. وها هي الشركة تمارس مهامها الآن في العالم كله، تسلم طرودًا يبلغ متوسطها ثلاثة ملايين طرد يوميًا". ***(Chanda, 2007: 64)***.

ثم هناك الابتكار المتواضع في الظاهر لكود المنتج العالمي (*UPC*) الذي بدأ في محلات البقالة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤. والآن يتم مسح وبيع أكثر من ٥ ملايين منتج مشفر خيطيًا في كل أنحاء العالم. إن ما سمّي كود الأعمدة الموجود على أرفف المحلات يمكنه قراءة الشفرات الخيطية (أكواد الأعمدة) الموجودة على علب الأحذية، والقمصان، وعبوات الشامبو، ويقوم بتنبيه الممولين تلقائيًا عندما يهبط المخزون، الأمر الذي يسمح بوصول الإمدادات بسرعة بدون الحاجة إلى عمليات الجرد عالية التكاليف. (*Chanda, 2007: 65*). ولقد أدى هذا إلى تسريع حركة المنتجات إلى حد كبير من كل أنحاء العالم إلى المخازن، ومن ثم إلى منافذ البيع بالتجزئة في كل مكان فى العالم.

إن كل هذه التطورات من وجهة نظر العولمة، وربما من أي وجهة نظر، تتضاءل أمام ابتكار أول جهاز كمبيوتر شخصي فى منتصف السبعينيات، ثم الإنترنت في التسعينيات (إن أجهزة الكمبيوتر الشخصية والإنترنت كلها الآن متضمنة بعمق في، وأساسية بالنسبة للتطورات التكنولوجية التي ذكرناها من قبل، وكذلك بالنسبة لمعظم التطورات الأخرى). لقد مهدت هذه التطورات الطريق لمعامـــلات الإنترنت العالمية والعلاقات الشخصية المتبادلة بكل أنواعها (الفيس بوك مثلاً).

إن التطورات التكنولوجية السابقة هي مجرد بعض التطورات التكنولوجية التي أسهمت بشكل كبير في عولمة التجارة والعلاقات البيشخصية. ولا يوجد فقط عدد لا حصر له من مظاهر التقدم التكنولوجي الأخرى في هذه المجالات التي يمكن ذكرها هنا، ولكن تأثرت أيضا عولمة كل مجال آخر تناولناه في هذا المجلد، وتسارعت بفضل التغير التكنولوجي.

التكنولوجيات الطبية

لم تكن تكنولوجيات جديدة للرعاية الصحية (صور الرنين المغناطيسي: *MRIs*، وصور الأشعة المقطعية: *CAT Scans*، وصور المسح الذري: *PET Scans*، وجراحة الروبوت: *Da Vinci Robotics*) قد ظهرت وبمعدل سريع فقط، ولكنها راحت تتدفق بشكل أسرع بكثير حول العالم من أي وقت مضى بفضل التحسن الذي طرأ على وسائل النقل. إنها تكنولوجيات باهظة التكاليف وتم ابتكارها بشكل كبير في الشمال. إن بإمكان الدول المتقدمة استخدام هذه التكنولوجيات التي تنتشر في كل دول الشمال. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الرائدة في العالم: اليابان والولايات المتحدة، التي تمتلك عددًا استثنائيًا من هذه التكنولوجيات بالمقارنة بحجم سكانها. إن احتمال وجود هذه الأجهزة ليس كبيرًا فقط في الدول المتقدمة، ولكن احتمال استخدامها بشكل مكثف في هذه الدول يكون أكبر، لأن المرضى هناك يكونون أكثر قدرة على تحمل التكاليف الباهظة لعمليات المسح والاختبارات (مثلاً، عمليات البروستاتا التي تجرى بواسطة الروبوت) أو لأن نظام التأمين الصحي يكفل لهم إجراء هذه الفحوص والاختبارات. وفضلاً عن ذلك، يفرض الوجودُ الواسعُ لهذه الأجهزة المكلفة استخدامَها. إن شراء مثل هذه الأجهزة أمـــر مكلف ولا يعقل أن تظل خاملة أو معطلة عن العمل لفترات طويلة. كما يتطلب تركيز هذه الأجهزة والمعدات في الدول المتقدمة عمالة مدربة تدريبًا عاليًا لتشغيلها، والقيام بالاختبارات، وقراءة النتائج (أشعة الرنين المغناطيسي مثلاً). وفي المقابل، يتدفق عدد قليل من هذه التكنولوجيات إلى بلدانٍ أقل تقدمًا، تنتمي إلى الجنوب، حيث تستخدم هناك بشكل أقل كثافة، وحيث يوجد عدد أقل نسبيًا من العمالة المدربة يمكنها القيام بالاختبارات وقراءة النتائج.

ويمكن قول نفس الشيء حول تدفق المواد الصيدلانية بجميع أنواعها. ومن الواضح أن عقاقير ذائعة الصيت بالنسبة لصناعة الأدوية (ليبتور وزوكور: *Lipitor and Zokor*) (ارتفاع نسبة الكولسترول)، بلافيكس: *Plavix* (أمراض القلب)، نيكسيوم: *Nexium* (الارتجاع المعدي المريئي) بريفاسيد: *Prevacid* (حرقة فم المعدة) أدفير: *Advair* (الربو)، نورفاسك: *Norvask* (ضغط الدم)، زيبريكسا: *Zyprexa*، وريسبيردال: *Risperdal* (الشيزوفرانيا)، إيفكسور: *Effexor* (الاكتئاب)، الفياجرا (الضعف الجنسي عند الرجال) تعد ظواهر عالمية. وفي الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة مسئولة عن نحو ٢٥٢ بليونًا من ٦٠٢ بليون دولار من مبيعات المواد الصيدلانية في العالم، فإن المبيعات في الأسواق الصاعدة تزداد بسرعة أكبر من تلك التي تزداد بها مبيعات الولايات المتحدة[١]. والمهم هو أنه في الوقت الذي تتم فيه الموافقة على هذه الأدوية وتثبيت فاعليتها، فإنها سوف تتدفق علـــى الأرجح حول العالم، ولا سيما إلى البلدان المتقدمة وإلى النخبة في البلدان الأقل تقدمًا.

ولسوء الحظ، فإن الأدوية الأكثر إنتاجًا وتوزيعًا على نطاق عالمي هي تلك الأدوية التي من المرجح أن تكون أكثر ربحية. إنها الأدوية التي تتعلق بمشكلات صحية مثل ضغط الدم، وارتفاع نسبة الكوليسترول، والتهاب المفاصل، والمشكلات المتعلقة بالصحة العقلية، والعجز الجنسي، وسقوط الشعر... إلخ، وهي المشكلات الخاصة بالأعضاء الأثرياء في المجتمع العالمي. إن المترفين هم نسبيًا الأكثر قدرة على تناول الأطعمة التي يمكن أن تتسبب في ارتفاع نسبة الكوليسترول، وهم بالتالي الأكثر استهلاكًا لدواء ليبيتور. ويمكن للإفراط في الطعام أن يرتبط أيضًا بالثروة والاستهلاك المفرط للطعام الذي يرتبط بدوره بارتجاع الحمض المعدي إلى المريء، وقرحة فم المعدة واستخدام عقاقير مثل "نيكسيوم: *Nexiom*".

إن الأدوية التي يمكن أن تتسبب في إنقاذ حياة الكثير من البشر، والتي لا تدر أرباحًا كبيرة، لأن أولئك الذين يحتاجون إليها هم أساسًا من الفقراء الذين ينتمون إلى الدول الأقل تقدمًا، لا يتم إنتاجها على الأرجح، أو يمكن أن يكون تدفقها إلى هذه المناطق من العالم، في حال إنتاجها ضعيفًا. ومن ثم، تكون أفريقيا مثلاً هي موطن الكثير من الأمراض (مثل الملاريا) التي يتسبب بعضها في موت الملايين من البشر كل عام. ولكن نظرًا لكون هؤلاء البشر من المعدمين في البلدان الفقيرة بشكل كبير، فإن شركات الأدوية الكبرى (التي تتخذ من البلدان المتقدمة الثرية قاعدة لها بالأساس) تبدي اهتمامًا ضئيلاً بإجراء البحث وتوفير المال اللازم لإنتاج أدوية يمكن أن تكون ذات عائد مربح ماديًا، بل ويمكن أن تتسبب في إهدار الأموال.

وهناك حالة تشكيلة الأدوية اللازمة للحفاظ على حياة مرضى الإيدز لوقت غير محدد أحيانًا. إن مريض الإيدز يحتاج لعدد من هذه الأدوية، وهي أدوية باهظة التكاليف. ونتيجة لذلك، يمكن لضحايا المرض من الأثرياء (أو على الأقل من المؤمن عليهم تأمينًا جيدًا) في البلدان المتقدمة الحصول عل هذه الأدوية بلا قيد. ومع ذلك، يتدفق القليل من هذه الأدوية إلى البلدان الأقل تقدمًا في العالم، حيث ينتشر الإيدز الآن بسرعة فائقة[٢]. إن أعدادًا متزايدة كبيرة ومتسارعة من البشر في البلدان الأقل تقدمًا تصاب بالمرض وتموت أسوأ الميتات بسببه. ولكن التكاليف الباهظة للأدوية الضرورية اللازمة لعلاجه، تكون عادة فوق طاقة المصابين به في هذه البلدان.

التكنولوجيات المؤسسة على الفضاء

إن الفضاء المحيط بالكرة الأرضية كوني بطبيعته، ويتضمن العولمة بالفعل، وسوف يتضمنها بشكل متزايد. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تسيدت هذا

المجال، ولا سيما من خلال إطلاق الأقمار الصناعية، فإن دولاً أخرى قد دخلت هذا المجال، وتأثرت، على نحو أكثر عمومية، بأنشطة في الفضاء. ومن الناحية العسكرية، استمر الفضاء في أن يكون إلى حد كبير مجالاً أمريكيا. إن أمريكا على سبيل المثال، تستخدم أقمارها الصناعية لرصد ومراقبة الأعداء والأعداء المفترضين في كل أنحاء العالم. *(Exonomist, 2008: January 17 "The Militarization of Space: Disharmony in the Spheres")*. ومع ذلك، ينازعها الآن، وسوف ينازعها، على هذه السيادة آخرون، ولا سيما الصين، والخوف النهائي هنا على عدة مستويات، ولا سيما من منظور العولمة، هو حرب تنشب في الفضاء. وحول الفضاء يمكنها أن تدمر كل مكان في العالم.

ومع ذلك، لا تقتصر التكنولوجيا المؤسسة على الفضاء على الاستخدامات العسكرية. إن الأقمار الصناعية تستخدم لبث الإرسال التليفزيوني وغيره من الصور إلى كل مكان في العالم. وتلعب أنظمة الـ *GPS* لتحديد المواقع عالميا والتي تعتمد على الأقمار الصناعية لإتاحة الفرصة أمام الطائرات المدنية، وكذلك الملايين من سائقي السيارات لاستخدام أنظمة ملاحة عالمية *(GNS)* بهدف تحديد مواقعهم وكيفية الوصول إلى الأماكن التي يريدون الوصول إليها *(Bovet, 2007: 1046 – 50)*. وتوجد الآن تشكيلات كثيرة من أجهزة الـ *GNS*، المحمولة رخيصة التكاليف التي يمكن تركيبها وفكها في السيارات، كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل تقديم العون لأولئك الذين يضلون طريقهم أثناء القيام برحلات طويلة وشاقة أو أثناء صعود الجبال. ومن بين الأمثلة الأخرى غير الحربية هو شركة "فيرجين أتلانتك: *Virgin Atlantic*" التي سوف تمارس العمل حالاً في سياحة الفضاء، وخدمة "جوجول موون: *Google Moon*" التي تعرض صور القمر بالأقمار الصناعية.

وثب الضفادع

إن الصورة الشائعة حول التغير التكنولوجي في علاقته بالعولمة، هي أن مثل هذه الأنماط من التقدم تتدفق حول العالم تدريجيًا وبطريقة نظامية. وفي الوقت الذي يحدث فيه هذا في حالات كثيرة وأماكن عديدة (ولا سيما في الشمال)، فمن الحقيقي أيضًا أن التغيرات التكنولوجية العالمية يمكن أن تحدث بشكل شاذ غريب الأطوار. إن التدفقات يمكن أن تكون مشتتة ومتقطعة تفتقر إلى الانتظام، وأحد أسباب هذا بالطبع هو؛ حقيقة أن الحواجز التي تقف في وجه هذه التدفقات موجودة في أجزاء عديدة من العالم، وخصوصًا في الجنوب. فعلى سبيل المثال، يؤدي غياب الكهرباء في أجزاء عديدة من العالم إلى استبعاد الكثير من التكنولوجيات الجديدة.

وبدلاً من التدفق السلس حول العالم "تتخطى" أنماطُ التقدم التكنولوجي (مثلاً التكنولوجيات الطبية التي ناقشناها من قبل) في الغالب بعض المناطق، بينما تستقر في مناطق أخرى. وبالمثل، يمكن لبعض المناطق الجغرافية تخطي بعض أنماط التقدم التكنولوجي وتتجه مباشرة نحو آخر التطورات، ويعرف هذا بـــ "وثبة الضفدعة: *leapfrogging*".

إن "وثبة الضفدعة" تشمل بصفة أساسية دولاً نامية تتخطى تكنولوجيات أسبق، حتى تتمكن من تبني تكنولوجيات أكثر تقدمًا. فعلى سبيل المثال، اتجهت بعض البلدان النامية مباشرة نحو الطاقة الشمسية أو الطاقة المستخرجة من الفضلات بدلاً من بناء أنظمة مركزية ضخمة لنقل القوى (مثلاً، محطات توليد القوى باهظة التكاليف التي تعمل بالفحم أو البترول، أو الطاقة النووية).

لقد تخطت دول أخرى خطوط الهاتف الأرضي للقرن العشرين واتجهت مباشـــرة إلـــى تكنـــولوجيـــا الهاتـــف المحمـــول للقرن الواحد والعشرين.

(Economist, 2008: February 7 ["The Limits of Leapfroging]). فعلى سبيل المثال، يوجد في بنجلاديش مليون خط هاتف أرضي في بلد يبلغ عدد سكانه ١٥٠ مليـــون نسمـــة. ومع ذلك، هناك بالفعل ١٦ مليون مستخدم للهاتف الخلوي *(Horst, 2006: 143 – 59)*، ويضاف إليهم ٢ مليون كل شهر *(Sullivan, 2006: A12 – A13)*– وعالميا، يوجد ما يربو على ٣,٣ بلايين مشترك في الهاتف المحمول في الوقت الذي يوجد فيه حوالي ٣ بلايين شخص – معظمهم في أفريقيا وآسيا – لم يشتركوا بعد في خدمات الهاتف الخلوي. إن إدخال المزيد من الهواتف الخلوية (والمزيد من التكنولوجيات الأخرى) إلى هذه المناطق يمكن أن يكون له أثر بالغ على حياة البشر، كما يمكن إن يكون له أثر عالمي ملحوظ، ولا سيما على الاقتصاد العالمي والعلاقات الاجتماعية العالمية. ويدرك الكثيرون ممن لا يملكون هواتف خلوية هذه الحقيقة، فما أن تتحقق لهم زيادة متواضعة في دخولهم، حتى يبادروا إلى استثمارها في تكنولوجيات الاتصال عن بعد ولا سيما الهاتف الخلوي. إن بإمكان هذه التكنولوجيا مساعدتهم على الحياة بشكل أفضل (مثلاً، تمكنهم من الحصول على المساعدة في حالات الطوارئ) وزيادة إنتاجيتهم.

وأحد الأمثلة الدالة على الأمر الأخير، هو "إقامة تعاونيات زراعية" في نيبال، حيث يمكن للمزارعين إحضار خضرواتهم لشخص محلي يمتلك هاتفا محمولاً، ثم يقوم هذا الشخص بعد ذلك بناء على تخويل من المزارعين بمراجعة أسعـــار الســـوق عبـــر هاتفـــه المحمـــول وتحديد أكثر الأسعار تحقيقًا للربح". *(Corbett, 2008: 38)* ومثال آخر هو "قيام الصيادين الموجودين بعيدًا عن ساحل كيرالا جنوب الهند بالاستثمار عن طريق الهاتف الخلوي، واستخدامه في مخاطبة المشترين المرتقبين حتى من قبل أن يضعوا أقدامهم على الشاطئ، لقد زادت أرباحهم بمعدل ٨% بينما هبطت أسعار المستهلك في السوق المحلية بمعدل ٤%". *(Corbett, 2008: 38)*. ولقد أظهرت إحدى الدراسات؛ أنه في حالة إضافة إحدى

الدول عشرة هواتف خلوية لكل مائة شخص، فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمعدل يصل إلى ٠,٥% *(Corbett, 2008: 38)*.

إن استخدام الهواتف الخلوية لنقل الأرصدة أو الاعتمادات المالية يتمتع بأهمية خاصة:

يستخدم الأوغنديون بطاقات الهاتف الخلوي المدفوعة مسبقًا لنقل الأموال من مكان لآخر، وهو إجراء يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يتعاملون مع البنوك. إن بإمكان شخص يعمل في كمبالا، على سبيل المثال، ويرغب في إرسال ما يعادل 5 دولارات إلى أمه التي تقيم في إحدى القرى أن يشتري بطاقة بث مدفوعة مسبقًا، ولكن بدلاً من إدخال الكود في هاتفه الخاص، فإنه يهاتف مُشَغِّلَه الهاتف في القرية، ويملي عليها الكود، ثم تقوم المشغِّلة بدورها باستخدام البث الممنوح لها في هاتفها الخاص، واستكمال المعاملة ومنح الأم المال المرسل إليها من ابنها، مخصومًا منه نسبة ضئيلة كعمولة. *(Corbett, 2008: 39)*.

ويُعد هذا مقدمة للعمل المصرفي عن طريق الهاتف الخلوي الذى اتخذ صبغة رسمية. وتوجد هذه الأنظمة الشكلية بالفعل في جنوب أفريقيا، وكينيا (فودافون إم بيسا[3] *M-Pesa*)[*]، والفلبين. ويشير أحد التقديرات إلى أن بليون شخص سوف يستخدمون هذه الأنظمة في غضون سنوات قليلة.

إن الهاتف الخلوي يُعَدُّ إنجازًا كبيرًا في حد ذاته، ولكن تأثيره قد تعاظم كثيرا مع ظهور أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والاتصال بها بواسطة الهاتف الخلوي. لقد مكن استخدام الصوت على بروتوكول الإنترنت (*VOIP* – سكاي بي: *Skype*، وفوناج: *Vonage*، هي أفضل الشركات في هذا المجال) البشر من إجراء

(*) تشير كلمة *M* إلى كلمة *(mobile)*، و *(Pesa)* "بيسا" هي الكلمة السواحلية التي تعني "نقد".

مكالمات هاتفية مقابل أجر زهيد (بل ومجانية) إلى أجهزة كمبيوتر وهواتف أخرى في كل أنحاء العالم. بل ويمكن لأولئك الذين يقيمون في أماكن بعيدة (في بنجلاديش مثلاً، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٤٤٠ دولارًا)، والذين لا يملكون أجهزة كمبيوتر، الدخول على شبكة الإنترنت في مراكز مزودة بالكهرباء. ويُمكّنهم هذا بدوره من الحصول على خدمات (طبية، تقارير عن حالة الطقس، رسائل إلكترونية) تعد أساسية في الشمال، ولكنها لم تصبح متاحة لهم إلا في وقت متأخر. وفضلاً عن ذلك، "بإمكان البشر الآن تحميل طلبات الحصول على عمل، والموسيقى، والتعرف على نتائج الامتحانات المدرسية، ومراجعة الأخبار وأسعار المحاصيل، وإجراء مكالمات هاتفية زهيدة الثمن عن طريق الإنترنت، أو استخدام كاميرات الويب لرؤية الأقارب. وأمكن للطلاب المقيمين في القرى ممن يملكون عددًا قليلاً من الكتب الوصول إلى مواقع القواميس والمعاجم ودوائر المعارف".

(Sullivan, 2006: A12).

وتعد شركة "جرامين فون: *Grameen Phone Ltd*" في بنجلاديش أحد اللاعبين الرئيسيين في هذا التطور. ولقد أنشئت الشركة عام ١٩٩٦، ويمتلكها جزئيًا بنك جرامين الذي فاز بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع مؤسسة محمد يونس). ويوجد الآن ٢٥٠,٠٠٠ "سيدة هاتف" في بنجلاديش يستخدمن قروضًا جزئية من "بنك جرامين" لشراء ما قيمته ١٥٠ دولارًا من لوازم الهاتف الخلوي، ثم يقمن باستخدام الهاتف لكي يصبحن مشغلات هواتف. إنهن يحصلن على دخل من خلال تحصيل أجر زهيد نظير السماح للسكان بإجراء واستقبال المكالمات الهاتفية. ولم يساعد هذا الإجراء الـ خلات وقراهن فقط، وإنما ساعد أيضًا شركة جرامين فون التي حققت عائدات تبلغ قيمتها نحو بليون دولار، والتي أصبحت الآن أكبر شركة اتصالات في بنجلاديش.

لقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن معظم التكنولوجيات التي انتشرت بهذه الطريقة الواعدة بالنسبة للدول النامية (طريقة الوثب) لم تصل إلى أناس كثيرين، أو لم تنتشر على نطاق واسع في الدول النامية. وهذا حقيقي بسبب عدم وجود بنية تحتية أساسية تنتمي للقرن العشرين في هذه البلدان مثل الطرق، والسكك الحديدية، والمدارس، وشبكات الكهرباء، وأنابيب المياه وأنظمة الصرف الصحي. *(Economist, 2008: February 7 ["Of Internet Cafes and Power Cuts"])*.

وفي الوقت الذي يمكن فيه لسياسة الوثب أن تكون ذات نفع بالنسبة لبعض البلدان النامية، فإن تغيرات أساسية أكثر بالنسبة للبنية التحتية تكون ضرورية لجعل معظم التكنولوجيات الجديدة متاحة بحق أمام السواد الأعظم من البشر. وبالإضافة إلى عدم وجود البنية التحتية، يُعد تفشي الأمية في البلدان الأقل تقدمًا أحد الحواجز التي تحول دون انتشار التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى غياب القدرة على إجراء البحوث والتنمية، والافتقار إلى أنظمة قوية لتمويل المشروعات التنموية، وعدم وجود حكومات قوية ومستقرة. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، خلقت أعمال الشغب والحروب في كينيا، وتشاد، والصومال، وأماكن أخرى كل أنواع المشكلات التي لا تعد بمثابة حواجز فقط أمام التطور التكنولوجي، وإنما أصابت مثل هذا التطور بانتكاسة أعادته سنوات، إن لم يكن عقودًا إلى الوراء. لقد تسببت هذه المشكلات ليس فقط في منع أشكال التطور الجديدة، ولكنها أدت أيضًا إلى تأثيرات معاكسة بالنسبة للبنية التحتية القائمة بالفعل وبالنسبة للطرق، والسكك الحديدية، ومرافق الشحن البحري والمطارات. لقد تدهورت كل هذه المرافق باعتبارها نتيجة مباشرة للمنازعات أو على نحو أقل مباشرة، بسبب الإهمال. إن الأموال والاهتمام يكرسان للصراع بدلاً من الرعاية والصيانة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية.

سيارة النانو الهندية

إن أحد التطورات التكنولوجية الجديدة اللافتة للنظر في بداية عام ٢٠٠٨، كان الكشف الذي قامت به شركة تاتا الهندية لصناعة السيارات عن أرخص سيارة في العالم والتي يبلغ ثمنها لاخًا واحدا (١٠٠,٠٠٠ روبية)، ما يوازي ٢,٥٠٠ دولار. *(Economist, 2008: January 10 ["No Lakh of Daring"])*. إن سيارة "نانو" *NANO*، لا تتميز بالفخامة التكنولوجية. إنها تعتمد تكنولوجيا رخيصة وبدائية لصناعة السيارات. إنها تستخدم ناقلاً يدويًا للسرعة، وتعادل قوتها *33* حصانًا. وتتمثل أهميتها في أنها تقدم للهنود سيارة رخيصة الثمن، بينما تتجاوز سيارة ليكزس أو حتى هيونداي قدرتهم الشرائية. ومن ثم، سوف يتاح للهنود في القريب العاجـل فرصة امتلاك سياراتهم الخاصة، وسوف يقود بعضهم سيارة لأول مرة في حياته.

إن هذه الخطوة سوف تكون بالنسبة لهم تجربة تحريرية إلى حد كبير، ولكنها تعني أيضًا أن العادم المنبعث من عدد أكبر من السيارات سوف يتسبب في تلويث الغلاف الجوي في الهند، وسوف يسهم هذا بشكل كبير في زيادة نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي سوف يفاقم مشكلة الاحتباس الحراري. وفي الوقت الذي سوف تزداد فيه حوادث الطرق والوفيات بكل تأكيد مع انتشار النانو، فإن ذلك سوف يتضمن، على المدى القصير، زيادة في معدلات السلامة بالنسبة للكثير من الهنود الذين يستخدمون الدراجات البخارية بشكل ينطوي على المخاطرة في تنقلاتهم، حيث يحشر طفل في الغالب بين المقود والأب بينما تجلس الأم خلف الأب في المؤخرة.

التدفقات التكنولوجية الإشكالية

في الوقت الذي يُعَدُّ فيه كل ما تقدم من قبيل التطورات الإيجابية على وجه العموم، توجد الكثير من التدفقات التكنولوجية التي تتميز إلى حد كبير، إن لم يكن بشكل مطلق، بنتائجها السلبية. ويرد إلى الذهن في الحال تدفق التكنولوجيا العسكرية بكل أشكالها (على الرغم من أن بائعي هذا العتاد يستفيدون بطبيعة الحال من هذا التدفق). وسوف نعكف في مرحلة متأخرة من هذا الفصل على مناقشة بعض التدفقات الإشكالية الأخرى (فيروس الكمبيوتر، والتدخلات غير المشروعة: *Spam*).

وسائل الإعلام

إمبريالية وسائل الإعلام

إن إمبريالية وسائل الإعلام هي إحدى المقولات الفرعية التي تتدرج تحت العنوان الأكثر شمولية للإمبريالية الثقافية (انظر الفصل٩). إن وجهة النظر التقليدية التي سادت لبعض الوقت، هي أن وسائل الإعلام الغربية (وخصوصًا في الولايات المتحدة) والتكنولوجيات المرتبطة بها، كانت إمبريالية، وهي التي كانت مهيمنة على الدول الأقل تقدمًا وثقافاتها. ولذا اعتبر أن البرامج التليفزيونية المنتجة في الولايات المتحدة، والسينما الهوليودية *(Cowen,2002)*، والكتب التي يكتبها مؤلفون أمريكيون وتنشر أساسًا في الولايات المتحدة، وتكتلات مثل فوكس وتايم وارنر وما إلى ذلك، هي التي تفرض نفسها على الدول الأقل تقدمًا وتلعب دورًا رئيسيًا ليس فقط في إعلاميا، وإنما أيضًا في صياغة ثقافتها. إن فكرة أن السينما الأمريكية قد هيمنت ليس فقط على الدول الأقل تقدمًا، وإنما على أجزاء كبيرة من العالم، يدعمها "جلوبال هوليود: *Global Hollywood 2 2*": "لوس أنجلوس –

تحكمت ثقافة نيويورك وتجارتها في السينما في كل أنحاء الكرة الأرضية، إما بشكل مباشر، أو بشكل ضمني، ولقد عُدَّ النجاح اللافت للنظر للفيلم الأمريكي منذ الحرب العالمية الأولى، نموذجًا يحتذى في تصديرها للموسيقى، والتليفزيون، والدعاية، والإنترنت والرياضة". *(Miller, et al., 2005: 9)*.

وعلى الرغم مما يتسم به هذا الرأي من قوة، فإن آراءً أخرى قد برزت حول هذه القضية تشير إلى أن الإعلام الغربي، ولا سيما الأمريكي، لم يعد يتمتع بنفس القوة التي كان يتمتع بها، أو يُظن أنه يتمتّع بها في وقت من الأوقات *(Sparks, 2007)*. أولاً، برز عمالقة إعلام عالميون آخرون باعتبارهم منافسين للإعلام الصادر عن الغرب. وأحد الأمثلة البارزة هو قناة الجزيرة العربية التي بدأت إرسالها عام ١٩٩٦ في دولة قطر. إنها مصدر عالمي للأخبار *(Bielsa, 2008: 347 – 66)*، والتي أنشئت لكـــي تنافس محطة السي إن إن *CNN* ومحطة الـــ بي بي سي *BBC*. ومثال آخر هو "بوليوود: *Bollywood*، المعادل الهندي لهوليوود، ومصدر الكثير من الأفلام السينمائية التي توزع في أجزاء كبيرة من العالم. *(Larkin – 170 – 92, Tyrell, 1999: 265 – 81)*.

وهناك الكثير من وسائل الإعلام المحلية والإقليمية التي كانت تتسم دائمًا بالأهمية، والتي تضاعفت قوتها في السنوات الأخيرة. وأحد العوامل الأخرى المؤثرة هو توسع شبكة الإنترنت، وهي مصدر مهم للإعلام المتنوع بجميع أشكاله. وأخيرًا، لا يعني التوزيع العالمي لأحد الأفلام السينمائية أو أحد البرامج الأمريكية بأنه سوف يُشاهد ويُفهم في كل مكان بنفس الطريقة التي كان يقصدها مؤلفه، أو يؤول بنفس الطريقة التي يؤوله بها المتفرج الأمريكي. وتتسق فكرة أن المنتجات الإعلامية تؤول بطرق مختلفة من قبل جمهور مختلف في كل أنحاء العالم مع وجهة النظر المعاصرة التي تلقى قبولاً واسعًا، والمرتبطة غالبًا

بالنظريات الاجتماعية ما بعد الحداثية، والتي تنظر إلى المنتج الإعلامي بوصفه مجرد "نص"، وأن ما يهم ليس "قصد" المؤلف وإنما بالأحرى تأويلات "القارئ" و"المشاهد". إن البشر ليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنتج الإعلامي، وإنما هم بالأحرى مشاركون فاعلون في عملية إنتاجه. إن التشديد على دور الشخص أو القارئ أو المشاهد، يقوض فكرة الإمبريالية الثقافية من أساسها.

لقد كتب الكثير حول هذا الموضوع في الماضي ولا سيما الطريقة التي أوّل بها المتفرجون غير الأمريكيين برامج تليفزيونية شهيرة مثل "دالاس: **Dallas**" *(Ang, 1985)*. ومع ذلك، يتعين علينا أن نفكر في هذا الأمر على خلفية عروض التليفزيون المعاصرة من نوع برنامج ٢٤ الذائع الصيت. ويبدو هذا بالنسبة لمعظم المشاهدين في الولايات المتحدة رؤيةً ملهمة للكيفية التي يمكن بها للدولة أن تستجيب، بقسوة شديدة في أغلب الأحيان، للتهديدات العالمية الجديدة التي برزت في أعقاب ١١ سبتمبر. إن بعض المشاهدين الأمريكيين مهتمون بالصور السلبية التي يقدمها الإعلام عن أعدائهم المفترضين، وخاصة المسلمين، ولكن هذا النوع من ردود الفعل يحتمل أن يكون أكثر تطرفًا بين المشاهدين المسلمين في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أجزاء أخرى من العالم. ومن المحتمل أن يقرأ الكثير من المشاهدين في أوربا هذا البرنامج بوصفه احتفاءً بالنزعة الفردية الأمريكية، والنزعة العدوانية التي تتسم بها أمريكا، واستعدادها المتطرف للقيام بأعمال خطرة وطائشة تعرض فرص السلام العالمي للخطر بدلاً من تحسين هذه الفرص. إن معنى برنامج ٢٤، شأنه شأن أي منتج ثقافي آخر، يكمن في عيني المشاهد، وتحدد الثقافةُ التي تنتمي إليها هذه المشاهد تأويله إلى حد بعيد.

"وسائل الإعلام كانت أمريكية"

في عام ١٩٧٧ ألف جيريمي تنستول: ***Jeremy Tunstall*** كتابًا بعنوان: "وسائل الإعلام أمريكية: ***The Media are American***" وبعد ذلك بعقدين من الزمان نشر كتابًا بعنوان "وسائل الإعلام كانت أمريكية: وسائل الإعلام الأمريكية في حالة تدهور: ***The Media were American: US Mass Media in Decline (2008)***". إن توقيت عملية النشر وطبيعة العناوين تخبرنا بالكثير عما نحتاجه لمعرفة دور وسائل الإعلام الجماهيرية الأمريكية في كونٍ معولم بشكل متزايد. إن الموضوع الرئيسي في أحدث كتب تنستول هي؛ أن التأثير العالمي للإعلام الأمريكي قد بلغ ذروته في منتصف القرن العشرين، ثم شهد انحدارًا منذ ذلك التاريخ. إن الإعلام الأمريكي لم يكن هو السائد في العالم، ولا الإعلام الذي ينتمي إلى أي مكان آخر. إن الإعلام القومي لم يكتب له البقاء فقط، وإنما ازدادت أهميته أيضًا (لقد ساد في بلدان تضم أغلبية كاسحة من سكان العالم). لقد أصبحت أكبر دول العالم إما مكتفية بذاتها إعلاميًا في الوقت الراهن، أو حققت توازنًا ما بين الإعلام الوارد إليها من دول أخرى وإعلامها المحلي الخاص. ولقد أدى هذا إلى اعتماد عدد كبير من الدول (نحو ١٥٠ دولة)، ذات كثافة سكانية منخفضة نسبيًا على الواردات الإعلامية بشكل كبير. إن ١٠% من وقت الإعلام العالمي خارج الولايات المتحدة مخصص إجمالاً لإعلام الولايات المتحدة، ونحو ١٠% مخصص لواردات إعلامية أخرى (إلى حد كبير من إقليم مباشر، قارة، شبه قارة أو مجال لغوي)، وتقريبًا ٨٠% للإعلام المحلي والقومي.

وتشير مجموعة أخرى من الاكتشافات إلى حقيقة عدم وجود إعلام مهيمن على العالم. وفي الوقت الذي يحتل فيه الإعلام الأوربي والأمريكي مركز الريادة، يقضي البشر في واقع الأمر وقتاً أطول مع إعلامهم الخاص من ذلك الوقت الذي

يقضونه مع واردات إعلامية أخرى. إن محطة الـ *CNN* عالمية بكل تأكيد، ولكن مشاهديها في حقيقة الأمر هم الأمريكيون الذين يعيشون خارج الولايات المتحدة، وإلى حد كبير. إن عددًا قليلاً من السكان المحليين يشاهدون محطة الـ *CNN* على الأقل بانتظام. وفي البرازيل (وأجزاء أخرى من العالم) تسود المسلسلات التليفزيونية الميلودرامية، ويتم إنتاجها من قبل شركة برازيلية كبرى هي شركة "جلوبو: *Globo*". وطبقًا لتراتبية الإعلام الإقليمي، تحتل المكسيك دور الريادة في أمريكا اللاتينية، كما تعد الصين قوة إعلامية متنامية في شرق آسيا عمومًا، ولا سيما في تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة وماليزيا. *(Yang, 1996: 287 – 319)*.

الإعلام العالمي الجديد

على الرغم من النقاشات المناهضة لإمبريالية الإعلام، فقد شهدنا في الحقيقة ظهور الإعلام العالمي "الجديد" (مثلاً، الـ آي تيونز: ***i Tunes*** من آبل، والفيس بوك، وتويتر، وجوجل، ومايكروسوفت) الذي يمتلك قوة كبيرة يفرض من خلالها أنظمته على أجزاء كبيرة من العالم. ***(McChesney, 1999: 11 – 15)*** وفي الوقت الذي يتغير فيه اللاعبون الرئيسيون عبر الزمن من خلال المنتجات متعددة الأشكال، فإن وسائل الإعلام العالمية (التي تشمل وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف، والتليفزيون، والسينما بالإضافة إلى وسائل الإعلام الصاعدة حديثًا على شبكة الإنترنت أو المتعلقة بها) يتحكم فيها وبشكل متزايد عدد صغير نسبيًا من الشركات الضخمة. إن الهدف في كل القطاعات المفترضة هو؛ إنتاج بيئة عالمية غير تنافسية نسبيًا للوصول بالأرباح إلى حدودها القصوى. إن هذه العملية يتم إنجازها بشكل جيد في وسائل الإعلام القديمة" ويتم إنجازها في حالة "وسائل الإعلام الجديدة"، حيث تستمر المنافسة ولكن ذلك يحدث بشكل كبير لأن العملية

جديدة تمامًا وعلى الغبار أن يهدأ. ومن ثم، نجح الفيس بوك وماي سبيس في التغلب على عدد من المنافسين الأوائل (فريندستر مثلاً) من أجل السيطرة على مواقع الشبكات الاجتماعية، ولكنهما استمرا في التنافس مع بعضها بعضًا ومع إمكانية ظهور منافسين جدد في الساحة الجديدة نسبيًا. وعلاوة على ذلك، يسعى عمالقةٌ في هذه الصناعة مثل "نيوزكورب: *Newscorp*"، ومايكروسوفت، وجوجل وياهو إما إلى ابتكار نسخهم الخاصة من وسائل الإعلام الجديدة الناجحة، ولا سيما على شبكة الإنترنت، أو يسعون إما إلى شراء أو التحكم في مواقع عنكبوتية ناجحة بالفعل (لقد اشترت مايكروسوفت حصة صغيرة من الفيس بوك في أواخر عام *2007*، وسعت، دون أن تنجح في ذلك، إلى السيطرة على ياهو)، بالإضافة إلى المواقع التي تبدي علامات النجاح. وبناء على الأمر السابق، أعلنت جوجل في أواخر عام ٢٠٠٧ خططًا لتحقيق منافسة أفضل مع الفيس بوك، وذلك بإقامة تحالف مع شركات أخرى عديدة لتطوير شبكتها الاجتماعية "أوركت: *Orkut*" الإضافة إلى شبكات أخرى مثل "لينكيد إن: *Linked In*" هاي ٥ *(hi 5)*، وفريندستر *Friendster* وبلاكسو: *Plaxo*، ونينج: *Ning*" *(Helft ad Stone, 2007: C1 – C8)*.

وفي الوقت الذي يكون فيه الإعلام الجديد للإنترنت أبعد ما يكون عن الوضوح أو الحسم، يبدو من الواضح أنه سوف يرضخ على المدى البعيد أيضًا لأن يكون عالمًا أقل قدرة على التنافس بشكل متزايد.

وسائل الإعلام المستقلة

ومع ذلك يتم مقاومة الحركة باتجاه عمالقة الإعلام العالمي، إلى حدٍ ما على الأقل عن طريق وسائل الإعلام المستقلة *(Indymedia)* بوصفها مصدرًا آخر من مصادر التنوع الإعلامي الذي يهدف إلى مقاومة إمبريالية الإعلام. لقد أصبحت

وسائل الإعلام المستقلة مرتبطة بالعولمة، وخصوصًا بحركة العولمة البديلة (انظر الفصل ١٦). لقد ولد أول مركز إعلامي مستقل يرتبط بحركة العولمة البديلة مع حركة الاحتجاج الكبرى الأولى ضد العولمة أثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل في أواخر عام ١٩٩٩، عندما حَمَّل الناشطون موضوعاتهم الخاصة، وملفاتهم السمعية والبصرية وصورهم" ***(Juris, 2005: 189 – 208)***. وما لبثت هذه المراكز أن انتشرت في كل أنحاء الولايات المتحدة، ثم في كل أنحاء العالم بعد ذلك. ويوجد الآن ما يربو على ١٥٠ موقعًا من هذه المواقع في ٦٠ بلدًا حول العالم.

إن وسائل الإعلام المستقلة تلعب دورًا مهمًا بصفة خاصة أثناء الاحتجاجات، والأحداث، والتجمعات، على سبيل المثال من خلال البريد الإلكتروني، والتحديثات الشكلية، والتحميل الفوري المفترض ونشر صور الفيديو الحية والتدفق الصوتي. لقد أصبحت الخبرة بهذه الأمور شائعة الآن ومتداولة، ولم تعد وسائل الإعلام المستقلة حكرًا على المحترفين في الإعلام. إنها خبرة انعكاسية بشكل كبير وتفضي إلى موقف يقوم فيه المشتركون في هذا النشاط غالبًا بتصوير بعضهم بعضًا في الشوارع. كما تنخرط وسائل الإعلام المستقلة أيضًا في نشر المعلومات والتكنولوجيات حتى يتمكن النشطاء في كل أنحاء العالم من المشاركة.

ومما يستحق الذكر هنا أيضًا التهديد الذي يمثله ناشطو الهاكرز – أولئك الذين يتسللوا إلى برامج الكمبيوتر لكي يعززوا بعض القضايا، مثل حركة العولمة البديلة.

ويمكن رؤية هذا كله في تعالقه مع الحركة باتجاه المصادر المفتوحة (مثلاً، لينوكس: *Linux*) وويب ٢,٠. إن أولئك الذين يشاركون في حركة الإعلام المستقل ليسوا مجرد مشاركين في الاحتجاجات ومنتجين لها عبر أدوارهم باعتبارهم

شخصيات إعلامية، ولكنهم يستهلكونها أيضًا (إنهم منتجون، مستهلكون: *Prosumers*؛ انظر ما يلي)، ومن ثم، يتم مناهضة السلطة وبنى القوة التي تتعلق بوسائل الإعلام الجماهيرية والتقليل من أهميتها.

التفكير في وسائل الإعلام العالمية

إن الكثير من التفكير السائد حول وسائل الإعلام بصفة عامة، ولا سيما العلاقة بين العولمة ووسائل الإعلام، تمتد جذوره في أفكار "مارشال ماكلوهان:- *Marshall McLuhan*"- التنبؤية حول "القرية الكونية: *(McLuhan and Fiore, 2005)*. إن ماكلوهان يركز على الوسيط في حد ذاته (على الرغم من أن هربرت ماركيوز يؤكد أن المشكلة لا تكمن في التكنولوجيات مثل وسائل الإعلام، وإنما بالأحرى في الطريقة التي تستعمل بها في النظام الرأسمالي) *(Marcuse, 2006)*. ويؤكد ماكلوهان أنه في عصر الإعلام الجديد، "يكون الوسيط هو الرسالة"، بمعنى أن الوسيط (التليفزيون مثلاً) هو الأكثر أهمية، وليس المحتوى بالضرورة (برنامج تليفزيوني محدد مثلاً) المقدم على الوسيط وبواسطته. ولقد أدى ذلك إلى إحساس جديد بقوة الإعلام على تشكيل الذاتية والثقافة الفرديين، ليس محليًا فقط، وإنما عالمي أيضًا. وعلى الرغم من أهمية تبصراته، فشل ماكلوهان في ربط الانتشار العالمي لوسائل الإعلام بأصولها في البنى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية ككل.

إن "جاي دي بورد: *Guy De Bord*" منظِّر اجتماعي فرنسي معروف بعمله حول المشهد الإعلامي، عولمة هذا المشهد، وقدرة المشهد على إنتاج وإعادة إنتاج الرأسمالية وثقافة الاستهلاك على نطاق عالمي *(DeBord, 1967/1994)*. لقد أصبحت المشاهد الإعلامية بمرور الزمن، أكثر تأثيرًا من أي وقت مضى ويمكنها

أن تومض حول العالم بسرعة مذهلة. إن التعقد المتزايد والوجود الكلي للمشاهد الإعلامية يجعل من الصعب بشكل متزايد التمييز بين المرجع الملموس والمشهد. لقد ازداد دور وسائل الإعلام في عولمة المشهد بشكل مؤثر مع تنامي قوتها بطبيعة الحال.

وربما أمكن التمثيل لهذا بشكل أفضل عن طريق بروز الأخبار التليفزيونية بوصفها تسلية. إن التركيز ينصب هنا على المشهد العصري أكثر مما ينصب على أخبار أهم الأحداث التي جرت طوال اليوم. فإذا لم تكن لأحد الأحداث صورة بصرية مؤثرة ترتبط به، فمن المحتمل أن يحتل حيزًا ضئيلاً من وقت الإرسال التليفزيوني، أو لا يحتل حيزًا على الإطلاق. ومن جهة أخرى، تستحوذ أخبارٌ ذات أهمية ضئيلة، أو بلا أهمية على الإطلاق بالنسبة لمعظم المشاهدين (سقوط أحد الأوناش في مدينة نيويورك على سبيل المثال) على اهتمام أكبر لارتباطها بصور بصرية مؤثرة بل وقوية. وتكون أكثر المشاهد أهمية بطبيعة الحال هي تلك المشاهد المرتبطة بأحداث تكون في غاية الأهمية، والتي تقدم صورًا بصرية فاعلة وقوية في ذات الوقت. وربما كان النموذج الأولي لهذا هو الهجوم الإرهابي الذي وقع في الحادي عشر من سبتمبر، والمشهد الذي كان يعرض بشكل متواصل على شاشة التليفزيون والخاص بانهيار برجي التجارة العالمية. ولقد ارتبطت صور بصرية ومشاهد مماثلة بالتفجيرات التي وقعت في مترو الأنفاق بلندن *(7/7/05)*، ونفق مدريد *(3/11/04)* بالإضافة إلى التفجيرات التي وقعت في مدينة بالي ***(10/1/05).***

إن هذا التركيز على المشاهد الإعلامية ينزع إلى التشديد على القوة العالمية للميديا، في الوقت الذي ركزت فيه منظورات أخرى ***(Kojek, 2003)*** على أهمية الأصوات الهامشية والحكايات المضادة للسيطرة أكثر من تأكيدها على الإعلام

العالمي. وهذا يعني، من وجهة نظر عالمية، أن الذي ينشر حول العالم ليس مجرد الرسائل المسيطرة الصادرة عن عمالقة الإعلام، وإنما أيضًا الرسائل المضادة للسيطرة الصادرة عن الهوامش. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه الرسائل أن تبث بسرعة فائقة من خلال الهواتف الخلوية في العالم الأقل تقدمًا إلى أعداد كبيرة من البشر. ومن هذا المنظور، يمكن لعالم من الاختلافات أن ينتشر الآن عالميًا لمعادلة القوة العالمية للإعلام. وحيث إن وسائل الإعلام الجماهيرية تميل إلى إنتاج أو نشر الخطابات المسيطرة، فإن أولئك الذين ينتمون إلى الهامش هم المصدر الرئيسي للخطاب المضاد للسيطرة في كل أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن هذا يمثل منظورًا متفائلاً، فإن نظرةً أكثر تشاؤمًا تُقدم في العديد من الدوائر تنطوي على مجموعـــة مـــن نظريات الماركسية الجديدة، ولا سيما تلك التي ترتبط بما يعرف بمدرسة فرانكفورت. (*Wiggershaus, 1994*). ويميل المنظرون المرتبطون بتلك المدرسة الفكرية لنقل مركز الاهتمام في التحليل الماركسي من الاقتصاد إلى الثقافة التي تعد وسائل الإعلام أحد مكوناتها المهمة. إن وسائل الإعلام تمثل بالنسبة لمنظري فرانكفورت أهمية اقتصادية بوصفها مصدرًا جديدًا من مصادر التحقق الرأسمالي، ولكن الأكثر أهمية هو دورها في التحكم الاجتماعي في البشر وقدرتها غير المسبوقة على التأثير في الثقافة الأوسع وصياغتها. وبدلاً من أن يؤدي عملهم إلى خطابات مسيطرة، مال مفكرو مدرسة فرانكفورت إلى رؤية الإعلام والمكونات الأخرى لما أطلقوا عليه "صناعة الثقافة" بوصفها تغلق إمكانية الخطاب والفعل التحرري[٤].

لقد مالت نظرة مدرسة فرانكفورت إلى الانتصار على النظرة الأكثر تفاؤلاً. ونتيجة لذلك، مال التشديد لأن يكون على الأثر الذي يخلفه الإعلام العالمي عوضًا عن ردود الفعل المضادة تجاهه وتجاه رسائله. إن ثقافة الإعلام العالمي يُنظر إليها

بوصفها مرتبطة على نحوٍ غالب بكل من الشركات متعددة القوميات والعولمة من أعلى وليس العولمة من أسفل. *(Kellner and Pierce, 2007: 383 – 95)*. إن وسائل الإعلام العالمية ليست متأثرة بقوة بالشركات متعددة القوميات فقط، ولكنها في الغالب هي تلك الشركات نفسها. إن ذلك الذي يصدر عن الإعلام العالمي يتم التحكم فيه بشكل كبير من قبل الشركات متعدية القوميات. إن عمالقة الإعلام العالمي هؤلاء ليسوا بالأساس خاضعين لأية ضوابط، وينزعون إلى إنتاج منتجات متجانسة إلى حدٍ كبير (مثلاً، نشرات إخبارية، برمجة التسلية). ولأنهم ذوو طبيعة عالمية، فإنهم يكونون في الغالب خارج سيطرة أي دولة قومية واحدة. إن الدولة القومية، تختزل في واقع الأمر إلى دور موزع الأشكال والسلع الثقافية للكتل الإعلامية. وفي الوقت الذي توجد فيه نماذج معروفة عالميًا للكتل الإعلامية العالمية (سي إن إن، فوكس) مقيمة في الولايات المتحدة، توجد الكثير من الكتل الأخرى التي تشمل شركة "جلوبو" *Globo* البرازيلية، وشركة "تليفيزا: *Televisa*" المكسيكية. إنها تعد جميعًا نماذج للعولمة من أعلى، من حيث إنها تمُد الإعلام والثقافة الاستهلاكية إلى مجتمعات متنوعة، وتؤدي إلى طمس الحدود القومية، كما أنها تمتلك على الأقل ليس فقط إمكانية استئصال الثقافة المحلية، وإنما أيضًا إمكانية الحلول محلها.

وعلى الرغم من الاتساع العالمي للإعلام وقوته، فإننا نجد الصراع العالمي، المحلي (أو بمعنى أدق المفروض عالميًا، المحلي؛ انظر الفصل٩) في هذا المجال صراعًا يناضل فيه المشاهدون المحليون لمناهضة، أو على الأقل لإعادة تحديد الرسائل العالمية. بل وهناك إمكانية (بعيدة) في أن ينتصر المحلي، ولا سيما إذا وجد عدد من الحركات المحلية، ربما عبر الكرة الأرضية، على العالمي (عولمة من أسفل). إن الإعلام الجديد، ولا سيما ذلك الذي يرتبط بالإنترنت (المدونات مثلاً) يجعل من هذه المعارضة في واقع الأمر شيئًا أكثر احتمالاً وقوة. وتجدر

الإشارة في هذا السياق إلى مواقع الويب الخاصة بحركة العولمة البديلة (مثلاً، ماك سبوت لايت: *McSpotlight*"، وحركة الإعلام المستقل المحلية والمرتكزة على المجتمع، والتي تمتلك مئات المراكز في الكثير من البلدان المختلفة (إنها تعبر عن القضايا المحلية والاهتمامات المجتمعية)، والحفلات الموسيقية الثماني الحية، وأنشطة أخرى تتضمن فرقة ***(U2's Bono)*** الأيرلندية لموسيقى الروك. وفي الإعلام الأكثر ارتباطًا بالتقاليد توجد محطة إذاعة المتمردين المرتبطة بحركة "زاباتيستا للتحرر الوطني: ***EZLN's Radio Insurgente***".

ومع ذلك تُعَدُّ بعض أنشطة الإعلام هذه الصادرة من أسفل في حد ذاتها مشاهد، ويطرح هذا قضية أنها يمكن أن تساعد أكثر على تعزيز تطور مجتمع المشهد الذي ناقشه دي بورد بدلاً من مناهضته. ومن الواضح أن خطوة أكثر راديكالية بكثير يمكن أن تكون إعادة بنية الإعلام واستخدامه بطريقة أقل مشهدية، أو حتى غير مشهدية.

ولقد ذكرنا من قبل مشاهد إعلامية ترتبط بعمليات إرهابية عديدة، ولكن مشاهد أخرى تتضمن تلك التي ترتبط بعملية غزو العراق عام ***2003***، وسقوط تمثال صدام حسين في بغداد في أعقاب ذلك، وظهور الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على إحدى حاملات الطائرات معلنًا (قبل الأوان) نهاية العمليات العسكرية في العراق ("لقد تم إنجاز المهمة"). ومع ذلك، فإن هذه المشاهد يمكن أن تكون مزدوجة الدلالة. إن بإمكانها ليس فقط أن تتحكم في البشر، (مثلاً، حملهم على الاعتقاد أن الحرب قد انتهت)، ولكن أيضًا تأجيج حماسهم (مثلاً، استخدام قناة الجزيرة للكثير من نفس المشاهد للمساعدة على خلق معارضة للحرب العراقية، وللولايات المتحدة بصفة أكثر عمومية)، ولجعل التناقضات التي توجد بينها واضحة بشكل كافٍ (كما هي الحال عندما تسبب البث التليفزيوني للعمليات الحربية

المتصاعدة في العراق في تبيان أن تصريحات بوش حول انتهاء الحرب كانت مجرد أكاذيب). وبالمثل، ظهر التناقض بين ما ادعته أمريكا من تمسك بمبادئ أخلاقية سامية، والواقع عندما أفلتت الصور التي التقطها الجنود الأمريكيون حول الانتهاكات التي تمت في سجن أبو غريب من مرشحات الإعلام السائد وشقت طريقها عن طريق الإنترنت مباشرة إلى كل منزل في كل أنحاء العالم. وإجمالاً، يرى البعض أن تطور مصادر هذا الإعلام البديل يُعد تطورًا إيجابيًا. إنهم يؤكدون بالفعل أن هذا يمثل علامات على أن الإفلات من سيطرة الكتل الإعلامية، ومقرطة الإعلام العالمي، يأخذ مجراه الآن. *(Kellner and Pierce, 2007: 383 – 95)*

الإنترنت

يُعَدُّ الإنترنت واحدًا من بضع تكنولوجيات كانت لها أبلغ الأثر على أشياء كثيرة بما في ذلك العولمة. إن التكنولوجيات الرقمية تخزن وتبث البيانات المبنية على القاعدة الثنائية (أو المنقسمة إلى قسمين) لتشفير البيانات (ويتعارض هذا مع الأنالوج الذي يشمل التشفير المستمر للبيانات). وتشمل تكنولوجيات رقمية أخرى أجهزة الكمبيوتر، والرقائق، والمعالجات شبه المُوصلّة، بالإضافة إلى الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية: *DVDs*.

لقد أثر الإنترنت منذ مولده في التسعينيات بشكل عميق في كل مناحي الحياة تقريبا، ولا سيما في العالم المتقدم. وفي حالة العولمة، سهل الإنترنت عولمة أشياء كثيرة مختلفة، ويُعَدُّ هو ذاته شكل عميق من أشكال العولمة وأحد مظاهرها. ويُعَدُّ الإنترنت عالمي بمعانٍ كثيرة. ولكن أهمها هو أن مستخدميه ليسوا مقسمين بالتساوي بين الشمال والجنوب، الأغنياء والفقراء... إلخ؛ إنهم يعيشون في كل مكان في العالم *(Drori, 2006)*. وهو عالمي أيضًا بمعنى أنه يُنتج، وتتم صيانته

عبر عدد من الشركات والمنظمات العالمية ومتعددة القوميات التي تشمل الشركات متعددة القوميات (إنتل: ***Intel*** مثلاً) والمنظمات الدولية الحكومية ***IGOs*** والمنظمات الدولية غير الحكومية: ***INGOs***. (مثلاً، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ***[WIPO]*** التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، وهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (أيكان:- ***ICANN***)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة _ اليونسكو ***[UNESCO]***.

الشبكات الاجتماعية على الإنترنت (أون لاين)

ويشمل هذا مواقع الشبكة الاجتماعية ***(SNSs)*** مثل الفيس بوك وماى سبيس ***(My Space)*** التي تضم التواصل، إقامة العلاقات الاجتماعية، وشبكات الصداقة بين المشتركين. إنها جزء من شبكة ويب ٢,٠ التي تشمل أيضا ويكيبيديا، المدونات، وبرامج "البودكاست: ***Podcasts***" وغيرها. وما يميز شبكة ويب ٢,٠ هو أن المادة الموجودة عليها تكون من صنع مستخدمي (مستهلكي) وليس منتجي النظام. ولذا، يمكن تسمية مستخدمي ويب ٢,٠ منتجين – مستهلكين ***(Prosumers*** لأنهم في وقت واحد ينتجون ما يستهلكونه مثل التفاعل على الفيس بوك والقيد في الويكبيديا. ***(Ritzer and Jurgenson, 2008)***.

إن كل هذه المواقع التي يتيحها الإنترنت ذات طابع عالمي. إن باستطاعة المرء أن "ينتج – يستهلك" على هذه المواقع من أي مكان في العالم. وفضلاً عن ذلك، فإنه في الوقت الذي يكون فيه الفيس بوك وماي سبيس هما أشهر موقعين من مواقع الشبكات الاجتماعية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، توجد مواقع أخرى كثيرة مشابهة في كل أنحاء العالم (يبلغ مجموعها نحو ١٢٠ موقعا):

إن موقع "أوركت: *Orkut*" بمستخدميه الذين يبلغ عددهم ٦٧ مليون شخص، كان يستخدم على نطاق واسع في البرازيل والهند؛ وكان موقع "فريندستر: *Friendester*" (الذي يبلغ عدد مستخدميه ٦٥ مليون مستخدم) متاحًا باللغات الصينية التقليدية المبسطة، والإندونيسية، واليابانية، والكورية، والإسبانية، ويستخدم على نطاق واسع في آسيا، وكان موقع *hi5* (٧ ملايين مستخدم) سائدًا في أمريكا الوسطى والجنوبية وأجزاء من آسيا، وكانت مواقع ذات أعداد أقل من المستخدمين سائدة في بلدان معينة (سيورلد: *Cyworld*، في كوريا الجنوبية – ٢,١ مليون مستخدم؛ لايف جورنال: *(Live Journal)* في روسيا – ٢,١ مليون مستخدم؛ ميكسى *Mixi* في اليابان – ١٧ مليون مستخدم؛ لونا ستورم *(LunaStorm)* في السويد –١,٢ مليون مستخدم؛ سكاي روك بلوج *(Skyrock – Blog)* في فرنسا – ٢٢ مليون مستخدم؛ وآرتو: *Arto* في الدانمرك) *(Gorman .Forthcoming)*

إن الطبيعة العالمية لهذه المواقع، وقدرة البشر في معظم أجزاء العالم على المشاركة في مواقع الشبكات الاجتماعية، هي التي تجعل منها ظاهرة عالمية بحق. وفضلاً عن ذلك، توجد إمكانية أن تصبح أكثر أهمية في المستقبل نظرًا لأن المشاركين في هذا النظام هم بالأساس من الشبان صغار السن. وبالإضافة إلى ذلك، نحن لا نزال في بداية تاريخ هذه المواقع بوصفها جزءًا من شبكة ويب ٢,٠، ولكن هناك حديثًا حول ويب ٣,٠ التي تعدُ بتطورات أعظم تشمل القدرة على التواصل عالميا.

سبام *(SPAM)*

يتردد، بشكل ساخر تمامًا، أن "الرسائل الإلكترونية غير المرغوب فيها ***(Spam)*** هي إحدى القصص الناجحة بحق للعولمة". ***(Spector, 2007: 41)*** والشكل الأساسي للرسائل الإلكترونية، غير المرغوب فيها هو، بطبيعة الحال، رسالة إلكترونية ذات طبيعة تجارية في الغالب (مثلاً، عروض للمنتجات التي تحسن الأداء الجنسي). وفي الوقت الذي تُعَدُّ فيه هذه الرسائل بمثابة آفة أو لعنة بالنسبة للشبكة العالمية، فإنها تمثل "نجاحًا" عالميًا بمعنى أنها تصدر عن كل مكان مفترض في الكرة الأرضية (ولا سيما أوربا الشرقية، وروسيا، والصين، ونيجيريا)، وتتجه إلى أي مكان، ويستحيل تقريبًا احتواؤها، فما بالك إيقاف تدفقها. إنها أحد التدفقات التي تشكل ملمحًا مجدِّدًا للعولمة. وما إن تبتكر طرق لإيقاف تدفقها، حتى يجد أصحاب هذه الرسائل طرقًا للتحايل على دفاعاتها والالتفاف حولها. إن هناك برامج تباع على نطاق واسع على شبكة الإنترنت تسمح لأي إنسان بالانخـراط فـي هـذا العمل. ولا يحتاج المرء إلى أي خبرة بأجهزة الكمبيوتر لكي يصبح مشاركًا في الطوفان المتزايد من الرسائل الإلكترونية، غير المرغوب فيها في كل أنحاء العالم. ونظرًا لأن هذه الرسائل يمكن أن تمثل الآن ما يعادل الـ ٩٠% من مجموع الرسائل – أكثر من ١٠٠ بليون منها – فإنها تشكل تهديدًا حقيقيًا للشبكة العالمية. لقد اهتزت ثقة البعض على الأقل في النظام كله بسبب سيل الرسائل غير المفيدة والعدوانية أحيانًا التي يتعين على الإنسان الخوض فيها قبل أن يصل إلى الرسائل المشروعة.

فيروسات الكمبيوتر

إن فكرة فيروس الكمبيوتر ظهرت لأول مرة في قصص الخيال العلمي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وبعد ذلك بأكثر من عقد من الزمان كتب

طالب في سن التخرج أول برنامج قادر على التضاعف والتكاثر. وعندما أدرك أستاذه التماثل بينه وبين ظاهرة بيولوجية، اقترح تسميته "فيروس الكمبيوتر". وربما كان ظهور أول فيروس عالمي للكمبيوتر في باكستان عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك الوقت ظهرت بطبيعة الحال أنواع مختلفة من الفيروسات (والديدان)، بعضها حميد، وبعضها خبيث "برمجة خبيثة" انتقلت إلى كل مكان في العالم، وألحقت في بعض الأحيان أضرارًا كبيرة بأجهزة الكمبيوتر (مثلاً، كود رد: ***Code Red***، وماي دووم ***My Doom***، انظر الشكل ١٠,١ للتعرف على المواقع العالمية لانتشار فيروس الكود رد). إنها فيروسات غير معروفة بالنسبة لأصحاب أجهزة الكمبيوتر أو مستخدميها، وباستطاعتها أن تصيب أجهزة الكمبيوتر بـــ "العدوى" كما أنها تستخدم للوصول بطريقة غير مشروعة إلى المعلومات الشخصية. إن بالإمكان على سبيل المثال أن تستخدم للوصول إلى أرقام بطاقات الائتمان التي يمكن أن تستغل بعد ذلك في الحصول على كل أنواع السلع والخدمات بطريقة غير مشروعة. وفي نفس الوقت ظهرت منظمات عالمية، تشمل وكالات لفرض القانون بالقوة تحاول التحذير من فيروسات جديدة واتخاذ تدابير مضادة للحماية منها ***(Chanda, 2007: 236 – 41)***. وتعد هذه التدابير بمثابة حواجز أمام التدفق الحر بشكل كبير لفيروسات الكمبيوتر في كل أنحاء العالم.

الإنترنت في الصين

بالقرب من نهاية عام *2007*، كان يوجد ٢١٠ ملايين مستخدم للإنترنت في الصين بزيادة تبلغ أكثر من ٥٠% على العام الماضي، وهو ما يفوق عدد المستخدمين في الهند التي تعد في العادة دولة تكنولوجية كبرى، بمقدار ثلاثة أضعاف ***(Economist, 2008: January 31 "The Internet in China")***. وينتظر

أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ في عدد مستخدمي الإنترنت. وحيث إن ٦% فقط من سكان الصين يستخدمون الإنترنت الآن، فإن الصين سوف تكون لها الريادة العالمية في استخدام الإنترنت وبهامش كبير. وعلاوة عل ذلك، فإن مستخدمي الإنترنت في الصين من الشباب (٧٠% تحت سن الثلاثين، وهو عكس ما يحدث في الولايات المتحدة تمامًا) الأمر الذي يفتح الطريق أمام مستقبل الاهتمام الصيني بالإنترنت.

والأمر الأكثر طرافة بالنسبة للإنترنت في الصين في الوقت الراهن من منظور هذا الكتاب هو؛ كيف يصور بطريقة وافية الجدل الأساسي حول العلاقة بين التدفقات العالمية والحواجز البنيوية التي تقف أمام هذه التدفقات. ومن بين التدفقات الكبرى التي يحملها الإنترنت إلى الصين: الأفلام والموسيقى والعروض التليفزيونية المسروقة التي يمكن مشاهدتها مجانًا؛ تنزيل نغمات إلى الهواتف الخلوية من الإنترنت؛ مواقع الألعاب المتعددة على شبكة الإنترنت، مجتمعات النت والشبكات الاجتماعية، والبث الفوري للرسائل، والدردشات، والصور، وفيديوهات الرياضة الأمريكية والأوربية... إلخ.

وتظهر النظرة السطحية أن تدفقات الإنترنت في الصين لا تختلف كثيرًا عن غيرها من التدفقات في أماكن أخرى من العالم، ولكن الاختلاف يكمن مع ذلك في الجهود الفاعلة التي تبذلها الحكومية الصينية[*] لإقامة الحواجز أمام هذه التدفقات. إن الحاجز يوجد بالفعل – البرنامج الحمائي "سور النار العظيم" – على الرغم من عدم انتباه أغلبية مستخدمي الإنترنت تمامًا لوجوده *(French, 2008: AI, A6)*. تسعى كوبا أيضًا لإغلاق بعض منافذ الإنترنت على الأقل، على الرغم من أن بعض أنشطة السيبر هناك تتمرد بشكل متزايد على هذه القيود وتلتمس طرقًا للالتفاف حولها. *(Mckinley, 2008: AI, A6)*. ويُعدُّ هذا بشكل كبير جزءًا من جهد

أكبر تبذله الحكومة الصينية لوقف التدفقات المختلفة التي تشمل الرقابة على الأخبار، والتحكم في التليفزيون، والقيود المفروضة على المكتبات ودور السينما. وتشمل الحواجز المقامة أمام الإنترنت الدخول المقيد إلى عدد كبير من مواقع الويب الخارجية (ويكيبيديا، فليكر: **Flicker**، يوتيوب: **You Tube**، وأحياناً ماي سبيس **MySpace**، على سبيل المثال). وتوجد مرشحات على جوجل في الصين تهدف إلى استبعاد مواد تعتبرها الحكومة حساسة من الناحية السياسية. كما يوجد نظام أخرق للدفع تتحكم فيه الحكومة يقيد التسوق على الإنترنت.

وفي بداية عام ٢٠٠٨، تم تفعيل قواعد جديدة تقيد صور الفيديو على الإنترنت، ويتم كذلك منع الأخبار التي تتناول موضوعات أو قضايا شائكة تعتبرها الحكومة غير مرغوب فيها من على شبكة الإنترنت.

إجمالاً، توجد تدفقات كثيرة إل الصين ومن خلالها على شبكة الإنترنت، ولكن تدفقات كثيرة أخرى يتم تقييدها أو منعها كليةً. والنتيجة، على الأقل في الوقت الراهن هي عالم من الإنترنت فريد من نوعه في الصين (إن لها على الأقل مجتمعاتها الخاصة على شبكة الإنترنت). ومع ذلك، فالسؤال طويل الأجل هنا، وفي كثير مما يتعلق بالصين في عالمٍ كوني بشكل متزايد هو؛ إلى متى سوف تبقى هذه الاختلافات؟ بمعنى، إلى أي مدى تظل الصين محتفظة بعنادها تجاه مد التدفقات العالمية وإقامة حواجز لا يقيمها سوى عدد قليل من البلدان، أو لا تقيمها على الإطلاق، أمام هذا المد؟

وهناك بالفعل علامات مبكرة للتمرد على البرنامج الحمائي "سور النار العظيم"، على الرغم من أن تاريخ الصين، وخصوصنا فيما يتعلق بسحق ثورة ميدان تيان آن من، يظهر استعداد الحكومة الصينية لسحق هذا التمرد في مهده. وتتخذ المقاومة حالياً عدة أشكال، بدءاً بالدعاوى القضائية المرفوعة من قبل

مستخدمي الإنترنت ضد مقدمي الخدمة المملوكة للحكومة بدعوى عدم مشروعية إغلاق هذه المواقع، وانتهاءً بالجهود الحثيثة لكتاب شبكة السوفت وير الذين يطورون شفرة تهدف إلى التغلب على القيود الحكومية في هذا المجال. لقد تبلورت حملة "التواصل الشفاهي" على الإنترنت التي يرسل المدونون وأصحاب صفحات الويب من خلالها مقالات النشر الوعي حول البرنامج الوقائي "سور النار العظيم"، أو المشاركة في وصلات في برامج يمكن أن تساعد مستخدمي الإنترنت على الالتفاف حوله وتحاشيه. *(French, 2008: A6)*.

ربما لم يفعل أي تغير أكثر مما يفعل الإنترنت لدفع عملية العولمة إلى الأمام. إنه يحتل موقع الصدارة في الكثير من التحليلات التي تدور حول العولمة. وربما كان أشهر هذه التحليلات هو التحليل الذي قام به فريدمان حول العولمة التي تتضمن "عالمًا مسطحًا"؛ وأكبر مثال لهذا العالم هو الإنترنت **(Friedman, 2005)**. إن الإنترنت مسطح بمعنى أن بإمكان أي إنسان مهما كان موقعه الاشتراك فيه. ومع ذلك، وكما بينا في الفصل 5، لدينا اختلافات عميقة مع هذا الرأي. بمعنى أن التاريخ الاجتماعي كله يبين وجود ضغوط قوية دائمة لإقامة الحواجز التي تهدف إلى إعاقة الحركة بجميع أشكالها. إن كلا من أطروحة العالم المسطح، ونقاط الضعف التي تنطوي عليها هذه الأطروحة، تجلوها بشكل جيد حالة الإنترنت في الصين في الوقت الراهن، والجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لإقامة الحواجز التي تحول دون تدفقه.

ملخص الفصل

إن التدفقات ذات التقنية العالمية مثل التكنولوجيا ووسائل الإعلام والإنترنت وثيقة الترابط. إن التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في التعجيل بعملية العولمة. لقد كانت الأركان الأساسية المهمة هي تطور السفن الحاوية، والشحن الجوي، وجهاز الكمبيوتر الشخصي، وشبكة الإنترنت.

إن التدفق العالمي للتكنولوجيا لا يصل إلى كل أنحاء الكرة الأرضية، ويمكنه أن "يتخطى" مناطق معينة نظرًا لوجود حواجز مثل عدم توفر الكهرباء. وتوجد شواهد على دول تستخدم أسلوب "الوثب" في عملية التقدم التكنولوجي. إنها "تتخطى" أو "تقفز على" تكنولوجيات معينة، وتواصل تقدمها مباشرة نحو تطورات أكثر تقدمًا. وتشمل الحواجز التي تقف في وجه تدفق التكنولوجيا غياب بنية تحتية أساسية (مثل الكهرباء)، والأمية، والافتقار إلى أنظمة قوية للتمويل المالي، والأحوال السياسية غير المستقرة.

إن التدفق العالمي لوسائل الإعلام، غالبًا ما يتم توصيفه باعتباره إمبريالية إعلامية. كما يتم النظر إلى تدفق البرامج التليفزيونية، والموسيقى، والكتب، والأفلام السينمائية بوصفها أشياء يتم فرضها على البلدان النامية من قبل الغرب. إن إمبريالية وسائل الإعلام تقوض وجود وسائل الإعلام العالمية البديلة التي تصدر عن الدول النامية ذاتها مثل قناة الجزيرة، وبوليوود، بالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام المحلية والإقليمية. وبالإمكان النظر إلى شبكة الإنترنت باعتبارها ساحة للإعلام البديل. إن الإمبريالية الثقافية تنكر وساطة المشاهدين، إلا أن البشر في كل أنحاء العالم غالبًا ما يؤولون نفس الوسيط (فيلم سينمائي مثلاً) بطرق مختلفة بشكل ملحوظ.

إن وسائل الإعلام العالمية تقع تحت سيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى؛ لقد امتدت هذه السيطرة من وسائل الإعلام القديمة إلى وسائل الإعلام الجديدة. ونتيجة لذلك، يمكن أن ينتهي الأمر بالإنترنت إلى أن يكون أقل تنوعًا وأقل قدرة على المنافسة. وتساعد وسائل الإعلام المستقلة المرتبطة بحركة العولمة البديلة، على مناهضة هذا الاتجاه. إنها تنشر المعلومات لكي تسهل عملية المشاركة العالمية للناشطين في هذا المجال. ويقوم الناشطون من الهاكرز بمد أنشطتهم إلى الإنترنت عن طريق التسلل إلى برامج الكمبيوتر لمناصرة قضية بعينها.

ويتم النظر إلى وسائل الإعلام العالمية بوصفها تميل نحو المجانسة من خلال مفهوم ماكلوهان حول "القرية الكونية"، والمقاومة الأكثر تشاؤمًا لمدرسة فرانكفورت التي تُنَظِّر لإقامة "صناعة ثقافة" تخضع للنظام الرأسمالي. ومع ذلك، يشهد هذا القطاع صراعًا بين المفروض عالميًا وما هو محلي، وتعتمد إمكانية مقرطة وسائل الإعلام العالمية بشكل كبير على التطور الأبعد لمصادر الإعلام البديل.

إن الإنترنت هو في حقيقة الأمر ظاهرة عالمية، من حيث إنه يستخدم في كل مكان في العالم. إنه يُنتج ويُصان بواسطة شركات عالمية، ومنظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، الأمر الذي أدى إلى تقليص تأثير الدولة القومية. وتشمل شبكة الويب *2.0* (ويكيبيديا والفيس بوك على سبيل المثال) تحديد المحتوى من قبل المستخدمين أنفسهم؛ إنهم هم الذين ينتجون ويستهلكون المحتوى في ذات الوقت. لقد حفز الإنترنت أطروحة عالم مسطح، يمكن لكل إنسان المشاركة فيه، نظريًا على الأقل. ومع ذلك، تبذل الجهود لإقامة الحواجز لإعاقة هذه المشاركة، مثلاً، إقامة البرنامج الحمائي "سور النار العظيم" الذي أقامته الحكومة الصينية للتحكم في الدخول إلى الإنترنت واستخدامه.

قراءات إضافية

ADDITIONAL READINGS

Nayan Chanda. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization*. New Haven: Yale University Press, 2007.

Marshall McLuhan and Quentin Fiore. *The Medium is the Massage*. Berkeley: Gingko Press, 2005.

Colin Sparks. *Globalization, Development and the Mass Media*. London: Sage, 2007.

Ien Ang. *Watching Dallas: Soap Opera and the Melodramatic Imagination*. London: Routledge, 1985.

Jeremy Tunstall. *The Media Were American: US Mass Media in Decline*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Toby Miller, et al. *Global Hollywood 2*. London: British Film Institute, 2005.

Gili S. Drori. *Global E-Litism: Digital Technology, Social Inequality, and Transnationality*. New York: Worth, 2006.

ملاحظات

1- www.forbes.com/home/sciencesandmedicine/2006/03/21/pfizermerk-amgen-cx-pk-032/topdrugs.html.

٢-كما سنناقش في الفصل ١٣، يتدفق مرض الإيدز مثله مثل أمراض أخرى كثيـرة، بسرعـة كبيـرة في هذه الدول الأقل تقدمًا، وفي قارات بأكملها ولا سيما قارة أفريقيا.

3- www.safaricom.co.ke/index.php?id=228.

٤- ومع ذلك، قدم أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت، وهو هربرت ماركيوز، نظرة أكثر جدلية وأقل واحدية في الرؤية حول أثر الإعلام في الثقافة.

٥- سمح جوجل بهذا، وشارك فيه لكي يحتفظ بحرية الوصول إلى السوق الصينية الضخمة. لقد أكد أن شيئًا من اللوم أفضل من عدم اختراق السوق الصينية تمامًا.

الفصل الحادى عشر

التدفقات العالمية للبشر

المشردون والسياح

سوف نناقش هنا نمطين من أنماط التدفق العالمي، وسوف يخصص القسم الأكبر من هذا الفصل للنمط الأول "المشردين:[١] *Vagabond*" نظرًا للعدد المتزايد من المشكلات المتعلقة بهم والتي تواجههم. وسوف نتناول في القسم الثاني الأكثر إيجازًا "السياح: *Tourists*"، الذين، على الرغم من ازدياد أهميتهم، ليسوا محل شك تقريبًا مثل المهاجرين، إن السياح سوف يتم تعريفهم بطريقة غير اعتيادية في هذا الكتاب، وعلي الرغم من أن المصطلح سوف يشمل كل أولئك الذين يشتركون فيما نعتبره في العادة "سياحة" ، فإنه سوف يتعدي ذلك لكي يشمل مثلاً أولئك اللذين يتنقلون بين الدول للقيام بالمعاملات التجارية، والمهنيين والعمال المهرة الذين يطوفون حول العالم بحثًا عن وظائف أفضل لقاء أجور أعلي[٢].

إن التمييز الذي نتبناه هنا في هذا الفصل، وفي مواضع أخرى من هذا الكتاب، بين المشردين والسياح، يرتكز على عمل "زيجمونت بومان:- *Zygmont Buman*" (١٩٩٨)؛ إن مصطلح "مهاجرين" يضم كلا من المشردين والسياح على الرغم من أنه سوف يستخدم في الغالب الأعم للدلالة على المشردين. إن المشردين يكونون في الغالب من الرحالة المنهكين، إنهم في حالة من الترحال الدائم لأنهم مضطرون إلى ذلك، لأنهم، على سبيل المثال، يجدون البيئة التي نشأوا فيها شيئًا لا يحتمل، ومعادية لأسباب عديدة، الأمر الذي يدفعهم للبحث عن ظروف أفضل في مكان آخر. وفي المقابل، يكون السياح هم أولئك الذين ينتقلون من مكان إلى آخر، لأنهم يرغبون في ذلك. وحقيقي أيضًا أن السياح يرحلون من مكان إلى آخر، لأنهم يستطيعون دفع نفقات ترحالهم، في الوقت الذي يشعر فيه المشردون باستحالة بقائهم حيث يوجدون، وهذه تحديدات فريدة تصب في الموضوع الرئيسي لهذا الفصل، وهذا الكتاب حول التدفقات والحواجز العالمية، ومن ثم يتدفق السياح،

نظرًا لـــ "خفتهم" (تعليمهم الجيد مثلاً) حول العالم بسهولة، ويواجهون حواجز أقـــل نسبيًا (علي الرغم من وجود المزيد من الحواجز التي أقيمت أمامهم في الـــسنوات الأخيرة، ولا سيما في الولايات المتحدة). وفي المقابل، يجد المشردون، ولا ســيما إذا كانوا من غير الشرعيين، صعوبات أكبر في الانتقال حول العالم لأنهم يتميزون بـــ " الثقل " (الافتقار إلى التعليم والتدريب مثلاً)، ولأنهم يواجهـــون الكثيـــر مـــن الحواجز المعوقة لحركتهم (*Cohen 995*) (شكل ١، يحدد موقع توزيع السكان فـــي العالم، مع تشديد خاص على المناطق التي لا تزال تهيمن عليها أساليب الزراعـــة القديمة. إن الكثير من المشردين في العالم، يأتون من هذه المناطق).

المهاجرون

لقد ارتبط قدر كبير من حركة السكان بالعولمة من غيـــر شـــك. وتـــذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين الدوليين (السياح والمشردين الـــذين يعيشون خارج أوطانهم لمدة عام على الأقـــل) يـــربو على ١٩٠ مليونـــا (*Kritz 2008, Kritz , Lim and Zlotnik 1992*). وعلي الرغم مما قد يبدو عليه هذا الـــرقم من ضخامة، فإنه لا يمثل سوي نحو ٣٠% فقط من ســـكان العـــالم (*Economist, 2008: January 3 {" open up"}*). ويبدو هذا بالنسبة لأحد المراقبين رقمًا كبيـــرًا ومتصاعدًا ويشكل في واقع الأمر زيادة تبلغ ٣٦% منذ عام ١٩٩٠. وعلي الـــرغم من ذلك، فإن الإحساس بأننا نعيش في عصر عالمي لهجرة غير مـــسبوقة، يبـــدو لمراقبين آخرين أمرًا مبالغـــا فيـــه – (*Juhathkurta, Jacobson, and Del Sordi 2007: 178-200*). – وفي الوقت الذي شهدت فيه الهجرة الدولية انحـــسارًا وتـــدفقًا على مدار الزمن، فإن المعدل الحالي ضعيف بالمقارنة، على الأقل، بـــشيء مـــن الماضي حديث العهد بنا. وفضلاً عن ذلك، يتلكؤ معدل الهجـــرة للحـــصول علـــى

عمل، على الرغم من ارتفاعه وكونه موضع اهتمام كبيرًا من قبل وسائل الإعلام، خلف معدلات حركة انتقال السلع والخدمات والتكنولوجيا.

ومع أن الأرقام المعاصرة يمكن ألا تكون مؤثرة بالمقارنة بالماضي، فـإن المهاجرين يشكلون بالفعل نسبة مهمة من سكان العديد من البلدان التابعة لمنظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن ربع سكان أستراليا والسويد تقريبًا من المهاجرين، ويشكل المهاجرون نحو ٢٠% من سكان الولايات المتحدة (عام ٢٠٠٥ ***(Roberts 2008: A 11)*** بينما تصل نسبة المهاجرين في بريطانيا العظمي وفرنسا أقل مـن ١٠% مـن الـسكان ***(Economist bedsheets and Bison Gross Vodka)*** وفـي الولايات المتحدة، تصل نسبة المهاجرين بالنسبة لمجموع السكان إلى ١٥% ما بين عامي ٢٠٢٠، و٢٠٢٥ (وسوف تصل النسبة إلـى ١٩% بحلـول عـام ٢٠٥٠) متجاوزة بذلك أعلي معدلاتها (نحو ١٥%) التي تحققت في القرن التاسـع عشـر ***(Roberts 2008: A11).***

الهجرة

إن للهجرة الدوليـة أربعـة مكونـات "الهجـرة الداخليـة: ***"in-migration*** للأشخاص إلى بلد يختلف عن البلد الذي ولدوا فيه أو يتمتعـون فيـه بالمواطنـة؛ هجرة عودة الرعايا إلى وطنهم الأم بعد الإقامة في الخـارج؛ الهجـرة الخارجيـة ***(out-migration)*** للرعايا من وطنهم الأم؛ والهجرة الخارجية للأجانب مـن بلـد أجنبي هاجروا إليه من قبل. ***(Kritz 2008)***. وسوف ينصب اهتمامنا الأوَّلي في هذا الفصل على الهجرة الخارجية للرعايا وهجرتهم الداخلية إلى بلدان أخري.

توجد تغيرات طريفة مهمة في طبيعة المهاجرين في الوقت الـراهن. أولاً، هناك هبوط فعلى في نسبة المهاجرين الدوليين من العالم المتقدم. ثانيا، توجد زيادة

كبيرة في عدد المهاجرين من الدول النامية، وانتقال نسبة كبيرة منهم (٧٠-٩٠%) إلى أمريكا الشمالية.

إن قدرتنا على مناقشة الهجرة (والسياحة بدرجة أقل) تعوقها حقيقة وجود مصاعب جمة في تتبع تدفقات السكان، أولاً، لا تقوم دول كثيرة بجمع هذا النوع من البيانات. ثانيًا. لا تقوم البلدان التي تجمع هذه البيانات بإبلاغها للوكالات الدولية. ثالثًا، تتخذ التدفقات السكانية أشكالاً مختلفة في دول مختلفة؛ وتوجد أيضًا اختلافات بالنسبة للمدة التي تستغرقها إحدى الحركات وفترة الإقامة التي تتطلبها وضعية المهاجر، رابعًا، تتابع دول قليلة مغتربيها. وأخيرًا، توجد العديد من الصعوبات في فرض الرقابة الشديدة على المهاجرين غير الشرعيين. ويتوجب علينا أن نضع هذه القيود المفروضة على البيانات في حسباننا عندما نناقش مسألة الهجرة.

وخلافًا لأشياء كثيرة أخرى في العالم الحديث (التجارة)، المال (الاستثمار)، فإن هجرة البشر، ولا سيما الهجرة المرتبطة بالعمل، لم تتحرر بعد *(Tan 2007: 735 – 9)* والاستثناء الرئيسي هو الاتحاد الأوربي، ولكن القيود المفروضة على الهجرة في مناطق أخرى تراوح مكانها، فكيف نفسر هذه المفارقة؟

أولاً، يتوجب على الدول - حتى يتحقق لها الازدهار الاقتصادي - أن تحاول الاحتفاظ بالعمالة التي تحتاج إليها: كلا من العمال المهرة ذوي الأجور المرتفعة والمهنيين بجميع أشكالهم من جهة، وجموع العمال أشباه المهرة وغير المهرة من ذوي الدخول المنخفضة من جهة أخري. فإذا فقدت الدول بشكل منتظم أعدادًا كبيرة من هؤلاء العمال، فإن ذلك سوف يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

ثانيًا، غالبًا ما يفضي تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى بلد آخر إلى صراع متعدد الأشكال بين القادمين الجدد والمقيمين في البلاد لبعض الوقت، فضلاً عن إمكانية قيام صراع بين مجموعات مختلفة من القادمين الجدد، ومن ثم تفضل الكثير من الدول الاحتفاظ بحواجز قوية أمام الهجرة. وأخيرًا، أدي الخوف من الإرهاب في الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأوربية، لتعزيز، إن لم يكن زيادة القيود على الهجرة. ويتضح هذا بصفة خاصة في الصعوبات الكثيرة المتضمنة في عملية الهجرة إلى الولايات المتحدة في الوقت الراهن، بل وامتدت هذه الصعوبات لكي تشمل أناسًا (السياح بالمعني الذي نقصده في هذا الفصل) يسافرون في مهمات عمل تجارية، وطلابًا يرغبون في الدراسة في الولايات المتحدة. وحتي أولئك السياح بالمعني المتعارف عليه لهذا المصطلح غالبًا ما يجدون الآن في هذه التدابير الوقائية لحماية الحدود في الولايات المتحدة، عبئًا ثقيلاً ومعاديًا. وهناك قلق من أن تؤدي هذه الحواجز إلى قيام رجال الأعمال بنقل نشاطهم التجاري إلى أماكن أخري، وأن يقوم أفضل الطلاب بالدراسة في بلدان أخري، فضلاً عن هبوط ملحوظ في حركة السياحة وانخفاض معدلات الدخل المترتبة على ذلك.

إن شامير (٢٠٠٥) يناقش ظهور نظام للحراك *(Mobility Regime)* يسعي لاحتواء حركة المهاجرين، ليس فقط بين الحدود القومية، وإنما بداخلها أيضًا. فعلى سبيل المثال، بدأت بريطانيا العظمي في أواخر عام ٢٠٠٨، في إصدار بطاقات هوية للأجانب من خارج الاتحاد الأوربي لكي تتمكن من تتبع حركتهم بشكل أفضل داخل الوطن، ومن ثم، تتمكن من احتواء حركتهم على نحو أكثر فاعلية عند الضرورة *(New York Times 2008, March 7, A7)* وتقود هذه الرغبة في الرقابة والاحتواء إلى الخوف، سواء كان حقيقيًا أم متخيلاً، من أخطار الإرهاب (والجريمة) المرتبطة بالمهاجرين.

وفي الوقت الذي وُجّه فيه الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة لحركة المهاجرين (انظر الشكل ٢ لخريطة عالمية تبين الأماكن الرئيسية التي توجد فيها جهود حثيثة لوقف تدفق المهاجرين غير المقيدين في وثائق) فمن الأهمية بمكان ملاحظة أنه جري تخفيض الحواجز في ذات الوقت بالنسبة لحركة التنقل، على سبيل المثال، بين دول الاتحاد الأوربي (و لقد سبق هذا الإجراء اتفاقية "شينجن: *Schengeon*" وهو جزء لا يتجزأ من قانون الاتحاد الأوربي – الذي يقضي بتخفيف الرقابة على الحدود بين الدول الموقعة على الاتفاقية). وفي حالة "نافتا: *Nafta*" تم تخفيف بعض القيود على الحركة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (مثلاً على مديري الأعمال التنفيذيين والعمال ذوي المهارات العالية) بينما ظلت الحواجز قائمة، بل وتم تدعيمها وزيادة عددها.

وحيث إن الكثير من هذه الحواجز قد تم إنشاؤها من قبل الدول القومية، فإن من الواضح أنها تمر بفترة سلام "وستفاليا: *Westphalia*" (أنظر الفصل ٦) التي شهدت ظهور الدول القومية. لقد كان البشر ينتقلون قبل تلك الفترة في الفضاءات الجغرافية بكل حرية، ومع ظهور الدولة القومية، لقيت مثل هذه الحركة اهتمامًا أكبر وأقيمت العديد من الحواجز الإضافية للتحكم فيها وتقييدها. ومع ذلك، ففي وقت متأخر من نهاية القرن التاسع عشر، كانت ولا تزال توجد حرية حركة كبيرة، أبرزها الهجرة عبر الأطلنطي إلى الولايات المتحدة من أوربا. ويقدر عدد الذين غادروا أوربا إلى الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠، ونهاية القرن التاسع عشر نحو ١٥٠ مليون شخص *(Moses,2006: 47)*. لقد كان الدخول إلى الولايات المتحدة قبل عام ١٨٨٠، غير منضبط إلى حد كبير، فقد كان باستطاعة أي إنسان يريد دخول أمريكا أن يفعل ذلك. وفي عام ١٨٨٩ أعلن "المؤتمر الدولي للهجرة: نحن نؤكد حق الفرد في الحرية الأساسية التي تكفلها له كل دولة متحضرة، في المجيء والذهاب وتقرير مصيره الشخصي بالطريقة التي يحبها" (مقتبس من

(*Moses 2006:47*) ولقد كانت الحرب العالمية الأولي هي المسئولة عن تغيير المواقف والأوضاع بشكل مؤثر. لقد بدأت الدول القومية في فرض قيود مشددة على الحركة العالمية للبشر. واليوم، في الوقت الذي يوجد فيه تنوع بين الدول القومية "لا توجد دولة واحدة تسمح بالدخول الحر لكل المهاجرين إلى أراضيها"

(Moses 2006: 54).

ومع ذلك، ففي الوقت الذي تُقيد فيه حركة الهجرة الشرعية بالعديد من الوسائل (علي الرغم من وجود استثناءات في بعض البلدان لحركة العمال المهرة، ووجود برامج "العامل الضيف" ***Guest Workers Programs*** في أماكن أخري... إلخ)، بدا أن هناك زيادة في الهجرة غير الشرعية، بل وفي تهريب البشر إلى ومن العديد من الدول: ***(Shane and Gordan. 2008: 1,17)*** . وفي بعض الحالات، تكون لدي الدول قوانين تلزمها بقبول اللاجئين (انظر ما يلي) الفارين من الحروب، والاضطهاد السياسي، وما إلى ذلك. وبالنسبة لأولئك الذين يعملون بطريقة شرعية أو غير شرعية في بلد آخر، شجع ازدهارُ التحويلات المالية العالمية (أنظر ما يلي) وكذلك التطورات التكنولوجية التي جعلت من نقل هذه التحويلات أمرًا أكثر يسرًا وسرعة، الهجرةَ ودعمها.

وتُستخدم مجموعة من عوامل "الطرد" و"الجذب" عادةً لتفسير حركة الهجرة، ومن بين عوامل "الطرد" دوافع المهاجرين، والقضايا المتعلقة بالوطن (مثلاً، البطالة، والأجور المتدنية) التي تجعل من الصعب عليهم، أو من المستحيل، تحقيق أهدافهم، وكذلك التمزقات الكبرى مثل الحرب، والمجاعات، والاضطهاد السياسي، أو الكساد الاقتصادي. وهناك عوامل " الجذب " مثل الأجور العالية ومعدلات البطالة الأدني، والشبكات الرسمية وغير الرسمية في هذه البلدان التي توجه المهاجرين إلى مناطق نقص العمالة وتماثل اللغة والثقافة بين الوطن الأم والبلد المضيف.

وتضاف إلى هذه العوامل التقليدية عوامل إضافية في العصر الكوني، فهناك على سبيل المثال، الانتشار العالمي للمعلومات الذي يجعل من السهل التعرف على البلد المضيف والحياة فيه باطمئنان، وهناك التفاعل الذي يحدث بين الشبكات العالمية والمحلية، إما من خلال الشبكات الرسمية التي تتوسطها التكنولوجيات الحديثة مثل الهواتف المحمولة والانترنت (ولا سيما الرسائل الإلكترونية وبرامج سكاي بي)، أو من خلال الشبكات العائلية والاجتماعية غير الرسمية التي يمكنها بالمثل استخدام نفس التكنولوجيات. إن كل هذه الأشياء تجعل من الهجرة إلى الأماكن الجديدة أمرًا أكثر يسرًا وطمأنينة إلى حد كبير. إن وجود مجتمعات الشتات في هذه الأماكن (الجاليات) يجعل من السهل على المهاجرين الحصول على المسكن والعمل. وفي نفس الوقت، أصبحت التحويلات المالية عاملاً ذا أهمية متزايدة في اقتصادات كثير من البلدان الأم.

وفي الوقت الذي لم تحرر فيه سياسات الهجرة بصفة عامة، كان هناك تقليص اختياري في هذه الحواجز المقامة أمام الهجرة في العديد من البلدان، ويحفز هذا عوامل عديدة في البلدان المضيفة تشمل نقص العمالة، حاجة الشركات متعدية القوميات للعمال، السكان المسنين، وعائدات ضريبية جديدة يمكن تحصيلها من المهاجرين للمساعدة على دعم أنظمة الدولة للرفاه.

المشردون

يمكن أن نتعامل مع أنماط مختلفة من المهاجرين في هذا القسم [٣]. ولكن اهتمامنا سوف ينصب أساسًا على المشردين، ولا سيما اللاجئين *(Haddad, 2003:297-322)* على سبيل المثال، أولئك الذين يجبرون على مغادرة أوطانهم أو يغادرونها بمحض إرادتهم خوفًا على سلامتهم، طالبي اللجوء السياسي[٤]،

.واللاجئين الذين يسعون إلى البقاء في البلد الذي لجأوا إليه[٥] بالإضافة إلى مهاجري العمل الذين تدفعهم عوامل "الطرد" (مثلاً نقص فرص العمل، الأجور المتدنية في أوطانهم) وعوامل "الجذب" (توافر فرص العمل، والأجور الأعلى المتاحة في كل مكان)، *(Kritz, 2008)*.

لقد بلغ عدد اللاجئين في العالم عام ٢٠٠٦ نحو ١٠ ملايين، وفي الوقت الذي كان الكثيرون منهم ينتقلون بشكل شرعي، كان كثيرون غيرهم يرتبطون بحركة الهجرة غير الشرعية **(Economist, 2008 January 3 "open up"** وهناك العديد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم "لاجئ" تشمل(الغريب ***Stranger***)، (الإنسان المهمش: ***marginal man***)، (اللامنتمي من الداخل ***outsider within***)، وما إلى ذلك. إن كل هذه المفاهيم تشير إلى فكرة أن المهاجر- على الأقل بنيويًا - في موقف يدعو للقلق طالما أنه لم يعد جزءًا من وطنه الأم، ولكنه أيضًا ليس جزءًا من أو _لم يصبح بعد_ جزءًا من البلد الذي هاجر إليه. إن منزلة المهاجر، هي عموما بطبيعة الحال مجرد حالة مؤقتة، ويمكن للمهاجر، من بين أشياء أخرى أن يصبح مواطنًا في الوطن الجديد، أو يعود للوطن الأم، أو يرحل إلى بلد آخر، وفي الحالة الأخيرة، يظل الشخص محتفظًا بصفة المهاجر، حتى لو كان في بلد جديد.

إن المهاجرين من العالم الأقل تقدمًا إلى الشمال (توجد أيضًا هجرات من بلاد أقل تقدمًا إلى بلاد أخرى أقل تقدمًا، انظر المناقشة حول الهجرة من الجنوب إلى الجنوب في الفصل ١٤)، الذين نركز عليهم في هذا القسم، هم في الغالب العمال الأقل مهارة أو معدومو المهارة غير المرحب بهم في الغالب، والأمر الذي يمثل أهمية خاصة هم المهاجرون غير الشرعيين والذين يحتمل وجودهم بالتالي على أطراف الشمال، ويتقاضون أجورًا هزيلة هناك. لقد ازداد عدد هؤلاء المهاجرين منذ السبعينيات بشكل كبير.

تدفقات المهاجرين إلى الولايات المتحدة ومنها

المهاجرون المكسيكيون غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة

لقد ولد أكثر من عشر سكان الولايات المتحدة (٣٧ مليونًا من مجموع يبلغ نحو ٣٠٠ مليون) خارج البلاد، ووصل الكثيرون منهم بعد حركة انتعاش كبري أخرى للهجرة *(Barkan, Diner and Kraut, 2008)* بدأت في بداية التسعينيات. لقد دخل الكثيرون إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية. لقد نزحوا من بلدان عديدة (الفلبين، الصين، السلفادور) ولكن العدد الأكبر (الثلث على الأقل) أتي من المكسيك. وبحلول عام ٢٠٠٨، كان نحو ٦ ملايين مكسيكي يقيمون في الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية *(Ginger Thomson,2008: A17)*، (لقد شكل عدد المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة أكثر من ١٠% من مجموع سكان المكسيك البالغ عددهم ١١٦ مليون نسمة). إن غالبية المهاجرين المكسيكيين يوجدون في الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة (يمكن أن يكونوا قد عبروا الحدود بطريقة غير مشروعة – نحو ٨٥% من أولئك الذين يعبرون الحدود يفعلون ذلك بطريقة غير مشروعة – أو استمروا في الإقامة هناك بعد انتهاء تصاريح إقامتهم). إنهم يأتون إلى الولايات المتحدة (وغالبًا ما يقيمون فيها) لأنهم على الرغم من الأجور الهزيلة التي يتقاضونها بمقاييس الأجور هناك (ما يقرب من ٣٠٠ دولار في الأسبوع) فإن ذلك يشكل أربعة أضعاف ما يمكن أن يتقاضوه في المكسيك: *(Preston 2006: A24)*.

إن الحياة ليست سهلة بالنسبة للمهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين في الولايات المتحدة *(Preston 2006:A1, A24 ,A25)* وعلي الرغم من أنهم يمكن أن يحيوا حياة أفضل من الناحية الاقتصادية من تلك التي يحيونها في المكسيك، ومن أولئك الذين فضلوا البقاء في المكسيك أو عادوا إليها، فإن حياتهم مثيرة للجدل من

نواح عديدة. أولاً، في الوقت الذي قاموا فيه بتحسين أحوالهم من الناحية الاقتصادية، فإنهم يظلون من المهمشين اقتصاديًا إلى حد كبير في الولايات المتحدة. ثانيًا، إنهم يعيشون حياة أسرية ممزقة، حيث لا يزال الكثيرون من أعضاء الأسرة (والأصدقاء) يقيمون بالمكسيك *(Navarro 2006a:A1,A20,A21)*. إنهم معزولون عنهم بواسطة حدود أصبح أمر اختراقها من الجانب المكسيكي في غاية الصعوبة بالنسبة لأولئك الذين يدخلون إلى الولايات المتحدة بطرق غير مشروعة. لقد أدت القيود الجديدة إلى ردع البعض فيما يبدو، ولكنها أسفرت عن زيادة أعداد المهربين، وأسعار أكثر ارتفاعًا لقاء عمليات التهريب، والكثير من الميتات الناجمة عن المحاولات المبذولة لعبور الحدود. ولقد أسفر هذا أيضًا عن تثبيط همم أولئك الذين يرغبون في العودة إلى "الوطن" *(Navarro 2006a: A20)*. لقد تعقد الموقف الاقتصادي للمهاجرين لأنهم مطالبون، بل ومضطرون في الغالب لتقديم معونات (تحويلات مالية) لأقارب (وأصدقاء) مقيمين في المكسيك (تقريبًا ٥٠ بليون دولارًا (عام ٢٠٠٥)، *(Preston 2006a: A24)*، يحيون حياة أكثر بؤسًا من حياتهم. ثالثًا: يقع أولئك الذين يقيمون في الولايات المتحدة تحت طائلة الخوف من إمكانية القبض عليهم واعتقالهم من قبل سلطات الهجرة. *(Alvarez 2006 b; Ai,A20,A21)*.

إن حياة المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة تختزل في الكتل المربعة لجيرتهم المباشرة حيث يكونون بمأمن من بطش سلطات الهجرة. وتلك أيضًا منطقة لا يستطيع فيها أحد أن يسألهم عما لا يمتلكونه –الوثائق الدالة على شرعية وجودهم– بطاقات التأمين– بطاقات الائتمان – بطاقات التأمين الاجتماعي – والبطاقات "الخضراء" (التي تكفل الإقامة الشرعية الدائمة في الولايات المتحدة وتمكن المهاجرين من الحصول على وظيفة بطريقة شرعية، إن مبالغ كبيرة تدفع في الغالب مقابل البطاقات الخضراء غير الشرعية). إن شبكات المعلومات المحلية تحذرهم من وجود السلطات الحكومية، وتصبح بعض الأماكن محرمة عليهم (مثل

محلات وول مارت القريبة) عندما يتأكد لهم أنها مراقبة من سلطات الهجرة، بل ويفضلون أخذ الحيطة من جيرانهم الذين يمكن أن يشوا بهم. إن المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين يعتمدون بشكل كبير على "الاقتصاد السري" وعندما يحتاجون إلى صرف أحد الشيكات، فإنهم يلجأون في الغالب إلى إحدى مؤسسات الصرافة التي تتقاضي مبالغ باهظة لقاء القيام بهذا العمل. ومع ذلك، وبرغم وجود كل هذه العوائق (وأكثر منها) يفضل الكثيرون الحياة في الولايات المتحدة على حياتهم القديمة في المكسيك. يقول أحدهم: "تظل الحياة هنا بدون وثائق رسمية أفضل من الحياة هناك". مقتبس من *(Alvarez 2006 b; A20)*.

لقد عادت إحدى السيدات التي كانت قد عاشت (بطريقة غير شرعية) في الولايات المتحدة لمدة ست سنوات إلى المكسيك، وقد اعتراها إحساس بالحزن الشديد بس٦بب ما كان يحدث لأسرتها هناك، ولقد اضطرت بعد ذلك بثلاث سنوات لأن تصيح "انظر كيف أعيش.... لقد اعتدت على شيء مختلف" مقتبس من *(Navarro 2006a:A1)* إنها تعيش الآن في منزل فقير بالمكسيك مقسم إلى أربع شقق صغيرة جدا، وتشترك الأسرة في دورتين للمياة ودشين خارج المنزل، وتخلو حجرة نومها من نافذة، ولا يضم المطبخ ثلاجة أو حوضا للغسيل، ويحتاج غسيل الأطباق إلى ملء جرادل بالماء من صنبور يوجد أيضا خارج المنزل.

لقد غادر الكثيرون، ومن بينهم تلك السيدة، الولايات المتحدة لأنهم يشكون من عجزهم عن التواصل مع أعضاء أسرهم الذين آثروا البقاء في المكسيك، وتخلي شبكة الدعم عنهم. ومع ذلك، يتعين على العديد من هؤلاء عند عوتهم إلى المكسيك مواجهة مشكلة الانفصال عن ذويهم وأصدقائهم الذين لم يغادروا الولايات المتحدة؛ انهم يعانون الآن من عزلة مضاعفة إذا أخذنا في الاعتبار الحدود

المصنوعة من الإسمنت المسلح، وصعوبة الحصول على المال اللازم لتمويل رحلة غير شرعية لزيارة أولئك الذين لا يزالون يتمسكون بالبقاء في الولايات المتحدة. ويضاف إلى سخط الكثيرين ممن عادوا إلى المكسيك الأجور الهزيلة نسبيًا وانعدام فرص العمل تقريبًا هناك. أضف إلى ذلك خبرة الحياة التي عاشوها في الولايات المتحدة مقارنة بنوع الحياة التي يعيشونها في المكسيك. إن الحياة التي تركوها في الولايات المتحدة تبدو للكثيرين منهم أفضل بكثير جدا من الحياة التي يحيونها الآن في المكسيك، ولقد دفع هذا السيدة التي قمنا بوصفها إلى القول "لو كنت أمتلك ما يكفي من المال، لرحلت فورًا الآن" مقتبس من:

(Navarro 2006a:A1).

المهاجرون عبر المكسيك وإلى الولايات المتحدة

وبالإضافة إلى العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك، هناك هجرات أخرى كثيرة تتدفق بطرق غير مشروعة من دول عديدة في أمريكا الوسطي إلى الولايات المتحدة، وحتي عام ٢٠٠٨، كان يوجد ٢٠٧ ملايين من هؤلاء المهاجرين في الولايات المتحدة بعد أن كانوا ١٠٨ ملايين عام ٢٠٠٠، و٣ ملايين عام ٢٠٠٧ *(Ginger Thomson,2008: A17)*. لقد كان يتعين على الغالبية العظمي من المهاجرين أن تجتاز مساحات كبيرة من المكسيك، وعبور الحدود المكسيكية الأمريكية حتى تتمكن من الوصول إلى الولايات المتحدة. ويمر أحد هذه الطرق بجواتيمالا، الجار الجنوبي للمكسيك، وعبور نهر "سوشيات: *Suchiate*" وهو حد "مفتوح" للوصول إلى تاباشولا: *Tapachula*"، ومن تاباشولا يقومون برحلة مرهقة يبلغ طولها ١٥٠٠ ميل إلى حدود الولايات المتحدة، وتشمل الرحلة الأخيرة ٢٥٠ ميلاً سيرًا على الأقدام بطول ساحل شياباسي إلى أرياجا، حيث يستقلون قطارًا

متحركًا (نحو ٣٠٠ إلى ٥٠٠ شخص في المتوسط يستقلون هــذا القطــار يوميًــا) ويهبطون منه بشكل خطر في الطريق إلى الولايات المتحدة. ويتعــرض الكثيــرون منهم للإصابة أو الموت بسبب سقوطهم من هذه القطارات المتحركة.

لقد تعرض دونار أنطونيو إسبينار، أحد المهاجرين من هندوراس، لحــادث أدي إلى بتر ساقيه من فوق الركبتين عندما غلبه النعاس أثناء ركوبه بين عربتين، وسقوطه تحت عجلات القطار "لقد سقطت على وجهي، ولم أدر في البداية أن شيئًا قد حدث. وعندما انقلبت على ظهري، أدركت أنه لا وجود لقدمي". (مقتبســة مــن **Mckinly. 2007 b:12**).و يكون على المهاجرين قبل أن يصلوا إلــى القطــار، أن يواجهوا تحديات الشرطة الفيدرالية واللــصوص و(المغتــصبين) الــذين يقومــون بالاستيلاء على ما يمتلكون من نقود هزيلة وغيرها من الممتلكات.

وفي بداية عام ٢٠٠٧، قام: ميزائيل ميجيا: "***Misael Mejia***" البالغ من العمر ٢٧ عامًا بهذه الرحلة البطيئــة والــشاقة مــن كومايــاجوا: "***Comayagua***" فــي هندراوس، وقد استغرقت الرحلة ١١ يومًا سيرًا على الأقدام من نهر سوشيات إلى أرياجا انتظارًا للقطار. وفي غضون ذلك، وقع هو وبعض رفاقه في كمين نــصبه لهم ثلاثة رجال، أحدهما يحمل بندقية آلية " طلبوا منا أن نستلقي أرضًا وأن نخلــع ملابسنا. لقد فقدت ساعتي، ونحو ٥٠٠ ليمبراسًا، و٤٠ بيسوس مكسيكي، وحوالي ٣١ دولارًا " (مقتبس من ***Mckinly. 2007 b:12***). ومع ذلك لم يرتدع ميجيا الــذي يحلم بالحصول على أجر عالٍ (لقد كان يحصل على أجر قدره ٢٠٠ دولارًا فــي الشهر من عمله كسائق في هندراوس، في الوقت الذي كان يحــصل أخــوه علــى ٧٠٠ دولارًا في الأسبوع في أريزونا من عمله نجارًا). يقــول ميجيــا: "شــعرت باليأس في هندراوس. لأنه لم يكن باستطاعتي الحصول علــى منــزل ولا حتــى سيــارة، لــم يكــن هنــاك ما أستطيع امتلاكه" (مقتبسة من ***Mckinly. 2007 b:12***).

مزيد من تطبيق القانون

كانت معظم الهجرات في الماضي رحلة ذهاب وعودة، ومع ذلك، أصبحت، وبشكل متزايد، رحلةَ أحادية الاتجاه نظرًا لأن المهاجرين يستقرون بطريقة غير مشروعة في الغالب، في الولايات المتحدة (وفي غيرها من بلدان العالم) ويرجع ذلك لعدة أسباب. أولاً، هناك إمكانية الحصول على عمل بعيدًا عن القطاع الزراعي. إن عملاً كهذا يكون أقل موسمية، وربما أكثر انتظامًا واستقرارًا. ثانيًا، يذهب الكثيرون فيما وراء الولايات الحدودية الجنوبية الغربية ويتوغلون في أعماق الولايات المتحدة، ومن ثم، تصبح العودة إلى المكسيك أكثر صعوبة وأكثر تكلفة. ثالثًا، أصبح من الصعوبة بمكان، مع إحكام الرقابة على الحدود منذ الثمانينيات، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، العثور على طريقة للعودة إلى المكسيك، علاوة على ما يمكن أن يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة. يقول أحد علماء الاجتماع "إن التحديات التي يواجهها المهاجرون على الحدود، دفعتهم إلى التقاعس عن تكرار التجربة والركون إلى الإقامة والاستقرار في الولايات المتحدة، الأمر الذي أسفر عن هبوط حاد في حركة الهجرة المعاكسة" مقتبس من *(Navarro 2006a:A20)* ويقول خبير آخر "إن الأثر الأولي لتشديد الرقابة على الحدود، كان سجن الناس بالداخل" مقتبس من *(Navarro 2006b:A20)*. إن نحو ٤٧% من المهاجرين غير الشرعيين عادوا إلى المكسيك فيما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤، ولكن النسبة المئوية للعائدات هبطت إلى ٢٧% بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وكلما طالت مدة إقامة المهاجرين في الولايات المتحدة، كلما ازدادت احتمالات عدم عودتهم إلى أوطانهم، ومن ثم تكون إحدى مفارقات تشديد الرقابة على حدود الولايات المتحدة هي احتفاظ المزيد من المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك بإقامتهم في الولايات

المتحدة بدلاً من العودة إلى أوطانهم، كما كان يفعل الكثيرون في فترة أسبق عندما كان عبور الحدود أسهل.

لقد تم تعزيز وسائل الرقابة على الحدود المكسيكية التي يبلغ طولها ٢٠٠٠ ميل بآلاف من سيارات دوريات الحدود، ورجال الحرس القومي، وسوف تزداد هذه الرقابة إحكامًا عندما يتم الانتهاء من بناء السور الفولاذي الذي يبلغ ارتفاعه من ١٢ إلى ١٥ قدمًا ***(Archibold 2007:a16;Fletcher and Weisman 2006:A4)***. ومن المنتظر الانتهاء من عملية بناء الجدار مع نهاية عام ٢٠٠٨، غير أن التقدم في عملية البناء كان أبطأ مما هو متوقع. وليست الولايات المتحدة وحدها هي التي تقوم ببناء مثل هذه الجدران- فعلى سبيل المثال، تقوم الهند بإقامة جدار يبلغ ارتفاعه ٢,٥ أمتار بطول حدودها مع بنجلايش التي تصل إلى ٤١٠٠ كيلومتر؛ كما قامت إسرائيل ببناء جدار عازل بينها وبين الضفة الغربية للحيلولة مبدئيًا دون تسلل الإرهابيين إلى أراضيها.

لقد قيل إن الجدار الفاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك الذي ظهر إلى الوجود أواخر عام ٢٠٠٧، فضلاً عن زيادة عدد الدوريات الحدودية، قد أدي إلى هبوط يقدر بـ ٢٢% في عدد المعتقلين من المهاجرين غير الشرعيين عند الحدود، ويعزو آخرون هذا الانخفاض، ولو جزئيًا على الأقل إلى عوامل أخري. وهناك أسئلة واقعية تتعلق بما إذا كان هذا الحائط مفيدًا "حقيقة". لقد أثبتت تجربة محدودة مع جدار أقل طولاً بكثير بالقرب من سان دييجو، بأنه مخيب لآمال مؤيديه. لقد أدي هذا الحائط إلى لجوء عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى تبني مسالك أخرى أكثر خطورة إلى الولايات المتحدة.

وفي ذات الوقت توجد اقتراحات لتشديد إجراءات الحصول على حق المواطنة في أمريكا عن طريق زيادة الرسوم، وإجراء اختبارات أكثر صرامة في اللغة الإنجليزية والتاريخ، والغوص بشكل أعمق في الحياة الماضية للأشخاص

(Fears 2006:A4) وفي الوقت الذي يمكن ألا تحدث هذه التغيرات على الإطلاق، فإنها تعكس المزاج الحالي في الولايات المتحدة، على الأقل بين سياسيين ومواطنين أكثر تحفظًا.

وبالإضافة إلى مسألة الجدار، تستخدم الولايات المتحدة أدوات أخرى عديدة للرقابة على حدودها مع المكسيك:

> **طائرات بدون طيارين تطير على ارتفاع ١٢٠٠٠ قدم، ترشد الضباط في مروحياتهم المضادة للرصاص، وفي سياراتهم الجيب، وعلي خيولهم، والدراجات الجبلية، وكل المركبات الأرضية إلى أي مهاجرين مفترضين، وترصد المجسات المغناطيسية السيارات، وتستخدم الأشعة تحت الحمراء للكشف عن حركة الأنفاق. كما يقوم ١٨٠٠٠ ضابط بمراقبة عمليات عبور الحدود، فضلاً عن ١٥٠٠٠ دورية إضافية (يفترض أن يصل عددها إلى ١٨٠٠٠ دورية مع نهاية عام ٢٠٠٨ *(Economist 2008: January 3["Keep Out"])***

لقد شعر الجميع بنتائج تنفيذ قوانين الهجرة في كل أنحاء الولايات المتحدة، بل وصل أثر هذه النتائج شمالاً إلى ولاية نيويورك العليا، حيث كان السكان الأصليون المنخرطون بالفعل في عمليات الزراعة الحدية مهددين بشكل متزايد بفقدان عمالهم من المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين ذوي الأجور المنخفضة *(Bernstein 2006: 20)*. إن احتمالات القبض على هؤلاء العمال من قبل سلطات الهجرة ليست كبيرة فقط، ولكن القلق أصبح الآن يعتري أصحاب هذه المزارع أنفسهم بسبب الخوف من تعرضهم للتجريم واقامة دعاوي قضائية ضدهم. لقد ساد مناخ من الخوف، حيث أصبح العمال غير الشرعيين أكثر تشككًا فيمن حولهم، وخوف أصحاب المزارع من أن يشي بهم جيرانهم الغيورون لاستخدامهم هذا

النوع من العمالة. ولقد أسفر هذا كله عن زيادة معدلات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير.

إن بعض الذين أيدوا المزيد من التطبيق الصارم للقانون، فعلوا ذلك لأسباب تتعلق باهتمامهم بالعمال المهاجرين: تدنى أجورهم، والاستغلال الواقع عليهم باعتبارهم عمال زراعيين. ومع ذلك، فعل آخرون هذا من منطلق شعورهم بأن المهاجرين غير الشرعيين قد تسببوا في تدني معدلات الأجور بالنسبة للجميع، وكراهيتهم للتكاليف المرتبطة بالخدمات التي يحصلون عليها. وفي المقابل، مال المزارعون الوطنيون (من أهل البلد) من بين آخرين لمساندة قضية العمال المهاجرين، لأنهم كانوا يجدون صعوبة في استبدالهم بغيرهم ممن تتوفر لهم القدرة على القيام بنفس الأعمال. ولقد قام بتأييد المهاجرين أيضًا أولئك الذين يرون في مثل هذه التدابير انتهاكًا لحقوق الإنسان (يتم القبض على الآباء من المهاجرين مخلفين وراءهم زوجاتٍ وأطفالاً ولدوا في أمريكا عليهم أن يعولوا أنفسهم).

عودة المهاجرين غير الشرعيين

لقد كان لتشديد القيود على المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة (وفي أماكن أخري) استتباعات وأصداء كثيرة، وأحد هذه الاستتباعات هو اختيار البعض العودة إلى الوطن (إذا تمكنوا من ذلك) بدلاً من تحمل المزيد من المشكلات المترتبة على البقاء في البلد الذي هاجروا إليه، ومثال على ذلك هو إحدى الجماعات التي تتألف من بضع مئات الألوف من البرازيليين الذين قدموا إلى الولايات المتحدة في التسعينيات وأوائل عام ٢٠٠٠ بتأشيرات دخول سياحية ثم استقروا باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين. لقد تزوج عدد كبير منهم وأنجبوا أطفالاً ولدوا في الولايات المتحدة، ولقد عاد الكثيرون منهم الآن إلى وطنهم بسبب الخوف المتزايد من الترحيل، وإمكانيات التدهور الاقتصادي في الولايات المتحدة

ولا سيما ما يتعلق بالكساد الكبير وفقدان المنازل بسبب أزمة الرهون العقارية واستحالة تجديد رخص قيادة سياراتهم المنتهية بسبب القواعد الأكثر صرامة في السنوات الأخيرة، وعدم وجود مواصلات عامة، وانهيار قيمة الدولار أمام العملة البرازيلية (الريال)، وتحسن الأحوال الاقتصادية في الوطن وامكانية وجود فرص عمل (علي الأقل في الوقت الراهن) في البرازيل *(Bernstein and Dwonskin 2007: A32)*. أما أولادهم الذين ولدوا في الولايات المتحدة فقد كانوا مبغضين لفكرة مغادرة الولايات المتحدة معهم (ولم تكن بهم حاجة لفعل ذلك) الأمر الذي يعد عبئًا إضافيًا على أسرهم التي قررت العودة إلى البرازيل. وحتي في حالة ما إذا قرر الأولاد المولودون في أمريكا العودة إلى البرازيل، فإن الآباء كانوا في خوف من أن يبغض الأبناء فكرة إجبارهم على مغادرة الوطن الذي ولدوا فيه.

تدفق المهاجرين في أماكن أخرى من العالم

ليست الولايات المتحدة وحدها هي التي تشكل فكرة الرقابة علي حدودها قضية أساسية.

الهجرة غير الشرعية في كندا

لقد كان لكندا تاريخيًا موقف ليبرالي ومجموعة من السياسات جري اختبارها من خلال عمليات الهجرة واسعة النطاق سواء كانت شرعية أم غير شرعية. لقد كانت هناك على سبيل المثال فضيحة تشمل ١١ من عمال المصانع الفلبينيين، أغراهم بالذهاب إلى كندا الأجور المرتفعة، وكان بعضهم قد باع منزله لكي يدفع ١٠٠٠٠ دولار كندي لبعض الوسطاء في سوق العمل أو أكثر للحصول على الوظائف. ومع ذلك، ما إن وصل العمال إلى كندا حتى باعهم الوسطاء إلى أصحاب العمل. لقد تم تسكينهم في أماكن بعيدة وأجبروا على أداء أعمال حقيرة

مقابل أجر زهيد، أو بلا مقابل على الإطلاق. يقول أحد رجال الشرطة الكنديين "لقد كانوا عبيدًا اقتصاديين. لقد أصابني الأمر بالغثيان" *(Economist 2007: November 22 [" Not Such a Warm Welcome"]).*

والأمر الأكثر عمومية، هو وجود تدفق هائل من المهاجرين المهرة وغير المهرة إلى كندا، إن التغير الكبير كان عند الطرف الأدنى من الطيف، حيث يوجد طلب كبير على مثل هؤلاء العمال في الفنادق ومطاعم الوجبات السريعة. وينتهي الأمر بالكثير من هؤلاء المهاجرين بالقيام بأعمال ذات أجر هزيل وتنطوي أحيانًا على المخاطرة، وفي أحيان أخرى يجندون للقيام بهذه الأعمال عوضنا عن المواطنين الكنديين. ويخلق هذا، كما في أماكن أخري، تهديدًا يمثل رد فعل معاديًا للهجرة الشرعية وغير الشرعية في كندا، وخصوصًا، من قبل المواطنين الكنديين الذين يرغبون في فرص الحصول على عمل.

المهاجرون غير الشرعيين في أوربا

منذ توقيع اتفاقية ماستريخ، أضيف عدد من الدول إلى الاتحاد الأوربي يشمل دولاً أقل تقدما في أوربا الشرقية مثل بولندا عام ٢٠٠٤، وبلغاريا ورومانيا عام ٢٠٠٧. إحدى النقاط المهمة في معاهدة ماستريج هي حرية الانتقال إلى أوربا بوصفها مجتمعًا بلا حدود على الأقل بالنسبة لمواطني الدول الأعضاء. ومع ذلك، أدي تدفق المهاجرين من الدول الأقل تقدمًا من الشرق إلى الغرب الأكثر تقدمًا، إلى إثارة بعض القضايا الكبرى في عدد من البلدان في أوربا الغربية وبروز بعض الدعوات من قبل الكثيرين تؤكد على مسألة الرقابة على الحدود. وكما هي الحال في الولايات المتحدة، يوجد اهتمام متزايد بالهجرة غير الشرعية في أوربا وجهود حثيثة لتقليص أو منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

بريطانيا العظمي

ثار جدل كبير في بريطانيا العظمـي حـول الجوانـب المختلفـة للاتحـاد الأوربي، ولا سيما أثر حرية حركة العمال من أوربا الشرقية إلـى دول الاتحـاد، فبعد قبول أعضاء جدد (من بينهم بولندا) في الاتحاد الأوربـي، فتحـت بريطانيـا العظمي (وعدد آخر من دول الاتحاد) أبوابها للمهاجرين من هذه البلدان "وكانـت النتيجة سيل" من المهاجرين يبلغ نصف مليون مهاجر(٦). وكما هو متوقـع، قـام هؤلاء المهاجرون بأداء أعمال متدنية الأجور، وتم النظر إليهم بوصـفهم تهديـدًا لسوق العمالة، نظرًا لأن الأعمال التي حصلوا عليها كان يمكن أن تذهب إلى عمال بريطانيين، فضلاً عما تركه هذا من آثار على عمليـة خفـض الأجـور بالنـسبة للجميع، ولا سيما، بالنسبة للحدود الدنيا في تراتبية الوظائف. ولقـد طغـت هـذه المخاوف على السطح مرة أخرى مع قبول انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحـاد، وربما كان الخوف الأكبر هو الانضمام المزمع لتركيا إلى الاتحاد.

ولقد شمل هذا الجدل، قضايا أكبر، فهناك من يجادل بأن تدفق المهـاجرين ذوي الأجور المتدنية يساعد في جعل منتجات بلد مثل بريطانيا العظمي أقل تكلفة، وبالتالي أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. إنهم يـشتغلون فـي الغالـب بأعمال يحجم المواطنون من أهل البلد عن القيام بها بـسبب الأجـور المتدنيـة أو طبيعة العمل ذاته، فضلاً عما يمكن أن تؤديه مثل هذه الأجور المتدنية مـن كـبح لعملية التضخم. كما تساعد الضرائب التي يدفعها العمال المهاجرون فـي عمليـة الإنفاق على الخدمات العامة. وعلي الرغم من هذه المزايا، أطلق رئيس الـوزراء البريطاني (جوردون براون) دعوته: "الوظائف البريطانية للعمال البريطانيين" بينما دافع زعيم المعارضة بحزب المحافظين (ديفيد كاميرون) عن وجود معدلات أقل بكثير للهجرة إلى بريطانيا: *(Economist2008: January3 The Politics of the Gun).*

مثالٌ آخر. في الانتخابات القومية التي جرت في سويسرا عام ٢٠٠٧، قام أقوي الأجزاب السياسية (حزب الشعب السويسري) بتوزيع أحد الملصقات على نطاق واسع يصور ثلاثة خراف بيض تقف على أحد الأعلام، يقوم فيه أحد الخراف البيض برفس أحد الخراف السود بعيدًا. وكانت الكلمات الموجودة على الملصق "لإرساء الأمن" ***(Sciolino. 2007 a: AI,A7)***، كما ظهر فيلم في الحملة الانتخابية يحمل المقاطع الثلاثة التالية: "في المقطع الأول، شباب يتعاطون الهيروين، يسرقون حقائب اليد من النساء، يرفسون ويضربون أطفال المدارس، يمسكون بالسكاكين، ويقومون بخطف إحدى النساء. ويظهر في المقطع الثاني بعض المسلمين المقيمين في سويسرا -نساء محجبات- رجال يجلسون بلا عمل. ويظهر المقطع الثالث سويسرا سماوية: رجال يرتدون البدل يهرعون إلى أعمالهم. يحصدون في المزارع. بحيرات، جبال، كنائس، وتيوس"
(Sciolino 2007 a.A7)

إن هذه العواطف توجد في دولة ترتبط تقليديًا بـ "إجماع بشأن انتهاج سياسة سلمية، الحياد في السياسة الخارجية والتسامح في العلاقات الإنسانية" ***(Scolino 2007a: A1)*** (وقعت أحداث مشابهة في الدنمارك:- ***(Economist 2007a November 22 [The Trouble with the Migrants])*** - التي أصدرت قوانين مشددة ضد الهجرة). إن أكثر من ٢٠% من سكان سويسرا الذين يبلغ عددهم ٧,٥ ملايين نسمة (ربع قوة العمل) من قوميات أجنبية. وفي الوقت الذي يزعم فيه مسئولو "حزب الشعب السويسري" أن تركيزهم ينصب على المجرمين الأجانب (وعائلاتهم، انهم يطالبون بترحيل كل أسرة المجرم إذا كان من المنتمين إلى الأقلية)، فإن رسالتهم الضمنية هي "إن تدفق الأجانب قد تسبب في تلويث المجتمع السويسري إلى حد ما، وإرهاق نظام الرفاه الاجتماعي، وتهديد هوية البلد ذاته"
(Scolino2007a:7)

وفي الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٧، حصل "حزب الشعب السويسري" على ما يقرب من ٣٠% من الأصوات، واحتل مقاعد يصل مجموعها إلى ٦٢ مقعدًا من مجموع المقاعد التي يبلغ عددها ٢٠٠ مقعدًا برلماني، وحصل منافسه الأقرب " الحزب الديمقراطي الاجتماعي "اليساري على أقل من ٢٠% من الأصوات، وفقد ٩ مقاعد، وكان مجموع ما حصل عليه من مقاعد هو ٤٣ مقعدًا. لقد كان هذا التصويت يُري على الأرجح باعتباره تصديقًا على برنامج "حزب الشعب السويسري" وكان يفضي على الأرجح إلى دفع برنامج عمله المحافظ إلى الأمام، والذي يشمل سياسات أكثر محافظة بصفة عامة، وتجاه الهجرة واللجوء السياسي بصفة خاصة. *(Cumming – Bruce. 2007: A4)*.

السويد

إن ١٢% من سكان السويد البالغ عددهم تسعة ملايين مولودون بالخارج؛ ٤٥٠,٠٠٠ منهم مسلمون.إن المهاجرين المسلمين الذين كانوا يُستقبلون بالترحاب في وقت من الأوقات، محرومون الآن، وبشكل متزايد من الكثير من الخدمات وبطرق عديدة تشمل الحياة في مناطق هجرة فقيرة ويعانون على الأرجح من البطالة. وتوجد كما هو الشأن في مناطق أخرى خلافات حادة في وجهات النظر بشأن النساء اللائي يرتدين الحجاب. *(Bennhold 2008:A1,A8Pbody-Gendrot 2007:A4)*

بلجيكا

يُنظر إلى بلجيكا أخيرًا بوصفها دولة تقع على حافة التفسخ والانهيار نظرًا لاتساع هوة الخلاف بين الفلاندرز (المتحدثين باللغة الهولندية) والوالونيين (المتحدثين باللغة الفرنسية).

لقد ظلت بلجيكا بعد انتخابات منتصف ٢٠٠٧، بلا حكومة لعدة شهور. ومع ذلك تمكنت الأحزاب المتصارعة من الاتفاق على سياسة جديدة متشددة بالنسبة للهجرة تدخل حيز التنفيذ عندما تُشكل حكومة جديدة. فمن جهة، يمكن للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوربي القدوم إلى البلاد وشغل وظائف بها في حالة عدم وجود عدد كاف لشغل هذه الوظائف من داخل الاتحاد الأوربي نفسه. ومن جهة أخرى، يتوجب على المهاجر إذا أراد أن يتمتع بحق المواطنة في بلجيكا أن يقضي خمس سنوات متواصلة في بلجيكا، وأن يجيد التحدث بإحدي اللغات الثلاث المعتمدة هناك: الفرنسية، الهولندية، أو الألمانية. *(Bilefsky 2007 a:11)*.

اليونان

لقد اشتركت دول الاتحاد الأوربي في نظام "فرونتكس: ***Frontex***" الذي يهدف إلى مراقبة وتأمين حدودها. إن نظام فرونتكس يضم دوريات من القوارب، وطائرات لمراقبة المواقع، ورادارات أرضية، وغيرها من الأجهزة عالية التقنية ***(Economist 2008: January 3 Keep Out)***. إن أحد الطرق التقليدية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان الاتحاد الأوربي، كان السفر، ربما مئات الأميال بواسطة قارب ضعيف إلى أماكن مثل جزيرة لامبيدوسا على مبعدة من إيطاليا، أو جزر كناري الإسبانية. وطريق آخر أحدث وأقصر بكثير يبدأ من تركيا إلى ثلاث جزر يونانية – ليسبوس، خيوس ولا سيما جزيرة ساموس – القريبة من تركيا ومن ثمة بوابة الشرق الأوسط وآسيا. وعلي الرغم من المسافة القصيرة التي يمكن لقارب أن يقطعها بين تركيا وجزيرة خيوس، فإن المياه في هذه المنطقة في منتهي الخطورة، وتنطوي الرحلة إلى هناك على مخاطر جمة (في عام ٢٠٠٦ ألقت الأمواج بـ ٢٤ جثة على شاطئ ساموس، أو وُجدوا في شباك الصيادين

بعيدًا عن الشاطئ. ويذهب أحد التقديرات إلى أن عدد الموتي أو المفقودين في هذه المنطقة يبلغ نحو ١٠٠ بسبب هذه الرحلات في نفس السنة. وعلى الرغم من هذه المخاطر (وتكاليف الاستعانة بوسطاء من المهربين والمحامين) استخدم الكثيرون هذه الطرق، من بينهم مهاجرون من "العراق، وأفغانستان، والصومال، وليبيا، ولبنان، وإريتريا، والإرهابيين الفلسطينيين وإيران" *(Brothers 2008:A3)* وفي الوقت الذي هبطت فيه معدلات الوصول السري إلى مناطق أخري، تضاعفت هذه المعدلات بالنسبة إلى سلسلة الجزر اليونانية من ٤،٠٠٠ حالة عام ٢٠٠٦ إلى ما يربو على ١٠,٠٠٠ حالة عام ٢٠٠٧. ولمواجهة هذه الزيادات، تم إنشاء مراكز اعتقال بتكلفة توازي ٣,٥ ملايين دولار، وهناك خطط لزيادة قوات الشرطة الخاصة بهذه الجزر من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرد. ويلتمس سكان الجزر (واليونانيون عمومًا) المزيد من المساعدات من الاتحاد الأوربي لعلاج هذه المشكلة، ولا سيما من خلال الضغط على تركيا لتحسين مستوى رجال الشرطة على حدودها.

ومن بين أولئك الذين يعانون من هذه المشكلة أولئك الذين يمتلكون مبررات مشروعة لطلب اللجوء السياسي في اليونان. لقد تم توجيه النقد إلى اليونان من قبل الاتحاد الأوربي لعدم تعاملها المناسب مع مشكلة طالبي اللجوء السياسي. إن قواعد الاتحاد الأوربي تنص على أن البلد الأول الذي يصل إليه المهاجر هو البلد الذي يتعين عليه التعامل مع قضايا اللجوء السياسي. ويبدو سكان الجزر أكثر اهتمامًا بوقف مد المهاجرين غير الشرعيين – ودفع أولئك الذين يصلون إلى الجزر إلى الرحيل – من اهتمامهم بحقوق المهاجرين والاستجابة إلى طلبات اللجوء السياسي الخاصة بهم.

وإحدى المفارقات الغريبة في هذا الشأن، هي أن أعدادًا كبيرة من اليونانيين كانوا حتى وقت قريب يهاجرون من وطنهم، أضف إلى ذلك حقيقة أن هذه الجزر

الثلاث بالذات كانت في الغالب مواقع لإنزال اليونانيين الذين ينشدون الفرار من الجيش الألماني باستخدام قوارب صغيرة تقلهم إلى تركيا.

ومع ازدياد تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان، ازدادت أيضًا مقاومة اليونانيين لهم. لقد وُضع المهاجرون غير الشرعيين رهن الاعتقال لمدة ثلاثة شهور، ثم أجبرُوا أخيرًا على مغادرة اليونان في ظرف ثلاثين يومًا. وتبعًا لرئيس الشرطة المسئول عن الجزر الثلاث "لم تكن اليونان راغبة في استقبال هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين" (مقتبس من: ***Brothers 2008.A3***). ويقدم نموذجُ طالب القانون الإثيوبي صورة توضيحية لمشكلات المهاجرين غير الشرعيين:

> **لقد قام بتقديم رشوة للمسئولين عن الحدود الإثيوبية، واختبأ في شاحنة تحمل البن إلى السودان، وتحمَّل أيامًا في الصحراء، وقضى شهورًا في أحد المعسكرات في ليبيا، وعاني من رحلة مروِّعة في البحر الأبيض المتوسط، وسافر متطفلاً في أحد اللوريات المحملة باللحوم المجمدة في تركيا، واقتات على القمامة في إحدى الغابات لعدة أيام، وتعرض للغرق أثناء استقلاله لأحد قوارب الصيد في طريقه إلى أوربا. لقد دفع بضع مئات من الدولارات مقابل الرحلة وانتهي به الأمر إلى الاعتقال في أحد المخازن الضيقة عفنة الرائحة في جزيرة ساموس محشورًا مع طالبي اللجوء السياسي. وبعد أن أصيب باليأس قال إنه يريد العودة إلى الوطن.**

ومع ذلك، لا تزال أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يغادرون بلادهم متجهين إلى أوربا والولايات المتحدة. وفي النهاية، لن تحول هذه الحواجز دون تحقيق رغبة أولئك الذين يريدون الذهاب إلى هذه الأماكن (والتي يمكن أن تحول بينهم وبين تحقيق رغبتهم في تركها). وهناك شواهد على تدهور الهجرة غير الشرعية في أوربا ولا سيما تلك التي تأتي من أفريقيا. ومع ذلك، فالمشكلة هي ما إذا كان هذا التدهور سوف يستمر على المدي الطويل، أو ما إذا كان الأمر ليس أكثر من رد فعل في الاتجاه المعاكس لتصاعد حركة الهجرة من أفريقيا. ويعكس الأمر الأخير المشكلات التي تبدو مزمنة والتي تعاني منها أفريقيا -الحروب، الفقر، الصراع العرقي والديني- يقول أحد المهاجرين من دارفور: "لقد كنا بالفعل في عداد الموتي عندما كنا في السودان وليبيا، لقد كان من الممكن أن نلقي حتفنا في القارب، الأمر لا يختلف كثيرًا" (مقتبس من: ***Fisher 2007:10***).

يقول أحد خبراء الهجرة في الولايات المتحدة: "إن رجال السياسة عندنا ليسوا أغبياء. إنهم يعرفون أن الأسوار لن توقف تدفق البشر، إنها لعبة خاسرة". وعلي نفس المنوال يصرح أحد خبراء الهجرة الأوربيون" القول بأنك تستطيع وقف الهجرة غير الشرعية يشبه لعبة " الملك كانوت"[٧]، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث مطلقًا؛ إنه يشبه القول: "إن بمقدورك وقف الدعارة " (مقتبس من ***Economist 2008: January 3 Keep Out***). ومع ذلك تستمر الجهود المبذولة في أوربا وغيرها من الأماكن لفعل نفس الشئ. فمثلاً، بدأت العديد من الدول، بالإضافة إلى بريطانيا العظمي في التخطيط لجمع بيانات بيومترية (بصمات الأصابع مثلاً) في القريب العاجل لكل الزوار والمهاجرين

(Economist 2007: November 22 "Giving You the Finger").

المهاجرون غير الشرعيين في آسيا

ليست مشكلة المهاجرين غير الشرعيين مقصورة على أوربا والولايات المتحدة. إنها مشكلة تعاني منها أماكن أخرى مثل آسيا. فمثلاً، يوجد نحو ثلاثة ملايين مهاجر في ماليزيا نصفهم من المهاجرين غير الشرعيين. لقد جاء معظمهم من إندونيسيا، ولكن آخرين جاءوا من بنجلاديش، والهند، ونيبال، وفيتنام، وميانمار. إنهم يهاجرون إلى هناك حيث يمارسون أعمالاً يدوية، وأعمالاً تتصل بصناعة الخدمات. وعلي الرغم من ذلك، يعيش الكثيرون، وخاصة أولئك الموجودين بطريقة غير شرعية، في خوف من المضايقات، والتوقيف، والجلد، والترحيل عن البلاد.

وفي عام ٢٠٠٥، أنشئت فرقة في الستينيات لمحاربة الشيوعية وتحولت إلى قوة ضاربة (" ريلا" – فرقة متطوعي الشعب الماليزي) مهمتها تعقب المهاجرين غير الشرعيين في كل أنحاء ماليزيا. لقد كان من حق هذه المجموعة أن توقف المشتبه فيهم في الشوارع أو اقتحام منازلهم، وكان قادة هذه المجموعة مسلحين، ووصل عدد أعضائها إلى نحو نصف مليون من المتطوعين المنظمين، وهو عدد يفوق عدد رجال الشرطة والقوات المسلحة الماليزية مجتمعين. وتشير تقارير رسمية إلى أن المجموعة تنفذ من ٣٠ إلى أربعين غارة كل ليلة، ووجهت إليها اتهامات من قبل جماعات حقوق الإنسان بالقيام بانتهاكات عديدة مثل "ممارسة العنف والابتزاز، والسلب والنهب، والاعتقال غير القانوني. يقول تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش عام ٢٠٠٧: "إنهم يقتحمون منازل المهاجرين في منتصف الليل دون سابق إنذار، حيث يتعاملون مع السكان بمنتهي القسوة، يبتزون أموالهم ويصادرون هواتفهم الخلوية، والملابس والحلي والسلع المنزلية قبل أن يقوموا

بتقييدهم بالأغلال ونقلهم إلى معسكرات الاعتقال باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين. (مقتبس من *Mydans 2007: A4*).

ويتم تقديم أولئك الذين يتم القبض عليهم واعتقالهم (أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عام ٢٠٠٧) للمحاكمة بعد ذلك، وإذا تمت إدانتهم، يحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، أو الجلد الذي يعقبه الترحيل من البلاد. يقول أحد المهاجرين غير الشرعيين الذي كان يتولى حراسة إحدى الشقق التي يقيم بها مع بعض المهاجرين الآخرين غير الشرعيين، "نعيش دائمًا في حالة من الخوف ولا سيما أثناء الليل..... لكن أن تحدث غارة، أين المفر؟ أنا قلق على زوجتي وأطفالي. إنني أفكر في الذهاب إلى الغابة لقد فعل الكثيرون ذلك" (مقتبس من *Mydans 2007: A4*). ويجيب المسئول عن ريلا بأن المهاجرين غير الشرعيين هم أعداء ماليزيا رقم ٢، أما العدو رقم ١ فهو المخدرات.

وتشكل قضية الهجرة غير الشرعية في الغالب أيضًا أهمية في وسط آسيا حيث تتجه أعداد كبيرة من البشر شمالاً من البلدان المحرومة والمنهارة اقتصاديًا مثل أوزبكستان وطاجيكستان إلى كازاخستان النفطية الغنية نسبيًا وروسيا *(Greenberg 2007:A4)*. وتبعًا للتقديرات الروسية، يعمل حاليًا نحو ٢,٥ ملايين أوزبكستاني ومليون طاجيكستاني ومثلهم تقريبًا من القرقيغزيين، بعضهم بشكل موسمي، في روسيا، إما بطريقة رسمية أو شبه رسمية.

وتبرز المشكلات لأن الدول المستقلة فيما يبدو لا تعرف كيف تصنف هؤلاء المهاجرين، فضلاً عن أنهم يلقون في الغالب معاملة سيئة جدًا، بل ويتحولون أحيانًا إلى عبيد أو شيئًا أشبه ما يكون بالعبيد. إن أحد المهاجرين الأوزبكستانيين يؤكد أن المهاجرين يباعون في أحد الأسواق العامة المفتوحة. وعلى الرغم من هذه المعاملة، يستمر المهاجرون في التدفق بسبب سوء الأحوال الاقتصادية في الوطن.

إنهم يشتغلون بالأعمال الإنشائية (المباني، الطرق) وفي المصانع، أو في أكـشاك التسوق بجميع أنواعها. وبينما يواجه المهاجرون مشكلات شخصية بالفعل، يوجـد شعور متزايد في روسيا مضاد للهجرة، ومظاهرات مناهضة لها، وهناك، كما في أماكن أخري، إمكانية وجود مشكلات أخرى أكثر خطـورة (تـصاعد التـوترات العرقية والعنف). وعلي الرغم من ذلك، هناك أيضًا مكاسب يجنيهـا المهـاجرون مثل تحسين أحوالهم في الوطن نتيجة التحويلات المالية التي يرسلونها إلى ذويهـم. وفي الوقت الذي تبقي فيه الحدود الإقليمية مفتوحة توجد زيادة في عدد المهاجرين المهربين بطريقة غير شرعية نظرًا لصعوبة اجتياز الحدود.

الحالة المضادة للحركة المناهضة للهجرة غير الشرعية

لقد جري عدد من المناقشات المناهضة للعقبات العديدة التي تقام حاليًا فـي طريق المهاجرين. *(Economist 2008: January 3 "Keep the Borders Open")* فمن وجهة نظر الجنوب، استفاد المهاجرون من الجنوب إلى الشمال استفادة كبري، وقام الكثيرون منهم بإرسال النقود إلى الوطن، وجلب العائدون نهائيًا إلى الـوطن معهم المال الذي ادخروه أثناء فترة عملهم في الشمال، كما جلبـوا معهـم أيـضًا مهارات جديدة وخبرات فنية عالية وأفكارًا جديدة مبتكرة.

ويمكن القول أيضًا بطبيعة الحال إن الشمال هو المستفيد الأكبر من عمليـة الهجرة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية، وهذا هو ما يجعل المعارضة المتزايدة في الشمال شيئًا أكثر استعصاء على الفهم.

إن الشمال من بين أشياء أخري، يحصل في العادة على عمـال جـدد مـن الشباب المليء بالحيوية والطموح في كل المجالات. ويتمتع الأمر الأخير بأهميـة

خاصة بالنسبة لقوة العمل المتهافتة، وربما المنكمشة في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وفي بعض الحالات توجد بدائل قليلة لعملية استخدام المهاجرين. لقد أعلن أحد أصحاب الفنادق في أيرلندا أخيرًا على سبيل المثـال عـن حاجتـه لموظـف استقبال للفندق وتقدم لهذه الوظيفة ٢٠٠ شخصًا ليس من بينهم شـخص أيرلنـدي واحد[٨]. إن المهاجرين يقومون في الغالب بأعمال يتجنبها المواطنون الأصـليون. مثلاً، أعمال الزراعة، رعاية المسنين، ويكونون بصفة عامة أكثـر مرونـة مـن السكان الأصليين، من حيث استعدادهم للقيام بأي عمل تقريبًـا والـذهاب إلـى أي مكان، بل ويمكن أن يتسموا بمرونة إضافية من خلال إفساح المجال أمام الـسكان الأصليين للقيام بأعمال أخرى (مثل رعاية الأطفال بالمنازل، أو تقلد وظائف أعلي، وأعمال ذات أجور أفضل). كما يسهم العمل المهاجرون في توفير حمايـة أفـضل للاقتصاد ضد التضخم بسبب الطبيعة المزدوجة لأجورهم المتدنية. ويمكن للشمال أن يشهد سيلاً من العمال المدربين تدريبًا عاليًا ممن يمثلون الصفوة في الجنـوب. أضف إلى ذلك كون العمال المهاجرين مستهلكين، وأنهم في حالة تقاضيهم أجـورًا عالية، فإن معدل انفاقهم سوف يكون أعلي بطبيعة الحال. إنهم باعتبارهم مستهلكين يساهمون في نمو الاقتصاد المحلي بطريقة أخرى (علي الرغم من وجـود جـدل حول مدي إسهامهم، وصعوبة قياس مدي هذا الإسهام على نحو دقيـق). ويتـصل بذلك حقيقة أنهم حين يفتحون محلاتهم ومطاعمهم،فإنهم يسهمون بذلك في درجـة تنوع البلد المضيف. وعمومًا، فإن اقتصاديات الشمال قد نمت تاريخيًا، ويحتمل أن يستمـر نموهـا، نتيجـة للهجـرة، سواء أكانت شرعيـة أو غيـر شرعيـة *(Economist 2007: November " Illegal but Useful")*

لماذا الخوف إذن في الـشمال؟ *(Economist 2007: November 22 " Fear Of Foreigners")* – لقد حقق السياسون شهرة كبيرة وتأييدًا من خلال لفت الانتبـاه إلى مشكلة الهجرة غير الشرعية، والمهاجرين غير الشرعيين.إن المهاجرين غيـر

الشرعيين يكونون هدفا للهجوم نظرًا لعدم أحقيتهم في التصويت. زد على ذلك، أنهم بمثابة كبش فداء لكل من الساسة وقطاع كبير من الجماهير. إن عددًا قليلاً من الجماهير يؤيدون المهاجرين غير الشرعيين، أو على الأقل يحبون أن يظهروا بمظهر المؤيدين لهم، ويمكن أن يخافوا منهم للعديد من الأسباب. ولهذا ينزعون إلى تقبل الحجج التي يسوقها الساسة أصحاب الطموح.

وهناك مزيد من الأسباب العملية التي تعلل هذا الخوف في الشمال. إن البعض يمكن أن يجد أنه من المزعج رؤية سيل كبير من البشر من ثقافات أخري، ولا سيما زيادات مؤثرة في عدد هؤلاء الذين يتعاملون معهم في الحياة اليومية. إن من الصعب على هؤلاء المهاجرين الاندماج في الثقافة الأكبر وقد لا يرغب البعض في ذلك. ويمكن للشماليين من جانبهم ألا يرغبوا في اندماجهم أو يسمحوا لهم بذلك. إن أقل العمال مهارة في الشمال، هم الذين يمكن أن يروا أعمالهم مهددة، أو تنخفض أجورهم نتيجة لمنافسة العمال غير الشرعيين لهم. ولقد فاقم الكساد الكبير من حدة هذا الخوف. ومع ذلك، هناك شاهد على أن تدني الأجور الذي تعود أسبابه إلى الهجرة، ضئيل نسبيًا، وبأن الأجور تعود إلى طبيعتها بمرور الوقت. وفضلاً عن ذلك، هناك على الأقل نوع من ظهور فرص العمل الذي يترتب على الهجرة، يحاول أصحاب العمل الاستفادة من أجورهم المتدنية، ومهاراتهم المميزة... إلخ. وهناك أيضًا مخاوف، وخصوصًا في الولايات المتحده والاتحاد الأوربي من اعتماد المهاجرين غير الشرعيين على أنظمة الرعاية التي تقدمها الدولة، ونظم التعليم، والإسكان العام، والرعاية الطبية في المستشفيات. وقد ازدادت المخاوف في الشمال من كل أنواع الهجرة بعد الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر وما بعده.

ويقدم جوناثان دبليو موزيس في كتابه "الهجرة الدولية" *International Migration (2006)* أكمل دفاع ضد القيود المفروضة على الهجرة. إن موزيس يقسم محاجته إلى ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، والبعد الأخلاقي.

إن موزيس يؤكد أن الهجرة من الناحية الاقتصادية، كان لها مردود إيجابي وليس سلبيًا على اقتصادات الولايات المتحدة (وغيرها من الدول المتقدمة) إن الزيادة في عدد العمال الأجانب يمكن، تبعًا لأحد التقديرات، أن تؤدي إلى مكاسب اقتصادية عالمية كبري، إن زيادة مقدارها ٥٠٠,٠٠٠ مهاجر في السنة، يمكن أن تؤدي إلى أرباح عالمية مقدارها ٦٧٥ دولارًا في السنة بحلول عام ٢٠٢٥ ***(Economist, 2008: March 27 ["How to Smite Smoot"]).***

وليس من الواضح، خلافًا لما يعتقد الكثيرون، أن المهاجرين يدخلون في منافسة مع المواطنين من أهل البلد حول الوظائف. وليس من الواضح أيضًا أن المهاجرين يمتلكون مهارات أقل من تلك التي يمتلكها المواطنون الأصليون. وعلي أية حال، يوجد اختلاف بين دولة وأخري، وبين مجموعة مهاجرة ومجموعة أخري. ففي الوقت الذي يمكن أن تتأثر فيه أجور العمال الوطنيين الأقل مهارة بشكل سلبي، فإن الأجور لن تتأثر في عمومها، بل يمكن أن تزيد. إن المهاجرين لا يشكلون استنزافًا للإيرادات العامة، بل يمكن أن يدفعوا عن طريق الضرائب أكثر مما ينفق عليهم على هيئة خدمات (وأحد أسباب هذا، هو أن المهاجرين يكونون عادةً من صغار السن وفي مقتبل العمر). وأحد الأسباب الاقتصادية القوية الداعمة لمزيد من الهجرة المفتوحة في الدول المتقدمة، هو سيطرة القوي العاملة كبيرة السن، والحاجة إلى تدفق بين العمال صغار السن المفعمين بالحيوية و"المتعطشين" إلى العمل. وتركز محاجة اقتصادية أخرى على التكلفة العالية (والمتزايدة) التي تنفق على القيود المفروضة على الهجرة عبر الحدود ومحاولة

السيطرة عليها، وهي الأموال التي يمكن توفيرها واستخدامها في أغراض أخرى إذا ما خُففت وسائل المراقبة على الحدود.

ويتعلق الأمر الأخير بالفوائد الاقتصادية التي تعود على البلدان المستقبِلة، ولكن الدول المُرسلة تستفيد اقتصاديًا بالمثل. إن العمال الذين يفضلون البقاء في بلادهم يكونون في وضع تفاوضي أفضل، ويمكنهم تحسين وضعهم الاقتصادي وحياتهم على وجه العموم. إن التحويلات المالية يمكن أن توفر رأس المال الذي يمكن استخدامه بواسطة الدول المستقبِلة في الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

وفي المجال السياسي، يمكن للهجرة التي تتمتع بحرية أكبر أن تسهم بطرق عديدة في عملية تحول ديمقراطي أكبر، وإلي نزعات استبدادية أقل. وبالنسبة للدول المرسلة، فإن حقيقة أن الأشخاص (ولا سيما أوفرهم تعليمًا وأكثرهم مهارة) يمكن أن يهجروا بلادهم (بل ويهجروها) بسبب غياب الديمقراطية، تمارس ضغطًا على النظام السياسي لإجراء عمليات الإصلاح السياسي اللازمة. كما أنها تعزز قدرة الفرد على التأثير على الأنظمة السياسية، ودفعها باتجاه المزيد من الديمقراطية. باختصار، يتعين على الدول القومية، مع حرية الهجرة أو مع المزيد من حرية الهجرة أن تكون أكثر استجابة لمواطنيها. ويمكن أيضًا للدول القومية في عالم يتمتع بحرية حركة أكبر، أن تنافس بعضها بعضًا لكي تكون أكثر قدرة على الاحتفاظ بأفضل عناصرها وجذب عناصر أخرى من أماكن أخري. ويمكن لهذا أن يحسن الدول القومية في كل أنحاء العالم ويشجع عمليات التبادل الدولية.

هناك محاجتان أخلاقيتان أساسيتان لصالح هجرة تتمتع بحرية أكبر. أولاً، إن حرية الانتقال في حد ذاتها "حق إنساني أساسي" *(Moses, 2006: 58)*. ثانيًا، ومن ناحية ذرائعية "تُري الهجرة الحرة وسيلة لتحقيق غايات أخلاقية أكبر (العدالة الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة)" *(Moses, 2006: 59)*. ووفقًا للأمر الأخير،

يمكن لحرية الحركة الأكبر أن تؤدي إلى الحد من التفاوت الاقتصادي العالمي والتخفيف من حدة الاستبداد في العالم. وعمومًا يشدد موزيس على البعد الأخلاقي للهجرة الأكثر حرية: "إن نظام الهجرة الراهن ظالم إلى حد كبير: إنه يوزع الفرص على نحو قدري، ويحكم على البشر بالسجن مدي الحياة داخل بلادهم. ومن هذا المنطلق يميل النظام الحالي إلى إعطاء الأولوية لحقوق مجتمع متخيل (الوطن) على حساب الأفراد اليائسين أحيانًا". ***(Moses, 2006: 9)***.

إن كل هذا يتحدي بطبيعة الحال، وإلي حد كبير، الحكمة التقليدية السائدة في الوقت الراهن حول الهجرة والحدود المفتوحة. وعلي الرغم من ذلك، يبين موزيس أن جزءًا كبيرًا من هذه الحكمة خاطئ أو صحيح جزئيًا فقط في أفضل الأحوال. إن هناك مخاوف جمة في الوقت الراهن بسبب الجريمة والإرهاب اللذين يمكن أن يرتبطا بالهجرة العالمية الحرة، أو حتى الأكثر حرية. ومع ذلك، يؤكد موزيس أن الهجرة التي تتمتع بحرية أكبر يمكن أن تجلب معها تعاونًا عالميًا أكبر، ونظمًا عالمية يمكن أن تسمح بتتبع تدفقات البشر على نحو أفضل بكثير، وقدرة محسنة أكبر على تعيين هوية أولئك الذين يعتزمون القيام بأعمال إجرامية أو إرهابية والقبض عليهم.

التحويلات المالية

لقد ازدادت قضية التحويلات المالية أهمية إلى حد كبير نظرًا لأن المزيد من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين يهجرون أوطانهم إلى البلدان المتقدمة للحصول على فرص عمل. ويلجأ الناجحون منهم إلى إرسال الأموال إلى وطنهم الأصلي لرعاية وإعالة أعضاء أسرهم. وفي الوقت الذي يتقاضون فيه أجورًا هزيلة بمقاييس الدول المتقدمة، فإنهم أفضل حالاً من الكثيرين في وطنهم. وهم

فضلاً عن ذلك، يكونون على دراية بأن غيابهم يجعل من استمرار الحياة بالنسبة لأسرهم أمرًا أكثرصعوبة. ومن ثم، أصبحت التحويلات المالية أمرًا واقعًا بشكل متزايد وذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول النامية. وطبقًا لأحد التقديرات، يقوم ٢٠٠ مليون مهاجر في العالم بإعالة عدد مساوٍ تقريبًا لهذا العدد من الأشخاص الذين لم يهجروا الوطن (لو شكّل هذا العدد من المهاجرين دولة قومية، لكانت واحدة من أكبر دول العالم). لقد بلغت التحويلات المالية عام ٢٠٠٦، ٣٠٠ بليون دولار (تقريبًا ثلاثة أضعاف مجموع المساعدات الخارجية العالمية) *(De Parle, 2007b: 50 ff)*. ويقدر البنك الدولي، وإن يكن بطريقة أكثر تحفظًا، التحويلات المالية عام ٢٠٠٦ بـ ٢٠٨ بلايين دولار (كانت هذه التحويلات تقدر بأقل من ٤٠ بليون دولار عام١٩٩٠)، لكن البنك الدولي الذي يحصي التحويلات المسجلة بواسطة البنوك المركزية يخلص إلى أن المجموع الكلي لهذه التحويلات يبلغ نحو *300* بليون دولار. *(De Parle, 2007d: 3; Davis, 2006: A1, A12)*

لقد نشأت أعمال مزدهرة[٩] في الشمال للتعامل مع هذه الأعداد الكبيرة من التحويلات المالية الصغيرة نسبيًا التي لا تهتم بها البنوك عمومًا. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر البنوك إلى البنية التحتية اللازمة للتعامل مع هذه التحويلات. إن محلات الصرافة الصغرى التي تهتم بمثل هذه التحويلات، تستخدم الإنترنت بصفة عامة للقيام بعملية التحويل، ويمكنها أن تؤدي عملها بالاشتراك مع مكاتب صغرى في مدن بالشمال (يوجد عدد كبير من هذه المكاتب في لندن)، وفي الجنوب. *(Economist, 2008: January "Send me a Number")*

إن التحويلات المالية تعد أكبر مصدر للأموال التي تتدفق إلى الدول النامية من باقي بلدان العالم. وتشكل التحويلات المالية في الجنوب نسبة كبيرة بل ومذهلة من الناتج القومي الإجمالي (٣١% في تونجا، ٢٧,١% في ملدوفا، ٢٤,٨% في هاييتي، ١٧,٤% في جامايكا، نحو ١٦% في السلفادور). وهناك احتمالات قوية

في أن تذهب تحويلاتٌ إلى آسيا (تقريبًا ١١٦ بليون دولار)، تليها أمريكا الوسطى والجنوبية ودول الكاريبي (ما يربو على ٦٨ بليون دولار) وبالنسبة لدول محددة، تحتل الهند مركز الريادة (تتلقى ٢٤,٥ بليون دولارًا) والصين (٢١,١ بليون دولار)، والفلبين (١٤,٧ بليون دولار). *(Malkin, 2007a: A10)*

ويعد هذا، بالنسبة للدول المستقبلة للتحويلات المالية، بمثابة عطية، وكذلك بالنسبة لاقتصادات المجتمعات التي تحيا فيها. إن ملتقي هذه التحويات يكونون أكثر قدرة على العيش، وعلي شراء الأساسيات التي يحتاجون إليها، بل وأكثر قدرة على الاستمتاع ببعض السلع الترفيهية (مثلاً، أجهزة التليفزيون، الهواتف الخلوية). وبشكل أكثر عمومية، يمكن للتحويلات المالية أن:

- تحد من معدلات الفقر.
- تذهب مباشرة إلى من يحتاجون إليها بالفعل، وتزودهم بخبرة التعامل مع البنوك والادخار.
- تساعدهم على تلبية الحاجات الملحة لأن تدفقات المال يمكن أن تزيد بسهولة وسرعة. ونظرًا لأن كل الأموال تذهب في الواقع لسد الاحتياجات المهمة من "طعام، وملبس، ومسكن، وتعليم، وصحة". ***(Economist, 2008: January 3 "Send me a Number").***
- تستخدم في رفع المستويات التعليمية.
- تكون موضعًا للاعتزاز والثقة في المجتمع المستقبل بسبب نجاح أولئك الذين يملكون القدرة على إرسال هذه التحويلات.
- تتحرك في الاتجاه المعاكس لمجمل الدورة الاقتصادية، بمعني أن التحويلات يمكنها أن تزداد نتيجة لحالة الركود الاقتصادي في الوطن (أو كارثة

اقتصادية) (خلافًا لأموال المستثمرين التي تتدهور أثناء حالة الركود الاقتصادي).

- تكون مفضلة على المساعدات الخارجية لأنها قابلة لأن يُتنبأ بها أكثر، وتوجه بشكل أفضل إلى المحتاجين إليها، كما أنها أقل عرضة للفساد (نظرًا لأنها تذهب مباشرة إلى المستفيدين، فإن المسئولين لا يستطيعون اقتطاع أجزاء منها).
- تزيد احتياطات الدولة من العملة الأجنبية، ومن ثم تقلص تكاليف قروضها.
- تُراقب بشكل أفضل عن طريق المقربين عوضًا عن المسئولين.
- وعمومًا، وكما قال وزير الهجرة في المغرب: "إن أثر التحويلات المالية حاسم وضخم. إن لدينا نهضة عمرانية في كل أنحاء البلاد، الأمر الذي يعد ضمانًا ضد الفقر ويساعد على تحديث مجتمعنا الريفي".(مقتبس من

(*Economist, 2008: January 3 "Send me a Number*).

وهناك سلبيات ترتبط بالتحويلات المالية وبالهجرة التي تساعد على تشجيعها، يصعب تفنيدها. أولاً، إن الأشخاص الأرقي تعليمًا والأكثر مهارة في البلدان الأقل تقدمًا (السياح) هم الأشخاص الذين تكون احتمالات رحيلهم والاستقرار في البلدان المتقدمة عن بلادهم أكبر، بسبب المكاسب الكبيرة التي يمكن أن يحققوها في بلاد المهجر، وقدرتهم من ثم على إرسال الأموال إلى ذويهم في الوطن. ويترتب على هذا كله استنزافًا لاقتصاد بلادهم؛ إن أكثر الأشخاص قدرة على النجاح، هم بالتحديد أولئك الذين تكون احتمالات هجرتهم أكبر. وعمومًا، تذهب التقديرات إلى أن سدس عدد سكان السلفادور (كمثال) يعيشون الآن(ويعملون) في الخارج، باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين في الولايات المتحدة في الكثير من الأحوال. وفي الوقت الذي يكون فيه الكثير من هؤلاء المهاجرين من

بين السلفادوريين الأرقي تعليمًا والأفضل تدريبًا، فإن الأعداد ذاتها تشكل استنزافًا لاقتصاد السلفادور.

ثانيًا، إن الأموال التي تصب في الاقتصاد المحلي لا تُوجه بالضرورة إلى النمو الاقتصادي والتنمية. إن زيادة الاستهلاك الشخصي المترتبة على التحويلات المالية لا تؤدي إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية التي يمكن أن تدعم التنمية الاقتصادية. يقول أحد الباحثين: "إذا سألت أي شخص هل تستطيع أن تحدد لي بلدًا واحدًا تطور بفعل التحويلات المالية، فسوف تكون الإجابة بـ "لا" "لا يوجد". (مقتبس من ***De Parle, 2008: A9***). ومع ذلك، تبذل بعض دول الجنوب (الهند، المغرب، المكسيك) جهودًا حثيثة لإثبات أن المزيد من هذه الأموال تستثمر في الوقت الراهن بالفعل في البنية التحتية والصناعة. وعلي أية حال، يمكن النظر إلى النزعة الاستهلاكية الأكبر بين الفقراء، باعتبارها شيئًا طيبًا.

ثالثًا، يمكن لأولئك الذين يتلقون التحويلات المالية أن يكونوا هدفًا للعصابات المحلية التي تقوم بسرقة أموالهم والمنتجات المشتراة بهذه الأموال.

رابعًا، يمكن لهذه التحويلات أن تذهب إلى بلدان تحكمها أنظمة مريبة مثل زيمبابوي وكوريا الشمالية. وفي الوقت الذي يتعين فيه من منظور عالمي أوسع، عدم تدعيم مثل هذه الأنظمة، فإن مرسلي الأموال يقومون بتدعيمها، وإن يكن بطريقة غير مباشرة.

خامسًا، إن إرسال التحويلات المالية مكلف بشكل مدهش، ويستخدم أولئك الذين يتعاملون مع هذه الأمور أسعار الصرف لتعزيز أرباحهم ومن ثم تقليص حجم الأموال الفعلية التي يتم إرسالها للبلدان النامية[١٠].

سادسًا، في الوقت الذي يمكن أن تنطوي فيه التحويلات المالية على فائدة، فإنها لا تصلح لأن تكون علاجًا للفقر. إن هذه التحويلات لا يمكن أن تنتشل أحد

البلدان من الفقر. وهناك مخاوف من أن يصبح أولئك الذين يتلقون هذه الأموال "عالة" على غيرهم بتقاعسهم عن بذل الجهد الكافي لإيجاد الطرق الكفيلة لكسب المال بشكل شخصي.

سابعًا، هناك المشكلات المتعلقة بأولئك الذين يتركهم المهاجرون الباحثون عن عمل في الوطن مثل الأسر المحطمة، والأطفال المنحرفين، وما شابه. يقول أحد مسئولي اليونيسيف: "خلف كل حوالة مالية، توجد أسرة مفككة". *(De Parle, 2008: A9).*

كما يمكن لهذه التحويلات أيضًا أن تكون مصدرًا للشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة *(Schamalzbauer, 2008: 329 – 46)*. ويمكن أن يصبح أولئك الذين يهاجرون للبحث عن عمل عرضة أيضًا للاستغلال أو التورط في أعمال الجنس؛ وأن يتعرضوا للضرب أو حتى القتل.

ثامنًا ليست الدول الأكثر فقرًا هي الدول الأكثر تلقيًا للتحويلات المالية. إن الدول ذات الدخل المتوسط هي أكبر متلق لهذه التحويلات. وبالمثل، ليس أفقر المواطنين في أفقر البلدان على الأرجح هم الذين يتلقون التحويلات المالية.

وأخيرًا، ما زلنا نتحدث عن مبالغ صغيرة نسبيًا، ويمكن لهذا أن يحجب عنا مشكلة استغلال المهاجرين، كما يمكن أيضًا أن ينزع إلى تبرير الطريقة التي يُعاد بها بيننة العالم لمصلحة مجموعة صغيرة من النخبة. (مقتبس من *(De Parle, 2008: A9*

وعمومًا، أصبحت التحويلات المالية إذن واقعًا ملموسًا (على الرغم من انهيار معدلاتها بسرعة، على الأقل في الوقت الراهن بسبب الكساد الكبير)، ولكن ربما لا تكون نعمة بالنسبة لاقتصادات الدول النامية والأشخاص الذين لم يهجروا وطنهم. ومع ذلك، هناك الكثيرون ممن تُعَدُّ حياتهم أفضل ماديًا بسبب التحويلات المالية. والأمر كما وصفه أحد رواد مجال التحويلات المالية "دعنا لا ننسى أن بليون دولار في أيدي الفقراء ليست بالشيء القليل". (مقتبس من *(De Parle, 2008: A9*

لقد أثرت الحواجز المتزايدة المقامة في وجه الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولا سيما من المكسيك، على التحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى المكسيك. لقد ارتفعت هذه التحويلات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ من ٦,٦ بلايين دولار إلى ٢٤ بليون دولار، ووصلت هذه الزيادات في بعض الأحيان إلى نسبة تقدر بـ ٢٠% في السنة. ومع ذلك، كانت الزيادة في أواخر عام ٢٠٠٧ أقل من٢%. ***(Malkin, 2007a: A1, A10)*** وبالإضافة إلى زيادة القيود الحدودية (والتكلفة الأعلي المترتبة على ذلك للعبور غير المشروع للحدود) هناك أسباب أخرى لهذا الانهيار منها الهبوط الملحوظ في عملية إنشاء المساكن الأمريكية وهو المجال الذي كان يمكن للكثير من المهاجرين غير الشرعيين الحصول من خلاله على عمل بسهولة أكبر، وعودة الكثيرين إلى المكسيك، وحقيقة أن أولئك الذين لم يقرروا العودة، كانوا يرسلون بمبالغ أصغر من المال إلى الوطن. وتعاني قطاعات كثيرة في المكسيك اقتصاديا الآن نتيجة لهذا الهبوط في عدد التحويلات المالية.

لقد لحق الضرر الشديد بالتحويلات المالية إلى المكسيك في الوقت الحالي نتيجة لانهيار الاقتصاد العالمي، ولا سيما في الولايات المتحدة. لقد شهدت الولايات المتحدة هبوطًا تصل نسبته إلى ١٢% في التحويلات المالية عام ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن يتسارع هذا الهبوط في المستقبل المنظور، وهذا أمر خطير لأن التحويلات المالية إلى المكسيك تشكل ثاني أكبر مصدر من مصادر الدخل الذي يأتي إلى هذا البلد من الخارج. ***(Ginger Thompson, 2008: A17).***

وسترن يونيون

إن شركة "وسترن يونيون" هي عملاق تجارة التحويلات ***(De Parle, 2007c: A1 – A6).*** لقد بدأت الشركة عملها عام ١٨٥١، واكتسبت

شهرة وأهمية في مجال التلغرف، ولكنها انهارت بشكل مؤثر مع ظهور فاكسات البريد الجوي، والإنترنت، والرسال الإلكترونية وما شابه، إلا أنها بدأت في النهوض مرة أخرى مع التركيز على عملية التحويلات المالية.

لقد ازدادت التحويلات المالية منذ التسعينيات بمعدل يصل إلى ٢٠% تقريبًا. لقد تلقت الشركة الكثير من الإطراء لقيامها بتقديم طريقة آمنة للمهاجرين لنقل أموالهم، ووجه إليها النقد، شأنها شأن بقية الشركات القائمة على صناعة التحويلات، بسبب العمولات العالية (من ٤ إلي٢٠%) والتي تمثل نوعًا من أنواع السلب والنهب التي تتقاضاها من عملائها (لا تزال الشركة تتقاضى أعلى العمولات في صناعة التحويلات المالية)، وبسبب دعايتها الكاذبة (لقد قامت بتسوية دعوي قضائية اتهمت فيها بإخفاء أتعابها العالية). لقد اتهمت الشركة بتشجيع الهجرة ولا سيما الهجرة غير الشرعية نظرًا لأن المهاجرين غير الشرعيين يأتون إلى البلاد، وهم على يقين بأن شركة وسترن يونيون سوف تسمح لهم بإرسال أموالهم إلى الوطن.

إن شركة "وسترن يونيون" تمتلك ٢٣٠,٠٠٠ موقع في كل أنحاء العالم (تمتلك ماكدونالدز في المقابل نحو عُشر هذا العدد فقط). وتوجد هذه المواقع في محلات صغيرة في سلاسل المتاجر الكبرى، بل هي جزء من نظام البريد الصيني. إنها عالمية حقًا من حيث إن ما يقرب من ٦٠% من تحويلاتها الشخصية يقع خارج الولايات المتحدة. ويقدر ما تمتلكه شركة وسترن يونيون بـ ١٤% من حجم المعاملات العالمية لنقل الأموال (تمتلك شركة "موني جرام: *Money Gram*" أقرب منافس لـ "وسترن يونيون" نحو ٣% من حجم هذه المعاملات في السوق).

إن لشركة وسترن يونيون مؤيديها على الرغم من أتعابها الباهظة، وعلى رأس هؤلاء المؤيدين المهاجرون أنفسهم المستفيدون مما تؤديه لهم الشركة من

خدمات. ويعترف أحد المسئولين في "بنك التنمية الأمريكي الدولي" الذي كان منخرطًا في الجهد المضني لحث المهاجرين على استخدام البنوك لتأسيس بيانات مالية تؤهلهم للحصول على القروض، وإن يكن على مضض: "يمكنك القول إنهم يسرقون العملاء، أو يمكنك القول أيضا إنهم يقدمون خدمة يكون هؤلاء العملاء في أمس الحاجة إليها، وبالتالي يكون لدي هؤلاء الاستعداد للدفع مقابل هذه الخدمة. إن أي شركة استهلاكية في العالم تتمني أن يكون لها مثل ولاء المستهلك الذي تمتلكه هذه الشركة. إنهم يتصرفون بذكاء". (مقتبس من: *De Parle, 2007c: A6*).

ومن ثم، في الوقت الذي أصبحت فيه معارضة الهجرة وخصوصا الهجرة غير الشرعية أمرًا شائعًا بالنسبة للكثير من الأمريكيين ولا سيما السياسيين، أصبحت وسترن يونيون من أكبر مؤيدي الهجرة. إن الهجرة بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لعملها، وهي تنظر إلى المهاجرين بوصفهم "أبطالاً". إن لها خبرة كبيرة بالهجرة وفي تتبع آثارها. إن الكثير من عملائها في الولايات المتحدة من المهاجرين غير الشرعيين. لقد دعمت الشركة، بطرق رسمية وغير رسمية، الهجري غير الشرعية الأمر الذي أدخلها في نزاع مع القانون وفي تعارض مع الجهود الحالية لحكومات الولايات المتحدة لمنع الهجرة غير الشرعية. وفي الوقت الذي تلقي فيه الهجرة تقديرًا عاليًا من قبل المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، فإنها تلقي معارضة شديدة من قبل العديد من المسئولين الحكوميين. فمثلاً، يقول المدعي العام لأريزونا، إن شركة وسترن يونيون "تقوم بحماية مشروع غير شرعي لتهريب البشر. إنه أمر لا يطاق". (مقتبس من *De Parle, 2007c: A6*).

إن الامتداد العالمي لشركة وسترن يونيون يتجلي في أماكن عديدة، ولكنه أظهر ما يكون في الفلبين، حيث يرحل نحو نصف مليون فلبيني سنويا بحثًا عن العمل "إن كل شيء في قاعة الانتظار يوجد عليه ملصق وسترن يونيون: ظهور

الكراسي، سطوح المكاتب، أسفل علامة الاصطفاف، وفي موقع الصدارة من قوائم الكافتيريا المجاورة. وحتى الجدران مطلية باللون الأصفر المميز لـ "وسترن يونيون" *(De Parle, 2007c: A6)*. وفي الندوة التي تسبق المغادرة والتي يحضرها كل المهاجرين المسافرين إلى الخارج، تدفع وسترن يونيون الأموال لكي يُسمح لها بتقديم شبه ندوة تزود فيها المسافرين بالمعلومات اللازمة حول نشاطها والخدمات التي تقدمها فيما وراء البحار.

الديسبورة (الشتات)

لمصطلح الديسبورة *(diaspora)* تاريخ طويل وخاص إلى حدٍ ما. ولكن المصطلح أصبح يستعمل من قبل جماعات مختلفة لوصف موقفها (وموقف آخرين)؛ ولقد أصبح أيضًا يستخدم على نطاق واسع بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية لوصف مجموعة من الحركات السكانية.- *(Bernal, 2006: 161 – 79; –Braziel, 2008: 392 – 441; Mavroudi, 2007; McAuliffe, 2007)*. والمصطلح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الحال بتشتت اليهود في أرجاء العالم في السنوات التي سبقت مولد المسيح والتي أعقبت مولده. ففي عام ٥٨٦ قبل الميلاد، شتت البابليون اليهود من يهودا، وفي عام *136* بعد الميلاد، قام الرومان بطرد اليهود من أورشليم. *(Armstrong, 1996)* وفي السنوات الأخيرة، اتسع استخدام المصطلح لكي يشمل تشتيت وإزاحة واقتلاع أي مجموعة من السكان من جذورها الإقليمية والجغرافية *(Bauman, 2000: 314)* وغالبًا ما يتضمن المصطلح التشتيت واسع النطاق لجماعة دينية، عرقية أو قومية. وتشمل جماعات أخرى عانت من التشتت اللبنانيين، والفلسطينيين، والأرمن، والأيرلنديين. لقد أصبح المصطلح يستخدم في حقيقة الأمر بشكل واسع وفضفاض، بحيث يشكو الكثيرون أن خطاب الديسبورة

فقد المعني الذي يمكن أن يتفق عليه الجميع *(Lie, 1995: 303 – 6)*." لقد أصبح معني المصطلح في واقع الأمر أقل وضوحًا[١١]"، وهناك خطر في أن يصبح مجرد "كلمة طنانة لا معني لها على الإطلاق". *(Gohen, 1999: 3)*، ومن الأفضل لنا أن نفرق بين الأشكال المختلفة للديسبورة بدلاً من ضمها جميعًا تحت عنوان واحد جامع شامل.

ومع ذلك، بذلت جهود لتطوير ديسبورة واحدة نموذجية وذلك من خلال ذكر سماتها المميزة المختلفة. إن "سافران: ***Safran***" يناقش على سبيل المثال "جماعات الأقلية المنفية" التي يجري تشتيتها من مكان مركزي أصلي إلى مكانين طرفيين أو أكثر، وتمتلك ذاكرة أو ميثولوجيا جمعية ترتبط بوطنها الأصلي الذي تحتفظ به الجماعة والذي يربط أعضاءها معًا؛ وتضم أناسًا مغتربين عن الوطن الذي صدروا عنه والذين لا يمكن قبولهم بشكل كامل فيه، بل ولن يسمح لهم مطلقًا بالعودة إليه، وتشمل أناسًا يحلمون بالعودة إلى وطن أسلافهم، ويتعهدون باسترداد الأمجاد التي كان عليها هذا الوطن (الاستقلال، الازدهار، على سبيل المثال)[١٢] ويحتفظون بعلاقة بالوطن ليس فقط من خلال الالتزام باستعادته، ولكن أيضًا من خلال تضامن جماعي ينشأ عن هذا الالتزام. ونظرًا لأن هذا النوع من الديسبورة يتميز بكونه مثاليًا، فلا وجود إذن لديسبورة واحدة تتفق مع كل هذه الأبعاد[١٣]، ولا يمكن لأي منها أن تتفق معه. *(Clifford, 1994: 302 – 38)*.

ويمكن لمصطلح ديسبورة في مقاربة أخرى أن يُري بوصفه متضمنًا لواحد، أو بعض، أو كل ما يلي *(Vertovec, 1990: 447 – 62)*. أولاً، إنه شكل اجتماعي، يتحدد من خلال حقيقة الاحتفاظ بالعلاقات حتى على الرغم من تشتت السكان وتفرقهم. إن السكان يتجاوزون الحدود متعدية القوميات. إنهم يشكلون مجتمعات متعدية القوميات. إنهم جماعة من البشر يحددون أنفسهم جميعًا بهذه الصفة حتى

على الرغم من كونهم مشتتين على نطاق واسع، بل وربما عالميًا. وفي الوقت الذي يقيمون فيه في مكان مختلف، فإنهم ينتسبون إلى الوطن الأصلي الذي أتوا منه هم أو أسلافهم. ثانيًا تتضمن الديسبورة نوعًا من الوعي. وأولئك الذين تضمهم الديسبورة لديهم حساسية مفرطة تجاه الترابطات المختلفة، ولا سيما تلك التي تتعدي الحدود، وتجاه الارتباطات اللامركزية. إنهم على وعي بأنهم مختلفون عمن حولهم وبحقيقة أن أولئك الذين يتماهون معهم يوجدون في أماكن متعددة بالإضافة إلى الوطن. ثالثًا، الديسبورة نموذج للإنتاج الثقافي. إن موضوعات الديسبورة الثقافية، ومعانيها، وصورها يتم إنتاجها في التدفقات العالمية وتشملها. ومن ثم فهي ذات سيولة عالية وتخضع لتأثيرات ومفاوضات وتحولات وصراعات متبادلة كثيرة. رابعًا، الديسبورة سياسيةٌ. إن الأفراد أو الجماعات المتضمنة في الديسبورات غالبًا ما يتحولون إلى لاعبين سياسيين في بلدهم المضيف وكذلك عالميًا (تضم النماذج البارزة الفلسطينيين وأهالي التبت). ***(Bruneau, 1995)***.

ومع ذلك، يمثل ما تقدم مقاربات ستاتيكية نوعًا ما بالنسبة للديسبورة تتسم بعدم اتساقها مع التوجه الأكثر سيولة للعولمة الذي نتبناه في هذا الكتاب. ويمكن العثور على مقاربة أفضل تتعلق بأهدافنا على الأقل، عند بول جيلروي: ***Paul Gilroy (1993: 190)*** في كتاب "الأطلنطي الأسود: ***The Black Atlantic***" الذي يهتم في عمومه بـ "التدفقات، والتبادلات، والعناصر البينية". ويتضمن هذا حس بالديسبورة باعتباره سيرورة، ولا سيما كسيرورة متعدية القوميات. إنها لا ترتبط بأي مكان خاص (ولا سيما الدولة القومية)، ولكنها تتضمن بالأحرى حوارًا دائمًا حول أمكنة واقعية ومتخيلة على حد سواء. وبذا لا يمكن فهم "الأطلنطي الأسود" (الثقافات السوداء في حوض الأطلنطي) بوصفه الهندي الغربي، البريطاني، أو الأمريكي، وإنما بوصفه علاقة متنامية تشمل الأطلنطي الأسود في كليته. إن "الأطلنطي الأسود" والديسبورات في عمومها، هي من ثم مجتمع

متخيل مُختلف عليه عوضًا عن كونه "فضاءً (فضاءات) جغرافية محددة. وبالتالي، يخلص جيلروي (١٨ : ١٩٩٣) إلى أن "الأطلنطي الأسود" ينبغي النظر إليه بوصفه "قاعدة لقرابةٍ أو "هويةٍ مضاعفة لعواطف"، متعدية الحدود الجغرافية ومضادة للقومية بين الشعوب السوداء بكل تنوعاتها.

لقد توسع استعمال مصطلح الديسبورة مع عملية العولمة. ولا توجد ديسبورات فقط، ولكن المزيد من البشر الذين يصفون أنفسهم وعلاقاتهم بالآخرين بهذه المصطلحات. ويتعلق هذا، في رأي دوفوا *(Dufoix (2007: 311 – 16*، بالتعبير عن توسع "الخبرات الجمعية المتعدية للدولة المؤتبطة بمرجع منظم (مثلاً: الدولة، الأرض، الوطن، البشر، اللغة، الثقافة)". لقد أصبح المصطلح شائعًا بحيث يصف دوفوا *(2007: 314)* "دسبرة العالم". إنه يشترك مع العولمة في "عمليات مثل انكماش العالم، انفتاح الزمان والمكان، تمازج العالمي والمحلي، الاتصال الفوري، إعادة تشكيل الجغرافيا، وتفضية الاجتماعي". وفي الوقت الذي كانت فيه الديسبورات نادرة نسبيًا في عالم تسوده الدول والأقاليم القومية، فإنها تكاثرت مع انهيار الدولة القومية، واختفاء الحدود الجغرافية والإقليمية. وفضلاً عن ذلك، أصبحت الشبكات الاجتماعية المتعدية للدولة التي تميز الديسبورة ممكنة في الوقت الراهن بفضل المدى الواسع للتكنولوجيات (مثلاً، رحلات الطيران الاقتصادية، المكالمات الهاتفية الدولية الرخيصة وبطاقات الهاتف *[Vertovec, 2004: 219 – 24]*، والهواتف الخلوية، والإنترنت، وبرامج سكاي بي) التي يسرت الاتصال بين أناس تفصل بينهم مسافات شاسعة. ومن ثم، فإن الدسبرة والعولمة مرتبطان ارتباطًا وثيقًا في الوقت الراهن، ونظرًا لأن الأخيرة (العولمة) سوف تستمر في التطور والتوسع، فإننا يمكن أن نتوقع تشتتات أكبر وأكبر هي، أو على الأقل تسمي، ديسبورات.

إن التكنولوجيات الجديدة تلعب الآن دورًا متزايدًا في الديسبورات، بحيث يمكن البرهنة على أننا قد شهدنا ظهور "ديسبورات افتراضية" *(Laguerre, 2002)*. إن هذه العوالم الافتراضية قد تم صنعها من خلال "المكالمات الدولية، الفاكسات، البريد الإلكتروني، البث التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، الدخول إلى مواقع الميديا من خلال الإنترنت" *(Granger, 2008: 47)*. لقد قدمت هذه التكنولوجيات طرقًا جديدة للبشر لإقامة الروابط مع بعضهم بعضًا، وللمجتمعات للحفاظ على نفسها، بل ولخلق مجتمعات جديدة *(Spoonley, 2001)*. وتتطلب الديسبورة الافتراضية بالطبع الوجود المسبق لديسبورة واقعية، ديسبورة واقعية لشعب معين.

ويشمل أحد النماذج المعاصرة جدًا للديسبورة، وهو جزء من أطول الديسبورات مدى وأكثرها صدقًا، اللبنانيين. إن لبنان يعاني الآن من ديسبورة أخري، من حيث إن اللبنانيين يفرون الآن من بلدهم لكي يتجنبوا الحرب، حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل وحرب الشوارع عام ٢٠٠٨، التي تشمل حزب الله بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار المستمرة (الاغتيالات السياسية، غياب حكومة مستقرة، الصدامات بين الشيعة والسنة... إلخ). ويُعد هذا شكلاً من أشكال "هجرة العقول" (انظر ما يلي) نظرًا لأن أكثر اللبنانيين تعليمًا ومهارة هم من بين أولئك الأكثر قدرة على الهجرة بشكل متزايد هذه الأيام إلى دول الخليج النفطية الثرية. ولقد ذهب اللبنانيون في حالات كثيرة مماثلة، إلى أماكن أخرى، حيث تمكنوا من الحصول على أعمال جيدة عالية الأجر، وإرسال الأموال التي كان الوطن في أمس الحاجة إليها (إن مستوى تحويلات لبنان المالية – نحو ١,٤٠٠ دولار للفرد – واحدٌ من أعلي المستويات في العالم). إن اللبنانيين من أشد الشعوب ولاءً لوطنهم، وهم يفعلون كل شيء من أجل العودة إليه، ولا سيما المسيحيين اللبنانيين أثناء موسم الكريسماس. ولا توجد الكثير من رحلات الطيران إلى لبنان في الوقت

الراهن، ويضطر العائدون إلى الوطن اتخاذ تدابير معقدة مثل السفر جوًا إلى دول مجاورة، ثم استئجار سيارات تقطع مسافات طويلة (مثلاً ١٨ ساعة من الخليج الفارسي) إلى لبنان. إن أعدادًا كبيرة من اللبنانيين على استعداد للقيام بهذه الرحلة وما يرتبط بها من تكاليف باهظة، وتحمل ما يترتب عليها من مشقة من أجل العودة إلى الوطن، على الأقل لمدة قصيرة. لقد وصف أحد رجال البنوك اللبنانيين هذا كله بـ "عولمة لبنان". *(Worth, 2007: A4)*.

السياح والسياحة

نتحول في هذا القسم إلى مناقشة حول السياح. وكما أوضحنا في بداية الفصل، يتميز السياح عن المهاجرين بأنهم ينتقلون من مكان لآخر بناءً على رغبتهم، بينما ينتقل المهاجرون عمومًا لأنهم مجبرون على فعل ذلك.

وفي الوقت الذي يواجه فيه المهاجرون عمومًا حواجز بنيوية تعرقل حراكهم، تُقدم المساعدة للسياح المتنقلين بين مكان آخر بالعديد من الطرق *(Sassen, 2007b: 788 – 95)*، مثل الوجود المتزايد للشركات متعدية القوميات *(MNCs)* في كل أرجاء العالم، والاستعانة بمصادر عمل خارجية، ولا سيما من خارج الشواطئ. وتُنتج الروابط عن هذه الطرق وعن تطورات اقتصادية عالمية أخرى تسمح بهجرة عمل (شرعية) أكبر. فمثلاً، العامل الذي يحصل على عمل في إحدى الشركات متعددة القوميات (شركة جنرال إليكتريك مثلاً) في آسيا على سبيل المثال، تكون فرصته للحصول على عمل في هذه الشركة متعددة القوميات في أجزاء أخرى من العالم أفضل بكثير، وتكون احتمالات هجرته أكبر من شخص يعمل في شركة يعتمد وجودها كليةً على دولة واحدة بعينها. *(Deutch, 2008: c1, c4)*

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نذكر أيضًا الحراك العالمي للعمل الذي ينتج عن التقارب المتنامي للأنظمة التعليمية في كل أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للقبول المتزايد لنموذج التعليم الغربي. إن باستطاعة الطلاب (السياح من منظورنا) من بلدان أقل تطورًا أن يدرسوا في الغرب، وفي بلادهم (أو في بلدان أخرى) في جامعات غربية (مثلاً، الجامعات الأمريكية في دولة قطر) *(Lwein, 2008a: A1, A12)*، أو في جامعات وطنية تحذو حذو الجامعات الغربية. ولقد ساعد هذا على زيادة هجرة الأشخاص المدربين تدريبًا عاليًا أو ذوي التعليم الراقي من البلدان الأقل تطورًا إلى البلدان الأكثر تقدمًا. وفي الوقت الذي يساعد فيه تقدم السياح، تساعد أنواع أخرى من العلاقات العالمية كلا من السياح والمهاجرين. وأحد النماذج هو الشبكات التي تتعلق بالعمل أو المؤسسة على روابط إثنية وأسرية. ويمكن أن يشمل هذا شبكات قانونية تنشئها الحكومات مثلاً أو المشروعات التجارية، بالإضافة إلى الشبكات غير الشرعية التي تشمل التهريب المنظم للعمال إلى دول أكثر تقدمًا عادةً. إن حركة المجموعات الإثنية بين دولة وأخري أو فيما بين الدول تؤسس مجموعة من الروابط غير الرسمية تتعلق بروابط أكثر خصوصية تقيمها الأسر (عابرة القوميات) المرتبطة بالمجموعات الإثنية التي تجد موطئ قدم لها في البلد المقصد في الوقت الذي تحتجز فيه مجموعات من الأقارب في بلد المنشأ. (وربما أيضًا مجموعات أخرى من الأقارب في بلدان أخرى).

وأخيرًا، تُقام الروابط عن طريق التصدير المنظم للعمال. لقد طورت بعض البلدان (الفلبين مثلاً) برامج رسمية لتصدير أعداد كبيرة من العمال. لقد أسست الحكومة "إدارة العمل الفلبينية فيما وراء البحار" عام ١٩٨٢، وركزت على تصدير الممرضات (والخادمات) إلى الدول المتقدمة. وتحفز هذه البرامج عوامل مثل الرغبة في تقليص حجم البطالة في الوطن أو تأمين الحصول على الأموال من بلدان أخرى من خلال عمليات التحويلات المالية.

رجال الأعمال المهاجرون في الولايات المتحدة

إن حياة المهاجرين في الولايات المتحدة في الوقت الراهن لا تـدعو إلـى التشاؤم كلية. لقد بدأ الكثيرون حياتهم باعتبارهم مهاجرين ثم حققوا النجـاح الـذي يسمح لهم بأن يتحولوا إلى سياح. فعلى سبيل المثال، يخلـق العـدد الكبيـر مـن المجموعات المهاجرة إلى الولايات المتحدة فرصًا تجارية جديدة ودائمة التغيـر، ولا سيما بالنسبة للمهاجرين من ذوي الفهم والخبرة والمهـارة اللازمـة لتزويـد المجموعات الإثنية المختلفة بما تحتاجه من طعام وملبس وسفر، وما إلى ذلـك. إن ربع حجم الأعمال الجديدة التي تنامت بأقصى سرعة في لـوس أنجلـوس عـام ٢٠٠٥ أنشأها مهاجرون جدد. ***(Bernestein, 2007: c13)*** ويؤدي هذا كلـه إلـى توفير مصدر جديد للمشروعات التجارية بالإضافة إلى زيادة التنوع العرقـي فـي الثقافة الأمريكية. وبينما تمركزت هذه التطورات تاريخيًا في المدن الكبرى، فإنهـا تمتد الآن إلى الضواحي والمدن الصغرى. وأحد النماذج البارزة لهذا الامتداد هـو سلسلة مخابز جولدن كرست كاريبيان بيكري ***(Golden Krust Caribbean Bakery)*** التي استهلت عملها عام ١٩٨٩، بواسطة مهاجرين من جامايكا. إن هذه السلـسلة تضم الآن ما يربو على ١٠٠ مطعم مرخص في كل أنحاء الولايات المتحـدة. إن من الصعوبة بمكان على المهاجرين غير الشرعيين إقامة مثل هذه الأعمال، ولكنها غالبًا ما تدار بواسطة هؤلاء المهاجرين. ويمكن لأولئك الذين يحققـون نجاحًـا أن ينخرطوا في السياحة، والنظر إليهم بشكل أفضل كسياح وليس كمهاجرين.

مشكلات تواجه السياح

في الوقت الذي يكون فيه السياح أكثر استقرارًا من الناحية الاقتصادية مـن المهاجرين، فإن لهم مشكلاتهم الخاصة بهم.

مشكلات عبور الحدود

لقد أدت الإجراءات الأمنية المتزايدة على الحدود الأمريكية، ولا سيما الحدود الأرضية بين الولايات المتحدة والمكسيك (فضلاً عن كندا) إلى أوقات انتظار مطولة تشمل السياح الساعين إلى عبور تلك الحدود. لقد كان يكفي قبل ١١ سبتمبر أن يقول الأمريكيون الذين يعبرون الحدود بأنهم أمريكيون حتى يسمح لهم بالعبور. والآن، يُطلب من الأمريكيين العائدين إلى الولايات المتحدة أن يبرزوا بطاقات هويتهم. وبحلول ١ يناير عام ٢٠٠٨، كان يُطلب منهم أن يظهروا جوازات سفرهم أو أي دليل آخر يثبت أنهم يتمتعون بحق المواطنة. ويقوم مسئولو الحدود أيضًا بفحص المزيد من الأشخاص ومراجعة بياناتهم على قاعدة البيانات المتاحة. وتكون النتيجة في الغالب انتظارًا لمدة ساعتين أو أكثر عند أحد المعابر الحدودية مع المكسيك (بالإضافة إلى شرق كندا). ويمكن أن يؤدي هذا بالطبع إلى إحباط عملية السفر عبر الحدود والقيام بالأعمال التجارية. ويمثل هذا مشكلة كبرى بالنسبة لأعداد ضخمة من البشر، في عام ٢٠٠٦ عبر ٢٣٤ مليون شخص الحدود الأمريكية المكسيكية. والأمر يعد أيضًا بمثابة مشكلة كبري بالنسبة للأعمال التجارية نظرًا لأن المكسيك هي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة. (٣٣٢ بليون دولار في التجارة عام ٢٠٠٦، تمر الغالبية العظمي منها في شاحنات تعبر الحدود). ويخلق هذا مشكلات كبري للأفراد مثل المقيمين في سويداد جواريز في المكسيك الذين يعبرون جسرًا قصيرًا بانتظام للمدينة التوأم إلباسو في تكساس للعمل بها أو للذهاب إلى المدرسة. *(Preston, 2007: 1, 18)*.

صعوبات في الحصول على تأشيرة الدخول

إن بعض الأشخاص الأجانب، بما في ذلك الكثير من السياح الذين ينتمون إلى الاقتصادات الصاعدة يجدون مشقة بالغة في الحصول على تأشيرة دخول إلى

الولايات المتحدة (لا يحتاج الأشخاص المنتمون إلى دول متقدمة مثل دول أوربا الغربية تأشيرة دخول إذا كانت إقامتهم في الولايات المتحدة لا تتعدي ٩٠ يومًا)، بحيث يقررون، إذا كان ذلك ممكنًا، عدم المجيء كليةً. ويستغرق الأمر في بعض الأحيان شهورًا للحصول على الموعد المطلوب من سفارة الولايات المتحدة.إن بعض العراقيل والتأجيلات تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، بالنسبة للكثيرين القيام برحلاتهم. لقد بيَّن مسح حديث للمسافرين الدوليين أن أغلبية لا يستهان بها تري أن الولايات المتحدة هي الجهة الأقل ترحيبًا بالزوار في العالم (أسوأ من الشرق الأوسط الملتهب). ويري أكثر من ٤٠% أن الولايات المتحدة تمتلك "أسوأ" نظام لدخول أراضيها. وبرغم ذلك، يذهب مسئولو الولايات المتحدة إلى أن الكثير من هذه المشكلات يمكن رده إلى التغييرات التي حدثت بعد الحادي عشر من سبتمبر وبأن الأمور قد تحسنت بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت. ومع ذلك، هناك مخاوف من أن يكون لهذه الصعوبات والعراقيل أثر معاكس على الاقتصاد نظرًا لأن البعض سوف يتحول إلى بلدان أخرى لإنجاز أعمالهم التجارية. لقد قدم أحد مديري رابطة التجارة في الولايات المتحدة الوصف التالي لعملية الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة: "تخيل أنه يتعين عليك قبل أن تسافر إلى مكان ما، أن تطير أولاً إلى مدينة أخرى للحصول على تصريح لاستخراج وثيقة سفر، والمكوث لعدة ساعات في طوابير الانتظار، وأن تحضر معك بيانًا بالدخل الصافي وكل ممتلكاتك، وتقوم بدفع ١٠٠ دولارًا، ثم تنتظر لمدة شهرين لكي تحصل بعد ذلك على الرد بـ "نعم" أو "لا" دون أي تفسير "لماذا؟". *(Welch, 2007b: c4)*

معاملة رجال الجمارك في الولايات المتحدة للسائحين

إن رغبة الولايات المتحدة في تشديد إجراءات الأمن بعد ١١ سبتمبر، أدت إلى عمليات فحص وتدقيق أكبر للزوار الأجانب، ومعظمهم من السياح، من قبل

المسئولين عن الحدود ومسئولي الجمارك. ولا تكون النتيجة فقط مجـــرد طـــوابير طويلة عند أكشاك الجمارك، وإنما الاعتقال غير المسوغ في الغالب للـــزوار. لقـــد شكا بعض الزوار من المعاملة السيئة أو حتى التعنت مـــن قبـــل المـــسئولين فـــي الولايات المتحدة. ولقد أدي هذا إلى إثارة الغضب بين الزوار. لقد قال أحد رجـــال الأعمال النرويجيين الذي يقوم بـــ ١٨ رحلة عمل دولية في السنة: "أشعر أحيانًا أن الولايات المتحدة تمارس شيئًا من العجرفة تجاه رجال الأعمال الأبريـــاء القـــادمين إليها" (مقتبس من ***Welch, 2007a: C7***). وهناك دلائل تشير إلـــى أن الـــسفر إلـــى الولايات المتحدة يعاني من حالة تدهور في الوقت الذي يزدهر فيـــه فـــي أمـــاكن أخرى. لقد حاولت الولايات المتحدة علاج هذه المشكلات بالعديد من الطرق. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٦ تقدم أجهزة الأمن القومي استمارة على الإنترنت يمكن استخدامها لجمع الشكاوي المتعلقة بهذا الموضوع إلكترونيا. سوي أن أولئك الذين يملأون هذه الاستمارات يشكون في الغالب من أنهم لا يتلقون أي رد على شكاواهم.

التدفقات من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدمًا

إن تدفقات البشر عبر الحدود القومية ليست أحاديـــة الاتجـــاه. ومـــن ثـــم، فمواطنو أوربا الغربية يذهبون إلى المناطق التي يأتي منهـــا المهـــاجرون (تركيـــا مثلاً)، في الوقت الذي يذهب فيه مواطنو الولايات المتحدة إلى المكـــسيك وبـــاقي بلدان أمريكا اللاتينية. ورغم ذلك، يذهب الأوربيون الغربيون والأمريكيون في كل الأحوال تقريبا إلى هذه البلاد باعتبارهم سياحا، بينما يأتي مواطنو هذه البلاد مـــن بلادهم باعتبارهم مهاجرين بالأساس (أو مشردين).

إن الأمريكيين على سبيل المثال، يذهبون إلى المكسيك لعدة أسباب، ولكـــنهم يذهبون إلى هناك بمحض اختيارهم، أو لأنهم يرغبون فـــي ذلـــك ولـــيس لأنهـــم

مجبرون على فعل ذلك. وتعد السياحة بطبيعة الحال أحد الأسباب الرئيسية التي تدفعهم للذهاب إلى المكسيك، ولكن هناك أسبابًا أخرى تشمل شراء منازل رخيصة تصلح أماكن للتقاعد أو الاعتزال، أو شراء المنتجات (أدوية مثلاً) بأسعار رخيصة. وهناك أسباب أخرى بطبيعة الحال. وأحد أطرف الأسباب هو إغراء الحصول على خدمات رخيصة تتعلق بطب الأسنان (والرعاية الطبية التي تشمل علاجات مشكوكًا فيها لمرض السرطان).

ونظرًا لأن ٤٥% من السكان بدون تأمين على الأسنان، يلجأ كثير من الأمريكيين للإنترنت بحثًا عن خدمات للأسنان رخيصة الثمن، ويعثرون على قدر كبير منها متاحًا في أجزاء كثيرة من العالم – كوستاريكا، بانكوك، كاراكاس، بودابست، على سبيل المثال. ***(Roig – Framzia, 2007: A1, 13)*** وتتمتع المكسيك بجاذبية خاصة نتيجة لقربها من الولايات المتحدة، ولا سيما مدينة سويداد جواريز التي يمكن العبور إليها عبر جسرٍ للمشاة من مدينة إلباسو في تكساس. إن سيوداد جواريز مصدر قريب سهل المنال لأشياء كثيرة تشمل العناية بالأسنان. لقد نظمت المكسيك في واقع الأمر في أماكن كثيرة بالقرب من الحدود مراكز للأمريكيين الباحثين عن خدمات تتصل بالعناية بالأسنان، فضلاً عن خدمات صحية أخرى (تشمل المواد الصيدلانية)، فهناك على الحدود، يوجد آلاف من أطباء الأسنان المكسيكيين الذين يمارسون العمل بطول الامتداد الواسع للحدود. وفي الوقت الذي تكون فيه بعض العيادات قذرة وحقيرة، فإن بعضها الآخر يعد قطعة من الفن. وتوجد الآن رحلات منتظمة تقوم بها الحافلات من مجتمعات التقاعد محملة بالمتقاعدين الباحثين عن هذه الخدمات الطبية. ولقد بدأ المؤمّنون الأمريكيون في تغطية مثل هذه الخدمات. إن أطباء الأسنان المكسيكيين يتقاضون أتعابًا أقل بكثير من تلك التي يتقاضاها نظراؤهم الأمريكيون (من ٢٠ إلى ٢٥% مما يتقاضاه أطباء

الأسنان الأمريكيون)، لأنّ تكاليف إجراء العمليات أقل وليس لـديهم تـأمين ضـد التقصير في أداء الواجب المهني لأنه من المستحيل تقريبًا مقاضاتهم وفقًا للقـانون المكسيكي. إن طوفان المرضي كبير جدًا، حتى إن بعض أطباء الأسنان الأمريكيين قاموا بفتح عيادات في المكسيك.

هجرة العقول

إن للتدفق العالمي للبشر أبعادًا كثيرة ويحمل بين طياته الكثير من المعـاني. إن الكثير من البشر يتدفقون حول العالم لأسباب كثيرة ويجلبون معهم نطاقًا واسعًا من الأشياء. وأحد تلك الأشياء ذات الأهمية التي تسترعي الانتبـاه، هـو الطاقـة والقدرة الفكرية. إن الأشخاص ذوي العقليات المتميزة والتدريب والتعليم المتقدمين ذوي رءوس الأموال الفكرية الوفيرة يُقدرون تقديرًا عاليًا في كل مكان في العـالم، ويطلق على رحيل هؤلاء الأشخاص من مكان معين في الغالب مصطلح "هجـرة العقول". ومن الواضح أن الفقدان المنظم للأشخاص الذين يمتلكون طاقـات عقليـة عالية، هو موضع اهتمام كبير، وسوف تكون له على المدي البعيد عواقب وخيمـة بالنسبة للمكان الذي يخسر أفضل ما يملك من متعلمين.

إن لقضية هجرة العقول تاريخ طويل، ولقد أثرت ولا تزال تؤثر على الدول القومية بطرق مختلفة في أوقـات متفاوتـة. *(Meyer, 2001: 91 – 100; Ong, 2007b: 105 – 6)* – وفضلاً عن ذلك، فإن الجهات التي تقصدها تـدفقات أولئـك الذين يمتلكون رأسمالاً عقليًا تختلف من مكان إلى آخر. إن هذه التدفقات تتجه فـي بعض الأماكن والأوقات إلى الخارج بصفة مبدئية، بينما تتجه في أماكن وأوقـات

أخرى إلى الداخل. ومهما يكن من أمر الاتجاه الأوّلي، فإنه يكون في كل الأمـــاكن والأوقات ثنائي الاتجاه.

ألمانيا

لقد ظهر اهتمام كبير في ألمانيا أخيرًا بالهجرة الجماعية لبعض الأشـــخاص، ولا سيما المهنيين من كل الفئات[١٤]. ففي عـــام ٢٠٠٥ هـــاجر نحـــو ١٤٥,٠٠٠ ألماني، ونحو ١١٠,٠٠٠ عام ٢٠٠١، وبالإضافة إلى ذلك، عاد نحـــو ١٣٠,٠٠٠ مهاجر إلى ألمانيا عام ٢٠٠٥، وهو عدد يقل ٥٠ ألفًا عن العام الذي سبقه. يجري كل هذا في أحد البلاد التي يحتل مكانة رائدة بين الدول الغربية مـــن حيـــث عـــدد المسنين وانكماش سكانه. ومع ذلك، فالأرقام وحدها ليست هي شاغلنا الأعظم هنا، وإنما حقيقة أن الكثيرين ممن يغادرون البلاد من المهنيين ذوي التعلـــيم والتـــدريب العاليين. ومع احتمال اعتزال الكثير من المهنيين الألمان المتقدمين في الـــسن فـــي العقود القليلة القادمة، يقع الاهتمام على العجز المتزايد عن تعويـــضهم فـــي حالـــة هجرة العمالة المدربة أفضل تدريب. ومن بين الأسباب التي تدفع هذه العمالة إلـــى الهجرة: "البطالة المزمنة، سوق العمل الصارم، البيروقراطية الخانقـــة، الـــضرائب العالية، والاقتصاد بطيء النمو". *(Landler, 2007a: A10)*. إن أفضل الشبان هـــم الذين يرحلون في الغالب لأنهم يشعرون أن طموحاتهم سوف يتم إحباطهـــا بفعـــل التراتبيات الشكلية المغرقة، والرؤساء الأقوياء (الذين لا يزالون يخاطبون بألقـــاب مثل "هر، بروفسور، دكتور" التي تميز المجتمع الألماني). يقول أحد جراحي تقويم الأعضاء الذي يعمل في أحد مستشفيات مدينة نيويورك: "أنا أجنـــي الكثيـــر مـــن الأموال، وأحصل على فرص أفضل. إن نيويورك هي فرصة العمر بالنسبة لـــي"

(مقتبس من: *Landler, 2007a: A10*). لقد هاجر ٢,٣٠٠٠ طبيب من ألمانيا عام٢٠٠٥.

وإزاء هذه الأعداد الكبيرة إلى تهاجر من ألمانيا، ما الدول التي يحتمل هجرتهم إليها؟ لقد كانت سويسرا هي أكثر هذه المقاصد احتمالاً عام ٢٠٠٥، نظرًا لازدهارها الاقتصادي، ولقربها من ألمانيا، ووجود عدد كبير من المتحدثين بالألمانية فيها، وتليها مباشرة، الولايات المتحدة باعتبارها مقصدًا للمهاجرين الألمان. وهناك بطبيعة الحال وجهات أخرى مثل النمسا، وبولندا، وبريطانيا العظمي.

إسرائيل

لقد بدأ القلق يتزايد في إسرائيل في بداية القرن الواحد والعشرين حول قضية هجرة العقول. *(Ram, 2008: 46)* وهناك احتمالات كبيرة في أن يغادر إسرائيل أولئك الذين يتمتعون بمستويات تعليمية متقدمة. إن الأكاديميين يضطرون على سبيل المثال إلى الهجرة بسبب المناخ العام الذي يتميز بعدم الاستقرار والمخاطر المرتبطة بالإرهاب وأعمال الحرب. ويكمن سبب آخر من أسباب اضطرارهم إلى الهجرة في بعض المشكلات الحياتية مثل ضعف الأجور والضرائب العالية، ووجود سوق عمل متصلب يفتقر إلى المرونة.

اليابان

وفي حالة اليابان، ينشط العمال المهرة – ولا سيما المهندسين – ذوي المستويات التعليمية والتدريبية العالية بشكل متزايد، للبحث عن فرص عمل في

بلدان آسيوية أخري، ولا سيما تايوان والصين في الوقت الحاضر: *(Fokler, 2007a: c1 – c5)*. إن الاقتصاد الياباني، منذ أن بلغ ذروته في الثمانينيات والتسعينيات، لم يتعرض للانهيار فقط، ولكن غدت احتمالات حصول العمال على تأمينات عمل مدي الحياة، أقل. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت فرصة الحصول على عمل في اليابان أكثر صعوبة، وأصبح الإقبال على فرص العمل الموجودة بالفعل أقل من أي وقت مضي. وفضلاً عن ذلك، شهدت الاقتصادات المجاورة ازدهارًا ترتب عليه خلق فرص عمل أكبر أمام العاملين اليابانيين المهرة. ولم يكن الأجر العالي وحده هو ما يجذب المهندسين اليابانيين. ففي تايوان، قُدمت إليهم الكثير من التسهيلات التي تشمل المدارس التي تتبع النظم اليابانية، والمطاعم، والكاراوكة، بل و"صالات المساج". لقد أثار هذا الخوف في اليابان من تسرب الخبرات الموهوبة والتكنولوجية، إن بعض أصحاب العمل يشكون من عدم القدرة على العثور على عمال مهرة. إن أحد مهندسي شبكة الموصلات في اليابان يقول ملخصًا هذا الوضع: "إن الالتحاق بإحدي الشركات التايوانية قرار ينطوي على مخاطرة عالية وعائد مجز، ولكن البقاء في اليابان أصبح ينطوي على مخاطرة عالية وعائدٍ أقل" (مقتبس من *Fackler, 2007a: c5*).

الجنوب

في الوقت الذي تشكل فيه قضية هجرة العقول مخاوف كبيرة في الشمال، فإنها تثير مخاوف أكبر في الجنوب حيث يوجد دليلٌ على هجرةِ أفضل العناصر وأكثرها نبوغًا، الأمر الذي يجعل من إنجاز مهام كثيرة في الوطن أمرًا أكثر صعوبة. إن جنوب أفريقيا تمتلك أعدادًا كبيرة من خريجي الكليات كل عام، ولكن الكثير منهم يهاجرون إلى أماكن مثل بريطانيا العظمي وأستراليا. وفي المغرب،

على سبيل المثال، يهاجر أولئك الذين يمتلكون مهارات في الكمبيوتر غالبًا إلى دول أخرى ولا سيما فرنسا. وكان من نتيجة ذلك، هو أنه في الوقت الذي تكـــون فيـــه المغرب في أمس الحاجة إلى ترقية نظم الإنترنت فيها، فإن الكثيـــر مـــن أفـــضل كوادرها المدربة في هذا المجال موجودون في أماكن أخري، باعتبارهم أعـــضاء مثلاً في رابطة تكنولوجيا المعلومات في باريس. إن المستشفيات الأفريقيـــة تجـــد مشقة في تقديم الرعاية الطبية للمرضى، نظرًا لأن العمالة الطبية الماهرة، تهـــاجر إلى دول الخليج والاتحاد الأوربي... إلخ. لقد هجر أكثـــر مـــن نـــصف خريجـــي الجامعات في أماكن مثل جامايكا، وترينيداد والسنغال بلادهم إلـــى الخـــارج. لقـــد جذبتهم جميعًا الأجور العالية والأحوال المعيشية الأفضل، ولكن حفزهم أيضًا على ذلك ضعف الأجور، وأحوال المعيشة والعمل المتدنية، والبنية التحتية المتهالكـــة... إلخ. (*Economist, January 3 "Open up"*).

مساءلة هجرة العقول

ومع ذلك، وكما هي الحال بالنسبة لأشياء أخرى تخص العولمة، يوجد جانب آخر لهذه القضية. أولاً، هناك ما يمكن أن نطلق عليه "كسب العقول: *Brain Gain*" (*De Parle, 2007b: 50 ff*)، وهو يعني أن من الممكن أيضًا أن تكون الدول هـــي الرابحة في هذا المجال بحصولها على أشخاص من ذوي القواعد المعرفية الزائـــدة أكثر عددًا من أولئك الذين تخسرهم. ولسوء الحظ فإن الدول الغنية والقوية للشمال هي الرابحة في هذه العملية تاريخيًا وحتي اللحظة الراهنة إلى حد ما. فعلى ســـبيل المثال، هناك جهود تبذل الآن لعلاج مشكلة نقص الممرضات في الولايات المتحدة وذلك عن طريق إغراء الممرضات من بلدان مختلفة تنتمي إلى الجنوب في الغالب مثل الفلبين والهند. واعتمادًا على درجة نجاح هذه الجهود، فإن الولايات المتحـــدة

سوف "تكسب" ممرضات ذوات نوعية عالية، في الوقت الذي سوف تخسرهن في الغالب بلدان أخرى من الجنوب. وسوف تنجح الولايات المتحدة في ذلك إن لم يكن لسبب آخر سوى الفجوة بين الأجور. (يبدأ أجر الممرضة في الفلبين من ٢,٠٠٠ دولار في السنة، بينما يبدأ في الولايات المتحدة من ٣٦,٠٠٠ دولار في السنة).
(Dugger, 2006: A1 – A12).

ومن الممكن أيضًا أن تستعيد الدول في بعض الأحوال العمالة المدربة تدريبًا جيدًا، والتي تعود بمعرفة أكبر أوتدريب أفضل من ذلك الذي تلقوه عند رحيلهم. ويمكن النظر إلى هذا بوصفه "دوران العقول" *(Saxenian, 2006: 18)*. وتعد تايوان مثالاً بارزًا لدولة استطاعت أن تجذب إلى مراكز البحث والتطوير الخاصة بها عمالةً أفضل تدريبًا وأكثر خبرة، والتي كان الكثير من أفرادها قد تركوا بلادهم في وقت سابق للحصول على فرص أخرى في مكان آخر.

وهناك أسباب أخرى عديدة تشكك في فكرة أن هجرة العقول ليس له سوي تبعات سالبة بالنسبة للمكان الذي يفقد أفضل عناصره تدريبًا وأكثرها مهارة. وليس صحيحًا أن معظم مهاجري العالم هم الأطباء والمهندسون والفيزيائيون الذين يغادرون أوطانهم طلبًا للمال. *(Moses, 2006: 174)*. إن الكثير من المهاجرين أشخاص أقل مهارة، أو غير مهرة ممن لا تمثل خسارتهم بالنسبة للمكان المرسِل شيئًا كبيرًا، بل ويمكن أن تعد هجرتهم شيئًا مفيدًا (مثلاً، تخفيف العبء الاقتصادي على الدولة). إن بإمكان المهاجرين أن يقوموا بوظائف عديدة بالنسبة للدولة المرسِلة مثل تقديم شبكات مهمة (تشمل البشر والتكنولوجيا، وإرسال التحويلات المالية للوطن). إن قدرة المواطنين ذوي التدريب العالي على الهجرة يمكن أن يشجع الآخرين في البلدان المرسِلة إلى الحصول على تعليم متقدم، كما يمكن أن يقوي النظام التعليمي في الوطن. وينطوي الأمر هنا أيضًا على درس أخلاقي. إن من غير الأخلاقي أن تمنع أولئك الذين يتمتعون بالمهارة، أو أي إنسان في واقع الأمر، من الهجرة. ومن ثم هناك من يرون أنه مهما تكن الخسارة التي تعود على الوطن، فإن من غير الأخلاقي أن تمنع أولئك الراغبين في الهجرة من فعل ذلك.

في هذا القسم الأخير، نهتم بنوع السياح المألوف لنا جميعًا – راغبي قضاء العطلات – وهم الذين ينخرطون في عملية السياحة. ومع ذلك، فمن المهم أن نتذكر أن السياحة ليست بالضرورة عالمية المجال – ***(McCannell, 1989; Rojek and Urry, 2002)*** –. لقد كان يوجد دائمًا ولأمد طويل عدد أكبر بكثير من السياح على مستوى عالمي، مما كانت عليها الحال في الماضي. وأحد العوامل المهمة بالطبع هو ظهور طائرة الركاب النفاثة، وظهور خطوط النقل الجوية الاقتصادية في وقت متأخر بعد ذلك الأمر الذي جعل من السفر العالمي أمرًا مختلفًا بالنسبة لعدد أكبر بكثير من البشر. وعلي الرغم من هذا، علينا أن نتذكر العدد القليل من الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة، فما بالك بالسفر عالميًا. إن السياحة، ولا سيما السياحة العالمية، تقتصر بشكل كبير على النخب في العالم، ولا سيما النخب التي تنتمي إلى الشمال.

إن العولمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحركة كل البشر بما في ذلك السياح. لقد ترتب على العولمة، أن أصبحت أعداد أكبر بكثير من البشر مهتمة بالسفر العالمي، وأصبحت لدي هؤلاء الدراية الكافية بالعديد من الأماكن الموجودة في كل أنحاء العالم، ومجموعة كبيرة من وسائل النقل الحديثة السريعة التي يمكنها نقلهم من مكان إلى آخر، بما في ذلك الأماكن القطبية مثل جزر جالاباجوس قبالة ساحل الإكوادور، وهي بطبيعة الحال الموقع الذي قام فيه تشارلز داروين بإجراء أبحاثه الشهيرة، والذي تبدو فيه الحياة في الوقت الراهن نفس الحياة التي كانت موجودة في عصر داروين. ويمكن للمرء الذهاب إلى هذه الجزر عن طريق رحلة جوية عالمية إلى جوياكويل ***"Guayaquil"***، ثم رحلة داخلية بالطائرة إلى "بالترا:– ***Baltra***"، ثم بالقارب إلى جزر أخري. ويوجد عدد من الشركات التي تقدم جولات لمدة أسبوع مثلاً بين عدد من هذه الجزر. وللحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة هناك إلى حدودها الدنيا، تُستخدم في العادة سفن صغيرة جدًا – ١٠٠

شخص كحد أقصى. وينام المشتركون في هذه الجولات، ويتناولون الطعام على ظهر هذه السفن. وبعض هذه الجولات مكلف جدًا، وبعضها الآخر اقتصادي، على الرغم من أنها ليست رخيصة بحال من الأحوال.

إن توفر وسائل النقل الرخيصة نسبيًا، والجولات المنظمة هو الذي لعب دورًا كبيرًا في زيادة السياحة العالمية. ونتيجة لذلك أصبحت الأماكن التي كان يُظن في وقت سابق أنها من بين أقصى الأماكن في العالم أو أقلها احتمالاً، جزءًا من السياحة العالمية.

أشكال متخصصة من السياحة

تشمل السياحة البيئية (*Ecotourism*) الجهود المبذولة للسماح للسياح بالتعرف على البيئات الطبيعية مع الحرص على عدم إلحاق الضرر بها، أو أن تكون الأضرار في أضيق الحدود. والدافع إلى ذلك بالطبع هو أن قدرًا كبيرًا من السياحة ذا أثر مدمر على البيئة. وتسعى الكثير من الدول إلى تشجيع السياحة البيئية، ولكن التناقض يكمن في أنه كلما نجح هذا النوع من السياحة، كلما انجذب عدد أكبر من السياح إلى هذه المناطق الطبيعية. وعلي الرغم من التدابير المتخذة للعناية بهذه المناطق، فإن العدد الكبير من السياح يمكن أن يلحق على الأقل بعض الأضرار بالبيئة. وتعد جزيرة جالاباجوس أحد المصادر الطبيعية التي كانت تسعى إلى ممارسة السياحة البيئية على معظم الجزر في السلسلة. إنها تحدد عدد زوار هذه المناطق فضلاً عن عدد أولئك الذين يمكنهم العيش فيها، معظم السكان مقيدون بالإقامة في جزيرة واحدة، والأماكن المسموح لهم بالذهاب إليها ونوع النشاط الذي يمكن أن يمارسوه على الجزر (في معظم الأحوال لا يمكنهم البقاء حتى الصباح التالي على الجزر، وإنما يتوجب عليهم النوم على سطح السفن التي أحضرتهم).

وكما بينا من قبل، يتم أيضًا تحديد حجم السفن التي تقطع المكان جيئة وذهابًا بين الجزر. ومع ذلك، يتم التشديد على جالاباجوس من قبل الأعداد التي تتجذب إليها حتى على الرغم من إمكان وصفهم سياحًا بيئيين.

وتشمل السياحة الإثنية *(Ethnotourism)* الجهود المبذولة للتعرف على الطرق التي يحيا بها الآخرون، والتي تضم أناسًا يختلفون كل الاختلاف عن السياح. إن التجول في جزر جالاباجوس يركز أكثر على المناظر الطبيعية، في حين يكون التركيز في رحلة إلى ماليزيا أكثر على التعرف على الحياة في ماليزيا. وتشمل "سياحة المغامرة: *Adventure tourism*" رحلات إلى بيئات طبيعية نائية، صعبة في الغالب. إن المهم في هذه الرحلات هو المغامرة وليس بالضرورة مشاهدة المناظر الطبيعية أو البشر. وهناك بعد ذلك مجموعة من أشكال السياحة المتخصصة: *Niche tourism*، مثل سياحة الجنس – *(Cliff and Carter, 1998; Robinson, 2007: 1058 – 60)*، الطعام، الخمر، الحرب، التراث، وهلم جرا.

المزيد والمزيد من المواقع السياحية

أدركت الدول القومية والأقاليم المحلية في السنوات الأخيرة وبشكل متزايد إمكانية الحصول على الأموال من خلال تحولها إلى مقاصد سياحية. ولهذا أقامت هذه الدول وتلك الأقاليم روابط بوكالات السفر، والخطوط الجوية، وخطوط السفر، وما إلى ذلك من أشياء يمكن أن تستفيد ماديًا هي الأخري من هذا التوسع. إن أناسًا كثيرين يعملون الآن بوظائف ترتبط بصناعة السياحة ومتعلقاتها (مرشد سياحي، مدير ضيافة، الأعمال الفندقية، أعمال المطاعم)، وهم يحتاجون إلى تيار مستمر من السياح لكي يتمكنوا من كسب العيش. ونتيجة لذلك، تم تجهيز عدد كبير من المواقع العالمية باعتبارها مقاصد سياحية، يتدفق إليها أعداد كبيرة من البشر،

والعودة منها إلى أوطانهم. ومن ثم، وبالإضافة إلى المقاصد الثابتة منذ وقت طويل مثل برج إيفل في باريس أو معبد البارثنون في أثينا، أصبحت الكثير من الأماكن غير المألوفة مقاصد سياحية مثل غرف الغاز في أوشفيتز، ومعسكرات شرق سيبيريا التي كانت في وقت من الأوقات جزءًا من معسكرات العمل في "أرخبيل الجولاج" وسجن روبين أيلاند في جنوب أفريقيا (الذي استضاف نلسون مانديلا لسنوات عديدة، فضلاً عن غيره من المساجين). *(Urry, 2007: 1152)*.

من الأماكن إلى اللا أماكن

من الطريف أن السياحة تدور على نحو مثالي حول الذهاب إلى أو تأسيس أماكن *(places)*، ولكن أثناء هذه العملية يقضي السياح وقتًا طويلاً في لا أماكن *(non- places)*. بل وتتحول الأماكن نفسها وبشكل متزايد إلى لا أماكن عن طريق السياحة الجماهيرية واسعة النطاق. *(Auge, 1995; Ritzer, 2007)* إن الأماكن تتحدد بوصفها مواقع يمكن تصورها والتحكم فيها محليًا، وتتميز بغنى محتواها المميز (انظر الفصل ١٠). وتكون المقاصد المثالية، نظريًا على الأقل، بالنسبة لمعظم السياح، هي الأماكن (كل الأماكن التي يتم ذكرها في نهاية الفقرة الأخيرة تتوافق مع هذا التحديد، على الأقل عندما يتم تأسيسها لأول مرة أو تظهر لأول وهلة باعتبارها مقاصد سياحية، وتكمن المفارقة في أنه يتوجب على السائح الذي يرغب في الوصول إلى هذه الأماكن قضاء الكثير من الوقت في اللا أماكن، تلك التي يتم تصورها مركزيًا، والتحكم فيها مركزيًا، والتي تفتقر إلى محتوي مميز. وتشمل نماذج هذه اللا أماكن المطارات، مناطق الانتظار بالمطارات، المطاعم الملحقة بالمطارات، الطائرات، السفن المخصصة للرحلات، المناطق الجمركية، الحافلات

السياحية، وما شابه. وفضلاً عن ذلك، يتم الهيمنة على الأماكن التي تشمل سلاسل الفنادق العالمية ومطاعم الوجبات السريعة (مظهرًا آخر من مظاهر مكدلة وديزنة المجتمع؛ انظر الفصل ١٠). وأخيرًا، يتم تحويل الكثير من المقاصد السياحية إلى لا أماكن بمرور الزمن. فمن جهة، يقوم أولئك الذين يصممون ويديرون هذه المقاصد بتحويلها إلى لاأماكن لكي يتمكنوا من جذب المزيد من الزوار. ومن جهة أخري، يدفع تزاحم السياح الناتج عن هذا، هذه المواقع إلى التحلي بخصائص اللا أماكن الشائنة مثل عالم ديزني. ومن ثم، ينجذب الكثير من السياح إلى ما يعتقدون أنه مواقع استثنائية وفريدة في كل أنحاء العالم. ولكن لكي يعيش المرء في عالم اليوم الديزني، تحلي الكثير من هذه المواقع بخصائص مدن الملاهي، أو، على نحو أعم، اللا مكان.

النتائج أو الآثار المعادية للسياحة

من المؤكد أن السياحة العالمية عمل تجاري ومصدر مهم من مصادر دخل الكثير من الأماكن. وعلاوة على ذلك، يشغل الكثيرون وظائف مختلفة تتصل بهذه الصناعة. وتمثل السياحة مصدرًا من مصادر المتعة والتسلية بالنسبة للكثيرين، كما أنها تقدم أيضًا خبرة تعليمية عالية بالنسبة لعدد كبير من السياح.

وفي الوقت الذي تدار فيه السياحة في بعض المقاصد المعروفة مثل جزر جالاباجوس، بحيث يصل الضرر الواقع على البيئة إلى أدني مستوى له، فإن ذلك لا ينطبق بالضرورة على أماكن أخرى كثيرة في العالم تشهد زيادة ضخمة في حركة السياحة (مثلاً، معبد الأكروبولوس في أثينا، وسور الصين العظيم، ومنطقة أيا صوفيا في إسطنبول بتركيا).

لقد كان من الصعب في وقت من الأوقات الوصول إلى معابد "أنجكور وات:- *Angkor Wat*" في كمبوديا، والتي يعود تاريخها إلى القرنين التاسع والعاشر بسبب أعمال الحرب هناك، والنظام السياسي القمعي. ومع ذلك، عاد السياح في السنوات الأخيرة، ووصلوا إلى هذه المعابد في جماعات، ومن المحتمل أن تزداد أعدادهم في السنوات القادمة. وكان من المتوقع أن يبلغ عدد الزوار مليون زائر عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ستة أضعاف العدد الذي أتي عام ٢٠٠٢، وهو عدد سوف يزداد بشكل ملحوظ في السنوات القادمة. إن إنجكور وات هي إحدى مناطق الجذب الكبرى في كامبوديا وبهامش كبير. إن جاذبيتها تجلب دخلاً أحوج ما تكون إليه البلاد، ولكن ذلك يأتي على حساب المحافظة عليها وصيانتها. لقد بدأت جموع السياح أيضًا في إتلاف المعابد، بما في ذلك إتلاف الممر الحجري الذي يؤدي إليها، بالإضافة إلى التماثيل والنقوش الموجودة على المعابد. ويتعين على الحكومة الكمبودية حماية المعابد، ولكنها تحتاج إلى ما يكفي من الأموال للقيام بذلك. وخلافًا لهذا، تشرع الحكومة الكمبودية في القيام بحملة لجذب المزيد من السياح لانجكور وات. لقد أُلحق بالمعبد برنامج للصوت والضوء، ومُنح السياح اليابانيون الحق في إقامة مآدب ضخمة على ضوء القمر على أرضية المعابد. يقول أحد السياح المحليين وأحد المسئولين عن صيانة المعبد: "أنجكور أصبحت شيئًا يشبه ديزني لاند الثقافية". (مقتبس من *Faiola, 2007: A10*).

ملخص الفصل

يحلل هذا الفصل التدفق العالمي للبشر من خلال فئات المهاجرين المشردين والسياح. إن المشردين يلجأون للتنقل لأنهم مجبرون على ذلك، إنهم لا يحققون النجاح في بلادهم ومن ثم يضطرون إلى الانتقال والحركة على أمل تحسن أحوالهم. أما السياح فتدفعهم إلى الحركة والتنقل رغبتهم في ذلك ولأنهم يمتلكون القدرة على فعل ذلك.

أما المهاجرون فهم مشردون يسعون إلى الفرار من مواطنهم الأصلية بدوافع لها علاقة بمسألة الأمن: إن طالبي اللجوء السياسي هم أيضًا لاجئون يسعون إلى الاستقرار في البلد الذي يفرون إليه. ويندرج أولئك الذين يسعون للحصول على عمل تحت عنوان "هجرة العمل". إن "هجرة العمل" تحفزها عوامل "الطرد" (مثلاً، نقص فرص العمل في بلادهم الأصلية)، بالإضافة إلى عوامل "الجذب" (توفر فرص العمل في مكان آخر). وتشمل هجرة العمل بالأساس تدفق العمال الأقل مهارة، أو الذين يفتقرون إلى المهارة، بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في أطراف المجتمع المضيف.

وعلى العكس من تدفقات عالمية أخري، لا تزال هجرة العمل تتضمن العديد من القيود. وتعود الكثير من هذه القيود إلى تصور مفهوم صلح وستفاليا حول الدولة القومية وترتبط به ارتباطًا وثيقًا. إن الدولة قد تسعي للتحكم في الهجرة لأنها تشمل فقدان جزء من قوة العمل. إن تدفق المهاجرين يمكن أن يؤدي إلى صراعات مع السكان المحليين. ولقد أثرت المخاوف التي تسبب فيها الإرهاب كذلك على رغبة الدولة في تقييد تدفقات السكان.

إن الهجرة تحكمها – تقليديًا – إما عوامل "الطرد" مثل الاضطهاد السياسي، الكساد الاقتصادي، الحرب والمجاعة، أو عوامل "الجذب" مثل السياسة المؤيدة للهجرة، ونقص العمالة، وتماثل اللغة والثقافة في البلد المقصد. وتمارس العوامل العالمية التي تسهل عملية الحصول على معلومات حول البلد المقصد أيضًا تأثيرًا ملحوظًا في هذه العملية.

إن الكثير من البلدان تواجه قضايا الهجرة غير الشرعية. إن الولايات المتحدة مثلاً تواجه تدفقًا كبيرًا من المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك ودول أمريكية أخرى في أمريكا الوسطي. إن جدارًا يبني الآن على حدود الولايات المتحدة مع المكسيك للتحكم في هذا التدفق من البشر. ومع ذلك، هناك شك في مدي فاعلية هذا الجدار، ويوجد اعتقاد بأنه سوف يدفع المهاجرين فقط إلى تبني طرق أخرى أكثر خطورة للدخول إلى أمريكا. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الحدود الأكثر إحكامًا إلى "حبس" أولئك الذين كان يمكن لهم بدون هذا الإجراء أن يغادروا البلد. وتشمل بلدانًا أخرى لها اهتمامات مشابهة حول الهجرة غير الشرعية كندا، وبريطانيا العظمي، وسويسرا، وبليجكا والسويد واليونان وكذلك بلدان في آسيا.

وهناك حجج قوية يمكن أن تثار ضد رد الفعل المناهض للمهاجرين غير الشرعيين. إن هذا النوع من المهاجرين في الشمال يشكلون قوة عمل شابة يمكنها أن تؤدي أعمالاً قد لا يقبل على أدائها العمال المحليون. وهم بالإضافة إلى ذلك مستهلكون يشاركون في عملية النمو الاقتصادي. إنهم يرسلون كذلك إلى بلدانهم الأصلية بالتحويلات المالية إلى ذويهم وأفراد عائلاتهم، الأمر الذي يساعد في تحسين أحوالهم المعيشية، والتخفيف من حدة الفقر، والارتقاء بمستوي التعليم بالإضافة إلى زيادة احتياطات النقد الأجنبي لبلدانهم الأصلية. وتحجم البنوك في الغالب (أو تعجز عن) التعامل مع هذا النوع من التحويلات (المبالغ الصغيرة من

الأموال). ونتيجة لذلك، تلعب منظمات متخصصة مثل وسترن يونيون دورًا كبيرًا في نقل هذه التحويلات المالية.

وتثير تدفقات العمل أيضًا مخاوف تتصل بهجرة العقول، إن الذين يقومون بالهجرة إلى بلدان أخرى يكونون في الغالب أناسًا من ذوي العقول الفاعلة والتعليم والتدريب المتقدمين والذين يهاجرون بمحض إرادتهم إلى بلدان أخري. ومع ذلك، تقابل هذه الحجج نظرية "كسب العقول" التي تؤكد على العودة النهائية للمهاجرين ممن يتمتعون بتدريب أرقى، ويمكنهم الوصول إلى شبكات أفضل إلى أوطانهم الأصلية.

ويستعمل مصطلح "ديسبورة" بشكل متزايد لوصف جماعات المهاجرين. والأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في هذا السياق هو تصور بول جيلروي حول "الديسبورة" بوصفها سيرورة أو عملية قومية، تشمل الحوار مع أماكن متخيلة وواقعية على حد سواء. إن عمليتي "الدسبرة" والعولمة مترابطتان بشكل وثيق، وسوف يؤدي توسع الأخيرة (العولمة) إلى زيادة في الأولي. وتوجد في الوقت الراهن ديسبورة افتراضية تستفيد من منجرات التكنولوجيا مثل الإنترنت مهمتها الحفاظ على الشبكة الاجتماعية.

وخلافًا للمشردين، تسهل الدول القومية حركة السياح. وتشمل هذه الفئة(السياح) ليس فقط أولئك الذين يسافرون بحثًا عن المتعة، وإنما أيضًا أولئك المتحققين في أوطانهم الأصلية ولكنهم يسافرون للبحث عن أجور أعلي وفرص عمل أفضل. إن ظهور الشركات متعددة القوميات *(MNCs)*، وتقارب النظم التعليمية في كل أنحاء العالم، يلعب دورًا مهمًا هنا. ويمكن للدول القومية نفسها أن تسهل أحيانًا الصادرات المنظّمة للعمل. ويمكن للسياح أنفسهم أن يواجهوا الحواجز التي تعوق حركتهم (على الرغم من أنها تكون أقل قسوة من تلك التي يواجهها

المهاجرون) مثل صعوبة اجتياز الحدود، صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول، والمعاملة السيئة التي يلقونها من مسئولي الجمارك.

لقد تم تسهيل نمو السياحة عن طريق توفر وسائل النقل الرخيصة نسبيًا. ومع ذلك، فما زالت السياحة مقصورة في عمومها على النخب، وبخاصة تلك التي تنتمي إلى الشمال. ولقد تطورت أشكال أخرى متخصصة من السياحة مثل السياحة البيئية، والسياحة الإثنية، وسياحة المغامرات، والسياحة الجنسية. وبغض النظر عن النتائج أو الآثار غير المرغوب فيها المترتبة على ذلك،، والتي يمكن أن تقع على البيئة، يمكن للسياحة أيضًا أن تؤدي إلى تحويل للمواقع من كونها أماكن (يتم التحكم فيها من خلال محتوي مميز) إلى لا أماكن (يتم التحكم فيها مركزيًا، وتفتقر إلى محتوي مميز).

قراءات إضافية

Jonathon W. Moses. *International Migration: Globalization's Last Frontier*. London: Zed Books, 2006.

Jana Evans Braziel. *Diaspora: An Introduction*. Malden, MA: Blackwell, 2008.

Paul Gilroy. *The Black Atlantic: Modernity and Double-Consciousness*. Cambridge: Harvard University Press, 1993.

Uri Ram. *The Globalization of Israel*. New York: Routledge, 2008.

Annalee Saxenian. *The New Argonauts: Regional Advantage in a Global Economy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

Chris Rojek and John Urry, eds. *Touring Cultures: Transformations of Travel and Theory*. London: Routledge, 1997.

John Urry. *The Tourist Gaze*. 2nd edn. London: Sage, 2002.

Dean McCannell. *The Tourist: A New Theory of the Leisure Class*, 2nd edn. New York: Schocken, 1989.

ملاحظات

١-أحد مصادر المعلومات المهمة على الإنترنت حول الهجرة هو *Migration Information Source; www.migratiouinformatiou*.

٢-من المهم أن نلاحظ أن هناك أنماطًا أخرى من التدفقات العالمية للبشر (مثلاً، الحجاج، وأشهرها الحج إلى مكة)، ولكننا لن نتناول هذا. انظر:

Boisvert (2007: 967 – 70).

٣-من الأفضل النظر إلى الأنماط الأخري باعتبارهم سياحًا وتشمل هذه الأنماط *مهاجري المؤسسة*، العمال المهرة والمهنيين، والطلاب الذين يهاجرون لأنهم يُستأجرون، وينقلون، أو يسعون للحصول على فرص عمل أو للدراسة في

بلـــدان أخـــري؛ *وهجـــرة أسلـــوب الحيـــاة* ***life-style migration***. ويعـــد النمط الأخير أصغر أنماط الهجرة ويشمل، السياح الذين ينتقلون إلى موقـــع يتمتع في نظرهم بمناخ أفضل، تكاليف معيشة أقل، أو يكون مرغوبـــا فيـــه أكثر من الناحية الثقافية، يقدم استثمارًا أفضل، وضرائب أقل، وما شابه.

٤- هذه المصطلحات تستخدم بالتبادل لكي تشمل أولئك الـــذين يـــسعون لطلـــب الحماية في بلدٍ آخر من المخاطر العديدة والتهديدات التي يواجهونهـــا فـــي مواطنهـــم الأصليـــة. بالنسبـــة لطـــالب اللجوء السيـــاسي، انظر-

(Richmond, 2007: 67 – 71).

٥- يمكن أن نفرق بين اللاجئين "وطـــالبي اللجـــوء" والأشـــخاص المـــستبعدين "مستبعدين داخليا" الذين يمكن أن يواجهوا مشكلات تشبه تلك التي يتعـــرض لها اللاجئون، ولكنهم حين ينتقلون، فإنهم يظلون داخل الدولة القومية التـــي ولدوا فيها أو التي يعيشون فيها. انظر، ويلكنسون: ***(2006: 4 – 19).***

6- Biz.yahoo.com/ap/070104/Britain-immigration_debate.html?v=4; 1104/07.

٧- وفقًا للأسطورة، وضع الملك "كانوت: ***Canute***" عرشه على حافة البحر وطلب أن يتراجع المد القادم من البحر.

8- (Economist, 2008: January 3 ["Of Bedsheets and Bison Grass Vodka"]).

وفي دولة الإمارات العربية، وهي حالة غريبـــة مـــن حـــالات الاعتمـــاد علـــى المهاجرين، يمثل الأجانب ٨٥% من عدد سكانها.

٩- وتقع التحويلات المالية أيضا بشكل أبعد من الناحية غير الرسمية، انظر

(Pieke, Van Hear, and Lindley, 2007 – 348 – 66).

10- www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?f=/c/a/2006/07116/BUGCVJU7GC1.DTL; retrieved November2, 2006.

11- Butler (2001: 189 – 219). Also see Fludernik (2003: xii).

١٢- "سافران: Safran" (1991)؛ ومن أجل تكرارات انظر، كوهن: Cohen (1999).

١٣- "سافــران: Safran: (1991)، ومــن أجــل تكـــرارات أخـــري، انظــر كوهن (1999).

١٤- هناك برنامج تليفزيــوني شـــهير بعنــوان "وداعـــا هولنــدا:- Goodbye Deutchland- انظر لاندلر Landler (2007a: A10).

الفصل الثانى عشر

التدفقات البيئية الكونية

سوف نتناول في هذا الفصل والفصل الذي يليه ما يمكــن أن نطلــق عليــه "التدفقات العالمية السلبية". إن فكرة التدفقات، كما عاينا في الفــصل الأول، تــدين بالفضل بشكل كبير إلى زيجمونت بومان وفكرته حول المجتمع السائل (وكذلك إلى أخرين مثل أرجون أبادوريا الفصل ٨) ويدين هذا التحليل بفضل إضافي لبومــان (٢٠٠٦: ٩٦) ومناقشته حول "العولمة السلبية". وسوف نناقش هذه الفكرة في بداية الفصل التالي، حيث تكون لها صلة أكثر تحديدًا بالقضايا التي نناقشها هنــا. وفــي الوقت الذي لا يناقش فيه بومان القضايا البيئية تحت عنوان العولمة السلبية، فــإن من الواضح أن التدفقات البيئية المناوئة هي من بين أكثر المظاهر السلبية للعولمة، إن لم تكن أكثر هذه المظاهر سلبية[1].

إن إحدى أكثر القضايا عمقًا وأهمها في دراسة العولمة هي علاقتها بالبيئــة *(Stevis, 2005: 323 – 33)*. لقد كانت البيئة على الدوام عالمية وبشكل متأصل. أي أننا نشارك جميعًا في الغلاف الجوي، ونستدفئ بالــشمس، وتربطنــا المحيطــات *(Yearley, 2007: 239 – 53)*. وعلاوة على ذلك، يمارس كل ما له صــلة بالبيئــة (أنمــاط الطقس مثلاً) أثره على العالم ويتدفق حوله، أو على الأقل علــى أجــزاء كبيرة منه.

وعلى الرغم من هذا، يميل التفكير الأسبق حول العولمة إلى تجاهل البيئــة، أو على الأقل التهوين من شأنها. ولقد كان هناك اهتمام مبكر مــا بــالأثر البيئــي لتساقط الغبــار النــووي الناتــج عن التجــارب النوويــة، والمطــر الحمــضي *(Munton and Wikening, 2007: 7 – 9)*. ومع ذلك، حققت حركــة البيئــة فــي الثمانينات والتسعينيات *(Rootes, 1999)* تقدمًا كبيــرًا، وتــسببت فــي عــدد مــن المشكلات المهمة، ولا ســيما ثقــب طبقــة الأوزون. *(Liftin, 2007: 927 – 30)*

والتغير المناخي العالمي، ودفعت بمشكلة البيئة إلى الصدارة بوصفها قضية عالمية، ومشكلة كونية.

ومن الواضح بالنسبة لهاتين القضيتين والكثير غيرها، أن الكثيرين في كل أنحاء العالم يلعبون دورًا رئيسيًا فيها، وأن كل إنسان في العالم سوف يعاني من عواقبهما السيئة. وبهذا المعني، تعد هاتان القضيتان عالميتين بشكل واضح.

ومهما يكن من أمر، فإنه في الوقت الذي تبدو فيه فكرة أن المشكلات البيئية مشكلات عالمية فكرةً لا تقبل الجدل، أمكن تحديها بالعديد من الطرق.

- ليس كل إنسان أو كل مكان في العالم مسئولاً بالتساوي عن المشكلات البيئية العالمية الملحة. إن جميع البلدان مسئولة عن هذه المشكلات ولكن بنسب متفاوتة.
- إن هذه المشكلات لا تؤثر، ولن تؤثر على كل إنسان وكل مناطق العالم بنفس الطريقة. فمثلاً، سوف يكون لارتفاع مستوي البحار نتيجة للاحتباس الحراري أبلغ الأثر على أولئك الذين يعيشون في مناطق ساحلية أو في جزر (انظر ما يلي) وسوف تتأثر هذه المناطق تأثرًا شديدًا بالزيادة المتوقعة في عدد الأعاصير وشدتها. ومن المتوقع أن تزداد عدد الزوابع أيضا، على الرغم من احتمال تأثيرها على مناطق جغرافية مختلفة[٢] (مثلاً، وسط غرب أمريكا أكثر من سواحله)[٣]. ومثال آخر: سوف يكون الشماليون أكثر قدرة على اكتشاف طرق لتجنب كل المشكلات ولا سيما تلك التي يسببها الاحتباس الحراري والتعامل معها، في الوقت الذي، سوف يكون فيه الجنوبيون عزلاً لا يملكون سوي خيارات محدودة (مثلاً، بيع منازلهم، والانتقال إلى

أماكن أقل عرضة للخطر). ومن ثم سوف يعانون بشكل أشد من المشكلات البيئية بجميع كافة أنواعها.

- توجد اختلافات كونية بالنسبة للأهمية المنسوبة لهذه المشكلات والأخطار المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، يبدي الشمال المتقدم اهتمامًا كبيرًا بمشكلة الاحتباس الحراري، بينما يشعر قسم كبير من الجنوب أنه يواجه مشكلات عديدة أكثر إلحاحًا (مثلاً، مشكلات الصحة مثل مرض الملاريا، ومرض نقص المناعة. *HIV*، والجوع، وسوء التغذية... إلخ) بحيث تبدو مشكلة الاحتباس الحراري، في أفضل الأحوال، مشكلة أقل أهمية، يمكن التعامل معها في وقت لاحق، أو عدم التعامل معها على الإطلاق.
- إن الكثيرين في أجزاء مختلفة من العالم تختلف نظرتهم حول أهم المشكلات البيئية العالمية عن النظرة التي تحتل بؤرة الاهتمام في الشمال (مثلاً، تفاقم مشكلة مياه الشرب، على الرغم من أنها تشكل، كما شاهدنا من قبل، قضية متزايدة الأهمية في الشمال بالمثل).
- إن المصادر الرئيسية للمشكلات البيئية تتغير، مع انتقال مركز التصنيع (بملوثاته) من الولايات المتحدة مثلاً إلى الصين.

لقد ناقشنا في الفصل الخامس الليبرالية الجديدة بشكل موسع، بالإضافة إلى الطريقة التي تستخدم فيها في مظاهر مختلفة للاقتصاد مثل التجارة. إن التجارة الحرة التي تعد مركزية بالنسبة للعولمة الاقتصادية في الوقت الراهن من منظور ليبرالي جديد ينظر إليها عمومًا بوصفها عدوًا للبيئة. فمن جهة، تؤدي سياسة التجارة الحرة إلى التوسع الصناعي وإلي النطاق العريض من الملوثات الناتج عن هذا التوسع. ومن جهة أخرى، تؤدي إلى وجهة النظر التي ترى أن الجهود التي

يبذلها أنصار البيئة لتحديد التلوث الصناعي تُعد معوقات بالنسبة للتجارة الحرة ويتعين معارضتها، وتقليص فاعليتها، واستبعادها في النهاية إن أمكن. إن أنصار البيئة يقدمون في الواقع نموذجًا بديلاً لنموذج العولمة الذي يتبناه الليبراليون الجدد *(Antonio, 2007: 67 – 83; Harvey, 2005)*. إن قضايا البيئة، من وجهة نظر أنصار البيئة، ليست عالمية الطبع فحسب، وإنما ينبغي أيضًا أن تمنح أولوية على الاعتبارات الاقتصادية. إن الليبراليين الجدد، وخاصة الاقتصاديين والرأسماليين يعكسون، كما هو، واضح الأولويات.

وفي الوقت الذي تتم فيه معارضة النماذج الاقتصادية الخاصة بالبيئة وتلك التي تتعلق بالليبرالية الجديدة ببعضهما بعضًا، توجد جهود لاستباط نماذج تدمجها معًا. وأحد الأمثلة، هو نظرية التحديث الإيكولوجية *(Yearley, 2007: 239 – 53)*، والتي تبرهن على أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يؤيده اقتصاديو الليبرالية الجديدة، يمكنه السير جنبًا إلى جنب مع تقليص الآثار السلبية على البيئة التي تحتل مكانة مركزية بالنسبة لاهتمامات أنصار البيئة. وتشمل الأمثلة الدالة على ذلك تطوير مواد للطلاء ومبيدات حشرية أقل تدميرًا للبيئة. وتحتل المنظمات البيئية غير الحكومية مكانة مركزية بالنسبة لنظرية التحديث الإيكولوجية التي تمارس الضغوط على الدول القومية وغيرها من الهيئات لتبني سياسات أقل تبعية للتطور الليبرالي الجديد، وأكثر تناغمًا مع البيئة، وحمايتها. إن العولمة، بتعبير آخر، لا يتعين عليها أن تكون سباقًا إيكولوجيًا (أو أي نوع آخر) "نحو القاع"، وإنما يمكن أن تكون سيرورة تحمي البيئة وتعززها، بالإضافة إلى أشياء كثيرة أخرى تمثل أهمية بالنسبة لنا ونقدرها جميعًا (أو على الأقل ينبغي أن نقدرها جميعًا).

الاختلافات بين الدول القومية

تم تصنيف الكثير من دول العالم، ١٤٩ دولة، عـام ٢٠٠٨، تبعًـا لأدائهـا البيئي ووفقًا لمجموعة من الأبعاد مثل تلوث الهواء، انبعاثات الغاز الـصادر عـن الخبيئة، الاهتمام بالصحة العامة ومنع تفشي الأمـراض، الـسياسات الزراعيـة، وغيرها. واحتلت المراكز الأولي بالنسبة لصداقة البيئة بلدانًا مثل سويسرا، السويد، النرويج، فنلندا، النمسا، لاتفيا، كوستاريكا، كولومبيا، ونيوزيلاندا، بينمـا جـاءت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة والثلاثين.

ولقد منحت قضية التغير المناخي اهتمامًا أكبر في هذا التقييم من ذلك الـذي حظيت به في تقييمات سابقة. وهنا، أيضًا، احتلت سويسرا المرتبة الأولي بـسبب نظام القوة الهيدروكهربائي الخاص بها، ولأن نظام القطارات المكثف عندها يميـل إلى تقليص عدد السيارات والشاحنات. ويعد أداء الولايات المتحدة فقيـرًا بالنـسبة لانبعاثات غاز الخبيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون مثلاً) الذي يفـاقم مـن مـشكلة الاحتباس الحراري (إن الولايات المتحدة وحدها تـسهم بنـسبة ٢٥% مـن كـل انبعاثات العالم التي تنتمي لهذا النمط)؛ وتحتل القوي الـصناعية الناهـضة، مثـل الصين والهند، مرتبة أدني من الولايات المتحدة، وكانت من بين أسوأ 25 دولة في هذا المجال. *(Barringer, 2008: A8)*.

الانهيار

كتب "جاريد دياموند: ***Jared Diamond***" كتابًا شعبيًا – "الانهيـار: ***Collapse***" حول الانهيار المجتمعي ودور العوامل البيئية في هذا الانهيار *(2006)*. ويخلـص جاريد إلى أنه لم تكن لدي كل الحضارات التي انهارت في الماضي أسبابًا بيئيـة، ولكن كان لدي بعضها على الأقل مثل هذه الأسباب. وأحد العوامل المتضمنة فـي عملية الانهيار التي تعود إلى أسباب بيئية هو كمية ونوع الدمار الذي ألحقه البـشر

عن غير قصد ببيئتهم. ويعتمد هذا الدمار من ناحية على ما يفعله البشر، ومن ناحية أخرى، على درجة هشاشة أو رجوعية البيئة (مثلاً، قدرتها على استعادة نفسها). وعامل آخر من العوامل المؤثرة على درجة الدمار هو؛ الطريقة التي تستجيب بها مجتمعات مختلفة لهذه المشكلات البيئية. فعلى سبيل المثال، واصلت المجتمعات التي طورت من الناحية التاريخية سياسات وتدابير ملائمة لإدارة الغابات (غينيا الجديدة مثلاً) بقاءها، بينما انهارت مجتمعات أخرى لم تفعل نفس الشيء. (مثلاً، إيستر أيسلندا).

والأمر الفريد بالنسبة لحقبة العولمة هو، حقيقة أنه من غير المحتمل أن تنهار المجتمعات، خلافًا للماضي، بمعزل عن غيرها (كما حدث مع إيستر أيسلندا). ومن ناحية أخرى، يمكن للعولمة أن تكون سببًا للتفاؤل بمعنى أن أجزاء أخرى من العالم تكون منتبهة إلى أخطار في أماكن أخرى قبل أن تمسها شخصيًا. ويعمل أولئك المنتمون إلى أجزاء أخرى من العالم، من ثم، إلى تحاشي أو تقليص حجم المشكلة ومساعدة مجتمعاتهم على تجنب هذا الانهيار.

ومن ناحية أخرى، يعني الترابط الكوني، أن المشكلات البيئية في أحد أجزاء العالم، يمكن أن تؤثر على أجزاء أخرى، وربما على العالم أجمع. ومن ثم، لعب الاستخدام المسرف للوقود الإحفوري (ولا سيما البترول) دورًا كبيرًا في الاحتباس الحراري الذي يهدد أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية. وبالمثل، يعني ظهور الصين باعتبارها قوة اقتصادية عظمى أنها سوف تحتل في القريب العاجل الموقع المريب الذي كانت تحتله الولايات المتحدة باعبتارها مساهمًا أساسيًا في مشكلة الاحتباس الحراري، وبالتالي، كتهديد لإيكولوجيا العالم. إن طبيعة المشكلة تجعل من المستحيل، عزل المشكلات الإيكولوجية المهمة، بما في ذلك الانهيار، وقصرها على مكان واحد في العصر الكوني.

المشكلات البيئية الرئيسية

لقد أحسن دياموند صنعًا بإحصائه للمشكلات البيئية العالمية. إن معظم هذه المشكلات، إن لم يكن كلها عالمية بمعني أن الكثير منها يتدفق بسهولة ويسر حوْل العالم، ويوجد عدد قليل من الحواجز أمام هذه التدفقات. وسوف نستخدم قائمته، مع بعض الإضافات، لتوجيه المناقشة في هذا الجزء من الفصل.

تدمير البيئة الطبيعية

ويشمل هذا، بالنسبة لدياموند، تدمير البيئة الطبيعية مثل "الغابات والمناطق المطيرة، والشعب المرجانية، وقاع المحيط" أو تحويلها إلى بيئات إنسانية. *(Diamond, 2006: 487)* وربما كانت مسألة إزالة الغابات العاملَ الرئيسي في انهيار المجتمعات الماضية التي حللها دياموند. إن أبرز عمليات إزالة الغابات في العالم تحدث الآن في غابة الأمازون المطيرة (التي يقع معظمها في البرازيل) *(Economist, 2008: June 5)*، ولكن أجزاء أخرى من العالم تقوم أيضًا بتدمير فقدان غاباتها. إن غابة الأمازون يجري تدميرها بدعوي "تطوير" المنطقة (لإقامة مزارع ومراعٍ للماشية)، ولإنشاء المزيد من البيئات الإنسانية. والشيء المختلف بالنسبة للبرازيل في الوقت الراهن، هو أن غابتها بالغة الضخامة وتلعب دورًا كبيرًا في إيكولوجيا العالم، بحيث تكون لتدميرها آثار سلبية على العالم ككل. فعلى سبيل المثال، سوف يؤدي إحراق الأشجار الساقطة في الإسهام في مشكلة الاحتباس الحراري نتيجة للكميات الضخمة من ثاني أكسيد الكربون التي تتدفق حول العالم. ويؤدي فقدان الغابة إلى مشكلات أخرى للبشر تشمل فقدان الخشب وغيره من المواد الخام. والأمر على درجة كبيرة من الأهمية ولا سيما في المناطق التي تتعرض لإزالة الغابات، لأن الغابات "تزودنا بما يسمي بخدمات النظام الإيكولوجي مثل حماية مساقط المياه وحماية التربة من التآكل، وتشكل خطوات أساسية في

الدورة المائية التي تولد الكثير من أمطارنا، وتقدم بيئة لمعظم أنواع النباتات والحيوانات البرية"، (Diamond, 2006: 487). إن فقدان أو تدهور البيئات الطبيعية الأخرى (أراضي المستنقعات، الشعب المرجانية، قاع المحيط) سوف يكون له أيضًا مجموعة من النتائج السلبية على الكرة الأرضية. فعلى سبيل المثال، يؤثر تدهور الشعب المرجانية (الناتج عن مياه الصرف المتخلفة عن الزراعة) بشكل سيئ على الحياة البحرية التي توجد فيها ومن حولها هذه الشعب.

تدهور الأسماك والحيتان

إن قدرًا كبيرًا من البروتين الذي يستهلكه البشر يأتي من الأسماك، ومن المحار، وإن يكن بدرجة أقل. ومع ذلك، تعاني الكثير من مناطق صيد الأسماك من حالة تدهور (البحر المتوسط مثلاً) أو تعرضت للانهيار بالفعل. وبدون غذاء البحر[٤]، سوف يتعين على المزيد من البشر الاعتماد على اللحوم للحصول على البروتين، وسوف تزداد من ثمة تكاليف تربية الماشية، فضلا عن الدمار المترتب على هذا والذي يتسبب فيه الدمار الكبير الذي سوف يلحق بالبيئة. إن الزراعة المائية ليست بديلاً مناسبًا عن فقدان مناطق الصيد الطبيعية لأنها تتسبب في سلسلة من المشكلات الإيكولوجية وغيرها. *(Goldburg, 2008: 183 – 94)*.

الصيد في المحيطات

لقد تقلصت الحياة البحرية في محيطات العالم بشكل كبير من خلال الإفراط في عملية الصيد. وطبقًا لتقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن ٦٩% من أهم مصائد العالم، إما أنها قد "نضبت تمامًا" أو أنه "تم

الإفراط في استخدامها". *(Khatchadourian, 2007: 69)*. لقد خلصت دراسة أجريت في أوائل القرن العشرين إلى أن وسائل الصيد الصناعية قد أدت إلى انهيار مقداره ٩٠% بالنسبة لأسماك مثل سمك أبو سيف، والتونا، وسمك المارلين. وفي عام ٢٠٠٧، وقع أكثر من مائة عالم خطابًا إلى منطقة التجارة العالمية يقولون فيه إنه ما لم تتراجع الإعانات التي تقدمها الحكومات لقطاع الأسماك: "فلن تمر عقود من الزمان حتي يصبح الدمار الذي ألحقناه بالمحيطات دائمًا" (مقتبس من

– *Khatchadouriah, 2007: 69*).

إن أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في تدمير الحياة البحرية هو الصيد الصناعي. ومع تدهور كمية الحياة البحرية، تطورت تقنيات الصيد لكي تعوض هذا التدهور بأن أصبحت أكثر صناعيةً وكثافة. لقد ظلت الشباك العائمة *(drift nets)* تستخدم حتي عام ١٩٩٢ إلى أن تم حظرها عام ١٩٩٢، في أعالي البحار بواسطة الأمم المتحدة... لقد كانت هذه التكنولوجيا قادرة على اصطياد أشكال لا حصر لها من الحياة البحرية، بعضها كان مرغوبًا فيه، وبعضها الآخر لم يكن مرغوبًا فيه... ولذا كان يتم التخلص منها في البحر. وتستمر عملية صيد الأعماق والتي تستخدم شباك الأعماق الجارفة "لجرف القاع بحثًا عن الغذاء على نطاق واسع". ولا يسهم هذا الإجراء فقط في الإفراط في الصيد، وإنما يدمر الأنظمة الإيكولوجية المعقدة المتضمنة في هذه العملية *(Khatchadourian, 2007: 68)*. إنها تشبه سلاسل طويلة تشتمل على آلاف الصنانير في وقت واحد. إنها تصطاد أيضًا الكثير من الأسماك غير المرغوب فيها التي يتم التخلص منها. إن ما يربو على ٢٠% من الأسماك التي يتم استخراجها من المياه الأمريكية – فوق المليون طن – يتم التخلص منها بوصفها صيدًا ثانويًا. وأحد أسوأ نماذج الصيد الثانوي يحدث نتيجة لاستخدام صنانير القاع في صيد الجنبري في خليج المكسيك. وتؤدي هذه الطريقة إلى ٨٠% من الصيد الثانوي. أضف إلى ذلك أن أنواعًا لا تحصي من النباتات والشعب

المرجانيــة يتم استئصـــالها، واصطيادها بواسطة هذه الصنانير وتـــدميرها أثنـــاء هذه العملية.

صيد الحتيان

إن الحوت، وهو إحدى عجائب الدنيا الطبيعية، مهددً أخيرًا بالانقراض بفعل أشياء كثيرة، ولا سيما الأنشطة الإنسانية التي تمارس على نطاق عــالمي. وبنـــاء على ذلك، تم تأسيس "اللجنة الدولية لصيد الحيتان:- ***The International Whaling Commission (CIWC)***-، عام ١٩٤٦ لإدارة الرصيد العالمي من الحيتان وبيناتها. ومع ذلك، لم تكن اللجنة مؤثرة. وبحلول السبعينيات انقرضت تقريبًا عدة أنواع من الحيتان. وفي بداية الثمانينيات، فرضت اللجنة حظرًا جزئيًا غلى الأقل على صـــيد الحيتان لأغراض تجارية، سوي أن عددًا من البلدان المهمة المنخرطة في عمليـــة صيد الحيتان (مثلاً، النرويج، ولا سيما اليابان) رفضت قبول هذا الخطر واستمرت في صيد الحيتان. لقد قتل اليابانيون الذين يستخدمون تكنولوجيا وتقنيات صـــناعية متقدمة للصيد أكثر من ألف حوت في شتاء عام ٢٠٠٥ (ضعف كمية الصيد تقريبًا التي تقوم بها النرويج). إن عملية صيد الحيتان في اليابان يـــتم توجيههـــا بـــشكل مزعوم لأغراض بحثية، وتدار تحت إشراف وكالة إعانة حكومية، وهـــي "معهـــد بحوث الحيتان: ***The Institute for Cetacean Research***". ومع ذلك، لم تصدر عن هذا المعهد بحوث تذكر، وانتهي الأمر بعرض كميات كبيرة من لحوم هذه الحيتان في الأسواق وفي أطباق الغذاء الخاصة بالمستهلكين اليابانيين. لقد وُقفـــت اللجنـــة الدولية لصيد الحيتان عاجزة عن فعل أي شيء وسمحت باستمرار صيد الحيتان.

(Khatchadourian, 2007: 56 – 72).

تدهور التنوع البيولوجي

لقد حدث تدهور في التنوع البيولوجي بالنسبة للحيوانات والنباتات... إلخ. إن بعض الأشياء التي فقدت كانت صالحة للغذاء، ويؤثر فقدانها سلبًا على إمدادات الغذاء الخاصة بنا. وحتي بافتراض أن هذه الأشياء غير صالحة للغذاء، فإن تدهور الكثير من الأنواع يمكن أن يكون له كل ما نتخيل من آثار على الإيكولوجيا الأكبر، ويمكن أن يسفر التخلص منها عن آثار سلبية غير مرئية. إن بعض المجتمعات التي عكف دياموند على دراستها، ولا سيما جزر إيستر وهندرسون، تأثرت في واقع الأمر باختفاء أنواع بعينها.

تدهور الأراضي الزراعية الصالحة للاستعمال

إن تربة الأراضي الزراعية تُجرف بعيدًا بواسطة عوامل التعرية التي تسببها المياه والريح. وتشمل مشكلات أخرى ترتبط بالتربة الملوحة المتزايدة، تدهور خصوبة التربة، تحمض، تقلية التربة. لقد انهارت الأراضي الزراعية الصالحة للاستعمال في ذات الوقت الذي ازدادت فيه حاجة السكان في العالم إلى المنتجات الزراعية.

التعذر المتزايد للوصول إلى أنواع الوقود الإحفورية

إن إمدادات الوقود الإحفوري الذي يمكن الحصول عليه بشكل سهل نسبيًا (البترول، الفحم) تنفد بشكل سريع. ويتطلب الحصول على المزيد من هذه الإمدادات الوصول إلى احتياطات توجد على مسافات أعمق تحت الأرض، يتطلب استخراجها أو معالجتها مبالغ طائلة، أو يمكن أن تتضمن تكاليف بيئية أعلى. *(Diamond, 2006: 490)*. إن تدفق الوقود الإحفوري سوف يصبح إشكاليًا على نحو متزايد، وسوف تبرز إلى الوجود المزيد من الحواجز (مثلاً، حاجة الدول المنتجة للبترول للاحتفاظ بكميات أكبر من البترول الذي تقوم بإنتاجه لنفسها) لخفض التدفق إلى حد أبعد.

تناقص المياه العذبة

لقد أصبحت المياه وبشكل متزايد قضية عالمية مهمة، أو بالأحري تثير عددا من القضايا المختلفة *(Conca, 2006)* ومن بين الاهتمامات قضية تلوث المياه (إحدى نتائجها هي المياه الحاملة للأمراض)، الفيضان (ولا سيما نتيجة للاحتباس الحراري)، الندرة المتزايدة للمياه، الحاجة للاختيار بين الماء (المخصص للشرب) والمنتجات (المحاصيل) الذي يمكن إنتاجها به *(Martin, 2008: A1, A8)*، وإمكانية تباطؤ تدفق المياه أو توقفه كليةً، على الأقل في بعض الأماكن. ويشمل الأمر الأخير مشكلة "التصحر". *(Glantz, 1977)*. أو تدهور إمداد المياه نتيجة لتدهور وتدهور التربة وتقلص المساحات الخضراء. ونتيجة للأمر الأخير، أصبحت المياه، التي كانت تُعدُّ إحدى الهبات العامة، بشكل متزايد، سلعةً قيّمة ومخصخصة نظرًا لأن مناطق كثيرة أصبحت تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب، بل ومن نفادها في بعض الحالات. (إن كميات كبيرة من المياه – ربما ثلثي كل المياه المستخدمة للري، وما يعادل نصف إمدادات المياه في المدن – تتبدد ببساطة عن طريق التسرب الناتج عن أنابيب المياه) ويحتمل وجود زيادة في عدد الأنشطة التي تقوم بها الحركات الاجتماعية وتصاعدها والمتضمنة في الجهود المبذولة للتعامل مع قضايا عديدة تتعلق بالمياه.

وفي الوقت الذي نفكر فيه عادة في المياه بوصفها وفيرة ويمكن الحصول عليها بسهولة، فإن الحقيقة هي أن "١,٣ بليون إنسان يفتقرون في الوقت الحالي لمدخلٍ يعتمد عليه للحصول على مياه شرب آمنة، ويفتقر ٢,٦ بليون إنسان، وهو رقم مذهل، إلى أنظمة صحية مناسبة، الأمر الذي يعرض ما بحوزتهم من مصادر للمياه لمخاطر كبرى" *(Conca, 2007: 1245 – 50)*. وتعاني أفقر المناطق في العالم (في الجنوب بشكل كبير)، وأفقر البشر الذين يعيشون في هذه المناطق من نصيب

غير متكافئ من مشكلات المياه. ومن المحتمل أن يزداد الموقف سوءًا في السنوات القادمة مع إمكانية تعرض سكان العالم لمشكلات الأمن المائي بحلول الثلاثينيات من القرن الواحد والعشرين.

إن الأنظمة الإيكولوجية للمياه (الأنهار، البحيرات، المستنقعات... إلخ) تخضع لضغط متزايد (من السدود، التلوث... إلخ)، علاوة على الخدمات التي لا تقدر بثمن التي تقدمها هذه الأنشطة "بما في ذلك ضبط الفيضانات، ترشيح إمدادات المياه، تخفيف الملوثات، تدوير الرواسب والمواد المغذية، كما إنها توفر مستودعات غنية من التنوع البيولوجي". *(Conca, 2007: 1246)*.

وتشمل مشكلةً أخرى من المشكلات غير المنظورة للمياه، التجارة العالمية، ولا سيما في المنتجات الزراعية والصناعية، فعلى سبيل المثال، عندما تشتري اليابان المحاصيل (التي تحتاج إلى مياه كثيفة) المنتجة في الولايات المتحدة، فإن إمدادات المياه الأمريكية تتعرض للضغوط. وبعبارة أخرى، يسهم المستهلكون اليابانيون (وهذا مثال واحد فقط لا غير) في إنضاب المياه الجوفية، وإفراغ الأنهار في أمريكا الشمالية من مياهها". *(Hoekstra and Chapagain, 2008: 1)*. إن البشر في كل أنحاء العالم يستخدمون المياه، دون وعي منهم بذلك، من مصادر أخرى في العالم ("المياه الافتراضية"). فإذا لم يدركوا أنهم يستخدمون (أو يسيئون استخدام) المياه، فما الذي يتعين عليهم عمله لمواجهة هذه المشكلة؟

إن بالإمكان استخدام كميات هائلة من المياه لإنتاج سلع تستهلك تقريبا في كل أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، تحتاج حبات البن التي تكفي لصنع كوب من القهوة تبعًا لأحد التقديرات إلى ما يوازي تقريبا ١٤٠ لترًا من مياه المطر. ونبدأ في الإحساس بمدي حجم مشكلة المياه التي يتسبب فيها استهلاك "المياه الافتراضية" عندما نضرب هذا المستوي من استهلاك المياه في إعداد أكواب القهوة التي

تُشرب، دون أن نذكر شيئًا عن كل السلع الأخرى التي يستهلكها البشر في حياتهم اليومية في كل أنحاء العالم. *(Hoekstra and Chapagagain, 2008: 7)*.

إن التغير المناخي العالمي سوف يجعل بعض مناطق العالم أكثر رطوبة، ولكن أجزاء أخرى سوف تصبح أكثر جفافًا (وباعتبارها قاعدة عامة، سوف تصبح المناطق الرطبة بالفعل أكثر رطوبة، والمناطق الجافة بالفعل، أكثر جفافًا؛ وسوف تشتد كل من الفيضانات وأشكال الجفاف). ومن المحتمل أن نشهد في المناطق الأخيرة (الجافة) جهودًا يائسة ومكلفة للعثور على المياه (مثلاً، بالحفر إلى مسافات أعمق في الأرض للحصول على إمدادات مياه باطنية) *(Struck, 2007b: A8)*. ومن الأماكن التي يحتمل أن تصبح أكثر جفافًا جنوب أوربا (في مايو عام ٢٠٠٨، أصبحت برشلونة أول مدينة كبرى في العالم تبدأ في استجلاب كميات كبيرة من المياه عن طريق السفن في محاولة للتغلب على مشكلة الجفاف طويل الأمد، والتردي الخطير في مصادر المياه)، والشرق الأوسط، وجنوب أستراليا، وباتاجونيا، والجنوب الغربي للولايات المتحدة. وهناك تنبؤات بموقف أشبه ما يكون بمنطقة كثيرة الجفاف والعواصف الترابية في الجنوب الغربي لأمريكا وإمكانية الهجرات الجماعية المترتبة على ذلك. وهناك موقف مشابه يتضمن استنباعات أكثر إنذارًا بالكارثة يتعلق بالمكسيك، حيث سوف تؤدي أحوال مشابهة إلى هجرات جماعية إلى مدن مكسيكية، بل وإلي المزيد من الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة. وتهدد هذه الزيادات بخلق مشكلات أعظم وعداوات أكبر من تلك التي توجد بالفعل في الولايات المتحدة نتيجة للهجرة الشرعية، ولا سيما الهجرة غير الشرعية من المكسيك. وبشكل أكثر عمومية، يحتمل أن نشهد بشكل متزايد ظهور مجموعة جديدة تمامًا من البشر في العالم، هم مهاجرو المناخ.

وإحدى المشكلات الأخري المتعلقة بالمياه هي مشكلة ذوبان الجليد على قمم الجبال بسبب الاحتباس الحراري، والذي يعد مصدرًا مهما من مصادر تدفق مياه الشرب بالنسبة للكثير من البشر في العالم. ولأن تلك الثلوج تذوب وتتوقف عن التشكل مرة أخرى بشكل كامل، فإنها سوف تنتج مياها أقل وأقل لأولئك الذين يحيون تحتها ممن يحتاجون إليها للاستمرار في الحياة. ومن المحتمل أن يصبح أولئك المتضررون من هذه العملية أيضًا من مهاجري المناخ، كما يحتمل أن يدخلوا في صراع مع سكان المناطق التي لا تزال تحتفظ بمصادر غنية للمياه والتي يحتمل هجرتهم إليها. وعلاوة على ذلك، تمثل مناطق وبلدان عديدة حول العالم تهديدًا بالنسبة لإمدادات المياه المشتركة أو المتنازع عليها (مثلما عليها الحال بالنسبة لمناطق عديدة داخل الدول، - جورجيا ضد فلوريدا في الولايات المتحدة والولايات الواقعة في الجنوب الغربي للولايات المتحدة، باعتبارهما مثالين). وربما نشهد المزيد من الحواجز التي تقيمها أقاليم تُعني بالحفاظ على إمدادات المياه فيها وتمنع تدفقها إلى الأقاليم المجاورة. وسوف يترتب على ذلك زيادة حدة التوتر في المستقبل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي، ربما، إلى حروب قومية وكونية في كل أنحاء العالم.

مفارقة المياه المعبأة في زجاجات

لقد أصبحت المياه بشكل متزايد سلعة عالمية مهمة، نظرًا لأن أماكن عديدة تعاني نقص المياه الصالحة للشرب، وبدأت في بعض الحالات تعاني من نفادها. وفي ذات الوقت، هناك نمو ضخم في عملية توزيع وبيع المياه المعبأة في زجاجات عالميًا. لقد أصبحت المياه المعبأة في زجاجات سلعة عالمية تتطلب أسعارًا عالية نسبيًا. ومع ذلك، فهي باهظة الثمن بالنسبة لأكثر الناس فقرًا في العالم الذين يمكن أن يكونوا أكثر احتياجًا نتيجة لانهيار موارد المياه المتاحة. وهناك إمكانية في أن

تزدهر مبيعات المياه المعبأة في زجاجات في الأماكن الغنية نسبيًا من العالم، حيث لا يزال يوجد هناك الكثير من مياه الشرب المتاحة بشكل مجاني. ولكن بدلاً من استخدام هذه المياه رخيصة الثمن والتي يمكن الحصول عليها، تلجأ أعداد كبيرة من البشر، وخصوصًا في الشمال، إلى شراء المياه المعبأة في زجاجات التي تشحن أحيانًا من أماكن بعيدة، بتكاليف عالية وآثار سلبية عميقة على البيئة. إن كل أنواع المشكلات البيئية ترتبط على سبيل المثال بالاستخدام الكبير للوقود عن طريق الطائرات والسفن التي تنقل الزجاجات المعبأة.

ومن أشهر الأمثلة الصارخة على ذلك مياه فيجي، التي تبلغ مبيعاتها ١٥٠ مليون دولار في السنة. إن المياه تعبأ حرفيًا ويتم إنتاجها في فيجي جنوب المحيط الهادي ويتم نقلها آلاف الأميال لأماكن مثل نيويورك ولندن. ولوعيها بالخطر الذي تمثله على البيئة، أعلنت مياه فيجي خططًا لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة (أنشأت طاحونة هوائية لإمداد مصانع تعبئتها بالطاقة)، وللمحافظة على الغابات، وخفض بصمتها الكربونية عن طريق شحن زجاجات مياهها مثلاً عن طريق البحر إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة بدلاً من الشاحنات من لوس أنجلوس (بعد أن تصل إليها عن طريق السفن). ولا نذكر هنا بالطبع التكلفة البيئية للشحن إلى لوس أنجلوس، أو إلى الشاطئ الشرقي. وعلى الرغم من أنشطة كهذه، يقول المدير التنفيذي لـ "شبكة عمل الغابات المطيرة: ***Rainforest Action Network***": "إن المياه المعبأة عمل غير مقبول أساسًا. ولا يمكن لأي صفقات جانبية أن تتجاهل هذه الحقيقة". ***(Deutsch, 2007: 3)***.

المواد الكيميائية السامة

إن صناعات عديدة، ولا سيما الصناعات الكيماوية "تُصنِّع أو تطلق في الهواء، وفي التربة، والمحيطات، والبحيرات والأنهار، العديد من الكيماويات السامة". ***(Diamond, 2006; 491)***. ومن بين هذه الكيماويات "المبيدات الحشرية،

مبيدات الآفات، ومبيدات الأعشاب، الزئبق وغيره من المعادن، والمواد الكيمائية، المانعة للنيران، ومبردات الثلاجات، والمواد المنظفة، ومكونات البلاستيك" *(Diamond, 2006: 491)*. إن لكل هذه الأشياء مجموعة من الآثار السلبية المباشرة بعيدة المدي على البشر وأشكال الحياة الأخري.

وهناك على سبيل المثال، قضية الملوثات العضوية الثابتة *(POPs)*، وهي ملوثات عالية السُمِّيَة من صنع الإنسان من بينها ثنائي الفينيل متعدد الكلُّورَة *(PSBS)* الذي كان يستخدم من قبل باعتباره مبردًا، وفي الكثير من مبيدات الآفات (ولا سيما مبيد الـ: *DDT*) *(Dinham, 1993; 2007; 955 – 7)*. إن للملوثات العضوية الثابتة أربع خصائص مشتركة، إنها عالية السُمِّيَة؛ إنها ثابتة تستمر في البيئة لسنوات طويلة قبل أن تتحلل وتصبح أقل ضررًا، إن بإمكانها الانتقال إلى مسافات بعيدة (ومن ثم، فإن ما يتم إنتاجه محليًا ويمكن أن يتسبب في مشكلات محلية، يمكنه أيضًا أن يصبح بسهولة مشكلة عالمية مثل الدور الذي تلعبه مثلاً المواد ثنائية الفنيل متعددة الكلُّورَة في تآكل طبقة الأوزون، وعلاقة هذا بالمشكلات الصحية العالمية الناتجة عن التعرض الزائد للأشعة فوق البنفسجية)، "ويمكن أن يتعاظم أثر الملوثات العضوية الثابتة من خلال عمليات التراكم البيولوجي والتعاظم البيولوجي التي تزداد فيها تركيزات هذه الملوثات تدريجيًا في سلاسل الغذاء"[٥].

الأنواع الغريبة

إننا ننقل الأنواع الغريبة إلى البيئات المحلية مع كل الآثار السلبية على البيئة التي يتم نقلها إليها. وأشهر مثال على ذلك هو أثر الأرانب في أستراليا (التي تتسبب في تدهور الأنواع المحلية الطبيعية، وتدمير المحاصيل). وتلعب الفئران المنقولة إلى جزيرة إيستر دورًا في تدمير النخيل عن طريق قرض جوزاته. إن

الأنواع الغريبة تتدفق بسهولة أكثر في كل أنحاء العالم وهناك القليل من الحواجز التي يمكنها وقف هذا التدفق تمامًا، أو ربما إلى حدٍ ما.

الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري

لقد أنتج البشر غازات تسببت في تدمير الغلاف الجوي. لقد دمرت غازات التبريد المحظورة طبقة الأوزون الحامية، وعملت مثلها مثل الغازات المنبعثة عن الصوبات الزجاجية الزراعية على امتصاص أشعة الشمس والمساهمة في عملية الاحتباس الحراري. وهناك اهتمام كبير في الوقت الراهن بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والدور الذي يلعبه في الاحتباس الحراري.

وتشمل بعض المشكلات الأكثر تحديدًا التي عَدَّدَها دياموند المشكلة البيئية العامة للاحتباس الحراري. ولا يوجد سوي قدر ضئيل من الشك، أو لا يوجد أي شك على الإطلاق بين العلماء على الأقل، في أن الاحتباس الحراري ظاهرةٌ حقيقية من صنع الإنسان، وترجع أسبابه إلى حد كبير إلى الزيادة الضخمة في غازات الدفيئة. وفضلاً عن ذلك فإن الرأي السائد الآن هو؛ أن الاحتباس الحراري قد وصل بالفعل إلى مرحلةٍ متقدمة، وأنه يواصل تقدمه بمعدل سريع.

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يزال يوجد عدد قليل من العلماء الذين يتمسكون بفكرة أن الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية المترتبة على ذلك والتي تحدث الآن، ليست نتيجة للأنشطة الإنسانية، وإنما هي بالأحري جزء من دورة طبيعية. زد على ذلك، أنهم يجادلون بأننا سوف نعود في القريب العاجل إلى الجزء البارد من هذه الدورة عندما تتجمد، على سبيل المثال، الكثير من الثلوج في القطب الشمالي والقارة القطبية الجنوبية، وكذلك الجليد الذي يقع على قمم الجبال في

العالم. ويعزز هذا الرأي الشتاءُ البارد غير الاعتيادي في كل من نصفي الكرة الأرضية عام ٧ – ٢٠٠٨. بل هناك شواهد على وجود بعض التجمد في جليد بحر القطب الشمالي. ومع ذلك، فإن هذا الجليد الجديد محدود للغاية إذا ما قورن بالجليد الذي كان قد تراكم في وقت سابق والذي كان قد ذاب في العقود القليلة الماضية. إن معظم العلماء لم يعيروا الطقس البارد الذي حدث أخيرًا اهتمامًا، ونظروا إليه بوصفه ليس أكثر من فترة راحة قصيرة على طريق التقدم المتواصل للاحتباس الحراري. *(Revkin, 2008: 14)*.

ونتيجة للاحتباس الحراري تحدث الآن تغيرات عديدة (مثلاً، ذوبان جليد جرينلاند) بسرعة شديدة حتي إن الجغرافيين يعيدون الآن النظر في حسهم حول مُعَاملاته الجغرافية، ذلك أنه أثناء ذوبان الجليد، تتكشف جوانب من مساحة الأراضي الواسعة لجرينلاند (كمثال) لم يكن بالإمكان مشاهدتها من قبل نظرًا لأنها كانت مغطاة بالثلوج. ومن ثم، تتكشف على سبيل المثال، بقع من الأرض كان من المعتقد فيما قبل أنها بحر (والعكس صحيح)، وانكشفت جزرٌ لأول مرة نتيجة لذوبان جبال الجليد المحيطة بها.

ارتفاع مياه البحار

إن العامل الأكبر في الدرجة التي سوف ترتفع إليها مياه البحار، (انظر الشكل ١٢,١، لخريطة للشرائط الساحلية المعرضة لخطر ارتفاع سطح البحر بمعدل عشرة أمتار) نتيجة للاحتباس الحراري، هو المعدل والسرعة اللتان سوف تذوبان بهما طبقات الجليد الضخمة التي تغطي جرينلاند والقطب الشمالي، والقارة القطبية الجنوبية *(Struck, 2007a)*. ويبدو من الواضح أن طبقات الجليد في كل أنحاء العالم تذوب الآن بسرعة أكبر بكثير من تلك التي كان يعتقد أنها ممكنة في

وقت سابق. ولهذا عواقبه الوخيمة المحتملة لأن ذوبان الجليد الموجود على الأرض، خلافًا لذوبان جبال الجليد العائمة، يرفع مستوي البحر. فلو ذاب كل الجليد في جرينلاند وحدها، فإن مستويات البحار العالمية سوف ترتفع ٢٣ قدمًا؛ وسوف يرتبط ارتفاع مقداره ١٧ قدمًا بتحلل مشابه في القارة القطبية الجنوبية. وسوف يُعَدُّ ارتفاع من هذا النوع كارثة عالمية تؤدي إلى نهاية الحياة في عدة جزر وفي الحضارة الساحلية في كل أنحاء العالم. ومع احتمال زيادة سطح البحر بسرعة أكبر بكثير من تلك التي كان يعتقد فيها من قبل، يحتمل أن تغرق مناطق غير حصينة حول العالم بالقرب من سطح البحر، أو عنده، أو تحته، أسرع مما كان متوقعًا من قبل. *(Collins Rudolf, 2007: D1, D4)*.

إن العلماء يعرفون أن الجليد يتعرض الآن، ليس فقط في جرينلاند، وإنما أيضًا في أجزاء أخرى من العالم لعملية ذوبان، وأن معدل الذوبان سوف يتصاعد مع ارتفاع درجات الحرارة في العالم، وأن هذا سوف يؤدي إلى زيادة في مستويات البحار. ومع ذلك، يصعب العثور على اتفاق كبير بين العلماء فيما وراء ذلك. فعلى سبيل المثال، قدرت "اللجنة الدولية للتغيرات المناخية" عام ٢٠٠٧ وجود احتمال بنسبة ٥٠% أن ترتفع درجات الحرارة مع نهاية القرن الواحد والعشرين بين ١,٨ و ٧,٢ درجة فهرنهيت، وأن سطح البحر، سوف يرتفع، نتيجة لذلك ما بين *7.8* بوصة وقدمين *(Eilperin, 2007: A6)*. ولقد كانت درجات الحرارة ترتفع في واقع الأمر بالفعل بمعدل ٠,٢ درجة فهرنهيت كل عقد من الزمان *(Fahrenthold, 2007: A7)*. ومع ذلك، فإن ما يجمع عليه العلماء هو عجزهم عن التنبؤ بمستويات البحر، ومن ثم، سوف يتعين عليهم (وعلينا) أن يكتفوا بمجرد قياس زيادة مستويات البحار أثناء حدوثها مانحين العالم فسحة أقل بكثير من الوقت للتصرف لمنعها (إذا كان ذلك ممكنًا)، وتقليصها، أو التقليل من آثارها (مثلاً، يتنبأ العلماء أن يتحول ٦٠ مليون إنسان إلى مهاجرين بمجرد حدوث ارتفاع قدره ٣ أقدام في سطح البحر).

تدهور القلوية

وأحد الآثار الأخرى للاحتباس الحراري العالمي هو نقص قلوية محيطات العالم، الأمر الذي تتسبب فيه حقيقةُ أن البحر يمتص غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أمر طيب في حقبة يرتفع فيها غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بسرعة. ومع ذلك، ونظرًا لوجود كمية متزايدة باستمرار من غاز ثاني أكسيد الكربون، فإن البحر يمتص المزيد منها. وتكمن المشكلة في أنه كلما امتصت المحيطات غاز ثاني أكسيد الكربون، كلما أصبحت أكثر حمضية، ونتيجة لذلك، ينحط فيها معدل القلوية. وسوف يترتب على ذلك، من بين أشياء أخرى، أن تجد الشعبُ المرجانية صعوبة في البقاء في بيئة أكثر حموضة، ومن ثم سوف تغدو الشعب المرجانية ملاذًا وغذاء لأشكال عديدة من الحياة البحرية. وبناء عليه، سوف يشكل الخطر الذي تتعرض له الشعب المرجانية بسبب الحموضة المتزايدة خطرًا كبيرًا على المخلوقات البحرية التي تحيا في البحر. ***(Economist, 2008: February 21 "Sour Times").***

انقراضات

إن التغير المناخي العالمي يغير الآن بالفعل النظم الإيكولوجية الطبيعية (مثلاً، المستنقعات)، الأمر الذي يترك آثاره العميقة على مصادر الغذاء الخاصة بالحيوانات التي تعيش فيها. *(Fahrenthold, 2007: A7)*. إن بعض الحيوانات تتكيف بطبيعة الحال مع هذا الوضع، بينما تسوء أحوال بعضها، ويختفي البعض الآخر. وإحدى القضايا الرئيسية هنا، هي ما يمكن أن تتعرض له الحيوانات – والنباتات – إذا استمر الاحتباس الحراري، أو زادت معدلاته. والإمكانية الأسوأ هي الانقراض. وتبعًا لأحد التقديرات، فإن ٢٠% على الأقل من نباتات الكرة

الأرضية وحيواناتها، سوف نتعرض لمخاطر الاختفاء المتزايدة. وحتي بافتراض أنها لن تنقرض، فإن النباتات والحيوانات سوف تتغير بتغير بيئتها. والمشكلة هي أن النباتات والحيوانات يمكنها، حسب نظرية التطور، أن تتكيف مع التغيرات التدريجية، سوي أن التغيرات الجارية الآن أسرع مما كانت عليها الحال في أي وقت مضي، ومن المحتمل أن تتسارع في المستقبل.

إن الدب القطبي الذي يعيش في ثلوج القطب الشمالي، هو أحد الحيوانات التي تعاني الآن بالفعل من آثار التغير المناخي، ويحتمل أن يتأثر بشكل عميق في المستقبل القريب نسبيًا. إن انكماش وذوبان الجليد الذي يعيش فيه يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة له، بل ومستحيله. إن الدببة القطبية التي تعيش في القطب الشمالي (وكذلك طائر البنجوين في المناطق الجليدية للقطب الجنوبي) تستجيب بالفعل وتتقدم في محاولة للتكيف مع هذه التغيرات. والأمر الأسوأ، هو ما ورد في تقرير حديث صادر عن "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية" والذي يفيد بأن ثلثي الدببة القطبية في العالم يمكن أن تختفي في النصف الثاني من القرن.

إن حيوانات كثيرة تتأثر بطرق مختلفة بالتغير المناخي العالمي. وبناء على الآثار المناوئة، يمكن للطيور المهاجرة (مثلاً، طائر أبو الحناء) أن تهاجر في وقت أكثر بكورة لمجرد أن تعثر على غذاء فقير أو على أرض قد كساها الجليد. إن القوارض (مثلاً حيوان البيكا الأمريكي) التي لا يمكنها العيش في درجات حرارة دافئة، قد تلجأ إلى الانتقال أعلى وأعلى إلى الجبال لكي تعثر على درجات حرارة تسمح لها بالبقاء على قيد الحياة. ويمكن للضفادع أن تختفي مع تغيرات المناخ. وهناك عدة أنواع من الضفادع التي يبدو أنها اختفت بالفعل في غابة الجبل الأخضر الغائمة في كوستاريكا، لأن نقص السحب قد أثر على الطقس الرطب، الضبابي الذي تحتاج إليه لكي تواصل البقاء.

ومن جهة أخرى، سوف تستفيد بعض النباتات والحيوانات من التغير المناخي، ولقد استفاد بعضها بالفعل. فمثلاً، يمكن لبعض الأسماك (سمك السلمون الوردي على سبيل المثال) الآن الانتقال إلى المياه الأدفأ للقطب الشمالي. وتقاسي المزيد من حيوانات التكة الآن من الشتاء في الغابات الشمالية لشمال أمريكا (نعمة مزدوجة في أفضل الأحول، بسبب ارتباطها، على سبيل المثال، بداء اللايم. ***(Lyme disease).***

التهديدات التي يواجهها الغذاء والزراعة

في الوقت الذي سوف تؤثر فيه بعض التغيرات المناخية على البشر (وكائنات أخرى حية كثيرة) بطرق مختلفة، فإن أحد التغيرات التي سوف تؤثر افتراضًا على كل إنسان في كل مكان هو التغيرات (درجات الحرارة الأعلى، التسيل الملحي إلى المياه الجوفية، زيادة الفيضانات وأشكال الجفاف) الحادثة في مجال الزراعة وبالتالي إمدادات الغذاء ***(Weiss, 2007: A6)***. وسوف تكون الآثار أعظم في الجنوب، في خطوط العرض الأكثر انخفاضًا في العالم – الهند، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية – حيث تعيش أغلبية من الفقراء في العالم. ولا يؤخذ هذا مع ذلك في الحسبان تغيرات أخرى مناوئة مثل الآفات والأمراض الجديدة التي يحتمل أن تبتلي بها الزراعة.

الاحتباس الحراري والصحة

من المتوقع أن يؤثر الاحتباس الحراري بالسلب بالعديد من الطرق ***(Brown, 2007: A7)***. إن الاحتباس الحراري سوف يجلب معه موجات أكثر شدة من الحرارة، يمكن أن تكون مميتة. لقد تسببت موجة من الحرارة الشديدة في أوربا

عام ٢٠٠٣، وهي الأسوأ على مدار ٥٠٠ سنة تقريبًا، في موت نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص بسبب الأمراض المتعلقة بالحرارة. إن تقدم السن بالنسبة للسكان في معظم أنحاء العالم المتقدم، يجعل بعض الأشخاص أكثر عرضة للمرض والموت بسبب الحرارة الشديدة. وتزيد عملية التحضر المتزايدة أيضا احتمالات الموت نظرًا لأن المدن أصبحت "جزرًا حرارية". والعوامل الأخري التي تجعل من الموت بسبب ارتفاع درجة الحرارة أمرًا أكثر احتمالاً، هي الطفولة، والمرض، والفقر، وأولئك الذين يفتقرون إلى القدرة على هجر المناطق التي تسودها درجات حرارة عالية. ومع ذلك، هناك أشياء يمكن عملها للتخفيف من أخطار وطأة الحرارة مثل استخدام أجهزة التكييف (على الرغم من عدم قدرة الكثير من البشر في العالم على الحصول على هذه الأجهزة؛ فضلاً عما تسببه هذه الأجهزة من مشكلات أخرى مثل كميات الطاقة الكبيرة التي تستهلكها)، الوعي الأكبر بالمخاطر المرتبطة بدرجات الحرارة العالية، وتوافر الرعاية الطبية الأفضل لأولئك الذين يتعرضون للإجهاد الحراري. ويمكن بطبيعة الحال لأولئك الذين يعيشون في الشمال الاستفادة من هذه الآليات على نحو أفضل.

إن العواصف الأكثر شدة سوف تؤدي إلى عدد أكبر من الوفيات، ولا سيما بسبب الفيضانات المتزايدة التي تسفر عنها العواصف (مثلاً، الموت الجماعي في ميانمار نتيجة للإعصار الاستوائي ولا سيما جيشان العاصفة في مايو ٢٠٠٨). إن سكان المناطق الساحلية يواجهون أخطارًا خاصة بسبب جيشان العواصف. ويمكن أن تؤدي التقلبات الحادة في الطقس إلى المزيد من أشكال الجفاف ونقص المياه. ويمكن لإنتاج الغذاء ألا يزيد بالسرعة المتوقعة، ومن ثم يستمر التدهور طويل المدي في عدد الجوعي في العالم.

ويمكن للحرارة الزائدة أن تسرّع التفاعلات الكيميائية وتسفر عن تلوث أسوأ من الأوزون والسخام. إن الوفيات الناتجة عن التلوث الأوزوني (غالبًا بين أولئك الذين يعانون من مشكلات في الرئة أو في القلب) يمكن أن ترتفع بنسبة ٥% بحلول عام٢٠٣٠. ويمكن لإنتاج غبار الطلع أن يؤثر على أولئك الذين يعانون من الربو وغيره من ألوان الحساسية.

وسوف تزداد نسبة الأمراض التي تحملها المياه (الكوليرا مثلاً) مع درجات الحرارة الأعلى وأمطار السيول. إن أنواع العدوي التي يحملها الغذاء (السلمونيلا مثلاً) سوف تزداد أيضًا مع الطقس الأشد حرارة.

ويمكن أن تزداد الأمراض التي تسببها الحيوانات والحشرات، على الرغم من وجود تأكيدات أقل بالنسبة لهذه المسألة من قضايا صحية أخرى ناقشناها آنفًا. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن تحدث زيادة في أعداد المصابين بمرض الملاريا وحمي الضنك التي يحملها البعوض. ومن المتوقع أن يزداد التعرض لمرض الملاريا بنسبة ٢٥% في أفريقيا بحلول عام٢١٠٠. ومهما يكن من أمر، هنا، وفي أماكن أخرى، فإن بالإمكان اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من هذه المشكلة مثل محاصرة أسراب البعوض بالمبيدات (على الرغم مما يسببه هذا الإجراء من مخاطر: *Carson, 1962*)، استخدام شباك المخادع (وخصوصًا من قبل النساء الحوامل والأطفال)، والرعاية الطبية الأفضل. والأمراض الأخري التي يحتمل أن تسود على نحو أكبر هي "الحمي الصفراء (يحملها البعوض أيضًا)، والبلهارسيا (عبر القواقع) وداء الليشمانيا (ذبابة الرمل) وداء اللايم (القراض)".

(Brown, 2007: A7).

سوف يفاقم النمو السكاني الملحوظ، وخصوصنا في الجنوب أنواع المشكلات الإيكولوجية التي ناقشناها آنفًا ويتسبب في خلق مشكلات جديدة. (سوف يظل المعدل السكاني ثابتًا أو ينحط في أجزاء كبيرة من الغرب).

وبالنسبة للأمر الأخير، لا تشغلنا الأرقام المجردة في حد ذاتها، أوليست هي ما يحتل بؤرة اهتمامنا. إن ما يشغلنا بالأحري هو ما يستهلكه السكان. إن هناك تنوعًا ضخمًا في كل أنحاء العالم بالنسبة للاستهلاك (انظر الفصل٨) *(Diamond, 2008: A19)*. إن معدل الاستهلاك لكل شخص في البليون شخص (تقريبًا) الذين يعيشون في البلدان المتقدمة، ولا سيما الـ ٣٠٠,٠٠٠ شخص - تقريبًا - الذين يعيشون في الولايات المتحدة هو ٣٢، بينما يهبط المعدل كثيرًا في العالم الأقل تقدمًا والذي يضم بلدانًا كثيرة (كينيا مثلاً) إلى ١ أو ما يقل عن 32 مرة عن معدل استهلاك الفرد في أمريكا. ومن ثم، ومن وجهة نظر إيكولوجية، تتسبب الدول (ولا سيما الولايات المتحدة) التي تمتلك أكبر عدد من السكان وأعلى معدلات استهلاك، في أكبر المشكلات.

ويشير الأمر الأخير أيضًا إلى الزيادة الصارخة في المشكلات الإيكولوجية التي ترجع أسبابها إلى الازدهار السكاني والاقتصادي للهند ولا سيما الصين (التي يبلغ عدد سكانها ١,٣ بليون نسمة، وهو ما يفوق عدد سكان العالم المتقدم). إن معدلات استهلاكهما لا تزال أقل بكثير من معدلات استهلاك العالم المتقدم، ولكن من الواضح أن هذه المعدلات تزيد بسرعة. إن عبئًا باهظًا يمكن أن يقع على الموارد وإيكولوجيا الكوكب إذا اقترب معدل الاستهلاك في الصين (والهند) من معدل استهلاك الدول المتقدمة. ويمكن أن يجري تعويض هذا بطبيعة الحال عن طريق تقليص معدل الاستيلاك في العالم المتقدم (الذي ربما يبدو حتميًا مع إعادة

توزيع الثروة العالمي الجاري الآن) وكذلك عن طريق الجهود العديدة المحافظــة. ولن يكون الأمر الأخير مغرقًا في الألم في هذه البلدان نظرًا لأنه ســوف يركــز أساسًا على مظاهر الإسراف الكثيرة للاستهلاك (مثلاً -علــى الأقــل- تخفــيض المعدل الزائد لاستهلاك البترول والغابات والأسماك).

إن الاتجاهات الحالية والمشكلات الإيكولوجية المستقبلية تبدو واضحة فــي الهند من خلال المقارنة بين إحدى ضواحي نيودلهي – جيرجــاوْن: *Gurgaon* – وقرية صغيرة – تشاكاي هاآت: *Chakar Heat*. إن جيرجاوْن تتميز بحركة مرور كثيفة، وتكتظ بالمولات التجارية، ومباني المكاتب الضخمة مكيفة الهواء. هذا هــو مستقبل الهند التي تضم ١,١ بليون إنسان، والتي يحتمل أن يتضاعف فيها استهلاك الطاقة أربع مرات خلال 25 سنة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة ضخمة فــي انبعاثات الكربون. ومع ذلك، فإن الهند التي يبلغ عدد سكانها ١٧% مــن مجمــوع سكان العالم تنتج فقط ما يعادل ٤,٦% من الغازات الدفينة في العالم. ويبلغ إنتاجها السنوي من الكربون لكل فرد ١,٤ طن فقط بالمقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤ أطنان، والعشرين طنًا سنويًا التي يتم إنتاجها لكل فرد في الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي يُتوقع فيه أن تتضاعف حاجة الهند للطاقة بحلــول عــام 2030، فــإن انبعاثاتها من الكربون لكل فرد سوف تتضاعف، وهو ما يعني تخلفها عن المتوسط العالمي، وعن الولايات المتحدة من غير شك (بافتراض عدم وجــود تخفيــضات مؤثرة في انبعاثات الكربون الخاصة بها).

إلي أي مدي يتعين على الهند السير في هذا المجال، أمر ينعكس في الحيــاة اليوم في تشاكاي هاآت، حيث "لا وجود لشبكة كهرباء، ويتم تزويد مواقــد الطــبخ بالوقود المؤلف من روث الحيوانات، وتشكل الدراجات الهوائية وسيلة المواصلات الرئيسية على الطرق الريفية المليئة بالأخاديد والحفر، وتطن ثلاثة مولــدات تــدار

بالديزل عدة ساعات كل ليلة حتي يمكن إضاءة سوق البلدة، وإعادة شحن الهواتف الخلوية" *(Sengupta, 2008: 4)*. إن الكثيرين ممن يعيشون في هذه البلدة وغيرها من البلدات المماثلة، يعملون في نيودلهي، أو ضواحٍ مثل جورجاون، الأمر الذي يجعلهم على دراية بالاختلافات الضخمة بين هذه الأماكن وطرق معيشتهم. يقول أحد الرجال الذين يعملون في أحد مصانع الأزياء في جورجاون ويعيش في تشاكاي، "هناك نعيش في الضوء وهنا نعيش في الظلام" (مقتبس من: *Sengupta, 2008: 4*). إن هذه الاختلافات وهؤلاء الناس هم الذين سوف يعجلون بالجهود لجلب الضوء والتسهيلات الأخري الكثيرة للحياة الحديثة التي تتطلب كميات ضخمة من الطاقة إلى أماكن كثيرة مثل تشاكاي هاآت. وفي تلك الأثناء، سوف تكبر البصمة الكربونية للدول القومية مثل الهند. ومن غير المحتمل أن تستجيب هذه الدول القومية بشكل كبير لمطالب تخفيض أو إبطاء نموها، ليس فقط لأن النمو يجلب معه الكثير من مظاهر التقدم، ولكن لأن الغرب أيضًا يحتاج إلى طاقة أكبر بكثير من هذه الدول، ويحتمل أن تستمر احتياجاته في الارتفاع بمعدل متزايد بشكل دائم.

التدفق العالمي للنفايات الخطرة

إن كل بلدان العالم تنتج مخلفات خطيرة أو على الأقل يمكن أن تكون كذلك. وتشمل نماذج هذه المخلفات، "النفايات الإلكترونية: ***e-waste***" مثل أجهزة التليفزيون، والكمبيوتر، والطابعات، والهواتف الخلوية... إلخ. ومع ذلك، فالدول عالية التقدم في الشمال، هي التي تنتج كمية غير متكافئة من هذه النفايات. فما إن تستوفي هذه المنتجات الغرض منها (أو حتي قبل أن تستوفي أغراضها) وتتحول إلى نفايات، حتي لا يعود للدول المتقدمة حاجة إليها. إنها تسعي إلى إرسال الكثير

من هذه النفايات إلى دول أقل تقدمًا، تتطلع بدورها لتلقي هذه النفايات التي يمكن تحويلها إلى عمل، ووظائف، وأرباح. إن النفايات التي يتم تفريغها في هذه الدول تحتوي على مكونات وعناصر (ذهب، فضة، نحاس) قيّمة. ومع ذلك، فإن من الصعب استخراجها، كما أن عملية استخراجها تحتاج إلى الكثير من الوقت. ويكون عمال البلدان الأقل تقدمًا، ذوو الأجور المنخفضة مؤهلين للقيام بمثل هذا العمل الذي لا يتطلب مهارة عالية، والذي يقبل القليلون من أبناء الدول المتقدمة القيام به، ولا سيما مقابل الأجر الهزيل الذي يتقاضاه العمال في الدول الأقل تقدمًا.

وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من الأشياء التي توجد في النفايات الإلكترونية خطيرة. فمثلاً، يحتوي الهاتف الخلوي على ٢٠٠ مكون كيميائي، ولا يعرف أحد أيها محفوف بالخطر وأيها ليس كذلك. فعندما يقوم العمال في البلدان المتقدمة بتفكيك، وحرق، وصب الأحماض على الهواتف الخلوية، لا يكون من الواضح ما المواد الكيميائية السامة التي تنبعث نتيجة لهذه العمليات، والكيفية التي يمكن أن يتأثر بها العمال نتيجة للعمليات التي تتسبب في انبعاثها. أما الأمر المؤكد فهو وجود الكثير من العناصر السامة المتضمنة، والتي يتعرض لها عمال العالم الأقل تقدمًا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض سكان هذه المناطق ككل للخطر نظرًا لأن ما يتبقي بعد استخلاص العناصر ذات القيمة من النفايات الإلكترونية، يتم التخلص منه في أغلب الأحيان بلا اكتراث لكي يسمم التربة، والمحاصيل... إلخ.

وأحد جذور هذه المشكلة هو حقيقة أن سكان البلدان المتقدمة يقومون بالتخلص من الإلكترونيات بجميع أشكالها قبل انتهاء مدة استعمالها بوقت طويل. وبالتالي، يقوم البشر على سبيل المثال بشراء أجهزة الهاتف الخلوية – والتخلص من الأجهزة القديمة (بطرحها في أحد الأدراج بالمنزل مثلاً) – ليس لأن الأجهزة القديمة قد كفت عن أداء وظائفها، ولكن نتيجة لإعجابهم باللون، بالتصميم،

أو الوظائف الإضافية التي تشملها الأجهزة الجديدة. وبالتالي، فإن الكثير من النفايات الإلكترونية لا لزوم لها. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة تدوير الكثير من الهواتف الأقدم، ولكن عددًا قليلاً من الأشخاص يبدون اهتمامًا بعمل ما هو ضروري لإعادة تدوير الهواتف الأقدم.

الانتشار العالمي للحشرات

لقد جلبت العولمة معها الانتشار العالمي للحشرات. فعلى سبيل المثال يمكن أن يجلب تدفق أنواع مختلفة من الأشجار في أماكن أخرى في العالم معه حشرات لم تكن قد وجدت من قبل في المكان المستقبِل. والمشكلة هنا تكمن في أن أشجارًا أخرى في بلد المنشأ يمكن أن تكون قد طورت طرقًا للتعايش مع الحشرات، تحميها من الدمار، وهو شيء يمكن ألا ينطبق على الأشجار الموجودة في المنطقة المستقبِلة، وأحد الأمثلة على ذلك هو حشرة الشوكران الصوفي الآسيوية

(Richard Preston, 2007: 63, ff).

وكما يوحي الاسم، فإن هذه الحشرة قد هاجمت أشجار الشوكران (وأشجار التنوب) ولكن الأشجار هناك طورت مقاومة لهذه الحشرة. والحشرة ليست من الحشرات التي توجد في الولايات المتحدة أصلاً، ولكن من الواضح أنها جُلبت إليها بواسطة أحد هواة الحدائق من فرجينيا في أوائل القرن التاسع عشر. إن الأشجار الأمريكية لا تملك أية مقاومة لهذه الحشرة، وكانت النتيجة تعرض غابات الشوكران، ولا سيما تلك التي توجد في شرق الولايات المتحدة للدمار بفضل انتشارها (لقد اختفت الشجرة فعليا من حديقة شيناندوا القومية في فرجينيا). لقد انتقلت هذه الحشرات في كل الاتجاهات جالبة معها المرض والدمار للغابات.

إن استيراد هذة الحشرة مجرد واحد فقط من أمثلة كثيرة لانتشار هذا النوع من الحشرات إلى الولايات المتحدة وما تسببه من آثار مدمرة للغابات.

- مرض لفحة الكستناء، وهو مرض فطري يتمركز في آسيا، أتى إلى الولايات المتحدة عام ١٩٠٤، ودمر كل شجرة كستناء تقريبًا.
- منذ الثلاثينيات، نشرت خنفسة من أوربا فطرًا آسيويًا سبب الاختفاء الفعلى لشجرة الدردار الأمريكية.
- لقد قتلت معظم أشجار القرانيا المزهرة البرية الأمريكية بفعل مرض فطري مجهول الأصل.
- دُمرت مئات الألوف من أشجار السنديان بسبب "موت السنديان المفاجئ" والذي يمكن أن ينتشر شرقًا.
- وحديثًا، ماتت أشجار الشاطئ الأمريكية بأعداد كبيرة بسبب فطر تسببت فيه إحدى الخنافس الأوربية.
- وصول حفار الرماد الزمردي من الصين عام *2001* (في خشب التعبئة) وإمكان محو أشجار الدردار (وبالتالي مضرب البيسبول الأمريكي التقليدي المصنوع من خشب الدردار).
- الخنفسة الأسيوية طويلة القرن التي وصلت إلى نيويورك (أيضًا مع خشب التعبئة من الصين) وانتشرت حتي وصلت إلى كاليفورنيا. إن سكر خشب القبقب في خطر بسبب هذه الحشرة.

ولا توجد مع ذلك طريقة فاعلة للتعامل مع هذه الحشرات والأمراض في غابات الولايات المتحدة الشاسعة.

إن الانتشار المدمر لحشرات من هذا النوع يحدث أيضًا في أماكن أخرى من العالم. ومن المؤكد أن الحشرات والأمراض الأمريكية تتدفق حول العالم وتستوطن في أقاليم أخرى ملحقة آثارًا شبيهة مدمرة بأشجارها وغاباتها.

وفضلاً عن ذلك يؤدي الاحتباس الحراري إلى انتشار هذه الحشرات والأمراض إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال يمكن للطقس الأكثر دفئًا الذي يسببه الاحتباس الحراري أن يسمح لهذه الحشرات بالانتشار في أماكن أبعد وبطريقة أسرع. وعلاوة على ذلك، يمكن للاحتباس الحراري أن يقتل بعض الكائنات العضوية المحلية الدقيقة، مفسحًا المجال لهؤلاء الغزاة للاستيطان والانتشار.

الاستجابات العالمية

إن الكثير من المشكلات البيئية العالمية، ولا سيما مشكلة الاحتباس الحراري، تعود إلى التطور الاقتصادي، بمعني، أنه كلما اتسعت الاقتصادات وأضحت أكثر نجاحًا، كلما أصبح من المحتمل أن تلحق ضررًا متزايدًا بالبيئة بفعل الوسائل التي تستعين بها في إنتاج الأشياء (المصانع التي تلوث الغلاف الجوي) وما تنتجه (السيارات التي تلوث الغلاف الجوي بشكل أبعد). وعلى الرغم من القلق الذي يساور الدول القومية بالنسبة للدمار الذي يلحق بالبيئة، فإنها لن تتخلى عن ثمار تقدمها أو تكف عن السعي لتحقيق المزيد من التقدم. ويؤدي هذا إلى الفكرة المهمة للتنمية المستدامة.

(Borghesi and Vercelli, 2008; Dietsch and Philpotte, 2008: 247 – 58; Kasa, 2008: 151 – 63; Linton, 2008: 231 – 45; Park, Conca and Finger, 2008).

التنمية المستدامة

إن أصل هذه الفكرة تقريرٌ رفع عام ١٩٨٧، إلى الولايات المتحدة بواسطة "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (١٩٨٧) والتي تتخذ لها شعار "مستقبلنا المشترك". إن التنمية المستدامة، من وجهة نظر مؤلفي التقرير، (والتي يمكن أن تنطبق على كل البلدان[٦])، تشمل تغييرات اقتصادية وبيئية تفي باحتياجات الحاضر، ولا سيما احتياجات فقراء العالم، دون أن تعرض احتياجات المستقبل للخطر. وفي الوقت الذي يكون فيه تركيز التنمية المستدامة على الاستدامة المادية، يجب أن يكون هناك أيضًا اهتمام بالعدالة داخل نطاق الجيل الحالي وأجيال المستقبل.

إن أحد الأحداث المهمة في تاريخ الحركة العالمية للمحافظة على البيئة، حركة العولمة في واقع الأمر، كان الاجتماع الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، في البرازيل تحت شعار "قمة الأرض"، والذي كان يسمي سابقًا "مؤتمر الولايات المتحدة للبيئة والتنمية" *(Najam, 2007: 345 – 7)*. إنه يشتهر بإضفاء الشرعية عل فكرة التنمية المستدامة وتقدمها.

وفي الوقت الذي تم فيه التركيز في "التنمية المستدامة" على البيئة (على الرغم من عدم إيلاء الأهمية حصريًا للتنمية الاقتصادية)، فإن المصطلح قد أصبح يستعمل على نحو أكثر اتساعا بكثير، بل وعلى نحو يفتقر إلى التمييز لكي يشمل "استخدام الطاقة المتجددة والزراعة العضوية لزيادة الاكتفاء الذاتي المحلي والاضطلاع بلا مركزية سياسية متشددة. *(Lele, 2007: 1103)*. (انظر الشكل ١٢,٢ للتوزيع العالمي لاستخدام الطاقة المتجددة).

إن بالإمكان النظر إلى العولمة إما باعتبارها تهديدًا للاستدامة أو معززًا لها، وتهديدًا، يمكن النظر إلى العولمة بوصفها تؤدي إلى تنمية غير مستدامة عبر

"تقويض القدرات التنظيمية للدول القومية والمجتمعات المحلية، واستنزاف التنوع البيولوجي والاجتماعي لمصلحة أسلوب حياة مفرط في نزعته الاستهلاكية ومتجانس ثقافيًا" *(Lele, 2007: 1103)*. و يمكن العولمة أن تساعد التنمية المستدامة من خلال "الاختراق المُعَزَّز للأسواق، نشر التكنولوجيات الحديثة، وعولمة المعايير التي تؤدي بدورها إلى "مضاعفة كفاءة استخدام الموارد والمطالبة ببيئات أكثر نظافة" *(Lele, 2007: 1103)*.

وفي الوقت الذي يكون فيه كل شخص في الوقت الراهن مؤيدًا – افتراضًا – للتنمية المستدامة، هناك على الأقل ثلاث قضايا أساسية متضمنة في هذه الفكرة. الأولي هي الصعوبة التي ينطوي عليها تنمية تصورات يُعتد بها بالنسبة لما يحتمل أن يحدث لنظام إيكولوجي في المستقبل. ثانيًا، هل علينا ببساطة أن نحافظ على النظام الإيكولوجي الحالي (مثلاً، الغابات المطيرة) أو هل نستطيع الاعتماد على بعض وجوه التقدم في المعرفة والإنتاج لكي نعوض ما فُقد نتيجة لما لحق بالنظام الإيكولوجي من أضرار؟

ويدور السجال الثالث والأكبر حول أسباب الاستدامة الحالية لنظامنا الإيكولوجي. ويكمن الاختلاف الأساسي بين أولئك الذين يجادلون بأن السبب الرئيسي هو النمو السكاني، وأولئك الذين يرون أن السبب الرئيسي هو المستويات العليا للإنتاج والاستهلاك *(Dauvergne, 2008)* في الدول المتقدمة (بالإضافة إلى الصين والهند). وعمومًا، هناك علاقة قوية في السجال حول الاستدامة بين البيئة والتنمية الاقتصادية. والقضية من ثمة هي ما إذا كانت التنمية الاقتصادية ممكنة بدون إلحاق دمار أساسي وساحق بالبيئة.

هناك عدد من الأبعاد في العلاقة بين العولمة والاستدامة. أولاً، هناك البعد الاقتصادي، ومسألة ما إذا كانت التنمية الاقتصادية تدمر البيئة بطريقة يتعذر معها

استردادها، أو ما إذا كانت الرغبة والقدرة لتحسين التحكم في العوامل التي تؤثر تأثيرًا معاديًا للبيئة تأتي مع التنمية الاقتصادية. ثانيًا، يمكن النظر إلى التكنولوجيا بوصفها تسبب التدهور البيئي وتخلق في ذات الوقت إمكانية الحد من الدمار (من خلال نشر معلومات حول المشكلات البيئية وأسبابها عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية أو الانتشار العالمي للتكنولوجيات الخضراء). ثالثًا، هناك بُعد الوعي وما إذا كان الإعلام العالمي قد أدي إلى وعي أكبر بالمشكلات البيئية وأسبابها، أو ما إذا كانت نزعة حماية المستهلك التي يشجعها الإعلام العالمي أيضًا قد أدت إلى زيادة عمي الناس بالنسبة لهذه القضايا. وأخيرًا، هناك سياسات حركة الحفاظ على البيئة ومعها بعض المنظمات العالمية (مثلاً، منظمة التجارة العالمية *WTO*)، التي تدعو إلى المزيد من النمو الاقتصادي، بينما تسعي منظمات كثيرة أخرى (منظمات البيئة الدولية غير الحكومية، مثل منظمة السلام الأخضر) إلى تقليصه أو الحد من أثره السلبي على البيئة. وعمومًا "في الوقت الذي يكون فيه الكثير من عناصر العولمة ضار بشكل واضح بالنسبة للجهود الهشة الموجهة لحماية البيئة، هناك أولئك الذين يعتقدون أن المنافع الاقتصادية الناتجة عن العولمة سوف تزيد القدرة المجتمعية على التعامل مع المشكلات البيئية". ***(Lele, 2007: 1106)***.

معالجة التغير المناخي

على الرغم من وجود شواهد متزايدة على أن أنواع الوقود الإحفوري هي العامل الرئيسي في الاحتباس الحراري، فإن الكثير من الشركات الكبرى وبعض الحكومات، ولا سيما في الولايات المتحدة ***(Armitage, 2005: 417 – 27)***. قاومت اتخاذ تدابير للحد من انبعاثات الوقود الإحفوري.

خذ مثالاً "بروتوكول كيوتو: *Kyoto Protocol*"، وهو جهد كبير يُبذل لعلاج مشكلة التغير المناخي الناتج عن انبعاثات الكربون. ولقد طُلب من الدول المصدقة على البروتوكول التقليص من انبعاثاتها الكربونية بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠١٢ إلى ما دون معدلاتها عام١٩٩٠. لقد وضعت الاتفاقية حدودًا لانبعاثات الكربون الخاصة بالدول المتقدمة، ولم تضع حدودًا من أي نوع للدول النامية ولا سيما الصين والهند. لقد وقعت الكثير من الدول "بروتوكول كيوتو"، بشرط أن يكون الموقعون من بين الدول التي كانت مسئولة عن ٥٥% من الانبعاثات.

والأمر الجدير بالاهتمام هو حقيقة أن الولايات المتحدة لم تصدق على بروتوكول كيوتو، وقام الرئيس دبليو جورج بوش في النهاية برفضها. لقد تلخصت المناقشات المعارضة للمعاهدة في أنها كانت مؤسسة على علم مشكوك فيه، وبأنها سوف تلحق الأذى بالاقتصاد الأمريكي، وبأنها ليست عادلة ولن يكتب لها النجاح لأن الدول النامية (التي تحقق معدلات نمو عالية) ولا سيما الصين (والهند)، لم تُفرض عليها القيود فيما يتعلق بانبعاثاتها. وعلى الرغم من الفشل في التصديق على بروتوكول كيوتو، يعتقد الكثيرون أن من المتعين التفاوض بشأن البروتوكول *(Zedillo, 2008)*. ومهما يكن من أمر، يبدو الدليل على التغير المناخي، ولا سيما الاحتباس الحراري أكثر وضوحًا وأقوى في الوقت الراهن مما كانت عليها الحال في أواخر التسعينيات.

هناك علامات على أن ممانعة الدول المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة وزعمائها السياسيين ورؤساء شركاتها، تخلي مكانها الآن للحقيقة الجلية بشكل متزايد في وجود الاحتباس الحراري وآثاره الضارة، وهي حقيقة أصبحت ملموسة بما يكفي في الوقت الراهن. وفي عام ٢٠٠٧، انضمت عشر شركات كبرى إلى الكثير من المجموعات البيئية، ودعت إلى "قانون فيدرالي لإبطاء، ووقف، وعكس

نمو" انبعاثات الاحتباس الحراري "في أقصر وقت يمكن فيه إنجاز ذلك بشكل معقول" *(Ball, 2007: A1 – A7)*. وفي ذات الوقت، دعا الرئيس جورج بوش، كما عاينا من قبل، وهو ليس من أصدقاء البيئة، لبذل جهود أكبر لإيجاد بدائل ذات انبعاثات أقل للجازولين. لقد أعلن عن الهدف لخفض استهلاك الولايات المتحدة من الجازولين بنسبة ٢٠% في السنوات العشر القادمة، واعترف علناً، وهذا هو الأهم، بـ "الحدث الخطير الذي يمثله التغير المناخي" والحاجة للتعامل مع حقيقة أن الولايات المتحدة "مدمنة بترول" – *(Andrews and Barringer, 2007: A14; Sanger and Rutenberg, 2007 A1 [and A14])*.

ويجادل النقاد بأن هذا لا يكفي، وبأنه لا يأخذ في الاعتبار على سبيل المثال الطاقة الناتجة عن محطات الكهرباء (التي تنتج ٤٠% من هذه الانبعاثات) و"الصناعات المُدخّنة". ويوضح رئيس "الصندوق القومي الاستئماني للبيئة" أن انبعاثات الكربون سوف تزيد بنسبة *14%* في العقد القادم على الرغم من هذه التخفيضات المقترحة.

ويمكن لشخص ساخر أن يتساءل بالطبع لماذا أنفق رؤساء الشركات والزعماء السياسيون كل هذا الوقت حتي يدركوا ما هو واضح بما يكفي ليس فقط بالنسبة للعلماء، ولكن بالنسبة لعدد متزايد من الناس العاديين. وعلاوة على ذلك، هناك شك في أن الشركات، عندما أحست أن التغيير قادم، بدأت في العمل لكي تكون جزءاً من المداولات. وتتمكن من الحد من التكاليف الملقاة على عاتقها. ويبدو أن الشركات في حالات كثيرة ركبت الموجة الإيكولوجية لأنها إلى حد كبير تمثل علاقات عامة طيبة (ويعرف هذا بـ "الغسيل الأخضر" *"greenwashing"*) وعلاوة على ذلك، تشعر بعض هذه الشركات أن هناك أموالاً يمكن أن تستثمر في تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتريد جزءاً من الكعكة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض الشركات باستثمار أموال ضخمة في طاقة الرياح، والطاقة الهيدروكهربائية

والطاقة النووية، وكانت تأمل في الحصول على أعمال إذا ما حدث خفض في مصادر الطاقة التي تتسبب في انبعاث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون. *(Strassel, 2007: A10)* زد على ذلك، أن صناعات عديدة تتسابق للحصول على موقع لكي تجبر الآخرين على امتصاص التكاليف المرتبطة بالتغير. فعلى سبيل المثال، تريد صناعة السيارات من صناعة البترول أن تقوم بإنتاج بدائل ذات عوادم منخفضة من الكربون، وتريد الأخيرة من جانبها أن تقوم صناعة السيارات بإنتاج سيارات أكثر كفاءة.

وعلى الرغم من بداية الزخم باتجاه اهتمام الشركات بالاحتباس الحراري، فإن غالبية المديرين التنفيذيين وخصوصًا في الولايات المتحدة، لم يكونوا مهتمين "إلي حد ما" وليس"إلي حد كبير" بهذه المسألة. لقد بلغ الاهتمام بالاحتباس الحراري ذروته في اليابان التي أبدي فيها ٧٠% من المديرين التنفيذيين اهتمامهم بالمسألة؛ وفي أوربا، كان المديرون التنفيذيون الألمان هم الأكثر تعبيرًا عن الاهتمام، ولكن أبدي ١٨% فقط من المديرين التنفيذيين في الويات المتحدة اهتمامًا بهذه المسألة. وكانت هذه النسبة أدني بشكل ملحوظ من المتوسط الكلي لكل البلدان التي تم مسحها والذي يصل إلى ٤٠%. *(Norris, 2007: 133)*

وفي الوقت الذي تريد فيه الولايات المتحدة أن تُحِدَّ البلدانُ النامية، ولا سيما الصين والهند، من انبعاثاتها، تميل الصين (وغيرها من البلدان النامية) إلى تبني الرأي الذي يذهب إلى أن الكثير من المشكلات الراهنة، هي نتاج ما قامت بعمله الدول المتقدمة، وتقوم بعمله، للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تري أن الوقت قد حان بالنسبة لها للتطوز، واللحاق بالدول المتقدمة، ولكي تفعل هذا، توجب عليها أن تصنِع نفسها أكثر وتتطور في طريق مجتمع استهلاكي (يشمل المزيد من السيارات الخاصة التي تتسبب في نسب عالية من التلوث). وتكون

النتيجة بطبيعة الحال، زيادة عظمي في كل من مشاركة الصين المطلقة والنسبية في التلوث العالمي. إن الصين في واقع الأمر هي بالفعل ثاني أكبر منتج لغازات الخبيئة. ويرجع هذا بشكل كبير للتقدم الصناعي السريع جدًا للصين، ولحقيقة أن ٧٠% تقريبًا من طاقة هذا البلد تأتي من مشروعات الطاقة التي تعتمد على الفحم والمزود الكثير منها بوسائل فقيرة وقديمة للحد من التلوث. وعلاوة على ذلك، يتفق الجميع على أن الصين سوف تحل محل الولايات المتحدة في المستقبل القريب جدًا بوصفها أسوأ منتج لغازات الخبيئة في العالم. ومن ثم تريد الولايات المتحدة أن تفرض القيود على الصين قبل أن تصل إلى هذا الحد، بينما تصمم الصين بدورها على أن تتطور اقتصاديًا. ***(Yardley, 2007: A9)***.

ضريبة الكربون

إن اقتراحًا حديثًا يساعد على التقليل من انبعاث غازات الخبيئة هو ضريبة الكربون. إن المشاريع الصناعية تقوم بدفع ضريبة تعتمد على حجم انبعاثاتها الكربونية الناتجة عن الوقود الإحفوري (مثلاً، البترول، الفحم، والغاز الطبيعي). وتتلخص الفكرة في أن تحفز التكاليف الاقتصادية المتضمنة في دفع الضريبة تلك المشاريع على تعديل عمليات الإنتاج الخاصة بها. ومن ثم تخفيض الضرائب التي يتعين عليها دفعها. وسوف يكون المخطط المثالي ضريبة عالمية للكربون تشترك فيها كل دول العالم. وسوف تقل فاعلية النظام بطبيعة الحال إذا شاركت بعض مناطق العالم ولم تشارك مناطق أخرى. ومهما يكن من أمر، فإن مشاركة أي دول، ولا سيما المسئولين الكبار عن التلوث مثل الولايات المتحدة والصين سوف تساعد على تخفيض نسبة الانبعاثات الكربونية العالمية، وبالتالي الاحتباس الحراري في نهاية المطاف.

الكربون المحايد

إن صعوبة تخفيض نسب انبعاثات الكربون تعكسها حالة النرويج التي أعلنت عام ٢٠٠٧ أنها سوف تكون "محيدة الكربون" بحلول عام ٢٠٥٠. أي إنها لن تولد غازات خبيثة في الغلاف الجوي بحلول هذا التاريخ. وفي أوائل عام ٢٠٠٨ أعلنت الحكومة النرويجية أن تاريخ المحايدة الكربونية قد عُدّل لكي يصبح عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، اتضح أن هذه المكاسب ليست ناتج تخفيض انبعاثات الكربون في النرويج، بقدر ما هي ناتج التخلص منها عن طريق، مثلاً، "زراعة الأشجار أو تنظيف المصانع المسببة للتلوث في البلدان النائية". *(Rothenthal, 2008c: A6)* إن هذا النوع من الخدع المحاسبية جائز في نطاق معايير الأمم المتحدة للمحاسبة. إن الوسائل النرويجية للتعامل مع الانبعاثات الكربونية مكلفة ولا تقدر عليها سوي دول قليلة. (إن النرويج يغمرها دخل البترول). والأمر الأكثر أهمية، إنها ليست مستديمة نظرًا لعدم وجود ما يكفي من الأشجار لزراعتها أو المصانع التي يتعين تنظيفها من الملوثات في العالم الأقل تقدمًا بحيث يمكن تعويض الانبعاثات الكربونية في الدول المتقدمة (وبعض الدول النامية). ويجادل النقاد المنخرطون في هذه الممارسات في النرويج وغيرها من البلدان أن هذه الدول تخفي حقيقة وجوب اتخاذ تدابير ناجحة في الداخل لخفض الانبعاثات الكربونية (مثلاً تقليص صناعاتها الثقيلة).

مصادر بديلة للطاقة والوقود

إن المشكلات العالمية المرتبطة بالاستخدام المفرط، ولا سيما في الولايات المتحدة، للجازولين لتزويد السيارات بالوقود قد أدي في نهاية المطاف إلى البدء في

بذل جهود جادة لإيجاد بدائل له، ولا سيما في الولايات المتحدة، رائدة صناعة السيارات التي تسير بالجازولين.

تكنولوجيا التهجين

إن أحد التطورات المهمة هو؛ الأهمية المتزايدة للسيارات الهجينة التي تستمد جزءًا من طاقتها على الأقل من الكهرباء، وأحد الإمكانيات المستقبلية هو صنع سيارة تعتمد تمامًا على طاقة الكهرباء. *(Economist, 2008: June 19)*. ومع تقلص مصادر البترول في المستقبل، وازدياد الطلب، والاهتمام المتزايد بمشكلة الاحتباس الحراري، فإننا سوف نشهد المزيد من الجهود لإيجاد بدائل للسيارات التي تسير بالجازولين.

الإيثانول

هناك أيضًا اهتمام متزايد لإيجاد أنواع بديلة من الوقود تحل محل الجازولين، ومنها التركيز على غاز الإيثانول، *(Barrionuevo, 2007c: c1)*. إن الولايات المتحدة تعد أحد المنتجين الكبار لغاز الإيثانول، ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد البرازيل في الإنتاج والاستخدام. (يمثل الإيثانول ٤٠% من الوقود المستخدم هناك.إن ٧٠% من السيارات المباعة هناك تستخدم إما الجازولين أو الإيثانول *(Reel, 2007: A14)*). والمصدر الأكبر الحالي للإيثانول هو الذرة، ولكن يمكن استخراجه من منتجات زراعية أخرى (مصادر سليولوزية مثل التبن ونشارة الخشب مثلاً).

وفي الوقت الذي يؤمل فيه أن يساعد الإيثانول في حل المشكلات العالمية المختلفة، الاعتماد على البترول المنتج والمتحكم فيه في مكان آخر من العالم، تقليص نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فإنه يخلق مشكلات أخرى. أولاً، أدي الاهتمام المتزايد بالإيثانول إلى زيادة أسعار الذرة، الأمر الذي يهدد الصادرات الأمريكية من الذرة إلى أجزاء عديدة من العالم. ثانيًا، يمثل هذا أيضًا تهديدًا في أجزاء أخرى من العالم، مثل المكسيك حيث يوجد اعتماد كبير على الذرة كغذاء أساسي في صنع رقائق "التورتيا: *tortilla*". لقد أصبحت المكسيك، بسبب العولمة، أكثر اعتمادًا، كما عاينا (انظر الفصل ٧) بشكل متزايد على الذرة الأمريكي وتأثرت بالتالي بارتفاع أسعاره بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، ارتفع سعر الذرة المكسيكي أيضًا بسبب السوق العالمية.

لقد أصبح الإيثانول كرة قدم سياسية عالمية. فعلى سبيل المثال، تعتزم الولايات المتحدة إقامة شراكة مع البرازيل لإنتاج الإيثانول. ويعد هذا أمرًا مهمًا بالنسبة لتخفيض اعتماد الولايات المتحدة على الجازولين، ولكنه أيضًا نتيجة لجهود الولايات المتحدة المناهضة للقوة الصاعدة لهوجوشافيز (انظر ما يلي)، وفنزويلا الغنية بالبترول في أمريكا اللاتينية *(Reel, 2007: A14)*، (مع الاكتشاف الذي تم أخيرًا لبئر بترولية ضخمة جديدة ممكنة في البرازيل، علينا أن نفكر إلى أي مدي سوف يستمر اهتمامها بالإيثانول).

إن الولايات المتحدة، في واحد من إجراءاتها المضادة لتوجهها النيوليبرالي لتحرير التجارة، تفرض تعريفة مقدارها ٢٤ سنتًا على معظم الإيثانول المستورد إلى البلاد. ويساعد هذا الإجراء على حماية مزارعي الذرة الأمريكيين، ومعاقبة مزارعي البلدان الأخري، ولا سيما البرازيل. وهناك أمل في أن تؤدي المحادثات على المدي الطويل بين البرازيل والولايات المتحدة إلى تقليص أو إلغاء هذه التعريفات.

ومهما يكن من أمر، فإن مخاوف قد برزت في الآونة الأخيرة من أن يفاقم الوقود البيولوجي مثل الإيثانول مشكلة انبعاثات غاز الدفيئة بدلاً من الحد منها. ففي الوقت الذي ينتج فيه الوقود الحيوي في حد ذاته انبعاثات أقل من تلك التي يتسبب فيها الوقود الإحفوري، فإنه ينتج انبعاثات أكبر عندما نتبنى نظرة أوسع. لقد كان من المعروف لبعض الوقت أن تنقية ونقل هذا الوقود يتسببان في انبعاثات كربونية. والجديد هو إدراك أن إنتاج وقود حيوي يؤدي إلى تقليص أو تدمير الغابات المطيرة، والأراضي العشبية، وغيرها من الأنظمة الإيكولوجية، وأن حرق أو حرث تلك الأنظمة يؤدي إلى انبعاث الغازات الخبيثة. وعلاوة على ذلك، تتفاقم المشكلة أيضًا لأن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية تعمل عمل الإسفنجة في امتصاص الانبعاثات الكربونية. أضف إلى ذلك، أن الأراضي التي تصلح أو تستخدم في زراعة المحاصيل التي تحل محل هذه الأنظمة الطبيعية تمتص كمية أقل بكثير من الكربون.

إن الأصداء المتعلقة بإنتاج الوقود الحيوي يمكن أن تكون هائلة في نهاية المطاف. وفي الوقت الذي تخصص فيه الولايات المتحدة المزيد من المزارع لإنتاج الذرة بالفعل، ترد بلدان مثل البرازيل بإنتاج المزيد من فول الصويا لتعويض النقص في الإنتاج الأمريكي لذلك المحصول. ويؤدي هذا إلى المزيد من إزالة الغابات في البرازيل لتوفير أراضٍ زراعية جديدة، ويؤدي هذا بدوره، كما شاهدنا من قبل، إلى المزيد من انبعاثات الكربون، وقدرة أقل على امتصاصه. ويبدو أن قصب السكر يمكن أن يقدم بعض الأمل لأنه يتطلب طاقة قليلة للنمو ويمكن تحويله إلى وقود بسهولة. وهناك إمكانية أفضل تتمثل في منتجات النفايات الزراعية، لأنها لن تتطلب المزيد من الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود. *(Rosethal, 2008d: A9)*.

والمشكلات الأخري التي ترتبط بالإيثانول واضحة بشكل متزايد. فمثلاً، في الوقت الذي تخصص فيه المزيد من الأراضي للمحاصيل اللازمة لإنتاجه، تخصص أراضٍ أقل لإنتاج الغذاء. ويؤدي هذا إلى زيادة أسعار الغذاء ليس فقط بالنسبة للمكسيك ومحصول الذرة فيها، وإنما أيضًا بالنسبة لكل أنحاء العالم. وتتمثل مشكلة أخرى في أن المصانع التي تنتج الإيثانول تستخدم كميات ضخمة من المياه، التي تُعدُّ في حد ذاتها، كما بينا من قبل، أحد المصادر المعرضة للخطر بشكل متزايد. (*Economist, 2008: February 28*).

زيت النخيل

إن المشكلات المتضمنة في إيجاد مصادر بديلة لطاقة الوقود الإحفوري (الفحم، البترول) تتجلي أيضا في حالة زيت النخيل. لقد تبنت هولندا منذ زمن ليس بعيد فكرة استخدام الوقود الحيوي (ولا سيما زيت النخيل) في محطات الكهرباء الخاصة بها بوصفها طريقة للانتقال إلى طاقة خضراء وأكثر استدامة. لقد ابتكرت بعض المحطات مولدات تدار حصريا بزيت النخيل. لقد قدمت الحكومة الهولندية المعونات الضخمة وأصبحت المستورد الأول لزيت النخيل، وتضاعفت وارداتها منه ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومع ذلك، أدت الحاجة لتزويد هولندا بزيت النخيل إلى دمار الغابات المطيرة، وإلي إزالة الغابات في أماكن مثل إندونيسيا وماليزيا. وبالإضافة إلى ذلك، برزت نزعة في تلك الأماكن لاستخدام أسمدة ذات إمكانيات مدمرة لإنتاج زيت النخيل. وفضلاً عن ذلك، ولتهيئة مزارع جديدة، جُففت الأراضي الخبيثة وأحرقت الأمر الذي أدي إلى انبعاثات كربونية ضخمة، هي ما كان الهولنديون يسعون بالضبط إلى تخفيضها أولاً بالتحول إلى زيت النخيل. ولقد أدرك البعض الحاجة إلى منظور عالمي أشمل لعلاج هذه المسألة. إن التركيز على هولندا أو أوربا على نحو أكثر عمومية (حيث يشكل الوقود الحيوي

بديلاً لوقود الديزل الذي يستخدم في السيارات)، يتجاهل أثر التغييرات التي تحـــدث في أجزاء أخرى من العالم. إن المشكلات العالمية الناتجة عـــن انبعاثات الكربون لا تحل بمجرد نقل هذه الانبعاثات من إقليم إلى آخر. إن الـــبعض يـــري أن مـــن المتعين علي دول مثل هولندا أن تأخذ في الحسبان كل الانبعاثات الناتجة عن هـــذه التغيرات. إن الانتقال إلـــى الوقـــود الحيوي يتم القيام به مع إدراك متزايـــد بأنـــه يصبح ذا معني في حالة وجـــود انخفـــاض كلـــي فـــي الانبعاثـــات الكربونيـــة. *(Rothenthal, 2007b: c11)*.

الطاقة الشمسية

إن مصدرًا بديلاً أفضل هو الطاقة الشمسية. وأحد مميزاته هو أنه لا ينـــتج أي غازات دفيئة. وميزة أخرى، ولا سيما في المناخات الأكثر دفئًا، هي أنها تنـــتج طاقتها القصوى تمامًا عند الحاجة. بمعني أنها تنتج أقصي قدر من الطاقة في الأيام الحارة المشمسة، وتلك هي الأوقات التي تبرز فيها الحاجة القصوى للطاقة لتشغيل أجهزة التكييف. إن بإمكان بعض التكنولوجيات اللازمة لاستخدام الطاقة الشمـــسية تخزين هذه الطاقة، ومن ثم يمكن الاستفادة بها ليلاً وفي الأيام الـــضبابية. وتظـــل الطاقة الشمسية أعلى ثمنًا من الوقود الإحفوري، ولكن طالما أن أســـعار الأخيـــر تواصل الارتفاع (نظرًا لزيادة الطلب وقلة المعروض) وتهبط تكاليف الأولي (نظرًا لتحسن التكنولوجيات) فإننا قد نشهد استخدامًا أكثر وأفضل للطاقة الشمسية.

(Economist, 2008: February 21 ["The Power of Concentration"]).

إصلاح تكنولوجي

إن الحديث عن الاستخدام المتزايد للطاقة الشمسية يتعلق بالاهتمام المتزايـــد في وقتنا الراهن بـــ "الإصلاح التكنولوجي" بالنسبة –على الأقل– لبعض المشكلات

البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري. إن هناك رغبة في العثور على حلول تكنولوجية لكل المشكلات الاجتماعية. إن اكتشاف تكنولوجيات جديدة يبدو للكثيرين أسهل بكثير وأقل مشقة من إقناع أعداد كبيرة من البشر بتغيير أنماط سلوكهم المستقرة، ذلك أن البشر يكرهون تغيير أنماط استهلاكهم، ومن ثم يفضلون الأمل في حلول تكنولوجية للمشكلات الإيكولوجية التي يلعبون دورًا كبيرًا في خلقها. وعلاوة على ذلك، تهتم صناعات كثيرة بأن يواصل البشر الاستهلاك بمعدلات عالية. ومن ثم، يكون أحد الأسباب الرئيسية للاحتباس الحراري هو الزيادة المستمرة في حرق الوقود الإحفوري. إلا أن صناعات كثيرة وأناسًا كثيرين يرتبطون بفكرة الوقود الإحفوري، بل ويمضي الكثيرون في أجزاء أخرى من العالم في حرق المزيد من هذا الوقود. وينطبق هذا بصفة خاصة على استخدام الجازولين في البلدان المتقدمة جدًا في تسيير السيارات، والأعداد المتزايدة من البشر في بلدان مثل الصين والهند التي يمكنها الآن امتلاك السيارات، والأعداد الكبيرة في الدول الأقل تقدمًا التي ترغب في تملكها. وفي مواجهة هذا الطلب الضخم والمتزايد، من غير المحتمل أن تلقي دعوات الحد من استخدام الجازولين آذانًا صاغية (على الرغم من أن الكساد الكبير يجبر الناس الآن على الحد من استهلاكه). ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة للبحث عن إصلاح تكنولوجي يمكنه أن يحل المشكلات التي يتسبب فيها حرق الجازولين. وعلى نحو أكثر عمومية، أنواع الوقود الإحفوري. ومع إصلاح تكنولوجي كهذا، لا يمكن للإنتاج والاستهلاك في كل أنحاء العالم أن يستمرا فقط، وإنما يتوسعان أكثر.

لقد تم إدخال "الهندسة الجيولوجية" وسلسلة من الاقتراحات الجديدة نسبيًا للتعامل مع مشكلات إيكولوجية عالمية في الوقت الذي تترك فيه الأسباب الرئيسية والمتنامية للاحتباس الحراري بلا مساس وبلا طرح. ومن بين المشكلات التي يتم مناقشتها هي "حقن الكيماويات في الغلاف الجوي الأعلى لتبريد الثقوب أو سد ضوء الشمس من خلال جعل السحب أكثر عكسًا لهذا الضوء أو جعلها مرايا مقيمة

في الفضاء" (Dean, 2007: A11). لقد تم إخراس الدعم العلمي للعديد من الأسباب: هناك مخاوف من أن يشجع الحديث عن هذه الحلول البشر في الاستمرار، بل وزيادة استخدامهم لأنواع الوقود الإحفوري؛ وهناك مخاوف كبيرة من أن يكون لتحقق بعض هذه الاقتراحات سلسلة من النتائج غير المتوقعة التي سوف تطرح مشكلات كبرى، أو أكبر من المشكلات التي وُجهت للمساعدة على علاجها؛ إن هذه الابتكارات في مجال الهندسة الجيولوجية لم تُجرب، وبالغة الصعوبة، بل ويمكن أن تكون باهظة التكاليف على نحو استثنائي؛ وهناك مشكلات أخرى كثيرة تتعلق بالمناخ (مثلاً، الحموضة الزائدة للمحيطات) والتي لن تتأثر بتغيرات المناخ العالمي التي تسببها هذه التكنولوجيات. إن القيام بهذه المشروعات سوف يتطلب جهودًا عالمية مخلصة وبنية حوكمية عالمية تُمول تمويلاً ضخمًا. وتعقد الآمال هنا في أن تصبح الحوكمة العالمية التي تؤدي وظيفتها بالفعل والتي "تضبط استخدام ترددات الموجات اللاسلكية، وتنظم عملية التحكم في حركة المرور الجوية". (Dean, 2007: A11). نموذجًا لما يلزم علاجه بالنسبة للمشكلات المناخية العالمية.

وفي الوقت الذي لا تكون فيه الهندسة الجيولوجية أكثر من مجرد مجموعة من الأفكار الغامضة عند هذا الحد، ويفصلها عن الاقتراب من أداء وظائفها مسافات بعيدة، يتوقع أحد الخبراء الكبار في هذا المجال أن تصبح في غضون قرنين "شيئًا من صنع الإنسان"، ويعني أنها سوف تصبح ثمرة أو نتاج التصميم والهندسة الجيولوجية البشريين. وهناك جهود تبذل الآن بالفعل للاستجابة للآثار السيئة للاحتباس الحراري على الزراعة والمحاصيل. ويشمل هذا مظاهر جديدة لـ "الثورة الخضراء"، مثل إنتاج محاصيل باستخدام التربية الانتقائية والهندسة الوراثية يمكنها تحمل المناخات الأكثر دفئًا، وتقبُّل الملوحة الزائدة التي كانت تتسبب في دمارها من قبل، محاصيل لا تتأثر بموجات الجفاف، بل ويمكنها أن تحيا إذا ما غمرت تحت الماء. (Weiss, 2000: A6). وتشمل الاستجابات الأقل

درامية تقليص عملية الحرث. (تقليل عملية البخر وكمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في الغلاف الجوي)، تقليل كمية الأسمدة المستخدمة (أسمدة تنتج أوكسيد النيتروس الأقل ضررًا بكثير بالنسبة للغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون)، زراعة أشجار الظل، وإضافة أشجار الفاكهة الأكثر قدرة على تحمل التغير المناخي من محاصيل الكفاف.

بل وهناك "قبو يوم الحشر: *doomsday vault*" الموجود في أحد سفوح الجبال النرويجية الذي يكتظ بالحبوب من كل أنحاء العالم. وفكرة هذا القبو هي؛ أننا في حالات التغيرات المناخية المؤثرة وغير المتوقعة، لا نعرف مقدمًا أي البذور هي التي سوف تواصل البقاء وتزدهر. وحتي بالنسبة لسيناريوهات أسوأ الحالات، يكون الأمل في أن بعض هذه الحبوب المخزونة في القبو النرويجي سوف تكون هي الحبوب التي تنقذ البشرية إذا حلت المجاعة.

قضايا اقتصادية

من المحتمل أن تكون الحلول طويلة الأجل، بل والحلول قصيرة الأجل المقترحة لمعالجة المشكلات البيئية عمومًا، ومشكلات التغير المناخي على وجه الخصوص باهظة التكاليف. ***(Mufson, 2007: A1, A9)***. إن أنواع الجهود العلمية المتقدمة التي لخصناها آنفًا سوف تكلف مبالغ ضخمة للإنفاق فقط على الأبحاث، ناهيك عن التنفيذ. وحتي التغيرات الأقل جدة وابتكارًا مثل المزيد من التوربينات الهوائية، والألواح الشمسية، وإعادة التحريج، وتجديد المصانع الضخمة وتزويدها بالآلات والمعدات الجديدة وبناء محطات الطاقة القادرة على استرداد ثاني أكسيد الكربون، والكثير من محطات الطاقة النووية التي يدور حولها الجدل، تتضمن تكاليف لا يمكن تخيلها. وفضلاً عن ذلك، تحتاج هذه الجهود لأن يتم تبنيها عالميًا،

وسوف يشمل هذا الكثير من الدول دون أن يكون للموارد دخل كبير، أو أي دخل في هذه المشكلات. وحتي في الدول المتقدمة جدًا، ليس من الواضح أن البشر يدركون التكاليف التي تتطلبها هذه الجهود، ناهيك عن استعدادهم للدفع مقابلها. وتلك هي الحقيقة بالنسبة للولايات المتحدة التي تلهث وراء أوربا في تنفيذ أكثر هذه التغيرات بدائيةً والانفاق عليها. إن ألمانيا، على سبيل المثال، تحتل الريادة في أوربا في استخدام الرياح والطاقة الشمسية، وتلهث الولايات المتحدة وراءها في هذا المجال. ويجعل الكساد الحالي بطبيعة الحال من تبني هذه البرامج الضخمة باهظة التكاليف أمرًا أقل احتمالاً.

معارضة حركة المحافظة على البيئة

في الوقت الذي تبدو فيه حركة المحافظة على البيئة خيرًا خالصًا، يبدو من غير المألوف وجود معارضة لهذه الحركة. وعلى نحو أكثر عمومية يبدو المهتمون بالنمو الاقتصادي نافذي الصبر حيال أنصار المحافظة على البيئة، ولا سيما عندما تتسبب حركة المحافظة على بالبيئة، في إبطاء أو وقف هذا النمو. وتشمل أحد الأمثلة الطريفة في هذا الصدد الجهود التي يبذلها "الصندوق العالمي للحياة البرية" *(WWF)* الذي بدأ عام ٢٠٠٣ في إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية في البرازيل وفق برنامج يعرف باسم برنامج "المناطق المحمية لإقليم الأمازون" *(Rohter, 2007a: A4)*. وأحد الاهتمامات الكبرى لهذا البرنامج هو الحد من إزالة المزيد من الغابات. وكما ناقشنا سلفًا، فإن منطقة الأمازون كانت قد أزيلت غاباتها بالفعل إلى حد كبير. لقد كانت غابة الأمازون مهمة، بالنسبة للعالم بسبب أشجارها التي لا تحصي والتي تمتص كميات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون. ولقد تدهورت هذه القدرة بشكل مؤثر، بل أسهمت الحياة النباتية المتحللة في الأمازون

بشكل كبير في إنتاج كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي فاقمت من مشكلة الاحتباس الحراري. وحتى كتابة هذه السطور، تعد المنطقة التي أزيلت عنها الغابات في البرازيل أكبر من مدينة نيويورك، ومدينة كونيكتيكت ونيوجيرسي مجتمعة. والهدف من وراء إنشاء "الصندوق العالمي للحياة البرية" هو حماية ليس الأشجار فقط في البرازيل، وإنما أيضًا تنوعها البيولوجي. ومهما يكن من أمر، فإن رد فعل رجال الأعمال كان سلبيًا تجاه هذا لسببين. أولاً، يُنظر إلى المسألة بوصفها معوقة لقدرتهم على تطوير الإقليم وموارده الطبيعية، ومن ثم زيادة حجم أعمالهم وأرباحهم. ثانيا، ينظر إلى المسألة على أنها في حد ذاتها نوع من الإمبريالية وربما يُعَدُّ هذا مقدمة لعودة ظهور نوع من الإمبريالية الأكثر تقليدية (انظر الفصل ٣) يأتي عن طريقها رجال الأعمال إلى البلاد (وخاصة من أمريكا) لتطوير المنطقة، مسبوقين ربما بعمل عسكري. وينكر "الصندوق العالمي للحياة البرية" هذه الاهتمامات والارتباطات قائلاً بأنه يسعى ببساطة لحماية الأرض التي فشلت الحكومة البرازيلية في حمايتها.

ملخص الفصل

يفحص هذا الفصل الأثر الضار للتدفقات العالمية السلبية على البيئة. إن أكثر الدول تقدمًا مسئولة بشكل غير متكافئ عن المشكلات البيئية الحالية. وهذه الدول مؤهلة بشكل أفضل لعلاج هذه المشكلات.

إن الليبراليين الجدد وأنصار البيئة يناقشون أثر التجارة الحرة على البيئة. إن أنصار حماية البيئة يجادلون بأن قضايا البيئة ينبغي أن تكون لها الأولوية على القضايا الاقتصادية. إن التجارة الحرة ترتبط، من خلال تشديدها على التوسع في التصنيع، بالدمار الذي يلحق بالبيئة. ويري الليبراليون الجدد الجهود التي يبذلها أنصار حماية البيئة بوصفها معوقات خطيرة بالنسبة للتجارة. ويسعي البعض لدمج هاتين المقاربتين. فمثلاً، تري نظرية التحديث الإيكولوجي العولمة بوصفها سيرورة يمكنها أن تحمي وتعزز البيئة في ذات الوقت.

إن العلاقة بين الدمار البيئي والانهيار الاجتماعي يتم استعراضهما في هذا الفصل. ويتم البرهنة على أن الترابط العالمي يؤكد، خلافًا لما كانت عليها الحال في الماضي، أن الدمار الذي يلحق بالطبيعة لن يقتصر على مناطق جغرافية معزولة.

وإحدى المشكلات البيئية الكبرى هي تدمير البيئات الطبيعية، ولا سيما من خلال عملية إزالة الغابات. ولقد أسهمت عملية الصيد الصناعي في تدمير الحياة البحرية والأنظمة الإيكولوجية بشكل ملحوظ. لقد تعرض التنوع البيولوجي والأرض الزراعية الصالحة للاستعمال أيضا للتدهور وبمعدل سريع.

وأحد التحديات البيئية المهمة هو؛ التحدي الذي يتعلق بانحسار إمكانية الحصول على المياه العذبة. إن تقلص مصادر المياه نتيجة لتدهور التربة، أو التصحر، حوّل ما كان يعتبر في وقت من الأوقات منفعة عامةً إلى سلعة مخصخصة. وتعاني أفقر مناطق الكرة الأرضية من نصيب غير متكافئ من المشكلات المتعلقة بالمياه. وتزداد المشكلة تعقيدًا عن طريق استهلاك المياه الافتراضية"، حيث يستخدم البشر المياه من خلال استهلاك منتجات كثيفة الاحتياج إلى المياه. ويمكن أن يؤدي تدمير النظام الإيكولوجي للمياه إلى بروز مشكلة مهاجري المياه، وهم البشر الذي يجبرون على الهجرة بسبب عدم إمكانية الحصول على المياه أو بسبب الفيضان.

ولقد كان للتلوث الذي تتسبب فيه الكيماويات السامة أثر طويل المدي على البيئة. إن الاستخدام المتواصل للملوثات العضوية *(POP)* أدي إلى تلوث صناعي ملحوظ. إن غازات الخبيئة التي تحبس ضوء الشمس والحرارة في الغلاف الجوي للأرض، تساهم بشكل كبير في مشكلة الاحتباس الحراري. وتسبب هذه العملية بدورها ذوبان طبقات الجليد الموجودة على سطح الأرض، وهو الأمر الذي يحمل في طياته آثارًا كارثية. وبغض النظر عن إمكانية الفيضان المستدام، فإن الاحتباس الحراري يسبب خفضًا في قلوية المحيطات وكذلك دمارًا للأنظمة الإيكولوجية القائمة. إن الاحتباس الحراري يشكل أيضًا تهديدًا للإمداد العالمي للغذاء وكذلك لصحة الإنسان.

إن النمو السكاني، والزيادة المترتبة عليه في الاستهلاك تزيد المشكلات الإيكولوجية حدة. إن التدفق العالمي للمخلفات يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية الأخري، حيث يتم التخلص من النفايات الإلكترونية في البلدان النامية. كما أن الحشرات الضارة تتدفق أيضًا عبر الأقاليم حيث تسبب الدمار للأنظمة الإيكولوجية الهشة.

لقد تسبب تدهور البيئة في ردود فعل مهمة. وإحدى المقاربات هي مقاربة التنمية المستدامة التي تسعى إلى رسم طريق بين النمو الاقتصادي وبيئة مستدامة. إن العلاقة بين العولمة والاستدامة علاقة متعددة الأبعاد، إنها تشمل مظاهر اقتصادية، وسياسية وتكنولوجية.

إن جهودًا عديدة في طور الإعداد الآن تبذل لعلاج التغير المناخي. ومع ذلك، تُواجه هذه الجهود بمقاومة شديدة من جانب الحكومات والشركات. فعلى سبيل المثال، فشل بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى تخفيض انبعاثات النسب العالمية للكربون، في الانطلاق بصفة خاصة بسبب رفض الولايات المتحدة التصديق عليه. ومع ذلك، تُحشد القوي الدافعة في دوائر الشركات للتعامل مع مشكلات البيئة.

وهناك تحديات مهمة متضمنة في تنفيذ إجراءات تتعلق بمشكلات البيئة (مثلاً، ضريبة الكربون، محايدة الكربون). ومن الصعب أيضًا إيجاد بدائل لأنواع الوقود الإحفوري – فمثلاً، هناك بعض المشكلات المتعلقة باستخدام الإيثانول باعتباره بديلاً للجازولين – إنه أقل كفاءة، وأدي إلى ارتفاع أسعار الذرة (الذي يُعَدُّ مصدرًا أساسيًا من مصادر الإيثانول). وعلى الرغم من أن أنواع الوقود الحيوي ذاتها تسبب انبعاثات أقل، فإن استخراجها ونقلها يسهمان بشكل بارز في المشاكل الكلية للانبعاثات.

وتشير التجارب السابقة الخاصة بالتعامل مع قضايا البيئة إلى الحاجة إلى نظرة عالمية للمشكلة. إن التركيز على أقاليم محددة مثل أوربا يغفل الآثار الموجودة في أماكن أخرى. وبدلاً من التعامل مع أسباب الاحتباس الحراري، يوجد اهتمام بـ "الإصلاحات التكنولوجية" مثل الهندسة الجيولوجية.

قراءات إضافية

Zygmunt Bauman. *Liquid Fear.* Cambridge: Polity, 2006.
Jared Diamond. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed.* New York: Penguin, 2006.
Arjen Y. Hoekstra and Ashok K. Chapagain. *Globalization of Water: Sharing the Planet's Freshwater Resources.* Malden, MA: Blackwell, 2008.
Rachel Carson. *Silent Spring.* Boston: Houghton Mifflin, 1962.
Ernesto Zedillo, ed. *Global Warming: Looking Beyond Kyoto.* Washington, DC: Brookings, 2008.
Simone Borghesi and Alessandro Vercelli. *Global Sustainability: Social and Environmental Conditions.* New York: Palgrave Macmillan, 2008.
Jacob Park, Ken Conca and Matthias Finger, eds. *The Crisis of Global Environmental Governance: Towards a New Political Economy of Sustainability.* New York: Routledge, 2008.

ملاحظات

١- ليست هذه أول مرة نواجه فيها هذه الأزمات. وعن الأزمة الإيكولوجية المرتبطة بالعصور المظلمة انظر، *(Chew, 2002: 333 – 56)*.

٢- ومع ذلك، تميل الأعاصير ذاتها إلى أن تنتج زوابع، ولا سيما في المناطق الساحلية.

٣- إن الساحل الشرقي للولايات المتحدة متأثر بشكل قوي وربما متزايد بالأعاصير التي تميل إلى التحول إلى زوابع.

٤- إن الأسماك وغيرها من الأغذية البحرية تؤدي وظائف أخرى مثل المحافظة على نظافة المحيطات.

5- *www.pops.int; Downie (2007: 953 – 5).*

٦- كان التقرير رهنًا بزمنه (وجود الكثير من الأنظمة الشيوعية في ذاك الوقت) وأراد مؤلفوه أن تستخدم أفكاره في دول ذات توجه نحو السوق وأخرى تحتفظ بالتخطيط المركزي على حد سواء. وفي الوقت الذي توجد فيه دول قليلة في الوقت الراهن تعتمد على التخطيط المركزي (كوبا مثلاً)، فإن موضوع التقرير المتصل حول إمكانية استخدام الاستدامة في الدول المتقدمة والنامية، يظل وثيق الصلة ومناسبًا أو أكثر مناسبة من أي وقت مضى.

الفصل الثالث عشر

التدفقات العالمية السلبية والسيرورات

الواردات الخطيرة، والأمراض، والجريمة، والإرهاب، والحرب

لقد بدأ الفصل السابق الذي دار حول المشكلات البيئية، وارتكز على مفهوم زيجمونت بومان (٢٠٠٦) عن العولمة السلبية. إن لتلك الفكرة صلة أكبر بهذا الفصل، نظرًا لأن زيجمونت يدرج عددًا من القضايا تحت العنوان الذي سوف يشكل مركز اهتمامنا هنا. وفي الوقت الذي توجد فيه الكثير من التدفقات السلبية التي يمكن أن تمثل أحد اهتماماتنا في هذا الفصل، فإن المناقشة سوف تقتصر على التدفقات العالمية التي ترتبط بالواردات الخطيرة، والأمراض التي لا حدود لها، والجريمة، والفساد، والإرهاب، والحرب.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بهذه التدفقات السلبية، ونتفق مع بومان حول فكرة السيولة العالمية المتزايدة، فإنه يمضي بفكرة العولمة السلبية إلى حدود أبعد كثيرًا، أو على الأقل، أبعد مما يمكن أن نمضي، بمعنى أن عولمتنا في رأيه "عولمة سلبية تمامًا: لا يكبحها كابحٌ، ولا تكملها أو يُستعاض عنها بنسخة رديفة "إيجابية"، تظل حتى الآن، في أفضل الأحوال، أملاً بعيد المنال على الرغم من أنها تبدو بالنسبة لبعض التكوينات مهمةً يائسة بالفعل *(Buman, 2006: 96)*. وعلى الرغم من وجود الكثير من المظاهر السلبية، والتدفقات والسيرورات المرتبطة بالعولمة بكل تأكيد، فإننا لن نقبل بالرأي الذي يذهب إلى أن العولمة شيء سلبي تمامًا. إن مناقشة للمشكلات المرتبطة بالعولمة، ومن النوع الذي قدمناه في هذا الفصل، والفصل السابق، يجب ألا تشغلنا عن جانبها الإيجابي. (تدفق المواد الصيدلانية التي تتسبب في إنقاذ حياة الكثيرين، أو الفرق الطبية التي تسهر على منع تفشي أوبئة جديدة... إلخ).

وإحدى النقاط الرئيسية الأخرى، هي أن ما يمكن اعتباره إيجابيًا أو سلبيًا بالنسبة للعولمة، يعتمد في الغالب على منظور المرء وموقعه[١]. ومن ثم، ففي

الوقت الذي سوف يتفق فيه معظمنا على أن الإرهاب سيرورة سلبية، فإن المنخرطين في هذه السيرورة ويقومون بتدعيمها سوف لا يتفقون مع هذا الرأي. وإليك مثال آخر. إن الكثيرين في الولايات المتحدة يعتبرون الليبرالية الجديدة شيئًا طيبًا، ولكن هناك آخرين (بمن فيهم بومان ومؤلف هذا الكتاب) يرون أنها تسببت في خلق الكثير من المشكلات بالنسبة لأجزاء كبيرة من العالم[٢]. ومن ثم، تعد الليبرالية الجديدة، وفقًا لهذا المنظور، نموذجًا للعولمة السلبية. إن هذا التوجه العام ينسحب على نماذج العولمة السلبية التي قمنا بمناقشتها في هذا الفصل. بمعنى، أنه في الوقت الذي سوف يتفق فيه الكثيرون، وربما معظمنا، مع هذا التوصيف، فإن آخرين سوف يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية بشأنها.

وأخيرًا، يتعين الإشارة إلى أن العولمة السلبية لا تنطوي تقريبًا على تدفقات وسيرورات سلبية، بقدر ما تنطوي أيضًا على بني سوف ينظر البعض إلى نتائجها بوصفها سلبية إلى حد كبير، إن لم تكن سلبية تمامًا. وبناء عليه، سوف يُعتبر تنظيم القاعدة من وجهة نظر أولئك الذين يقفون موقفًا سلبيًا من الإرهاب (الغالبية العظمي من البشر في العالم) بنية سلبية. فإذا نظرنا إلى الليبرالية الجديدة باعتبارها سيرورة عالمية سلبية، فإن البني المرتبطة بها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سوف ينظر إليهما باعتبارها بني سلبية أيضًا. إن التمييز بين البنية والسيرورة، كما أوضحنا في موضع سابق من هذا الكتاب، تمييزٌ زائف بطبيعة الحال من أكثر من ناحية. ومن بين الأسباب العديدة لهذا الرأي هو أن أي بنية تتألف من سلسلة من السيرورات، وأن هذه السيرورات تتأثر بدورها، وتؤثر على سلسلة أكبر من السيرورات.

ومن الجدير بالذكر أيضًا، أن التدفقات العالمية السلبية بأشكالها المختلفة تؤدي إلى ردود فعل عالمية مضادة، وإلى جهود عالمية تشمل السيرورات والبني

التي يمكنها التعامل مع هذه التدفقات. وأحد الأمثلة -بلغة السيرورات- هو تطور نظم عالمية حديثة ومتطورة تتصف في الغالب بالاستمرارية للتعاملِ من بين أشياء أخري، مع مشكلة الإرهاب. *(Lyons, 2005: 135 – 49)*. أما فيما يتعلق بالبني، فإن "المنتدي الاجتماعي العالمي" هو أشمل نموذج لبنية أقيمت لتكثيف الجهود لمعالجة التدفقات السلبية المرتبطة بالعولمة، ولا سيما تلك التي تتعلق بعولمة الليبرالية الجديدة.

الواردات الخطيرة

إن تدفق كل أنواع المنتجات من أجزاء مختلفة من العالم، جعل من المستحيل تقريبًا التعرف بكل دقة على الطبيعة الفعلية للمنتجات التي تدخل أحد البلدان *(Barrionuevo, 2007b: B1, B9)*. وفضلاً عن ذلك، تحتوي المنتجات المنتجة محليًا على مكونات تنتمي إلى مناطق عديدة من العالم. خذ حالة "خبز سارا لي الأبيض الطري الناعم كامل الحبوب" الذي يحتوي على المكونات التالية (والدول التي تسهم في كل مكون من مكوناته): صمغ الجوار – الهند؛ بروبينات الكالسيوم – هولندا؛ العسل – الصين، وفيتنام، والبرازيل أو أورجواي، والهند، وكندا، والمكسيك، والأرجنتين؛ مغنيات الدقيق – الصين؛ البيتا كاروتين – سويسرا؛ فيتامين *D3* – الصين؛ جلوتين القمح – وفرنسا، وبولندا، وروسيا، وهولندا، وأستراليا. *(Schoenfeld, 2007: B9)*. وكلما عظم حجم المكونات العالمية في المنتج، كلما ازدادت صعوبة التأكد من عدم تسرب أي ملوثات إلى المنتج النهائي. وفضلاً عن ذلك، يصبح من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، تحديد المكان الذي تسرب منه هذا التلوث في حالة احتواء المنتج النهائي على مكونات عديدة تنتمي إلى أماكن كثيرة مختلفة في كل أنحاء العالم. ومن ثم، إذا أصاب "خبزّ سارا لي" الناس

بالمرض مثلاً، أصبحت هناك عدة مصادر محتملة للتلوث. أضف إلى ذلك أن الكثير من هذه المكونات تأتي من دول لا تتطابق فيها معايير السلامة مع المعايير الموجودة في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الشمال، ولا يمكن للمستهلك عملي أي شـيء حيث لا تشير بطاقات البيانات الموضوعة على الغذاء إلى مصادر هـذه المكونـات (عل الرغم من أن الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل في وضع مثل هذه البطاقات التي تعيّن بلد المنشأ بالنسبة للفواكه واللحوم عام٢٠٠٨)[٣]. ومن ثم، تتضمن هذه العمليـة سلسلة قيِمَة عالمية تشمل المكونات الموجودة في الأغذية المختلفة، واحتمال انتـشار الملوثات المرتبطة ببعض هذه المكونات على الأقل، نظرًا لأن السلسلة تتسم بـالطول المفرط والتنوع الغني.

لقد أدت العولمة إلى زيادة، ليس فقط في الواردات بكافة أنواعها، وإنما فـي الواردات التي تمثل خطورة على أحد البلدان ومواطنيه. ولقد ارتبطت هذه القضية أخيرًا بقدر كبير من السمعة السيئة بسبب الـواردات الـصينية، ولا سـيما إلـى الولايات المتحدة. ونظرًا لانفجار حجم المنتجات التي تستوردها الولايات المتحـدة وغيرها من الصين، فضلاً عن تنوع هذه المنتجات في العقدين الأخيرين، وانفجار حجم تلك المنتجات مرة أخري، فقد تزايد عـدد الاحتجاجـات العنيفـة المتعلقـة بالمشكلات المصاحبة لها بشكل متكافئ. وفي عام ٢٠٠٧، حدثت فضيحة تتـصل بطعام الحيوانات المنزلية الأليفة (سموم في طعام الكلاب، مثلاً، مـادة الميلامـين، وهي إحدى المواد الكيماوية الصناعية)، ومعجون أسنان مـصنوع فـي الـصين يصيب هذه الحيوانات والبشر بالمرض (لقد ماتت بعض هـذه الحيوانـات بـسبب تناول هذه الأطعمة). وفي عام ٢٠٠٨، أغذية للبشر ولا سيما الأطفال ملوثة أيضًا بمادة الميلامين.

وفي الوقت الذي نركز فيه على الواردات الصينية، علينا أن نتذكر أيضًا دولاً أخرى كثيرة كانت متورطة ولا تزال في الاستيراد العالمي للمنتجات الخطيرة. فعلى

سبيل المثال، قامت الشركات الأمريكية باستيراد مواد صيدلانية كانت محظورة في الولايات المتحدة من بلدان أخري.وتقوم الكثير من الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، بإرسال سفنها التي انتهت خدمتها إلى جنوب آسيا بصفة خاصة لتفكيكها، رغم ما تتطلبه هذه العملية من جهد شاق، قذر وملوث وبالغ الخطورة(٤). لقد اتُهمت شركة "نستلة" السويسرية بتصدير غذاء للرضع إلى دول الجنوب، ولا سيما أفريقيا، على الرغم مما يحتويه هذا الغذاء من مواد ضارة بالنسبة لهؤلاء الأطفال. ففي الوقت الذي كان يهدف فيه هذا الغذاء لأن يكون بديلاً عن لبن الأم، كانت كمية المياه المطلوبة لخلطه، من بين أشياء أخري، مصابة بالتلوث.

لعب الأطفال

وفي منتصف عام ٢٠٠٧، تفجرت قضية أخرى حول الأعداد الضخمة من لعب الأطفال المصنوعة في الصين والتي تصدر إلى الولايات المتحدة. لقد كان هناك، من بين أشياء أخري، لعبٌ من القطارات المطلية بطلاء من الرصاص يمكن أن يتسبب في إصابة مخ الأطفال بالتلف، ومقلٌ زائفة للعيون معبأة بالكيروسين، وخُشخيشات لمعاصم الأطفال الرضع يمكن أن تسبب الاختناق *(Lipton and Barboza, 2007: A1, C4)*. لقد كانت هذه المشكلات الأشد خطورة بين اللعب رخيصة الثمن غير الموسومة بأية علامة تجارية مميزة التي تباع في محلات "دولار واحد". وتعد الصين الآن مصدرًا لـ ٦٠% من التنبيهات الخاصة بسلامة المنتج في الولايات المتحدة مقابل نحو ٣٦% عام ٢٠٠٠، كما أنها تُعد أيضًا مصدرًا هامًا من مصادر لعب الأطفال الزائفة. وتلعب الدول الشمالية دورًا هنا عندما تطلب منتجات بالغة الرخص، وتعجز عن فحص هذه المنتجات بشكل مناسب.

الكيماويات

إن نطاقًا واسعًا من المواد الكيماوية (يقدر عددها بـــ ٨٠٠,٠٠٠ ألف مادة) التي لم يتم التصديق عليها أو فحصها يتدفق من المصانع الصينية. إن عددًا كبيـرًا من الشركات الصينية يقوم بتصنيع الكيماويات التي تشكل موادًا خامًا تـدخل فـي العديد من المنتجات الصيدلانية. ولقد ارتبط عدد من الفضائح بهذه القضايا يـشمل إنتاجًا غير معتمد (مزيف)، وبيانات مزورة، وانتهاكات لبراءات الاختراع، والبيـع لمعامل غير معتمدة في الولايات المتحدة، وبيع مـواد لا تتمـشي مـع المعـايير المعمول بها، وبيع مواد صيدلانية ثبت سُميتها قتلت وألحقت الأذي بالمئـات فـي هاييتي وبنمـا (لم تتخـذ الـصين أي إجـراء ضـد الـشركات المخالفـة). *(Bagdanish, Hooker, and Lehern, 2007: A1, A10)*. وبرغم هذا كله، لا يوجد سوي قدر ضئيل من الإشراف أو الرقابة على هذه المنتجات مـن قبـل الهيئـات المنظمة في الصين. ولقد ازدادت إمكانات حدوث هذه المشكلات بـسبب سلاسـل الإمداد الطويلة والمعقدة المصاحبة للعولمة. ومن جانبها، تفتقر الولايات المتحـدة، ولا سيما إدارة الأغذية والعقاقير *(FDA)* إلى الموارد الكافية للإشراف أو السيطرة على كل هذه الشركات، وإنما تكتفي فقط بالإشراف والسيطرة على بعض الشركات الصينية المشروعة (نحو ٢٠شركة)، ناهيك عن الشركات غير المـشروعة التـي تقوم بتصنيع العقاقير للسوق الأمريكية.

الهيبارين

الهيبارين عقار مهم جدًا، مسيل للدم، يستخدم في عمليات طبية مثل جراحة الأوعية الدموية، وغسيل الكلي، ويُستمد المكوّن الفاعل ("الهيبارين الخام") بـشكل كبير من الغشاء المطاطي المطبوخ لأمعاء الخنزير. إن الكثير من إمدادات العـالم

من الهيبارين الخام (الموزع على 42 بلدًا) يأتي من الصين، ولكن العقار تسبب طبقًا لتقديرات أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ في إصابة ما يقرب من ٤٥٠ أمريكي بالمرض، ووفاة أربعة أشخاص *(Barboza, 2008c: A12)*، على الرغم من ارتفاع هذه التقديرات مباشرة تقريبًا إلى ٢١ حالة وفاة (كان يمكن إرجاع الكثير من هذه الوفيات لأمراض خطيرة موجودة) *(Boganich, 2008: A1, A10)*. ولقد وردت تقارير أخيرة تفيد بوجود مرضي في ألمانيا أصيبوا بالمرض نتيجة لتعاطي الهيبارين *(Harris and Bogdanich, 2008: A5)*. وترجع المشكلة إلى سلسلة الإمداد العالمية للعقار الذي يصنع في الولايات المتحدة عن طريق شركة باكستر إنترناشيونال. ومع ذلك، يبدو أن أصل المشكلة (وهذا أمر غير مؤكد بسبب تعقد سلسلة الإمداد) يرجع إلى مصنع صيني أو إلى الممولين الصغار والورش الريفية في الصين التي تقوم بمعالجة الخنازير وتحويل أمعائها إلى المكونات الخام الجديدة للهيبارين. وهذه عمليات تجارية صغيرة تتولاها الأسر، لا تخضع لأي فحص أو إشراف من قبل الحكومة أو المسئولين عن الصناعة. ويمكن للقائمين على هذا العمل أن يعيشوا في نفس المبني الذي تعالج فيه أمعاء الخنازير.

وإليك وصف لمكان يتم فيه إنتاج الهيبارين الخام:

> في قرية تدعي جزينوانجزهونج، يعمل كل منزل تقريبًا بطول شارع ضيق عملاً إضافيًا باعتباره معملاً صغيرًا للهيبارين، حيث تقوم مجموعات من أربع أو ثماني نساء يرتدين المرايل والأحذية البيضاء، بغسل وفصل ومعالجة أمعاء الخنازير إلى أغلفة نقانق وهيبارين خام.

وتكون الأرضُ مغطاة عادة بالبرك وقنوات الـصرف؛ والورشُ مكدسة ومهدمة وبلا تدفئة، ويتصاعد البخار الناتج عن عملية الإنتاج مضببًا النوافذ ومرطبًا الجـدران. وتوجـد مواقد ضخمة لطبخ المكونات، وعلي طول الأروقة تـصطف براميل زرقاء كبيرة لتخزين الأنزيمات والراتينجات وأمعـاء الخنازير والمياه المتخلفة. *(Barboza, 2008c: A1, A12)*.

وفي الوقت الذي يمكن أن تكون فيه هذه الأماكن مصدرًا لتلوث الهيبـارين، توجد إمكانات أخرى (مثلاً، أن يكون المرض قد اجتاح قطعـان الخنـازير فـي الصين) بالإضافة إلى نقاط أخرى في سلسلة الإمداد الطويلة التي تنتهي باسـتخدام العقار في المستشفيات في كل أنحاء العالم.

الأسماك

إن نحو ٤,٥ ملايين صيني يعملون مزارعي أسماك، وتُعَدُّ الصين مـصدرًا رئيسيًا للطعام البحري. فعلى سبيل المثال يأتي ٨٠% من سـمك الأنقلـيس الـذي يستهلك في الولايات المتحدة و*70%* مـن سـمك المـشط ***Tilapia*** مـن الـصين ***(Barboza, 2007a: c1, c4)***. إن الكثير من طعام البحر يتم إنتاجه خارج الشواطئ ولكنه يُنتج أيضًا "علي الأرض، وفي البحيرات، والبـرك، والأنهار، والخزانـات، أو في برك سمكية مثلثة ضخمة تحفر في الأرض" ***(Barboza, 2007c: A10)***. إن الصين تمتلك مزارع ضخمة لتربية الأحياء المائية تشبه المصانع جعلت منها أكبر منتج لأسماك المزارع (يبلغ إجمالي ما تنتجه ٧٠% من سمك المـزارع). وتـشق

المياه الملوثة بفعل المخلفات الصناعية ومياه الصرف (المختلطة بالمبيدات الحشرية) طريقها إلى هذه الأماكن المائية وتلوث طعام البحر بالمبيدات والعقاقير والرصاص والمعادن الثقيلة... إلخ. وعلاوة على ذلك، ولكي يتم الحفاظ على حياة الأسماك في برك التربية الكبيرة اللازمة لإمداد المزارع السمكية الضخمة، يتم معالجة الأسماك أحيانًا بالمضادات الحيوية. ومن ثم، تحظر الولايات المتحدة استيراد منتجات بها آثار من هذه المضادات، أو التي تكتشف أن بها آثارًا من الكيماويات والمبيدات نظرًا للأضرار التي يمكن أن تلحقها بالمستهلكين.

وهناك مصنع إيجزولونج في تيشان بالصين، والذي يضم من بين أشياء أخري، موقدًا للشي يبلغ حجمه ملعب كرة قدم. وعلي الرغم من الجهود الكبيرة التي يبدو أن المصنع قد بذلها لتقديم طعام بحري نظيف، تم اتخاذ الإجراءات لمنع دخول هذا الطعام إلى الولايات المتحدة في الكثير من المناسبات بواسطة "وكالة العقاقير الفيدرالية" *FDA* لأنه أتي من بحار لوثتها المصانع الصينية، ومحملة بمواد كيماوية ومبيدات بعضها يسبب السرطان. وعلي الرغم من أن الصين مسئولة عن حوالي ٢,٢% من واردات طعام البحر إلى الولايات المتحدة (ما مقداره ٢ بليون دولارًا تقريبًا من المعاملات عام ٢٠٠٦، بالمقارنة بما يزيد قليلاً على نصف بليون دولارا عام ٢٠٠١)، فإن ٦٠% من طعام البحر الوارد من الصين منع من دخول الولايات المتحدة.

وتلك مشكلة كبري بالنسبة للولايات المتحدة (ودول أخرى مثل دول الاتحاد الأوربي) التي تستورد ٨٠% من طعام البحر، والتي تعاني، مثلها مثل دول أخري، من التناقص المستمر من مخزون هذا النوع من الطعام، كما يمثل الأمر أيضا مشكلة كبري ممكنة بالنسبة للصين (ومستهلكيها) وصناعتها السمكية التي تصل إلى ٣٥ بليون دولار. بل إن المشكلة تمتد إلى ما وراء طعام البحر، لأن

الصين أصبحت في وقت قصير جدا ثالث أكبر مصدر للطعام إلى الولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك. وعلاوة على ذلك، ليست الصين فقط المصدر الرئيسي لطعام البحر إلى الولايات المتحدة، ولكنها المصدر الرئيسي أيضًا للثوم، وعصير التفاح المركز، كما أنها تشكل أهمية متزايدة في تصدير الخضروات المصنعة، والأغذية المجمدة، ومكونات الطعام.

وكما هي الحال بالنسبة للمواد الصيدلانية، تنشط وكالة العقارات الفيدرالية في رفض استيراد الأغذية الملوثة، ولكنها غير مستعدة بما يكفي لانفجار الواردات في هذه المنطقة، ومن ثم فهي تكتفي بمجرد فحص عينات من كميات صغيرة من الأغذية الواردة إلى الولايات المتحدة. إن "وكالة العقاقير الفيدرالية" بنيةٌ غير مؤهلة بشكل يدعو للرثاء للوقوف في وجه طوفان الطعام المستورد. ومع ذلك، تدعي الصين أن الحواجز التي تقف عائقًا في وجه منتجاتها هي محصلة نظام حماية التجارة في الولايات المتحدة، واتهمت الولايات المتحدة برفع معاييرها في بعض المناطق وبالتصرف بطرق تفتقر إلى التمييز.

أمراض بلا حدود

في الوقت الذي أصبحت فيه الأمراض بلا حدود أكثر شيوعا في السنوات الأخيرة، فإنها لا تمثل ظاهرة جديدة. إن أمراضا مثل الطاعون، والملاريا (انظر الشكل ١٣ – ١ لسلسلة من الخرائط التي تُظهر مناطق العالم التي تمثل خطرًا كبيرًا بالنسبة لمرض الملاريا (١٩٤٦ – ٢٠٠٥)؛ وفي الوقت الذي تراجعت فيه هذه المناطق بشكل كبير، تظل أفريقيا تمثل مخاطر عالية بالنسبة للمرض، وربما زادت احتمالات هذا الخطر بسبب مشكلة الاحتباس الحراري) والسل الرئوي، والعدوي التي تنتقل من خلال ممارسة الجنس *(STIS)*، والتي تفشت على نطاق

عالمي منذ زمن طويل. وأحد النماذج المحددة للمسألة الأخيرة، هو مرض الزهري الذي ينتشر الآن بصفة أساسية في عدد من بلدان العالم الأقل تقدمًا. ومع ذلك، ربما كانت جذور المرض موجودة في أوربا، وربما جاء انتشاره عن طريق الكولونيالية الأوربية والعمليات العسكرية. إن المرض في حقيقة الأمر يرتبط ارتباطًا وثيقًا في رأي الكثيرين بالجنود الفرنسيين، وأصبح معروفًا في بعض مناطق العالم باسم "المرض الفرنسي" *French Disease*.

وهناك أيضًا الانتشار المتزايد لأمراض أخرى بلا حدود، الكثير منها جديد نسبيًا، مثل مرض سارس *SARS*، ومرض جنون البقر: *BSE*، وهو مرض يصيب الماشية في الغالب، ولا سيما المخ، ولكنه يصيب الإنسان أيضًا – لقد تسبب تفشي هذا المرض في بريطانيا على سبيل المثال إلى توقف تصدير لحوم البقر على فترات *(Ong, 2007a: 102 – 6)* – وأنفلونزا الخنازير، وأنفلونزا الطيور، وفيروس إيبولا، ومرض نقص المناعة / الإيدز. *(Patton, 2002)*. إن طبيعة هذه الأمراض وانتشارها في الواقع أو باعتبارها إمكانية مخيفة حتى الآن (أنفلونزا الطيور)، ينبئنا بالكثير حول طبيعة وواقع العولمة في القرن الواحد والعشرين. إن أسباب الإصابة بهذه الأمراض، تتدفق، أو يمكن أن تتدفق بسهولة في كل أنحاء العالم، ومن الصعب، بل ومن المستحيل، إقامة الحواجز التي تحول دون انتشار الكثير منها، أو أي منها.

إن تقريرًا صدر عن منظمة الصحة العالمية في أغسطس عام ٢٠٠٧، يجادل بأن أمراضًا معدية جديدة تظهر الآن "بمعدل غير مسبوق" وتنتشر على نطاق عالمي بسبب الحراك الأكبر بكثير للبشر الذي ارتبط بتوسع كل أنواع وسائل المواصلات (مقتبس من *Rosenthal, 2007c: A9*). ونتيجة لذلك، يتعين أن يكون تدفق ردود الفعل لمواجهة تفشي هذه الأمراض، على نطاق عالمي أيضًا. لقد دعت

منظمة الصحة العالمية إلى اتخاذ ردود أفعال عالمية تجاه الاحتمالات المتزايدة لانتشار العديد من الأمراض. ومع ذلك، أثبتت بعض الدول عدم قدرتها أو استعدادها للاستجابة لهذا المطلب العالمي. فمثلاً، لم تبد الصين وفيتنام استعدادًا لتزويد منظمة الصحة العالمية بعينات من أنفلونزا الطيور التي تُعَدُّ إحدى المشكلات الخطيرة في هذين البلدين. إن منظمة الصحة العالمية تحتاج لهذه العينات لكي تتسنى لها دراسة انتشار المرض والطرق التي تتطور بها الأنفلونزا. إن مثل هذه المعلومات يمكن أن تكون ضرورية لكبح الانتشار الأبعد للمرض وخاصة بين البشر، وتطوير مصل يمنع الإصابة به.

مرض نقص المناعة أو الإيدز

إن مرض نقص المناعة ينتشر بطرق عديدة (مثلاً، نقل الدم) ولكن ما يهمنا هنا في هذا الكتاب، هو؛ انتشار المرض من خلال الاتصال الجنسي *(Follér Thörn, 2008)*. إن عولمة المرض هي نتيجة للتدفق العالمي المتزايد وحركة البشر في أجزاء كبيرة من العالم. وخلافًا للأمراض الأخرى التي سوف نقوم بمناقشتها لاحقًا، فإن مرض نقص المناعة الإيدز، لا يمكن أن ينتقل عبر الاتصال العرضي بالبشر المصابين بالمرض. ولذلك، فإن المسافرين على إحدى رحلات الخطوط الجوية العالمية لن يصابوا بالإيدز لمجرد أنهم يجلسون إلى جوار أو أمام مسافر آخر مصاب بالمرض.

إن انتشار الإيدز يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعولمة (يُظهر الشكل ١٣,٢ الانتشار العالمي للبالغين المصابين بمرض نقص المناعة، الإيدز عام ٢٠٠٣) ولا سيما الحركة العالمية المتزايدة المرتبطة بالسياحة (والتي تشمل سياحة الجنس على وجه الخصوص)، والمعدلات الأكبر للهجرة المشروعة وغير المشروعة، ومعدلات

السفر الأكبر المتصلة بالتجارة والمعاملات، وحركة اللاجئين (التي تكون أحيانًا على نطاق جماعي)، والتدخلات العسكرية، وتحركات القوات العسكرية،... إلخ.

إن بإمكان حاملي المرض السفر مسافات طويلة لعدة سنوات دون أن يعرفوا أنهم حاملون للمرض، ومن ثم يمكنهم نقله إلى آخرين في أماكن كثيرة متفرقة. وبالتالي، عندما يقيم الحاملون لمرض نقص المناعة الإيدز علاقة جنسية مع أشخاص من بلدان أخرى دون مراعاة للتدابير الوقائية، فإنهم يمكن أن ينقلوا المرض إلى بعضهم على الأقل. وبالمثل يمكن لغير المصابين بالمرض السفر إلى بلدان ينتشر فيها المرض والإصابة به، ثم العودة إلى بلدانهم الأصلية. وفي كلتا الحالتين، يمكن للمرض أن ينتقل من إقليم إلى آخر، ومن بلدٍ إلى آخر، وأن ينتشر عالميًا نتيجة لذلك من خلال ناقلي المرض من البشر.

إن أعدادًا كبيرة من البشر، ولا سيما في الجنوب، تصاب بالمرض الذي يُعَدُّ بصفة مبدئية بلا أعراض بادية إلى حدٍ كبير. إن باستطاعة الأشخاص التنقل بحرية في المراحل الأولي للمرض داخل مجتمعاتهم ومدنهم وبلدانهم وقاراتهم، وحول العالم في بعض الأحيان، حاملين المرض معهم. إن أحد الطرق المعروفة التي انتشر المرض من خلالها عبر القارة في أفريقيا على سبيل المثال، كان من خلال سائقي الشاحنات دائمي الترحال. فإذا كانوا من حاملي المرض، فإنهم ربما يقومون بنقله لأولئك الذين يعيشون في مناطق كانت حتى تلك اللحظة خالية منه.

إن أكثر مناطق العالم ابتلاءً بهذا المرض، هي أفريقيا *(Nolen, 2006: A7)* التي وصلت معدلات العدوي في بعض دولها إلى ما يقرب من ٥٠% من السكان البالغين. إن للمرض، وكذلك للأعباء الكثيرة المرتبطة به، آثارًا ضارة على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كل أنحاء أفريقيا. بل ويتنبأ البعض بفشل بعض دول أفريقيا على الأقل وانهيارها اقتصاديًا تمامًا نتيجة لانتشار المرض. لقد

انكمشت اقتصادات الكثير من الدول الأفريقية بالفعل نتيجة لهبوط متوسط العمر، وأصبح من الصعب العثور على بالغين أصحاء يمكنهم الاضطلاع بمهام عمل أساسية.

إن انتشار الإيدز في أفريقيا مجرد مثال على قابلية إصابة المحرومين في العالم به وبغيره من الأمراض التي لا حدود لها. وليست المسألة ببساطة مجرد مسألة حدّية اقتصادية، بقدر ما تمثل أيضًا حدّية اجتماعية وسياسية. إن ما يعقد المشكلة هو حقيقة أن هؤلاء المحرومين الأكثر عرضة للمرض هم أقل الناس قدرة على الحصول على الرعاية الطبية العالية، وتحمل أعباء العقاقير باهظة التكاليف التي يمكنها أن تؤخر من نشاط المرض لسنوات، أو حتى عقود.

الأنفلونزا

لقد ساد الخوف لمدة عقد من الزمان (بداية من نهاية التسعينيات) من وباء "الإنفلونزا الطيور" *(H5N1)* الذي يمكن أن ينتشر بسبب العولمة على نحو أسرع، والتأثير على (وقتل) أعداد أكبر من البشر وفي مناطق أكثر اتساعًا من العالم من تلك التي اجتاحها وباء الأنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨. ومن الصعب أن نعرف على وجه الدقة كم عدد الأشخاص الذين تسبب وباء الأنفلونزا الإسبانية في وفاتهم في كل أنحاء العالم. (يقدر عددهم ما بين ٢٠ مليونًا وأكثر من ١٠٠ مليون)، ولكن ما نعرفه على وجه اليقين هو أن ما يقرب من نصف مليون أمريكي لقوا حتفهم من جراء هذا المرض، وأن ما يزيد على ربع سكان أمريكا عانوا من الإصابة به. *(Kolata, 1999)*. وتكمن المفارقة في أن سلالة مختلفة من المرض هي "أنفلونزا الخنازير" *(H1N1)* ظهرت في المكسيك أواخر مارس عام ٢٠٠٩، ولقد أثبتت هذه السلالة أنها أكثر عدوي بكثير من أنفلونزا الطيور. إن أنفلونزا الطيور، لم

تكن (ويحتمل ألا تكون أبدًا) قابلة للانتقال من إنسان إلـــى إنـــسان آخـــر، خلافًـــا لأنفلونزا الخنازير التي تنتقل بالفعل من إنسان إلى إنسان آخر، الأمر الذي يجعلهـــا أكثر خطورة بكثير من أنفلونزا الطيور. ولقد فاقم من هذا الخطر بشكل كبير حقيقة وجودنا في عصر العولمة. إن الكثير من البشر يرحلـــون إلـــى مـــسافات كبيـــرة وبسرعة فائقة، الأمر الذي يساعد على نشر المرض في كل مكان في العـــالم فـــي فترة قصيرة نسبيًا. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا، كما سيتضح فيما بعد، أن القدرة على التعامل مع هذا الوباء قد تعززت أيضًا بفضل العولمة (على ســـبيل المثـــال، التحذيرات العالمية، وإمكانية الحصول على خدمة أختصاصي الـــصحة والأدويـــة اللازمة على وجه السرعة في موقع تفشي المرض).

ويُظهر تفشي مرض أنفلونزا الخنازير في المكسيك هذه الوقـــائع العالميـــة. فمن جهة، انتشر المرض بسرعة في أجزاء كثيرة من العالم (في الولايات المتحدة، وكندا، وأوربا، وإسرائيل، ونيوزيلاندا بصفة أولية). ويعود الكثيـــر مـــن أســـباب الانتشار المبكر لهذا المرض إلى أولئك الذين قـــاموا بزيـــارة المكـــسيك حـــديثًا، وأصيبوا هناك – فيما يبدو – بالمرض. وعند عودتهم إلى أوطانهم نقلوا المـــرض إلى البعض على الأقل (زملاء الدراسة بالمدرسة، أعضاء الأسرة... إلـــخ). وفـــي الوقت الذي أقوم فيه بكتابة هذا الكتاب – أوائل مايو ٢٠٠٩ – بدا مـــرض *H1N1* معتدلاً، وانتشاره بطيئًا، ولكن ذلك يمكن أن يتغير بتحول المرض عندما يبدأ موسم الأنفلونزا القادم جدّيًا أواخر عام ٢٠٠٩. فإذا ثبت أنه أكثر شراسة مما بـــدا عليـــه لأول وهلـــة، أو إذا تحـــول إلى سلالة أكثر خبثًا، فإنه سوف يصبح مشكلة عالمية كبرى.

وفي أواخر أبريل عام ٢٠٠٩، رفعت منظمة الـــصحة العالميـــة مـــستوى التأهب إلى ٥ (انتقال المرض من إنسان إلى إنسان آخر في بلدين علـــى الأقـــل)،

ويمكن أن يرتفع المعدل إلى أعلي مستوي له –٦ (أن يشمل الانتشار أكثر من بلـد) – باعتباره وباء. إن تدخل منظمة الصحة العالمية ورد فعلها يعكسان الجانب الآخـر من العولمة الذي يتعلق بحشد الاستجابات العالمية لمواجهة تفشي المرض. وسوف نشهد في الشهور والسنوات القليلة القادمة إلى أي مدي سـوف ينتـشر المـرض ويصبح أكثر قسوة وضراوة، وإلي أي مدي سوف تنجح أو تفشل الجهود العالميـة في الحد من آثاره. لقد كان السيناريو الأمثل هو احتواء المرض داخل حدود منطقة صغيرة في المكسيك، ولكنه كان قد انتشر عالميًا قبل أن تدرك المكسيك أنه إحـدى السلالات الجديدة من الأنفلونزا. وما إن هاجرت الأنفلونزا إلى بلدان كثيـرة فـي العالم، حتى غدا من المستحيل تقريبًا احتواؤه، وتحولت بؤرة الاهتمام إلى محاولـة الحد من أعداد المصابين به، وعلي علاج أولئك الذين اكتشفت إصابتهم به بالفعـل (باستخدام الأدوية المضادة للفيروس). ولقد بذلت جهود عالمية أيضًا للوصول إلـى مصل يساعد على الوقاية من المرض قبل موسم الأنفلونزا القادم. ومهما يكن مـن أمر، فإن القيود المفروضة على القدرة على إنتاج وتوزيع المـصل، تجعـل مـن المحتمل أن تتمكن نسبة صغيرة فقط من سكان العالم في أفـضل الأحـوال مـن الحصول على هذا المصل. وفضلاً عن ذلك، سوف تتأثر هذه القدرة، شأنها شـأن القدرات الكثيرة المرتبطة بالعولمة، بالتفاوتات الاجتماعية (انظـر الفـصلين ١٤ ، ١٥). إن من المرجح أن يحصل الشمال الغني على كميات كبيرة من المصل، هذا إذا افترضنا أنه سوف يكون متوفرًا في الأسواق في الوقت المناسب، بينما سـوف يحصل الجنوب الأفقر على الأرجح على كميات أقل نسبيًا. وغني عن القـول؛ إن الجنوب هو الأكثر احتياجًا إلى المصل حيث يحصل السكان على رعايـة صـحية أقل، ومن ثم يكونون أقل قدرة على تحمل المرض.

وسوف يكون قراء هذا الكتاب في موقع يسمح لهم بتقدير الدرجة التي يمكن لمرض أنفلونزا الخنازير (أو أي سلالة أخرى من سلالات الأنفلونزا) أن يـصبح

على أساسها في السنوات القادمة مشكلة عالمية، أو حتى أحد الأوبئة. ومن الممكن أن ينحسر المرض، ولكن من الممكن أيضًا أن يصبح وباءً مساويًا للأنفلونزا الإسبانية أو متجاوزًا لها. ومع احتمال حدوث الأمر الأخير، فإن وجود الأمصال والأدوية الجديدة، والقدرة العالمية على مكافحة المرض، يقلل من هذا الاحتمال. ومع ذلك، فنحن هنا في مجال التكهنات نظرًا لأن هذا النوع من أنواع الأنفلونزا بمثابة أول أنفلونزا واسعة الانتشار في عصر العولمة. إن قراء هذا الكتاب سوف يكونون قد عاينوا الطريقة التي تفشي بها المرض، وسوف يكونون قد تعرفوا على الكثير من الإجابات المتعلقة به.

سارس

تفشي مرض "سارس: *SARS* عام ٢٠٠٣، عندما انتشر الفيروس – إلى حد كبير – عن طريق مسافري الخطوط الجوية – من الصين إلى هونج كونج، ومن هونج كونج إلى سنغافورة وكندا *(Lee and Warner, 2008)*. وفي الوقت الذي كان فيه لتفشي المرض مجرد أثر محدود، فقد أظهرتفشيه أن العولمة تسهم في انتشار هذه النوعية من الأمراض.

فيروس الإيبولا

إن حمي "الإيبولا: *Ebola*" النزيفية مرض فيروسي، أمكن التعرف عليه لأول مرة في السودان وزائير (الكونغو الآن)(٥) عام ١٩٧٦. ولقد حدثت تفشيات أخرى للمرض في أفريقيا في السنوات ما بين ٢٠٠٤ والكونغو أواخر عام ٢٠٠٧. لقد اتسم المرض بشراسة بالغة وتسبب في وفاة ما بين ٥٠% و٩٠% من أولئك

الذين تعرضوا للإصابة به. ولا ينتشر المرض من خلال الاتصال العرضي بالمصابين به، وإنما بالأحري من خلال الاتصال المباشر عن طريق الدم، وسوائل الجسم، وأنسجة المصابين. ويمكن الإصابة به أيضا من خلال التعامل مع فصائل الشمبانزي المصابة بالمرض والتي ماتت بسببه. لقد أصبح انتشار المرض محدود جدًا بدرجة كبيرة حتى الآن. ويُعَدُّ هذا جزئيا على الأقل نتيجة للاستجابات العالمية لأي تفشٍ يتم الإبلاغ عنه. إن مسئولي الصحة يهرعون إلى الأماكن الموبوءة ويحاولون احتواءه عن طريق الاهتمام بالمرضي ورعايتهم، وتقييد الاتصال بينهم وبين أولئك الذين يوجدون خارج نطاق الأماكن المصابة به.

الأمراض الاستوائية في أوربا

إن زيادة الأمراض الاستوائية في أوربا، لا يشير فقط إلى أهمية الأمراض التي لا حدود لها، ولكن أيضا إلى أن أثر هذه الأمراض لا يقتصر فقط على الجنوب وإنما يتصل بمشكلةٍ عالميةٍ أخرى هي مشكلة الاحتباس الحراري (انظر الفصل ١٢). إن إحدى النتائج المترتبة على مشكلة الاحتباس الحراري هي القدرة المتزايدة لحاملي المرض (البعوض مثلاً) في المناطق الاستوائية الحارة على الحياة والبقاء في مناطق مثل أوربا التي ارتفعت درجات حرارتها بسبب مشكلة الاحتباس الحراري. يقول أحد مسئولي منظمة الصحة العالمية: "هذه أول حالةٍ لوباء يتعلق بأحد الأمراض الاستوائية في بلد أوربي متقدم... إن التغير المناخي يخلق شروطًا تجعل من السهل على هذا البعوض البقاء، ويفتح الباب لأمراض لم توجد هنا من قبل، والآن، لم يعد الأمر مجرد شيء سخيف يحذر منه أنصار البيئة". (مقتبس من *Rosenthal, 2007a: 21.*

لقد وصلت بعوضة النمر، على سبيل المثال، إلى إيطاليا منذ عقد مضي من ألبانيا في شحنة من الإطارات. ومنذ ذلك الوقت، انتشرت البعوضة، في كل أنحاء أوربا الجنوبية، بل وفي سويسرا وفرنسا، وتسبب هذا النوع من البعوض في انتشار مرض استوائي هو مرض حمي الشيكونغونيا (وهو أقرب ما يكون من حمي الدنجي التي توجد عادة في منطقة المحيط (الهندي) عن طريق مص دم الشخص المصاب بعدوي المرض، ثم نقله بعد ذلك إلى الأشخاص الذين يقوم البعوض بلدغهم. وفي أغسطس عام ٢٠٠٧، حدث تفشٍ آخر للمرض (نحو ١٠٠ شخص أصيبوا بالمرض) في إحدى القري الصغيرة (٢٠٠٠ نسمة) في شمال إيطاليا. ويعود هذا التفشي إلى زيارة قام بها شخصٌ مصاب بالمرض من الهند. لقد كان هذا الشخص قد تعرض فيما يبدو للدغة من بعوض النمر، وسرعان ما انتشر المرض وتفشي. لقد أصيب الضحايا في الغالب بأنواع من الحمي التي تصل حرارتها إلى ١٠٤ فهرنهيت، وظل بعضهم يعاني من أعراض المرض (التهاب المفاصل مثلاً) لمدة طويلة بعد التعرض له. ولقد خفت الوطأة عندما مال الطقس إلى البرودة، ولكن من المرجح أن يعاود المرض الظهور عندما يميل الطقس إلى الدفء. ويبدو من المرجح أيضًا أن نشهد تفشيًا أكبر للمرض في المستقبل نظرًا لأن هذا النوع من البعوض قد تكيف بشكل متزايد مع أوربا حارة.

الجريمة

إن حجم الجريمة العالمية أو متعدية الحدود *(Andreas and Nadelmann, 2006)* قد ازداد مع تقدم العولمة. وفي الوقت الذي يوجد فيه، كما سوف نري، الكثير مما يمكن أن يقال حول الجريمة في عصر العولمة، فإن الحقيقة هي أن العولمة جعلت من الجريمة متعدية الحدود أمرًا أكثر احتمالاً من أي وقت مضي. لقد وجدت

الجريمة الدولية التي كانت تتدفق عبر مناطق واسعة من العالم، منذ ظهور الـــدول القومية بل وقبل ظهورها. ومع ذلك، يبدو أن هناك المزيد من هذه الجــرائم فـــي الوقت الراهن نظرًا لارتباط الكثير منها بالنزوع العام لكل الأشياء، بما فـــي ذلـــك الجريمة نفسها، للتدفق بحرية أكبر في عصر العولمة.

وبالإضافة إلى ذلك، وربما بسبب الزيادة في تـــدفقات الجريمـــة العالميـــة، كُرّس اهتمام أكبر بكثير من أي وقت مضي، من قبل الجمهور والحكومات، بهـــذا النوع من الجرائم. إن الاهتمام أيضًا بالجريمة، والاعتناء باتخاذ التدابير المـــضادة لها، يتدفقان عالميًا على نحو أكثر سهولة مع تدفق الجريمة ذاتها. ويمكن تتبع أثـــر ذلك إلى حد كبير في زيادة الاهتمام بالعقاقير في الولايات المتحـــدة فـــي أواخـــر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكذلك اهتمام دول أوربا الغربية بالإرهـــاب الـــذي ترجع أصوله تقريبًا إلى نفس الفترة.

إن العقاقير والإرهاب (نحن نناقش أيضًا الإرهاب منفصلاً عن الجريمة في القسم التالي) يحتلان الآن الأولوية في قائمة الاهتمامات العالمية بالنسبة للجريمـــة. ولكن اهتمامات أخرى تشمل "التجارة السرية للأســـلحة، والتكنولوجيـــا المتقدمـــة، والأنواع المعرضة للخطر، والمواد الإباحية، والمنتجـــات المـــزورة، والبنـــادق، والعاج، والمخلفات السامة، والمال، والبشر [الاتجار بالبشر *(Farr 2005)* والملكية المسروقة، والفن، والآثار". *(Andreas and Nadelmann,.2006: 5)*. والأمر الأكثر جلاءً بوجه خاص هو دور العولمة في التغيرات التي تجري على الأشكال القائمـــة للجريمة (الإرهاب مثلاً)، وفي تطور أشكال جديدة من الجريمة (جريمـــة الـــسيبر مثلاً)[٦] وتضم كل هذه الأشكال تدفقات من كل الأنواع، العقاقير، الأموال، الضحايا البشرية (مثلاً، النساء اللاتي يُستخدمن باعتبارهن عاهرات)، الجنـــاة مـــن البـــشر (الإرهابيين على سبيل المثال) بالإضافة إلى الأشياء غير المشروعة المختلفة التـــي

تتدفق عبر شبكة الويب العالمية (مثلاً، الاستغلال الجنسي للأطفال، الأموال المغسولة، انتشار فيروسات الكمبيوتر).

لقد ساعد انحطاط الدولة القومية هذه التدفقات غير المشروعة، بالإضافة إلى عجزها (أي الدولة القومية) المتزايد عن صدها، ناهيك عن وقفها. وعلاوة على ذلك، تعد الكارتلات الجنائية العالمية بني برزت إلى الوجود لكي تعجل التدفقات غير المشروعة بشكل أفضل، وتزيد الأرباح التي يمكن جنيها من ورائها. إن كتابًا حديثًا *McMafia* ينسب الكثير من نجاحها إلى الأساليب التنظيمية الجديدة المتزايدة (مثلاً، اقتصادات وفورات الحجم ***economies of scale***، الشراكة العالمية، فتح أسواق جديدة) التي تم استنساخها من المشروعات التجارية المشروعة الرائدة مثل ماكدونالدز *(Glenny, 2008)*. ولقد تم استخدام تكنولوجيات جديدة لكي تجعل بعض التدفقات الجنائية – على الأقل – أكثر نجاحًا (والتي ذهبت إلى حد استعمال غواصة بدائية لنقل المخدرات). وهناك أيضًا شبكة الإنترنت، التي تجعل طبيعتُها ذاتُها عددًا من التدفقات غير المشروعة أمرًا أكثر يسرًا (مثلاً، الأفلام الإباحية، وخدع الإنترنت) والتي تتحدي إلى حد بعيد الجهود المبذولة من قبل الحكومات القومية للسيطرة عليها والتحكم فيها.

لقد قوبل ازدهار الجريمة العالمية بطبيعة الحال بـ "الأهمية المتزايدة بالمكون الدولي لعملية حفظ الأمن والمكون الأمني للعلاقات الدولية"(٧). ***(Andreas and Nadelmann, 2006: 6)*** وبناءً عليه، يبدو هذا بمثابة قصة بسيطة للزيادات في عالم الجريمة العالمية التي تقابلها زيادة عالمية في حفظ الأمن العالمي. ومع ذلك، فالقصة، شأنها شأن كل القصص التي تتعلق بالجريمة والجهود التي تُبذل للتحكم فيها، أكثر تعقيدًا من هذا بكثير.

إن الجريمة مسألة تحديد (تعريف) أو بناء اجتماعي.- *(Brownstein, 1996; Goode and Ben – Yehuda, 1994).* بمعني أن القليل من الأعمال في كل مكان وزمان تُعَدُّ جرائمًا، ويتعين تحديدها بهذه الصفة من قبل عدد كبير من البشر. إن الأمر الذي كان يُعَدُّ في الغالب "اعتياديًا" من قبل أعداد كبيرة من البشر، يصبح في وقت من الأوقات انحرافًا سلوكيًا. وأحد الأمثلة المعروفة هو الكوكايين الذي كان في وقت من الأوقات مادة مشروعة (وجدت كميات صغيرة منه في شراب الكوكاكولا – وهذا هو المصدر الذي استمد منه هذا المشروب الغازي اسمه – حتى عام ١٩٢٩) ولكنه أصبح بعد ذلك محظورًا. ومع ذلك، نادرًا ما تحدد جماعة كبيرة من البشر شيئًا ما بأنه منحرف من تلقاء نفسها. ويصدق هذا على الشيء الذي يوصف في وقت من الأوقات بأنه محرم أو مخالف للقانون نظرًا لأن ذلك يقتضي إجراءً يقوم به ممثلو الحكومة. ولكي يصبح أحد الأفعال أو منتج ما منحرفًا ومخالفًا للقانون، فإن ذلك يقتضي – دائمًا تقريبًا – ما يسمي بـ "صاحب المشروع الأخلاقي: *moral entrepreneur*". إن "أصحاب المشاريع الأخلاقية" هم أفراد أو مجموعات من الأفراد يقررون أن عملاً من الأعمال مناف للأخلاق ويقودون حملة لاعتباره انحرافًا عن السلوك، ومن ثم يجرمونه ويكون مقترفوه عرضةً للمساءلة القانونية. *(Becker, 1963)* وتُعَدُّ العقاقير أحد الأمثلة الدالة على ذلك، ولا سيما عالميًا نظرًا لأن أصحاب المشاريع الأخلاقية الموجودين في الولايات المتحدة بصفة خاصة قد تكفلوا باعتبار مثل هذه العقاقير غير مشروعة وتعاطيها انحرافًا. لقد فعلوا هذا على الرغم من أن تعاطي الكثير من هذه العقاقير (الماريجوانا على سبيل المثال) شائع ومقبول ليس فقط في العديد من المجتمعات في كل أنحاء العالم، ولكن أيضًا بين عدد كبير من أفراد الشعب الأمريكي.

ويرتبط هذا بمسألة أنه في الوقت الذي انهارت فيه سلطة الدولة القومية بصفة عامة في عصر العولمة، فقد واصلت عملها بشكل كبير فيما أصبح يُعرف

بالشكل العالمي للانحراف والجريمة. إن الدول القومية لأوربا الغربية والولايات المتحدة هي التي لعبت الدور المركزي في عصر العولمة إلى حد كبير في هذا الشأن؛ إن حسها الأخلاقي ومعايير سلوكها هي التي انتشرت في أجزاء كبيرة من العالم: "لقد أثبتت بعض الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما بالفعل، وبطريقة غير مسبوقة في التاريخ العالمي، نجاحها في استمالة مجتمعات متنوعة في العالم، وفي تشكيل الآراء الأخلاقية لقطاعات أساسية من النخب خارج حدودها، وفي فرض معاييرها على الحكومات الأجنبية" ***(Andreas and Naddelmann, 2006: 20)***. وعلي الرغم من وجود عدد من هذه الجهود لتحديد بعض الأفعال بوصفها انحرافًا وغير مشروعة، فإنها لم يكتب لها النجاح بكل تأكيد دائمًا، بل وربما غالبًا. وينعكس هذا بطبيعة الحال على استمرار، وربما التوسع في تجارة العقاقير المخدرة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الولايات المتحدة وغيرها من الدول القومية للحد من حركتها على أقل تقدير.

إن قدرًا كبيرًا من الدعاية المرتبطة بالعقاقير بما في ذلك طرق ارتباطها بالعولمة، يشمل الكوكايين والهيروين. ولذا، هناك اهتمام كبير يُكرس الآن على سبيل المثال لزراعة الخشخاش في أفغانستان، وإنتاج العقاقير في جواتيمالا، والطرق التي تتمكن بها هذه العقاقير المنتجة في هذه المناطق ومناطق أخرى كثيرة غيرها، من الدخول إلى مناطق أخرى كثيرة من العالم.

إن عقارًا عالميًا جديدًا نسبيًا هو عقار الميثامفيتامين ***(methamphetamine)*** ***(meth)*** يمكن تصنيعه بسيولة وبتكاليف زهيدة في المنزل من المكوّن الرئيسي لدواء الكحة "سودو إيفادرين". لقد بدأ التوسع عالميًا في إنتاج واستخدام الميثامفيتامين الذي يمثل ظاهرة أمريكية. فعلى سبيل المثال، يشكل هذا العقار مشكلة تتفاقم في تشيكوسلوفاكيا، وهناك مخاوف من أن ينتشر من هذا البلد إلى كل أنحاء الاتحاد الأوربي وأجزاء أخرى من العالم. ***(Kulish, 2007: A1, A11)***

إن مناطق التجارة الحرة بنْي تعجّل بتدفق المنتجات غير المشروعة. إنها أماكن ترانزيت نشطة لكل أنواع المنتجات المشروعة وغير المشروعة التي تنتقل إلى كل مكان في العالم (مناطق تخلو من التعريفات الجمركية، ولا تخضع لرقابة ما تقريبًا، نظرًا لأن السلع لا تدخل رسميًا إلى البلد الذي توجد به هذه المناطق). لقد كشفت إحدى الحملات التي شُنت على إحدى المناطق الحرة في دبي الدور الذي تلعبه هذه المناطق في التوزيع العالمي للعقاقير المزيفة ومسئوليتها عن الكثير من المشكلات الصحية الخطيرة *(Bogdanich, 2007: A1, A6)*. ففي هذه الحالة، يتم نقل هذه العقاقير المزورة من الصين إلى هونج كونج مرورًا بدبي، ثم إلى بريطانيا العظمى، وجزر البهاما، ثم في نهاية المطاف إلى أحد بائعي الإنترنت الذي يقوم بدوره بتسويقها إلى الأمريكيين بوصفها عقاقير كندية. إن من الصعب اعتراض هذه الشحنات، ومن الأصعب معرفة المكان الذي صُنعت فيه.

وهناك مظاهر عديدة للجريمة، ولا سيما ما يتعلق بالعقاقير تساعد في تحديد سبب فشل الجهود العالمية (وكذلك المحلية) في مواجهتها: إن هذه الجرائم "تتطلب موارد محدودة ويمكن الوصول إليها بسهولة ويسر"، إنها "لا تحتاج إلى خبرة أو دراية خاصة لارتكابها"، و"يمكن إخفاؤها بسهولة" و"من غير المحتمل إبلاغ السلطات عنها" و"يكون طلب المستهلك عليها قويًا، ومرنًا، ولا يمكن استبدالها بسهولة بأنشطة أو منتجات بديلة". *(Andreas and Nadelmann, 2006: 22)*.

ومع ذلك، من الخطأ الحكم على الجهود العالمية للسيطرة على العقاقير وغيرها من المواد والأنشطة الأخرى غير المشروعة بالفشل الذريع. إن الحقيقة هي أنه في الوقت الذي تستمر فيه العقاقير في التدفق بسهولة في كل أرجاء المعمورة للأسباب التي أوردناها من قبل، فإن الولايات المتحدة حققت نجاحًا ملحوظًا في تدويل وجهات نظرها، وقوانينها، وإجراءاتها والجهود التي تبذلها لتطبيق القانون:

لقد غيرت الحكومات الأجنبية قوانينها وأساليب تطبيق القانون ومعاهدات تسليم المجـرمين الموقعـة والمـساعدة القانونية المتبادلة، وغيرها من معاهدات تطبيق القانون التي تطلبها سلطات الولايات المتحدة. فإذا بدأنا بمقاربة الولايـات المتحدة التجريمية الخاصة بالتحكم في العقاقير أثناء العقـود الأولي من القرن العشرين، نجد أن الحكومات الأجنبيـة قـد حذت حذو الولايـات المتحـدة، وتبنـت أسـاليب تقنياتهـا الاستقصائية، وأنشأت هيئات متخصصة لتطبيـق القـوانين الخاصة بالعقاقير، وعينت ممثلـين لتطبيـق القـانون فـي الخارج، وسنت التشريعات الخاصة بالتآمر، وأرست قـوانين المصادرة، وتصدت لـ وفرضت الحظر على غسيل الأمـوال الخاصة بالعقاقير. لقد كانت الضغوط التي مورست للتعـاون في مجال التحريات والتحقيقات الخاصـة بالمخـدرات فـي الولايات المتحدة هي المسئولة إلى حـد كبيـر عـن حفـز التغييرات التي بدأت في السبعينيات حـول قـوانين سـرية الأموال التي تمنح صلاحيات أوسع لسلطات تطبيق القـانون في الولايات المتحـدة (وغيـرها مـن السلطات الخارجية)
(Andreas and Nadelmann, 2006: 107).

ولم تكن العقاقير هي الشكل الأول للجريمة العالمية الذي تزعمت الولايـات المتحدة مناهضته، ومحاولة التأثير على بلدان أخرى في العالم من أجل مناهضته. لقد كان نفوذها "ملموسًا أثناء العقود الأولي من القـرن (العـشرين) فـي بلـورة مقاربات أجنبية ودولية تجاه الرق الأبيض، والـسيطرة علـى تـصدير الأسـلحة

والتكنولوجيا المتقدمة أثناء فترة الحرب الباردة، وبدأت في منتصف الثمانينيات في ضبط أسواق الأوراق المالية (ولا سيما تجريم التداول من الداخل *(insider trading)* .*(Andreas and Nadelmann, 2006: 107).*

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر، حدث تآكل للتمييزات العديدة في عالم الجريمة (وغيرها) السائدة منذ عقود بل وقرون. فعلى سبيل المثال، تآكل التمييز بين تطبيق القانون والعمليات الاستخبارية، نظرًا لسعي السلطات للحصول على معلومات استخبارية حول الإرهابيين المحتملين، بهدف إحباط أي هجوم إرهابي مقدمًا والقبض على أو قتل من يتم التعرف عليهم باعتبارهم إرهابيين. وهناك أيضًا حقيقة أن الحدود، ولا سيما بين الولايات المتحدة والمكسيك، قد أصبحت وبشكل متزايد موضوع رقابة وإشراف على طول الحدود، وفي المجتمعات المهاجرة في الولايات المتحدة لتحسين إنفاذ القوانين ضد المهاجرين غير الشرعيين. ولقد أسفرت هذه العملية عن القبض على الكثير من المهاجرين واعتبارهم مجرمين، وإعادتهم إلى المكسيك. ومن المهم ملاحظة الانتقائية المتضمنة في كل هذا، حيث يُكرس انتباهٌ أقل بكثير للإشراف والرقابة على الحدود الأطول بكثير مع كندا، حيث يكون أولئك الذين يعبرون هذه الحدود بطريقة غير مشروعة أقل عرضة لعمليات التوقيف والنظر إليهم بوصفهم مجرمين.

وفي أوربا حدث تشديدٌ مشابه، وإن لم يتسم بالإفراط، على عملية التحكم في الحدود مع والرقابة على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي، في الوقت الذي تم فيه تخفيف إجراءات الرقابة على الحدود الداخلية لدول الاتحاد الأوربي. لقد أصبح تطبيق القانون على الحدود داخل الاتحاد الأوربي "أكثر تدجينًا من خلال مجانسة أعظم لمعايير العدالة الجنائية وإجراءاتها، وتسوية أوضاع الأطراف الخاصة بتطبيق القانون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء" *(Andreas and*

(Nadelmann, 2006: 186. والأمر الذي يمثل أهمية كبري كان إنشاء اليوروبول الذي سمح باتصالات أكثر وأفضل وتعاون أنجع بين أجهزة الأمن القومية.

إن عولمة الشرطة لم تظهر ببساطة نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولكنها كانت تمضي بالأحري قدمًا نتيجة لمجموعة من القوي قبل وقوع تلك الأحداث. ومع ذلك، تغيرت عولمة الشرطة بعد الحادي عشر من سبتمبر. لقد شاهدنا على سبيل المثال، انهيارًا متسارعًا في التمييز بين إنفاذ القانون والأمن ("قانون باتريوت" *Patriot Act* في الولايات المتحدة توحيد أمريكا وتقويتها من خلال توفير الأدوات الملائمة اللازمة للتصدي للأعمال الإرهابية واعتراضها، وهو القانون الذي تم التصديق عليه في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠٠١، ولعب دورًا رئيسيًا في هذا الشأن من خلال توسيع دائرة الاهتمام لكي تشمل الإرهاب الداخلي). وعلي الجانب الآخر، اصطدمت الحاجة للتعامل مع القضايا العالمية المتصلة بالإرهاب مع الرغبة في الاحتفاظ بالحدود مفتوحة وحرة من أجل تسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية.

وفي الوقت الذي تحسَّنت فيه عملية السيطرة والتحكم في الجريمة العالمية بشتي الطرق، برزت أيضًا مجموعة من الجوانب السلبية المتصلة بهذه الجهود. أولاً، ظهرت مخاوف كبري بشأن التهديدات التي تواجه الديمقراطية المترتبة على هذه الجهود. إن جهود السيطرة والتحكم في الجريمة ليست دائمًا على نفس القدر من الشفافية الذي ينبغي أن تكون عليه، كما يتعين على المسئولين المنخرطين في هذه العملية أن يكونوا أكثر قدرة على تحمل المسئولية والخضوع للمحاسبة. وهناك مخاوف جمة بشأن التهديدات التي يمكن أن تواجه الحقوق المدنية وحقوق الإنسان التي تطرحها هذه الأساليب والممارسات الشرطية الجديدة (مثلاً، القوانين الأكثر اجتياحًا، والتكنولوجيات الخاصة بالرقابة والتطفل على الحياة الشخصية).

ثانيا، هناك الدمار المصاحب المرتبط بالجهود التي يمكن أن تبذلها الحكومات القومية لتنفيذ قانون عالمي أشمل. لقد أمضت أساليب الرقابة الأكثر تشددا المفروضة على الحدود والهجرة إلى جهود أكثر جرأة وخطورة لعبور الحدود، أفضت بدورها إلى المزيد من الوفيات. ولقد أسفرت الحملة المضادة للعقاقير عن "مستويات فريدة من الجريمة والعنف، والفساد وغيرها من المساوئ" *(Andreas and Nadelmann, 2006: 251)* "لقد انصبت الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة للتعامل مع مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال على تجريم هذه التجارة أكثر من تركيزها على حماية الحقوق الإنسانية لأولئك الذين يتم الإتجار بهم".
(Andreas and Nadelmann, 2006: 251).

وأخيرًا، أدي الاهتمام والمال المكرسان للجريمة الدولية ومحاولة التحكم فيها والسيطرة عليها إلى تشتيت الانتباه، وإنفاق الأموال اللازمة لتعزيز الجهود المكرسة للتعامل مع نطاق عريض من القضايا الرئيسية داخل نطاق الدول القومية والتي تتضمن رفاهية قطاعات عريضة من المجتمع في غير هذا المجال.

وجهة نظر مختلفة تمامًا حول الجريمة العالمية

اهتمت كارولين نوردستروم *(2007 ;2004) :Carolyn Nordstrom* "في دراسة أنثروبولوجية بما سمته "الخارجون العالميون عن القانون"، وخلصت في دراستها إلى وجهة نظر مختلفة تمامًا عن تلك التي صادفناها حتى الآن حول العلاقة بين العولمة والجريمة. إنها ترفض من جهة القيام بتمييز واضح بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع، وتنظر إليهما معًا بوصفهما متضافرين. ومن جهة أخرى لا تركز نوردستروم على قائمة الاشتباه العادية (العقاقير غير المشروعة، مثلاً)، وإنما بالأحري على المنتجات اليومية مثل السجائر (والمواد الصيدلانية).

إنها تقول أن حوالي ٥٠% من السجائر المنتجة في العالم مهربة. وسواء نقلت هذه الكمية بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، فإنها لا تُنقل وحدها... إن السجائر يمكن أن تقطع الرحلة بمصاحبة منتجات غير مشروعة خطرة: أسلحة غير مسجلة، وعقاقير محظورة، أو يمكنها على سبيل المثال أن تقطع الرحلة بصحبة التكنولوجيا المزورة. *(Nordstrom, 2007: 8)* لقد أجرت نوردستروم مقابلة مع أحد مفتشي سكوتلانديارد الذي جادل بأن السجائر هي أخطر سلعة أو خدمة غير مشروعة في بريطانيا العظمي.

> **... إنها تتدفق من كل مكان... إن السجائر تُظهر كل ثقب مسامي في حدودنا، وجماركنا، وقوانيننا، وقدرتنا على تنفيذ القوانين. والأمر لا يتعلق بالسجائر في حد ذاتها، وإنما بما ينتقل معها: مسالك السجائر، تدفقها إلى كل ركن يمكن تصوره في البلاد. إن كل سلعة خطيرة تنتقل عبر تلك القنوات، تنتقل بصحبة السجائر نفسها (مقتبس من *(Nordstrom, 2007: 23).***

وتنتقل سلعة أخرى دنيوية (وغير مشروعة عادة) – هي الأسماك – بنفس الطريقة: "إن الأسماك لا تنتقل وحدها. فإذا توجب نقل شحنة من العقاقير، أمكن نقلها بسهولة مع الأسماك – مثلما يحدث مع المارلبورو والبيرة والماس والكولتان *(col-tan)*، وهو المعدن الساخن الذي يستخدم في الهواتف الخلوية، وأجهزة البلاي ستيشن من سوني. وليس من المدهش أن نسمع أن العقاقير، والألماس، أو حتى الأشياء الفنية الثمينة تشحن مع الأسماك". *(Nordstrom, 2007: 107)*. إن الأسماك يمكن، شأنها شأن السجائر، أن تكون غير مشروعة (مثلاً، تهريب الأبالون أذن البحر *Abalone*) ويمكنها أن تسافر في صحبة كل السلع غير المشروعة". وفي الوقت الذي نستغرق في رسم خريطة تدفق الماس والعقاقير، فإن سلعًا أقل أهمية

تتصل بالحياة اليومية مثل الطعام، والملابس، والصابون، والمواد الصيدلانية تجوب العالم في الظل – وتدر نفس القدر من الأرباح". *(Nordestrom, 2004: 192)*.

إن السجائر والأسماك، ومعهما عدد كبير من السلع الأخري، تدخل ضمن تدفقات وشبكات عالمية معقدة تشمل البشر والمنظمات التي يمكن أن تكون مشروعة، أو غير مشروعة، أو مشروعة وإنما تسلك مسالك غير مشروعة، بل ويمكن أن تكون غير مشروعة وتسلك مسالك غير مشروعة. ومرة أخري، فإن المهم هو أن الحدود بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع غير واضحة المعالم تمامًا. وفي الوقت الذي تكون فيه العقاقير (الكوكايين مثلاً)، غير مشروعة بشكل واضح، لا تكون فيه المواد الصيدلانية (الفاليوم، مثلاً) كذلك. ورغم هذا، يمكن للمواد الصيدلانية أن تباع وتشتري على مستوي عالمي وبطريقة مشروعة أو غير مشروعة، أو على نحو يجمع بين الطريقتين. إن المواد الصيدلانية المشروعة يمكن ألا تتوفر (مثلاً في المستشفيات)، ولكن يمكن الحصول عليها بطريقة غير مشروعة وبسهولة في الشوارع.

إن من المستحيل تقريبًا إيقاف تدفق المنتجات غير المشروعة، سواء انتقلت بمفردها أو بصحبة سلع مشروعة (ظاهريًا). *(Sampson and Bloor, 2007: 551 – 69)*. إنها من جهة، مكملةٌ للكثير من الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، لن يتمكن الكثيرون من الحصول على المواد الصيدلانية غير المشروعة لولا وجودها معروضة للبيع في شوارع العديد من المدن الأفريقية. ومن جهة أخري، تعتمد الاقتصادات المحلية والقومية والدولية على هذه التدفقات غير المشروعة. وهناك أيضًا حقيقة أن معظم الهيئات المشروعة، إن لم يكن جميعها، تنخرط في أنشطة غير مشروعة (مثلاً، الرشاوي، التهرب الضريبي،... إلخ)؛ إن وقف كل الأنشطة غير المشروعة يمكن أن يعني وقف حركة الاقتصاد العالمي. وأخيرًا، من

المستحيل حراسة كل الحدود أمنيًا عن طريق الشرطة (إن بعض المناطق الحدودية تقع في مناطق نائية جدًا) ووقف تدفق السلع غير المشروعة أو المشروعة.

إن البشر يجدون من السهل عليهم بشكل مدهش عبور الحدود (عند النقاط النائية، مختبئين في حاويات الشحن،... إلخ). ومن ثم، يمكن للإرهابيين عبور الحدود العالمية بنفس السهولة تقريبًا التي تعبر بها السجائر والأسماك والمواد الصيدلانية والعقاقير، إلخ. إن الأمن (ويمكن أن نقول نفس الشيء عن تنفيذ القانون) "لا وجود له على صعيد الممارسة" في الوقت الذي يمكن أن يوجد فيه باعتباره سياسة ومثل أعلي وصناعة *(Nordstrom, 2007: 181)*. إن تدفقات أي شيء _تقريبًا_ أو كل شيء يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر عالميًا بأقل قدر من الإعاقة أو بلا إعاقة على الإطلاق.

الفساد

يُعَرَّف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية" *(Warner, 2007: 593 – 609)*، أو على نحو أكثر عمومية، أي "إساءة لسلطة مفوّضة لتحقيق منفعة شخصية"[٨]. إن الفساد يمثل دائمًا جريمة من منظور التعريف الأول، وغالبًا ما يعد جريمة وفقًا للتعريف الثاني؛ ويمكنه أيضًا أن يكون شكلاً عالميًا من أشكال الجريمة عندما يسعي أحد الأشخاص في أي مكان في العالم إلى الإفساد عن طريق الرشوة. مثلاً، تقديم الرشوة للساسة الموجودين في أجزاء أخرى من العالم. وأحد النماذج الشهيرة لهذا هو إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي اتهم بتقاضي رشاوي نقدية من أحد رجال الأعمال الأمريكيين. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار الأشكال المختلفة للجريمة العالمية

(العقاقير مثلاً) أحد ممكنات نظام عالمي يتألف من مسئولين حكوميين فاسدين يسمحون بحدوثها مقابل مبالغ مالية غير مشروعة.

وتوجد فرضية واسعة الانتشار تري أن العولمة تؤدي إلى تقليص الفساد. إن بالإمكان النظر إلى العولمة بوصفها تفضي إلى سلسلة من التغيرات تزيد من احتمالات الكشف عن الفساد. وما ينطوي على أهمية خاصة في هذا الصدد، هو أن المؤسسات التجارية والدول القومية تخضع لضغوط السوق الحرة التي تؤدي إلى انفتاح أكبر على أشياء كثيرة بما في ذلك الجهود التي توجه نحو إفساد السوق.

ويمكن النظر إلى العولمة بوصفها تؤدي إلى تقليص الفساد وفقًا لعدد من الأسباب الأخري. أولاً، من المفترض أن الدول سوف تحاول تنظيف سجلها الداخلي حتى تتمكن من اجتذاب المزيد من الأعمال والاستثمارات الدولية. ثانيًا، من المحتمل ألا تتمكن المؤسسات التجارية من تحمل أعباء التكاليف الإضافية للفساد بسبب المنافسة العالمية الأكبر. ثالثًا، سوف يجد رجال السياسة من الصعب عليهم أن يكونوا فاسدين إذا ما افتتح عطاء المشتروات العامة أمام المؤسسات الأجنبية. رابعًا، سوف يتقلص الفساد نتيجة للضغوط الأخلاقية التي تمارسها المنظمات غير الحكومية *NGOs* التي تناضل ضد الفساد (مثلاً، "منظمة الشفافية الدولية: *Transparency International*") على أساس الاعتقاد بأنه يلحق الضرر بالقيم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والأعمال التجارية بصفة عامة. خامسًا، سوف تكون الدول أكثر انخراطًا في المنظمات والشبكات الدولية، حيث توجد معايير قوية ضد الفساد (مستمدة بشكل كبير من الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية). سادسًا، لقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور مركزي في الجهود العالمية المبذولة لكبح الفساد. إن قانونها المناهض للفساد – قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة – يتم النظر إليه على أساس محاولته تدويل تلك

المحاذير المناهضة للفساد. وأخيرًا، يوجد انحسار نسبي للفساد في الولايات المتحدة. وهذا حقيقيٌّ بسبب وجود مطالب ملحة لإدراج المؤسسات التجارية على قائمة سوق الأوراق المالية للولايات المتحدة. إن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لكبح الفساد العالمي لم تعد تعوقها الأنظمة ذات الامتياز المناهضة للشيوعية، واتخاذ موقف معاكس عندما يتضح وجود الفساد بها. لقد أدي النظام المصرفي المناهض في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فحص عدد أكبر من المعاملات المالية. وفي الوقت الذي ينطوي فيه هذا على قضايا أخلاقية، من وجهة نظر براجماتية، فإن من المتعين على الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعمل وفق كوابح الفساد هذه، أن تقنع دولاً أخرى بعمل نفس الشيء، وإلا غدت في موقف تنافسي لا تحسد عليه. لقد حققت جهود الولايات المتحدة بعض النجاحات. فعلى سبيل المثال، تم اعتماد اتفاقية مكافحة الرشوة التابعة لمنظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" *OECD*، وتوجد الآن ٣٧ دولة عضوًا في هذه الاتفاقية[٩].

ومهما يكن من أمر، فإن العولمة لم تفضِ فيما يبدو إلى تقليص الفساد (ولا حتى في الولايات المتحدة، ربما) ولكنها أوجدت في واقع الأمر وسائل وحوافز للفساد على حدٍ سواء. أولاً، تؤدي المنافسة العالمية المتزايدة على الصادرات إلى الحاجة المتزايدة لاستخدام الرشوة بوصفها إحدى الأدوات التجارية اللازمة لإلحاق الهزيمة بالمنافسين. ثانيًا، يمكن للسياسيين تحقيق منافع اقتصادية ضخمة من الفساد نتيجة لانخراط المؤسسات التجارية الأجنبية واندفاعها للحصول على أعمال تجارية جديدة. ثالثًا، تفتقر المنظمات الدولية إلى قوى التنفيذ (إن "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" *OECD* لا تتحمل الفساد فقط، ولكنها تلجأ أيضًا للفساد للتعجيل بمعاملاتٍ من قبيل مبيعات الأسلحة)، ولا يمتلك بعضها (مثل "منظمة التجارة العالمية" *WTO*) أية قواعد من أي نوعٍ لمناهضة الفساد. وأخيرًا، إن معايير مناهضة الفساد تحددها في الغالب المصالح الاقتصادية والجيوسياسية

للدول القومية، بالإضافة إلى أن الكثير من القوي الاقتصادية النامية (ولا سيما الصين التي صنفها واحد من المراقبين على الأقل كـ "بلد فاسد" *[Warner, 2007: 593 – 609]* لا تشترك في هذه المعايير. أضف إلى ذلك، تقاعس الجهود الرامية إلى تقليص الفساد العالمي عندما تورطت الأمم المتحدة ذاتها، التي يفترض أنها جزء من الحل، في قضايا الفساد (مثلاً، فضيحة "النفط مقابل الغذاء" عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) في العراق، والتي شملت من بين آخرين، صدام حسين، ومدير البرنامج، وابن السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الذي اتهم هو نفسه بسوء إدارة البرنامج).

وعلى الرغم من هذا كله، يمكن أن نكون الآن على مشارف "نقطة تحول" عالمية *(Gladwell, 2002)* يبدأ عندها الفساد في الانحسار. وأحد العوامل التي تلعب دورًا رئيسيًا في هذا الاتجاه، هو الحركات العالمية المعاصرة المناهضة للفساد. إن "منظمة الشفافية الدولية" *(TI)* نشرت الدرجات المتفاوتة للفساد في كل البلدان تقريبًا، وتقوم أيضًا بنشر "مؤشر الفساد" الخاص بـ "منظمة الشفافية الدولية". وتشمل باقي المنظمات المنخرطة في هذه الجهود "منظمة الشاهد العالمي" : *Global Witness* و"مركز النزاهة العامة: *Center for Public Integrity*". إن الضغط الذي تمارسه "منظمة الشفافية الدولية" على "منظمة التجارة العالمية" بالإضافة إلى القيادة الجديدة للأخيرة، يدفع منظمة التجارة العالمية لتبني موقف مناهض أقوي للفساد. لقد كانت الولايات المتحدة تلعب دورًا رئيسيًا هنا ليس فقط للتنسيق بين الجهود التي قادت إلى اتفاقية مكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية عام ١٩٩٧، ولكن أيضًا إلى "المؤسسة الألفية لتحدي الفساد" *(Millennium Challenge Corporation)* التي تمنح الأموال فقط للبلدان التي تمارس "حوكمة جيدة"، أي البلدان التي تحكم بالعدل، وتستثمر مواطنيها، وتشجع الحرية الاقتصادية وتتحكم في الفساد (والمشكلة هي أن تحديدات الأمم المتحدة لما

يمثل حوكمة جيدة هي السائدة. وفضلاً عن ذلك، فإن الأمر الذي يتم تجاهله هنا هو أن الفساد أبعد ما يكون عن عدم الوجود في الولايات المتحدة وفي التعاملات العالمية).

ومما يشير أيضًا إلى اقترابنا من نقطة تحول في مسألة الفساد، هو العدد المتزايد من المنظمات الدولية التي تنتهج سياسة مناهضة للرشوة والفساد وإجراء محاكمات ناجحة للفساد لم يكن بالإمكان إجراؤها أبدًا في الماضي (مثلاً، مونتيسينوس في بيرو، ورئيس بيرو السابق فوجيموري، وشركة النفط الفرنسية إلف أكويتان *(Elf Aquitaine)* ، والقوانين المصرفية والمحاسبية الجديدة (مثلاً، قانون ساربانيز أوكسلي ***Sarbanes- Oxley***، في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢) التي سهلت على المسئولين أمر اكتشاف الفساد والتصدي له، والمبادرات التي قامت بها الصناعات الخاصة للحد من الفساد (مثلاً، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية)، والتكامل الإقليمي والدولي الذي أدي إلى تقليص الفساد (علي الرغم من امتلاك منظمات مثل الاتحاد الأوربي لاتفاقيات تفتقر إلى قوة التنفيذ، وتتسامح مع الرشوة على أية حال).

ومهما يكن من أمر، فإن كل هذه الحركات والجهود المبذولة لمناهضة الفساد، يتم معادلتها عبر حقيقة أن العولمة تشجع الفساد بالعديد من الطرق. إن بالإمكان النظر إلى الفساد بوصفه لا يتعارض مع أسواق التصدير العالمية، بقدر ما هو جزء مكمل لها. إن العولمة كما ذكرنا، تزيد إلى حد كبير من حجم المكافآت التي يمكن الحصول عليها عن طريق الرشاوي الناجحة. وهناك العديد من الحوافز التي تدفع بمسئولي الدولة إلى عدم الإخلال بالوضع الراهن الذي يشمل الرشوة من بين أشياء أخري. إن العولمة تؤدي إلى زيادة معدلات الرشوة لأن المعرفة المتعلقة بالوجود العالمي للرشوة وفوائدها أصبحت أكثر انتشارًا. وبهذا المعني يمكن النظر إلى الفساد بوصفه تدفقًا عالميا من نوع آخر.

وعمومًا في الوقت الذي تحققت فيه المكاسب، يتعين عمل ما هو أكثر بكثيرمن أجل توجيه المد صوب محاربة الفساد العالمي. والحقيقة هي أن الفساد يواصل تحقيق الفوائد للمؤسسات التجارية (إنها تحصل على امتيازات العقود الحصرية وإمكانية الوصول إلى الأسواق) والساسة (الذين يحصلون على موارد تساعدهم على الحصول على السلطة والاحتفاظ بها، ناهيك عن "الامتيازات" الشخصية بجميع صورها).

إن الحالة الراهنة للفساد، ومناهضته عالميًا، يمثلها بشكل جيد الاتحاد الأوربي *(Warner, 2007: 593 – 609)*. فمن جهة، يوجد عدد من مؤسسات الإشراف المتخطية للحدود القومية في الاتحاد الأوربي، كما يمتلك عدد من الدول الأعضاء معايير مضادة للفساد، وسجلها حافل بالأعمال المناهضة له. ومع ذلك، يواصل الفساد في واقع الأمر وجوده في الاتحاد الأوربي، مثله في ذلك مثل دول أخرى، نظرًا لانخفاض نسبة المخاطرة، والعقوبات المخففة، ونظام المراقبة الضعيف. إن الدول القومية المتنافسة المتضررة من الممارسات الفاسدة، نادرًا ما تعترض لأنها هي أيضًا، فاسدة. إن فرص الفساد تظل قائمة بسبب عدم كفاية النظام القانوني الدولي، وتولي الحكومات، التي يمكن أن تكون هي ذاتها فاسدة، مهمة تطبيق القوانين، ووجود احتمال ضئيل في أن تكتشف ويتم معاقبتها.

الإرهاب

يوجد اتجاه لمناقشة الجريمة والإرهاب بوصفهما ظاهرتين منفصلتين، على الرغم من تداخلهما إلى حد كبير. *(Shelpley, 2006: 42 – 5)*. ولدينا بالفعل ما نقوله حول الإرهاب تحت عنوان الجريمة. وأحد الأمثلة على ذلك – من بين أمثلة عديدة – هو تورط حركة طالبان (المرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي) في أفغانستان في زراعة نبات الخشخاش وتجارة الأفيون. وفي وقت أحدث، انخرطت حركة

طالبان في تجارة المرمر في أفغانستان من خلال فرض (وانتزاع). الإتاوات والضرائب على أصحاب المحاجر. *(Zubair and Perler, 2008: A1, A8)*. وفضلاً عن ذلك، فإن كلا من الجريمة والإرهاب عالميان من ناحية طبيعتهما، ووجود مظاهر عديدة من مظاهر العولمة تساعد على وجودهما، مثل الوسائل العالمية الحديثة للنقل والاتصال التي تسهم في إظهار كل من العمليات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، والتوزيع العالمي للأفيون. كما تلعب وسائل الإعلام الجماهيرية دورًا في إثارة الاهتمام بهذه المشكلات (وغيرها)، بل وفي خلق نوع من الهيستريا بشأنها. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الإرهاب والجريمة ليست سوي علاقة واحدة فقط من بين علاقات كثيرة متضمنة في محاولة فهم ظاهرة الإرهاب والتحكم فيها، فضلاً عن علاقتها بالعولمة.

ويمكن، من وجهة نظر موضوعية، تحديد الإرهاب بوصفه أفعالاً وأنشطة تسبب "الموت" والإصابات الجسدية الخطيرة، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة والأماكن والمرافق، أو غيرها من الأنظمة"، ويكون الهدف من وراء ذلك ترويع المواطنين والحكومات أو المنظمات العالمية *(Rehman, 2007: 1137)*. ومع ذلك، يميل الإرهاب لأن يكون فكرة يحاول بها أولئك الذين يملكون القوة فرضها على أولئك الذين يفتقرون إليها. ومن ثم، تصنف الولايات المتحدة (والكثير من الدول القومية الأخري) تنظيم القاعدة بوصفه تنظيمًا إرهابيا، ولكنها تخالف التصنيف نفسه عندما يتعلق الأمر بـ "إرهاب الدولة" الذي يشبه من وجوه عديدة الأنشطة التي يقوم بها تنظيم القاعدة (إطلاق الصواريخ من طائرات بدون طيار في أفغانستان وباكستان، الأمر الذي يسفر عن مقتل المواطنين الأبرياء). وبالمثل، تصنف إسرائيل منظمة حماس وحزب الله بوصفيما منظمتين إرهابيتين، ولكنها ترفض تطبيق نفس المبدأ على نفسها على الرغم من قيامها في حرب ٢٠٠٦، ضد حزب الله بتدمير جزء كبير من البنية التحتية (وقتل الكثير من المواطنين) في

لبنان ممن لا تربطهم أي علاقة بحزب اللـــه. وحدث نفس الشيء في أواخر عـــام ٢٠٠٨ وأوائـــل عام ٢٠٠٩، عندما قامت إسرائيل باجتياح قطاع غزة في محاولة لشل حركة حماس.

إن أحد التمييزات المهمة التي ألمحنا إليها من قبل، هو التمييز بين الإرهاب من خارج الدولة، والإرهاب الذي ترعاه الدولة. إن كلا النمطين يتضمن ممارســـة العنف ضد أهداف عسكرية ومواطنين مدنيين، إلا أن النمط الأول، يشمل منظمات لا تخضع لرعاية الدولة (مثل تنظيم القاعدة) بينما ترعي الدولـــة الـــنمط الآخـــر (إسرائيل مثلاً). وكلا النمطين عالمي بشكل متزايد، الأمر الذي يدل عليه الهجمات التي قام بها تنظيم القاعدة على أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر، والهجمـــات الصاروخية وعمليات القصف التي قامت بها أمريكا على العراق في بداية الحـــرب عام ٢٠٠٣، والتي أسفرت عن تدمير أهداف غير عسكرية إما عن عمد أو لأنهـــا كانت توجد بالقرب من أهداف عسكرية طالها الدمار. لقد أطلـــق علـــى الهجـــوم المبدئي الذي شنته الولايات المتحدة على العراق شعار "الصدمة والرعب" لأنه كان يستهدف ترويع كل من الحكومة العراقية والمـــواطن العراقـــي. إن كـــلا نمطـــي الإرهاب سياسيٌ نظرًا لأن القاعدة كانت تهاجم، جزئيًـــا علـــى الأقـــل، الحكومـــة الأمريكية وسياستها، بينما كانت الولايات المتحدة تسعي إلى "تغيير النظام السياسي في العراق" وأنجزت ذلك بالفعل.

إن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة جديدة بكل تأكيد، ولكن يبدو أن هناك شيئًا مختلفًا بالنسبة إلى تجلياتها الأحدث والأكثر أهمية مثل تنظيم القاعدة. والأمر الذي يبدو أكثر اختلافًا في هذه التجليات هو التطلعات العالمية لحركة الإرهاب والمـــدي الذي وصلت إليه. فعلى سبيل المثال، أقامت مجموعة من المتمردين الرعاع فـــي الجزائر اتصالات مع تنظيم القاعدة وانخرطت فيما كان في حقيقة الأمـــر "عمليـــة

دمج وتملك" أسفر عن التنظيم الفرعي لـ "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" *(New York Times, 2008: July1, A1, A12)*. لقد كان للمنظمات الإرهابية الأسبق (منظمة أرجون وجهودها لطرد القوات البريطانية والعمل على ظهور دولة إسرائيل المستقلة، على سبيل المثال) بكل تأكيد تطلعات ومرمي عالميين. فمثلاً، سعي الإرهابيون اليهود لجذب انتباه العالم لقضيتهم. ومع ذلك، في الوقت الذي حققت فيه القاعدة الوضع النموذجي باعتبارها منظمة إرهابية من خلال الهجمات التي شنتها على أمريكا والمصالح الغربية في العديد من بلدان العالم، اقتصر نشاط منظمة أرجون على أعمال في أرض إسرائيل المستقبل وحولها. ومن ثم، لم تقم على سبيل المثال بشن هجمات على بريطانيا العظمي، وإنما اقتصرت مهمتها على هجمات داخل أراضيها (وأشهرها الهجوم الذي قامت به على فندق الملك داود في القدس عام ١٩٤٦، والذي أسفر عن مقتل وجرح عدد من الجنود المسئولين والمواطنين البريطانيين).

ومن ثم، في الوقت الذي مارست فيه الجماعات الإرهابية في وقت أسبق أعمالها، لأنها لم تكن تملك غير خيارات محدودة إلى حد كبير في أوطانها وما حولها، فإن الجماعات الإرهابية في الوقت الراهن تمتلك حرية أكبر بكثير في شن هجمات أبعد ما تكون عن أوطانها (إنها قد لا تمتلك في الحقيقة "وطنًا" بالمعني المتعارف عليه)، وفضلاً عن ذلك فإن هجماتها غالبًا ما تقع في مدن عالمية (نيويورك، واشنطن، لندن، مدريد)، ووُجهت، على الأقل لبعض الوقت، نحو أهداف رمزية بل وأيقونية محددة. (انظر الفصل ١٤)، (مركز التجارة العالمي، مترو الأنفاق في لندن، قطار مدريد) التي تكفل لها، إذا ما تحقق لها النجاح، اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا في كل أنحاء العالم.

وأحد الملامح الأخرى التي تميز الجماعات الإرهابية الراهنة، هو قدرتها الفائقة على توصيل رسالتها في الحال غالبًا إلى جمهور عالمي. لقد حاولت الجماعات الإرهابية الأسبق بكل تأكيد فعل نفس الشيء، ولكنها كانت تمتلك وسائل أقل بكثير لا تمكنها من تحقيق ذلك. لقد كان بإمكانها أن تكون موضوعًا للعناوين الرئيسية في كل أنحاء العالم (مثلاً، "قصف فندق الملك داود بالقنابل")، ولكنها لم تكن تمتلك قدرًا كافيًا من التحكم أو السيطرة، أو لم يكن لها أية سيطرة على الإطلاق على نوع الرسائل التي تُبث إلى الآخرين، لقد كان يتم التحكم والسيطرة على هذه الرسائل بواسطة وسائل الإعلام الدولية. ومع ذلك، في الوقت الذي ترحب فيه الجماعات الإرهابية في الوقت الراهن باهتمام وسائل الإعلام العالمية، فإنها تمتلك أيضًا وسائل إعلامية أكثر مباشرة لتوصيل رسائلها إلى الأعداد الأكبر من البشر في كل مكان في العالم وبالطريقة المحددة التي تريد توصيلها بها. ومن ثم، يستخدم تنظيم القاعدة أشرطة الفيديو المنتجة ذاتيًا والتي تبث من خلال منافذ إعلامية كبري، وترسل إلى مواقعها على شبكة الإنترنت لكي يتحقق لها التواصل بشكل مباشر مع الجمهور في كل أرجاء العالم. ومن المعروف أن جيش زاباتا للتحرير في المكسيك يستخدم الإنترنت لبث رسالته إلى الجمهور، كما يبث مدونو جيش زاباتا للتحرير الوطني وتنظيم القاعدة رسائلهم أيضًا من خلال شبكة الإنترنت. وهكذا تتميز الجماعات الإرهابية الأحدث باستخدامها المتطور المتزايد لقنوات الاتصال التي لم تكن متوفرة من قبل أمام المنظمات الإرهابية التي ظهرت في وقت أسبق، فضلاً عن قدرتها على التحكم تمامًا في محتوي تلك الرسائل. وهذا تحديدًا هو ما دعا مارتن لمناقشة "الإرهاب الجديد" *(Martin, 2007: 644 – 61)*.

وهناك عدد آخر من الخصائص التي يتميز بها عصر العولمة الجديد، والتي يمكن أن تشجع إرهابيي هذا العصر. أولاً، إن أنظمة النقل العالمية جعلت من الأيسر بالنسبة للإرهابيين الأفراد التنقل حول العالم للتخطيط لأعمالهم الإرهابية

وتنفيذها (ظهر هذا جليًا في الأعمال والأنشطة التي قام بها الإرهابيون قبل وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر). ثانيا، جعلت الحدود القومية الأكثر مسامية، والعجز المتنامي للدول عن التحكم والسيطرة على حدودها من السفر حول العالم بالنسبة للإرهابيين أمرًا أكثر سهولة ويسرًا نسبيًا (علي الرغم من أن أنظمة الحراسة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى قد أحبطت فيما يبدو هجمات إرهابية أبعد، على الأقل حتى كتابة هذه السطور). ثالثًا، تمخضت ردود الفعل ضد العولمة، وعززت تحالفات سياسية كبري من المتعاطفين مع أنشطة الجماعات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، يوجد البعض على الأقل في الكثير من مناطق العالم الإسلامي ممن يتعاطفون، أو على الأقل يتسامحون مع أفكار وأنشطة تنظيم القاعدة بسبب الإجراءات العالمية الفعلية أو المتخيلة التي يقوم بها الغرب ضدهم، ولا سيما الولايات المتحدة. ويوجد عدد أكبر من المتعاطفين مع تنظيم القاعدة وجيش زاباتا للتحرير الوطني، يتمثل في ملايين، إن لم يكن بلايين البشر في كل أنحاء العالم ممن يشعرون بالتجاهل والإهمال والحرمان من المقومات الأساسية للحياة نتيجة للعولمة. وأخيرًا، مالت الأشكال الأسبق للإرهاب، ولا سيما في الأيام التي شهدت مجد الاتحاد السوفيتي، لأن تكون أكثر أيديولوجية (الاشتراكية والشيوعية). ويبدي إرهابيو الوقت الراهن اهتمامًا أكبر بالانتماءات الإثنية أو التعبير عن استيائهم من سيرورة العولمة ومناهضتها.

وتُعدُّ الأسلحة المتاحة أمام المنظمات الإرهابية حديثًا انعكاسًا أيضًا لعصر العولمة وجزءًا لا يتجزأ من هذا العصر. وأكبر مثال على ذلك هو استخدام تنظيم القاعدة للطائرات النفاثة في هجوم الحادي عشر من سبتمبر. وفضلاً عن ذلك، هناك التدفق الأسهل نسبيًا للأسلحة التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون. ومع ذلك، فالخوف الأكبر هنا هو التدفق العالمي للمعلومات المتصلة بالأسلحة الكيماوية

والبيولوجية، ولا سيما المعرفة المرتبطة بالتكنولوجيا النووية، وقـدرة الجماعـات الإرهابية على استخدام تلك المعرفة. وفيما يتعلق بالأمر الأخيـر، فـإن الخـوف الأكبر في الغرب الآن هو إمكانية أن يطور تنظيم القاعدة ما يطلق عليـه القنبلـة النووية "القذرة". إن قنبلة من هذا النوع لن تتسبب في تفجير نووي ضخم فحـسب، وإنما يمكن للأشعة الناتجة عن هذا الانفجار أن تتسبب في حدوث وفيات كثيرة، بل ويمكنها أن تحول مناطق واسعة في مدينة كبري إلى مناطق لا تصلح لسكني البشر لعدة سنوات. فإذا وضعنا في الحسبان مناقشتنا السابقة حول السهولة التي يمكن بها للمواد المهربة أن تتسرب من الموانئ العالمية، أصبح الأمر مثيرًا للقلق بحق.

إن تنظيم القاعدة بوصفه تنظيمًا إرهابيًا نموذجيًا معاصرًا، تحرك في عـدة اتجاهات ساعدت على جعله أكثر عالميـةً. *(Martin, 2007: 644 – 61)*. ويـسود اعتقاد بأنه منظم على أساس خلايا مستقلة إلى حدٍ كبير تنتشر في كل أنحاء العالم، تسمي بعضها "خلايا نائمة" تظل خاملة وسرية لعدة سنوات. ويمكن اعتباره نظامًـا لـ "الامتياز" السري (مقابل نظام الامتياز الخاص بماكدونالدز الذي يتسم بالعلنيـة والوضوح).

وتبدو الأفرع الجديدة للتنظيم "استنساخًا" ولا سيما في اللحظة الراهنة نتيجة للغزو الذي قامت به الولايات المتحدة (وقوات الناتو) للعراق وأفغانستان.

لقد قدمت كارين كنور سـتينا *(Karin Knorr Cetina, 2005: 215)* تبـصرًا مهمًا في المنظمات الإرهابية العالمية عندما نظرت إليها بوصفها نماذج لـ "بنـي عالمية كبري معقدة" تتميز بأربع خصائص أساسية. أولاً، إنها تتميز، كما ذكرنـا في الفصل الأول، واتساقًا مع أحد التوجهات الكبري لهذا الكتاب، بـ "الخفة". ومـا تعنيه كنور ستينا *(2005: 215)* هو أن:

الآليات والبنى المتضمنة توحي بعكسٍ للاتجاه التاريخي باتجاه البنى الشكلية المعقلنة (البيروقراطية المنظمة). وفي الوقت الذي تكون فيه البنى الصغرى في أحد المستويات أنظمة منظَّمة أو منسّقة، لا تكون العناصر المنسّقة المتضمنة من النوع الذي يمكن ربطه بسلطة رسمية، وتراتبيات معقدة، وإجراء معقلنة، أو بنية مؤسسية عميقة.

وبدلاً من ذلك، فإنها تستفيد من أساليب التنسيق التي تشبه أكثر الأساليب التي يستخدمها البشر في علاقات المواجهة المباشرة (وجهًا لوجه) في الحياة اليومية. ومن هذا المنطلق، تكون قادرة على أن تضم معًا أنظمة وعلاقات تشمل مسافات جغرافية كبيرة.

ثانيًا، تكون البنى الإرهابية الصغرى فاعلة حتى على الرغم من عدم استخدامها للبنى المعقلنة، ولا سيما البيروقراطيات التي تتميز بالثقل والتي نربطها عادة بالفاعلية في العالم الحديث. إنها تحقق هذا الثقل بطرق عدة تشمل تعزيز وتضخيم أثرها من خلال استخدام تكنولوجيات مثل الطائرات المخطوفة، ووسائل الإعلام (ولا سيما شبكة الإنترنت)، ومن خلال الاستعانة بوظائف دعم من "مصادر خارجية" والاحتفاظ بها متميزة عن البنية الداخلية، والإبقاء على الحد الأدنى من الضوابط بهدف تعظيم القدرة على التكيف مع التطورات الكبرى. إنها تعتمد على كل بنية خلوية وروابط تتبنى على الديسبورة (الديسبورة العربية في هذه الحالة؛ انظر الفصل ١١).

ثالثًا، في الوقت الذي تكون فيه البني الصغري العالمية المعقدة شبكات تتدفق من خلالها مختلف الأشياء، ولا سيما البشر، فإنها تضم بالإضافة إلى ذلك ما هو أكثر بكثير.إنها تضم، في حالة القاعدة، "التمثيلات الدينية الإسلامية، وبنية الأسرة، وآلية إعادة الإنتاج الذاتي الخاصة بها". *(Knorr Cetina, 2005: 216)*. ومن ثم، فإن الترابط العلاقي ليس بالضبط هو ما يجمع هذه البني الصغري معًا؛ إنها أكثر ثراءً بكثير وأكثر تركيبًا من ذلك.

وأخيرًا، لا تكون هذه البني الصغري معقدة على الصعيد التنظيمي فقط، وإنما على الصعيد الزمني أيضًا، والمهم هنا هو أن مثل هذه التنظيمات تزداد تعقيدًا عندما توجد على المستويين المكاني والزماني *(Giddens, 1990: Harvey, 1989)*، بمعني أنها لا تمتلك وجودًا مكانيًا فقط (علي الرغم من صعوبة تحديد المكان الذي توجد فيه القاعدة فيزيقيًا بالضبط) ولكنها نجحت في الاستمرار في الوجود عبر الزمن، ويمنحها الجمع بين شكلي الوجود، المكاني والزماني، تعقدًا أعظم. إن تيار التطورات العالمية عبر الزمن المستمد من تنظيم القاعدة (مثلاً الهجمات الإرهابية والتهديدات التي تبثها وسائل الإعلام، وأشرطة الفيديو الدورية التي يظهر فيها بن لادن، إلخ) هو الذي جعلها أكثر نجاحًا من غيرها من الجماعات الإرهابية التي تتكفئ على نفسها بشكل أكبر داخل سياق محلي أو قومي مفترض، والتي فشلت في الحفاظ على وجودها عبر الزمن. والأمر المهم أيضًا فيما يتعلق بجمع شمل أعضاء تنظيم القاعدة المتفرقين على مساحات واسعة جدًا هو؛ الربط الوثيق بين الموقف الذي تواجهه الجماعة في اللحظة الراهنة والماضي على الطريقة التي يوجد بها في "الذاكرة الجمعية" *(Halbwatchs, 1992)*. وما يجمع أيضًا بين أعضاء القاعدة معًا، هو الإيمان بحالة مستقبلية مرجوة مثل الجهاد الناجح في سبيل الله، أو دخول الجنة. إن هذه المنظورات والقناعات تساعد على تفسير مجالدة ومثابرة تنظيم القاعدة، والتخطيط طويل المدى الذي ينبغي أن يميز بعض أعماله الإرهابية.

والأمر الأكثر خطورة وتهديدًا من شبكة البشر الاستثنائية هذه، هو تحويل التنظيم إلى شيء أقرب ما يكون إلى الأيديولوجيا ("القاعدية" *Quaedaism*)، عوضًا عن كونه تنظيمًا يتألف من خلايا من البشر. والأمر الذي ينذر بالسوء في هذه الحالة من وجهة نظر الغرب على الأقل (والمبشر بالخير من وجهة نظر القاعدة) هو سهولة تدفق الأفكار حول العالم على نحوٍ يفوق تدفق البشر، واستحالة إقامة الحواجز الناجعة – تقريبًا – أمامها. فإذا أمكن لأعداد كبيرة من البشر التحول إلى "القاعدية" بسبب رواج وقوة أفكارها، فإن هناك احتمالات كبيرة في أن تصبح قوة عالمية هامة في المستقبل.

إن حقيقة أن الإرهاب المعاصر قد أصبح بطبيعة الحال أكثر كونية يعني أن الجهود المبذولة للاستجابة والتصدي له ينبغي أن تصبح هي الأخرى كونية وبشكل مطرد. ومن ثم، حملت الولايات المتحدة على سبيل المثال على عاتقها منفردة، وبالاشتراك مع دول قومية أخري، عبء القيام بخطوات صريحة وسرية لمحاربة الإرهاب في كل أنحاء العالم. ومن أشهر هذه الخطوات، العمليات التي تقوم بها أمريكا في العراق وأفغانستان. إلا أن الولايات المتحدة تورطت أيضًا في القيام بعمليات في مناطق أخرى من العالم شملت شن الغارات الجوية في الصومال على المخابئ والمراكز التي يشتبه في انتمائها لتنظيم القاعدة. لقد أصبح ذلك ممكنًا بفضل الهزيمة المؤقتة على الأقل للإسلاميين في الصومال التي تحققت بفضل تدخل الجيش الإثيوبي المسيحي، بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ (ومع ذلك، انسحب الجيش الإثيوبي من الصومال ودانت السيطرة مرة أخرى للإسلاميين).

ولقد بذلت أيضًا المزيد من الجهود متعددة الأطراف للتصدي للإرهاب شملت عقد الاتفاقيات الملزمة لمنع الهجوم على الطائرات وخطفها، ومواجهة

أعمال العنف في المطارات. ولقد عقدت اتفاقيات أخرى لمواجهة الإرهاب في البحر، والتصدي للأعمال الإرهابية الموجهه نحو المنصات البحرية ولا سيما منصات النفط. ومن بين الاتفاقيات الأخري، الاتفاقيات الخاصة بالتعامل مع قضية احتجاز الرهائن والإرهاب النووي. وهناك أيضا عدد من الاتفاقيات الإقليمية التي تستهدف التصدي للإرهاب. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن أي معاهدة عالمية شاملة لمواجهة كل أشكال ومظاهر الإرهاب. *(Rehman, 2007: 1139)*.

إن الإرهاب بالإضافة إلى ردود الفعل المناهضة له يثيران قضايا حقوق الإنسان (انظر الفصل ٦) التي تشمل "حق الأفراد في الحياة والأمن، والحياة الكريمة"، *(Turner, 2007a: 591)* ومن الواضح أن الإرهابيين يجردون البشر من حقوقهم الإنسانية ومن حياتهم في بعض الأحوال من خلال ما يقترفونه من أفعال. ومع ذلك، أدت الأفعال المضادة للإرهاب، ولا سيما "الحرب على الإرهاب" التي تتزعمها أمريكا إلى العديد من الشكاوي المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان الذي شمل التسبب في موت البشر (علي سبيل المثال، عمليات القذف التي تقوم بها القوات الأمريكية في أفغانستان)، واعتقال الكثيرين ممن يشتبه في كونهم إرهابيين في معسكرات (يجري إغلاقها الآن) مثل معسكرات جوانتانامو وكوبا لعدة سنوات دون محاكمة، واستخدام وسائل التعذيب لانتزاع الاعترافات ("الغمر بالمياه" مثلاً)[١٠]، من المتهمين في سجن أبو غريب في بغداد (وغيره من الأماكن) *(Otterman, 2007)*،... إلخ.

وعلى الجانب الآخر، يتضح أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر على مركز التجارة العالمي، قد تسببت في حرمان الكثير من الضحايا وأسرهم من حقوقهم الإنسانية وبطريقة شنيعة ومهلكة. وفي الوقت الذي لا يتوجب فيه غض النظر عن هذا الأمر، انصب قدر كبير من الاهتمام في السنوات الأخيرة على

قضية انتهاك حقوق الإنسان المرتبطة بقضية الإرهاب. فهناك على سبيل المثال حالة الأفغاني عبد الرازق حكماتي الذي تم اعتقاله في معسكر جوانتانامو لمدة خمس سنوات قبل أن توافيه المنية في أوائل عام ٢٠٠٨، بسبب الإصابة بمرض السرطان *(Gall and Worthington, 2008: A1ff)*. لقد كان حكماتي يعتبر بطلاً من أبطال الحرب بسبب دوره في مقاومة الغزو السوفيتي في التسعينيات. وفي عام ١٩٩٩، نظم اقتحامًا للسجن لتحرير ثلاثة من معارضي طالبان، الذين تولوا السلطة بعد ذلك في أفغانستان. وعلي الرغم من ذلك، تم اعتقاله وترحيله إلى معسكر جوانتانامو بسبب الاشتباه في كونه أحد زعماء طالبان. ولقد عقدت له محاكمة عام ٢٠٠٤، ولكنها كانت محدودة جدًا وحافلة بالأخطاء (لقد أدلي بالأدلة المقدمة ضده شهود مجهولون، ولم تقم المحكمة باستدعاء أي من الشهود الذين يمكن أن يشهدوا لصالحه، كما لم يتم استدعاء محامٍ للدفاع عنه).

والأمر الأكثر عمومية، هو وجود خطر في أن يدفع الإرهاب الدول القومية إلى اتخاذ ردود فعل يمكن أن تهدد شرعيتها هي ذاتها. فعلى سبيل المثال، عرَّضت الولايات المتحدة ليس فقط هدفها من "الحرب على الإرهاب" (التي لم تكن حربًا حقيقية) للخطر، وإنما شرعيتها كلها من خلال "تصرفاتها غير القانونية في معسكراتها العقابية" (معسكر جوانتانامو على سبيل المثال) *(Bobbitt, 2008: 17)*. وعمومًا، هناك خطر في أن تستخدم الدول القومية تكتيكات "لا يمكن تمييزها عن تلك التي يستعملها الإرهابيون" *(Bobbitt, 2008: 45)*. ونتيجة لهذه التصرفات، جزئيًا على الأقل، ضعفت قدرة الولايات المتحدة على إقناع الرأي العام الأمريكي (والرأي العام العالمي) بعدالة قضيتها، الأمر الذي أثر بدوره بطريقة عكسية على قدرتها على متابعة أهدافها القانونية.

الحرب

لم تتلق الحرب، على الرغم من أهميتها البالغة، القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات التي تدور حول العولمة. *(Barkawi, 2004: 155 – 70; 2007)*، ومع ذلك، فمن الواضح أن الحرب تستحق اهتمامًا أكبر، ليس فقط بسبب أهميتها الاجتماعية والسياسية الكبرى، ولكن لأنها أيضًا مجال يظهر بجلاء الأفكار الأساسية حول العولمة التي توجه هذا الكتاب. وفي الوقت الذي تبدو فيه إقامة مثل هذه الروابط من قبيل الاختلال الوظيفي، توجد سلسلة طويلة من الأعمال في العلوم الاجتماعية التي تقوم بتحليل وظائف الصراع الاجتماعي تشمل أعمال الحرب. *(Coser, 1956; Simmel, 1908 / 1955).*

ومن الصعوبة بمكان العثور على نماذج للحرب لم تتأثر بالعولمة[١١]. بل إن أكثر الحروب محليةً تظهر وطأة وأثر السيرورات العالمية. ويمكن معاينة هذا في كل أنماط السيرورات التي ربطناها بالعولمة.

إن العلاقات العديدة التي توجد بين أقاليم العالم المختلفة تعني أن حربًا تقع في أحدها يمكن أن تورط غيرها. فعلى سبيل المثال، أفضى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١، إلى ائتلاف للجيوش بقيادة الولايات المتحدة نتج عنه انسحاب الجيش العراقي إلى داخل حدوده وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. إن الكثير من البلدان المشتركة في هذا الائتلاف العسكري كانت لها علاقات بالكويت لكونها أحد منتجي النفط الكبار. لقد تم النظر إلى الغزو العراقي للكويت من قبل هؤلاء ليس فقط بوصفه تهديدًا للعلاقات مع الكويت، ولكن لكل الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة.

ويرتبط هذا بطبيعة الحال بشكل وثيق بالتدفق العالمي للنفط. إن كل الدول المتقدمة، بل وكل الدول الأقل تقدمًا تقريبًا، تعتمد بشكل كبير على تدفق ثابت

للنفط. لقد أظهر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١، مرة أخرى أن الكثير من الدول ولا سيما الولايات المتحدة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط، تبدي استعدادها للمشاركة في الحرب لضمان تدفق الواردات النفطية. لقد كانت تدفقات الأسلحة *(Chivers, 2008: A5)* والعتاد، ناهيك عن القوات، ضرورية أيضًا لشن الحرب.

إن البشر موجودون على العديد من الشبكات، ولقد أصيبت الكثير من هذه الشبكات (خصوصًا تلك التي تنخرط في أعمال النفط) بالارتباك نتيجة لغزو الكويت. وفضلاً عن ذلك، انتعشت الشبكات الموجودة بالفعل، وأنشئت شبكات جديدة بهدف تعزيز الاعتراض على الغزو العراقي، واستنفرت شبكات الدعاية لتغذية وتقوية المعارضة أمام هذا الغزو، وتم تنشيط شبكات الاستخبارات والمعلومات أيضًا، أو تم إحياؤها مجددًا لكي تجعل من الغزو الأخير أمرًا ممكنًا.

ويؤكد هذا كله بطبيعة الحال، على الترابط العالمي لمزيد من البنى والمؤسسات الاجتماعية. لقد كان على الحكومات والهيئات الحكومية المختلفة أن تترابط لكي تتمكن من غزو العراق، ولقد تردد صدى ذلك الغزو في كل أنحاء المؤسسات الاجتماعية في الكثير من دول العالم القومية. فعلى سبيل المثال، أصبح ذلك الغزو مركز اهتمام وسائل الإعلام العالمية، بل وتأثرت الأسر في كثير من بلدان العالم نتيجة لانخراط أبنائها وبناتها والآباء والأمهات في الحرب.

وعمومًا، هل يمكن القطع بما إذا كانت العولمة تجعل من الحرب عملاً أقل وأكثر احتمالاً؟ هناك من يجادل بأن الروابط الاقتصادية المتزايدة التي تصاحب العولمة يمكن أن تعني نقصًا في احتمالات قيام الحرب *(Friedman, 2005; Shneider, 2007: 630 – 43)*. بمعني أن من غير المحتمل أن تضخ الدول القومية

بعلاقاتها الاقتصادية المميزة والدخول في حروب مع بعضها بعضًا. ومن جهة أخري، يمكن أن تبدو المكاسب الاقتصادية المترتبة على الحرب من الضخامة. بحيث تشجعها على خوض الحرب بغض النظر عن نوع العواقب التي يمكن أن تترتب على ذلك فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول قومية أخري. وهناك أيضًا سوق الأسلحة العالمية الضخمة، وتدفق الأسلحة بجميع أنواعها، الجديدة والمستعملة. إن مثل هذه السوق الضخمة تتيح الحصول على أسلحة أرخص ثمنًا، وعلي نحو سهل وسريع. وأحد العوامل الأخرى التي تجعل الحرب أمرًا أكثر احتمالاً في عصر العولمة هو عامل انضغاط الزمان والمكان اللذين يجعلان من التورط في خوض الحرب مع دول أخرى أمرًا أكثر سهولة. إن بالإمكان تحريك الجيوش بطريقة سريعة (يُعَدُّ الجيش الإسرائيلي نموذجًا في هذا السياق)، ويمكن تحريكها لمسافات طويلة بسرعة أكبر وطريقة أسهل (كما في حالة ائتلاف القوي العسكرية المشاركة في الحرب الأولي ضد العراق التي أعقبت غزو العراق للكويت). وفضلاً عن ذلك، جعلت التكنولوجيا العالمية الجديدة بالإمكان شن الحروب على بعد آلاف الأميال دون حاجة لمغادرة الوطن. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك، هو أن انهيار الدولة القومية والأهمية المتزايدة للمجتمعات التي لا تخضع لإشراف الدولة، دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في مبادئها الأساسية حول الحرب. فبدلاً من العمليات القتالية التي تواجه فيها الجيوش الكبري بعضها وجهًا لوجه - أرضًا - فإن البعض داخل الجيش الأمريكي يجادل من أجل الحاجة إلى القيام بعمليات استقرار طويلة المدي. وهذا هو ما تفعله قوات الولايات المتحدة في واقع الأمر في العراق وأفغانستان. ومع ازدياد أعداد المجتمعات الهشة الضعيفة أو حتى التي لا تخضع لإشراف الدولة، ظهر الرأي الذي يذهب إلى أن المهمة الأساسية للجيوش في المستقبل سوف تكون بناء الأوطان بدلاً من شن الحروب. *(Scottyson, 2008: A16)*.

البني العسكرية العالمية

لقد أنشئت الكثير من المنظمات والتحالفات العسكرية الدولية عبر العصور، ولكن أهم هذه المنظمات وأكثرها عالمية، على الأقل حتى نهاية الحرب الباردة، كان منظمة حلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو *NATO*). لقد تأسس حلف الناتو عام ١٩٤٩ باعتبارها رد فعل للتهديد المتزايد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه *(Barnhart, 2007: 166 – 8)* . وفي المقابل، أسس الأخير حلف وارسو عام ١٩٥٥. وفي الوقت الذي استمر فيه حلف وارسو حتى عام ١٩٩١، واصل حلف الناتو بقاءه. ويضم حلف الناتو ٢٦ دولة في الوقت الحالي، معظمها في أوربا الغربية، ولكنه يضم أيضا دولاً مثل كندا، وأيسلندا، والولايات المتحدة الأمريكية (لقد ظلت الولايات المتحدة مهيمنة على حلف الناتو منذ بداية تأسيسه). لقد انضم عدد من دول الكتلة السوفيتية السابقة لحلف الناتو في السنوات الأخيرة، ووجهت الدعوة لدول مثل ألبانيا وأوكرانيا ومقدونيا للانضمام للحلف (علي الرغم من وجود مقاومة من داخل الناتو لانضمام بعضها على الأقل).

لقد اشتبك الناتو في عمليات عسكرية في كوسوفو عام ١٩٩٩، وظل يحارب في أفغانستان منذ ٢٠٠٦ ضد طالبان (وتنظيم القاعدة)[١٢]، وتزيد قواته العسكرية الحالية على ٤٠,٠٠٠ جندي في أفغانستان (أغلبهم من الأمريكيين). وتحتفظ الولايات المتحدة أيضًا بعدد كبير ومتزايد من القوات الإضافية هناك تحت قيادتها. ويتوقع أن يصل عدد الجنود الأمريكيين في أفغانستان عمومًا إلى ٥٠,٠٠٠ جندي عام (٢٠٠٩) وعلى الرغم من هذا، يبدو أن تلك القوات قد تورطت في حرب طويلة الأمد، في الوقت الذي تزداد فيه قوة طالبان فيما يبدو. وفضلاً عن ذلك، توجد انقسامات داخلية بين أعضاء حلف الناتو واتهامات بأن بعض القوات القومية لا تقاتل بالشراسة المطلوبة. ويوجد أيضًا شعور بين البعض

بأن دولاً معينة لا تقوم بالدور المنوط بها بالنسبة لتوزيع القوات علـــى المهمـــات. فمثلاً، يبلغ عدد الجنود الكنديين نحو ٢,٥٠٠ في أفغانستان، ولكن كندا تهدد بسحب جنودها إذا لم يقم أعضاء الحلف الآخرون بإرسال قوات إضافية لمـــساعدتها فـــي العمليات القتالية الدائرة في جنوب البلاد حيث تتمركز قواتها.– *(Lee Myers and Shanker, 2008: A6)* – إن الخطط المثيرة للجدل التي تتعلق بتوسيع حلف النـــاتو مرة أخرى من خلال دعوة المزيد من الدول التي كانت تابعة قبـــل ذلـــك للكتلـــة السوفيتية السابقة، تثير بعض المشكلات. ويُعَدُّ توسع الناتو من وجهة نظـــر أحـــد الدارسين للناتو "قطارًا يتحرك بقوة الدفع الذاتي، أعقبه هبوط مفاجئ فـــي حركـــة العجلات". (مقتبس من *Lee Myers Shanker, 2008: A6*).

التكنولوجيا

إن أحد الأشياء التي ترجح بشكل متزايد أن تكون الحرب في الوقت الراهن عالمية هو؛ وجود تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات *ICTs*، المتقدمة مثل أجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية. إن الدول المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة هـــي التي يمكن أن تمتلك القدرة علي، أو تحمـــل تكـــاليف مثـــل هـــذه التكنولوجيـــات والحصول عليها واستخدامها. ولكن حتى أقل الدول تقدمًا، تشترك في هذه اللعبـــة، على الأقل، لأن هذه التكنولوجيات يمكن أن تستخدم ضدها. وبنـــاء علـــى ذلـــك، تستخدم الولايات المتحدة أقمارها الصناعية لمراقبة التطورات فـــي بعـــض بلـــدان العالم الأقل تقدمًا (أفغانستان، الصومال)، ومن أجل توجيه اســـتخدام التكنولوجيـــا العسكرية فيها (مثلاً، الطيارات بدون طيار).

ومن المهم أن نتذكر أن التكنولوجيات لا تعمل بمفردها. إن البشر والمنظمات الاجتماعية هم الذي يتعين عليهم إبداع هذه التكنولوجيات، واختيار الطريقة التي يتوجب بها استعمالها.

حرب المعلومات

إن التكنولوجيات المتقدمة الجديدة جعلت من كل من الحرب التقليدية و"حرب المعلومات الأكثر حداثة" أمرًا ممكنًا، *(Tumber and Webster, 2007: 396 – 413)*. إن هذا النوع من التكنولوجيات الحديثة، متضمنٌ بشكل عميق في الأسلحة المتقدمة الجديدة التي تستخدم في الحروب المعاصرة. فعلى سبيل المثال، كانت "القذائف الذكية" التي استعملتها الولايات المتحدة في الحرب العراقية الثانية تتطلب تكنولوجيا معلومات متقدمة بحيث يمكن توجيهها لإصابة أهداف متناهية الصغر ومحدودة بدرجة عالية من الدقة (ومع ذلك كثيرًا ما أخطأت هذه الأسلحة أهدافها، مع ما صاحب ذلك من دمار). إن هذه الأسلحة لا تعتمد وحدها على تكنولوجيات المعلومات المتقدمة، ولكن تعتمد عليها أيضًا الكثير من مظاهر الحرب المعاصرة مثل عمليات الرصد والمراقبة (التي تقوم بها الأقمار الصناعية والطائرات، والطائرات بدون طيار... إلخ). بالإضافة إلى عمليات "القيادة والتحكم" اللازمة لإدارة عملية عسكرية حديثة.

إننا ننتقل الآن من عالم تهيمن عليه "حرب صناعية" ثقيلة (مثل الحرب العالية الثانية) إلى حرب يُنظر إليها في أفضل الأحوال بوصفها "حرب معلومات" خفية. لقد كانت "الحرب الصناعية" تضم عمومًا دولاً قومية مستقلة، تدعمها أرض الوطن بكل قوة، وتدار فوق الأراضي، وتشمل تعبئة جزء كبير من السكان، وتؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح، وكانت متماثلة إلى حد كبير من حيث

مواجهة الجيوش الضخمة لبعضها بعضًا، وشهدت تحجيمًا لوسائل الإعلام تـدعيمًا للمجهودات الحربية، ولم تزود وسائل الإعلام سوي بوجهة نظر محدودة عما كان يحدث في ساحات القتال.

وفي المقابل، تشمل حرب المعلومات، معلومات تتخلل كل مظاهر الحـرب وتضم كل أنواع التكنولوجيا الجديدة (جنود مرقمين، طائرات بدون طيارين، أسلحة توجهها أجهزة الكمبيوتر... إلخ)، وغير متماثلة بشكل ضخم من حيـث إن الـدول الأكثر تقدمًا، ولا سيما الولايات المتحدة، هـي التـي يمكـن لهـا امـتلاك هـذه التكنولوجيات، وتشمل عدد صغير نسبيًا من القوات والجنود (يتعين اعتبار الكثيرين منهم "محاربي معرفة") ويكون توجهها نحو الاستيلاء على الأراضي أقل، وتـشمل قطاعًا صغيرًا فقط من السكان، وتتميز على الأرجح بكونها حربًا قصيرة الأمد.

وتشمل الحرب العالمية الحديثة أيضًا معركة حول المعلومات، بين ممثلـين مختلفين لوسائل الإعلام في الدول القومية المشاركة. والأمر الأكثر عمومية، هـو صراع عمالقة الإعلام حول أسبقية الإعلان عن الأحداث المهمـة. فعلـى سـبيل المثال، يوجد سجالٌ في الشرق الأوسط بين عمالقة الإعلام الغربيين ومنافسيهم من الإعلاميين العرب. لقد حدث تنافس شديد بين وسائل الإعلام المختلفة عندما أعـدم صدام حسين في العراق في نهاية عام ٢٠٠٦، حول من ستكون له الأسـبقية فـي إذاعة الخبر وعرضه (وهي الجولة التي انتهت نتيجتها لـصالح وسـائل الإعـلام العربية).

وبالإضافة إلى ذلك، سعت الأطراف المشتركة في الحرب لاستعمال المنافذ الإعلامية لبث رسائلها وتعزيز مصالحها. ومن ثم، تهيمن على هذه المنافذ صـور المتحدثين باستفاضة إلى الكاميرا مباشرة *(Talking Heads)* ممن يمثلون المصالح المختلفة للأطراف المتحاربة. إن هذه الحرب التي تهدف إلى التأثير علـى الـرأي

العام العالمي، جزءٌ مهم، ومكمل لا غني عنه للحرب ذاتها. فإذا تحول الرأي العام في أحد البلدان ضد حرب معينة (كما حدث في الولايات المتحدة في حالة الحرب الثانية في العراق)، كان من الصعب على هذا البلد المضي في الحرب لأمد طويل على الأقل (وليس من المستحيل عليه فعل ذلك، كما يتبين مرة أخرى في حرب العراق الثانية، وإصرار الولايات المتحدة على المضي فيها قدمًا على الرغم من المعارضة القوية للرأي العام المناهض لهذه الحرب). ومن ثم، تكون المنافسة القومية والدولية بين وسائل الإعلام وبين المتحدثين الرسميين من جميع الانتماءات الذين يظهرون في هذه الوسائل، جزءًا لا يتجزأ بل وأحد المظاهر المؤثرة في الغالب للحرب العالمية الحديثة.

إن الكثير من المراسلين المنتمين إلى عدد كبير من وسائل الإعلام العالمية يذهبون إلى مناطق القتال لكي يرسلوا بتقاريرهم حولها. ومن ثم، تُجمع أعداد كبيرة من التقارير التي تتضارب غالبًا مع بعضها بعضًا. إن هذه التقارير تعكس التفاوتات القائمة بين المراسلين من ناحية الخبرة، والقدرة على الحصول على المعلومات، ولكنها يمكن أن تعكس أيضًا التفاوتات القائمة بين التوجهات الأيديولوجية والسياسية لوسائل الإعلام التي يقومون بتمثيلها.

إن العسكريين يسعون إلى التأثير على المعلومات المتعلقة بالحرب اعتمادًا على وسائل متعددة. إنهم يسربون الأخبار، ويعقدون المؤتمرات الصحفية بغرض تزويد المراسلين والجمهور العالمي بشكل غير مباشر بالمعلومات ووجهات النظر الخاصة بهؤلاء العسكريين وحكوماتهم. ويستخدم العسكريون أيضًا ضباط العلاقات العامة لتحرير رسائلهم على نحو أكثر مباشرة. ويحاول المسئولون العسكريون التحكم فيما يمكن أن يشاهده المراسلون. فعلى سبيل المثال، سَمح لعدد قليل جدًا من المراسلين في حرب العراق بالوجود مع القوات والجنود، ومن ثم، كانوا الوحيدين

الذين يملكون معرفة مباشرة حول المعارك الدائرة في الخطوط الأمامية (وبطبيعة الحال كانت مشاهدتهم لهذه المعارك محدودة، واقتصرت على عدد محدود من المعارك). وكان على المراسلين الآخرين أن يعتمدوا في تقاريرهم على ما كتبه هؤلاء المراسلون.

وأحد التطورات الأخرى الهامة من وجهة نظر عولمة الحرب (والكثير غيرها) هو شبكة الإنترنت والمدونون الذين بلغوا سن الرشد القادرون على نقل وجهات نظرهم مباشرة إلى أعداد كبيرة من البشر في كل أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، وعلي الرغم من المكاسب غير المسبوقة التي حققتها وسائل الإعلام، توجد في ذات الوقت مقرطة متزايدة في مجال الاتصال الإعلامي، الأمر الذي ترتب عليه سماع أصوات كثيرة إضافية وإتاحة الفرصة للعديد من وجهات النظر للظهور أمام مستهلكي المعلومات على نحو لم يحدث من قبل. ومن ثم، نشر من كان يطلق عليه "مدون بغداد" معلومات من مسرح الحرب في بداية الهجوم على العراق عام ٢٠٠٣، وهي معلومات كانت تتناقض أحيانًا مع ما تبثه منافذ الإعلام الجماهيرية.

وبالمثل، تسبب تحميل صور الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون في سجن أبو غريب في إثارة ضجة عالمية نظرًا للتصرفات التي كان يقوم بها الجيش الأمريكي ضد هؤلاء المعتقلين. إن وسائل الإعلام الرئيسية لم تأت على ذكر هذه الانتهاكات، وربما لم يتوفر لديها مدخل للوصول إليها، ناهيك عن الدليل الفوتوغرافي المتعلق بها. ويعد هذا تجليًا آخر من تجليات مقرطة المعلومات في عصر الإنترنت. وهناك الآن أيضًا الكثير من مواقع الويب الخاصة بمراكز الإعلام المستقل على شبكة الإنترنت (انظر الفصل ١٠) التي تبث بشكل منتظم كمية هائلة من المعلومات ووجهات النظر حول الأمور العسكرية وغيرها من الموضوعات.

ومن الأمور المهمة أيضا، حقيقة أن البشر في كل أنحاء العالم قادرون الآن على الاستماع إلى الأمور المتعلقة بالأحداث العسكرية ومعاينتها فعليًا لحظة وقوعها. ومن ثم بإمكانهم تكوين الآراء حول هذه الأحداث بشكل أكثر مباشرة، دون تأثر بآراء ممثلي الإعلام والناطقين باسمهم ووجهات نظرهم.

وما يشير إليه كل ما تقدم، هو وفرة متزايدة في المصادر العالمية للمعلومات المتعلقة بالحرب (والكثير غيرها)، ومن ثم، يغدو من الصعب على نحو متزايد على أي دولة بمفردها أو أي جيش التحكم في تلك المعلومات. وهذا يعني أن المعلومات سوف تنتقل إلى جهات كثيرة في ذات الوقت، وعدم إمكانية وجود منتصر وحيد وحاسم في تلك المعارك الإعلامية.

وفي الوقت الذي يعني فيه هذا قدرة أقل لأي شخص بمفرده على التحكم في وسائل الإعلام، فإنه يعني أيضا أن وفرة الرسائل على اختلاف أنواعها، يمكن أن يؤدي إلى التباسات أكبر بكثير، كما يمكن أن يؤدي إلى تضارب وتشوش في عقول الجماهير. وربما تسبب هذا في أن يجعل من الصعب على أي دولة القيام بحرب والاستمرار فيها لفترة طويلة. لقد زاد من تعقد هذه المسألة "عاصفة" المعلومات التي تعصف حتى بأكثر الطلاب وعيا بشئون العالم.

وغالبا ما يُستدعي التمييز الذي أقامه "جوزيف نـاي: *Joseph Nye, 2005*" بين الحرب "الناعمة" والحرب "الخشنة" في هذا السياق. إن حرب المعلومات غالبًا ما يُنظر إليها بوصفها حربًا "ناعمة" (بمعنى عدم استعانتها بالتكنولوجيات "الخشنة")، بينما تكون الاشتباكات العسكرية الفعلية "خشنة" (تشمل استخدام التكنوجيات "الخشنة"). ومع ذلك، بات من الصعوبة بمكان إقامة هذا التمييز نظرًا لأن الحرب العسكرية الخشنة تتأثر بشكل مطرد بشتي وسائل الإعلام (استخدام تكنولوجيات ناعمة) ذات الأهمية في تحديد بداية أي حرب وما يمكن أن تحققه من نتائج.

وعمومًا، يكون الجمهور أقل انخراطًا من الناحية الشخصية، وأقل تأثرًا على المستوي الشخصي بحرب المعلومات من انخراطه وتأثره بالحرب الصناعية. فعلى سبيل المثال، هناك تقلص في عدد المقاتلين (قارن ملايين الجنود الذين اشتركوا في الحرب العالمية الثانية بمئات الألوف المشاركين في حرب العراق) وهناك أيضًا عدد أقل من الخسائر، وبالتالي عدد أقل من الأسر التي تتأثر شخصيًا بالحرب. إن الشعوب، ولا سيما شعوب الدول المتقدمة التي تخوض الحرب (غالبًا في مناطق بعيدة) يكون اعتمادها على الإعلام من الدرجة الثانية، أكثر من اعتمادها على المعلومات الشخصية المباشرة (مثلاً، رسائل الأحبّة على الجبهة) لمعرفة ما يجري هناك.

حرب السيبر

لقد كان للأهمية المتزايدة لأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، كما عاينا في مواضع عديدة من هذا الكتاب، الكثير من الاستتباعات بالنسبة للعولمة. وأحد هذه الاستتباعات الممكنة وأكثرها تدميرًا هو إمكانية حرب السيبر. إنها ليست في واقع الأمر مجرد إمكانية، ولكنها حدثت بالفعل في بلد مثل أستونيا في منتصف عام ٢٠٠٧.
(Landler and Marcoff, 2007: A1, c7).

لقد بدأت الحرب عندما شرع أهالي أستونيا في تفكيك أحد التماثيل الخاصة بأحد الجنود الروس المشتركين في الحرب العالمية الثانية والمقام في إحدى حدائق مدينة تالين. وكان من المتوقع قيام احتجاجات في الشوارع، وربما أعمال عنف، ولكن الذي حدث كان أنشطة وأفعالاً توقع الفوضى بشبكة الإنترنت في أستونيا. إن شبكة الإنترنت في أستونيا تتمتع بأهمية خاصة في الوقت الراهن، وتستعمل في العديد من الأغراض التي تشمل التصويت في الانتخابات، ودفع الضرائب،

والتسويق، وأجور انتظار السيارات... إلخ. لقد أدي تفكيك التمثال بالفعل إلـــى مـــا أطلق عليه البعض "أول حرب في فضاء الـــسيبر" والتـــي شـــملت طوفانـــا مـــن المعلومات التي غمرت شبكة الإنترنت في أستونيا. لقد ساد اعتقاد بأن الطوفان قـــد صدر عن... وحرّكة على الأقل، البعض في روسيا، أو بعـــض المنحـــدرين مـــن سلاسة روسية في أستونيا ممن أزعجتهم هذه الإساءة (ومع ذلك، لم يكن هناك مـــا يدل على ذلك، بل ولم تكن هناك أي طريقة للتحقق من ذلك إذا ما تم الاحتكام إلى المصادر الموجودة على شبكة الإنترنت). ومهما يكن من أمـــر المـــصادر، فـــإن أجهزة الكمبيوتر الموجودة في كل مكان في العالم (والتي ربما وصل عددها إلـــى مليون) كانت قد دخلت بـــ "برامج آلية" وأسهمت عن غير قصد في هذا الاعتـــداء. لقد أنكرت الحكومة الروسية أي تورط في الأمر، ولكن ربما كان يُخطط للحـــرب ضد الإنترنت في أستونيا من مكان ما، وبواسطة كيان محدد. والأمر الأكثر أهمية من وجهة نظر العولمة، هو أن تلك الحرب ربما تكون قد صدرت في النهاية مـــن كل مكان على سطح الكرة الأرضية.

لقد أدى طوفان البيانات (الذي يفوق التدفق العادي آلاف المـــرات) تقريبًـــا إلى إغلاق شبكة الإنترنت في أستونيا، حدث هذا على الرغم من الاستعدادات التي اتخذت مقدما توقعا لهذا الاعتداء. إن التقنيـــة المستخدمـــة في هذا الهجوم تـــسمي بـــ "الحرمان من الخدمة" نظرًا لأنها تحرم المستخدمين من الاستفادة بالخدمة مـــن خلال إغلاق، ليس فقط مراكز الخدمة، وإنما أيضا المسارات التي تـــدير حركـــة المرور على الويب. إن الجمع بين استخدام كميات كبيرة من البيانـــات واســـتخدام أعداد كبيرة من الآلات هو الذي يحدد هجوم الحرمان من الخدمـــة الـــذي يمثـــل خطورة بالغة على شبكة الإنترنت. ومن بين أكثر المواقع تضررًا في أستونيا كانت مواقع الويب الخاصة بالرئيس، ورئيس الوزراء، والبرلمان، والهيئات الحكوميـــة. ولقد ظل أعضاء البرلمان، من بين أشياء أخرى، بلا بريد إلكتروني لمـــدة أربعـــة

أيام، ولم يتمكن رجال الأعمال المسافرون من الوصول إلى حساباتهم المصرفية، الأمر الذي رآه وزير الدفاع الأستوني تهديدًا للأمن القومي يشبه إغلاق الموانئ. ومن بين الحيل المستخدمة سيلٌ من الرسائل الإلكترونية غير المرغوب فيها *(junk e-mail)*، والسطو على مواقع الويب، وإرسال الرسائل البريدية الكاذبة *(false posting)* على مواقع الويب.

وتوجد في الوقت الحالي جهودٌ قومية ليس فقط لفهم طريقة التعامل مع مثل هذه الهجمات، ولكن أيضًا نوع من "سباق التسلح" يشمل الصين وروسيا والولايات المتحدة التي تسعى جميعًا إلى تطوير برامج حرب المعلومات. ويطرح هذا إمكانية وقوع هجمات أكثر تدميرًا من تلك التي شهدتها أستونيا. إن الهجمات يقوم بها الآن نشطاء قرصنة سياسيون *(hacktivists)* تحفزهم قضية سياسية محددة مثل قضية تفكيك تمثال الجندي الروسي، ويكونون أقل اعتمادًا على الدولة وتتسم أنشطتهم بقدر أكبر من التنظيم.

أثر التدفقات العالمية السلبية على الأفراد

إن كل التدفقات السلبية التي ناقشناها فيما سبق، بل وكل التحليلات التي قدمناها في هذا الكتاب، تتناول عمومًا وبلغة مجردة مظاهر واسعة للعولمة. ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى أن العولمة ذاتها متسعة المجال وعامة ومجردة (على الرغم مما بذل من جهد في هذا الكتاب لتجسيدها). ومع ذلك فمن الصحيح أيضًا أن العولمة في عمومها، فضلاً عن كل التدفقات السلبية المتعددة التي قمنا بمناقشتها في هذا الفصل، تترك أعمق الأثر على الأفراد. *(Lemert and Eliot, 2006)*.

ومن الواضح أن لكل تدفق من التدفقات السلبية الكبرى التي ناقشناها من قبل آثارًا سيئة على الأفراد: يتم استغلال البشر، بل وقتلهم نتيجة للجريمة العالمية؛ ويدفع المواطنون التكاليف المترتبة على الفساد على مستوى عالمي؛ إن الأبرياء

من أمثال أولئك الذين تصادف وجودهم ببرجي التجارة وفي مترو الأنفــاق بلنــدن ومدريد ومالي وإندونيسيا، يكونون هم الضحايا الذين يستهدفهم الإرهــابيون فــي الغالب. ومن المؤكد أن أعدادًا كبيرة من المدنيين الأبرياء يقتلون، وتدمر حيــاتهم بسبب الحرب.

ويمكننا أيضًا النظر إلى ذلك بطريقة أخرى، والتفكيــر فــي الاســتنتباعات الفردية لحالات فقدان الأمان التي أوردها "تقريــر الأمــم المتحــدة للتنميــة[١٣]"، والتقلبات المالية وانعدام الأمن الاقتصادي، وغياب الأمن الشخصي، وغياب الأمن البيئي، وانعدام الأمن السياسي والاجتماعي. وفي الوقت الذي توجد فيه كل أشــكال انعدام الأمن هذه عالميًا وقوميًا وجماعيًا على نطاق واسع بشكل من الأشكال، فإنها تتجلى أيضًا بكل تأكيد على المستوي الشخصي. إن الأفراد يتعرضــون للمعانــاة بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، والحروب العالمية، والخوف من أشــياء مــن قبيل الإصابة بالإيدز، وعدوان الجيران، وسرقة الهوية، وآثار الاحتباس الحراري، والفوضي التي تعصف بالدول الفاشلة، أو التي في طريقها إلى الفشل.

وعلي نفس الوتيرة، ذهب كتاب صــدر حــديثًا ***(Lamert and Eliot, 2006)*** إلى القول. إن العولمة[١٤] "تسمم" الأفراد وحيــاتهم العاطفيــة. ويــري المؤلفــان مجموعة من المشكلات الشخصية التي تسفر عنها العولمة مثل النزعــة الفرديــة المفرطة، والخصخصة، وتراجع استقرار وثبات الهوية الشخصية (علي الرغم من اعترافهما بأن العولمة تجلب معها أيضًا إمكانية ذوات أكثــر انفتاحًــا ومرونــة). وعمومًا، يخلص المؤلفــان إلى أن البشــر يتعرضون للدمار العــاطفي ***(Walker, 2008)*** بفعل "النزعة الفردية العالمية" الجديدة، والعولمة على وجــه العمــوم، ولا ســيما جوانبها السلبية.

ملخص الفصل

يحلل هذا الفصل التدفقات والسيرورات العالمية السلبية مثل الواردات الخطرة، والأمراض التي بلا حدود، والجريمة العابرة للحدود، والإرهاب، والحرب. إن بإمكان هذه التدفقات أن تنتقل بفضل العولمة عبر الحدود وبمنتهي السرعة. إن العولمة السلبية تتسبب أيضا في ردود فعل عالمية مناهضة.

إن سلاسل القيمة العالمية تشمل توريد المنتجات ومكوناتها على حد سواء. إن طول هذه السلاسل وتعددها يجعلانها عرضة للإصابة بالملوثات. وعلاوة على ذلك، يجعل تعقد السلسلة من الصعب – في الغالب – تحديد موقع التلوث.

إن انتقال الأمراض عبر الحدود ليس ظاهرة جديدة. ومع ذلك أصبحت هذه الظاهرة أكثر شيوعًا في السنوات الأخيرة. إن انتشار هذه الأمراض يشير إلى الصعوبة التي ينطوي عليها كبح تدفق مسببات المرض عبر الحدود. إن الانتشار العالمي للأمراض يتأثر بصفة خاصة بالحراك المتزايد للبشر. فعلى سبيل المثال، ينتقل مرض الإيدز من إقليم لآخر عن طريق حاملي المرض. إن الموقف يستدعي استجابة عالمية مناسبة. إن الشعوب الأكثر ضعفًا هي التي تتحمل في الغالب أعباء مثل هذه الأمراض، على سبيل المثال، المعدلات العالية لحالات وقوع مرض الإيدز في أقاليم إفريقية. إن هذا القطاع من سكان العالم هو أيضا الأقل قدرة على الحصول على الرعاية الصحية باهظة التكاليف اللازمة لمقاومة هذه الأمراض. كما تسهم العولمة أيضا في نشر مرض الإيدز بطرق أخري. لقد أسفر الاحتباس الحراري على سبيل المثال عن انتشار الأمراض الاستوائية إلى أوربا التي أصبحت الآن قارة أكثر احترارًا بكثير.

لقد ازداد حجم ودرجة الجريمة العابرة للحدود بسبب العولمة. وبالتالي ازداد حجم الاهتمام العالمي بهذا التدفق. وتشمل الجريمة العابرة للحدود تدفقات العقاقير والأموال والضحايا والمجرمين فضلاً عن السلع غير المشروعة من خلال قنوات مادية وافتراضية (مؤسسة على الإنترنت). ولقد واكب تدهور السلطات المنظمة للدولة القومية عجزٌ متزايد عن كبح هذه التدفقات. ومع ذلك يساعد امتلاك أحدث التكنولوجيات بالإضافة إلى الوسائل التنظيمية الحديثة المؤسسة على نماذج مشروعة من المعاملات على تحسين القدرة على التعامل مع الجريمة العالمية.

وعلى الرغم من تداعي الدول القومية وانحطاطها، تحتفظ هذه الدول بسلطة تحديد الأشكال العالمية للانحراف والجريمة (مثلاً، اعتبار الماريجوانا غير مشروعة وضارة في الولايات المتحدة وأوربا). لقد صدَّرت الدول القومية في أوربا الغربية والولايات المتحدة معاييرهما الأخلاقية والسلوكية إلى كل مكان في العالم).

لقد أدى ازدياد معدل الجريمة العالمية إلى تشدد انتقائي في السيطرة على الحدود في الولايات المتحدة وأوربا. ومع ذلك، أدي اتخاذ تدابير أكثر تشددًا للسيطرة العالمية على الجريمة إلى لفت الانتباه إلى قضايا انتهاك حقوق الإنسان بالإضافة إلى التهديدات التي تواجهها الديمقراطية. إن عدد هذه المشكلات في زيادة لأن الحد الفاصل بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع أصبح غير محدد المعالم بشكل متزايد، ونظرًا للتداخل المتزايد للتدفقات الخاصة بكليهما.

إن فرضية واسعة الانتشار تذهب إلى أن قدرًا أكبر من الشفافية الناتج عن الضغوط التي تمارسها السوق الحرة، يؤدي إلى انحسار الفساد. ومع ذلك، فإن هذا يخلق في واقع الأمر وفي ذات الوقت وسائل جديدة وحوافز مغايرة للفساد. وعلى الرغم من هذا، يمكن أن يكون العالم في مرحلة تحول" يتعرض فيها الفساد

للانحطاط نتيجة للحركات المعاصرة المناهضة للفساد مثل حركة منظمة "الشفافية الدولية".

إن الجريمة والفساد يرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا، وغالبًا، من خلال الروابط المالية. ويُعرّف الإرهاب بأنه أنشطة وأفعال تسبب "الموت والإصابات البدنية الجسيمة، وإلحاق الدمار البالغ بالممتلكات العامة والخاصة والأماكن والمرافق أو غيرها من الأنظمة". ويستهدف ترويع المواطنين والحكومات، أو المنظمات الدولية. ومن الضروري أن نميز بين الإرهاب بدون دولة (الذي تتبناه المنظمات التي لا تخضع لدولة ما، مثل تنظيم القاعدة) والإرهاب الذي ترعاه الدولة. إن الأعمال والأنشطة الإرهابية تتوسع وفقًا لتطلعاتها ومداها العالميين. إن الجماعات الإرهابية لم تعد تقتصر في وجودها على أوطانها الأصلية، ويمكنها أن توجه ضرباتها في أي مكان في العالم؛ وباستطاعتها أيضًا الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي تمكنها من بث رسائلها إلى جمهورٍ عالمي. ونتيجة لذلك، يكون رد الفعل المضاد للإرهاب هو الآخر عالميًا. ومع ذلك، فالدول القومية غالبًا ما تلجأ في مواجهة هذه الهجمات إلى تكتيكات تشبه تلك التي يلجأ إليها الإرهابيون الذين تسعى لمحاربتهم.

وتتأثر الحرب بالعولمة بشكل مطرد. إن الترابطات العالمية تعني أن حربًا تنشب في أحد الأقاليم لم تعد تمثل ظاهرة معزولة عن غيرها من الظواهر، وإنما سوف تورط أقاليم أخرى بعيدة نسبيًا، غالبًا على نحو مباشر أو غير مباشر. إن هذا الترابط يفسره البعض بأنه إشارة إلى أن واقعة الحرب يمكن أن يصيبها الانحطاط بسبب العولمة. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي المكاسب الاقتصادية للحرب وسهولة الحصول على الأسلحة في عصر العولمة بالفعل إلى زيادة معدلات الحروب. أضف إلى ذلك، أن التكنولوجيات المتقدمة تجعل بالإمكان قيام شكل

جديد من أشكال الحروب هي حرب المعلومات، ويشمل هذا معلومات تتخلل كــل مظاهر الحرب. وهناك أيضا وفرة متزايدة في مصــادر المعلومات العالمية حــول الحرب ولا سيما من خلال شبكة الإنترنت.

قراءات إضافية

Maj-Lis Follér and Håkan Thörn, eds. *The Politics of AIDS: Globalization, the State and Civil Society*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Gina Kolata. *Flu: The Story of the Great Influenza Pandemic of 1918 and the Search for the Virus That Caused It*. New York: Touchstone, 1999.

Grace O. M. Lee and Malcolm Warner. *The Political Economy of the SARS Epidemic: The Impact on Human Resources in East Asia*. New York: Routledge, 2008.

Peter Andreas and Ethan Nadelmann. *Policing the Globe: Criminalization and Crime Control in International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2006: 106.

Kathryn Farr. *Sex Trafficking: The Global Market in Women and Children*. New York: Worth, 2005.

Carolyn Nordstrom. *Global Outlaws: Crime, Money, and Power in the Contemporary World*. Berkeley: University of California Press, 2007.

Philip Bobbitt. *Terror and Consent: The Wars for the Twenty-First Century*. New York: Knopf, 2008.

Tarak Barkawi. *Globalization and War*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2007.

Carl Walker. *Depression and Globalization: The Politics of Mental Health in the 21st Century*. New York: Springer, 2008.

ملاحظات

١. ومع ذلك يمكن لنا جميعًا أن نتفق على أن بعض المشكلات العالمية والأمراض بلا حدود، على سبيل المثال، سلبية.

٢. بالإضافة إلى كونها سبب رئيس من أسباب الكساد العالمي الحالي.

٣. هناك في الحقيقة موقع من مواقع الويب يرتبط بمعهد "تكنولوجيا الغذاء" الذي يقدم "المشتري تكنولوجيا الطعام". فإذا كان أحد الصُّناع يبحث عن "مثبتات:

"*stabilizers*، أو مكثفات: *thickeners*"، فإن هناك أكثر من مائـــة شــركة مدرجة تبيع مثل هذه المنتجات، بما في ذلك بعض الشركات الصينية.

4. www.ec.europa.eu/environment/waste/ships/index.htm.

5. www.who.int/csr/disease/ebola/en/.

٦. انظر على سبيل المثال ***"Arresting Transnational Crime", a special issue of the electronic journal, Global Issues, 6.2 (August, 2001)***.

٧. ومع ذلك، وعلي الرغم من هذه الزيادة، تظل معظم قوات حفظ الأمن متمركزة داخل إطار الدول القومية، وتكون بمعزل عموما عـــن العلاقـــات الدوليـــة والشئون الخارجية.

8. www.transparency.org.

9. www.oecd.org.

١٠. يشمل أسلوب الغمر بالماء صب الماء على وجه أحد السجناء لخلق إحساس بالاختناق.

١١. وكذلك التصورات، بل والتصورات الضخمة حول العولمة.

12. www.nato.int.

13. *United Nations Development Programme, United Nations Development Report, 1999.*

١٤. لا يتضح لسوء الحظ من تحليلها أن العولمة هي سبب تلك المصاعب.

الفصل الرابع عشر

التفاوتات العالمية

نماذج التفاوت

نظرًا للأهمية الكبري للتفاوت في عالمنا الراهن، سوف نخصص فصلين لهذه القضية وعلاقتها بالعولمة. وسوف نناقش في هذا الفصل التفاوت (ولا سيما الاقتصادي) بين المجتمعات في كل أنحاء العالم *(Sernau, 2006)*، وكذلك الطريقة التي يرتبط بها هذا التفاوت بالتمييز بين الريفي – والحضري. وسوف يتحول مركز الاهتمام هنا نحو العلاقة بين العولمة والتفاوت المبني على الطبقة الاجتماعية، والعرق، والانتماء الإثني والجنوسة.

وينبني الجزء الأول من هذا الفصل عل أطروحة أن إحدى أكثر المشكلات إلحاحًا، إن لم تكن أكثرها إلحاحًا في العالم في الوقت الراهن هي مشكلة التفاوتات الاقتصادية الكبري التي توجد بين المجتمعات وداخلها. ولا تثير هذه التفاوتات الاهتمامات المعنوية والأخلاقية فقط (مثلاً، كيف نتعايش مع حقيقة أن أقلية ضئيلة جدًا تتمتع بالثراء الفاحش، وأغلبية تعيش في فقر مدقع؟) ولكنها تمثل أيضًا مصدرًا لعدم الاستقرار والصراع في العديد من مناطق العالم. إن التفاوت (عدم المساواة) بين المجتمعات ليس مشكلة في حد ذاته فقط، ولكن هناك أيضًا مسألة ما إذا كانت العولمة تسهم أو لا تسهم في تفاوتات أكبر في العالم، أو أنها على العكس من ذلك تقدم أملاً عظيمًا لتقليص الكثير من هذه التفاوتات.

فمن جهة، هناك من يجادل بأن العولمة، ولا سيما العولمة الاقتصادية، تسهم بشكل كبير في التفاوتات العالمية. ***(Korzeniewicz and Moran, 2007: 565 – 92)*** وتقوم إحدى صور هذه المحاجة على أن العولمة الاقتصادية، على الهيئة التي توجد بها الآن على الأقل، رأسماليةُ الطابع، وأن الرأسمالية، كما قال ماركس منذ أكثر من قرن مضي، نظامٌ اقتصادي يتميز بتفاوتات كبيرة واستغلال من يملكون لمن لا يملكون. *(Marx, 1867 / 1967)*. ولقد وسع إيمانويل والرشتاين

هذه المحاجة كما بينًا من قبل (انظر الفصل ٣) *(Immanuel Wellerstein (1974)* إلى مستوي عالمي عندما فرق مبدئيًا بين "المركز" و"الأطراف" في النظام الرأسمالي العالمي. والنقطة المحورية في مناقشته هي وجود تفاوت كبير بين هاتين المنطقتين العالميتين[1]، وأن بلدان المركز الأكثر ثراءً والأكثر قوة (مثل الولايات المتحدة، والدول القومية في الاتحاد الأوربي) تزداد ثراءً عن طريق استغلال دول الأطراف المحرومة من مقومات الحياة الأساسية (ولا سيما معظم بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، ويشار إلى هذا التمييز في أغلب الأحوال في هذا الكتاب بـ (الفجوة بين الشمال والجنوب". وتوجد طرق أخرى كثيرة للنظر إلى التفاوت العالمي تشمل الكثير من المواقف الماركسية حول هذه المسألة (انظر على سبيل المثال، الفصل ٥)، إلا أن بعض المراقبين سوف يجادلون لصالح وجهة النظر التي تذهب إلى وجود تفاوت ضخم في العالم في الوقت الراهن. وهناك أيضًا سجالٌ محدود حول حقيقة أن التفاوت يوجد، جزئيًا على الأقل، بسبب قيام بعض الجماعات أو المناطق الجغرافية باستغلال جماعات أو مناطق أخري.

وعلى الجانب الآخر، هناك مفكرون آخرون، وبالأخص الكثير من الليبراليين الجدد الذين تناولناهم في الفصل الخامس يعترفون بوجود تفاوت في العالم في اللحظة الراهنة، ولكنهم يجادلون بأن هذا التفاوت يشهد عملية انحسار وسوف يشهد المزيد من الانحسار مع تقدم العولمة الاقتصادية. إنهم يرون أن التدفقات العالمية الحرة المتزايدة للمنتجات ورءوس الأموال المرتبطة بالسوق الحرة كفيلة بتحقيق الثراء لكل إنسان، على المدي الطويل" على الأقل[٢]. إنهم يؤسسون هذا الرأي على أطروحة عامة مفادها أن سوقًا حرة عالمية مفتوحة سوف تفضي إلى نمو هائل للاقتصاد العالمي، وبأن الجميع سوف يستفيد في هذه الحالة من هذا النمو. وتتسق مع هذا المنظور، فكرة توماس فريدمان التي قمنا بمناقشتها في الفصل الخامس والتي تذهب إلى أن العولمة تؤدي إلى "عالم مسطح"، وهو ما

يعني رفع الحواجز حتي يتسني للجميع المشاركة في الاقتصاد العالمي (بالإضافة إلى المظاهر الأخري للعولمة). وبتخفيض هذه الحواجز أو رفعها، سوف يتمكن المزيد من البشر من المشاركة في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه، وبالتالي تقليص التفاوت إلى حد كبير، إن لم يكن التخلص منه بشكل نهائي. إن العالم المسطح هو، إلى حد كبير، عالم متساوٍ، أو عالم على الأقل يكون فيه أمام كل إنسان في كل مكان فرص متساوية في النجاح. وهذا يعني بطريقة أخري، وعلى نحو مركزي بالنسبة لهذا الكتاب، أن الأموال والنجاح الاقتصادي في عالمٍ مسطح يمكنهما التدفق بحرية في كل مكان في العالم، أي أن تدفقهما لن يقتصر إلى حد كبير على الشمال وبضعة جيوب في الجنوب.

ومهما يكن من أمر الموقف الذي يمكن أن يتخذه المرء من هذه القضية، فسوف يتفق الجميع على أن العولمة الاقتصادية ترتبط بالتفاوت (والمساواة) العالمي. ومع ذلك، فمن المهم أن نتذكر بأن العولمة تضم ما هو أكثر من الاقتصادات، وأن مظاهر كثيرة للسيرورة الواسعة للعولمة (سوف نقوم بمناقشة الكثير من هذه المظاهر في الفصل ١٥) ترتبط بقضية التفاوت. وما يمثل أهمية خاصة في هذا السياق، هو حركة العولمة البديلة، أو العدالة العالمية التي سوف نناقشها في الفصل ١٦. إن هذه الحركة مكرسة من بين أشياء أخري، للمساعدة على إقامة نظام عالمي أكثر عدالة، وسوف يكون أحد أبعاد هذا النظام: عالم أكثر مساواة، وأقل تفاوتًا.

فإذا سلمنا بهذه الآراء العامة حول العولمة وعلاقتها بالتفاوت، فإن من غير الواضح كيف ترتبط الموضوعات الأخري الكبيرة التي سوف نقوم بتغطيتها في هذا الفصل الاختلافات بين الريفي والحضري بالتفاوت، والعولمة، والعلاقة بينهما. وفي الوقت الذي لا تقتصر فيه قضية الريفي/ الحضري على علاقتها بالتفاوت،

فإن التفاوت يكون مركزيًا بالنسبة لهذه القضية بالعديد من الطـرق. أولاً، هنـاك تفاوت ضخم في كل أنحاء العالم بين المناطق الريفيـة والمنـاطق الحـضرية. إن المناطق الحضرية هي التي تشكل بالأساس (وخصوصًا في الشمال) مراكز الثروة، وأصبحت معظم المدن الكبري (علي الرغم من وجود بعض الاستثناءات الكبـري مثل لاجوس في نيجيريا؛ انظر ما يلي) أكثر ثراءً مع نمـو العولمـة الاقتـصادية وتوسعها. ومع ذلك، هناك أيضًا تفاوتات ضخمة بين مدن العالم الكبري، مثلاً، بين نيويورك ولاجوس. وبرغم هذا، فإن التفاوت الأكثر حدة هو ذلك التفـاوت الـذي يوجد بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في كل أنحاء العـالم. (ومـع ذلـك توجد استثناءات مثل المناطق الريفية في أمريكا، ولا سيما تلك التي تحصل علـى إعانات حكومية وتبيع سلعها بأسعار مرتفعة حتي وقت قريب جدًا، والتـي تتمتـع برفاهية اقتصادية أكبر بكثير من معظم المناطق الريفية الأخري، على الرغم مـن أنها توسم بالفقر الشديد أيضًا *[Harrington, 1997]*). لهذه الأسباب وغيرها، يبـدو من المنطقي أن نناقش قضية المناطق الريفية والحضرية في هذا الفصل، الذي يهتم أيضًا بالتفاوت العالمي. ومع ذلك، يتعين على القارئ أن ينتبه إلى وجود مظـاهر أخرى كثيرة تشكل أهمية بالنسبة لقضية المناطق الريفية والمناطق الحضرية مـن وجهة نظر عالمية تفوق الأهمية التي تمثلها قضية التفاوت. فعلي سـبُيل المثـال، تميل السلطة السياسية للتمركز في مدن العالم الكبري، وليس في غيرها من المدن، ناهيك عن المناطق الريفية.

إن قضية الريفي الحضري تتصل أيضًا بالعولمة بطرق أكثر عمومية. أولاً، إن عددًا صغيرًا من مدن العالم (مثلاً، نيويورك، لندن، طوكيو) يُعَدُّ أكثر مركزيـة بالنسبة للعولمة بحيث يطلق عليها مدنًا "عولميـة" (أو "عالميـة"). إن سـيرورات عالمية كثيرة تنبع وتتدفق من خلال هذه المدن. وبالإضافة إلى ذلك، تكون المناطق الريفية ذات طبيعة أكثر عالمية نظرًا لأن القدرة على بيـع المنتجـات الزراعيـة

وغيرها من منتجات مثل الدواجن والمواشي والدواب تحددها بشكل متزايد السوق العالمية. ومهما يكن من أمر الطرق التي تنخرط فيها المناطق الريفية في العولمة، فإن احتمالات أن تكون هذه المناطق جزءًا من المنطقة الخلفية، وأن تستبعد بالتالي من السيرورات العالمية، أو أن تكون ذات أهمية ثانوية بالنسبة لهذه السيرورات، أكبر بكثير.

التفاوت

ويمكن لقضية التفاوت بين مناطق العالم، وفي داخلها (ولا سيما الشمال والجنوب) أن تكون بحاجة إلى أن نمسها مسًا سريعًا، أو قد لا نحتاج لأن نأتي على ذكرها على الإطلاق. غير أن فحصنا عشوائيًا للوقائع العالمية يُظهر وجود مثل هذه التفاوتات، وبأنها مؤثرة ومزعجة على نحو استثنائي. إن أهل الشمال على دراية تامة بثرائهم الفاحش إذا ما قورن بالفقر المدقع الذي يعاني منه أهل الجنوب (هناك بطبيعة الحال فقراء في الشمال، بمعني وجود تفاوت داخل الشمال نفسه). إن نشرات الأخبار المسائية حول الجوع في أماكن مثل دارفور، بالإضافة إلى المشهد المثير للأسي لأطفال يتضورون جوعًا ببطون منتفخة، يذكرنا على الدوام بالفروق بين هاتين المنطقتين من مناطق العالم. ويتسم هذا الأمر بالنشاز بصفة خاصة عندما نضعه إلى جوار المظاهر التليفزيونية حول الإفراط في الطعام في الشمال، وصور الأمريكيين أو الأوربيين الذين يعانون من فرط البدانة.

إن معظم سكان الجنوب (هناك بطبيعة الحال مناطق ثرية وأشخاص كثيرون مترفون في الجنوب؛ وهناك أيضًا تفاوت في الجنوب) على دراية كافية بفقرهم المدقع، وبكونهم أقل رخاءً بكثير من أهل الشمال. وعلى الرغم من أنه لا خلاف

على هذا التفاوت العميق، فإننا سوف نري عند نهاية الجزء الأول من هذا الفصل أن هناك سجالاً مهمًا حول قضية التفاوت العالمي.

إن معظم قراء هذا الكتاب لن يجدوا ضرورة لإنفاق الكثير من الوقت حول موضوع الوفرة والثراء في الجنوب. ومن المحتمل أن يكون هؤلاء القراء من سكان الشمال، ويكونوا على دراية بوفرته وثرائه، بل ويمكن أن يكونوا هم أنفسهم من الأثرياء الموفورين. ومن المحتمل أيضًا أن يكون القراء في الجنوب على دراية بثراء الشماليين ورخائهم، إن لم يكن عن طريق أي شيء آخر سوي وجود الميديا. ومع ذلك، فإن ما يحتاج إلى مناقشة هو ورطة أولئك الأقل ثراءً ووفرة، ولا سيما أكثر الناس حرمانًا من المقومات الأساسية للحياة في هذا العالم.

"بليون القاع"

إن أكثر الطرق شيوعًا للنظر إلى التفاوت الاقتصادي في العالم (الطريقة التي نقدم بها القضية في هذا الفصل) هي أن نركز على الاختلافات بين الشمال والجنوب، المركز والأطراف، أو بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدمًا في العالم. ومع ذلك، يجادل بول كولبير: *Paul Collier (2007)*" أن إقامة مثل هذا التمييز يتجاهل أكثر الناس فقرًا في العالم، أو ما يطلق عليه "بليون القاع". هناك بالتأكيد تفاوت كبير بين الشمال والجنوب، ولكن التركيز على هذه العلاقة يحجب المدي الكامل للتفاوت العالمي. ويتضح هذا عندما ننظر إلى بليون القاع ونقارنهم، ضمنيا على الأقل، بالأثرياء وبالغي الثراء في العالم والذين يوجد معظمهم في الشمال.

إن الغالبية العظمى (٧٠%) من البشر في بليون القاع، فضلاً عن البلدان التي يعيشون فيها، هم من الأفارقة. ومن بين البلدان التي تضم أعدادًا كبيرة من بليون القاع هاييتي، وبوليفيا، ولاوس، وكوريا الشمالية، واليمن. ومهما يكن من أمر البلدان التي يحيون فيها، فإن دخول بليون القاع تصل فقط إلى نحو الدخول في بلدان نامية أخري، وسوف يزداد موقفها سوءًا ما لم تحدث تغييرات مؤثرة في المستقبل القريب. إنهم يعانون أيضًا من مشكلات أخرى عديدة مثل مشكلة انخفاض متوسط العمر المتوقع (نحو ٥٠ عامًا بينما يكون متوسط العمر في البلدان النامية الأخري ٦٧ عامًا)، ومعدل وفيات أعلي بين الأطفال (يموت ١٤% من أطفال بليون القاع قبل سن الخامسة مقابل ٤% في باقي البلدان النامية، وتكون احتمالات إصابتهم بأعراض سوء التغذية أعلي (٣٦% مقابل ٢٠% في باقي البلدان النامية). وربما كان الأمر الأهم، هو أن وضعهم قد ازداد سوءًا في السنوات الأخيرة، وأنهم تراجعوا مسافات أبعد خلف نظرائهم، ليس فقط في البلدان المتقدمة، وإنما في البلدان الأقل تقدمًا أيضًا.

ويجادل كوليير بأن هناك أربع "شراك" تفرق الدول القومية (والدول الفاشلة) التي تضم معظم البشر في بليون القاع عن الدول القومية الأخري، وهذا يفسر بطريقة غير متناسبة حالة الفقر والحرمان التي يعيشها بليون القاع.

شرك الصراع

وأول هذه الشراك هو ما يطلق عليه كوليير "شرك الصراع". إن الدولة التي تنخرط في شرك الصراع تُواجه إما بالحروب الأهلية المتواصلة أو بالانقلابات غير الدستورية العنيفة. لقد شهدت بلدانًا أفريقية عديدة (أبرزها رواندا، والكونغو، والسودان) حروبًا أهلية مهلكة في السنوات الأخيرة. ولقد شاعت الانقلابات

العسكرية أيضًا في بلدان مثل الكونغو، والنيجر، ومالي، وساحل العاج. وبالإضافة إلى ذلك شهدت عدة بلدان أفريقية عددًا من الانقلابات العسكرية الفاشلة يمكن أن تكون هي الأخري تمزيقية تمامًا. إن بلدًا يتورط في جولات متصلة من الصراع العنيف، والانقلابات العسكرية، ومحاولات الانقلاب، والانقلابات المضادة يمكن أن يعاني اقتصاديًا، وأن يغوص سكانه في الفقر وربما في بليون القاع.

ويقع هذا في تضاد بطبيعة الحال مع الشمال حيث تندر الصراعات العنيفة داخل الدول، بل وتكون الانقلابات العسكرية أكثر ندرة. ومن ثم، تعيش الدول القومية ومواطنوها في أحوال أكثر استقرارًا وسلامًا بكثير، ما يمكنها بالتالي من التركيز على ما يعزز اقتصاداتها ورخاءها الاقتصادي.

شرك الموارد الطبيعية

وتقع أفقر بلدان العالم أيضًا في "شرك الموارد الطبيعية". والأمر الذي ينطوي على مفارقة، هو أن هذه البلدان تكون في الغالب غنية على الأقل ببعض الموارد الطبيعية. إلا أن الاعتماد على تلك الموارد، وما تقدمه من ثروة يقف حجر عثرة في وجه التنمية الاقتصادية الأشمل. إن التركيز على الموارد الطبيعية يجعل من غير المحتمل توجيه الاهتمام نحو أنماط أخرى من الإنتاج. وتكون النتيجة هي انحطاط هذه الأنماط الأخري، الأمر الذي يؤدي إلى نطاق عريض من العجوزات. فعلي سبيل المثال، أصبح البترول في نيجيريا في السبعينيات من ضمن الصادرات القيمة ومركزًا للاهتمام القومي. وأصبح يُنظر إلى موارد أخرى مثل الفول السوداني والكاكاو على أنها محاصيل أقل ربحية، أو بلا ربحية على الإطلاق، ومن ثم هبط إنتاجها بشكل خطير، وهبط بالتالي ما ينتظر منها من عائدات. ومن

الصحيح أيضًا أن إمكانية توفر هذه المحاصيل باعتبارها مصدرًا للغــذاء بالنــسبة للسكان المحليين قد هبطت بالمثل.

وتكون سوق الموارد الطبيعية هي الأخري في حالة من التقلب الأمر الــذي يترتب عليه مجموعة من الأزمات الاقتصادية التي تعقب فترات الازدهار وتعصف تحديدًا بأولئك الذين ينتمون إلى أفقر الطبقات. إن الإنفاق العام يكون مكرسًا بشكل كبير أثناء فترات الازدهار للصادرات المربحة. وفضلاً عن ذلــك، يــصبح مــن الصعب على الحكومة التعامل مــع طرفــي الازدهــار الاقتــصادي والأزمــات الاقتصادية الدورية، وتصبح الحكومة بلا فاعلية بشكل متزايد علــى أكثــر مــن مستوي. إن دورات الازدهار والأزمات الاقتصادية تجعــل مــن الــصعب علــى الناخبين تقرير ما إذا كانت الحكومة تقوم بعملها على نحو مناسب من عدمــه. إن عددًا صغيرًا نسبيًا من البشر يصبحون أكثر ثراءً (وبالتالي يزداد معدل التفــاوت داخل البلد) لأنهم يحققون أكبر قدر من الاستفادة من صادرات البلد الفقيــر، ولا ســيما أثناء فترات الازدهار الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يصبحون أكثر قوة، وتعمل قــوتهم ورغبتهم في الاحتفاظ بالقوة وتوسيع حدود هذه القوة علــى تقــويض الحكومــات الديمقراطية وتقليص فرص نجاح الديمقراطية.

ويمكن لشرك الموارد أيضًا أن يؤثر بشكل معاكس على بلدان أخري، حيث يقيم عدد صغير نسبيًا من بليون القاع. وتشمل هذه البلدان دول النفط الغنيــة فــي الوقت الراهن في العالم العربي، وروسيا، وغيرها من الــدول. إن روســيا التــي تعاني من التفاوت بين مناطقها المتقدمة في الجزء الغربي والمناطق الأقل تقدمًا في الشرق، تضم بلا شك بعض بلايين القاع، في الوقت الذي يوجد فيه عدد قليل منهم في دول النفط العربية. وعلي الرغم من ذلك، فإن تلك الدول يمكن أن تصبح هــي ذاتيا أكثر اعتمادا على الثروة النفطية إلى حدٍ تعجز معه عن تنويع مصادر دخلها

وثروتها وإيجاد مصادر بديلة لها. ويبدو أن الكثير من دول العالم العربي النفطية قد خلصت إلى هذه النتيجة في السنوات الأخيرة، حتي إننا نشهد الآن تنويعًا أكبر بكثير في هذه الدول لمصادر الدخل والثروة (وتعد دولة الإمارات المتحدة، ولا سيما دبي أحد النماذج البارزة، على الرغم من أنها مرت بأوقات عصيبة أثناء الكساد الكبير) جزئيًا، ربما، لأنها تغرق في أموال النفط الأمر الذي يجعلها أكثر استماتة لإيجاد طرق جديدة لإنفاق هذه الأموال واستثمارها. ولا يوجد دليل على أن روسيا تسير على نفس النهج في تنويع مصادر ثروتها. إنها تظل أسيرة شرك الموارد الطبيعية التي يمكنها أن تلحق الضرر باقتصادها عندما يبدأ النفط في النفاد. لقد أصيبت روسيا بالضرر بالفعل عندما انفجرت "فقاعة أسعار النفط" في أواخر عام ٢٠٠٨، وهبط سعر البترول من نحو ١٥٠ دولارًا للبرميل إلى ما يقرب من ٣٠ دولارًا في أوائل عام ٢٠٠٩.

شرك أن يكون أحد البلدان

المحوطة بجيران سيئيين

والشرك الثالث هو شرك أن يكون أحد البلدان محاطًا بجيران سيئيين. إن كون أحد البلدان محاطًا بالجيران لا يؤدي هو ذاته بالضرورة إلى الفقر. إن سويسرا بلد محاط بالجيران من كل جهة (وكذلك لكسمبورج) ولكنها تتمتع هي ومواطنوها بالرخاء على نحو فريد. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ٤٠% عمومًا من أفقر البشر في بليون القاع يعيشون في بلدان لا تمتلك منافذ ساحلية، وتوجد الغالبية العظمي فيها في أفريقيا.

وإحدي المشكلات التي تواجهها هذه البلدان المحاطة بالجيران من كل جانب هي، عدم وجود إمكانية النقل إلى الساحل حتي تتاح لها فرصة تصدير منتجاتها. إن الكثير من البلدان الأفريقية تفتقر داخليًا إلى طرق مناسبة، وأنظمة سكك حديدية، وسفن نهرية، وما شابه، وتكون بنيتها التحتية في حقيقة الأمر وفي الكثير من الحالات متردية. فإذا كان جيران البلد المعني يفتقرون هم الآخرون إلى بنية نقل تحتية إلى الساحل، كما هي الحال غالبًا في أفريقيا (وليس في البلدان الغنية التي تحيط على سبيل المثال بسويسرا مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) فإن ذلك يخلق معوقات ضخمة، لا يمكن تجاوزها أمام الانخراط في النشاط التصديري والحصول على ما يترتب على ذلك من دخل.

ومن الحقيقي أيضًا أن أداء الدولة المحوطة بالجيران من كل جانب يكون أفضل عندما يكون الجار ناجحًا اقتصاديًا، ويمكنه من ثم أن يكون سوقًا لمنتجاتها. وفي الوقت الذي تُحاط فيه سويسرا بالدول والأسواق الناجحة، فإن أوغندا (لكي نأخذ مثالاً من أفريقيا) "تحيطها كينيا، التي تعاني من الركود لمدة ثلاثة عقود تقريبًا؛ ورواندا، التي كانت تعاني من الإبادة الجماعية؛ والصومال التي انهارت تمامًا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي كان تاريخها كارثيًا، حتي إنها غيرت اسمها السابق زائير، وأخيرًا تنزانيا التي قامت بغزوها. **(Collier, 2007: 55)**.

سوى أن بعض الدول الأفريقية قد تمكنت من التغلب على مثل هذه المساوئ والحواجز، ولكن تلك الدول تبدو دول (بوتسوانا مثلاً) تمتلك موارد ضخمة تدار إدارة جيدة. ومع ذلك، تفتقر البلدان الأفريقية المحوطة بدول أخرى إلى مثل هذه الموارد الضخمة، وتدار مواردها بطريقة تفتقر إلى الكفاءة، ويحيطها جيران "سيئون" أو إشكاليون. إن جيرانًا كهؤلاء، يمكنهم إعاقة أو إغلاق المنافذ على منتجات البلد الذي يحيطون به، ويمكن أن يعانوا من مشكلات داخلية خطيرة

خاصة بهم (يمكن لبعضها أن يطفح) مثل النمو البطيء، إذا كان ثمة نمـو علـى الإطلاق. ويمكن أن يعانوا من اقتصادات ضعيفة، وأن تحكمهم حكومات تفتقر إلى الكفاءة أو يكونوا بلا حكومات على الإطلاق (الدول الفاشلة" مثل الصومال).

شرك الحوكمة السيئة

والشرك الأخير الذي يناقشه كولبير هو شرك" الحوكمة الـسيئة فـي بلـد صغير". إن حكومة سيئة ذات سياسات سيئة لا يمكنها فقط أن تمنع اقتصاد بلـدها من النمو، ولكن يمكنها أن تدمراقتصادها أيضًا بالمعني الحرفـي للكلمـة. وأحـد النماذج هو حكومة روبرت موجابي في زيمبابوي التي وصلت إلى الـسلطة عـام ١٩٨٠. لقد تمسك موجابي بالسلطة على الرغم من التضخم الكارثي الـذي كانـت تعاني منه البلاد في أوائل القرن العشرين، والذي دمر الجزء الأعظم من الاقتصاد والمجتمع ككل، بل وتعهد بأن يظل في السلطة بقية حياته (إلـى أن أجبـر علـى اقتسام السلطة مع مورجان تسفانجيري في أواخر عام ٢٠٠٨). لقد فر الملايين من زيمبابوي، وعبر الكثيرون منهم الحدود بطريقة غير مشروعة إلى جنوب أفريقيا، الأمر الذي أدي إلى اندلاع الاحتجاجات، وأعمال الشغب، بل وإلي تفجـر أعمـال العنف ضد هؤلاء المهاجرين في جنوب أفريقيا.

لقد شارك موجابي قبل عملية اقتسام السلطة في انتخابات من جولتين (بعـد عملية فرز للأصوات مشكوك فيها مزورة على الأرجح بواسـطة حكومتـه فـي الجولة الأولي من الانتخابات) ضد تسافنجيري. لقد حـرض موجـابي المتمـسك بالبقاء في السلطة رجال عصاباته على الهجوم على مؤيدي تسافنجيري بل وقـتلهم لمنعهم من الإدلاء بأصواتهم أو لإرهابهم وإجبارهم على التصويت لصالحه. ولقـد طارد مؤيدو موجابي وتحرشوا بتسفانجيري نفسه، الذي تعـرض للـسجن لمـدد

قصيرة أثناء الحملة الانتخابية. ولكي يحمي مؤيديه، لجأ تسفانجيري أخيرًا للانسحاب من الانتخابات، واضطر للجوء إلى السفارة الهولندية لحماية نفسه، وأخيرًا "فاز" موجابي بالانتخابات.

وفي الوقت الذي يمكن أن يكون فيه شرك الحكومة السيئة كارثيًا ومن الصعب الإفلات منه، فإن بإمكان أي بلد التخلص من حكومة سيئة. وأبرز نماذج هذا في التاريخ القريب، على الرغم من وقوعه في بلد كبير وليس في بلد صغير، كان التحول الاقتصادي البارز في الصين الذي جري بعد وفاة ماوتسي تونج عام ١٩٧٦، والإصلاحات الاقتصادية التي جرت بعد ذلك على يد دنج أكسياوبنج. كان ماوتسي تونج قد انخرط في مجموعة من السياسات الجانحة.مثل سياسة "قفزة هائلة إلى الأمام" سيئة السمعة التي حاول من خلالها إجبار الصين على التحول السريع من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي. ولقد كانت هذه السياسة مزعجة بشكل كبير وغير ناجحة إلى أبعد حد. لقد أدت تلك السياسة في واقع الأمر إلى إخفاقات شديدة في المزارع وإلي حدوث مجاعة في الصين. ولقد استغرق الأمر عقودًا حتي يستعيد الاقتصاد الصيني عافيته من هذه السياسات المضللة وغيرها من السياسات التي روج لها ماو ومؤيدوه.

إن التخلص من هذه الشراك" الأربعة صعب على البلدان التي تضم الغالبية العظمي من بليون القاع. إنها بالتحديد البلدان التي تجد مشقة في اقتحام السوق العالمية للتجارة، وفي جذب استثمار رأس المال؛ إنها البلدان التي يحتمل أن تتعرض لهجرة العقول إلى حد كبير، (انظر الفصل ١١) تلك الهجرة التي تفضي إلى هجرة أولئك الذين يمكنهم مساعدتها على التطور الاقتصادي.

وعلى قدر أهمية عمل كوليير في لفت انتباهنا إلى بليون القاع، فإن عمله يميل إلى تحميل الضحايا مسئولية المشكلات التي يتعرضون لها. ففي الوقت الذي

تتحمل فيه البلدان التي يعيش فيها معظم المنتمين إلى بليون القاع المسئولية بكل تأكيد، لا يمكن تجاهل الدول الذي يلعبه الشمال. ويتضح هذا تاريخيًا من خلال سيرورات مثل الإمبريالية والكولونيالية (انظر الفصل ٣) بالإضافة إلى سيرورات معاصرة، لنضرب مثلاً واحدًا، مثل برامج التكيف الهيكلي (انظر الفصل ٥) المرتبطة بصندوق النقد الدولي (انظر الفصل ٧).

التفاوت المتنامي في الصحة والرعاية الصحية

في الوقت الذي ارتبطت فيه العولمة إجمالاً بزيادة متوسط الأعمال في كل أنحاء العالم، فإنها مالت أيضًا إلى توسيع حدة التفاوت بالنسبة للأعمار والصحة. *(Hashemian and Yach, 2007: 516 – 38)*. وفي الوقت الذي يري فيه معظم المراقبين زيادة بمرور الوقت في التباينات الصحية بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدمًا، فإن فايربو ***Firebaugh*** وجوسلنج ***Goesling*** يريان انخفاضًا في السنوات الأخيرة في معدل التفاوت الصحي بين الدول. ***(Firebaugh and Goesling, 2004: 283 – 312)*** ومع ذلك، يعترفان بأن استمرار هذا الانخفاض يهدده وباء نقص المناعة الإيدز. وحتي بافتراض قبولنا بهذا الرأي حول هذا الانخفاض، تظل هناك تفاوتات كبري بين (وداخل) الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا (الشمال والجنوب) بالنسبة لمسألة الصحة.

إن أولئك الذين يعيشون في بلدان فقيرة يعانون من مستويات متدنية من الصحة نتيجة لعدم قدرتهم على الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، وتحسين الظروف الصحية، والتغذية السليمة، والإسكان. كما يؤدي تدني مستوي الصحة

إلى الحد من النمو الاقتصادي في هذه الدول أساسًا من خلال التأثير السلبي على الإنتاجية. إن للدول النامية نصيب غير متكافئ في معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض، والتي يمكن تحاشي الكثير منها بتكاليف زهيدة وعلاجها بشكل ناجح إذا ما توفرت الأموال. إن ٩٠% من إجمالي تبعات المرض في العالم تتركز في البلدان ذات الدخل المنخفض أوالمتوسط التي تتحمل بدورها ١٠% فقط من نفقات الرعاية الصحية. وبالمثل، تُكرس نسبة ١٠% فقط من أموال البحوث في الولايات المتحدة للمشكلات الصحية المسئولة عن ٩٠% من الأمراض العالمية. ونتيجة لتلك التفاوتات، توجد فجوة مقدارها ١٩ عامًا في متوسط العمر بين البلدان ذات الدخول العالية، والبلدان ذات الدخول المنخفضة. إن التحسينات التي نشهدها في العالم النامي تكون في تلك البلدان الأقل تقدمًا – مثلاً، البرازيل، ومصر، وماليزيا – الأقل استفادة من غيرها من سيرورة العولمة. ومع ذلك، جلبت العولمة معها بالنسبة لمعظم الدول الباقية، ولا سيما أقلها تقدمًا، انخفاضًا في النمو الاقتصادي، وزيادة في معدلات الفقر وبالتالي انحطاطًا في الصحة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنفق معظم ما يُنفق في العالم على الرعاية الصحية، فإنها تُصنف بشكل ملحوظ في مرتبة أدني بالنسبة لدول متقدمة أخرى في عدد من مؤشرات الصحة العامة. ويرجع هذا بطبيعة الحال للتباينات الضخمة بين البيض والأقليات الإثنية والعرقية في الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن معدل وفيات الأطفال في الولايات المتحدة على سبيل المثال كان في حالة زيادة مستمرة، بينما كان معدل وفيات الأمريكيين الأفارقة ضعف معدل وفيات البيض الأمريكيين. وعمومًا، فإن الصحة العامة سوف تتأثر بعوامل أخرى غير الثروة (مثل الانتماء الإثني والعرق)، بمجرد أن يتحقق الحد الأدني من معدلات الدخول الفردية.

إن الدول النامية في الجنوب تعاني أيضًا بشكل غير متناسب من الجوع وسوء التغذية. ويتأثر ما يقرب من ٨٥٠ مليون شخص في هذه الدول بهذه المشكلات. وتشمل الأسباب إمدادات الطعام غير المناسبة أو غير المتوفرة كليةً تقريبًا، والافتقار إلى مصادر مؤكدة أو دائمة للحصول على الطعام، بالإضافة إلى الوجبات الفقيرة وغير المتوازنة. ويمثل هذا أهمية خاصة بالنسبة للأطفال الذين يكونون أكثر عرضة للموت في سن مبكرة بسبب سوء التغذية. وفضلاً عن ذلك، يكون هناك احتمال في أن يصبح الأطفال ناقصي الوزن الذين ينجون من الموت، عندما يصلون سن البلوغ، أقل إنتاجية من الناحية الجسدية والذهنية وأن يكونوا أكثر عرضة للأمراض والإعاقات المزمنة. ويستمر هذا متداخلاً بين الأجيال نظرًا لأن قدرة هؤلاء البالغين على تهيئة تغذية مناسبة لأطفالهم تكون محدودة.

إن زيادةً في البدانة بين قطاعات أخرى من الفقراء في الدول الأقل تقدمًا، تضاف الآن إلى المشكلات المرتبطة بنقص الوزن. إن الدول النامية من ثم تعاني الآن بشكل متزايد من "مشكلات غذائية مضاعفة" – أولئك الذين لا يجدون ما يسد الرمق، وأولئك الذين يفرطون في تناول الطعام، ولا سيما أنواع الأطعمة الرديئة (مثلاً، الأطعمة الغنية بالدهون، والكولوسترول).

والأمر الذي يمثل أهمية خاصة من وجهة نظر العولمة، هو التسويق العالمي المتزايد للطباق (انظر ما يلي)، والكحول، والسكر، والدهون (ويُوجه الأخيران بصفة خاصة للأطفال)، والانتشار العالمي لاحتمالات أكبر تتعلق بالإصابة بالأمراض المرتبطة بهذه المنتجات. وعلى الرغم من الاعتقادات المخالفة، فإن الغالبية العظمي ليس فقط من الأمراض الخطيرة، ولكن المزمنة أيضًا، التي يرتبط الكثير منها بهذه المنتجات، تحدث في مراحل سنية أصغر (وليس أكبر) وفي بلدان ذات دخول منخفضة (وليست عالية). وعلاوة على ذلك،

سوف تؤثر التكاليف العالية لعلاج الأمراض المزمنة في الدول النامية بشكل سيئ على قدرتها على علاج الأمراض المعدية الخطيرة مثل مرض الملاريا.

التدخين

التدخين هو أحد الأسباب المهمة للمشكلات الصحية في كل أنحاء العالم. وتشجع صناعة الدخان التي تحقق أرباحًا عالية والتي تلعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي بيع وانتشار السجائر *(Fulbrook, 2007: 1146 – 9)*. إن خمسة ملايين شخص يموتون كل عام بسبب التدخين، طبقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، وسوف يتضاعف هذا العدد لكي يصل إلى ١٠ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم تحدث تغييرات مؤثرة. وتبعًا لأحد التقديرات الأخري، سوف يموت بليون شخص في القرن الواحد والعشرين لأسباب تتعلق بالتدخين.

ومع انكماش سوق السجائر في الغرب بسبب ازدياد الوعي بمخاطر التدخين، نقلت شركات الدخان اهتمامها إلى الجنوب، ولا سيما أفريقيا وآسيا. إن ثلث الوفيات التي تحدث في العالم بسبب أمراض تتعلق بالتدخين يقع في الهند. وتعد الصين الآن أكبر أسواق السجائر في العالم، والتي يبلغ عدد السجائر التي تُدخن فيها ١,٧ تريليون سيجارة كل عام. كما تعد الحكومة الصينية أكبر مُصنِّع للسجائر في العالم. إن ثلثي سكان الصين من المدخنين، والصين هي المسئولة عن إنتاج ٣٠% من السجائر في العالم. (يمثل سكان الصين نحو ٢٠% من عدد سكان العالم). ويبدو أن الصينيين لا يملكون سوي معرفة ضئيلة بالأخطار المتعلقة بالتدخين أو أنهم، على الجانب الآخر، يتجاهلون ببساطة هذه الأخطار. وتعد الدول الغربية بدورها المُصدِّر الرئيسي للسجائر إلى باقي أجزاء العالم، كما تُعَدُّ الولايات

المتحدة أكبر مصدري السجائر بالإضافة إلى إعلانات السجائر وعلاماتها التجارية المعترف بها عالميًا.

الفجوة الرقمية العالمية

إن إحدى أهم النتائج والأسباب المعاصرة المهمة للتفاوت العالمي هي الفجوة الرقمية العالمية. فمن جهة لا يمكن لهؤلاء الذين يعيشون في البلدان الفقيرة في الغالب تحمل تكاليف الحصول على جهاز كمبيوتر أو حتي الكهرباء اللازمة لتشغيله حتي يتمكنوا من الدخول إلى شبكة الإنترنت. ومن جهة أخري، يعني الافتقار إلى تكنولوجيا متقدمة، وهي التكنولوجيا الموجودة بوفرة في الشمال، أن الجنوب سوف يواصل تأخره اقتصاديًا عن الشمال؛ وبأن التفاوت العالمي في تزايد مستمر.

ويوجد تفاوت كبير في العالم فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الإنترنت (القدرة على امتلاك التكنولوجيا) واستخدامه (القدرة على تشغيل هذه التكنولوجيا)، بالإضافة إلى الحصول على أجهزة الكمبيوتر بطبيعة الحال، ناهيك عن التكنولوجيات الرقمية الأخري. إن معظم أجهزة الكمبيوتر توجد في الدول المتقدمة، وتمتلك الدول الأقل تقدمًا أعدادًا قليلة نسبيًا من أجهزة الكمبيوتر، ولا تضيق الفجوة بشكل محسوس. ومن ثم لا يكون عدد مستخدمي الإنترنت في الجنوب عددًا يعتد به. وبالإضافة إلى ذلك، توجد الغالبية العظمي من ضيوف شبكة الإنترنت في الشمال، ومرة أخري، يوجد تمثيل هزيل لهؤلاء الضيوف في الدول الأقل تقدمًا. إن الحواجز الرئيسية أمام المساواة العالمية بالنسبة لإمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت واستخدامه هي الافتقار إلى البنية التحتية في الدول الأقل

تقدمًا، والدخول المتدنية في تلك المناطق التي تجعل من التكنولوجيات الرقمية، ومن ثم الدخول إلى الإنترنت،موضوعًا باهظ التكلفة بالنسبة لمعظم سكان هذه المناطق. ومع ذلك، فإن كل هذه المظاهر المرتبطة باستخدام الإنترنت ليست غير موزعة توزيعًا عادلاً فقط بين دول العالم، ولكنها غير موزعة أيضًا بالتساوي داخل الدول نفسها، بما في ذلك الدول المتقدمة تقدمًا كبيرًا، حيث يمتلك الفقراء (بمن فيهم المهاجرون الذين ينتمون إلى الجنوب *[Benitez, 2006: 181 – 99]*) إمكانيات أقل بكثير من تلك التي يمتلكها أعضاء الطبقة الوسطي والأثرياء للدخول إلى شبكة الإنترنت. *(Droi, 2006)*.

وتُعَدُّ اللغة مصدرًا آخر من مصادر التفاوت بالنسبة للإنترنت. إن الغالبية العظمي (ما يربو على ٨٠%) من صفحات الويب على الإنترنت مكتوبة باللغة الإنجليزية، وأقل من ١% بلغات غير الإنجليزية: الألمانية، اليابانية، الفرنسية، الإسبانية والسويدية). ومن الواضح أن أولئك الذين لا يتحدثون أيا من هذه اللغات (الغالبية العظمي من أهالي الجنوب) يجدون مشقة كبري في استخدام الإنترنت وربما يجدون أن من المستحيل الاستفادة منه بسبب حاجز اللغة.

وإحدى القضايا المتعلقة بالتعامل مع الفجوة الرقمية العالمية تتضمن الهارد وير ولا سيما صنع وإنتاج جهاز كمبيوتر شخصي رخيص الثمن على نطاق واسع. لقد صنعت منظمة "لاب توب لكل طفل: *One Laptop Per Child*" نموذجًا بدئيا لجهاز الكمبيوتر لـ ١,٢ بليون طفل في البلدان النامية. لقد صُمم أساسًا لكي يباع بسعر ١٠٠ دولار. ومع ذلك تعثرت خطط إنتاج مثل هذا النوع من أجهزة الكمبيوتر وصادفت العديد من المشكلات حيث ارتفعت تقديرات إنتاج الجهاز الواحد إلى ١٥٠ دولارًا. كما تمتلك شركة "انتل" الضخمة أيضًا خططًا لإنتاج جهاز كمبيوتر من هذا النوع، ولكنه سوف يكون أغلي ثمنًا. *(Markoff, 2007a: c1, c2)*.

ويشمل بعدٌ آخر من أبعاد التفاوت في هذا المجال النفايات الإلكترونية (مثلاً، أجهزة الكمبيوتر القديمة)، التي ترتبط بكل أنواع المواد الخطرة والسامة (انظر الفصل ١٢). وعلي الرغم من اتفاقية بازل عام ١٩٩٢ التي استهدفت تنظيم نقل النفايات الخطرة ومنع شحنها من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدمًا، فقد استمر شحن هذه المواد على الرغم من عدم قانونية هذا الإجراء (ثلاثة بلدان – هاييتي، أفغانستان، والولايات المتحدة – عليها أن تصادق على الاتفاقية). والسبب في ذلك هو أن الدول المتقدمة تفضل شحن هذه المواد الخطرة خارج حدودها بعيدًا عن سكانها. وفضلاً عن ذلك، فإن تكلفة معالجة النفايات الإلكترونية في الدول الأقل تقدمًا، تقل كثيرًا عن تكلفة معالجتها في الدول المتقدمة (حسب أحد التقديرات، تصل تكلفة معالجة الطن الواحد في البلدان المتقدمة إلى ٢,٥٠٠ دولار مقابل 3 دولارات للطن في الدول الأقل تقدمًا). إن العمل الخطير الذي تنطوي عليه عملية استخراج الأجزاء والمعادن المفيدة من تكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر القديمة توفر دخلاً لأعداد كبيرة من البشر في بلدان العالم الأقل تقدمًا *(Dori, 2006)*. ومع ذلك، يُعَدُّ هذا الدخل متدنيًا جدًا، بالإضافة إلى احتمالات إصابة العاملين في هذا المجال بالمرض، على المدي الطويل على الأقل، نتيجة للتعرض للعناصر والمكونات الخطرة. إن الدخل الذي يمكن الحصول عليه من خلال هذه العمليات لن يكون ذا جدوي تقريبًا في تحسين الموقف الاقتصادي للعالم الأقل تقدمًا، بل وسوف تتسبب الآثار الصحية السلبية فقط في اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، على الأقل بالنسبة لقضايا الصحة.

الهجـــرة

وإحدى نتائج التفاوت هي الهجرة، من الجنوب عادة إلى الشمال، أي أولئك الذين يحاولون بصفة عامة الانتقال من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر وفرة.

لقد ناقشنا هذا الأمر بشكل موسع في الفصل ١١. ومع ذلك، تكمن المقارنة هنا في أن الفقر الشديد، مثل ذلك الذي يعاني منه بليون القاع، يجعل من مسألة هجرة أولئك الذين يعانون منه (إنهم يتسمون بـ "الثقل") إلى الشمال أمرًا أكثر صعوبة. ويحتمل أن يكون هؤلاء على درجة من الفقر الشديد إلى درجة يفتقرون معها إلى القوة البدنية، بل والموارد الهزيلة اللازمة لإنجاز عملية انتقالهم، فضلاً عن أنهم يعيشون أيضًا في بلدان تفتقر إلى البنية التحتية – الطرق، القطارات، السفن – التي يمكن أن تساعدهم على الانتقال إلى الشمال.

الهجرة من الجنوب إلى الجنوب

إن الهجرة من الجنوب إلى الجنوب تشمل الانتقال من البلدان الجنوبية الأفقر إلى بلدان الجنوب الأكثر رخاءً نسبيًا أو بدرجة من الدرجات. ويشمل هذا بشكل أكثر عمومية الانتقال من أي بلد من البلدان الأقل تقدمًا إلى أي بلد أكثر تقدمًا (لا يلزم مثلاً، أن تكون هذه البلدان جنوبية بالمعني الحرفي لهذه الكلمة).

(De Parle, 2007a: A1, A16).

إن الهجرة من الجنوب إلى الجنوب تصف مثلاً الانتقال من دولة هاييتي الفقيرة جدًا (أحد مواطن بليون القاع) إلى دولة الدومنيكان الأكثر وفرة إلى حد ما (التي تشترك معها هاييتي في جزيرة هيسبانيولا). إن ما يجذب المهاجرين من هاييتي إلى دولة الدومينكان هو حقيقة أن متوسط الدخل في الأخيرة يشكل ستة أضعاف الدخل في هاييتي (من ٢,٨٥٠ دولارًا إلى ٤٨٠ دولارًا). ومع ذلك، ما إن يصل هؤلاء المهاجرون إلى جمهورية الدومنيكان، حتي يتقاضوا أجورًا متدنية دائمًا تقريبًا بالمقارنة بنظرائهم من أهل البلد الأصليين، ويتم استغلالهم في الغالب وترحيلهم إلى بلدهم الأصلي (إن الكثير من هؤلاء يعبرون الحدود بطريقة غير مشروعة).

وتوجد هجرة مشابهة من الجنوب إلى الجنوب بين باراجواي وكوستاريكا، نيبال والهند، إندونيسيا وماليزيا، بوركينو فاسو وساحل العاج، وغيرها. ويشتغل العمال الذي ينخرطون في هذه الهجرة في أعمال البناء، وحصد المحاصيل الزراعية، وحفر المناجم، وتنظيف المنازل، والخدمة في المزارع.

ويقدر البنك الدولي وجود ٧٤ مليون مهاجر من الجنوب إلى الجنوب (يقدر عدد المهاجرين من الجنوب إلى الشمال بـ ٨٢ مليونًا). وتكون التحويلات المالية، مهمة، شأنها شأن كل أنواع الهجرة (انظر الفصل ١١). وفي الوقت الذي يكون فيه من الصعب في الغالب قياس حجم التحويلات بكل دقة، ولا سيما في حالة الهجرة من الجنوب إلى الجنوب، فإنها تقدر بـ ١٨ إلى ٥٥ بليون دولار في السنة بالنسبة لأولئك الذين ينتمون إلى ذلك النوع من الهجرة.

ومع الإجراءات الأكثر تشددا التي تبذلها دول الشمال بشأن التحكم في حدودها، فإن من المرجح أن نشهد هجرة من الجنوب إلى الجنوب في المستقبل. وعلاوة على ذلك يكون أولئك الذين ينتقلون من الجنوب إلى الجنوب عرضةً للاختلاف (أكثر فقرا، وأكثر ريفيةً... إلخ) عن المهاجرين من الجنوب إلى الشمال. إن شكلي الهجرة مرتبطان، بمعني أن أولئك المنخرطين في الهجرة من الجنوب إلى الشمال (مثلاً، أهالي الدومينيكان الذين يرحلون إلى الولايات المتحدة) يفتحون فرص العمل أمام أولئك المنخرطين في الهجرة من الجنوب إلى الجنوب. (مثلاً، الهايتيين المهاجرين إلى جمهورية الدومنيكان).

وهناك أسباب مختلفة تقلل انتقال البشر من الجنوب إلى الجنوب منها عوامل الطرد مثل الحرب والأزمات السياسية في الوطن، وعوامل الجذب مثل إمكانية العثور على فرص عمل بأجور مرتفعة في البلد المقصد. ويهاجر البعض بشكل موسمي فقط، بينما يمكن لآخرين أن يقيموا في بلدهم الجديد لمدد طويلة. وتتم

الترحيب ببعض المهاجرين غير الشرعيين، بينما يمكن لآخرين أن يرحلوا إلى وطنهم ربما جماعيًا، ويتلقي البعض معاملة طيبة أو على الأقل يتم التسامح معهم، بينما تساء معاملة آخرين وربما قتلهم. يقول أحد المهاجرين من هاييتي إلى جمهورية الدومينيكان (الذي شعر بالفزع إزاء عدد المهاجرين من "هاييتي") والذي كان في طريقه إلى الوطن: "لقد شعرت باليأس وذهبت إلى جمهورية الدومينيكان... ولن أعود إلى الوطن مرة أخرى". مقتبس من *(De Parle, 2007a: A16)*.

السجال حول التفاوت (عدم المساواة)

إن فكرة أن العالم مكانٌ للتفاوت (اللامساواة) الصارخ، فكرةٌ لا خلاف عليها. والفكرة الأقل إثارة للجدل، ولكنها ليست أقل وضوحًا من الناحية الحدسية، أو هكذا تبدو، هي أن العالم يغدو باطراد مسرحًا للتفاوت. ويميل الكثيرون ممن يقبلون بالرأي الأخير أيضا إلى القبول بفكرة؛ أن العولمة هي السبب الأساسي لهذا التفاوت المطرد.

ومع ذلك، فالرأي الأخير هو موضوع السجال الساخن في الدراسات التي تدور حول العولمة، حيث يجادل البعض بأن العولمة هي المسئولة عن الزيادة المستمرة في حدة التفاوتات العالمية *(Korzeniewicz and Moran, 2007: 565 – 92)*، بينما يجادل آخرون بأنها أدت إلى هبوط ملحوظ في معدلات هذة التفاوتات *(Firebaugh and Goesling, 2007: 549 – 64)*. إن هذه القضية هي في واقع الأمر أكثر القضايا الجوهرية بروزًا في كل الحقل المتعلق بالدراسات حول العولمة، بالإضافة إلى أنها قضية مثيرة للجدل بشكل كبير يتسم بالسخونة *(McGrew, 2007: 29 – 53)*. وتنطوي القضية، كما سوف نري لاحقًا، على قضية منهجية وسجال منهجي *(Babones, 2007: 144 – 61)*، كما أنها قضية نظرية أيضا، تقابل من

إحدى وجهات النظر على الأقل، بين نظرية النظام (العالمي) ونظريـــة التحــديث (انظر ما يلي). *(Korzeniewicz and Moran, 2007: 565 – 92)*.

إن جلين فايربو وبريان جوسلنج *(2007: 549 – 64)*، من الأنصار السياسيين لفكرة أن التفاوت العالمي يشهد حالة تراجع. إنهما يناقشان ثلاثة أشكال من التفاوت العالمي – الدخل، والصحة، والتعليم – على الرغم من أن اهتمامهما ينصب علـــى الشكل الأول وثيق الصلة كما هو واضـــح باهتمامنـــا الرئيـــسي هنـــا بالتفـــاوت الاقتصادي[٣]. وفي الوقت الذي يقومان فيه بفحص بضعة تفسيرات متصارعة لكلا زيادة وانخفاض تفاوت الدخل العالمي، فإن موقفهما المفضل هو أن العامل الحاسم هو انتشار التصنيع الذي يؤدي إلى تحديث المناطق الأفقر فـــي العـــالم. وتـــؤدي المكاسب الاقتصادية الناتجة هنا بدورها إلى انخفاض كلي في التفـــاوت العـــالمي للدخول، نظرًا لأن هذه المناطق تقترب أكثر فأكثر من المنـــاطق الأكثـــر رخـــاءً ووفرة من منظور الرفاه الاقتصادي.

ويقوم هذا الرأي على بضعة مواقف ميثودولوجية، تـــشمل قيـــاس الـــدخل القومي على أساس "تعادل القدرة الشرائية" *(PPP)* في تقابلها مع المقياس الذي يقوم على أسعار الصرف الرسمية" *(FX)* التي يفضلها كورزينـــوتش ومـــوران، أكبـــر أنصار فكرة ازدياد حدة التفاوت الاقتصادي العالمي[٤]. إن فكـــرة "تعـــادل القـــوة الشرائية" تأخذ ظاهرة مستقلة ما، ثم تقارن تكاليفها في الدول التي تخضع للقيـــاس. وأشهر النماذج المعبرة عن ذلـــك هـــو "مؤشـــر بـــيج: مـــاك *Big Mac*" لمجلـــة إيكونوميست الذي يقارن العملات وفقًا لمعايير التكلفة الخاصة بمؤشر بيج ماك في دول متعددة. ولا تلجأ الدراسات التي تستخدم أسعار الصرف الرسمية *(FX)* إلـــى هذا التقويم وتستخدم ببساطة أسعار الصرف الرسمية في تقدير أهمية الدخل القومي ومقارنته.

وبالإضافة إلى تراجع تفاوت الدخول بين الدول، يري كل من فايربو وجسلنج تراجعًا في السنوات الأخيرة في التفاوت الصحي، على الرغم من التهديد الذي يواجه استمرارية هذا النمط والذي يمثله وباء مرض نقص المناعة الإيدز من حيث آثاره السيئة على حياة البشر، وكذلك مؤشرات الصحة، في البلدان الأقل رفاهة من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك، وحتي على الرغم من انحسار التفاوتات الصحية، تظل الاختلافات الكبري قائمة بين (وداخل) الدول بالنسبة للصحة. وهناك أيضًا انحسار في السنوات الخمسين الماضية، أو ما يقرب من ذلك، في التفاوت بين الدول في الحصول على التعليم.

وفيما يتعلق بالمستقبل، يتوقع كل من فايربو وجوسلنج انحسارًا أبعد في المدي القريب في التفاوت العالمي للدخل في أوائل القرن الواحد والعشرين. ويعود هذا بصفة رئيسية إلى حقيقة أنه بينما سوف تشهد البلدان الفقيرة زيادة في معدلات سن العمل بالنسبة لسكانها، سوف تشهد الدول الغنية انخفاضا نسبيًا بالنسبة لهؤلاء العمال وتوسعًا ملحوظًا في السكان ذوي الأعمار المتقدمة الذين تجاوزوا سن العمل، أو الذين يحتمل توظيفهم بشكل هامشي أكبر مما كان عليه الأمر في شبابهم. وفي الوقت الذي سوف يكسب فيه من هم في سن العمل دخولاً في الدول الفقيرة، سوف يكسب المتقدمون في السن في البلدان الغنية إما قليلاً (بالمقارنة بدخولهم السابقة) أو لا يحصلون على أي دخل على الإطلاق؛ ومن المحتمل أن يمثلوا استنزافًا دائمًا أكبر للموارد القومية.

وعاملٌ ثانٍ في انحسار التفاوت في الدخل العالمي، هو النمو والتوسع المستمران للاقتصادات الآسيوية ولا سيما الصين والهند، وإن يكن بمعدل أقل. ولأن عددًا كبيرًا من السكان يقيمون في هذين البلدين (نحو ٢,٥ مليون نسمة) فإن زيادة دخليهما سوف يكون لها أثر شامل عميق على الدول الفقيرة"، ومن ثم تقليص

الفجوة بشكل ملحوظ بين الأغنياء والفقراء. وعلي المدي الطويل، سوف يتجاوز معدل الدخل برغم هذا في آسيا متوسطات الدخل العالمية. إن النمو الاقتصادي لكل من الصين والهند سوف يجعل منهما، ولا سيما الصين، قوتين اقتصاديتين عظيمتين، وسوف ينضمان إلى نادي الدول الغنية، ويساعدان بالفعل جنبا إلى جنب مع الدول الغنية، على زيادة حدة التفاوتات في العالم. وفي الوقت الذي يكون فيه كل من فايربو وجوسلنج واضحان بشأن مستقبل التفاوت في الدخل، تظل السيناريوهات الخاصة بمستقبل التفاوتات في الصحة والتعليم أكثر التباسًا وغموضًا.

إن كورزينيويتش وموران يصبان اهتمامهما بشكل أكثر بالتحديد على التفاوت الاقتصادي، يوردان الاختلافات بين استخلاصاتهما بالنسبة لهذه القضية (مستخدمين بيانات مؤسسة على سوق تجارة العملات الأجنبية *(FX)* مقابل استخلاصات فايربو وجوسلنج (اللذين يستخدمان بيانات مؤسسة على معدلات القيمة الشرائية: ***PPP***). وفي الوقت الذي توجد فيه هنا قضايا تقنية بشكل واضح في استخدام نمطين من أنماط البيانات، اختار كلٌ من كورزينيويتش وموران التركيز على اختلافات نظرية في طريقتي التفكير. إنهما يجادلان أن فايربو وجوسلنج مهتمان "بالاختلافات بين الشعوب من ناحية إمكانية وصولهما النسبي إلى الرفاه"، في الوقت الذي يركزان فيه على العلاقات بين الشعوب" *(Morzeniewicz and Moran, 2007: 567)*. إن فايربو وجوسلنج يُنظر إليهما من زاوية المركزية التي يمنحانها للتصنيع، بوصفهما يستخدمان نظرية التحديث *(Inkeles, 1974)* التي تفضي إلى التركيز على الدول الفردية والدرجة التي حققت بها أو لم تحقق التحديث والتصنيع. وخلافًا لذلك، يتبني كورزينيويتش وموران مقاربة أكثر جهازية – ذات نظام عالمي بصفة خاصة – تؤدي إلى التركيز على الأنماط الشاملة للتفاعل العالمي (مثلاً تكامل أسواق العمل على نطاق عالمي).

إن كــوزينيويتش ومـــوران يقارنـــان اقتــصاديات ســيمون كــوزنيتس (Kuznets, 1940: 257 – 71) التي تتناغم مع مقاربة التحديث، باقتصادات "جوزيف شومبيتر: Josep Schumpeter" (انظر الفصل 8) التي تتفق أكثــر مــع مقاربـــة نظامهما (العالمي). إن عمل كوزنيتس، ولا سيما منحني كوزنيتس أكثر اتساقًا مع مقاربة التحديث. ففي الوقت الذي يري فيه هذا العمل أن التطور المبكر يؤدي إلى تفاوت متزايد، فإن التطور في النهاية يؤدي إلى تفاوت أقل، ومساواة أكبــر، فـــي الدول النامية. ومع ذلك، فإن ما يهم كوزينيويتش وموران أكثر من غيــره حـــول عمل كوزنيتس هو رأيه بأن الدول النامية حديثًا لا تتبع بالضرورة نموذج الـــدول التي تطورت بالفعل، إنها لا تحدث نفسها بالضرورة بنفس الطريقة التـــي حـــدثت الدول المتقدمة بها نفسها.

إن تفكير شومبيتر حول التدمير الخلاق" يؤدي إلى رؤية للتغير الدائم عوضًا عن رؤية للتوازن الحديث (Schumpeter, 1976: 81 – 7). إن كوزينيويتش وموران يجادلان بأن الجمع بين كوزنيتس وشومبيتر يؤدي إلى منظور حول العـــالم يـــضم "دفعًا متواصلاً باتجاه تفاوت متصاعد". ومع ذلك فإن كيفية تحقق ذلـــك فـــي دول محددة أمر يعتمد على أنشطة مؤسسات عديدة. إن النقطة الرئيسية عندهما هـــي أن المؤسسات بوصفها أنظمة علائقية (البنك الدولي) عملت في الغالب علـــى تقلـــيص التفاوت داخل الدول ذات الدخل العالي، في الوقت الذي فاقمت فيه من حدة التفاوت بين الدول من خلال استبعادها للدول الأكثر فقرًا. ويبدو أن هذه المقاربة المؤسسية توحي بأن أفضل ما يمكن أن نأمل فيه في المستقبل القريب ليس هو التفاوت الأقل، ولكن مجرد شكل (صورة) للتفاوت. إن تقليلاً ملحوظًا للتفاوت، ناهيك عن اختفائه، يمكن أن يتطلب تحويلاً جوهريًا للسيرورات المؤسسية التي ميزت تطور اقتـــصاد العالم في المائتي سنة الأخيرة. إن كـــوزينيويتش ومـــوران لا يتنبآن بهذا التغيـــر الدراماتيكي، على الرغم من ميلهما الواضح، من وجهة نظر سياســـية، لرؤيتـــه

يحدث نظرًا لأن هذا التغير وحده يَعد بتخفيض للتفاوت الاقتصادي العالمي؛ أي إلى عالم أكثر مساواة.

الريفي – الحضري

نعود الآن للموضوع الرئيسي الثاني في هذا الفصل، علاقة الريفي الحضري (يظهر الشكل ١٤,١ نسبة السكان المدنيين، وضمنًا، السكان الريفيين في كل أنحاء العالم)، مع التركيز الخاص على الكيفية التي ترتبط بها بالتفاوت العالمي. وكما سوف نري، هناك روابط مهمة بين القضيتين، ولكن هناك ما هو أكثر فيما يتصل بعلاقة الريفي بالحضري، ولا سيما في ارتباطها بالعولمة.

الريفي

إذا تصورنا الريفي من وجهة نظر العولمة، يرد إلى الذهن – عمومًا – المناطق الزراعية[٥] في الجنوب. ففي الوقت الذي يكون فيه من الصحيح أن هناك مناطق زراعية في الشمال (مثلاً، الوسط الغربي لأمريكا)، فإنها لا تمثل أهمية (علي الرغم من أنها غير اقتصادية) بالمقارنة بحجم المناطق الزراعية وأهميتها المحلية في الجنوب. ومن الحقيقي أن المناطق الزراعية في الشمال تكون مضمرة بشكل عميق في العولمة ومتأثرة بها، على الرغم من أن ذلك الأثر يكون من نواحٍ كثيرة سلبيًا أكثر منه إيجابيًا.

إن الجنوب يضم نحو أربعة بلايين إنسان، ويُري بوصفه واقعًا في "دوامة العولمة" *(McMichael, 2007b: 21b: 26 – 38)*. وليست هذه هي المرة الأولي التي يلعب فيها الجنوب دروًا مركزيًا في العلاقات العالمية، ولا سيما الزراعة العالمية.

فعلي سبيل المثال استعان(٦) البريطانيون بمنتجاته الزراعية (مثلاً، الهند) في أوج ازدهار إمبراطوريتهم. ومع ذلك، أثرت العولمة المعاصرة بعمق وغيرت علاقات الشمال الجنوب في الزراعة وأشياء أخرى كثيرة غيرها.

علاقات الإنتاج الزراعي

يتضمن أول هذه التحويلات العلاقات الجديدة للإنتاج الزراعي. إن التطور الحاسم هنا هو ظهور المعاملات العالمية المتصلة بالزراعة التي يهيمن عليها الشمال عمومًا، والولايات المتحدة بصفة خاصة. والأمر ذو الأهمية الكبري أيضًا هو "مصنع الزراعة: ***Farm Factory***" وحيد المنشأ. إن كلا من المشاريع الصناعية الزراعية واسعة النطاق، ومصنع الزراعة يشتمل على علاقات جديدة للإنتاج الزراعي (مثلاً، بين الشركات العالمية والمزارع المحلية) بالمقارنة بعلاقات قائمة في، وبين، مزارع محلية أكثر تمسكًا بالطرق التقليدية.

والأمر الأكثر عمومية هو أن هذه العلاقات الجديدة الخاصة بالإنتاج الزراعي أصبح يحددها "قانون الأفضلية النسبية". وعلي مستوي الممارسة، أصبح الجنوب معنيًا بإنتاج ما يُعَدُّ بالنسبة له منتجات غير تقليدية (مثلاً، الزهور، الفواكه، الخضروات... إلخ)، الذي يحصل بموجبه على الأفضلية النسبية، ويقوم بتصدير تلك المنتجات إلى الشمال. ومعني هذا أن دول الجنوب تنتج وتستهلك كميات أقل من منتجاتها التقليدية، بما في ذلك المنتجات التي تمثل عنصرًا أساسيًا في إنتاج وجباتها الرئيسية. وعوضًا عن ذلك، أصبحت تستهلك واردات من الأغذية المصنَّعة الرخيصة (أحيانًا، ولكنها ليست أرخص في الغالب) من الشمال (وهي واردات يخضع توافرها لتقلبات كبيرة ترجع إلى أحوال السوق العالمية لتلك الواردات، فضلاً عن التقلبات التي تخضع لها أسعار المنتجات). إن هذه الواردات

لا تحل فقط محل السلع الرئيسية التقليدية، ولكنها تعمل أيضًا على تشريد أعداد كبيرة من المزارعين المحليين الذين يجبرون على هجر مزارعهم أو الانخراط في أنماط جديدة من الزراعة.

فعلى سبيل المثال، اُستبدلت كعكة التورتيلا المكسيكية التقليدية زهيدة الثمن التي تصنَّع من الذرة الأبيض الذي يزرع محليًا إلى حد كبير بالتورتيلا المصنعة من الذرة الأصفر الذي يُنتج بكميات ضخمة بأسعار تفوق أسعار الذرة الأبيض ثلاث مرات بواسطة المشروعات الصناعية الزراعية المتكاملة في الوسط الغربي لأمريكا (انظر الفصل ٧) وكان ذلك في رأي الكثيرين إحدى نتائج اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا *NAFTA*). ويشكل هذا علاقة جديدة كاملة للإنتاج، في هذه الحالة بين المكسيك والولايات المتحدة، تؤدي إلى تغيرات في الطبقة الاجتماعية والعلاقات الغذائية ليس فقط بين الولايات المتحدة والمكسيك، ولكن أيضًا بالنسبة لدول كثيرة في كل أنحاء العالم.

إن الولايات المتحدة، ونموذجها الزراعي، وتشديدها على نظام المحصول الواحد (*mono-crop*) التجاري، والزراعة المكثفة التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للتقنيات ورأس المال هو المسئول في الغالب عن معظم هذه التغيرات. لقد حوّل نموذج الولايات المتحدة المشهد الريفي ليس فقط في الجنوب، ولكن في أجزاء كبيرة من العالم. لقد كانت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية أحد الأهداف المبكرة الكبري لهذا التحويل من خلال مشروع مارشال وأسهمت المشروعات الصناعية الزراعية المتكاملة فيما بعد في نشر هذا النموذج في كل أنحاء العالم. ولقد عزز هذا أيضًا "الثورة الخضراء"(٧)، التي أدت، من بين أشياء أخرى، إلى انهيار المحاصيل التقليدية المختلطة واستبدالها بنظام المحاصيل الرأسمالية الكثيفة الهجينة عالية التقنيات من القمح والذرة والأرز.

ومن الأشياء المتضمنة في هذا أيضًا تطور وتـــصدير أســـلوب الولايـــات المتحدة لأنماط الاستهلاك، المرتبط في هذه الحالة بالطعام. ولقد أدي ذلـــك إلـــى تقارب عالمي يتعلق بالغذاء المتوازن يشمل قاعدة ضيقة مـــن الحبـــوب الرئيـــسية واستهلاكًا متزايدًا للبروتين الحيواني، وزيوت الطعام، والملح والسكر؛ وتراجعًا في الألياف الغذائية. ولقد أسهم هذا الغذاء، مـــن بيـــن أشيـــاء أخـــري، فـــي زيـــادة معدل أمراض مثل مرض السكـــر بالإضـــافة إلـــى وبـــاء البدانـــة العالمـــــي. *(Hashemian and Yach, 2007: 516 – 38)* لقد غدت البدانة في حقيقة الأمر فـــي السنوات الأخيرة شائعة مثلها مثل سوء التغذية (إن ١,٣ مليون شخص مـــصابون بأحدهما!). وحتي في أماكن مثل كريت، المـــشهورة بـــــ "غـــذائها المتوســـطي" الصحي، أدى توسع أسلوب الوجبات السريعة الأمريكي إلى معـــدلات أكبـــر مـــن البدانة وغيرها من المشكلات الصحية، حتي، وهو الأمر الأكثـــر إزعاجًـــا، بـــين الأطفال. *(Rosenthal, 2008a: A1, A12)*.

وأحد التطورات الأخري المرتبطة بالولايات المتحدة (على الرغم من كـــون المملكة المتحدة لاعب رئيسيا أيضًا في هذا المجال) هو ثورة السوبر ماركت التـــي لعبت دورًا رئيسيًا أيضًا هنا. لقد تسبب هذا التطور بوضوح في مركـــزة عمليـــة معالجة الطعام والبيع بالتجزئة. ومارس أيضًا تحكمًا متزايـــدًا علـــى المـــزارعين، ومربي الماشية... إلخ. (ويمكن قول نفس الشيء عـــن ثـــورة سلـــسلة الوجبـــات السريعة. *Ritzer, 2008d; Schlosser, 2005*). ومع ذلك، نادرًا ما يملـــك هـــؤلاء المزارعين والمربين عقودًا ملزمة، وتتم مكافأتهم فقط إذا ما التزموا بمقاييس نوعية يتم تحديدها مركزيًا، وعانوا من الأسعار الهابطة لمنتجاتهم لأن القوة الفعليـــة فـــي هذه العلاقة كانت تكمن في سلاسل السوبر ماركت الكبيرة. إن إرساء مقاييس عامة وخاصة لأشياء مثل نوعية الطعام والتعبئة مركزيةً ليس فقط بالنسبة إلى التفـــاوت العالمي المتزايد (يضع الشمال المعايير التي يتوجب على الجنوب اتباعها)، ولكـــن

أيضا بالنسبة إلى تجنيس كلتا عمليتي إنتاج الطعام (مـثلاً، الزراعـة الـصناعية، ومصنع الزراعة) واستهلاكه (حبوب أقل، ومزيد من البروتين الحيواني).

وعمومًا، يُحاط الجنوب بعلاقات جديدة للإنتاج، تعني، من بين أشياء أخري، تشريد المزراعين المحليين، وتحويل الكثيرين ممن بقوا من كونهم منتجين للـسلع المحلية الضرورية إلى منتجين لصادرات غير تقليدية تلقي إقبالاً عالميًـا (مـثلاً، الزهور وبعض الفواكه والخضروات الأكثر غرابة وندرة)، والانخراط في سلاسل السلع المتخصصة العالمية... إلخ.

علاقات الإنتاج الاجتماعية

وإحدي مناطق الاهتمام الأخري هي علاقات الإنتاج الاجتماعية، أو كيـف يحيا السكان داخل إطار مؤسسات دولية وقويمة تتحكم في أحوال وفـرص ماديـة لكسب قوتهم. وعموما يحدث الآن تغير كبير في مجال التحول من الحلول المحلية للمشكلات المرتبطة بقضايا الطعام نحو الحلول التي تنهض بها السيرورات العالمية لإعادة الإنتاج الاجتماعي. والأمر الأكثر عموميـة، هـو أن الزراعـة التجاريـة *(commercial agriculture)* تحل محل عملية التمـوين المحليـة. لقـد أصـبحت الأسواق الزراعية أكثر استجابة للطلب العالمي، وليس للاحتياجات المحلية، الأمـر الذي أدي إلى إمكانية ازدياد معدلات الجوع والحرمان في المناطق المحلية. ولقـد دفع هبوط الدخل في المناطق الريفية الأقل تقدمًا الـسكان إلـى ضـرورة تكملـة دخولهم بالاعتماد على مصادر خارج المزرعة مثل العمل في مـزارع مجـاورة والقيام بأعمال في صناعات التجميع التـصديرية والريفيـة، أو الاعتمـاد علـى التحويلات المالية من أعضاء الأسرة الذين هاجروا إلى مكان مـا، ربمـا يكـون الشمال.

ولم تؤد هذه التغييرات التي حدثت في الجنوب إلى القضاء على الفقر والجوع، ولكنها أدت إلى تحول من الفقر والجوع بين الندرة إلى الفقر والجوع بين الوفرة. لقد عملت فلسفات وسياسات الليبرالية الجديدة، المشتملة على التجارة الحرة على منح الأفضلية للشمال والأعمال الزراعية الضخمة المرتبطة بها (ومحلات السوبر ماركت). وفي ذات الوقت، تعاني الاقتصادات الريفية في كل مكان من الكساد وأزمات تتعلق بالأجور المنخفضة، وأشكال الدعم العام المتدنية، والهجرة الجماعية للريف، وزيادة حالات الانتحار في الريف... إلخ. ولقد اضطر الجنوب الريفي لفتح قطاعاته الزراعية للسوق العالمية (في الوقت الذي احتفظ فيه الشمال بالإعانات الزراعية الضخمة والحواجز التجارية). إن استبعاد الإعانات ورفع الحواجز، والانفتاح المتزايد على السوق العالمية، أدي إلى هبوط في الأسعار والدخول بالنسبة لمزارعي الجنوب. لقد صاحب عملية النزوح إلى المدن ونبذ العمل في المجال الزراعي إلى ارتفاع في التصنيع الريفي بدءًا بمناطق معالجة الصادرات. *(export-processing zone)*.

لقد كان البرنامج الصناعي للحدود" المكسيكي عام ١٩٦٥، تطورًا مهمًا أدي إلى إنشاء مجموعة من مصانع التجميع الصناعية التصديرية *(maquiladoras)* التي تهدف إلى منافسة الاقتصادات الصاعدة لشرق آسيا. ولقد أشعل هذا شرارة الحركة الثورية للمصانع ذات الأجور المنخفضة والأعمال المرتبطة بعملية التصنيع من الشمال إلى الجنوب. وبحلول أوائل القرن الواحد والعشرين، كان يوجد *70* مليون فرصة عمل في مصانع التجميع التصديرية، ولكن الكثيرين ممن يعملون في هذه الأماكن كانوا يأخذون معهم إلى أوطانهم نحو ثلث ما يكفي للحد الأدني للمعيشة. ونتيجة لذلك، اضطروا إلى تكملة دخولهم بطرق عديدة، ومن ثم، قدموا الإعانة للمصانع وعملها بمعني من المعاني. ولكن المصانع التجميعية ذاتها، يتم إضعافها الآن بفعل الأهمية المتزايدة لعملية التصنيع الصينية، والفيتنامية الأحدث منخفضة

الأجور (إن الصينيين أنفسهم يرسلون العمال إلى فيتنام) الأمر الذي يجعل تلك الأماكن ضعيفة وهشة في السباق إلى القاع" (انظر الفصل ٨).

علاقات المقاومة

والقضية الثالثة ذات الاهتمام هي "علاقات المقاومة" وتشمل هذه القضية نطاق واسع من المستهلكين (التركيز على قضايا تتصل بالأمن الغذائي على سبيل المثال) (أثر العولمة على التوزيع الريفي – الحضري)، عمال المزارع (حقوق الإنسان، استخدام مبيدات الآفات، أمن العامل)، المزارعين والقرويين (حماية طريقة حياتهم) والحركات القروية المحلية (التي تناضل من أجل استقلالية إقليمية وثقافية). والأمر الذي يمثل أهمية أيضًا هو حركة الطعام البطيء" (انظر الفصل 2)، ونشطاء حقوق الأرض *(Land rights activities)*، بالإضافة إلى حركة المزارعين متعدية الجنسيات *(Via Campasina)*، التي تضم ما يقرب من مائة منظمة زراعية من *43* دولة وملايين من الأسر الزراعية. ولا ترفض الأخيرة الحداثة، ولكنها تبحث عن بديل لها يشمل الاعتمادات المالية، والأرض، والأجور العادلة، وقواعد منصفة للتجارة. وعمومًا، يمكن أن نجادل بأن الغذاء هو صميم العلاقات الجديدة لمقاومة العولمة في كل أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن الصورة القاتمة عمومًا، يوجد أمل بالنسبة لمستقبل الحياة الزراعية الريفية. إن الحياة الزراعية مرنة وقادرة على اتخاذ أشكال جديدة (لقد شهدت الزراعة في الولايات المتحدة وفي غيرها من الأماكن في واقع الأمر فترة رخاء متزايدة بسبب الطفرة العالمية في أسعار الغذاء عام *(Streitfeld, 2008: 1 – 16] 2008)* ، على الرغم من إن ذلك قد انتهي بفعل الكساد الكبير). وفي ذات الوقت، توجد حدود اجتماعية وبيئية تتعلق بالعولمة الشاملة

للزراعة. وما إن يتم بلوغ هذه الحدود، حتي يكون من الممكن تصور شكل قوي جديد للزراعة مكرس للاستدامة الاجتماعية والإيكولوجية. ويقدم هذا وعدًا (أملاً) في تجديد وإعادة تقييم الحياة الزراعية. كما يقدم أيضًا أملاً في مساواة اقتصادية أكبر، بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وأيضًا بين الجنوب والشمال. ومهما يكن من أمر، فإن هذا التغير يمكن أن يتطلب أنواعًا من التغيرات الجهازية الأكبر، من نوع التغيرات التي قام كوزينيوتشي وموران بمناقشتها.

الحضري

لقد كان العالم على الدوام ريفيًا بشكل مهيمن، ولكن حدثت "نقطة تحول في التاريخ الإنساني" في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٠، عندما فاق "عدد سكان الحضر في العالم" سكان الريف *(Davis, 2007: 1)*. (يُظهر الشكل ١٤,٢ أكبر مدن العالم عام ٢٠٠٨). ومع ذلك، كانت المدن مركزيةً لكل من الخطاب البحثي والشعبي حول العولمة منذ بداية الاهتمام بها كموضوع وظاهرة - *(Timberlake and Ma, 2007: 254 – 71)*. - لقد تم النظر إلى المدن بوصفها "كوزمو بوليتانية" *(Beck, 2007: 162 – 76)*، ومن ثم، عالمية بطبيعة الحال، لأنها ضمت نطاقًا من الثقافات، والأعراق، واللغات، والمنتجات الاستهلاكية. ولقد مارست المدن أيضًا تأثيرًا كبيرًا (ثقافيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا) على المناطق المحيطة. ولقد ارتبطت المنظمات الحضرية الكثيرة، من خلال الشبكات المدروسة، بمنظمات في مدن أخرى في كل أنحاء الوطن وفي العالم كله. لقد كان نظام المدن القومية والعالمية متسلسلاً تسلسلاً هرميًا من ناحية التدفقات الأساسية للبشر، والمعلومات، والأشياء التي تنتقل إلى أعلى وأسفل هذا السلم الهرمي.

إن أهم مدن العالم مدنٌ عالمية *(Sassen, 1991)*، وتضم هذه الفئة المختارة من المدن في العادة، نيويورك ولندن وطوكيو فقط. وليس من قبيل المصادفة أن تتموقع أسواق المال العالمية الهامة في تلك المدن. والأمر الأكثر عمومية، هو أن الكثير من المنظمات يقع اختيارها على تلك المدن باعتبارها مواقع لمكاتبها الرئيسية التي تمارس من خلالها تحكمًا كبيرًا في الاقتصاد السياسي للعالم، وفي غضون ذلك، تراكم ثروات هائلة لنفسها وسكان تلك المدن.

مدن كونية *(global cities)*

إن فكرة مدينة كونية أو عالمية فكرةٌ ذات تاريخ طويل، ولكنها انفجرت باعتبارها موضوعًا للاهتمام في دراسة العولمة منذ نشرت ساسكيا ساسين كتاب المدينة العالمية: نيويورك، لندن، وطوكيو عام 1991 - ***(The Global City: New York, London and Tokio)*** - لقد واصلت، هي وكثيرون غيرها، العمل في هذا الموضوع في السنوات البينية، ودفعت تفكيرنا حول المدن العالمية إلى الأمام.

(Abrahamson, 2004; Brenner and Keil, 2006; King, 2007; 496 - 500; Marcuse and Van Kempen, 2000; Paquin, 2007: 1953 - 6; Timberlake and Ma, 2007: 254 – 71).

إن ساسين تُضمّن فكرتها بوضوح حول المدن الكونية في سيرورة العولمة وتركز على العولمة الاقتصادية ولا سيما العولمة الرأسمالية. وفي هذا السياق تمنح الامتياز لهذه المدن الثلاث التي قمنا بذكرها، على أساس موقعها في الاقتصاد العالمي الجديد. إن هذه المدن تحديدًا هي المواقع الرئيسية للصناعات والأسواق الرائدة، ومراكز إنتاج وخلق الخدمات المالية الأكثر أهمية، ومواطن المنتجات المالية، والقانونية، والمحاسبية الجديدة، والأماكن التي تمارس فيها الأعمال والمنظمات التحكم والسيطرة العالميين.

إن إحدى الأفكار الرئيسية عند ساسين وغيرها هي أن المدن الكونية مفاصلُ مركزية في تقسيم دولي جديد للعمل. والأمر الذي يتمتع بأهمية كبري هي الروابط بين هذه المدن العالمية والتدفقات بينها. إن المدن الكونية تتشابه مع بعضها بعضًا أكثر مما تتشابه مع المدن الصغيرة أو المناطق النائية داخل حدودها، كما أنها أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي من تلك المناطق الخلفية أو النائية.

ومع ذلك، فإن لدي الآخرين إحساسًا أكثر شمولاً بكثير بما يشكل هذه المدن ويدركون إمكانية ازدياد عدد هذه المدن في المستقبل. ولقد أصبح الكثيرون يفضلون الفكرة الأكثر شمولاً واتساعًا لمدن عالمية على الفكرة الأكثر محدودية وتحديدًا، لمدن كونية.

(Alderson and Beckfield, 2004: 811 – 51; Beckfield and Alderson, 2006: 895 – 904).

مدن عالمية *(World cties)*

إن عمل جوناثان فريدمان حول مدن عالمية *(world cities)* يسبق عمل ساسين زمنيًا ويقدم نظرة أكثر اتساعًا حول هذه المدن (لتحديد مختلف إلى حدٍ ما لمواقع المدن العالمية، انظر الشكل ١٤،٣). لقد عين فريدمان في مقال مبكر حول هذا الوضع *30* مدينة عالمية وفقًا لسبعة معايير (لاحظ أن معظمها ذو طبيعة اقتصادية): الدرجة التي على أساسها تجعل المؤسسات المالية الكبري من المدينة قاعدة انطلاق لها؛ درجة تمركز مقرات الشركات متعددة الجنسيات في هذه المدن؛ الدرجة التي تتخذ منها المؤسسات الدولية الأخري من هذه المدن قاعدة لها؛ السرعة التي يتنامى بها قطاع الخدمات في هذه المدن؛ أهميتها كمركز للتصنيع[٨]؛ (الدرجة التي تكون بها محورًا مهمًا للنقل؛ حجم سكان المدينة *(Friedman, 1986: 69 – 84)*.

ويطور فريدمان وفقًا لهذه المعايير، فئتين عريضتين (مدن المركز العالمية، ومدن الأطراف العالمية) ويميز داخل كل فئة الدول الأولية، والدول الثانوية.

مدن المركز العالمية

الأولية: لندن، وباريس، وروتردام، وفرانكفورت، وزيوريخ، ونيويورك، ولوس أنجلوس، وشيكاغو، وطوكيو.

الثانوية: براسلز، وميلان، وفينا، ومدريد، وتورنتو، وميامي، وهوستون، وسان فرانسيسكو، وسيدني.

مدن الأطراف العالمية: الأولية: ساوباولو، وسنغافورة

الثانوية: جوهانسبيرج، وبيونس أيريس، وريو دي جانيرو، ومدينة المكسيك، وهونج كونج، وتايبي، ومانيلا، وبانكوك، وسول.

وبعد مرور ما يقرب من عقد بعد ذلك، ينقح فريدمان فكرة المدن العالمية ويقوم بتصنيفها على نحو مختلف بعض الشيء. إن المعايير وعملية التصنيف لا تختلف فقط، ولكن في الوقت الذي يظهر فيه نفس عدد المدن ٣٠، اختفت بعض المدن الـ ٣٠ الأصلية بينما ظهر بعضها في القائمة لأول مرة. وهذا يقودنا إلى الفكرة الرئيسية بأن التغيرات العالمية، ولا سيما في مجال الاقتصاد، سريعةً لدرجة أن التغيرات في المدن العالمية وترتيبها، يمكن أن يحدث بتواتر وسرعة عظيمتين.

ويقع التركيز في نظام فريدمان الجديد على الامتداد العالمي للمنظمات التي توجد في هذه المدن (نطاقها الجغرافي وكثافتها). وتوجد أربعة أنماط من الامتدادات العالمية أو ما يطلق عليه فريدمان "التمفصلات العالمية" *(global articulations)*. ومن الطريف أن التمفصلات المالية العالمية" تحتل صدارة قائمته الجديدة[٩]، وهو ما دفع فريدمان إلى منح الامتياز للثلاث مدن نفسها التي صنفتها ساسين باعتبارها مدنًا كونية *(global cities)*، ومن الطريف أيضًا، هو أن الفئة الثانية "التمفصلات متعددة القوميات" مبنيةٌ أيضًا بشكل صريح على معايير اقتصادية. ومع ذلك، فإن الفئات الأخري مشكلة وفقًا لعوامل اقتصادية.

تمفصلات كونية *(global)* مالية: نيويورك، ولندن، وطوكيو

تمفصلات متعددة القوميات: ميامي، ولوس أنجلوس، وفرانكفورت، وأمستردام، وسنغافورة.

تمفصلات قومية مهمة: باريس، وزيوريخ، ومدريد، ومدينة المكسيك، وساوباولو، وسول، وسيدني.

تمفصلات دون قومية إقليمية: أوساكا كوبي، وسان فرانسيسكو، وسياتل، وهوستون، وشيكاغو، وبوستون، وفانكوفر، وتورنتو، ومونتريال، وهونج كونج، وميلان، ويون، وبرشلونة، وميونيخ، وسلدورف.

ونموذج طريف للوضع المتغير للمدن الكونية هو وضع طوكيو في التمفصلات المالية العالمية. إن طوكيو هي بالفعل العاصمة المالية لآسيا، ولكن يتم الضغط عليها في الوقت الراهن من قبل مدن أخرى مثل هونج كونج وسنغافورة بالإضافة إلى مومباي (بومباي سابقًا). *(Fackler, 2007b: c1, c5)*. إن هدف طوكيو

ليس فقط جذب المزيد من المستثمرين والاستثمارات، ولكن أيضًا إغراء المزيد من المهنيين الماليين في الغرب للمجيء والعمل في طوكيو. ويكمن وراء هـذا إدراك بأن اليابان، شأنها شأن الولايات المتحدة، بدأت تفقد تفوقها باعتبارها قوة صـناعية وتحتاج لإيجاد مصدر بديل للدخل والثروة. لقد أدركت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هذا منذ زمن طويل وانخرطت بضراوة في أنشطة مثل التمويل[١٠] (وفـي أنشطة معاملات أخرى كثيرة أيضًا)، ولكن اليابان تباطأت كثيرًا في هذا المجـال. وتظل هناك في اليابان حواجز خطيرة أمام هذا التوسع تشمل الـضرائب العاليـة، جهاز تنظيمي مرهق، عملية البقرطة، الـنقص النـسبي فـي المتحـدثين باللغـة الإنجليزية، والحاجة إلى مبانٍ ومرافق حديثة باهظة التكاليف (الصحة، النـوادي) لإقامة أولئك الذين يأملون في جذبهم للقيام بأعمال في اليابان.

والأمر الدال أيضًا على الطبيعة المتغيرة بسرعة للعالم هو غياب أي مـدن صينية (عدا الحالة الاستثنائية لهونج كونج) عن أي قائمة من قوائم المدن المقدمـة آنفًا. فإذا أخذنا في الحسبان النمو السريع والمؤثر للصين باعتبارها قوة اقتـصادية عالمية، فمن المحتمل أن تضم أي قائمة من هذا النوع للمستقبل شنغهاي، أو بكـين (*Qurousoff, 2008: 1*)، وهما في حقيقة الأمر مندرجتان بالفعل في الـشكل ١٤,٣) وربما مدنًا صينية مزدهرة أخرى.

إن تصنيف المدن بهذه الطريقة يحمل بوضوح حسًا بالتدرج الهرمي ومن ثم بالتفاوت بينها (انظر ما يلي) (***Beaverstock et al., 2002: 111 – 32***). ومع ذلـك، كما يلاحظ فريدمان، هناك تفاوتات مهمة أخرى يتعين أخذها في الحـسبان. أولاً، إذا فحصنا هذه القائمة من المدن، والبلدان التي توجد فيها، فإننا نصادف اقتصادات أكثر حرمانًا، وهامشية، بل ودوامًا (بقاءً) يكون فيها البشر عمومًا أسوأ من أولئـك الموجودين في المدن الكبري التي تحتل صدارة القائمة. ثانيًا، توجد الكثيـر مـن

المدن الأخري، بل ومدن كبري، في العالم لم تدرج في أي من قوائمه بل والتي يحتمل أن تكون اقتصاداتها أسوأ. وفضلاً عن ذلك يحتمل أن تضم المدن الكونية *(global)* تفاوتات داخلية حيث يقيم المرفهون في مناطق مختارة من المدن، بينما يعيش الفقراء في جيتوهات داخل المدينة أو في منازل عشوائية في الضواحي (وهو النموذج الأكثر شيوعًا بين الأوربيين والأمريكيين اللاتينيين). إن المدن الرئيسية أكثر ارتباطًا بالاقتصاد العالمي من المناطق الخلفية (النائية)، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون سكان تلك المناطق على الأرجح معزولين عن ذلك الاقتصاد وبالتالي يكونون أقل رخاءً من أولئك الذين يقيمون في المدن.

لماذا لا تزال المدن العالمية الكونية مهمة في عالم يفترض أنه مسطح للاتصالات التي يعززها الكمبيوتر؟ ونظرًا لأن كل شخص يستطيع، نظريا على الأقل، الوصول إلى هذا النظام من أي مكان في العالم، فإن من الطبيعي أن تتناقص أهمية المدن العالمية الكبري. ومع ذلك، وخلافًا لأطروحة العالم المسطح مرة أخري، تظل هذه المدن في حقيقة الأمر محتفظة بأهميتها. إن هذه المدن هي في حقيقة الأمر بمثابة "تلال" إن لم تكن "جبال"، تُعَدُّ رغم ذلك عاملاً آخر (انظر ما سبق حول التفاوت الاقتصادي) يكذب فكرة العالم المسطح. إن هذه المدن، بغض النظر عن مركزيتها المستمرة في الاقتصاد العالمي، تنزع لأن تكون مراكز للمظاهر المختلفة لصناعة الاتصالات، بالإضافة إلى كونها الأماكن التي تظهر فيها المستجدات.

إن بالإمكان رؤية المدن العالمية الكونية، بشكل متزايد، اتباعًا لكاستلز *(2000)*، بوصفها عُقد مهمة في مجموعة من الشبكات والتدفقات. إن القادة في هذه المدن يتنافسون لجعل مدينتهم نقطة التقاء مركزية في تدفقٍ أو أكثر، وفي شبكة أو أكثر. فعلي سبيل المثال، يكون أحد التدفقات هو تدفق البشر ولا سيما ركاب

الطائرات. وتتنافس المدن مع بعضها بعضًا لتكون محاور لخطوط الطيـران، أي عُقد أو نقاط تقاطع مركزية تلتقي عندها الكثير من رحلات الطيران ويتـدفق مـن خلالها الكثير من المسافرين (انظر الشكل ١,١). إن من السهل نسبيًا حساب كميـة عدد المسافرين الذين يمرون خلال هذه العُقد ومن ثم تقرير ما إذا كانـت إحـدى المدن قد نجحت في أن تصبح عقدة مركزية، على الأقل في هذا التدفق الخـاص. *(Choi, Barnett and Bum – Soo, 2006: 81 – 99)* وهذا يعني بطبيعة الحـال أن الأماكن (مثلاً، مراكز الطيران) تظل مهمة، حتي في عالم تـسيطر عليـه بـشكل متزايد الشبكات والتدفقات. *(Yeh, 2006: 150 – 2)*.

لقد جادل البعض بأن شبكة المدينة الكونية أو لعالمية مهمة بدرجـة يمكـن معها مساواتها بالعولمة *(Timberlake and Ma, 2007: 254 – 71)* وفي الوقت الذي يتضح فيه أن المدن، ولا سيما المدن العالمية مهمة بالنسبة للعولمة؛ فإن ذلك يمثـل إلى حد ما نوعًا من المبالغة، ولا سيما إذا وضعنا في الاعتبار المظاهر المختلفـة الكثيرة للعولمة التي قمنا بمناقشتها في هذا الكتاب.

إن دراسةً تجـريبيـة كبـري لنظـام المدينـة العالميـة، تُظهـر وجـود تسلسل هرمي بين المدن العالمية يحتكر عدد صغير منها القوة والمكانة والتقـدير. *(Alderson and Beckfield, 2004: 811 – 51)*. وتتصدر هذه القائمة المدن التي يتم التعرف عليها في أغلب الأحوال باعتبارها مدنًا عالمية مثـل نيويـورك، ولنـدن، وطوكيو. ومع ذلك، يشير هذا البحث إلى أن طوكيو يمكن أن تكون أكثر قوة ممـا يُظن عادة، ويمكن اعتبار باريس من بين الدول التي تحتل المكانـة الأولـي فـي العالم. وهناك أيضًا علاقة قوية بين القوة والمكانة أو التقدير الذي تتمتع بهما مدينة عالمية؛ بمعني أن المدن التي تتمتع بالقوة تميل أيضًا إلى التمتع بمنزلـة تقديريـة عالية. ويمكن أن نفرق في المدن العالمية بين مدن المركز" ومدن الأطراف"، حيث

تكون الأولي (مدن المركز) أكثر مركزية بكثير بالنسبة للنظام العالمي. وهناك أيضا علاقة قوية بين وضع المدن العالمية والدول القومية التي توجد فيها على أساس درجة وجود كليهما في مركز النظام العالمي أو في أطرافه.

المدن الضخمة (وما بعد)

تُعرَّف المدن الضخمة *(megacities)* بوصفها مدنًا يزيد عدد سكانها على ٨ ملايين نسمة. إن بعض المدن العالمية التي قمنا بمناقشتها فيما قبل ينطبق عليها هذا المعيار (مثلاً، نيويورك، وطوكيو)، ولكن ما يلفت الانتباه هو العدد الكبير والمتزايد في الجنوب الذي يمكن وصفه بالمدن الضخمة. وأكبر هذه المدن هي مدينة المكسيك التي يبلغ عدد سكانها ٢٢,١ مليون نسمة (عام ٢٠٠٤)، وكذلك مومباي (بومباي) التي يبلغ عدد سكانها ١٩,١ مليون نسمة، والقاهرة التي يبلغ عدد سكانها ١٥,١ مليون نسمة، ولاجوس (انظر ما يلي) التي يبلغ عدد سكانها ١٣,٤ مليون نسمة. ومن المتوقع أن تنمو كل هذه المدن بشكل مؤثر في السنوات المقبلة حيث يمكن أن يصل عدد سكان مومباي إلى ٣٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥. *(Davis, 2007: 4 – 5)*.

إن هذه الكثافات السكانية تجلب معها مشاكل ضخمة ترتبط بالعدد الكبير من الفقراء فقرًا مدقعًا الذين سوف يمارسون حياتهم في هذه المدن، ولا سيما في العالم الثالث. إن الكثير من هذه المشكلات توجد في واقع الأمر بالفعل كما سوف نري حالاً، في مدينة لاجوس. والأمر الأكثر عمومية هو أن "مايك دافيس: *Mike Davis" (2007: 19)* يتصور كوكبًا ذا أحياء فقيرة مدينية أبعد ما تكون عما كان في ذهن الحالمين بالنسبة لتطور المدن:

إن مدن المستقبل، عوضًا عن أن تكون مصنوعة من الزجاج والصلب كما كانت تتصورها الأجيال السابقة من مخططي المدن، سوف تبني من الطوب النيئ، والقش، والبلاستيك المعاد تدويره، وكتل الأسمنت وقطع الخشب. وبدلاً من مدن تحلق صوب السماء، فإن الكثير من عالم الحضر في القرن الواحد والعشرين يغرق في القذارة، ويُحاط بالتلوث والغائط، والتحلل.

إن نقطة أخرى تتعلق ليس فقط بالمدن الضخمة، ولكن أيضًا بالمدن العالمية، يتوجب ذكرها هنا، وهي نقطة تتصل بنمو المدينة العملاقة ***(megapolis)*** أو سلسلة طويلة من المدن المترابطة معًا مع إمكانية أن تصبح مدينة واحدة عملاقة. لقد جري الحديث لأمد طويل عن مدينة عملاقة تبدأ من بوسطن مرورًا بنيويورك وتشمل واشنطن دي سي، وعن أخرى تمتد من سان ديجو إلى سان فرانسيسكو (وربما في نهاية المطاف إلى مدينة سياتل أو حتي فانكوفر). ومع ذلك، فالأمر الذي يسترعي الانتباه هنا هو ظهور المدن العملاقة في الجنوب. فعلي سبيل المثال، من المتصور أن تتوسع مدينة المكسيك جغرافيا بحيث يكون عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ (وهو ربع عدد سكان المكسيك). وسوف تتخذ إحدى المدن العملاقة الأخري من مدينة لاجوس نقطة ارتكاز لها بحيث تمتد بطول خليج غينيا من مدينة جينين إلى أكرا؛ وسوف يبلغ عدد سكان هذه المدينة العملاقة ٦٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ (وهو ما يوازي تقريبًا حجم الساحل الشمالي للولايات المتحدة). ومع ذلك، "ربما تصبح أيضًا أكبر بصمة للفقر الحضري على وجه الأرض" *(Davis, 2007: 6)*. ومهما يكن من أمر، فإن الفقر ليس المشكلة الوحيدة التي تنزع للتمركز في المدينة الضخمة وفي المدن عمومًا.

المدن: الموضع الرئيسي للمشكلات العالمية

في الوقت الذي تكون فيه المدن الكونية أو العالمية غنية، وقوية، ومهيبة، والمستفيد الرئيسي من العولمة على وجه العموم (مثلاً، الدخل والفوائد الأخري التي تستمدها من كونها تقع في قلب التدفقات المالية العالمية)، فإن من الحقيقي أيضًا أن المدن، بما في ذلك المدن الكونية أو العالمية، تعاني بشدة على وجه الخصوص من مجموعة من المشكلات العالمية. إن المدن العالمية هي، من بين أشياء أخرى، الأهداف التي تنصب عليها الهجمات الإرهابية الكبري؛ ومقصد أعداد كبيرة من المهاجرين (الكثير منهم غير شرعيين) الذين يعانون من الفقر والذين هم بحاجة إلى المساعدة العامة؛ والمواقع التي تقصدها أعداد كبرة من أولئك الذين يعانون من مشكلات صحية عالمية بحثًا عن المساعدة الطبية، إلخ. ومن ثم، وتبعًا لبومان *Bauman (2003: 101)*، أصبحت المدن أراضي تغرق في المشكلات المنسية عالميًا".

وعلي الرغم من طبيعتها ومصدرها العالميين، أصبح التصدي لهذه المشكلات مشكلة مدينة محلية؛ إنها بمثابة مشكلة سياسية بالنسبة للمدينة، ويمثل هذا صعوبة ضخمة بالنسبة لمسئولي المدينة الذين يفتقرون في الغالب إلى الواردات الاقتصادية التي تعينهم على التغلب على معظم هذه المشكلات. وفضلاً عن ذلك، فإن أي شيء يفعله أولئك المسئولون مقدر عليه الفشل بسبب عالمية المصادر. ومن ثم، يعجز عمدة لندن عن التعامل مع جذور الإرهاب بالنسبة إلى الإرهابيين القبليين في باكستان، والوباء العالمي لمرض نقص المناعة الإيدز، أو تلوث الهواء المنبعث من المدن القريبة في القارة. ولنأخذ مقتبسًا من بومان مرة أخرى *(Buman) (2003: 102)* "لقد أصبحت السياسة المحلية – ولا سيما السياسة الحضرية – مثقلة بالأعباء بشكل يائس"، وفي الوقت الذي تواجه فيه كل المدن

الكبري مشكلات كبري، وربما مشكلات ساحقة، فإن المدن الكبري والفقيرة في الجنوب هي الأكثر تأثرًا بهذه المشكلات. إننا نشهد تقريبًا كل هذه المشكلات في مدينة لاجوس.

لاجوس، ونيجيريا

لا تدخل لاجوس ضمن قائمة المدن العالمية، ولكنها مدينة ضخمة؛ إنها الآن أكبر سادس أكبر مدينة في العالم (انظر الشكل ١٤,٤ لخريطة لاجوس). إنها في الحقيقة أسرع المدن الضخمة نموًا في العالم (ينتقل إليها نحو ٦٠٠,٠٠٠ شخص كل عام). لقد كان عدد المقيمين في لاجوس ١٣,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليونًا بحلول عام ٢٠١٥. وحينئذ سوف تصبح ثالث أكبر مدينة في العالم، بعد طوكيو وبومباي. والجدير بالذكر، أن عدد سكان لاجوس عام ١٩٥٠ كان ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. *(Packer, 2006: 62 – 75)*.

فإذا اعتمدنا على الحجم وحده، فلربما أمكن لنا أن نفكر في لاجوس باعتبارها مدينة عالمية، ولكنها في حقيقة الأمر مدينة متخلفة اقتصاديًا وفي نواحٍ أخرى كثيرة؛ إنها أحد الأمثلة الرئيسية لمدينة تغمرها أحياؤها الفقيرة *(Davis, 2007)*. ومن بين أكثر خصائصها المميزة:

- بنية أساسية متداعية أنشئت لعدد أصغر بكثير من السكان.
- خدمات المدينة، التي تشمل الطاقة، التي لا يعتمد عليها بل وغير الموجودة بالنسبة للكثيرين.
- المياه الملوثة التي بنيت عليها أحياء فقيرة طافية.
- أحياء فقيرة تقليدية ضخمة تقع خلف الأحياء الفقيرة الطافية.

- صعوبة الحصول على مياه شرب نقية وغلو ثمنها.
- النمو الهائل والعشوائي الذي لا يخضع للتخطيط إلى حد كبير، وعملية البناء التي لا تخضع لأية ضوابط.
- وفرة ناطحات السحاب غير متكملة البناء والمهجورة.
- القمامة المنتشرة في كل مكان والتي تُعَدُّ مصدرًا للعمل والدخل بالنسبة للكثيرين (جامعي النفايات).
- النفايات المشبعة بالأبخرة نتيجة لاحتراق الغازات الطبيعية.
- الحرائق الناتجة عن الكميات المنسكبة من الوقود التي تشتعل في أفنية السيارات.
- الاختناقات المرورية الضخمة والضوضاء التي تسببها، وغيرها من العوامل.
- النشاط الاقتصادي الذي يجري أساسًا في الشوارع.
- الأعداد الكبيرة من البشر الذين ينامون في العراء أو الذين يقيمون في شقق صغيرة مع عدد كبير من الأشخاص.
- عمليات العنف التي تقوم بها العصابات.

وبرغم هذا كله، تظل لاجوس مطمحًا لأولئك الذين يعيشون خارجها والذين يتأثرون بما يمكن للمقيمين الجدد الحصول عليه هناك بالمقارنة بما يمكن الحصول عليه في المناطق الريفية في نيجيريا. إن الريف النيجيري، بمعنى آخر، أكثر فقرًا. ومن ثم، يأتي مئات الآلاف كل عام إلى لاجوس، وكلما تضخم عدد النازحين إليها، كلما أصبحت الأحوال المعيشية أكثر قسوة.

والأمر المدهش، هو أن بعض المراقبين يرون أن لاجوس تقدم نموذجًا إيجابيًا؛ بيانًا بالكيفية التي يمكن أن يحيا بها ملايين البشر وسط الارتجال الدائم. إن أحد الارتجالات، مع العدد المحدود من الوظائف المنتظمة المتاحة، يشمل إقامة أعمال يمكن أن تبيع أي شيء وكل شيء في كل شارع تقريبًا للاستفادة من الاختناقات المرورية وأي فرصة بيع أخرى يمكن أن تتاح.

ويتصور البعض أن لاجوس هي مستقبل المدن العالمية، ولكن بمعني آخر يختلف عن المعني الأخير الذي سبق الحديث عنه. – *(Davis Mehta, 2005; Neuwirth, 2006)* – إن ستيورات براند، مؤلف أحد الكتب النموذجية حول العولمة، "كتالوج كامل للأرض" *Whole Earth Catalog (Binkley, 2003: 283 – 313)* يجادل أن العشوائيات في هذه الأحياء الفقيرة (يعيش نحو مليون شخص في العالم في أحياء فقيرة قذرة) تخلق كل أنماط المعيشة، ومن ثم، تمثل هذه العشوائيات ليس فقط مصدرًا للتجديد بالنسبة لباقي أنحاء العالم، ولكن أيضًا لـ الكثير من المستهلكين الممكنين، والمتعاونين والمنافسين" بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في العالم المتقدم *(Packer, 2006: 65)*. وبالمثل، يري المعماري الشهير رم كولهاس *Rem Koolhaas* لاجوس ليس كـ "وضع متخلف"، ولكن كـ اعلان عن المستقبل" (مقتبس من *Packer, 2006: 66)*. ومع ذلك، في الوقت الذي يري فيه البعض لاجوس نموذجًا للمستقبل، يراها الآخرون مجرد تشوش، طريق مسدود.

والأمر الطريف، هو أنه على الرغم من كونها مدينة مستبعدة إلى حد كبير من معظم التدفقات العالمية، أو على الأقل من معظم التدفقات النافعة، فإن لاجوس، ونيجيريا بصفة عامة، هما موضوع (مثلاً تدفقات العقاقير والجريمة) ومصدر لتدفقات سلبية كثيرة (انظر الفصلين ١٢ و١٣). وفيما يتصل بالأمر الأخير، فإنها مصدر الغش العالمي الذي يعرفه كل إنسان في الشمال (والجنوب) يستخدم شبكة

الإنترنت. ويشمل الغش الرسائل الإلكترونية التي تخبر مستقبليها بأن بإمكانهم الحصول على ملايين الدولارات، شريطة أن يرسلوا بعض النقود للحصول على تلك الملايين (وهي أموال لن يحصلوا عليها قط).

وبغض النظر عن هذا الغش، وبعض الاستثناءات الأخري، تقع لاجوس إلى درجة كبيرة خارج سيرورة العولمة، على الأقل بالنسبة لأكثر مظاهرها نفعًا. ونتيجة لذلك، إذا قيض لتشوش لاجوس وكناسيها (من بين آخرين)، أن يختفوا، "فإن العالم لن يتأثر بهذا الاختفاء أبدًا. إن الأمر المزعج حقيقةً، هو أن حياتهم لا تمت بصلة لحياتنا أساسًا. إنهم يحيون وجودًا خلف هوامش الاقتصادات الكلية. إنهم، باللغة الفظة للعولمة، فائض". *(Packer, 2006: 75)* وبلغة التفاوت، فإن الفائض يقع أدني سلم التدرج الهرمي لما هو مثمن.

إن لاجوس ووضعها الحالي، يمكن رؤيتها بوصفها ناتجًا، على الأقل جزئيًا، للعولمة، ولا سيما برامج إعادة الهيكلة *(Chapter 7, 151 – 73) (Davis, 2007)* والتقشف التي فرضت عليها عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد في الثمانينيات باعتبارها محاولة لتقليص دينها الذي يبلغ ٣٠ بليون دولار. وإليك بعض النتائج التي تمخض عنها ذلك:

> لقد تمت خصخصة المشروعات التي تديرها الدولة والتي تشمل صناعات البناء، ومرافق الموانئ، ومصافي البترول، وصناعات النسيج والصلب؛ والكهرباء، والماء والخدمات الهاتفية.
>
> ولقد اختفت مع هذه التكيفات الهيكلية الأعمال الخدمية المدنية، وفي ذات الوقت كانت الخصخصة تقع في الغالب بأسعار أقل كثيرًا من أسعارها في السوق، وكان الساسة

أو العسكريون ورفاقهم يستفيدون بالأرباح، بينما التهمت الأنظمة العسكرية الفاسدة ما تبقي من مدخرات.

وفي الوقت الذي ينحي فيه هذا بالكثير من اللوم دون شك على إجراءات إعادة الهيكلة والتقشف التي تسببت في المشكلات التي عانت منها لاجوس، وبشكل أكثر عمومية، على أفعال العالم والمؤسسات التي تهيمن عليها، فإنه يشير إلى الدور الذي لعبته هذه السيرورات العالمية في الورطات الحالية التي تعاني منها لاجوس بصفة خاصة، والعالم الأقل تقدمًا بصفة عامة.

ملخص الفصل

إن التفاوت العالمي مصدر رئيسي من مصادر عدم الاستقرار والصراع. ويحلل هذا الفصل التفاوت بين المجتمعات، بالإضافة إلى بعض الطرق التي يتجلي فيها في المناطق الريفية والحضرية.

إن بول كوليير يركز على أفقر بليون من البشر، يقيم ما يقرب من ٧٠% منهم في أفريقيا. وتواجه الدول القومية التي تضم بليون القاع أربعة شراك – شرك الصراع (مشكلات سياسية غير مستقرة تضم جولات متواصلة من الصراع العنيف)، شرك الموارد الطبيعية (الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية الذي يعوق التنمية الاقتصادية بمعناها الأوسع)، شرك الحصار وسط جيران سيئين (يعرقلون نقل الصادرات)، وشرك الحوكمة السيئة (السياسات السيئة التي يمكن أن تعوق أو تدمر الاقتصاد).

وعلى الرغم من وجود زيادة في متوسطات العمر المتوقعة، فإن هناك تباينات متزايدة بالنسبة للصحة. إن صعوبة حصول الفقراء في العالم على الخدمات الصحية والغذاء الصحي يؤدي إلى تدهور مستويات الإنتاجية. إنهم يتأثرون أيضا بشكل غير متناسب بالعديد من الأمراض، والجوع، وسوء التغذية. إن الدول النامية تواجه "أعباء غذائية مضاعفة" تشمل كلا أولئك الذين لا يمكنهم الحصول على ما يكفي من الطعام، بالإضافة إلى أولئك الذين يمكنهم الحصول على كميات ضخمة من الطعام غير الصحي (طعام رخيص نسبيا غني بالدهون والكولسترول والسكر). ويساعد هذا على زيادة تكاليف التعامل مع الأمراض المزمنة في الدول النامية.

وهناك أيضا فجوة رقمية ملحوظة حيث يفتقر الفقراء إلى إمكانية التعامل مع جهاز الكمبيوتر والدخول إلى شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى عدم وجود البنية الأساسية مثل الكهرباء. ويسهم هذا في توسيع الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب. وتشكل اللغة أيضا حاجزا آخر بالنسبة للفقراء في الجنوب، حيث يكون ٨٠% من محتوي شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية.

وإحدى النتائج الكبرى المترتبة على التفاوت هو زيادة الهجرة، ولا سيما الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الجنوب إلى الجنوب. ويمكن أن تكون هذه الحركة ناتج عوامل الطرد مثل الحروب، وغيرها من الأزمات السياسية الأخري، بالإضافة إلى عوامل الجذب مثل فرص عمل أفضل وأجور أعلي. ومن المحتمل أن تزداد الهجرة من الجنوب إلى الجنوب في مواجهة إجراءات التحكم المشددة حول الهجرة إلى الشمال. إن المهاجرين من الجنوب إلى الجنوب يكونون في العادة أكثر فقرا وأكثر انتماءً إلى الريف بالمقارنة بالمهاجرين من الجنوب إلى الشمال.

إن المساجلات حول العلاقة بين العولمة والتفاوت العالمي متواصلة. إن فايربو وجوسلنج يجادلان بأن المكاسب المترتبة على التحديث في البلدان النامية أدت إلى التقليل من حدة التفاوت في الدخل والصحة. وهما يتنبآن أيضا بانحسار أبعد للتفاوت الاقتصادي العالمي بسبب النهضة الاقتصادية في آسيا. ويخلص كوزينويتش وموران إلى نتيجة مختلفة إلى حد ما باستخدامها لمقاربة تتأسس على مقاربة الأنظمة العالمية. إنهما يجادلان بأن العالم يشهد "حركة متواصلة باتجاه التفاوت المتزايد".

ويبحث الفصل أيضا مسألة التمايز بين الريفي والحضري وعلاقته بالعولمة. إن مصطلح ريفي يشير مبدئيا إلى المناطق الزراعية، ولقد بدلت العولمة بشكل عميق العلاقات بين الشمال والجنوب بالنسبة للزراعة. فعلي سبيل المثال، تبدلت

العلاقات الخاصة بالإنتاج الزراعي بسبب ظهور مشروعات الصناعات الزراعية المتكاملة العالمية ومصانع الزراعة. ووفقًا لهذه السيناريو، ينتج الجنوب منتجات غير تقليدية للتصدير، ويصبح بشكل متزايد معتمدًا على صادرات الغذاء المصنّع من الشمال. وبالتالي، يؤدي هذا إلى عملية استبدال المواد الغذائية الرئيسية بالإضافة إلى تسريح المزارعين المحليين. ولأن الزراعة التجارية تحل محل التموين المحلي، تبدلت أيضًا علاقات الإنتاج الاجتماعي. إن الاقتصادات الريفية تتعرض للأسعار المنخفضة والهجرة الجماعية. ومع ذلك، ظهرت أيضًا علاقات عالمية للمقاومة في أوساط كبيرة من المزارعين، والمستهلكين، وعمال المزارع والحركات الأهلية.

وتستخدم ساسين مفهوم المدن الكونية *(global cities)* لوصف المراكز الحضرية الثلاثة لنيويورك، ولندن، وطوكيو، بوصفها مراكز اقتصادية تمارس التحكم في الاقتصاد السياسي في العالم. ويقدم جوناثان فريدمان رؤية أشمل للمدن العالمية *(world cities)*. لقد صنفت المدن العالمية على أساس الامتداد العالمي للمنظمات الموجودة بها. ولا توجد تفاوتات فقط بين هذه المدن، بل توجد أيضًا تفاوتات داخل كل مدينة بحد ذاتها. وبدلاً من ذلك، واحتذاءً بكاستلز، يمكن النظر إلى هذه المدن بوصفها عقدًا مهمة في مجموعة من الشبكات العالمية.

وعلى الرغم من أن المدن هي المستفيد الأكبر من العولمة، فإنها أيضًا تتأثر تأثرًا شديدًا بالمشكلات العالمية. ومن ثم، تواجه المدينة مشكلات سياسية استثنائية، حيث تسعى غالبًا بلا جدوى للتعامل محليًا مع مشكلات عالمية.

قراءات إضافية

Scott Sernau. *Worlds Apart: Social Inequalities in a Global Economy,* 2nd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2006.
Immanuel Wallerstein. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the 16th Century.* New York: Academic Press, 1974.
Paul Collier. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It.* New York: Oxford University Press, 2007.

ملاحظات

١- هناك منطقة ثالثة، المنطقة شبه الطرفية، ولكن ذلك لا يقع ضمن اهتمامنا هنا.

٢- ويجادل "لورد جون مايناراد كينيس: *(Lord John Maynard Keynes)* *(1935)*، وهو اقتصادي كبير وأحد الشخصيات المهمة في اتفاقية بريتون وودز، في عبارة شهيرة بأننا "سوف نكون موتي على المدي الطويل".

٣- لتحليل ونقد حول تركيز فايربو على التفاوت الاقتصادي، انظر *Nell (2005: 317 – 27).*

٤- كورزينويتش وموران *(2007: 565 – 92)*؛ ويؤيد بابونز *(Babones) (2007)* موقفيما الميثودولوجي.

٥- توجد، بطبيعة الحال، مناطق ريفية غير زراعية. (مثلاً، بلدات صغيرة، مصانع في بلدات صغيرة)، ولكنها تتمتع بأهمية ضئيلة نسبيا، على الأقل في هذا السياق.

٦- انظر ريتز ولير *Ritz and Lair (2007: 307 – 29)*.

٧- لقد حدثت ثورة فيما بعد الحرب العالمية الثانية في مجال الزراعة بفضل البحث العلمي، والتكنولوجيات الجديدة، وأساليب الزراعة الجديدة، وما شابه.

٨- يمكن أن يبدو هذا الآن معيارًا قديمًا بشكل متزايد وخصوصًا في الشمال.

٩- يمكن إعادة النظر في هذا على ضوء الكساد الكبير وانحسار هذه المراكز المالية.

١٠- يمكن لهذا أن يكون قد فقد بريقه مع الانهيار المالي الكبير لعام *2008*، وبالأخص الانهيار الذي جري على مؤسسات وول ستريت في نيويورك.

الفصل الخامس عشر

التفاوتات العالمية

العلاقات الأغلبية - الأقلية (١)

سوف يفحص هذا الفصل نطاقًا عريضًا من العلاقات التي يمكن أن تجتمع تحت عنوان العلاقات العالمية للأغلبية والأقلية. - *(Chapman and Werthheimer, 1990; Yetman, 1991)* -، وسوف يتم التركيز على المشكلات والصعوبات التي تعاني منها جماعات الأقليات، ولكنها سوف تُقدم ضمن سياق أن الكثير من هذه الصعوبات يعود بالأساس إلى أفكار، والأهم، أفعال الأغلبية (التعصب والتمييز مثلاً). *(Jackson, 2007: 2701 – 2)* إن علاقات الأغلبية والأقلية التي سوف نناقشها هنا هي الأعراق السائدة والتابعة والجماعات الإثنية، وسيادة الذكر على الأنثي، وتحكم البالغين في الأطفال *(Collins, 1975)*، والسيادة متغايرة الجنس للمثليين الجنسيين والسحاقيات.وسوف نستعرض أيضًا بعدين آخرين لعلاقات الأغلبية والأقلية التي قمنا بمناقشتهما في مواضع مختلفة من هذا الكتاب، وتَسلُّط الطبقات الاجتماعية العليا على الطبقات الأدنى ضمن نظام التقسيم الطبقي الاجتماعي وتسلط الشمال على الجنوب وتحكمه فيه. ولا يتمتع المنتمون لجماعة أو فئة سائدة فقط بالسيادة في كل الحالات، وإن يكن بدرجات متفاوتة، وإنما يميلون أيضًا إلى القيام بأعمال تعتمد على استغلال أعضاء المجتمعات التابعة، وفي حالات عديدة، إلحاق الأذي بهم، إن لم يكن تدميرهم في بعض الأحيان.

وحيث إننا سوف نتناول في هذا الفصل نظام جماعات الأقليات، فإن من المهم الإشارة إلى أن الكثير من تجاربها ومشكلاتها يتشابك ويتقاطع بطرق عديدة. ومن ثم، يتعين فحصها في سياق المفهوم الرئيسي للتقاطعية *(intersectionality)*، أو فكرة أن أعضاء أي جماعة مفترضة من جماعات الأقلية يتأثرون بطبيعة وضعهم في تراتبيات أخرى للتفاوت الاجتماعي *(Hill Collins, 2000)*[٢]. ولقد تم تطوير هذا المفهوم، مبدئيًا على الأقل، لتناول الموقف الذي يواجه النساء بوصفهن

إحدى جماعات الأقلية، ولكن يمكن أن يمتد لكي يشمل كل جماعات الأقلية. إن بالإمكان النظر إلى أعضاء مجتمع الأقلية بوصفهم محصورين في "رحم الاضطهاد" الذي يشمل جنوستهم، عرقهم، جماعتهم الإثنية، توجههم الجنسي، العمر، الطبقة الاجتماعية، وموقعهم في العالم(الشمال أو الجنوب) الذي يعيشون فيه. إن بالإمكان النظر إلى كل هذه المتغيرات بوصفها "القوي الموجهة للاضطهاد"، ومن المحتمل أن يتأثر أعضاء جماعة الأقلية بالكثير منها. وفضلاً عن ذلك، لا تكون تجربة أي عضو من أعضاء أية جماعات أقلية مفترضة تراكمية، بل تزداد المساوئ، وكذلك آثارها كلما تضاعف عدد الأوضاع التي تشغلها الأقلية، والقوي الموجهة للاضطهاد. ومن ثم، فإن إحدى أقل الجماعات البشرية حظًا في العالم على سبيل المثال تتألف من أولئك الذين ينتمون إلى الفئات التالية، أنثي، أسود، إيبو (قبيلة أفريقية توجد بصفة مبدئية في نيجيريا)، الطبقة الأدني، سحاقية، مراهق من الجنوب العالمي. وبالعكس، يمكن أن يتألف نموذج إحدى الجماعات المتميزة من البشر في العالم من: الذكر، الأبيض، الأنجلو ساكسون، الطبقة العليا، متغاير الجنس، الراشد الذي ينتمي إلى الشمال العالمي.

علاقات الأغلبية والأقلية في سياق عالمي

إن ما يجمع كل هذه الفئات والجماعات هو التمييز الشامل بين جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية. إن كل أولئك الذين ينتمون إلى فئات الجماعة الثانية التي ذكرناها آنفًا (ذكر، أبيض، أنجلوساكسوني، الطبقة العليا، متغاير الجنس، راشد من الشمال العالمي) منفردين أو مجتمعين، يشكلون جماعة الأغلبية، بينما ينتمي أولئك الذين يقعون ضمن فئات الجماعة الأولي (أنثي، وأسود، وإيبو، وطبقة

أدني، ومثلي الجنس، ومراهن من الجنوب العالمي) إلى جماعة الأقليـــة. والأمــر الذي يشغلنا هنا أكثر من غيره هو طبيعة جماعات الأغلبية والطريقة التي تــرتبط بها ببعضها بعضنا في سياق عالمي. ومع ذلك، فالتمييز بين الأغلبية والأقلية يطرح عددًا من الأسئلة: هل يمكن على سبيل المثال أن يكون الجنس الأبيض أغلبيـــة إذا تفوق عليه بهامش كبير أولئك الذين ينتمون إلى أعراق أخرى من ناحية العدد فـــي العالم؟ أو، كيف يمكن للنساء أن يشكلن أقلية في الوقت الذي يمكن فيـــه أن يفقـــن الرجال من ناحية العدد؟ وتكمن الإجابات في التعريفات الـــسوسيولوجية للأغلبيـــة والأقلية، وهي تعريفات لا تعتد بالقياس العددي لإحـــدي الجماعـــات. والنمـــوذج الكلاسيكي لهذا هو الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حيث كان السود يفوقـــون البيض عددًا، ومع ذلك كان البيض هم الذين أسسوا النظام الذي كان يضطهد السود ويتحكم فيهم.

وعوضًا عن الأعداد، تعتمد التعريفات الخاصة بالأغلبية والأقلية على المال والمكانة، والسلطة (أو، كما طرح الأمر المنظر الاجتماعي الكلاسيكي ماكس فيبر "*1921 / 1968*"، الطبقة، والمكانة، والسلطة). إن جماعة الأقلية تكون في وضع تابع من ناحية الثروة، والسلطة، والمكانة، بينما تكون جماعة الأغلبية في موقف التـــابع من ناحية الثروة، والسلطة، أو المكانة[٣] . إذن الأمر يتعلق بالسيادة والتبعية، وهو ما يتخلل مناقشتنا لجماعات الأقليات المختلفة في هذا الفصل.

وبلغة أكثر عمومية، نحن مهتمون بالتقسيم الطبقي والعلاقة بـــين جماعـــات الأقلية وجماعات الأغلبية داخل أنظمة مقسمة طبقيًا. وتُعدُّ هذه العلاقة جـــزء مـــن اتجاه عام لخلق تراتيبات بـــين الأعـــراق، علـــى ســـبيل المثـــال، **(Bashi and – McDaniel, 1997: 668 – 82)** والجماعـــات الإثنيـــة **(Noel, 1968: 157 – 72)**. وتختلف طبيعة هذه التراتيبات من مجتمع لآخر ومن عصر لعصر. ونتيجة لهـــذا،

تكون العلاقة، ولا سيما علاقة السيادة والتبعية، مثلاً بين الأعراق والجماعات الإثنية داخل مجتمعات مفترضة (البيض والسود في حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وما بعد على سبيل المثال)، وبين مناطق من العالم تهيمن عليها جماعات عرقية وإثنية مختلفة (الشمال – الجنوب)، وعلى مر السنين (العلاقة بين قبيلة إيبوا وغيرها من القبائل – يوروبا وهوسا – في نيجيريا، أو بين قبيلتي التوتسي والهوتو في بوروندي على مر السنين) ذات أهمية كبري. والأمر الذي يتمتع بأهمية عالمية من منظور عرقي، هو العلاقة المتغيرة بين أمريكا الشمالية وأوربا التي يهيمن عليها البيض (علي الرغم من أن هذا يتغير)، وأفريقيا التي يهيمن عليها السود وآسيا التي يهيمن عليها الآسيويون. ومن منظور إثني، تكون رؤية هنتنجتون حول الحضارات (انظر الفصل ٩) ذات صلة وثيقة نظرًا لأنها تتأسس على اختلافات ثقافية (جوهر الانتماء الإثني)، عوضًا عن اختلافات عرقية. والأمر الأكثر صلة بهذا السياق، هو، كما عاينا، سيادة البيض (الإثنية) في الغرب وتبعية كل الجماعات الإثنية الأخري. وتؤدي التحديات المعاصرة لتلك التراتبية لصراع اقتصادي بين الغرب (الولايات المتحدة وأوربا) وآسيا، وإمكانية الصراع الدامي، من وجهة نظر هنتنجتون، بين الغرب والعالم الإسلامي (يؤلف المسلمون تبعًا لهذا المنظور جماعة إثنية).

إن الاهتمام بعلاقات الأغلبية والأقلية، وبالتقسيم الطبقي، يتضمن بالأساس، اهتمامًا بالصراع، إن لم يكن بالعنف *(Collins, 175)*. وهذا يعني أن كل علاقات الأغلبية بالأقلية محملةٌ على الأقل بإمكانية الصراع بسبب اهتمام أعضاء جماعة الأغلبية بالاحتفاظ بأوضاعهم أو تعزيزها، واهتمام أعضاء جماعة الأقلية بتحسين أوضاعهم (أو على الأقل الحيلولة بينها وبين المزيد من التداعي). وكقاعدة عامة، تُحسم هذه الصراعات، الممكنة أو الواقعية، لصالح الأغلبية نظرًا لامتلاكها لموارد أكثر بكثير (المال، السلطة) من تلك التي تمتلكها الأقلية. وأحيانًا يتحول الصراع

الممكن أو الكامن إلى صراع فعلي بل، ويمكن أن ينحدر إلى مهاوي العنف (مثلاً، الصراع الإثني بين قبيلة، التوتسي والهوتو في بوروندي، وبين الجماعات الإثنية المختلفة في يوغوسلافيا السابقة: انظر ما يلي).

لقد تَناوَلَت معظمُ الأعمال موضوعَ العلاقات بين الأغلبية والأقلية ضمن سياق دولة قومية محددة (مثلاً، جنوب أفريقيا، البرازيل أو الولايات المتحدة)[٤]. ولكن اهتمامنا ينصب هنا على هذه العلاقات في سياق عالمي. لقد تم تمثيل كل جماعات الأقلية (والأغلبية)، على الأقل ضمنيًا في الكثير من الفصول السابقة. لقد تم تمثيلها بطرِيقة أكثر عمومية بواسطة التمييز بين شمال وجنوب الذي يتخلل الكتاب. ويمكن أن نجادل بأن الشمال يتميز بأعضاء أكثر ضمن جماعة الأغلبية بينما يمتلك الجنوب أعضاء أكثر ضمن جماعة الأقلية[٥]. وفضلاً ذلك، فإن من الحقيقي أن الشمال ظل لمدة طويلة، واستمر حتى وقتنا الراهن، في الهيمنة، والتحكم، والاستغلال واضطهاد الجنوب.

ويوجد خلف التمييز المهيمن بين الشمال والجنوب نماذج في الفصول السابقة لعلاقات الأغلبية والأقلية. ويركز نموذج محدد (الفصل ١١) على الهجرة. ويميل الأشخاص في فئات الأغلبية على الأرجح لأن يكونوا "سياحا" (يمتلكون القدرة على التنقل بحرية)، بينما يكون أولئك الذين ينتمون إلى فئات الأقلية على الأرجح من "المشردين" (أما غير قادرين على التنقل أو يجبرون عليه). زد على ذلك أن المنتمين إلى الفئات الأخيرة هم الأكثر ميلاً للانتقال، عندما تتاح لهم الفرصة، من الجنوب إلى الشمال (وكذلك من الجنوب إلى الجنوب). ومن غير المحتمل تمامًا أن ينتقل المنتمون إلى الفئات الأسبق من الشمال إلى الجنوب. ونموذج آخر من فصل أسبق (١٤) يرتبط ببليون القاع. إن معظم أعضاء بليون القاع يوجدون في الجنوب، ويميل أعضاء معظم جماعات الأقلية الأخري لأن

يكونوا أكثر تمثيلاً في بليون القاع. وعلى الجانب الآخر، يوجد القليلون من بليون القاع في الشمال الذي يمكن أن نعثر فيه على مزيد من الأعضاء الذين ينتمون إلى معظم جماعات الأغلبية.

ويمكن القول: إن الكثير من السيرورات التي ناقشناها في الفصلين الثالث والخامس، كان لها من الناحية التاريخية، نفس الصلة بعلاقات الأغلبية والأقلية. وينطبق هذا بشكل واضح على الإمبريالية، والكولونيالية، والتطور، والتغريب، والأمركة. بمعنى أن كل هذه السيرورات كانت تميل إلى أن تكون خلقًا لجماعات الأغلبية يهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة ومناهضة مصالح الأقلية. ولقد كانت هذه السيرورات تتضمن في الغالب خلق جماعة للأقلية (مثلاً، الهنود في أعقاب الهند المستعمرة من قبل بريطانيا) حتى يتسنى لها التحكم فيها واضطهادها. ويتم الجدل غالبًا أيضًا بأن الليبرالية الجديدة، ولا سيما اقتصادات الليبرالية الجديدة تساعد أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المميزة وتلحق الضرر – في الغالب – بأولئك المنتمين إلى الفئات المستضعفة. ويدخل في هذا السياق عمل إدوارد سعيد عن الاستشراق *(1979/1994, 1993)* (الذي سوف نناقشه بمزيد من التفصيل في الملحق). إن كتاب "الاستشراق" كان (ولا يزال إلى حد ما)[٦] مجموعة من الأفكار والنصوص التي أنتجت في الغرب، والتي كان الهدف منها أن تكون قاعدة للهيمنة والسيطرة واستغلال الشرق.

وطريقة أخرى للتفكير في علاقات الأغلبية الأقلية وصلتها بالعولمة هي العودة إلى تعريفنا للعولمة في الفصل الأول، وأبعادها الأساسية. أولاً، يمكن القول إن أولئك المنتمين إلى فئات الأقلية تكون احتمالات مشاركتهم في التدفقات الإيجابية للعالم من أموال وسلع وأغذية، ورعاية صحية، وتكنولوجيات وما شابه أقل إلى حد بعيد.

وعلى العكس من ذلك، يوجد المنتمون بطبيعة الحال إلى فئات الأغلبية على الأرجح في خضم هذه التدفقات، باعتبارهم مبدعين ومستقبلين. والعكس بطبيعة الحال صحيح بالنسبة للتدفقات السلبية (الفصل ١٣). والأمر الأكثر احتمالاً بالنسبة لجماعات الأقلية هو؛ أن تكون على الطرف المستقبل لهذه التدفقات السلبية مثل الأمراض التي بلا حدود، والجريمة، والفساد، ومعظم المشكلات البيئية. إن المنتمين إلى جماعات الأغلبية لا يمكنهم بكل تأكيد أن يتحاشوا هذه التدفقات بشكل كامل، ولكنهم أكثر قدرة على عزل وحماية أنفسهم منها. وفضلاً عن ذلك، يقوم المنتمون إلى جماعات الأغلبية في الغالب بإطلاق تدفقات سلبية (التسليح، الاحتباس الحراري) تترك آثارًا سلبية عميقة على جماعات الأقلية.

إن عمل بول جيلروي *(1993)* "الأطلنطي الأسود:الحداثة والوعي المضاعف: ***The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness***" يُعَدُّ نموذجًا مهمًا لعمل يدور حول علاقات الغالبية بالأقلية ويشدد على التدفقات العالمية. إن عمل جيلروي، كما يتضح من العنوان، يهتم اهتمامًا خاصًا بالأعراق. إن جيلروي يتحرك عند دراسته للأعراق، بعيدًا عن التركيز على الأعراق داخل سياق البنى (مثل الدولة)[٧]، وإنما يقوم بدلاً من ذلك بفحص ودراسة التدفقات التي ترتبط بالسود الموجودين بإقليم الأطلنطي: "لقد تركز انتباهي على صورةٍ لسفن تجتاز الفضاءات الواقعة بين أوربا، وأمريكا، وأفريقيا والكاريبي بوصفها رمزًا منظِّمًا مركزيًا صورة سفينة في حالة حركة" ***(Gilroy, 1993: 4)***. لقد أتاح له ذلك الإحاطة ليس فقط بتدفقات العبيد في "الممر الوسيط"، وعودة بعض السود بعد ذلك إلى أفريقيا، وإنما أيضا بنشر الأنشطة، والأفكار، والكتب والأعمال الفنية... إلخ. التي ترتبط بالسود وعلاقات الأعراق. إن كل ذلك يمكن معاينته في "النزوح، والهجرة والرحلات". ***(Gilroy, 1993: 111)***، في تدفقها عبر الأطلنطي الأسود. وبالمثل، يؤكد جيلروي ***(1993: 218)*** على الحاجة إلى الابتعاد عن التركيز على

الحدود القومية والاتجاه إلى "شبكة هويات الديسبورة واهتماماتها التي وضعها تحت عنوان الأطلنطي الأسود. "إن جيلروي يقدم بهذه الطريقة معنى مائعًا للعرق بدلاً من تعريفات صلبة وسريعة للعرق (والانتماء الإثني).

ويقربنا هذا من المكون الرئيسي الآخر لتعريفنا حول بني العولمة التي تعرقل وتسرّع التدفقات. إن طريقة أخرى لمناقشة مميزات جماعات الأغلبية هي القول بأنها أكثر قدرة من جماعات الأقلية على إقامة الحواجز بينها وبين التدفقات السلبية الأخري. إن هذه الحواجز يمكنها أن تتضمن التحكم في حدود الدول القومية التي تهيمن عليها جماعات ذات امتيازات، وأنشطة محلية مثل المجتمعات المسوَّرة التي يقوم على حمايتها الحراس، بل والأنشطة الفردية مثل وجود أجهزة الإنذار في منازل بعض الأشخاص. ولا يمكن لأولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات الأقلية بالطبع أن يتحملوا عبء هذه الحواجز الحمائية.

وتوجد أيضًا بني تسرّع التدفقات. فمن جهة، يمتلك أولئك المنتمون إلى الجماعات صاحبة الأفضلية القدرة على إقامة بني يمكنها أن تعزز التدفقات الإيجابية والحمائية إلى حد كبير. فعلي سبيل المثال، تسمح أجهزة الشرطة والأجهزة الطبية في الأماكن ذات الأفضلية للعاملين بها بالتدفق بسهولة وسرعة عبر بني مؤسسة تأسيسا جيدًا (مثلاً، المكالمات الهاتفية التي تؤدي إلى مجموعة من الأعمال التي تفضي بدورها إلى وصول النجدة على جناح السرعة (المتقدمين في السن الذين يمتلكون أزرارًا طبية للإنذار وشبكات للاتصال باهظة التكاليف يمكنها طلب النجدة في حالة عدم تمكنهم من الوصول إلى الهاتف). ومن الواضح، أن أولئك الذين ينتمون إلى فئات محرومة لديهم القليل من هذه البني أو لا يمتلكون شيئًا منها على الإطلاق وبالتالي لا يمكنهم الاستفادة من هذه التدفقات الإيجابية التي تعجّل بها.

ومن جهة أخري، يوجد عدد من البني التي تعجّل بالتدفقات السلبية المختلفة، ومن الأرجح أن تتجذر هذه البني، وأن توجد في مناطق تسودها جماعات الأقلية. فعلي سبيل المثال تسمح مجموعة من البني غير المشروعة بالتدفق الحر نسبيًا للأسلحة إلى أماكن تسودها جماعات الأقلية. ومن جهة أخري، توجد بني أكثر قوة بكثير تمنع تدفقها إلى المناطق ذات الأفضلية التي تهيمن عليها جماعات الأغلبية. وإليك مثالاً أكثر تحديدًا بكثير. إن الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات المحرومين يعيشون على الأرجح في أماكن قريبة من ناقلي الأمراض (البعوض الحامل للملاريا، الخنازير الناقلة لمرض أنفلونزا الخنازير)، ومن ثم تكون مخاطر إصابتهم بالأمراض المختلفة أكبر، بما في ذلك مرض الملاريا وأنفلونزا الخنازير. وفي المقابل، تكون احتمالات أن يعيش أعضاء جماعة الأغلبية في عالم يتمتعون فيه بحماية أكبر، أو حتى على مسافة تعزلهم عن البعوض الناقل للمرض أو قطعان الخنازير، ناهيك عن مصادر كثيرة أخرى للمرض، أكبر بكثير.

وهناك طريقة أخرى لمناقشة هذا كله تتصل بتمييزات أخرى أقيمت في الفصل الأول. أولاً، من المحتمل أن تعمل أوضاع الأقلية العرقية، والانتماءات الإثنية، والطبقة والتوجه الجنسي، والعمر، والحياة في الجنوب في حد ذاتها باعتبارهم حواجز "خفية" يمكن أن تعرقل الكثير من التدفقات الإيجابية. ومن المحتمل ألا يشارك المنتمون إلى هذه الفئات، أو يشاركوا على الأقل على قدم المساواة، في تلك التدفقات. فعلي سبيل المثال، لا توجد أية حواجز مادية، أو أي جدران، بين المسلمين والمسيحيين في أوربا، أو المتحدثين بالإسبانية، أو الإنجليز في الولايات المتحدة. ولكن الحقيقة المجردة لكون المرء مسلمًا أو متحدثًا بالإسبانية أو حتى إمكانية تخيله على هذا الأساس، تشكل حاجزًا أمام الكثير من الأشياء بالنسبة لأعضاء جماعات الأقلية هذه.

ومع ذلك فطريقة أخرى لتناول هذه المسألة هي القول: إن المنتمين لجماعة الأقليات يكون احتمال اتصافهم بـ "الثقل" أقوي. ومن ثم تكون احتمالات تمكنهم من أن يكونوا جزءا من التدفقات الإيجابية والاستفادة منها أقل. إن الارتباط بأي من هذه الفئات، وتحديد المرء على أساسها يجعل منه إنسانا "ثقيلاً". وعند مستوي من المستويات يوجد ثقل يرتبط بالحقيقة المجردة لكون المرء عضوا في أعراق محددة (السود)، وجماعات إثنية (الأمريكيين الإسبان)، والجنوسة (النساء)، وطبقات (الطبقة الأدني) وفئات التوجيه الجنسي (المثليين)، وجماعات العمر (الأطفال)، والمناطق العالمية (الجنوب). وعلى مستوي آخر، غالبًا ما يمنع هذا الثقل المنتمين لهذه الفئات من إمكانية الحصول على أشياء كثيرة (التعليم، التدريب، الثروة مثلاً) التي يمكن أن تجعلهم "أكثر خفة".

تعريفات اجتماعية

نميلُ إلى التفكير في معظم، إن لم يكن كل، الفئات التي تمت مناقشتها هنا، سواء كانت تنضوي تحت مقولة الأغلبية أو الأقلية، بوصفها موضوعية بمعني أنها تتأسس على خصائص من النمط الموضوعي الملاحظ ظاهريًا مثل لون البشرة، العرق، الجنس (*sex*)، العمر. ومع ذلك فالحقيقة هي أن كل أوضاع الأغلبية والأقلية نواتج للتعريفات الاجتماعية، بما في ذلك التعريف الاجتماعي لسمات موضوعية ظاهريًا (وهذا يعني أنه نظرًا لاشتمالها على تعريفات اجتماعية، فإن أوضاع الأغلبية والأقلية تختلف أيضا – باختلاف هذه التعريفات – عبر الزمن ومن مكان لآخر). وينبني هذا على إحدى المحاجات الكلاسيكية في النظرية الاجتماعية. "إذا كان الرجال بهذه الصفة يحددون المواقف بوصفها حقيقية، فإنها تكون حقيقية في عواقبها" (*Thomas and Thomas, 1928: 572*). ولا يشير هذا

فقط لأهمية التعريفات الاجتماعية، وإنما أيضًا إلى حقيقة أن التعريفات الاجتماعية "الخاطئة" يمكن أن يكون لها (بل وتكون لها) عواقب قوية. فعلي سبيل المثال، يمكن أن يتأثر أبيض يُعرّف بأنه أسود، أو أسود يُعرف بأنه أبيض، بشكل عميق بذلك التعريف، مهما يكن من أمر الحقيقة "الموضوعية".

ولا يوجد شيء متأصل في أي جماعة عرقية أو إثنية يميزها عن غيرها من الجماعات. إن العرق *(race)* والإثنية فئتان ديناميتان وسائلتان يتحددان اجتماعيًا. وما يختلف بالنسبة للأعراق والجماعات الإثنية هو قاعدة التعريفات الاجتماعية، ولكن هذه الاختلافات لا تقرر ما إذا كان المرء يعتبر عضوًا في جماعة عرقية أو إثنية. ومن ثم، فإن لون البشرة ليس هو ما يجعل الشخص أبيض أو أسود. إن الشخص الذي يُعرّفه الآخرون أو الذي يُعرّف نفسه بأنه أسود في الولايات المتحدة يمكن أن يُعتبر، أو يعتبر نفسه أبيض في بيرو. ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للجماعات الإثنية. ففي بريطانيا العظمي على سبيل المثال، يرتبط كون المرء يهوديًا أو إيطاليًا، أيضًا، بتعريفات الآخرين وبالتعريفات الذاتية.

فإذا كان كلاهما يتضمن تعريفات، فما الذين يفرق بين العرق والجماعة الإثنية؟ إن الخطوط الفاصلة ليست واضحة لأن الأعراق (مثلاً البيض) يعتبرون في الغالب جماعات إثنية (مثلاً، "الإثنيات البيضاء" *[Greeley, 1976: 20 – 36]*) وغالبًا ما تعتبر الجماعات الإثنية أعراقًا (اليهود الذين كانوا يتمتعون بسوء السمعة في ألمانيا النازية، وما تلا ذلك من جهود لتدميرهم في الهولوكوست، كثيرًا ما يتم اعتبارهم عرقًا). ومع ذلك فالاختلاف الأساسي هو أنه في الوقت الذي يُعرّف فيه العرق بهذه الصفة عمومًا بناءً على بعض الخصائص الفيزيقية، والبيولوجية، والظاهرية الفعلية أو المفترضة، فإن الجماعة الإثنية تعرف على أساس بعض الخصائص الثقافية (المعتقدات والممارسات الدينية، وأشكال الطعام، وأساليب الأزياء،

والسلوك الجنسي). وفي السياق الأمريكي يعتبر البيض، والسود، والهنود الأمريكيون، والآسيويون وسكان جزر الباسيفيكي، والمنتمون إلى الثقافة الإسبانية في العادة أعراقًا (القاعدة الأساسية للتعريف فيزيقية)، بينما يعتبر الإيطاليون، واليهود، والبولنديون، والبروتستانتيون الأنجلو ساكسون البيض جماعات إثنية (أساسًا على قاعدة الخصائص الثقافية).

ومن ثم فالعرق أو الجنس *(race)* والإثنية *(ethnicity)* أبنية اجتماعية وإبداعات اجتماعية. فعلي سبيل المثال، يرجع تاريخ "اختراع" العرق بوصفه مفهومًا أيديولوجيًا إلى حقبة الأنوار وظهور المجتمع الحديث *(Winant, 2001: 290)*. لقد استخدم مفهوم العرق للإشارة إلى اختلافات بيولوجية متأصلة بين الجماعات البشرية ولتبرير الأفكار المرتبطة بها حول السيادة العرقية والدونية العرقية. وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين استعيض عن أفكار العرق بـ "العلم" واستخدمت الخصائص البيولوجية الثابتة المزعومة للجماعات لكي تبرز علميًا التوزيع غير المتكافئ للثروة، والسلطة، والمكانة الاجتماعية، والحصول على الموارد وفرص الحياة.

وحتى على الرغم من استمرار وجود "العنصرية **racism**": "البيولوجية" أو "العلمية"، فإن نمطًا جديدًا من العنصرية، أكثر ارتكازًا على عوامل اجتماعية وثقافية مثل الدين، واللغة والأصل القومي هو الأكثر انتشارًا في وقتنا الراهن. وبكلمات أخري، تحول العرق بوصفه مفهومًا أيديولوجيًا، في النصف الثاني من القرن العشرين، وحلت أفكار السيادة الثقافية بشكل متزايد محل الأفكار المرتبطة بالسيادة البيولوجية. زد على ذلك أن الجنس في الوقت الراهن أصبح مسألة سطوة أكثر منه هيمنة فيزيقية (تنهض بها الدولة مثلاً). أي أن أحد الأعراق يقوم بالسيطرة على عرق آخر على أساس الأفكار المهيمنة (ولا سيما تلك التي تدور

حول الاختلافات الثقافية)، وحقيقة أن الأفكار المسيطرة المتعلقة بـــالعرق تمـــارس عملها بوصفها "موقفًا طبيعيًا غير واع مسلم به" *(Winant, 2001: 293)* في عقــول الأفراد الذين يؤمنون بها.

لقد أدي ظهور التشديد على الثقافة في فهم العرق إلى تشابه هــذا المفهــوم بشكل متزايد مع مفهوم " الإثنية: *ethnicity*". إن الإثنية أوما يمكن تعريفه بــشكل واسع بأنه مجموعة من الخصائص المشتركة لجماعات اجتماعيــة تــشمل اللغــة والدين، والتقاليد، والممارسات الثقافية. وطالما أن الخــصائص الثقافيــة المختلفــة ترتبط دائمًا تقريبًا بجماعات عرقية، وأن التمييز الثقافي ضروري بالنسبة للتمييــز العرقي، فإن من الصعب بشكل متزايد التفريق بين ما هو عرقي وما هــو إثنــي (ونتيجة لذلك سوف نتناول كليهما معًا أدناه، على الأقل جزئيًا).

إن للانتماء العرقي والانتماء الإثني وظائف متشابهة مــن حيــث التمييــز الاجتماعي؛ إن كليهما يحدد الآخر بوصفه مختلفًا بالأساس عن الجماعة المهيمنــة في المجتمع وأدني منها. ومن ثم، فإن العرق والإثنية غالبًا مــا يــصاحبهما الـــ *(xenophobia)* التي تعني إيتيمولوجيًا "الخوف من الأجانــب". إن الإكــسينوفوبيا تشمل المعتقدات، والمواقف والتحيزات التي ترفض وتــستبعد وتحــط مــن قــدر الجماعات الخارجة على الجماعة الاجتماعية المهيمنة أو الغريبة عنهــا. وأحيانًــا تؤدي الإكسونوفوبيا إلى العنف، إن العرق أو الانتماء الإثني والإكسينوفوبيا تتخــذ أشكالاً متنوعة مثل القتل، والاعتداءات البدنية، وخطب الكراهية، وعــدم الــسماح بدخول المحلات، والمطاعم، والنوادي، وحجب الوظائف.

فإذا تحولنا إلى الجنوسة *(gender)* وصلتها بالتعريفات الاجتماعيــة، فإننــا نحتاج إلى التمييز مفهوميًا بين الجنوسة والجنس *(sex)*. إن الجــنس يــشير إلـــى الاختلافات البدنية بين الذكور والإناث[٨]. أما الجنوسة فهي تشبه العــرق والإثنيــة

(والطبقة بالنسبة لهذا الموضوع)، من حيث كونها مسألة تعريف اجتماعي وتمييز اجتماعي (بورديو *1984*). وتتضمن الجنوسة مثلها مثل العرق والإثنية أكثر من مجرد إقامة التمييزات. إن تمييزات الجنوسة تستخدم لتنظيم العالم الاجتماعي وللتأثير، بشكل مناوئ في الغالب، على المرأة. وتقام هذه التمييزات على الرغم من وجود تشابهات كثيرة بين الرجال والنساء ووجود تنويعات كبيرة داخلهما *(Hess and Marx Ferree, 1987: 9 – 31)*. والأمر الذي يحظي بأقصي قدر من الأهمية من وجهة نظر هذا الفصل هو الطريقة التي تستخدم بها اختلافات الجنوسة لمنح الامتياز للرجال والحط من قدر النساء، ليس فقط داخل إطار الدول القومية، ولكن عالميًا أيضًا. والأمر الأكثر تطرفًا، هو أن التعريفات الخاصة بالجنوسة والتي تستخدم من قبل الرجال تؤدي في الغالب إلى أعمال العنف (الضرب، والاغتصاب، بل والقتل) التي تمارس ضد النساء.

لقد تعرضنا بالفعل لقضية الطبقة الاجتماعية في الفصل السابق. إن الطبقة الاجتماعية، في عمل ماكس فيبر الكلاسيكي، ترتبط بالمكانة الاجتماعية التي تقوم على عوامل اقتصادية مثل الدخل والثروة الكلية. وهناك تدرج هرمي للطبقات الاجتماعية في كل أنحاء العالم، على الرغم أن ما نراه متضمنًا في طبقة اجتماعية محددة (بلغة الدخل، والثروة... إلخ) يختلف كثيرًا من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر. وعلى أية حال، يوجد دائمًا تقريبًا تدرج هرمي للطبقات الاجتماعية أشهرها هو التمييز بين الطبقات العليا، والوسطي، والدنيا. ويتجلي هذا غالبًا داخل حدود الدول القومية، ولكن من الممكن أيضًا أن يصف حدود الاختلافات العالمية، والصراعات الطبقية الكامنة على أساس الاقتصادات. وبناءً عليه يوجد، على سبيل المثال، المزيد من الطبقات العليا في الوقت الراهن في أمريكا الشمالية، وأوربا، وآسيا، بينما يوجد عدد غير متناسب من المنتمين إلى الطبقات الدنيا في أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وكما هي الحال بالنسبة لكل التمييزات الأخري بين الأغلبية والأقلية، فإن الطبقة الاجتماعية هي – جزئيًا – ناتج التعريف الاجتماعي. ومن الواضح أنه عن طريق الاستمرار في الاستمتاع بمظاهر الثروة الخارجية (مثلاً، أحد الأشكال الظاهرية للاستهلاك" *Veblen, 1899/1994*، مثل امتلاك سيارة غالية الثمن) يمكن تعريف أولئك الذين لا يمتلكون سوي القليل، من قبل آخرين، بوصفهم أثرياء. وبالعكس، يمكن لأولئك الذين يمتلكون ثروات هائلة أي يخفون هذه الثروات ومن ثم يتحددون بوصفهم أقل ثراءً مما هم في واقع الأمر.

ولهذا علاقة بقضية الـ "الانتحال: *passing*" أي إمكانية انتحال البشر لكينونة غير غير كينونتهم الفعلية. وهناك أمثلة لا حصر لها لسود ينتحلون شخصية الرجل الأبيض، ويهود ينتحلون شخصية المسيحيين الوثنيين، وأغنياء ينتحلون شخصية الفقراء، ورجال ينتحلون شخصية النساء، وأطفال ينتحلون شخصية البالغين، ومثليين ينتحلون شخصية الأسوياء. ومرة أخري، يشير كل هذا إلى الدرجة التي يكون بها الانتماء إلى أي من هذه الفئات الاجتماعية مسألة تعريف (تحديد) اجتماعي.

إن التعريفات الاجتماعية موجودة بعمق في التمييز بين متغايري الجنس والمثليين الجنسيين. ولا توجد علامات جسمانية غير مختلف عليها تدل على أن شخصًا ما مثلي جنسيًا (أو متغاير الجنس). إن الدخول في هذه الفئة يعتمد على تعريف الأسوياء، والمثليين الجنسيين الآخرين، وربما في النهاية على اعتراف الشخص نفسه بأنه مثلي جنسيا. وحتي وقت قريب جدًا، كان لهذا التعريف تبعات سلبية بالنسبة للمثليين الجنسيين، ولكن هناك علامات تدل على التحسن في أماكن عديدة في كل أنحاء العالم (وليس في كل الأماكن بكل تأكيد). والدليل على توقف كون المرء مثليًا جنسيًا على التعريف الاجتماعي هو أن الكثير من المثليين

الجنسيين، وعلى وجه كان يتجلي في الماضي أكثر مما يتجلي في وقتنا الراهن (علي الرغم من أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن في العالم) يمارسون هذا العمل على نحو سري. فإذا أفلحوا في إخفاء مثليتهم الجنسية، فلن يُعرَفوا، على الأقل من قبل الأسوياء، باعتبارهم مثليين جنسيين.

وكون المرء طفلاً أمرًا فيزيقيًا يمكن أن يحدده عمر الشخص. ومع ذلك، تغير تعريف الطفل تاريخيًا *(Aries, 1962)*، وهذا دليل آخر على أن كون المرء طفلاً أمر يحدده التعريف الاجتماعي. والأمر الذي ينطوي على أهمية بالغة، من وجهة نظر العولمة، هو الاختلافات الضخمة عالميًا حول تعريف الأطفال والطريقة التي يعاملون بها نتيجة لهذا التعريف. إن الشخص الذي يُعَرَّف بأنه طفل، يمكن أن يتأثر بطريقة عكسية وفقًا للاقتصاد، ومكانتة في المجتمع، أو السلطة، على الرغم من أن الآثار السلبية تكون أعظم في الجنوب منه في الشمال.

العرق *(race)* والإثنية *(ethnicity)*

ربما كان التشابه الأكبر بين الجماعات العرقية والجماعات الإثنية تبعًا لهذا التحليل هو الكيفية التي يرتبط بها بقضية الأغلبية والأقلية. بمعني أن بعض الجماعات العرقية والإثنية تمثل أقليات في مجتمعات كثيرة مختلفة في كل أنحاء العالم، بينما تنتمي جماعات أخرى للأغلبية. ويكون هذا أوضح ما يكون في حالة التمييز بين البيض والسود حيث يكون البيض هم الأغلبية على نحو غير متكافئ، ويكون السود هم الأقلية على نحو غير متكافئ أيضًا. وينطبق هذا على مجتمعات كثيرة، برغم أنه لا ينطبق على كل المجتمعات (في معظم المجتمعات الأفريقية، يكون السود هم جماعة الأغلبية). ومهما يكن من أمر، فإن المسألة الأكثر أهمية بالنسبة لموضوعنا، هي الصورة العالمية والعلاقات الاجتماعية. فعلي المستوي

العالمي، يوجد البيض بشكل غير متكافئ في الشمال المهيمن، بينما يكـون الـسود بصفة أولية في الجنوب (علي الرغم من أن هذا يتغير تبعًا للهجرة من الجنوب إلى الشمال). ونتيجة لذلك تكون العولمة وفقًا لوينانـت *Winant (2004: 131)*: "هـي إعادة إضفاء الطابع العرقي على العالم. إن ما أصبح يعـرف بقـضايا الجنـوب /الشمال هي أيضًا قضايا عرقية. إن التفاوتات... بين الشمال العـالمي (الأبـيض والأكثر ثراءً بدرجة كبيرة) والجنوب العالمي (ذي البشرة السوداء والفقيـر إلـى درجة كبيرة)، كانت تتميز دائمًا بطابع عرقي" والقضية الأساسية من وجهة نظـر العولمة هي طبيعة علاقة التدفقات والحواجز، بين المنـاطق البيـضاء والـسوداء المهيمنة في العالم وبين، وإن يكن على نحو أكثر عمومية، مناطق مختلفة تـسودها أعراق مختلفة.

ومن ناحية تاريخية، ركزت معظم الأعمال التي دارت حول قضية الانتماء العرقي والإثني على دول قومية معينة وما يجري بداخلها. وينطبـق هـذا بـصفة خاصة على الولايات المتحدة، إلى حد كبير بسبب تاريخها الفريد بالنـسبة لقـضية العرق والانتماء الإثني. إنه، من ناحية العرق، تاريخ للعبودية وإرث متواصل لهذا النظام وأثره على الأمريكيين السود بطبيعة الحال، ومن الناحيـة الإثنيـة، تـاريخٌ للهجرة الضخمة إلى الولايات المتحدة ولا سيما في أواخر القـرن التاسـع عـشر وبدايات القرن العشرين. لقد شقت الكثير من الجماعات الإثنية طريقها من أوربـا إلى الولايات المتحدة، ويتضمن هذا بطبيعة الحال وصول جماعات عرقية أخـرى أيضًا، ولا سيما الآسيويين، وفي وقت أحدث، أعداد كبيرة من الجماعات المتحدثـة بالإسبانية. ومن ثم، كانت الولايات المتحدة، على الأقل حتى وقت قريب، مجتمعًـا متعدد الأعراق والإثنيات على نحو فريد. ولقد تغير هذا نظرًا لأن مجتمعات أخرى كثيرة، أوربا على سبيل المثال، أصبحت أكثر تعددية من ناحيـة العـرق (نتيجـة للهجرة من الجنوب إلى الشمال من أفريقيا إلى حد كبير) والتعدد الإثني (نتيجة في

الأغلب الأعم لكل من الهجرة من الجنوب إلى الشمال، مثلاً، من تركيا، ومن الشمال إلى الشمال من أوربا الشرقية).

لقد كانت مجتمعات أخرى بطبيعة الحال في طليعة مناقشات الأعراق والإثنيات. ووفقًا للأعراق، كانت جنوب أفريقيا مركزًا للاهتمام *(Dunbar Moodie, 1975, Dunbar and Ndatshe, 1994)* بسبب سياسة الفصل العنصري، وهو نظام لفصل البيض عن السود (كانت الغالبية العظمي من شعب جنوب أفريقيا، ولا تزال، من السود). ولقد عمل هذا على استمرار امتياز البيض وسلطتهم، وتبعية السود وضعفهم. ولقد تم إلغاء سياسة الفصل العنصري عام *1991*، ولكن تاريخه وإرثه استمرا في الاحتفاظ بأهميتهما في تحليلات ومناقشات الأعراق في جنوب أفريقيا.

وتُعد البرازيل نموذجًا آخر للدولة القومية التي تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام في المناقشات التي تتعلق بمسألة الأعراق *(1986 / 1971)*، ويرجع ذلك إلى حد كبير للعلاقة الأكثر تناغمًا بكثير بين الأعراق هناك خلافًا لما يحدث في الولايات المتحدة. كما يوجد أيضًا تعريف أكثر سيولة للعرق في البرازيل من تعريف الولايات المتحدة له.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي تكون فيه المناقشات التي تدور حول الأنماط المميزة للعلاقات العرقية (والإثنية) في المجتمعات المختلفة في كل أنحاء العالم مهمةً، فإن الأمر الأكثر أهمية من منظور العولمة هو التركيز على التدفقات العالمية لبشر ينتمون إلى جماعات عرقية وإثنية مختلفة، بالإضافة إلى التدفق العالمي للأفكار مثل فكرة العنصرية *(racism)* (اعتقاد، مثل نزعة الاستشراق، في السيادة الطبيعية لجماعة عرقية معينة، ودونية الجماعات الأخرى)، والتعددية (إمكانية أن تحيا الجماعات العنصرية والعرقية المختلفة معًا؛ إمكانية تعايش هذه

الجماعات)، أو المقاومة (الفكرة التي تقوم على وجوب قيام الأقليات بمقاومة التمييز وآثاره المزعجة).

الإثنية

إن فكرة الإثنية *(ethnicity)* تتصل اتصالاً وثيقًا بفكرة الدولة القومية ومكانتها. وعلى نحو أكثر تحديدًا، ترتبط فكرة "الأمة" *(nation)* بمفهوم الانتماء الإثني. خذ على سبيل المثال تعريف[٩] "الأمة" بوصفها "تجمعًا بشريًا يحدوه اعتقادٌ بالانحدار من أصل واحد" *(Connor, 2007: 3142)*[١٠] ويمكن النظر أيضًا إلى هذا بوصفه تعريفًا للإثنية، أو هو على الأقل، وثيق الصلة جدًا بهذا التعريف (انظر ما تقدم). ويمكن النظر إلى كل من الجماعات الإثنية والأمم بمصطلحات بنيدكت أندرسون *(1991)* بوصفها "مجتمعات متخيلة" (انظر الفصل ٦). ومن ثم تشمل فكرة الدولة القومية انصهارًا لأمة مفترضة، أو جماعة إثنية، في جهاز الدولة داخل إقليم مفترض وضمن حدود هذا الإقليم. ومع ذلك لم تكن فكرة الأمة أبدًا مقصورة على الحدود الإقليمية المشتركة، وهو الأمر الذي يغدو أكثر جلاءً في أيامنا هذه في حقبة العولمة والهجرة العالمية. إن عددًا من الجماعات الإثنية المختلفة يقيم دائمًا ضمن حدود قومية مفترضة. بمعنى، عدم وجود إقليم متجانس تمامًا (على الرغم مما يبذل من جهود مثل تلك التي ترتبط بالتطهير الإثني؛ انظر ما يلي). أضف إلى ذلك، أن الجماعات الإثنية توجد في عدد من الدول القومية. وأحد النماذج الدالة على ذلك هم الأكراد الذين لا يمتلكون دولة قومية تجمعهم، ولكنهم منتشرون ومتفرقون بين عدد من الدول القومية، ولا سيما إيران، والعراق، وسوريا، وتركيا (المنطقة العمومية التي تضمهم يُشار إليها في الغالب بكردستان). وتزداد هذه الوقائع بشكل كبير في عصر العولمة حيث يمكن العثور على مزيد من الجماعات الإثنية ضمن العديد من الحدود القومية، وتنتقل الجماعات الإثنية بأعداد كبيرة إلى

دول قومية كانت تتمتع فيها حتى وقت قريب بأشكال محدودة من الوجود. لقد ساعدت هذه الحركة (نجد تفصيلاً لها على الأقل في الفصل ١١) على تآكل معنى الدولة القومية نظرًا لأنه لم تعد توجد، إن كان شيء مثل هذا قد وُجد أصلاً، قومية، أو جماعة إثنية سائدة داخل العديد من الدول القومية، أو أن طبيعة الجماعة السائدة تتغير بشكل مؤثر. فعلي سبيل المثال، تتغير الولايات المتحدة المرتبطة دائمًا بالعرق الأبيض، بشكل مؤثر، وتذهب التوقعات إلى أن البيض سوف يشكلون أقليةً في الولايات المتحدة في منتصف القرن الواحد والعشرين. ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة في كل أنحاء أوربا.

خذ على سبيل المثال حالة المسلمين الألبان في إيطاليا. لقد هاجر عشرات الآلاف من الألبانيين، الكثير منهم مسلمون، إلى إيطاليا في تسعينيات القرن الماضي مع سقوط النظام الشيوعي في ألبانيا *(Donadio: A11)*. ولقد كانت المشاعر المناهضة للهجرة في إيطاليا، شأنها شأن دول أخرى كثيرة في العالم، في ذروتها، وكان يُنظر للكثيرين من هؤلاء باعتبارهم مجرمين؛ وكان يوجد على الأقل بعض العنف الذي يمارس ضدهم. وعلى الرغم من هذا، اندمج بعض الألبانيين في الحياة في إيطاليا، وأصبحوا يشكلون جزءًا مهمًا في العديد من الصناعات، مثل صناعة الخمور. والأمر الطريف بالنسبة للملاحظة الأخيرة، هو أنه في الوقت الذي يعمل فيه الكثير من المسلمين الألبان في زراعة الكروم في إيطاليا، ويقومون بتقليم الكرمات وقطف الكروم، فإن المسلمين الملتزمين محرم عليهم شرب الخمر. ومن ثم، فإن الألبانيين المسلمين الممتنعين عن شرب الخمر، والمسيحيين الإيطاليين ممن يشربون الخمر، يعيشون جنبًا إلى جنب، وإن يكن بشكل مضطرب إلى حد ما، في بعض أجزاء من إيطاليا على الأقل. وهناك أمل في أن تصبح العلاقات الإثنية في إيطاليا (وأماكن أخرى) أكثر انسجامًا في المستقبل، نظرًا لأن المزيد من أطفال الأغلبية والأقلية يذهبون إلى نفس المدارس معًا.

وترتبط هذه التغيرات بطبيعة الحال بمسامية الدولة القومية. وحتى إذا أرادت الدولة القومية الانغلاق أمام تدفق الجماعات الإثنية غير المرغوب فيها، فسوف تجد من الصعب عليها فعل ذلك.

ويتصل هذا أيضًا اتصالاً وثيقًا بمسألة "القومية: *nationalism*" في عصر العولمة. – *(Delanty and O'Mahoney, 2002; Gellner, 1983; Kedourie, 1960; Leoussi, 2007: 3142 – 58)* – لقد سادت التعريفات السياسية لفكرة القومية قبل عصر العولمة. بمعني، أن فكرة القومية كانت تركز على الدولة والأفعال التي يمكن أن تقوم بها الأخيرة للجمع بين الدولة والأمة وحمايتهما معًا. وفي الوقت الذي تواصل فيه فكرة القومية بقاءها في الوقت الراهن، جلبت العولمة معها تركيزًا أكبر على فكرة القومية الثقافية بمعني أن يكون التركيز أكبر على الثقافة، والأمة، والانتماء الإثني في أي مكان في العالم. ومن ثم، مهما يكن من أمر الدولة القومية التي يقيم فيها الأفراد، فإن قوميتهم توجه إلى جماعتهم الإثنية بغض النظر عن المكان الذي يمكن أن تقيم فيه هذه الجماعة في العالم. وبالتالي، فإن عاطفة اليهود، والمسلمين، والمتحدثين باللغة الإسبانية، أو الإيطاليين، مهما يكن من أمر المكان الذي يعيشون فيه، سوف توجه نحو جماعتهم الإثنية (أو القومية) أكثر مما تتوجه إلى الدولة القومية التي يتصادف وجودهم فيها. وفي حالة المثال المحدد الذي ناقشناه آنفًا، من الأرجح أن يري المسلمون الألبانيون في إيطاليا أنفسهم مسلمين ألبانيين أكثر مما يرون أنفسهم إيطاليين، على الأقل، لمدة قد تستغرق جيلاً آخر أو جيلين.

وهذا بطبيعة الحال هو أساس أحد التوترات العالمية الكبري في وقتنا الراهن. بمعني، هل يكون ولاؤهم الأكبر إلى جماعتهم وأمتهم الإثنية، أم إلى الدولة القومية التي يكونون مواطنين فيها، أو، على الأقل، التي يقيمون فيها؟ إن

عزوف الكثيرين ممن يتحدثون اللغة الإسبانية عن تعلم اللغة الإنجليزية، أو إخفاقهم في تعلمها يطرح مسألة ما إذا كان هؤلاء يدينون بالولاء الأكبر للولايات المتحدة أم للمجتمع العالمي للمتحدثين بالإسبانية. وهناك حالة المسلمين، ولا سيما في أوربا وما إذا كانوا أكثر تمسكًا بالأمة الأوربية التي يحيون فيها، أو بالمجتمع العالمي للمسلمين. وتتسم هذه المسألة بأهمية كبري في وقتنا الراهن، إذا ما أخذنا في الاعتبار الصراع بين أوربا (والغرب) والميليشيات الإسلامية المرتبطة، على سبيل المثال بتنظيم القاعدة ومنظمة طالبان. والسؤال هو: هل يتماهي المسلمون في أوربا أكثر مع الدولة القومية التي يعيشون فيها، أم مع المسلمين عمومًا؟ فإذا انحصرت الإجابة في الشق الأخير، فسوف يدور السؤال إذن عما إذا كان هذا التماهي يمتد إلى التعاطف مع الإسلام المحارب، وما إذا كان هذا التعاطف يمكن أن يتحول إلى عمل صريح داخل الدولة، أو المنطقة العالمية (الغرب)، الذي يعيشون فيه.

الهوية الإثنية في عالم كوني

ترتبط قضية الإثنية بمسألة من يكون المرء. إنها تشتمل ليس فقط على حس بكينونة المرء، وإنما أيضًا بالجماعات (الفعلية أو المتخيلة) التي ينتمي إليها. بمعني أن البشر، بصفة عامة، يرون أنفسهم منتمين إلى جماعات إثنية تضم آخرين لهم نفس الهوية أو هوية مماثلة. إن الهويات من ثم تقع في قلب الروابط الجماعية، وهي تكون أيضًا في القلب من الصراعات التي تقع بين الجماعات الإثنية لأنها تشكل عواطف قوية.

لقد كانت الهويات الإثنية (أو القومية)، على الأقل في السنوات المائة الأخيرة، إن لم تكن قبل ذلك، مرتبطة بشكل وثيق بالدول. ومع ذلك، ففي السنوات

الأخيرة، ومع زيادة العولمة والانحسار المصاحب للدولة القومية، تقلصت أهمية التماهي مع الدولة القومية (ولكن ساعدت السيرورات العالمية، مثل دورات الألعاب الأوليمبية، وكأس العالم، والمكالمات الهاتفية الدولية رخيصة الثمن، من بين أشياء أخرى كثيرة، في تعزيز وتقوية مثل هذه الهوية)، على الرغم من أن هوية الدولة القومية ظلت بكل تأكيد قوة لا يستهان بها في مرحلة العولمة. ومن الصحيح أيضا أن الهوية الإثنية، شأنها شأن هويات أخرى – الطبقة، العرق، والجنوسة، بالإضافة إلى العمر، والتوجه الجنسي، وغيرها – قد ازدادت في الغالب بسبب السيرورات العالمية التي أدت إلى نموها وتقويتها.

إن وجود هويات كثيرة في عصر العولمة قد فاقم من إمكانية امتلاك البشر لهويات هجينة. أي أنهم يتماهون ليس فقط مع الجماعة الإثنية مثلاً، ولكن أيضا مع النوع (ذكر أو أنثي)، والإثنية، والتوجه الجنسي. ويؤدي هذا إلى هويات أكثر تعقيدًا وإلي الاحتمال الأكبر للصراع الداخلي بين هويات المرء.

ويرى البعض في العولمة تهديدًا للهوية الإثنية؛ إنهم يرونها أساسًا لخلق عالم يتداعي فيه عددٌ ومجموعة من الهويات الإثنية (وغيرها من الهويات). ومع ذلك، يجادل آخرون أن العولمة لا تشكل تهديدًا للهوية الإثنية. أولاً، إن هذه الهويات ليست تقريبا بهذه الهشاشة، إنها أكثر قوة مما يُعتقد في الغالب. ثانيا، يمكن رؤية العولمة باعتبارها قوة، ربما تكون أكثر القوي أهميةً، في خلق وتكاثر الهوية الإثنية *(Tomlinson, 2000: 269 – 77)*. ويمكن أيضا أن تقوي الهوية الإثنية من خلال مقاومة الضغط العالمي الموجه نحو تجنيس الهوية. وفضلاً عن ذلك، تُري الهوية الإثنية ذاتها، شأنها شأن العولمة، بوصفها ظاهرة حديثة. ويفضي هذا الموقف إلى الرأي الذي يقوم على أن العولمة ليست في تضادٍ مع الهوية الإثنية، وإنما يشكل كلاهما جزءًا من نفس السيرورة التي تؤدي إلى تكاثر الهويات الإثنية

وليس إلى انحسار عددها وتنوعها والاختلافات القائمة بينها. ومــن ثــم، تجلــب العولمة معها جماعة من الهويات الإثنية (وغيرها، الطبقية، والجنوسية والعنصرية، من بين هويات أخرى كثيرة).

إن الهويات القومية، التي يمكن اعتبارها مهددة من قبــل العولمــة، يمكــن رؤيتها أيضًا بوصفها تُدعَّم وتنتشر بفضل هذه السيرورة. فعلــي ســبيل المثــال، سمحت العولمة من خلال الأشكال المتقدمة للاتصال والميديا، لجماعات الديسبورة (انظر الفصل ١١) المنتشرة في كل أنحاء العالم لــيس فقــط بالاحتفــاظ بهويتهــا الإثنية، ولكن بتطويرها على نحو أقوي، ربما أقوي من نظيرتها في الــوطن الأم. وفضلاً عن ذلك، يمكن تصدير هذا الإحساس القوي بالهوية الإثنية مرة أخرى إلى البلد الأم من خلال نفس أشكال وسائل الإعلام العالمية. ويعــد هــذا جــزءًا مــن السيرورة الأشمل لتجاوز الحدود الجغرافية (انظر الفصل ٩)، التي تشمل في هــذه الحالة فصل الهوية العرقية أو القومية عن أي إقليم جغرافي محدد.

ومن الحقيقي أيضًا، أننا نشهد شيئًا أقرب ما يكون إلى ظهور "ثقافة عالمية" تتضاد مع ثقافات إثنية مميزة *(Smith, 1990: 171 – 91)*. ففي الوقت الذي تكــون فيه ثقافةٌ إثنية مميزة أمرًا خصوصيًا، فإن الثقافة العالمية ثقافة كلية وشاملة، ومــن ثم، يمكن النظر إلى الثقافة العالمية من هذا المنظور بوصفها تهديدًا للثقافة الإثنيــة، وبالتالي، للهوية الإثنية. ومع ذلك، وكما أشرنا من قبــل، فــإن الثقافــات الإثنيــة والهويات لا تختفي بسبب العولمة، وإنما يمكن لكثير منها أن يقوي بسببها. وفــي الوقت الذي يمكن فيه استحسان هذا لأسباب عديدة، علينا أن نتذكر أن التمسك بهذه الهويات أو حتى زيادتها، ينبئ فيما يبدو بالوجود المتواصل للصراع والحرب بــين أولئك الذين ينتمون إلى هويات إثنية أخري. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الــذي يوجد فيه توقع بأن الثقافة العالمية، والهوية العالمية، على سبيل الافتراض، شــيئان

أقرب ما يكونان للهوية "الكوزموبوليتانية" *(Norris, 2001: 115 – 77)* سوف يؤديان إلى انسجام أكبر وصراع أقل، فإن على هذه النظرية المثالية أن تثبت فاعليتها.

الصراع الإثني داخل حدود الدولة القومية

لقد فاقم التنوع الإثني داخل الدول القومية إمكانية الصراع الإثني ضمن حدودها. وهذا الصراع الإثني ليس جديدا بالطبع. ومن بين الأمثلة الأكثر بروزًا كانت الصراعات بين الأتراك والأرمينيين في تركيا، والألمان (النازيين) واليهود في ألمانيا، والتاميل والسنهاليين في سيريلانكا، وقبائل التوتسي وقبائل الهوتو في بوروندي، والصراع بين جماعات إثنية مختلفة – السلوفانيين، الكرواتيين، الصرب، البوسنيين، المونتيغريين، الماسيدونيين، والألبانيين – بعد تفكك يوغوسلافيا عام *1991*. وبرغم هذا، هناك اليوم، مع وجود المزيد من أعضاء الجماعات الإثنية في العديد من البلدان، إمكانية زيادة كبري في عدد، إن لم يكن شدة الصراعات الإثنية.

ونشهد مثالاً وقع في باريس في أواخر عام ٢٠٠٨ *(Erlanger, 2008: A11)*. إن قضاء باريس التاسع عشر الذي يقع على حافة المدينة، قضاءٌ كبير وفقير ويتميز بالتنوع الإثني والعرقي، وبمعدلات عالية من الجريمة. وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة جيوب يسكنها العرب (المسلمون، من شمال أفريقيا بدرجة كبيرة)، والسود (معظمهم من مالي والكونغو) واليهود. وأحد العوامل الكبري في الصراع بين الجماعات والجيوب هو عصابات الشباب في كل منطقة. إن تلك الجماعات لا تعيش فقط في جيوب منفصلة، ولكنها تتلقي التعليم أيضًا في مدارس منفصلة. وتبعا لنائب العمدة لشئون الشباب في المنطقة، فإن هذا يخلق وضعا "لا يعرف فيه الصغار بعضهم بعضا، ويخلق هذا بدوره منطقًا للصراع" (مقتبس من

(Erlanger, 2008: A11). ويجادل الحاخام المحلي الذي يقر بأن المشكلة ذات طبيعة إثنية بالأساس (وعرقية بدرجة أقل) "إنها مشكلة اجتماعية في المقام الأول" *(Erlanger, 2008: A11)*. لقد وصل الصراع إلى ذروته في منتصف عام ٢٠٠٨ عندما ضُرب شاب يهودي في السابعة عشر، ودخل في غيبوبة بسبب تعرضه للهجوم من قبل جماعة من السود والعرب لأنه كان يرتدي قلنسوة ضيقة.

التصد للأقليات الإثنية

إن الجهود المبذولة للتصدي للأقليات الإثنية وقعت داخل دول قومية أو أقاليم محددة. وتشمل الحالات المتطرفة الإبادة أو الإبادة الجماعية. لقد عرّفت اتفاقيةُ الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، الإبادةَ الجماعية بوصفها "الأعمال التي ترتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية". ولقد عجل بهذه الاتفاقية الهولوكوست النازي الذي أُرتكب بصفة أولية، ولكن ليس حصريًا، ضد اليهود. لقد وقع الهولوكوست أولاً داخل حدود ألمانيا، ولكنه انتشر فيما بعد إلى البلاد الأوروبية المتحالفة مع ألمانيا، أو التي قامت ألمانيا بغزوها. لقد كان الهولوكوست بهذا المعنى عالميًا، وكان يمكن له بدون شك أن يصبح أكثر عالميةً لو كان النازيون قد تمكنوا من تحقيق هدفهم من غزو العالم. فلو كان النازيون مثلاً قد تمكنوا من غزو الولايات المتحدة، لشهدنا بدون شك إبادة جماعية لليهود الأمريكيين. ومثالٌ آخر لإبادة جماعية أكثر عالميةً كان القتل الجماعي أثناء فترة حكم ستالين التي امتدت إلى كل أنحاء ما أصبح يعرف بعد ذلك بالإمبراطورية السوفيتية. ومع ذلك استمرت ممارسات الإبادة الجماعية داخل إطار الدول القومية بالأساس (مثلاً، قتل الملايين بواسطة الخمير الحمر في كمبوديا في منتصف السبعينيات وحتى أواخرها).

ومهما يكن من أمر، فمن المهم أن نشير إلى أن عصر العولمة يجلب معه على الأقل إمكانية القيام بعمليات إبادة جماعية أكثر عالميةً. بمعنى، أن عمليات الإبادة الجماعية يمكن أن تصبح وجهًا آخر من وجوه التدفق السلبي الذي ناقشناه في الفصل ١٣. إن بإمكان المرء أن يتخيل في عصر العولمة سيناريو يمكن به لعملية إبادة جماعية تحدث في مكان ما من العالم، أن تشق طريقها في النهاية، وتتدفق إلى أماكن أخرى من العالم. يمكن لهذا السيناريو أن يكون بعيد الاحتمال ويصعب تصديقه (سيناريو "ماكس المجنون: *Mad Max*" الذي تجري مناقشته في الفصل ١٦)، ولكنه يغدو أكثر احتمالاً بسبب العولمة، وبسبب تكاثر وتسريع التدفقات العالمية، بالإضافة إلى القدرة المتنامية للدول القومية على صد الكثير من هذه التدفقات.

التطهير الإثني

إن سيرورة التطهير الإثني هي إحدى السيرورات ذات الأهمية القصوى في سياق الانتماء الإثني والعولمة. إن بالإمكان النظر إلى التطهير الإثني، على الأقل جزئيا، بوصفه مثالاً محددًا لطريقة أخرى للتعامل مع الأقليات الإثنية وهي النفي. إن النفي يمكن أن يتخذ شكلين ***(Eton Simpson and Yinger, 1985)***. أولاً، يمكن أن يكون مباشرًا من خلال عملية الطرد أو الإبعاد بالقوة التي تقوم بها الأغلبية ضد جماعة عرقية تمثل أقلية عن طريق عمل عسكري وخلافه من الأعمال الحكومية. ثانيا، يمكن للجماعة التي تنتمي للأقلية أن ترحل "طواعية" بسبب تعرضها للتحرش، والتمييز، والاضطهاد. ويقع هذان الشكلان من الطرد بالتوافق مع بعضهما بعضنا. ومن ثم عاني الكثير من المنخرطين في أحد أنماط الديسبورات

من كلا الشكلين من أشكال الطرد. وينطبق هذا بصفة خاصة على اليهود الذين تـم إبعادهم بالقوة (مثلاً، بواسطة الرومان من أورشليم في القرن الثـاني المـيلادي)، وطوعًا (اليهود الألمان الذين غادروا ألمانيا قبـل وقـوع الهولوكوسـت بـسبب التحرش، أو الذين غادروا روسيا القيصرية والاتحاد الـسوفيتي الـستاليني لـنفس الأسباب).

إن التطهير الإثني *(Ahmed, 1995: 1 – 25; Mann, 1999: 18 – 45)* يُعَرَّف بمصطلحات شبيهة بمصطلحات الطرد بوصفه "السياسات المختلفة لإبعـاد البـشر المنتمين إلى جماعة إثنية أخرى بـالقوة"[١١]، *(Sekulic, 2007: 1450 – 2)* وتتفـق الأعمال التي قام بها النازيون ضد اليهود بطبيعة الحال مع تعريف التطهير الإثني، ولكن التطهير الإثني حقق المزيد من السمعة السيئة أثناء الحروب التـي رافقـت تحلل يوغوسلافيا عام ١٩٩١ (لخريطة هذه المنطقـة، انظـر الـشكل ١٥,١). إن الكثير من الجماعات الإثنية التي سادت أقاليم عديدة (كرواتيا مثلاً) سعت إلى خلق مناطق كانت تتميز بالتجانس الإثني، وفعلت هذا عبر طرد بل وقتل (يعد هذا إبادة جماعية أكثر منه نفيًا) أعضاء ينتمون إلى جماعات إثنية أخـري. فعلـي سـبيل المثال، طُرد الكرواتيون من مناطق في كرواتيا يسكنها الـصرب. ولقـد كانـت البوسنة التي أعلنت استقلالها عام ١٩٩٢، تتألف من ثلاث جماعات إثنية أساسـية، المسلمين السلافيين (أكبر جماعة مفردة)، والصرب، والكروات. لقد اتخذ التطهيـر الإثني شكل القوة المسلحة الصربية التي خلقت جيوبًا متجانسة إثنيًا عـن طريـق إزاحة الجماعات الإثنية الأخري بالقوة، ولا سيما المسلمين.

العرق (الجنس)

يُعَرف العرق *(race)* كما أشرنا من قبل اجتماعيًا على أساس الخصائص الفيزيقية. ومهما يكن من أمر تعريف الأعراق، فإن مجموعة من النتائج التعسة غالبًا ما تتبع هذه التعريفات. والأمر الأكثر أهمية هو أن العنصرية *(raeism)* غالبًا ما تتبع التمييز بين الأعراق. إن العنصرية تعرف بوصفها الاعتقاد بأن جماعة عرقية واحدة أرقي والأخري أدني. إن الأقليات العنصرية تُري في بعض الأحيان بوصفها شيئًا أقل شأنًا من البشر، إنها تُجرَّد من صفاتها الإنسانية، وينظر إليها بوصفها ذات أثر مدمر ليس فقط للقيم الإنسانية، وإنما للحياة البشرية ككل. ويفضي هذا ليس إلى مجرد تبرير أوضاع الأغلبية التي يتمتع بها أولئك الذين يقومون بتبني هذه المزاعم، ووضعية أولئك الذين يُنظر إليهم باعتبارهم أقلية عنصرية، ولكن أيضًا إلى تبرير مجموعة الأفعال التي تقوم بها الأغلبية ضد الأقلية.

فعلى سبيل المثال، يمكن للجماعات العرقية (والإثنية) أن تُطرد من إقليم معين، وأن تُضطهد داخل حدود هذا الإقليم (الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يمكن أن يكون مثالاً رئيسيًا شأنه شأن نظام جيم كرو للتمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة) ويمكن أن توجد جهودٌ لإبادتها (كما هي الحال بالنسبة لإبادة اليهود على يد النازيين). إن حقيقة أن الأعراق يجري تعريفها اجتماعيًا، وبأن هذه التعريفات يمكن أن تنطوي على نتائج مروعة، تتضح مرة أخرى في ألمانيا النازية. لقد عرَّف النازيون الكثير من الألمان بوصفهم ينتمون إلى العرق الآري. والقليلون الآن هم الذين يمكن أن يعترفوا الآن بالآريين باعتبارهم عرقًا، على الرغم من إمكانية اعتبارهم جماعة إثنية. وفضلاً عن ذلك، عَرَّف النازيون اليهود باعتبارهم عرقًا (وليس باعتبارهم جماعة إثنية كما تقتضي الحال)، ليس باعتبارهم عرق فقط، وإنما باعتبارهم عرقًا "أدني" *(Bauman, 1989)*. وبالإضافة إلى ذلك،

اعتبروا دونية "العرق اليهودي" تهديدًا ليس فقط للآريين، ولكن للعالم ككل. وعلى هذا الأساس اعتبروا إبادة اليهود أمرًا مشروعًا.

إن العرق والعنصرية يمكن النظر إليهما في عبارة أطلقها أحد الكتاب الأستراليين تدافع عن الجهود المبذولة لتدمير السكان الوطنيين لنيوزيلاندا، وأستراليا وتاسمانيا: "إن العالم يكون أفضل بإبادة الجنسين الأسترالي والماوري، إننا بإضفائنا الحماية على توالد الحمقي، والمرضي، والمختلين، والمجرمين، نتجه نحو تدمير الجنس البشري" *(Hartwig, 1972: 16)*. ويتعين ملاحظة أنه في الوقت الذي توجد فيه اختلافات فيزيقية بين جماعة الأغلبية من البيض وجماعة الأقلية من السكان الأصليين (مثلاً، الماوريين في نيوزيلاندا) فإن المحاجة الأساسية هي؛ أن هذه الجماعات، شأنها شأن كل الأعراق، يتم التمييز بينها على أساس التعريف الاجتماعي. ومن ثم، يبين هذا أن بعض أعضاء الغالبية من البيض على الأقل كانوا وفقًا للتعريف الاجتماعي (وهو أمر كما عاينا من قبل، ملتبس دائمًا ومنفتح على النقاش) على استعداد للقيام بأفعال قاسية ضد عرق الأقلية، بل والذهاب إلى حد إبادة عرق الأقلية في منطقة جغرافية بعينها. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن هذه ليست مجرد قضية تاريخية. ففي أيامنا هذه يواصل الماوريين وجودهم باعتبارهم أقلية في نيوزيلاندا المعاصرة، وهم يواجهون العنصرية بطرق شتي وفي مجالات مختلفة من الحياة.

ولإضافة المزيد من التعقيد على المسألة، هناك اختلافات داخل الجماعات العرقية. فعلي سبيل المثال يوجد تاريخ في أفريقيا الوسطي لصراع كبير بين قبيلتي الهوتو والتوتسي. إن قبيلة التوتسي تتميز بطول القامة المفرط (ما يزيد على ستة أقدام) بينما يتسم الهوتو بقصر القامة الشديد (أكثر من أربعة أقدام بقليل). ومن ثم، يكون طول القامة، في هذا السياق، هو المحك الأساسي للتمييز بين الجماعات.

العولمة والعلاقات العرقية في الولايات المتحدة

لقد جعلت العولمة العلاقات العرقية في العديد من البلدان المتقدمة أكثر سوءًا، ولا سيما في الولايات المتحدة حيث ظلت العلاقات العرقية مشحونة بالصعوبات لأمد طويل. وإليك مثالان: لقد أسهمت عوامل الاستعانة بمصادر خارجية والمرونة في الإنتاج وتسهيل هجرة العمل في تحويل شكل العنصرية في الولايات المتحدة (وفي أماكن أخري). وبينما كانت الأشكال الأسبق من العنصرية أكثر اعتمادًا على الاقتصاد السياسي وتاريخ العبودية والتمييز العنصري في الولايات المتحدة، برزت أشكال أحدث من العنصرية من إعادة هيكلة الإنتاج الاقتصادي بسبب قوي الرأسمالية العالمية.

لقد استعانت الشركات في الولايات المتحدة، كما شاهدنا في الفصل ٨، بمصادر خارجية تتمثل في ملايين الوظائف التي كانت توفر الكثير منها سبل العيش للأمريكيين الأفارقة. إن الاستعانة بمصادر خارجية ليست إلا عاملاً واحدًا من العوامل التي أسهمت في فقدان هذه الوظائف بالإضافة إلى إغلاق المنشآت، وتسريح العمال، وتقديم تكنولوجيات جديدة للإنتاج. *(Bernard, Jensen, 2007: 193 – 204)* – لقد أثر فقدان هذه الوظائف على المجتمع الأفريقي الأمريكي بشكل غير متكافئ، ولا سيما أولئك الذين يعملون بأعداد كبيرة في مصانع ديترويت، وسانت لويس، وشيكاغو، وبيتسبيرج، وغيرها من المدن الصناعية.

لقد تم استبدال الأعمال الصناعية المرغوب فيها بشدة بأعمال متدنية الأجور، تحتاج إلى مهارة أقل، ووظائف تنتمي إلى قطاع الخدمات حققت منافع ضئيلة أو لم تقدم أية منافع على الإطلاق، واشتملت على شروط عمل أكثر استغلالاً. لقد اتجه الأمريكيون الأفارقة إلى شغل وظائف في القطاع الأدني

للخدمات، تجارة التجزئة، الخدمات الغذائية، الأعمال المتعلقة بصيانة المباني، حراسة المنازل، وتقديم خدمات ترتبط بالرعاية الصحية ذات مستويات متدنية.

وتعد الهجرة عاملاً آخر من العوامل العالمية الرئيسية التي أدت إلى التأثير بشكل معاكس على العلاقات العرقية في الولايات المتحدة. لقد أدت العولمة على الأقل، من وجهة نظر معظم المراقبين، إلى زيادة التفاوت بين البلدان، ومن ثم كثفت حركة العمالة عبر الحدود. وفي الوقت الذي تشكل فيه هجرة العمالة الماهرة جزءًا صغيرًا في تيارات الهجرة العالمية "السياح"، فإن حركة العمال الأقل مهارة أو غير المهرة عبر الحدود "المشردين" تشكل الجزء الأهم من هجرة العمل. إن حوالي ١,١ مليون مهاجر شرعي أو غير شرعي يدخلون الولايات المتحدة كل عام. لقد ارتفعت نسبة المهاجرين القادمين من بلدان أقل تقدمًا في آسيا وأمريكا اللاتينية، بين الخمسينيات وأوائل التسعينيات من ٣٠% إلى ٧٥% *(Lerman and Schmidt, 1999).*

ونتيجة للهجرة الدولية الضخمة، أصبحت معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة، أو أنها بصدد أن تصبح، متنوعة بشكل متزايد بالنسبة لتكوينها العرقي والإثني. إن التدفق السريع للجماعات الإثنية والعرقية في المجتمعات المضيفة يمكن أن يفضي إلى العنصرية والخوف من الأجانب *(Xenophobia)* والنفور منهم. إن الكثير من المهاجرين يتعرضون إلى التمييز، والاستغلال، والإقصاء، بل والعنف. إن المهاجرين غير الشرعيين أو غير المرخصين يكونون على وجه الخصوص عرضة للعداء العنصري ولمشاعر الكراهية. ونظرًا لأن الكثير من الأفعال التي تمارس ضدهم تكون غير منظورة إلى حد كبير، فإن المهاجرين غير المرخص لهم يتقاعسون عن طلب الحماية أو المساعدة القانونية.

إن العنصرية والخوف من الأجانب والنفور منهم يوجدان في الغالب بين الطبقات العاملة الأدني للبلد المضيف؛ إنهم يعتقدون أنهم يفقدون أعمالهم لصالح المهاجرين. فعلي سبيل المثال، يعتقد معظم الأفارقة الأمريكيين أن موقفهم أسوأ الآن مما كان عليه من خمس أو عشر سنوات مضت، ويري نصفهم تقريبًا أن المهاجرين، ولا سيما المتحدثين بالإسبانية، قللوا فرص العمل بالنسبة للأفارقة الأمريكيين. *(Morin, 2008)*.

إن المهاجرين من أمريكا اللاتينية هم أكبر جماعة أقلية في الولايات المتحدة، وهم يشكلون ١٢,٥% من السكان. إن ١٧,٧ مليون من المتحدثين باللغة الإسبانية الشرعيين، أو ٤٠% من كل المتحدثين بالإسبانية في الولايات المتحدة عام *2006* ولدوا بالخارج.

(Statistical Portrait of Hispanics in the United States, 2006).

وبالنسبة للأصل القومي، يتسم السكان المتحدثون بالإسبانية بالتنوع الشديد – ٦٤% من المتحدثين بالإسبانية من المكسيك؛ ٩٠% من بورتوريكو؛ ٣,٤% من كوبا؛ والنسبة المتبقية أتت من ١٥ بلدًا من وسط وجنوب أمريكا وأقاليم أخرى تضم إسبانيا وجمهورية الدومينيكان.

إن المتحدثين بالإسبانية يعانون من أشد معدلات الفقر في الولايات المتحدة، ومن البطالة والفصل المهني. وعلى الرغم من أن الجماعات القومية المتحدثة بالإسبانية تمتلك أنماطًا مهنية متنوعة، فإنها تجد نفسها جميعًا مفصولة مهنيًا. إنها تواجه حواجز للترقي في الوظائف بسبب عيوب اللغة، ونقص التعليم الرسمي، وسوء التوافق في مهارات العمل، والتمييز. – ***(Occupational Attainment and – Mobility of Hispanics in a Changing Economy, 2005: 4)*** ونتيجة لذلك، فإنها غالبًا ما تشتغل بوظائف تحتاج إلى قدر ضئيل من التعليم، وإلي ثقافة أقل، ومن ثم يتلقون أجورًا أدني.

لقد كان المتحدثون بالإسبانية يتمركزون مهنيا في الصناعة؛ ومع ذلك، تغير هذا الوضع بشكل كبير مع إعادة هيكلة الإنتاج. وفي الوقت الراهن، يشتغل المتحدثون بالإسبانية بأعمال خدمية، غير مهنية ذات أجور منخفضة مثل الأعمال المنزلية، وتنظيف الأرضيات والمباني وإعداد الطعام وتقديمه. *(Occupational Attainment and Mobility of Hispanics in a Changing Economy, 2005: vii).*

ويشكو المتحدثون بالإسبانية من أنهم يعانون من التمييز في أماكن العمل، وفي المدارس. وتبعًا لتقرير قومي صدر عام ٢٠٠٢، فإن ٤٥% من المتحدثين بالإسبانية يتلقون معاملة أقل احترامًا بسبب خلفيتهم العرقية أو الإثنية. *(National Survey of Latinos, 2002: 78)*.إن واحدًا وأربعين في المائة من المتحدثين بالإسبانية يقررون بأنهم يتلقون أحيانًا على الأقل خدمة أفقر من غيرهم في المطاعم أو المتاجر، ويقرر ٣٠% منهم أنهم في بعض الأحيان على الأقل، يُنادون بأسماء مستهجنة أو يُهانون بسبب جنسهم أو انتمائهم الإثني، ويقررون أيضًا أن مظهرهم الجسدي ولغتهم من بين الأسباب الرئيسية لما يواجهونه من تمييز أو معاملة مجحفة.

ويشكل الآسيويون الأمريكيون ثالث أكبر جماعة أقلية في الولايات المتحدة، ويمثلون نسبة تصل إلى ٥% من مجموع السكان. وأكبر الجماعات هي الصينيون (٢١%)، والفلبينيين (١٨,٥%، والهنود (١٤,٩)، والفيتناميين (٩,٦)، والكوريون (٩,٦)، واليابانيين(٩,٠). إن الآسيويون الأمريكيين غالبًا ما يعتبرون "أقلية نموذجية" لأنهم، على الرغم من معاناتهم من التعصب الأعمى والتمييز في الماضي، يؤدون أداءً أفضل من الأقليات الأخرى بكل المقاييس الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن مفهوم الأقلية النموذجية يغفل التنوع بين الآسيويين الأمريكيين. إن هناك تناقضات كبري بين الجماعات الأسيوية وداخلها. إن الفيتناميين الأمريكيين أسوأ عمومًا من الناحية الاقتصادية من اليابانيين الأمريكيين، كما توجد مستويات عالية من التفاوت في الأجور بين هاتين الجماعتين.

كما تتوافر في الولايات المتحدة أيضًا شروط نظام الإنتاج العالمي التي تقوم على الاستغلال. إن مدينة نيويورك وحدها تضم مئات من محلات الحلـوي التـي يعمل بها المهاجرون الجدد مقابل أجور متدنية للغاية. إن أحوال العمل في محلات الحلوي هذه تحمل تشابهات كثيرة مع نظيرتها في الصين أو الفلبـين. إن العمـال يكدحون لمدة سبعة أيام في الأسبوع، ولمدة ست عشرة ساعة فـي اليـوم دون أن يحصلوا على أية أجور مقابل ساعات العمل الزائدة. ويمكن أن تمر أسابيع دون أن يتقاضوا أجرًا على الإطلاق. *(On, 1991: 279 – 309)*.

وفي الوقت الذي يعاني فيه المهاجرون الأسيويون القـادمون حـديثًا إلـى الولايات المتحدة، ولا سيما المهاجرين غير الشرعيين كل ألوان الـشدة والعـسر الاقتصادي والاجتماعي، فإن الآسيويين الأمريكيين يواجهون مستويات أقـل مـن التمييز من غيرهم من جماعات الأقلية. وهم أيضًا يعانون من فصلٍ مهني وسكني أقل من جماعات الأقلية الأخري، ويتمتعون بمستويات تعليمية أرقـي ومـستويات دخول أعلي.

ولقد عانى العرب الأمريكيون، ولا سيما المهاجرين من العالم العربي، مـن مستـويات عاليـة مـن التمييـز فـي الوظائف، ولا يحصلون علـى خـدمات كافيـة، ويواجهـون إسـاءات بدنية ولفظية فـي المـدارس والجـامعات.
(ADC Fact Sheet: The Condition of Arab Americans Post – 9/11, 2007).

العولمة والعلاقات العرقية في أوربا

إن صورة العولمة والعلاقات العرقية في أوربا معقدة. ففي الوقـت الـذي شهدت فيه الدول الأوربية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا تنوعًا إثنيا وعرقيًـا لبعض الوقت بسبب تاريخها الكولونيالي، شهدت أيضًا، إلى جانـب دول أوربيـة

أخري، تدفقًا قويًا لجماعات المهاجرين الإثنية والعرقية المختلفة في النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. لقد أجبر نقص العمالة بعد الحرب العالمية الثانية أوربا الغربية – ولا سيما ألمانيا الغربية، وفرنسا، وسويسرا، والمملكة المتحدة – على استقدام العمالة من الخارج. وما بين الخمسينات والسبعينيات، انتقل ملايين العمال المهاجرين إلى أوربا من دول جنوب وشرق أوربا الأفقر، ومن تركيا والمستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا. ولقد كان يشار إلى العمال المهاجرين بمصطلح "العمال الضيوف"، الذي كان يشير إلى فرضية (أمل) عودتهم إلى بلدانهم الأصلية في نهاية فترة عملهم.

ولقد شهدت أوربا في الثمانينيات، تدفقًا كبيرًا آخر للمهاجرين نتيجة لانهيار الكتلة السوفيتية، وتفسخ يوغوسلافيا السابقة والأزمة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، وأفريقيا وآسيا. لقد دفعت هذه الانقلابات العالمية أعدادًا ضخمة من البشر للهجرة إلى أوربا.

إن عدد المهاجرين الذين يعيشون في أوربا في الوقت الراهن يقدر بنحو ٣٠ مليونًا *(European commission, 2007)*. وهناك تنوع ضخم في قوميات السكان المهاجرين عبر الدول الأوربية. إن أنماط الهجرة في أي دولة أوربية يعتمد على تاريخها الكولونيالي ومتاخمتها للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، وأثر سياسات الهجرة فيها، واحتياجات اقتصادها. فعلي سبيل المثال، في الوقت الذي تستقبل فيه كل من ألمانيا والنمسا معظم مهاجريهما من أوربا الشرقية وتركيا، تستقبل البلدان الإسكندنافية المواطنين الفارين من العراق، وأفغانستان، والصومال (إنهم في أغلب الأحوال يفرون من أهوال الحرب أو الاضطهاد في بلدانهم الأصلية). وفي أوربا الجنوبية، تستقبل اليونان مهاجرين من البلدان المجاورة؛ إسبانيا من المغرب وأمريكا اللاتينية؛ إيطاليا من ألبانيا (انظر ما سبق)، والمغرب، وجنوب الصحراء الكبري في أفريقيا، وجزر الهند؛ والبرتغال من الرأس الأخضر والبرازيل وأنجولا. *(Breem and Thierry, 2004)*.

لقد أدى التحول السريع في التكوين الإثني والعرقي لسكان أوربا الذي يعود إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، إلى زيادة في معدلات التمييز العنصري والإثني والعنف. إن هناك تنوعًا كبيرًا بين البلدان وبين مختلف السكان المهاجرين داخل البلدان الأوربية. إن المهاجرين غير الشرعيين، وطالبو اللجوء السياسي، والغجر، واليهود، والمسلمين هم الأكثر عرضة للتمييز في الوظائف، والإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، والحصول على السلع والخدمات والإعلام. وهم أيضًا على الأرجح ضحايا التنميط العنصري، والعنف العنصري، والجريمة التي تقف وراءها دوافع عنصرية.

إن التمييز في الوظائف وفي المعاملات التجارية هو أحد المظاهر الروتينية لتجربة المهاجر. إن المهاجرين في أوربا، واتساقًا مع تجربة المهاجرين في كل أنحاء العالم، يواجهون التمييز من خلال الحرمان من الوظائف، ومنعهم من الترقيات، وتعرضهم للتحرش أثناء العمل، والحرمان من السكن، والعجز عن الحصول على الائتمان والقروض... إلخ. وفي أوربا، يعجز ٢٨% من الأجانب فيما بين سن ٢٥ و٢٩ عن الحصول على عمل بسبب معدلات البطالة العالية التي تصل إلى ٣٥% بالنسبة للأتراك والباكستانيين و٦٠% بالنسبة لجماعات الهجرة الحديثة مثل الصوماليين *(European Monitoring Center on Racism and Xenophobia, 2001)*. وتواجه الأقليات الإثنية في المملكة المتحدة التمييز في الإسكان، والحصول على الخدمات الطبية والتعليم، وفرص العمل *(RAXEN National Focal Point for United Kingdom, 2005)*. ويعيش المهاجرون في المملكة المتحدة على الأرجح في مناطق تتسم بأعلي معدلات البطالة، حيث يحصلون على دخل من الاشتغال بالأعمال المنزلية يقل عن نصف المتوسط القومي، ويعانون من المزيد من المشكلات الصحية، والمعدلات العالية لوفيات الأطفال.

وبالإضافة إلى التمييز الاقتصادي والاجتماعي، يواجه المهاجرون أشكالا مباشرة ومتطرفة من العدوان، مثل العنف العنصري والجريمة. وتشيع في معظم الدول الأوربية، الدعاية، وأحاديث الكراهية أو إثارة الكراهية والتحريض على العنف. وليس هناك دولة أوربية بمأمن من هذا. لقد كان هناك في حقيقة الأمر زيادة ملحوظة في أعمال العنف التي تمارس ضد المهاجرين في كل أنحاء أوربا. ودول الاتحاد الأوربي التي تعاني من أكبر المشكلات في هذا الصدد هي ألمانيا، والسويد والمملكة المتحدة. والضحايا الرئيسيون هم اليهود، والمسلمون، وشعوب شمال أفريقيا من العرب والغجر.

لقد شهدت إيطاليا نموذجًا لأحد أعمال العنف عام ٢٠٠٨، عندما قُتل شاب أسود من بوركينا فاسو في أفريقيا بسبب سرقة صندوق من الكعك فيما يبدو (وربما بعض المال). ولقد اُتهم الأب والابن صاحبا المحل بضرب الشاب حتى الموت بقضيب من الحديد. وأثناء الهجوم صاح المهاجمان "أسود قذر". لقد كان هذا الهجوم مجرد الحلقة الأخيرة في سلسلة من الاعتداءات على السود وغيرهم من الأقليات في إيطاليا. ولقد حث الرئيس الإيطالي أعضاء الحكومة على العمل بالتعاون مع الكنيسة في إيطاليا "للقضاء على العنصرية"، وقام البرلمان بمناقشة ما أطلقت عليه الصحافة الإيطالية بغضب "ظهور العنصرية"، وأطلق أحد مسئولي الكنيسة تصريحًا ضد "التمييز، والخوف من الأجانب والعنصرية". لقد حدث هذا كله في سياق ارتفاع ملحوظ في تدفق المهاجرين إلى إيطاليا. لقد أرادت إحدى الجماعات أن تقيم الحواجز أمام الهجرة، ولكن نفس مسئول الكنيسة صرح أن مثل هذه الحواجز كانت تسبب "تآكلاً في المعايير الإنسانية" (مقتبس من *Donaidio, 2008b: A5*).

إن مرتكبي العنف والأعمال الإجرامية ضد المهاجرين يكونون عادة من الشبان المتعطلين من ذوي التعليم تحت المتوسط. وليس من غير المألوف أيضًا أن يعامل جهاز الشرطة الأقلية والمهاجرين معاملة سيئة، ووحشية ويوجه إليهم الإهانات اللفظية. *(European Monitoring Center on Racism and Xenophobia, 2002)*.

ومع ذلك، لا تقتصر المواقف السلبية تجاه السكان من المهاجرين والأقلية على الشبان الصغار (والشرطة). ففي دراسة أجريت عام ٢٠٠٢ في المملكة المتحدة وافق ٣١% فقط من السكان على تجريم التمييز ضد الأقليات، وقبل ١٦% فقط من السكان وجود النازحين من البلدان الإسلامية دون قيود، واعتقد ٤٧% من السكان أن وجود الجماعات الإثنية يساعد في زيادة معدلات البطالة. ووافق ٣٣% من السكان على عبارة "من المتوجب ترحيل المهاجرين المستقرين بشكل قانوني من خارج الاتحاد الأوربي إلى بلدانهم الأصلية إذا كانوا بلا وظائف". *(RAXEN National Focal Point United Kingdom, 2005)*.

لقد أصبحت الهجرة العالمية مركز اهتمام الجناح اليميني المتطرف والجماعات السياسية والأحزاب المعادية للأجانب في كل أنحاء أوربا. ولقد اكتسب الجناح اليميني الشعبوي الذي يغذي الأحزاب القومية المتطرفة نفوذًا في عدد من البلدان مثل ألمانيا، والنمسا، وسويسرا، وهولندا والدانيمارك (انظر الفصل ١١). وفي ألمانيا تشكل الجماعات السياسية مثل "حليقو الرءوس" والنازيون الجدد الذين يؤيدون الاشتراكية القومية (النازية)، وهم من القوميين، المناهضين للسامية، والمعادين للأجانب جزءًا مهمًا من ديمغرافية المصوتين للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة. إن الحزب القومي الألماني، واتحاد الشعب الألماني والجمهوريين يدينون بشكل صريح التعددية الثقافية، والتعددية الإثنية، وطالبي اللجوء السياسي، الذين حلوا محل اليهود كضحايا أساسيين للعنف العنصري في ألمانيا. وفي الوقت الراهن، يتعرض الأشخاص الذين لا يشي مظهرهم بأنهم ألمان مثل القوميين

الأتراك، وذوي الأصول الأفريقية، والغجر، والقوميين الفيتناميين بصفة خاصة للعنف في ألمانيا. *(RAXEN National Focal Point for Germany, 2005)*.

وتُعَدُّ الصراعات العالمية سببًا آخر لإثارة العنف العرقي والإثني في أوربا. ولقد كان للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والحروب الدائرة في العراق وأفغانستان والهجمات الإرهابية للحادي عشر من سبتمبر أثر مباشر على زيادة العنف المحلي في البلدان الأوربية. لقد شهد رهاب الإسلام، والتمييز ضد المسلمين تصاعدًا في كل أنحاء أوربا. وتشير التقارير إلى وقوع حوادث عديدة لهجمات على المساجد، والمطاعم والمشاريع التجارية، والمقابر بالإضافة إلى الاعتداءات البدنية على مهاجرين مسلمين. وليس المهاجرون المسلمون هم وحدهم ضحايا رهاب الإسلام. فعلي سبيل المثال، ونتيجة للتاريخ الاستعماري لفرنسا، فإن الغالبية العظمي للمسلمين في فرنسا ينتمون إلى المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، وعلى الرغم من أن الأشخاص الذين ترجع أصولهم إلى المغرب العربي حاملون للجنسية الفرنسية، فإن قطاعًا من الجمهور لا يزال يعتبرهم مهاجرين حتى بعد أربعة أجيال من الحياة في فرنسا. لقد كان لعملية الإقصاء الاجتماعي والثقافي للمواطنين المسلمين استتباعاته الهامة بالنسبة لأوضاعهم الاقتصادية. لقد ساد التمييز في مجالات الاستئجار، وفي أماكن العمل، وفي الإسكان في فرنسا.
(Open Society Institute EU Monitoring and Advocacy Program, 2007)

إن المسلمين يواجهون التمييز بسبب أسمائهم عند محاولتهم الحصول على مناصب مهنية بعينها. إنهم يعانون على نحو غير متكافئ من البطالة، وتتضاءل فرص حصولهم على وظائف لساعات عمل كاملة أو طويلة الأمد. إن المواطنين المسلمين يشغلون أقل الوظائف المهنية المتخصصة، ويُمثلون تمثيلاً متدنيًا في المناصب التنفيذية.

أعمال الشغب الفرنسية

تفجرت أعمال الشغب في الضاحيتين الباريسيتين، أرجنتويل: *Argenteuil* "عام ٢٠٠٥، وفيليرز لو بل: *Villiers – le – Bel* "في أواخر عام ٢٠٠٧. لقد وقعت أعمال الشغب في مناطق تهيمن عليها الطبقات العاملة والدنيا المرتبطة بجماعات المهاجرين الكبري، ولا سيما من العرب والأفريقيين. *(Sciolino, 2007c: A8)* لقد كشفت هذه الأعمال للعالم كله حقيقة أن العنصرية، التي ارتبطت بالولايات المتحدة لأمد طويل، كانت فرنسية أيضًا، إن لم تكن مشكلة عالمية. إن العنصرية في فرنسا في واقع الأمر أكثر فظاعة الآن من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي (التي شهدت أيضًا تطور وظهور مشكلة عنصرية كبري) *(Bennhold, 2008: A1, A8)*؛ إنها تشبه العنصرية التي سادت هذين البلدين منذ عقود مضت. إن وكلاء العقارات الفرنسيين يشترطون مستأجرين من البيض فقط، وتبيع مخابز الحلويات كعكًا مغطي بالشيكولاتة يسمي "رأس الزنجي: *téte de negre*"، وتكتظ البرامج التليفزيونية بشكل كاسح بممثلين وممثلات من البيض، وتُشاهد نساء من أفريقيا وآسيا في المناطق الثرية من المدينة باعتبارهن عاملات (مربيات أطفال، مثلاً) يصطحبن أطفالاً في ملابس أنيقة من وإلي المدرسة. إن الأقليات العرقية والإثنية في فرنسا تشتغل، إذا توفرت فرصة عمل، بأعمال يدوية منخفضة الأجر تشمل عمليات التنظيف والرص والخدمة والحفر، أو العتالة. وهي أعمال تمثل أهمية بالغة بالنسبة للخدمات الصحية لأن المنخرطين في أداء هذه الأعمال يقومون بإنجاز "كل الأعمال القذرة" *(Ritzer, 1972b: 275)* المتعلقة بها. أما الوظائف ذات المستويات العليا، وذات الأجور المجزية في كل قطاع فلا يصل إليها معظم أفراد الأقليات، بما في ذلك أولئك الذين تلقوا تعليمًا وتدريبًا مناسبين (إن معدل البطالة بين خريجي الجامعات من الفرنسيين يبلغ ٥%؛ ويصل إلى

٢٥% بالنسبة لخريجي الجامعات في مجتمعات شمال أفريقيا). ولا تُمثل الأقليات تماما تقريبًا في النخب في كل منحي من مناحي الحياة في فرنسا. وفي الوقت الذي لم ينتخب فيه جمهور الناخبين الفرنسيين (حتي الآن) السياسيين اليمنيين المتطرفين من أمثال جان ماري لوبان لأعلي المناصب، فإن الكثير من السياسيين في فرنسا بالإضافة إلى فلاسفتها الحكوميين تحركوا باتجاه أفكار اليمين المتطرف التي أدت إلى ما أطلق عليه البعض "لوبنة: *Le-penization*" فرنسا. *(Murray, 2006: 26 – 45)*.

إن الأقليات العرقية (والإثنية) في فرنسا، تعاني من مجموعة من المشكلات الأخري. إنها تعمل عمومًا في مشاريع تدار بواسطة الدولة أنشئ معظمها في الستينيات، في ضواحٍ يمكن أن يصل فيها معدل البطالة إلى ٤٠%. إنها ضواحٍ ليست من نوع الضواحي الأمريكية ذات المروج المشذبة، وإنما هي امتدادات من الأسمنت والأسفلت، وتكون بصفة عامة معزولة عن مركز المدينة، ويتطلب الوصول إليها الكثير من الوقت وركوب عدة أوتوبيسات أو قطارات، ولا يتوفر فيها سوى القليل من الوظائف، ولا سيما أن العديد من المصانع قد أغلق أبوابه نتيجة للعولمة وانتقلت العمليات إلى أماكن مثل تونس، وسلوفاكيا وجنوب شرق آسيا. والمحصلة هي الفقر واليأس ولا سيما بين الشباب الذين يمثلون الغالبية العظمي من مثيري الشغب في ضواحي باريس. وهناك توتر كبير مع الشرطة التي تتحرش بأعضاء جماعات الأقلية، وتخاطبهم بطريقة تفتقر إلى اللياقة، وتوجه إليهم الشتائم، وتعاملهم بوحشية، وتلجأ إلى قتلهم في بعض الأحيان.

ويمكن النظر إلى هذه الاضطرابات في ارتباطها بالعولمة، ولا سيما الهجرة واسعة النطاق التي ترتبط بها. ومن ثم، يمكن النظر إلى أعمال الشغب التي تقوم بها الأقليات خارج باريس بوصفها مقاومة للطريقة التي تعامل بها في فرنسا، وعلى نحو أكثر عمومية، للآثار والنتائج السلبية المترتبة على العولمة. وعلى أية

حال، يتضح أن أعمال الشغب لم تكن لتحدث لولا العولمة، ولا سيما الهجرة واسعة النطاق من الجنوب إلى الشمال.

الجنوسة

تُظهر التحليلات الحديثة للعولمة أن الجنوسة: ***(gender)*** حساسة من حيث آثارها على الجماعات البشرية. إن العولمة تدعم بنى الجنوسة، والحواجز، والصلات الموجودة سلفًا الآن على نطاق عالمي. ومن ثم، يُعَدُّ أي تحليل للعولمة لا يضع الجنوسة في الحسبان ناقصًا ومعيبًا.

إن المنظورات السائدة حول العولمة، والنظريات التي تدور حولها في علم الاجتماع، والاقتصادات، والعلاقات الدولية (وفي ميادين أخرى كثيرة، انظر الملحق) غالبًا ما تدعي أنها محايدة جنسيًا، أو عمياء جنسيًا. فإذا نحينا آثار الجنوسة جانبًا، فإن النظريات السائدة (مثلاً، نظريات الليبرالية الجديدة) توحي بأن للسيرورات العالمية آثار مشابهة على الرجال والنساء. إن تجارب وخبرات النساء وأصواتهن، ولا سيما تلك التي تحدث في العالم النامي، لا تؤخذ غالبًا في الحسبان. ومع ذلك، فإن الجنوسة تشكل مظهرًا حساسًا من مظاهر العولمة، ولا سيما السيرورات والعلاقات الرأسمالية العالمية.

إن اهتمامات النسويين بسيرورات الجنوسة بالنسبة للرأسمالية العالمية وجدت طريقها إلى دراسات التنمية ونقد الليبرالية الجديدة، والعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، والشبكات متعدية الجنسية. إن التقارير الكثيرة حول السيرورات العالمية حللت آثار الجنوسة على العولمة، التي تشكل أيديولوجيات، ومؤسسات، وتراتبيات وبنى التفاوت الجنسي. إن هذه الأعمال، التي تسلط الضوء تحديدًا على تجارب وخبرات النساء في العالم الثالث الفقير، تكشف أن أكثر الآثار

تدميرًا للعولمة تصيب النساء (انظر على سبيل المثال، الشكل *15.2* الذي يظهر الخطر الأكبر لمعدل وفيات الأمهات في المناطق الطرفية في العالم).

الجنوسة والاقتصاد

إن إحدى النتائج المهمة للعولمة هي تحويل طبيعة النشاط الاقتصادي. فمنذ السبعينيات وما بعدها، تم إقرار النظم العالمية للإنتاج. لقد لجأت الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل الإنتاج إلى اقتصادات الأجر المنخفض بهدف خفض تكاليف العمالة. ولقد أسفر هذا عن آثار هامة بالنسبة للقوي العاملة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. ففي الدول المتقدمة، حلت الوظائف لبعض الوقت والمؤقتة محل وظائف التصنيع، وشهدت الدول النامية نموًا في الوظائف ذات الأجر المنخفض، وغير الرسمية والمؤقتة نظرًا لتحول اقتصاداتها من الصناعات المؤممة والقطاعات العامة إلى الإنتاج الموجه للتصدير. وتوجد النساء، بشكل غير متكافئ في هذه الوظائف منخفضة الأجر، ولبعض الوقت والمؤقتة في كل من البلدان المتقدمة والأقل تقدمًا.

ولقد كان للتحويل الذي جري على النشاط الاقتصادي ونظم الإنتاج في الدول النامية صلات مباشرة ببرامج التكيف الهيكلي (انظر الفصلين ٥ و٧) التي فُرضت على البلدان النامية بوصفها الطريق المؤدي إلى التنمية. وعلى الرغم من أن هذه السياسات كانت لها آثار سيئة داخل كل الأقاليم وعلى كل القوي العاملة، فإن وطأتها على عمالة المرأة ورفاهيتها كانتا أكثر سلبية. لقد كان التحول صوب النمو المبني على التصدير من خلال برامج التكيف الهيكلي هو المسئول بصفة خاصة عن توسع إنتاج العمل المكثف للمرأة. ***(Berik, 2000: 1 – 26; Cagatay – and Ozler; 1995: 1883 – 94; Elson, 1995: 1851 – 68; Elson and Pearson, 1981: 87 – 107; Joekes, 1995; Standing, 1995: 583 – 602; Wood, 1991).***

إن مشاركة قوي العمل النسائية في الوظائف المدفوعة الأجر زادت بـشكل لافت في كل أنحاء العالم في العقدين الأخيرين. لقد شهدت السبعينيات والثمانينيات زيادة ملحوظة في معدلات مشاركة قوي العمل النسائية في الأمـريكتين وأوربـا الغربية. وحتي على الرغم من وجود تنويعات مهمة داخل الأقاليم وعبرها، ازدادت مشاركة قوي العمل النسائية أيضًا بشكل قوي في جنوب الصحراء الكبري، وشمال أفريقيا، وأوربا الشرقية، وجنوب شرق آسيـا، وشـرق آسيا فـي هـذه الفتـرة.
(Cagatay and Ozler, 1995; Heintz, 2006; Moghadam, 1999: 367 – 88).

وعلى الرغم من ارتباط تقدم وضع عمل النساء جزئيًا على الأقل، بحركات المساواة بين الجنسين، فإن العامل المهم فيما يبدو في هذا التغيـر هـو الانـدماج الأفضل لعدد متزايد من المناطق في اقتصاد العالم من خلال التجارة والإنتاج.

ويمكن ملاحظة الاندماج الأكبر للنساء في سوق العمل العالميـة مدفوعـة الأجر في كل القطاعات الإنتاجية وفي مجموعة من الوظائف والمهن فـي قطـاع الخدمات. إن النساء يوظفن بشكل متزايد في الخدمة العامة ويعملن على الأرجـح مدرسات وأساتذة جامعات؛ وممرضات وطبيبات في مستشفيات الدولة؛ وعـاملات وإداريات في المصالح الحكومية. *(Moghadam, 1999: 367 – 88)* كمـا يتركـز عمل المرأة أيضًا في الخدمات المهنية مثـل المحامـاة، والأعمـال المـصرفية، والمحاسبة، والإحصاء، والمعمار. وتهيمن النساء على الوظائف المكتبية مثل إعداد البيانات، وحجز تـذاكر الطـائرات، وبطاقـات الائتمـان، ووسـائل الاتـصال. *(Freeman, 2001: 1007 – 37; Gaio, 1995; Pearson, 2000: 10 – 18)* وهنـاك أيضًا زيادة ملحوظة في عمالة المرأة غير الرسمية والرسمية. وتشكل هجرة العمل النسائية للعمل مربيات للأطفال، وخادمات، وممرضات، ونـادلات، ومـشتغلات بصناعة الجنس. *(Kempadoo and Doezema, 1998)*. نسبة مهمة من قوة العمـل

الدولية غير الرسمية. وإلي جانب الخدمات، تعمل النساء بكثافة في مجال الزراعة، بالإضافة إلى التصنيع كثيف العمالة لمنتجات مثل العباءات، والملابس الرياضية والإلكترونيات.

ولقد تم إطلاق مصطلح "تأنيث العمالة: *feminization of labour*" على المشاركة المطردة للنساء في قوة العمل الرسمية وغير الرسمية العالمية مدفوعة الأجر. *(Standing, 1989: 1077 – 95)* ويشير هذا إلى ارتفاع عمالة المرأة في كل القطاعات وشغل النساء لوظائف كان يشغلها الرجال عادة. لقد ساد هذا الاتجاه في كلا البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدٍ سواء. لقد اقتحمت النساء مجالات العمل المهنية والإدارية، الأمر الذي أسفر عن انحسار الفروقات في معدلات المشاركة في العمالة بالنسبة للذكر والأنثي. إن تأنيث العمالة حدث أيضًا في العالم النامي. لقد ارتفعت معدلات مشاركة الأنثي في قوة العمل في ٧٤% من الدول النامية، بينما انحسرت مشاركة الذكر في ٦٦% منها.

إن تأنيث العمل في الدول النامية يكون مصحوبًا في الغالب بتأنيث الفقر وعملية تحويل الإناث إلى أعضاء في طبقة البروليتاريا. إن المشاركة المتزايدة للنساء في الأعمال مدفوعة الأجر في الكثير من الاقتصادات يحدث أساسًا بسبب التحول من اقتصاد استبدال الواردات (انظر الفصل ٣) إلى التصنيع الموجه نحو التصدير- *(Cagatay and Ozler, 1995; Joekes, 1987; Standing, 1989; Standing, 1999: 583 – 602)*-. وعالميًا، تُجذب الكثير من النساء الآن إلى الصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة الأجر مثل صناعات النسيج، والملابس، والمصنوعات الجلدية، وتصنيع الأغذية، والإلكترونيات. فعلي سبيل المثال، تمثل النساء أكثر من نصف قوة العمل في إنتاج الإلكترونيات في هونج كونج، وماكاو

وسنغافورة، وتايوان وجمهورية التشيك، وماليزيا، وإندونيسيا، وبورتوريكو، وسلوفانيا، وكوبا، والفلبين، وتايلاند، وسريلانكا. ***(Ferus- Comelo, 2006: 43 – 54)***

وتتميز الوظائف في هذه الصناعات بالاستخدام المرن للعمالة، وبمعدلات إعادة تنظيم عالية، وبعمالة لبعض الوقت ومؤقتة، والافتقار إلى الأمن أو أي نوع من الإعانة عند الشيخوخة أو البطالة أو المرض. ويتم تفضيل النساء في هذه الصناعات لأنهن يمكن أن يعملن مقابل أجور أدنى، ولأن أصحاب العمل والمديرين من الذكور يرون أنهن أكثر انقيادًا. إنهن لا يُعتبرن أكثر قابلية للتعلم فقط، ولكنهن أكثر صبرًا وأكثر حذقًا ومهارة من الرجال في أداء الأعمال المُعَيَّرة والمكررة. ***(Elson and Pearson, 1980: 87 – 107)***. وتتميز العمالة الأنثوية أيضًا بشروط عمل أفقر، وبساعات عمل إضافية إجبارية دون أي أجر إضافي، وبشروط عمل أكثر خطورة.

لقد وُجِّه قدر كبير من الاهتمام إلى العلاقة بين العولمة ووضع المرأة في الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي. ***(Bose and Acasto – Belen, 1995)***، والأمر الذي يتسم بأهمية خاصة، من وجهة نظر العولمة على الأقل هو وضع المرأة فيما يسمى "خط التجميع العالمي الذي يتم فيه التحكم في البحث والإدارة بواسطة دول المركز المتقدمة، في الوقت الذي يُرَحَّل فيه عمل خط التجميع إلى بلدان شبه طرفية أو طرفية تحتل أوضاعًا أقل تميزًا في الاقتصاد العالمي". ***(Ward, 1990: 1)*** ومن الواضح أن احتمالات تشغيل النساء في الأعمال الأخيرة أكبر من احتمالات اشتغالهن في الوظائف الأعلى في المركز.

لقد قامت جين كولينز *(2003)* بعمل إثنوغرافيا لجزء من خط التجميع العالمي هذا اشتمل على مقرات شركة أزياء عالمية في نيوجيرسي، ومصنع للحياكة في جنوب فرجينيا، ومصنعين للملابس في أجوسكالينتز في المكسيك. إن

العمل في هذه الصناعة تسوده الإناث. إنه عمل يمثل أهمية خاصة لهـذا الكتـاب، الذي يركز على التدفقات العالمية، ولا سيما اهتمامه بـ "تدفق الموارد والقوة بين هذه المواقع" *(Collins, 2003: ix)*. وهو يمثل أهمية أيضا لأن كولينز أينما اتجهت ببصرها في العالم، وجدت مكدلة متزايدة (انظر الفصل ٩) للعمل، ولا سيما الاعتماد على "التايلورية: *Taylorism*" لقياس مستوي المهارة في العمل الذي تسيطر عليه النساء والتحكم فيه وخفض مستوي المهارة. لقد تعرضت أوضاع العمال في المكسيك على وجه الخصوص للضعف في مواجهة أصحاب العمل بسبب التعاقد من الباطن (لا يمكن للعمال الاتصال بأصحاب العمل) وعَرَضية العمل. وهذا يؤكد حقيقة أن العاملات المكسيكيات لا يملكن أي وسيلة لرفع شكاواهن بشأن أوضاع العمل أو اتخاذ موقف جماعي في مواجهة أرباب العمل.

وكما شاهدنا في الفصل الخامس، فإن مناطق معالجة الصادرات *(EPZs)* هي مناطق صناعية خاصة توجد غالبًا في البلدان النامية، الهدف منها هو جذب الشركات الأجنبية والاستثمار الرأسمالي. إن هذه المناطق تمنح حوافز للشركات متعددة القوميات تشمل الإعفاء من الضوابط والتنظيمات الخاصة بالعمالة والبيئة، والضرائب، والتعريفات الجمركية، والحصص. إن مناطق معالجة الصادرات تتميز بعدم استقرارها، لأنها يمكن أن تتحول إلى مناطق تكون فيها العمالة أرخص وأكثر مسايرة ومرونة. ويتم إنتاج نطاق عريض من المنتجات في مناطق لمعالجة الصادرات تشمل مضارب التنس في سان فينست (جزر الكاريبي)، والأثاث في موريتيس، والمجوهرات في تايلاند. ومع ذلك، تركز هذه المناطق أساسًا على إنتاج المنسوجات، والأزياء، والإلكترونيات لأسواق الجملة. إن "منظمة العمل الدولية" *(ILO)* تقدر عدد مناطق معالجة الصادرات *EPZs* في العالم بـ ٣,٠٠٠ منطقة، وعمالة كلية تبلغ نحو ٤٣ مليون عاملاً، معظمهم من الفتيات الصغيرات السن (٩٠% في بعض الحالات) *(Pearson, 1992)*. ومرة أخري، تُفضل النساء في هذه المواقع الإنتاجية لأنهن يعتبرن أكثر تدقيقًا، وانضباطًا، وامتثالاً من الرجال، ومن ثم، أقل عرضة للانخراط في النقابات العمالية.

وغالبًا ما يقال بأن مناطق معالجة الصادرات تقلل من حدة الفقر والبطالة، ومن ثم، تسهل عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة. وحتي إذا سلمنا بصحة هذا الرأي، فإن ذلك لا يحدث دون ثمن باهظ. إن أحوال العمل تتسم بالوحشية في معظم هذه المناطق، حيث يكون العنف والظلم روتينًا يوميًا. إن يوم العمل يمكن أن يتألف من نوبات طويلة على نحو مستحيل، وأعمال إضافية غير مدفوعة الأجر، وأجازات مرضية بدون أجر، وتدابير صحية وإجراءات سلامة غير كافية، ونظام مراقبة لدورات المياه، والتحرش الجنسي، والإيذاء البدني، وفي بعض الأحيان الإجبار على تناول الأمفيتامينات لضمان الكفاءة. إن شروط العمل صعبة بصفة خاصة على النساء، ولا سيما الحوامل أو ذوي الأطفال. وفي معظم مناطق معالجة الصادرات تكون اختبارات الحمل الإجبارية شرطًا لتولي الوظيفة أو الاحتفاظ بها. وفي بعض الأحوال يتقاطع التحيز الجنسي مع التمييز العمري. وتتجه مناطق معالجة الصادرات غالبًا إلى توظيف النساء صغيرات السن وغير المتزوجات. ولا يتم عادة توظيف النساء فوق سن الخامسة والعشرين لأنهن يكن أكثر عرضة للحمل وإنجاب الأطفال. *(Pun, 1995: 18 – 31)*.

إن العمال غالبًا ما يزهدون العمل بسبب الشروط القاسية وتدني الأجور. إن معدل دورة رأس المال في مناطق معالجة الصادرات يكون مرتفعا. إنه يقدر بـ ٢١% في الشركات الكهربائية والإلكترونية، ويبلغ حدًا من الارتفاع يصل إلى ٣٢% في المنسوجات، والمنتجات الكيميائية، والمعدات العلمية ومعدات القياس، وشركات إنتاج المطاط. *(Sivalingam, 1994)*.

إن معدل الوظائف غير الرسمية ارتفع في الكثير من البلدان. لقد حلت الوظائف غير الرسمية محل الكثير من الأعمال الرسمية نظرًا لأن العمالة الأدنى وتكاليف الإنتاج أصبحت بشكل متزايد العامل المنظِّم الرئيسي في الإنتاج العالمي.

إن نحو ٢٥% من سكان العالم العاملين يعملون بالاقتصاد غير الرسمي، وينتج هؤلاء العمال حوالي ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي(١٢).

وبينما زادت مشاركة قوة العمل النسائية في كل الأقاليم تقريبا، فإن أبرز زيادة في عمل المرأة في البلدان النامية كان في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي *(Moghadam, 1999: 367 – 88)*. إن ثلثي مشاركة قوة العمل النسائية في البلدان النامية يتركز في الاقتصاد غير الرسمي؛ وتصل النسبة في جنوب الصحراء الكبري في أفريقيا إلى ٨٤%(١٣). إن التوظيف غير الرسمي يشمل العمل المؤقت بدون أرباب عمل ثابتين، والعمل من المنزل بأجر، والقيام بالواجبات المنزلية *(Parrenas, 2001)*، والعمل الصناعي لمصلحة مقاولين من الباطن. وتتميز القطاعات غير الرسمية بالأجور المنخفضة والافتقار إلى عقود ضمان، أو إعانات مالية للعمال أو حماية اجتماعية. إن العمال في الاقتصاد غير الرسمي، لا يملكون اتفاقيات حول الأجور، وعقود توظيف، وساعات عمل منتظمة، وتأمين صحي أو مخصصات للبطالة. إنهم وعلى نحو نموذجي يحصلون على ما دون الحد الأدني القانوني للأجور، ولا يتقاضون أجورهم غالبًا في المواعيد المقررة.

وبينما يميز التوظيف غير الرسمي الأكبر قوة العمل لكل من الذكر والأنثي عالميًا، فإن النساء والرجال يكونون مركزين في أنماط مختلفة من العمل غير الرسمي. إن الرجال يتركزون أساسا في وظائف العمل المأجور غير الرسمي، ومجال الزراعة، بينما تتركز النساء على نحو نموذجي في الأعمال غير الزراعية، والأعمال المنزلية، والأعمال غير مدفوعة الأجر في المشاريع الأسرية. ومن الأرجح أن تتسم عمالة النساء إذا ما قورنت بعمالة الرجال غير الرسمية بأجور أدني واستقرار أقل.

لقد أسهم الاتجاه نحو المرونة واللامركزية في الإنتاج بشكل كبير في ارتفاع معدل توظيف النساء غير الرسمي في البلدان النامية. إن معظم الشركات متعـددة القوميات تلجأ إلى تأسيس شبكات للتعاقد من الباطن تضم أرباب صناعة محليـين يقومون بتوظيف عمالٍ ذوي أجور منخفضة، معظمهم من النساء، يمكن الاستغناء عنهم بسرعة وسهولة بهدف تخفيض نفقات العمل. *(Pyle and Ward, 2003: 467)* والأرجح أن تعمل النساء في شبكات الإنتاج هذه في ورش صغيرة أو من المنزل.

إن أدوار وأفكار الجنوسة التقليدية حول الأنوثة تشجع العمـل المنزلـي. إن أفكار الجنوسة المرتبطة بتقسيم العمل تخصص عملاً إنجابيًا للنساء وعملاً إنتاجيًـا للرجل. ونتيجة لذلك يعتبر العمل "الحقيقي" للنساء هو رعاية المنـزل باعتبـارهن أمهات، وزوجات وليس كمحصلات للأجور. وحيث إن الزيـادة فـي المـشاركة النسائية في العمل لا يصاحبه على الإطلاق خفضٌ لأعبائهن المنزلية، فإن الكثيـر من النساء يقبلن أجورًا أدني وترتيبات عمل أقل من الناحية الرسمية لوظائف فـي المنزل حتى يتسنى لهن النهوض بأعبائهن المنزلية.

إن الاقتصاد العالمي يخلق فرص عمل ليس فقط في البلدان النامية، وإنمـا في العالم المتقدم أيضًا. إن المراكز الاقتصادية المتقدمة، ولا سيما المدن العالميـة والكونية (انظر الفصل ١٤) تتطلب قدرًا كبيرًا من العمالة منخفضة الأجر للحفـاظ على العمليات التي تقوم بها مكاتبها وأساليب حياة مقاوليها، ومديريها، ومهنييهـا. إن أكثر مكاتب مقرات الشركات متعددة القوميات تطورًا تتطلـب عمـالاً للكتابـة والنسخ، والتنظيف، والقيام بعمليات الإصلاح، وسائقي شاحنات لإحضار السوفت وير، وورق النسخ، والأثاث المكتبي، بل وورق التواليـت *(Sassen, 2004: 649 – 70)*. وفضلاً عن ذلك يقوم آخرون على رعاية الأطفال والمـسنين والإشـراف علـى المنازل. إن الغالبية العظمي من هذه الأعمال يؤديها مهاجرون (نـساء بالأسـاس) ينتمون إلى بلدان العالم الثالث. *(Acker, 2004: 34)*.

لقد أسهم تأنيث العمالة المأجورة في الاقتصاد العالمي في زيادة هجرة النساء. يقول إهرنريش وهوكشيلد (2 :2002) "إن النساء في حالة ترحال لم تحدث أبدًا في التاريخ من قبل". ويتضمن الكثير من هذا نساءً من الجنوب يرحلن، بطرق مشروعة وغير مشروعة، إلى الشمال لينهضن بأداء الأعمال النسائية (باعتبارهن مربيات للأطفال مثلاً: *Cheever, 2002: 31 – 8*، وخادمات: *Ehrenreich, 2002: 85 – 103*، ومشتغلات بصناعة الجنس *2002: 154 – 68*)، وهي أعمال كانت تؤديها تاريخيًا نساء الشمال. إن تسعًا من أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين هي الصين، والهند، وإندونيسيا، وميانمار، وباكستان، والفلبين، وسريلانكا، وتايلاند، وبنجلاديش. وتعمل هذه الهجرة على إثراء الشمال وتعزيز أسلوب الحياة المرتفع بالفعل فيه. لقد ارتفعت معدلات عملية تأنيث الهجرة، وازداد معدل نمو الأعمال المنزلية على نطاق محلي وعالمي. إن الأعمال المنزلية تعد الآن أكبر سوق للعمالة في كل أنحاء العالم.

ونظرًا لأن معظم الهجرة النسائية تحدث بطريقة غير موثقة وغير رسمية، فإن العاملات من النساء يواجهن أسوأ أشكال التمييز، والاستغلال والإساءة. إن مكاتب التوظيف تحتفظ بهن باعتبارهن رهائن ودينًا مقابل أجور نقلهن وتوطينهن، ويتم سجنهن في منازل أصحاب العمل، ومعاملتهن معاملة غير إنسانية، بل وقتلهن في بعض الأحيان. إن أعدادًا متزايدة من النساء المهاجرات يكن ضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار الجنسي، والدعارة.

سلاسل الرعاية العالمية

تجادل أرلي هوشيلد (*Arlie Hochschild*) (*2000*) بأن هجرة العمال المشتغلين بالأعمال المنزلية، جزءٌ من سلسلة رعاية عالمية تتضمن سلسلة من

العلاقات الشخصية بين البشر عبر الكرة الأرضية تتأسس على قاعدة أعمال الرعاية مقابل أجر أو بدون أجر (انظر الفصل *8*). وتشمل الرعاية خدمات للرعاية الاجتماعية، والصحية، والجنسية، وتشمل عادة أعمالاً أخرى مثل الطبخ، والتنظيف، وكي الملابس. وفي سلاسل الرعاية العالمية تقدم النساء عملهن الرعائي للمستخدم في الوقت الذي يستهلكن فيه العمل الرعائي الذي تنهض به نساءٌ أخريات، مقابل أجر أو بدون أجر. إن العاملات المهاجرات اللائي يشتغلن بالأعمال المنزلية غالبًا ما يعتمدن على أقاربهن من الإناث، والجارات، بالإضافة إلى عاملات الخدمة المنزلية مدفوعات الأجر لرعاية أطفالهن. فعلي سبيل المثال، في الوقت الذي تعمل فيه الأم راعية أطفال في دولة متقدمة، يمكن أن تقوم البنت الأكبر، أو راعية أطفال مهاجرة من أحد البلدان الأقل تقدمًا برعاية أطفالها. في أحد طرفي السلسلة، توجد امرأة من الشمال تتخذ وظيفة مهنية وتجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها داخل الأسرة. وفي الطرف الآخر توجد ابنة كبري تتولي القيام بالالتزامات الأسرية نيابة عن أمها.

إن انتقال العمل الإنجابي الذي لا يشار إليه فقط بوصفه "سلسلة الرعاية العالمية"، وإنما أيضًا بوصفه "الانتقال الدولي للرعاية"، و"سلسلة مربيات الأطفال العالمية" و"التقسيم العنصري للعمل الإنجابي" من النساء في الاقتصادات المتقدمة إلى النساء في الاقتصادات النامية يشير إلى موقف متناقض بالنسبة لتمكين النساء من المشاركة في قوة العمل. ففي الوقت الذي تكون فيه النساء في الشمال قادرات على تحمل أعباء الوظائف، فإنهم يملن إلى أن يعهدن بواجباتهن المنزلية والإنجابية إلى عاملات مهاجرات من ذوات الأجور المتدنية. وبدلاً من إعادة توزيع المسئوليات المنزلية بين أعضاء الأسرة، تعمل النساء ربات عمل على الحفاظ على التقسيم الجنسي للعمل بنقل أكثر الأعمال تدنيًا في القيمة إلى نساء أقل حظًا. ونتيجة لذلك، تنحط قيمة العمل الإنجابي (والنساء) إلى حد أبعد. ***(Parrenas, 2001)***، وبهذا

المعني، لا تسفر مشاركة المرأة في قوة العمل بالضرورة عن تغيير في أدوار الجنوسة التقليدية، وإنما بالأحري إلى استغلال أكبر للنساء المهاجرات من جانب نساء الطبقة الوسطي والعليا.

إن ربط العمل الإنجابي بالعاملات اللائي ينهضن بأعباء الأعمال المنزلية من المهاجرات ليس جديدًا. لقد تمت الاستعانة به من جانب نساء ذات امتيازات طبقية لقرون. ومع ذلك، زاد معدل تدفق العمل الإنجابي بسبب العولمة ونمو الاقتصاد العالمي. إن هناك طلبًا قويًا ومتزايدًا على العاملات في مجال الأعمال المنزلية في الشمال، ويأتي معظم الإمداد من الجنوب.

الاتجار في صناعة الجنس

لقد أتاح التدفق العالمي للبشر فرصًا أعظم للتجار لنقل النساء لأغراض الاستغلال الجنسي. لقد كان للاتجار بالنساء في صناعة الجنس، عواقب أكثر ضررًا من الاتجار في الأعمال المنزلية، ليس لأن النوع الأول أكثر انحطاطًا وإذلالاً، ولكن لأن الضحايا يتعرضن للعديد من المخاطر الصحية، الأمراض التي تنتقل من خلال الممارسة الجنسية، مرض نقص المناعة، الإيدز، وإدمان المخدرات، ولمجموعة واسعة من المواقف التي تهدد الحياة.

لقد ازدادت أهمية صناعة الجنس بالنسبة للرأسمالية العالمية. إن البارات، وصالات الرقص، وصالات المساج، وصناعة الفن الإباحي، وسلاسل الفنادق الدولية، وشركات الطيران وصناعة السياحة تخلق وتساعد على تلبية طلبات عمالة الجنس حول العالم. إن ما يقدر بأربعة ملايين شخص معظمهم من النساء والفتيات (والأطفال على نحو أكثر عمومية *O'Connel, Davidson, 2005*، أكثر من مليون

طفل)، يتم الاتجار بهم كل عام في كل أنحاء العالم ويدخلون في صناعة الجــنس. *(Altman, 1996: 77 – 94; Altman, 2001)*، الأمر الذي يُدر على التجار أرباحًــا تقدر بـــ *6* بليون دولارًا في السنة *(Hughes, 1999)*. وعلى مدي العقــود القليلــة الماضية، شهدت معظم بلدان الجنوب، وبلدان الاتحاد السوفيتي الأســبق وأوربــا الشرقية نموًا غير متوازن في الدعارة. لقد اتجه معظم هؤلاء الداعرات إلى الدول المتقدمة.

إن تدفق البشر في صناعة الجنس العالمية ينتقل ليس فقط من العالم الثالــث إلى العالم الأول، ولكن في الاتجاه المعاكس أيضًا. إن نمو ســياحة الجــنس فــي السنوات الثلاثين الماضية يبين دور عمالة الجنس في سوق الاقتصاد العــالمي. إن تايلاند وحدها تستقبل نحو ٥ ملايين سائح من سياح الجنس من الولايات المتحــدة، وأوربا الغربية، وأستراليا واليابان، الأمر الذي يُحقق عائدات قــدرها *26.2* بليــون دولارًا كل عام *(Bales, 199)*. إن الفقر في منتجعات الجنس السياحية، يدفع النساء إلى المشاركة في هذه الصناعة. ولقد أتاحت أسعار السفر الرخيصة الفرصة أمــام سياح الجنس الأقــل ثراءً للطــواف حــول الكــرة الأرضية بحثًا عــن الجــنس *(Brennan, 2004)*.

لقد فتح التوسع الكبير في تكنولوجيات الاتصال في عصر العولمــة طرقًــا إضافية لعمالة الجنس على نطاق عالمي وأصبحت شبكة الإنترنت الموقــع المهــم لتدعيم الاتجار العالمي بالنساء واستغلالهن جنسيًا (وكذلك الأطفال). إن باســتطاعة "الزبائن" العثور على مشتغلين بتجارة الجنس تقريبًا في أي مكان في العــالم فــي الحال، وقراءة المراجعات حول بائعات الهوي الموجودة على مواقع الويب، وتبادل المعلومات حول المكان الذي يمكن العثور فيه على البغايــا وأســعار المــشتغلات بتجارة الجنس... إلخ. وتقدم مواقع الويب للدعارة التجارية رحلات جماعيــة مــن أمريكا الشمالية وأوربا إلى جنوب شرق آسيا وجزر الكاريبي، وقوائم بالأســعار،

وتعلن عن العاملين بتجارة الجنس وخدماتهم لرجال الشمال. إن العنصرية، والتحيز الجنسي *(sexism)*، والتفاوت العالمي تتقاطع في صناعة الجنس العالمية.

طلب العرائس بالبريد

ومظهر آخر من مظاهر الاتجار بالنساء يتضمن طلب العرائس بالبريد. لقد أصبحت تجارة طلب العرائس بالبريد صناعة عالمية يبلغ رأسمالها عدة ملايين من الدولارات، وذلك بفضل الإنترنت بصفة خاصة. لقد أعلنت دائرة الهجرة والتجنس بالولايات المتحدة وجود ما يربو على ٢٠٠ وكالة لطلب العرائس بالبريد تعمل في الولايات المتحدة. إن ما يقرب من ٤,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ امرأة تُجلب إلى الولايات المتحدة كل عام عن طريق وكالات طلب العرائس بالبريد. وتكون النساء المجلوبات بهذه الطريقة في الغالب من الفلبين، ولاوس، وميانمار، وفيتنام، وتايلاند، والاتحاد السوفيتي السابق. ويعد هذا سوقًا مجزأة شأنها شأن أي سوق أخري. فعلي سبيل المثال، يتم الترويج للنساء التايلانديات غالبًا على أساس كونهن عاملات بصناعة الجنس، بينما يتم الإعلان عن النساء الفلبينيات بوصفهن مساعدات وزوجات. والسمة المميزة لكل النساء المجلوبات عن طريق صناعة طلبات البريد هي أنهن "مُرَفِّهات ولسن منافسات. إنهن إناث ولسن نسويات"[١٤].

الأطفال

ينعكس الاهتمام العالمي بالمشكلات التي يواجهها الأطفال *(Prout, 2005: 15 – 34)* في كل أنحاء العالم في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ لحقوق الطفل *(CRC)* والتي صدقت عليها كاملاً أو جزئيًا ١٩٢ دولة. إن

الأشخاص ما دون سن الثامنة عشر لهم "الحق في الحياة، والنمو الكامل، والحماية من المؤثرات الضارة، ومن الإساءة، والاستغلال، ولهم الحق في المشاركة الكاملة في الأسرة والحياة الثقافية والاجتماعية"(١٥). إن اتفاقية حقوق الطفل تمنح حقوقًا إنسانية أساسية (انظر الفصل 6) للأطفال (وتنطبق قضية حقوق الإنسان أيضًا على الأقليات الأخري التي تم مناقشتها في هذا الفصل)(١٦). وهناك بالتأكيد الكثير من العوامل المحلية التي تؤثر تأثيرًا سلبيًا على حقوق الطفل، ولكنها تتأثر أيضًا بشكل سيئ بالكثير من التدفقات العالمية. وسوف نناقش أيضًا على سبيل المثال الاتجار العالمي بالأطفال فيما يلي، ولكن أحد الأنماط المزعجة للتدفق العالمي للأطفال يشمل قضايا التبني. وباعتبارها قاعدة عامة، ينزع أطفال التبني إلى التدفق من مناطق العالم الأقل تقدمًا (التي تتمتع بمعدلات عالية من المواليد) إلى المناطق الأكثر تقدمًا في العالم (التي تتمتع بمستويات منخفضة من المواليد)؛ من الجنوب إلى الشمال *(Spence Boocock and Scott, 2005: 197 – 9)*. وبينما يمكن للكثير من الأطفال الاستفادة من التبني، فإنه يؤكد مرة أخرى الطبيعة الطبقية للعالم، وعلى تبعية الجنوب، وفقدانه لأطفاله الثمينين، وتتمخض العملية كلها في بعض الأحيان عن ممارسات كريهة.

وعمومًا، لم تساعد التدفقات الاقتصادية العالمية في حدها الأدنى الأطفال كثيرًا، وألحقت بهم الضرر في حدها الأقصي بأكثر من طريقة. وأحد المؤشرات الكثيرة لهذا هو حقيقة أن ١٥٠ مليون طفل في العالم يعانون من سوء التغذية. ومؤشر آخر هو التدفق العالمي للرعاية الصحية والمواد الصيدلانية وحقيقة أن ١٠ ملايين طفل يموتون كل عام لأسباب يمكن تحاشيها في الغالب بسهولة تامة. إن تتجير الرعاية الصحية، الذي تدعمه جزئيًا الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية للخدمات *(GATs)* (انظر الفصل ٦)، يميل إلى تسعير الرعاية الصحية على نحو يفوق طاقة فقراء العالم. لقد أثر هذا تأثيرًا سلبيًا على قدرة الدول القومية على

علاج مشاكلها الصحية الخاصة، بما في ذلك المشكلات التي تؤثر على الأطفـال. *(Toren, 2007: 1135 – 9)* (انظر الشكل ١٥,٣ لخريطة الوفيات الأطفال في العالم، والتي تزداد سوءًا في بلدان الأطراف).

وتبرز صورة أكثر اختلاطًا من خلال فحصٍ لدور الأطفـال فـي عولمـة الاستهلاك *(Spence Boocok and Scott, 2005: 221 – 40)*. فمن جهـة، منحـت العولمة الأطفال في أجزاء كبيرة من العالم فرصة الاستفادة من منتجـات الثقافـة الاستهلاكية (مثلاً، شطائر ماكدونالدز للهامبورجر وباربي دولـز). ومـن جهـة أخري، تحول هؤلاء الأطفال إلى مستهلكين شرهين من خلال الأعمال الرأسـمالية العالمية التي تصبو إلى "إدراجهم" في قائمة المستهلكين.

إن اهتمامنا هنا ينصب على تطور أجيـال المـستقبل المكـرس للنزعـة الاستهلاكية. وعلى نحو أكثر معاصرة، تُطرح الأسئلة حول استعمار الأطفال الذي يهدف إلى خلق مستهلكين ومساهمين في ربحية المؤسسات الرأسـمالية العالميـة *(Barber, 2007)*. والأمـر الأكثـر أهمية من هذا، هو احتمال وجود بليون طفـل أو أكثر في كل أنحاء العالم مستبعدين تمامًا من عالم الاستهلاك هذا.

ويتأثر الأطفال على نحو سيئ بالكثير من التدفقات العالميـة التـي تـشمل مرض نقص المناعة الإيدز، والحروب، وصناعة الجنس العالمية. زد على ذلـك، أن الأطفال أنفسهم قد أصبحوا منخرطين في العديد من التدفقات. بمعني أن الأطفال يتم الاتجار بهم عالميا لأسباب كثيرة مثل الزج بهم في الحروب، والمشاركة فـي صناعة الجنس العالمية، والعمل بأجور منخفضة *(Stearns, 2007: 1132 – 5)* فـي مناطق أكثر تقدمًا في المصانع أو باعتبارهم خدمًا... إلخ.

والأمر الأشد فظاعة من كل هذا هو؛ انخراط الأطفال في صور معاصرة من العبودية *(Bales, 1999)* تشمل الاتجار لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستغلالية (العمالة، الجنس، استخدام الأعضاء) - *Scheper Hugher, 1990: 57 62)*. *(Wylie, 2007: 600 – 4)*، وكما هي الحال في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل *(CRC)*، سعت الأمم المتحدة للتصدي لقضية الاتجار في الأطفال (وكذلك النساء) من خلال بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع، وحظر وعقاب الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال[١٧]. إن البروتوكول يقارن بين الطبيعة اللارضائية للاتجار بالبشر والتهريب حيث يكون الشخص هنا راغبًا في الهجرة ومستعدًا لأن يدفع مقابل أن يُهرب عبر الحدود القومية.

ومن المستحيل الحصول على أرقام دقيقة لهؤلاء الذين يخضعون لعملية الاتجار بما في ذلك الأطفال. إن عددهم يتراوح ما بين ٦٠٠,٠٠٠ شخص إلى ٢ مليون شخص في السنة. ومهما يكن من أمر الرقم الحقيقي، هناك أرقام كبيرة من البشر الذين يخضعون لعمليات الاتجار والذين ينتقلون عبر طرق وممرات محددة تمامًا (مثلاً، من غرب أفريقيا إلى أوربا، ومن أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية، عبر جنوب شرق آسيا ومن هناك إلى الكثير من بلدان العالم).

إن العولمة تسهم في عملية الاتجار بالبشر عمومًا، ولا سيما الاتجار بالأطفال بطرق عديدة. فمن جهة، وكما عاينا في الفصل ١١، يتم التعامل مع تدفق البشر بطرق تختلف عن غيره من التدفقات، ولا سيما في الشمال. إن هناك حواجز كبري في الشمال أمام أهل الجنوب الذين يرغبون في الهجرة إلى الشمال. ونتيجة لذلك، فإن الجنوبيين الذين يرغبون في الانتقال إلى الشمال، عليهم أن يلتمسوا الطرق التي تمكنهم من أن يُهرِّبوا إلى الشمال. والأمر الأكثر خطورة، هو الأنشطة التي يقوم بها أولئك الذين ينخرطون في الاتجار بالبشر والذين يضطرون إلى

التماس كل الطرق الملتوية لتوصيل "حمولتهم" إلى الشمال. وهذا يعني في الغالب أن الأطفال (وغيرهم) الذين يتم الاتجار بهم يوضعون في مواقف مزعجة، إن لم تكن خطيرة، بل ومواقف تهدد حياتهم حتى يمكنهم الانتقال عبر الحدود بطرق غير مشروعة.

لقد أسهمت الليبرالية الجديدة أيضًا، ولا سيما العلاج بالصدمة والتكيف الهيكلي المرتبطين بها (انظر الفصل ٥) في عمليات الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالأطفال. وخير مثال على ذلك هو أثر هذه السياسات على الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق. لقد خلقت تلك السياسات موقفًا مزعجًا إلى حد كبير أدي إلى زيادة معدلات البطالة، وتمزيق أي شبكات للضمان، وزيادة معدلات الفساد والجريمة المنظمة. ولقد كان هذا بمثابة بيئة نموذجية لزيادة قوية في الاتجار بالأطفال (وغيرهم).

إن العولمة مسئولة بشكل واضح عن عملية الاتجار بالأطفال، ولكن هناك أيضًا بطبيعة الحال الكثير من العوامل الأخري. فعلي سبيل المثال، يمكن للتمزق الناتج عن الصراعات والحروب المحلية أن يؤدي إلى زيادة عمليات الاتجار هذه. ومع ذلك، فالعولمة حتى في هذه الحالة متورطة كما في تجارة الأسلحة العالمية على سبيل المثال في عملية تزويد السكان المحليين بالأسلحة والذخيرة التي يحتاجونها للانخراط في الصراعات المحلية.

وبينما كان الاهتمام هنا منصبًا على الآثار السلبية للعولمة على الأطفال، فمن الخطأ تجاهل النتائج الإيجابية للعولمة بالنسبة لهم. لقد ذكرنا بالفعل إمكانية توافر السلع الاستهلاكية للأطفال، ولكن أحد المكاسب الأخري الأكثر أهمية هي القدرة المتزايدة للأطفال (من بين أشياء أخرى كثيرة)، نتيجة للاتجاه العالمي نحو النزعة الفردية، على صياغة حياتهم الخاصة بدلاً من أن يتولي آخرون صياغتها

نيابة عنهم (Beck, 1998: 78). ويمكن أن نجادل بالطبع بأن هذه القدرة ليست طيبة تمامًا وبأنها تضع ضغوطًا كثيرة على البشر، ولا سيما الأطفال، لصياغة ما كان يتم صياغته في الماضي نيابة عنهم. لقد أسهمت التدفقات الاقتصادية العالمية في انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة، وبين النساء، لا سيما أولئك اللائي يعانين من الفقر والحرمان وينجبن عددًا أقل من الأطفال (Toren, 2007: 1135 – 9). إن النساء (والرجال) يمكنهن بعدد أقل من الأطفال، أن يكن في أوضاع أفضل تمكنهن من الوفاء باحتياجات أطفالهن.

الأقليات الجنسية

المثليون الجنسيون والسحاقيات

حيثما تعلق الأمر بالأقليات الجنسية وعلاقتها بالعولمة – ;Altman, 2001) (Binnie, 2004; Carara, 2007: 1060 – 3–)، فإن القضية الرئيسية من وجهة نظر هذا الكتاب هي الحواجز التي أقيمت داخل بلدانها الأصلية من جهة، وبين البلدان بعضها بعضًا من جهة أخري، والطرق التي تكبح بها تلك الحواجز أو تسبب تدفقًا عالميًا للأقليات الجنسية. إن الحواجز الموجودة داخل حدود الوطن (مثلاً، أمام فرص عمل متساوية، وأمام زواج المثليين) بالإضافة إلى المزيد من مشكلات التطرف (مثلاً، الاعتداءات البدنية على الأقليات الجنسية، بل وقتلها) يمكن أن تجبر الأقليات الجنسية على البحث عن حياة أفضل في مكان آخر من العالم. إنها لا تواجهه فقط بمشكلات الطرد الداخلية، ولكن يمكن أن تنجذب أيضًا إلى أماكن أخرى من العالم تتضمن شروطًا أفضل (مثلاً، المزيد من فرص العمل والزواج؛ جماعات أقلية جنسية كبري مفتوحة مدينية على وجه الخصوص تقبلها جماعة الأغلبية). لقد جعلت مظاهر أخرى للعولمة مثل رحلات الطيران منخفضة

التكاليف، وشبكة الإنترنت وسياحة الجنس الاتصال بين الأقليات الجنسية والوجـود مع أولئك الذين يشاركونها توجهها وأسلوب حياتها أمرًا أكثر سهولة ويسرا، ولقـد أسهمت العولمة أيضًا في ظهور الحركات الاجتماعية العالمية الخاصـة بـالمثليين الجنسيين والسحاقيات وفي القبول المتزايد بالعلاقات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس في أجزاء كبيرة من العـالم *(Frank and McEneancy, 1999: 911 – 44)*. ومع ذلك، في الوقت الذي يمكن فيه إثبات أن العولمة ساعدت الأقليـات الجنـسية فإنها ساعدت أيضًا على انتشار أشكال التعصب والتمييز ضد هذه الأقليات (رهاب المثليـة مثلاً *[Binnie, 2004: 77]*) إن العولمة لم تكن خيـرًا خالـصًا بالنـسبة للأقليات الجنسية.

الاستجابة لأوضاع الأقلية العالمية ومقاومتها: النساء نموذجًا

بينما سوف يتناول الفصل التالي الاستجابة والمقاومة تجاه العولمة، ولا سيما نتائجها السلبية، فقد تناولنا بالفعل بعض هذه القضايا فـي الفـصل ١٢ اسـتجابة للمشكلات البيئية العالمية. وسوف نتابع ما سبق في هذا الفـصل وننهيـه بتنـاول الطريقة التي استجابت بها إحدى جماعات الأقلية (النساء) للعولمـة. لقـد اخترنـا التركيز على النساء بصفة جزئية لافتقارنا للمساحة التي تمكننا مـن تنـاول كـل الأقليات التي سوف تتم مناقشتها في هذا الفصل، ولأن النساء هن اللائـي حـركن أشمل وأنجح مقاومة للمشكلات التي يواجهنها في كل أنحاء العالم نتيجـة للعولمـة (انظر الأشكل ١٥,٥ و١٥,٤ و١٥,٦ الذين يبين توقعات أكبر لأعمار النساء فـي معظم أجزاء العالم، والانتشار العالمي لحقهن في الاقتراع عبر الـزمن، والنـسبة المئوية لهن في البرلمان في كل أنحاء العالم).

الحركة النسائية الدولية

إن للحركة النسائية الدولية تاريخًا طويلاً يرجع إلى أواخر القـرن التاسـع عشر *(Rupp, 1997)* وترتبط انتصاراتها الكبري بالحصول على حقوق التـصويت *(Ramirez, Soysal and Shanahan, 1997: 735 – 45)*. ومع ذلـك، نمـت هـذه الحركة بشكل مؤثر في السنوات الأخيرة بسبب المشكلات التي تسببت فيها العولمة للنساء، وبسبب القدرة المتزايدة على خلق حركة نسائية عالمية. وأحـد الأحـداث المهمة في هذا السياق كان "العالم الدولي للمرأة تحت إشراف الأمم المتحـدة عـام ١٩٧٥" والمؤتمرات العالمية الأربعة – مدينـة المكـسيك (١٩٧٥)، وكوبنهـاجن *(1980)*، ونيروبي *(1985)*؛ وبكين *(1995)* *(Alter Chen, 1995: 477 – 94)*. ويري سنيدر *2006: 24 – 94* ، الأمم المتحدة كـ "عرابة غير محتملة" للحركة النـسائية. لقد انبثقت الشبكات الشخصية في كل أنحاء الكرة الأرضية من هذه الاجتماعـات، ولعب الإنترنت دورًا في زيادة قدرة المرأة على التفاعل والحركـة علـى أسـاس عالمي، واحتلت مجموعة من القضايا الخاصة بـؤرة اهتمـام اجتماعـات الأمـم المتحدة، بالإضافة إلى الحركة العالمية الأكبر التي تطورت وشملت حقوق الإنسان *(Yuval Davis, 2006: 275 – 95)*، والاهتمامات الاقتـصادية، وقـضايا الرعايـة الصحية، والعنف الذي يمارس على النساء، وبعد ذلك، أصبح الاهتمام مركزًا على النتائج السيئة للرأسمالية العالمية (مثلاً، الاتجار المتزايد بالنساء)، والافتقـار إلـى صوت في المجتمع المدني العالمي، ونمو الحركات الأصولية المناهـضة للنـسوية (طالبان على سبيل المثال)، ووباء نقص المناعة الإيدز. والأمر الأكثر إيجابية، هو تركيز الحركة النسائية العالمية على قضايا العدالة بالنسبة للنـساء وغيرهـا مـن الأقليات. لقد أصبح لهذه الحركة أثر قوي على الأمم المتحدة، وساعدت على خلق روابط قوية بين الأمم المتحدة، والحكومات القومية، والمنظمات غيـر الحكوميـة *(George, 2007: 1257 – 60)*.

الاستجابات المحلية للمشكلات العالمية

لم تنخرط النساء فقط في كل أنحاء العالم في الحركة النسائية العالمية، بل استجبن أيضًا على مستويات محلية وإقليمية لمجموعة من المشكلات التي سببتها العولمة[١٨]. إنهن يتفاعلن وينظمن أنفسهن عبر الحدود على مستويات متعدية للقوميات وعالمية لتناول المشكلات المشتركة التي تسببها العولمة. إنهن أيضًا يضفين الطابع المحلي على الأنشطة السياسية العالمية التي تتحمل أعباءها الحركة النسائية، وجماعات حقوق الإنسان العالمية... إلخ، وينظمن أنفسهن ضد الأنشطة العالمية (مثلاً، التسلط العسكري)، ويستخدمن المنظمات العالمية (مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية) للمساعدة في الأنشطة المحلية والإقليمية *(Naples and Desai, 2002b: 34 – 41)*. وعلى الرغم من أهمية هذه الروابط وغيرها من الروابط العالمية، فمن الصحيح أيضًا أن الكثير من الأنشطة التي تضطلع بها النساء كانت ميدنيًا أو حصريًا ذات طبيعة محلية *(Basu, 1995)*. ومع ذلك كان للكثير من هذه الأفعال أثر عميق على المستوي العالمي. وحتي على الرغم من كل التنويعات المحلية يجادل كلٌ من "ماركس فري: *(Marx Ferree)* وتريب *Tripp*" *(2006: viii)* أن من المتعين النظر إلى النسوية باعتبارها "ظاهرة عالمية حقيقية".

ملخص الفصل

يفحص هذا الفصل العلاقات بين جماعات الأغلبية العالمية وجماعات الأقلية. وأحد المفاهيم الرئيسية في هذا التحليل هو مفهوم التقاطعية "(*intersectionality*)"، أي فكرة أن أعضاء أي جماعة من جماعات الأقلية يتأثرون بطبيعة أوضاعهم في أشكال أخرى من التفاوت الاجتماعي.

إن تصنيف الجماعة باعتبارها أغلبية أو أقلية يركز على علاقات السيادة (*superordination*) أو التبعية (*subordination*)، وليس على الأعداد. ومن ثم، تكون جماعة الأقلية في وضعية التابع بالنسبة للثروة، والقوة، والامتياز، بينما تكون جماعة الأغلبية في موقع السيادة بالنسبة لهذه المتغيرات. إن علاقات الأغلبية والأقلية محملة بإمكانات الصراع التي يمكن أن تصل إلى حد العنف. وقاعدة عامة، يمكن القول: إن الشمال يتميز بأعضاء أكثر لجماعة الأغلبية، بينما يتميز الجنوب بأعضاء أكثر لجماعة الأقلية. إن سيرورات مثل الإمبريالية، والكولونيالية، والتطور، والتغريب، والأمركة، والليبرالية الجديدة تتضمن في الغالب خلق جماعات أقلية يمكن التحكم فيها واضطهادها.

والأمر الأكثر احتمالاً هو، أن تتأثر جماعات الأقلية بالتدفقات السلبية. وفي غضون ذلك، من الأرجح أن ينخرط أولئك الذين ينتمون إلى جماعات الأغلبية في التدفقات الإيجابية، باعتبارهم مبدعين ومستقبلين على حد سواء. إنهم أقدر أيضًا على إقامة حواجز حمائية تحول بينهم وبين التدفقات السلبية. إن أوضاع الأقلية المرتبطة بالعرق والانتماء الإثني، والجنوسة، والطبقة، والتوجه الجنسي، والعمر،

والحياة في الجنوب تعمل في حد ذاتها باعتبارها حواجز أكثر خفاءً أمام التـدفقات الإيجابية.

إن كل أوضاع الأغلبية والأقلية تنطوي على تعريف اجتماعي. ومـن ثـم، تنزع هذه الأوضاع للاختلاف مع الأخذ في الاعتبار تنويعات التعريف الاجتماعي من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر. فعلى سبيل المثال، لا يوجد شـيء فـارق بشكل جوهري بالنسبة إلى أي جماعةٍ عرقية أو إثنية يميزها عـن غيرهـا مـن الجماعات، توجد فئات سائلة تُعرَّف اجتماعيًا.

إن الانتماء الإثني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة الدولة القومية. وتشمل فكـرة الدولة القومية انصهارًا لأمة معينة، أو جماعة إثنية في جهاز للدولة ضـمن إقلـيم محدد وداخل حدوده. ومع ذلك، ليست للأمة حدود مشتركة ذات تخـوم إقليميـة، ويكون هذا أوضح ما يكون في عصر العولمة والهجرة العالمية. ونتيجة لحركـات الجماعات الإثنية أصبحت الدول القومية مسامية بشكل متزايد. لقد أخلت التعريفات السياسية لفكرة القومية مكانها للتركيز على القومية الثقافية. وفي الوقت الذي يـري فيه البعض، أن العولمة تمثل تهديدًا للهويات الإثنية، فإنها يمكن في حقيقة الأمر أن تساعد على تعزيز هذه الهويات بمقاومتها للضغوط العالمية التي تنزع إلى تجنـيس الهوية. إن بالإمكان النظر في حقيقة الأمر إلى العولمة وخلق الانتمـاءات الإثنيـة بوصفها جزءًا من نفس السيرورة الحديثة. لقد زاد التنوع الإثني الأكبر داخل إطار الدولة القومية من إمكانية الصراع داخل حدودها. ويمكن تبني العديد من الأساليب لـ "معالجة" قضية الأقليات الإثنية في الدول القومية أو أي مناطق محدودة أخري. ويُعد أسلوب الإبادة الجماعية أكثر هذه الأساليب تطرفًا.

وتُعرَّف العنصرية بأنها الاعتقاد بأن جماعة عرقية معينة أرقي بينما تكـون جماعة أخرى أدني. إن الجماعات العرقية ينظر إليها أحيانًا بوصـفها أدنـي مـن

الناحية الإنسانية ومدمرة، ليس فقط للقيم الإنسانية، وإنما للحياة الإنسانية بأسرها. لقد تسببت العولمة في جعل العلاقات العرقية أكثر سوءًا في الكثير من الدول النامية. لقد أصبحت معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة، نتيجة للعولمة، أكثر تنوعًا من ناحية التكوين العرقي والإثني. ويمكن أن يؤدي هذا التدفق السريع إلى العنصرية والخوف من الأجانب.

وتدعم العولمة البُنى، والحواجز، والصلات الخاصة بالجنوسة. إن أحد المظاهر المهمة للعولمة كان تحويل طبيعة النشاط الاقتصادي. إن النساء يعانين بشكل غير متكافئ من الأجور المتدنية، والعمل لبعض الوقت، والوظائف المؤقتة في كل من الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا. لقد أُطلق على ظاهرة المشاركة المتزايدة للنساء في قوة العمل مدفوعة الأجر الرسمية وغير الرسمية مصطلح "تأنيث قوة العمل". ويمكن لهذا أن يكون مواكبًا في الدول النامية لتأنيث الفقر وإضفاء الطابع البروليتاري على الأنثى. ويمكن أن تصاحبه أيضًا زيادة في معدلات الهجرة بالنسبة للنساء. ويحدث جزء كبير من هذه الهجرة بطرق غير مشروعة وغير رسمية، الأمر الذي يجعل العاملات عرضة للتمييز، والاستغلال، والانتهاكات بجميع صورها.

إن بعض التدفقات العالمية ذات فائدة بالنسبة للأطفال. ومع ذلك، يتأثر الأطفال في الجنوب العالمي بشكل سيئ بالتدفقات العالمية الكثيرة والتي تشمل التدفقات ذات الصلة بمرض نقص المناعة الإيدز والحروب. ويمكن للأطفال أنفسهم أن يكونوا موضوعًا للتجارة بوصفها جزءًا من مجموعة من التدفقات الاستغلالية تشمل الاتجار بالعمالة، والجنس، واستخدام الأعضاء البشرية.

ويمكن للأقليات الجنسية أن تواجه الحواجز داخل أوطانها وكذلك بين الدول. إن بإمكان هذه الحواجز أن تكبح تدفقات الأقليات الجنسية أو تتسبب فيها. ولقد أسهمت العولمة في ظهور حركات المثليين الجنسيين والسحاقيات، ولكنها ساعدت أيضًا على نشر أشكال التعصب والتمييز ضدها.

وتُعَدُّ الحركة النسائية العالمية نموذجًا أوليًا للمقاومة الناجحة لبعض المظاهر المتطرفة للعولمة.

قراءات إضافية

Howard Winant. *The World is a Ghetto: Race and Democracy Since World War II.* New York: Basic Books, 2001.

Howard Winant. *The New Politics of Race: Globalism, Difference, Justice*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2004.

Paul Gilroy. *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Carl Degler. *Neither Black Nor White: Slavery and Race Relations in Brazil and the United States*. Madison: University of Wisconsin, 1971/1986.

Ernest Gellner. *Nations and Nationalism.* Oxford: Blackwell, 1983.

Zygmunt Bauman. *Modernity and the Holocaust.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

Jane L. Collins. *Threads: Gender, Labor, and Power in the Global Apparel Industry.* Chicago: University of Chicago Press, 2003.

Rhacel Salazar Parreñas. *Servants of Globalization: Women, Migration and Domestic Work*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Barbara Ehrenreich and Arlie Hochschild, eds. *Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy.* New York: Henry Holt, 2002.

Julia O'Connell Davidson. *Children in the Global Sex Trade*. Cambridge: Polity Press, 2005.

Bales, Kevin. *Disposable People: New Slavery in the Economy*. Berkeley, CA: University of California Press, 1999.

Dennis Altman. *Global Sex*. Chicago: University of Chicago Press, 2001.

Jon Binnie. *The Globalization of Sexuality.* London: Sage, 2004.

Leila J. Rupp. *Worlds of Women: The Making of an International Women's Movement.* Princeton: Princeton University Press, 1997.

Nancy A. Naples and Manisha Desai, eds. *Women's Activism and Globalization: Linking Local Struggles and Transnational Politics.* New York: Routledge, 2002.

ملاحظات

١. زينب أتالاي هي المؤلف المشارك لهذا الفصل.

٢. من أجل رأي مماثل إلى حد ما، انظر جيلروي *(1993; 32)* ووينانت *(2004: 135)*.

٣. إن وضعية الأغلبية والأقلية ليست بالضرورة محددة بكل هذه الأبعاد الثلاثة؛ إن ترتيبًا أعلى في واحد (أو اثنين) فقط من هذه الأبعاد يمكن أن يكون كافيًا لمنح جماعة ما وضع الأغلبية، وبالتبعية، تمنح جماعة أخرى وضع الأقلية.

٤. يحلل هولرد وينانت *(2001)* هذه الحالات الثلاث بالإضافة إلى حالة أوربا.

٥. وينانت *(2001: xiv)* يري التمييز بين الشمال والجنوب نفس التمييز بين البيض والسود.

٦. ينظر إلى هنتنجتون أحيانًا على أنه مستشرق ولا سيما فيما يتعلق بنظرته السلبية للإسلام.

٧. إنه يتطابق مع دبليو. إ. بي. دوبوا الذي يراه جيلروي *(1993: 127)* "في تعارض واضح مع نموذج من التحليل ينطلق من ثبات الدولة القومية الحديثة بوصفها وعاءً للثقافة السوداء".

٨. ومع ذلك، فالتعريفات الاجتماعية متضمنة هنا بالمثل.

٩. هذا مجرد واحد من خمس تعريفات للأمة يقدمها كوكس *(2007: 3143 – 52)*.

١٠. يقدم سيرني *(2007: 853 – 8)*، تعريفًا أكثر شمولاً إلى حد ما "جماعة اجتماعية ترتبط من خلال جبلة، وثقافة، ولغة، وامتداد إقليمي مشترك".

١١. مثل هذا الاستبعاد يمكن أن يحدث على أسس أخرى أيضًا، مثل الدين، والسياسة، والأيديولوجيا.

١٢. ICFTU – الكونفدرالية الدولية لاتحادات التجـارة الحـرة *"The Informal Trade Union World Briefing, Economy: Women on the Frontline" No. 2, March 2*، متاحة علي:

www.ilo.org/public/english/region/ampro/cinterfor/temas/informal/docwom_fliu.pdf.

13. ICFTU – International Confederation of Free Trade Unions, 2004: "The Informal Economy: Woman on the Frontline". Trade Union World Briefing, No. 2, March 2. Available at: www.ilo.org/public/english/region/ampro/cinterfor/temas/informal/docwom_fliu.pdf.

14. http://www.latineuro.com/agency.html.

15. www.unicef.org/crc/.

16. Mullally (2006); Fredman (2001); Banda (2007: 1260 – 2).

17. www.untreaty.un.org/English/notpubl/18-12-a.Edoc.

١٨. لمزيد من الأمثلة، انظر *Naples and Desai (2002a)*.

الفصل السادس عشر

تناول المقاومة ومستقبل العولمة

قد يجد القارئ شيئًا من التنافر في عنوان هذا الفصل. أولاً، يبدو أنه يضم أشياء كثيرة، أشياء أكثر مما يمكن أن يتحمله فصل واحد في الظاهر. لقد أفردنا ١٥ فصلاً لمناقشة مظاهر عديدة للعولمة، ويبدو أننا نحتاج إلى عدد مماثل من الفصول لكي نناقش بشكل مناسب كل جوانب الموضوعين الأولين في العنوان فقط – الطرق التي يتم التعامل بها مع العولمة ومقاومتها (علي الرغم من أننا عرضنا بشكل سريع لبعض جوانب هذين الموضوعين في وقت أسبق؛ انظر تحديدًا الأقسام الأخيرة من الفصلين ١٢ و١٥).ثم هناك موضوع مستقبل العولمة الذي يتطلب عددًا كبيرًا آخر من الفصول لمناقشة مستقبل كل القضايا التي تم مناقشتها سابقًا. ومع ذلك، لا يمكننا أن نفرد ٣٠ أو حتى ١٥ فصلاً إضافيًا؛ إن علينا أن نقنع بهذا الفصل الواحد الذي لا يقدم أكثر من حسٍ بالطريقة التي تعامل بها البشرُ والجماعات مع العولمة وقاوموها، مع تقديم عرض سريع حول مستقبل العولمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الجزء الأول من عنوان هذا الفصل يوحي بوجود إجماع واسع النطاق بأن العولمة إشكالية، ومن ثم، يتعين معالجتها أو مقاومتها. وعلى الرغم من وجود الكثيرين في كل أنحاء العالم ممن يرون هذا الرأي، يبدي كثيرون آخرون اقتناعهم التام بها، بل ويوجد البعض ممن يمجدون فضائلها (انظر الفصل ٢). ومن ثم، لا يتعين تأويل عنوان وبؤرة هذا الفصل على أساس وجود إجماع عالمي بأن العولمة إشكالية.

ويتوجب أيضًا إبداء ملاحظة تمهيدية. لقد عاينا في هذا الكتاب وأشرنا في عدة مناسبات، إلى عدم وجود عولمة واحدة، ومن ثم لا توجد ظاهرة واحدة، أو عولمة واحدة يمكن التصدي لها؛ أو مقاومتها. إن كل إنسان تقريبًا يمكن أن تحذوه الرغبة في التعامل مع عولمة الجريمة أو مقاومتها، ولكن معظمنا سوف

يشعر بالسعادة التامة لمشاهدة المزيد من عولمة توزيع المواد الصيدلانية مثل "الكوكتيل" اللازم لعلاج مرض الإيدز. ومن الناحية الاقتصادية، توجد فروق ضخمة في الطريقة التي يستجيب بها البشر لقضية التركيز الكبير للثروة بالمقارنة بالقدرة المتسارعة على توزيع السلع والخدمات عالميًا. ويمكن التعامل مع القضية الأولى أو مقاومتها، ولكن الأغلبية سوف ترغب في رؤية القضية الأخيرة وقد حظيت بالمزيد من التشجيع. ومن ثم، فإن علينا ونحن نناقش الآليات المختلفة للتصدي والمواجهة في هذا الفصل، أن ندرك أي عولمة، أو أي مظهر من مظاهرها، يتعين التعامل معه أو مقاومته.

وتنطبق نفس الملاحظة على الموضوع الثالث في هذا الفصل – مستقبل العولمة – حيث لا يوجد مستقبل واحد للعولمة. ونظرًا لوجود الكثير من العولمات، يوجد أيضًا الكثير من أشكال المستقبل. وفي الوقت الذي سوف نبدي فيه بعض الملاحظات العامة حول مستقبل العولمة وعدد قليل من العولمات، فإن على القارئ أن يضع هذا أيضًا في اعتباره.

تناول العولمة

نظرًا لضيق المساحة المتاحة، سوف نكتفي في هذا القسم بتناول قضايا الاقتصاد، والدولة، والرعاية الصحية.

تناول الاقتصاد العالمي

من منظور القضايا التي يتعين التصدي لها، لم تحظ أية قضية على اهتمام أكبر من الاهتمام الذي حظي به الاقتصاد، أساسًا بسبب التفاوت الاقتصادي العميق

الموجود في العالم من غير شك، وليس بسبب الاقتصاد في حد ذاته. وهذا حقيقي بصفة خاصة في الوقت الراهن، لأن الكثيرين في كل أنحاء العالم يحاولون التصدي للتمزقات الاقتصادية العميقة التي سببها الكساد الكبير، وسوف نقوم بفحص ثلاثة طرق واسعة النطاق للتصدي للعولمة الاقتصادية وسبل مقاومتها.

النزعة الحمائية

توجد التجارة بطبيعة الحال داخل الدول (بين الأفراد والشركات... إلخ)، ولكنها تحظي باهتمام خاص هنا لأنها توجد عالميًا، وبمعدل متسارع في عصر العولمة. ولقد كان هناك إجماع عام على أن التدفق الحر للتجارة العالمية يفيد البلدان المشاركة فيه. ومع ذلك، فإن للتجارة ولا سيما التجارة الحرة منتقديها، وهناك من يسعي لتقييد التجارة من خلال إقامة الحواجز – النزعة الحمائية – بجميع أشكالها. *(Mann and Pluck, 2007: 1159 – 66)*.

إن النزعة الحمائية، أو على نحو أكثر تحديدًا النزعة الحمائية للتجارة، "سياسة حكومية منظمة للتدخل في التجارة الأجنبية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي. ويشمل هذا التشجيع معاملة المنتجين المحليين معاملة تفضيلية والتمييز ضد المنافسين الأجانب. *(McAleese, 2007: 1169 – 74)* وتوجد وسائل عديدة لحماية وتشجيع الإنتاج المحلي تشمل التعريفات الجمركية، وحصص الاستيراد. إن بالإمكان مساعدة الإنتاج المحلي على نحو أكثر مباشرة من خلال إعانات التصدير (التي تستخدم على نطاق واسع في الزراعة الأمريكية)، وعلى نحو أقل مباشرة من خلال سياسات تشمل تخفيف الضرائب على المنتجين المحليين. لقد وجدت النزعة الحمائية منذ فترة الاقتصاد المركنتيلي: *mercantilist (500–1800)* وكذلك منذ بواكير الثورة الصناعية، وقامت معظم الدول تقريبًا بتطبيقها *(Charev007)*،

وبلغت هذه النزعة ما يشبه الذروة في الفترة التي أعقبت بداية الكساد الاقتصادي عام *1929*. ومع ذلك، بدأ المد في التحول بعيدًا عن النزعة الحمائية باتجاه تحرير التجارة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لاتفاقية الجات: *GATT (947)*، وتأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوربي *(1958)*. لقد فتح هذا الطريق أمام التوسع الضخم في التجارة والاستثمار.

لقد برز إجماع واسع النطاق يرى أن النزعة الحمائية لم تمارس مفعولها، ولكنها استمرت برغم ذلك في أن تُمارس في العديد من البلدان وفي قطاعات اقتصادية مختلفة. لقد استمرت سياسة حماية التجارة في التعايش جنبًا إلى جنب – بشكل قلق تمامًا – مع سياسة تحرير التجارة. وعلى الرغم من تبني الولايات المتحدة لسياسة التجارة الحرة، فقد اتُهمت غالبًا من بين بلدان أخرى، بممارسة النزعة الحمائية (ولا سيما في الزراعة). كما اتهمت الولايات المتحدة بدورها بلدانًا أخرى عديدة، أبرزها الصين واليابان، بالاستمرار في ممارسة النزعة الحمائية.

ولقد طُرحت العديد من الأسباب دفاعًا عن السياسة الحمائية، بعضها يرجع تاريخه إلى العمل الرائد الذي قام به آدم سميث (١٩٥٣). لقد جادل سميث بأنه من المشروع حماية الصناعات الدفاعية المهمة للدولة، وفرض الضرائب على الواردات الأجنبية، والرد بالمثل على أي دولة تفرض ضريبة على صادرات دولة أخرى، واستخدام النزعة الحمائية لتسهيل الانتقال إلى وضع تجاري أكثر تحررًا. وتشمل الأسباب الأخرى التي برزت لإضفاء الشرعية على النزعة الحمائية، المساعدةَ في إنشاء صناعات جديدة (كما فعل الاتحاد الأوربي في حالة الإيرباص) وحماية هذه الصناعات أثناء نموها، وكذلك، وبشكل أعم، حماية الاقتصادات الجديدة. وعلى الرغم من هذه الأسباب الجوهرية وغيرها، كان هناك، مع صعود اقتصادات الليبرالية الجديدة، انحسار في التمسك بنزعة حماية التجارة وممارستها

على حد سواء (علي الأقل حتى وقت قريب جدًا). وعلى الرغم من هذا احتفظت أشكال متعددة من النزعة الحمائية بمكانها، وتم إحياؤها في أجزاء عديدة من العالم، ولا سيما في الجنوب، من وقت إلى آخر، عندما راحت الآثار السيئة للاقتصاد الليبرالي العالمي الجديد تحتل مكانة مركزية.

لقد انهارت النزعة الحمائية عندما تبين أن آثارها السلبية تفوق فوائدها. أولاً، كانت الصناعات التي تتلقي الحماية بمرور الزمن متدنية الكفاءة على نحو واضح. لقد كانت هذه الصناعات بحاجة إلى المنافسة التي تهيؤها التجارة الحرة لشحذ عملياتها، فليس من مصلحة أي دولة تدعيم الصناعات المتخلفة منعدمة الكفاءة، على المدي البعيد على الأقل. ثانيًا، إن النزعة الحمائية لا تعوق الواردات فقط، ولكنها تتسبب في تعويق الصادرات أيضًا نظرًا لأن التعريفات الجمركية التي تفرض عل المكونات المستوردة ترفع تكلفة الإنتاج بالنسبة لصناعات الدولة التي تأخذ بسياسة النزعة الحمائية. ويؤدي هذا بدوره إلى رفع الأسعار، وجعل صادرات الدولة التي تأخذ بنظام الحماية أقل قدرة على المنافسة، ولا سيما إذا قورنت بأسعار الدول التي لا تقوم سياستها على إقامة الحواجز التجارية التي تتسبب في زيادة الأسعار. ثالثًا، لا تهتم الصناعات التي تتلقي الحماية بالابتكار والتجديد، ولا تجد ما يحفزها على فعل ذلك؛ إن وضعها الحماني يجعل من مسألة الابتكار أو التجديد أمرًا لا لزوم له. رابعًا، تفضي النزعة الحمائية، ولا سيما في الدول النامية (ولكن ليس في الولايات المتحدة تاريخيًا) إلى التركيز على الصناعة الأمر الذي يترتب عليه تأثر الزراعة بشكل مناوئ، أو في عدم تمتعها على الأقل بنفس الامتيازات. إن مثل هذه الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على زراعتها في توفير سبل العيش لسكانها، ويمكن أن تكون لانهيارها عواقب وخيمة على السكان ككل.

إن الدول التي قامت بتقييد الواردات (المنخرطة في السياسة الحمائية) أكثر عرضة للمعاناة بسبب النزعة الحمائية من تلك الدول ("ضحايا" النزعة الحمائية) التي لم تتمكن من تصدير منتجاتها إليها، ومن ثم سوف تربح الولايات المتحدة نتيجة للتخلص من سياساتها الزراعية الحمائية أكثر من الدول التي تتمتع عندئذ بحرية أكبر في تصدير منتجاتها إليها.

وبينما أصبح تحرير التجارة أمرًا مسيطرًا، ولا سيما من المنظور النيوليبرالي المهيمن، استمرت الضغوط فيما يبدو باتجاه النزعة الحمائية. فمن جهة، أرادت الدول المتقدمة في الغالب حماية التجارة بسبب الخوف من أن تدمر الواردات الرخيصة من البلدان الأقل تقدمًا صناعاتها الوطنية. ومن جهة أخرى، غالبًا ما تذمرت الدول الأقل تقدمًا من استمرار الدول المتقدمة في إقامة الحواجز أمام التجارة ومن الضغوط التي تمارس عليها (وليس على الدول المتقدمة) من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحرير – وعلى وجه السرعة – الكثير من اقتصاداتها. وفضلاً عن ذلك، شعرت الدول الأقل تقدمًا في الغالب بأنها اشتركت مع غيرها من الدول الأقل تقدمًا، نتيجة لتحرير التجارة، في "سباق نحو القاع" (انظر الفصل ٨) حيث تجري بينها المنافسة لإنتاج المزيد بأسعار أكثر تدنيًا للعالم المتقدم. وبدلاً من أن يتحسن مستوى معيشتها نتيجة لتحرير التجارة، وجدت هذه الدول أن مستوى معيشتها يكون في أفضل الأحوال مستقرًا، والأرجح أن يهبط. وعلى الرغم من كل هذه القضايا وغيرها، كانت النزعة لعدة أعوام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بكل تأكيد باتجاه تحرير التجارة. ومع ذلك، يجادل عدد من النقاد بأن تحرير التجارة لم يحقق في واقع الأمر الفوائد التي كان من المفترض أن يحققها، وبأنه أدي إلى مساعدة الدول المتقدمة، وعلى نحو غير متكافئ؛ وليس الدول الأقل تقدمًا. لقد رأي البعض، ولا سيما في الجنوب، أن تحرير التجارة جزء من اقتصادات الليبرالية الجديدة التي تهدف إلى مساعدة الدول الأكثر ثراءً على

حسابهم الخاص. وعلى الرغم من هذه المحاجات والآراء، يوجد البعض في الوقت الراهن، وفي أماكن عديدة من العالم ممن يشجعون إعادة إحياء الحواجز التجارية وبشكل كامل.

هناك عدد كبير من العوامل التي تفسر الدعوات الدورية المتجددة للمزيد من إقامة الحواجز الحمائية *(Reuveny and Thompson, 2001: 229 – 48)*. مثلاً، الصدمات التي توجه إلى النظام الاقتصادي، والتحول طويل الأمد من نظام إلى آخر (من النظام الزراعي مثلاً إلى النظام الصناعي)، وتفضيلات المقترعين ورجال السياسة الذين ينتخبونهم، واستخدام الحماية لدفع أهداف السياسة الخارجية لإحدى الدول ومصالح حلفائها، وغياب أيديولوجيا التجارة الحرة واستمرار أيديولوجيا تؤيد النزعة الحمائية، والمعاملة بالمثل بسبب النزعة الحمائية التي تمارسها دولة أخرى، إلخ. لقد استمرت هذه العوامل وغيرها في تعزيز النزعة الحمائية، ولكنها استسلمت، في الوقت الراهن عل الأقل للانتصار العالمي (ليس دون مقاومة عميقة ومستمرة) لليبرالية الجديدة وتحرير التجارة. وعلى الرغم من هذا استمر الاعتراض على تحرير التجارة، والطرق التي يبدو أنها ساعدت على جلب المنافع للدول المتقدمة، وتردي الدول الفقيرة، وتشجيع الجهود الرامية إلى تبني نزعة حمائية، ولا سيما في الدول الأقل تقدمًا. ومن جانبها أرادت الدول الغنية عمومًا الحفاظ على أوضاعها، وكانت مناوئة في الغالب للمزايا (مثلاً، الأجور الأدنى) التي تمتلكها الصناعات في الدول الأقل تقدمًا والتي تتفوق بها على صناعاتها. ومن ثم، كانت هناك ضغوط في كل من الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا للحفاظ على الحواجز التجارية أو إعادة فرضها حتى في اقتصاد عالمي يتميز بشكل متزايد بتحرير التجارة.

لقد أدي الكساد الكبير إل تشكيك واسع النطاق في نموذج التجارة الحرة التي لا تخضع لأي نوع من الضوابط. وكما هي الحال بالنسبة للكساد الكبير (انظر الفصل ٧) كانت هناك عملية إحياء للاهتمام بالنزعة الحمائية بوصفها وسيلة ناجعة لتجنب الآثار السيئة للكساد. وبناءً عليه، شملت خطة الرئيس أوباما للتحفيز لعام *2009* مبدأ "اشتر المنتج الأمريكي: ***Buy Americans***"، بمعني أن الأشغال العامة ومشروعات البناء التي تستعين باعتمادات مالية مستمدة من الخطة عليها أن تستخدم سلعًا ومواد، بما في ذلك الحديد والصلب، مصنعة في الولايات المتحدة. ولقد اتخذت أوضاع مماثلة في أماكن أخرى من العالم. إن المدي الذي تتحرك فيه الدول المختلفة باتجاه إجراءات حمائية أكبر يعتمد بدرجة كبيرة على المدة التي يستغرقها الكساد، وإلي مدي توغله. ومهما يكن من أمر، فإن الاستخدام المتزايد للنزعة الحمائية يتوافق مع التوجه العام لهذا الكتاب، لأن النزعة الحمائية تستخدم الأن باعتبارها حاجزًا في محاولة لتفادي أسوأ النتائج المترتبة على التدفقات السلبية المرتبطة بكساد عالمي عميق الجذور.

تجارة عادلة *(Fair Trade)*

إن النزعة الحمائية للتجارة، في حدودها المنطقية القصوي تتضمن رفضنا للاقتصاد العالمي، ولا سيما في شكله الليبرالي الجديد. ومع ذلك، هناك طرق أقل تطرفًا للتعامل مع ما ينطوي عليه الاقتصاد العالمي من غبن. وأحد هذه الطرق هي "التجارة العادلة" ***(Nicholls and Opal, 2005; Rayolds, Murray and Wilkinson, 2007; Stehr, 2008; Stiglitz Charlton, 2005; Zaccaï, 2007)*** التي تقف موقف المعارضة من "التجارة الحرة" التي تقع في القلب من الليبرالية الجديدة.

إن التجارة العادلة تُعَّرف بواسطة "جمعية التجارة العادلة العالمية" بوصـــفها "اهتمام بالحياة الاجتماعية والاقتـصادية والبيئيـــة الكريمـــة للمنتجـــين الـــصغار المهمشين". (Andrew Downie, 2007: c1 – c5) إن التجارة العادلة، في تضادها مع التوجه النفعي الخالص لليبرالية الجديدة، تتوجه إلى نظام اقتصادي عـــالمي أكثـــر أخلاقية وأكثر مساواة[1]. إنها تهتم بـــ:

- إقامة صلات مباشرة بين المنتجـــين الموجـــودين عـــادة فـــي الجنـــوب والمستهلكين، الموجودين عادة في الشمال.
- تأسيس نظام عادل للأسعار؛ لا يتعين أن تترك الأســعار لكـــي تقررهـــا السوق الحرة، بل يقررها ما يحقق العدالة للمنتجين والبيئة الاجتماعية والإيكولوجية التي يعيشون ويعملون فيها؛ لا يتعين للأسواق أن تقرر الأسعار، وإنما يتم التفاوض بشأنها علانية، وبشفافية، وعلـــى قـــدم المساواة بين المنتخبين، وأولئك الذين يسعون للحـــصول علـــى مـــا يقومون بإنتاجه؛ إن على كل طرف أن يسعي لفهم احتياجات الآخـــر والتكيف معها.
- حماية المنتجين ولا سيما المزارعين من التقلبات المـــؤثرة فـــي أســـعار منتجاتهم.
- توفير العمل بالنسبة للمحرومين اقتصاديا خاصة في الجنوب.
- حماية حقوق العمال بما في ذلك حق الانضمام إلى النقابات العمالية.
- توفير العمل الآمن وليس الذي يقوم على الاستغلال للنساء والأطفال.
- الانخراط في ممارسات صحيحة بيئيا، وفي إنتاج مستدام.
- التأكد من أن ما يُنتج صحي من ناحية الاستهلاك.

- توعية المستهلكين واستخدامهم لممارسة الضغط على المنتجين للانخراط في ممارسات تجارية عادلة.

وفي الوقت الذي كانت فيه أجزاء أخرى من العالم المتقدم، ولا سيما أوربا، من المؤيدين بشدة لنظام التجارة العادلة لبعض الوقت، توجد أخيرًا علامات الآن تدل على اهتمامٍ بتجارة عادلة في الولايات المتحدة أيضًا. فعلي سبيل المثال، قال ١٢% من الأمريكيين عام ٢٠٠٤، أن لديهم فكرة عن التجارة العادلة، ولكن بحلول عام *2006* أصبحوا مقتنعين بها. ووفقًا لمشاركتها، على سبيل المثال في سوق القهوة الأمريكية عام ٢٠٠٦، حققت السوق العادلة للقهوة ما يوازي ٣,٣% من الحجم الكلي لهذه السوق (لقد كانت تشكل نسبة مقدارها ١% عام ٢٠٠٠).

وبالنسبة لمبيعات القهوة في الولايات المتحدة، ارتفع حجم التجارة العادلة من نسبة تقل عن ١% عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٧% عام ٢٠٠٦. إن سلاسل مثل ستاربكس ودونكين دونتس تبيع المزيد من قهوة التجارة العادلة، وتكدس سلاسل المستودعات مثل سام كلَب أرففها بالمزيد منها. وتقدر نسبة ما أنفق في كل أنحاء العالم على منتجات تجارة عادلة مضمونة الجودة عام ٢٠٠٦ بـ ٢٠٢ بليون دولار بنسبة زيادة تقدر بـ ٤٢% عن العام السابق.

إن عدد المستفيدين من التجارة العادلة للقهوة في العالم النامي يبلغ نحو ٧ ملايين شخص، ويشمل هذا العدد مزارعي البن في البرازيل الذين يحصلون على ١,٢٩ دولار عل الأقل عن كل رطل من حبوب البن مقارنةً بسعر السوق الحالي الذي يصل إلى ١,٢٥ دولار. ولكي يكون المزارع مؤهلاً للدخول في عالم التجارة العادلة، فإن عليه أن يتبع الكثير من القواعد الخاصة باستخدام المبيدات الحشرية، وأساليب الزراعة، وإعادة التدوير... إلخ. وفي الوقت الذي يحصل فيه المزارعون البرازيليون الذين يتبعون معايير التجارة العادلة على أجور أعلي ومستوى معيشة

أفضل، لا يحصل مزارعون للبن في أماكن أخرى من العالم – تقريبًا – على نفس الأجر. فعلي سبيل المثال، يزرع بعض المزارعين الإثيوبيين (وكذلك بعض المزارعين من كولومبيا وجواتيمالا) أرقي نوعية من حبوب البن، ولكنهم لا يحصلون إلا على أسعار تزيد بمقدار طفيف على السعر الذي يحصل عليه مزارعون برازيليون ينتجون بنًا من نوعية أقل جودة. ومع ذلك؛ تصبح حبوب البن عالية الجودة هذه، نوعيات مميزة في متاجر ستاربكس وغيرها من المنافذ وتبيع بأعلي من السعر العادي. بعبارة أخرى، تحقق متاجر ستاربكس ربحًا أعلي من هذه النوعية من القهوة، في حين لا يحصل المزارعون الإثيوبيون (وغيرهم من المزارعين إلا على النذر اليسير أو لا يحصلون على شيء على الإطلاق من هذه الأرباح. ويقدر ما يحصل عليه مُزارع البن على سنت واحد بالكاد من كل ٥,٠٠ دولار من مجموع أكواب القهوة التي تباع بمتاجر ستاربكس *(Chanda, 2007: 92)*.

إن مصطلح التجارة العادلة هو المصطلح الشائع للمصطلح الرسمي "برامج التجارة البديلة" *(McMichael, 2007a: 32 – 5)*. إن لهذه البرامج تاريخ طويل يرجع إلى الحرب العالمية الثانية. لقد أقيمت على قاعدة إرسال المعونة عن طريق منظمة "أوكسفام: *Oxfam*" الإنجليزية إلى مناطق في أوربا اجتاحها النازيون. لقد انبثقت المنظمات الدينية *(Faith-based organizations)* من هذا لكي تقوم باستيراد الحرف اليدوية من أوربا الشرقية، ومن مناطق أقل تقدمًا فيما بعد بهدف بيعها مباشرة لمستهلكين في محلات لا تستهدف الربح (تتبع الكنائس مثلاً). وفي السبعينيات، ظهرت منظمات مثل تريد كرافت *(Tradecraft)* التي استخدمت "طلبات البريد وغيرها من وسائل الشبكات الاجتماعية لربط المنتجين في دول أقل تقدمًا مباشرة بمستهلكين من ذوي الضمائر الحية في العالم المتقدم". ولقد اتسع

الاهتمام بها بشكل قوي منذ الثمانينيات والتسعينيات مع نمو العولمة الاقتصادية لليبرالية الجديدة وردود الفعل المضادة لها.

وهناك عدة منظمات عالمية تشارك في حركة التجارة العادلة تشمل "الرابطة العالمية للتجارة العادلة" *(IFAT)*، و"تحالف الغابات المطيرة"، بالإضافة إلى "منظمة التجارة العادلة" (فلو *FLO*)[٢] التي تكونت عام ١٩٩٧علي قاعدة ثلاث منظمات كانت تشارك في السوق الأوربية من قبل.

> **إن هدف" نظام توصيف منظمة التجارة العادلة" هو توعية المستهلكين لاستخدام قدرتهم الشرائية ضد انتهاكات نظام الشركات. ويشمل: شهادة بممارسات التجارة العادلة عن طريق سعر (عالمي) متفوق ومضمون، وطلبات لروابط لممثلي المنتجين أو العمال للإشراف على شروط العمل، وحماية حقوق العمال، وتحريم عمالة الأطفال أو العمالة بالقوة، وتعزيز شروط الأمان والشروط الصحية للعمل، والمحافظة على المجتمعات والبيئات.** *(McMichael, 2007a: 34)*.

ومن ثم، حصل الشيليون المنخرطون في زراعة الموز على سبيل المثال على شهادة منظمة التجارة العادلة *FLO*، عن طريق "الامتناع عن استخدام المبيدات الحشرية، والأسمدة الكيماوية، وإنشاء اتحاد ديمقراطي للمنتخبين، ورفع الأجور، وإقامة تخصيصات مالية، أو "علاوة اجتماعية"، وتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الاجتماعية مثل تحسين المساكن، وتوفيرالكهرباء، والرقابة على البيئة". *(McMichael, 2007a: 34)*.

لقد أصبحت الكثير من المنتجات مركز اهتمام التجارة العادلة واحد مشاغلها بما في ذلك القهوة *(Bacon, et al., 2008: 259 – 64; Jaffee, 2007; Lewis and*

Runsten, 2008: 275 – 90; Linton, Chiayuan and Shaw, 2004: 223 – 46) والموز (ذكرناه آنفا) والنبيذ *(Moseley, 2008: 291 – 304)*، والشاي *(Dolan, 2008: 305 – 18)*، والشيكولاتة. وتشمل حالة طريفة من حالات التجارة العادلة كادبوري شويبس، أكبر مصنعي الحلويات وفقًا لحجم المبيعات، ومُورِّد كل الكاكاو اللازم لعملياتها في بريطانيا ولـــ ٧٠% من كل عملياتها الموجودة في كل أنحاء العالم *(Economist, 2008: January 31 "Cocao Farming Fair Enough")*.

وبدلاً من العمل مع منظمة التجارة العادلة، أسست الشركة "شراكة كادبوري للكاكاو" باعتماد مالي قدره 87 مليون دولار أمريكي تنفق في السنوات العشر التالية. وفي الوقت الذي تشدد فيه منظمة التجارة العادلة على تحديد أسعار عادلة لمنتج مثل الكاكاو، تجادل كادبوري أن القضية لا تكمن في السعر، (الشيكولاتة المتضمنة في تجارة غانا بسعر يبلغ ١٠% فوق متوسط السعر العالمي). وبدلاً من ذلك، كانت المشكلة الرئيسية من وجهة نظرنا على الأقل، هي مستوى إنتاجية الكاكاو في غانا. لقد هبطت الإنتاجية إلى ٤٠% وبدا المستقبل كئيبًا بالنسبة لإنتاج الكاكاو لعدم رغبة الأطفال للعمل في هذه الصناعة. ولعلاج هذه المشكلة، وغيرها من القضايا الاجتماعية الأكبر، سعت شركة كادبوري للكاكاو إلي:

- توعية المزارعين الغانيين بالطريقة التي يمكن لهم بها زيادة محاصـــيلهم باستخدام الأسمدة والعمل بطريقة أكثر تعاونية مع بعضهم بعضًا.
- إيجاد مصادر إضافية للدخل بالنسبة للمزارعين في غانا من زراعة الفلفل الأحمر والمانجو تحت أشجار الكاكاو وجوز الهند التي يمكن أن تنمو فوقها.

▪ التعهد بحفر ٨٥٠ بئر مياه لإعفاء النساء والأطفال من الأعمال اليومية الروتينية لجلب المياه وإتاحة الفرصة أمامهم للاشتغال بأعمال أخرى والاستثمار في المدارس، والمدرسين، والمكتبات.

لقد رحبت منظمة التجارة العادلة بالجهود المبذولة من قبل كادبوري، ولكن بالتدريج "إننا نرحب بمبادرة كادبوري لتدعيم مزارعي الكاكاو الغانيين ومجتمعاتهم، ونحن نتطلع إلى أن تؤكد الشركة على أنها سوف تُضمّن مبادئ الإنتاج المستدام والتجارة العادلة في مبادرتها".

(Economist, 2008: January 31 "Cocoa Farming: Fair Enough").

وبعبارة أخرى، كان ما فعلته كادبوري مقبولاً من قبل منظمة التجارة العادلة، ولكنها لم تكن وصلت إلى الحد الكافي لدعم المبادئ الأشمل لحركتها. لقد ساعدت مبادرة كادبوري المزارعين، وكانت خطوة مهمة بالنسبة لكادبوري من وجهة نظر العلاقات العامة، وبدا أنها أسهمت في منظمة التجارة العادلة دون أن توقع على كل مبادئها.

(Economist, 2008: January 31 ["Cocoa Farming: Fair Enough"]).

ولا يبدو من المحتمل عمومًا، أن تمضي أي شركة أبعد من هذا، على الأقل بذاتها ودون أي ضغط خارجي. وهذا هو الموضع الذي يكون فيه لمنظمات مثل منظمة التجارة العادلة، ومجموعات منظمة ومتأثرة بها (مثلاً المزارعين، والمستهلكين... إلخ) دور، بل ودور مهم بكل تأكيد، في التجارة العادلة.

ومع ذلك، هناك حدود للتجارة العادلة ومشكلاتٌ تحيط بها: هنا شك حول ما إذا كان نظام التجارة العادلة يستطيع حقيقةً أن يوفر إمدادًا لسوق عالمية شاملة (بالبن مثلاً)؛ من الصعب إدراك الكيفية التي يمكن أن تستخدم بها التجارة العادلة في منطقة أكثر أهمية من الناحية العالمية منتجات مصنعة تصنيعًا ضخمًا. وفي

الوقت الذي شنت فيه منظمة التجارة العادلة غاراتها بين المستهلكين "المستنيرين" في العالم المتقدم، إلا أن من الصعب إقناع المنتجين (والمستهلكين) في العالم الأقل تقدمًا، الذين يعانون من مشكلات أكثر إلحاحًا، بالالتزام بها.

مساعدة "بليون القاع "

ناقشنا في الفصل ١٤ "بليون القاع: *Bottom billion*" في العالم. ومن الواضح أنه إذا احتاج أي شعب لمساعدة اقتصادية، وإذا تعين التصدي لأية مشكلة اقتصادية عالمية، فلن تكون هذه المشكلة سوي مشكلة بليون القاع. وتوجد عدة مجالات يمكن أن تحدث بها الأشياء لتحسين الموقف الذي يواجه بليون القاع في عصر العولمة.

وأول هذه المجالات هو مجال المعونة. فبينما تركز الكثير من المناقشات العالمية على المعونة الاقتصادية، يميل كوليير إلى التقليل من أهميتها. ففي اجتماع قمة مجموعة الثماني الذي عقد في مدينة جلين إيجلز في أسكتلندا عام *2005*، وافقت سبع دول من مجموعة الثماني (رفضت روسيا الاشتراك) على مضاعفة معونتها إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ومع ذلك، هناك ما يثير الشك في إمكانية تحقيق هذه الدول لهذا الهدف. إن البيانات المتوفرة لعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن المعونة الموجهة إلى أفريقيا قد زادت بشكل طفيف (ألمانيا)، وانحسرت (فرنسا ١%)، وتراجعت في حالة واحدة بشكل قوي (إيطاليا بمقدار ٣٠%) *(Dugger, 2007a: A8)*، والتزمت اليابان وبريطانيا بتحقيق الهدف، وبدا أن الولايات المتحدة تسير في ذلك الاتجاه.

وعلى أية حال، لا يشعر كوليير بالتفاؤل بالنسبة للمعونة – حتى لو تضاعفت – للعديد من الأسباب:

- بينما يمكن لبعض المعونات أن تكون ذات فائدة، يتضاءل أثرها مع زيادة حجمها.
- لا تقوم الإجراءات البيروقراطية بأداء عملها على نحو مرض، وتميل إلى التداخل مع بعضها بعضًا
- تتجه المعونة المالية للتدفق إلى مجالات مختلة وظيفيًا مثل المجال العسكري.
- بل ويمكنها أن تجعل شرك الصراع (بالنسبة لهذا الشرك وغيره من الشراك، انظر الفصل *14*) أسوأ عن طريق إذكاء الحروب الأهلية.
- ليس لهذه المعونات سوي أثر ضئيل على الموارد الطبيعية؛
- وبالنسبة لشرك الدول المحرومة من السواحل، فشلت المعونات في مقاومة هذا الشرك من خلال العجز عن توفير ما يبدو أكثر الأمور أهمية وهو توفير وسائل نقل محسنة تستطيع الوصول إلى الشواطئ.
- على الرغم من امتلاك المعونة الموجهة للتصدي لشرك الحوكمة السيئة على أكبر إمكانية للمساعدة، فإنها باءت هي الأخرى بالفشل.

وعلى الرغم من هذا كله، يمكن للمعونة أن تكون ذات فائدة ولكن فقط إذا تناغمت مع أعمال أخرى تقوم بها الدول المتقدمة، ولا سيما مجموعة الثمانية.

إن التدخل العسكري يمكن أن يكون مفيدًا في استعادة النظام، والحفاظ على السلام بعد انتهاء أحد الصراعات والحيلولة دون وقوع انقلابات أخرى. وبينما يمكن للتدخل العسكري الخارجي أن يكون مفيدًا (ولكن ليس دائمًا بكل تأكيد)، فإن

التدخلات العسكرية في شئون أكثر بلدان العالم فقرًا غالبًا ما يتسبب في جعل الأمور أكثر سوءًا. فعلي سبيل المثال، ما إن تصل أحد الأنظمة العسكرية إلى السلطة من خلال انقلاب ما، حتى تبدأ في طلب مبالغ ضخمة من الأموال(عن طريق الابتزاز).

وهناك أيضًا التغييرات في القوانين والمواثيق. إن التغيير في قوانين البلدان المتقدمة مطلوب بهدف منع شركاتها ومصارفها من الانخراط في ممارسات استغلالية وفاسدة (الرشاوي على سبيل المثال) يمكن أن تؤثر تأثيرًا سيئًا على بليون القاع. إن المعايير والمقاييس والسنن الدولية التي كانت قد تطورت بشكل كبير في البلدان المتقدمة ولأجلها، يتعين تكييفها وتعديلها (مثلاً، المزيد من التشديد على الشفافية) لتلائم احتياجات بليون القاع.

إن عملية تهميش الدول الأقل تقدمًا يمكن أن تؤدي إلى عكسها من خلال السياسة التجارية. وأحد الأفعال الممكنة هو تخفيض حواجز التجارة والتخلص منها (انظر ما سبق) في البلدان المتقدمة (جزئيًا على الأقل من خلال خفض الحاجز اللا تبادلي داخل منظمة التجارة الدولية) والبلدان التي تضم معظم أولئك الذين ينتمون إلى بليون القاع. إن الفئة الأخيرة يمكن أن تحتاج على الأقل لحماية تجارية مؤقتة حتى تأتي اللحظة التي يمكن بها أن تكون أكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية.

ومن المهم أن نلاحظ أن كوليير ليس من المعجبين الكبار بالتجارة العادلة. إنه يراها نوعًا من "الإحسان" بالنسبة، على سبيل المثال، لمزارعي البن في البلدان الأقل تقدمًا. بل إنه يرى أنها أقل نفعًا من المعونة المباشرة، لأن أسعار التجارة العادلة الأعلي تنزع إلى جعل البشر منخرطين فيما اعتادوا على ممارسته على الدوام بمعني، مواصلة إنتاج البن في هذه الحالة. إن مشكلة البلدان الأقل تقدمًا تكمن في الافتقار إلى التنوع، في الوقت الذي تعمل فيه التجارة العادلة على تقوية التركيز الأحادي على إنتاج الأشياء التي أسهمت في حصر هذه البلدان داخل جدران الفقر.

التصدي للعولمة السياسية

ومثلما كانت الحال مع القضايا الاقتصادية، توجد مجموعة لا حصر لها تقريبًا من الأشياء التي يمكن القيام بها عند تناول المشكلات السياسية العالمية. وسوف تدفعنا مقتضيات الحيز إلى الاكتفاء بقضايا المحاسبة والشفافية، وكذلك الاهتمام الخاص بمنظمة "الشفافية الدولية" *Transparency International (TI)*.

المحاسبة

في عالم يتزايد فيه عدد المنظمات العالمية، ولا سيما المنظمات السياسية في هذه الحالة، تزداد أهمية مبدأ المحاسبة (أو غيابه) ***(Germain, 2004: 217 – 42)***. فمن جهة، يتعين على كل المنظمات السياسية، بما في ذلك الدولة القومية، أن تتسم بالمزيد من المسئولية عن أفعالها. ومن جهة أخرى، أدي انهيار الدولة القومية إلى تحرير العديد من المنظمات (بما في ذلك المنظمات السياسية) من قيود الانضواء ضمن إطارها. ومع انحسار أهمية الدولة القومية، أو ابتعادها عن الصورة، برزت قضية من يملك حق محاسبة هذه المنظمات سياسيًا (ومن يملك محاسبتها في أمور أخرى كثيرة). وفضلاً عن ذلك، توجد المشكلة الأكثر عملية والتي تتعلق بما إذا كانت توجد طريقة لمحاسبة هذه المنظمات. وإحدى طرق تأكيد مبدأ المحاسبة أو المسئولية هي؛ تعزيز الإشراف على هذه المنظمات ومراقبتها للتأكد من أنها تعمل ليس فقط وفقًا لقواعدها الخاصة وضوابطها، وإنما أيضًا وفقًا للمعايير الدولية التي تحدد الكيفية التي تعمل بها. وتشمل طريقة أخرى مشاركة المزيد من المنظمات والأفراد في أنشطة هذه المنظمات والمشاركة في حوار أكبر وتبادلية أوسع مع أولئك الذين يمسكون بمقاليد الرهان – مستلمي الرهان – في المنظمات السياسية.

إن المنظمات بكل أنواعها بما في ذلك، المنظمات السياسية على وجه الخصوص (والتي تشمل الدول القومية)، تميل عمومًا إلى التزام السرية في العديد من الشئون، وهذا يعني أن الكثير مما تفعله هذه المنظمات لا يخضع لمبدأ الشفافية. وتشمل النماذج المعاصرة انعدام الشفافية بالنسبة لإيران، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل (التي لم تكشف أبدًا عن امتلاكها لبرنامج الأسلحة النووية. لقد أنتجت عددًا من هذه الأسلحة) اللذين يمكن أن يمتلكا خططًا للهجوم على إيران إذا ما اقتربت من إنتاج أسلحة نووية.

وفي الوقت الذي استمر فيه الالتزام بالسرية السياسية، يخلص أحد الكتب الحديثة حول هذا الموضوع إلى أن العالم يشهد مزيدًا من الشفافية. ولكنه يجادل في ذات الوقت، بأن الشفافية "لا تزال مكتنفةً ببحر من اللاشفافية" *(Holzner and Holzner, 2006: 336)*. ويتضمن هذا جدل تاريخي متواصل بين الشفافية[٣] والسرية (الحجب المتعمد للمعلومات) والتعتيم (نقص المعلومات). ومع ذلك، هناك أيضًا حكاية كبري تصف زيادة طويلة الأجل للشفافية. ويتم المقارنة بين حالات ثلاث – الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي (مع الاهتمام الخاص بالنموذجين المختلفين تمامًا: نموذج السويد، ونموذج اليونان)، واليابان. وتعد قضية الرعاية الصحية وعالم الأعمال اثنين من السياقات الكبرى التي يُختبر فيهما هذا الجدل. وإجمالاً، يوجد نزوع عام نحو الشفافية على الرغم من وجود بعض الاختلافات الميمة حول هذا الموضوع.

ويتصدى عدد من أطراف المناقشات لدراسات الحالة – مثل الهولوكوست، وجرائم الحرب العالمية الثانية، دراسة مرض الزهري في مدينة توسكيجي... إلخ – لإظهار النتائج الوخيمة لسياسة حجب المعومات التي تقوم بها الحكومات. وتظهر هذه الدراسات أيضًا الحركة عبر الزمن باتجاه المزيد من الاعتراف الصريح بهذه

الحالات ومناقشتها بالإضافة إلى الطرق التي أسهمت بها السرية والتقييم اللذان أحاطا بهذه الحالات، وغيرها من الجرائم الشنيعة التي يفوق عددها الحصر، في وقوعها.

لقد ساعدت مجموعة من التطورات في زيادة الشفافية وتشمل أنظمة العدالة متعدية القوميات وحركاتها، المحاكم الدولية، المجتمع المدني، وعلى نحو أكثر تحديدًا، "منظمة الشفافية الدولية".

منظمة الشفافية الدولية *(TI)*

منظمة الشفافية الدولية هي إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية التي أسسها "بيتر إيجن: ***Peter Eigen***" الذي كان قد شعر بالإحباط نتيجة لعمله بالبنك الدولي. كان إيجن قد مُنع أثناء فترة عمله بالبنك الدولي من تناول مشكلة الفساد في عدد من دول العالم لأن ذلك كان من شأنه التأثير بالسلب على صورة البنك الدولي. ونتيجة لذلك، جزئيًا على الأقل، ترك إيجن عمله في البنك الدولي وأنشأ منظمة الشفافية الدولية، التي اتخذت من برلين مقرًا لها والتي تضم الآن ١٠٠ فرعًا قوميًا[٤].

وتركز المنظمة على محاربة الفساد، ولا سيما عن طريق الدعوة إلى شفافية أكبر. ***(Florii, 2007: 1201 – 4)*** وعلى نفس الأسس أنشأت المنظمة عام ١٩٩٥ "مؤشر الفساد" ***(CPI)***. ويتأسس هذا المؤشر على، ويضم معًا، مجموعة من الدراسات حول ملاحظات الخبراء حول الفساد في بلدانهم. وتتراوح سجلات البلدان بين الصفر (الفساد في حده الأقصى) والعشرة (انعدام الفساد). وأنشأت المنظمة فيما بعد "مؤشر دافعي الرشاوي" لفضح نزوع الشركات في العالم المتقدم لرشوة المسئولين العموميين في اقتصادات السوق الصاعدة مثل البرازيل والمكسيك، وروسيا. ويظهر المؤشر أن أستراليا والسويد هما أقل الدول نزوعًا

لتقاضي الرشاوي، بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الوسطي (وهـذا ينـاقض الرأي الذي ورد في الفصل ١٣ والذي يذهب إلى أن الولايـات المتحـدة نمـوذج للفضيلة فيما يتصل بقضايا الفساد)، وكانت روسيا هي الدولة الأكثر مـيلاً لقبـول الرشاوي. والفكرة التي تكمن وراء نشر هذه المؤشرات، هي أن الـشفافية العامـة الأكبر حول انتشار وتجذر الرشوة وغيرها من أشكال الفساد سـوف يـؤدي إلـى توجيه المزيد من الاهتمام بها، الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى بـذل الجهـود لتخفيضها والتقليل من آثارها الضارة.

ولقد انخرطت منظمة الشفافية الدولية في عدة أنشطة أخرى بالمثـل. إنهـا تنشر: "أنظمة التكامل القومي: كتاب المصدر لـ *TI*" (الذي ترجم إلى الكثير مـن اللغات)، والذي يقدم للناشطين المحليين إستراتيجيات عملية للتصدي لمشكلة الرشوة ولتطوير شفافية أكبر. لقد قدم الكتاب أيضًا مساعدة مفيدة فـي عمليـة التفـاوض والاتفاق بين المصارف الدولية لمحاربة غسيل الأموال، وتقديم مبالغ صغيرة مـن المال لأولئك الذين يتصدون لمحاربة الفساد في الدول الأقل تقدمًا، بالإضافة إلـى الجهود الرامية إلى محاربة الفساد والرشاوي التي تؤدي إلى تدمير البيئـة (مـثلاً، من خلال عملية إزالة الغابات). وعمومًا تصبو منظمة الشفافية الدولية إلـى عـالم يخلو من الفساد ويتمتع بقدر أكبر من الشفافية. ومع ذلك، توجد العديد من الحواجز أمام تدفق هذه الأهداف، من بينها الخوف العالمي من الإرهاب الذي يفـضي إلـى قدر أكبر من السرية والتعتيم، اللذين يؤديان بدورهما إلى المزيد من الفساد.

التصدى لقضايا الصحة العالمية

كان التصدي لمشكلات الصحة العالمية محور اهتمام منظمة الصحة العالمية *(WHO)* التابعة للأمم المتحدة. لقد تأسست المنظمة، على الرغم من وجود أسلاف

لها، عام *1948* وتضم نحو ٢٠٠ دولة. وللمنظمة ثلاثة أهداف رئيسية: "أولاً، تطوير معايير عالمية ومقاييس تقنية في كل حقل من حقوق الصحة تقريبًا. ثانيًا، تقديم النصيحة الفنية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية *(NGOs)* حتى تتمكن من التصدي للمخاطر الصحية العابرة للحدود. ثالثًا، تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة". ***(Buse, 2007: 1277)***.

لقد حققت منظمة الصحة العالمية بعض النجاحات مثل "الإنذار العالمي بشأن تفشي الأمراض وشبكة الاستجابة له" التي أدت دور رئيسيًا في منع انتشار مرض "سارس" أثناء تفشيه في آسيا عام ٢٠٠٣، وكذلك دورها في إنشاء "الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ". ومع ذلك، تعرضت منظمة الصحة العالمية للنقد القاسي لأسباب عديدة (ضعف القيادة، الأداء البيروقراطي، والفساد) وعانت من سوء التمويل.

ويتفق معظم المراقبين حول الحاجة إلى مقاربة جديدة للحوكمة العالمية والصحة. إن منظمة الصحة العالمية لم تعد اللاعب الرئيسي، وهو الدور الذي كانت تضطلع به في وقت من الأوقات. لقد غدت منظمات أخرى وبشكل متزايد أكثر أهمية، وخصوصًا مؤسسة ميلندا وبيل جيتس. لقد بلغت الميزانية السنوية لمنظمة الصحة العالمية لعام ٦ – ٢٠٠٧ أقل من أربعة بلايين دولار في السنة[٥]، بينما أنفقت مؤسسة جيتس ما يقرب من عشرة أضعاف هذا المبلغ في نفس الفترة[٦].

إن منظمة الصحة العالمية تركز اهتمامها على مهمات كثيرة. إنها من بين أشياء أخرى "تقدم النصيحة حول السياسات، وتقيّم العلاجات – ولا سيما بالنسبة للدول الفقيرة. وتحتفظ بشبكة من المعامل وترسل الفرق الطبية لمحاربة تفشيات الأمراض، مثل مرض أنفلونزا الطيور أو الإيبولا". ***(McNeil, 2008c: A6)***. ومع

ذلك، تنفق المنظمة مبالغ ضئيلة نسبيًا على الأبحاث المخصصة للأمراض. والأمر الجدير بالذكر بصفة خاصة هو افتقارها للاستثمار في الأبحاث المخصصة للأمراض التي يعاني منها الجنوب. وفي المقابل، استثمرت مؤسسة جيتس مبالغ طائلة في مثل هذه الأبحاث. فعلي سبيل المثال، استثمرت ما يقرب من ١,٢ بليون دولار على الأبحاث الموجهة لمرض الملاريا وحده منذ عام ٢٠٠٠.

وهناك في واقع الأمر توتر متنامٍ وصراع صريح بين منظمة الصحة العالمية ومؤسسة جيتس نظرًا لأن الأخيرة أصبحت تتمتع بالريادة في الكثير من المشروعات المتعلقة بالصحة، ومن ثم، تستأثر باهتمام العناوين الرئيسية العالمية. فعلي سبيل المثال، يسود شعور بأن مؤسسة جيتس تسعى لأن تحل محل منظمة الصحة العالمية. وعلى نحو أكثر تحديدًا، انتقد مسئولو منظمة الصحة العالمية السريَّة (نقص الشفافية) التي تتميز بها أنشطة مؤسسة جيتس، نظرًا لعدم خضوع المنظمات الخاصة مثل مؤسسة جيتس للرقابة من أي نوع.

ويتمثل مجال آخر للشكوي في تقدير فاعلية الكثير من وسائل العلاج ومن تصنيف بعض أنظمة الصحة في العديد من الدول. وتدخل هذه الأنشطة في صميم ما تقوم به منظمة الصحة العالمية، إلا أن مؤسسة جيتس دخلت حديثًا هذا المجال بأن خصصت منحة مقدارها ١٠٥ ملايين دولار لجامعة واشنطن لإنشاء "معهد القياسات الصحية والتقييم".

إن مؤسسة جيتس ليست هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة المنخرطة في أنشطة تتعلق بالصحة في كل أرجاء العالم. فمن بين المنظمات الأخرى غير الحكومية التي تولي اهتمامًا بالصحة منظمة "بلومبيرج الخيرية"، التي يرعاها عمدة نيويورك الثري مايكل بلومبيرج. ومع ذلك، لا تدخل هذه المنظمة في صراع مع منظمة الصحة العالمية (ربما لأنها أصغر بكثير من مؤسسة جيتس وأجندتها أقل

طموحًا منها)، بل تعمل معها بمعني أصح ولا سيما في مشروع عالمي لمكافحة التدخين أسهمت فيه بمبلغ ٢ مليون دولار *(McNeil, 2008c: A6)*. لقد جمع المشروع بيانات حول التدخين العالمي (ومضغ التبغ)، والضرائب التي تجمع من السجائر، والبرامج المناهضة للتدخين، ووجدت أن البلدان الفقيرة وذات الدخول المتوسطة تجمع بشكل غير محدود المزيد من الضرائب على السجائر أكثر مما تستثمر في محاربة التدخين. ويقترح التقرير، أن محاربة التدخين تقتضي "رفع الضرائب على السجائر، منع التدخين في الأماكن العامة، سن القوانين التي تحرم إعطاء التبغ أو الإعلان عنه بالنسبة للأطفال، الرقابة على استعمال التبغ، تحذير الأشخاص من مخاطر المساعدة المجانية أو الرخيصة للمدخنين الذين يحاولون الامتناع عن التدخين". *(McNeil, 2008: A6)* وفي منتصف عام ٢٠٠٨ وحد بلومبيرج قواه مع بيل جيتس ومؤسسة جيتس وأعلنا عن جهد موسع يقدر بـ ٥٠٠ مليون دولارًا لمكافحة التدخين في كل أنحاء العالم. *(McNeil, 2008b: A20)*.

إننا بحاجة إلى مقاربة (أو مقاربات) عالمية متناغمة تنطلق من دعوى أن الصحة حق إنساني. ومن الواضح أن المخاطر والمكاسب المترتبة على العولمة ولا سيما في مجال الصحة، كبيرةٌ على حد سواء.

مقاومة العولمة

لقد صنعت العولمة، أو بالأحرى العولمات أعداءً وولدت مقاومةً لأسباب لا حصر لها. وأحد الآراء واسعة الانتشار هي؛ أن المقاومة برزت لأن العولمة لم تحقق وعودها بالنسبة للكثيرين في العالم *(Cohen, 2006)*. لقد رفعت سقف التوقعات بالنسبة للكثيرين لكنها لم تزودهم بالأسباب التي يمكن بها البدء في تحقيق تلك التوقعات. إن البلايين في كل أنحاء العالم، ولا سيما "بليون القاع" لا يزالون

يفتقرون إلى البنية التحتية – المدارس، والطرق، وخطوط الهاتف – اللازمة للبدء في الحركة في اتجاه تحقيق هذه التوقعات. والأسوأ، أنهم يفتقرون إلى المقومات الضرورية للحياة الطعام، الماء، السكن، الشعور بالأمان... إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك، يجادل دانيال كوهن أن العالم الأقل تقدمًا حرم في حقيقة الأمر من حقوقه وفي الحالات التي تمكنت فيها أجزاء من العالم من الحصول على مبتكرات الشمال – الهاتف، التليفزيون، الإنترنت – شعرت في كثير من الأحيان كما لو أن هذه التكنولوجيات قد فرضت عليها فرضًا؛ وبأنها لا دور لها في ابتكارها. إن عالمًا أكثر عدالة يمكن أن يكون عالمًا يشارك فيه البشر في كل مكان من العالم في هذه التطورات وفي المصير الإنساني ككل.

لقد خلقت العولمة من ثمة نقادًا، وخصومًا و"أعداءً"، وهم على الأرجح الذين يقاومون العولمة. إن كوهن على سبيل المثال يحدد عدوين أساسيين للعولمة. الأول هم أعداء التغريب (إنه يماهي بين "ملالي" العالم وهذا الوضع ومن ثم يماهي بينهم وبين فكرة هنتنجتون حول صراع الحضارات، انظر الفصل ٣). والنوع الثاني هم معارضو الرأسمالية والذين يرون أن الكثير من العولمة تحفزه الرأسمالية وتدفعه إلى الأمام (وهذا أشبه ما يكون بفكرة "الصراع العالمي للطبقات" التي ناقشها ماركس والكثير من المفكرين الماركسيين فيما بعد). إن هاتين الفئتين من الأعداء يوحدهما الرأي الذي يذهب إلى أن عالمًا لا يريدانه أو يرغبان فيه (الغربي أو الرأسمالي) عالم مفروض عليهما فرضًا.

إن محاجة كوهن تمثل استهلالاً مفيدًا، ولكنها محدودة من عدة وجوه. والأمر الأهم هو؛ أنه ارتكب خطأ اختزال العولمة في العولمة الاقتصادية والجغرافية؛ على الرغم من وجود الكثير من العولمات. ويدفعنا الأمر الأخير إلى الإقرار بوجود أنماط كثيرة من الأعداء لأنماط مختلفة من العولمة أيضًا (مثلاً

المعارضة التي تمثلها "حركة الطعام البطيء" ضد الوجبات السريعة)، والتي تنخرط في مجموعة من الأفعال التي تستهدف مقاومتها. إن تقييد إحساسنا بالعولمة يقيد إحساسات أخرى كثيرة حول فهمنا لهذه السيرورة، بما في ذلك الأشكال المختلفة التي تتخذها المقاومة ضدها.

وفي الوقت الذي توجد فيه العولمة فيما يبدو في كل مكان، ازدادت المقاومة ضدها بشكل قوي في السنوات الأخيرة وأصبحت هي الأخرى في بعض الحالات ("المنتدى الاجتماعي الدولي" مثلاً) معولمة أيضًا. لقد غدت مظاهر كثيرة من العولمة محورًا لحركات المقاومة. ويشمل هذا استغلال الشركات متعددة القوميات للعمالة المحلية، والأثر المعادي للبيئة الناتج عن الأفعال التي يقوم بها العالم المتقدم (مثلاً مشكلة الاحتباس الحراري)، والتهديدات التي تشكلها الثقافة العالمية للثقافة الوطنية،... إلخ *(Kohan and Kellner, 2007: 662 – 74)*.

ويتوجب النظر إلى المقاومة، شأنها شأن العولمة ذاتها، بوصفها شيئًا بالغ التعقيد، ومتناقض، وملتبس، يتراوح بين المقاومة التقدمية على نحو راديكالي (المواقف التي يتخذها المنتدى الاجتماعي العالمي والمشاركين فيه)، والرجعية والمحافظة (التي تشمل تقرير المصير داخل الحدود، والانعزالية، والأصولية، والفاشية الجديدة، والحركات القومية المتطرفة). وإلي جانب تحقيق المكاسب المباشرة. يمكن لحركة المقاومة أن تشكل بدايةً لمجتمع مدني عالمي، لمناخ عام جديد يمكن أن يتبني قيمًا تقدمية مثل الاستقلال الذاتي، الديمقراطية، السلام، الاستدامة الإيكولوجية، والعدالة الاجتماعية. وفي الوقت الذي مالت فيه القوي التي تقاوم العولمة لتصوير العولمة في ضوء سلبي (بوصفها على سبيل المثال حركة من أعلي إلى أسفل، رأسمالية نيوليبرالية، إمبريالية، تُمارس الحرب على الإرهاب؛ وتشمل مكدلة العالم، وخلق تغيرات اجتماعية غير متوازنة، وما إلى ذلك)، فإنها

هي ذاتها ناتج العولمة التي تحيا دائمًا باستخدام تكنولوجيات منتشرة في كل أنحـــاء العالم مثل شبكة الإنترنت.

وهناك، كما أشرنا في الفصل ٢ بعض الخلاف حول ما يمكـــن أن نـــدعوه الجماعات التي تقاوم العولمة. فتاريخيًا، تُري هذه الجماعات على أساس أنها تشكل الحركة المناهضة للعولمة. ولكن تكمن مشكلة هذا التصنيف، كما عاينا من قبـــل، في أن جماعات المقاومة نفسها تكون في الغالب عالمية من ناحية المجال وتجعلها توجهاتها وأفعالها أقرب إلى أن تكون جـــزءًا مـــن العولمـــة. ومن جهة أخـــرى، لا تعارض الحركة، كما عاينا، كل مظاهر العولمة؛ كل العولمات. إنهـــا تعـــارض بعض أشكال العولمة (مثلاً، عولمة اقتصاد الليبرالية الجديدة) وليس كل العولمـــات (مثلاً، الانتشار العالمي لحقوق الإنسان في المجال السياسي).

ونتيجة لذلك، من الأفضل النظر إلى حركات المقاومة هذه بوصفها جـــزءًا من العولمة من أسفل[٧]. ومن هذا المنطلق تكون في تعارض مع العولمة من أعلي (انظر الفصل ٢). ويمكن للأخيرة أن تشمل الجهود المعولمة للـــنظم الاقتـــصادية الليبرالية الجديدة، للشركات متعددة القوميات، للدول القومية التي تتوســـع بطريقـــة عدوانية، للأديان الهادية الكبري، لعالم ماك، وما شابه. إن مثل هذه الجهود تـــشمل العولمة من أعلي من حيث إنها تنبثق من كينونات قوية وتُفرض على أولئك الـــذين يملكون قوة أقل أو لا يملكون سوي الحدود الدنيا من القوة.

إن جوهر مقاومة العولمة يكمن في الأفراد، والجماعات، والمنظمات التـــي نربطها بالعولمة من أسفل. إنهم يخرجون من بين المظلومين، أو الذين يـــشعرون بالظلم أو القهر الذين تمارسهما عليهم العولمة من أعلـــي (مـــثلاً، حركـــة زباتـــا في شياباس، المكسيك) *[Gilman- Opalsky, 2008]*، أوالذي تمارسه المنظمات التي تلقي مزيدًا من التأييد ممن ينتمون إلى نفس الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليهـــا

المشاركون في العولمة من أعلي (مثلاً الكثيرمن أعضاء المنظمات الدولية غير الحكومية مثل تحالف الغابات المطيرة أو منظمة السلام الأخضر) ولكنها تسعى إلى تمثيل مصالح أولئك الذين تأثروا بها تأثيرًا معاكسًا. إن أفعالها غالبًا ما تتحول إلى معارضة للعولمة النيوليبرالية أو "اتفاق واشنطون". وهي تنخرط أيضًا في معارضة العولمة، ولا سيما العولمة الاقتصادية المنبثقة عمومًا من الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وهناك معارضة للمنظمات الدولية الحكومية المنخرطة في العولمة – البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية – وللجهود الإقليمية مثل تلك التي تبذلها منظمة "نافتا". والأمر الأكثر إيجابية هو سعي الحركة لتحقيق المزيد من سيرورة الديمقراطية في العولمة؛ سيرورة تشمل بشكل فاعل أولئك الذين ينتمون إلى العولمة من "أسفل" بالاضافة إلى سعيها إلى تحقيق عدالة أكبر في العولمة، سيرورة للعولمة أكثر إنصافًا وعدلاً والتي تمثلها حركة العدالة العالمية. *(Brooks, 2008)*.

وفي الوقت الذي يشدد فيه ما سبق على الجماعات والمنظمات النشطة عالميًا، فإن العولمة من أسفل تشمل أيضًا مستويات أخرى مختلفة. *(Mittelman, 2004: 24)* إن باستطاعة الأفراد القيام بمجموعة من الأفعال التي تُوجه نحو مقاومة مظاهر العولمة التي يعارضونها. وتشمل النماذج جوزيه بوفيه *José Bové* وما يقوم به من أعمال في فرنسا ضد توسع ماكدونالدز، والأفراد الذين يرفضون شراء المنتجات العالمية (مشروب الكوكاكولا مثلاً)، والرافض لتناول القهوة في سلاسل محلات القهوة العالمية (ستاربكس، مثلاً)، أو الرافضين للتسوق في محلات وول مارت، لأن التزامها المتشدد بالأسعار الرخيصة غالبًا ما يترجم إلى عمالة منخفضة الأجر في الجنوب (الأمر الذي يعد ثمنًا باهظًا لـ "السعر المخفض")[٨]. وهناك أيضًا الجماعات المحلية الشعبية الصغيرة النشطة على نطاق أكثر محلية التي تعارض العولمة، أو على الأقل بعض مظاهرها. ويمكن لهذه الجماعات أن

تتطور إلى جماعات ومنظمات نشطة عالميًا مثل تلك التي ناقشناها آنفًا، ولكنها يمكن أيضًا أن تظل ظواهر محلية بشكل كامل (انظر أدناه).

وفي الوقت الذي نربط العولمة من أسفل في الغالب باليسار، توجد، كما ذكرنا آنفًا، عناصر أقل ظهورًا وأكثر انتماءً للجناح اليميني تنخرط في هذه الحركة. أولاً، هناك جماعات (مثلاً، الحزب القومي الاسكتلندي[٩]) تتميز بعقلية "حدودية" تشدد على حق تقرير المصير، وتعارض، من ثم، الجهود العالمية لتقييد حريتها أو التي تصطدم بحقها في التمسك بترابها الوطني. ثانيًا، هناك جماعات أخرى (الحزب الأمريكي الأول، مثلاً[١٠]) يمكن اعتبارها انعزالية تسعى إلى حماية حدودها الإقليمية وتقييد انخراطها في العمليات العالمية. ثالثًا، هناك الأصوليون الدينيون (مثلاً، جماعة طالبان في أفغانستان) الذين يسعون للعودة لما يعتبرونه نسخة نقية من دينهم ومقاومة السيرورات العالمية التي يعتبرونها تهديدًا لهذا النقاء. وهناك عدد من الجماعات والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تُدرج ضمن هذه الفئة تشمل ذوي التوجهات القومية المتطرفة والفاشيين الجدد.

والآن تشمل العولمة من أسفل الكثير من الأفراد، والجماعات، والحركات الاجتماعية *(Jackie, Smith, 2008)*، وقضايا من كل أجزاء العالم. ويمتلك الكثير منها روابط مع بعضها بعضًا، ولكنها روابط تتسم بالضعف الشديد بصفة عامة (علي الرغم من أن "الروابط الضعيفة" يمكن أن تكون قوية بما يكفي وعظيمة الفائدة *(Granovetter, 1973: 1360 – 80)*، وهي تشكل عمومًا نظامًا فضفاضًا جدًا. إنه نظام يتسم بسيولة هائلة ويغير دائمًا أساليبه، ووسائله، وجمهوره.

والأمر الذي يتميز بأهمية كبري ومتنامية الآن، هو السياسة التقنية للمقاومة العالمية، ولا سيما استخدام الإنترنت. هناك مجالات جديدة للنضال السياسي، وأماكن يمكن الاستماع فيها لأصوات جديدة. إن استخدام هذه التكنولوجيات يتميز

بكونه ديمقراطي بشكل كبير ولا يخضع عمومًا لعملية التسليع. إنه يخلق مجــالات يمكن أن تُشن فيها الحملات على الشركات العالمية. إن أشكال المقاومة المؤســسة على قاعدة الويب تمامًا أو في المقام الأول، تشمل ماك سبوت لايت، حملة الملابس النظيفة، الحملة التي شُنت عام ٢٠٠٤، والتي أدت إلى طــرد الحكومـــة المؤيـــدة للحرب في إسبانيا، والأنشطة النموذجية للعولمة من أسفل في ســياتل عـــام *1999* التي أدت إلى تكوين "مركز الإعلام المستقل"، فيما بعد (انظر الفصل العاشـــر)[11]، ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نذكر "القراصنة من النــشطاء الــسياسيين (انظـــر الفصل العاشر) الذين يمكن أن يتسببوا، بل وتسببوا بالفعل في خلق فوضي شـــديدة على الإنترنت، وربما أمكن لهم أن يتسببوا مستقبلاً في خلق "بيرل هاربر رقمية".

وهنـــاك عـــدة نظـــريات تتصل بهذه المقاومة، تعرضنا للكثير منها في إشارة أو أخرى في هذا الكتاب. وتشمل هذه النظريات أفكار كارل بولاني حـــول الحركـــات المضادة، وأفكار أنطونيو جرامشي حول الهيمنة والهيمنة المـــضادة، وأفكـــار ميـــشيل هارت وأنطونيو نجري حول الإمبراطورية و الجماهير. وفي الوقت الذي تكـــون فيـــه هذه الأفكار نافعة بالنسبة للمقاومة، فإنها تفتقر جميعًا إلى تفسيرات كاملة لهذه المقاومـــة لسبب أو لآخر. وهناك من يرى ضرورة وجود نظريات أكثر تعقيدًا ونقـــدًا للمقاومـــة العالمية. وفضلاً عن ذلك، تحتاج هذه النظريات لتفادي تطرفـــات "رهـــاب العولمـــة" *globaphobia* (انظر الفصل الثاني). *(Kahn and Kellner, 2007: 662 – 74)*.

المقاومة المحلية

إن أنشطة الجماعات أو المجتمعات المحلية تواجه عجزًا شديدًا يتعلق بفرض تأثيرها على العولمة من أعلي. إن مشكلتها الكبرى هي أنه على الرغم من طابعها المحلي إلى حد كبير، فإن المشكلات التي تواجههـــا (مـــثلاً، مـــشكلة الاحتبـــاس

الحراري) مشكلات تتميز في الغالب بطابع عالمي، وتوجد مصادرها تقريبًا في كل مكان في العالم. ولا توجد طريقة تقريبًا أو لا توجد طريقة على الإطلاق يمكن أن يكون بها لهذه المجموعات التي تعمل بشكل منعزل أثرًا كبيرًا على مثل هذه القضايا العالمية (علي الرغم من أن تحالفًا بين عدد منها يمكن أن يحقق نجاحات أفضل *[Saguier, 2007: 251 – 65]*).

وأحد أمثلة المقاومة التي ينهض بها مجتمع محلي صغير *(Fenelon, 2008: 1 – 11)* يشمل أهالي أمونجيم وكامورو في بابوا، بإندونيسيا ومقاومتهم لأكبر مناجم الذهب والنحاس في العالم، منجم "فري بورت ماكموران للنحاس والذهب" *(Abrash, 2001: 38 – 44)*. لقد كان أهالي المنطقتين مرتطبين، قبل مجيء فري بورت عام ١٩٦٧، باقتصاد الإعاشة المؤسس على الزراعة، وصيد السمك، وصيد الحيوانات، واستخدام منتجات مستمدة من الغابة. وبوصول فري بورت، تم ترحيل الكثير من هؤلاء السكان وإجبارهم على الإقامة في أماكن أخرى. لقد قامت الشركة بالاستيلاء على أراضيهم ومواردهم وأفسدتها. وهناك شواهد أخرى على عمليات تعذيب واغتصاب، واختفاء بل وقتل. بالإضافة إلى الفوضى التي أحدثتها الشركة ذاته اعندما شق آلاف المهاجرين طريقهم إلى المنطقة بحثًا عن وظائف في المنجم وحوله وجلبوا معهم عادات مختلفة وأساليب حياة مغايرة. لقد تسببت شركة فري بورت وكل التطورات التي حدثت فيها وحولها في زعزعة ما اعتبره السكان المحليون علاقة متناغمة بين البشر، والبيئة، وأرواح أسلافهم؛ إن أهالي أمونجيم يعتبرون أن جزءًا من المنطقة على الأقل، مقدسٌ.

لقد بدأت الاحتجاجات المحلية في الحال بعد وصول فري بورت عام ١٩٦٧. وكان من بين الآليات التي استخدمها السكان المحليون وضع "عِصي التابو" الخاصة بأمونجيم حول معسكر للإقامة خاص بفري بورت، والقيام

بالمظاهرات العامة، والاعتصامات، ومحاولات لإقامة حوار مفتوح مع الشركة. لقد حدثت بعض التنازلات المتواضعة (موافقة فرق بورت مثلاً على إقامة مدارس وعيادات)، ولكن بقيت المشكلات الأساسية بدون حل. وفي عام ١٩٩٦، أقامت أمونجيم دعويين قضائيتين مدنيتين على شركة فري بورت في المحكمة الفيدرالية ومحكمة الدولة في الولايات المتحدة. وناشد أهالي المنطقة، من بين أخرين، الحكومة الأمريكية، والحكومة الإندونيسية، كما ناشدوا بشكل مباشر حاملي أسهم الشركة. وحدثت تنازلات أخرى من جانب الشركة بمرور الوقت. (مثلاً، التدريب على بعض الأعمال، تقديم منح تعليمية،تقديم تعويضات مالية عن الأرض، ودعم بعض الأعمال المحلية). وعمومًا، لم تؤد هذه التغييرات التي تسببت فيها المقاومة المحلية، على الأقل حتى الآن، إلى تغييرات أساسية في الأنشطة التي تقوم بها شركة فري بورت وهي أنشطة مدمرة للمجتمعات المحلية. ولم يُظهر أهم لاعبين في هذه المضمار – الشركة وحكومة إندونيسيا (بالإضافة إلى حكومة الولايات المتحدة) – أي استجابة للاحتياجات والمصالح المحلية.

حركة اجتماعية

درس دوناتيلا ديلا بورتا مع عدة زملاء احتجاجين إيطاليين محددين ضد العولمة *(Della Porta, et al., 2006)* أحدهما موجه ضد مجموعة الثمانية في جنوا في يوليو عام ٢٠٠١ وضم الآخر محتجين أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الأوربي في فلورنسا في نوفمبر عام ٢٠٠٢. لقد فحصت الدراسة خصائص المحتجين، وشبكات المنظمات المشاركة وأنشطتها، والعلاقة بين المحتجين وبيئتهم الأكبر.

وكانت القضية المركزية لهذه الدراسة هي؛ ما إذا كانت الجماعات المختلفة المشاركة في تلك الاحتجاجات، وفي العولمة من أسفل على نحو أكثر عمومية،

منظمةً تنظيمًا كافيًا ومتكاملاً بحيث يمكن اعتبارهـــا حركـــة اجتماعيـــة عالميـــة *(Tackie Smith, 2008)*. إن حركة اجتماعية تتميز بالخصائص التالية: "شبكات من الجماعات والأنشطة ذات هوية طارئة، منخرطة في قـــضايا صـــراعية، تـــستخدم بالأساس أشكالاً غير تقليدية مـــن المـــشاركة" *(Della Porta, et al., 2006: 234)*. ويخلص المؤلفون، خلافًا لآراء معظم الملاحظين أن الجماعات تشكل بالفعل حركة اجتماعية. إن شبكة فضفاضة من المنظمات والجماعات الرسمية وغيـــر الرســـمية كانت توجد دائمًا عبر الزمن. ولقد سمح هذا للمؤلفين أن يخلـــصوا إلـــى أن هـــذه الجماعات والمنظمات المتنافرة تؤلف بالفعل حركة عالمية أو على الأقـــل متعديـــة للقوميات تعارض العولمة من أعلي. وهناك حقيقتان مهمتان بالنسبة لهذه النتيجـــة: أولاً، هناك تداخل متكرر الحدوث بين الأفراد والجماعات في الحملات المناهـــضة للعولمة. ثانيًا، لقد اشتدت التفاعلات بين الأفراد والجماعات عبر الزمن. ومن ثـــم يخلص المؤلفون إلى أن: "نتائج بحثنا تشير إلى أن حركة حول العدالة العالمية هي في حقيقة الأمر في طور التكوين". *(Della Porta, et al., 2006: 233)*.

ويخلص المؤلفون أيضًا إلى أن تلك الحركات ليست حركات اجتماعية فقط، ولكنها ذات طابع عالمي أيضًا. أولاً، إن أعدادًا كبيرة من المـــشاركين فـــي تلـــك الحركات يتماهون مع حركة تنتهج سياسة نقدية تجاه سيرورة العولمة، ويحـــددون أنفسهم بوصفهم مواطنين عالميين، على دراية بالتطورات العالمية، ويعبرون عـــن موقف متضامن مع المحرومين في العالم، ولا سيما فـــي الجنـــوب. ثانيًـــا، إنهـــم ينخرطون في نشاط غير تقليدي (مثلاً، احتجاجات الشوارع)، ويتوجه هذا النـــشاط بشكل متزايد نحو أهداف عالمية. ثالثًا، لقد طوروا بنية تنظيمية عالمية، ولا ســـيما من خلال شبكة الإنترنت. رابعًا، إنهم يحددون الصراع بوصفه صـــراعًا عـــالمي المجال.

إن لب هذه الحركات هو الاحتجاج، ويعتمد هذا على ثلاثة مبادئ. أولاً، يحمل الاحتجاج على الأقل إمكانية إحداث تلف مادي، وهذا التهديد وحده، بغض النظر عن أي تلف يمكن أن يحدث بالفعل، ينطوي على قيمة رمزية كبري. ثانيًا، تتطلب الاحتجاجات مشاركة أعداد كبيرة من البشر. وعندما توجد هذه الأعداد، يُظهر هذا ليس فقط قوة الخطر، وإنما أيضًا مدي الخطر الذي يمكن أن تشكله هذه الاحتجاجات بالنسبة لأولئك الموجودين في السلطة. وأخيرًا، هناك مبدأ المشاهدة من حيث إن المشتركين ينخرطون في أعمال – مثلاً، العصيان المدني – تشكل خطرًا كامنًا عليهم – إنهم يضعون أجسادهم، بل وحياتهم على المحك.

إن هذه الحركات الاجتماعية تتضمن أشكالاً تنظيمية مرنة، وتوجد في شبكات ترتبط بعدد آخر من الشبكات. إن هذه المرونة تفضي إلى استخدام مصطلح آخر يرتبط بالعولمة من أسفل هو مصطلح: حركة الحركات *(movement of movements)* الذي أصبح يستخدم من قبل عدد من الملاحظين والمحللين. وربما كان مصطلح"العولمة البديلة: *(alter- globalization)*، وهو مصطلح استخدمناه في عدة مناسبات في هذا الكتاب، هو المصطلح الأفضل بطبيعة الحال الذي يشمل هذا كله. إن مصطلح "العولمة البديلة" يعكس، مرة أخرى، حقيقة أن هذه الجماعات هي ذاتها عالمية الطابع، وبأنها ليست مناهضة للعولمة في حد ذاتها، وإنما بمعني أصح، للطريقة (الليبرالية الجديدة مثلاً) التي تمُارس بها في وقتنا الراهن.

حركات اجتماعية أكثر رسمية

غالبًا ما يستخدم أولئك الذين يقاومون العولمة "دفاعات فلسفية، بيروقراطية وتكنولوجية" متماثلة عالميًا. *(Niezen, 2004: 170)* ونتيجة لذلك "يتم على المدى

الطويل التجانس بين مجتمعات أكثر محدودية من خلال أشكال من النضال متماثلة عالميًا على نحوكبير للحصول على الاعتراف أو حق تقرير المصير. إن مساوئ وعلاجات الحداثة تصبح وبسرعة جزءًا من كل مجتمع ثقافي. لقد كان الأثر التراكمي لهذه التحولات العالمية يمثل تقليصًا فعليًا لإمكانات التعبير عن طابع جمعي *(Niezen, 2004: 170)*. وتكمن المفارقة هنا في أن أولئك الذين يقاومون العولمة يمكن أن يستخدموا تقنيات تساعد على اندماجهم بشكل متزايد في تلك السيرورة. وفي الوقت الذي تقل فيه احتمالات انطباق هذا على الحركات الاجتماعية المحلية وغير الرسمية إلى حد كبير، فإنها تكون أكثر احتمالاً بكثير بالنسبة للحركات الاجتماعية الرسمية التي تضم أولئك المشاركين في العولمة من أسفل.

الحركات الاجتماعية متعدية القوميات

إن أحد الأشكال التي يمكن لهذه المقاومة أن تتخذها هو الحركات الاجتماعية متعدية القوميات، مثل الحركات العمالية – ***(Bieler, Lindberg and Pillay, 2008; Evans, 2005: 655 – 70)*** – "المناهضة للهيمنة" أي التي تقف موقف المعارضة من عولمة الليبرالية الجديدة.

الحركات العمالية[١٢]

يرجع تاريخ الحركة العمالية الحديثة للقرن التاسع عشر وتطور الصناعة. لقد كان من الواضح منذ البداية، في أوربا على الأقل، أن هناك حاجة لاستخدام العمالة على نحو متعدد للقوميات ***(Cornfield, 1997: 278 – 87)*** حتى يمكن

استغلالها في الصناعات التي كانت تعمل بهذا الأسلوب. ولم تشمل الحركة المبكرة في أوربا النقابات فقط، وإنما أيضًا الأحزاب السياسية اليسارية (الشيوعية والاشتراكية)، والجمعيات التعاونية، إلخ. وأحد النماذج المبكرة (١٨٦٤ – ١٨٧٢) لحركة عمالية كان "رابطة العمل الدولية للرجال" أو "الأممية الأولى" *(First International)* التي كانت تهدف إلى تأييد الإضرابات، وتوعية العمال والجماهير العريضة، وكسب تأييد الحكومات لصالح العمال والنقابات، وتدعيم الحملات السياسية والمنظَّمة. ولقد كان كارل ماركس وراء القوة الشخصية والفكرية التي تقف خلف الأممية الأولى. لقد ألهمت عبارته الشهيرة "يا عمال العالم اتحدوا" الأممية الأولى وعددًا لا يحصى من الحركات ذات الصلة *(Marx and Engels, 1948 / 2000)*. وكان مغزى العبارة هو أن ما يجمع عمال العالم كان أكبر بكثير مما يجمعهم بالرأسماليين في بلادهم. وفضلاً عن ذلك، كان من المتوجب عليهم أن ينظموا أنفسهم وبطريقة واحدة لتأسيس النقابات العمالية.

لقد انهارت "الأممية الأولي" في المقام الأول بسبب الخلافات الداخلية، ولكن أعقبتها الأممية الثانية (١٨٨٩ – ١٩١٥) التي نُظِّمت بشكل أكبر على أساس التحالف بين الأحزاب الاشتراكية. ومع ذلك، ثبت عدم فاعلية جهودها الدولية بسبب قوة الدولة القومية والحدود القومية (بالإضافة إلى النزعة القومية)[١٣]. وانتهت هذه الأممية بسبب تورط الدول الأوربية في الحرب العالمية الأولى (وهي حرب أنهت أيضًا فترة مبكرة من العولمة الاقتصادية). لقد سعت هذه الأممية لمنع تلك الحرب من خلال مناشدة العمال بعدم المشاركة فيها وقتل زملائهم من العمال في أجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، اضطر العمال وغيرهم إلى فعل ذلك لأن اعتبارات النزعة القومية المتزايدة تفوقت على جهودها. وفي عام ١٩١٩، ظهرت إلى الوجود "الأممية الثالثة" (واستمرت حتى عام ١٩٤٣) بتشجيع من الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي الذين وصلوا إلى السلطة عام ١٩١٧. وكرد فعل، تشكلت

منظمة العمل الدولية" الغربية (*ILO*) الأكثر مناهضة للشيوعية (والاشتراكية) عام ١٩٢٠ بغرض تحسين أحوال بعض العمال على الأقل حتى لا ينجذبون إلى النقابات والحركات السياسية اليسارية. لقد انقسمت جهود العمل الدولية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية بين أنصار منظمات العمل الشيوعية وأنصار منظمات العمل الرأسمالية. لقد مالت النقابات العمالية في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة إلى تأييد الرأسمالية ومعارضة الوجود في نقابات عمالية يسارية، بينما أيدت النقابات العمالية الشيوعية هناك وفي الشرق النقابات اليسارية والأعمال التي يقوم بها الاتحاد السوفيتي.

وفي الجزء الأخير من القرن العشرين، ضعفت النقابات العمالية في كل أنحاء العالم، وانهار الاتحاد السوفيتي بطبيعة الحال ومعه الكثير من الشيوعية العالمية. وبحلول الثمانينيات رأت النقابات العمالية، التي تمتعت بالقوة في وقت من الأوقات في بريطانيا والولايات المتحدة، في العولمة النيوليبرالية تهديدًا لوظائف أعضائها وشنت حربًا وقائية ضدها دفاعًا عن مصالحها.

والرأي السائد الآن، هو أن أهمية النقابات العمالية عمومًا في انحسار، ويمكن تلمس هذا بصفة خاصة على ضوء علاقتها بالعولمة، بمعني أنه يتم النظر إليها الآن، بدرجة أو بأخرى بوصفها عاجزة أمام تلك السيرورة. ومع ذلك يوجد أولئك الذين يقدمون نماذج للنجاح التنظيمي في كل أنحاء العالم في وجه هذه السيرورات العالمية، ومن يؤمنون أن النقابات يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين تجاوزات العولمة النيوليبرالية وفي تأييد مصالح العمال في أجزاء كبيرة من العالم[١٤].

وإحدى العلامات التي تبعث على الأمل بالنسبة للذين يعتقدون أن النقابات ينبغي بل وتستطيع أن تؤدي مثل هذا الدور، مؤتمرٌ عقد في مدينة نيويورك في

أوائل عام ٢٠٠٦، تحت عنوان "الشركات العالمية – النقابات العمالية العالمية – البحث العالمي – الحملات العالمية". وكما يتضح من العنوان (وبشكل متكرر) كانت العولمة تحتل موقع الصدارة وتحتل مكانة مركزية في هذا اللقاء، الأمر الذي انعكس في ملاحظات سكرتير الخزانة في الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية *AFL – CIO*:

> **الأخوة والأخوات، أحب موضوع هذا المؤتمر لأنه يضع أمامنا التحديات بلغة ثوراتية تقريبًا – لقد ولَّدت الشركات العالمية مشكلات عالمية بالنسبة للعمال– وولَّدت المشكلات العالمية الحاجة إلى نقابات عمالية عالمية، وإذا أرادت النقابات العمالية العالمية أن تباري بالفعل قوة وسلطة الشركات العالمية، فإن علينا القيام ببحث عالمي وحملات عالمية.** *(Bronfenbrenner, 2007: 1)*.

إن المشكلة التي تواجه وجود نقابات أكثر تكاملاً وقوة ذات امتداد عالمي هي المعارضة التي تمثلها الشركات متعددة القوميات، والدول النيوليبرالية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية المختلفة (منظمة التجارة الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) التي ترتبط على نحو وثيق بالليبرالية الجديدة.

وهناك بعض الأمثلة على أنشطة عالمية ناجحة تقوم بها النقابات مثل مقاطعة شركات النفط (التي حدثت في عدة بلدان) ولا سيما شركة شل التي كانت تعمل وقتئذ في جنوب أفريقيا أثناء تبنيها لسياسة الفصل العنصري. لقد شملت المقاطعة اتحادات عمال ومنظمات من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا (شاركت نقابات عمالية من بلدان أخرى بطرق مختلفة). لقد كانت هناك، ولا تزال، جهود متعدية القوميات قامت بها النقابات، ولكن برونفنبرينر يخلص إلى أنه بعد عقدين من حملة شل:

تستخدم أكبر الشركات المزيد من القوة، وهي أكثر ترابطًا عالميًا، وأقل تقيدًا بالتضامن العالمي للنقابات العمالية. إن التحديات الآن أكبر. وفي الوقت الذي بدت فيه الشركات متعدية القوميات قبل ذلك مقيدة – إلى حد ما على الأقل – بالولاء إلى الصناعة أو الوطن، تحل أكبر هذه المؤسسات بشكل متزايد محل القدر الأعظم من سلطة الحكومة ولا تتقيد سوى بمصالح مستثمريها الكبار، ومقرضيها، وحاملي أسهمها. *(Bronfenbrenner, 2007: 4)*.

وعلى الرغم من ذلك، وُجد عدد من الحملات متعدية القوميات (ولكنها ليست عالمية) تشمل نقابات عمالية تضم عمالاً ماليزيين، ومنظمة غير حكومية دانمركية (تسيطر عليها حركتها العمالية)؛ واتحادات عمال الموز الكاريبيين ومنظمات غير حكومية في أوربا وأمريكا الشمالية والنقابة الداخلية لعمال الأغذية *(IUF)*، بالإضافة إلى عدد من العمليات متعدية الحدود في أوربا.

وعلى الرغم من أن هذه الجهود تظل ضئيلة، على الأقل بالمقارنة بنجاح الرأسمالية النيوليبرالية، وُجد مجالٌ لنجاح عالمي أكبر تمثل في إنشاء معايير العمل الدولية، في المقام الأول من خلال جهود "منظمة العمل الدولية *(ILO)*. لقد أقرت المنظمة نحو ٢٠٠ اتفاقية لمعالجة قضايا مثل "الأمن والصحة في العمل، ساعات العمل، الأجازات مدفوعة الأجر، الحد الأدني للأجور، الضمان الاجتماعي" إلخ، على الرغم من أن التصديق على هذه الاتفاقيات بين الدول القومية لم يكن سهلاً وبدا تأييدها في انحسار نظرًا لازدياد قوة العولمة وتنامي نفوذها *(Maupain, 2007: 705)*. ومع ذلك، كان لهذه الاتفاقيات أثر على التشريع والممارسة في العديد من الدول.

المنتدى الاجتماعي العالمي وفاعلية السيبر

إن وجود الإنترنت منح معارضي العولمة على وجه العموم، أو مظهر محدد من مظاهرها أداة قوية للارتقاء بمعارضتهم على أسس إقليمية بل وعالمية. إن أصول الحركة المناهضة للعولمة إبان اجتماعات مركز التجارة العالمي في سياتل في أواخر نوفمبر عام ١٩٩١، وما تلاها من احتجاجات في واشنطن دي سي (أبريل ٢٠٠٠)، وبراج (سبتمبر ٢٠٠٠)، وجنوا (يوليو ٢٠٠١) وغيرها، كانت تستند إلى فاعلية السيبر *Cyberactivism*. وفضلاً عن ذلك، كان إنشاء "المنتدى الاجتماعي العالمي" ***(Fisher (WSF) and Ponniah, 2003; Sen, et al., 2004)*** ولقاؤه الأول في يناير ٢٠٠١، في بورتو أليجري في البرازيل، هو الآخر نتيجة لهذه الفاعلية إلى حد كبير. وفيما بعد، وعلى مستوى أكبر، كانت اجتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري وومومباي (يناير ٢٠٠٤) أكثر اعتمادًا على فاعلية السيبر.

لقد تأسس المنتدى الاجتماعي العالمي عام ٢٠٠١ باعتباره رد فعل المنتدى الإقتصادي العالمي، ولكن كانت له جذور أخرى، أيضا، مثل احتجاجات عام ١٩٩٩ على منظمة التجارة العالمية *WTO* في مدينة سياتل. وأحد المحاور العامة المهمة للمنتدي كان الافتقار إلى الديمقراطية في الشئون الاقتصادية والسياسية العالمية. لقد انبثق من فكرة ضرورة عمل المزيد لعلاج هذه المشكلة وغيرها عوض الاكتفاء بالاحتجاجات. أي أن هناك حاجة إلى اقتراحات أكثر إيجابية وعينية للتصدي لهذه القضايا (ولا سيما قدر أكبر من الديمقراطية ***(Smith and Karides, 2008*** بالإضافة إلى منتدي يمكن أن تبرز فيه هذه الاقتراحات. لقد كان شعاره "عالم آخر ممكن" ***(Teivainen, 2007: 1302 – 4)*** أي، وجوب وجود بديل لليبرالية الجديدة ***(Peter Smith, 2008: 13 – 33)*** يسود العالم

اقتصاديًا وسياسيًا. وفي الوقت الذي يتمتع فيه الشعار بالقوة، فإن المنتدى الاجتماعي العالمي لم يمض حتى الآن إلى ما هو أبعد منه لإنتاج أفعال يمكن أن تساعد بالفعل في جعل هذا العالم واقعًا ملموسًا.

لقد جذب الاجتماع الأولى للمنتدي الاجتماعي العالمي في مدينة بورتو أليجري في البرازيل *(Byrd, 2005: 151 – 63)* ٥,٠٠٠ مشاركًا، وبلغ عدد المشاركين ١٠٠,٠٠٠ في اجتماعات عام ٢٠٠٤ في مومباي في الهند، وفي مدينة بورتو أليجري عام *2005*. وفي عام ٢٠٠٦ تفتتت مركزية الاجتماع وتم عقده في ثلاث قارات، وتطورت اجتماعات أخرى كثيرة محلية، وقومية، وإقليمية.

إن المنتدى الاجتماعي العالمي *WSF*، ليس المقصود به أن يكون حركة سياسية أو ممثلاً ، ولكنه مجرد ساحة يمكن أن يتبادل فيها أشخاص ذوو اتجاهات واحدة أفكارًا حول القضايا العالمية. إن التنوع الذي يتمتع به المشاركون في المنتدى يجعل من تطور الاقتراحات السياسية الملموسة، بغض النظر عن الأفعال، أمرًا صعبًا. لقد واصل المنتدى الاجتماعي العالمي النضال من أجل هذه القضية ومن أجل تأكيد هويته ودوره في العولمة.

لقد تأسس المنتدى الاجتماعي العالمي بشكل أولي وإلي حد كبير على قاعدة فعالية السيبر. إن المنتدى شبكة اجتماعية ضخمة، ولقد أصبحت فاعلية السيبر (وكذلك المنتدى الاجتماعي العالمي)، ولا عجب، تعتمد على "المنطق الثقافي للعمل على شبكة الإنترنت" الذي يشمل: إقامة روابط وصلات أفقية بين عناصر متنوعة ومستقلة؛ التنسيق اللامركزي بين العناصر والذي يشمل اتخاذ القرار على نحو ديمقراطي مباشر؛ واستخدام شبكة الإنترنت الموجهة ذاتيا. *(Juris, 2005: 189 – 208)*.

وحالة أخرى إضافية محددة لقوة فاعلية السيبر تتضمن سلسلة من الأحداث التي أعقبت الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، ولا سيما إندونيسيا، حيث انصب

الغضب الذي ترتب على الأزمة على الصينيين الإثنيين *(Ong, 2003: 82 – 100)*. وبحلول مايو ١٩٩٨، تعرضت المتاجر الصينية في إندونيسيا للنهب وأُحرقت، كما تعرض المقيمون الصينيون للهجوم والنساء الصينيات للاغتصاب، ووردت تقارير عن قيام مجموعات الحراسة الأهلية بمطاردة الصينيين، وقتلهم واستعرضت رءوس الضحايا على أسنة الخوازيق. وهناك تقارير تفيد بأن الشرطة اكتفت بالتفرج على ما يحدث. لقد كان هناك تاريخ طويل للمشاعر المناهضة للصينيين في إندونيسيا، واعتبر الصينيون في إندونيسيا وكل مكان في العالم أن الحكومة والمجتمع الدولي لم يفعلا سوي القليل، أو لم يفعلا شيئًا على الإطلاق لمساعدة ضحايا العنف الناشئ عن مناهضة الصينيين.

لقد نُظمت الاجتماعات الحاشدة المناهضة للعنف الموجه ضد الصينيين في إندونيسيا بداية من أغسطس عام ١٩٩٨، في الكثير من المدن في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كندا وأستراليا وآسيا. ولقد أصبحت هذه الاحتجاجات والتنسيق بينها ممكنين بفضل إنشاء موقع "هوارن العالمي: ***Global Huaren*** (الشعب الصيني العالمي). وإنشاء فيدرالية هوارن العالمية ***World Huaren Federation***.

ويوجد ما يقرب من ٥٠ مليون إنسان من أصول صينية في الديسبورة الصينية، وهم موزعون على أكثر من مائة بلد من بلدان العالم، ومعظمهم من مستخدمي الكمبيوتر ويمكنهم الدخول إلى شبكة الإنترنت. إن أعدادهم الضخمة وخبرتهم العالية بشئون الكمبيوتر تجعلان منهم جماعة مثالية لخلق جمهور للسيبر على غرار الجمهور المشارك في موقع "هوارن العالمي".

إن ما قام به موقع "هوارن العالمي" هو في واقع الأمر خلق جمهور صيني عالمي لم يوجد فيه المرء من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح موقع هوارن العالمي حارسًا مهمًا للمصالح الصينية. إنه "منظمة افتراضية[١٥]"، بمعنى أنه غير

محدد بموقع جغرافي خاص؛ إنه يوجد فقط على شبكة الإنترنت؛ إنه منظمة بلا مكان. بمعنى أنه لا يوجد في مكان محدد ولا يمتلك أية مقرات. ومن المحتمل ظهور المزيد من هذه المنظمات العالمية مع استمرار تكاثر إمكانيات الدخول إلى شبكة الإنترنت.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه الاختلاف حول أهداف موقع هوارن العالمي، يجب ملاحظة أن بالإمكان استخدام الإنترنت بسهولة لخلق حركة عالمية ذات أهداف شائنة باستخدام عدد قليل من النقرات على لوحة المفاتيح. وفضلاً عن ذلك، وحتي بافتراض وجود أهداف سامية، فإن الأفكار التي يتم نشرها يمكن أن تكون مربكة ومن ثم يمكن أن تسفر عن نتائج غير متوقعة.

هوجو شافيز

تم انتخاب هوجو شافيز لأول مرة رئيسًا لفنزويلا عام ١٩٨٨، وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦. وأثناء دراسته بالجامعة، كان ملتحقًا بالاتجاه القومي اليساري المعروف بالبوليفارية (المسماة على اسم الرئيس الفنزويلي الثوري سيمون بوليفار). لقد ترقي إلى رتبة مقدم في الجيش الفنزويلي وقاد محاولة انقلاب عام ١٩٩٤، ضد الرئيس الظالم كارلوس أندرياس بيريز. لقد فشلت محاولة الانقلاب، ورغم ذلك أعلن شافيز صراحة أنه يخطط للاستمرار في أنشطته الثورية.

لقد قضي سنتين في السجن، ثم تم العفو عنه من قبل رئيس جديد (كان بيريز قد اتهم في الفترة البينية بالتقصير والخيانة). وعند إطلاق سراحه، قاد الحركة الجمهورية الخامسة وظل محط اهتمام الجمهور، ومهد هذا الطريق لتوليه

منصب الرئاسة عام ١٩٩٨. ولقد أطيح بشافير نفسه عام ٢٠٠٢، في انقلاب عسكري بمباركة من الولايات المتحدة ودعمها على الرغم من أنه كان منتخبًا انتخابًا ديمقراطيًا لرئاسة فنزويلا. واتهم شافير الولايات المتحدة ليس فقط بالتورط في انقلاب عام ٢٠٠٢، ولكن بالتخطيط بعد ذلك لاغتياله. قد اكتسب شافيز، كما عاينا، في الفصل ٢ شهرة من خلال خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٦، والذي أطلق فيه لقب "الشيطان" على الرئيس الأمريكي دبليو.جورج بوش. وحيًا في الوقت ذاته الآراء السياسية والاقتصادية للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي.

والأمر الأكثر أهمية هو أن شافيز برز باعتباره قائدًا مقاومة العولمة النيوليبرالية ومؤيدًا لشكل جديد من أشكال العولمة (إن له حلفاء في أمريكا اللاتينية مثل فيدل وراءول كاسترو ورئيس بوليفيا إيفوموراليس). ولقد ساعده في ذلك كونه رئيسًا لدولة نفطية غنية – وذات نفوذ – حققت ثراءً مطردًا نتيجة لارتفاع أسعار البترول (على الرغم من هبوط هذه الأسعار على نحو مؤثر كما بينا في أكثر من موضع في هذا الكتاب). إنه يسعي على سبيل المثال إلى تأسيس نظام للتمويل الإقليمي – بنك الجنوب – يمكنه مقاومة جهود البنك الدولي، والبنك الدولي الأمريكي للتنمية اللذين يتخذتان من واشنطون مقرًا لهما ويخضعان للهيمنة الأمريكية، وأن يكون هذا النظام بديلاً لهما وأن يحد من نفوذ صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية. وكان من المقرر أن يبدأ بنك الجنوب ممارسة عمله عام ٢٠٠٨ برأسمال قدره ٧ بلايين دولار، وأن يتخذ من كاراكاس في فنزويلا مقرًا له، وأن يضم دولاً مثل الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، والإكوادور، وباراجواي، وأوروجواي وفنزويلا (وربما كولومبيا). يقول وزير المالية الفنزويلي، "الفكرة هي أن نعتمد على هيئة تنمية تخصنا، وتحت قيادتنا" (مقتبس من *Barrionuevo, 2007a: A3*). وفي أوائل عام ٢٠٠٧، أعلن شافيز خططًا لسحب

فنزويلا من صندوق النقد الدولي (لقد سدد دين الدولة للصندوق لمدة خمس سنوات قادمة بالنسبة لما هو مقرر في الجدول). لقد كانت لديه خططًا لتقديم توازنٍ إقليمي بديل لصندوق النقد الدولي *(Ramero, 2007: 8)*. لقد عارض في الماضي منطقة التجارة الحرة للأمريكتين *(FTAA)* التي تدعمها الولايات المتحدة، ولعب دورًا كبيرًا في زعزعتها إن لم يكن القضاء عليها نهائيا، ودفع بـ "البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية: "*Alternative Bolivariana Para America*"، كما ساند أيضًا النسخة الأمريكية اللاتينية من الناتو.

البديل الفرنسي

هناك رأي شائع واسع الانتشار يذهب إلى أن المجتمع الفرنسي ككل، في تضاده مع مثيري الشغب الذين تمت مناقشتهم في الفصل ١٥، كانت له الريادة في مقاومة العولمة. ولقد تمثل هذا، من بين أشياء أخرى، في رد الفعل الفرنسي المبكر تجاه مشروب الكوكاكولا (وكولونيالية الكولا: *Kuisel, 1973*، انظر الفصل ٤) بعد الحرب العالمية الثانية وإطلاق أحد المسئولين الفرنسيين على افتتاح ديزني الأوربي خارج باريس وصف "تشرنوبل ثقافي"[١٦]، وأعمال جوزيه بوفيه ضد ماكدونالدز في فرنسا *(Morse, 2002: 245 – 9)*.

وعلى الرغم من وجود عنصر قوي من الحقيقة في هذا، يجادل فيليب. هـ. جوردون وصوفي مونييه *(2001)* في "التحدي الفرنسي: التكيف مع العولمة" *The French Challenge: Adapting to Globalization*، أن قصة العلاقة بين فرنسا والعولمة أكثر تعقيدًا بكثير. إنهما يشيران في حقيقة الأمر إلى أن فرنسا تكيفت بطرق عديدة، مع العولمة ولا سيما من الناحية الاقتصادية. لقد كانا يكتبان قبل انتخاب نيكولاس ساركوزي لرئاسة فرنسا عام ٢٠٠٧. إن ساركوزي رسم

طريقًا لجعل فرنسا أكثر انفتاحًا على العولمة بوجه عام، وسعى إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة تشمل قبولاً أكبر بالأمركة.

وعلى الرغم من هذا، يعدد جوردون ومونيه بعض الأسباب التي تفسر لماذا تمثل العولمة أيضًا هذا التحدي بالنسبة إلى فرنسا. أولاً، كانت فرنسا تكرس لسيطرة الدولة على الكثير مما يصل إليها، وكانت العولمة تشكل بوضوح تهديدًا لهذه السياسة. ثانيا، يتمسك الفرنسيون بشدة بثقافتهم وهويتهم، وهم يرون أن العولمة تشكل تهديدًا لهذين العاملين، ولا سيما الأمركة التي يساوي الكثير من الفرنسيين بدرجات متفاوتة (خطأ) بينها وبين العولمة. ثالثا، تتمسك فرنسا، بجذورها القوية في حركة التنوير، وبالعقلانية، في الوقت الذي كان ينظر فيه إلى العولمة باعتبارها سيرورة تتسم بالفوضي تهدد النظام العقلاني. رابعًا، استمرت فرنسا في أن يكون لها تطلعاتها العالمية بعد أن تخلت دول أوربية كبيرة أخرى (بريطانيا العظمي مثلاً) عن مثل هذه التطلعات، ومهما يكن من أمر، فإن عالمًا كونيًا، ولا سيما في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة، يهدد الرؤية السامية التي تكونها فرنسا عن نفسها في العالم. وأخيرًا، إن الفرنسيين قانعون تمامًا بنوعية حياتهم ولا يرون ما يدعو إلى تهديد أسلوب حياتهم عن طريق العولمة، ولا سيما عبر الإصلاحات النيوليبرالية أو أي شيء آخر. إن الفرنسيين محافظون بشكل أسطوري ولا سيما فيما يتعلق بقضايا أسلوب الحياة.

وفي إطار الاقتصاد (مثلاً، الخصخصة، تطور سوق الأوراق المالية، الصناعات العالمية، الانفتاح الاقتصادي)، كان تكيف فرنسا مع العولمة بعيد المدي ومرضيًا. ومع ذلك، كان تكيفها من الناحية الثقافية غير مرضٍ لأنها كانت حريصة على حماية تقاليدها الثقافية، واللغوية والمطبخية المميزة. وعلى الرغم من هذا، لا يتعين النظر إلى العولمة بالضرورة بوصفها عدوًا لهذه التقاليد، ولكن يمكن النظر إليها أيضًا بوصفها طريقة يمكن بها لكل هذه الأشياء أن تنتشر بشكل أوسع في كل أنحاء العالم.

وعمومًا، يمكن النظر للفرنسيين باعتبارهم مقاومين لفكرة أن عولمة تتبنى نموذج مقاس واحد يناسب الجميع (الليبرالية الجديدة مثلاً) في كل أنحاء العالم أمر لا مفر منه. وليس من الصحيح بالضرورة أن يكون المزيد من العولمة هو الأفضل بالنسبة لكل شخص. لقد قبل الفرنسيون بالعولمة، ولا سيما في الاقتصاد، ولكن كانت اتجاهاتهم في مجالات أخرى (ولا سيما الثقافة) محسوبة ومعيَّرة. لقد سعوا في كل المجالات ليس لمجرد الاستسلام للعولمة، وإنما للسيطرة عليها. *(Mondialization maîtrisée)* ويندرج تحت هذا الجهود المبذولة للحفاظ على الدولة، والتمسك بالاتحاد الأوربي بوصفه طريقة للحد من العولمة التي تتزعمها أمريكا، واستخدام سياسة التجارة للحد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية النيوليبرالية، وتطوير سياسة خارجية (قبل انتخاب ساركوزي على الأقل) تشدد على عالم متعدد الأقطاب لمناهضة الهيمنة السياسية والعسكرية لأمريكا. ووفقًا للأمر الأخير، كانت فرنسا مميزة في معارضتها وعدم اشتراكها في الحرب العراقية التي كانت تتزعمها أمريكا.

هل مقاومة العولمة مهمة؟

على الرغم من أن مقاومة فرنسا للعولمة كان أمرًا مشهودًا، وتميُّز العولمة على الصعيد العالمي بالقوة والتنوع على وجه العموم، فقد تم رفض المقاومة إلى حد كبير من قبل أنصارها والمعتقدين في توسعها المستمر بل والحتمي. إن دي لاديهيسا *de la Dehesa (2006: 182)* على سبيل المثال، الذي يرفض معاوضة العولمة، يقدم "حقيقتين إمبيريقيتين":

أولاً، أن الأقليات التي تتأثر بالظاهرة تأثرًا عكسيًا، أو أولئك الذين اختاروا موقف الاحتجاج هم من أصحاب

الصوت العالي على وجه العموم، بينما يميل المستفيدون منها إلى التزام الصمت. والحقيقة الثانية، هي أن الجماعات الأفضل تنظيمًا بالأساس – تلك التي تمارس معظم الضغوط على أصحاب القرار – هي التي تتزعم المناظرات وهذا في الغالب يترك جماعات الأغلبية والأقل تنظيمًا مع ذلك، خارج الصورة.

بعبارة أخرى، يتم نبذ معارضي العولمة لكونهم يشكلون عددًا صغيرًا من أصحاب الصوت العالي المنظمين، بينما يمثل المؤيدون "أغلبية صامتة" أقل تنظيمًا. ويمكن للقراء الاحتفاظ بهذا النقد في أذهانهم وهم يفكرون في هذا الفصل ويراجعون في عقولهم الأشكال المختلفة من النضال، والمعارضة، والمقاومة تجاه العولمة التي ناقشناها من قبل.

ويبقى بطبيعة الحال معاينة أثر الكساد الكبير على مقاومة العولمة. إن من الواضح مع ذلك –فيما يبدو– أنه إذا ما توغلت العولمة واتسعت على مدار فترة زمنية طويلة، فإنها سوف تكبح مقاومة أشد للعولمة.

مستقبل العولمة

ننهي هذا الكتاب بمناقشة موجزة حول مستقبل العولمة *(Zedillo, 2007)* . فعلى الرغم، كما يفيد العنوان، من أننا نتحدث عن سيناريو معقد يتضمن أشكالاً متعددة من المستقبل بالنسبة لأشكال متعددة من العولمة *(Turner, 2007b: 675 – 92)*، أو بعبارة أخرى، نظرًا لعدم وجود عولمة واحدة، فلن يكون هناك مستقبل وحيد لها. فقط يمكننا، مثلما حدث في الأقسام السابقة من هذا الفصل حيث تمكنا من مناقشة عدد محدود من وسائل التصدي للعولمة

ومناقشتها، أن نستعرض بسرعة عددًا قليلاً من مظاهر مستقبل العولمة، أو عددًا قليلاً من أشكال هذا المستقبل بالنسبة لعدد قليل من العولمات. وسوف يكون من المستحيل بطبيعة الحال تقديم نظرة شاملة حول مستقبل العولمة الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي، والديني، والرياضي، والريفي والحضري، والديموغرافي،... إلخ. إن كل واحد من هذه المجالات العريضة يضم عددًا من العولمات الأكثر تحديدًا. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نناقش تحت عنوان الاقتصاد وحده، مستقبل اقتصادات الليبرالية الحرة، والشركات متعددة القوميات، والحركة العمالية، والاستهلاك، ومستقبل اقتصادات الصين، والهند، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، إلى آخره.

ومن الجدير بالذكر أيضًا، أنه على الرغم من أن العلوم الاجتماعية مفيدة في تحليل الماضي بل والمستقبل، فإن تكهناتها حول المستقبل ضعيفة بشكل فاضح. إن تاريخ الفكر الاجتماعي مشوب بالتنبؤات الخاطئة (نبوءة ماركس بسقوط الرأسمالية، على الأقل حتى الآن)، بل وتكون في بعض الأحيان سخيفة بكل ما في الكلمة من معنى (نبوءة أوجست كونت حول مجيء دين وضعي جديد يكون فيه الحبر الأعظم).

وبناءً عليه، فإن الكتاب لن يقدم أي تنبؤات مؤكدة حول الأشكال العديدة لمستقبل العولمة، وإنما سوف يكتفي ببعض التأملات والسيناريوهات السريعة حولها.

إن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها فيما يبدو من كل ما تقدم في هذا الكتاب، وكل ما حدث عالميًا في أواخر القرن العشرين على الأقل وأوائل القرن الواحد والعشرين، هي أن العولمة بوجه عام، ومعظم العولمات على الأقل، سوف تستمر ومن المحتمل جدًا أن تنمو وتتسع. وتبدو هذه النبوءة الأكثر أمانًا داخل الاقتصاد الذي تعولم أسرع من أي مظهر آخر من مظاهر العالم الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن خبراء عديدين في الاقتصاد ليسوا ميالين لضمان عولمته المستقبلية. إن جيفري فريدن يشير بقوة لحقيقة أن الحقبة السابقة للعولمة الاقتصادية ماتت مع نشوب الحرب العالمية الأولى. إنه على وعي تام بأن العولمة، ولا سيما العولمة الاقتصادية، قد عاودت الظهور والنمو بشكل ضخم في النصف الأخير من القرن العشرين وامتدت إلى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين. وبينما اتسم هذا الطور من أطوار العولمة بالقوة على نحو استثنائي، فإن فريدن لا يؤمن بأن مستقبلها مؤكد بالضرورة *(Frieden, 2006: 470 – 2)*. إن المعوقات الكبرى في رأيه ذات طبيعة سياسية وتأتي على الأرجح من مصدرين. فمن جهة، يرغب المؤيدون للعولمة وأسواقها أن يحققوا قدرًا أكبر من التحكم فيها وفي تقلباتها وصعوباتها من خلال أشكال أفضل من الحوكمة العالمية. ومن جهة أخرى، يرى منتقدو العولمة الحاجة إلى قدر أكبر من المحاسبة (انظر ما سبق) من خلال إنشاء المؤسسات السياسية المتعددة التي يمكن أن تمارس سيطرة أكبر على الاقتصاد العالمي ومن منظور نيوليبرالي على الأقل. إن هذا التوجه الخارجي يمكنه أن يدق ناقوس الموت بالنسبة لاقتصاد يمكنه، من هذا المنظور، أن يؤدي عمله على نحو أفضل إذا ما ترك وشأنه الخاص.

ومهما يكن من أمر، يبدو أن التهديد الأكبر للعولمة يأتي من الاقتصاد نفسه. إن من المرجح أن تزهر العولمة طالما كانت حالة الاقتصاد العالمي جيدة. ومع ذلك، هددت الكوارث الاقتصادية في الماضي العولمة، وفي حالة الكساد الكبير، أوشكت على إلحاق الدمار بها. ومن الواضح أننا نواجه هذا التهديد مرة أخرى مع تفاقم الأزمة المالية، وأزمة الائتمان، والمصارف والأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الكبرى. فإذا كان مستقبل العولمة الاقتصادية ليس مضمونًا أو مؤكدًا، فمن المرجح إذن ألا نتمكن من التنبؤ على نحو لا لبس فيه بالنمو والتوسع المتواصلين للعولمة بشكل أكثر عمومية.

ويقدم إمانويل والرشتاين (78 – 1263 :2005) المعروف بصياغة نظرية للنظام العالمي (انظر الفصلين ٣ و٤) والذي ينظر إلى مستقبل الاقتصاد العالمي على أساس ثلاث قضايا مترابطة، سيناريو عابسًا ولكنه أكثر تفاؤلاً إلى حدٍ ما.

أولاً، هل يستطيع كل جزء من أجزاء العالم في المستقبل غير البعيد جدًا أن يحقق مستوى المعيشة الذي تتمتع به معظم دول العالم المتقدمة اقتصاديًا (الدانمرك مثلاً) ؟ بمعني، هل نشهد مساواة اقتصادية واجتماعية في المستقبل؟ ويرد والرشتاين بالنفي. إنه يجادل، أولاً، أن تاريخ العالم كان يتضمن دائمًا زيادات وليس انحسارات في عدم المساواة. ثانيًا، إذا لم تعد بعض البلدان وصناعاتها قادرةً على احتكار النشاط الاقتصادي، "فإن الأساس الذي يقوم عليه وجود اقتصاد عالمي رأسمالي سوف يتعرض للانهيار" *(Wallerstein, 2005: 1268)*. وتقوم الفرضية على أن الرأسمالية لا يمكنها أن تسمح لشيء بتهديد منطق وجودها، ومبدأ عدم المساواة الذي يشكل جوهرها.

ثانيًا، هل يمكن للعالم الذي يعاني من عدم المساواة بشكل صارخ في الوقت الحالي أن يستمر على ما هو عليه لوقت طويل؟ يقول والرشتاين "لا" لسببين رئيسيين. أولاً، إن قدرة الرأسمالية على مراكمة الأموال تعاني من حالة انحسار وهذا يضعف البنى السياسية القائمة على مثل هذا التراكم. ويرتبط هذا بالقضية الثانية وهي؛ أن الدول التي عانت من الضعف سوف تكون عاجزة بشكل متزايد عن التحكم في ثورة "الطبقات الخطيرة". إن والرشتاين يرى بالفعل "فوضى متفشية" في القرن الواحد والعشرين.

ثالثًا، ما البدائل التي تطرح نفسها؟ إن والرشتاين يتنبأ باحتمال انهيار النظام العالمي الحالي (وهذا يبدو احتمالاً أكبر في خضم الكساد الكبير)، ولكن ما سوف يحل محله لا يمكن تمييزه بدرجة كبيرة من الدقة على الرغم من وجود إمكانية

أكبر لتطور البلدان الأقل تقدمًا من أي وقت مضى. إن والرشتاين يرى أملاً أكبر في الحركات الاجتماعية (تلك التي ترتبط بالمنتدى الاجتماعي العالمي) مما يراه في أفعال الدول القومية. إنه يرى أن من الأفضل لهذه الحركات أن تدفع في اتجاه اللا تسليع(١٧). إن سيرورة كهذه تسير في اتجاه مضاد لأهداف الليبرالية الجديدة ويمكنها أن تقدم الأساس لنظام سياسي بديل.

فإذا علمنا أن والرشتاين ماركسي، فلن يسعه سوي أن يقدم بعض الأمل بالنسبة لمستقبل اقتصاد لا يقوم على التسليع يمكن أن يشكل قاعدة لنظام سياسي مختلف. ومع ذلك، ونظرًا لأن السلع هي جوهر الاقتصاد الحديث، فليس من الواضح أبدًا أي شكل يمكن أن يكون عليه اقتصاد مضاد للتسليع، أيًا كان نوع هذا الاقتصاد، وما إذا كانت لديه أي فرصة في النجاح.

سيناريو "ماكس المجنون"

ويتنبأ أحد المراقبين، على الطرف الآخر، بمستقبل عالمي يدعوه سيناريو "ماكس المجنون: *Mad Max (Turer, 2007b: 675 – 92)*. ويشير هذا إلى فيلم سينمائي يعالج رؤية تنبؤية للمستقبل يعود فيها البشر إلى طرق للحياة بدائية وغاية في العنف. ويمكن في واقع الأمر أن نجادل بأننا بدأنا نري بالفعل مقدمات لهذا النوع من الحياة في شوارع المدن العراقية، وأفغانستان، وباكستان، والصومال، إلخ. والأمر أشبه ما يكون بدول بلا حكومات، ولا دول مثل الصومال التي تقدم أكثر النماذج تطرفًا لسيناريو ماكس المجنون، حيث يكون هذا العالم أقرب ما يكون إلى الواقع، إن لم يكن كذلك بالفعل.

ويصبح سيناريو "ماكس المجنون" أكثر احتمالاً بالنسبة للجزء الأعظم من سكان العالم من خلال مجموعة من الشواهد الحالية:

- أزمات متسارعة دائمة في الاقتصاد الرأسمالي.
- ارتفاعات مؤثرة في أسعار البترول (بينما هبطت أسعاره بشكل مؤثر أخيرًا، فإنها سوف ترتفع مرة أخرى بكل تأكيد فيما يبدو بسبب الحد من الإمداد) سوف يترتب عليها من بين أشياء أخرى ارتفاع أسعار الغذاء، ونقص الأغذية ("تسونامي صامتة" بالفعل ربما تؤثر على ١٠٠ مليون إنسان *(Sulivan, 2008: A1, A13)* وأعمال شغب بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج ونقل الغذاء بكل أنواعه.
- وسوف يؤدي النقص المتزايد في الإمدادات ليس إلى أسعار أعلى فقط، وإنما إلى معارك، بل وربما حروب صريحة حول العدد المتناقص في آبار البترول العاملة، واحتياطات البترول، وربما حول البلدان المنتجة للبترول ذاتها.
- سوف يؤدي النمو السكاني في المناطق الأقل تقدمًا[١٨]، إلى معارك منظمة بسبب الغذاء الذي سوف يوجد بكميات ضئيلة.
- سوف يؤدي نقص إمدادات الماء العذب إلى معارك مشابهة بين من يمتلكون الماء، ومن لا يمتلكونه.
- سوف تتسبب ارتفاع مياه البحر في نزوح أعداد كبيرة من البشر من الجزر والمناطق الساحلية، إلى داخل البلاد حيث يدخلون في صراع مع السكان المقيمين غير الراغبين في التخلي عن أراضيهم، أو حتى في أن يشاركهم فيها أحد.

- المبادلات النووية التي يمكن أن تؤدي إلى حروب نووية أكبر وربما إلى "شتاء نووي"، ومن بين أكثر المتحاربين احتمالاً في الوقت الراهن إسرائيل وإيران، والهند وباكستان.
- إن انهيار إحدى القوى النووية (يمكن أن تكون باكستان هي الأكثر احتمالاً) ربما يؤدي إلى سلسلة من الأحداث التي تسفر عن وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين.
- إن تفجير إحدى "القنابل القذرة" المحمولة في إحدى الحقائب في إحدى مدن الشمال الرئيسية يمكن أن يتسبب في تدمير تلك المدينة، في المقام الأول من خلال التسبب في انبعاث معدلات عالية من الإشعاع الذي يتلكؤ لمدد طويلة، الأمر الذي يجعل بعض أجزاء من المدينة على الأقل غير صالحة للإقامة.
- وسوف يؤدي تفجير قنبلة الحقيبة هذه إلى عمليات ثأر، ربما تشمل أسلحة نووية ضد المجرمين المفترضين.

ملخص الفصل

إن العولمة ليست ظاهرة واحدة، وإنما توجد عولمات كثيرة. وفي الوقت الذي تتعين فيه مقاومة بعض هذه العولمات، فإن البعض الآخر يلقي الترحيب ويتعين تشجيعه. إن هناك أشكالاً متعددة من المستقبل لأشكال مختلفة من العولمة.

وهناك ثلاث مقاربات تتعلق بالمقاومة الاقتصادية العالمية. النزعة الحمائية للتجارة التي تشمل التدخلات الحكومية المنظمة في التجارة الخارجية المتمثلة في فرض التعريفات الجمركية مثلاً والحواجز الأخرى التي يكون الهدف منها تشجيع المنتجين المحليين ووضع العراقيل أمام منافسيهم في الخارج. وعلى الرغم من وجود إجماع واسع النطاق حول عدم فاعليتها، فإن النزعة الحمائية لا تزال قائمة بالفعل نظرًا لأنها تحمي الاقتصاد المحلي من الصدمات المنظمة.

وهناك مقاربة أخرى للعولمة الاقتصادية برزت لمناهضة مبدأ "التجارة الحرة" لليبرالية الجديدة تتمثل في "التجارة العادلة: ***Fair Trade***". إن "التجارة العادلة" تهدف إلى إيجاد نظام اقتصادي عالمي أكثر أخلاقية ومساواة، لا تخضع فيه الأسعار، على سبيل المثال للسوق، وإنما يمكن التفاوض بشأنها من قبل المنتجين والمستهلكين. وفي الوقت الذي حققت فيه "التجارة العادلة" شعبية بين المستهلكين في الشمال، لم تحقق سوي قبول محدود من قبل المنتجين. إن قدرتها على تمويل سوق شاملة أو إمكانية تطبيقها على منتجات مصنّعة، أمر مشكوك فيه أيضًا.

ويتعلق الشكل الثالث من أشكال مقاومة العولمة الاقتصادية بمساعدة "بليون القاع". إن المعونة المتزايدة هي مجرد واحدة من الإجراءات الكثيرة المطلوبة. إن المعايير والمقاييس الدولية يمكن تكييفها مع احتياجات بليون القاع. وسوف يسفر تخفيض الحواجز التجارية أيضًا عن تقليص عملية التهميش الاقتصادي لهؤلاء البشر وأوطانهم.

إن إمكانية المحاسبة والشفافية المتزايدة من بين القضايا الرئيسية للتصدي للعولمة السياسية. إن كل المنظمات السياسية، وعلى مختلف الأصعدة، ينبغي أن تخضع للمزيد من عمليات المحاسبة بالنسبة لما تقوم به من أنشطة. إنها الآن محاطة ببحر من "عدم الشفافية"، ولقد ساعدت العديد من الآليات على تحقيق المزيد من الشفافية مثل أنظمة العدالة متعدية القوميات، والمحاكم الدولية، والمجتمع المدني، ومنظمة "الشفافية الدولية".

ويتم التصدي لقضايا الصحة العالمية الآن من قبل المنظمات الكبرى متعدية القوميات مثل منظمة الصحة العالمية *(WHO)* بالإضافة إلى المزيد من المبادرات الخاصة مثل "مؤسسة جيتس". وفي الوقت الذي حققت فيه منظمة الصحة العالمية بعض النجاحات المهمة، فإنها تلقت الكثير من الانتقادات بسبب ضعف القيادة ونقص التمويل.

إن مقاومة العولمة، شأنها شأن العولمة ذاتها، متعددة، ومعقدة، ومتناقضة، وملتبسة. وتحمل هذه الحركة أيضًا إمكانية أن تبرز بوصفها المحيط العام الجديد الذي يمكن أن يدعم القيم التقدمية مثل الاستقلال الذاتي، والديمقراطية، والسلام، والاستدامة الإيكولوجية، والعدالة الاجتماعية. إن قوي المقاومة هذه هي ذاتها نتاج العولمة ويمكن النظر إليها بوصفها "عولمة من أسفل". وتأتي قوة الدفع لهذه الحركة من الأفراد، والجماعات، والمنظمات التي تكون، أو التي تتصور نفسها،

مضطهدة من قبل العولمة من أعلـــي (الـــنظم الاقتـــصادية النيوليبرالـيـــة، الـــدول والشركات التي تتوسع بشكل عدواني). إنها تسعى لتحقيق سيرورة أكثر ديمقراطية للعولمة. ومع ذلك، تشمل العولمة من أسفل هي الأخرى عناصر أقـــل ملموســـية، والمزيد من العناصر اليمينية، مثل حزب "أمريكا الطرف الأول" وطالبان.

ويمكن لأولئك الذين يقاومون العولمات استخدام تقنيات تجعلهم جزءًا مكملاً للسيرورة. ومن هذا المنظور يتم تحليل حركتين مهمتين متعديتين للقوميـــات. لقـــد صادفت حركة العمل الدولية نجاحات محدودة، مثل إرساء مقاييس دولية للعمـــل، ويوجه "المنتدى الاجتماعي العالمي *(WSF)* اهتمامه إلى نقص الديمقراطيـــة فـــي الشئون الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، يعوق تنوع العناصـــر المتـــضمنة فـــي "المنتدى الاجتماعي العالمي" تطور الاقتراحات الاقتصادية السياسية الملموسة.

وأحد التأثيرات المهمة على "المنتدى الاجتماعي العالمي" كان التأثير الـــذي مارسته فاعلية السيبر: *(cyberactivism)* التي تتأسس على "المنطق الثقافي لعمـــل الشبكات". وبغض النظر عن "الحركات الافتراضية" مثل موقـــع شـــبكة "هـــوارن العالمية"، يمكن للمقاومة الإيجابية أن تتخذ أشكالاً أكثر مادية، مثلما هي الحال فـــي البديل الفرنسي.

وحيث لا وجود لعولمة واحدة، فإن المستقبل هو الآخر يكون متعدد الأبعاد. إن البعض يتنبأ بالتوسع المتواصل للعولمة، لكل من العولمات العامة والعولمـــات الأكثر خصوصية. ويقدم آخرون رؤية أكثر تشاؤمًا بكثير لـــسيناريوهات "مـــاكس المجنون: *Mad Max*" التي يمكن أن تنهي الحقبة الحالية للعولمة.

قراءات إضافية

A. Nicholls and C. Opal. *Fair Trade: Market-Driven Ethical Consumption*. London: Sage, 2005.

L. Raynolds, D. Murray, and J. Wilkinson. *Fair Trade: The Challenges of Transforming Globalization*. New York: Routledge, 2007.

N. Stehr. *Moral Markets: How Knowledge and Affluence Change Consumers and Products*. Boulder, CO: Paradigm, 2008.

J. E. Stiglitz and A. Charlton. *Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development*. Oxford and New York: Oxford University Press, 2005.

E. Zaccaï, ed. *Sustainable Consumption, Ecology, and Fair Trade*. London and New York: Routledge, 2007.

Daniel Jaffee. *Brewing Justice: Fair Trade Coffee, Sustainability and Survival*. Berkeley: University of California Press, 2007.

Burkart Holzner and Leslie Holzner. *Transparency in Global Change: The Vanguard of the Open Society*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2006.

Daniel Cohen. *Globalization and Its Enemies*. Cambridge, MA: MIT Press, 2006.

Donatella della Porta, Massimiliano Andretta, Lorenzo Mosca, and Herbert Reiter. *Globalization from Below: Transnational Activists and Protest Networks*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006.

Andreas Bieler, Ingemar Lindberg, and Devan Pillay, eds. *Labour and the Challenges of Globalization: What Prospects for Transnational Solidarity?* Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008.

Kate Bronfenbrenner, ed. *Global Unions: Challenging Transnational Capital Through Cross-Border Campaigns*. Ithaca, NY: ILR Press, 2007.

Jackie Smith and Marina Karides. *Global Democracy and the World Social Forums*. Boulder, CO: Paradigm, 2008.

Bryan Turner. "The Futures of Globalization." In George Ritzer, ed. *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell, 2007: 675–92.

ملاحظات

١- يمكن للبعض أن يقول: إن الليبرالية الجديدة تمتلك قاعدة أخلاقيـة تـرى أن الأغلبية تستفيد من سوق مفتوحة، بينما يرى آخرون بأنهـا فاقـدة لحـس المسئولية الأخلاقية ويظل آخرون ينظرون إليها بوصفها لا أخلاقية.

٢- المنظمات الأخرى المتضمنة في سوق عادلة دولية هـي "شـبكة المحـلات الأوربية العالمية" *(NEWS)*، "الرابطة الأوربية للتجارة العادلة" *(EFTA)*، اتحاد التجارة العادلة *(FTF)*؛ في الولايات المتحدة وكندا، ومنظمة "الطعام البطيء".

٣- انظر أيضًا فلوريني *(Florini, 2007: 1201 – 4)*.

4- www.transparaency.org.

5- www.gatesfoundation.org/nr/public/media/annualreports/annualreport 07/AR2007GrantsPaid.html.

6- http://searo.who.int/linkfiles/RC_75_Documents_41CCPDM-Agenda_3.3-Part_1_PPB06_07_en.pdf.

٧- كما سوف نري بعد ذلك، فإن مصطلحًا آخر مقترحًا لهـذه الحركـات هـو "حركة الحركات". ولقد أصبح يُنظر إلى "المنتـدى الاجتمـاعي العـالمي" بوصفه تجسيدًا لهذه الفكرة.

8- www.walmartmovie.com.

٩- نوجه الشكر إلى البرفسور روبرت.ج. أنطونيو على هذا المثال.

10- www.americafirstparty.org.

11- www.idymedia.org.

١٢- إن التاريخ الوجيز الذي يتعين اتباعه مبنى علـــى أوبـــرين - *(O'Brien, 2007: 699 – 703)*؛ - ومونـــك ووترمـــان *(Munck and Waterman, 1999)*، ومونك *(2002b)*؛ مونك *(2004)*.

١٣- كما رأينا مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب، أصيبت الدول القومية في الأيـــام الأخيرة بالضعف إلى حد كبير.

١٤- انظر، على سبيل المثال *(Bronfenbrenner) (2007)*.

١٥- هذه فكرة أخرى ترتبط بعمل أنتوني جيدنز.

16- www.time.com/time/europe/etan/disney.html.

١٧- بمعنى؛ أنه في عالم لا تتحول فيه السلع والخدمات إلـــى منتجـــات تُنـــتج وتُستهلك في بيئة الهدف منها تعظيم الأرباح.

١٨- وفي المقابل، سوف يكون النمو السكاني في المناطق المتقدمة مهملاً أو بلا وجود. إن معدلاً للمواليد يبلغ ٢,١ يعتبر عمومًا "معدل إحلال"، ولكن فـــي أوربا الغربية والشرقية هبط المعدل إلى مـــا دون ١,٣، انظـــر شـــورتو *Shorto (2008: 34ff)*.

مُلحـــــــق

مقاربات اختصاصية حول العولمة

يقدم هذا الملحق نظرة شاملة لمقاربة أو مقاربات العولمة التي استخدمت في عدد من العلوم الاجتماعية (بالإضافة إلى النظرية الأدبية). وبينما سـوف نتنـاول هذه الاختصاصات بمعزل عن بعضها بعضًا فيما يلي، هناك مـن يتنقلـون بـين اختصاصين أو أكثر بسهولة ونجاح[١].

الأنثروبولوجيا

إن إحدى الخصائص المميزة للمقاربة الأنثروبولوجية للعولمة هو تركيزها على الثقافة *(Friedman, 1994: 67 – 77; Nordstrom, 2007: 144)*. إن الأنثروبولوجيين يميلون عند فحص مجالات أخرى للعالم الاجتماعي لتناولها من منظور الثقافة (مثلاً الثقافة السياسية لأحد المجتمعات). لقد مال الأنثروبولوجيون الذين يتبعون "النموذج الغربي" *(Hill and Baha, 2006)* لرؤية الثقافة في التصاقها بأحد الأمكنة أو الأقاليم (مثلاً، قبيلة أو جماعة صغيرة). وفي عصر العولمة، أصبح الكثيرون يدركون أن الثقافة لم تعد، إلى حد ما على الأقل، مرتبطة بالصبغة المحلية؛ لقد تجاوزت الحدود الجغرافية[٢]. ومع ذلك، يدرك معظم الأنثروبولوجيين أن الثقافة المتجاوزة للحدود الجغرافية تميل مع ذلك إلى التوطن مرة أخرى في مكان ما، وربما في أماكن عديدة، باعتبارها ثقافة أقل استقرارًا مما كانت عليه عادة في الماضي. *(Inda and Rosaldo, 2008b: 3 – 46; Nordstrom, 2004: 13)*. ومع ثقافة يُعاد توطينها داخل حدود جغرافية بهذة الطريقة، يمكن للأنثروبولوجيين العودة إلى اهتمامهم بالثقافة المكانية، ولو بمعنى الكيفية التي تكون بها هذه الثقافة متضمنة في السيرورات العالمية ومتأثرة بها. ويمكن العثور على نماذج شائعة من هذه المقاربة الأنثروبولوجية في الدراسات التي تدور حول مطاعم الوجبات

السريعة في أماكن مختلفة ومشروب الكوكاكولا في ترينيداد[٣]. *(Caldwell, 2004: 5 – 26; Ritzer, 2008d; Watson, 1997: 1 – 38)*

وفي الوقت الذي تقع فيه الثقافة (والمعنى) في القلب من الأنثروبولوجيا، فمن المحتمل أن تنبثق الخاصية المحددّة للمقاربة الأنثروبولوجية للعولمة من الالتزام المنهجي لهذا الاختصاص بالبحث الإثنوغرافي. **(Ferguson, 2006: 3)** ويسمح هذا للأنثروبولوجيين بفحص تجارب وخبرات البشر في الأماكن التي يقومون بدراستها. "إن ما تقدمه الأنثروبولوجيا ويغيب عن اختصاصات أخرى هو الانتباه العياني للوساطة الإنسانية، وإلى الممارسات اليومية؛ باختصار، الكيفية التي *تقوم بها الذوات بدور الوسيط في سيرورة العولمة*. **(Inda and Rosaldo, 2008b: 7,** والتشديد من عندي).

لقد مال الأنثروبولوجيون في الماضي، وحتى الآن إلى حدٍ ما، إلى القيام ببحثهم الأنثروبولوجي في مكان واحد (أو على الأقل في مكان واحد كل مرة). ومع ذلك ففي عالم يتميز بالتدفقات العالمية، "يجب أن تعكف الإثنوغرافيا على تتبع القضية" أو القضايا التي تشغل الكثيرين من الإثنوغرافيين، وألا تتقيد "بدراسة مكان واحد" *(Nordstrom, 2004: 13)*. ومن ثم، يجب أن تخضع الأنثروبولوجيا وكذلك هذه المناهج الأساسية (ولا سيما الإثنوغرافيا) للتغيير الجذري بسبب الطبيعة السائلة لعالم يتعولم بشكل متزايد[٤].

السوسيولوجيا

تركز بعض العلوم الاجتماعية على البنى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية. إن علم السياسة يركز على الكيانات السياسية، ولا سيما الدولة القومية؛ ويركز علم الاقتصاد على الاقتصاد. وتركز السوسيولوجيا – *(Martin, Métzger,*

and Pierre, 2006: 449 – 521; Sassen, 2007a) – أيضًا على هذه البنى والمؤسسات؛ هناك سوسيولوجيا سياسية، وسوسيولوجيا اقتصادية، إلى جانب سوسيولوجيات أخرى عديدة (مثلاً، سوسيولوجيا الدين، وسوسيولوجيا الأسرة). وتشكل الثقافة أيضًا أحد الاهتمامات الخاصة للسوسيولوجيا *(Best, 2008)*. وتهتم السوسيولوجيا بكل من ظواهر المستوى الكلي *(macro-level phenomena)* (البنى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المرتبطة بالدولة، والاقتصاد... إلخ)، وظواهر المستوى الجزئي *(micro-level phenomena)* (الفكر، الفعل، والتفاعل) بالإضافة إلى عدد لا يحصى من العلاقات المتبادلة بينها *(Ritzer, 1981)*، ولكن المجالات الأخرى تمضي إلى حدود أبعد في مشاركاتها. ومن ثم يقدم الأنثروبولوجيون(٥) تحليلات أشد عمقًا للثقافة عمومًا، والثقافات بشكل خاص من تلك التي يقدمها السوسيولوجيون.

لقد شككت العولمة في تركيز السوسيولوجيا الكلية، المتأثرة بتشديد دوركهايم على الحقائق الاجتماعية، على المجتمع. إن مقاربة أكثر اكتمالاً للعولمة يمكن أن تنتفع بـ "نموذج سوسيولوجي متكامل" *(Ritzer, 1981)* يشمل دراسة العلاقة (الإيجابية والسلبية على حد سواء) بين المستويات "المختلفة" للواقع الاجتماعي: العولمة بوصفها سيرورة وبنية اجتماعية عيانية تؤثر وتتأثر بكل المستويات الأخرى داخل العالم الاجتماعي؛ الكيفية التي تؤثر بها العولمة وتتأثر بالبنى الاجتماعية الواسعة الانتشار مثل الدولة القومية والثقافة بمعناها الواسع؛ كيف تأثرت الأشياء التي يفعلها معظمنا تقريبًا، ويفكر فيها، وتؤثر، في العولمة على المستوى الجزئي.

علم السياسة

تاريخيًا، تجيت العلوم السياسية للتركيز على الدول القومية وعلاقتها المتبادلة، فضلاً عن طرق ارتباطها بالعولمة.

إن العلاقات الدولية *(IR)* تركز على العلاقات بين الدول القومية في العالم *(Clark, 2007: 664 – 6)* إن تلك الدول ينظر إليها باعتبارها فاعلين مميزين في العالم، تشغل أراضي محددة وتتمتع بالسيادة داخل حدودها. وهناك تشديد أيضًا على نظامٍ مميز ومحدد بين الدول. ويبدو توجه ومأزق "العلاقات الدولية" واضحًا في مقال طريف يجادل بأن الأساس الذى تقوم عله معظم النظريات الخاصة بالعولمة أساس خاطئ *(Rosenberg, 2005: 74)*. إن روزنبرج يجادل أن هذه النظريات يمكن أن تكون قد شهدت ازدهارًا في التسعينيات ولكنها الآن، في رأيه، تحتضر. وبدلاً من ذلك يدعو إلى تركيز محدَّد على الدول القومية وعلاقاتها المتبادلة، وخصوصًا من المنظور الماركسي واهتمامه البؤري بالرأسمالية. إن روزنبرج يتناول هذه الحالة من منظور العلاقات الدولية وينشد نهضة فى مجال شهد خسوفًا بفعل مجموعة من نظريات العولمة التي ترى أن الدولة القومية في حالة تآكل وانهيار، أو حتى في حالة اختفاء[٦].

وفى إطار العلاقات الدولية، تنطلق الواقعية السياسية *(Keohane and Nye, 2000)* من فرضية أن السياسة الدولية مؤسسةً على القوة والعنف المنظم، وأخيرًا، الحرب. إنها تفترض أن الدول القومية هي الممثل المهيمن على المسرح العالمي وبانها تؤدى أدوارها باعتبارها وحدات متماسكة في الساحة العالمية، وبأن القوة ليست أداة صالحة للاستعمال فقط، ولكنها أداة فاعلة يمكن بها للدول القومية أن تمسك بزمام السلطة على المسرح العالمي، وبأن القضايا العسكرية تتمتع بأهمية قصوى في السياسة الدولية.

ويرى الاعتماد المتبادل المركب أن الدول القومية ترتبط ببعضها بعضًا عبر قنوات عديدة رسمية وغير رسمية، وعبر قنوات أخلاقية، وما يُطلق عليه "قنوات خلفية". إن اختلاف الاعتماد المتبادل المركب عن الواقعية *(realism)* يكمن في

الأهمية المضفاة على هذه القنوات غير الرسمية، حيث تقوم كيانات أخـــرى غيـــر الدولة القومية (الشركات متعددة القوميات مثلاً)، بربط المجتمعات بعضها بعـــضًا. ولا يوجد أي تدرج هرمي لعلاقات المصلحة. وليس من الصحيح بكـــل تأكيـــد أن القضايا العسكرية هي التي تطغى دائمًا، أو غالبًا. إن الائتلافات تنشأ داخل وبـــين الدول القومية حول هذه القضايا. إن الصراع يمكن أن ينشأ أولاً، وإذا نـــشأ، فإنـــه يختلف بشكل كبير من ناحية الكثافة أو الشدة. إن الاعتماد المتبادل المركب يمكـــن أن يؤدي إلى انهيار، بل وإلى اختفاء استخدام القوة العسكرية من جانب دولة قومية ضد دولة (دول) أخرى ضمن إقليم معين أو تحالفٍ ما، على الرغم من أن العمـــل العسكري يمكن أن يستمر في الحدوث خارج حدود هذا الإقلـــيم أو الكتلـــة. وفـــي الوقت الذي يمكن فيه للمنظمات الدولية أن تلعب دورًا محدودًا فقط فـــي النظـــرة الواقعية للعالم، فإنها تلعب دورًا موسعًا من منظور الاعتماد المتبادل المركـــب. إن هذه المنظمات تجمع معًا ممثلين من بلدان مختلفـــة، وأجنـــدات مقـــررة، وتعمـــل بوصفها محفزات في تكوين الائتلافات، وباعتبارها ساحات تنشأ فيهـــا المبـــادرات السياسية، كما إنها تساعد الدول الضعيفة على أن تلعب دورًا أكبر علـــى الـــساحة الدولية. ومن ثم، يستمر منظور الاعتماد المتبادل المركـــب فـــي التركيـــز علـــى العلاقات بين الدول القومية، ولكنه يتبنى نظرة أكثر شمولاً واتساعًا بالنسبة لطبيعة تلك العلاقات.

وتوجد أيضًا مجموعة من المواقف داخل علم السياسة تتباين مع العلاقـــات الدولية *IR*، ومشتقاتها والتي تقدم تحديات أساسية لها. ومن بـــين هـــذه المواقـــف المنظورات البنائية الماركسية الراديكالية والاجتماعية حـــول العلاقـــات الدوليـــة. وهناك أيضًا نطاق واسع من الباحثين الآخرين المـــرتبطين بالاقتـــصاد الـــسياسي العالمي *IPE*، والذين يتخذون موقف المعارضة من العلاقات الدولية. ومـــن بـــين هـــؤلاء البـــاحثين "فيليـــب ســـيرني: *Philip Cerny*" *(1995; 2003: 153 – 75)*،

وروبرت دبليو.كوكس *(84 – 554 :1971)*، وستيفن آر.جيل *(Gill and Law, 1989: 475 – 99)* وريتشارد هيجوت *(Brassett and Higgott, 2003: 29 – 55)*، وجيمس ميتلمان *(23 – 3 :2002)*، بالإضافة إلى سوزان سترينج (انظر الفصل 6). ويلخص "روجر توز: *Roger Tooze*" إسهامات سوزان سترينج المميزة بوصفها تركيزًا على القوة، وتحليلاً للانفصال المشئوم لعلم الاقتصاد والسياسة، ونزعة تمركزًا الدولة التي تتجاهل على سبيل المثال أي كيانات أخرى ذات قوة سياسية واقتصادية، ولا سيما الشركات. *(Tooze, 2000: 1 – 10)*.

الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بـ "أنظمة أسعار صرف منسّقة وبالإنتاج مقابل أجر". وفي الوقت الذي كان فيه علم الاقتصاد يمتلك في سنواته الأولى تركيزًا مؤسسيًا أكبر واسع النطاق، أصبح في القرن الماضي خاضعًا بشكل متزايد "لاستخدام النماذج الرياضية والبيانات الكمية لاكتشاف الأسواق، أعني، النتائج الإجمالية لقرارات الممثلين الأفراد لشراء وبيع السلع بمختلف أنواعها" *(Reay, 2008)*. وينعكس هذا بشكل واضح في المقاربة السائدة في مجال الاقتصادات الجزئية *(microeconomics)*. ومع ذلك، توجد فجوة ضخمة بين القضايا واسعة النطاق موضع الاهتمام في العولمة ومراكز المستوى االجزئي للاقتصادات الجزئية. إن الاقتصادات الكلية *(macroeconomics)* هي الأنسب بالنسبة لدراسة العولمة، نظرًا لأنها تضم مجموعة من بيانات المستوى الجزئي للتعامل مع ظواهر واسعة الانتشار مثل الأقاليم الجغرافية أو الدول القومية.

وبالنسبة لقضية العولمة[٧]، يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بالعلاقات بين مختلف الأسواق. وتوجد هذه الأسواق عمومًا داخل الدول القومية التي تشكل

المصادر الرئيسية للبيانات الخاصة بالأبحاث الاقتصادية من هذا النوع. ويعد الغياب النسبي لبيانات على مستوى عالمي تقييدًا للعمل الاقتصادي في هذا المجال. ومن ثم، تعد الدراسات العالمية في الاقتصاد دراسات للعلاقات الاقتصادية بين القوميات بالأساس. إن علم الاقتصاد يدرس، تحديدًا، العلاقات بين مختلف الأسواق القومية التي تشمل أسواق السلع والعمالة *(Choi and Greenway, 2001)*، ورأس المال. ويؤدي هذا إلى التركيز على "التجارة في البضائع والخدمات (السلع)، والهجرة الدولية (العمالة)، والتدفقات العالمية لرأس المال". *(O'Rourke, 2007: 73 – 357)*. ومن بين القضايا الأخرى التي يهتم بها الاقتصاديون، تدفقات التكنولوجيات عبر الحدود القومية والاستثمار الخارجي الذي تقوم به الشركات متعددة القوميات. باختصار: "تشكل العولمة الاقتصادية أساسا لاندماج الاقتصادات القومية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة، والاستثمار الخارجي المباشر (بواسطة الشركات والشركات متعددة القوميات، والتدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، والتدفقات العالمية للعمال، والبشر عمومًا، وتدفقات التكنولوجيا)

(Bhagwati, 2004: 3).

ومن بين الاهتمامات المركزية للاقتصاديين، يبدي هؤلاء اهتمامًا أكبر بكثير بدرجة تكامل الأسواق الدولية. ويفضي هذا إلى تركيز، يتفق (جزئيا على الأقل)[٨]، مع التوجه الأساسي لهذا الكتاب، على تدفقات السلع والبشر ورأس المال عبر الحدود. إن التكامل الاقتصادي يُقاس بحجم هذه التدفقات أو بالأسعار. فكلما ازداد حجم كل تدفق من هذه التدفقات، وكلما تكافأت الأسعار بالنسبة للسلع، والعمالة *(Haskel, 2001: 25 – 36)* (البشر)، ورأس المال (معدلات الفوائد)، كلما كانت الاقتصادات أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي.

إن الاقتصاديين يميلون إلى تأييد الرأسمالية والسوق (وطبقًا لأحد الاقتصاديين المرموقين، وهو جيفري ساش *1997 Jeffery Sachs*، "الرأسمالية العالمية هي بالتأكيد التنظيم المؤسسي الأكثر وعدًا لرخاء يشمل العالم كله لم يشهد له التاريخ مثيلاً من قبل". وقد يجد الاقتصاديون عيوبًا في الطريقة التي تشتغل بها الرأسمالية وأسواقها، ولكن من المحتمل أن يدفعهم هذا إلى السعي إلى إصلاح الأسواق وليس إلى التعرض لأسسها أو استبدالها. وأحد العيوب التي يعترف بها الاقتصاديون هي التفاوت (عدم المساواة) في الأسواق العالمية – ***(Hunter Wade, 2004: 567 – 89)***–، إنهم يرون أن السبب الرئيسي في هذا التفاوت ليس هو السوق، وإنما بمعنى أصح الاختلافات الأساسية في طبيعة. المجتمعات نفسها التي تكون إما رابحة أو خاسرة. ***(De la Deha, 2006: x – xi)***، ولا تكمن المشكلة في السوق العالمية بالنسبة للخاسرين، وإنما بالأحرى في المجتمعات الخاسرة نفسها وافتقارها لمؤسسات اجتماعية جديرة بالثقة والتي يكون علاج مشكلاتها في مزيد من الانفتاح على السوق، ولا سيما السوق العالمية.

ومهما يكن من أمر، فإن للمقاربات الاقتصادية التقليدية للعولمة منتقدوها في علم الاقتصاد. ***(Hunter Wade, 2003: 621 – 44; 2004: 567 – 89; Rodrik, 1997)***. لقد وجه جوزيف ستيجلينز (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦) النقد في سلسلة من الكتب، إلى علم الاقتصاد السائد وتوجهه النيوليبرالي (للمزيد حول ستيجلينز انظر الفصل ٧). فعلى سبيل المثال: "تعتمد مقاربة الليبرالية الجديدة على فرضيات قوية حول كفاءة وتكامل الأسواق التي... من غير المحتمل أن تكبح في البلدان المتقدمة، ناهيك عن الدول النامية" ***(Stiglitz and Charlton, 2005: 89)***. وبدلاً من ترك الأشياء إلى فاعلية السوق الحرة، يتعين على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية التي تهيمن عليها (منظمة التجارة العالمية، مثلاً) مساعدة الدول النامية بدلاً من تركها تواجه

مصيرها في السوق العالمية (كما يجب على الدول المتقدمة أيضا بطبيعة الحال أن تلعب دورًا من خلال الاضطلاع بإصلاحات داخلية مختلفة).

لقد لعب علم الاقتصاد، ومجالات علم الاقتصاد، دورًا كبيرًا غير متكافئ في المشهد المعاصر للعولمة، بالنسبة لكل من المسئولين العموميين والأشخاص العاديين. لقد أدى في شكله المتطرف، إلى النظر إلى العولمة بوصفها عولمة اقتصادية. فعلى سبيل المثال، يعرف دي لا ديهسيا العولمة بوصفها "سيرورة دينامية للتحرر، والانفتاح، والتكامل العالمي عبر نطاق عريض من الأسواق، من العمالة إلى السلع، ومن الخدمات لرأس المال والتكنولموجيات".

الجغرافيا

تشمل الجغرافيا "دراسة العلاقات الاجتماعية والبنى المكانية التي تشكل أساس تلك العلاقات" *(Jackson, 2000: 753 – 4)* بالإضافة إلى "التمايز المكاني وتنظيم النشاط الإنساني وعلاقاته المتبادلة مع البيئة المادية". *(Johnston, 2000: 353 – 60)*.

إن الجغرافيا تتصل بالعولمة بأربعة طرق على الأقل- *(Taylor, Watts and Johnston, 2002a: 1 – 17)*-. أولاً، كان هذا المجال عالميا قبل أن يبدأ البشر العاديون والباحثون في التفكير في العولمة بوقت طويل، ناهيك عن امتلاكهم لهذا المفهوم. لقد هيأت هذه الخبرة الجغرافيين للنظر إلى التطورات التي تحدث في عصر العولمة من منظور جغرافي تاريخي. لقد انشغل الجغرافيون الأوائل بالجغرافيا السياسية وشكلت أفكارهم الجغرافيا السياسية للدول القومية. ولقد شهدت الستينيات والسبعينيات انبعاث الاهتمام بحقل الجغرافيا في الدراسات العالمية، واتخذ هذا شكل اهتمام بالبيئة العالمية والمشكلات البيئية، والتوسع العالمي

للشركات متعددة القوميات ومشكلة التفاوت العالمي. ثانيا، يهتم الجغرافيون جيـدًا بالتعرف على الاختلافات الأساسية في الترتيبات المكانية بين عالم اليوم المعـولم، ونقاط عديدة في الماضي. لقد أقام مانويل كانستلز تمييزًا كهذا (١٩٩٦) حول الفرق بين "فضاءات الأمكنة" المبكرة، و"فضاءات التدفقات" الراهنـة. ثالثًا، يهتم الجغرافيـون بـ "التوزيع المكانى للأشياء عالميًـا" *(Taylor Watts and Johnston, 2002a: 3)*. وما يمثل أهمية خاصة هنا هو دراسة التفاوتات الجغرافية العديـدة الناجمـة عـن العولمة. رابعا، تتضمن المقاربة الجغرافية دراسة ردود الأفعال تجـاه العولمـة. ويمكن أن يتضمن هذا مقاومة للعولمة المؤسسة علـى المكـان بالإضـافة إلـى كوزموبوليتانية تستبعد أي مكان معطى وتشمل العالم ككل.

لقد تعين على العولمة إعادة رسم خريطة العالم والتركيز علـى "تقـسيمات جديدة للعمل، ودور معزَّز للموارد المالية، وإمكانات جديدة للتحكم والسيطرة عبـر وسائل الاتصال وابتكارات تكنولوجيا الحوسبة" – *(Taylor, Watts, and Johnston, 2002b: 448)*–، و"تشجيع الأسواق بوصفها مُخصِّص الموارد في عالم تغيب عنـه الضوابط بشكل متزايد"، *(Taylor, Watts and Johnston, 2002b: 448)*، والـدور والوظائف المتغيرة للدولة القومية، وتطور مجتمعات مدنية جديدة تـشمل بعـض أجزاء من العالم على الأقل، والتركيز على البيئـة التـي تتعـالى علـى الحـدود الجغرافية (بما فى ذلك الحدود الجغرافية للدولة القومية)، والتشكيك فـي الحداثـة وفي فكرة التقدم المرتبطة بها، وظهور تكنولوجيا المعلومات التي أدت إلى "نهايـة الجغرافيا" وإلى مجالات لا يمكن رسم خريطتها جغرافيا، مجالات لـيس لهـا، إذا جاز القول، أي جغرافيا[٩].

وفي الوقت الذي احتفظ فيه الجغرافيون الاجتماعيون باهتمـامهم التقليـدي بقضايا مثل الطبيعة الفضائية *(spatiality)*، ورسم الخـرائط *(mapping)*، بـدا أن

الاختلاف بينهم وبين غيرهم من العلماء الاجتماعيين، ولا سيما السوسيولوجيين قد انحسر بشكل ملحوظ. وهذا واضح بصفة خاصة في عمل أحد الجغرافيين الاجتماعيين الرواد، وهو ديفيد هارفي، وسوسيولوجي رائد هو أنطوني جيدنز. إن هارفي *(1989)* مهتم جدًا بالقضايا السوسيولوجية ويشتهر في هذا المجال بعمله حول ضغط الزمكان. وأحد التأثيرات الكثيرة على تفكير جيدنز (١٩٩٠) كانت الجغرافيا بصفة عامة، والجغرافيا الاجتماعية بصفة خاصة، وتتمثل أشهر إسهاماته في هذا المجال في التباعد الزمكاني *(time-space distanciation)*.

والأمر الأكثر عمومية، هو أن المجال أصبح متعدد الاختصاص *(multidisciplinary)*، وعابر للاختصاص *(transdisciplinary)*، بل وربما ما بعد الاختصاص *(postdisciplinary)*. ونتيجة لذلك "ينشغل الجغرافيون الآن بنطاق مدهش من القضايا عبر حقل الإنسانيات كله، والعلوم الاجتماعية، والعلوم (حتى أن هذه التمييزات نفسها تُرى بشكل متزايد بوصفها إشكالية بل وضد إنتاجية *(counter-productive)* *(Johnston et al., 2000: vii)*. ومن ثم، إذا نظر المرء، مثلاً، في قائمة القضايا العالمية التي تشكل اهتمام الجغرافيين الاجتماعيين، فسوف يجد أنها لا تختلف كثيرًا عن قائمة مماثلة في السوسيولوجيا. (انظر *Herod, 2009*).

السيكولوجيا

إن السيكولوجيا، التي تركز على المستوى الجزئي *(micro-level)* لم تتصد في الغالب لقضية من مستوى كلي مثل قضية العولمة، ومع ذلك، فمن الواضح أن العولمة تمتلك مجموعة واسعة من النتائج. لقد أقر بعض السيكولوجيين بالحاجة إلى هذا الحقل للتصدي للأثر السيكولوجي للعولمة والنتائج المترتبة عليها. فعلى سبيل المثال، ينظر أرنت *(Arnett, 2002: 747, 83)* إلى قضية الهوية[١٠]، (التي

تحدد بوصفها الطريقة التي يفكر بها البشر في أنفسهم من خلال علاقتهم بالبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها)، وطريقة ارتباطها بالعولمة. إنه يحدد أربع قضايا رئيسية تندرج تحت عنوان الهوية والعولمة. الأولى، هي الهوية ثنائية الثقافة. وفي هذه الحالة، تنقسم هوية البشر بين المجتمع المحلي والإحساس بمكانهم في الثقافة العالمية والعالم. أي أن بالإمكان رؤية البشر بوصفهم يطورون هوية هجينًا تتألف من عناصر محلية وعالمية على حدٍ سواء. وفي الوقت الذي تنطبق فيه هذه الهويات الثنائية بصفة خاصة على المهاجرين، فإن عددًا كبيرًا من أولئك الذين يواصلون العيش في نفس المكان طوروا مثل هذه الهويات (إن مجرد العيش بالقرب من الجماعات المهاجرة يمكن أن يؤدي إلى هويات ثنائية). إن أولئك الذين يتمتعون بهويات ثنائية يمكن أن ينغمسوا بعمق في الثقافة المحلية (مثلاً، تناول الأطعمة المحلية في محلات محلية)، ولكنهم ينخرطون في ذات الوقت بشكل فعال في الثقافة العالمية (مثلاً، تناول "أطعمة عالمية" في بيتزا هت) ويمكن لهؤلاء أن يتعرضوا لشيء من الاضطراب، كونهم يعيشون في هذين العالمين ويتماهون مع كليهما في وقتٍ واحد.

والثانية هي تشوش الهوية. إن البشر، نتيجة للعولمة يمكن ألا يتماهون مع العالمي أو المحلي؛ إنهم يكونون ببساطة مشوّشي الهوية، وربما لا يستوعبون الثقافة العالمية الجديدة التي قد تبدو كاملة الاختلاف، وغريبة تمامًا. إن تمسكهم بالثقافة المحلية التقليدية يمكن أن يُصاب أيضًا بالارتخاء بفعل الثقافة العالمية ووعيهم المتزايد بها. ويمكن للثقافة المحلية أن تكون غير ذى صلة بشكل متزايد بالعالم الكوني الجديد، وأبعد ما تكون عن التماس معه. وفي النهاية، يمكن ألا يشعرون بأنهم جزء من الثقافة العالمية أو المحلية. إن أولئك الذين يحتمل أن يكونوا مشوشي الهوية هم هؤلاء الذين ينشأون في ثقافات تختلف اختلافًا تامًا عن الثقافة العالمية الطارئة ويكونون في خصام معها. إن تشوش الهوية يمكن أن يسفر عن مجموعة

من النتائج الضارة على أداء الوظيفة السيكولوجية وسلوك الأفـراد ويـؤدي إلـى مشكلات ذهنية (مثلاً، الانقباض)، ومشكلات سلوكية (سوء استعمال العقاقير، مثلاً) بل والانتحار. ولقد خلص أحـد التحليـلات أخيرًا، كما عاينا في الفصل ١٣ إلـى أن العولمة تخلـق "عـالمًا مسمـومًا" بالنسبـة للأفـراد وحيـاتهم الشعـوريـة ***(Lemert and Elliott, 2006).***

والقضية الثالثة هي الثقافات المنتقاة ذاتيًـا. إن بإمكـان البـشر أن يخلقـوا ثقافاتهم الخاصة التي يمكن لهم التماهي معها. ويكون هذا في الغالب رد فعل تجاه الثقافة المتجانسة ظاهريًا، ولكنه لا يشكل عودة للهوية المحلية؛ إنه يتـضمن خلـق ثقافة جديدة. ومن ثم شيء جديد يمكن التماهي معه. إن التماهي مع مجموعة مـن حركات العولمة البديلة يمكن أن يقدم نموذجًا جيدًا لهـذا. ويمكـن أيـضا تكـوين جماعات تعيد إحياء الممارسات المحلية الماضـية ***(Bak, 1997: 136 – 66)*** التـي يمكن أن يتماهى معها البشر.

وأخيرًا، هناك سن البلوغ. إن الكثير من البشر في كل أنحاء العالم يمكن أن يجدوا أن بحثهم عن الهوية يمتد إلى سنوات بلوغهم. إن مثل هذا الامتـداد يكـون ممكنًا بفعل العولمة، ولا سيما بفعل أشكال التقدم الاقتصادي المرتبطة بالعولمة في الشمال والتي تجعل من الممكن بالنسبة للشبان الصغار أن يكرسـوا وقتـًا أطـول للبحث عن الهوية في الوقت الذي يحققون فيه دخلاً ضئيلاً أو لا يحققون دخلاً على الإطلاق. ومن جهة أخرى، يتسبب البحث الأطول عن الهوية الذي يكـون ممكنـًا بفضل العولمة في زيادة الطرق التي يزعزع بهـا الهويـات التقليديـة، ويخلـق إمكانيات متعددة لهويات جديدة.

لقد تصدينا فيما سبق لأثر العولمة على سيكولوجية الأفراد، ولكن قد يكـون من المفيد استكشاف الطرق التي يؤثر بها الفرد، والسيكولوجيا، والتغيـرات التـي تطالها، على العولمة.

النقد الأدبي (ما بعد الكولونيالي)

تشمل النظرية الأدبية، كما يوحي اسمها، الدراسة والتفكير والتنظيـر التـي تتخذ من متن أدبي ما محورًا لها. وفي حالة العولمة، يشمل المتن الأدبي ذا الصلة دراسة الأدب الذي أنتج في، أو يدور حول، تجارب لبشر عاشوا في مناطق كانـت تستعمرها من قبل القوى الغربية الكبرى (ولا سيما بريطانيا العظمـى). إن هـذا الأدب يصنف عادة تحت عنوان ما بعـد الكولونياليـة. "إن مـصطلح مـا بعـد الكولونيالية يحدد خطابًا نظاميًا يكرس إلى فحص، وتحليل وتفكيك بنى المعرفـة، والأيدولوجيات، وعلاقات القوة، والهويات الاجتماعية التي أسسها واعتمدها الغرب الإمبريالي لحكم وتمثيل الشعوب غير الغربية على مـدى الـ ٥٠٠ عام الماضية" *(Xie, 2007: 986 – 90)*

ويعد مؤلَّف إدوار سـعيد *(1979 / 1994)*[١١] "الاستـشراق" ***Orientalism*** "الوثيقة المؤسِّسة للفكر ما بعد الكولونيالي" *(Acocella, 2008: 68 – 9)*. وفي الوقت الذي لم يكتب فيه سعيد الكتاب وفي ذهنه فكرة العولمة، وكتبه قبل الحقبة الأخيـرة من العولمة، فإن له تضمينات قوية بالنسبة للتفكير المعاصر حول العولمة[١٢].

إن لمصطلح "الاستشراق" عدة معانٍ متداخلة بالنسبة لإدوار سعيد. أولاً، هو مجال لاهتمام أكاديمي (اختصاص) يتعلق بمدارس "الدراسات الشرقية"، ومن ثـم فمصطلح "الشرق: ***Orient***" مصطلح أكاديمي. *(Said, 1979/1994: 92)*. ثانيـًا، إن الاستشراق "أسلوبٌ في التفكير يرتكز على تمييز أنطولوجي وإبـستيمولوجي بـين الشرق والغرب (أغلب الوقت) *(Said, 1979/1994: 2)*. ثالثًا، وربمـا الأهـم، إن الاستشراق خطابٌ غربي "يقصد به الهيمنة، وإعادة هيكلة وممارسة السلطة علـى الشرق" *(Said, 1979/1994: 3)*. لقد كان الأساس الذي أقيمت عليه الوسـائل التـي تمكنت بها الثقافـة الأوربيـة مـن "إدارة – بـل وإنتـاج – الـشرق سياسـيًا، وسوسيولوجيًا، وعسكريًا، وأيديولوجيًا، وعلميًا، وخياليًا". *(Said, 1979/1994: 3)*

لقد كان الاستشراق (ولا يزال) مشروعًا ثقافيًا متنوعًا شمل، من بين أشـــياء أخرى:

> **الخيال نفسه، كل الهند والشرق، النصوص التوراتيـــة والأراضي اليهودية، تجارة التوابل، الجيـــوش الكولونياليـــة، والتقاليد الطويلة لرجال الإدارة الكولونيـــاليين، ومـــتن مـــن المعارف الهائلة، وعدد لا يحصى من الخبـــراء، ومناصـــب الأستاذية الشرقية، ومجموعة معقدة من "الأفكار الـــشرقية" (الاستبداد الشرقي، الأبهة الشرقية، القسوة، الحسّية)، الكثير من الطوائف الشرقية، فلسفات وأنساق من الحكمة طوّعـــت للاستخدام الأوربي المحلي.** *(Said, 1979/1994: 4)*.

وعلى الرغم من هذا التنوع، وبرغم كونه أكثر من مجرد أفكار وخطـــاب، فإن الاستشراق هو في المقام الأول مجموعة من الأفكار المعبر عنها في خطـــاب محدد. إن المعرفة، إذا حذونا حذو فوكو (ونيتشة)، لا يمكن فـــصلها عـــن القـــوة (السلطة). إن أوربا والغرب استطاعا على نحو أكثر عمومية ممارسة القوة إلى حد كبير على الشرق نتيجة للاستشراق. ولكي يتوصل سعيد *(23 :1979/1994)* إلى أن الاستشراق أفكار وخطاب، فإنه يتصدى لدراسة مجموعة من "النـــصوص" تـــشمل ليس فقط أعمالاً علمية حول الموضوع "ولكن أيـــضًا أعمـــالاً أدبيـــة، وكراســـات سياسية، ونصوصًا صحفية، وكتب رحلات، ودراســـات دينيـــة وفيلولوجيـــة". إن الشرق الذي يبرز من هذه النصوص "هو موضوع *(topos)* أكثـــر منـــه مكانـــا، مجموعة من الإشارات، كتلة من الخصائص، التي يبدو أن أصـــولها تكمـــن فـــي مقتبس، أو جزئية في أحد النصوص، أو استشهاد من عمل أحد الأشخاص حـــول الشـــرق، أو جـــزء مـــن صـــورة سابقة لشخص ما، أو مزيج مـــن هـــذا كلـــه

(Said, 1979/1994: 177). إن الأفكار المرتبطة بالاستشراق هي إلى حد كبير متخيلات معادة الإنتاج بشكل متكرر (على الرغم من أنها ليست زائفة تمامًا) ترتكز نادرًا، على الملاحظة، ناهيك عن الدراسة الإمبريقية الدقيقة.

إن مشكلة سعيد الأساسية مع الاستشراق، بغض النظر عن آثاره المزعجة على أولئك الذين يطلق عليهم وصف شرقيين، هي كونه فكرة تتميز بالتحيزات، والجهل، ونقص المعرفة، والمقولبات، والآراء المُعيَّرة، والمتخيلات. إن الاستشراق يعكس قوة الغرب وليس له سوى أدنى علاقة بوقائع الحياة في الشرق. إن المقولبات السلبية حول الشرقيين كثيرة وتم تشكيلها بفعل مقولبات الغربيين حول أنفسهم. لقد أنتج الغربيون "نصوصًا" متحيزة ومحدودة حول الشرق. لقد أصبحت تلك النصوص، وليست الحياة كما كانت توجد بالفعل في الشرق، هي ما يمثل أساس "حقيقة" الشرق.

وتوجد مجموعة من المشكلات الفكرية تتعلق بالاستشراق نتجت عن "تجاهل، واستخلاص جوهر إنسانية ثقافة أخرى وتعريتها" *(Said, 1979/1994: 108)*. إن البشر في الشرق لم يُناقشوا على أساس فردي أو إنساني، وإنما بالأحرى وفقًا لأسس جمعية أو مجردة. وعلاوة على ذلك، ظلت رؤية الشرق نسبيًا نفس الرؤية بالنسبة لكل من الزمان والمكان في عيون الغربيين الذين يفكرون فيه، ويحللونه، ويسوسونه، ويسعون لإخضاعه. ويبدو الأمر كأن شيئًا لم يتغير، أو سوف يتغير في الشرق. وعلى نحو أكثر عمومية، يجادل سعيد *(1979/1994: 109)* أن: "الغرب هو الشاهد، والقاضي وهيئة المحلفين، لكل وجه من وجوه السلوك الشرقي". لقد تراكمت المعرفة بالشرق، في الغرب، وهي معرفة لم تتغير كثيرًا على مدار امتدادات زمنية كبيرة، وارتبط هذا بشكل وثيق بمراكمة كل من البشر والأراضي (الأقاليم) الشرقية بواسطة الغرب.

ويتحفظ سعيد *(1979/1994: 261)* على أكثر اتهاماته قسوة بالنسبة لعلاقة الاستشراق بالإسلام. إن الاستشراق يتميز بموقفه "التراجعي" عند مقارنته بباقي العلوم الاجتماعية (بل وبالفروع الأخرى للاستشراق)، وتخلفه الميثودولوجي والأيديولوجي العام وانعزاليته النسبية عن التطور في كل من العلوم الإنسانية الأخرى وفي العالم الواقعي الخاص بالظروف التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية.

مجالات أخرى

هناك مجالات أخرى عديدة تتصدى للعولمة، أو حتى تمسها مسًا خفيفًا. فعلى سبيل المثال، تناول عدد من الفلاسفة مسألة العدالة في عصر العولمة *(Pogge, 2001)*. وتصدت مجموعة أخرى من الفلاسفة للتحديات العديدة التي تواجه العولمة *(Hicks and Shannon, 2007)*. إن أحد هؤلاء الفلاسفة يتصدى لمشكلة "رعب العولمة" من منظور فلسفة ما بعد الحداثة ولا سيما النظرية الاجتماعية ما بعد الحداثية لزيجمونت بومان الذي يلعب عمله حول الحداثة السائلة، كما عاينا في الفصل الأول، دورًا أساسيًا في تشكيل هذا الكتاب. وهناك بالطبع قضايا أخرى تتعلق بالعولمة غير قضية العدالة. فعلى سبيل المثال، تحلل نانسي (٢٠٠٧) بشكل نقدي العولمة بوصفها سيرورة مغلقة، وتضعها في تضاد مع السيرورة الأكثر انفتاحًا وإبداعية التي يُطلق عليها في فرنسا *(mondialization)* (العالمية).

لقد صب حقل التاريخ، شأنه شأن حقول أخرى كثيرة (السوسيولوجيا مثلاً، وعلم السياسة، ولا سيما العلاقات الدولية)، تركيزه على الدولة القومية أو حتى على وحدات أصغر من التحليل. إنه لم يتجه إلى فحص السيرورة الأكبر للعولمة.

ويدعو جيري بنتلي إلى تأريخ العولمة وعولمة التاريخ. *(Bentley, 2004: 60 – 81)* ومن المحتمل أن يمضي التاريخ إلى حدود أبعد، شأنه شأن مجالات أخرى عديدة، في اتجاه دراسة العولمة.

قراءات إضافية

Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds. *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2[rd] edn. Malden, MA: Blackwell, 2008.

Saskia Sassen. *A Sociology of Globalization*. New York: W.W. Norton and Company, 2007.

Guillermo de la Dehesa. *Winners and Losers in Globalization*. Malden, MA: Blackwell, 2006.

Guillermo de la Dehesa. *What Do We Know About Globalization? Issues of Poverty and Income Distribution*. Malden, MA: Blackwell, 2007.

Andrew Herod. *Geographies of Globalization*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2009.

R. J. Johnston, Peter J. Taylor, and Michael J. Watts, eds. *Geographies of Global Change: Remapping the World*. Malden, MA: Blackwell, 2002.

Jeffrey Jensen Arnett. "The Psychology of Globalization." *American Psychologist*, October, 2002: 774–83.

Edward W. Said. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979/1994.

Thomas W. Pogge. ed. *Global Justice*. Malden, MA: Blackwell, 2001.

Jerry H. Bentley. "Globalizing History and Historicizing Globalization." *Globalizations* 1, 1, 2004: 69–81.

ملاحظات

١- فعلى سبيل المثال، يدمج كانكليني *Canclini (1995)* منظورات وتبصرات من الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا.

2- Tomlinson (1999); Inda and Rosaldo (2008b: 13); Nordstrom (2004: 12).

٣- *Miller (2005: 66 – 7)*، وهذه حجة قوية وتعكس تحيز الأنثروبولوجيين تجاه ما كان قد اصطلح على أنه *(glocalization)* (دمج المحلي بالعالمي) وضد (فرض العالمى) *(grobalization)* (انظر الفصل *9*).

٤- لنقد للمقاربات الأنثروبولوجية انظر *Edelman and Haugerud (2005: 22)*.

٥- والشيء الطريف هو أن إندا وروزالدو *(2008a: 7)* يقدمان منظورًا لمقاربة أنثروبولوجية للعولمة لا يختلف كثيرًا عن المنظور السوسيولوجي المقدم هنا: "لتركيز في وقت واحد على السيرورات واسعة النطاق (أو تدفقات الثروات والموضوعات) التي يصبح على أساسها العالم أكثر ترابطًا، ولو على نحو غير منتظم، والكيفية التى تستجيب بها الثروات لهذه السيرورات بطرق ثقافية محددة".

٦- لتحليل لمناقشة روزنبيرج انظر *(Axford) (2007: 171 – 91)*.

٧- للحصول على نظرة شاملة لعمل علم الاقتصاد في مختلف القضايا المتصلة بالعولمة، انظر *de la deheisa (2006; 2007)*.

٨- ومع ذلك، كما أوضحنا في الفصل ١، لا نفترض أن التدفقات العالمية تؤدي بالضرورة إلى تكامل أكثر؛ إن بإمكانها أن تؤدي إلى التفكك أيضًا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى، ويمكن أن يحدث في الكساد الكبير.

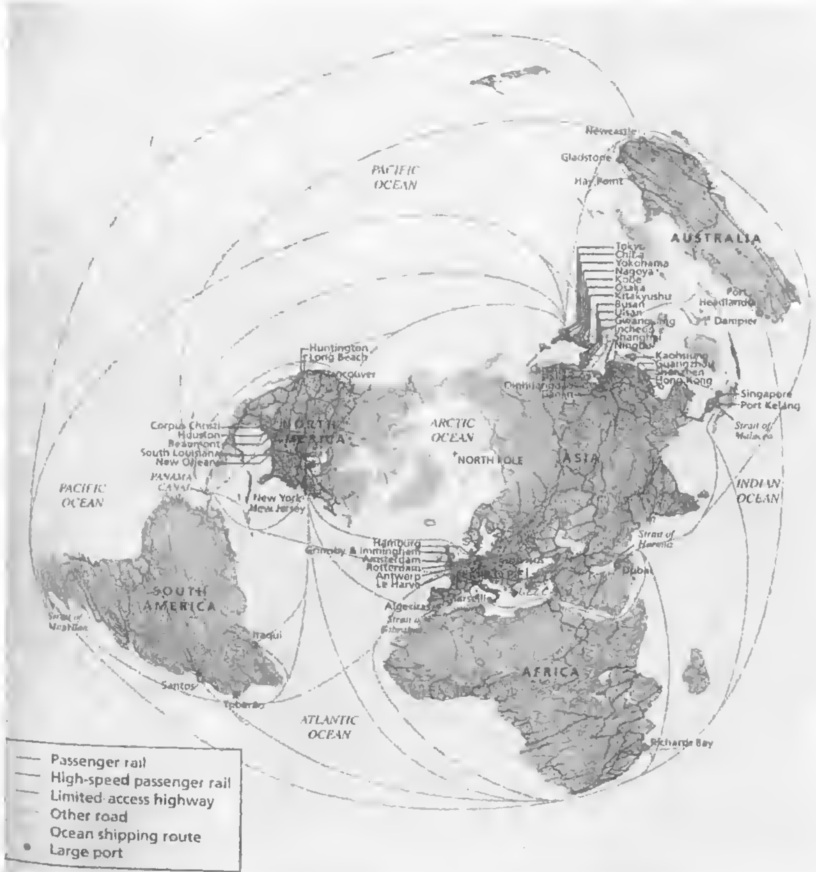
٩- ومع ذلك، هناك من يجــادلون بأننــا نــشاهد ظهــور جغرافيــا تكنولوجيــا المعلومات، ولا سيما الفضاء السيبري *(Cyberspace)*. انظر: *Kitchin and Dodge (2002: 340 – 54)*.

١٠-أولئك المنتمون إلى مجالات أخرى (مثلاً، الأنثروبولوجيــا والــسوسيولوجيا) مهتمون بالهوية (وعلاقتها بالعولمة)، على الرغم من أنهــم قــد يعرفونهــا بطريقة مختلفة.

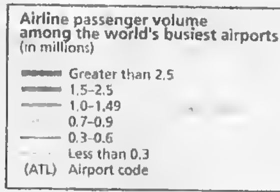
١١- من بين الشخصيات الرئيسية شخصية هــومي بهابهــا: *Homi Bhabha (1994)* وجاياتري شاكرافوري سبيفاك *Gayatri Chakravory Spivak (1987; 1999)*.

١٢- انظر أيضًا: *Said (1993)*.

الأشكال والخرائط

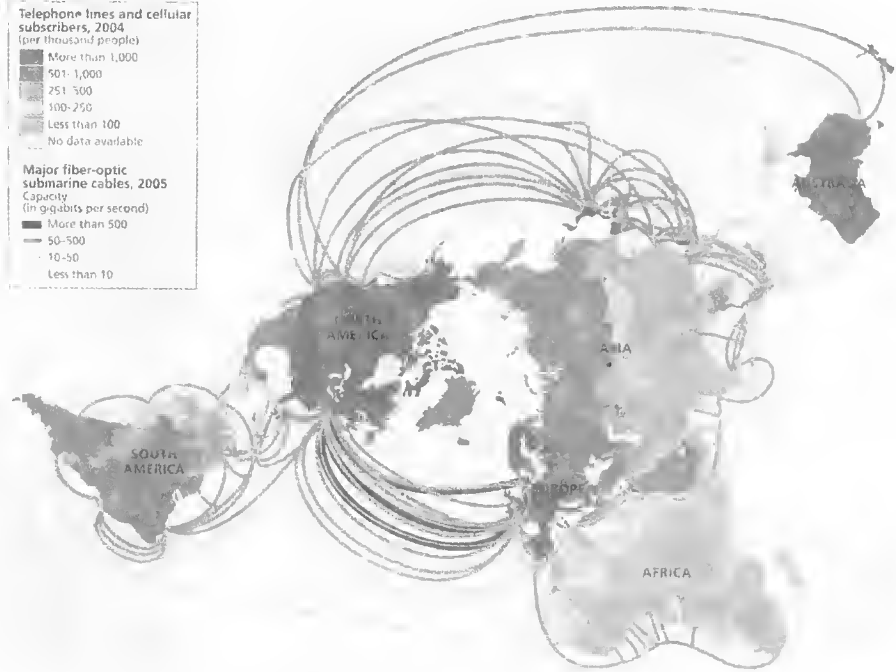


الشكل (١ – ١) طرق النقل. إن كل شحنات البضائع تقريبًا المتجهة إلى جهات دولية تنقل عن طريق السفن بواسطة حاويات موحدة الأحجام. لقد غيرت هذه الحاويات المعدنية المغلقة بشكل مؤثر شكل عمليات نقل البضائع عالميًا. لقد صممت لكي يمكن نقلها بسهولة من أحد أشـــكال النقل إلى آخر، على سبيل المثال، من سفينة إلى قطار، ومن ثم زيادة الكفاءة وتخفيض السعر. وكما يحدث بالنسبة للمسافرين جوا، فإن نقل البضائع عن طريق البحر هو الشائع. إن الموانئ العشر الأكبر التي تتزعمها سنغافورة وروتردام وشنغهاي وهونج كونج وجنـــوب لويزيانـــا، تضطلع بأكثر من ٥٠% من شحنات البضائع العالمية.





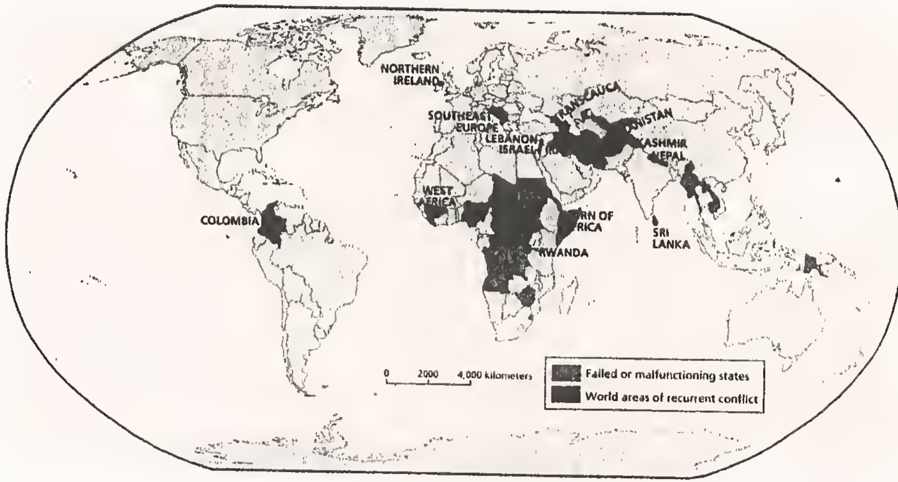
شكل (١ – ٢) حجم المسافرين بالجو. لقد كان السفر بالجو، وهو الطريقة السائدة لنقل المسافرين دوليًا، مقصورًا على الأثرياء ورجال الأعمال. ومع المنافسة المتزايدة، والأسعار الأدنى، والاقتصاد العالمي المتنامي، تعاظم السفر جوًا على مدى الثلاثين عامًا الماضية. ومن المتوقع أن يزيد بشكل مطرد على مدى السنوات الخمس القادمة، وخاصة في الصين وأجزاء أخرى من آسيا، على الرغم من عدم الاستقرار الاقتصادي في صناعة النقل الجوي ومخاوف الإرهاب. إن حركة النقل الجوي تتركز في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بين أوربا وشمال أمريكا، مع زيادة حجم المسافرين إلى شرق آسيا. إن ما يقرب من ٦٠٠ مليون مسافر يعبرون من خلال بوابات أكثر مطارات العالم ازدحامًا بزعامة أتلانتا، وشيكاغو، ولندن، وطوكيو، ولوس أنجلوس.



شكل (٢ – ١) الألياف البصرية. لقد أصبح العالم أكثر اتصالاً عن طريق كـــابلات الأليـــاف البصرية والشبكات الخلوية الموجودة تحت الأرض وفي أعماق البحار. إن كابلات الأليـــاف البصرية تتيح انتقالاً سريعاً للرسائل الإلكترونية والبيانات والمكالمات الصوتية، بينمـــا مـــدت التكنولوجيا الخلوية الخدمة الهاتفية إلى أجزاء من العالم كانت تخلو قبل ذلك مـــن أي خدمـــة أرضية مثل الأقاليم الريفية في آسيا وأفريقيا.

شكل (٣ – ١) اللغة الإنجليزية الكونية. المناطق التي تؤدي فيها اللغة الإنجليزية واحدًا أو أكثر من الأدوار التالية: لغة قومية أو رسمية، لغة يتحدث بها ٥٠ % من مجموع السكان بطلاقة، لغة تستخدمها الحكومات، لغة التعليم العالي، لغة التجارة في المجتمعات متعددة اللغات... إلخ.

شكل (٥ – ١) المناطق الاقتصادية في الصين.



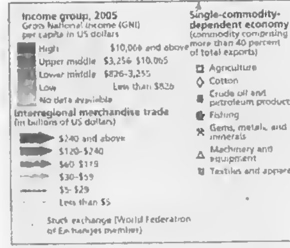
شكل (٦ – ١) مناطق الصراع في العالم. لقد تأثرت بعض الأماكن بالصراعات المتكـررة دوريًا على مدار الجيلين الماضيين، ومن بين البلدان التي تعاني من هذه الصراعات ما يطلق عليه الدول الفاشلة، والتي تشمل أفغانستان قبل الغزو، والصومال ما بعد فتـرة الاسـتعمار. وهناك مجموعة أخرى من الدول المرشحة للفشل من قبل البنك الدولي وهيئات أخرى.

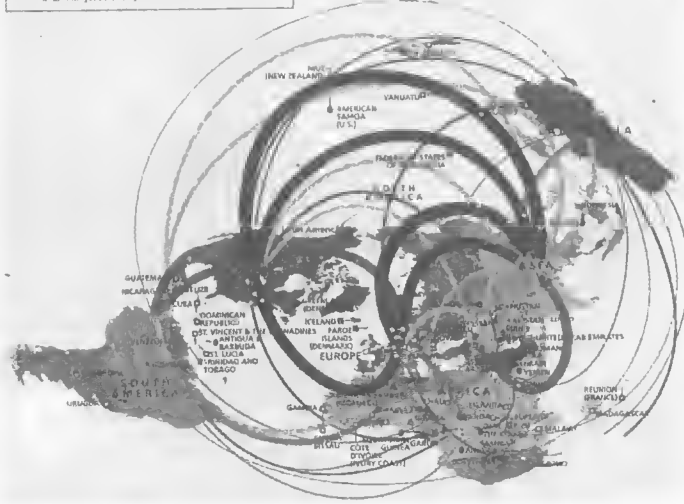


شكل (٧ – ١) الدَّين العالمي. إن الدين يعوق الكثير من الدول النامية . ويصنف البنكُ الدولي الدول تبعًا لمستوى الدين. إن بلدًا تبلغ نسبة الدين فيه أكثر من ٨٠% مـــن إجمـــالي الـــدخل القومي، يصنف من قبل البنك الدولى وهيئات أخرى بوصفه غارقًا في الدين ويواجه خطـــر العجز عن سداد القروض.

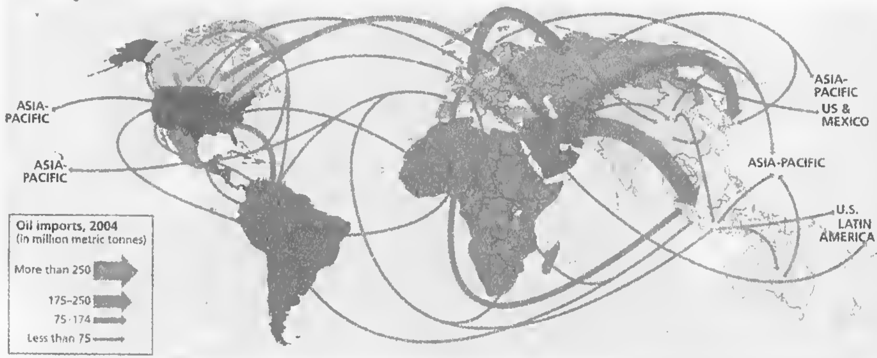


شكل (٧ – ٢) ما وراء السلطة الوطنية الأوربية.

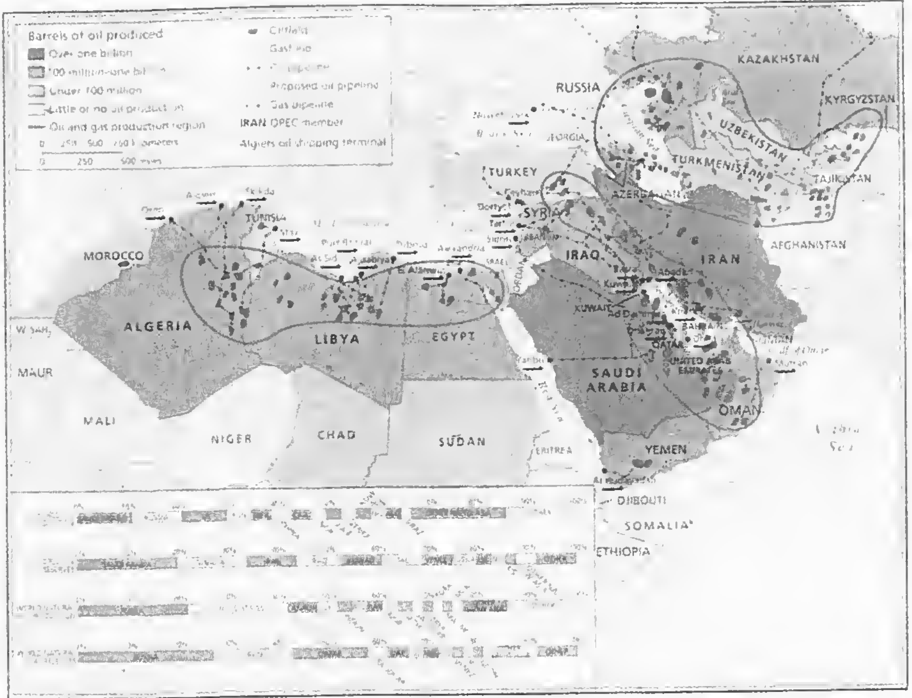




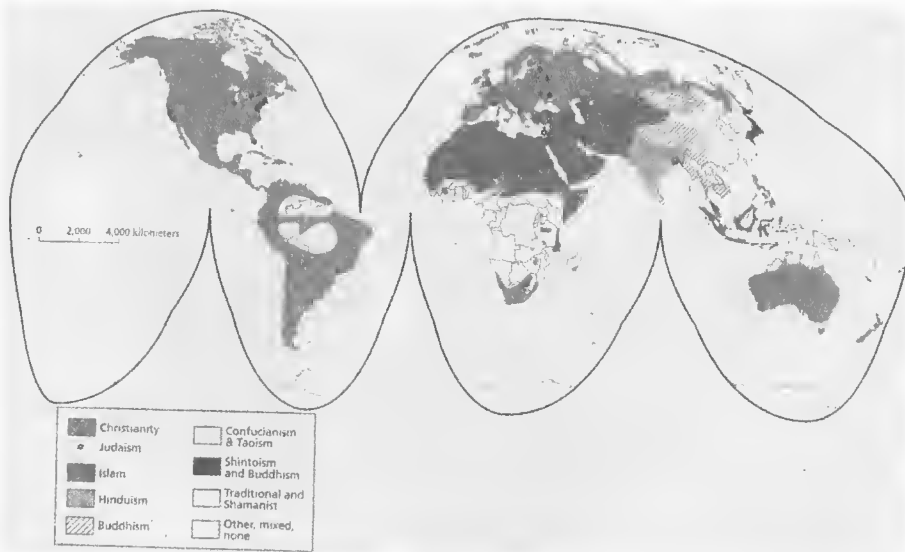
شكل (٨-١) تدفق التجارة. إن التجارة الدولية للسلع تمثل أحد الطرق الرئيسية للعولمة، وتبين الأسهم قيمة التجارة بين الأقاليم الكبرى في العالم. إن أكثر من نصف التجارة العالمية يقع بين مناطق مرتفعة الدخول مثل اليابان والولايات المتحدة وأوربا الغربية (فضلاً عن الصين). إن حجم المعاملات التجارية يزداد مع ذلك في هذه البلدان مرتفعة الدخول والدول النامية في آسيا وأمريكا الجنوبية، وأفريقيا. إن الحواجز التجارية الأدنى تقدم فرصًا للدول ذات الدخل المنخفض على الرغم من أنها لا تزال محدودة. إن السلع التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، مثل المنسوجات يمكن إنتاجها وتصديرها بكلفة أقل من قبل الدول النامية. وتعد التجارة في السلع الزراعية قضية رئيسية بين الدول النامية والدول ذات الدخول المرتفعة. إن اثنين مليون أسرة في العالم تعيش على الزراعة، ويعتمد ٦٠ بلدًا من بلدان العالم تعتمد على السلع بالنسبة لأكثر من ٤٠% من دخل صادراتها- الرقم في بعض البلدان الأفريقية هو ٨٠%. وتركز الاجتماعات العاصفة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على حث الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إلغاء الإعانات التي تقدم لمزارعيهم بهدف زيادة فرص التجارة أمام الدول النامية.



شكل (٨ –٢) التدفق العالمي للبترول.



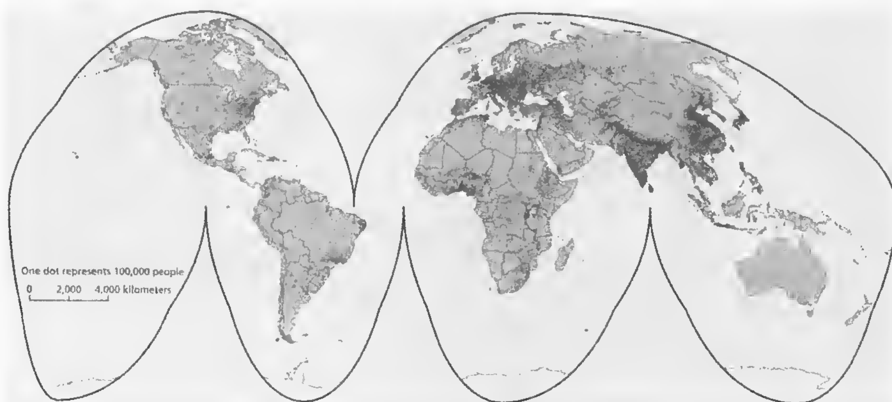
شكل (٨ – ٣) نافسوا *NAFSWA* (شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا). البترول والغاز.



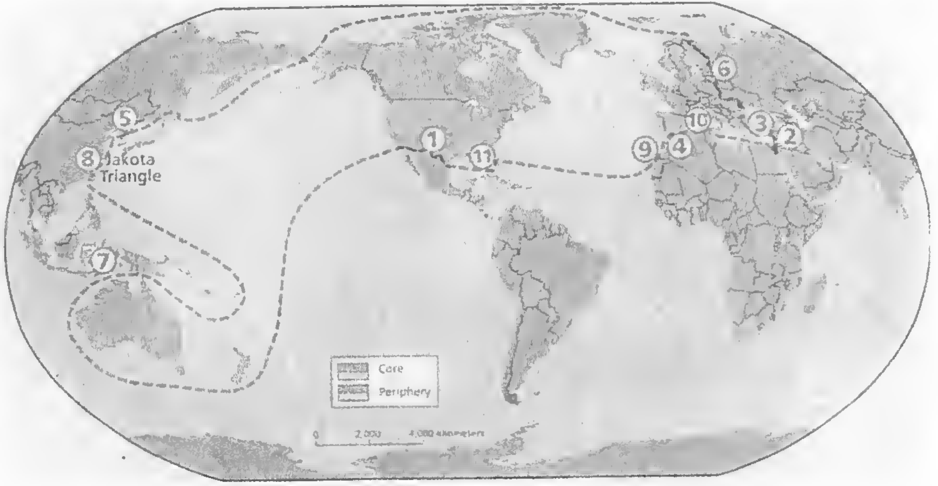
شكل(٩ – ١) مناطق الديانات الكبرى، ولا تظهر الخريطة التقسيمات الطائفية أو حتــى الأقليــات الدينية البارزة (مثل الوجود الإسلامي الكبير في الهند التي يسودها الهندوس). إن المــسيحية فــي أفريقيا الإستوائية هي الديانة السائدة. ولا تُعد الكونفوشيوسية والتاوية أدياناً بالمعنى المتعارف عليه.



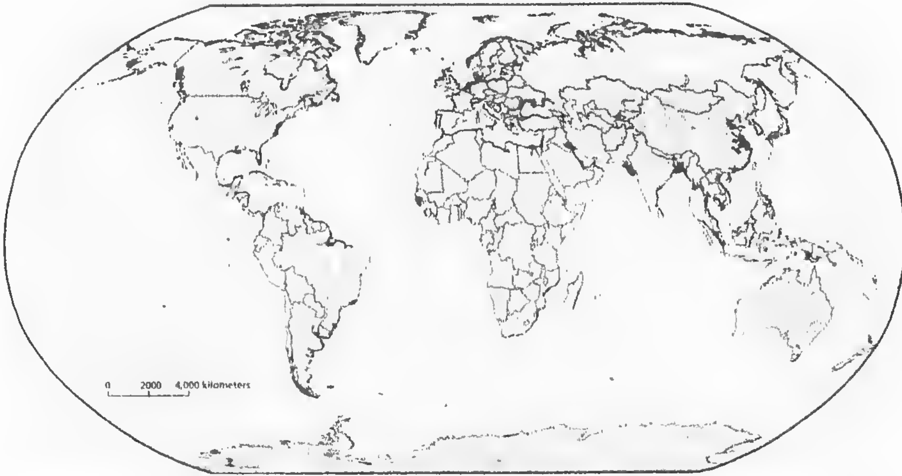
شكل (١٠ – ١) انتشار فيروس الكمبيوتر. تظهر هذه الخريطة انتشار دودة "كود ريد: CodeRed" في ١٩ يوليو عام ٢٠١٠ والتي أثرت تأثيرًا غير متكافئ على الأعمال الصغيرة ومستخدمي المنزل. لقد أصيب ٣٦٠,٠٠٠ جهاز كمبيوتر بالعدوى. ومن الواضح أن كل برامج السوفت وير ليست على نفس الدرجة من الاعتدال. إن البرامج التي كان الهدف منها إيقاع الاضطراب – عن قصد – أو التدخل في وظائف الكمبيوتر وملفاته وبياناته يشار إليها عمومًا بمصطلح فيروسات الكمبيوتر. إن هذه الفيروسات التي تشبه كثيرًا الفيروسات التي تصيب البشر تتراوح من ناحية التعقيد والكثافة وسرعة الإرسال. ويطلق على أحد الأنواع الخاصة سريعة الانتشار مصطلح "ديدان" التي تنتشر هي ذاتها تلقائيًا عن طريق التحكم في برامج أخرى للسوفت وير مثل الرسائل الإلكترونية.



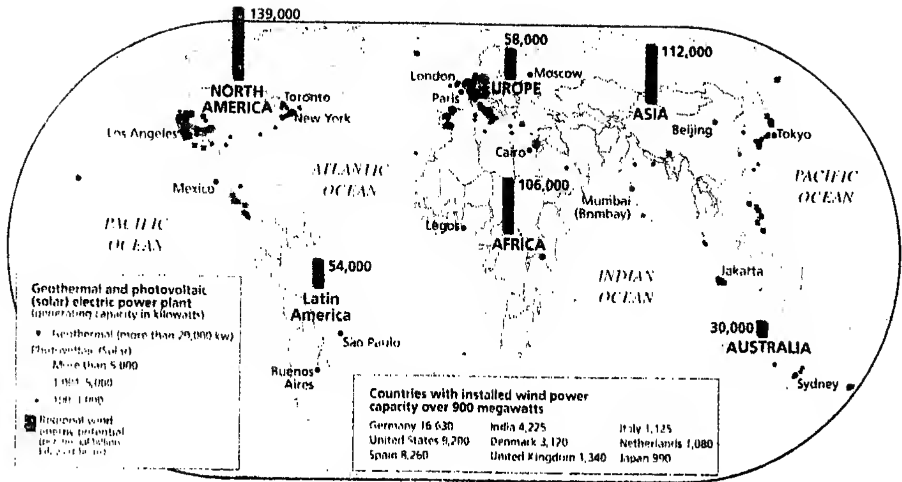
شكل (١١ – ١) سكان العالم. إن كل نقطة واحدة تمثل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وتـشدد الخريطـة على استمرار الأنماط القديمة المعتمدة على الزراعة في العالم القديم (أوراسيا وأفريقيا)، وتقع الكتلتان الكبريان للسكان في أطراف العالم.



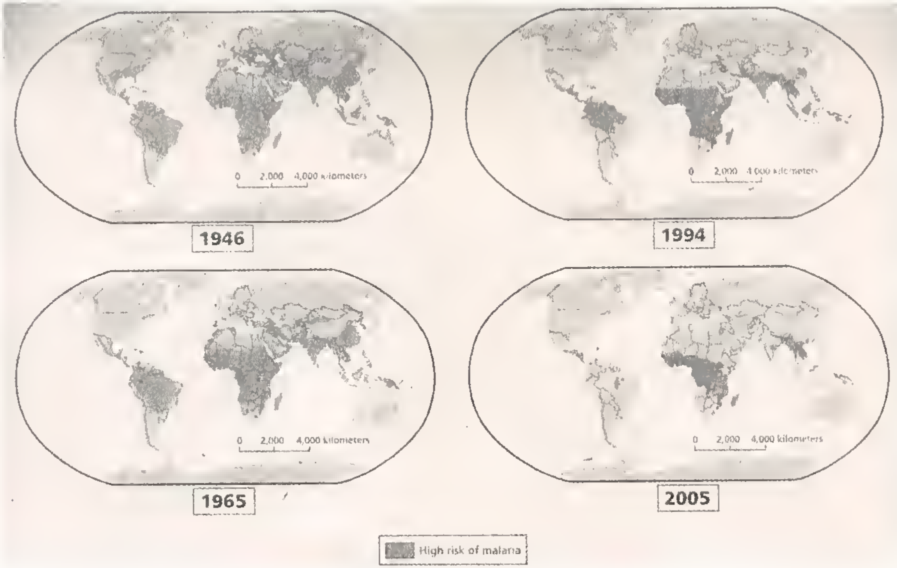
شكل (١١ – ٢) ينقسم العالم إلى: مركز وأطراف في أوائل القرن الواحد والعشرين. وتشير الأرقام للأماكن التي تحاول فيها الحكومات كبح سيل المهاجرين الذين ينتقلون من الأطراف إلى المركز.



شكل (١٢ -١) المناطق المعرضة لخطر ارتفاع مستويات البحر والعواصف الشديدة في هــذا الوقت من التغير المناخي. ويشير المحيط إلى أن بعض المناطق قليلة العدد نسبيًا سوف تواجه خطر الزوال، ويمكن عن طريق استخدام عدسة مكبرة رؤية التضمينات الخاصة بشرق الصين وأوربا الغربية والجنوب الشرقي للولايات المتحدة من بين أقاليم أخرى خضعت للتحضر.



شكل (١٢ – ٢) الطاقة المتجددة.



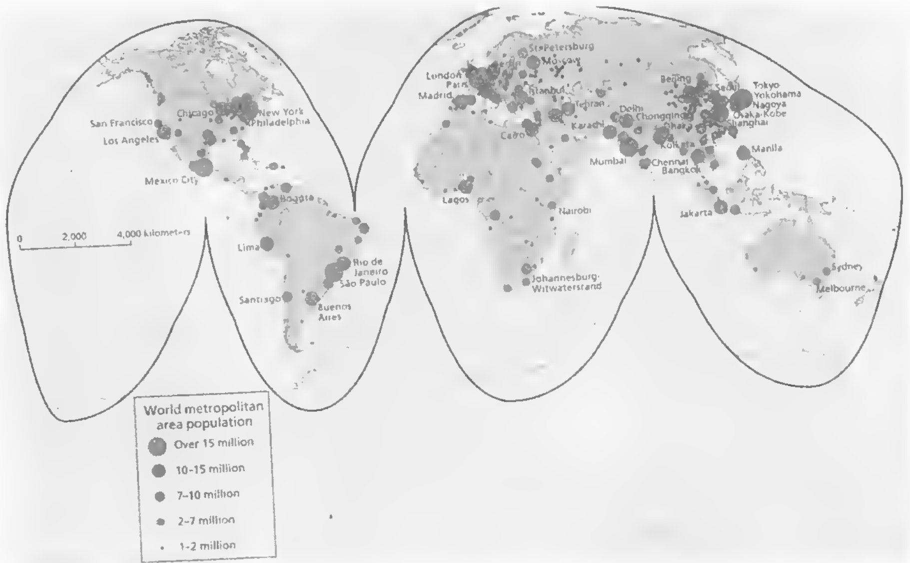
شكل (١٣ - ١) الملاريا. على الرغم من استمرار انتشار الملاريا كل عـام، تـشير هـذه الخرائط إلى أن الأماكن الأكثر تعرضًا للخطر قد انحسرت بشكل ملحوظ على مدى العقـود الستة الماضية، نتيجة للجهود المبذولة عالميًا للتحكم في حاملي المرض والتقليل من التعرض له خاصة بين الاطفال. لقد شهد عقد التسعينيات تقدمًا كبيرًا في الهند. وبحلول عـام ٢٠٠٥ كانت أفريقيا هي المنطقة الأكثر تعرضًا لمخاطر الملاريا. وفي السنوات الأخيـرة، ثـارت بعض المخاوف بسبب مشكلة معاودة ظهور مرض ملاريا البعوض ورجوع الملاريا للمناطق التي خلت منها حديثًا. ويعزو بعض العلماء هذه التطورات للاحتباس الحراري.



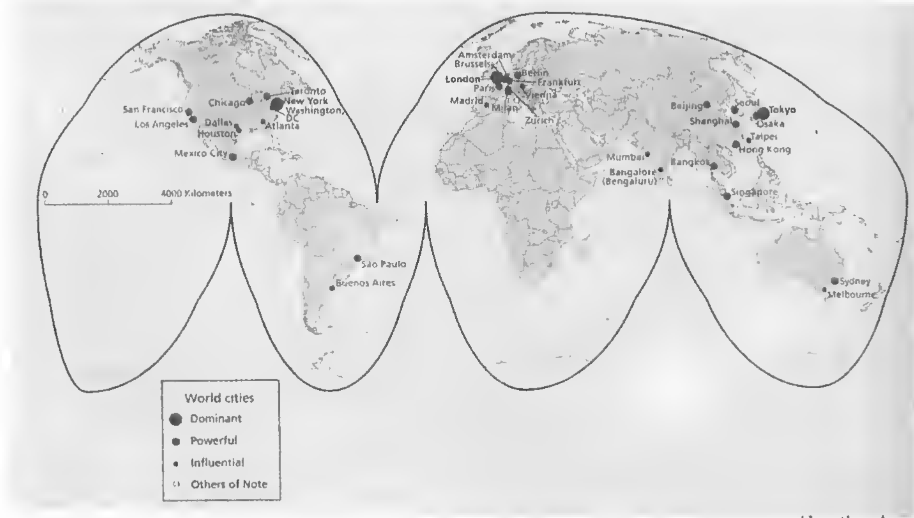
شكل (١٣ – ٢) مرض نقص المناعة أو الإيدز. جذب انتباه العالم في الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت لقي أكثر من ٢٥ مليون شخص حتفهم بسبب هذا المرض الذي يحمله الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة HIV . وعلى الرغم من إمكان معالجة مرض نقص المناعة أو الإيدز باستخدام العقاقير الحديثة، فإن ٤٠ مليون شخص أصيبوا بعدوى المرض بنهاية عام ٢٠٠٥. ويعيش الكثير من هؤلاء في بلدان يسودها الفقر، وتفتقر إلى أنظمة رعاية صحية ناجعة وتعاني مشكلات تتعلق بإنتاج الأدوية وبراءات الاختراع، الأمر الذي يمكن أن يعوق منع انتشار المرض وعرقلة إستراتيجيات العلاج.



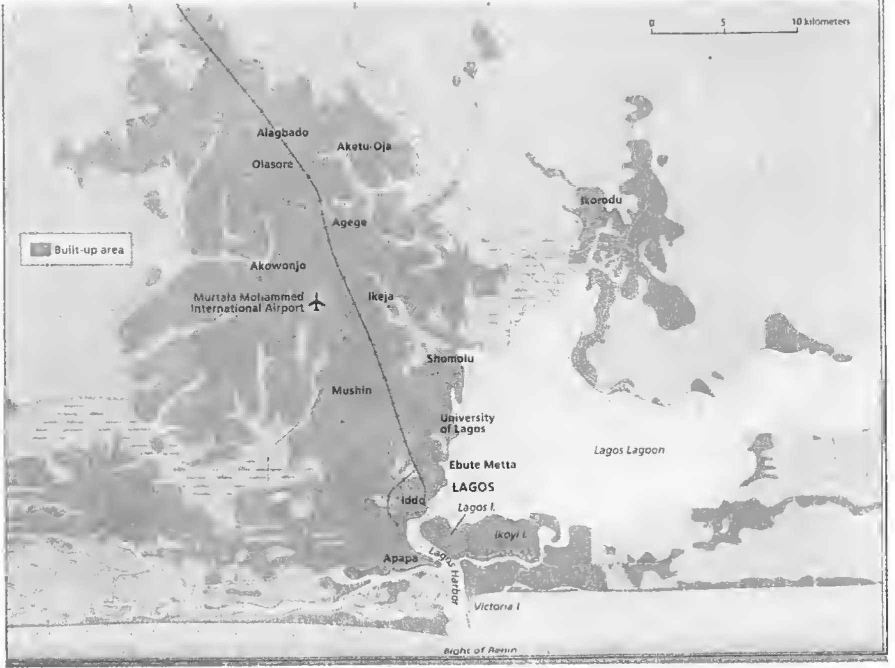
شكل (١٤ – ١) النسبة المئوية لسكان المدن (الحضر). على الرغم من أن المركز العـــالمي أكثر تحضرًا من الأطراف، فإن التمييز آخذٌ في التلاشي: إن أمريكا الجنوبية هـــي الأكثـــر تحضرًا بالفعل من أوربا الشرقية.



شكل (١٤- ٢) التجمعات الحضرية في العالم. أكبر المدن في العالم عام ٢٠٠٨.



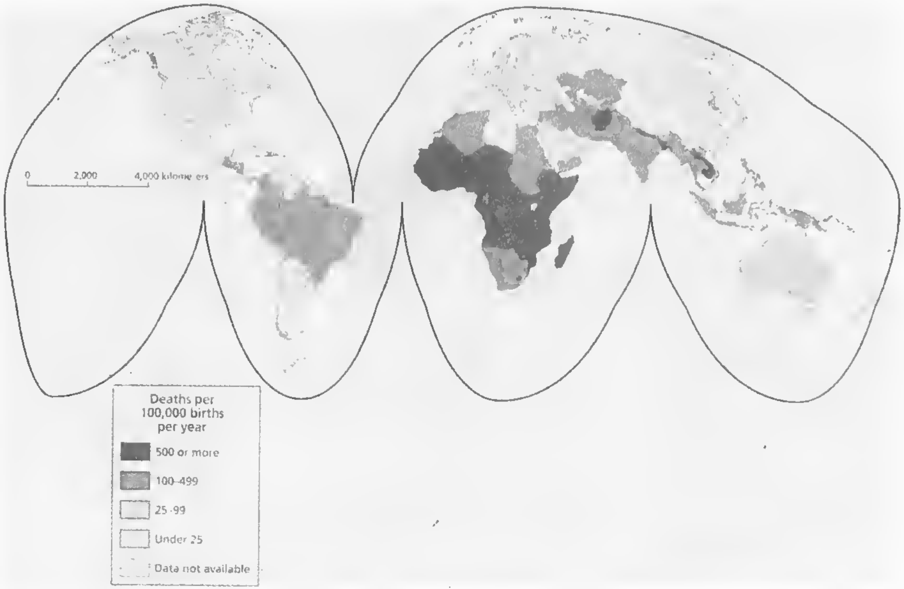
شكل (١٤ – ٣) مدن تمد العولمة بالقوة. إن ترتيب المدن على أساس دورها في سيرورة العولمة، إشكاليّ ومتحيز. ولكن يوجد اتفاق عام بأن نيويورك ولندن وطوكيو هى أكبر مدن العالم هيمنة، وعدا ذلك لا يوجد أي إجماع.



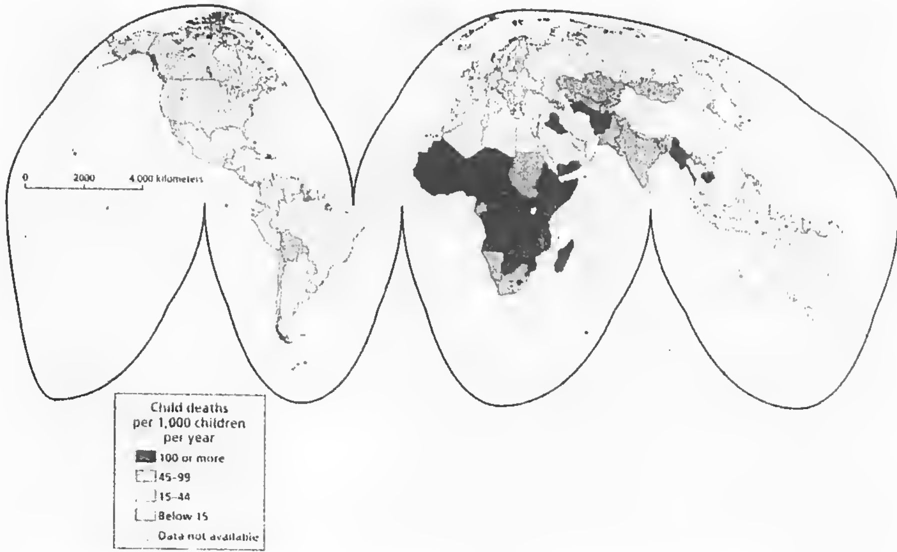
شكل (١٤ – ٤) مدينة لاجوس الضخمة. إقليم لاجوس الحضري الضخم، أول مدينة أفريقية جنوب الصحراء. وتبين الخريطة الأبعاد الضخمة للمنطقة المكدسة بالسكان.



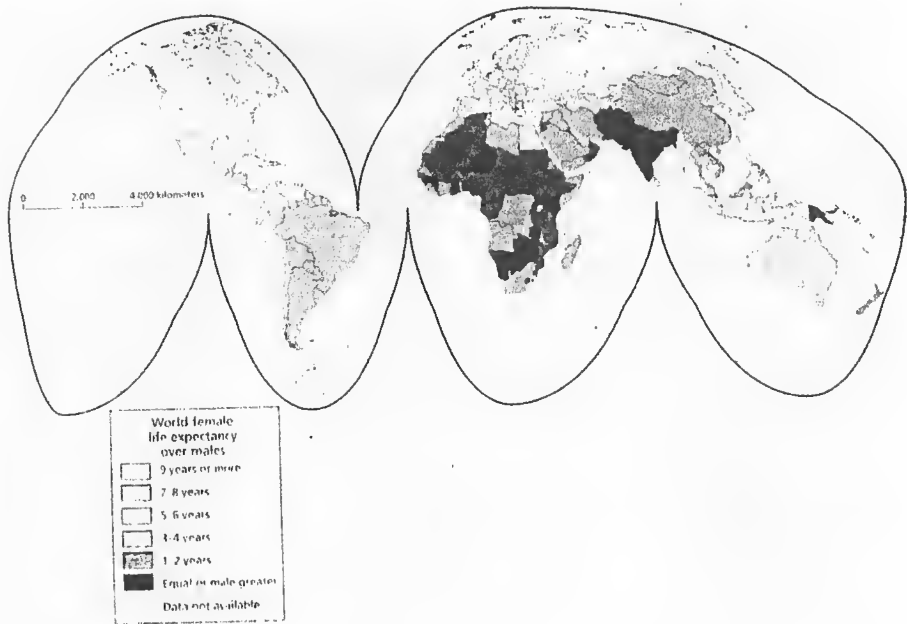
شكل (١٥ -١) صربيا وجيرانها. الجغرافيا السياسية التي لا تــزال عرضـــة للتطــور فـــى يوغوسلافيا السابقة وألبانيا، وتظل كوسوفو التي يسكنها غالبية من المسلمين أحد التحديات.



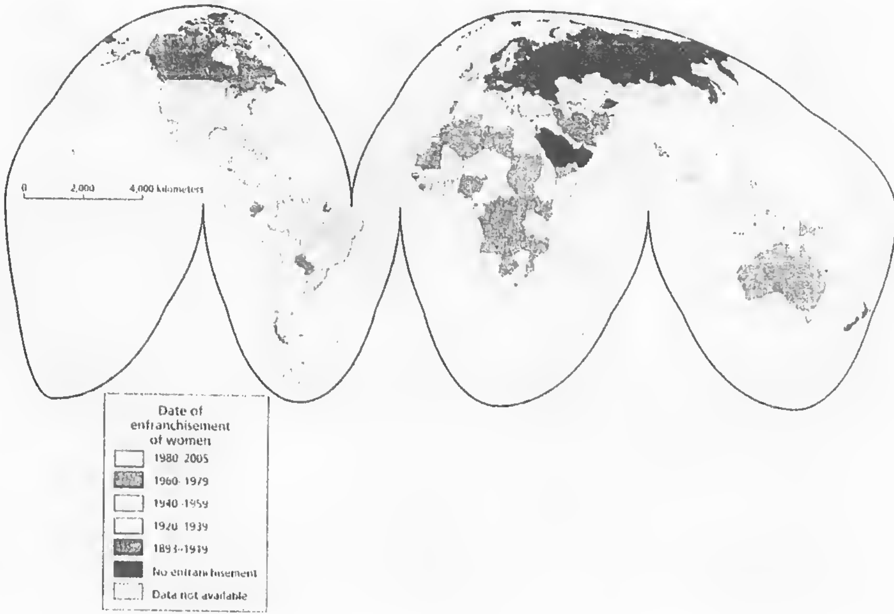
شكل (١٥ – ٢) وفيات المواليد في العالم. لا تزال مواليد الأطفال تمثل خطرًا أعظم في دول الأطراف منه في المركز. إن ما يربو على ٥٠٠ مولود من كل ١٠٠,٠٠٠ مولود يموتـــون سنويًا في أغلب أجزاء أفريقيا، بالمقارنة بـــ ٢٥ مولودًا فقط في أوربا وشمال أفريقيا واليابان وأستراليا.



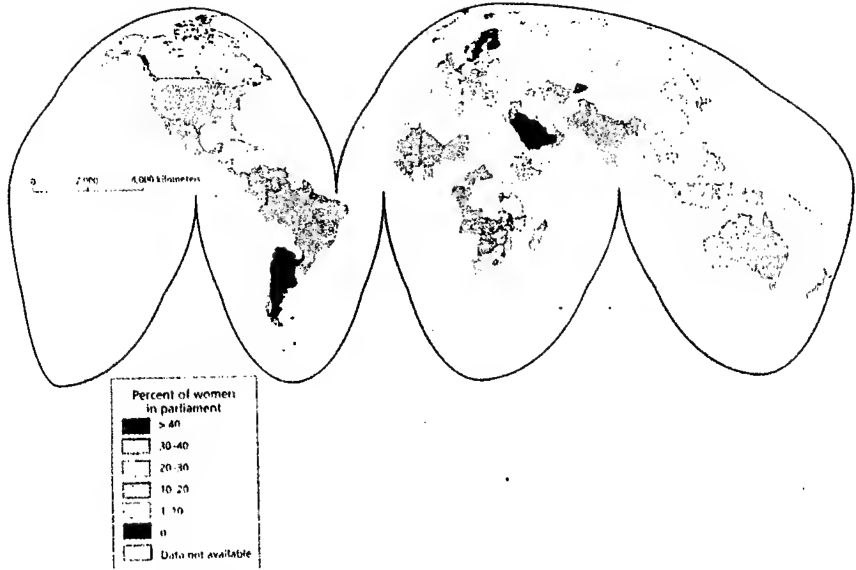
شكل(١٥ -٣) وفيات الأطفال في العالم. إن عدد وفيات الأطفال من سن الخامسة فأقل يفـوق عدد وفيات الأطفال الذين يموتون في دول المركز. إن اللون الأكثر قتامة يشير إلـى مـستوى أكبر من الوفيات. ولكن على الرغم من هذه التباينات الإقليمية، فإن الموقف أفضل بشكل ملحوظ مما كان عليه من جيل مضى.



شكل (١٥ – ٤) توقعات الأعمار بالنسبة للإناث في العالم. في الوقت الذي تكون فيه توقعات العمر بالنسبة للذكور والإناث هي نفس التوقعات تقريبًا، فإن متوسط أعمار الذكور في الواقع أطول من متوسط أعمار النساء وهو ما يشير إلى خطأ ما.



شكل (١٥ – ٥) حق المرأة في الاقتراع. بدأت المرأة في ممارسة حق الاقتراع في نهاية القرن التاسع عشر، ولا يزال هذا الحق غير مكفول على النطاق العالمي.



شكل (١٥ -٦) النساء في البرلمان. إن نسبة النساء في البرلمانات القومية أو مجالس التمثيل النيابية أعلى في بعض بلدان الأطراف منها في الكثير من بلدان المركز. إن بعض الديمقراطيات الكبرى لا تزال تتعثر في هذا المجال.

مسرد المصطلحات

الأمركة *(Americanization)*

هى استيراد غير الأمريكيين لمنتجات، وصور، وتكنولوجيات، وممارسات، وأنماط سلوك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمريكا والأمريكيين.

أمركة بدون أمريكا *(Americanization without American)*

ظاهرة يمكن من خلالها لدولة قوميةٍ أن تتأمرك من خلال انتشار الرأسمالية الاستهلاكية بشكل متزايد دون التأثر بالضرورة بأمريكا في حد ذاتها.

طالبو اللجوء السياسي *(Asylum seekers)*

لاجئون يسعون إلى الإقامة في البلد الذي يفرون إليه.

الاكتفاء الذاتي *(Autarky)*

هو تحول إحدى الدول القومية إلى الداخل بهدف خلق اكتفاء اقتصادي ذاتي بقدر الإمكان.

تجاوز الأمركة *(Beyond Americanization)*

موقف تتجاوز فيه البلدان التي كانت متأثرة بثقافة الاستهلاك الأمريكية في مرحلة من المراحل المبكرة من تاريخها، هذه الثقافة.

هجرة العقول *(Brain drain)*

الفقدان المنظم لدولة قومية ما لأشخاص يلقون تقديرًا عاليًا في مكان آخر من العالم بسبب عقلياتهم المميزة وتدريبهم وتعليمهم العاليين؛ أولئك الذين يمتلكون رأسمال ذهني عاليًا.

كسب العقول ***(Brain gain)***

يشير إلى إمكانية أن تكسب الدول القومية، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى العالم المتقدم من خلال حصولها على أشخاص ذوي قاعدة معرفية مميزة يفوق عددهم عدد الأشخاص الذين تخسرهم.

الأمركة الواسعة ***(Capacious Americanization)***

يصف المصطلح ذروة ازدهار النفوذ الأمريكي (في أوربا) بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧١.

المجتمع المدني ***(Civil Society)***

العملية التى يتفاوض الأفراد ويتجادلون، ويناضلون، أو يتفقون مع بعضهم بعضًا ومع مراكز السلطة السياسية والاقتصادية من خلالها.

الكولونيالية ***(Colonialism)***

يقتضي إقامة السلطة الكلونيالية جهازًا إداريًا في البلد (أو المنطقة الجغرافية) الذي كان محتلاً بهدف إدارة شئونه الداخلية التي تشمل مستوطناتها.

شرك الصراع ***(Conflict trap)***

موقف تُواجه فيه الدولة القومية إما بالحروب الأهلية المستمرة أو الانقلابات العسكرية العنيفة.

التدفقات المتصارعة ***(Conflicting flows)***

هي العمليات عبر الكوكبية التي تتصارع مع بعضها بعضًا (ومع الكثير غيرها).

الكريبولية *(realization)*

تشمل تأليفًا للغات والثقافات التي كانت غير مفهومة بالنسبة لبعضها بعضًا.

التقارب الثقافي *(Cultural convergence)*

هو ما يحدث عندما تتعرض الثقافات للكثير من نفس التدفقات وتنحو للنمو على نحو أكثر تشابهًا.

التالف الثقافى (المغايرة الثقافية) *(Cultural differentialism)*

ويشمل الحواجز التي تمنع التدفقات التي تعمل على جعل الثقافات أكثر تماثلاً؛ إن الثقافات تميل إلى أن تكون مختلفة بشكل لا مبرر له عن بعضها بعضًا.

العولمة الثقافية *(Cultural globalization)*

تشمل المؤثرات الثقافية التي توجد على مستوى عالمي، بين الأمم المختلفة.

التهجين الثقافي *(Cultural hybridization)*

هو مزج الثقافات، والتكامل العالمي والمحلي الذي يؤدي إلى تأليفات فريدة.

الإمبريالية الثقافية *(Cultural imperialism)*

تشير إلى أن ثقافة ما أو أكثر تفرض نفسها على نحو متفاوت بوعي، على ثقافات أخرى ومن ثم تتسبب في تدمير الثقافة المحلية، كليًا أو جزئيًا.

نظرية الاعتماد *(Dependency theory)*

متن من الأعمال التي تنتقد مشروع التنمية. إنها تشدد على أن مشروع التنمية لم يسهم في تنمية الدول القومية للجنوب، بقدر ما أسهم في انهيار استقلالها وإلى زيادة في معدل اعتمادها على دول الشمال، ولا سيما الولايات المتحدة. إن التخلف ليس حالة شاذة، أو حالة تتسبب فيها الدول الأقل تقدمًا نفسها، ولكنه كامن في مشروع التنمية ذاته.

التحرر من القيود *(Deregulation)*

هو تعهد الدول القومية بالحد أو التخلص من القيود التي تعوّق عمل السوق الحرة أو التجارة الحرة.

إزالة الحدود الجغرافية *(Deterritorialization)*

هي تردي أهمية الموقع الجغرافي الذي توجد فيه ثقافة ما.

التنمية *(Development)*

هي "مشروع" كان يهتم في المقام الأول بالتنمية الاقتصادية لدول قومية محددة، هى الدول التي لم تكن تعتبر عادة متطورة من الناحية الاقتصادية بالقدر الكافي.

الديسبورة *(Diaspora)*

هي حالة الشتات واسع النطاق والطرد التى يتعرض لها سكان إحدى المناطق وإزالة الحدود الجغرافية الخاصة بهؤلاء السكان .

حركة مزدوجة *(Double movement)*

هي التوسع في سوق "دعه يعمل" ورد الفعل المضاد له.

التشريق *(Easternization)*

يشمل التأثيرات الاقتصادية والثقافية للشرق على الغرب. إنه يشمل مجموعة واسعة من الظواهر ذات الأصل الشرقي والتي يمكن معاينتها في الغرب مثل الممارسات المتصلة بالمشاريع التجارية أو الصناعية الشرقية (التويوتية *Toyotism*)، ونظرة "زن" للحياة، والمعتقدات المختلفة (مثلاً، إعادة التجسد)، والنزعة النباتية، والموسيقى الشرقية،... إلخ.

نظرية التحديث الإيكولوجية *(Ecological modernization theory)*

تجادل بأن التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي تشجعه الاقتصادات النيوليبرالية يمكن أن يسير جنبًا إلى جنب مع التقليل من الآثار السلبية على البيئة، الأمر الذي يشكل الاهتمامات المركزية لعلماء البيئة.

العولمة الاقتصادية *(Economic globalization)*

هي الشكل الأكثر شهرة للعولمة وتشير إلى الروابط الاقتصادية المتنامية على المستوى العالمي.

السياحة الإيكولوجية *(Ecotourism)*

تشمل الجهود التي تبذل للسماح للسياح باكتشاف البيئات الطبيعية مع مراعاة عدم إلحاق الضرر أو الأذى بها.

الإمبراطورية *(Empire)*

وتشمل الهيمنة العالمية دون وجود للدولة القومية في موقع المركز من هذه الهيمنة؛ هيمن*m* عالمية منزوعة المركز (لا مركزية).

التطهير الإثني *(Ethnic cleansing)*

يشمل سياسات مختلفة تُوَجه نحو إزاحةِ لبشر ينتمون إلى جماعة إثنية أخرى بالقوة.

جماعة إثنية *(Ethnic group)*

هي جماعة اجتماعية تحدد على أساس بعض الخصائص الثقافية.

الصور الإثنية *(Ethnoscapes)*

تشمل الحركة الفعلية لانتقال الجماعات والأفراد المترحلين (السياح، واللاجئين، والعمال الزائرين). بالإضافة إلى الأوهام المتعلقة بهذه الحركة.

السياحة الإثنية *(Ethnotourism)*

وتشمل الجهود التي تبذل من قبل السياح لاكتشاف الطرق التي يحيا بها البشر الآخرون، الذين يكونون في الغالب بشرًا مختلفين تمام الاختلاف عن أولئك السياح.

منطقة معالجة الصادرات *(Export Processing Zone) (EPZ)*

هي منطقة مستقلة تتحكم فيها الشركات، ومتحررة من السيطرة القومية؛ إنها منطقة غير مرتبطة بالضوابط القومية.

التعبير عن أمريكا *(Expressing America)*

تحمل فكرة وجود ابتكارات أمريكية مختلفة (مثل بطاقة الائتمان، وأجهزة الآي بود: ***i pods***، والآي فون: ***i phones***) التي تنتشر فى كل أنحاء العالم. ويشير المفهوم أيضًا إلى أن ما يتم تصديره هو في الغالب تعبير عن شيء مميز بالنسبة للولايات المتحدة، ربما يمس جوهرها باعتبارها أمة.

التجارة العادلة *(Fair trade)*

تُعرَّف بأنها اهتمام بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمنتجين الصغار المهمشين.

تأنيث العمالة *(Feminization of labor)*

وتشمل المشاركة المتزايدة للنساء في قوة العمل المأجورة الرسمية وغير الرسمية العالمية.

قدرة أو طاقة مالية *(Financesc apaciry)*

تشمل السيرورات التي تنتقل بها المبالغ الضخمة من المال خلال الدول القومية وحول العالم بسرعة هائلة عبر المضاربة بالسلع، وسوق العملات، وأسواق الأوراق المالية.

تدفقات *(Flows)*

تشمل حركة البشر، والأشياء، والمعلومات، والأماكن التي ترجع جزئيًا إلى المسامية المتزايدة للحواجز العالمية.

الاستثمار الأجنبي المباشر *(Foreign direct investment)*

هو الاستثمار الذي تقوم به إحدى المؤسسات في إحدى الدول القومية بهدف السيطرة عليها والتحكم فيها.

السوق الحرة *Free Market*

هي سوق يسمح لها بالعمل متحررة من أي عوائق، ولا سيما تلك التي تقوم بفرضها الدولة القومية وغيرها من الكيانات السياسية.

رأسمالية السوق الحرة *(Free market capitalism)*

هي خلق اقتصاد محلي مفتوح تحكمه سياسات مثل سياسة تحرير الاقتصاد من القيود (ولا سيما أسواق المال)، تخفيض أو رفع التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة، رفع القيود على الاستثمار الأجنبي، إسقاط الحصص التجارية، التخلص من الاحتكارات المحلية، فتح الصناعات وأسواق العملات والسندات لتوجيه الاستثمار والملكية الأجنبيين، وفتح المصارف والاتصالات أمام الملكية الخاصة وأمام المنافسة.

الغازية (Gaseousness)

وتشمل الحركة المفرطة للبشر، والأشياء، والمعلومات، والأماكن في عصر العولمة.

الجنوسة (Gender)

وتشير إلى الفروق بين الذكور والإناث التي ترتكز على التحديد والتمييز الاجتماعيين.

الإبادة الجماعية (Genocide)

تُعَرَّف بأنها أفعال ترتكب بقصد تدمير جماعة قومية، إثنية، عرقية، أو دينية، بشكل جزئي أو على نحو كلي.

سلاسل الرعاية العالمية (Global care chains)

وتشمل سلسلة من العلاقات الشخصية بين البشر عبر العالم ترتكز على عمل الرعاية المدفوع الأجر، أو غير المدفوع الأجر.

المدن الكونية (Global cities)

هي المدن الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد الرأسمالي.

المجتمع المدني العالمي (Global civil society)

شكل من أشكال المجتمع العالمي، غير الحكومي، التعددي المؤلف من سيرورات اجتماعية مترابطة وموجهة إلى الحياة المدنية.

سلاسل السلع (Global commodity chains)

تضم سلاسل القيمة المضافة، والمنظمة العالمية للصناعات، في الوقت الذي تعزو فيه مكانة مركزية للأهمية المتناهية لبائعي المنتجات العالمية.

سلاسل القيمة العالمية (Global value chains)

تشدد على القيمة النسبية للأنشطة الاقتصادية اللازمة لنقل سلعة أو خدمة من طور التصور، إلى أطوار الإنتاج المختلفة (وتشمل مجموعة من التحويلات المادية ومدخل الخدمات المختلفة الخاصة بالمُنتَج) وحتى التسليم إلى المستهلكين النهائيين، والتخلص النهائي منها بعد الاستعمال.

عولميون (Globalists)

أولئك الذين يعتقدون فى وجود العولمة وبأنها تشمل العالم كله.

عولمية (Globality)

هي الوجود الكلي لسيرورة العولمة.

عولمة (Globalization)

سيرورة أو مجموعة من السيرورات عبر الكونية تشمل زيادة السيولة والتدفقات متعددة الاتجاهات للبشر، والأشياء، والأماكن والمعلومات بالإضافة إلى البنى التي تواجهها هذه التدفقات وتخلقها، والتي تشكل حواجز تعرقل حركتها، أو تسرعها.

العولمة من فوق (Globalization from above)

سيرورة تخلقها وتنشرها قوى واسعة النطاق (مثل الدولة القومية والشركات متعددة القوميات)، ولا سيما تلك التي ترتبط بالشمال، والمفروضة على الجنوب (ولا سيما دولها القومية وأعمالها التجارية).

العولمة من أسفل (Globalization from below)

وتأخذ شكل فاعلين أفرادا وجماعات من الفاعلين تعارض وتعمل على معارضة العولمة في الدول المتقدمة والأقل تقدمًا على حد سواء.

الولع بالعولمة (Globaphilia)

هو التأكيد على المظاهر الإيجابية للعولمة، مع توقع أن تتمخض عن نجاح اقتصادي أكبر ونشر الديمقراطية.

فوبيا العولمة (Globaphobia)

هي التأكيد على المظاهر السلبية للعولمة خاصة ما يتعلق منها بالمناطق الأقل ثراء من سكان العالم.

تداخل العالمي والمحلي (Glocalization)

تداخل العالمي والمحلي الذي يسفر عن نتائج فريدة في مناطق جغرافية مختلفة.

الصورة القديمة للأمركة (Good, old- fashioned Americanization)

هي تصور أن الولايات المتحدة تفرض نفسها على أجزاء واسعة من العالم لتحقيق مصالحها الخاصة.

السيادة المتدرّجة (Graduated sovereignty)

هي الظاهرة التي من خلاله لا تحتفظ الحكومة القومية بالسيطرة على المنطقة الجغرافية الكاملة للدولة القومية، ولكنهاتحتفظ بالسيطرة الكاملة على بعض المناطق وتتخلى بدرجات متفاوتة عن السيطرة على مناطق أخرى للشركات وغيرها من الكيانات .

الاستثمار في الأراضي الخضراء (Greenfield investment)

ويشمل بناء مرافق مشتركة جديدة تماما في بلد آخر.

فرض العولمة *(Grobalization)*

الطموحات الإمبريالية للدول القومية، والشركات، والمنظمات، وما شابه ورغبتها، حاجتها في واقع الأمر، لفرض نفسها على مناطق جغرافية مختلفة في كل أنحاء العالم.

مثلثات النمو *(Growth triangles)*

مناطق تكون مستقلة ذاتيًا إلى حد كبير تربط نطاقات متماسة من البلدان المتجاورة وهو ما يسمح باستغلال الموارد المكملة التي توجد في المناطق الحدودية بين البلدان.

تهجين *(Hybridization)*

ويشمل سيرورة تتفاعل فيها التدفقات الخارجية مع التدفقات الداخلية الأمر الذي يتمخض عن هجين فريد يجمع عناصر منهما معًا.

الاستهلاك المفرط *(Hyperonsumption)*

شراء ما يفوق قدرة المرء.

الدين المفرط *(Hyperdebet)*

ويشمل الاقتراض الذي يفوق قدرة المرء على السداد.

أيديولوجيا *(Ideology)*

نظام من الأفكار والمعتقدات المنمطة والمعايير والقيم الإرشادية والمثل العليا المشتركة المنتشرة على نطاق واسع التي تتبناها جماعة من البشر بوصفها الحقيقة.

الصور الأيديولوجية (Ideoscpes)

وتشمل تدفقات من الصور تكون ذات طبيعة سياسية في المقام الأول، تنتجها إما الدول القومية اتساقًا مع أيديولوجيتها، أو باعتبارها أيديولوجيات مضادة، تقوم على إنتاجها حركات تسعى إلى مقارعة أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة.

مجتمع متخيل (Imagined community)

هي فكرة أن الأمة توجد في المقام الأول بوصفها مجموعة من الأفكار التي توجد في أذهان البشر.

الإمبريالية (Imperialism)

وتشمل أساليب تتبعها دولة قومية واحدة للتحكم (أحيانًا من خلال غزو الأراضي) في دولة أخرى (أو منطقة جغرافية)، ومن ثم، تمارس على هذه الدولة (أو المنطقة الجغرافية) أو ربما دولاً أخرى كثيرة، تحكمًا سياسيًا واقتصاديًا وإقليميًا بصفة خاصة.

استبدال الواردات (Import- substitution)

هي إستراتيجية للتنمية كانت "تُشجع" من خلالها البلدان (ولا سيما في الجنوب العالمي) على تطوير صناعاتها الخاصة بدلاً من التركيز على الإنتاج من أجل التصدير والاعتماد على الواردات من بلدان أخرى (ولا سيما بلدان الشمال).

الأمركة المحلية (Indigenous Americanization)

نمط من الأمركة الذي ينبثق من داخل بلدان أخرى عوضا عن صدوره (مثلما هي الحال مع "الأمركة بدون أمريكا"، من بين أشياء أخرى)، على الأقل كليًا، عن الولايات المتحدة.

الترقية الصناعية (Industrial upgrading)

وتشمل سيرورات ينتقل بها الفاعلون الاقتصاديون (الـــدول)، والمؤســـسات بـــل والعمال، من أنشطة متدنية القيمة إلى أنشطة عالية القيمة نسبيًا في شبكات الإنتاج العالمي.

حرب المعلومات

تعكس حقي *(Information war)* قة أن المعلومات وتكنولوجيا المعلومـــات تتخلل بشكل متزايد كل مظاهر أعمال الحرب التي ترتكبها الدول المتقدمة.

التدفقات المترابطة (Interconnected flows)

هي تدفقات عالمية لا تحدث بمعزل عن بعضها بعـــضًا. إن الكثيـــر مـــن التدفقات المختلفة تترابط عند نقاط عديدة وأزمنة متنوعة.

المنظمات بين الحكومية (Intergovernmental organizations) (IGOs)

هي منظمات مثل الأمم المتحدة دولية المجال.

المنظمات الدولية غير الحكومية

(International non-governmental organizations) (INGOs)

منظمـــات دولية لا تهدف إلى الربح تؤدي وظائف عامة ولكنها لا تتأســـس أو تدار من قبل الدول القومية.

شبكات الإنتاج الدولية (International production networks)

وتشمل شبكات المنتجين المشاركين في عملية إنتاج منتج منته.

التقاطعية (Intersectionality)

فكرة تأثر أعضاء أي جماعة للأقلية بطبيعة وضعهم في تنظيمـــات أخـــرى للتفاوت الاجتماعي.

التشاكل (التماثل) *(Isomorphism)*

فكرة أن تؤدى سلسلة من النماذج العالمية في مجموعة مختلفة من المجالات السياسية، والتجارية، والتعليمية، والأسرة، والدين... إلخ، إلى تشاكل كبير في كل أنحاء العالم.

مهاجر عمل *(Labor migrant)*

شخصٌ يضطر إلى البحث عن عمل خارج وطنه الأصلي بفعل عوامل الطرد مثل نقص العمل، أو الأجر المنخفض في وطنه الأصلي، بالإضافة إلى عوامل الجذب مثل وجود الوظائف والأجر الأعلى المتوفرة في مكان آخر.

دعه يعمل *(Laissez faire)*

يشير إلى سياسات تشمل عدم التدخل من جانب الدولة القومية في شئون السوق، والتجارة، أو الاقتصاد بشكل أكثر عمومية.

قفزة (وثبة) الضفدعة *(Leapfrogging)*

وتشمل فكرة تجنب الدول النامية للتكنولوجيات المبكرة وتمكين هذه الدول من تبني تكنولوجيات أكثر تقدمًا.

حكومة محدودة *(Limited government)*

وتشمل فكرة عدم وجود حكومة أو هيئة حكومية للإشراف على السوق إلى جانب أشياء أخرى، ما يجعل الحكومة أقل قدرة، أو غير قادرة على التدخل في السوق.

السيولة *(Liquidity)*

هي التحرر المتزايد للحركة وانتقال البشر والأشياء والمعلومات والأماكن في عصر العولمة.

جماعة الأغلبية (Majority group)

جماعة من البشر في موقع الهيمنة من ناحية الثروة، والقوة أو المكانة أو المنزلة.

أصولية السوق (Market fundamentalism)

الإيمان بأن الأسواق يمكنها أن تلبي كل احتياجاتنا.

المكدلة (McDonaldization)

العملية التي تحقق بها مبادئ مطاعم الوجبات السريعة المزيد من الهيمنة على قطاعات من المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى بقية أجزاء العالم.

إمبريالية الميديا (Media imperialism)

نظرية هيمنة الميديا الغربية (ولا سيما في الولايات المتحدة) والتكنولوجيات المرتبطة بها، على الدول الأقل تقدمًا وثقافاتها.

صور الميديا (Mediascapes)

وتشمل كلا من القدرة الإلكترونية على إنتاج ونقل المعلومات حول العالم وكذلك صور العالم التي تخلقها هذه الميديا وتنشرها.

مدن كبرى (Megacities)

تُعَرَّف بأنها المدن التي تضم سكانًا يفوق عددهم ثمانية ملايين نسمة.

مدينة ضخمة (Megalipolis)

سلسلة طويلة من المدن المترابطة وإمكانية أن تصبح مدينة واحدة ضخمة.

استعارات (Metaphors)

استخدام أحد المصطلحات للمساعدة على فهم مصطلح آخر.

مهاجرين (Migrants)

سكان في حالة انتقال؛ كل من المشردين والسياح، ولا سيما المشردين.

جماعة أقلية (Minority group)

جماعة من البشر في وضعية تابعة من ناحية الثروة، والقوة أو المكانة (المنزلة).

التدفقات متعددة الاتجاهات (Multi- directional flows)

وتشمل كل الأشياء التي تتدفق في كل اتجاه يمكن تصوره بين مواقع مختلفة من العالم.

شركة متعددة القوميات (Multi- National Corporation) (MNC)

شركة تعمل في أكثر من بلدين.

أمة (Nation)

جماعة اجتماعية تشترك في الأصل والثقافة، واللغة والتجاور الإقليمي أو الجغرافي.

الدولة القومية (Nation – state)

دمج الجماعات الفرعية التي تحدد نفسها بوصفها أمة بواسطة البنية التنظيمية التي تشكل الدولة.

الهوية القومية (National identity)

شكل سائل وديناميي من أشكال الهوية الجمعية يتأسس على اعتقاد ذاتي لأحد المجتمعات، بأن أعضاء المجتمع يشتركون في مجموعة من الخصائص تجعلهم مختلفين عن مجموعات أخرى.

القومية (*Nationalism*)

مبدأ أو حركة سياسية تسعى لجعل الأمة قاعدةً للبنية السياسية، ولا سيما الدولة.

شرك الموارد الطبيعية (*Natural resources trap*)

ويشمل الحد من التنمية الاقتصادية نتيجة للاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية الوفيرة.

الليبرالية الجديدة (*Neo- liberalism*)

النظرية (والأيديولوجيا) التي تشمل مركبًا من الالتزام الليبرالي بحرية الفرد والاقتصادات النيوكلاسيكية المكرسة للسوق الحرة ومعارضة تدخل الدولة في هذه السوق والتى تقضى بتحرير رجال الأعمال، وتحرير الأسواق والتجارة، وضرورة التزام الدول بهذا وتقليص تدخلها إلى حدوده الأدنى، بالإضافة إلى وجوب وجود حقوق ملكية قوية.

لا بشر (*Non-people*)

هم أولئك الذين يحتلون مواقعًا تقضي بهم إلى أن يكونوا خلوا من أى محتوى مميز (على الأقل في هذه المواقع)؛ على سبيل المثال، الموظفين المرتبطين بـ اللا أماكن مثل المسوقين عبر الهاتف (الذين يمكن أن يتواجدوا في أي مكان في العالم)، الذين يتعاملون مع كل العملاء في العالم بنفس الطريقة التي تعتمد بشكل كبير على النصوص.

لا أماكن (*Non-places*)

مواقع تخلو إلى حد كبير من محتوى مميز.

لا خدمات (Non- services)

خدمات تخلو إلى حدٍ كبير من محتوى مميز مثل تلك التي تقدمها آلات الصرف (تكون الخدمات المقدمة متماثلة؛ ويقوم العميل بعمل كل شيء متضمن في الحصول على الخدمات) والتي تتعارض مع الخدمات التي ينهض بها صرافو البنوك من البشر.

لا أشياء (Non-things)

هي الأشياء التي تخلو إلى حدٍ كبير من محتوى مميز مثل منتجات سلسلة المحلات وبطاقات الائتمان (ليس هناك ما يفرق بين بطاقة ائتمان عن غيرها من بلايين بطاقات الائتمان الأخرى؛ إنها جميعًا تعمل بالضبط بنفس الطريقة مع كل مستخدميها في كل مكان في العالم).

لا شيء (Nothing)

ويشمل (إلى حدٍ كبير) أشكالاً اجتماعية فارغة؛ أشكالاً تخلو من محتوى مميز.

الاستعانة بمصادر من خارج الشواطئ (عبر البحار) (Offshore outsourcing)

تشمل الاستعانة بمصادر خارجية؛ نقل العمل إلى شركات في بلدان أخرى مقابل المال.

الاستشراق (Orientalism)

مجموعة من الأفكار والنصوص المنتجة في الغرب تمثل قاعدة للسيطرة والتحكم في الشرق واستغلاله.

الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing)

تشمل نقل الأنشطة التي كان يؤديها قبل ذلك كيان ما إلى أحد المشاريع (أو مشاريع) التجارية أو الصناعية مقابل المال.

التعددية *(Pluralism)*

هي فكرة وحقيقة أن أعراقا مختلفة وجماعات إثنية متعددة يمكن أن تعـيش جنبا إلى جنب وإمكانية تعايشها معا.

العولمة السياسية *(Political globalization)*

هي العلاقات السياسية التي توجد على مستوى عالمي، وتشمل، ولكنها لا تتقيـد، بالعلاقات بين الدول.

استثمار الحوافظ المالية *(Portfolio investment)*

هو شراء حقوق الملاك أو المساهمين في شركات تنتمي إلى بلـد أخـرى بهدف تحقيق عائد مالي و لا يؤدي إلى إدارة خارجية أو السيطرة القانونية.

ما بعد الكولونيالية *(Post colonialisation)*

ويتعلق بالتطورات المختلفة التي تحدث في مستعمرة سابقة بعد رحيل القوة المستعمرة.

المنتجون المستهلكون *(Prosumers)*

هم أولئك الذين ينتجون في وقت واحد ما يستهلكونه.

النزعة الحمائية *(Protectionism)*

التدخل الحكومي الذي يهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي.

العرق (السلالة أو الجنس) *(Race)*

يُعرّف على أساس الخصائص الفعلية، أو الفيزيقية، والبيولوجية أو النمطيـة الظاهرية المفترضة.

السباق نحو القاع ***(Race to the bottom)***

هو الظاهرة التي تنخرط من خلالها البلدان في حلزون هابط من المنافسة نتيجة لخفض الأسعار، وتخفيض الأجور، وتردي شروط العمل، وإطالة ساعات العمل، والضغوط المتزايدة على العمال ومطالبهم.

العنصرية ***(Racism)***

هي الاعتقاد في التفوق المتأصل لإحدى الجماعات العرقية ودونية جماعة أخرى.

اللاجئون ***(Refuges)***

أولئك الذين يجبرون على ترك أوطانهم، أو الذين يرحلون طوعًا بسبب الخوف على سلامتهم.

التشيؤ ***(Reification)***

فكرة إضفاء البشر واقعية ذاتية على عمليات اجتماعية والإحساس بالعجز حيالها على الرغم من أنهم هم الذين أوجدوا هذه العمليات.

علاقات المقاومة ***(Relations of resistance)***

وتشمل نطاق واسع من المستهلكين، والمزارعين، وعمال المزارع، والفلاحين القرويين، وحركات القرويين الوطنيين المعارضين للممارسات الاستغلالية للعولمة.

علاقات الإنتاج الاجتماعية ***(Relations of social production)***

وتشمل العمليات التي يحيا بها السكان ضمن مؤسسات دولية وقومية تتحكم في الشروط المادية وفرص كسب الرزق.

التحويلات المالية *(Remittances)*

معاملات مالية يرسل بها المهاجرون الناجحون المال إلى أوطانهم الأصلية (لرعاية وإعالة أعضاء أسرهم).

الأمركة الطنانة *(Resonant Americanization)*

تصف الفترة التي أعقبت عام *1971*، والتي فقدت فيها الأمركة، في الوقت الذي كانت لا تزال فيه واسعة الانتشار، هيمنتها في أوربا (وأماكن أخرى).

تدفقات عكسية *(Reverse flows)*

هي العمليات التي ترتد مرة ثانية إلى مصدرها على الرغم من تدفقها في اتجاه واحد.

الجنس *Sex*

يشير إلى الاختلافات الفيزيقية بين الذكور والإناث.

المتشككون *(Skeptics)*

أولئك الذين يرون أن لا وجود لشيء اسمه العولمة، لأن أجزاء كبيرة من العالم، وقطاع عريضًا من سكان العالم، يقعون كليةً، أو بشكل جزئي مؤثر، خارج السيرورات المرتبطة بها عمومًا، أو حتى مستبعدين بشكل فاعل من تلك السيرورات.

الطبقة الاجتماعية *(Social class)*

ترتبط بالتصنيف الاجتماعي الذي يتم وفقًا لعوامل اقتصادية مثل الدخل والثروة الكلية.

الصلابة (Solidity)

تشير إلى حقيقة أن البشر، والأشياء، والمعلومات، والأماكن "تتحجر" عبر الزمن ومن ثم تكون حركيتها محدودة.

شيء (Something)

يتضمن [إلى حد كبير] أشكال اجتماعية تامة؛ أشكال تتميز بمحتواها المميز.

الهجرة من الجنوب إلى الجنوب (South to south migration)

هي حركة البشر من بلدان الجنوب الفقيرة، إلى بلدان الجنوب الأكثر وفرة.

صناديق الاستثمار السيادية (Sovereign wealth funds)

هي الصناديق التي تتحكم فيها الدول القومية (وليس الشركات أو المستثمرون الأفراد) التي تُستثمر في الغالب في بلدان أخرى.

الدولة (State)

هيكل تنظيمي ذو موظفين عموميين مستقلين نسبيًا خارج أي تدرج هرمي اجتماعي- اقتصادي، ويستمد قواعده الخاصة وموارده من الضرائب وليس من التزامات إقطاعية، وشخصية أو دينية.

التكيف الهيكلي (Structural adjustment)

ويشمل شروط "إعادة الهيكلة" الاقتصادية التي تقوم بفرضها منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول المقترضة. ويُتوقع من الدول المستقبلة، من بين أشياء أخرى، أن تتبع سياسات مالية وضريبية مشددة لتحرير أسواق المال والتجارة، وأن تخصخص منشآتها وتتحرر من القيود المفروضة على التجارة والسوق.

البنى (الهياكل) *(Structures)*

وتشمل مجموعات شاملة من سيرورات "التدفقات المجمدة" التـي يمكـن أن تعرقل أو تحجز التدفقات أو تعمل على تسريعها ونقلها إلى القنوات المعنية.

سلاسل الإمداد *(Supply chains)*

وتشمل أنشطة مضافة القيمة في سيرورة الإنتاج، وتبـدأ السلـسلة بـالمواد الخام، وتتتبع سيرورة القيمة المـضافة مـن خـلال مجموعـة مـن المـدخلات والمخرجات وحتى الوصول إلى المنتج النهائي.

التنمية المستدامة *(ustainable development)*

وتشمل تغييرات اقتصادية وبيئية تفي باحتياجات الحاضر، ولا سيما الفقراء في العالم، دون أن تُعَرِّض احتياجات المستقبل للخطر.

الصورالتكنولوجية *(Technoscapes)*

هي التشكيلات العالمية السائلة للتكنولوجيات الميكانيكية والمعلوماتية العالية والبسيطة والنطاق العريض من المادة التي تتحرك الآن بحرية وسرعة حول العالم وعبر الحدود.

السياح *(Tourists)*

أناس ينتقلون حول العالم لأنهم يريدون هذا (ولكونهم يتمتعون بـ "الخفة").

حماية التجارة *(Trade protectionism)*

سياسة التدخل الحكومي المنظم في التجارة الخارجية بهدف تشجيع الإنتـاج المحلي. ويشمل هذا التشجيع منح الأفضلية للمنتجـين المحليـين والتمييـز ضـد المنافسين الأجانب.

الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية الدولية (تريبس)

(Trade- related aspects of international property rights) (TRIPS)

اتفاق جرى التفاوض بشأنه في منطقة التجارة العالمية يهدف إلى حماية مصالح الأشخاص والمنظمات والدول التي تبدع الأفكار.

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

(Trade- related investment measure) (TRIMs)

اتفاق لمنظمة التجارة العالمية حول نطاق من التدابير الفاعلة أو تدابير الأداء (الإنجاز) التي تفرضها البلدان المضيفة على المؤسسات الأجنبية حتى لا يكون لها أثر مشوّه على التجارة في السلع والخدمات.

تعدي القوميات *(Transnationalism)*

ويشمل سيرورات تربط الأشخاص والجماعات الاجتماعية عبر حدود جيوسياسية محددة.

تعدي الجنسيات *(Transnationality)*

هو بروز مجتمعات وتكوينات جديدة لهويات وعلاقات اجتماعية جديدة لا يمكن أن تتحدد بواسطة الإشارة التقليدية للدول القومية.

المشردون *(Vagabonds)*

الأشخاص الذين يضطرون إلى الرحيل، إذا استطاعوا ذلك، من بلدانهم الأصلية (المضطرون للهجرة للفرار من الفقر وللحصول على عمل بسبب ظروف الحرب، أو بسبب التمييز).

التغريب (الغربنة) *(Westernization)*

يشير المصطلح إلى التأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يمارسه الغرب على بقية العالم. ويتم تبادل المفهوم في الغالب، وكأنه مشترك الحدود مع

العولمة على الرغم من أنه تدفق أحادي الاتجاه مقابل التدفقات العديدة التي تميز العولمة. ويرتبط المصطلح أيضًا بشكل وثيق مع الأفكار والفترات المبكرة للإمبريالية الغربية والكولونيالية.

الثقافة العالمية (*World culture*)

وتشمل انتشار النماذج العالمية التي تؤدي إلى التقارب العالمي.

نظرية النظام العالمي (*World system theory*)

وتصور عالمًا مقسمًا بصفة أساسية بين المركز والأطراف، والذي تعتمد فيه الدول القومية المرتبطة بالأطراف على الدول القومية للمركز وتُستغل بواسطتها.

(رهاب الأجانب) إكسينوفوبيا (*Xenophobia*)

وتشمل المعتقدات والاتجاهات والتحيزات التي ترفض وتستبعد وتحط من قدر الجماعات الأجنبية أو الغريبة عن الجماعة الاجتماعية المهيمنة.

المراجع

Abrahamson, Mark. 2004. *Global Cities*. New York: Oxford University Press.

Abrash, Abigail. 2001. "The Amungae, Kamoro & Freeport: How Indigenous Papuans Have Resisted the World's Largest Gold and Copper Mine." *Cultural Survival Quarterly* 25, 1.

Acker, Joan. 2004. "Gender, Capitalism and Globalization." *Critical Sociology* 30, 1.

Acocella, Joan. 2008. "A Better Place." *New Yorker*. February 4.

ADC Fact Sheet: The Condition of Arab Americans Post-9/11. 2007. American-Arab Anti-Discrimination Committee. www.adc.org/PDF/hcr07.pdf

Ahmed, Akbar S. 1995. "'Ethnic Cleansing': A Metaphor for Our Time?" *Ethnic and Racial Studies* 18.

Albrow, Martin. 1996. *The Global Age*. Cambridge, UK: Polity Press.

Alderson, Arthur S., and Jason Beckfield. 2004. "Power and Position in the World City System." *American Journal of Sociology* January, 109, 4.

Alexander, Jeffrey. 2006a. "Global Civil Society." *Theory, Culture & Society* 23.

Alexander, Jeffrey C. 2006b. *The Civil Sphere*. Oxford: Oxford University Press.

Alter Chen, Martha. 1995. "Engendering World Conference: The International Women's Movement and the United Nations." *Third World Quarterly* 16, 3.

Altman, Daniel. 2007. *Connected: 24 Hours in the Global Economy*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Altman, Dennis. 1996. "Rupture or Continuity? The Internationalization of Gay Identities." *Social Text* 48.

Altman, Dennis. 2001. *Global Sex*. Chicago: University of Chicago Press.

Alvarez, Lizette. 2006a. "A Growing Stream of Illegal Immigrants Choose to Remain Despite the Risks." *New York Times*. December 20.

Alvarez, Lizette. 2006b. "Fear and Hope in Immigrant's Furtive Existence." *New York Times*. December 20.

Alves, Ruben. 1969. *Theology of Hope*. Cleveland: Corpus Books.

Amsler, Sarah. 2008. "Cultural Colonialism." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*. Submitted February. Oxford: Wiley-Blackwell.

Anderson, Benedict. 1991. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Revised edn. London: Verso.

Anderson, Benedict. 2006. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. New edn. London: Verso.

Anderson, David M., and Neil Carrier. 2006. "'Flowers of Paradise' or 'Polluting the Nation': Contested Narratives of Khat Consumption." In John Brewer and Frank Trentmann, eds., *Consuming Cultures, Global Perspectives: Historical Trajectories, Transnational Exchanges*. Oxford: Berg.

Anderson, Sarah. 2007. "North American Free Trade Agreement." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Andreas, Peter, and Ethan Nadelmann. 2006. *Policing the Globe: Criminalization and Crime Control in International Relations*. Oxford: Oxford University Press.

Andrews, David L., and Andrew D. Grainger. 2007. "Sport and Globalization." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Andrews, David, and George Ritzer. 2007. "The Grobal in the Sporting Glocal." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport*. Malden, MA: Blackwell.

Andrews, Edmund L., and Felicity Barringer. 2007. "Bush Seeks Vast, Mandatory Increase in Alternative Fuels and Greater Vehicle Efficiency." *New York Times*. January 24.

Ang, Ien. 1985. *Watching Dallas: Soap Opera and the Melodramatic Imagination*. London: Routledge.

Anner, Mark, and Peter Evans. 2004. "Building Bridges Across a Double-Divide: Alliances between US and Latin American Labor and NGOs." *Development in Practice* 14, 1–2.

Antonio, Robert J. 1991. "Postmodern Storytelling vs. Pragmatic Truth-Seeking." *Sociological Theory* 9.

Antonio, Robert J. 2007. "The Cultural Construction of Neoliberal Globalization." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Appadurai, Arjun. 1996. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Archibold, Randal C. 2007. "Border Fence Project Raises Environmental Concerns." *New York Times*. November 21.

Archibold, Randal C. 2008. "Major Immigrant Smuggling Ring Is Broken in Phoenix, Police Say." *New York Times*. February 15.

Aries, Philippe. 1962. *Centuries of Childhood: A Social History of Family Life*. New York: Vintage.

Arjomand, Said. 2007. "Islam." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Armitage, Kevin C. 2005. "State of Denial: The United States and the Politics of Global Warming." *Globalizations* 2, 3.

Armstrong, Karen. 1996. *Jerusalem: One City, Three Faiths*. New York: Ballantine Books.

Arnett, Jeffrey. 2002. "The Psychology of Globalization". *American Psychologist*. October.

"Arresting Transnational Crime." 2001. A special issue of the electronic journal, *Global Issues* 6, 2 (August).

Arrighi, Giovanni. 2007. *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-First Century*. London: Verso.

Arrighi, Giovanni, Beverly J. Silver, and Benjamin D. Brewer. 2007. "Industrial Convergence and the Persistence of the North–South Divide." In J. Timmons Roberts and Amy Bellone Hite, eds., *The Globalization and Development Reader*. Malden, MA: Blackwell.

Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin. 1998. *Post-Colonial Studies: The Key Concepts*. New York: Routledge.

Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin, eds. 2006. *The Post-Colonial Reader*. 2nd edn. New York: Routledge.

Auge, Marc. 1995. *Non-Places: An Introduction to an Anthropology of Supermodernity*. London: Verso.

Auletta, Ken. 2006. "Mad as Hell." *New Yorker*. December 4.

Axford, Barrie. 2007. "In at the Death? Reflections on Justin Rosenberg's 'Post-Mortem' on Globalization." *Globalizations* 4, 2.

Babb, Sarah L. 2001. *Managing Mexico: Economists From Nationalism to Neoliberalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Babb, Sarah. 2005. "The Social Consequences of Structural Adjustment: Recent Evidence and Current Debates." *Annual Review of Sociology* 31.

Babb, Sarah. 2007. "Embeddedness, Inflation, and International Regimes: The IMF in the Early Postwar Period." *American Journal of Sociology* 113.

Babones, Salvatore. 2007. "Studying Globalization: Methodological Issues." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Bacon, Christopher M., Ernesto, Mendez, Maria E. Flores Gomez, Douglas Stuart, and Sandro R. Diaz Flores. 2008. "Are Sustainable Coffee Certifications Enough to Secure Farmer Livelihoods? The Millennium Development Goals and Nicaragua's Fair Trade Cooperatives." *Globalizations* 5, 2.

Bair, Jennifer, and Gary Gereffi. 2003. "Upgrading, Uneven Development, and Jobs in the North American Apparel Industry." *Global Networks* 3, 2.

Bak, Sangmee. 1997. "McDonald's in Seoul: Food Choices, Identity and Nationalism." In James L. Watson, ed., *Golden Arches East: McDonald's in East Asia*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bale, John. 1994. *The Global Sports Arena: Athletic Migration in an Interdependent World.* London: Frank Cass.

Bales, Kevin. 1999. *Disposable People: New Slavery in the Economy*. Berkeley, CA: University of California Press.

Ball, Jeffrey. 2007. "In Climate Controversy, Industry Cedes Ground." *Wall Street Journal.* January 23.

Banda, Freda. 2007. "Women's Rights." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Barber, Benjamin. 1995. *Jihad vs. McWorld.* New York: Times Books.

Barber, Benjamin R. 2007. *Consumed: How Markets Corrupt Children, Infantilize Adults, and Swallow Citizens Whole.* New York: W.W. Norton.

Barboza, David. 2007a. "A Slippery, Writhing Trade Dispute." *New York Times.* July 3.

Barboza, David. 2007b. "Blazing a Paper Trail in China." *New York Times.* January 16.

Barboza, David. 2007c. "China's Seafood Industry: Dirty Water, Dangerous Fish." *New York Times.* December 15.

Barboza, David. 2008a. "China Inflation Exacting a Toll Across the US." *New York Times.* February 1.

Barboza, David. 2008b. "Through Friends and Smugglers, China's Consumers See iPhones." *New York Times.* February 18.

Barboza, David. 2008c. "Twists in Chain of Raw Supplies for Blood Drug." *New York Times.* February 28.

Barboza, David. 2009. "In a Global Spree, China Buys Up Commodities." *New York Times.* February 21.

Barkan, Elliott R., Hasia Diner, and Alan M. Kraut, eds. 2008. *From Arrival to Incorporation: Migrants to the US in a Global Era.* New York: New York University Press.

Barkawi, Tarak. 2004. "Connection and Constitution: Locating War and Culture in Globalization Studies." *Globalizations* 1, 2.

Barkawi, Tarak. 2007. *Globalization and War*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Barnhart, Michael A. 2007. "Cold War." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Barringer, Felicity. 2008. "US Given Poor Marks on the Environment." *New York Times.* January 23.

Barrionuevo, Alexei. 2007a. "Chavez's Plan for Development Bank Moves Ahead." *New York Times.* October 22.

Barrionuevo, Alexei. 2007b. "Globalization in Every Loaf: Ingredients Come From All Over But Are They Safe?" *New York Times.* June 16.

Barrionuevo, Alexei. 2007c. "Springtime for Ethanol." *New York Times*. January 23.
Basch, L. G., N. Glick Schiller, and C. Blanc-Szanton. 1994. *Nations Unbound: Transnational Projects, Post-Colonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. Langhorne, PA: Gordon and Breach.
Bashi, Vilna, and Antonio McDaniel. 1997. "A Theory of Immigration and Racial Stratification." *Journal of Black Studies* 27.
Basu, Amrita, ed. 1995. *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder, CO: Westview Press.
Bauman, Zygmunt. 1989. *Modernity and the Holocaust*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Bauman, Zygmunt. 1992. *Intimations of Postmodernity*. London: Routledge.
Bauman, Zygmunt. 1993. *Postmodern Ethics*. Oxford: Basil Blackwell.
Bauman, Zygmunt. 1998. *Globalization: The Human Consequences*. New York: Columbia University Press.
Bauman, Zygmunt. 2000. *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity.
Bauman, Zygmunt. 2003. *Liquid Love*. Cambridge: Polity.
Bauman, Zygmunt. 2005. *Liquid Life*. Cambridge: Polity.
Bauman, Zygmunt. 2006. *Liquid Fear*. Cambridge: Polity.
Beaverstock, J. V., M. A. Doel, P. J. Hubbard, and P. J. Taylor. 2002. "Attending to the World: Competition, Cooperation and Connectivity in the World City Network." *Global Networks* 2, 2.
Beck, Ulrich. 1992. *Risk Society: Towards a New Modernity*. London: Sage.
Beck, Ulrich. 1998. *Democracy Without Enemies*. Cambridge: Polity Press.
Beck, Ulrich. 2007. "Cosmopolitanism: A Critical Theory for the Twenty-first Century." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Beck, Ulrich, Natan Sznaider, and Rainer Winter, eds. 2003. *Global America? The Cultural Consequences of Globalization*. Liverpool: Liverpool University Press.
Becker, Howard. 1963. *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. New York: Free Press.
Beckfield, Jason, and Arthur S. Alderson. 2006. "Whither the Parallel Paths? The Future of Scholarship on the World City System." *American Journal of Sociology* 112, 3.
Beer, David, and Roger Burrows. 2007. "Sociology and, of and in Web 2.0: Some Initial Considerations." *Sociological Research Online*, Vol. 12, Issue 5, http://www.socresonline.org.uk/12/5/17.html.
Beeson, Mark, and Richard Higgott. 2005. "Hegemony, Institutionalism and US Foreign Policy: Theory and Practice in Comparative Historical Perspective." *Third World Quarterly* 26, 7.
Beland, Daniel. 2008. *States of Global Insecurity: Policy, Politics and Society*. New York: Worth.
Bellman, Eric. 2007. "A Dollar Store's Rich Allure in India." *Wall Street Journal*. January 23.
Benitez, Jose Luis. 2006. "Transnational Dimensions of the Digital Divide among Salvadoran Immigrants in the Washington DC Metropolitan Area." *Global Networks* 6, 2.
Bennhold, Katrin. 2008. "A Veil Closes France's Door to Citizenship." *New York Times*. July 19.
Ben-Sasson, Haim H., ed. 1976. *A History of the Jewish People*. London: Weidenfeld and Nicolson.
Bentley, Jerry H. 2004. "Globalizing History and Historicizing Globalization." *Globalizations* 1, 1.
Berberoglu, Berch. 2003. *Globalization of Capital and the Nation-State: Imperialism, Class Struggle, and the State in the Age of Global Capitalism*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Berger, Peter, and Thomas Luckmann. 1967. *The Social Construction of Reality*. Garden City, NY: Anchor Books.
Berggren, D. Jason, and Nicol C. Rae. 2007. "George W. Bush, Religion and European Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Volume 1: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.

Berik, Gunseli. 2000. "Mature Export-Led Growth and Gender Wage Inequality in Taiwan." *Feminist Economics*, 6, 3.
Bernal, Victoria. 2006. "Diaspora, Cyberspace and Political Imagination: The Eritrean Diaspora Online." *Global Networks* 6, 2.
Bernard, A., and B. Jensen. 2007. "Firm Structure, Multinationals, and Manufacturing Plant Deaths." *The Review of Economics and Statistics*, 89, 2.
Bernstein, Nina. 2006. "A Climate of Fear as Immigration Agents Raid New York Farms." *New York Times*. December 24.
Bernstein, Nina. 2007. "Dreaming of Arepas in Every Store, and a Sari Shop Around the Corner." *New York Times*. February 6.
Bernstein, Nina, and Elizabeth Dwoskin. 2007. "For Many Brazilians Here Illegally, the Promised Land Has lost Its Promise." *New York Times*. December 4.
Best, Steven. 2008. "The Cultural Turn" in George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*. Oxford: Blackwell.
Bestor, Theodore C. 2005. "How Sushi Went Global." In James L. Watson and Melissa L. Caldwell, eds., *The Cultural Politics of Food and Eating: A Reader*. Malden, MA: Blackwell.
Beyer, Peter. 1994. *Religion and Globalization*. London: Sage.
Beyer, Peter. 2006. *Religions in Global Society*. London: Routledge.
Beyer, Peter. 2007. "Religion and Globalization." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Bhabha, Homi. 1994. *The Location of Culture*. London: Routledge.
Bhagwati, Jagdish. 2004. *In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press.
Bhambra, Gurminder K. 2007. "Sociology and Postcolonialism: Another 'Missing' Revolution?" *Sociology* 41, 5.
Bieler, Andreas, Ingemar Lindberg, and Devan Pillay, eds. 2008. *Labour and the Challenges of Globalization: What Prospects for Transnational Solidarity?* Ann Arbor, MI: Pluto Press.
Bielsa, Esperanca. 2008. "The Pivotal Role of News Agencies in the Context of Globalization: A Historical Approach." *Global Networks* 8, 3.
Bilefsky, Dan. 2007a. "Bickering Belgians Find a Point of Unity in Toughening Borders." *New York Times*. October 10.
Bilefsky, Dan. 2007b. "Spain Says Adios Siesta and Hola Viagra." *New York Times*. February 11.
Bilefsky, Dan, and Nicholas Wood. 2007. "Euro-Wary Slovenians Already Miss Their Tolar." *New York Times*. January 3.
Binkley, Sam. 2003. "The Seers of Menlo Park: The Discourse of Heroic Consumption in the *Whole Earth Catalog*." *Journal of Consumer Culture* 3, 3.
Binnie, Jon. 2004. *The Globalization of Sexuality*. London: Sage.
Bislev, Sven, Dorte Salskov-Iversen, and Hans Krause Hansen. 2002. "The Global Diffusion of Managerialism: Transnational Discourse Communities at Work." *Global Society* 16, 2.
Blackman, Michael. 2008. "Warmth for Americans in Once Hostile Tehran." *New York Times*. February 13.
Blake, Andrew. 2004. "Americanisation and Popular Music in Britain." In Neil Campbell, Jude Davies, and George McKay, eds., *Issues in Americanisation and Culture*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
Blum, Douglas W., ed. 2008. *Russia and Globalization: Identity, Security, and Society in an Era of Change*. Washington, DC: Johns Hopkins University.
Blumenthal, Ralph. 2000. "In Texas, Weighing Life With a Fence." *New York Times*. January 13.
Boas, Morten, and Kathleen M. Jennings. 2007. "'Failed States' and 'State Failure': Threats or Opportunities?" *Globalizations* 4, 4.

Bobbitt, Phillp. 2008. *Terror and Consent: The Wars for the Twenty-First Century*. New York: Knopf.

Body-Gendrot, Sophie. 2007. "France Upside Down over a Headscarf." *Sociology of Religion* 68, 3.

Bogdanich, Walt. 2007. "Free Trade Zones Ease Passage of Counterfeit Drugs to US." *New York Times*. December 17.

Bogdanich, Walt. 2008. "A Blood Thinner Might Be Linked to More Deaths." *New York Times*. February 29.

Bogdanich, Walt, Jake Hooker, and Andrew W. Lehren. 2007. "Chinese Chemicals Flow Unchecked to Market." *New York Times*. October 31.

Boisvert, Mathieu. 2007. "Pilgrimage." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Boli, John, and Frank Lechner. 2009. "Globalization Theory." In Bryan Turner, ed., *The New Blackwell Companion to Social Theory*. Malden, MA: Blackwell.

Boli, John, and Velina Petrova, 2007. "Globalization Today." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Boli, John, and George M. Thomas. 1997. "World Culture in the World Polity: A Century of International Non-Governmental Organization." *American Sociological Review* 62, 2.

Bond, Michael. 2000. "The Backlash Against NGOs." *Prospect*, April. www.prospect-magazine.co.uk.

Bordo, Michael D., and Barry Eichengreen, eds. 1993. *A Retrospective on the Bretton Woods System*. Chicago: University of Chicago Press.

Borghesi, Simone, and Alessandro Vercelli. 2008. *Global Sustainability: Social and Environmental Conditions*. New York: Palgrave Macmillan.

Bose, Christine E., and Edna Acosta-Belen, eds. 1995. *Women in the Latin American Development Process*. Philadelphia: Temple University Press.

Boughton, James. 2007. "Bretton Woods System." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Bouma, Gary D. 1997. "The Settlement of Islam in Australia." *Social Compass* 41.

Bourdieu, Pierre. 1977. *Outline of a Theory of Practice*. London: Cambridge University Press.

Bourdieu, Pierre. 1984. *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bovet, Christian. 2007. "Satellites." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Bradlow, Daniel D. 2007. "World Bank Group." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Bradsher, Keith. 2008a. "Inflation in Asia Begins to Sting US Consumers." *New York Times*. April 8.

Bradsher, Keith. 2008b. "Throughout Asia, Exporters Brace for Tremors from a US Pullback." *New York Times*. January 25.

Brandt, Loren, and Thomas G. Rawski, eds. 2008. *China's Great Economic Transformation*. Cambridge: Cambridge University Press.

Brassett, James, and Richard Higgott. 2003. "Building the Normative Dimension(s) of a Global Polity." *Review of International Studies* 29.

Braziel, Jana Evans. 2008. *Diaspora: An Introduction*. Malden, MA: Blackwell.

Breem, Yves, and Xavier Thierry. 2004. *Immigration in Europe and Development Levels of the Source Countries: What Are the Associations?* Second Conference of the EAPS Working Group on International Migration in Europe.

Brennan, Denise. 2002. "Selling Sex for Visas: Sex Tourism as a Stepping-stone to International Migration." In Barbara Ehrenreich and Arlie Hochschild, eds., *Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy.* New York: Henry Holt.

Brennan, Denise. 2004. *What's Love Got to Do with It?: Transnational Desires and Sex Tourism in the Dominican Republic.* Durham, NC: Duke University Press.

Brenner, Neil, and Roger Keil, eds. 2006. *The Global Cities Reader.* New York: Routledge.

Brewer, John, and Frank Trentmann. 2006. "Introduction: Space, Time and Value in Consuming Cultures." In John Brewer and Frank Trentmann, eds., *Consuming Cultures, Global Perspectives: Historical Trajectories, Transnational Exchanges.* Oxford: Berg.

Broad, Robin. 2004. "The Washington Consensus Meets the Global Backlash: Shifting Debates and Policies." *Globalizations* 1, 2.

Bronfenbrenner, Kate, ed. 2007. *Global Unions: Challenging Transnational Capital Through Cross-Border Campaigns.* Ithaca, NY: ILR Press.

Brooks, Thom, ed. 2008. *The Global Justice Reader.* Malden, MA: Blackwell.

Brothers, Caroline. 2008. "Unwilling New Frontier for Migrants: 3 Greek Isles." *New York Times.* January 3.

Brown, David. 2007. "As Temperatures Rise, Health Could Decline." *Washington Post* December 17.

Brown, Richard Harvey. 1989. *A Poetic for Sociology: Toward a Logic of Discovery for the Human Sciences.* Chicago: University of Chicago Press.

Brownstein, Henry. 1996. *The Rise and Fall of a Violent Crime Wave: Crack Cocaine and the Construction of a Social Crime Problem.* New York: Criminal Justice Press.

Bruneau, Michel. 1995. *Diasporas.* Montpellier: GIP Reclus.

Bryman, Alan. 2004. *The Disneyization of Society.* London: Sage.

Buse, Kent. 2007. "World Health Organization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Butler, K. D. 2001. "Defining Diaspora, Refining a Discourse." *Diaspora* 10, 2.

Byrd, Scott. 2005. "The Porto Alegre Consensus: Theorizing the Forum Movement." *Globalizations* 2, 1.

Cagatay, Nilufer, and Sule Ozler. 1995. "Feminization of the Labor Force: The Effect of Long Term Development and Structural Adjustment." *World Development* 23, 11.

Caldwell, Melissa L. 2004. "Domesticating the French Fry: McDonald's and Consumerism in Moscow." *Journal of Consumer Culture* 4, 1 (March).

Caldwell, Melissa L., and Eriberto P. Lozada, Jr. 2007. "The Fate of the Local." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Campbell, Colin. 2007. *The Easternization of the West: A Thematic Account of Cultural Change in the Modern Era.* Boulder, CO: Paradigm Publishers.

Campbell, John L., and Ove K. Pederson, eds. 2001. *The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis.* Princeton: Princeton University Press.

Campbell, Neil. 2003. *Landscapes of Americanisation.* Derby: University of Derby.

Campbell, Neil. 2004. "Landscapes of Americanisation in Britain: Learning from the 1950s." In Neil Campbell, Jude Davies, and George McKay, eds., *Issues in Americanisation and Culture.* Edinburgh: Edinburgh University Press.

Campbell, Neil, Jude Davies, and George McKay, eds. 2004. *Issues in Americanisation and Culture.* Edinburgh: Edinburgh University Press.

Canclini, Nestor Garcia. 1995. *Hybrid Cultures: Strategies for Entering and Leaving Modernity.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Cardim de Carvalho, Fernando J. 2007. "International Monetary Fund." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Cardoso, Fernando Henrique. 1972. "Dependency and Development in Latin America." *New Left Review* 74 (July/August).
Cardoso, F. H., and E. Faletto. 1979. *Dependency and Development in Latin America*. Berkeley, CA: University of California Press.
Carducci, Vince. Forthcoming. "Fair Trade." In George Ritzer, *Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*. Oxford: Wiley-Blackwell.
Carrara, Sergio. 2007. "Sexual Minorities." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Carroll, W. K., and C. Carson. 2003. "The Network of Global Corporations and Elite Policy Groups: A Structure for Transnational Capitalist Class Formation?" *Global Networks* 3, 1.
Carson, Rachel. 1962. *Silent Spring*. Boston: Houghton Mifflin.
Cartier, Carolyn. 2001. *Globalizing South China*. Oxford: Blackwell.
Casanova, Jose. 1997. "Globalizing Catholicism and the Return to a 'Universal' Church." In Susan Hoeber Rudolph and James Piscatori, eds., *Transnational Religion and Fading States*. Boulder, CO: Westview Press.
Castells, Manuel. 1996. *The Rise of the Network Society*. Malden, MA: Blackwell.
Castells, Manuel. 2000. *The Rise of the Network Society*. New edn. Malden, MA: Blackwell.
Castle, Stephen. 2008. "For Global Trade Talks, the Stakes Have Risen." *New York Times*. July 19.
Castle, Stephen, and Mark Landler. 2008. "After 7 Years, Talks Collapse on World Trade." *New York Times*. July 30.
Cavanagh, John, and Robin Broad. 2007. "Washington Consensus." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Ceaser, James. 2003. "A Genealogy of Anti-Americanism." *The Public Interest*. Summer, 2003.
Cerny, Philip G. 1995. "Globalization and the Changing Logic of Collective Action." *International Organization* 49, 4.
Cerny, Philip G. 2003. "Globalization at the Micro Level: The Uneven Pluralization of World Politics." In Axel Hülsemeyer, ed., *Globalization in the 21st Century: Convergence and Divergence*. London: Palgrave.
Cerny, Philip G. 2007. "Nation-State." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Chanda, Nayan. 2007. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization*. New Haven: Yale University Press.
Chapman, J., and A. Werthheimer, eds. 1990. *Majorities and Minorities*. New York: New York University Press.
Chatterjee, Deen K., ed. 2008. *Democracy in a Global World: Human Rights and Political Participation in the 21st Century*. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers.
Cheever, Susan. 2002. "The Nanny Dilemma." In Barbara Ehrenreich and Arlie Hochschild, eds., *Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy*. New York: Henry Holt.
Cheru, Fantu. 2007. "Group of 77." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Chew, Sing C. 2002. "Globalisation, Ecological Crisis, and Dark Ages." *Global Society* 16, 4.
Chilcote, Ronald H. 2000. "Introduction" in Ronald H. Chilcote, ed., *Imperialism: Theoretical Directions*. Amherst, NY: Humanity Books.
Chivers, C. V. 2008. "US Position Complicates Global Effort to Curb Illicit Arms." *New York Times*. July 19.
Choi, E. Kwan, and David Greenway, eds. 2001. *Globalization and Labor Markets*. Oxford: Blackwell.

Choi, Junho H., George A. Barnett, and Chon Bum-Soo. 2006. "Comparing World City Networks: A Network Analysis of Internet Backbone and Air Transport Intercity Linkages." *Global Networks* 6, 1.

Chomsky, Noam. 2003. *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*. New York: Metropolitan Books.

Chorev, Nitsan. 2007. *Remaking U.S. Trade Policy: From Protectionism to Globalization*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Ciolek, T. Matthew. 2007. "Trade Routes." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Clark, Ian. 2007. "International Relations." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Clavé, Salvatore Anton. 2007. *The Global Theme Park Industry*. Cambridge, MA: CABI.

Clegg, Stewart, and Chris Carter. 2007. "The Sociology of Global Organizations." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Cliff, S., and S. Carter, eds. 1998. *Tourism and Sex: Culture, Commerce and Coercion*. London: Pinter.

Clifford, James. 1994. "Diasporas." *Cultural Anthropology* 9, 3.

Cody, Edward. 2008. "No Joint European Strategy on Banks." *Washington Post*. October 5.

Cohen, Daniel. 2006. *Globalization and Its Enemies*. Cambridge, MA: MIT Press.

Cohen, Phil. 1999. "Rethinking the Diasporama." *Patterns of Prejudice* 33, 1.

Cohen, R., ed. 1995. *The Cambridge Survey of World Migration*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cohen, Robin. 2007. "Creolization and Cultural Globalization: The Soft Sounds of Fugitive Power." *Globalizations* 4, 3.

Coleman, John A., S. J. 2007. "Roman Catholic Church." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Collier, Paul. 2007. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*. New York: Oxford University Press.

Collins, Jane L. 2003. *Threads: Gender, Labor, and Power in the Global Apparel Industry*. Chicago: University of Chicago Press.

Collins, Randall. 1975. *Conflict Sociology: Toward an Explanatory Science*. New York: Academic Press.

Collins Rudolph, John. 2007. "The Warming of Greenland." *New York Times*. January 16.

Conca, Ken. 2006. *Governing Water: Contentious Transnational Political and Global Institution Building*. Cambridge, MA: MIT Press.

Conca, Ken. 2007. "Water." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Conley, Tom. 2002. "Globalisation as Constraint and Opportunity: Reconceptualising Policy Capacity in Australia." *Global Society* 16, 4.

Connell, R. W., and June Crawford. 2005. "The Global Connections of Intellectual Workers." *International Sociology* 20 (March).

Connor, Walker. 2007. "Nation-state." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*. Malden, MA: Blackwell.

Cooper, Andrew F., Christopher W. Hughes, and Philippe De Lombaerde, eds. 2008 *Regionalisation and Global Governance: The Taming of Globalisation?* New York Routledge.

Corbett, Sara. 2008. "Can the Cellphone Help End Global Poverty?" *New York Times Magazine*. April 13.

Cornfield, Daniel B. 1997. "Labor Transnationalism?" *Work and Occupations* 24.

Correa, Carlos. 2000. *Intellectual Property Rights: The TRIPS Agreement and Policy Options.* London: Zed.
Coser, Lewis. 1956. *The Functions of Social Conflict.* New York: Free Press.
Cowen, Tyler. 2002. *Creative Destruction.* Princeton: Princeton University Press.
Cox, Lloyd. 2007. "Nation-state and Nationalism." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology.* Malden, MA: Blackwell.
Cox, Robert W. 1971. "Labor and Transnational Relations." *International Organization* 25, 3.
Crack, Angela M. 2007. "Transcending Borders? Reassessing Public Spheres in a Networked World." *Globalizations* 4, 3.
Cumming-Bruce, Nick. 2007. "Far-Right Party Posts Gains in Voting for Swiss Parliament." *New York Times.* October 22.
Cvetkovich, Ann, and Douglas Kellner. 1997. *Articulating the Global and the Local: Globalization and Cultural Studies.* Boulder, CO: Westview Press.
Czaban, Laszlo, and Jeffrey Henderson. 2003. "Commodity Chains, Foreign Investment and Labour." *Global Networks* 3, 2.
Da Costa, Dia, and Philip McMichael. 2007. "The Poverty of the Global Order." *Globalizations* 4, 4.
Dallek, Robert. 2007. *Nixon and Kissinger: Partners in Power.* New York: Harper Perennial.
Darcy, Jane. 2004. "The Disneyfication of the European Fairy Tale." In Neil Campbell, Jude Davies and George McKay, eds., *Issues in Americanisation and Culture.* Edinburgh: Edinburgh University Press.
Dauvergne, Peter. 2008. *Shadows of Consumption: Consequences for the Global Environment.* Cambridge, MA: MIT Press.
Davis, Bob. 2006. "Migrants Money Is Imperfect Cure for Poor Nations." *Wall Street Journal.* November 1.
Davis, Mike. 2007. *Planet of Slums.* London: Verso.
de Grazia, Victoria. 2005. *Irresistible Empire: America's Advance through 20th-Century Europe.* Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.
de la Dehesa, Guillermo. 2006. *Winners and Losers in Globalization.* Malden, MA: Blackwell.
de la Dehesa, Guillermo. 2007. *What Do We Know About Globalization? Issues of Poverty and Income Distribution.* Malden, MA: Blackwell.
de Souza Santos, Boaventura. 2006. "Globalizations." *Theory Culture and Society* 2–3, 23.
Dean, Cornelia. 2007. "Experts Discuss Engineering Feats, Like Space Mirrors, to Slow Climate Change." *New York Times.* November 10.
DeBord, Guy. 1967/1994. *The Society of the Spectacle.* New York: Zone Books.
Degler, Carl. 1971/1986. *Neither Black Nor White: Slavery and Race Relations in Brazil and the United States.* Madison: University of Wisconsin.
Delanty, Gerard. 2003. "Consumption, Modernity and Japanese Cultural Identity: The Limits of Americanisation?" In Ulrich Beck, Natan Sznaider, and Rainer Winter, eds., *Global America? The Cultural Consequences of Globalization.* Liverpool: Liverpool University Press.
Delanty, Gerard, and Patrick O'Mahony. 2002. *Nationalism and Social Theory: Modernity and the Recalcitrance of the Nation.* London: Sage.
della Porta, Donatella, Massimiliano Andretta, Lorenzo Mosca, and Herbert Reiter. 2006. *Globalization from Below: Transnational Activists and Protest Networks.* Minneapolis: University of Minnesota Press.
DelVecchio Good, Mary-Jo, Byron J. Good, Sandra Teresa Hyde, and Sarah Pinto. 2008. *Postcolonial Disorders.* Berkeley, CA: University of California Press.
DeParle, Jason. 2007a. "A Global Trek to Poor Nations, From Poorer Ones." *New York Times.* December 27.

DeParle, Jason. 2007b. "A Good Provider Is One Who Leaves." *New York Times Magazine.* April 22.
DeParle, Jason. 2007c. "A Western Union Empire Moves Migrant Cash Home." *New York Times.* November 22.
DeParle, Jason. 2007d. "Migrant Money Flow: A $300 Billion Current." *New York Times – Week in Review.* November 18.
DeParle, Jason. 2008. "World Banker and His Cash Return Home." *New York Times.* March 17.
Deutsch, Claudia H. 2007. "For Fiji Water, a Big List of Green Goals." *New York Times.* November 7.
Deutsch, Claudia H. 2008. "At Home in the World: G.E. is Using Strong Overseas Sales to Reshape Its Image." *New York Times.* February 14.
Dezalay, Yves. 1990. "The *Big Bang* and the Law: The Internationalization and Restructuration of the Legal Field." In Mike Featherstone, ed., *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity.* London: Sage.
Diamond, Jared. 2006. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed.* New York: Penguin.
Diamond, Jared. 2008. "What's Your Consumption Factor?" *New York Times.* January 2.
Dicken, Peter. 2007. *Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy.* 5th edn. New York: Guilford Press.
Dietsch, Thomas V., and Stacy M. Philpott. 2008. "Linking Consumers to Sustainability: Incorporating Science into Eco-friendly Certification." *Globalizations* 5, 2.
Diez-Nicolas, Juan. 2002. "Two Contradictory Hypotheses on Globalization: Societal Convergence or Civilization Differentiation and Clash." *Contemporary Sociology* 1.
DiMaggio, P. J., and W. Powell. 1983. "'The Iron Cage Revisited:' Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields." *American Sociological Review* 48.
Dinham, Barbara. 1993. *The Pesticide Hazard: A Global Health and Environmental Audit.* London: Zed.
Dinham, Barbara. 2007. "Pesticides." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Dobbs, Lou. 2004. *Exporting America: Why Corporate Greed is Shipping American Jobs Overseas.* New York: Warner Business.
Dolan, Catherine. 2008. "In the Mists of Development: Fairtrade in Kenyan Tea Fields." *Globalizations* 5, 2.
Dollar, David, and Art Kraay. 2002. "Growth is Good for the Poor." *Journal of Economic Growth* 7, 3.
Donadio, Rachel. 2008a. "Albanians Adjust to Italy, in Unlikeliest of Places." *New York Times.* October 3.
Donadio, Rachel. 2008b. "Italy's Attacks on Migrants Fuel Debate on Racism." *New York Times.* October 13.
Dossani, Rafiq. 2008. *India Arriving: How this Economic Powerhouse is Redefining Global Business.* New York: AMACOM/American Management Association.
Downie, Andrew. 2007. "Fair Trade in Bloom." *New York Times.* October 2.
Downie, David. 2007. "Persistent Organic Pollutants." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Drane, John. 2000. *The McDonaldization of the Church.* London: Darton, Longman & Todd.
Drane, John. 2008. *After McDonaldization: Mission, Ministry, and Christian Discipleship in an Age of Uncertainty.* Grand Rapids, MI: Baker Academic.
Drori, Gili S. 2006. *Global E-Litism: Digital Technology, Social Inequality, and Transnationality.* New York: Worth.

Drori, Gili S., and Yong Suk Jang. 2003. "The Global Digital Divide: A Sociological Assessment of Trends and Causes." *Social Science Computer Review* 21, 2.
Dufoix, Stephane. 2007. "Diasporas." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Dugger, Celia W. 2006. "US Plan to Lure Nurses May Hurt Poor Nations." *New York Times*. May 24.
Dugger, Celia W. 2007a. "Rock Star Still Hasn't Found the African Aid He's Looking For." *New York Times*. May 15.
Dugger, Celia W. 2007b. "World Bank Neglects African Agriculture, Study Says." *New York Times*. October 15.
Duhamel, Georges. 1931. *America the Menace: Scenes from the Life of the Future*. Boston: Houghton Mifflin.
Duignan, Peter, and Lewis Gann. 1992. *The Rebirth of the West: The Americanization of the Democratic World*. Oxford: Blackwell.
Dunbar Moodie, T. 1975. *The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid, and the Afrikaner Civil Religion*. Berkeley, CA: University of California Press.
Dunbar Moodie, T., and Vivienne Ndatshe. 1994. *Going for Gold: Men, Mines and Migration*. Berkeley, CA: University of California Press.
Dunning, John H. 1995. "Reappraising the Eclectic Paradigm in an Age of Alliance Capitalism." *Journal of International Business Studies, Third Quarter*.
Dunning, John H. 2006. "Towards a New Paradigm of Development: Implications for the Determinants of International Business." *Transnational Corporations* 15, 1 (April).
Dustin, Donna. 2007. *The McDonaldization of Social Work*. Burlington, VT: Ashgate.
Easterly, William. 2006a. "Chapter 2: Freedom versus Collectivism in Foreign Aid." *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*.
Easterly, William. 2006b. *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*. New York: Penguin.
Eaton Simpson, George, and J. Milton Yinger. 1985. *Racial and Cultural Minorities: An Analysis of Prejudice and Discrimination*. 5th edn. New York: Plenum.
Eberly, Don. 2008. *The Rise of Global Civil Society: Building Communities and Nations from the Bottom Up*. New York: Encounter Books.
Economist. 2004. November 4. "Another Political Murder."
Economist. 2006. January 12. "Genghis the Globalizer."
Economist. 2006. February 3. "A Growing Furore Over Denmark's Satanic Sketches."
Economist. 2006. March 10. "DP World Agree to Divest Its American Ports."
Economist. 2007. October 11. "Adding Sugar."
Economist. 2007. November 1. "Illegal, but Useful."
Economist. 2007. November 1. "Neo-Imperialism at the Point of a Boot."
Economist. 2007. November 22. "Fear of Foreigners."
Economist. 2007. November 22. "Giving You the Finger."
Economist. 2007. November 22. "Not Such a Warm Welcome."
Economist. 2007. November 22. "The Trouble with Migrants."
Economist. 2007. November 28. "On the Streets, Again."
Economist. 2008. January 3. "Keep Out."
Economist. 2008. January 3. "Keep the Borders Open."
Economist. 2008. January 3. "Of Bedsheets and Bison Grass Vodka."
Economist. 2008. January 3. "Open Up."
Economist. 2008. January 3. "Send Me a Number."
Economist. 2008. January 3. "The Politics of the Gun."

Economist. 2008. January 10. "Emerging-Market Multinationals: Wind of Change."
Economist. 2008. January 10. "No Lakh of Daring."
Economist. 2008. January 17. "The Invasion of the Sovereign Wealth Funds."
Economist. 2008. January 17. "The Militarisation of Space: Disharmony in the Spheres."
Economist. 2008. January 24. "Hocking the Rock."
Economist. 2008. January 31. "Cocoa Farming: Fair Enough?"
Economist. 2008. January 31. "The Internet in China: Alternative Reality."
Economist. 2008. February 7. "It's Mostly Firing."
Economist. 2008. February 7. "Of Internet Cafes and Power Cuts."
Economist. 2008. February 7. "The Limits of Leapfrogging."
Economist. 2008. February 14. "African Football: A Happy Taste of the Future."
Economist. 2008. February 21. "Sour Times."
Economist. 2008. February 21. "The Power of Concentration."
Economist. 2008. February 28. "Ethanol and Water Don't Mix."
Economist. 2008. March 6. "An Unreliable Ally."
Economist. 2008. March 6. "The Decoupling Debate."
Economist. 2008. March 13. "The New Colonialists."
Economist. 2008. March 27. "How to Smite Smoot."
Economist. 2008. March 27. "Now What?"
Economist. 2008. March 27. "Selling Rhythm to the World."
Economist. 2008. May 22. "Give Them a Better Life."
Economist. 2008. June 5. "Welcome to Our Shrinking Jungle."
Economist. 2008. June 13. "The Answer's No."
Economist. 2008. June 19. "The End of the Petrolhead."
Economist. 2008. July 10. "They Came, They Jawed, They Failed to Conquer."
Economist 2008. October 23. "Who's Next?"
Economist 2009. February 5. "Supersizing the Fund."
Edelman, Marc, and Angelique Haugerud, eds. 2005. *The Anthropology of Development: From Classical Political Economy to Contemporary Neoliberalism*. Malden, MA: Blackwell.
Ehrenreich, Barbara. 2002. "Maid to Order." In Barbara Ehrenreich and Arlie Hochschild, eds., *Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy*. New York: Henry Holt.
Ehrenreich, Barbara, and Arlie Hochschild. 2002. "Introduction" In Barbara Ehrenreich and Arlie Hochschild, eds., *Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy*. New York: Henry Holt.
Eilperin, Julie. 2007. "Clues to Rising Seas Are Hidden in Polar Ice." *Washington Post*. July 16.
Elger, Tony, and Chris Smith. 1994. *Global Japanization: The Transnational Transformation of the Labor Process*. London; New York: Routledge.
Elias, Norbert. 1939/1994. *The Civilizing Process*. Oxford: Blackwell.
Elliott, Michael A. 2007. "Human Rights and the Triumph of the Individual in World Culture." *Cultural Sociology* 1, 3.
Elson, Diane. 1995. "Gender Awareness in Modeling Structural Adjustment." *World Development* 23, 11.
Elson, Diane, and Ruth Pearson. 1981. "Nimble Fingers Make Cheap Workers: An Analysis of Women's Employment in Third World Export Manufacturing." *Feminist Review* 7.
Eriksen, Thomas Hylland. 2007. "Steps to an Ecology of Transnational Sports." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport*. Malden, MA: Blackwell.
Erlanger, Steven. 2008. "Tense Rivalries Threaten a Melting-Pot District." *New York Times*. September 24.

Esmer, Yilmaz. 2006. "Globalization, 'McDonaldization' and Values: Quo Vadis?" *Comparative Sociology* 5, 2–3.

European Commission. 2007. "Europe's Demographic Future: Facts and Figures on Challenges and Opportunities."

European Monitoring Center on Racism and Xenophobia. 2001. *Migration, Refugees and Xenophobia: A Global NGO Program of Action*, June. www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/wcar.pdf

European Monitoring Center on Racism and Xenophobia. 2002. *Racism and Xenophobia in the EU Member States: Trends, Developments and Good Practice 2002, Annual Report – Part 2.* http://eumc.eu.int/eumc/material/pub/ar05/AR05_p2_EN.pdf

Evans, Peter. 2005. "Counterhegemonic Globalization: Transnational Social Movements in the Contemporary Global Political Economy." In Thomas Janoski, Robert R. Alford, Alexander M. Hicks, and Mildred A. Schwartz, eds., *The Handbook of Political Sociology: States, Civil Societies, and Globalization.* Cambridge: Cambridge University Press.

Fackler, Martin. 2007a. "A Japanese Export: Talent." *New York Times.* May 24.

Fackler, Martin. 2007b. "Tokyo Seeking a Top Niche in Global Finance." *New York Times.* November 16.

Fahrenthold, David. 2007. "Climate Change Brings Risk of More Extinctions." *Washington Post.* September 17.

Faiola, Anthony. 2007. "Ancient Temples Face Modern Assault." *Washington Post.* February 6.

Fairclough, Gordon. 2006a. "As Barriers Fall in Auto Business, China Jumps in." *Wall Street Journal.* November 7.

Fairclough, Gordon. 2006b. "GM Bets China Will Become Crucial Export Base." *Wall Street Journal.* November 7.

Fanon, Frantz. 1968. *The Wretched of the Earth.* New York: Grove Press.

Farr, Kathryn. 2005. *Sex Trafficking: The Global Market in Women and Children.* New York: Worth.

Farr, Kathryn. 2007. "Globalization and Sexuality." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Fassin, Didier. 2008. "Compassion and Repression: The Moral Economy of Immigration Policies in France." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Fears, Darryl. 2006. "Citizenship Changes Draw Objections." *New York Times.* October 27.

Featherstone, Mike. 1995. *Undoing Culture: Globalization, Postmodernism and Identity.* London: Sage.

Ferguson, James. 2006. *Global Shadows: Africa in the Neoliberal World.* Durham: Duke University Press.

Ferguson, Niall. 2004. *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire.* New York: Penguin.

Ferguson, Niall. 2008. "War Plans." *New York Times Review of Books.* April 13.

Ferus-Comelo, Anibel. 2006. "Double Jeopardy: Gender Migration in Electronics Manufacturing." In Ted Smith, David A. Sonnefield, and David Naguib. eds., *Challenging the Chip.* Philadelphia: Temple University Press.

Firebaugh, Glenn, and Brian Goesling. 2004. "Accounting for the Recent Decline in Global Income Inequality." *American Journal of Sociology* 110.

Firebaugh, Glenn, and Brian Goesling. 2007. "Globalization and Global Inequalities: Recent Trends." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Fischer, Stanley. 2003. "Globalization and Its Challenges." *American Economic Review* 93, 2 (May).

Fisher, Ian. 2007. "For African Migrants, Europe Becomes Further Away." *New York Times.* August 26.
Fisher, William F., and Thomas Ponniah. 2003. *Another World Is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum.* London: Zed Books.
Fishman, Ted. 2006. *China Inc.: How the Rise of the Next Superpower Challenges America and the World.* New York: Scribner.
Flanigan, James. 2008. "Passports Essential for the M.B.A.'s." *New York Times.* February 21.
Fletcher, Michael A., and Jonathan Weisman. 2006. "Bush Signs Bill Authorizing 700-Mile Fence for Border." *New York Times.* October 27.
Flood, Gavin. 1996. *An Introduction to Hinduism.* Cambridge: Cambridge University Press.
Flood, Gavin, ed. 2003. *Blackwell Companion to Hinduism.* Oxford: Blackwell.
Florini, Ann. 2007. "Transparency." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Fludernik, Monika. 2003. "The Diasporic Imaginary: Post Colonial Reconfigurations in the Context of Multiculturalism." In *Diaspora and Multiculturalism: Common Traditions and New Developments.* Amsterdam; New York: Rodopi.
Follér, Maj-Lis, and Håkan Thörn, eds. 2008. *The Politics of AIDS: Globalization, the State and Civil Society.* New York: Palgrave Macmillan.
Foster, Robert J. 2008. *Coca-Globalization: Following Soft Drinks from New York to New Guinea.* New York: Palgrave Macmillan.
Foucault, Michel. 1969. *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language.* New York: Harper Colophon.
Fourcade-Gourinchas, Marion, and Sarah Babb. 2002. "The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries." *American Journal of Sociology* 108, 3.
Frank, Andre Gunder. 1969. "The Development of Underdevelopment." *Monthly Review,* 18, 4.
Frank, David John, and Elizabeth H. McEneaney. 1999. "The Individualization of Society and the Liberalization of State Policies on Same Sex Sexual Relations, 1984–1995." *Social Forces* 77.
Fredman, Sandra, ed. 2001. *Discrimination and Human Rights: The Case of Racism.* Oxford: Oxford University Press.
Fredman, Sandra. 2008. *Human Rights Transformed: Positive Rights and Positive Duties.* New York: Oxford University Press.
Freeman, Carla. 2001. "Is Local: Global as Feminine: Masculine? Rethinking the Gender of Globalization." *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 26, 4.
French, Howard W. 2008. "Great Firewall of China Faces Online Rebels." *New York Times.* February 4.
Frieden, Jeffry A. 2006. *Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century.* New York: W. W. Norton & Co.
Friedman, Jonathan. 1986. "The World City Hypothesis." *Development and Change* 17.
Friedman, Jonathan. 1994. *Culture Identity and Global Processes.* London: Sage.
Friedman, Milton. 2002. *Capitalism and Freedom.* Chicago: University of Chicago Press.
Friedman, Thomas. 1999. *The Lexus and the Olive Tree.* New York: Farrar, Straus, Giroux.
Friedman, Thomas. 2005. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century.* New York: Farrar, Strauss, Giroux.
Fukuyama, Francis. 1989. "The End of History?" *The National Interest* 16 (Summer).
Fukuyama, Francis. 1992. *The End of History and the Last Man.* New York: Free Press.
Fulbrook, Julian. 2007. "Tobacco." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Gaio, Fatima Janine. 1995. "Women in Software Programming: The Experience in Brazil." In Swasti Mitter and Sheila Rowbotham, eds., *Women Encounter Technology*. London: Routledge.

Gall, Carlotta, and Andy Worthington. 2008. "Time Runs Out for an Afghan Held by the US." *New York Times*. February 5.

Garon, Sheldon. 2006. "Japan's Post-war 'Consumer Revolution', or Striking a 'Balance' between Consumption and Saving." In John Brewer and Frank Trentmann, eds., *Consuming Cultures, Global Perspectives: Historical Trajectories, Transnational Exchanges*. Oxford: Berg.

Garrett, William R. 2007. "Christianity." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Gellner, Ernest. 1983. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell.

Gentleman, Amelia. 2008. "India Nurtures Business of Surrogate Motherhood." *New York Times*. March 10.

George, Kimberly. 2007. "Women's Movements." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Gereffi, Gary. 2005. "The Global Economy: Organization, Governance, and Development." In Neil Smelser and Richard Swedberg, eds., *Handbook of Economic Sociology*. Princeton: Princeton University Press.

Gereffi, Gary, and Miguel Korzeniewicz, eds. 1994. *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, CT: Praeger.

Germain, Randall D. 2004. "Globalising Accountability within the International Organisation of Credit: Financial Governance and the Public Sphere." *Global Society* 18, 3 (July).

Gibbon, Edward. 1998. *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*. London: Wordsworth.

Giddens, Anthony. 1984. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley, CA: University of California Press.

Giddens, Anthony. 1990. *The Consequences of Modernity*. Stanford: Stanford University Press.

Gilbert, Christopher L., and David Vines, eds. 2000. *The World Bank: Structure and Policies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gill, Stephen R., and David Law. 1989. "Global Hegemony and the Structural Power of Capital." *International Studies Quarterly* 33, 4.

Gilman-Opalsky, Richard. 2008. *Unbounded Publics: Transgressive Public Spheres, Zapatismo, and Political Theory*. Lanham, MD: Lexington Books.

Gilpin, Robert. 2001. *Global Political Economy*. Princeton: Princeton University Press.

Gilroy, Paul. 1993. *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Giulianotti, Richard. 2007. "Sports." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Giulianotti, Richard, and Roland Robertson. 2004. "The Globalization of Football: A Study in the Glocalization of the 'Serious Life.'" *British Journal of Sociology* 55.

Giulianotti, Richard, and Roland Robertson. 2007a. "Forms of Glocalization: Globalization and the Migration Strategies of Scottish Football Fans in North America." *Sociology* 41, 1.

Giulianotti, Richard, and Roland Robertson. 2007b. "Recovering the Social: Globalization, Football and Transnationalism." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport*. Malden, MA: Blackwell.

Gladwell, Malcolm. 2002. *The Tipping Point: How Little Things Can Make a Big Difference*. Newport Beach, CA: Back Bay Books.

Glantz, M. 1977. *Desertification*. Boulder, CO: Westview.

Glassner, Barry. 2000. *Culture of Fear: Why Americans Are Afraid of the Wrong Things*. New York: Basic Books.

Glenny, Misha. 2008. *McMafia: A Journey Through the Criminal Underworld.* New York: Knopf.
Goffman, Erving. 1961. *Encounters: Two Studies in Sociology of Interaction.* Indianapolis: Bobbs-Merrill.
Gokariksel, Banu, and Katharine Mitchell. 2005. "Veiling, Secularism, and the Neoliberal Subject: National Narratives and Supranational Desires in Turkey and France." *Global Networks* 5, 2.
Goldberg, Harvey E. 2007. "Judaism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Goldburg, Rebecca J. 2008. "Aquaculture, Trade, and Fisheries Linkages: Unexpected Synergies." *Globalizations* 5, 2.
Goldfrank, Walter. 2005. "Fresh Demand: The Consumption of Chilean Produce in the United States." In James L. Watson and Melissa L. Caldwell, eds., *The Cultural Politics of Food and Eating: A Reader.* Malden, MA: Blackwell.
Goldman, Robert, and Stephen Papson. 1998. *Nike Culture.* London: Sage.
Gonsalves, Ralph E. 2004. "Foreword." In Gordon Myers, *Banana Wars: The Price of Free Trade.* London: Zed Books.
Goode, Erich, and Nachman Ben-Yehuda. 1994. *Moral Panics.* Oxford: Blackwell.
Goodman, Douglas. 2007. "Globalization and Consumer Culture." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.
Goodman, Peter S. 2008a. "A Fresh Look at the Apostle of Free Markets." *New York Times.* April 13.
Goodman, Peter S. 2008b. "Trading Partners Fear U.S. Consumers Won't Continue Free-Spending Ways." *New York Times.* January 25.
Goodman, Peter S., and Louise Story. 2008. "Foreigners Buy Stakes in the US at a Record Pace." *New York Times.* January 20.
Gordon, Philip H., and Sophie Meunier. 2001. *The French Challenge: Adapting to Globalization.* Washington, DC: Brookings Institution Press.
Gorman, Lyn. Forthcoming. "Online Social Networking" In George Ritzer, ed., *Blackwell Encyclopedia of Sociology Online.* Malden, MA: Wiley-Blackwell.
Gotham, Kevin. 2006. "The Secondary Circuit of Capital Reconsidered: Globalization and the US Real Estate Sector." *American Journal of Sociology* 112 (July).
Grainge, Paul. 2004. "Global Media and Resonant Americanisation." In Neil Campbell, Jude Davies, and George McKay, eds., *Issues in Americanisation and Culture.* Edinburgh: Edinburgh University Press.
Grainger, Andrew David. 2008. *The Browning of the All Blacks: Pacific Peoples, Rugby, and the Cultural Politics of Identity in New Zealand.* PhD dissertation, University of Maryland, College Park, MD.
Grainger, Andrew, and Steven Jackson. 2005. "'I'm Afraid of Americans': New Zealand's Cultural Resistance to Violence in 'Globally' Produced Sports Advertising." In Steven J. Jackson, David A Andrews, eds., *Sport, Culture and Advertising: Identities, Commodities and the Politics of Representation.* London; New York: Routledge.
Gramsci, Antonio. 1992. *Prison Notebooks.* New York: Columbia University Press.
Granovetter, Mark. 1973. "The Strength of Weak Ties." *American Journal of Sociology* 78.
Gray, John. 2000. *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism.* New York: New Press.
Greeley, Andrew. 1976. "The Ethnic Miracle." *The Public Interest* 45.
Greenberg, Ilan. 2007. "Central Asians Chase Jobs, and Endure Exploitation." *New York Times.* May 15.
Grimal, H. 1878. *Decolonization.* London: Routledge.
Grimwade, Nigel Stewart. 2007. "Trade-Related Investment Measures." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Gross, Daniel. 2008. "The US Economy Faces the Guillotine." *Newsweek*. February 4.
Grynbaum, Michael M. 2008. "Investors See Recession, and Market Drops." *New York Times*. January 18.
Guhathakurta, Subhrajit, David Jacobson, and Nicholas C. DelSordi. 2007. "The End of Globalization? The Implications of Migration for State, Society and Economy." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Guibernau, Montserrat. 2005. *National Identity and Its Future*. Cambridge: Polity.
Guibernau, Montserrat. 2007. "National Identity." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Guillen, Mario F. 2001. "Is Globalization Civilizing, Destructive or Feeble? A Critique of Five Key Debates in the Social Science Literature." *Annual Review of Sociology* 27.
Gunewardena, Nandini, and Mark Schuller, eds. 2008. *Capitalizing on Catastrophe: Neoliberal Strategies in Disaster Reconstruction*. Lanham, MD: AltaMira Press.
Guttman, Allen. 2002. *The Olympics: A History of the Modern Games*, 2nd edn. Champaign, IL: University of Illinois Press.
Guttman, Allen. 2007. "Olympic Games." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Haddad, Emma. 2008. "The Refugee: The Individual between Sovereigns." *Global Society* 17, 3 (July).
Halbwachs, Maurice. 1992. *On Collective Memory*. Chicago: University of Chicago Press.
Hall, Derek. 2007. "Double Movement." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Hall, Thomas D., and James V. Fenelon. 2008. "Indigenous Movements and Globalization: What is Different? What is the Same?" *Globalizations* 5, 1.
Hannerz, Ulf. 1987. "The World in Creolisation." *Africa* 57.
Harding, H. 1993. "The Concept of 'Greater China': Themes and Variations." *The China Quarterly* 136.
Harding, James. 2008. *Alpha Dogs: The Americans Who Turned Political Spin into a Global Business*. New York: Farrar, Straus, and Giroux.
Hardt, Michael, and Antonio Negri. 2000. *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Hardt, Michael, and Antonio Negri. 2004. *Multitude*. New York: Penguin Press.
Harrington, Michael. 1997. *The Other America: Poverty in the United States*. New York: Scribner.
Harris, Gardner, and Walt Bogdanich. 2008. "German Authorities Report Problems With Blood Thinner." *New York Times*. March 7.
Hartwig, M. C. 1972. "Aborigines and Racism: An Historical Perspective." In F. S. Steves ed., *Racism: The Australian Experience* 2. New York: Taplinger.
Harvey, David. 1989. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford: Blackwell.
Harvey, David. 2003. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press.
Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.
Harvey, David. 2006. *Spaces of Global Capitalism: Towards a Theory of Uneven Geographical Development*. London: Verso.
Hashemian, Farnoosh, and Derek Yach. 2007. "Public Health in a Globalizing World: Challenges and Opportunities." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Haskel, Jonathan E. 2001. "Trade and Labor Approaches to Wage Inequality." In E. Kwan Choi and David Greenway, eds., *Globalization and Labor Markets*. Oxford: Blackwell.
Hassler, Markus. 2003. "The Global Clothing Production System: Commodity Chains and Business Networks." *Global Networks* 3, 4.

Hayes, Dennis, and Robin Wynyard, eds. 2002. *The McDonaldization of Higher Education.* Westport, CT: Bergin and Garvey.

Hayman, P. A., and John Williams. 2006. "Westphalian Sovereignty: Rights, Intervention, Meaning and Context." *Global Society* 20, 4 (October).

Headley, John M. 2008. *The Europeanization of the World: On the Origins of Human Rights and Democracy.* Princeton: Princeton University Press.

Hebdige, Dick. 1988. *Hiding in the Light: On Images and Things.* London: Routledge.

Heintz, James. 2006. "Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications." Employment Strategy Unit, International Labor Organization. www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/esp2006-3.pdf

Held, David. 2005. "At the Global Crossroads: The End of the Washington Consensus and the Rise of Global Social Democracy?" *Globalizations* 2, 1.

Held, David, and Anthony McGrew. 2000. "The Great Globalization Debate: An Introduction." In David Held and Anthony McGrew, eds., *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate.* Cambridge: Polity.

Held, David, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton. 1999. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture.* Cambridge and Palo Alto: Polity and Stanford University Press.

Helft, Miguel, and Brad Stone. 2007. "For Google, A New Shot At Facebook." *New York Times.* October 31.

Herod, Andrew. 2009. *Geographies of Globalization.* Malden, MA: Wiley-Blackwell.

Hess, Beth B., and Myra Marx Ferree. 1987. "Introduction." In Beth B. Hess and Myra Marx Ferreè, eds., *Analyzing Gender: A Handbook of Social Research.* Beverly Hills, CA: Sage.

Hicks, Steven V., and Daniel E. Shannon, eds. 2007. *The Challenges of Globalization: Rethinking Nature, Culture, and Freedom.* Malden, MA: Blackwell.

Hill, Carol E., and Marietta L. Baba, eds. 2006. *The Globalization of Anthropology.* American Anthropological Association NAPA Bulletin.

Hill Collins, Patricia. 2000. *Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness and the Politics of Empowerment.* New York: Routledge.

Hirsi Ali, Ayaan. 2007. *Infidel: My Life.* London: Pocket Books.

Hirst, Paul, and Grahame Thompson. 1999. *Globalization in Question.* Cambridge: Polity.

Ho, Karen. 2005. "Situating Global Capitalisms: A View from Wall Street Investment Banks." *Cultural Anthropology* 20, 1.

Ho, Karen. 2008. "Situating Global Capitalisms." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader,* 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Hobsbawm, Eric. 1998. "The Nation and Globalization." *Constellations* 5, 1.

Hobson, J. A. 1902/1905/1938. *Imperialism: An Empirical Study.* London: George Allen and Unwin Limited.

Hochschild, Arlie. 2000. "Global Care Chains and Emotional Surplus Value." In W. Hutton and Anthony Giddens, eds., *On The Edge: Living with Global Capitalism.* London: Jonathan Cape.

Hodson, Joel. 2001. "'Intercourse in Every Direction': America as Global Phenomenon." *Global Networks* 1, 1.

Hoekstra, Arjen Y., and Ashok K. Chapagain. 2008. *Globalization of Water: Sharing the Planet's Freshwater Resources.* Malden, MA: Blackwell.

Hoffman, Stanley. 2002. "Clash of Globalizations." *Foreign Affairs* 81, 4.

Hollander, Paul. 1992. *Anti-Americanism: Critiques at Home and Abroad, 1965–1990.* New York: Oxford University Press.

Holson, Laura M., and Steven Lee Myers. 2006. "The Russians Are Filming! The Russians Are Filming!" *New York Times*. July 16.

Holt, Douglas. 2004. *How Brands Become Icons: Principles of Cultural Branding*. Cambridge, MA: Harvard Business School.

Holton, Robert J. 1998. *Globalization and the Nation-State*. New York: St. Martin's Press.

Holton, Robert. 2007. "Networks." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Holzner, Burkart, and Leslie Holzner. 2006. *Transparency in Global Change: The Vanguard of the Open Society*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Horst, Heather. 2006. "The Blessings and Burdens of Communication: Cell Phones in Jamaican Transnational Social Fields." *Global Networks* 6, 2.

House, Robert. 2007. "General Agreement on Tariffs and Trade." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Hudec, Robert. 1975. *The GATT Legal System and World Trade Diplomacy*. New York: Praeger.

Hudson, Cheryl. 2007. "American Popular Culture and Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. 1: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.

Hughes, Donna M. 1999. *Pimps and Predators on the Internet-Globalizing the Sexual Exploitation of Women and Children*. Kingston, Rhode Island: The Coalition Against Trafficking in Women. http://www.uri.edu/artsci/wms/hughes/pprep.pdf.

Hunter Wade, Robert. 2003. "'What Strategies Are Viable for Developing Countries Today'? The World Trade Organization and the Shrinking of 'Development Space.'" *Review of International Political Economy* 10, 4.

Hunter Wade, Robert. 2004. "Is Globalization Reducing Poverty and Inequality?" *World Development* 32, 4.

Huntington, Samuel P. 1996. *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order*. New York: Simon and Schuster.

Huntington, Samuel P. 2004. "The Hispanic Challenge." *Foreign Policy* (March/April).

ICFTU – International Confederation of Free Trade Unions, 2004: The Informal Economy: Women on the Frontline. Trade Union World Briefing, No. 2, March 2. Available at http://www.ilo.org/public/english/region/ampro/cinterfor/temas/informal/doc/wom_flin.pdf.

Inda, Jonathan Xavier, and Renato Rosaldo, eds. 2008a. *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Inda, Jonathan Xavier, and Renato Rosaldo. 2008b. "Tracking Global Flows." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Inkeles, Alex. 1974. *Becoming Modern*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Inkeles, Alex, and David H. Smith. 1974. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Isernia, Pierangelo, and Sergio Fabbrini. 2007. "Bush, the Iraq War and Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. 1: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.

Isikoff, Michael, and David Corn. 2006. *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal and the Selling of the Iraq War*. New York: Crown.

Jackson, Peter. 2000. "Social Geography." In R. J. Johnston, Derek Gregory, Geraldine Pratt, and Michael Watts, eds., *The Dictionary of Human Geography*, 4th edn. Malden, MA: Blackwell.

Jackson, Shirley. 2007. "Majorities." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*. Malden, MA: Blackwell.

Jaffee, Daniel. 2007. *Brewing Justice: Fair Trade Coffee, Sustainability and Survival.* Berkeley, CA: University of California Press.

James, Harold. 2001. *The End of Globalization: Lessons from the Great Depression.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Janmohamed, Abdul R. 2006. "The Economy of Manichean Allegory." In Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin, eds., *The Post-Colonial Reader*, 2nd edn. New York: Routledge.

Jenkins, Philip. 2002. *The Next Christendom: The Coming of Global Christianity.* Oxford: Oxford University Press.

Jensen Arnett, Jeffrey. 2002. "The Psychology of Globalization." *American Psychologist* (October).

Joekes, Susan P. 1987. *Women in the World Economy: An INSTRAW Study.* New York: Oxford University Press.

Joekes, Susan. 1995. "Trade Related Employment for Women in Industry and Services in Developing Countries." Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, World Summit for Social Development Occasional Paper No. 5.

Johnston, Ron. 2000. "Human Geography." In R. J. Johnston, Derek Gregory, Geraldine Pratt, and Michael Watts, eds., *The Dictionary of Human Geography*, 4th edn. Malden, MA: Blackwell.

Johnston, R. J., Derek Gregory, Geraldine Pratt, and Michael Watts. 2000. "Preface to the Fourth Edition." In R. J. Johnston, Derek Gregory, Geraldine Pratt, and Michael Watts, eds., *The Dictionary of Human Geography*, 4th edn. Malden, MA: Blackwell.

Jordan, Mary. 2007. "The New Face of Global Mormonism: Tech-Savvy Missionary Church Thrives as Far Afield as Africa." *Washington Post.* November 19.

Juris, Jeffrey. 2005. "The New Digital Media and Activist Networking within Anti-Corporate Globalization Movements." *Annals* 597 (January).

Juris, Jeffrey S. 2008. "The New Digital Media and Activist Networking within Anti-Corporate Globalization Movements." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Kahn, Joseph, and Mark Landler. 2007. "China Grabs West's Smoke-Spewing Factories." *New York Times.* December 21.

Kahn, Richard, and Douglas Kellner. 2007. "Resisting Globalization." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Kai, Saritha. 2007. "Grandma Cooks, They Deliver." *New York Times.* May 29.

Kaldor, Mary. 2003. *Global Civil Society: An Answer to War.* London: Polity.

Kaldor, Mary. 2007. "Civil Society." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Karstedt, Susanne. 2007. "Genocide." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology.* Malden, MA: Blackwell.

Kasa, Sjur. 2008. "Globalizing Unsustainable Food Consumption: Trade Policies, Producer Lobbies, Consumer Preferences, and Beef Consumption in Northeast Asia." *Globalizations* 5, 2.

Kaufman, Jason, and Orlando Patterson. 2005. "Cross-National Cultural Diffusion: The Global Spread of Cricket." *American Sociological Review* 70.

Kazancigil, Ali. 2007. "United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Keane, John. 2003. *Global Civil Society.* Cambridge: Cambridge University Press.

Kedourie, Elie. 1960. *Nationalism.* London: Hutchinson.

Keen, Andrew. 2007. *The Cult of the Amateur: How Today's Internet is Killing Our Culture.* New York: Doubleday.

Kellner, Douglas, and Clayton Pierce. 2007. "Media and Globalization." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Kelly, William W. 2007. "Is Baseball a Global Sport? America's 'National Pastime' as a Global Field and International Sport." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport.* Malden, MA: Blackwell.

Kempadoo, Kamala, and Jo Doezema, eds. 1998. *Global Sex Workers: Rights, Resistance, and Redefinition*. London: Routledge.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. 2000. *Power and Independence*, 3rd edn. New York: Addison-Wesley.

Keynes, John Maynard. 1935. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* New York: Harcourt Brace.

Khanna, Parag. 2008a. *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order.* New York: Random House.

Khanna, Parag. 2008b. "Waving Goodbye to Hegemony." *New York Times Magazine.* January 27.

Khatchadourian, Raffi. 2007. "Neptune's Navy." *New Yorker.* November 5.

Killick, Tony. 2007. "Structural Adjustment Programs." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Kim, Samuel S. 2000. *Korea's Globalization*. New York: Cambridge University Press.

King, Anthony D. 2007. "Global Cities." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson. eds., *Encyclopedia of Sociology.* New York: Routledge.

Kirton, John. 2007. "Group of Eight." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Kirton, John, Joseph Daniels, and Andreas Freytag, eds. 2001. *Guiding Global Order: G8 Governance in the Twenty-First Century.* Aldershot, UK: Ashgate.

Kissinger, Henry. 1999. "Globalization and World Order." Independent Newspapers Annual Lecture. Dublin: Trinity College, October 12.

Kitchin, Rob, and Martin Dodge. 2002. "The Emerging Geographies of Cyberspace." In R. J. Johnston, Peter J. Taylor, and Michael J. Watts, eds., *Geographies of Global Change: Remapping the World.* Malden, MA: Blackwell.

Klein, Naomi. 2000. *No Logo: Taking Aim at the Brand Bullies.* Toronto: Vintage, Canada.

Klein, Naomi. 2007. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism.* New York: Metropolitan Books.

Kletzer, Lori G. 2007. "Trade-Related Job Loss and Wage Insurance: A Synthetic Review." In David Greenway, ed., *Adjusting to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Knorr Cetina, Karin. 2005. "Complex Global Microstructures: The New Terrorist Societies." *Theory, Culture & Society* 22.

Knorr Cetina, Karin, and U. Bruegger. 2002. "Global Microstructures: The Virtual Societies of Financial Markets." *American Journal of Sociology* 17.

Koivusalo, Meri. 2007. "General Agreement on Trade in Services." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Kolata, Gina. 1999. *Flu: The Story of the Great Influenza Pandemic of 1918 and the Search for the Virus That Caused It.* New York: Touchstone.

Kornprobst, Markus, Vincent Pouliot, Nisha Shah, and Ruben Zaiotti, eds., 2008. *Metaphors of Globalization: Mirrors, Magicians and Mutinies.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Korzeniewicz, Roberto Patricio, and Timothy Patrick Moran. 2007. "World Inequality in the Twenty-First Century: Patterns and Tendencies." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Krauss, Clifford. 2007. "Oil-Rich Nations Use More Energy, Cutting Exports." *New York Times*. December 9.
Krauss, Clifford. 2008. "Commodities' Relentless Surge." *New York Times*. January 15.
Krishnaswamy, Revathi, and John C. Hawley, eds. 2008. *The Postcolonial and the Global*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Kritz, Mary M. 2008. "International Migration." In George Ritzer, ed., *Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*. Submitted February. Malden, MA: Blackwell.
Kritz, Mary M., L. L. Lim, and H. Zlotnik. 1992. *International Migration Systems: A Global Approach*. Oxford: Oxford University Press.
Kroen, Sheryl. 2006. "Negotiations with the American Way: The Consumer and the Social Contract in Post-war Europe." In John Brewer and Frank Trentmann, eds., *Consuming Cultures, Global Perspectives: Historical Trajectories, Transnational Exchanges*. Oxford: Berg.
Kroes, Rob, R. W. Rydell, and D. F. J. Bosscher. 1993. *Cultural Transmissions and Receptions: American Mass Culture in Europe*. Amsterdam: VU Press.
Krueger, Anne O. 2000. *The WTO as an International Organization*. Chicago: University of Chicago Press.
Kuisel, Richard F. 1993. *Seducing the French: The Dilemma of Americanization*. Berkeley, CA: University of California Press.
Kuisel, Richard F. 2003. "Debating Americanization: The Case of France." In Ulrich Beck, Natan Sznaider, and Rainer Winter, eds., *Global America? The Cultural Consequences of Globalization*. Liverpool: Liverpool University Press.
Kulish, Nicholas. 2007. "Europe Fears Meth Foothold Is Expanding." *New York Times*. November 23.
Kuznets, Simon. 1940. "Economic Growth and Income Inequality." *American Economic Review* 30.
LaFraniere, Sharon. 2008. "Europe Takes Africa's Fish, and Migrants Follow." *New York Times*. January 14.
Laguerre, M. S. 2002. *Virtual Diasporas: A New Frontier of National Security*. The Nautilus Project on Virtual Diasporas. http://www.nautilus.org/archives/virtual-diasporas/paper/Laguerre.html.
Lakoff, Andrew. 2008. "Diagnostic Liquidity: Mental Illness and the Global Trade in DNA." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.
Landler, Mark. 2007a. "Germany Agonizes Over Brain Drain." *New York Times*. February 6.
Landler, Mark. 2007b. "High-Priced Oil Adds Volatility to Global Scramble for Power." *New York Times*. November 7.
Landler, Mark. 2007c. "Reworking the A-List: Those Invited to Davos Reflect This Year's Theme of a Shift in Power." *New York Times*. January 24.
Landler, Mark. 2007d. "Thousands of Protestors Foil Some German Security Measures and Clash with Police." *New York Times*. June 7.
Landler, Mark. 2008a. "At a Tipping Point." *New York Times*. October 1.
Landler, Mark. 2008b. "Credit Cards Tighten Grip Outside US." *New York Times*. August 10.
Landler, Mark. 2008c. "Healthy Countries To Receive IMF Loans." *New York Times*. October 30.
Landler, Mark, and John Markoff. 2007. "After Computer Siege in Estonia, War Fears Turn to Cyberspace." *New York Times*. May 29.
Lapidus, I. M. 1988. *A History of Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Larkin, Brian. 2003. "Itineraries of Indian Cinema: African Videos, Bollywood, and Global Media." In Ellen Shohat and Robert Stam, eds., *Multiculturalism, Postcoloniality, and Transnational Media.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Lechner, Frank. 2007a. "Imagined Communities in the Global Game: Soccer and the Development of Dutch National Identity." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport.* Malden, MA: Blackwell.

Lechner, Frank. 2007b. "Religion." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Lechner, Frank, and John Boli. 2005. *World Culture: Origins and Consequences.* Oxford: Blackwell.

Lee Myers, Steven, and Thom Shanker. 2008. "Conflicts Throw NATO Expansion, and Bush's Trans-Atlantic Legacy, Into Doubt." *New York Times.* March 15.

Lee, Grace O. M., and Malcolm Warner. 2008. *The Political Economy of the SARS Epidemic: The Impact on Human Resources in East Asia.* New York: Routledge.

Leifer, Michael. 1989. *ASEAN and the Security of Southeast Asia.* London: Routledge.

Leitner, Peter M. 1999. "Japan's Post-War Economic Success: Deming, Quality, and Contextual Realities." *Journal of Management History* 5, 8.

LeLe, Sharachchandra. 2007. "Sustainability." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Lemert, Charles, and Anthony Elliott. 2006. *Deadly Worlds: The Emotional Costs of Globalization.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Lenin, Vladimir. 1917/1939. *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism.* New York: International Publishers.

Leonhardt, David. 2008. "The Politics of Trade in Ohio." *New York Times.* February 27.

Leoussi, Athena S. 2007. "Nationalism." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology.* Malden, MA: Blackwell.

Lerman, Robert, and Stephanie Schmidt. 1999. "An Overview of Economic, Social, and Demographic Trends Affecting the US Labor Market." Washington, DC: The Urban Institute.

Levering Lewis, David, Stephen Vertigans, and Philip W. Sutton. 2002. "Globalisation Theory and Islamic Practice." *Global Society* 16, 1.

Levy, Daniel, and Natan Sznaider. 2006. "Sovereignty Transformed: A Sociology of Human Rights." *British Journal of Sociology* 57, 4.

Lewin, Tamar. 2008a. "Oil Money Cultivates a Mideast Ivy League." *New York Times.* February 11.

Lewin, Tamar. 2008b. "Universities Rush to Set Up Outposts Abroad." *New York Times.* February 10.

Lewis, Jessa, and David Runsten. 2008. "Is Fair Trade-Organic Coffee Sustainable in the Face of Migration? Evidence from an Oaxacan Community." *Globalizations* 5, 2.

Li, Rebecca S. K. 2002. "Alternative Routes to State Breakdown: Toward an Integrated Model of Territorial Disintegration." *Sociological Theory* 20, 1 (March).

Lie, John. 1995. "From International Migration to Transnational Diaspora." *Contemporary Sociology* 24, 4.

Liftin, Karen T. 2007. "Ozone Depletion." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Linton, April. 2008. "A Niche for Sustainability? Fair Labor and Environmentally Sound Practices in the Specialty Coffee Industry." *Globalizations* 5, 2.

Linton, April, Cindy Chiayuan, and Kelly Ann Shaw. 2004. "A Taste of Trade Justice: Marketing Global Social Responsibility via Fair Trade Coffee." *Globalizations* 1, 2.

Lipschutz, Ronnie D. 2007. "The Historical and Structural Origins of Global Civil Society." *Globalizations* 4, 2.

Lipton, Eric S., and David Barboza. 2007. "As More Toys Are Recalled, the Train Ends in China." *New York Times*. June 19.
Lowenhaupt Tsing, Anna. 2005. *Friction: An Ethnography of Global Connection*. Princeton: Princeton University Press.
Lyall, Sarah. 2007. "Sweden's Lightning Rod in a Storm over Assimilation." *New York Times*. January 13.
Lyons, David. 2004. "Globalizing Surveillance: Comparative and Sociological Perspectives." *International Sociology* 12, 2 (June).
MacFarquhar, Neil. 2007. "To Muslim Girls, Scouts Offer a Chance to Fit In." *New York Times*. November 28.
Macpherson, Crawford B. 1962. *The Political Theory of Possessive Individualism*. Oxford: Clarendon Press.
Madan, T. N. 2007. "Hinduism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Maguire, Joseph, and David Stead. 1998. "Border Crossing: Soccer Labour Migration and the European Union." *International Review for the Sociology of Sport* 33.
Malkin, Elisabeth. 2007a. "Mexicans Miss Money From Workers Up North." *New York Times*. October 26.
Malkin, Elisabeth. 2007b. "Thousands in Mexico City Protest Rising Food Prices." *New York Times*. February 1.
Manicas, Peter. 2007. "Globalization and Higher Education." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Mankekar, Purnima. 2005. "'India Shopping': Indian Grocery Stores and Transnational Configurations of Belonging." In James L. Watson and Melissa L. Caldwell, eds., *The Cultural Politics of Food and Eating: A Reader*. Malden, MA: Blackwell.
Mann, Catherine L., and Katharine Pluck. 2007. "Trade." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Mann, Michael. 1999. "The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing." *New Left Review* 235.
Mann, Michael. 2007. "Has Globalization Ended the Rise and the Rise of the Nation-state?" *Review of International Political Economy* 4, 3.
Manning, Robert. 2001. *Credit Card Nation: The Consequences of America's Addiction to Debt*. New York: Basic Books.
Marcuse, Herbert. 2006. *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*. London: Routledge.
Marcuse, Peter, and Ronald van Kempen, eds. 2000. *Globalizing Cities: A New Spatial Order?* Malden, MA: Blackwell.
Markoff, John. 2007a. "At Davos, the Squabble Resumes on How to Wire the Third World." *New York Times*. January 29.
Markoff, John. 2007b. "Imperialism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Markovits, Andrei S. 2007. "The Anti-Americanism Mind-Set," and "Americanisation and Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. 1: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.
Marling, William. 2006. *How American is Globalization?* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Martens, Kerstin. 2001. "Non-Governmental Organisations as Corporatist Mediator: An Analysis of NGOs in the UNESCO System." *Global Society* 15, 4.
Martin, Andrew. 2008. "Mideast Facing Difficult Choice, Crops or Water." *New York Times*. July 21.

Martin, David. 2002. *Pentecostalism: The World Their Parish.* Oxford: Blackwell.
Martin, Dominique, Jean-Luc Metzger, and Philippe Pierre. 2006. "The Sociology of Globalization: Theoretical and Methodological Reflections." *International Sociology* 21.
Martin, Gus. 2007. "Globalization and International Terrorism." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.
Marx Ferree, Myra, and Aili Mari Tripp. 2006. "Preface." In Myra Marx Ferree and Aili Mari Tripp, eds., *Global Feminism: Transnational Women's Activism, Organizing, and Human Rights.* New York: New York University Press.
Marx, Karl, and Friedrich Engels. 1848/2000. "The Communist Manifesto." In David McLellan ed. *Karl Marx: Selected Writings.* 2nd edition. Oxford, New York: Oxford University Press, 2000.
Marx, Karl. 1867/1967. *Capital: A Critique of Political Economy,* Vol. 1. New York: International Publishers.
Mathews, Jessica. 1997. "Power Shift." *Foreign Affairs* 76, 1.
Maupain, Francis. 2007. "Labor Standards." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Mavroudi, Elizabeth. 2007. "Learning to Be Palestinian in Athens: Constructing National Identities in Diaspora." *Global Networks* 7, 4.
May, Christopher. 2002. "Unacceptable Costs: The Consequences of Making Knowledge Property in a Global Society," *Global Society* 16.
Maynard, Micheline. 2008. "At Toyota, A Giant Strives to Show Its Agility." *New York Times,* February 22.
McAleese, Dermot. 2007. "Trade Protectionism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
McAuliffe, Cameron. 2007. "A Home Far Away? Religious Identity and Trans National Relations in the Iranian Diaspora." *Global Networks* 7, 3.
McCannell, Dean. 1989. *The Tourist: A New Theory of the Leisure Class,* 2nd edn. New York: Schocken.
McChesney, Robert. 1999. "The New Global Media." *The Nation.* November 29.
McCreary, Edward A. 1962. *The Americanization of Europe: The Impact of Americans and American Business on the Uncommon Market.* Garden City, NY: Doubleday.
McGeehan, Patrick. 2007. "Chain Stores Make a Push Beyond Manhattan." *New York Times.* January 14.
McGrew, Anthony. 2007. "Globalization in Hard Times: Contention in the Academy and Beyond." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.
McKinley, Jr. James C. 2007a. "Cost of Corn Soars, Mexico to Set Price Limits." *New York Times.* January 19.
McKinley, Jr., James C. 2007b. "Despite Crackdown, Migrants Stream Into South Mexico." *New York Times.* January 28.
McKinley, Jr., James C. 2008. "Cyber-Rebels In Cuba Defy State's Limits." *New York Times.* March 6.
McLuhan, Marshall, and Quentin Fiore. 2005. *The Medium is the Massage.* Corte Madera, CA: Gingko Press.
McMichael, Philip. 2007a. "Alternative Trade Schemes." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
McMichael, Philip. 2007b. "Globalization and the Agrarian World." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.
McMichael, Philip. 2008. *Development and Social Change: A Global Perspective,* 4th edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

McNeil, Donald G. 2008a. "A Pandemic That Wasn't but Might Be." *New York Times.* January 22.

McNeil, Donald G. 2008b. "2 Billionaires Back a Drive To Cut Smoking." *New York Times.* July 24.

McNeil Jr., Donald G. 2008c. "W.H.O. Official Complains of Gates Foundation Dominance in Malaria Research." *New York Times.* February 16.

Mehta, Suketu. 2005. *Maximum City Bombay Lost and Found.* New York: Vintage.

Meyer, Birgit, and Peter Geschiere, eds. 2003. *Globalization and Identity: Dialectics of Flow and Closure.* Oxford: Blackwell.

Meyer, Jean-Baptiste. 2001. "Network Approach versus Brain Drain: Lessons from the Diaspora." *International Migration* 39, 5, Special Issue 1.

Meyer, John W. 1980. "The World Polity and the Authority of the Nation-State." In A. J. Bergesen, ed., *Studies of the Modern World-System.* New York: Academic Press.

Meyer, John W., John Boli, George M. Thomas, and Francisco O. Ramirez. 1997. "World Society and the Nation-State." *American Journal of Sociology* 103.

Miller, Daniel. 2005. "Coca-Cola: A Black Sweet Drink from Trinidad." In James L. Watson and Melissa L. Caldwell, eds., *The Cultural Politics of Food and Eating: A Reader.* Malden, MA: Blackwell.

Miller, Toby, Nitin Govil, John McMurria, Ting Wang, and Richard Maxwell. 2005. *Global Hollywood 2.* London: British Film Institute.

Mirchandani, Kiran. 2004. "Practices of Global Capital: Gaps, Cracks and Ironies in Transnational Call Centres in India." *Global Networks* 4, 4.

Misra, Kavita. 2008. "Politico-moral Transactions in Indian AIDS Service: Confidentiality, Rights, and New Modalities of Governance." In Jonathan Xavier Inda and Renato Rosaldo, eds., *The Anthropology of Globalization: A Reader,* 2nd edn. Malden, MA: Blackwell.

Mittelman, James H. 2002. "Making Globalization Work for the Have Nots." *International Journal on World Peace* 19, 2.

Mittelman, James H. 2004. "Globalization Debates: Bringing in Microencounters." *Globalizations* 1, 1 (September).

Moghadam, Valentine. 1999. "Gender and Globalization: Female Labor and Women's Mobilization." *Journal of World-Systems Research* 5, 2.

Moghadam, Valentine. 2007. "Gender and the Global Economy." In J. Timmons Roberts and Amy Bellone Hite, eds., *The Globalization and Development Reader.* Malden, MA: Blackwell.

Mohammadi, Ali. 2003. *Iran Encountering Globalization: Problems and Prospects.* New York: Routledge Curzon.

Mooallem, Jon. 2008. "The Afterlife of Cellphones." *New York Times Magazine.* January 13.

Morawska, Eva. 2007. "Transnationalism." In Mary C. Waters and Reed Ueda, eds., *The New Americans: A Guide to Immigration Since 1965.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Morgan, Iwan. 2007. "The Washington Consensus and Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes,* Vol. 1: *Causes and Sources.* Oxford: Greenwood World Publishing.

Morin, Richard. 2008. "Do Blacks and Hispanics Get Along?" Pew Research Center.

Morse, David. 2002. "Striking the Golden Arches: French Farmers Protest McD's Globalization." In George Ritzer, ed., *McDonaldization: The Reader.* Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Moseley, William G. 2008. "Fair Trade Wine: South Africa's Post-Apartheid Vineyards and the Global Economy." *Globalizations* 5, 2.

Moses, Jonathon W. 2006. *International Migration: Globalization's Last Frontier*. London: Zed Books.
Mouawad, Jad. 2007. "Cuts Urged in China's and India's Energy Growth." *New York Times*. November 7.
Mufson, Steven. 2007. "Climate Change Debate Hinges on Economics." *Washington Post*. July 15.
Mullally, Siobhan. 2006. *Gender, Culture and Human Rights: Reclaiming Universalism*. Oxford: Hart Publishing.
Munck, Ronaldo. 2002a. "Globalization and Democracy: A New Great Transformation." *Annals* 581 (May).
Munck, Ronaldo. 2002b. *Globalisation and Labour: The New "Great Transformation."* London: Zed Books.
Munck, Ronaldo, ed. 2004. *Labour and Globalisation: Results and Prospects*. Liverpool: Liverpool University Press.
Munck, Ronaldo. 2006. "Globalization and Contestation: A Polanyian Problematic." *Globalizations* 3, 2.
Munck, Ronaldo, and Peter Waterman. 1999. *Labour Worldwide in the Era of Globalization: Alternative Union Models in the New World Order*. New York: St. Martin's Press.
Munton, Don, and Ken Wilkening. 2007. "Acid Rain." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Murray, Graham. 2006. "France: The Riots and the Republic." *Race and Class* 47.
Murray, Rachel. 2004. *Human Rights in Africa: From the OAU to the African Union*. Cambridge: Cambridge University Press.
Mydans, Seth. 2007. "A Growing Source of Fear for Migrants in Malaysia." *New York Times*. December 10.
Mydans, Seth. 2008. "Indonesian Chickens, and People, Hard Hit by Bird Flu." *New York Times*. February 1.
Myers, Gordon. 2004. *Banana Wars: The Price of Free Trade*. London: Zed Books.
Naim, Moisés. 2002. "Missing Links: Anti-Americanisms." *Foreign Policy* 128.
Najam, Adil. 2007. "Earth Summit." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Nancy, Jean-Luc. 2007. *The Creation of the World or Globalization*. Albany: State University Press of New York.
Naples, Nancy A., and Manisha Desai, eds. 2002a. *Women's Activism and Globalization: Linking Local Struggles and Transnational Politics*. New York: Routledge.
Naples, Nancy A., and Manisha Desai. 2002b. "Women's Local and Transnational Responses: An Introduction to the Volume." In Nancy A. Naples and Manisha Desai, eds., *Women's Activism and Globalization: Linking Local Struggles and Transnational Politics*. New York: Routledge.
Navarro, Mireya. 2006a. "For Divided Family, Border is Sorrowful Barrier." *New York Times*. December 21.
Navarro, Mireya. 2006b. "Traditional Round Trip for Workers is Becoming a One-Way Migration North." *New York Times*. December 21.
Nederveen Pieterse, Jan. 2004a. *Globalization and Culture: Global Melange*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Nederveen Pieterse, Jan. 2004b. "Neoliberal Empire." *Theory, Culture and Society* 21.
Nederveen Pieterse, Jan. 2008. *Is There Hope for Uncle Sam: Beyond the American Bubble?* London: Zed Books.
Nell, Philip. 2005. "Review Article: Global Inequality Revisited." *Global Society* 19, 3 (July).

Nesadurai, Helen E. S. 2003. *Globalisation, Domestic Policies and Regionalism: ASEAN Free Trade Area*. London: Routledge.
Nesadurai, Helen E. S. 2007. "Association of Southeast Asian Nations." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Nettl, J. P., and R. Robertson. 1966. *International Systems and the Modernization of Societies: The Formation of National Goals and Attitudes*. New York: Basic Books.
Neusner, J. 1992. *A Short History of Judaism: Three Meals, Three Epochs*. Minneapolis: Fortress Press.
Neuwirth, Robert. 2006. *Shadow Cities: A Billion Squatters, A New Urban World*. London: Routledge.
New York Times. 2008. March 7. "Britain to Issue Identity Cards For Foreigners in November."
New York Times. 2008. July 1. "A Ragtag Insurgency Gains al Qaeda Lifeline."
Nicholls, A. and C. Opal. 2005. *Fair Trade: Market-Driven Ethical Consumption*. London: Sage.
Niezen, Ronald. 2004. *A World Beyond Difference: Cultural Identity in the Age of Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Nkrumah, Kwame. 1965. *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism*. Atlantic Islands, New Jersey: Humanities Press International.
Noel, Donald L. 1968. "A Theory of the Origin of Ethnic Stratification." *Social Problems* 16, 2.
Nolen, Stephanie. 2006. "The African State: An AIDs Survivor." *The Globe and Mail* (Toronto). August 10.
Norberg, Johan. 2003. *In Defense of Global Capitalism*. Washington, DC: Cato Institute.
Nordstrom, Carolyn. 2004. *Shadows of War: Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-First Century*. Berkeley, CA: University of California Press.
Nordstrom, Carolyn. 2007. *Global Outlaws: Crime, Money, and Power in the Contemporary World*. Berkeley, CA: University of California Press.
Norris, Floyd. 2007. "Not Much Market for Worry Beads in the Executive Suites." *New York Times*. January 27.
Norris, Pippa. 2001. "Global Governance and Cosmopolitan Citizens." In Joseph S. Nye and John D. Donahue, eds., *Governance in a Globalizing World*. Washington: Brookings University Press.
Northedge, F. S. 1989. *The League of Nations: Its Life and Times*. Leicester, UK: Leicester University Press.
Nossiter, Jonothan. 2005. *Mondovino*. United States: THINKFilm: 135 minutes.
Nye, Joseph S. 2002. *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone*. New York: Oxford University Press.
Nye, Joseph S. 2005. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs.
O'Brien, Robert. 2007. "Labor Movements." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
O'Brien, William. 1968. "International Crimes." In David Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*. New York: Macmillan.
O'Connell Davidson, Julia. 2005. *Children in the Global Sex Trade*. Cambridge: Polity Press.
O'Connor, Brendon. 2007a. "Introduction: Causes and Sources of Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. I: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.
O'Connor, Brendon. 2007b. "What is Anti-Americanism?" In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. I: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.
O'Rourke, Kevin H. 2007. "Economic Globalization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Occupational Attainment and Mobility of Hispanics in a Changing Economy. 2005. Pew Hispanic Center, September.

Ohmae, E. 1996. *The End of the Nation-State: The Rise of Regional Economies.* New York: Free Press.

Ong, Aihwa. 1991. "The Gender and Politics of Postmodernity." *Annual Review of Anthropology* 20.

Ong, Aihwa. 2003. "Cyberpublics and Diaspora Politics among Transnational Chinese." *Interventions* 5, 1.

Ong, Aihwa. 2006a. "Mutations in Citizenship." *Theory, Culture & Society* 23.

Ong, Aihwa. 2006b. *Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty.* Durham, NC: Duke University Press.

Ong, Paul. 2007a. "Bovine Spongiform Encephalopathy." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Ong, Paul. 2007b. "Brain Drain." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Onishi, Norimitsu. 2008. "In Japan, Buddhism, Long the Religion of Funerals, May Itself Be Dying Out." *New York Times.* July 14.

Open Society Institute EU Monitoring and Advocacy Program. 2007. *Muslims in the EU: France.* www.eumap/org/topics/minority/reports/eumuslims/background_reports/download/france/france.pdf

Ortiz, Renato. 2006. "Mundialization/Globalization." *Theory, Culture & Society* 23.

Otterman, Michael. 2007. *American Torture: From the Cold War to Abu Ghraib and Beyond.* Ann Arbor, MI: Pluto Press.

Ougaard, Morton. 2007. "Organization for Economic Co-operation and Development." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Ourousoff, Nicolai. 2008. "In Changing Face of Beijing, A New Look at the New China." *New York Times.* July 13.

Packer, George. 2006. "The Megacity: Decoding the Chaos of Lagos." *New Yorker.* November 12.

Paquin, Jamie. 2007. "Global/World Cities." In George Ritzer, ed., *Blackwell Encyclopedia of Sociology.* Malden, MA: Blackwell.

Park, Jacob, Ken Conca, and Matthias Finger, eds. 2008. *The Crisis of Global Environmental Governance: Towards a New Political Economy of Sustainability.* New York: Routledge.

Parreñas, Rhacel S. 2001. *Servants of Globalization: Women, Migration, and Domestic Work.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Patton, Cindy. 2002. *Globalizing AIDS.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Pearce, Robert. 2007. "Transnational Corporation." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Pearson, Ruth. 1992. "Gender Issues in Industrialisation." In T. Hewitt, J. Johnson, and D. Wield., eds., *Industrialisation and Development.* Oxford: Oxford University Press.

Pearson, Ruth. 2000. "Moving the Goalposts: Gender and Globalization in the Twenty-First Century." *Gender and Development* 8, 1.

Peet, Richard. 2003. *Unholy Trinity: The IMF, World Bank, and the World Trade Organization.* New York: Zed Books.

Pelikan, Jaroslav. 1971. *The Christian Tradition, Vol. 1, The Emergence of the Catholic Tradition (100–600).* Chicago: University of Chicago Press.

Pelikan, Jaroslav. 1974. *The Christian Tradition, Vol. 2, The Spirit of Eastern Christendom (600–1700).* Chicago: University of Chicago Press.

Persaud, Randolph B. 2007. "North-South Relations." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Peters, Jeremy W. 2007. "Trade Deficit Drops for Third Consecutive Month." *New York Times*. January 11.

Peters, R. 1979. *Islam and Colonialism: The Doctrine of Jihad in Modern History*. Hague: Mouton.

Peters, Tom, and Robert Waterman. 1988. *In Search of Excellence*. New York: Harper and Row.

Phillips, Nicola. 2007. "Organization of American States." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Pieke, Frank N., Nicholas Van Hear, and Anna Lindley. 2007. "Beyond Control? The Mechanics and Dynamics of 'Informal' Remittances between Europe and Africa." *Global Networks* 7, 3.

Pirages, Dennis. 2007. "Oil Industry." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Plehwe, Dieter. 2007. "A Global Knowledge Bank? The World Bank and Bottom-Up Efforts to Reinforce Neoliberal Development Perspectives in the Post-Washington Consensus Era." *Globalizations* 4, 4.

Pogge, Thomas W., ed. 2001. *Global Justice*. Malden, MA: Blackwell.

Polanyi, Karl. 1944. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Press.

Polillo, Simone, and Mauro F. Guillen. 2005. "Globalization Pressures and the State: The Worldwide Spread of Central Bank Independence." *American Journal of Sociology* 110, 6 (May).

Portes, Alejandro. 2001a. "Introduction: The Debates and Significance of Immigrant Transnationalism." *Global Networks* 1, 3.

Portes, Alejandro, ed. 2001b. "New Research and Theory on Immigrant Transnationalism." *Global Networks* 1, 3.

Prebish, C. S., and M. Baumann, eds. 2002. *Westward Dharma: Buddhism Beyond Asia*. Berkeley, CA: University of California Press.

Preston, Julia. 2006a. "Low-Wage Workers from Mexico Dominate Latest Great Wave of Immigrants." *New York Times*. December 19.

Preston, Julia. 2006b. "Making a Life in the United States, but Feeling Mexico's Tug." *New York Times*. December 19.

Preston, Julia. 2007. "Tighter Border Delays Re-Entry By US Citizens." *New York Times*. October 21.

Preston, Richard. 2007. "A Death in the Forest." *New Yorker*. December 10.

Prout, Alan. 2005. *The Future of Childhood*. London: RoutledgeFalmer.

Pun, Nagi. 1995. "Theoretical Discussions on the Impact of Industrial Restructuring in Asia." In *Silk and Steel: Asia Women Workers Confront Challenges of Industrial Restructuring*. CAW: Hong Kong.

Pyle, Jean. 2006. "Globalization, Transnational Migration, and Gendered Care Work: Introduction." *Globalizations* 3, 3.

Pyle, Jean L., and Kathryn B. Ward. 2003. "Recasting Our Understanding of Gender and Work During Global Restructuring." *International Sociology* 18.

Ram, Uri. 2007. "Liquid Identities: Mecca Cola versus Coca-Cola." *European Journal of Cultural Studies* 10, 4.

Ram, Uri. 2008. *The Globalization of Israel*. New York: Routledge.

Ramirez, Francisco O., Yasemin Soysal, and Suzanne Shanahan. 1997. "The Changing Logic of Political Citizenship: Cross-National Acquisition of Women's Suffrage Rights, 1890–1990." *American Sociological Review* 62.

Rangnekar, Dwijen. 2007. "Trade-Related Intellectual Property Rights." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

RAXEN National Focal Point for Germany: European Forum for Migration Studies. 2005. *National Analytical Study on Racist Violence and Crime: Germany*. European Monitoring Center on Racism and Xenophobia. http://eumc.eu.int/eumc/material/pub/RAXEN/4/RV/CS-RV-NR-DE.pdf

RAXEN National Focal Point for United Kingdom. 2005. *National Analytical Study on Racist Violence and Crime: United Kingdom*. European Monitoring Center on Racism and Xenophobia. http://eumc.eu.int/eumc/material/pub/RAXEN/4/RV/CS-RV-NR-DE.pdf

Raynolds, L., D. Murray, and J. Wilkinson. 2007. *Fair Trade: The Challenges of Transforming Globalization*. Routledge: New York.

Reay, Michael. 2008. "Economics." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*. Submitted February. Oxford: Blackwell.

Reel, Monte. 2007. "US Seeks Partnership With Brazil on Ethanol." *Washington Post*. February 8.

Rehman, Javaid. 2007. "Terrorism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Reuveny, Rafael, and William R. Thompson. 2001. "Explaining Protectionism: 17 Perspectives and One Common Denominator." *Global Society* 15, 3.

Revkin, Andrew C. 2008. "Skeptics on Human Climate Impact Seize on Cold Spell." *New York Times*. March 2.

Ricardo, David. 1817/1971. *On the Principles of Political Economy and Taxation*. Harmondsworth, UK: Penguin.

Richmond, Anthony H. 2007. "Asylum Seekers." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Ritzer, George, ed. 1972a. *Issues, Debates and Controversies: An Introduction to Sociology*. Boston: Allyn and Bacon.

Ritzer, George. 1972b. *Working: Conflict and Change*. New York: Appleton-Century-Crofts.

Ritzer, George. 1975. "Professionalization, Bureaucratization, and Rationalization: The Views of Max Weber." *Social Forces* (June).

Ritzer, George. 1981. *Toward an Integrated Sociological Paradigm: The Search for an Exemplar and an Image of the Subject Matter*. Boston: Allyn and Bacon.

Ritzer, George. 1991. *Metatheorizing in Sociology*. Lexington, MA: Lexington Books.

Ritzer, George. 1995. *Expressing America: A Critique of the Global Credit Card Society*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, George. 1997a. *Postmodern Social Theory*. New York: McGraw-Hill.

Ritzer, George. 1997b. *The McDonaldization Thesis*. London: Sage.

Ritzer, George. 1999/2005. *Enchanting a Disenchanted World: Revolutionizing the Means of Consumption*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, George. 2001. "Hyperrationality: An Extension of Weberian and Neo-Weberian Theory." In George Ritzer, *Explorations in Social Theory*. London: Sage.

Ritzer, George, ed. 2006. *McDonaldization: The Reader*, 2nd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, George. 2007. *The Globalization of Nothing*, 2nd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, George. 2008a. *Classical Sociological Theory*, 5th edn. New York: McGraw-Hill.

Ritzer, George. 2008b. *Modern Sociological Theory*, 7th edn. New York: McGraw-Hill.

Ritzer, George. 2008c. *Sociological Theory*, 7th edn. New York: McGraw-Hill.

Ritzer, George. 2008d. *The McDonaldization of Society*, 5th edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.
Ritzer, George, and Nathan Jurgenson. 2008. "Producer, Consumer . . . Prosumer"? Paper Presented "Sociology for the 21st Century: Theoretical and Critical Perspectives." Rethymno, Crete, June.
Ritzer, George, and Craig Lair. 2007. "Outsourcing: Globalization and Beyond." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Ritzer, George, and Craig Lair. Forthcoming. *The Outsourcing of Everything*. New York: Oxford University Press.
Ritzer, George, and Allan Liska. 1997. "McDisneyization and Post-Tourism: Complementary Perspectives on Contemporary Tourism." In Chris Rojek and John Urry, eds., *Touring Cultures: Transformations in Travel and Theory*. London: Routledge.
Ritzer, George, and J. Michael Ryan. 2007. "Postmodern Social Theory and Sociology: On Symbolic Exchange with a 'Dead' Theory." In Jason Powell and Tim Owen, eds., *Reconstructing Postmodernism: Critical Debates*. New York: Nova Science Publishers.
Ritzer, George, Wendy Weidenhoft, and Douglas Goodman. 2001. "Theories of Consumption." In George Ritzer and Barry Smart, eds., *Handbook of Social Theory*. London: Sage.
Rivoli, Pietra. 2005. *Travels of a T-Shirt in a Global Economy: An Economist Examines the Markets, Power, and Politics of World Trade*. Hoboken, NJ: John Wiley.
Roberts, Sam. 2008. "Study Foresees the Fall of an Immigration Record that Has Lasted a Century." *New York Times*. February 12.
Robertson, Roland. 1990. "Mapping the Global Condition: Globalization as the Central Concept." In Mike Featherstone, ed., *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity*. London: Sage.
Robertson, Roland. 1992. *Globalization: Social Theory and Global Culture*. London: Sage.
Robertson, Roland. 2001. "Globalization Theory 2000 Plus: Major Problematics." In George Ritzer and Barry Smart, eds., *Handbook of Social Theory*. London: Sage.
Robertson, Roland. 2003. "Afterword. Rethinking Americanization." In Ulrich Beck, Natan Sznaider, and Rainer Winter, eds., *Global America? The Cultural Consequences of Globalization*. Liverpool: Liverpool University Press.
Robertson, Roland, and David Inglis. 2004. "The Global Animus: In the Tracks of World Consciousness." *Globalizations* 1, 1.
Robinson, Lillian. 2007. "Sex Tourism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Robinson, William I. 2007. "Transnationality." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Rodrik, Dani. 1997. *Has Globalization Gone Too Far?* Washington, DC: Institute for International Economics.
Roett, Riordan, ed. 1999. *Mercosur: Regional Integration and World Markets*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
Rohter, Larry. 2007a. "In the Amazon: Conservation or Colonialism?" *New York Times*. July 27.
Rohter, Larry. 2007b. "Venezuela Wants Trade Group to Embrace Anti-Imperialism." *New York Times*. January 19.
Roig-Franzia, Manuel. 2007. "Discount Dentistry, South of the Border." *Washington Post*. June 18.
Rojek, Chris. 2003. *Stuart Hall*. Cambridge, UK: Polity.
Rojek, Chris, and John Urry, eds. 1997. *Touring Cultures: Transformations of Travel and Theory*. London: Routledge.

Romero, Simon. 2007. "Brazil's Objections Slow Chavez's Plan for Regional Bank." *New York Times*. July 22.
Rootes, Christopher, ed. 1999. *Environmental Movements: Local, National and Global.* London: Routledge.
Rosenau, James. 2002. "Governance in a New Global Order." In David Held and Anthony McGrew, eds., *Governing Globalization: Power, Authority and Global Governance.* London: Polity.
Rosenau, James N., and Ernst-Otto Czempiel, eds. 1992. *Governance without Government: Order and Change in World Politics.* Cambridge: Cambridge University Press.
Rosenberg, Julius. 2005. "Globalization Theory: A Post Mortem." *International Politics* 42.
Rosenthal, Elisabeth. 2007a. "As Earth Warms Up, Virus From Tropics Moves to Italy." *New York Times.* December 23.
Rosenthal, Elisabeth. 2007b. "Once a Dream Fuel, Palm Oil May Be an Eco-Nightmare." *New York Times.* January 31.
Rosenthal, Elisabeth. 2007c. "W.H.O. Urges Effort to Fight Fast-Spreading Disease." *New York Times.* August 27.
Rosenthal, Elisabeth. 2008a. "Fast Food Hits Mediterranean; Diet Succumbs." *New York Times.* September 24.
Rosenthal, Elisabeth. 2008b. "In Europe, the Catch of the Day Is Often Illegal." *New York Times.* January 15.
Rosenthal, Elisabeth. 2008c. "Lofty Pledge to Cut Emissions Comes With Caveat in Norway." *New York Times.* March 22.
Rosenthal, Elisabeth. 2008d. "Studies Call Biofuels a Greenhouse Threat." *New York Times.* February 8.
Rosenthal, Joel T. 2007. "Voyages of Discovery." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Rothenberg-Aalami, Jessica. 2004. "Coming Full Circle? Forging Missing Links Along Nike's Integrated Production Networks." *Global Networks* 4, 4.
Roxborough, Ian. 2002. "Globalization, Unreason and the Dilemmas of American Military Strategy." *International Sociology* 17, 3.
Rumford, Chris. 2002. *The European Union: A Political Sociology.* Oxford: Blackwell.
Rumford, Chris. 2007a. "Does Europe Have Cosmopolitan Borders?" *Globalizations* 4, 3.
Rumford, Chris. 2007b "European Union." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Rumford, Chris. 2007c. "More than a Game: Globalization and the Post-Westernization of World Cricket." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport.* Malden, MA: Blackwell.
Rupp, Leila J. 1997. *Worlds of Women: The Making of an International Women's Movement.* Princeton: Princeton University Press.
Ryan, J. Michael. 2007. "Grobalization." In George Ritzer, ed., *Encyclopedia of Sociology.* Malden, MA: Blackwell.
Sachs, Jeffrey. 1997. "The Limits of Convergence." *Economist.* June 14.
Safran, William. 1991. "Diasporas in Modern Societies." *Diaspora* 1, 1.
Saguier, Marcelo I. 2007. "The Hemispheric Social Alliance and the Free Trade Area of the Americas Process: The Challenges and Opportunities of Transnational Coalitions Against Neo-liberalism." *Globalizations* 4, 2.
Said, Edward W. 1979/1994. *Orientalism.* New York: Vintage Books.
Said, Edward W. 1993. *Culture and Imperialism.* New York: Knopf.

Sampson, Helen, and Michael Bloor. 2007. "When Jack Gets out of the Box: The Problems of Regulating a Global Industry." *Globalizations* 4, 3.
Sandstorm, Kent L., and Sherryl Kleinman. 2001. "Symbolic Interactionism at the End of the Century." In George Ritzer and Barry Smart, eds., *Handbook of Social Theory*. London: Sage.
Sanger, David E., and Jim Rutenberg. 2007. "Bush, Pressing Modest Agenda, Insists US Must Not Fail In Iraq." *New York Times*. January 24.
Santilli, Paul. 2007. "Culture, Evil and Horror." In Steven V. Hicks and Daniel E. Shannon, eds., *The Challenges of Globalization: Rethinking Nature, Culture, and Freedom*. Malden, MA: Blackwell.
Sarroub, Loukia K. 2005. *All American Yemeni Girls: Being Muslim in a Public School*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
Sassatelli, Roberta. 2008. "Consumer Society." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology Online*, submitted February. Oxford: Blackwell.
Sassen, Saskia. 1991. *The Global City: New York, London, and Tokyo*. Princeton: Princeton University Press.
Sassen, Saskia. 1994. *Cities in a World Economy*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge.
Sassen, Saskia. 2004. "Local Actors in Global Politics." *Current Sociology* 52, 4.
Sassen, Saskia. 2007a. *A Sociology of Globalization*. New York: W.W. Norton and Company.
Sassen, Saskia. 2007b. "Migration." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Saxenian, Annalee. 2006. *The New Argonauts: Regional Advantage in a Global Economy*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Sayers, Janet, and Margot Edwards. 2004. "The Brawn-Drain? Issues for the Professional Sports Worker." In Paul Spoonley, Ann Dupuis, and Anne de Bruin, eds., *Work and Working in Twenty-First Century New Zealand*. Palmerston North, NZ: Dunmore Press.
Scheper Hughes, Nancy. 1990. "Theft of Life." *Society* 27, 6.
Schlosser, Eric. 2005. *Fast Food Nation*. New York: Harper Perennial.
Schmalzbauer, Leah. 2008. "Family Divided: The Class Formation of Honduran Transnational Families." *Global Networks* 8, 3.
Schneider, Gerald. 2007. "War in the Era of Globalization." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Schoenfeld, Amy. 2007. "A Multinational Loaf." *New York Times*. June 16.
Scholte, Jan Aart. 2004. "Globalization Studies: Past and Future: A Dialogue of Diversity." *Globalizations* 1, 1.
Scholte, Jan Aart. 2005. *Globalization: A Critical Introduction*, 2nd edn. New York: Palgrave.
Schonberger, Richard J. 1982. *Japanese Manufacturing Techniques*. New York: Free Press.
Schuker, Stephen A. 2007. "League of Nations." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Schumpeter, Joseph A. 1976. *Capitalism, Socialism and Democracy*. 5th edn. London: George Allen and Unwin.
Sciolino, Elaine. 2007a. "Immigration, Black Sheep and Swiss Rage." *New York Times*. October 8.
Sciolino, Elaine. 2007b. "Megastores on March, Paris Takes to Barricades." *New York Times*. January 31.
Sciolino, Elaine. 2007c. "Sarkozy Pledges Crackdown on Rioters." *New York Times*. November 29.
Scott Tyson, Ann. 2008. "Standard Warfare May Be Eclipsed By Nation-Building." *Washington Post*. October 5.

Seabrook, John. 2008. "American Scrap: An Old-School Industry Globalizes." *New Yorker*. January 14.
Seckinelgin, Hakan. 2002. "Civil Society as a Metaphor for Western Liberalism." *Global Society* 16, 4.
Segato, Rita. 2007. "Liberation Theology." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Seidman, Steven. 1991. "The End of Sociological Theory: The Postmodern Hope." *Sociological Theory* 9.
Sekulic, Dusko. 2007. "Ethnic Cleansing." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*. Malden, MA.
Sen, Amartya. 2002. "How to Judge Globalism." *The American Prospect* 13, 1 (January).
Sen, Jai, Anita Anand, Arturo Escobar, and Peter Waterman, eds. 2004. *World Social Forum: Challenging Empires*. New Delhi: Viveka Foundation.
Sengupta, Somini. 2008. "Thirsting for Energy in India's Boomtowns and Beyond." *New York Times*. March 2.
Sernau, Scott. 2006. *Worlds Apart: Social Inequalities in a Global Economy*, 2nd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.
Serra, Narcís, and Joseph E. Stiglitz, eds. 2008. *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance*. New York: Oxford University Press.
Servan-Schreiber, J.-J. 1968. *The American Challenge*. New York: Atheneum.
Severson, Kim. 2008. "Slow Food Savors Big Moment." *New York Times*. July 23.
Shamir, Ronen. 2005. "Without Borders? Notes on Globalization as a Mobility Regime." *Sociological Theory* 23, 2 (June).
Shane, Scott, and Michael Gordon. 2008. "Dissident's Tale of Epic Escape from Iran's Vise." *New York Times*. July 13.
Shelley, Louise. 2006. "The Globalization of Crime and Terrorism." *Global Issues* 1, 1 (February).
Shorto, Russell. 2008. "No Babies?" *New York Times Magazine*. June 29.
Simmel, Georg. 1908/1955. *Conflict and the Web of Group Affiliations*. New York: Free Press.
Simonson, Karin. 2007. "World Economic Forum." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Singh, Robert. 2006. "Are We All Americans Now? Explaining Anti-Americanisms." In Brendan O'Connor and Martin Griffiths, eds., *The Rise of Anti-Americanism*. New York: Routledge.
Singh, Robert. 2007. "Guns, Capital Punishment and Anti-Americanism." In Brendon O'Connor, ed., *Anti-Americanism: History, Causes, and Themes*, Vol. 1: *Causes and Sources*. Oxford: Greenwood World Publishing.
Singh Grewal, David. 2008. *Network Power: The Social Dynamics of Globalization*. New Haven: Yale University Press.
Sivalingam, G. 1994. *The Economic and Social Impact of Export Processing Zones: The Case of Malaysia*. Geneva: International Labor Organization.
Sklair, Leslie. 2002. *Globalization: Capitalism and Its Alternatives*. Oxford: Oxford University Press.
Smart, Barry. 2007. "Not Playing Around: Global Capitalism, Modern Sport and Consumer Culture." In Richard Giulianotti and Roland Robertson, eds., *Globalization and Sport*. Malden, MA: Blackwell.
Smith, Adam. 1776/1977. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. Chicago: University of Chicago Press.
Smith, Adam. 1953. *The Wealth of Nations*. Chicago: Henry Regnery.

Smith, Anthony D. 1990. "Towards a Global Culture?" *Theory Culture and Society* 7.

Smith, Jackie. 2001. "Globalizing Resistance: The Battle of Seattle and the Future of Social Movements." *Mobilization* 6.

Smith, Jackie. 2008. *Social Movements for Global Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Smith, Jackie, and Dawn West. 2005. "The Uneven Geography of Global Civil Society." *Social Forces* 84 (December).

Smith, Jackie, and Marina Karides. 2008. *Global Democracy and the World Social Forums.* Boulder, CO: Paradigm Publishers.

Smith, Peter. 2008. "Going Global: The Transnational Politics of the Dalit Movement." *Globalizations* 5, 1.

Snyder, Margaret. 2006. "Unlikely Godmother: The UN and the Global Women's Movement." In Myra Marx Ferree and Aili Mari Tripp, eds., *Global Feminism: Transnational Women's Activism, Organizing, and Human Rights.* New York: New York University Press.

Soderbaum, Fredrik. 2007. "African Union." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Soderquist, Don. 2005. *The Wal-Mart Way: The Inside Story of the Success of the World's Largest Company.* Nashville, TN: Thomas Nelson.

Soederberg, Susanne. 2007. "Taming Corporations or Buttressing Market-Led Development?: A Critical Assessment of the Global Compact." *Globalizations* 4, 4.

Sorensen, Georg. 2007. "Sovereignty." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Soros, George. 2000. *Open Society: Reforming Global Capitalism.* New York: Public Affairs.

Sparks, Colin. 2007. *Globalization, Development and the Mass Media.* London: Sage.

Spector, Michael. 2007. "Damn Spam: The Losing War on Junk E-mail." *The New Yorker.* August 6.

Spence Boocock, Sarane, and Kimberly Ann Scott. 2005. *Kids in Context: The Sociological Study of Children and Childhoods.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Spivak, Gayatri Chakravory. 1987. *In Other Worlds: Essays in Cultural Politics.* New York: Routledge.

Spivak, Gayatri Chakravory. 1999. *A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Spoonley, Paul. 2001. "Transnational Pacific Communities: Transforming the Politics of Place and Identity." In Cluney Macpherson, Paul Spoonley, and Melani Anae, eds., *Tangata O Te Moana Nui: The Evolving Identities of Pacific Peoples in Aotearoa New Zealand.* Palmerston North, NZ: Dunmore Press.

Standing, Guy. 1989. "Global Feminization through Flexible Labor." *World Development* 17.

Standing, Guy. 1999. "Global Feminization Through Flexible Labor: A Theme Revisited." *World Development* 27, 3.

Statistical Portrait of Hispanics in the United States. 2006. Pew Hispanic Center. http://pewhispanic.org/factsheets/factsheet.php?FactsheetID=35

Stearns, Peter N. 2007. "Child Labor." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Steger, Manfred B. 2004a. *Globalism: Market Ideology Meets Terrorism.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Steger, Manfred B. 2004b. *Rethinking Globalism.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Steger, Manfred B. 2007. "Globalization and Ideology." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Stehr, N. 2008. *Moral Markets: How Knowledge and Affluence Change Consumers and Products.* Boulder, CO: Paradigm.
Steingart, Gabor. 2008. *The War for Wealth: The True Story of Globalization or Why the Flat World is Broken.* New York: McGraw-Hill.
Stevis, Dimitris. 2005. "The *Globalizations* of the Environment." *Globalizations* 2, 3.
Stiglitz, Joseph E. 2002. *Globalization and Its Discontents.* New York: W.W. Norton and Co.
Stiglitz, Joseph E. 2006. *Making Globalization Work.* New York: W.W. Norton.
Stiglitz, Joseph E., and Andrew Charlton. 2005. *Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.* Oxford: Oxford University Press.
Stolberg, Sheryl Gay. 2007. "As Group of 8 Starts Meeting, Bush Rebuffs Germany on Cutting Greenhouse Emissions." *New York Times.* June 7.
Stone, Brad. 2008. "The Empire of Excess." *New York Times.* July 4.
Story, Louise. 2007. "Seeking Leaders, US Companies Think Globally." *New York Times.* December 12.
Strange, Susan. 1996. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy.* Cambridge: Cambridge University Press.
Strange, Susan. 1999. "The Westfailure System." *Review of International Studies* 25.
Strassel, Kimberly A. 2007. "If the Cap Fits." *Wall Street Journal.* January 26.
Streitfeld, David. 2008. "A Global Need for Grain That Farmers Can't Fill." *New York Times.* March 19.
Struck, Doug. 2007a. "At the Poles, Melting Occurring at Alarming Rate." *Washington Post.* October 22.
Struck, Doug. 2007b. "Warming will Exacerbate Global Water Conflicts." *Washington Post.* August 20.
Suarez-Orozco, Marcelo M., and Carolyn Smith. 2007. "Learning in the Global Era." In Marcelo M. Suarez-Orozco, ed., *Learning in the Global Era: International Perspectives on Globalization and Education.* Berkeley, CA: University of California Press.
Sullivan, Kevin. 2006. "Internet Extends Reach of Bangladeshi Villagers." *New York Times.* November 22.
Sullivan, Kevin. 2008. "Food Crisis is Depicted as 'Silent Tsunami.'" *Washington Post.* April 28.
Sznaider, Natan. 2003. "The Americanisation of Memory: The Case of the Holocaust." In Ulrich Beck, Natan Sznaider, and Rainer Winter, eds., *Global America? The Cultural Consequences of Globalization.* Liverpool: Liverpool University Press.
Tagliabue, John. 2008. "Wine's Global Reach Brings New Buyers to Bordeaux." *New York Times.* February 28.
Tan, Celine. 2007. "Liberalization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Tapscott, Don, and Anthony D. Williams. 2006. *Wikinomics: How Mass Collaboration Changes Everything.* New York: Portfolio.
Taylor, Ian. 2003. "The United Nations Conference on Trade and Development." *New Political Economy* 8, 3.
Taylor, J. L. 2007. "Buddhism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.
Taylor, Peter J., Michael J. Watts, and R. J. Johnston. 2002a. "Geography/Globalization." In R. J. Johnston, Peter J. Taylor, and Michael J. Watts, eds., *Geographies of Global Change: Remapping the World.* Malden, MA: Blackwell.
Taylor, Peter J., Michael J. Watts, and R. J. Johnston. 2002b. "Remapping the World: What Sort of Map? What Sort of World?" In R. J. Johnston, Peter J. Taylor, and Michael J. Watts, eds., *Geographies of Global Change: Remapping the World.* Malden, MA: Blackwell.

Teivainen, Teivo. 2007. "World Social Forum." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Teune, Henry. 2002. "Global Democracy." *Annals* 581 (May).

Therborn, Goran. 2000. "Globalizations: Dimensions, Historical Waves, Regional Effects, Normative Governance." *International Sociology* 15.

Thomas, George M. 2007. "Globalization: The Major Players." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Thomas Jr., Landon. 2008. "Cash-Rich, Publicity-Shy." *New York Times*. February 28.

Thomas, W. I., and Dorothy Thomas. 1928. *The Child in America: Behavior Problems and Programs*. New York: Knopf.

Thompson, Clive. 2008. "I'm So Totally, Digitally Close To You." *New York Times Magazine*. September 7.

Thompson, Ginger. 2008. "Fewer People are Entering US Illegally, Report Says." *New York Times*. October 3.

Timberlake, Michael, and Xiulian Ma. 2007. "Cities and Globalization." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Tocqueville, Alexis de. 1825–1840/1969. *Democracy in America*. Garden City, NY: Doubleday.

Tomlinson, John. 1999. *Globalization and Culture*. Chicago: University of Chicago Press.

Tomlinson, John. 2000. "Globalization and Cultural Identity." In David Held and Anthony McGrew, eds., *The Global Transformations Reader*. Cambridge: Polity.

Tomlinson, John. 2007. "Cultural Globalization." In George Ritzer, ed., *The Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Tooze, Roger. 2000. "Susan Strange, Academic International Relations and the Study of International Political Economy." *New Political Economy* 5, 2 (July).

Toren, Christina. 2007. "Children." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Trachtman, Joel P. 2007. "World Trade Organization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Tsing, Anna. 2000. "The Global Situation." *Cultural Anthropology* 15, 3.

Tsingou, Eleni. 2007. "Group of Thirty." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Tuathail, Gearoid Ó, Simon Dalby, and Paul Routledge, eds. 1998. *The Geopolitics Reader*. London: Routledge.

Tuitt, Patricia. 2007. "Refugees." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Tumber, Howard, and Frank Webster. 2007. "Globalization and Information and Communications Technologies: The Case of War." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Tunstall, Jeremy. 1977. *The Media Are American: Anglo-American Media in the World*. New York: Columbia University Press.

Tunstall, Jeremy. 2008. *The Media Were American: U.S. Mass Media in Decline*. Oxford: Oxford University Press.

Turner, Bryan S. 1993. "Outline of a General Theory of Human Rights." *Sociology* 27, 3.

Turner, Bryan S. 2007a. "Human Rights." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Turner, Bryan. 2007b. "The Futures of Globalization." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.

Turner, Rachel S., and Andrew Gamble. 2007. "Neoliberalism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Tussie, Diana. 2007. "MERCOSUR." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
2002 National Survey of Latinos. Pew Hispanic Center/Kaiser Family Foundation.
Tyrell, Heather. 1999. "Bollywood versus Hollywood: Battle of the Dream Factories." In Tracey Skelton and Tim Allen, eds., *Cultural and Global Change*. London: Routledge.
United Nations Development Programme, 1999. *United Nations Development Report 1999*. Oxford: Oxford University Press.
Urry, John. 2002. *The Tourist Gaze*, 2nd edn. London: Sage.
Urry, John. 2007. "Tourism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Urry, John. 2009. "Mobilities and Social Theory." In Bryan Turner, ed., *The New Blackwell Companion to Social Theory*. Malden, MA: Blackwell.
Vaky, Viran. 1993. *The Organization of American States and Multilateralism in the Americas*. New York: Twentieth Century Fund.
Veblen, Thorstein. 1899/1994. *The Theory of the Leisure Class*. New York: Penguin.
Vertovec, Steven. 1999. "Conceiving and Researching Transnationalism." *Ethnic and Racial Studies* 22, 2.
Vertovec, Steven. 2004. "Cheap Calls: The Social Glue of Migrant Transnationalism." *Global Networks* 4, 2.
Veseth, Michael. 2005. *Globaloney: Unraveling the Myths of Globalization*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Vogel, Ann. 2006. "Who's Making Global Civil Society? Philanthropy and US Empire in World Society." *British Journal of Sociology* 57.
Walker, Carl. 2008. *Depression and Globalization: The Politics of Mental Health in the 21st Century*. New York: Springer.
Wallerstein, Immanuel. 1974. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the 16th Century*. New York: Academic Press.
Wallerstein, Immanuel. 1992. "America and the World: Today, Yesterday and Tomorrow." *Theory and Society* 21.
Wallerstein, Immanuel. 2005. "After Developmentalism and Globalization, What?" *Social Forces* 83, 3.
Ward, Kathryn. 1990. "Introduction and Overview." In Kathryn Ward, ed., *Women Workers and Global Restructuring*. Ithaca, NY: ILR Press.
Warkentin, Craig. 2007. "Nongovernmental Organizations." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.
Warner, Carolyn. 2007. "Globalization and Corruption." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization*. Malden, MA: Blackwell.
Watson, Iain. 2001. "Politics, Resistance to Neoliberalism and the Ambiguities of Globalisation." *Global Society* 15.
Watson, James L., ed. 1997. *Golden Arches East: McDonald's in East Asia*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Wax, Emily. 2007. "An Ancient Indian Craft Left in Tatters." *Washington Post*. June 6.
Weber, Max. 1904–5/1958. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Scribner's.
Weber, Max. 1921/1968. *Economy and Society*, 3 vols. Totowa, NJ: Bedminster Press.
Weber, Max. 1927/1981. *General Economic History*. New Brunswick, NJ: Transaction Books.
Weisman, Steven R. 2007a. "Cracks in the Financial Foundation." *New York Times*. May 23.
Weisman, Steven R. 2007b. "I.M.F. Faces A Question of Identity." *New York Times*. September 28.

Weisman, Steven R. 2007c. "Oil Producers See the World and Buy It Up." *New York Times*. November 28.

Weisman, Steven R. 2007d. "Some Progress in Global Trade Effort." *New York Times*. January 9.

Weisman, Steven R. 2008. "Foreign Buyer Beware: US Security Concerns Block China's 3Com Deal." *New York Times*. February 21.

Weiss, Linda. 1998. *The Myth of the Powerless State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Weiss, Rick. 2007. "Facing a Threat to Farming and Food Supply." *Washington Post*. November 19.

Weiss, Thomas G., David P. Forsythe, and Roger A. Coate. 2004. *The United Nations and Changing World Politics*, 4th edn. Boulder, CO: Westview Press.

Weiss, Thomas G., and Danielle Zach. 2007. "United Nations Organization." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Welch, Sara J. 2007a. "US Working on Its Welcome." *New York Times*. September 18.

Welch, Sara J. 2007b. "When a Visa Becomes a Headache." *New York Times*. February 6.

Werdigier, Julia. 2008a. "Debt-Gorged British Start to Worry That the Party is Ending." *New York Times*. March 22.

Werdigier, Julia. 2008b. "Government to Control Struggling British Bank." *New York Times*. February 18.

Westbrook, David A. 2006. "The Globalization of American Law." *Theory, Culture & Society* 23, 20–3.

Wherry, Frederick F. 2008. *Global Markets and Local Crafts: Thailand and Costa Rica Compared*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

White, Russell. 2004. "Sign of a Black Planet: Hip-hop and Globalization." In Neil Campbell, Jude Davies, and George McKay, eds., *Issues in Americanisation and Culture*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Whitman, Jim. 2003. "Global Dynamics and the Limits of Global Governance." *Global Society* 17, 3 (July).

Wiggershaus, Rolf. 1994. *The Frankfurt School: Its History, Theories, and Political Significance*. Cambridge, MA: MIT Press.

Wilk, Richard. 2006. "Consumer Culture and Extractive Industry on the Margins of the World System." In John Brewer and Frank Trentmann, eds., *Consuming Cultures, Global Perspectives: Historical Trajectories, Transnational Exchanges*. Oxford: Berg.

Wilkinson, Ray. 2006. "The Biggest Failure: A New Approach to Help the World's Internally Displaced People." *Refugees* 4.

Williams, Francis. 1962. *The American Invasion*. New York: Crown.

Williams, Marc. 2007. "United Nations Conference on Trade and Development." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization*. New York: MTM Publishing.

Williams, Patrick, and Laura Chrisman. 1994a. *Colonial Discourse and Post-Colonial Theory: A Reader*. New York: Columbia University Press.

Williams, Patrick, and Laura Chrisman. 1994b. "Introduction." In Patrick Williams and Laura Chrisman, *Colonial Discourse and Post-Colonial Theory: A Reader*. New York: Columbia University Press.

Williamson, John. 1990a. *The Progress of Policy Reform in Latin America*. Policy Analysis in International Economics, no. 28. Washington, DC: Institute of International Economics.

Williamson, John. 1990b. "What Washington Means by Policy Reform." In John Williamson, ed., *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* Washington, DC: Institute for Internal Economics.

Williamson, John. 1993. "Democracy and the 'Washington Consensus'." *World Development* 21.

Winant, Howard. 2001. *The World is a Ghetto: Race and Democracy Since World War II.* New York: Basic Books.

Winant, Howard. 2004. *The New Politics of Race: Globalism, Difference, Justice.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Wolf, Martin. 2005. *Why Globalization Works.* New Haven: Yale University Press.

Wood, Adrian. 1991. "North-South Trade and Female Labor in Manufacturing: An Asymmetry." *Journal of Development Studies* 27, 2.

World Commission on Environment and Development. 1987. *Our Common Future.* New York: Oxford University Press.

Worth, Robert F. 2007. "Home on Holiday, the Lebanese Say, What Turmoil?" *New York Times.* December 24.

Wylie, Gillian. 2007. "Human Trafficking." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Xie, Shaobo. 2007. "Postcolonialism." In Jan Aart Scholte and Roland Robertson, eds., *Encyclopedia of Globalization.* New York: MTM Publishing.

Yanacapulos, Helen. 2005. "Patterns of Governance: The Rise of Transnational Coalitions of NGOs." *Global Society* 19, 1 (July).

Yang, M. M.-h. 1996. "Mass Media and Transnational Subjectivity in Shanghai: Notes on (Re)cosmopolitanism in a Chinese Metropolis." In A. Ong and D. Nonini, eds., *Ungrounded Empires: The Cultural Politics of Modern Chinese Transnationalism.* New York: Routledge.

Yardley, Jim. 2007. "China Says Rich Countries Should Take Lead in Global Warming." *New York Times.* February 7.

Yearley, Steve. 2007. "Globalization and the Environment." In George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to Globalization.* Malden, MA: Blackwell.

Yeoh, Brenda S. A. 2006. "Mobility and the City." *Theory, Culture & Society* 23, 2–3.

Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. 1998. *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy.* New York: Touchstone.

Yetman, Norman R., ed. 1991. *Majority and Minority: The Dynamics of Race and Ethnicity in American Life,* 5th edn. Boston: Allyn and Bacon.

Yuan, Li. 2006. "Big Phone Firms Delve Undersea for Asian Growth." *Wall Street Journal.* December 18.

Yuval-Davis, Nira. 2006. "Human/Women's Rights and Feminist Transversal Politics." In Myra Marx Ferree and Aili Mari Tripp, eds., *Global Feminism: Transnational Women's Activism, Organizing, and Human Rights.* New York: New York University Press.

Zaccaï, E., ed. 2007. *Sustainable Consumption, Ecology, and Fair Trade.* London, New York: Routledge.

Zakaria, Fareed. 2008. *The Post-American World.* New York: W.W. Norton.

Zedillo, Ernesto, ed. 2007. *The Future of Globalization: Explorations in Light of Recent Turbulence.* New York: Routledge.

Zedillo, Ernesto, ed. 2008. *Global Warming: Looking Beyond Kyoto.* Washington, DC: Brookings.

Zinser, Lynn, and Sarah Lyall. 2007. "A Soccer Star Heads to US Heeding Lure of Hollywood." *New York Times.* January 12.

Zubair, Pir, and Jane Perlez. 2008. "Pakistan Marble Helps Taliban Stay in Business." *New York Times.* July 14.

المؤلف فى سطور:

جورج ريتزر

- أستاذ علم الاجتماع بجامعة ماريلاند.
- ألف العديد من الكتب من بينها:

- *Toward an Integrated Sociological Paradigm (1981)*
- *The McDonaldization of Society (1993)*
- *The McDonaldization of Society 5 (2008)*
- *The Globalization of Nothing (2004)*
- *Enchanting a Disenchanted World (2005)*

- محرر دائرة معارف النظرية الاجتماعية – *The Encyclopedia of Social Theory (2005)* – ودائرة معارف بلاكويل لعلم الاجتماع *The Blackwell Encyclopedia of Sociology (2007)*، ودائرة معارف بلاكويل للعولمة *(The Blackwell Encyclopedia of Globalization)*.

المترجم فى سطور:

السيد إمام

- درس اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة الإسكندرية.
- له العديد من الترجمات من بينها:
  - الشعرية البنيوية – جوناثان كلر.
  - قاموس السرديات – جيرالد برنس.
  - تعليم ما بعد الحداثة: المتخيل والنظرية – برندا مارشال.
  - بالإضافة إلى العديد من الترجمات بالدوريات المتخصصة.
- وله تحت النشر
  - مقدمة في علم السرد – سوزانا أونيجا وأنجيل جارسيا لاندا.
  - إنتاج النص – مايكل ريفاتير.
  - رولان بارت – جوناثان كلر.
  - براءة جذرية – إيهاب حسن.

- قدم العديد من الدراسات الأدبية حول عدد من الشعراء والكتّاب المعاصرين.
- شارك بأبحاثه فى العديد من المؤتمرات الأدبية.

التصحيح اللغوى: وجيـــه فـــاروق
الإشراف الفنـــى: حســـن كـــامـل